مركز دراسات الوحدة العربية

وقفية عبد الله الطريقي

عبد الله الطريقي

الأعمال الكاملة

تحرير : الدكتور وليد خدوري

مركز دراسات الوحدة العربية

وقفية عبد الله الطريقي

عبد الله الطريقي

الأعمال الكاملة

تحرير: الدكتور وليد خدوري

عبدالله الطريقي

الأعمال الكاملة

الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

عبد الله الطريقي: الأعمال الكاملة/ تحرير وليد خدوري.
١٠٣٢ ص. - (وقفية عبد الله الطريقي)
يشتمل على فهرس.
ISBN 9953-450-70-6
١. الطريقي، عبد الله. ٢. الأعمال المجمّعة. ٣. النفط - البلدان العربية. أ. خدوري، وليد (محرّر). ب. العنوان. ج. السلسلة.
333.82320956

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ - ١١٣ - بيروت - لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ - ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» - بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)
e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى: بيروت، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩
الطبعة الثانية: بيروت، شباط/فبراير ٢٠٠٥

المحتويات

القسم الثالث

كتاب «البترول العربي: سلاح في المعركة»

مقدمة

«لم يكن الطريقي مجرد خبير بترولي، بل كان صاحب فكر ورؤية بعيدة وتصور لما يجب أن يكون عليه حال أمة العرب، وصاحب رسالة يؤمن بضرورة توحد العرب وأن يرتقي مستواهم كي يشاركوا في إدارة صناعة البترول. وقد سخّر موقعه وعلمه لخدمة هذه الرسالة، فتجاوز تأثيره حدود بلاده واستطاع أن ينشئ منظمة الأوبك في عام ١٩٦٠ ولم يكن بعد وزيراً للبترول».

الدكتور مصطفى الرفاعي
القاهرة، تموز/يوليو ١٩٩٧

هناك معالم عدة للتعريف بالشيخ عبد الله الطريقي. فهو أول وزير للبترول والثروة المعدنية في المملكة العربية السعودية، ومؤسس منظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبك) مع زميله وزير النفط الفنزويلي خوان بابلو بيريز الفونسو، ومن الخبراء العرب الأوائل في مجال النفط والغاز، ومن كبار دعاة تحصيل عائد مالي أعلى لحكومات الدول المنتجة من صادراتها النفطية، ومن الرجال العرب الأوائل الذين تحدوا احتكار صناعة النفط المحلية من قبل الشركات الأجنبية. وأخيراً، وليس آخراً، فالطريقي هو صاحب شعار «نفط العرب للعرب» الذي هيمن على تفكير جيل عربي بأكمله في فترة الخمسينيات والستينيات. لقد تعرف الرأي العام العربي والعالمي على الشيخ الطريقي من خلال إحدى هذه الأوصاف أو بعضها أو كلها.

إلا أن مراجعة كتابات وإنجازات الشيخ الطريقي تشير أيضاً إلى جانب آخر من حياته العامة. فهو يمثل تاريخ جيل كامل من الرعيل العربي الأول من المثقفين ما بعد الاستقلال، الجيل الذي كافح من أجل الحصول على فرصة للتعليم، وناضل من أجل تحقيق مجتمع عصري وواع في بلاده من خلال الدعوة للعدالة الاجتماعية والحريات الأساسية، وعمل من أجل حماية مصالح بلاده الاقتصادية. ولكنه، كغيره من أبناء

جيله، انتُكب بالهزات السياسية الواحدة تلو الأخرى التي هيمنت على التاريخ العربي المعاصر في العقود الماضية. إلا أنه رغم هذه الانتكاسات، ولربما بسببها، اشترك مع مجموعة من المثقفين العرب في تأسيس مركز دراسات الوحدة العربية في عام ١٩٧٥.

إن المراجعة الشاملة والوافية لأعمال الطريقي تعكس التجربة الذاتية لهذا المواطن السعودي الذي ترعرع في وقت كان فيه التعليم محصوراً في عدد قليل جداً من أبناء بلده، وانتقل إلى الكويت للحصول على دراسته الابتدائية ومن ثم إلى القاهرة لإنهاء تعليمه الثانوي والجامعي، وبعدها سافر إلى تكساس للتخصص في الدراسات العليا في علم الجيولوجيا، ومن ثم عاد إلى بلاده ليخدم في مجال النفط فيصبح لفترة قصيرة في أوائل الستينيات أول وزير نفط سعودي.

وبُعيد إعفائه من منصبه الوزاري في عام ١٩٦٢، قرر الشيخ الطريقي الانتقال إلى خارج المملكة العربية السعودية. فأقام حوالى ١٥ سنة في لبنان ومصر والكويت قبل أن يعود مرة أخرى إلى السعودية. إلا أن حياته في الغربة شكلت امتداداً طبيعياً لعمله البترولي، إذ أسس مكتباً لتقديم الاستشارات والخبرة لوزارات النفط العربية وشركات النفط الوطنية، وعمل بنشاط دؤوب لم يعرف الكلل أو الملل لمدة عقدين من الزمن تقريباً ينشر ويكتب ويحاضر حول النفط والغاز، ليس كسلعة اقتصادية فقط، بل كمورد طبيعي يمكن أن يخدم الأقطار العربية في حال توفر الإرادة السياسية وحسن استعمال الإيرادات المالية.

عكس هذا الإنسان بالهموم التي كان يحملها، والطموحات التي كان يدعو إليها، والخيبات التي طغت على حياته العامة في العقدين الأخيرين من حياته، عكس هذا الإنسان تجربة جيل كامل من العرب، جيل تسلم المسؤولية وتعامل مع الأحداث في فترة ما بعد الاستقلال، جيل حلم بتحقيق الكثير لبلاده وأمته، ولكن رجال هذا الجيل شعروا في نهاية الأمر أن الأحداث أكبر منهم، وأن كثيراً من الأفكار والأحلام التي كانت لديهم مشبعة بالرومانسية وغير واقعية، فكانت النتيجة أن طغى على رجال هذا الجيل - ومنهم الطريقي - شعور بالتهميش الفكري والسياسي.

إن الصفحات التي بين يدي القارئ هي صورة متكاملة، ولكن ليست شاملة، لما فكر به الشيخ الطريقي وما كتبه على مدى عقدين من الزمن تقريباً. فهي صورة متكاملة من حيث إن هذا الكتاب هو محاولة لتجميع ما دوّنه الطريقي باسمه في المجلتين اللتين أسسهما على حسابه الخاص، **البترول والغاز العربي** التي صدرت في بيروت أثناء الستينيات (وشاركه في تحريرها لفترة طويلة زميله الخبير النفطي الاستاذ نيقولا سركيس)، و**نفط العرب** التي أصدرها الطريقي في الكويت أثناء عقد السبعينيات. كما يتضمن الكتاب بضعة مقالات من مجلة **أخبار البترول والمعادن**، وهي

دورية رسمية أسسها الطريقي أثناء توليه حقيبة وزارة البترول والثروة المعدنية السعودية في أول الستينيات.

لقد تم ترتيب المقالات النفطية والاقتصادية والسياسية هذه بحسب تسلسلها الزمني بحيث إنها تعكس التطور التدريجي لآراء الطريقي وأفكاره عبر السنين وردود فعله على الأحداث عند وقوعها. وهي تبين بشكل واضح مدى حماسه للدفاع عن مصالح وحقوق العرب في جميع ديارهم وأوطانهم بدون تفرقة أو تمييز. وكان هذا شيئاً طبيعياً في حينه عند أبناء جيله من دعاة الفكر القومي. كما تبين هذه المقالات بعد النظر لدى الطريقي في علاقاته الدولية النفطية، ومن ثم إصراره على ضم الدولتين غير العربيتين في منظمة الأوبك (إيران وفنزويلا) عند تأسيسها، وبالذات فنزويلا، فهي دولة غير خليجية وغير مسلمة، وذلك لكي لا يبدو أن هناك صراعاً بين الغرب والعرب والمسلمين من جهة، أو بين الغرب وشركاته ومنطقة الخليج من جهة أخرى. كما تشمل هذه المخطوطة مقالات ومقابلات مع الصحافة العربية في المملكة العربية السعودية ولبنان ومصر والكويت والجزائر والعراق.

إلا أن هذه الصفحات لا تطرح آراء وخبرة الطريقي في المجال النفطي فحسب، بل تصور أيضاً رؤيته إلى التطور الاقتصادي، والقومية، والاستقلال، والوحدة، أي معظم الشؤون العامة التي كانت تشغل بال المواطن المهتم والواعي في تلك الحقبة التاريخية.

من نافل القول ان هذه المقالات يجب أن تقرأ مع أخذ سياقها بعين الاعتبار، أي أنها قد كتبت في فترة تاريخية محددة من التاريخ العربي المعاصر. فالمفاوضات مع الشركات النفطية في الخمسينيات والستينيات كانت تدور حول تحقيق مكاسب ضئيلة، لا تتعدى إضافة بضعة سنتات على ثمن كل برميل نفط، وليس بضعة دولارات كما أصبح الوضع بعد عام ١٩٧٣. والمرحلة السياسية المعنية كانت فترة المد القومي وأحلام تحقيق الوحدة والتعاون العربي، فضلاً عن التخطيط الاقتصادي والتنسيق الاقليمي المشترك. لقد تصور أبناء ذلك الجيل أنه من الممكن استثمار موارد العرب الاقتصادية من أجل الدفاع عن المصالح المشروعة لدول المنطقة مثل تحرير فلسطين وتأميم النفط.

يقول صديق الطريقي وزميله منذ الخمسينيات الأستاذ أديب الجادر (عندما كان الجادر مديراً عاماً لشؤون النفط في العراق في عام ١٩٥٨ وكان الطريقي يشغل منصباً مماثلاً في السعودية في حينه): «جاء الطريقي إلى بغداد ووجدت فيه أكثر من خبير جيولوجي. لقد كان شاباً طموحاً يحلم بوحدة أمته ولم يكن طريقه لتحقيق هذا الحلم الانقلاب العسكري أو الغزو، بل كان مؤمناً بأن توحيد السياسة النفطية هو طريق الوحدة السياسية. لقد كانت شركات النفط الدولية تتعامل مع كل قطر بمفرده، وتبقي المفاوضات سرية على العرب الآخرين ومعممة على الشركات الغربية. لقد كان

الطريقي يقول لأولئك المشككين بوحدة الأمة: يكفي أن تعودوا إلى نظرة الغرب لهذه الوحدة وخوفهم من أي تقارب عربي»[١].

لقد كان رواد تلك الحقبة التاريخية، رغم النكسات المتلاحقة التي عاشوها الواحدة تلو الأخرى (والتي تعزى المسؤولية عن العديد منها إلى الفئة السياسية نفسها التي كانوا ينتمون إليها، بشكل أو بآخر)، يحلمون ويعملون بجدية وإخلاص من أجل مجتمع عربي معاصر قوي وموحد. وتبين هذه الأوراق، بكل وضوح، خيبة الأمل التي لحقت بجيل الطريقي القومي منذ هزيمة ١٩٦٧، أو بالأحرى منذ تفكك وحدة الجمهورية العربية المتحدة في عام ١٩٦١، وكيف أن هذا الشعور بفقدان الحلم المنشود بدأ يطغى على تفكيره ـ وتفكير جيله بصورة عامة ـ مع وفاة الرئيس جمال عبد الناصر وانهيار الأحلام الكبيرة.

إلا أن هذا الكتاب ليس سجلاً كاملاً بجميع أوراق وكتابات الطريقي التي بدأ صدورها فعلاً منذ أوائل الخمسينيات عند تعيينه مراقباً لحسابات المملكة العربية السعودية على الدخل النفطي المتأتي لها من شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو). وهو ليس توثيقاً دقيقاً ووافياً لمواقف الطريقي النفطية (وهذه كثيرة ومختلفة)، ولا للجولات العديدة التي كان يخوضها مع شركات النفط الأجنبية أو المواقف العلنية التي كان يتخذها من القضايا النفطية المحلية والدولية. فبحث كهذا لا يمكن تدوينه بشكل دقيق في كتاب وثائقي ومرجعي من هذا النوع، إذ إن كتاباً كهذا يتطلب العودة إلى سجلات شركات نفط عديدة، أبرزها شركة أرامكو في الخمسينيات، وإلى دقائق الأمور في الرياض في أول الستينيات، وبالذات تلك التي دعت إلى إعفائه من منصبه الوزاري القصير المدى. كما يتطلب بحث كهذا العودة إلى العديد من النشرات النفطية الدولية المتخصصة التي كتبت الكثير في الخمسينيات والستينيات عن مواقف الطريقي وسياساته وردود الشركات عليه.

بهذا الصدد، يقول الكاتب العربي الكبير عبد الرحمن منيف في رثائه للطريقي: «إن ما يذكر الآن ليس تاريخاً لعبد الله الطريقي. فالرجل يستحق الكثير من «القراءة» و«البحث»، لأن من خلاله نقرأ كبرياء مرحلة، وما جرى فيها من أحداث، وتبين أن هناك رجالاً سبقوا عصرهم، وقالوا قولاً هاماً وجميلاً، لكن الآخرين لم يسمعوه أو لم يستوعبوه بشكل كاف. ولذلك كانت الخسارة مضاعفة، فلم نأخذ بما قالوا، ولم يعطوا ما يستحقونه من عناية واهتمام»[٢].

(١) السفير، ١٣/٩/١٩٩٧.

(٢) السفير، ١٨/٩/١٩٩٧.

إن هدف الكتاب الذي بين أيدينا هو توثيق مرحلتين تاريخيتين مهمتين وذلك من خلال مدخلين:

الأول، تسجيل المواقف النفطية كما رآها وعبر عنها خبير نفطي عربي همه الأول والأخير تحقيق ريع أعلى للبلاد العربية وبقية الدول المنتجة للنفط ومحاولته تبيان الملامح العامة لوضع اقتصادي وسياسي رشيد يستطيع أن يرفع مستوى أمته إلى مقام الأمم الأخرى في النصف الثاني من القرن العشرين.

والثاني، المساهمة في تكوين صورة عن بروز الجيل الأول من التكنوقراطيين العرب المتخصصين بالشؤون العلمية والمهنية ومحاولة ولوجهم السياسة العامة ثم خيبة أملهم بأحداث المنطقة.

ومن أجل تدعيم عملية التوثيق هذه، فقد تم إضافة ملحق يجمع مقالات وكلمات البعض من زملاء وأصدقاء وتلاميذ الشيخ الطريقي الذين دونوا خواطرهم وأبحاثهم عنه بعد وفاته في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. هذه الكتابات تعكس المحبة الصادقة لهذ الرجل الوفي والنزيه الذي كرس حياته للدفاع عن مصالح أمته في أهم قطاع اقتصادي متوفر للعرب في القرن العشرين هو الصناعة النفطية.

ولد عبد الله حمود الطريقي في عام ١٩١٨ في مدينة الزلفي، التي تبعد ٢٨٠ كيلومتراً شمال غربي الرياض. أقام مع والده في المملكة العربية السعودية خمس سنوات، انتقل بعدها إلى الكويت في عام ١٩٢٤ للالتحاق بمدرسة الأحمدية الابتدائية، ومكث هناك خمس سنوات مع أخيه الأكبر وعائلته. وكان عصامياً ومغامراً ومحباً للسفر منذ طفولته، فقد سافر في عام ١٩٢٩ مع تاجر كويتي إلى بومباي وعمل لديه طوال سنتين في قراءة المراسلات وضبط الحسابات. وكان الوحيد بين أفراد عائلته الذي تلقى العلم في حينه.

انتقل الطريقي إلى القاهرة في عام ١٩٣٣ لإكمال دراسته الثانوية في المدرسة الخديوية بالقاهرة، ولاحقاً في مدرسة حلوان الثانوية التي تخرج فيها في عام ١٩٣٨. لقد ساعده في معيشته هناك مجانية التعليم، واعتماده على نفسه، والحياة البسيطة التي كان يعيشها في غرفة صغيرة متواضعة، فضلاً عن بعض المساعدات القليلة التي كان يوفرها له أخوه الأكبر والسفير السعودي في مصر. وتبين منذ صغره حبه للطبيعة، إذ كان يقضي فصل الإجازة الصيفية في خيمة صغيرة على شاطئ البحر، ويشارك في نشاطات الكشافة المحلية.

إن المعلومات أعلاه مستقاة من مصادر عدة، خاصة وعامة، إلا أن العلامة الشيخ حمد الجاسر، وهو من أهم مؤرخي الجزيرة العربية في القرن العشرين، ذكر لكاتب هذه المقدمة معلومات تختلف بعض الشيء عما شاع عن طفولة الشيخ

الطريقي. ومن الجدير بالذكر أن الشيخ الجاسر قد زامل وصاحب الشيخ الطريقي في الظهران خلال الخمسينيات، إذ كان الشيخ الجاسر رئيساً لمراقبة التعليم في المنطقة أثناء خدمة الطريقي في قطاع النفط هناك. وهو الذي كان مسؤولاً عن نشر مقال الطريقي الأول في مجلته **اليمامة** في عام ١٩٥٤ بعنوان «إلى أين نحن مسوقون؟» الذي سيرد ذكره لاحقاً.

يقول الشيخ الجاسر إن الطريقي كان قد أخبره أنه ولد في سنة الرحمة (١٣٣٧ هجرية) ـ والتي تتزامن مع سنة ١٩١٨ ميلادية، إلا أنه يبدي الشك في ذلك، والسبب هو أن أبناء ذلك الجيل كانوا يميلون إلى تنقيص سنوات عمرهم. هذا، ويعتقد الشيخ الجاسر أن الطريقي قد ولد قبل هذا بفترة قد تبلغ ثماني سنوات، والسبب في ذلك أنه ابتعث في أول بعثة إلى القاهرة سنة ١٣٤٦ هجرية، ومن الصعب أن يكون عمره حوالى ١٠ سنوات فقط في حينه (هناك خلاف حول السنة المحددة التي سافر فيها الطريقي إلى القاهرة للدراسة هناك). ويضيف الشيخ الجاسر أن البعثة المختارة من قبل ديوان الملك عبد العزيز كانت تشمل عبد العزيز بن إبراهيم بن محمد بن معمر ويوسف بن إبراهيم الهاجري ومهنا المعيبد، بالإضافة إلى عبد الله الطريقي. كما يذكر الشيخ الجاسر أن سفر الطريقي إلى الهند كان في أغلب الظن مع والده الذي التقى في بومباي بشيخ التجار العرب في حينه الشيخ محمد الفوزان وهو دوسري من القبيلة نفسها التي ينتمي إليها الطريقي، ولعله هو الذي توسط لضمه إلى البعثة.

استمر الطريقي في دراسته، دون انقطاع، أثناء الحرب العالمية الثانية وذلك من خلال منحة وفرتها له الحكومة السعودية. وحصل على شهادة البكالوريوس في عام ١٩٤٥ في الجيولوجيا والكيمياء من جامعة الملك فؤاد الأول (جامعة القاهرة لاحقاً). بعدها ابتعثته الحكومة السعودية إلى الولايات المتحدة، وكان من أوائل الشباب السعودي الذي ابتعث إلى الخارج للحصول على شهادة الماجستير في الجيولوجيا (مع تخصص فرعي في هندسة البترول) من جامعة تكساس في أوستن. وكتب أطروحته عن «جيولوجيا العربية السعودية»، تخرج بعدها في عام ١٩٤٧ ليعمل فترة ستة شهور مع شركة تكساكو للتدريب واكتساب الخبرة، حاله في ذلك حال بقية الشباب الجامعي الأجنبي قبل العودة إلى ديارهم وممارستهم المهنة.

سافر الطريقي إلى الولايات المتحدة خصيصاً لدراسة الجيولوجيا والولوج في موضوع النفط. لقد كان يدرك أهمية النفط لبلاده من خلال اطلاعاته العامة، وقد توصل إلى قناعة بضرورة أن يدرس أبناء جلدته هذا الموضوع من أجل خدمة بلادهم مستقبلاً. ورغم التجربة المفيدة التي قضاها في الولايات المتحدة، والصداقات العديدة التي أنشأها مع العديد من زملائه الطلبة الأمريكان، فقد كان مقتنعاً منذ البداية بضرورة قيام الشباب المحلي بتحمل مسؤولية هذه الصناعة وعدم ترك الأمور جميعها

بيد الشركات الأجنبية وذلك حفاظاً على مصالح البلاد الاقتصادية. طبعاً لم تكن الشركات ترتاح إلى هذا الأمر لأن معرفة الشباب الوطني المتعلم في دقائق الأمور كان يكشف أساليب تعاملها مع الدول المنتجة في ظل غياب المعرفة بالأرباح الحقيقية التي كانت تجنيها الشركات والنسب الضئيلة التي كانت توزعها على الدول النفطية.

تبوأ الطريقي حال عودته إلى بلاده من الخارج ومنذ بداية عمله مناصب مهمة جعلته المسؤول الأول عن شؤون النفط في المملكة العربية السعودية خلال عقد الخمسينيات. فقد عين أولاً في وزارة المالية، المسؤولة عن شؤون البترول في حينه، مديراً عاماً لمكتب التفتيش على الشركات البترولية في المنطقة الشرقية وكان ذلك في عام ١٩٤٩، ثم اشتغل مديراً عاماً لإدارة شؤون الزيت والمعادن عام ١٩٥٤، وأصبح أخيراً وزيراً للبترول والثروة المعدنية ما بين ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ وحتى إحالته على التقاعد في ١٥ آذار/مارس ١٩٦٢. وكانت هذه الحقيبة البترولية في عهد الملك سعود بن عبد العزيز، أول وزارة بترولية في تاريخ المملكة العربية السعودية. وشارك الشيخ الطريقي في الوزارة أول مجموعة من الشباب السعودي المتعلم، ولذا سميت هذه الوزارة في حينه بوزارة التكنوقراط.

تركت تجربة الطريقي مع أرامكو في الخمسينيات، وهو من أوائل الشباب السعودي الذي حملته حكومته مسؤولية مراقبة مصالح الدولة عند هذه الشركة العملاقة والقوية، تركت هذه التجربة مرارة رافقته طوال حياته العملية. فكتب بهذا الصدد في نهاية عام ١٩٧٢ يقول: «إن الفنيين العرب إذا ما عادوا من جامعات أوروبا وأميركا - يحملون نفس الكفاءات العلمية التي يحملها زملاؤهم الأجانب - فإنهم يشعرون في بلادهم وفي أوساط الشركات النفطية الأجنبية بأنه لا يحق لهم ما يحق للأجنبي في بلادهم مهما علت درجاتهم العلمية. وتتحايل الشركات النفطية بشتى الطرق لإبعادهم عن ممارسة اختصاصاتهم وممارسة التمييز العنصري بحقهم وجعلهم يشعرون في بلادهم بأنهم أقل كفاءة وأقل أهلية للثقة من زملائهم الأجانب. مما سبب لكثير من هؤلاء الفنيين خيبة أمل ودفع الكثير منهم إلى ترك العمل في مجال تخصصهم والعمل في مكاتب الحكومة حيث يقومون بأعمال لا علاقة لها بما خصصوا أنفسهم له. وقد يضطر البعض منهم إلى الهجرة إلى الخارج وهذا يحدث كثيراً»[٣].

لقد أدت تجربة الطريقي النفطية في الخمسينيات واحتكاكه وتعامله المباشر مع شركة أرامكو التي كانت مهيمنة بصورة مطلقة على صناعة النفط السعودية، إلى تركيز

---

(٣) عبد الله الطريقي، «تأميم صناعة النفط العربية خطوة ضرورية لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي ولخلق جو من الثقة والصداقة المتبادلة بين منتجي النفط ومستهلكيه،» **نفط العرب**، السنة ٨، العدد ٣ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢)، ص ١٦.

قناعته بأن الشركات النفطية الأجنبية تعمل لمصلحتها أولاً، ولصالح حكوماتها ثانياً، وأخيراً، وبشكل ثانوي، لفائدة الدول المنتجة[٤].

ودعمت دراسة قامت بها منظمة الأوبك في عام ١٩٦٣ صحة مخاوف الطريقي بالأرقام. فقد وجدت الدراسة «أن معدل سعر برميل من المنتجات البترولية المكررة للمستهلك النهائي في ذلك الوقت كان يبلغ حوالى ١١ دولاراً، في حين شكلت العوائد الحكومية للأقطار المنتجة ٦,٧ بالمئة فقط (حوالى ٤٧ سنتاً) بالمقارنة بـ ٥٢,٣ بالمئة (حوالى ٥,٧٥ دولار) على شكل ضرائب مباشرة وغير مباشرة مفروضة على النفط من قبل حكومات الأقطار المستهلكة، والبقية تبقى من حصة الشركات»[٥].

ركز الشيخ الطريقي أثناء العقد من الزمن الذي عمل فيه في صناعة النفط السعودية، ونتيجة للقناعات التي توصل إليها، على أمور ثلاثة رئيسة:

الأول، تحقيق ريع أعلى من الدخل النفطي لصالح بلاده، وذلك من خلال إثارته قضية محاسبة شركة أرامكو على أساس السعر المعلن للنفط، ومسألة تنفيق الريع، بالإضافة إلى تحديد الإنتاج بحيث يتناسب مع الطلب في الأسواق. كما اعتبر الشيخ الطريقي المبادئ والأسس التي حققها في الاتفاقية الموقعة مع شركة الزيت العربية (المملوكة من قبل شركات يابانية) إنجازاً كبيراً في موضوع الإشراف المباشر على الإنتاج وتحديد الأسعار والشراكة ومبدأ مناصفة الأرباح وكسر احتكار العنصر الأمريكي للبترول بإدخال شركات آسيوية[٦].

الثاني، محاولاته الدؤوبة لتغيير أولويات شركة أرامكو لكي تخدم مصلحة المملكة لا مصلحة الشركة نفسها فقط. فطالب، ضمن ما دعا إليه، إلى مشاركة الحكومة في رأسمال الشركة، وفي انفصال أرامكو عن السيطرة المحكمة التي وضعتها فيها شركاتها الأم الراعية المالكة لها في حينه (اكسون وتكساكو وستاندارد أويل أوف كاليفورنيا وموبيل أويل)، وذلك من أجل فتح المجال للشركة في ولوج الصناعات اللاحقة للإنتاج على حسابها، وبمشاركة السعودية، بدلاً من بقاء هذا القطاع حكراً على الشركات الأم. كما دعا لفترة طويلة لإيقاف حرق الغاز الطبيعي. هذه الشعارات التي طرحها الطريقي كانت سابقة لأوانها، لكنها نفذت تدريجياً في مراحل لاحقة.

لاقت جهود الطريقي معارضة قوية من قبل الشركات الأجنبية. وكان يشتكي من ذلك كثيراً. فذكر في مقابلة له مع نشرة **بتروليوم ويك**[٧] «أن الشركات لا تريدنا

---

(٤) **الرائد العربي**، العدد ٢ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠).

(٥) ايان سيمور، **الأوبك: أداة تغيير**، ترجمة عبد الوهاب الأمين (الكويت: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، ١٩٨٣)، ص ٣٥.

(٦) **أخبار البترول والمعادن**، السنة ١، العدد ٢ (أيلول/سبتمبر ١٩٦١)، **ومجلة البترول والغاز العربي**، العدد ٦ (شباط/فبراير ١٩٦٦)، **والطليعة** (تموز/يوليو ١٩٦٥).

(٧) *Petroleum Week* (6 May 1960).

أن نقوم بأي شيء. إنها تفضل ألا تقوم الحكومات بأي شيء بالنسبة لنشاط يحصلون منه على معيشتهم. انها لا تريد من الحكومة أن تتدخل بأي شكل كان في مجال النفط في بلدها». وفي مداخلة له في مؤتمر البترول العربي الذي عقد في بيروت في عام ١٩٦٠، اتهم الطريقي الشركات أنها «تستطيع أن تبلغ حكومتين شيئين مختلفين. لهذا فإننا لا نستطيع أن نقبل أي شيء تقوله الآن بدون تحر حقيقي. انها لا تطلعنا على ما يجري خارج مرحلة الإنتاج، وتدعي بأن هذا شيء معقد وأنه من اختصاص الشركات الأم. إنها تعاملنا كأطفال»[٨].

الثالث، تدريب الشباب السعودي وابتعاثه إلى الخارج لتلقي العلم والعودة للمساهمة في إدارة الصناعة البترولية الوطنية. ويروى في هذا المجال أنه، نظراً لقلة الشباب المتعلم في حينه، كان يتابع شخصياً أخبار الخريجين السعوديين الجدد في الجرائد المحلية ويتصل معهم ويحثهم على الالتحاق والعمل في قطاع النفط. وتشكل أول طاقم سعودي عمل في وزارة البترول مع الشيخ الطريقي من الأساتذة التالية أسماؤهم: هشام ناظر وعبد الهادي طاهر ومحمد جوخدار وعمر فقيه وفهد الخيال. كما اهتم الطريقي بتعيين الشباب العربي المتخصص لمساعدته في عمله. وقد تبوأ البعض منهم مناصب عليا في صناعة نفط المملكة حتى تقاعدهم مؤخراً، وتوزع البعض الآخر في مختلف البلدان العربية حيث عملوا في صناعة النفط المحلية[٩]. ويروى أيضاً في هذا المجال أن الشيخ الطريقي حمل معه قائمة بأسماء عدد من الأشخاص، معظمهم من الفلسطينيين، من الذين استقطبهم للعمل في القطاع النفطي السعودي وطالب بمنحهم الجنسية السعودية في أول اجتماع وزاري حضره في الرياض. وحصل ذلك فعلاً. ومن هؤلاء الأشخاص، السادة: خضر حرز الله وفاروق الحسيني وجواد السقا وحسن تيم وعاطف سليمان.

لقد ورث الطريقي عن رئيس الوزراء الإيراني محمد مصدق مسؤولية تأكيد سيادة الدول على ثرواتها الطبيعية ومواجهة نفوذ الشركات النفطية الأجنبية وطرح الشعارات المرحلية في الدفاع عن مصالح الدول المنتجة في الشرق الأوسط في عقد الخمسينيات. وقال الاستاذ عبد العزيز الدخيل بهذا الصدد: «لقد أسس عبد الله الطريقي قواعد الفكر الوطني النفطي في الشرق الأوسط بعد انهيار الحركة الإيرانية على يد مصدق عام ١٩٥٤، عندما دفع بتيارات انطلقت لتغيير العلاقة غير المتوازنة بين الشركات النفطية والحكومات وإبدالها بعلاقات جديدة تعيد للوطن سيادته على

(٨) ملحق نشرة: *MEES* (4 November 1960),
نقلاً عن: سيمور، **الأوبك: أداة تغيير**، ص ٥٧ ـ ٥٨.
(٩) **الرائد العربي**، العدد ٢ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠).

ثروته النفطية، وتعطي للشركات ما تستحقه من عائد على استثمارها ورؤوس أموالها»[١٠].

عانى الطريقي من مشكلة أساسية جابهته في بداية حياته العملية. نبعت هذه المشكلة من حياة الغربة الطويلة التي قضاها أثناء دراسته في الخارج وصعوبة تأقلمه مع الأوضاع الاجتماعية المحلية عند عودته إلى بلاده. فقد عاد عبد الله الطريقي إلى السعودية بعد حوالى عقدين من الزمن وهو مملوء بالحيوية والأفكار والنشاط للعمل من أجل مصلحة بلاده. ولكنه جوبه بالتقاليد والعادات المحلية التي استصعب فهمها أو تقبلها ومن ثم التعامل معها. هذا الوضع خلق عنده نوعاً من النفور الذي أبعده عن الحياة اليومية للمواطن العادي. وقد عبّر هو بنفسه عن هذه الحالة، التي تواجه الكثير من الخريجين العرب عند عودتهم من الدراسة بعد فترة طويلة في الخارج، في مقال صريح وجريء بعنوان: «إلى أين نحن مسوقون؟» نشره له الشيخ حمد الجابر في مجلته **اليمامة** في عام ١٩٥٤. وقد خلق ضجة كبيرة في حينه[١١].

يقول الطريقي: «... بعد أن حصلت على ما اتفق على تسميته بشهادة الجدارة والمعرفة... وجدت نفسي مملوءة سذاجة، وبعيدة كل البعد عن واقع الحياة. وجدت بيني وبين مواطني هوة سحيقة، لا أتجرأ على النظر إلى عمقها... ووجدت الجميع ينظرون إلي نظرة عطف وسخرية فهم يرون فيَّ شاباً مغروراً ويعيش في الخيال، جسمه معهم وروحه وخياله في مكان آخر، هو معهم ويعيش بعقلية أجنبية غريبة عنهم يتحدث عن الوطنية والإخلاص والتضحية، بينما هم يتحدثون عما جمع فلان، وعما كسب فلان، وكيف تقدم فلان... بينما أنا أتحدث عن نظريات لا يفهمونها وأصبر على إقناعهم بما هم كافرون، حتى ملوا مجلسي، وأخذ الطيبون منهم ينصحوني بالإقلاع عن سذاجتي...».

يختتم الطريقي رسالته إلى الخريجين السعوديين الجدد بإسداء النصيحة التالية: «لو أنني كنت أقل إيماناً برسالتي في الحياة لتحطمت منذ زمن بعيد، وجاريت الوضع وسرت مع الركب، ولكن ما هي رسالتي التي أعتقد أنها رسالتك ورسالة كل مخلص وطني، يحمل لهذا البلد، وذكرى منشئ هذه البلاد، ووارث عرش هذه البلاد، الإخلاص والتضحية والتفاني ويهمه أولاً وقبل كل شيء المحافظة على دولة طالما انتظر التاريخ قيامها... يا صديقي هنا تأتي أنت وأمثالك، وهنا تأتي رسالة الأجيال القادمة

---

(١٠) انظر: عبد العزيز محمد الدخيل، «عبد الله الطريقي والنفط والوطن (من أجل التاريخ والأجيال)،» ضمن هذا المجلد.

(١١) انظر النص الكامل في: عبد الله الطريقي، «إلى أين نحن مسوقون؟! كلمة موجهة لخريجي الجامعات والمعاهد العليا،» ضمن القسم الثاني من هذا الكتاب.

التي مهمتك تمهيد السبيل أمامها. أنت ـ يا صديقي الخريج ـ أمل هذه الأمة وثروتها الحقيقية، أنت وزملاؤك من الرعيل الأول المرتقب لتثبيت أركان هذه المملكة التي يهمنا جميعاً المحافظة عليها، وتوطيد أركانها. فهي قلب العروبة والإسلام، وبقوتها تقوى العروبة، ويرتفع شأن الإسلام. وقد اختارك الله وزملاءك لأن تكونوا من الأوائل. والأوائل هم أسس النهضة في كل أمة، فهل يا ترى ستحمل العبء وترفع الراية؟ إن الظروف المحيطة بنا لا تشجع كثيراً ولكن الطريق أمامنا متسع، ولو أنه شاق وعر، ورسالتنا ليست بالسهلة. ولكن باستعمالنا الحكمة والتبصر في الأمور والابتسام للشدائد، والتعاون والتعاضد والسير صفاً واحداً، نحو الهدف الأسمى، سنصل يا صديقي...».

إلى جانب هذا الإحساس الشديد بالعزلة والغربة، كان الشيخ الطريقي صاحب مبدأ من جهة، وإنساناً شديد التعلق بمواقفه من جهة أخرى. ورغم الدعم الذي لاقاه من ولي العهد آنذاك الأمير فيصل في عمله النفطي، إلا أنه أعفي من منصبه وأحيل على التقاعد بعد فترة قصيرة جداً من توزيره، وبالذات بعد أن نجح الأمير فيصل ببسط سيطرته على الدولة إثر الخلاف والصراع على السلطة الذي نشب بينه وبين الملك سعود. لقد كان الشيخ الطريقي في زيارة عمل خارج المملكة أثناء إقالة الوزارة التي كان هو عضواً فيها. وعاد إلى الرياض لفترة قصيرة جداً ومن ثم قرر العمل في الخارج. ومن فارق الأمور أنه بعد فترة وجيزة من إقالة الطريقي، استلم الملك فيصل مقاليد الحكم بالكامل وابتدأ تحديث الدولة السعودية وتزايد خلال الفترة ١٩٦٢ ـ ١٩٧٥ عدد الخريجين بشكل كبير وتم تطوير الإدارة والمؤسسات.

إن إنجاز الشيخ عبد الله الطريقي الأكبر، والذي سيسجله له التاريخ، هو تعامله الإيجابي والمثمر في تأسيس منظمة الأوبك مع زميله الفنزويلي خوان بابلو بيريز الفونسو. لقد كان الهدف الأساسي من مشروعهما هذا هو الدفاع عن مصالح الدول المنتجة للنفط من خلال العمل الجماعي والمشاركة في اتخاذ القرارات النفطية مع الشركات العاملة في الدول المنتجة وتحقيق ريع أعلى من المبيعات النفطية. ويعكس اهتمام الطريقي في تأسيس الأوبك وسع اهتماماته، إذ كان يحرص دائماً، إلى جانب التفكير في مصالح بلاده وأمته، في الدفاع كذلك عن شعوب العالم الثالث، وبالذات عن مصالح الدول المنتجة للنفط في تلك البقعة الجغرافية وذلك لتقارب مصالحها مع مصالح الأقطار النفطية في الشرق الأوسط.

رصد الكاتب النفطي المعروف إيان سيمور اللحظة التاريخية التي برزت فيها منظمة الأوبك وقرار الدول المنتجة للنفط في العالم الثالث تنسيق جهودها للحصول على ريع أعلى من النفط الخام. فكتب بهذا الصدد:

«لم تبد الشركات في البداية أي ارتياب حول إلزام الحكومات المنتجة بتحمل

جزء من التأثيرات الداخلية لتدهور السوق. وبناءً على ذلك خفضت الشركات ـ من جانب واحد وبدون استشارة الحكومات المنتجة ـ الأسعار المعلنة أو سعر الإشارة الضريبي مرة في عام ١٩٥٩، ومرة أخرى في عام ١٩٦٠، ملحقة بذلك خسارة بلغت حوالى ١٥ بالمئة في إيرادات الحكومات المعنية. لقد كانت هذه غلطة مكلفة على المدى البعيد من جانب الشركات لأنها أسهمت في إيقاظ المالكين الحقيقيين للموارد النفطية من سباتهم. لقد كان الانخفاض في الأسعار الذي حدث في سنة ١٩٦٠، بصورة خاصة، بمثابة الشرارة لظهور القوة الحكومية المضادة ـ منظمة الأقطار المصدرة للبترول (أوبك) ـ التي كانت مسؤولة عن تدمير نظام الامتياز وإحداث تغيير جذري في قطاع مهم في العلاقات الاقتصادية الدولية»[١٢].

لقد نشأت الأوبك على سواعد شخصيتين مهمتين: عبد الله الطريقي وبيريز الفونسو. فقد أدركا، كل من موقعه، أهمية تبادل المعلومات في هذه الصناعة الدولية من أجل تحسين موقفهما التفاوضي مع الشركات، وضرورة تعامل الدول المنتجة الواحدة مع الأخرى من أجل كسر هيمنة الشركات الأجنبية على الثروات الطبيعية لبلادهم. كذلك، فقد ساعدهما في عملهما توافق مصالح بلديهما والدول المنتجة الأخرى التي أصبحت منذ ذلك الوقت معتمدة بشكل كلي على دخلها النفطي في التنمية المحلية، في حين أن مصلحة الشركات كانت في تحقيق أقصى الأرباح في أقصر وقت دون إعارة اهتمام ملحوظ لوجهات نظر الدول المنتجة ومصالحها.

لقد كان تخوف الطريقي وبيريز الفونسو في حينه من أن الشركات تنتج بكامل طاقتها غير آخذة بعين الاعتبار أن النفط مصدر طبيعي قابل للنضوب، ومن ثم التخوف أن صادرات النفط ستختفي بصورة تدريجية مع انخفاض الاحتياطيات. لذا كان هدفهما هو تحقيق أقصى الإيرادات من كل برميل يتم تصديره بدلاً من التركيز على حجم الصادرات. ومما وثق من علاقاتهما هو قناعة الطرفين بعدم الجدوى في الدخول في صراع على الأسواق، وكذلك لأن للشرق الأوسط احتياطيات ضخمة جداً وتكاليف الإنتاج أقل بكثير من تلك في فنزويلا.

أتاحت فرصة انعقاد مؤتمر البترول العربي في القاهرة في منتصف نيسان/ ابريل ١٩٥٩ إبراز فكرة منظمة الأوبك وأهدافها إلى حيز الوجود. شارك في المؤتمر وفد فنزويلي رفيع المستوى بقيادة بيريز الفونسو، بالإضافة إلى وفود السعودية والكويت والجمهورية العربية المتحدة وإيران ودائرة البترول في الجامعة العربية (راعية المؤتمر).

ونتيجة للمداولات السرية التي تمت في القاهرة وضعت وثيقة تفاهم أوصت الحكومات المعنية بتأسيس هيئة للاستشارات البترولية تجتمع مرة كل عام على الأقل لبحث المشكلات المشتركة وإيجاد الحلول المناسبة لها. كذلك اقترح المجتمعون الوصول

---

(١٢) سيمور، **الأوبك: أداة تغيير**، ص ٣٧ ـ ٣٨.

إلى اتفاقية توجب على الدول المنتجة زيادة حصتها من أرباح النفط إلى ٦٠ بالمئة على الأقل، كما هو الحال في فنزويلا عند ذاك، وأن مدفوعات رسوم الامتياز يجب أن ينظر إليها بوصفها عنصراً منفصلاً عن ضريبة الدخل عند احتساب الدخل الإجمالي للحكومات. بالإضافة إلى ذلك، أكدت الوثيقة على ضرورة قيام شركات النفط بالتشاور مع الحكومات المضيفة، والحصول على موافقتها، قبل إجراء أي تغيير في الأسعار، وعلى مشاركة الحكومات المنتجة في العمليات النفطية اللاحقة للإنتاج، وزيادة طاقة المصافي في البلدان المنتجة نفسها، بدلاً من بنائها في الخارج، وتأسيس شركات نفط وطنية، وإنشاء مؤسسات في كل دولة منتجة للمحافظة على النفط وإنتاجه واستغلاله.

عمل الطريقي وبيريز الفونسو، كل بطريقته وكل من خلال اتصالاته الواسعة، على إخراج هذه الفكرة إلى العلن من خلال موافقة الحكومات المعنية عليها. لاقت الفكرة بعض الفتور في بادئ الأمر، وبالذات من قبل إيران، إلا أن انفراد الشركات بتخفيض الأسعار المعلنة كان القشة التي قصمت ظهر البعير بالنسبة للدول المنتجة، مما ساعد الطريقي وبيريز على حصول تأييد جميع الدول المعنية، ومن ثم الدعوة إلى مؤتمر عام في بغداد في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٦٠ على مستوى وزراء النفط لكل من فنزويلا والسعودية وإيران والكويت والعراق وقطر (حضرت كمراقب). وتم في هذا الاجتماع الإعلان عن منظمة الأوبك.

دوّن الشيخ الطريقي الدور الريادي الذي لعبته فنزويلا في توحيد جهود الدول المصدرة للنفط منذ أوائل الخمسينيات، ودوره هو في تأسيس الأوبك، وتصوره من قيام المنظمة، ومن ثم تقييمه لنشاط الأوبك حتى منتصف الستينيات، فقال:

«منذ عام ١٩٥٠ وبعض الدول العربية المصدرة للبترول في منطقة الخليج العربي وجمهورية فنزويلا تجري اتصالات فيما بينها على أمل الوصول إلى اتفاق على السياسة البترولية التي يجب أن تتبع في كل منها حيال شركات البترول التي تعمل في أراضيها. ومن المعروف أن الشركات الكبرى العاملة في فنزويلا هي نفسها الشركات التي تسيطر على امتيازات البترول في منطقة المشرق العربي. وقد قامت حكومة فنزويلا في عام ١٩٥٠ بإرسال بعثة من رجال البترول إلى الشرق الأوسط فزارت بعض البلاد العربية المنتجة للبترول كالعراق وشرحت لرجال الحكومة العراقية فائدة تنسيق السياسة البترولية بين البلاد المنتجة في المشرق العربي وبين المنتجين والمصدرين في منطقة البحر الكاريبي (فنزويلا، كولومبيا، ترينداد)، كما شرحت لهم الطرق المتبعة في إنتاج البترول في فنزويلا، وتركت معهم قوانين البترول المعمول بها في بلادها. . .

«وفي صيف عام ١٩٥١ نظمت حكومة فنزويلا مؤتمر البترول الأهلي ودعت إليه بعض رجال البترول العرب والإيرانيين، وتعرف رجال البترول العرب على ما هو

جار في فنزويلا، ثم عادوا إلى بلادهم وقد تبلورت في أذهانهم فكرة التعاون بين منتجي البترول في منطقة البحر الكاريبي والمنتجين في منطقة الخليج العربي. وقد استمر الاتصال قائماً بين المنطقتين عن طريق تبادل الزيارات حتى دعيت حكومة فنزويلا في عام ١٩٥٩ إلى إرسال مندوبين عنها لحضور مؤتمر البترول العربي الأول الذي نظمته جامعة الدول العربية والذي عقد في القاهرة في شهر نيسان/ابريل من ذلك العام. وقد جاء الوفد الفنزويلي إلى هذا المؤتمر برئاسة وزير النفط حينذاك السنيور خوان بابلو بيريز الفونسو وعدد كبير من معاونيه.

«وفي اجتماع جانبي وغير رسمي ضم مندوبين عن بعض البلاد العربية وإيران وفنزويلا وكذلك مندوبين عن الجامعة العربية، هما السيد محمد سلمان وزير النفط العراقي السابق والدكتور محمود أبو زيد مستشار الجامعة العربية البترولي نوقشت فكرة إيجاد منظمة الدول المصدرة للبترول وأعدت مذكرة في هذا الاجتماع ليأخذها كل مندوب إلى حكومته، أيد فيها المجتمعون فكرة تكوين منظمة للدول المصدرة للبترول تحافظ على مصالحها ويمكن عن طريقها تبادل المعلومات والأشخاص، وكذلك التعاون في دراسة التطورات في الأسواق العالمية وأسعار البترول الخام ومنتجاته ومحاولة وضع نظام لتقنين الإنتاج في كل منطقة وفي كل بلد بحيث يتناسب الإنتاج من جميع المناطق مع الطلب على البترول في الأسواق...

«وبعد أن قامت الشركات مرة أخر بتخفيض أسعار البترول في شهر آب/أغسطس عام ١٩٦٠، قررت هذه الحكومات أن تعمل معاً لوقف تلاعب الشركات العاملة في بلادها. فهذه الشركات قد أقدمت على تخفيض الأسعار تدفعها مصالح شخصية وقومية، ولذلك لا بد من اتخاذ تدابير تحفظ مصالح البلاد المنتجة. وقد أبرق كاتب هذه السطور إلى وزير النفط الفنزويلي متسائلاً عن الموقف الذي ستتخذه حكومة فنزويلا إزاء الشركات. فجاء الرد بأن فنزويلا تؤيد موقف المنتجين في الشرق الأوسط ولن توافق على تخفيض أسعار صادراتها. وفي الوقت نفسه تلقيت برقية من الشيخ جابر الأحمد الصباح وزير مالية الكويت يطلب فيها توحيد موقف الحكومات المصدرة للبترول. وبعد ذلك اتصلت بحكومة العراق وطلبت الذهاب إلى بغداد. وقد وافقت حكومة العراق على توجيه دعوة لكل من إيران وفنزويلا والكويت والمملكة العربية السعودية وقطر (حضرت كمراقب فقط) للاجتماع في بغداد في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٦٠. وتقرر في هذا الاجتماع تنفيذ فكرة منظمة الدول المنتجة والمصدّرة للبترول»[١٣].

وشرح الطريقي هدف المنظمة وردود فعل الشركات الأوّلي تجاهها كالآتي: «إن منظمة الدول المصدرة للبترول هي المنظمة التي قامت نتيجة لشعور كل من أعضائها المؤسسين بأن وجودها ضرورة حتمية للمحافظة على مصالحهم وحمايتهم من سيطرة

---

(١٣) **مجلة البترول والغاز العربي**، العدد ٣ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٥).

واستغلال شركات البترول التي تملكها أو تسيطر على سياستها حكومات الدول الصناعية الكبرى المستهلكة للبترول المنتج من حقول الدول الأعضاء في المنظمة. وقد مرت كل من هذه الدول بتجارب قاسية عندما حاولت، قبل إنشاء المنظمة، تحسين شروط الامتيازات وذلك نظراً لضعف قوتها التفاوضية إزاء شركات البترول العاملة في بلادها. وكانت نتيجة كل المفاوضات التي دارت بين حكومة بمفردها ومجموعة من الشركات خروج الشركات بنصيب الأسد. وكانت هذه المفاوضات تنتهي في غالب الأحوال بالتراضي وتنازل حكومة البلاد التي وقفت وحدها أمام الشركات عن جزء كبير من مطالبها الأساسية...

«ولكن عندما أُنشئت منظمة الدول المصدرة للبترول في عام ١٩٦٠ أصبحت فكرة التضامن بين الشعوب النامية في آسيا وافريقيا وأميركا الجنوبية أمراً واقعياً وشعر كل من يتابع نشاط صناعة البترول في العالم أن المنتجين قد أدركوا أنهم لا يستطيعون منفردين استخلاص مصالحهم من دول كانت إما مستعمرة لبلادهم أو فارضة سلطاتها السياسية والاقتصادية عليهم. وفعلاً كان لوجود المنظمة أثر بالغ على سياسات الشركات الاحتكارية، فتوقفت عن تخفيض أسعار الصادرات من المواد البترولية لزيادة أرباحها أو لتوفير جزء مما تدفعه دولها ثمناً للبترول المستورد...

أما بعد ذلك، وبعد أن بدأت المنظمة تزاول نشاطها فقد توقف نزول الأسعار واستقرت عند الحد الذي وصلت إليه قبيل قيام المنظمة، وحتى الآن لم يطرأ أي تغيير على الأسعار وإن حدث شيء في المستقبل فسيكون في الغالب في اتجاه الصعود لسبب بسيط وهو أن هذه الشركات والحكومات التي تساندها تعلم علم اليقين أن تسعير المنتجات المصدرة من أي بلد هو من اختصاص حكومة البلد نفسه وليس من اختصاص الشركات التجارية، خصوصاً تلك التي تتعارض مصالحها القومية مع مصالح البلد الذي تعمل فيه، إلا إذا سلمنا بأن لشركات البترول في البلاد التي تعمل فيها ما للحكومات الشرعية من سلطات، وأن أية مغامرة من شركات البترول وحكومات البلاد المستوردة لتغيير الأسعار لغير صالح المنتجين قد تثير خلافاً بين الطرفين، مما قد يدفع حكومات البلاد الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للبترول إلى إصدار تشريع موحد تعلن فيه أسعار صادراتها من البترول ولن تستطيع الشركات حينذاك ولا حكومات البلاد المستوردة أن تفعل شيئاً، ولكن النتيجة الحتمية هي أن ترتفع الأسعار وبذلك يخسر المستهلكون جزءاً كبيراً من الأرباح التي يحققونها نتيجة لانخفاض الأسعار الحالية للصادرات من البلاد النامية»[١٤].

(١٤) عبد الله الطريقي، «منظمة الدول المصدرة للبترول وموقف بعض الدول الأعضاء منها،» **مجلة البترول والغاز العربي**، العدد ٨ (نيسان/ابريل ١٩٦٦)، ص ٦.

لكن رغم هذه الأهداف المنشودة، اعترف الشيخ الطريقي أن منظمة الأوبك لم تنجح بتحقيق كل ما كان مرسوماً لها، إلا أنه أضاف أنها «حققت شيئاً مهماً جداً وهو وجودها نفسه. فلو أن المنظمة لم تنشأ لربما كانت خسارة البلاد المنتجة والمصدرة للبترول لا تقل عن ألف مليون من الدولارات (بليون دولار)، وذلك لأن إنشاءها جعل الشركات المستغلة للبترول وحكومات البلاد المستهكلة توقف ضغطها لتخفيض أسعار البترول الخام مما جعله يثبت على الحد الأدنى الذي وصل إليه في عام ١٩٦٠»[١٥].

إن الذي يميز الطريقي عن أقرانه، وهو واحد من آلاف المهنيين العرب الذين اضطرتهم الظروف إلى العمل في بلاد عربية أخرى بدلاً من الاستمرار في أداء المهمة في بلادهم، هو استغلال انعتاقه من منصبه الحكومي في قطر عربي للانطلاق في العمل العام والمهني على الصعيد العربي برمته، بل الدولي.

لقد أصدر الطريقي، كما أسلفنا، مجلتين نفطيتين مهمتين في بيروت والكويت. ولم تكن هذه مهمة سهلة، إذ حاربته الشركات حتى بعد انتهاء عمله الرسمي. إلا أنه أصر على تمويل المجلتين من جيبه الخاص من أجل نشر أفكاره وتعميم الثقافة البترولية على الصعيد العربي. وقد قام بذلك لا لشيء إلا لأنه لم يجد المجال ليكتب بحرية في وسائل الإعلام العربية المقيدة من قبل السلطات الرسمية. ولكن رغم هذا فقد كان يدعى للمحاضرات، ويعطي المقابلات التي نعيد نشر عدد كبير منها في هذا الكتاب. ويمكن القول، بكل أمانة، ان الطريقي نجح، رغم كل المصاعب التي واجهته، بايصال رأيه للرأي العام العربي، وهذا هو في الأساس ما أراد تحقيقه وتنفيذه.

يعتبر كتابه **البترول العربي: سلاح في المعركة**[١٦] والمنشور بكامله في هذا المجلد، من أهم المخطوطات الاقتصادية العربية التي صدرت في تلك الحقبة نظراً للتأثير الهائل الذي تركه عند الشباب العربي في حينه. ويلخص ما نشره الطريقي في ذلك الكتاب مجمل تفكيره العام: استعمال النفط في خدمة القضايا السياسية العربية، وتوظيف الريع النفطي في الاستثمارات المحلية.

لم يترك الطريقي مناسبة إلا واستغلها لبث أفكاره النفطية. وكان من أهم المجالات المفتوحة له مؤتمر البترول العربي الذي كان يشرف على عقده حينذاك الإدارة البترولية في جامعة الدول العربية. وشكلت هذه اللقاءات في بداية عهدها منبراً مهماً وواسعاً لتبادل الآراء عن المصالح الاقتصادية العربية. وكان الطريقي من أشهر معالم هذه المؤتمرات التي طرحت شعارات قومية ووطنية حول الاقتصاد العربي في أواخر

---

(١٥) **مجلة البترول والغاز العربي**، العدد ٣ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٥).

(١٦) انظر: عبد الله الطريقي، «البترول العربي: سلاح في المعركة،» ضمن القسم الثالث من هذا الكتاب.

الخمسينيات وطوال الستينيات. ويشيد بهذا الصدد الدكتور عاطف سليمان، الخبير النفطي وزميل وصديق الشيخ الطريقي منذ الخمسينيات، بأهمية مؤتمرات البترول هذه للطريقي شخصياً ولدعوته في خلق وعي عربي نفطي، فيقول:

«لقد شعر الطريقي في البداية بأنه لا بد من خلق وعي بترولي حقيقي بمختلف جوانب قضية النفط العربية لدى المسؤولين ولدى الرأي العام العربي بحيث يجعلهم مستعدين للوقوف بصلابة وإيمان وراء المطالب المشروعة التي من حق البلدان المنتجة للبترول أن تعمل على تحقيقها، ومن أجل تحقيق هذا الغرض فقد تبنى مع مجموعة من البترولين العرب المخلصين، وبالتنسيق مع إدارة البترول في الجامعة العربية، فكرة إقامة مؤتمرات البترول العربية التي بدأت منذ الخمسينيات تعقد كل سنة في بلد عربي مختلف (وقد عقد أحد هذه المؤتمرات في دبي عام ١٩٧٥ وكان الشيخ عبد الله أحد نجومه)، هذه المؤتمرات كانت مدرسة لنشر الوعي البترولي لدى جمهور عربي عريض، وكانت فرصة ذهبية لتقديم الدراسات من الكفاءات العربية المتخصصة حول مختلف الجوانب الفنية والاقتصادية والقانونية والسياسية للبترول العربي»(١٧).

لكن مع تغير الأوضاع السياسية والبترولية في المنطقة، وفي اتجاه يخالف توجهات الشيخ الطريقي وتطلعاته، بدأت هذه المؤتمرات البترولية تبتعد تدريجياً عن الهدف الأساسي المرسوم لها. فعلى سبيل المثال، انتقد الطريقي بطريقة لاذعة، وبمرارة، المؤتمر السادس الذي عقد في بغداد في شباط/فبراير ١٩٦٧ ودعا إلى إلغاء هذه اللقاءات التي كان يعتزّ بها كثيراً. فقال: «لقد كان الصراع في المؤتمر يشكل صورة حقيقية للصراع بين القوى الرجعية والقوى التقدمية في الوطن العربي... لقد كان المؤتمر السادس تجربة قاسية للقوى الوطنية، ولم أشعر شخصياً بأني غريب في مثل هذه المؤتمرات مثلما شعرت في هذا المؤتمر. لقد كان تمثيل رجال الشركات قوياً. كما أنهم لم يقدموا أبحاثاً ذات فائدة. فقد كان وجودهم للرد على أي نقد يوجه إلى الشركات وسياساتها، ومحاولة تسفيه آراء الناقدين الوطنيين. وهكذا يمكن أن نقول ان هذا المؤتمر كان مؤتمر شركات ومن مصلحة العرب إيقاف هذه المؤتمرات التي تسيء ولا تفيد... لقد أثبتت تجربة مؤتمرات البترول الرسمية فشلها. ومن البلاهة أن نصر على إعادة مثل هذه المهازل»(١٨).

كما كتب الطريقي في مجالات نفطية متعددة. فكتب بإسهاب عن الأمور النفطية في العراق والكويت وسوريا والجزائر وليبيا وأبو ظبي، مدافعاً عن مصلحة هذه البلاد ومنتقداً إياها عندما كان يشعر بأنها تغبن حقها وحقوق الآخرين من الدول المصدرة للنفط (في هذا الكتاب مجموعة واسعة من المقالات عن الوضع النفطي في هذه

---

(١٧) **الخليج**، ١٩٩٧/٩/٢١.

(١٨) **مجلة البترول والغاز العربي**، السنة ٢، العدد ٦ (آذار/مارس ١٩٦٧).

الدول). وشارك مع زميله نقولا سركيس في معالجة قضايا نفطية عربية متعددة، منها مشكلة رسوم الترانزيت بين العراق وسوريا في عام ١٩٧٢ وتقديم المشورة للحكومة الليبية في المفاوضات المهمة مع الشركات الأجنبية في عام ١٩٧١، بالإضافة إلى الاستشارات العديدة التي قدمها للحكومة الجزائرية خلال فترة طويلة حيث كان صديقه وزميله الاستاذ بلعيد عبد السلام وزيراً ومسؤولاً عن قطاع الصناعة والطاقة الجزائري. كما انتقد عدم جدوى نسف خط التابلاين في تموز/يوليو ١٩٦٩، منطلقاً من ضرورة عدم المساس بالمصالح العربية الوطنية. فقال بهذا الصدد: «إن كاتب هذه السطور لا يؤمن بقطع إمدادات النفط عن أي بلد ما عدا البلاد التي تكون في حالة حرب معها. ويجب أن يكون شعارنا «دعوا النفط المؤمم يتدفق»، ويجب أن تستقبل الموانئ العربية كل ناقلة ترغب أن تمتلئ من نفطنا وهي مستعدة أن تدفع الثمن العادل»[١٩]. ودعا باستمرار إلى استخدام النفط كسلاح سياسي واقتصادي في النضال من أجل تحرير فلسطين ولتقدم العرب الاقتصادي[٢٠].

اعتبر الطريقي الإنجاز الكبير الذي حققته منظمة الأوبك في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣ في السيطرة على قرار تسعير النفط، ورفع سعره، اعتبر هذه المجموعة من القرارات انتصاراً مهماً لأفكاره التي طالما نادى بها. إلا أنه حذر في الوقت نفسه من مغبة سوء التصرف بالأموال النفطية ومن عقم النمو الاقتصادي القطري دون الاستثمار الاقليمي والتعاون العربي المشترك. فقال بهذا الصدد في عام ١٩٧٤، وكأنه يحذر من الأزمة الاقتصادية التي يعانيها العرب بعد عقدين من الزمن:

«مستقبل الأمة العربية، بل مستقبل عدد كبير من الدول النامية، يعتمد على الحكمة التي يمارس بها الرجال المشرفون على إدارة فوائض عائدات النفط في الوطن العربي، لأنها تشكل أخطر الأمور التي تواجهها الأمة العربية في الوقت الحاضر. وبالرغم من هذه الحقيقة فإن الحكومات العربية التي تملك هذه الفوائض لم تصل بعد إلى الاقتناع بأن هذه الفوائض يجب أن تعالج على مستوى الأمة العربية بمجموعها. ولا تزال هذه الحكومات حيرى لا تدري كيف تسوي هذه المشكلة... في الوقت نفسه أخذت الدول الصناعية توجه لها التهديدات إذا هي لم تخفض أسعار صادراتها النفطية، وإذا لم تسمح لأموالها بالانتقال إلى الدول الصناعية على شكل ودائع وتوظيفات يكون الغرض منها أولاً وأخيراً الحفاظ على معدل النمو الاقتصادي في تلك الدول... إن الثروة الجديدة للأمة العربية إذا ما استغلت على مستوى الوطن العربي، أمكن بسهولة تحقيق فوائد سياسية واقتصادية وعسكرية. فهذه الأموال لو

(١٩) **نفط العرب**، السنة ٥، العدد ٦ (آذار/مارس ١٩٧٠).

(٢٠) *Arab Journal*, vol. 1, no. 1 (Winter 1964), pp. 53-54, and **دراسات عربية** (أيار/مايو ١٩٦٨)، ص ٦ ـ ٧.

وضعت تحت إدارة مؤسسة واحدة وسميت مثلاً الصندوق العربي للتنمية العالمية، وأقيم إلى جانب هذه المؤسسة مؤسسة أخرى للأبحاث العلمية والاقتصادية تركز على دراسة الإمكانيات العربية وإمكانيات الدول النامية المجاورة لنا، لأمكننا بدون شك تطوير إمكانات الأمة العربية كلها الزراعية والصناعية، بل مساعدة كل الشعوب الفقيرة. وربما حل هذا الصندوق محل صندوق النقد الدولي، وإن تحقق هذا فهو مكسب ضخم للأمة العربية. فلماذا لا تبدأ الأمة العربية بدراسة هذا المشروع، وتحقق ما يمكن تحقيقه منه على مراحل.. نعم لماذا.. لماذا؟»[٢١].

لم يتأخر الطريقي يوماً في الدعوة إلى اتحاد عربي فدرالي أو كونفدرالي، وليس وحدة كاملة. وهدفه ليس الاندماج الفوري، بل كيفية قيام شأن واحترام للعرب، وكيفية الوقوف نداً للند مع الأمم الأخرى. وعبّر عن هذا الموقف في مقال له بعد وفاة الرئيس عبد الناصر، الذي كان الطريقي يكن له كل المحبة والاحترام، فقال إن المطلوب هو «وحدة كوحدة ألمانيا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية والهند ويوغوسلافيا وغيرها. إن هذا النوع من الوحدة ضرورة قصوى للعرب ومن غير المعقول ولا المقبول أن لا تقوم مثل هذه الوحدة لأنها السبيل الوحيد لتطوير إمكانيات العرب والدفاع عن مقدساتهم. فنحن بمجموعنا دول متخلفة لا زالت في طور التطوير، محاطون بدول صناعية متقدمة سبقتنا بنهضتها بمئات السنين. وإذا لم نضع سمننا على عجينتنا فسنظل وإلى الأبد قطعاناً من المستهلكين»[٢٢].

كان الطريقي قومياً عربياً. وكان مثالاً يقتدى به ويشار إليه على أنه الرجل العربي النزيه والمثقف الذي حاول تحسين وضع أمته في النصف الثاني من القرن العشرين. لقد كان مهنياً مسيساً، يقول رأيه بصراحة وجرأة في كل مناسبة متوفرة له، سواء أكانت جلسة عامة أم خاصة، وهذا مما خلق له المشاكل مع هذه العاصمة العربية أو تلك، ومما أبعد بعض الناس عنه خوفاً على مصالحهم، ومما دفعه إلى التجول هنا وهناك دون استقراره في بلد معين. وتشير تجربة الطريقي العامة إلى أنه لم يكيف حياته ونشاطه من أجل الوصول إلى مناصب ومكاسب سياسية، كما أنه لم ينضم إلى أي حزب أو جبهة أو تنظيم سياسي.

لقد كان الطريقي قومياً في عصر عربي طغت عليه شخصية وزعامة الرئيس جمال عبد الناصر. وتمحور تفكير الطريقي حول مركزية مصر في السياسة العربية وأهميتها كعماد أساسي للنهضة العربية الحديثة. إلا أنه طوال حياته العامة كان يتفاعل ليس مع أحزاب أو هيئات، بل مع نخبة من الشباب القومي الخليجي والعربي ـ الذين

---

(٢١) عبد الله الطريقي، «فوائض عوائد النفط وكيف نتصرف بها بحكمة،» **نفط العرب**، السنة ١٠، العدد ١ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٤).

(٢٢) المصدر نفسه.

شاركوه الأحلام والآمال والتطلعات. وتبين كتاباته ومقالاته المدرجة في هذا الكتاب بشكل واضح كيف كان يتأثر بهم وكيف حاول أن يؤثر فيهم.

ورغم ثبات الأسس العامة لأفكار الطريقي طوال حياته العامة، إلا أن ملامح التغيير بدأت تظهر على فكره السياسي والنفطي منذ السبعينيات على أثر الأحداث السياسية في المنطقة. ورغم حماسه الكبير، إلى درجة عدم تصديقه، للطفرة الهائلة في أسعار النفط التي تحققت في عام ١٩٧٣، إلا أن تطور الأحداث خلق له ارتباكاً في فكره العام. ويصح القول إنه قد أصبح أكثر واقعية إزاء ما يمكن تحقيقه في ظل الواقع العربي المعاصر. وبدأ يغير فكره تدريجياً، وبالذات في القضايا النفطية، ومسألة التأميم والمشاركة. وبدا هذا واضحاً جداً في منتصف السبعينيات.

كتب الطريقي بإسهاب عن موضوع تأميم النفط (بعد خروجه من الوزارة) وربط الأمر باستمرار باهتماماته وتطلعاته الأساسية ألا وهي تحرير فلسطين والتقدم الاقتصادي للبلدان العربية. وركز على هذا الموضوع المتشابك بشكل أساسي في عام ١٩٦٧، مع الهزيمة التي أصابت العرب في تلك السنة والتي عزاها إلى وجود الشركات النفطية الأجنبية في البلدان العربية. فقال بعيد الهزيمة في تموز/يوليو ١٩٦٧:

«في اعتقادنا أن ما ندعو إليه هو ضرورة حتمية إذا ما أردنا أن ننهض من نكستنا وأن نحرر جميع أجزاء بلادنا وأن نعطي للإنسان العربي من محيطه إلى خليجه حياة ينعم فيها بالرفاهية والاستقرار والكرامة...

«كلنا نعرف أن شركات البترول ذات طابع سياسي بجانب طابعها الاقتصادي والتجاري وأنها تشكل حكومات في الأقطار العربية التي تعمل فيها، وتنظيماتها مرتبة ومقسمة بطريقة تجعلها تعمل وكأنها حكومات مستقلة ذات سيادة... وهي تتعامل مع الحكومة المحلية على قدم المساواة ولديها من القوة الفعلية ما يجعلها تتصرف في بعض الحالات وكأنها السلطة الوحيدة في البلاد، والذين لا يرون هذه الأمور بسهولة لا بد لهم أن يعيشوا كما عاش كاتب هذه السطور مدة طويلة بين ظهراني تلك الشركات ليتأكدوا من هذه الحقائق...

«لقد أثبتت الأحداث الأخيرة (يقصد حرب ١٩٦٧) أنه بالرغم من محاولة العرب التقرب من الغرب والتعامل معه تجارياً واقتصادياً، فقد أصر الغرب على خلق إسرائيل على أرض عربية وتشريد سكانها الأصليين وعاونها بالمال والسلاح والرجال ولم يحترم شعور الأمة العربية، بل تعمد الإيقاع بها وإذلالها لجعلها تقبل بشروط الصهيونية وتقر ذليلة بوجود إسرائيل. إن اقتلاع إسرائيل من الأراضي العربية لا بد أن يسبقه اقتلاع الوجود الاستعماري الممثل بالشركات الاحتكارية البترولية التي تتعاون معاونة فعالة في تقوية النفوذ الأجنبي والسيطرة الاستعمارية... إن الشركات البترولية لم تعد ضرورة لبلادنا. وإنتاج البترول وإيصاله إلى الأسواق متيسر بدون هذه

الشركات. ولذلك فلا بد من اقتلاع وجودها خصوصاً الشركات التي تنتمي إلى البلاد التي ناصبت الأمة العربية العداء وهي بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا الغربية وهولندا»[٢٣].

إلا أن الطريقي غيّر موقفه من التأميم في منتصف السبعينيات، وقدم حججاً وآراء تختلف عن مواقفه السابقة. وبنى أفكاره الجديدة على فرضية أن الحكومات العربية باتت هي التي تحدد الأسعار وتفرض الضرائب وتحدد دخل الشركات عن كل برميل منتج، ومن ثم لم تعد هناك أسباب مقنعة للتأميم، وبالذات لأن تقنية صناعة النفط لا تزال بيد الشركات الأجنبية. فكتب في آب/أغسطس ١٩٧٥ يقول:

«نحن دول نامية، ولا نستطيع بمعزل عن التكنولوجيا الغربية أن نسير صناعة النفط. نحن استولينا ـ أو أممنا إذا أردت ـ على ٦٠ بالمئة من جملة امتيازات شركات النفط في بلادنا. هذه الكمية لا نستطيع أن نديرها فنياً حتى الآن، ومع ذلك، ومن خلال وجود شركات الامتياز وحصتها البالغة ٤٠ بالمئة، تمكنا من أن نسير هذه الشركات وأن نتحكم بالأسعار وكميات الإنتاج، دون أي خلل في العمليات الفنية. ونحن قبل أن نعد الكوادر القادرة على البحث عن النفط وإخراجه من الأرض وتكريره وتسويقه، تكون عملية التخلص من الشركات الأجنبية ـ من الناحية الفنية ـ عملية انتحارية أو «عباطة». فبعد أن أصبحنا نحدد الأسعار ونفرض الضرائب ونحدد دخل الشركات عن كل برميل تنتجه في بلادنا، لم تعد هناك ضرورة للتخلص من الشركات الأجنبية، لأنها ضرورية من الناحية الفنية. فالمطلوب الآن أن نهضم الـ ٦٠ بالمئة من الناحية الفنية، وبعد ذلك نستولي على الجزء الباقي مما تملكه الشركات، علماً أن هذا الجزء، أصبح بسبب ارتفاع ضريبة الدخل وضريبة الريع أو الملكية، لا يحقق للشركات ربحاً على رأس مالها أكثر من ٢١ سنتاً في البرميل الواحد»[٢٤].

أثرت عوامل عدة في عرقلة الكتابة عند الطريقي وذلك منذ أوائل الثمانينيات وحتى وفاته في أواخر التسعينيات. فهناك الجلطة الدماغية التي أصابته في تكساس في عام ١٩٨٣ عشية حفل تسلمه شهادة خريج متفوق من جامعته هناك تقديراً لخدماته وإنجازاته في مجال الصناعة النفطية. ومن اللافت للنظر أن الطريقي قد تم تقديره والاعتراف بدوره التاريخي في تأسيس الأوبك ومنازلة الشركات الأجنبية النفطية خارج بلاده وأمته، ولا نعرف عن جامعة عربية واحدة كرمته بهذه الطريقة حتى الآن.

توقف الطريقي عن الكتابة في الثمانينيات واعتكف للراحة. وكان قد عاد إلى الرياض في النصف الأول من السبعينيات، في عهد الملك فيصل، بعد أن تسلم رسالة رسمية من مسؤول سعودي كبير عن طريق صديق حميم له تفيده «أن هذا البلد بلده،

---

(٢٣) **مجلة البترول والغاز العربي**، (تموز/يوليو ١٩٧٢).

(٢٤) **نفط العرب**، السنة ١٠، العدد ١١ (آب/أغسطس ١٩٧٥).

يحضر متى يريد ويسافر متى يريد». وقد حاول أن يحصل على مقابلة خاصة مع الملك فيصل لمناقشة بعض الأمور العامة، إلا أنه لم يفلح بذلك، فغادر البلد مرة أخرى إلى الكويت إلا أنه عاد إلى الرياض في النصف الثاني من السبعينيات. وأثناء هذه الزيارة الثانية قابل أمير الرياض، الأمير سلمان، الذي أهداه سكناً خاصاً له ولعائلته وأكرمه مادياً. ومن الواضح أن المسؤولين في العربية السعودية ثمنوا في تلك الفترة موقف الطريقي من حيث إنه لم يسيء إلى بلده ولم يهاجم نظام الحكم في غربته.

حاول الشيخ الطريقي، أثناء إقامته في الرياض، العمل مرة أخرى في مجال الاستشارات الفنية، إلا أن نشاطه المهني كان محدوداً. وانصرف في تلك الفترة إلى ممارسة الشعائر الدينية بشكل ملحوظ أكثر مما كان معتاداً عليه في الماضي، كما واصل ممارسة رياضته المفضلة ألا وهي تربية وركوب الخيل. وبعدها قضى سنواته الأخيرة في القاهرة، مع زوجته مهى جنبلاط وابنته هيا. أما صخر، وهو ابنه من زواجه الأول من السيدة الأمريكية اليانور نيكولاس، فقد عاش وعمل في الرياض. وإثر وفاة الطريقي في القاهرة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ نقل جثمانه إلى الرياض ليدفن هناك، في المدينة التي طالما حلم في العودة إليها والبقاء فيها.

في واحدة من آخر المقابلات التي أجريت مع الطريقي، سأله صحفي من مجلة **الدستور** هل لديه شيء إضافي يريد أن يقوله، فلخص في هذا الجواب سيرة حياته، وطموحاته، وخيبة آماله، فقال: «أنا من أفراد هذه الأمة العربية أو من هذا الجيل الذي عانى من التخلف ورأى كيف تمر الفرص الثمينة لمستقبل هذه الأمة، إذا ما قدر لها أن يكون لها مستقبل لا يتم إلا بتوحيد صفوفها في كيان واحد اقتصادي، سياسي، عسكري على أساس أن يكون أهل مكة أدرى بشعابها، وأن الأمر شورى بين الجميع وأن تكون الأمة العربية مكونة من اتحاد ولايات، لكل ولاية الحق في إدارة شؤونها الداخلية، وتسيير أمورها، ولا يشترط عليها إلا الحفاظ على الكرامة والحقوق الإنسانية. وعلى سبيل المثال هناك الاتحاد السوفياتي والاتحاد الكندي واتحاد إيطاليا. السياسة الخارجية الواحدة، والاقتصاد الواحد، وجيش الدفاع الواحد. أما محاولاتنا في هذا النطاق فلن تؤدي إلى إسعاد الفرد العربي، وسنصبح شراذم، بعدها نعود القهقرى، ونقسم إلى مناطق نفوذ وأسواق استهلاك ومصادر مواد خام للصناعات في البلاد الأخرى»[٢٥].

وليد خدوري

نيقوسيا في ٤/٥/١٩٩٩

---

(٢٥) **نفط العرب**، السنة ١٥، العدد ٤ (كانون الثاني/يناير ١٩٨٠).

القسم الأول

شهادات في ذكرى عبد الله الطريقي

(١)

مناضل في حقل ملغوم: عبد الله الطريقي

نفط العرب للعرب.. من شعار إلى خطة سياسية اقتصادية(*)

في وداع الدكتور عبد الله الطريقي، مؤسس مدرسة «نفط العرب للعرب» بالمعنى العلمي، وليس بالموقف العاطفي، لم نجد أسلوباً أفضل لتكريمه من استعادة أفكاره كما عبر عنها مباشرة في بعض مقالاته في المجلة التي أطلقها من بيروت، وكانت الرائدة في هذا المجال: **مجلة البترول والغاز العربي**.

لم يكن مجرد شعار، عند الطريقي، المهندس، صاحب العقل العلمي، أن يدعو لأن يكون «نفط العرب للعرب»، بل كان عنواناً لخطة سياسية ـ اقتصادية لها قوامها، إضافة إلى مبرراتها العملية.

كان عبد الله الطريقي مناضلاً بعلمه ووعيه السياسي المبكر لخطورة دور النفط المحروم منه أهله، والذاهبة عائداته الهائلة إلى الأجنبي، والمتحول إلى سلاح ضد أصحابه العرب بدلاً من أن يكون سلاحاً في أيديهم يساعدهم على بناء غدهم الأفضل واللحاق بركب التقدم في العالم.

هنا بعض تلك الأفكار التي عاد الطريقي فطوّرها واستكمل تفصيلها، والتي كانت في أساس قيام منظمة «أوبك» التي عاد اخطبوط الشركات الأجنبية الاحتكارية فاحتواها تحت مظلة الهيمنة السياسية الغربية (الأمريكية أساساً).

نخسر.. ولا نربح!

إن الذي يجب أن ننظر إليه بعين الاعتبار، والذي هو أهم وأخطر من كمية

(*) نشر في: السفير، ١٠/٩/١٩٩٧، ص ١٩.

المكاسب التي تحصل عليها الشركات من العمليات الأخرى غير عملية الإنتاج، هو أن هذه العمليات مرتبطة ببعضها ارتباطاً وثيقاً، وكل ما يحدث في عملية، لا شك أنه يؤثر على العمليات الباقية، فالخسارة في النقل ستؤثر حتماً على أرباح الإنتاج، وهكذا بالنسبة لجميع العمليات، إذ إنه إذا خسرت إحدى أو بعض تلك العمليات لجأت الشركات إلى تخفيض أسعار الخام لضرورتها لعمليات الإنتاج، كما حصل أخيراً حسب زعمهم. فهل من العدالة والحق أن تخسر الشعوب المنتجة للبترول جزءاً من حصتها في أرباح الإنتاج إذا ما تعرضت العمليات الأخرى للخسارة، ولا تشارك في الربح عندما تكون تلك العمليات في حال توازن وتحقق أرباحاً؟!

إن الشركات الأم التي تسيطر عليها حكومات أجنبية هي التي تتولى عمليات الاتصال بالجهات المستهلكة والحكومات المنتجة محرومة من الاتصال بالأقطار المستوردة لزيتها، وكذلك فإن الشركات المالكة لشركات الامتياز بنت وسائل التسويق والنقل والتصفية في الأجزاء المختلفة من مناطق الاستهلاك، بمساعدة الشركات المنتجة والحكومات التي تعمل في أراضيها شركات الإنتاج، وذلك بإعطاء الشركات المالكة تخفيضات كانت لا تقل عن ١٨٠ بالمئة من الأسعار المعلنة، بغرض بناء تلك المنشآت لضمان وجود وتنمية أسواق الزيت الخام والمنتجات التي تنتجها وتصفيها هذه البلاد، ولكن النتيجة هي أن الشركات المالكة لشركات الامتياز هي التي تملك وتسيطر رسمياً على تلك المنشآت ولا يحق للشركات المنتجة التي تشارك الحكومات نصف أرباحها والتي تنازلت في وقت من الأوقات عن بعض حقوقها لتساعد في بناء النقل والتصفية ومؤسسات التسويق، أن تستعمل هذه المنشآت إلا بإذن وشروط من الشركات المالكة.

تحت رحمة الشركات

وهكذا أصبحت الشركات المنتجة وبالتالي الحكومات المالكة للبترول تحت رحمة الشركات الكبرى التي تسيطر على الأسواق العالمية.

والمطالبة في المشاركة بالأرباح المتحققة من العمليات المتكاملة لصناعة الزيت معناها المطالبة في المشاركة في الأرباح والخسارة، وليس العرض هو الأرباح ولكن هو ضمان وصول البترول إلى الأسواق والتعاون مع الشعوب المستهلكة.

فوجود وسائل النقل والتكرير ومؤسسات التسويق بأيدي شركات أجنبية ليست عليها التزامات نحو البلاد المنتجة، لهو من أخطر ما يهدد تقدم صناعة البترول في هذه الشعوب، لأنها ستكون دائماً وأبداً تحت رحمة شركات لا تبالي بأن تطلب من إحدى شركات الامتياز التي تملكها أن تزيد من طاقتها الإنتاجية في منطقة ما مهما كانت الظروف، على حساب تخفيض الطاقة الإنتاجية في منطقة أخرى كأسلوب من أساليب الاحتيالات الاقتصادية، وهذا الوضع من شأنه أن يجعل الدول المنتجة تحت

رحمة شركات تسيطر عليها حكومات أجنبية.

الحكومات تغالط نفسها

عندما أعلنت شركة نفط العراق أنها في العام ١٩٦٢، ستتمكن من مضاعفة الإنتاج، لم تكن تعني أن إنتاجها في العام ١٩٦٢، سيصبح ضعف إنتاجها في العام ١٩٥٩، بل ما قصدته هذه الشركة، كما قالت في توضيح لكلامها، إنها ستبني وسائل لزيادة الآبار، وبناء خطوط الأنابيب، وعمل فاصلات الغاز عن الزيت، تمكنها في العام ١٩٦٢، من مضاعفة إنتاجها، أي أن الشركة بالاستثمارات التي تعتزم تنفيذها تستهدف زيادة إمكانياتها لكي تكون، إذا ما دعت الضرورة، قادرة على مضاعفة طاقتها الإنتاجية.

والشعوب والحكومات التي تصر على زيادة الإنتاج أكثر من طاقة استيعاب السوق، إنما تغالط نفسها، حيث إن هذه الزيادة إن تمت في بضع سنوات، فسيقل الإنتاج في السنوات التي بعدها، لأن الشركات مرتبطة المصالح لدرجة تمكنها بالاتفاق مع بعضها على زيادة الإنتاج في بلد ما وتخفيضه في الآخر تمشياً مع أهدافهم.

وأخطر ما يحدث من الأضرار على زيادة الإنتاج هو أن تفيض الأسواق بالخام والمنتجات، فتجد الشركات والحكومات المستهلكة مبرراً لتخفيض أسعار الزيت.

الشركـات متفقـة

إننا نعلم أن الشركات صاحبة الامتياز في منطقة الشرق الأوسط، سواء في منطقة الخليج أو في منطقة شمال افريقيا، هي نفسها أو أهمها تعمل أيضاً في نصف الكرة الغربي، سواء أكان ذلك في منطقة الكاريبي ـ فنزويلا ـ كولومبيا وغيرها ـ أو في الولايات المتحدة أو في كندا.

وأكبر هذه الشركات وأكثرها سيطرة على الإنتاج في العالم كله ـ السبع الكبار ـ استاندارد نيوجرسي، كاليفورنيا، تكساس، موبيل أويل، النفط البريطانية، شل، جلف، إذ يبلغ إنتاجها ما يقرب من ٦٧ في المئة من إنتاج العالم خارج الكتلة الشرقية.

وهذه الشركات متفقة في ما بينها، إما عن طريق اشتراكها في امتياز واحد، كما هو الحال في العراق، إيران، الكويت والسعودية، أو عن طريق عقد صفقات طويلة الأجل في عدة مناطق من مناطق الإنتاج والتسويق، فأصبحت مصالحها متفقة. وكما نرى ليس بينها تنافس إلا التنافس الذي تتظاهر أحياناً بوجوده في محطات التوزيع، حيث تذكر أسماء وصفات مختلفة لمادة واحدة، قد تخرج من مخزن واحد تملكه كلتا الشركتين.

هذه الشركات، والحالة هذه، تجد في البلاد المنتجة للبترول، في الشرق أو في الغرب، مرتعاً خصباً لها، إذ لديها القوة لتحديد الكمية التي تنتجها وتكررها. وعلى الرغم من المعارضة التي أبدتها ولا تزال تبديها حكومات الدول المنتجة، فإن هذه الشركات هي التي تحدد الأسعار التي نشتري بها من الشركات المنتجة التي تملكها، وهكذا أصبحت هذه الشركات هي الخصم والحكم.

ولذا فكر المسؤولون في بعض البلاد المنتجة، يرأسهم جوان بابلو بيريز الفونسو، وزير التعدين والمحروقات بفنزويلا، في إمكانية جمع البلاد المنتجة للبترول في العالم، أو على الأقل أهم البلاد المنتجة، في صعيد واحد لدراسة أحوال صناعة البترول في العالم على أمل أن تخرج في جبهة متحدة ـ لكونها تواجه نفس المشاكل والظروف ـ تحافظ على مصالح الشعوب حيال الشركات التي تأتي من البلاد المستهلكة والتي تتبع سياسة حكومات هذه البلاد. على الرغم من تعارضها لمصالح شعوب البلاد المنتجة، التي يرتكز عماد اقتصادياتها على تصدير سلعة الزيت الخام، التي تعمل الدول المستهلكة على الحصول عليها بأرخص الأثمان وأسهل الوسائل للاحتفاظ بمستوى المعيشة في بلادها على حساب الشعوب المنتجة، مع العلم بأن الدول المنتجة، سواء في الشرق الأوسط أو الكاريبي، تعتبر في مرتبة الأقطار المتخلفة اقتصادياً التي تعاني مشكلة من أخطر المشاكل الاقتصادية، مشكلة تكوين رأس المال اللازم للاستثمار المنتج. وفضلاً عن ذلك، فإن الأسعار التي تدفعها البلاد المنتجة، في المنطقتين اللتين أشرنا إليهما آنفاً للآلات والمعدات اللازمة لتصنيع وتطوير هذه البلاد، ترتفع باستمرار بشكل يجعل الجهود المبذولة لتكوين رأس المال، صعبة للغاية. ونحن نعلم أن هذه الآلات والمعدات تأتي بمعظمها من الدول المستهلكة لزيت الشرق الأوسط والكاريبي.

وسياسة التعاون بين البلدان التي تواجه أخطاراً ومشاكل مشتركة، ليست بدعة ابتكرتها الدول المنتجة للبترول، بل هي عرف قديم سارت عليه الدول مذ أمد بعيد، «فاتحاد الفضة» الذي ضم بعض الدول الأوروبية في القرن التاسع عشر للمحافظة على أسعار الفضة في الأسواق يعتبر عملاً مماثلاً للتعاون الذي تنشده الدول المنتجة للبترول، أو «اتفاقية البن الدولية».

يمكن للزيت العربي السعودي أن ينقل من رأس تنورة ماراً بقناة السويس، وذاهباً إلى ميناء بوقي ـ التي سينتهي فيها خط الأنابيب من حقل حسي مسعود في صحراء الجزائر ـ إلى هذا الميناء، مما سيصل إليه زيت الجزائر من حقل حسي مسعود، وذلك لاختلاف طبيعة الحقول ورخص تكاليف الإنتاج في منطقة الخليج العربي.

مشروع الأنابيب العربي

إن فكرة إنشاء شركة لمد خطوط الأنابيب، تنقل الفائض من الخام في الدول

العربية المنتجة، وإيران إن رغبت في ذلك، بعد أن تكون كل خطوط الأنابيب الحالية، وقناة السويس بعد تنفيذ «مشروع ناصر» لتوسيع القناة وغيره، قد استوعبت كل طاقتها، تعتبر نواة لتدعيم صناعة الزيت في العالم العربي.

إن مشروع الأنابيب هو بداية لما نحلم بأن يكون عليه النشاط العربي في المستقبل بالنسبة لصناعة البترول. فكلمتا «البترول» و«العرب» أصبحتا كلمتين مترادفتين، إذ قد منّ الله عليهم بكميات هائلة من الاحتياطي المؤكد لهذه الثروة الطبيعية، وإذا استخدم العرب فوائد البترول لصالح العرب أجمعين فسيكون بإمكانهم أن يبرزوا إلى مصاف الدول المتقدمة ويصبح لهم مركز عظيم بين الأمم. وهذا بلا شك، يمكن أن يتحقق بالتصنيع وعمل شركات عربية للتنقيب والإنتاج والنقل والتكرير والتسويق وإنشاء مصانع للصناعات البتروكيميائية في البلاد المنتجة للبترول والتي يمر البترول عبر أراضيها، خاصة أن موقعنا الجغرافي يجعل تنفيذ هذه المشاريع إذا ما نفذت مصدراً لأرباح طائلة للأمة العربية تساعدها على تدعيم اقتصادياتها وتوسيع القاعدة الإنتاجية في عالمنا العربي.

تريد أن تسيطر وحدها

فشركات البترول وخطوط الأنابيب الحالية أجنبية من الوجهة الإدارية والمالية. وعليه أصبحت الدول العربية المنتجة لا تستطيع التعامل، في ما يتعلق بالبترول، مع شقيقاتها العربية إلا إذا وافقت الشركات الكبرى على ذلك. وأملنا أن يأتي اليوم الذي تصبح فيه صناعة البترول، صناعة عربية، يقوم بها ويشرف عليها العرب، من التنقيب إلى التسويق.

إن هناك اتجاهاً خطيراً لتوجيه أرباح الإنتاج في الشرق الأوسط وتوزيعها على العمليات الأخرى التي لا تشارك الحكومات المنتجة فيها الربح أو الخسارة، أي أن الشركات المسيطرة على الشركات المنتجة تريد أن تسيطر وحدها على عمليات النقل والتكرير والتسويق، لتتمكن من إخضاع الحكومات لمطالبها والحصول على ما تريد من شروط وامتيازات جديدة. ولهذا، إذا لم تتفق الحكومات المنتجة في الشرق الأوسط وفي الجزء الغربي ـ فنزويلا وكندا ـ على حماية مصالحها، فسنجد هذه الشركات تتجه إلى تخفيض أسعار الخام لتقل الأرباح التي تشارك فيها الحكومات المنتجة، ومن ثم تعود على العمليات الأخرى التي لا تشارك فيها الحكومات المنتجة بالربح الوفير، فينخفض المستوى الاقتصادي في الدول المنتجة ويعجز عن التطوير وتوسيع قاعدة الإنتاج.

وعليه، فإن على الحكومات المنتجة في جميع المناطق أن تجتمع وتقرر سياسة ثابتة لحماية مصالحها من هذا الغزو الجديد الذي تسلكه الشركات الكبرى للزيت.

(٢)

تحية وفاء للشيخ عبد الله الطريقي(*)

يوسف شبل(**)

حَمَلَتْ الأنباء من القاهرة نبأ وفاة الشيخ عبد الله الطريقي وزير النفط والثروة المعدنية في المملكة العربية السعودية سابقاً، والخبير البترولي المعروف في الوطن العربي. وقد ساهم الشيخ عبد الله الطريقي في إنشاء هيكلية وزارة النفط السعودية وفي تحويلها من مديرية إلى وزارة، وقد ترك بصمات واضحة على العلاقات النفطية بين الحكومة العربية وشركات النفط الأجنبية العاملة في أراضيها. فمنذ مطلع الخمسينيات وهو يدعو من موقعه الرسمي إلى تعديل اتفاقات النفط الجائرة بهدف أن تصبح الثروة النفطية في نهاية الأمر في يد السلطة الوطنية لا الشركات الأجنبية، وله صولات وجولات مشهودة مع شركة «أرامكو» في هذا المجال كانت الشركات الأجنبية تجد فيه عدواً لدوداً لمصالحها.

كان الشيخ عبد الله الطريقي عربي الهوى والمنطق والمصير عندما كان في موقع الوزير والمسؤول، لذلك كان أكبر من المنصب الذي يشغله. احتضن عدداً كبيراً من الخبراء العرب الذين وفدوا للسعودية ومنح الكثير منهم الجنسية السعودية فاستفادوا وأفادوا البلد الذي احتضنهم. كان من أكبر دعاة إنشاء السوق العربية المشتركة بهدف الوصول إلى الوحدة الاقتصادية العربية. وقد ترأس الوفد السعودي إلى المجلس الاقتصادي العربي الذي انعقد في دمشق في تموز من العام ١٩٦١، وكنت عضواً في هذا الوفد بصفتي مستشاراً في وزارة المالية والاقتصاد الوطني السعودية. وفي هذا الاجتماع أعلن موافقة المملكة السعودية على التوقيع على الاتفاقية، ولم يكن يؤيد هذه

(*) نشرت في: السفير، ١٠/٩/١٩٩٧، ص ١٩.

(**) أستاذ الاقتصاد في كلية إدارة الأعمال، الجامعة الأميركية في بيروت.

الاتفاقية سوى الجمهورية العربية المتحدة والمملكة الأردنية الهاشمية. وفي جميع الاجتماعات التي عقدت على مستوى اللجان الوزارية في المملكة كان يدعو لتنفيذ السوق العربية المشتركة والانضمام لاتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية من دون الالتفات إلى المكاسب القطرية للسعودية. فقد كان يؤمن بأن الوحدة بكافة أشكالها هي قدر العرب إذا أرادوا الصمود في وجه التكتلات العربية التي بدأت طلائعها في إنشاء السوق الأوروبية المشتركة، وأعتقد أن نبوءته قد تحققت بعد أن ظهرت التكتلات العديدة في وقت لا يزال العرب يلهثون وراء حد أدنى من التعاون الاقتصادي، وفي وجه خطر إسرائيلي اقتصادي داهم.

وعندما وقعت الحكومات العربية المنتجة للنفط من خلال منظمة «أوبك» على «اتفاقية المشاركة» العام ١٩٧٢ والتي أتاحت للدول المنتجة امتلاك ٥١ بالمئة من الشركات العاملة في أراضيها، حذر الشيخ عبد الله من مساوئ هذه الاتفاقية ودعا إلى تملك كامل لهذه الشركات، وهذا ما حدث فعلاً لاحقاً.

خرج الشيخ عبد الله من السعودية إلى الخارج طوعاً لا قسراً عندما تباعدت وجهات النظر في ما يجب أن تكون عليه السياسة النفطية مضحياً بمنصب وزاري مهم في أكبر دولة مصدرة للنفط في العالم، وهي شهادة لا ريب فيها في نزاهة وزهد الرجل وعدم اكتراثه بالمناصب والإغراءات المادية. وخلال إقامته في لبنان والخارج ظل شريفاً في معارضته بعيداً عن المهاترات الشخصية، وعمل خلال إقامته في لبنان في منتصف الستينيات مستشاراً لحكومتي الجزائر والكويت وغيرهما من البلدان النفطية. وفي لبنان صاهر الشيخ عبد الله آل جنبلاط الكرام حيث كان يكن احتراماً كبيراً للمرحوم الزعيم كمال جنبلاط. وعندما عاد للرياض في مطلع الثمانينيات لقضاء ما تبقى من خريف العمر كان موضع حفاوة وتكريم من المسؤولين السعوديين، وعلى رأسهم الملك فهد، إذ ان الخلاف في وجهات النظر لا يفسد للود قضية.

رحم الله الشيخ عبد الله الطريقي، وعوض السعودية والأمة العربية خيراً.

(٣)

معالي الشيخ عبد الله الطريقي إلى رحمة الله
كان أول وزير للبترول وأحد مؤسسي «أوبك»(*)

انتقل إلى رحمة الله تعالى يوم الأحد الماضي ١٤١٨/٥/٦هـ الموافق ٧/٩/ ١٩٩١م بالقاهرة معالي الشيخ عبد الله بن حمود بن عبد الرحمن الطريقي وزير البترول والثروة المعدنية الأسبق عن عمر يناهز الثمانين عاماً وسيصلّى على الفقيد عصر اليوم الخميس بجامع الراجحي بالربوة مخرج ١٥ وسيدفن بمقابر النسيم.

والرياض، التي آلمها المصاب تتقدم إلى ابن الفقيد الاستاذ صخر عبد الله الطريقي وإلى ابنته هيا وأخيه الشيخ جميل حمود الطريقي وإلى السيدة حرمه وإلى كافة أسرة الطريقي بصادق العزاء والمواساة راجين من الله له المغفرة والرحمة ولأسرته الصبر والسلوان.

هذا وقد عبر الدكتور محمد بن حمود الطريقي المشرف العام على سلسلة الدراسات الاستراتيجية بالمركز الوطني للدراسات الاستراتيجية ورئيس دار الاستشارات الطبية والتأهيلية بالرياض عن عظيم شكره وبالغ امتنانه وكافة أسرة الطريقي بالرياض والزلفي والقصيم ودولة الكويت لحكومة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز ـ حفظه الله ـ على ما لقيته الأسرة من اهتمام بالغ بالترتيبات الخاصة والتسهيلات اللازمة لعملية نقل جثمان المرحوم الشيخ عبد الله الطريقي من القاهرة إلى الرياض حيث بذل الاخوة منسوبو سفارة خادم الحرمين بالقاهرة جهوداً مشكورة لإنهاء الإجراءات.

ويعتبر معالي الشيخ المرحوم عبد الله بن حمود بن عبد الرحمن الطريقي أول وزير

(*) مقتطفات مما نشرته جريدة: الرياض، ١٩٩٧/٩/١١، ص ٢.

لوزارة البترول والثروة المعدنية بالمملكة العربية السعودية.

ولد معاليه ـ يرحمه الله ـ في مدينة الزلفي سنة ١٣٢٧هـ (١٩١٨م) ونشأ في كنف والده وعاش في الزلفي السنوات العشر الأول من عمره ثم ذهب في صباه مع والده الشيخ حمود بن عبد الرحمن الطريقي على ظهر الجمال (الجمالة) إلى الكويت حيث كان والده يعمل في جلب الأرزاق من المواد الغذائية من الكويت إلى الرياض، ثم استقر عبد الله بالكويت ومكث بها قرابة خمس سنوات في كنف أخيه محمد بن حمود الطريقي، ودرس المرحلة الابتدائية وتعلم فيها اللغة الانجليزية.

ثم انتقل إلى الهند في تجارة وعمل لفترة وجيزة. وكان بصحبة محمد بن عبد الله السعد المنيفي، وكان يقوم بتحرير مراسلاته وقراءاتها له واستمر في العمل معه مدة سنتين. وكان ذا همة ونشاط، فرغب في مواصلة دراسته فذهب إلى القاهرة لهذا الغرض وذلك سنة ١٣٥٢هـ (١٩٣٣م) وحصل على شهادة إتمام المرحلة الثانوية سنة ١٣٥٧هـ ثم التحق بجامعة فؤاد الأول (جامعة القاهرة حالياً) حيث درس الكيمياء والجيولوجيا في كلية العلوم وكان ذلك عام ١٣٥٨هـ (١٩٣٩م)، ثم ساعده الوزير المفوض السفير السعودي في مصر آنذاك الشيخ فوزان السابق في الحصول على بعثة تعليمية حيث ابتعث إلى جامعة تكساس في مدينة أوستن بالولايات المتحدة الأمريكية وذلك للحصول على درجة الماجستير في الجيولوجيا وهندسة البترول. وكان أول طالب سعودي يُبتعث إلى الخارج للحصول على درجة علمية وتقنية متقدمة وحصل على درجة الماجستير في عام ١٣٦٧هـ (١٩٤٧م).

ثم تدرب بعد ذلك في عدد من الشركات النفطية لعدة أشهر في غرب تكساس وجنوب كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية قبيل عودته إلى المملكة وذلك في عام ١٣٦٨هـ (١٩٤٨م). ثم عاد إلى أرض الوطن وتقلد عدداً من المناصب حيث عين مديراً لمكتب مراقبة شؤون البترول في المنطقة الشرقية وكان يتبع وزارة المالية آنذاك، ثم عين مدير عام شؤون الزيت بجدة بموجب القرار الوزاري رقم ٢٢٥ في ٢٨/٥/١٣٧٤هـ.

ثم صدر المرسوم الملكي الكريم رقم ٢٧ في ١/٧/١٣٨٠هـ بتعيينه وزيراً للبترول والثروة المعدنية بعد استحداث وزارة المالية وفصلها عنها وكان ذلك في ديسمبر عام ١٩٦٠م.

في عام ١٣٧٩هـ (١٩٥٩م) أصبح هو والسيد حافظ وهبة أول شخصيات سعودية أعضاء في مجلس إدارة شركة أرامكو.

عمل خبيراً دولياً للبترول في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان ودول أخرى وبعض الدول العربية مثل جمهورية مصر العربية والجزائر وليبيا وسوريا والكويت والعراق. وكان لمعاليه ـ يرحمه الله ـ نشاط بارز على المستوى العالمي في مجال صناعة

واقتصاديات النفط، حيث حاز على العديد من الجوائز العالمية.

وأهم الأشياء التي كان يفتخر ويعتز بها معالي الشيخ عبد الله الطريقي ـ يرحمه الله ـ أثناء عمله وزيراً للبترول والثروة المعدنية، هو مساهمة المملكة العربية السعودية من خلاله بإنشاء منظمة الدول المنتجة والمصدرة للبترول ـ الأوبك ـ (OPEC) بالاشتراك مع فنزويلا من خلال وزير البترول الفنزويلي آنذاك (بيريز الفونسو)، تلك المنظمة التي من خلالها تم الإشراف على صناعة البترول، من حيث تحديد العلاقة القائمة بين هذه الدول والشركات العاملة بها وذلك حفاظاً على حقوق تلك الدول المنتجة للنفط حيث اتصف معاليه بحبه وشدة انتمائه وولائه للأسرة السعودية الكريمة وإخلاصه وتفانيه لخدمة مليكه ووطنه في مجال تخصصه.

وكانت وزارة البترول والثروة المعدنية مرتبطة في السابق بوزارة المالية وكان الشيخ عبد الله الحمد سليمان وزير المالية آنذاك.

أنجب معالي الشيخ عبد الله الطريقي ـ يرحمه الله ـ ولداً وبنتاً هما: صخر بن عبد الله الطريقي وهيا بنت عبد الله الطريقي، رحم الله الشيخ عبد الله الطريقي وأسكنه فسيح جناته.

(٤)

فارس اسمه عبد الله الطريقي(*)

أديب الجادر(**)

فقدت الأمة العربية بغياب عبد الله الطريقي فارساً من أبرز فرسانها، وإذا كان المرض قد أقعده عن العمل العام في السنوات الأخيرة فإن نشاطه في الخمسينيات والستينيات وحتى السبعينيات كان مميزاً. وكانت بيروت إحدى محطات نشاطه وكان هنالك حب متبادل بينه وبين صحافة بيروت في ذلك الحين.

تعرفت على الطريقي، عام ١٩٥٨ بعد ثورة تموز. كنت قد عينت مديراً عاماً لشؤون النفط في العراق وكان عبد الله يشغل منصباً مماثلاً في السعودية، ونمت صداقة قوية عبر نضال مشترك في سبيل أهداف عربية عليا. وذقنا خلال ثلاثة عقود حلو هذا النضال ومره. وحين كنت أقرأ الملفات الموجودة أمامي في الأيام الأولى لمهمتي الجديدة وجدت رسالة من الشيخ عبد الله الطريقي إلى زميله في الحكومة العراقية في العهد الملكي يقترح عليه تبادل المعلومات حول مفاوضات البلدين مع شركات النفط الأجنبية. وبعد أيام استلمت رسالة مماثلة كان يحملها المشاور القانوني في مديريته يجدد الطلب ويقترح أن يتم التعارف بين كبار الموظفين في الدائرتين.

ثم جاء الطريقي إلى بغداد ووجدت فيه أكثر من خبير جيولوجي. لقد كان شاباً طموحاً يحلم بوحدة أمته ولم يكن طريقه لتحقيق هذا الحلم الانقلاب العسكري أو الغزو بل كان مؤمناً بأن توحيد السياسة النفطية هو طريق الوحدة السياسية. لقد كانت شركات النفط الدولية تتعامل مع كل قطر لوحده. وتبقى المفاوضات سرية على العرب الآخرين ومعممة على الشركات الغربية. لقد كان الطريقي يقول لأولئك المشككين

(*) نشر في: السفير، ١٣/٩/١٩٩٧، ص ١٩.

(**) وزير سابق ورئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان سابقاً.

بوحدة الأمة: يكفي أن تعودوا إلى نظرة الغرب لهذه الوحدة وخوفهم من أي تقارب عربي.

والطريقي العقلاني والواقعي كان يريد أن يكون هنالك وعي عربي شعبي بقضايا النفط إضافة إلى الاهتمام الرسمي. وفي اجتماع خبراء البترول العرب المنعقد بالجامعة العربية في القاهرة في آذار/مارس ١٩٥٩ طرحنا فكرة عقد مؤتمر بترولي عربي تشترك فيه الحكومات العربية وشركات البترول ومواطنون عرب، وترك باب الاشتراك مفتوحاً لمن يرغب، وكانت الغاية من ذلك إجراء حوار بين المواطنين العرب والحكومات وشركات النفط الأجنبية لتطوير هذه المشاركة لتكون مشاركة شعبية واعية في القرارات المصيرية التي تمس المكون الرئيس لاقتصاد العرب وأمنهم.

وتطورت هذه المؤتمرات وزاد الاهتمام الشعبي بها، وعندما ترك عبد الله الوزارة استمر بالحضور بصفته مواطناً عربياً وطرح هناك شعار «نفط العرب للعرب». ولم يكن هذا شعاراً فضفاضاً لا يعني أي شيء محدد. فالطريقي كان يعرف أن معركة تحرير النفط معركة شرسة ولا يمكن أن يربحها بلد لوحده. وكان يريد أن تتعاون الدول العربية عن طريق مؤسسات الجامعة العربية وبمشاركة شعبية وتلاحم فعال في تحرير النفط من سيطرة الشركات الأجنبية حفظاً للأمن القومي ومن أجل التنمية. ولم يكن يتصور الطريقي أن يأتي يوم ترهن دولة عربية نفطها لدولة أجنبية لتحفظ لها أمنها!!

لقد كان الطريقي يدعم الجامعة العربية لأنها الجهاز الرسمي الذي يدافع عن الهوية العربية. ولم يكن يخطر على باله يوماً أن شمعون بيريس سيطلب الانضمام إلى الجامعة العربية بشرط تغيير اسمها إلى الجامعة الشرق الأوسطية وإدخال اللغة العبرية لغة رسمية ثانية فيها!! لقد توقفت هذه المؤتمرات في أواخر السبعينيات ثم أعيدت تحت اسم مؤتمرات الطاقة وبعيداً عن الجامعة العربية ومن دون المساهمة الشعبية.

لقد اقترح الطريقي حين الإعداد لمؤتمر البترول العربي الأول دعوة وزيري البترول الإيراني والفنزويلي، لأن الطريقي كان يفهم جيداً طبيعة النظام الدولي ودور النفط، وكانت تلك الدعوة تمهيداً لتأسيس منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك).

وحين اجتمع عدد من المثقفين العرب لتأسيس مركز دراسات الوحدة العربية عام ١٩٧٥ كان الطريقي في مقدمتهم. وحين أسّسنا المنظمة العربية لحقوق الإنسان عام ١٩٨٣ كان الطريقي قد اعتكف في داره. وحين اطلعته على بعض نشاطاتها وقلت له «لقد كنت معنا رغم غيابك، في كل اجتماعاتنا» ابتسم ابتسامة حزينة. لقد كان الطريقي الإنسان الإنسان داعية من دعاة العدالة الاجتماعية والحريات الأساسية، متسامحاً ومبتسماً طيلة حياته.

ربما كان الإحباط المستمر خلال العقدين الأخيرين لهذا الفارس الحامل هموم أمته في شبابه وكهولته وشيخوخته عاملاً في توقف فعاليته ومرضه ثم وفاته. لقد عاش فارساً ومات فارساً.

رحم الله شهيدنا عبد الله الطريقي وأسكنه فسيح جنانه..

(٥)

عبد الله الطريقي.. وداعاً(*)

أحمد المغلوث(**)

عندما بدأت كتابة هذه الغرابيل عن معالي الشيخ القدير عبد الله الطريقي رحمه الله وأسكنه فسيح جناته.. تذكرت مقولة لكاتبنا الكبير حسين سرحان يقول فيها: ماذا ينفع الإنسان بعد موته؟ لا ينفعه أن تكتب عنه عشرات الأقلام أو تؤلّف عنه مئات الكتب.. كلا.. ينفعه فقط أن يتغمده الله سبحانه وتعالى برحمته وأن يتجاوز عن سيئاته ويسلكه في دروب الصالحين.. هذه المقولة الرائعة، التي ما زلت محتفظاً بها في أرشيفي.. تذكرتها وأنا أهم بكتابة هذه السطور. والحق أنني أشعر بالخجل كل الخجل لأنه لم يسبق أن كتبت عن معاليه في حياته.. رغم اطلاعي المبكر على نشاطاته وفعالياته العلمية كمواطن سعودي مبدع يفخر ويعتز به كل من انتمى إلى هذه الأرض الطاهرة.. مع أنه يستحق أن يشار إليه دائماً خاصة وإنجازات معاليه المتعددة والتي لا تخفى على الكثير من المتابعين في مجال البترول ودراسات النفط وأصحاب الاختصاص وفي مختلف أعمال التعدين.. ويكفي معاليه رحمه الله ذلك الشعار الذي ما زال يتردد في الأوساط العربية والعالمية وهو شعار (نفط العرب للعرب) إضافة إلى [مساهمته] بتأسيس منظمة أوبك، [كما ساهم بتأسيس] مركز دراسات الوحدة العربية..

لقد كان الشيخ الطريقي رائداً عملاقاً.. استفادت منه العديد من القيادات والدول العربية لتميزه وتفوقه وعلمه الواسع وخبرته الطويلة في مجال تخصصه.. وهو لعمري تخصص نادر في زمن كان الذي يفك الحرف يعتبر في مجتمعه قدوة وشمساً

(*) نشر ضمن عمود «غرابيل» في جريدة: **الرياض**، ١٦/٩/١٩٩٧.

(**) صحافي ـ الرياض.

مشرقة.. ومع هذا ولست أدري ـ لماذا تجاهلته بعض الأقلام.. ولماذا لم يكتب عنه العديد من الكتّاب.. ولماذا ولماذا؟ عشرات لماذا..؟ تقفز في حيرة وحزن وخجل وهي تلملم نفسها بعد أن رحل عنا شيخنا القدير الطريقي.. في هذا الزمن الرديء.. لكن يبقى أن نردد فقط، مع كاتبنا الكبير السرحان: يتغمده الله برحمته.. ونقول وداعاً يا شيخنا المبدع..

(٦)

إنه نعم المواطن(*)!!

محمد بن عبد العزيز العمير(**)

بالأمس والأمس القريب افتقدنا رجلاً صالحاً.. ومواطناً نادراً قل أن يجود الزمن بمثله، إن صح التعبير.

كان رجلاً بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى.

ومن طموحه وتوثبه استطاع في وقت مبكر جداً أن يحصل على مؤهل جامعي نادر مثل ندرته في مجتمعه. ولم يكتف بذلك بل واصل الدراسة فحصل على الماجستير.. وفي ماذا؟ في الهندسة النفطية والمجال البترولي الذي هو الثروة الرئيسية في بلادنا العزيزة.. ومملكتنا الحبيبة الكبيرة الواسعة والمترامية الأطراف.. رحمه الله رحمة واسعة.. وغفر له.. وهو الغفور الرحيم.

كان فقيدنا وفقيد الوطن الشيخ عبد الله الطريقي علماً بارزاً، ومواطناً صالحاً بكل المقاييس.. وعلى كل المفاهيم.. في بداية حياته أصبح مديراً عاماً للزيت والمعادن بالمنطقة الشرقية منبع الزيت.. وأرض النفط في البحر واليابسة..

وبعد أن تحولت المديرية إلى وزارة أصبح الرجل أول وزير للبترول والثروة المعدنية وذلك في عهد الملك سعود ـ يرحمه الله ـ كما هو معروف.

لقد أدى هذا المواطن الصالح واجبه خير أداء.. وقام بأعباء مسؤولياته أفضل قيام.

(*) نشر في: الرياض، ١٩/٩/١٩٩٧.

(**) عضو مجلس أمناء مركز دراسات الوحدة العربية.

وبعد أن ترجل الفارس عن العمل في الداخل كما هي سنة الحياة.. ولكي يفسح المجال لغيره من المواطنين.. لم يقف عطاؤه بل تجدد وتضاعف.. وأصبح مستشاراً للصناعة النفطية في عدة دول عربية وإسلامية لفترة طويلة من الزمن.. واستفيد منه في مجاله على المستويين العربي والإسلامي وربما على المستوى العالمي كذلك.

وفي السنوات الأخيرة أقعده المرض وأنهك قواه.. فرضي من الغنيمة بالإياب. وسلم الأمر لرب الأرباب وعاش في بلدته الزلفي بعض الوقت.. ثم طاب له المقام في القاهرة لظروف عائلية حتى توفاه الله في مطلع الأسبوع الماضي.

فنسأل الله له الرحمة والغفران. ولذويه الصبر والسلوان.. وإنّا لله وإنّا إليه راجعون.. له ما أخذ وله ما أعطى وكل شيء عنده بمقدار.

(٧)

الطريقي... نقلة حضارية(*)

محمد الهوشان(**)

فقدت بلادنا بالأمس رجلاً من خيرة أبنائها هو عبد الله بن حمود الطريقي ـ يرحمه الله ـ وقد ذهلت عندما راجعت نفسي فوجدت أني قد عرفت الطريقي منذ أربعين سنة كان الطريقي أيامها أول مهندس جيولوجي يعود إلى البلاد ويتسلم منصباً عاماً في نطاق تخصصه كمدير عام لمديرية البترول والمعادن.

كان الرجل يتقد نشاطاً وتفاؤلاً. وكان مكتبه في النهار ومنزله في الليل ندوة علمية يؤمها الشباب الجامعيون وغيرهم ليستمعوا لأفكاره وآماله ويناقشوه مناقشة صريحة تتَّسم أحياناً بالتحدي ولكنها لم تكن تخرج عن نطاق الاحترام والإعجاب، إذ كان الطريقي بالنسبة لأولئك الشباب مثالاً يحتذى ونجماً صاعداً متألق الشعاع وقد كان مكتبه كما كان منزله ـ على بساطتهما ـ يمثلان مستوى حضارياً غير مألوف في بلادنا. وأذكر ـ كما يذكر غيري من المعجبين والمريدين ـ كيف كانت إدارته على صغر حجمها وقلة مواردها مثالاً للإدارة الحديثة.

لقد طبق الطريقي أحدث النظم الإدارية قبل أن تنشأ فكرة معهد الإدارة العامة، فكانت إدارته لا تقل في مستواها عن مكاتب شركة «أرامكو» في الوقت الذي كانت فيه بقية الإدارات الحكومية لا تزال رهينة الأساليب «العصملية» التي كانت سائدة في المنطقة العربية كلها آنذاك. وقد ترك الطريقي بصمته على إدارة وزارة البترول بعد إنشائها وحتى يومنا هذا كإدارة حديثة تواكب التقدم العلمي خطوة خطوة. لقد كانت إدارته مدرسة لمن كان يعمل معه فتخرج منها أحمد زكي يماني وهشام ناظر

(*) نشر في: **الرياض**، ١٨/٩/١٩٩٧.

(**) أستاذ جامعي سابقاً ومحام حالياً.

وعبد الهادي طاهر وغيرهم ممن تأثر بالطريقي حتى في طريقته المتميزة في الملبس والحديث.

وعلى صعيد ما حققه الطريقي من إنجازات، فقد كان له فضل تحديث وتطوير علاقة الدولة بالشركات صاحبة الامتياز ـ لقد استطاع إقناع تلك الشركات بالامتثال لضريبة الدخل التي فرضتها الدولة على الشركات العاملة في المملكة، مما ضاعف الدخل القومي وفتح آفاقاً هائلة للتقدم الاقتصادي المنشود.

ثم أراد الطريقي أن يخطو خطوة أخرى تعطي الدولة حق نقل إنتاجها من الزيت إلى الأسواق العالمية، وبالرغم من أن قضية «أوناسيس» لم يحكم فيها لصالح الحكومة السعودية إلا أنها كانت كافية لتنبيه جميع الأطراف المعنية لضرورة تقدير المعادلات القديمة والتمشي مع متطلبات العصر، وكانت بداية مسيرة انتهت بأن أصبحت «أرامكو» اليوم أرامكو السعودية.

وعلى الصعيد القانوني استطاع الطريقي أن يخرج أحدث عقد امتياز بترولي هو عقد الامتياز الموقع مع شركة الزيت العربية المحدودة «اليابانية» الذي أعطى نموذجاً واقعياً لعقود الامتياز المتوازنة. ونذكر هنا بالفضل مجهودات زميلنا الاستاذ سمير شما ـ أطال الله عمره ـ الذي كان المستشار القانوني للطريقي في ذلك الوقت.

أما على الصعيد الدولي، فإن فكرة إنشاء منظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» التي كانت نتيجة تعاونه مع نظيره الفنزويلي، فقد كان نجاح الطريقي وزملائه في تأسيس هذه المنظمة مفخرة لبلادنا وبلدان المنطقة ومعجزة إذا أخذنا في الاعتبار سيطرة «المكارثية» على الكونجرس الأمريكي والأوساط الاقتصادية في أمريكا آنذاك. ولو لم نذكر سوى نجاح هذه المنظمة في اعتبار العوائد بدءاً من بنود المصاريف بفرض احتساب الضرائب لكفى. لقد تضاعف دخل الدول المنتجة بسبب هذا القرار الذي دفع عجلة التقدم الاقتصادي فيها دفعة قوية إلى الأمام.

هذه كلمة وفاء عاجلة وليست بحثاً عن منجزات الطريقي وأعماله، إنما من إملاء الساعة. وإني أتطلع إلى يوم قريب نتذكر فيه الطريقي الابن البار لهذه البلاد الطيبة بأن يطلق اسمه على ميدان أو شارع في كل من مدينة الرياض وجدة والدمام ويسمى باسمه مدرج في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن وبقية الجامعات، ويفرد له فصل في تاريخ المملكة يتعرف أبناؤنا من خلاله على رجل حفر اسمه بأحرف من نور في آفاق الوطنية والإخلاص.

رحم الله عبد الله الطريقي رحمة وابسعة وأسكنه فسيح جناته، وجزاه الله عن أمته خير الجزاء.

وإنّا لله وإنّا إليه راجعون

(٨)

عبد الله الطريقي
نموذج الملتزم بقضايا أمته(*)

فؤاد زيدان(**)

في الحياة أشخاص حبّاهم الله بسمات الصدق والثبات على المبدأ، وأعطاهم في الوقت نفسه من القدرات ما يمكنهم من التطور والتقدم واكتساب المعارف واستشراف المستقبل.

ومن هؤلاء من يزدادون حضوراً بعد رحيلهم عن هذه الفانية، مع أنهم في كل مرحلة من مراحل حياتهم ظلوا يزدادون عطاءً وألقاً وطهراً والتصاقاً بقلوب وعقول الناس.

ومن النماذج البارزة من هؤلاء البشر المتميزين الشيخ عبد الله الطريقي رحمه الله وجزاه عن أمته خيراً، فالرجل كان بحق ممن لا تفسدهم السلطة ولا تأسرهم المقاعد الوثيرة.. وإنما كانت كل مواقعه المهمة والهامة تكبر به في حقول الحكم والعلم والعمل.

بوصلة حياته ظلت معه نقية صافية دقيقة تقوده دائماً في الاتجاه الصحيح، فقد فضل العلم على المال، والفكر على الارتجال، والعطاء على الأخذ، والخدمة على السلطة، والمواجهة ضد قوى البغي والاستغلال بعقل ووعي وخطوات محسوبة ناجعة تبنى على بعضها بعضاً وصولاً إلى الهدف.

وطوال حياته، صدق الرجل أمته بالقول والعمل، وكان من أوائل من اكتشفوا

(*) نشر في جريدة: الخليج، ١٨/٩/١٩٩٧.

(**) صحافي ـ جريدة الخليج.

سحر وقوة العلم والقدرة على توظيفه في خدمة الحياة.

وكان الطريقي من أوائل الذين عرفوا القيمة الحقيقية لسلعة «النفط» العربي، فتعامل معها بالعلم والمعرفة والحرص الواجب، وسعى ما وسعته الطاقة إلى الدفع باتجاه جعل هذه السلعة خادمة للأمة لا كما أراد الأعداء أن تكون الأمة خادمة لها، وكان من أوائل من قالوا والتزموا بشعار «نفط العرب للعرب» وعملوا على تجسيده واقعاً حياً.

تعلم فتياً في أرقى مدارس وجامعات الغرب الأمريكي لكنها لم تأسره ولم تؤثر على منظومته القيمية ومعدنه النبيل، وإنما أخذ منها العلم والمعرفة ليوظفها في خدمة وطنه وأمته وفي مواجهة البغي والاستغلال الغربي نفسه.

وقد قام الطريقي بإنشاء أول وزارة للنفط والمعادن في المملكة العربية السعودية، فأعطى لمنصب الوزير أكثر بكثير مما أخذ منه، وكبرت به الوزارة التي نجح بتوجيه إمكانياتها باتجاه تحرير النفط العربي من المستغلين عبر اتفاقيات «المشاركة» المتتالية التي شكلت منهجاً لعديد من الدول العربية في السيطرة على مواردها.

ولأن أفقه القومي لم يكن ملوثاً بالقطرية والجهوية والانغلاق، ولا بالتبعية والضعف والتردد، فإن الطريقي أبدع في المساهمة الجادة بتوظيف طاقات «خبراء النفط العرب» في تكوين جبهة علمية ومعرفية ثم سياسية وإنتاجية باتجاه تحرير النفط العربي وتصحيح مسارات إنتاجه وتسعيره وطرق التعامل معه تكريراً وتصنيعاً.

ولأن عروبته السمحة وإسلامه الإنساني النبيل كانا أعمق سمات شخصيته، نجح في الانطلاق إلى العالمية من بوابة مقهوري العالم الثالث، ليقوم بدور رئيسي في تكوين «الأوبك» كتجمع لمنتجي النفط قادر على مناطحة الشركات المسيطرة والمستهلكين الجشعين.

وحين ترك الوزارة بات أكبر وأقوى، فتحول إلى أحد رموز الأمة الصامدين في ميدان حماية مواردها وتاريخها ومستقبلها، وظل في كل المنابر المتاحة وفي كثير من المواقع، فارساً شهماً مقاتلاً حتى النفس الأخير من أجل حق الأمة العربية في الحياة ومن أجل إنسانية أفضل.

وقد شاءت الظروف أن أكون قريباً من صوته النبيل في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٠، عبر ندوة ناصر الفكرية الثالثة التي انعقدت في بيروت تحت عنوان: «النفط في الحياة العربية». وفي تلك الندوة ساهم بدور نشط في حوار غني، كما قدم محاضرة مختصرة مكثفة ودسمة تحت عنوان «دور النفط كسلاح سياسي في خدمة مصالح شعبنا العربي»، ولعل من المفيد أن نطل من خلالها على محطتين من فكر الطريقي تذكيراً بفكر الرجل وعرفاناً وتقديراً لمكانته وفضله.

الروح المعنوية

قال الطريقي في مدخل محاضرته السالفة الذكر:

«ما زال النفط العربي أمضى أسلحة الأمة العربية، أملها في تحقيق الرخاء لجميع العرب، ورفع الذل والمهانة عن جميع الشعوب العربية واسترداد الأراضي المغتصبة، وكل ذلك لا يحدث إلا إذا آمن العرب أولاً بأنهم أمة واحدة تحقيقاً لقوله تعالى: ﴿**إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون**﴾[1].

وأضاف رحمه الله: إن كل ما تتعرض له الأمة العربية في مسيرتها نحو الحياة الأفضل والاستمتاع بما حباها الله من خيرات وثروات ومواقع استراتيجية مرده أن هذه الأمة لا تعرف تماماً ما تريد ولم تحدد بعد موقفها من الأحداث العالمية كأمة واحدة، وقد منعها التمزيق الاستعماري السياسي والاقتصادي من الشعور بشعور الأمة الواحدة.

وقال الطريقي: وحتى الآن فإن كل المحاولات لتوحيد هذه الأمة كانت إما ساذجة لا تحسب حساب أعداء الوحدة الأقوياء الذين يرخون رؤوسهم عند النداء بالوحدة ويخططون مبكراً لإفشالها وينجحون دائماً في ذلك لأنها وحدة قائمة على العاطفة يسهل قهرها والقضاء عليها، أو تكون محاولات الوحدة مضادة للوحدة ذاتها وهي ترفع شعارات الوحدة لتروي عطش الجماهير ورغباتها الملحة في تحقيق الوحدة، وهذه المحاولات المضادة للوحدة تجيد التخطيط وتعبث بشعور الجماهير وتخلق العقبات في سبيل تحقيق الوحدة الفعلية، وتظل الجماهير حائرة تفقد تدريجياً الثقة بنفسها وبقياداتها وتتحطم عندها الروح المعنوية وتكون حينئذٍ سهلة القيادة تسير في جميع الاتجاهات إلا التي تقودها إلى النصر.

وأشار المفكر العربي الراحل إلى أن كل ما يحدث لأمتنا ودويلاتنا من المحيط إلى الخليج من تقهقر وتخلف وانهزام جيوش وفقدان أرض وعبث بثرواتها الوطنية واستهتار بمستقبل أجيالنا القادمة مرجعه انحطاط روحنا المعنوية (...) وعدم تحقيق قوله تعالى: ﴿**وأمرهم شورى بينهم**﴾[2].

سلاح النفط

ثم أوضح رحمه الله في محاضرته فقال: إذا كان هناك أمل في إخراج الأمة العربية من ورطتها الحالية فلن يكون ذلك إلا باستخدام النفط العربي في جميع

---

(١) **القرآن الكريم**، «سورة الأنبياء،» الآية ٩٢.

(٢) المصدر نفسه، «سورة الشورى،» الآية ٣٨.

المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية، والنفط العربي في الظروف الحاضرة قادر على القيام بهذه المهمة الصعبة إذا ما أمكن إقناع الشعوب العربية بأن مستقبلها ومستقبل أجيالها القادمة يتوقف بالدرجة الأولى على توحيد صفوفها والوقوف وقفة رجل واحد أمام العالم وأطماعه الجشعة في ثرواتها ومواقعها الاستراتيجية ونفطها الذي هو أثمن مادة في جوف الأرض من الناحية السياسية والاقتصادية والعسكرية.

وتابع الطريقي: هذا النفط من الأرض العربية يمثل كما يقول عنه السيد «جون كونالي» حاكم ولاية تكساس سابقاً ووزير مالية الرئيس نيكسون وأحد الذين رشحوا أنفسهم للرئاسة الأمريكية نيابة عن الحزب الجمهوري الأمريكي: «إن نفط الشرق الأوسط يمثل دماء الحياة بالنسبة للمدنية الغربية».. إن قول هذا المسؤول الأمريكي ذي المقام الرفيع يجب أن يلفت نظرنا وأن نأخذه مأخذ الجد، فإذا كان نفطنا له هذه الأهمية بالنسبة لهم فلماذا لا نحصل له على ثمن يعادل أهميته ولو من الناحية المعنوية، وأعني بذلك أن يحاولوا المحافظة على مصالحنا بنفس النسبة التي يخدم بها نفطنا مصالحهم.

ثم قال الطريقي بأسى ومرارة: لكن للأسف هم لا يعملون لدولنا حساباً، وكل ما يريدونه هو استمرار النفط لمصافيهم ولمدنهم، وهم يحاولون جاهدين لفت نظر أعدائهم إلى أنهم مستعدون لاحتلال ديارنا للحفاظ على النفط اللازم لهم، ودخول حرب عالمية ثالثة مع كل من يحاول منع النفط من الوصول إلى موانئهم، وهم يتحدثون عن النفط وكأنه لا يعنينا مطلقاً، وذلك لأننا لا نشكل عقبة حادة في سبيل أطماعهم، وهذا كله بسبب تمزق شملنا وضعف قوتنا وعدم قدرتنا على الحفاظ على أراضينا في وجه الغزو الصهيوني لأراضينا ومقدساتنا.

مضحكة الشعوب..!!

ثم دعا الطريقي إلى إعادة النظر في توظيف الأموال العربية وإعادة توجيه الاستثمار نحو الوطن العربي لحماية الأموال نفسها ولبناء حاضر ومستقبل الأمة.

كما طالب بالتركيز على الزراعة وعلى الأمن الغذائي العربي، ومما قاله في هذا الاتجاه: «المجاعة قد بدأت فعلاً في العالم (...) وإن لم نطور إمكانياتنا الزراعية فإننا سنموت جوعاً بالرغم من أن جيوبنا مليئة بالدولارات والجنيهات الذهبية»..!!

ثم أصر الراحل الكبير على ضرورة السعي لبناء «جيش الدفاع العربي» وقال في هذا المجال: «خسرنا كل أو معظم المعارك التي دخلناها مع «إسرائيل»، فـ «إسرائيل» تستمد سلاحها من أمريكا ومن الغرب وتستمد منه وسائل التدريب والإعداد والتكلفة اللازمة لهذا الإعداد، وقد أثبت التاريخ في جميع العصور أن السلاح والإعداد لا يكفيان بدون إرادة القتال، وهذا ظهر بوضوح في هزيمة الجيش الأمريكي في فيتنام

(. . .) ويجب أن يتزود العرب بجميع أنواع الأسلحة وأن تتوفر فيهم إرادة القتال لكي يستطيعوا الدفاع عن أراضيهم في معاركنا المقبلة مع الاستعمار والطامعين، وهذا لن يتم بوضعنا الحالي. . !!

وحذر الطريقي البلاد العربية من أنها «إذا لم تغير ما بنفسها فإن مصيرها امتصاص جميع ثرواتها الطبيعية وتركها جسماً لا حياة فيه». ورأى أن العرب «مدعوون إلى وعي واقعهم ومدعوون للقتال، وهذا هو السبيل الوحيد، لأن ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة، وجيش الدفاع العربي (. .) سيكون بالإعداد العلمي والثروات العربية قادراً على حماية الأرض والإنسان العربي».

وفي خاتمة محاضرته قال الطريقي بسخرية مرة: العرب مكونون من ٢٢ دولة هزمتهم «إسرائيل» التي يبلغ عدد سكانها ثلاثة ملايين ونصف (ذلك عام ١٩٨٠) ونحن الآن مضحكة جميع الشعوب، وخلافاتنا التي لا معنى لها موضع التندر لدى الشعوب الأخرى، وأمتنا لن تستطيع تحقيق أي من أحلامها إلا بتوحيد صفوفها وإرادتها، وكل ما نطالب به أن يدرس جميع العرب ضرورة العمل على مستوى الأمة العربية، فعلى هذا المستوى يزدهر الاقتصاد، وعلى هذا المستوى وحده نأخذ مكاننا في التاريخ بين الأمم.

❊ ❊ ❊

رحم الله الشيخ عبد الله الطريقي رحمة واسعة بقدر ما أخلص وصدق بالقول والعمل، ولعل أبلغ تحية للرجل الكبير مراجعة كلماته الصادقة الواضحة المطلة على المستقبل.

(٩)

شهادة في الرجل الكبير . . الشيخ الطريقي(*)

عاطف سليمان(**)

رحل عنا منذ أيام شيخ البتروليين العرب، المرحوم الشيخ عبد الله الطريقي، الذي كان بحق رائد الفكر البترولي العربي الأصيل المقرون بالعمل الدؤوب والمستند إلى تفهم صحيح ووعي كامل بمعطيات قضية النفط العربي والمصالح الحقيقية المشروعة التي من حق هذه الأمة تحقيقها من وراء ثروتها البترولية، ولعل من الممكن تكثيف رسالة الشيخ عبد الله بالشعار المعروف «نفط العرب للعرب»، وهو الشعار الذي كان المرحوم أول من أطلقه والذي أصبح فيما بعد على كل لسان وكان له أثر كبير في نشأة تيار عربي عارم، سواء على صعيد المسؤولين أو الجماهير العربية، يساند أهداف هذا الشعار النبيل ويعمل على تحقيقها.

لقد كان لي شرف العمل مع الشيخ عبد الله سنوات عديدة بدأت في الخمسينات عندما كان المرحوم يشغل منصب «المدير العام لشؤون البترول والمعادن» في السعودية ثم عند تعيينه كأول وزير للبترول والثروة المعدنية في السعودية عام ١٩٦٠، وبعد ذلك عندما تخلى عنه المنصب واختار الإقامة في بيروت حيث فتح مكتباً للاستشارات البترولية، قدم استشاراته للعديد من الحكومات العربية، وأصدر **مجلة البترول والغاز العربي** ثم **مجلة نفط العرب**.

إنني ما زلت أذكر لقائي الأول معه في جدة في مطلع عام ١٩٥٧، وكنت حينذاك خالي الذهن تماماً من عالم البترول العربي وإذا بالشيخ يتدفق في حديث ممتع مستفيض نابع من القلب يتجلى فيه حماس كبير ويلمس ببراعة الخطوط العريضة

(*) نشر في: الخليج، ٢١/٩/١٩٩٧.

(**) خبير عربي في شؤون النفط يعمل في الإمارات.

للوضع البترولي العربي القائم وثغراته ومساوئه، وملامح الوضع الذي يجب أن نسعى إليه والأهداف التي ينبغي تحقيقها، لقد فتح عيني في أقل من ساعتين على عالم جديد وقضية جديدة، وتبين لي أن هنالك قضية يجب الكفاح من أجلها هي «قضية النفط العربي» ولقد أدركت يومها أنني أمام إنسان غير عادي، إنسان صاحب قضية، صاحب رسالة يؤمن بكل كلمة يقولها وينقل هذا الإيمان للآخرين.

عاد الشيخ الطريقي من أمريكا عام ١٩٤٩ حاملاً شهادة في الجيولوجيا وهندسة البترول والتحق بالعمل في الحكومة السعودية في المكتب المكلف بالاتصال بشركة البترول العاملة في البلاد وسرعان ما بدأت تتكشف له مساوئ الإطار القائم حينذاك للعلاقة بين الشركة البترولية العاملة في البلاد والحكومة المضيفة، ومنذ وقت مبكر بدأ يتمرد على بعض جوانب هذا الوضع ويشعر بضرورة إدخال التعديلات عليه، وبدا واضحاً أن هذا المهندس الشاب لن يقنع بالقيام بمجرد دور فني تقليدي، كمهندس بترول، كما كان متوقعاً منه، ضمن إطار العلاقات بين الحكومة والشركة البترولية سبق رسمه ولا ينبغي المساس به، ولكنه يطمح في أن يدخل التغيير على ذلك الإطار المرسوم نفسه، ولا بد من الإشارة هنا إلى الزيارة التي قام بها حينذاك لبلد منتج بترولي كبير، هو فنزويلا، حيث اطلع على معالم الوضع البترولي هناك ومختلف جوانب العلاقات بين الحكومة والشركات البترولية، هذه الزيارة فتحت عيني الشيخ عبد الله على كثير من الجوانب الايجابية في إطار العلاقات بين الحكومة هناك والشركات البترولية والتحسينات الكثيرة التي حصلت عليها فنزويلا بالمقارنة مع الوضع السائد في البلدان العربية المنتجة للبترول، ومن بينها السعودية.

وحتى يستطيع المرء أن يتلمس أهمية الرسالة التي تبناها والأفكار التي طرحها في ذلك الوقت المبكر لا بد أن نتمثل في ذهننا الوضع البترولي الذي كان سائداً في الخمسينيات في البلدان العربية المنتجة للبترول في ظل اتفاقيات الامتياز البترولية التقليدية العتيقة التي كان معمولاً بها حينذاك، إذ من المعروف أن هذه الاتفاقيات كانت تكرس الهيمنة المطلقة للشركات البترولية العالمية العاملة في البلدان المنتجة وتمنحها السلطة المطلقة في إدارة عملياتها وتوجيه سياساتها واتخاذ كافة القرارات دون أية مشاركة تذكر من البلدان المضيفة مما جعل أحد الكتّاب الغربيين يذكر بأن تلك الامتيازات قد خلقت من كل شركة أجنبية دولة داخل الدولة، وكان دور الحكومة المضيفة يتمثل في انتظارها نهاية العام لتقبض حصتها من الريع الذي نصت عليه اتفاقيات لم يكن لتلك الحكومات دور حقيقي في تحديد مضمونها، وكان هذا الريع يتمثل بصورة عامة في مبلغ أربعة شلنات ذهب عن كل طن من البترول المصدر (كما في الاتفاقية المبرمة مع السعودية) أو ثلاث روبيات عن كل طن، كما في الاتفاقيات المبرمة مع حكومة أبو ظبي، مهما يكن الدخل الذي تحصل عليه الشركة البترولية العاملة.

لقد بدأ الشيخ ومنذ الخمسينيات في إبداء استيائه ونقده لكثير من الجوانب السلبية وغير المقبولة في الإطار السائد للعلاقات بين الحكومة والشركة البترولية العاملة وبدأ بطرح أفكار كانت في حينها بمثابة ثورة على الأوضاع البترولية السائدة وبدأت تتبلور لديه عناصر بناء فكري سليم لا تنقصه الجرأة الفائقة والصراحة غير المعهودة، وهو لم يكتف بطرح الأفكار ووضع اللبنات في بناء فكري بترولي عربي وإنما حرص على أن يقترن العمل بالفكر وأن يسعى لجعل هذه الأفكار تأخذ طريقها للتطبيق.

ولعل من بواكير ثمار جهوده نحو تحقيق وضع أفضل في العلاقات بين الحكومة والشركة البترولية العاملة في السعودية (شركة أرامكو) إقناع الحكومة بأن تطلب من الشركة البترولية أن تتبنى في التزاماتها المالية تجاه الحكومة قاعدة مناصفة الأرباح بين الحكومة والشركة البترولية التي علم الشيخ عبد الله أنها القاعدة المعمول بها في فنزويلا بدلاً من التزام الشركة البترولية بأن تدفع ريعاً زهيداً عن كل طن من البترول المصدر مهما يكن الدخل الذي تحققه الشركة. واضطرت شركة أرامكو إلى الاستجابة لمطلب الحكومة وتم تعديل اتفاقية الامتياز في ٣٠ ديسمبر ١٩٥٠ بإدخال قاعدة أو مبدأ «مناصفة الأرباح» بين البلد المضيف والشركة البترولية العاملة فيه، وكان هذا التعديل أول تعديل هام يدخل على اتفاقيات الامتياز التقليدية، وبعد اعتماده في السعودية تم تعميمه بالتدريج في البلدان المنتجة الأخرى في المنطقة.

ولكن طموحات الشيخ عبد الله كانت أكبر من ذلك بكثير وكان يشعر بضرورة إحداث تغييرات جذرية كثيرة على الوضع البترولي السائد بمساوئه الصارخة التي أشرنا إليها والوصول إلى الوضع الذي يحقق المصالح الحقيقية المشروعة لأصحاب الثروة البترولية. إلا أنه أدرك بأن تغيير الأوضاع السائدة تغييراً جذرياً ومجابهة الشركات العالمية العملاقة ليس أمراً سهلاً من الممكن تحقيقه بين ليلة وضحاها وأنه لا بد من التخطيط لذلك والسير خطوات مرسومة على الطريق لتحقيق هذه الأهداف النبيلة.

ولقد شعر الطريقي في البداية بأنه لا بد من خلق وعي بترولي حقيقي بمختلف جوانب قضية النفط العربية لدى المسؤولين ولدى الرأي العام العربي بحيث يجعلهم مستعدين للوقوف بصلابة وإيمان وراء المطالب المشروعة التي من حق البلدان المنتجة للبترول أن تعمل على تحقيقها، ومن أجل تحقيق هذا الغرض فقد تبنى مع مجموعة من البتروليين العرب المخلصين، وبالتنسيق مع إدارة البترول في الجامعة العربية، فكرة إقامة مؤتمرات البترول العربية التي بدأت منذ الخمسينيات تعقد كل سنة في بلد عربي مختلف (وقد عقد أحد هذه المؤتمرات في دبي عام ١٩٧٥ وكان الشيخ عبد الله أحد نجومه)، هذه المؤتمرات كانت مدرسة لنشر الوعي البترولي لدى جمهور عربي عريض وكانت فرصة ذهبية لتقديم الدراسات من الكفاءات العربية المتخصصة حول مختلف الجوانب الفنية والاقتصادية والقانونية والسياسية للبترول العربي، كما دعي إليها

كمراقبين مندوبون عن بعض البلدان البترولية غير العربية مثل فنزويلا وإيران وعن بعض الشركات البترولية الوطنية (مثل شركة إيني الايطالية) والشركات المستقلة من غير الشركات الكبرى، ومن على منبر «مؤتمر البترول العربي» طرح الطريقي في الستينيات ولأول مرة نداء لتأميم النفط العربي، وانطلاقاً من نفس الحرص على نشر الوعي البترولي الصحيح بين الجماهير العربية على أوسع نطاق تبنى الطريقي عام ١٩٦٥ في بيروت إصدار مجلة **البترول والغاز العربي** ثم تلاها بمجلة **نفط العرب** لتكون منبراً للرأي البترولي العربي الحر واتخذ شعاراً لها «نفط العرب للعرب».

كما أدرك الشيخ عبد الله من ناحية أخرى أن بلداً بترولياً عربياً واحداً لن يستطيع الوقوف وحده في مواجهة الشركات البترولية العالمية العملاقة والوصول إلى أهدافه المشروعة وأن من الضروري حتى يمكن تحقيق ذلك أن تقوم البلدان المنتجة للبترول سواء منها البلدان العربية أو غير العربية، بضم صفوفها وتحقيق التضامن بينها وإنشاء جبهة واحدة للدفاع عن قضاياها النبيلة المشتركة، هذه الاعتبارات هي التي دفعت الشيخ عبد الله وبمساندة كبيرة من صديقه وزير النفط الفنزويلي حينذاك، إلى تبني فكرة إنشاء منظمة البلدان المصدرة للبترول يكون هدفها الدفاع، صفاً واحداً، عن مصالحها المشروعة، وهكذا تم إنشاء منظمة (أوبك) التي لعبت دوراً مهماً في تحقيق مكاسب كبيرة للبلدان الأعضاء وما تزال تلعب دوراً كبيراً في تنسيق مواقف وسياسات البلدان المنتجة للبترول.

كان ـ رحمه الله ـ في علمه واطلاعه الواسع وفي وطنيته وخلقه الرفيع، كان صاحب رؤيا وصاحب رسالة، كان جريئاً في قول الحق لا يخشى لومة لائم وكان صريحاً في طرح أفكاره الرائدة التي كان يعتبرها الكثيرون بمثابة أفكار ثورية، هذه الخصال ألبت عليه الخصوم وأصحاب المصالح المكتسبة، وجلبت له المتاعب التي لا تحصى.

كان ذا حس عربي أصيل، أذكر في الخمسينيات أنه علم بأن أحد مهندسي البترول العرب لا يجد عملاً، وقد تأثر لذلك بالغ التأثر ولم يغمض له جفن حتى ألحقه بالعمل في إحدى الشركات البترولية العاملة وتعهد أمامنا بأنه سيفرض على شركات البترول العاملة توظيف كل مهندس بترول عربي يتقدم إليها.

وكان قومياً أصيلاً ووحدوياً ملتزماً، ولا أزال أذكر حديثه الحماسي لنا عن لقائه بجمال عبد الناصر وانبهاره بالشخصية الفذة للزعيم الراحل، كما لا أنسى الهلع في عينيه حينما بدأت تتوارد إلينا الأخبار عن حركة انفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة. وكان رحمه الله لا يزال وزيراً حينذاك وتحلقنا معه حول المذياع نتابع الأخبار آملين أن تكون مجرد إشاعات مغرضة، وكان الشيخ يعتبر عملية الانفصال كارثة قومية.

والشيخ عبد الله هو أحد مؤسسي مركز دراسات الوحدة العربية.

وكان الطريقي من المعارضين للدعوة إلى زيادة إنتاج صادرات النفط العربي بشكل مفرط خشية أن يؤدي ذلك إلى استنفاد هذه الثروة وحرمان الأجيال القادمة من حقها فيها، وكان من رأيه «أن باطن الأرض هو أفضل بنك لحفظ هذه الثروة البترولية» من أجل الأجيال القادمة.

وكان ذا قلم ساخر، وقد ابتكر لمجلة **نفط العرب** شخصية «دحيم النفطي» التي كان يمرر من خلالها تعليقاته الساخرة وانتقاداته اللاذعة لسلبيات الوضع العربي، وقد دأب خلال بعض الوقت على نشر كاريكاتير في كل عدد من أعداد المجلة، ولا أزال أذكر ذلك الكاريكاتير الذي نشرته المجلة وقد اشتد الهجوم على الطريقي من مشايعي الشركات البترولية الأجنبية نظراً لمواقفه البترولية الرائدة، وكتب تحت الكاريكاتير عبارة «الكلاب تنبح والقافلة تسير».

إن من يرصد الوضع الحالي للعلاقات بين البلدان العربية المنتجة للبترول والشركات البترولية العاملة مقارناً بالوضع الذي كان سائداً في الخمسينيات يلمس المكاسب الكبيرة التي تحققت لهذه البلدان عبر خطوات ومراحل تطور متتالية يجب أن لا ينسى الدور الذي لعبه الرواد في دفع وتسريع حركة التطور نحو أهدافها المثلى، وعلى رأس هؤلاء الرواد الشيخ عبد الله الذي أطلق الشرارة الأولى وعمل على نشر الوعي الصحيح بجوانب القضية وفتح الأذهان على ما يجب أن تكون عليه الأمور، كما ساهم في خلق الأداة (منظمة أوبك) التي ستمكّن البلدان الأعضاء من مجابهة الشركات الكبرى وتسريع حلقات التطور وتحقيق تلك المكاسب المتتالية.

لقد عملت معه قبل أن يصبح وزيراً، وعملت معه وهو في أوج نشاطه الرسمي ووهج المنصب وزيراً للبترول، ثم عملت معه وقد تخلى عنه المنصب واختار إنشاء مكتب للاستشارات البترولية وإصدار مجلة **نفط العرب**، ولم يتغير الرجل وبقي على الدوام الإنسان الكبير المتواضع الوفي صاحب الخلق الرفيع وعزة النفس، لقد كان رائداً بكل ما تحمله الكلمة من معنى متحلياً بكل الخصال الرفيعة التي تميز الرواد، وقد تحمل في سبيل رسالته الرائدة، كما يتحمل الرواد وأصحاب الرسائل الكبيرة، كل صنوف المتاعب والصعاب وبقي صلباً لا تلين له قناة.

رحم الله عبد الله الطريقي رحمة واسعة وأثابه أجزل الثواب عن مجهوداته الجسام وتضحياته الكبيرة حين حمل لواء شعار نفط العرب للعرب، في وقت مبكر وفي أصعب الظروف وعمل دون كلل أو ملل على أن يجعل منه حقيقة واقعة. إننا ننحني بكل إكبار وإجلال أمام ذكرى هذا الرجل العظيم.

(١٠)

رسالة لكل من أحب واحترم والدي عبد الله بن حمود الطريقي(*)

صخر بن عبد الله حمود الطريقي

«لا يسعني كواحد من الذين تابعوا مسيرة الفقيد الوطنية والقومية إلا أن أعبر لكم عن شديد حزني وأسفي لغياب هذا النجم الساطع من سمائنا العربية والذي ستبقى بصماته خالدة على الصناعة البترولية العربية».

الدكتور مانع سعيد العتيبة

تجافيني الكلمات القادرة على جمع شتات عواطفي لكل هؤلاء الكرام الذين شاركوني وجميع أفراد عائلة الطريقي في العزاء بوالدي المرحوم عبد الله الطريقي.

إنني أيها الإخوة لضعيف أمام دموعكم وصادق عباراتكم، وفخور أيضاً بكم جميعاً، بالذين عرفوا والدي شخصياً وبالذين عرفوا مبادئه فأحبوه فيها ومن أجلها.

إنها الحقيقة والتاريخ، ذلك ما ذكره محبوه، بأن العالم العربي قد فقد بموت والدي رجلاً من أعظم رجالاته، أحب دينه ووطنه ومواطنيه الكرام بلا حدود.

لقد نذر والدي ـ رحمه الله ـ نفسه وحياته، دون أنانية ولا ملل، لفكره ولأمته حتى أصبح على كل لسان، ولم لا، فالرجال يعرفون بالخلق.

لقد ارتبط تاريخ عبد الله الطريقي بتاريخ النفط في الوطن العربي، ثم ارتبط تاريخه الناصع بصفته أول وزير للبترول والثروة المعدنية في المملكة العربية السعودية

(*) نشرت في: الخليج، ١٩٩٧/٩/٢١.

بدوره الرئيس في تأسيس منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك).

ثم توج ـ رحمه الله ـ تاريخه بوضع الاستراتيجيات المحبوكة بكل ذكاء ووعي للتأكيد على أحقية شعوب العالم بثرواتها وعلى ضرورة اعتماد الخط الوطني والمصلحة الوطنية في كل ما يتعلق بالنفط العربي ضمن شعار «نفط العرب للعرب». لقد آتى ذلك الجهد وذلك الجهاد ثمارهما الطيبة والحمد لله، فما تنعم به بلادنا النفطية والعديد من دول العالم الثالث الأخرى من بحبوحة مالية وتنموية يعود الفضل بجزء كبير منه بعد الله سبحانه وتعالى لفكر عبد الله الطريقي الوطني.

لقد كان يخطط للأجيال القادمة وكأنه سبق زمنه، ورغم الضغوط الضخمة التي تعرض لها الوزير ـ الرمز ـ بقي والدي ـ رحمه الله ـ صاحب الفكر الذي لا تغيره الصعاب ولا تهزه الأحداث.

إخوتي المعزون:

إنه لشرف ووسام لوالدي المرحوم أن يجد منكم كل هذا التقدير وكل هذه المشاعر النبيلة، وإنه لشرف لي لا يوازيه شرف أن أحمل اسمه.

ويا والدي العزيز:

لا بد لي أن أودعك الآن.

مشوارك منذ ثمانين عاماً الذي بدأته في الزلفي انتهى بعودتك إلى تراب وطنك الحبيب. وها أنا أذكر ما كنت تردده على مسامعي، انك أعطيت كل ما في وسعك، وقد جاء دور الآخرين.. ليستمروا على نهجك.

وتغمدك الله بواسع رحمته.

(١١)

هكذا.. يمضون بصمت(*)

عبد الرحمن منيف(**)

بصمت.. غادرنا عبد الله الطريقي. والصمت، في أحيان كثيرة يليق بوداع العظام، لأن عظمة هؤلاء نابعة من الذات، من الداخل، وليست مستمدة من الآخر، من الخارج، مما يجعل هذا الصمت رداً على ضجيج الخارج المصطنع والمظهري.

وإذا كان التاريخ، حسب أبسط التعريفات، هو ذاكرة إضافية للبشر، فإن أحد أبرز عيوب التاريخ العربي المعاصر أن يقرأ الأحداث مجزأة، متفرقة، متباعدة، بحيث تفقد سياقها، وتفتقد بالتالي صفة التراكم والسيرورة، مما يجعلها أحداثاً متقطعة ومعزولة تتداخل فيها الأسباب بالنتائج.

ولعل تاريخ النفط العربي، وتاريخ أحد أبرز صانعيه، عبد الله الطريقي، دليل على ذلك.

فالمنطقة العربية التي أعيد النظر جذرياً بتقسيماتها الجغرافية والسياسية في أعقاب الحرب العالمية الأولى، كان المقياس الأساسي الذي اعتمد في هذه التقسيمات هو النفط، إذ حدد طبيعة الأنظمة السياسية والحدود الجغرافية، أي أين هي الخطوط المتحركة، المسموح بها، وأين هي الخطوط التي يجب الوقوف عندها.

هذا الدرس الذي بدأ تنفيذه في أعقاب الحرب العالمية الأولى، لم يقرأ جدياً من أكثر العرب، وفي أكثر من مرحلة، مما أدى إلى كوارث متلاحقة، في الوقت الذي كان يفترض استيعابه جيداً. والاستيعاب هنا لا يعني الامتثال لما يريده الآخر،

(*) نشر في: السفير، ١٨/٩/١٩٩٧.

(**) أديب وروائي عربي.

الأجنبي، وإنما باتباع سياسة تمكن من تحويل هذه الثروة إلى مصدر قوة ورفاه، لا إلى أداة للاستعباد والقهر والإعاقة، والتجويع لاحقاً. إن ذلك لو تم،ومن خلال قراءة التاريخ بشكل عقلاني لجنبنا الكثير من المآسي، ولجعلنا في وضع أقوى الآن وفي المستقبل، لكن الأمور سارت، ولا تزال تسير بشكل مختلف.

أما تاريخ الرجال الذين حاولوا تقديم صيغة أخرى لصناعة النفط العربي، وبذلوا جهداً كبيراً في هذا الاتجاه، فإن عبد الله الطريقي يأتي في المقدمة وعلى رأس هؤلاء.

فهذا الرجل الذي ناطح أكبر احتكار نفطي في المنطقة، الارامكو، ومنذ نهاية خمسينيات هذا القرن، كان مؤمناً أنه لا يمكن مواجهة جبهة الشركات النفطية إلا بجبهة مقابلة، وهكذا كان الطريقي، مع وزير النفط في فنزويلا، أول من نادى لإقامة منظمة للدول المصدرة للنفط، وبجهوده، وبالتعاون مع وزراء نفط آخرين، قامت منظمة الأوبك.

لقد خاض الطريقي معركتين في آن واحد: معركة في الداخل، من أجل تعديل العلاقة بين أميركا ـ أرامكو، والسعودية، بتحسين الشروط المالية وحجم العمالة المحلية، وتحديد الإنتاج، وتقليص مقادير النفط الخام مقابل زيادة المواد المكررة، والتدخل في النقل والتكرير، مما اقتضى تحويل إدارة الزيت إلى وزارة لها صلاحيات التفاوض والتدخل والمراقبة، الأمر الذي لم يكن مألوفاً في العلاقة بين الشركات ومناطق الاستثمار، وكانت هذه الصيغة بداية الحرب التي شنتها الأرامكو، أي أميركا، ضد الطريقي.

أما معركته الخارجية فكانت منطلقة من اعتبار أن الاحتكار العالمي للنفط، الذي تمارسه الشركات السبع الكبرى، لا يواجه من خلال المنافسة بين الدول المنتجة، وإنما من خلال التضامن والتنسيق والاتفاق على الأسعار وحجم الإنتاج، وهكذا خاض الطريقي هذه المعركة، التي أدت بنتيجتها إلى قيام الأوبك، التي استطاعت أن تحقق مكاسب للدول المنتجة.

ولأن واحداً مثل الطريقي، بهذه النظرة، وبتلك المواقف، غير مقبول من الشركات الاحتكارية، فلم يمهل طويلاً في موقعه الرسمي، وهكذا «غادر» الوزارة.

وإذا كان الكثير من الوزراء يستمدون قوتهم من المواقع الذي يشغلونها، وتنتهي هذه القوة بخروجهم منها، فإن الطريقي كان قوياً لما كان وزيراً، وظل قوياً بعد أن ترك الوزارة، بل ويمكن القول إنه تحرر وأصبح أكثر جرأة في طرح أفكاره، والدعوة إلى سياسة نفطية جديدة بعد أن تحرر من الوزارة.

فشعار نفط العرب للعرب، وشعار استعمال النفط سلاحاً في المعركة الكبرى،

معركة التحرير ومواجهة التبعية، وشعار تصنيع النفط، أي عدم تصديره خاماً، وشعار توظيف العائدات النفطية من أجل ضمان مستقبل الأجيال القادمة، وشعار التضامن العربي، من خلال الصناعات والمشاريع المشتركة، هذه الشعارات، وما يماثلها، كانت من العناوين الرئيسة التي رفعها الطريقي، وعمل من أجلها، بعد أن ترك المنصب الرسمي، وأصبح من أبرز دعاة السياسة النفطية الجديدة. فعل ذلك من خلال المجلة التي أصدرها في بيروت **النفط والغاز العربي** أو من خلال مشاركاته في مؤتمرات النفط العربية التي كانت تعقد دورياً، ومن الاستشارات التي كان يقدمها لعدة بلدان عربية نفطية.

إن ما يذكر الآن ليس تاريخاً لعبد الله الطريقي، فالرجل يستحق الكثير من «القراءة» و«البحث»، لأن من خلاله نقرأ كبرياء مرحلة، وما جرى فيها من أحداث، وتبين أن هناك رجالاً سبقوا عصرهم، وقالوا قولاً هاماً وجميلاً، لكن الآخرين لم يسمعوه! ولم يستوعبوه بشكل كاف، ولذلك كانت الخسارة مضاعفة، فلم نأخذ بما قالوا، ولم يعطوا ما يستحقونه من عناية واهتمام.

أتذكر هنا ثلاثة مواقف للطريقي أرى من الضروري تسجيلها.

الأول: أواخر الخمسينيات، حين كنت أحضر رسالتي الجامعية.

كتبت للطريقي، أسأله حول الموضوع الأكثر أهمية في مجال النفط العربي، السعودي تحديداً، الذي يحسن أن أتعامل معه، وقد أشرت إلى عدة خيارات، فكتب إليّ يلفت نظري إلى الاهتمام بموضوع أسعار النفط، والعوامل التي تتحكم بهذا الموضوع، ولقد أرسل إليّ الكثير من المعطيات والمراجع.

كان الطريقي يعتبر أن جزءاً في الحرب الطويلة لمواجهة الشركات النفطية الاحتكارية، يرتكز على المعرفة، أي معرفة تاريخ الشركات، وطريقة عملها، وطبيعة علاقاتها فيما بينها وبالأسواق، ثم آلية التسعير التي تعتمدها من أجل جني أقصى الأرباح الممكنة، ولإحكام سيطرتها على جميع مراحل الصناعة النفطية.

اعتماداً على هذه الحقيقة الأساسية، وباعتبار أن الطريقي درس الهندسة النفطية، فقد واجه الشركات من خلال المعرفة الدقيقة والواثقة.

ثم إنه استطاع الاستعانة بخبرة اختصاصيين عرب وأجانب في وضع أسس جديدة لما يجب أن تكون عليه صناعة النفط، وقد ساهم، وساهم معه الآخرون، في تكوين كادر فني، وباختصاصات متعددة، لمواصلة المسيرة، من خلال الدراسة والتدريب معاً.

وحين غادر وزارة النفط لم يتخل عن مهمة نشر الوعي النفطي، بإصدار مجلة

متخصصة ودراسات تتناول الموضوعات الأكثر أهمية، ثم المساهمة في مؤتمرات النفط التي كانت من أبرز المؤتمرات التي توالى عقدها في عقدي الستينيات والسبعينيات.

كما قام بتقديم المشورة، ودراسة عدد من المشاريع النفطية في عدة بلدان عربية، وكان بمثابة بيت الخبرة العربي النفطي، بحيث استغنت دول عديدة عن الخبرة الأجنبية، وهذا لم يكن مدوناً وفعالاً قبل الطريقي.

أما الموقف الثاني الذي يسجل للطريقي فهو أنه وسَّع مفهوم الوعي النفطي، وبالتالي السياسة النفطية التي يجب أن تتبع. فالدراسات التي قدمها، والتي تعتمد على المعلومات الدقيقة والموثوقة، لم تقتصر على الجانب الفني، لأن النفط، ومنذ البداية، كان سلعة سياسية، وهكذا أولى اهتماماً كبيراً لعلاقة النفط بالسياسة، كيف يتصرف الآخرون، وكيف يجب أن يكون الرد المناسب والفعال.

لم يكن في وارد أكثر العاملين في الحقل السياسي العربي، أو الحقل الفكري ـ الثقافي، أهمية النفط ودوره، وأيضاً تأثيره في الحياة العربية المعاصرة، نظراً إلى التكتم الشديد الذي كان يحيط بهذه الصناعة، وتلخيصها فقط بالواردات المالية، دون الالتفات إلى الجوانب الأخرى.

لقد أخذ الطريقي على عاتقه توضيح وكشف الكثير من الأسرار، ولفت النظر إلى الدور الذي يمكن أن يلعبه النفط. كما قام ببلورة مواقف وشعارات حول كيفية استعمال سلاح النفط في مواجهة العدو.

أتذكر موقفاً لا ينسى للطريقي في الجزائر قبل عدوان الخامس من حزيران ١٩٦٧، ففي ندوة «الاشتراكيين العرب» التي عقدت في الأيام الأخيرة من أيار ١٩٦٧، كان الشعار الأساسي الذي طرحه الطريقي في تلك الندوة: مقاطعة الغرب، أميركا تحديداً، نفطياً، واستعمال النفط سلاحاً في المعركة.

لو استعمل ذلك السلاح في تلك المعركة لتغيرت النتائج، كما حصل عام ١٩٧٣، ولأصبح العرب في موقع تفاوضي مختلف، ليس تجاه العدو الصهيوني، وإنما تجاه راعية هذا العدو: أميركا، والتي لا تفهم ولا تتحرك إلا من خلال مصالحها.

إن موقف الطريقي الذي تبناه ودعا إليه منذ وقت مبكر، وصل إلى أبرز تجلياته في الندوة المذكورة، وبعد حزيران، وإلى أن وقعت حرب تشرين، أصبح شعار «النفط سلاح في المعركة» أهم الشعارات وأكثرها إلحاحاً، مما اضطر البلدان العربية النفطية إلى استعماله جزئياً، ولفترة محدودة، في تشرين ١٩٧٣.

ويمكن أن نشير، مجدداً، إلى الشعارات الأخرى، التي دعا إليها الطريقي، في إطار استخدام أمثل للنفط العربي، سواء في البلد المنتج ذاته، أو على مستوى المنطقة العربية، من حيث وضع سقف للإنتاج يتناسب وحاجات البلد المنتج للتنمية، لأن الاستغلال السريع والجائر لهذه الثروة، وتبعاً لرغبات الشركات الاحتكارية ودولها،

سوف يبدد هذه الثروة، ويحرم الأجيال القادمة من منافعها.

أما بالنسبة لتوظيف الفوائد المالية، فكان الطريقي يطالب، ويلح في المطالبة، بأن يكون مكانها ومجالها البلدان العربية غير النفطية والدول الصديقة، من خلال إقامة مشروعات مشتركة، وأسواق واسعة، والاستفادة من التنوع الموجود، حيث تتوفر الشروط من أجل إقامة السوق العربية المشتركة، ويساعد بالتالي على الانعتاق من التبعية للغرب.

إن إحدى مآسي الطريقي أنه طرح أفكاراً وشعارات لم يستطع الوضع العربي أن يستوعبها ويتعامل معها في وقتها، ولقد ولد هذا تشاؤماً ثم إحباطاً لدى الطريقي، وهذا يقودنا إلى الموقف الثالث الذي غير مسيرته:

إذ بعد محاولات عديدة ومتلاحقة من أجل خلق مناخ ضاغط على الدول النفطية، خاصة في الجزيرة والخليج، لاتباع سياسة نفطية وطنية، أي تراعي، بالدرجة الأولى، الوضع الداخلي ثم الوضع العربي، فإن تبدد القوى التي راهن عليها الطريقي، خاصة بعد غياب عبد الناصر، وهذا الاستنزاف السريع للثروة النفطية، ثم توظيف الفوائض في الولايات المتحدة، والتناحر والتناقضات العربية، وبعد أن قضى الطريقي وقتاً طويلاً، وبذل جهداً كبيراً من أجل الوصول إلى الحد الأدنى من التضامن والعقلانية، والحد من تأثير الدول المرتبطة بالغرب، فإن النتائج التي تتابعت، بدءاً من الاستخدام الخاطئ لسلاح النفط، ثم رهن المنطقة لأميركا، والصلح مع إسرائيل، وزيادة مديونية الدول غير النفطية، وتراجع قوى التغيير والمستقبل، وبعد غياب عن السعودية استمر عدة عقود، فقد تعب الرجل، وآثر العودة، في محاولة أخيرة لقضاء ما تبقى له من أيام في الأرض التي ولد فيها.

جرب أكثر من مدينة، الرياض ثم الزلفي، وحاول أن يغض النظر عن أمور كثيرة كانت تثيره فيما مضى. هجر العمل السياسي وأصبح أقرب إلى التصوف، لكن لم يحتمل البقاء والاستمرار، وهكذا تحامل على نفسه قاصداً القاهرة، ليقضي فيها الأيام يتأمل ويراجع الفترة الماضية، ومسيرته خلالها.

ولأن الناس، أغلب الناس، يحبون الضجة والأضواء، والطريقي يكره الضجة ويؤثر النور العادي، ولأن التاريخ العربي المعاصر لا يحسن قراءة الأحداث والوقائع، ولا يعطي الناس استحقاقاتهم، فقد تسلل الموت بصمت، في العتمة، وانتزع واحداً من أبرز أبناء الجزيرة العربية، والذي حاول أن يعطي المنطقة والمرحلة ما هي جديرة به، وما تستحقه.

قد يأتي يوم، وربما غير بعيد، يكتشف الكثيرون أهمية الطريقي، الذي مضى بصمت.

(١٢)

في ذكرى المرحوم عبد الله الطريقي

عبد الأمير الأنباري(*)

من مفارقات الصناعة النفطية في الشرق الأوسط وبقية دول العالم الثالث أنه لولا المرحوم عبد الله الطريقي لما تحقق الكثير مما حصلت عليه هذه الدول في عقدي السبعينات والثمانينات، كما أن غيابه بعد رحيله إلى يوم الآخرة ساهم كثيراً في المحنة التي تمر بها الدول المنتجة للنفط في عقد التسعينات وربما العقد الذي يليه.

يمكننا القول إن الطريقي كان من أوائل الفنيين السياسيين في صناعة النفط في الشرق الأوسط وأكثرهم نجاحاً فإن غالبية - إن لم نقل كل - من كانت له صلة في اتخاذ القرار السياسي في مجال النفط أو من عمل خبيراً أو فنياً في الصناعة النفطية في عقد الخمسينات كان يعمل ضمن إطار نظام الامتيازات النفطية ومسلماً عن قناعة أو عجز بطبيعة العلاقات المالية والقانونية التي كانت بين شركات النفط الكبرى وحكومات الدول المنتجة للنفط، إلا أن الطريقي كان من الرواد العرب الذي شكك بمشروعية تلك العلاقات المجحفة وطالب بتطويرها بما يحقق الإنصاف للدول المنتجة سواء في علاقاتها الثنائية مع شركات النفط أو في مستويات الإنتاج وهيكل الأسعار.

ولقد شخص المرحوم الطريقي علة النظام الذي كان سائداً في الخمسينات بقوة وتحالف شركات النفط المسيطرة على احتياطات النفط في الشرق الأوسط من جهة، وضعف وفرقة الدول المنتجة للنفط، مما أعطى للأولى اليد العليا في فرض سياستها وتعزيز مصالحها، وفرض على الأخيرة التبعية للشركات الأجنبية العاملة في أراضيها. ويمكن القول ان الطريقي كان أيضاً رائداً في الدبلوماسية النفطية حيث عزز علاقاته مع كبار المسؤولين والمختصين في صناعة النفط في الدول العربية والأجنبية. لقد كان

(*) مندوب العراق الدائم في الأمم المتحدة سابقاً.

المرحوم علماً في جميع مؤتمرات البترول السنوية التي كانت تنظمها جامعة الدول العربية، وقد استطاع أن يوظف مسؤولياته العليا في قطاع النفط في المملكة العربية السعودية وخبرته النفطية وتطلعاته المستقبلية في إقناع حكومات الدول المنتجة للنفط الرئيسية وهي المملكة العربية السعودية وجمهورية العراق وامبراطورية إيران والجمهورية الفنزويلية للبدء بمشاورات من أجل تنسيق سياساتهم النفطية وتطوير علاقاتهم مع الشركات النفطية. كان هناك بالطبع رواد آخرون يشاركونه هذه التطلعات خصوصاً في العراق وفنزويلا، ولكن عقدة الضعف لدى تلك الحكومات في مواجهة الشركات وحكوماتها علاوة على اختلاف سياساتها الدولية ونظمها الداخلية كما هو واضح في الأسماء الرسمية لهذه الدول، جعل مهمة الطريقي تبدو آنذاك شبه مستحيلة، إلا أن المهمة نجحت حينما وافقت حكومات هذه الدول على عقد مؤتمر في بغداد في أيلول ١٩٦٠ والذي انبثقت عنه منظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبك). لقد ولدت الأوبك ضعيفة بحكم ضعف أعضائها ولكن مجرد إنشائها كمنظمة دولية لها ميثاقها وأهدافها واجتماعاتها الدورية ومقرها في جنيف كان أمراً في غاية الأهمية. أما الدور الريادي للمرحوم الطريقي فلم يقتصر على مساهمته في تأسيس الأوبك بل استمر بعد انتهاء مسؤولياته الرسمية حيث أسس أول مجلة نفطية عربية شهرية خلقت وعياً علمياً وفنياً في جميع مراحل الصناعة النفطية لدى المتخصصين وغيرهم من الاقتصاديين والسياسيين العرب مما هيأ الأرضية المناسبة للتطورات السياسية والتشريعية الوطنية في مجال الصناعة النفطية.

إن دور المرحوم الطريقي لم يقتصر بالطبع على نقد وتطوير الصناعة والسياسة النفطية القائمة آنذاك بل سعى إلى تنوير المجتمعات النفطية بالتطورات المستقبلية في صناعة النفط وما ينبغي العمل عليه من أجل الاستفادة من مثل هذه التطورات أو الامتناع عن الوقوع فيها. ولعل من أهم تنبؤاته أو بالأحرى تحذيراته هو أن الدول الصناعية وعلى رأسها أمريكا سوف تعمل على نقل وخزن احتياطات النفط العربي في أراضيها مما يحرم العرب والأوبك من السيطرة على نفوطها. وبعد سنوات متعددة إثر الثورة النفطية عام ١٩٧٣ وإنشاء منظمة الطاقة الدولية ظهر إلى الوجود مشروع المخزون النفطي الاستراتيجي في الدول الصناعية والذي نفذته جميعاً بما حصن اقتصاديات هذه الدول من معظم الأزمات النفطية الطارئة أو القصيرة الأمد. ولا إخالني مبالغاً إذا قلت أن لا أحد من جيل المرحوم الطريقي أو من الجيل الذي جاء بعده لم يستفد ويتأثر بآراء الطريقي وأفكاره ومقترحاته.

باريس في ٢٤ أيلول ١٩٩٨

(١٣)

أبـو الأوبـك: عبـد اللّه الـطـريـقـي(*)

مازن البندك(**)

« عبد الله الطريقي هو علّة كل شيء!»

هكذا كانت تردد شركات النفط الأجنبية العاملة في الأقطار العربية وبقية أقطار العالم. وفي تاريخ النفط العربي والعالمي، كان الدور الذي قام به عبد الله الطريقي في تحرير النفط من سيطرة الشركات العملاقة أسطورة من الأساطير. ولا يوجد رجل واحد تصدى لهذه الشركات العملاقة كما تصدى لها عبد الله الطريقي. وكقصة النبي داود مع جوليات الجبار، فقد استطاع هذا الفتى العربي أن يهزم شركات النفط المفترسة بمقلاعه الصغير: المعرفة والوطنية وحسن التصرف والتصميم.

وكان عبد الله الطريقي يتمتع بخاصية أخرى أتاحت له أن ينتصر في معركته، فقد كان رجلاً عصياً على الفساد. فصلابته الخلقية وعفة يده وصفاء نفسه كانت أقوى من كل المغريات التي طالما هوت بالكثيرين.

كانت الأوبك هي فكرة عبد الله الطريقي البسيطة، بل البديهية ولكنها الأقرب للمستحيل في وقتها، وهي التي بقيامها وتجسّدها في منظمة فعلية استطاعت أن تحرر النفط العربي، بل العالمي من سيطرة الشركات المنتجة وأن تعيد إلى أصحاب النفط بعض حقوقهم التي كانت نهباً حلالاً لهذه الشركات.

(*) نشر في: **الجيل**، السنة ١٨، العدد ١٢ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧)، ص ٨٣ ـ ٩٣، نقلاً عن: مازن البندك، **قصة النفط** ([بيروت]: دار القدس، ١٩٧٤).

(**) رئيس تحرير مجلة الجيل، بيروت.

وهذه هي قصة الأوبك كما رواها عبد الله الطريقي.

وبموت عبد الله الطريقي في القاهرة في أيلول ـ سبتمبر الماضي بعد مرض طويل، تغيب عن وطننا العربي إحدى أهم الشخصيات التي عرفت أسرار صناعة النفط في الوطن العربي.

«أكلت يوم أكل الثور الأبيض!»

هذه الحكمة القديمة التي جاءت في **كليلة ودمنة** هي أنسب ما يصف لسان حال الدول المنتجة للنفط وهي تنشئ منظمة الأوبك. فحين تستطيع إحدى شركات النفط العالمية العاملة في أحد الأقطار المنتجة أن تغتصب حق هذا القطر، بطريقة الحساب أو بخفض الأسعار أو خفض الإنتاج أو تقسيم الحصص أو غير ذلك، وتتضامن معها بقية الشركات العالمية في صناعة النفط، فتستفرد الشركة بالقطر المنتج الذي لا يجد مخرجاً أمام طغيان الشركة، فإن بقية الأقطار المنتجة تتعرض لهذا المصير نفسه على أيدي بقية الشركات العاملة فيها. فالشركات المتواطئة في الكارتل تفرض شروطها من موقع واحد على الدول المنتجة، وعلى كل دولة على حدة، ولا سبيل إلى منع ذلك إلا بأن لا تقف دولة منتجة وحدها، بل أن تقف جميع الدول المنتجة موقفاً واحداً في مواجهة شركة واحدة أو بقية الشركات.

بغداد وطهران إلى جانب فنزويلا.....

ولعل أبرز مثال على انفراد شركات النفط العالمية بأحد الأقطار المنتجة هو الحصار الذي فرضته الشركات على تأميم النفط في إيران، فمنعت شراءه وتصديره، واستعاضت عن النفط الإيراني بزيادة الإنتاج في البلاد المنتجة الأخرى، وقفزت بالإنتاج العالمي للنفط من ٥٣٥ مليون طن سنة ١٩٥٠، وهي سنة التأميم، إلى ٦٣٧ مليون طن سنة ١٩٥٣. وبهذه الطريقة استطاعت الشركات العالمية الاستغناء عن النفط الإيراني، ولو مؤقتاً، حتى أنضجت الظروف لتجهض الوضع الوطني في إيران وتطيح بالتأميم وحكومته.

والذي لا يعرف قواعد اللعبة، يخسرها، والذي يعيش في الغابة ولا يكون قوياً تأكله الوحوش، «وإن لم تكن ذئباً أكلتك الذئاب». وهذه قواعد أولية في صناعة النفط العالمية، التي هي أقرب ما تكون إلى الغاب ويسودها، بالتالي، قانون الغاب.

والجيل الجديد من المسؤولين عن صناعة النفط في البلاد المنتجة كان قد بدأ يعرف أخطار الغابة التي يعيش فيها، ويدرك تواطؤ الكارتل العالمي الذي يهيمن على صناعة النفط العالمية، ويفرض على كل أطرافها، سواء الدول المنتجة أو الدول

المستهلكة، شروطه وأسعاره التي تكفل مصالح الشركات العالمية المكونة للكارتل.

ولاحت لعبد الله الطريقي فكرة بسيطة، ولكنها أساسية، كبقية الأفكار التي يفجرها الإنسان في معركة البقاء، ليبقى. ومضمونها هو: إذا كانت الشركات العالمية تتصرف من مركز القوة بسبب تضامنها والتقائها في موقع واحد، فليس أمام البلاد المنتجة للنفط إلا أن تلتقي، بدورها، في جبهة واحدة، لتواجه تحدي الشركات وترد عليه. وبدون الموقف الموحد للبلاد المنتجة ستبقى للشركات الكلمة العليا.

وقد طرح هذه الفكرة عبد الله الطريقي الذي كان مديراً للمعادن والنفط في السعودية حينذاك ثم أصبح وزيراً مختصاً بهذه الشؤون سنة ١٩٥٨، في حديث مع أحد كبار المسؤولين العراقيين، في أحد اجتماعات الجامعة العربية، سنة ١٩٥٠. وبدأت فكرة عائمة بلا تحديد وبلا معالم أو قسمات. وانتهى هذا الحديث بين المسؤولين العرب بالاتفاق على تبادل المعلومات واستمرار الاتصال بين الحكومتين العراقية والسعودية حول شؤون النفط.

وفي هذه الفترة، كان وفد فنزويلي يتجول في أقطار الشرق الأوسط ويحمل معه قوانين النفط الجديدة في بلاده، ومن ضمنها الخمسين في المئة، أي مناصفة الأرباح بين البلاد المنتجة والشركات، ويحمل بقية الأفكار التي كانت تراود الحكومة الفنزويلية الديمقراطية الجديدة أو تحاول أن تطبقها. ولكن الوفد الفنزويلي يريد أن يتبادل الأفكار ويقترح الحلول للقضايا المشتركة التي تواجه البلاد المنتجة للنفط، أملاً في تطوير هذه الأفكار إلى صيغة معينة، للتعاون والتنسيق بين أقطار الشرق الأوسط وفنزويلا. وكانت أحاديث الوفد الفنزويلي تدور حول ضرورة إنهاء المنافسة بين أسعار النفط الفنزويلي وأسعار النفط في الشرق الأوسط، وهي منافسة تفيد منها الشركات فقط، وتلحق الخسارة بعوائد البلاد المنتجة جميعاً.

ولكن الوفد الفنزويلي لم يستطع دخول المملكة العربية السعودية نتيجة تدخل شركة أرامكو الأمريكية، لتمنع مناقشة الأفكار الخطرة التي يحملها الوفد الفنزويلي. ويبدو أن تدخل أرامكو حدث بواسطة أحد الأساليب الخفية التي تجيدها أرامكو، فلم يعلم بالمنع المسؤولون عن النفط السعودي إلا بعد أن عاد الوفد الفنزويلي إلى بلاده.

ولكن عبد الله الطريقي قرر أن يعرف جيداً التجارب التي مرت بها فنزويلا ويتزود من دروسها، وحين علم بنبأ مؤتمر للنفط يعقد فيها، سنة ١٩٥١، ذهب ممثلاً للمملكة العربية السعودية لحضور هذا المؤتمر، فحزم أمتعته وحمل أوراقه إلى كاراكاس، العاصمة الفنزويلية.

وقد اعتنت الصحافة الفنزويلية بهذا الزائر القادم من الصحراء اعتناءً غير عادي،

وكان الطريقي طوال مدة إقامته يقابل صحفياً أو إذاعياً أو مسؤولاً في صناعة النفط ويودع آخر. واستمع كثيراً وقال كثيراً، واكتشف أن بعض الأفكار التي تجول في خاطره هي الأفكار نفسها التي يتحدث بها المسؤولون في فنزويلا.

وبعد انتهاء المؤتمر، قرر عبد الله الطريقي أن لا يعود رأساً إلى السعودية، وأن يعرج على طهران وبغداد في طريق عودته ليستمر خيط الأفكار والذي بدأه مع أحد المسؤولين العراقيين، والذي تعزز وتقوى بعد زيارته لفنزويلا.

وفي طهران، قابل عباس هويدا، الذي كان يتولى منصب وزير المالية قبل أن يصبح رئيساً للوزارة، بعد ذلك، وشرح له فكرة قيام تعاون ما بين الدول المنتجة للنفط، فقدمه هويدا إلى رئيس شركة النفط الإيرانية، ليستأنفا الحديث. وفي هذا اللقاء، عرض عبد الله الطريقي فكرة إيجاد الوسائل لإيجاد رابطة اتصال دائمة بين الدول المنتجة، للتشاور وتبادل المعلومات ووجهات النظر المختلفة. وطار عبد الله الطريقي من طهران إلى بغداد، بعدما لقي تشجيعاً من الجانب الإيراني.

وفي بغداد، فوجئ الطريقي بأن العهد الملكي وشركة النفط البريطانية قد استطاعتا تعطيل قيام جهاز حكومي متخصص بشؤون النفط، ولكنه عرض فكرته، التي بدأت تتخذ بعض المعالم والقسمات، على المسؤولين في بغداد، الذين رحبوا بالفكرة. كذلك التقى بنوري السعيد نفسه الذي أيد الفكرة ودعا الطريقي إلى المضي بها.

وعاد عبد الله الطريقي إلى المملكة وقد عزم عزماً أكيداً على متابعة هذه الفكرة وتطويرها وترجمتها إلى صيغة عملية. وكما يقول: «كنت أعتقد اعتقاداً جازماً بأن تحقيق هذه الفكرة هو الوسيلة الوحيدة لحفظ الأسعار ومنع تلاعب الشركات بها، التي تنفرد بتحديد الأسعار بدون مشورة الحكومات المنتجة، وهي بذلك ضرورة من ضرورات الحياة لهذه البلاد».

وفي سنة ١٩٥٣، وضع الطريقي تقريراً عن مغالطة الشركات في الحساب لحرمان البلاد المنتجة من جزء كبير من عوائدها التي تستحقها بموجب عقود الامتياز السائدة، وبعث بنسخة من التقرير إلى العراق والكويت. واستمرت، بعد ذلك، الحكومات الثلاث في تبادل الخبرات.

وبعد ثورة ١٤ يوليو ١٩٥٨ في العراق، تقوضت السيطرة الأجنبية وأخذ نفوذ شركات النفط العاملة فيه بالتلاشي، وبدأ صراع مرير بين العراق والشركة. وقد انتبهت العراق، أكثر من أي وقت مضى، لأهمية الموقف الموحد للأقطار المنتجة للنفط، وخصوصاً العربية منها، فتقدمت، في يناير ١٩٥٩، بجملة اقتراحات للجامعة العربية، كلها تصب في اتجاه إقامة صيغة عملية لموقف عربي موحد في كل

ما يتعلق بسياسة النفط، في التشريع أو الإنتاج، والمحافظة على الاحتياطي، وتنظيم الأسعار وتبادل المعلومات والخبرات الفنية، واعتماد طرق عادلة لحسابات شركات النفط وإنشاء معهد للبحوث النفطية.

إلى أن تم انعقاد مؤتمر النفط العربي الأول سنة ١٩٥٩، وحضرته وفود من إيران وفنزويلا واندونيسيا بصفة مراقبين، واجتمع، سراً رؤساء الوفود، وتداولوا في القضايا التي تواجهها البلاد المنتجة. وكانت هذه هي الفرصة الأولى التي يلتقي بها عبد الله الطريقي وبيريز الفونسو، المهندس الأول لسياسة تحرير الثروة النفطية في فنزويلا. وفي هذا الاجتماع توصل المجتمعون إلى كتابة مذكرة، يوصون بها بإنشاء منظمة تجمع البلاد المنتجة للنفط يكون هدفها الأول المحافظة على الأسعار، وإجراء المشاورات والدراسات لتحقيق المصالح المشتركة للدول المنتجة وحمايتها. ولأول مرة، يتبلور، في محاولة فعلية، اتجاه الدول المنتجة ليكون لها رأيها في تحديد الأسعار التي تعودت الشركات الكبرى أن تتلاعب بها على هواها.

وفي أقل من سنة من هذا الاجتماع حدثت الهزة التي حركت الجبل، وذلك في أغسطس ١٩٦٠، حين قررت، فجأة، شركة ستاندارد ـ جيرسي تخفيض السعر المعلن للبرميل من النفط الخام بخمسة عشر سنتاً، أي تخفيض قيمة الطن الواحد، بسبعة ونصف في المئة، وبالتالي تخفيض عوائد الدول المنتجة بالنسبة نفسها، فقد تبعها في تخفيض السعر كل الشركات الكبرى المتواطئة في الكارتل العالمي. مثلاً، هذا التخفيض كان يعني أن تخسر السعودية حوالى ثلاثين مليون دولار في السنة، في وقت لم تزد فيه عوائدها من النفط على ٢٩٦ مليون دولار في سنة ١٩٥٩.

فهذا الإجراء التعسفي دفع كل الدول المنتجة لفتح الملفات الخاصة بحرية الشركات في تحديد الأسعار، ودفعها أيضاً إلى التعاون في إجراء موحد ومشترك.

الأسعار

من المعروف أن الشركات الكبرى التي تملك امتيازات الشرق الأوسط، ما عدا الشركات «المستقلة» القليلة التي لم تغير العناصر الرئيسية للصورة، هي الشركات نفسها التي تملك شركات النفط العاملة في الأسواق العالمية وتسيطر فيها على النقل والتكرير والتسويق. ولكن كل شركة من هذه الشركات العملاقة مجزأة إلى عدة شركات مختلفة، تنفرد كل منها بإحدى عمليات النفط أو بإحدى أسواقه، ومرتبطة في النهاية بالشركة الأم برباط قانوني وفعلي كحبل الوريد. وقد جرت العادة على أن تستخرج النفط الشركة صاحبة الامتياز في منطقة معينة، ثم تبيعه في السوق العالمي للشركة الأم، مثلاً، الشركة البريطانية صاحبة الامتياز في إيران، تستخرج النفط الإيراني ثم تبيعه للشركة الأم. شركة النفط البريطانية، وكذلك شركة أرامكو في السعودية، تستخرج

النفط من الأراضي والمياه السعودية، ثم تبيعه للشركات الأربع الأم المكونة لها. وفي أيام جاهلية النفط، كانت هذه الشركات تلجأ إلى الخداع الفاضح لتحقيق أعظم قدر من الربح، وذلك بأن تبيع الشركة، صاحبة الامتياز، النفط المستخرج بسعر متدن لشركتها الأم، وبناءً على هذا السعر المتدني تحتسب حصة البلاد المنتجة، وفي الوقت نفسه، تستأنف الشركة الأم بيع النفط في الأسواق العالمية بالأسعار العالية السائدة فيه، والمحسوبة على أساس أسعار نفط الولايات المتحدة المرتفعة. وهكذا، تعود على البلاد المنتجة أدنى العوائد وتلتهم الشركات أسمن الأرباح.

وفي أحد مؤتمرات شركات النفط العالمية، وبعد تحقيق مبدأ مناصفة الأرباح في الشرق الأوسط قال ممثل لمجموعة شركات نفط بريطانية: «علينا أن نحسب درجة أقل مما كنا ندفع لها بحسب الصيغة السابقة». وبكلمات أخرى، فإن سعر النفط الخام المستخرج عند البئر ليس هو السعر الحقيقي ولكنه السعر الاسمي الذي تقرره الشركات بحسب مصالحها، معتمدة على تحقيق أرباحها الأسطورية في مراحل متأخرة من عمليات صناعة النفط، وذلك في النقل والتكرير، والتسويق الفعلي للنفط الخام ومشتقاته.

وكما يقول عبد الله الطريقي، فإن جميع عمليات صناعة النفط هي عمليات متشابكة، وان ما يؤثر على مرحلة ما من مراحلها يؤثر على الأخرى. فإن أي خسارة يمكن أن تنتج عن النقل، مثلاً، تؤثر على أرباح الإنتاج، وهو الأمر الذي ينطبق على كل مراحل عمليات النفط. ولكن، متى نتجت من عملية من هذه العمليات خسارة ما، فإن الشركة لا تتردد في أن تعمد إلى تخفيض أسعار النفط الخام، أي عند فوهة البئر... فهل من العدالة في شيء أن تخسر الأقطار المنتجة جزءاً من نصيبها في الأرباح بحجة أن عمليات النفط التالية ستتمخض عن خسارة ما، وفي الوقت نفسه، تحرم حصتها في الأرباح الناتجة من العمليات التالية؟!

والتخفيض الذي أجرته ستاندارد ـ جيرسي، ومعها بقية الشركات، على أسعار النفط الخام في هذه المرة، لم يصاحبه أي تخفيض في أسعار النفط ومشتقاته في الأسواق العالمية. وبدا واضحاً أنه إجراء تعسفي يهدف، فقط، إلى تخفيض حصة الدول المنتجة في مدخولها من النفط، لمصلحة الشركات.

فالشركات تعمد إلى تحديد الأسعار بطريقة تعسفية، وتقرر بنفسها المرحلة التي تحقق فيها معظم أرباحها، فتنتقل مرحلة الأرباح المجزية من البئر إلى الناقلات أو المصافي، بعيداً عن البلاد المنتجة. وبهذه الطريقة استطاعت الشركات العاملة في الشرق الأوسط تحقيق أرباح بلغت خمسة بلايين ونصف بليون دولار ما بين ١٩٥٣ و١٩٦٠، أي في فترة سبع سنوات، وحرمت البلاد المنتجة من نصف هذه الأرباح التي كان يجب أن تعود عليها بموجب اتفاقيات مناصفة الأرباح.

وفي السعودية، وبعد التوصل إلى مبدأ مناصفة الأرباح، اتفق على أن يكون السعر المعلن للبرميل الواحد ١,٧٥ دولار، ولكن شركة أرامكو كانت تسجل في دفاترها ١,٤٣ دولار سعراً للبرميل الواحد، وتعطي الحكومة السعودية حصتها على هذا الأساس. وحين سأل المسؤولون السعوديون عن أسباب هذا الفارق بين السعر المتفق عليه والسعر الذي يدفع بالفعل، أجابت شركة أرامكو بأن هذا الخفض هو قيمة الحسم الذي تعطيه أرامكو للشركات الأم مقابل تسهيل عمليات التسويق وتحمل نفقاته. ولكن أرامكو لم تكن قد ذكرت شيئاً عن هذا الحسم في أثناء مفاوضاتها حول الأسعار مع الحكومة السعودية، وعمدت إلى تسجيل سعرها التعسفي في دفاترها بدون العودة إلى الحكومة، وكانت نتيجة ذلك نسف اتفاقية مناصفة الأرباح، فلم يعد على الحكومة السعودية سوى ٣٢ في المئة، بحسب هذه الصيغة التي فرضتها الأرامكو، والتهمت الشركة ٦٨ في المئة.

والحجة التقليدية التي تلجأ إليها الشركات في تخفيض الأسعار هي الادعاء بتحقيق فائض إنتاج في السوق، يؤدي إلى زيادة العرض على الطلب، فإلى هبوط الأسعار. ولكن الرد على مثل هذا الوضع هو تحديد الإنتاج حتى يتعادل الطلب مع العرض، فتتوازن الأسعار مرة أخرى. والواقع أنه ليس هنالك فائض في الإنتاج، ولكن هنالك قدرة على رفع الطاقة الإنتاجية فحسب، وحين تندفع شركات النفط الكبرى، التي تسيطر على أغلبية احتياطي النفط إلى زيادة الإنتاج إلى درجة تزيد على حاجات السوق والطلب على النفط، وتهبط الأسعار تبعاً لذلك، فإن الشركات تكون قد دفعت للأسواق كل الفائض الذي تحقق بسعر مجاني، لا يعود على البلد المنتج بشيء. ففي وسع الشركات منع زيادة الإنتاج بكميات تزيد على الحاجة، وبالتالي المحافظة على الأسعار. والاعتقاد بإمكانية وجود منافسة حرة في ظل الكارتل العالمي للنفط، وسيادة قانون العرض والطلب في تحديد الأسعار هو الوهم بعينه.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية، وفي ظروف سابقة اندفعت فيها الشركات إلى تحقيق معدلات مرتفعة من الإنتاج تفوق حاجة السوق، عندئذٍ فرض على الإنتاج نظام صارم للرقابة لا يتيح زيادة الحجم الكلي للنفط الذي يصل السوق الداخلية، على درجة معينة. وبعد أن فرض التقنين على حجم النفط الذي يسمح باستيراده إلى السوق الأمريكية الداخلية، أصبح كل النفط المعروض في السوق الأمريكية يخضع لتنظيم هدفه معادلة العرض والطلب، وبما يقتضيه ذلك من تحديد الإنتاج في حقول النفط الأمريكية. وبالتالي، فإن نظام رقابة الإنتاج والعرض في الولايات المتحدة هو نظام لتثبيت الأسعار ودعمها.

لماذا، إذن، لا يجوز في البلاد المنتجة للنفط ما يجوز لصناعة النفط في الولايات المتحدة نفسها؟!

. . . . إلى مؤتمر بغداد

ومن اللحظة التي أعلن فيها التخفيض تنادت كل البلاد المنتجة، وهي عازمة هذه المرة على أن تصون حقوقها.

فبادر الشيخ جابر الأحمد، ولي عهد الكويت، حينئذٍ وأميرها الحالي، والذي كان يتولى بنفسه السياسة النفطية في بلاده حينذاك، إلى إرسال برقية إلى عبد الله الطريقي يقترح فيها بأن الوقت قد حان لعمل شيء، وأنه لا بد من اتخاذ الإجراءات اللازمة لعقد اجتماع يحضره مندوبو البلاد المنتجة لمواجهة الوضع الجديد. وكذلك وصلت الطريقي برقية أخرى من بيريز الفونسو، الوزير المسؤول عن صناعة النفط في فنزويلا، تحمل المعنى نفسه. وعلى الفور عرض عبد الله الطريقي فكرة عقد اجتماع للأقطار المصدرة للنفط على (الأمير) فيصل، الذي كان ولياً للعهد ورئيساً لمجلس الوزراء حينذاك، قبل أن يصبح ملكاً فيها فيما بعد، فرحب بالفكرة، ولكن فيصل اعترض على أن تكون الرياض مقراً للاجتماع المزمع عقده، لئلا يسيء فهمه جمال عبد الناصر، وأشار على الطريقي بالبحث عن مكان آخر للاجتماع. فقام الطريقي بجولة سريعة زار فيها بغداد، والكويت وطهران، واجتمع بالزعيم عبد الكريم قاسم، الذي كان يحكم العراق، فتحمس للفكرة، وعرض أن تكون بغداد هي مكان الاجتماع. وهكذا حلت مشكلة المكان، لأن اختياره كان يمكن أن يسبب حساسيات لا لزوم لها، ووهمية أيضاً.

ويقول عبد الله الطريقي أن مصر، من البداية، لم تطمئن إلى فكرة قيام منظمة تجمع الأقطار المصدرة للنفط، في العالم وفي منطقة الشرق الأوسط ولا تكون عضواً فيها، وكانت تخشى أن تكون المنظمة حيلة سياسية لاستبعاد مصر. ويذكر الطريقي أن محمود يونس، أحد وزراء عبد الناصر في تلك الفترة، أبدى له مخاوف مصر في هذا الشأن. واستمرت شكوك مصر في الأوبك فترة طويلة، حتى أن الأمين العام لاتحاد العمال العرب، أنور سلامة، هاجمها في المؤتمر الثالث للنفط العربي الذي عقد في القاهرة. ولم تتبدد المخاوف المصرية من الأوبك إلا بعد أن تبينت الدوافع الاقتصادية البحتة التي أدت إلى تشكيلها، للمحافظة على الثروات النفطية للبلاد المنتجة، بغض النظر عن أنظمتها السياسية وسياساتها المختلفة.

وفي أقل من شهر واحد من تاريخ تخفيض الأسعار الذي أقدمت عليه شركات النفط، وبدون استشارة الحكومات المنتجة، اجتمع في بغداد مندوبو العراق وإيران والسعودية والكويت وفنزويلا، وأعلنوا قيام «منظمة الأقطار المصدرة للنفط»، المعروفة بالأوبك، في ١٠ سبتمبر ١٩٦٠.

فقد كانت الأوبك هي الأداة الوحيدة لمواجهة كارتل الشركات بجبهة موحدة تجمع الأقطار المنتجة.

وفي بيان إعلان الأوبك، أكدت الدول المؤسسة للمنظمة الجديدة أهدافها الرئيسية التي يمكن إيجازها بالنقاط التالية:

أولاً: نوهت الأقطار المنتجة بأهمية النفط في تطوير مجتمعاتها، فالنفط هو عماد اقتصاد هذه الأقطار، وهو مصدر الدخل الوحيد أو الرئيسي، وهو، في النهاية، مادة هالكة ومحددة بزمن تنتهي بانتهائه.

ثانياً: اعترضت الأقطار المنتجة على تذبذب الأسعار التي تتلاعب بها الشركات على هواها، وأبدت نيتها وعزمها الأكيدين على أن تشترك في تحديد الأسعار، وأن لا تترك ذلك للشركات وحدها.

ثالثاً: أبدت الأقطار المنتجة موافقتها على أن تقتطف الشركات ثمار استثماراتها، ولكن في حدود معقولة وعادلة.

رابعاً: تعهدت الأقطار جميعاً بأن تقف جميعاً موقفاً موحداً، وأن يرفض كل قطر أية مكاسب خاصة يمكن أن تعرضها الشركات على ذلك القطر، لضعضعة موقف بقية الأقطار وإيجاد ثغرة في صفها.

خامساً: أعلن بيان الأوبك النية على تنظيم عملية الإنتاج وزيادته بالمعدلات اللازمة لحاجات الدول المستهلكة، ربما يكفل للدول المنتجة عوائد مضمونة ومستمرة.

وقد انضمت للأوبك فيما بعد بقية الدول الرئيسية المنتجة للنفط وهي أبو ظبي وأندونيسيا وليبيا وقطر والجزائر والغابون ونيجيريا وإكوادور.

ولم تستطع الأوبك أن تشق طريقها بسهولة بعد انطلاقها، فرفضت الشركات أن تعترف بها في أول الأمر، وامتنعت عن مفاوضتها بصفتها هيئة تمثل الأقطار المنتجة بمجموعها، وأصرت على مفاوضة كل بلد على حدة، ونفذت ضغوط الشركات أكثر من مرة للتأثير في مواقف بعض الدول المنتجة، كما أن عوامل المنافسة لم تختف تماماً بين هذه الدول، التي لم تستطع أن تصل إلى الاتفاق على برنامج محدد للمحافظة على معدلات معينة لزيادة الإنتاج في كل قطر. ورغم ذلك، فإن الأوبك استطاعت أن تستمر، وأن تنمو وأن تحقق مكاسب كبيرة للأقطار المنتجة في وجه كل الصعوبات. ومع ازدياد الوعي، وتكامل أسباب السيادة الوطنية وتراجع النفوذ الخارجي، لدى الدول المنتجة، تعمق شعورها بوحدة المصالح التي تجمعها وضرورة وقوفها صفاً واحداً في وجه كارتل الشركات الكبرى.

ويمكن القول إن الأوبك استطاعت منذ نشوئها إلى اليوم أن تحقق الحد الأدنى للاتفاق مع الشركات المنتجة، ولكن بجهود ومعارك مستمرة، لأن تسليم الآخر بالحق ليس سهلاً. كذلك فإن الأوبك تواجه باستمرار محاولات بعض الدول الإنتاج بأكثر

من حصصها مما يؤدي إلى الإضرار بأسعار النفط. وهذه القضية أيضاً تحتاج دائماً إلى جهود مستمرة وأحياناً خصومات حادة. ولكن على العموم وفي النهاية فإن أعضاء الأوبك لا يلبثون أن يسووا هذه الخلافات بطريقة أو بأخرى.

والأوبك هي قصة فكرة بسيطة، وسليمة، وأساسية، تمت واستمرت وتعاظمت، لأنها كذلك.

(١٤)

عبد الله الطريقي والنفط والوطن (من أجل التاريخ والأجيال)(*)

عبد العزيز محمد الدخيل(**)

ولد عبد الله بن حمود الطريقي عام ١٩١٨ في الزلفي، إحدى قرى نجد المتناثرة في صحراء الجزيرة العربية، وفي رحلة طويلة مع الحياة سافر إلى الكويت والهند، ثم إلى القاهرة التي انخرط في مدارسها حتى حصل من جامعة القاهرة، كلية العلوم، عام ١٩٤٣ على البكالوريوس في علم طبقات الأرض والكيمياء، ثم واصل الدرب إلى الولايات المتحدة الأمريكية، طالباً في جامعة تكساس بمدينة أوستن، لدراسة هندسة الجيولوجيا النفطية في جامعتها. وبعد أن أكمل دراسته وتدريبه عام ١٩٤٧، عاد إلى وطنه العربية السعودية عام ١٩٤٨.

وقعت العربية السعودية اتفاقيات الامتياز النفطية التي بموجبها حصلت الشركات الأمريكية المتحدة والمتضامنة تحت اسم شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) عام ١٩٣٣، ثم عام ١٩٣٥، على حق التنقيب عن النفط الذي لم يكتشف بكميات كبيرة إلا قبل الحرب العالمية الثانية بسنوات قليلة. لكن مصالح الحلفاء الغربيين اقتضت عدم التوسع في الإنتاج والتصدير حتى تضع الحرب أوزارها. لقد تزامن الانطلاق في أعمال الشركات الأمريكية النفطية صاحبة الامتياز في العربية السعودية وعودة الشاب السعودي من عاصمة النفط الأمريكية إلى بلاده عام ١٩٤٨. فلم تُضع الحكومة السعودية وقتاً في وضع الرجل في المكان المناسب، ولم يُضع هو

(*) نشر في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٠، العدد ٢٢٦ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧)، ص ٣٨ - ٥٢.

(**) رئيس المركز الاستشاري للاستثمار والتمويل، الرياض.

وقتاً في البحث عن بدائل، فعُين عام ١٩٤٩ مديراً لمكتب مراقبة شؤون البترول في المنطقة الشرقية الذي كان تابعاً آنذاك لوزارة المالية. ثم عين مديراً عاماً لإدارة شؤون الزيت والمعادن عام ١٩٥٤، وهو أعلى منصب حكومي في هذا الحقل. وفي كانون الأول/ديسمبر من عام ١٩٦٠ أُنشئت وزارة مستقلة للبترول والمعادن، وعُين الطريقي وزيراً لها، فكان أول وزير للبترول والمعادن في العربية السعودية. وقد أُحيل الطريقي على التقاعد في آذار/مارس عام ١٩٦٢، بعد أن أمضى ما يقارب الأربعة عشر عاماً في خدمة بلاده في مجال النفط، منها سنة وأربعة أشهر وزيراً.

لعب عبد الله الطريقي دوراً أساسياً ومهماً في إعادة تكوين العلاقة بين شركات النفط العالمية الغربية العاملة في الشرق الأوسط، والحكومات المالكة للثروات النفطية منطلقاً من بلاده. لقد كان اهتمامه منصباً على الإقلال من تلك الفجوة الكبيرة بين القليل الذي تحصل عليه الحكومة من عائدات النفط، والكثير الذي تأخذه الشركات. وكيف لا يكون هذا جل اهتمامه وبلاده التي لتوها بدأت مشوارها الطويل في البناء والتكوين، لا تملك من مقومات الحياة المادية إلا القليل جداً. فهي في أمس الحاجة إلى كل درهم يخرج من باطن أرضها ومن تحت ترابها لتحسين حالة المواطن الصحية والمعيشية والتعليمية. لكن الطريقي وجد وهو يعمل من أجل تحقيق مشروعه الوطني أن جميع شركات النفط العالمية الغربية تحارب من خندق واحد، سواء العاملة منها في الشرق الأوسط أو في أي مكان في العالم، فعرف أن الشركات النفطية العالمية لا تجابه على انفراد، وأن الاتحاد والتضامن بين الدول المنتجة شرط أساسي إذا ما أرادت هذه الدول استرجاع بعض حقوقها.

لقد أسس عبد الله الطريقي قواعد الفكر الوطني النفطي في الشرق الأوسط بعد انهيار الحركة الإيرانية على يد مصدق عام ١٩٥٤، عندما دفع بتيارات انطلقت لتغيير العلاقة غير المتوازنة بين الشركات النفطية والحكومات وإبدالها بعلاقات جديدة تعيد للوطن سيادته على ثروته النفطية، وتعطي للشركات ما تستحقه من عائد على استثماراتها ورؤوس أموالها.

الفكر الذي تبناه الطريقي وضحّى من أجله وعمل على نشره وتطبيقه لم يأتِ من فراغ أو من استلهام لنظرية أو ايديولوجيا راديكالية ثورية، بل إنه فكر مؤسس على عناصر جذرية في شخصيته وتكوينه، منها:

١ ـ الرغبة الصادقة المخلصة في خدمة وطنه وأمته العربية.

٢ ـ الإيمان القوي بحق الحكومات والشعوب في السيادة على مواردها الطبيعية والاستفادة القصوى منها.

٣ ـ الاعتراف بحق الشركات الأجنبية في الحصول على عائد ملائم يتناسب مع مخاطر استثماراتها وتكاليفها.

٤ ـ المعرفة العلمية والعملية بفنون الصناعة النفطية ومعادلاتها وشؤونها المحلية والدولية.

٥ ـ تقديره للتخصص والمنهج العلمي في بحث القضايا وإيجاد الحلول، فلم يتردد في استقطاب الخبرات والكفاءة العربية والأجنبية لمساعدته في حل قضايا بلاده النفطية.

ويمكن للباحث أن يقف على هذه العناصر في شخصية الطريقي من خلال استقراء حياته التي كانت حافلة بالمواقف والأقوال التي توضح أن هذه العناصر جزء بنيوي في فكر الرجل وسلوكه. وسوف أستعرض مع القارئ نماذج من سيرة حياته تتمحور حول دوره في إعادة الهيكلة لمرتكزات أساسية في منظومة العلاقة بين الحكومات وشركات النفط العالمية، **أولاً** في بلاده العربية السعودية، **وثانياً** على مستوى العالم. ولا يمكن لهذا البحث السريع أن يأتي على كل ما يجب أن يقال، لذلك فإنني سوف أحاول الجمع بين الإيجاز في الشروح والشمول في الأبواب.

أولاً: في المجال الوطني

عندما وضعت الحرب الكونية الثانية أوزارها عام ١٩٤٥ بدأت شركات النفط الأمريكية صاحبة الامتياز لحقول النفط السعودية باستخراج وتصدير خام النفط بعد أن أوقفته خلال فترة الحرب. وقد كانت العلاقة بين الشركات والحكومة القائمة على اتفاقيتي عام ١٩٣٣ وعام ١٩٣٥ تتسم بعدم التوازن، كما هي الحال بالنسبة إلى معظم العقود المبرمة في الشرق الأوسط، حيث تسيطر الشركات بشكل كامل وانفرادي على الإنتاج والتسعير وتعطي للحكومات نزراً يسيراً من الأرباح الكبيرة التي تحققها من مبيعات النفط. فحتى عام ١٩٥٠ كان جميع ما تحصل عليه العربية السعودية من قيمة النفط هو ٤ شلنات ذهباً للطن الواحد، أي ما يعادل ٢٢ سنتاً للبرميل الواحد، بينما كان سعر البرميل الخام من الخليج العربي حوالى دولارين وتكلفة الإنتاج حوالى ١٥ سنتاً (الدولار يساوي مائة سنت).

استطاعت السعودية أن ترفع حصتها من دخل النفط إلى ٥٠ بالمئة من صافي الدخل الذي تحققه الشركات بعد خصم التكاليف، بموجب اتفاقية المشاركة التي وقعت بين السعودية والشركات في كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٥٠. وقد ساعد على قبول الشركات بهذه الاتفاقية معرفة الحكومة السعودية بوجود هذه المعادلة في توزيع الدخل بين الحكومة الفنزويلية وشركات النفط العاملة هناك.

يقول عبد الله الطريقي في تصريح له عام ١٩٦٠، عندما كان مديراً عاماً

لإدارة البترول والمعادن في وزارة المالية عن تلاعب شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) في بعض المعاملات الحسابية: «في الماضي لم نشعر بالاطمئنان وراحة البال في تعاملنا مع شركات الزيت حتى في الحصول على ما وافقوا وقبلوا به ودعوني أعطيكم مثالاً واحداً. عندما قمنا بالاتفاق مع الشركة على تقاسم الدخل الصافي بنسبة ٥٠ بالمئة لكل طرف في عام ١٩٥٠، وبعد عام أو يزيد اكتشفنا أن أرامكو كانت تقيد مبلغ ١,٤٠ دولار لحساب شركاتهم الأم على حساب ضريبة الدخل السعودية، مما ينقص حصة المملكة من ٥٠ بالمئة إلى ٢٢ بالمئة، وعندما سألناهم عن ذلك، قالوا لنا إن هذا الخصم لحساب الشركات الأم من أجل عمليات التسويق، ونحن لم نوقع على مثل هذا الاتفاق أو نقبل به»[1].

وفي مقابلة مع مندوب مجلة **الزيت العالمي** *(World Oil)* جاك ايرل، نشرته مجلة **أخبار البترول والمعادن**، تشرين الأول/اكتوبر ـ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦١، وجه الصحفي السؤال التالي للوزير الطريقي: «إلى أي مدى أفادت شركات الزيت العالمية دول الشرق الأوسط المنتجة للزيت؟ وكيف يمكن تحسين هذه الفوائد، وكذلك تحسين العلاقات القائمة بين الشركة والحكومة؟».

وأجاب الطريقي بما يلي: «إن شركات الزيت، بما حصلت عليه من امتيازات للزيت في مناطق واسعة من الشرق الأوسط في عالم ذي احتياطي شحيح من الزيت، استطاعت أن تزود بلدان العالم بنصيب كبير مما تحتاج إليه من الطاقة على شكل زيت، وأن تحصل بذلك على أرباح كبيرة. وخلال المراحل الأولى من الأعمال كانت شركات الزيت تدفع عوائد لا تتجاوز ٢٢ سنتاً عن كل برميل من الزيت يتم إنتاجه. ولكن هذه الأرباح الضخمة كانت حافزاً كافياً دفع حكومات الشرق الأوسط إلى فرض ضرائب من شأنها أن تجعل إيرادات هذه الحكومات ما نسبته ٥٠ في المائة من مجموعة الأرباح الصافية التي تجنيها الشركات من بيع الزيت الخام. وعلى الرغم من حصص الحكومات البالغة ٥٠ في المائة فإن شركات الزيت العاملة في الشرق الأوسط لا تزال تحقق مردوداً سنوياً يتراوح ما بين ٦٠ و٧٠ في المائة من قيمة استثماراتها. وهذا هو أعلى مردود في العالم كله. ومع ذلك فإن تنظيم العلاقات ما بين الحكومات والشركات قائم على أساس اتفاقات امتياز الزيت، وهي اتفاقات تضع الشركات في موضع يمكنها من السيطرة على إنتاج المادة الرئيسية من مواردنا الطبيعية وبيعها (هذه المادة هي في الواقع دم الحياة بالنسبة لنا)، دون أن تترك للحكومات أية سلطة للفصل في أمور قد يكون لها تأثير كبير في اقتصادنا. وهكذا نجد أنه ليست لدى الحكومات طريقة لمراقبة التقلب في العمل، ذلك التقلب الذي قد يعرض

(١) مكداشي، **مجموعة الدول المصدرة للبترول**، ص ٢٦.

سلامتنا الوطنية للخطر. وما لم تصبح شركات الزيت الأجنبية هذه، محلية في كيانها، وما لم تفصل عن الشركات الأم التي تسيطر عليها، وما لم تسهم حكومات الدول المنتجة في ممارسة عمليات الزيت في بلادها، فإن الفوائد التي تجنى من الزيت ستظل ناقصة جداً، ومقتصرة على مبلغ ما من المال يدفع بصورة أوتوماتيكية».

وفي حديث مع مندوب الجريدة نفسها يسأل الصحفي الوزير الطريقي، فيقول: «إن الناس يترقبون بلهفة رد وزارتكم الإيجابي على البيان الذي نشرته شركة الزيت العربية الأمريكية حول موضوع المائة والثمانين مليون دولار وعن استعدادها للذهاب إلى التحكيم، فما رأي وزارتكم؟».

ويقول الطريقي: «إن المسائل الضريبية مع شركات البترول في بلادنا تحل بموجب نظام ضريبة الدخل السعودي الصادر بمرسوم ملكي كريم والذي تخضع له أرامكو».

ويظهر واضحاً هنا تأكيد الطريقي واهتمامه بترسيخ مبدأ السيادة الوطنية على الثروة. فهو يقول: إن المسائل الضريبية تخضع لقانون البلاد، لأن سن الضرائب على المواطنين والأجانب هو من حق السيادة الوطنية، لذلك فإن المرجعية الأساسية للخلاف بين السعودية وشركة الزيت العربية الأمريكية في موضوع الضرائب هي نظام الضريبة السعودي وليس التحكيم.

ويقول في هذا المجال عام ١٩٦٥، أي بعد ثلاث سنوات من إحالته على التقاعد في مقال بعنوان «سياسة ليبيا البترولية»، نشر في **مجلة البترول والغاز العربي** التي كان يديرها من بيروت بالاشتراك مع زميله نقولا سركيس: «إن محاولة الحكومة الليبية تحسين شروط الامتيازات عمل يستحق الثناء، ولكن الأحسن من هذا كله القيام بمراقبة شاملة على الشركات العاملة والتأكد من أنها تنفذ شروط الامتيازات بدقة وأمانة، وأنها لا تفسر لمصلحتها أو على حساب مصلحة الشعب العربي في ليبيا».

وفي مكان آخر من المقال نفسه يتعرض لنقطة أخرى ذات علاقة بتصرفات شركات النفط والتزامها بقوانين العمل والعمال، حيث يقول: «وجدت شركة البترول العربية الأمريكية (أرامكو) أن تطبيق قانون العمل والعمال على جميع العمال الذين تحتاج إليهم في أعمالها سيكلفها كثيراً، ولهذا ابتدعت فكرة المقاولين وأصحاب السيارات، فأتت بمجموعة من عمالها ممن يظهر على سيمائهم عدم الفطنة والذكاء العادي، وقالت لهم: «كونوا مقاولين» فكانوا. وكانت مهمة هؤلاء المقاولين الجدد جمع العمال الراغبين وأن تأتي الشركة بالمعدات والمهندسين فيدربوا المقاول وعماله للقيام بالعمل المطلوب منهم. وبهذه الطريقة تكون الشركة غير مسؤولة عن تدبير المساكن والتأمين الصحي والعناية بالعامل وعائلته. والمستفيد من هذه العملية هو الشركة والمقاول الجديد، أما العامل فيحرم من جميع الخدمات والعناية التي يجب أن

توفرها له الشركة. وهؤلاء المقاولون وأصحاب السيارات بعد أن يرتفع مستواهم المعيشي من عمال عاديين إلى أصحاب أعمال، يبدون وكأنهم مقتنعون بأنهم كذلك، فتراهم يركبون السيارات الفخمة ويدخنون السيجار ويلبسون كالأميركان ويعطون لمن يقابلهم الفكرة بأنهم يعتقدون بأنهم قد وصلوا إلى ما وصلوا إليه بمجهوداتهم الخاصة وأنهم ليسوا أداة للإضرار بمواطنيهم»[٢].

ويقول في معرض حديث له عن سلوك الشركات النفطية تجاه المحافظة على حقول النفط: «الشركات البترولية لا يهمها إلا الربح السريع وهي قصيرة النظر لعدم اطمئنانها إلى المستقبل، وهي تحاول تحقيق الربح بأقصر الطرق. ولهذا فهي لا تهتم بما سيحدث للحقول من أضرار نتيجة للطرق غير العلمية التي تتبعها، كما أنها لا تهتم كثيراً بالأسعار طالما أنها تحقق أرباحاً خصوصاً إذا كانت الخصميات تذهب لمالكيها أو لشركائها».

لم يكن الطريقي راديكالياً في تعامله مع الشركات الأجنبية، رغم انتمائه الوطني والقومي، فكان يحترم العقود والاتفاقيات المبرمة معها، ولكنه كان يطالب الشركات ويفرض عليها احترام ما التزمت به في العقد. كان يؤمن بمبدأ التطور التدريجي، فكان يتقدم إلى موقع لينتقل منه إلى موقع أفضل، يبني مطالبه تجاه الشركات على أسس علمية قانونية بعيداً عن التشنج السياسي.

تحدث الطريقي يوماً عن اتفاقية الامتياز مع الشركة اليابانية للبترول في المنطقة المحايدة بعد توقيعها، فقال قولاً نستطيع من خلاله قراءة بعض من فكره فيما يتعلق ببنود اتفاقية الامتياز مع شركات النفط الأمريكية التي يرى ضرورة إعادة النظر فيها، يقول:

١ ـ هذه الاتفاقية (مع الشركة اليابانية) أعطت الحكومة الحق في الإشراف المباشر على الإنتاج، وكذلك تحديد الأسعار.

٢ ـ كما أدخلت الحكومة شريكة من البئر إلى السيارة حيثما وجد نشاط للشركة في المنطقة المحايدة.

٣ ـ حطمت هذه الاتفاقية قاعدة الـ ٥٠ بالمئة (مبدأ مناصفة الأرباح) وجعلت نصيب الحكومة ٥٦ بالمئة.

٤ ـ أزاحت هذه الاتفاقية ما يعتبر بأنه غبن وتقييدات لسلطة الحكومة كما هو وارد في نصوص الاتفاقيات الأخرى.

---

(٢) عبد الله الطريقي، «سياسة ليبيا البترولية،» **مجلة البترول والغاز العربي**، العدد ٢ (تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٦٥).

٥ ـ هذه الاتفاقية جعلت الحكومة المشرف الأول على الثروة في البلاد[٣].

وفي مجال الشأن الداخلي لوزارته، ركز عبد الله الطريقي في تنظيم جهاز الوزارة على استقطاب موظفين من ذوي التخصصات والكفاءات العالية من السعوديين والعرب والأجانب ليكونوا عوناً له لتنفيذ برنامجه الطموح في زيادة حصة الحكومة من الدخل من جهة، وإحكام الرقابة والمتابعة على الشركات الأمريكية لتطبيق بنود الاتفاقية من جهة أخرى. لقد وجه له بعضهم اللوم على استخدامه لكوادر عربية بدلاً من الكوادر السعودية للعمل في الوزارة. وقد وجه سائل صحفي إلى عبد الله الطريقي سؤالاً بهذا الخصوص يقول فيه: «يا صاحب المعالي هناك من يقول إنكم تشجعون توظيف الأجانب في مراكز حساسة ولا تتيحون مثل هذه الفرصة لأبناء البلاد، ويدللون على ذلك بأن في وزارتكم عدداً كبيراً من غير السعوديين، فهل يتكرم معاليكم بتوضيح ذلك؟».

ويرد عبد الله الطريقي بقوله: «وزارة البترول والثروة المعدنية.. هي الوزارة المسؤولة عن أكبر ثروة للبلاد.. والذين يمثلون شركات الزيت العاملة في البلاد رجال أكفاء قديرون في شؤون عملهم.. وهم بالطبع حريصون كل الحرص على مصالح الشركات التي يمثلونها والتي كثيراً ما تضاربت ومصلحة البلاد. لذا كان ضرورياً أن تضم هذه الوزارة كفاءات ممتازة.. تستطيع بدورها أن تحافظ على مصلحة البلاد. ولا أعتقد أن هناك من ينكر ندرة الكفاءات الوطنية، خاصة في مجال البترول، فلم يكن أمامنا إلا الاستعانة بالخبرات من الخارج. أما ما يقال عن تشجيعي للأجانب فهذا هراء لا أساس له من الصحة.. فأنا أؤمن بأن حق المواطن في العمل هو حق مقدس، ولكن هل من المعقول أن نجابه رجالات الزيت الذين يعملون في الشركات في بلادنا والذين يحملون أرقى الشهادات بحملة الابتدائي «الشهادة الابتدائية»؟ إن ذلك أمر سوف يؤدي إلى ضياع حقوقنا.. وإنني لأعجب من أولئك الذين يقولون هذا.. ولا أدري إذا كانوا يعلمون بأن في أرقى جامعات العالم أكثر من ستين طالباً سعودياً (مبتعثون من قبل هذه الوزارة) ويدرسون للالتحاق بهذه الوزارة.. وهم الذين نعتمد عليهم في إدارتها في المستقبل. ثم ليأتوني بمثل عن سعودي واحد تقدم لهذه الوزارة.. ثم فضلت عليه أجنبياً في نفس مستواه العلمي.. خذ مثلاً الشباب الذين يديرون هذه الوزارة، فقد سعيت إلى بعضهم قبل أن يسعوا إلي... وإني لأنتظر الوقت الذي يحتل فيه السعوديون جميع المناصب في هذه الوزارة بلهفة بالغة... وإن هذا ما سوف تكشف عنه الأيام»[٤].

---

(٣) **أخبار البترول والمعادن** (وزارة البترول والمعادن، السعودية)، العدد ٣ (تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٦١).

(٤) حديث مع مندوب جريدة **الخليج العربي** نشر في العدد الثاني من الدورية الشهرية التي يصدرها قسم العلاقات العامة في وزارة البترول السعودية في أيلول/ سبتمبر ١٩٦١.

ويتابع السائل موضوعه فيقول: «ولكن ما رأي معاليكم في وجود شخص أمريكي على رأس دائرة الحسابات في وزارتكم؟ ألا ترون بأن هذا الرجل قد يعطف على بني جلدته ويساعدهم على حساب مصلحتنا؟».

ويرد الطريقي فيقول: «هذا غير صحيح أيضاً لأنه في غياب الموظف السعودي المؤهل، فإن وجود هذا الخبير الأمريكي معنا يجعلنا في موقف أحسن مما لو كان إنكليزياً أو هولندياً مثلاً.. لكي لا يكون في وسع شركات الزيت الأمريكية أن تقول إن الانكليزي أو الهولندي قد تحيز ضدها... ثم في إمكاننا أن نرفض آراءه إذا كانت في غير صالحنا. وما رأيك في أنه يؤيدنا الآن تأييداً مطلقاً في جميع المشاكل المعلقة بيننا وبين الشركات؟».

كان عبد الله الطريقي وزير البترول والمعادن عام ١٩٦١ يحمل في قلبه وعقله مشروعاً وطنياً عملاقاً للصناعة النفطية في العربية السعودية، ورداً على سؤال عن المشاريع المستقبلية التي يخطط لها، قال الطريقي: «إن أهم مشروعات الوزارة في المستقبل هي:

١ - تهيئة المواطنين للعمل في صناعة البترول وتعريب هذه الصناعة في وظائفها.

٢ - إنشاء شركة وطنية مساهمة بين الدولة والشعب لاستغلال الثروات البترولية والمعدنية.

٣ - إدخال تحسينات هامة على اتفاقيات الامتياز الحاضرة بحيث تتلاءم ومصلحة البلاد.

٤ - استغلال الثروة المعدنية في البلاد إلى أبعد الحدود الممكنة لتساعد الثروة البترولية ولتخفف من اعتماد الدولة على مورد واحد للدخل القومي.

٥ - المساهمة في إنشاء صناعات بتروكيميائية توفر مجالات العمل للمواطنين وتقلل من الاستيراد وتزيد من الدخل القومي للبلاد عن طريق التصنيع»[٥].

الأعمال التي قام بها عبد الله الطريقي لإعادة هيكلة الصناعة النفطية في العربية السعودية انطلاقاً من مبادئه وتوجهاته الوطنية والفنية يصعب على الباحث المستعجل الإلمام بها، خصوصاً عندما يجابه الإنسان بذلك النقص المحزن في توثيق أعمال رجل وضع اللبنات الأولى لبناء أو إعادة بناء المؤسسة النفطية في العربية السعودية.

إن حفريات الطريقي، وخطواته في القطاع النفطي، ينطق بها المكان قبل

(٥) أخبار البترول والمعادن، العدد ٣ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٦١)، ص ٢٣.

الإنسان، وإن دستها في التراب رياح الزمن، تتعرف على تضاريسها وأنت تتحدث إلى نفر من الرجال الذين عملوا معه، وساروا معه جزءاً من مشواره الطويل.

أختتم هذا الجانب من حياة عبد الله بن حمود الطريقي بكلماته التي افتتح بها نشرة دورية لوزارة البترول والثروة المعدنية كان من خلالها يخاطب الآخرين، يقول: «لقد قلت في رسالتي الأولى ـ والخطاب موجه إلى المواطن ـ إنني أريدك أن تفهم رسالتنا لتضم جهدك إلى جهودنا في تنمية ثروة بلادنا لتكون أداة فعالة لإسعاد مواطنينا ورفع مستواهم المعيشي والفكري. نرجو أن تكون قد وصلت مما قرأت من أعداد حتى الآن إلى تكوين فكرة عما نحاول عمله. وإننا يا صديقي المواطن نرحب ونرجو أن تتكرم بالاتصال بنا لتنقدنا، فالنقد بناء، ولتبدي رغبتك التي يسعدنا تحقيقها. إن رسالة هذه الوزارة كما تفهمها هي المحافظة على مصالح البلاد ولا نستطيع تحقيق هذا الهدف إلا بتعاون المخلصين من أبناء هذه البلاد»[٦].

ثانياً: في الساحة الدولية

المجال الدولي والمجال الوطني ساحتان مترابطتان رغم الحدود الفاصلة بينهما، لسببين: **الأول** يتعلق بطبيعة السوق، حيث يستخرج النفط من دول ويصدر إلى دول أخرى تستهلكه، فالعالمية هنا جزء من تكوين السوق. والسبب **الآخر** لأن معظم مؤسسات الإنتاج شركات دولية أجنبية. وهذا يفرض أيضاً عالمية في عقود الامتياز والإنتاج بين الشركات المنتجة للنفط والدولة المالكة له. اهتمام عبد الله الطريقي بقضايا التعاون الدولي كان نابعاً أساساً من اهتمامه بالمجال الوطني المتمثل في رفع مستوى الدخل الحكومي من إيرادات النفط وزيادة مساهمتها في القرارات الاستراتيجية المتعلقة بشؤون النفط. يقول الطريقي في هذا المجال: «استغلت الشركات الاحتكارية جهل حكومات البلاد العربية وفرضت عليها بواسطة الحكومات الاستعمارية (التي كانت قد بسطت حمايتها على بعض الإمارات العربية) شروطاً مجحفة كان من نتائجها أنه في الفترة السابقة على العام ١٩٥٠ حين كان سعر البرميل من البترول الخام من الخليج العربي حوالى ٢ دولار وكانت تكلفة إنتاجه حوالى ١٥ سنتاً لم يكن ما يعطي للحكومات العربية من الأرباح يزيد في معدله عن ١٠ ـ ٢٠ سنتاً عن كل برميل»[٧].

لقد وجد الطريقي، من خلال بحثه المتواصل عن مداخل وثقوب توصله إلى أهدافه الوطنية المتمثلة في إعادة التوازن إلى معادلة تقسيم الدخل بين الحكومة

---

(٦) **أخبار البترول والمعادن** (تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٦٠).

(٧) عبد الله الطريقي، «العرب والغرب والبترول،» **مجلة البترول والغاز العربي**، السنة ٣، العدد ٣ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٧)، ص ٦.

والشركة، أنه حيثما يتجه يجد نفسه في دائرة محكمة مغلقة من الشركات النفطية العالمية المتضامنة، فازداد يقينه وترسخ إيمانه بأن التحزب بين الشركات لن يقوى عليه إلا تحزب مثله بين الدول المنتجة للنفط. هذا الاتجاه الاستراتيجي للطريقي نحو العالمية من أجل توظيفها في خدمة الإقليمية والوطنية يختلف عن الاستراتيجيا التي يلاحظها الدارس لتاريخ السياسات النفطية الحديثة في الشرق الأوسط، والتي أعطت للعالمية مكان الصدارة على حساب القضايا والمسائل الوطنية النفطية لا من أجلها. ولا شك في أن للزخم الإعلامي الدولي وصحافة النفط الدولية دوراً مهماً في دعم هذا الاتجاه ونشره.

كان عبد الله الطريقي المدير العام لشؤون الزيت والمعادن في العربية السعودية المسؤول الفعلي عن هذا القطاع أمام الملك ورئيس مجلس الوزراء، يراقب عن كثب ما يحدث لإيران بعد أن أممت ممتلكات شركة البترول الأنكلو ـ إيرانية عام ١٩٥١ (سميت لاحقاً بريتش بتروليوم .B. P))، حيث قاطعت جميع الشركات النفطية الغربية النفط الإيراني تضامناً مع الشركة البريطانية وشلت حركة البلاد الاقتصادية، وسقطت حكومة مصدق الإيرانية عام ١٩٥٤. تجربة إيران كانت بالنسبة إليه مثالاً حياً للقبضة التي تسيطر بها الشركات النفطية العالمية على السوق العالمية، والتي تضرب بها كل دولة منتجة تحاول الانعتاق من هذا الطوق الحديدي.

عقدت حكومة العربية السعودية في ٢٩ حزيران/يونيو ١٩٥٣ مع الحكومة العراقية أول اتفاقية تعاون رسمية بين دولتين منتجتين للنفط. وقد استفادت الحكومة العراقية من اتفاقية التعاون مع العربية السعودية، فطالبت الشركات النفطية العاملة في العراق بتطبيق اتفاقية المشاركة «٥٠ ـ ٥٠» المعمول بها في العربية السعودية. وهكذا بدأت الاتفاقية السعودية تنتقل من دولة إلى أخرى حتى عمت دول المنطقة المنتجة للنفط.

وفي عام ١٩٥٥ رفض عبد الله الطريقي السماح لشركات النفط بإجراء حسم على الأسعار لصالح الزيادة في الكميات المنتجة (Volume Discount)، والتي تصل إلى ١٨,٥ بالمئة، واعتبر ذلك مخالفاً لاتفاقية المشاركة. وقد نجحت العربية السعودية بذلك وألغت الحسومات على الأسعار. وفي عام ١٩٥٨ طالبت العراق الشركات النفطية بتطبيق المبدأ نفسه عليها، وإلغاء الحسومات التي تقتطعها الشركات من أسعار النفط العراقي.

وعلى المستوى المؤسسي العربي كان الطريقي نشطاً في تفعيل دور الجامعة العربية لخدمة قضايا النفط العربي، ففي عام ١٩٥٤ قرر مجلس الجامعة العربية إنشاء مكتب خاص للنفط أصبح إدارة لشؤون الزيت عام ١٩٥٩. وقد قامت إدارة شؤون الزيت بصياغة الكثير من الاتفاقيات وإعداد الكثير من التقارير، ولكن هذه المساعي لم

يكتب لها النجاح بسبب الصراع السياسي والايديولوجي الذي كان مستعراً في ذلك الوقت. وهذه هي حال الحكومات العربية قديماً وحديثاً، خلافاتها السياسية والايديولوجية تُجبُّ ما قبلها وما بعدها وتلغي كل مجال للتعاون، وإن كان في ذلك التعاون فوائد جمة لمواطنيها.

أما على المستوى العالمي فقد بدأ التعاون وانطلق مع فنزويلا، تلك الدولة النفطية الكبرى في القارة الأمريكية الجنوبية، والتي تعمل فيها شركات نفطية عالمية لها امتيازات وعمليات إنتاج في الشرق الأوسط أيضاً. لقد بدأت فنزويلا تحركاً من أجل تحسين ظروفها التعاقدية مع الشركات النفطية في نهاية الأربعينيات، حتى استطاعت الوصول إلى مبدأ مناصفة الربح الصافي من مبيعات النفط مع الشركات النفطية. هذا المبدأ عرف بمبدأ الـ ٥٠ بالمئة الذي انتقل من فنزويلا إلى الشرق الأوسط عن طريق العربية السعودية، كما ذكرنا سابقاً.

بعد اكتشاف حقول النفط الكبيرة في العربية السعودية بدأ نفط الشرق الأوسط يحتل مكاناً مهماً في سوق النفط العالمي في بداية الخمسينيات. وحيث إن كلفة إنتاج نفط الشرق الأوسط، وخصوصاً العربي، منخفضة، فقد قامت شركات النفط العاملة في فنزويلا بتخفيض سعر النفط الفنزويلي الذي تزيد كلفة إنتاجه عن منطقة الشرق الأوسط، وذلك ليساوي سعر نفط الشرق الأوسط المنخفض بقرار من الشركات النفطية العاملة في الشرق الأوسط.

السعر الأمثل عندما يوجد منتجان أحدهما يتمتع بكلفة إنتاج منخفضة والآخر بكلفة إنتاج مرتفعة هو السعر المساوي لكلفة المنتج الحدي، أي المنتج ذو الكلفة العالية، خصوصاً عندما تكون مصالح الشركات النفطية في الشرق الأوسط وفنزويلا مترابطة وليست متنافسة، وهذا يعني إبقاء سعر النفط الفنزويلي على ما هو عليه ورفع سعر نفط الشرق الأوسط إلى مستوى سعر النفط الفنزويلي. وهكذا يحقق النفط العربي ربحاً أعلى من نظيره الفنزويلي، وتزداد بذلك نسبة الأرباح على مبيعات النفط السعودي، فتستفيد الشركات وتستفيد الدولة. ولكن بما أن شركات النفط العالمية تولي أهمية أكبر لمصالحها ومصالح دولها، لذلك فإنها عمدت إلى تخفيض سعر النفط العربي وتخفيض سعر النفط الفنزويلي معاً. هذه السياسة السعرية تخدم مصالح الشركات ودولها الغربية المستهلكة، خصوصاً إذا أخذنا في الاعتبار أن الشركات التي تشتري النفط الخام بهدف تكريره وبيعه هي الشركات الأم في الولايات المتحدة والدول الغربية المالكة للشركات النفطية في الشرق الأوسط وفنزويلا.

وبعد طول عناء ومعاناة مع الشركات النفطية رأت فنزويلا أن من مصلحتها القيام باتصال مباشر مع حكومات الدول المنتجة للنفط في الشرق الأوسط، للتفاهم حول قضية تخفيض الأسعار من قبل الشركات العالمية التي بدا أنها تستخدم كل طرف

لضرب مصالح الطرف الآخر. فأرسلت بعثة من المسؤولين الفنزويليين عام ١٩٤٩ لزيارة المنطقة والاتصال بالحكومات والمسؤولين عن النفط فيها ومنها العربية السعودية. وفي صيف عام ١٩٥١ دعت فنزويلا وفوداً من البلدان العربية المنتجة للنفط وإيران لزيارتها.

لم يجد الفنزويليون القادمون إلى منطقة الشرق الأوسط بحثاً عن التعاون والتضامن بين الدول المنتجة للنفط حماساً ودعماً لمشروعهم مثل اللذين وجدوهما لدى الشاب السعودي عبد الله الطريقي، العائد لتوه إلى أرض الوطن، بكل الأمل والإصرار على إعادة تنظيم العلاقة بين الشركات والدول المالكة للنفط التي سادت في وقت لم يكن فيه لدى الحكومة كفاءة وطنية تساعدها على فهم أسرار تلك الصناعة، ولم تكن لديها المادة التي تغنيها عن الحاجة إلى ذلك المبلغ الزهيد الذي دفعته الشركات ثمناً لامتياز هو الأكبر في العالم.

ينقل فهد بن عبد العزيز الكليب في كتابه **علماء وأعلام وأعيان الزلفي**، عن عبد الله الطريقي قوله: «إن الهدف من التحاقي بكلية العلوم هو خدمة وطني بما أن البترول هو الثروة الطبيعية التي أنعم الله تعالى بها على المملكة».

وكما لعبت شخصية الطريقي الوطنية واستراتيجيته النفطية الهادفة إلى إعادة التوازن للعلاقة بين الشركات العالمية والحكومات، فإن شخصية بيريز ألفونسو، وزير الطاقة الفنزويلي، لعبت هي الأخرى دوراً مماثلاً. لقد التقى الرجلان على المبدأ والهدف ذاتهما، فاندفعا في دعم العلاقة التعاونية بين بلديهما بشكل خاص، وبين المنطقتين الأمريكية الجنوبية والشرق الأوسط بشكل عام. جوانب هذا التعاون كثيرة، منها، على سبيل المثال، تبادل كبار الموظفين للعمل في كل من وزارتي النفط السعودية والفنزويلية، فقد أوفد الطريقي كلاً من هشام ناظر ومحمد جخدار من موظفي وزارة البترول السعودية آنذاك للعمل في وزارة النفط الفنزويلية لمدة عام أو حوله للاطلاع على نظام العمل وأسلوبه هناك، وجاء بالمقابل إلى وزارة البترول السعودية موظفون من وزارة النفط الفنزويلية للغرض نفسه.

في السادس من شهر شباط/فبراير ١٩٥٩ أجرت شركة شل أويل (Shell Oil Co.)، وهي إحدى شركات النفط العالمية العاملة في فنزويلا، تخفيضاً للأسعار يتراوح ما بين خمسة إلى خمسة عشر سنتاً للبرميل الواحد. وفي الثاني عشر من الشهر نفسه ١٩٥٩، قامت شركة بريتش بتروليوم (British Petroleum Company)، وهي شركة نفط عالمية أخرى تعمل في الشرق الأوسط بإجراء تخفيض في أسعار النفط الكويتي والإيراني والقطري بنسبة تزيد على ذلك التخفيض الذي قامت به شركة شل أويل في فنزويلا. وبعد شهر واحد خفضت شركة شل أويل العاملة في فنزويلا سعر النفط الفنزويلي مرة أخرى ليوازي ذلك التخفيض في الأسعار الذي أجرته شركة بريتش

بتروليوم في الشرق الأوسط.

وفي شهر شباط/فبراير ذاته من عام ١٩٥٩ تقدمت فنزويلا باحتجاج إلى الحكومة البريطانية التي تملك ٥١ بالمئة من أسهم شركة الزيت البريطانية تدعوها فيه لمساعدتها على وقف ما تقوم به الشركة من تخفيض لأسعار النفط في الشرق الأوسط، والذي أثر بشكل سلبي في أسعار النفط الفنزويلي، ولكن الحكومة البريطانية وشركة البترول البريطانية لم تعيرا هذا الاحتجاج أي انتباه أو تقيما له أي وزن بدليل استمرار الشركات في إجراء المزيد من التخفيضات.

عُقد المؤتمر العربي الأول للزيت (First Arab Oil Congress) في القاهرة في شهر نيسان/ابريل من عام ١٩٥٩، ودعيت إليه فنزويلا وإيران كمراقبين. وقد لعب عبد الله الطريقي، الذي رأس وفد العربية السعودية إلى هذا المؤتمر، دوراً مهماً وأساسياً في دعم الموقف الفنزويلي المطالب بالتعاون بين الدول المنتجة للحد من تسلط الشركات النفطية وعدم اهتمامها بالأضرار الاقتصادية المترتبة على قيامها بتخفيض أسعار النفط. وشكل المؤتمرون لهذا الغرض لجنة استشارية لشؤون الزيت (Oil Consultative Commission) شاركت فيها إيران وفنزويلا والبلدان العربية المنتجة للنفط والجامعة العربية للنظر في إمكانية العمل الجماعي للوقوف في وجه الشركات. ولكن اللجنة لم تنجح بالوصول إلى قرارات مهمة بسبب الصراع السياسي آنذاك بين الجمهورية العربية المتحدة بزعامة الرئيس جمال عبد الناصر، وبعض الدول المشاركة في اللجنة مثل إيران الشاه، وعراق عبد الكريم قاسم. وأمام فشل مشروع التعاون بين الدول المنتجة للنفط التي أعمتها أهدافها السياسية الضيقة عن رؤية الأهداف الاقتصادية الكبرى، استمرت شركات النفط الدولية في تخفيض أسعار النفط العربي والفنزويلي الواحد تلو الآخر.

وأمام هذا التحدي السافر من قبل شركات النفط العالمية للمصالح الاقتصادية القومية للدول المنتجة للنفط، كان الطريقي قطب الحركة المضادة لتسلط الشركات النفطية في المنطقة العربية والشرق الأوسط، يتبادل الرأي مع زميله الوزير الفنزويلي بيريز ألفونسو في ما يجب عمله. وفي الثالث عشر من شهر أيار/مايو ١٩٦٠ أطلق الاثنان دعوة للدول المنتجة للنفط لتبني سياسة نفطية مشتركة تحمي مصالح الدول المنتجة والمستهلكة، وتضع حداً لتسلط شركات النفط العالمية على سياسة الإنتاج والتسعير من جانب واحد، وتوقف استهتارها بالأضرار الاقتصادية التي يعانيها الوطن والمواطنون من جراء تخفيض أسعار النفط وإيرادات الحكومة منه.

لم تعبأ الشركات النفطية بهذا النداء، بل على العكس من ذلك، وقفت منه موقف التحدي، وأمرت بتخفيض جديد لأسعار النفط في الشرق الأوسط في آب/ أغسطس ١٩٦٠ وصل إلى ٦ بالمئة. وأمام هذه الغطرسة والتحدي من شركات النفط

العالمية كان على وزير البترول والمعادن السعودي عبد الله الطريقي أن يتحرك، وأدع الكلام له كي يحدثنا عما جرى في ذلك الوقت، يقول: «بعد أن قامت الشركات مرة أخرى بتخفيض أسعار البترول في شهر أغسطس ١٩٦٠ قررت حكومات البلاد المنتجة والمصدّرة للبترول أن تعمل معاً لوقف تلاعب الشركات العاملة في بلادها، فهذه الشركات قد أقدمت على تخفيض الأسعار تدفعها مصالح شخصية وقومية، ولذلك لا بد من اتخاذ تدابير تحمي مصالح البلاد المنتجة. وقد أبرق كاتب هذه السطور [والحديث هنا لعبد الله الطريقي] إلى وزير النفط الفنزويلي متسائلاً عن الموقف الذي ستتخذه حكومة فنزويلا إزاء الشركات. فجاء الرد بأن فنزويلا تؤيد موقف المنتجين في الشرق الأوسط ولن توافق على تخفيض أسعار صادراتها. وفي نفس الوقت تلقيت برقية من الشيخ جابر الأحمد الصباح وزير مالية الكويت يطلب فيها توحيد موقف الحكومات المصدرة للبترول، وبعد ذلك اتصلت بحكومة العراق وطلبت الذهاب إلى بغداد، وقد وافقت حكومة العراق على توجيه دعوة لكل من إيران وفنزويلا والكويت والمملكة العربية السعودية وقطر (التي حضرت كمراقب فقط) للاجتماع في بغداد في شهر سبتمبر ١٩٦٠. وتقرر في هذا الاجتماع تنفيذ فكرة منظمة الدول المنتجة والمصدرة للبترول. وفعلاً تم تكوين هذه المنظمة..».

ويقول في عام ١٩٦٥، بعد مضي خمس سنوات على تأسيس الأوبك، وفي المقال نفسه: «وهكذا نرى أن المنظمة منذ إنشائها في شهر سبتمبر ١٩٦٠ حتى اجتماع طرابلس في ليبيا لم تحقق شيئاً مهماً من أهدافها، ولكنها حققت شيئاً مهماً جداً وهو وجودها نفسه. فلو أن المنظمة لم تنشأ لربما كانت خسارة البلاد المنتجة والمصدرة للبترول لا تقل عن ألف مليون من الدولارات، وذلك لأن إنشاءها جعل الشركات المستغلة للبترول وحكومات البلاد المستهلكة توقف ضغطها لتخفيض البترول الخام، مما جعله يثبت على الحد الذي وصل إليه في عام ١٩٦٠».

ويقول في نهاية المقال: «إن تماسك أعضاء المنظمة والمثابرة على العمل سوية كفيل بأن يحفظ مصلحة جميع المنتجين، كما أن زيادة الطلب العالمية على المواد البترولية في المستقبل كفيلة بأن تعطي للجميع فرصة لتطوير إمكانياتها البترولية بشكل يحقق مصالحها الوطنية»(٨).

منظمة الدول المنتجة والمصدرة للبترول ــ أوبك ــ التي بذر فكرتها واستنبت كيانها من أرضية سياسية متناقضة في الدول المنتجة للنفط عبد الله الطريقي وزميله الوزير الفنزويلي بيريز ألفونسو قلبت العلاقات النفطية بين الدول المنتجة وشركات

(٨) عبد الله الطريقي، «منظمة الدول المصدرة للبترول: لماذا أنشئت وما هي الأهداف التي حققتها منذ إنشائها؟» **مجلة البترول والغاز العربي**، السنة ١، العدد ٣ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٥)، ص ١٣.

النفط رأساً على عقب. لقد انتزعت للدول حقوق السيادة المطلقة على الإنتاج والأسعار من أيدي الشركات، فلم تعد قرارات رفع الأسعار أو خفضها وزيادة الإنتاج أو الحد منه خاضعة لإرادتها، توجهها حيث ما تكون مصالحها ومصالح دولها دون اعتبار لمصالح الدول المالكة للنفط أو تقديراً لظروفها الاقتصادية. ولكن هل أحسنت الحكومات الوطنية صنعاً ورشدت قرار السعر والإنتاج ورفعت المصلحة المشتركة الكبرى لها مجتمعة فوق المصلحة الفردية الآنية؟ وهل غلّبت الاستغلال الأمثل للثروة الوطنية الذي تعتمد عليه رفاهية مواطنيها الاقتصادية في حاضرهم ومستقبلهم، على المصالح السياسية والشخصية الضيقة؟ هذه وغيرها أسئلة سيجيب عنها التاريخ، وخوفي من أن تكون معظم الإجابات نفياً والمحصلة سلباً. ولكن مهما كانت النتيجة، فإن تحرير القرار الاقتصادي لموارد الأمة الاستراتيجية من الإرادة الأجنبية إلى الإرادة الوطنية يظل هدفاً يسمو فوق كل الأهداف، لأنه يتعلق بالسيادة الوطنية. هذا الإنجاز وحده كافٍ لكي يبقى اسم وتاريخ وزير النفط السعودي الأول عبد الله الطريقي حاضراً في ذاكرة بلاده وأمته جيلاً بعد جيل.

عاد عبد الله بن حمود الطريقي إلى وطنه عام ١٩٤٨، ووطنه في أشد الحاجة إلى مواطن متعلم مخلص تُوكل إليه شؤون الزيت وتنظيم العلاقة مع شركات النفط العالمية، فوجدت حكومة العربية السعودية في الرجل مطلبها وسلمته الزمام، فأصبحت شريكة في العطاء لأنها كانت صاحبة القرار.

الطريقي من جانبه عاد وهو في أشد الشوق للعمل والعطاء الوطني. المعرفة التي أخذها من مصادرها العلمية، والوطنية المؤسسة على الأمانة الأخلاقية والمالية، كانت مبادئه ومرتكزاته. لم يكن من أصحاب الايديولوجيات اليمينية أو اليسارية، المستوردة أو المهجنة، رغم انتشارها ورواج سوقها آنذاك، بل كان وطنياً مخلصاً لأهله وأمته، جدول أعماله من حاجة بلاده، وسياساته لصالح وطنه.

أُحيل على التقاعد في أيلول/سبتمبر من العام ١٩٦١، ولو توقفت عقارب الساعة عند هذا الزمن لكفاه ما قدمه. لكن تغيير المواقع والألقاب لم يقعده ولم يثنه عن عزمه، فما كف عن العطاء وما ساوم على المبادئ. قدم الرأي والمشورة لمن طلبها في الكويت وأبو ظبي والعراق وسوريا وليبيا والجزائر، من زعامات متنوعة، وايديولوجيات مختلفة، أما بالنسبة إليه فجميعهم عرب.

لم يكن راديكالياً لا يعترف بدور الشركات الأجنبية ومساهماتها، ولا بأهمية رأس المال الأجنبي وحقه في الربح والأمان، ولم يكن من الرفاق وبائعي الشعارات، ولم يخرج عن الصراط لكي يعود إليه، بل كان ثابتاً على صراطه الوطني المستقيم رغم كل الزوابع والرياح.

فلنقرأ سوياً ما كتبه الطريقي في مقال له عن سياسة ليبيا النفطية في شهر

تشرين الأول/اكتوبر عام ١٩٦٥:

«**أولاً**: إنني أعتبر أن البترول الليبي ملك خالص للشعب العربي في ليبيا، ويجب أن تذهب جميع الفوائد التي تنتج عن استخراجه إلى هذا الشعب، بعد أن يسمح لرأس المال الأجنبي باسترداد جميع المصاريف التي تكبدها للعثور على هذا البترول وتطويره وإنتاجه ثم تصديره. يضاف إلى كل هذا ربح معقول على هذه الأموال الموظفة يضمن استمرار تدفق رأس المال الأجنبي إلى ليبيا ومساعدة حكومتها الموقرة في تطوير إمكانيات البلاد الأخرى.

ثانياً: إن ما هو في مصلحة الشعب الليبي هو في مصلحة الأمة العربية كلها من محيطها إلى خليجها. وإن أي خير يصيب شعب ليبيا تستفيد منه الجماهير العربية في كل مكان. كما أن أي غبن يقع على الشعب الليبي نتيجة لتطبيق شروط امتيازات مجحفة بحقوق العرب في ليبيا يضر المصالح العربية كلها في المدى الطويل.

ثالثاً: إننا ونحن نكتب هذا الكلام نريد أن يتأكد إخواننا في ليبيا أن دوافعنا هي مصلحة ليبيا وشعبها الباسل، وأننا لسنا غرباء عن هذا الشعب المكافح، فقد قدمنا النصيحة لحكومة ليبيا عندما كانت لا تملك ذهباً ولا فضة، ونحن نقدمها الآن بدون ذهب ولا فضة لنفس السبب. وقد قلنا في الماضي إنه يجب على الحكومة التساهل إلى أبعد الحدود مع الشركات الأجنبية وإعطاء هذه الأخيرة الفرص المناسبة والتشجيع الدائم للبحث والتنقيب عن الرواسب البترولية في الصحراء الليبية. وبعد اكتشاف البترول واسترجاع رأس المال الموظف تفرض الحكومة الليبية شروطاً عادلة تضمن استمرار بقاء الخبرة الأجنبية وتحفظ لليبيا الفوائد التي يجب أن تجنيها من ثرواتها الطبيعية، كما أننا نريد أن نقول لإخواننا الذين جعلوا من أنفسهم حراساً للمصالح الأجنبية في ليبيا وفي بعض البلاد العربية الأخرى، إن أصحاب رأس المال وكذلك حكومات البلاد التي يأتي منها هذا الرأسمال الأجنبي قادرة كل المقدرة على القيام بهذه المهمة، وإن الثروات البترولية في الوطن العربي ملك خالص للشعوب العربية. ولو أرادها الله ملكاً للشعوب التي تملك رأس المال والخبرة لأوجدها في بلادهم، فلا تعطوا للأجانب أكثر مما أعطاهم الله.

رابعاً: نحن نؤمن بالقول الذي معناه: «إن أهل مكة أدرى بشعابها»، ولكننا نؤمن أيضاً بالحديث الشريف الذي معناه: «أشقى الناس من أخذ تجاربه عن نفسه».

وعليه، فليسمح لنا أخوتنا في ليبيا بعد هذه المقدمة الطويلة أن نضع أمامهم تجارب الدول العربية المنتجة والمصدرة للبترول، وكذلك تجارب الشعوب الأخرى التي سبقتهم في هذا المضمار، والتي عانت كثيراً من مغالطات شركات البترول العالمية، لعل ما سنقدمه هنا يساعد إخواننا على وضع الأمور في نصابها والمحافظة على ثروة شعب ليبيا البترولية التي أودعها الله أرضهم لا لمصلحة هذا الجيل من الليبيين فقط بل

ولمصلحة الأجيال القادمة»[٩].

وفي حديث أجريته مع زميله نقولا سركيس، الذي كان يشاركه إدارة المكتب العربي للدراسات البترولية في بيروت، ويرأس تحرير **مجلة البترول والغاز العربي**، قال لي: «لقد كان رحمه الله مثالاً للوطنية والإخلاص، وقد كان يتمتع باحترام جميع المسؤولين عن الشؤون البترولية في الدول العربية، باختلاف توجهاتهم السياسية. شاركت معه في حل قضايا بترولية عربية كتلك التي نشبت بين العراق وسوريا في صيف عام ١٩٧٢ عندما تنازعا على رسوم الترانزيت عن أنبوب البترول العراقي المار عبر الأراضي السورية. وشاركته في تقديم المشورة للحكومة الليبية أثناء صراعها مع شركات البترول العالمية عام ١٩٧١. وعملنا سوياً في الجزائر مستشارين لقضايا البترول. لم تكن المادة معبودته أو مطمعه، فهموم الوطن والعرب كانت قضيته الأولى ومركز اهتمامه، هموم تلازمه أينما كان وتشغل فكره في كل زمان».

تلقت الحركة الوطنية للسيطرة على الثروة النفطية للبلاد المنتجة للنفط ضربة قاضية على يد شركات النفط العالمية، من ورائها الدول الغربية المستهلكة في المعركة التي استهدفت تأميم شركة البترول الأنكلو ـ إيرانية عام ١٩٥١، وانتهت بسقوط حكومة مصدق الإيرانية عام ١٩٥٤. وقد أعاد عبد الله الطريقي بناء قواعد الحركة الوطنية وأسس مدرستها على مبادئ أقل راديكالية وأكثر عقلانية وواقعية؛ أقام مبدأ السيادة الوطنية على الثروة البترولية وثبته، ولكنه لم يلغ حق الشركات العالمية في الاستثمار والربح. احترم العقود الموقعة مع الشركات، ولكنه طالبها بالأمانة والصدق في التطبيق. اعترف بشرعية اتفاقيات الامتياز الموقعة، ولكنه طالب بحق السيادة للدولة في سن الضرائب على المواطنين والأجانب، أفراداً وشركات، وإعادة النظر في الاتفاقيات. لذلك فإن عبد الله الطريقي يعتبر بحق مؤسس المدرسة الوطنية في الفكر النفطي العربي.

كان سلاحه في شق هذا الطريق وإقامة هذا البنيان، القانون الدولي ومنطق العدالة، فهو يطلب الخبرة المؤسسة على الإخلاص والأمانة، أينما كانت لتأسيس وتحقيق مصلحة بلاده. حاجَّ الشركات الأمريكية المدعوة إلى مؤتمر البترول العربي الثاني في بيروت عام ١٩٦٠، وطالبها باسم الوفد السعودي، منطلقاً من مبادئ القانون الدولي، بالاعتراف بقوة السيادة الوطنية على نصوص العقد المبرم بين الشركة والحكومة إذا كان الأمر يتعلق بالمصالح الوطنية. راجع القيود والدفاتر ودقق الحسابات والتكاليف من أجل الوصول إلى تقدير صحيح وسليم لحجم الأرباح الصافية التي تتقاسمها الدولة والشركة، فكشف حسومات كانت تقدمها شركة الزيت العربية

(٩) الطريقي، «سياسة ليبيا البترولية،» ص ٤.

الأمريكية لشركاتها الأم على حساب ضريبة الدخل السعودية، فأوقفها وأعاد الأموال إلى خزينة الدولة.

وأنا أبحث عن أحوال الدول في زوايا ذاكرة الرجال التقيت بأحد الذين عملوا مع الطريقي زمناً طويلاً وسألته عما يحمله في الذاكرة عن ذلك الزمن البعيد. رفع حاجبيه وأطلق ناظريه إلى الفضاء البعيد كأنه يرصد شيئاً في سماء التاريخ، فقال: لقد كان زمانه زماناً كله عطاء، أذكر منه قصة ميناء صيدا. قلت: وما هي؟ قال: «أسست شركة أرامكو عام ١٩٤٨ شركة التابلاين لنقل الزيت السعودي عبر الأراضي السعودية والأردن وسوريا إلى ميناء صيدا في لبنان، وقد وجد الطريقي بعد القيام بمراجعة حسابات الشركة أن هناك أرباحاً تتحقق من عمليات النقل عبر الأنابيب مقارنة بالنقل البحري من ميناء رأس تنورة إلى صيدا، وبما أن اتفاقية الشراكة بين الحكومة والشركة توجب تقاسمهما للربح الصافي مناصفة، وحيث إن شركة التابلاين وإن كانت مملوكة للشركات الأمريكية فإن عملياتها تتعلق بنقل البترول السعودي الذي يمر معظمه بالأراضي السعودية، فقد طلب الطريقي من شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) أن تدفع الربح المستحق للحكومة من عمليات شركة التابلاين بأثر رجعي لمدة عشر سنوات (١٩٤٨ ـ ١٩٥٨). لم توافق الشركة على طلب وزير البترول السعودي ودخل الطرفان في حوار قانوني ظل قائماً لسنوات طويلة حتى انتهى في نهاية المطاف لصالح المملكة العربية السعودية».

وفي حديث آخر مع أحد كبار موظفي وزارة البترول ورد اسمه ضمن قائمة أسماء الطلبة السعوديين الذين ابتعثهم الطريقي وزير البترول للدراسة في الجامعات الأمريكية تهيئة لالتحاقهم للعمل في مؤسسات النفط الحكومية، قلت له: أخبرني كيف تم ابتعاثك؟ فقال: «كنت طالباً في بيروت عام ١٩٥٧ عندما علمت بمقدم الأستاذ عبد الله الطريقي إليها، فذهبت إليه في فندقه وقلت له إنني شاب سعودي في المرحلة الأخيرة من دراستي الثانوية، وأرغب دراسة الجيولوجيا البترولية، فحياني وشجعني وكتب لي عنوانه في جدة، وقال لي حال انتهاء دراستك أرسل إلي بشهاداتك ودرجاتك. وهذا ما فعلت بعد ثلاثة شهور من مقابلتي له. ومرت ثلاثة أسابيع ولم يأتني رد، فذهبت إلى جدة وقابلته وسألته عن حال طلبي، فقال: كتبنا لثلاث جامعات أمريكية نبحث لك عن قبول ونحن في انتظار الرد. ثم أمر لي بتذكرة ذهاب وإياب إلى حيث يقيم الأهل، وقال لي: اذهب لزيارة أهلك وسنبرق لك حال وصول الرد، ولم يمضِ أسبوع إلا والبرقية تصلني وتطلب حضوري، وكنت قد سبقتها بيوم إلى جدة، وفي غضون أيام أكملت لي جميع إجراءات سفري، وكنت في طريقي إلى الجامعة في الولايات المتحدة الأمريكية».

رُويت لي في هذا المجال قصص كثيرة، وأرقام كبيرة عن الطلبة السعوديين

الذين تم ابتعاثهم للدراسة والتخصص في علوم النفط المختلفة من أجل تعريب هذه الصناعة الوطنية، ونقلها من أيدٍ أجنبية إلى أيدٍ سعودية مدربة مؤهلة. لقد كان للطريقي رأي وأسلوب في السعودة يقوم على بناء الإنسان عملياً وفنياً كمدخل وشرط أساسي لحقه في الوظيفة، فيكسب رزقه بجده واجتهاده لا بثوبه وعقاله. فيصبح المواطن منتجاً ويصبح الوطن كبيراً.

خاتمة

هذا البحث الصغير لا يكفي لاستيعاب التاريخ الكبير لعبد الله بن حمود الطريقي، إن هو إلا خطوة متواضعة لتوثيق تاريخ هذا المواطن والمسؤول الذي أثبت في هذا الزمن الرديء أن للمواطنة الحقة أهلها، وللأمانة والأخلاق العليا سدنتها، لا يثنيهم عن مبادئهم قوة قاهر، ولا يصدهم عنها إغراء مقتدر.

يا صديقي وصديق كل مواطن، أحب هذه البلاد بصحرائها وجبالها وسهولها ووديانها ومدنها وموانئها قبل نفطها ومالها، يا من أعدت إلى هذا الوطن الكثير من حقوقه التي سلبتها شركات النفط العالمية، وأعدت إلى الدول النفطية سيادتها على ثرواتها، ويا من أطلقت في عالم النفط صوتاً لا يزال صداه يقرع الآذان الصم. خرجت من الدنيا زاهداً بجاهها ومالها، صامتاً، وفي صمتك نسمع نداء يدوي وصوتاً يعلو يشحذ الهمم من أجل الوطن، نداء ما توقفت عن الجهر به، أينما كنت وكيفما كنت. لك في قلوب من عرفوك شخصياً أو عرفوا أعمالك المكانة العليا، ولك في جوف التاريخ الوطني صفحات مشرفة، لا بد هو كاتبها، ولا بد للأجيال أن تعرفها.

تغمدك الله بواسع رحمته وأسكنك فسيح جناته.

(١٥)

مركز دراسات الوحدة العربية ينعى الشيخ عبدالله الطريقي(*)

ينعى مركز دراسات الوحدة العربية الشيخ عبدالله الطريقي، عضو مجلس أمناء المركز وأحد أهم مؤسسيه، والذي وافته المنية في منزله بالقاهرة يوم الأحد السابع من أيلول/ سبتمبر.

ولد الطريقي عام ١٩١٨، ودرس في جامعتي القاهرة وتكساس وتخصص في هندسة النفط.

شغل مناصب مختلفة في وزارة النفط في السعودية ما بين عامي ١٩٤٩ و١٩٦٠، ثم أصبح وزيراً للنفط والمعادن عام ١٩٦٠. وبعد استقالته كوزير للنفط، عمل مستشاراً في الشؤون النفطية ورئيساً للاستشاريين العرب في شؤون النفط، وهو أحد مؤسسي منظمة الأقطار المصدرة للنفط (OPEC)، وأصدر مجلة **نفط العرب** وهي مجلة شهرية تعنى بشؤون النفط. وعمل بصفة مستشار في شؤون النفط لحكومات عربية عدة هي الجزائر وليبيا وأبو ظبي والكويت واليمن.

كان أول من رفع شعار «نفط العرب للعرب» وتمكن من خلال مجلته ومحاضراته وجهوده المختلفة من تأسيس مدرسة فكرية نفطية تدعو إلى سيطرة العرب على هذا المورد، وتمكن من نقل قضايا النفط من كونها أموراً محصورة مناقشتها في الكواليس إلى قضية وطنية مطروحة على الشعب وتناقش على أوسع نطاق، وعاش ليرى شعاراته تأخذ طريقها إلى التطبيق الفعلي.

أقام الشيخ عبدالله الطريقي أثناء عمله مستشاراً في شؤون النفط في أكثر من

(*) نشرت في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٠، العدد ٢٢٤ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧)، ص ٥٧.

بلد عربي، حيث اضطر للعمل في مصر ولبنان والكويت، ثم استقر في السعودية بعد أن أصيب منذ عدة سنوات بمرض عضال أقعده عن العمل، وانتقل في السنوات الأخيرة من السعودية للإقامة في مسكنه بمصر التي أحبّها كثيراً والتي وافته المنية فيها.

لقد فقدت الأمة العربية بوفاته شخصية فكرية وسياسية مهمة ناضلت من أجل تمكين العرب من السيطرة على مواردهم النفطية، وقد دفع ثمناً كبيراً من أجل هذه المبادئ وكان مثالاً للمفكر والخبير الملتزم بمصالح أمته.

تغمده الله برحمته وألهم عائلته وأصدقاءه ومحبيه الصبر على فقدانه.

مركز دراسات الوحدة العربية

القســم الثانــي

مقالات ودراسات عبد الله الطريقي

إلى أين نحن مسوقون؟!
كلمة موجهة لخريجي الجامعات والمعاهد العليا(*)

عزيزي الخريج

في الأسطر التالية سأتحدث إليك حديث الرجل الذي مر على الأطوار التي تمر بها الأجيال والتي ستمر بها في المستقبل. وسأكون صريحاً معك إلى أبعد الحدود، ولك مطلق الخيار في الاستماع لي، وفي تصحيح ما أكون قد خالفت فيه الصواب، ولكن المهم أن نصل إلى الحقيقة، وإلى العلاج الناجح لما نحن به من مشكلات وطنية واجتماعية وأخلاقية.

بعد أن حصلت على ما اتفق على تسميته بشهادة الجدارة والمعرفة، وهي ورقة تحصل عليها ـ كما تعرف ـ من الجامعة أو المعهد العلمي رجعت إلى وطني أحملها، وكنت أتخيل بعدما قضيت الليالي ساهراً، والبطن خاوياً، أني سأجد من مواطني التقدير والتكريم، وستفتح لي الأبواب، وسأوضع في المكان الذي تخيلته لائقاً بكفاءتي وعلمي، وهو مكان الصدارة بالطبع، وجدت أنني كنت ويا للأسف قد تمنيت أشياء وفاتتني أشياء أخرى. وجدت نفسي مملوءة سذاجة، وبعيدة كل البعد عن واقع الحياة، ووجدت بيني وبين مواطني هوة سحيقة، لا أتجرأ على النظر إلى عمقها، نعم يا صديقي، أغلقت الأبواب في وجهي، وكانت صفعة شديدة يمكنك أن تتخيلها بدون أن تطرح العوامل النفسية التي كنت فريستها. ووجدت الجميع ينظرون إليّ نظرة عطف وسخرية، فهم يرون فيّ شاباً مغروراً، يعيش في الخيال، جسمه معهم وروحه وخياله في مكان آخر، هو معهم ويعيش بعقلية أجنبية غريبة عنهم، يتحدث عن

(*) نشر في: **اليمامة**، السنة ١، العدد ١٢ (١٩٥٤)، ص ٣٠ ـ ٣١.

الوطنية والإخلاص والتضحية، بينما هم يتحدثون عما جمع فلان، وعما كسب فلان، وكيف تقدم فلان، وكيف حصل فلان اليوم على شرهة أو سيارة أو قاعدة سنوية، بينما أنا أتحدث عن نظريات لا يفهمونها وأصبر على إقناعهم بما هم به كافرون، حتى ملوا مجلسي، وأخذ الطيبون منهم ينصحونني بالإقلاع عن سذاجتي، والذهاب إلى فلان، وتملق فلان، والاقعاء تحت مقعد فلان، وأن أطلب من فلان كذا، ومن علان كذا، وألا أقاطع الجميع، وأن أمر للسلام والتحية، وتقبيل أيادي الكبار والصغار، وأن أظهر بمظهر المتواضع، والعبد الذليل، لرئيسي المباشر، ولخدم رئيسي المباشر، ولعبيد رئيسي المباشر، وأن أتعلم الصبر على الجلوس (إذا ما لم يسمح لي بالتشرف بالمثول) خارج باب فلان الساعات الطوال، بدون تذمر، بل يجب أن أتعلم كيف أبتسم، وكيف أذل النفس وأعلمها الصبر على ما تكره، حتى أحصل رضا الجميع من الرجال، ومن أشباه الرجال من الكرام، وممن ليس بينهم وبين كرم الخلق أي نسب. وما دام المجال مجال صراحة، فقد مرت بي أوقات كنت أبكي فيها لعدم استطاعتي العمل بنصيحة المخلصين من أصدقائي، وقد حاولت إقناع نفسي المتكبرة المتغطرسة كما يسمونها بالانصياع لما يقولون، وما ضرها لو أنها تنازلت من عليائها وعملت بنصيحتهم لعل الحال يتغير، والأبواب تفتح، والشفاه تجود بابتسامة. ولكنها أبت وأخذت تكرر قول الشاعر:

خلقت عيوفاً لا أرى لابن حرة علّي يدا أغضي لها حين يغضب

وهكذا يا صديقي مرت بي الأيام والسنون، وأنا أرى خلالها الصغار يكبرون، ويتنفذون، وأرى أفكاري يتبناها الآخرون، وأرى الفضل يذهب لغير أهله. واستمر الأصدقاء يرثون لحالي، والمنافسون يسخرون من عقليتي المتحجرة، ونفسي المتغطرسة. وأصبحت أرتفع يوماً لأهبط في اليوم الآخر. فإذا ما أريد شيئاً يتعلق بعملي قربت، وإذا ما انتهى الأمر أبعدت. وكنت لا أستطيع الوصول إلى الجهات العليا ومن يهمها المصلحة الحقيقية للوطن، لأن المنافقين والمتنفذين من الصغار ومن الكبار كلمتهم مسموعة لدى المقامات العليا، ونحن، ما نحن إلا أناس متعلمون متغطرسون، لنا أفكار غريبة، ونظريات في الحياة مكروهة، وخطرة على بيئتنا الطاهرة المؤمنة الموحدة. لقد حاربونا يا صديقي واستعملوا كل سلاح كما سيحاربونك ويستعملون كل سلاح للحيلولة دونك ودون هدفك.

لو أنني كنت أقل إيماناً برسالتي في الحياة لتحطمت منذ زمن بعيد، وجاريت الوضع، وسرت مع الركب، ولكن ما هي رسالتي التي أعتقد أنها رسالتك ورسالة كل مخلص وطني، يحمل لهذه البلاد، وذكرى منشئ هذه البلاد، ووارث عرش هذه البلاد، الإخلاص والتضحية والتفاني، ويهمه أولاً وقبل كل شيء، المحافظة على دولة طالما انتظر التاريخ قيامها. فلنتحدث الآن عن ماضينا وحاضرنا.

منذ نصف قرن تقريباً كنا مستعمرين للأتراك حيناً، أو قبائل متفرقة يغزو وينهب ويسلب بعضها بعضاً. حتى طلعت علينا شمس من الشرق غير الشمس التي تطلع كل يوم فوحدتنا، ولمت شملنا، وجعلت منا أمة واحدة، وأصبح معظم شبه الجزيرة موحداً تحت راية واحدة، ومن ثم أنعم الله علينا بثروة نحن بأشد الحاجة إليها، وهكذا لم يصبح لنا عذر، فبلادنا غنية بمواردها، يشملها السلام والأمن والطمأنينة. فالتاريخ ينتظر منا ـ وقد وفر الله لنا كل عوامل النجاح ـ أن نعمل شيئاً يليق بتاريخنا التالد. فهل نحن يا ترى كفء لحمل العبء الملقى على عاتقنا؟ يا صديقي هنا تأتي أنت وأمثالك، هنا تأتي رسالة الأجيال القادمة التي مهمتك تمهيد السبيل أمامها. أنت ـ يا صديقي الخريج ـ أمل هذه الأمة وثروتها الحقيقية، أنت وزملاؤك من الرعيل الأول الأمل المرتقب لتثبيت أركان هذه المملكة التي يهمنا جميعاً المحافظة عليها، وتوطيد أركانها. فهي قلب العروبة والإسلام، وبقوتها تقوى العروبة، ويرتفع شأن الإسلام. وقد اختارك الله وزملاءك لأن تكونوا من الأوائل. والأوائل هم أسس النهضة في كل أمة، فهل يا ترى ستحمل العبء وترفع الراية؟؟ إن الظروف المحيطة بنا لا تشجع كثيراً ولكن الطريق أمامنا متسع، ولو أنه شاق وعر، ورسالتنا ليست بالسهلة، ولكن باستعمالنا الحكمة والتبصر في الأمور والابتسام للشدائد، والتعاون والتعاضد والسير صفاً واحداً، نحو الهدف الأسمى، سنصل يا صديقي، وسنرفع شأن وطننا، وسنرتفع عن الصغائر إذا ما وضعنا نصب أعيننا خدمة وطننا ومواطنينا، ورفع مستوى الفقير، ومعالجة المريض، والأخذ بيد الضعيف، وتعليم الأمي. ولكن هذا كله لا يتم إلا إذا كنا أمناء على رسالتنا، أقوياء الأخلاق، لدينا الكثير من التضحية مؤمنين بالله وبمصلحة الوطن العليا. فيا صديقي: المستقبل لنا، والله مؤيدنا، فعليك بالصبر الجميل والتفكير المستقيم، ولا تجعل لعواطفك عليك سبيلا، واستعمل عقلك وعلمك في كل تصرفاتك، واعلم أن الوطن ينتظر إنتاجاً لا عواطف، وأن بناة الوطن يجب أن يكونوا أصلب من الصلب، ولا يكونوا طلاب وظائف وغنى سريع، وعلى الله فليتوكل المتوكلون.

«الرائـد العربـي» يسأل
والطريقـي يجيـب(*)

س: من المعروف أن اتفاقيات البترول بين الشركات وحكومات البلدان العربية المنتجة لا تتضمن نصاً صريحاً على وجوب استشارة الشركات لحكومات البلدان المنتجة عند تخفيض الأسعار، غير أن هذه الاتفاقيات تنص على التحكيم بين الشركات والحكومات عند وقوع خلاف بينها، فهل ينطبق نص التحكيم على الخلاف بشأن تخفيض الأسعار؟ وهل تعتزم الحكومات العربية وحكومة المملكة العربية السعودية بوجه خاص إدخال نص بهذا الخصوص على الاتفاقيات القائمة حالياً؟

ج: لم تتضمن الاتفاقيات المعقودة بين شركات البترول وحكومات البلدان العربية المنتجة، نصوصاً تلزم الشركات باستشارة الحكومات عند تخفيض الأسعار ما عدا الاتفاقية المعقودة بين الحكومة العراقية وشركة بترول العراق المعروفة باتفاقية مناصفة الأرباح المنعقدة بتاريخ ٣/ ٢/ ١٩٥٢. فقد ورد في المادة الأولى من هذه الاتفاقية ما يلي:

يقصد بعبارة «الأسعار السائدة» الأسعار (معبراً عنها بالشلنات للطن الواحد) للنفط الخام العراقي من الصنف والثقل النوعي المختصين على ظهر السفينة في نقطة انتهاء بحرية، التي يتوصل إليها بالرجوع إلى أسعار السوق الحرة للمبيعات التجارية الفردية بشحنات كاملة ووفق الشروط التي يتفق عليها بين الحكومة والشركات، أو إذا لم تكن هناك سوق حرة للمبيعات التجارية بشحنات كاملة من النفط الخام العراقي فعندئذٍ يقصد بالأسعار السائدة الأسعار المعتدلة التي تعين بالاتفاق بين الحكومة

(*) نشر في: الرائد العربي، السنة ٢، العدد ٢ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٠)، ص ١٣ ـ ١٤ و٥٣.

والشركات. وفي حالة عدم الاتفاق فبالتحكيم على أن يؤخذ بنظر الاعتبار الأسعار السائدة للنفط الخام من صنف وثقل نوعي مماثلين في أسواق حرة أخرى مع إجراء التعديلات اللازمة عن أجور الشحن والتأمين.

وفي المادة التاسعة الخاصة بكيفية احتساب الأرباح، فقد جاء تحت البند (أ) من هذه المادة أنه قد تم الاتفاق بأن سعر النفط الخام العراقي من درجة ٣٦ من صنف نفط كركوك المثبت (وفق المادة الأولى) كان في ١/١/١٩٥٢ أربعة وتسعين شلناً للطن الواحد في الحدود العراقية ـ السورية وواحداً وثمانين شلناً وتسعة بنسات للطن في ميناء الفاو. ثم جاء في البند ٤ من المادة التاسعة ما يلي: «تبقى الأحكام المشار إليها أعلاه والخاصة بتثبيت وتعديل تلك الأسعار السائدة في حدود العراق نافذة المفعول تماماً إلى أن يبرهن أحد الفريقين بصورة معقولة يقتنع بها الفريق الآخر بأن هذه الأحكام قد أصبحت غير متفقة مع تعريف تلك الأسعار في حدود العراق وأن تتفق الحكومة والشركات على أحكام أخرى».

أما بخصوص سؤالكم عما إذا كان نص التحكيم بالاتفاقيات ينطبق على الخلاف بشأن تخفيض الأسعار، فالإجابة على ذلك السؤال هي بالإيجاب، فهذه النصوص تشمل كل خلاف يحدث بين الحكومات والشركات بما في ذلك الأسعار أيضاً. فعلاوة على النصوص الخاصة بالأسعار التي سبق ذكرها بخصوص العراق فإن المادة الأربعين من الاتفاقية الأصلية المعقودة بين الحكومة العراقية وشركة النفط التركية (فيما بعد شركة النفط العراقية المحدودة) عام ١٩٢٥ قد نصت على موضوع التحكيم في المعنى الذي سبق ذكره. وهناك المادة الحادية والثلاثون من اتفاقية الامتياز المعقودة بين الحكومة العربية السعودية وشركة ستاندارد اويل كاليفورنيا (التي اندمجت فيما بعد مع شركات أخرى فيما أصبح يعرف الآن بشركة أرامكو) وهي المادة التي نصت على التحكيم بين الحكومة والشركة، وهذا التحكيم يشمل الأسعار أيضاً، كما أن المادة الثامنة عشرة من الاتفاقية المعقودة عام ١٩٣٤ بين الكويت وبين شركة نفط الكويت المحدودة قد نصت على التحكيم بشكل مماثل.

وبموجب المادة رقم (٢) من القرار رقم ١ الذي اتخذ من قبل الدول المصدرة للبترول في مؤتمر بغداد الذي انعقد مؤخراً من ١٠ إلى ١٤ أيلول ١٩٦٠ فقد نص صراحة على الموقف الذي ستتخذه حكومات البلدان المشتركة فيه عند أي تغير في الأسعار تقوم به الشركات منفردة.

س: تقول الشركات بأن زيادة الإنتاج ستعوض النقص في العائدات الناتج من تخفيض الأسعار. ولكن هذا يعني خسارة جزء من الثروة البترولية للدول المنتجة دون مقابل، فما هو رأيكم بهذا الخصوص؟

ج: لقد بلغ إنتاج بلدان الشرق الأوسط للزيت الخام خلال السبعة شهور الأولى

من عام ١٩٦٠ كما يلي:

إنتاج بلدان الشرق الأوسط من يناير إلى يوليو ١٩٦٠

البلد	مجموع الإنتاج (بالأطنان)	معدل الإنتاج اليومي بالبراميل (سعة ٤٢ جالوناً أمريكياً)
العراق	٢٦,٦٠٩,٠٠٠	٩٤٣,٠٠٠
الكويت	٤٦,٩٣٥,٠٠٠	١,٦٠٠,٠٠٠
المملكة العربية السعودية	٣٥,٠٨٢,٠٠٠	١,٢٤٠,٠٠٠
إيران	٢٨,٣٥١,٠٠٠	١,٠٠٢,٠٠٠
قطر	٤,٧٧٤,٠٠٠	١٧٦,٠٠٠
المجموع	١٤١,٧٥١,٠٠٠	٤,٩٦١,٠٠٠

وهذا الإنتاج يشكل زيادة مقدارها ١٣ بالمئة عن الإنتاج خلال نفس الفترة من عام ١٩٥٩. وسيكون الإنتاج بهذا المعدل وأكثر منه (بحسب الاتجاه المتصاعد لإنتاج الزيت في الشرق الأوسط) خلال الأشهر الباقية من عام ١٩٦٠ والستة شهور الأولى من عام ١٩٦١.

وعلى كل فلو اتخذ المعدل الحالي المذكور على الأقل كقاعدة لاحتساب خسارة بلدان الشرق الأوسط المنتجة كنتيجة لانخفاض الأسعار، فإن هذه الخسارة تقدر بما يلي:

البلد المنتج	مقدار الانخفاض بالأسعار (سنت للبرميل)	الخسارة (بملايين الدولارات)
العراق	١٠	١٧
الكويت	٨	٢٣
المملكة العربية السعودية	١٠	٢٣
إيران	٨	١٥
قطر	١٠	٤
المجموع		٨٢

وكانت الخسارة ستشمل مبالغ أكثر من ذلك لولا أن عادت الشركات في حوالى ١٤ ـ ١٥ سبتمبر فرفعت الأسعار قليلاً، فبعد أن كان انخفاض سعر برميل الزيت العربي السعودي يعادل ١٤ سنتاً للبرميل أصبح ١٠ سنتات فقط، وكذلك أجريت تعديلات مشابهة على بقية زيوت الشرق الأوسط.

ولم يكن هذا التخفيض الذي أجرته الشركات اعتباراً من ٩ أغسطس ١٩٦٠ هو

أول تخفيض بالأسعار، فقد سبق أن قامت شركات البترول بتخفيض أسعار بترول الشرق الأوسط المعلنة في ١٣ فبراير ١٩٥٩ بمقدار ١٠ بالمئة، هذا في الوقت الذي ارتفع فيه إنتاج البترول بالشرق الأوسط خلال سنة ١٩٥٩ بمقدار ٧ بالمئة عن الإنتاج عام ١٩٥٨. وإزاء ذلك التخفيض بلغت خسائر البلدان المنتجة كما يلي:

البلد	الخسارة (بملايين الدولارات)
العراق	٢٤
الكويت	٤٦
المملكة العربية السعودية	٣٥
إيران	٢٧
قطر	٦
المجموع	١٣٨

فالذي حدث إذن هو أنه كلما ازداد الإنتاج انخفضت الأسعار، مما يجعلنا نعتقد بأن هذه هي السياسة التي تنوي الشركات الاستمرار في اتباعها مما ينجم عنه إبقاء دخل البلاد المصدرة ثابتاً مهما زاد إنتاجها، وبالتالي صادراتها ومبيعاتها. فالشركات والبلدان المستهلكة التي هي في الوقت نفسه تمثل هذه الشركات أو تمتلكها هي المستفيدة من هذه التخفيضات على حساب البلدان المنتجة. فبريطانيا مثلاً التي تمتلك حكومتها ٦٥ بالمئة من شركة البترول البريطانية (وهي الشركة التي تملك أكبر حصة في بترول الشرق الأوسط) قد استوردت عام ١٩٥٩ كمية من بترول الشرق الأوسط (وهذه الكمية تعادل ٩٠ بالمئة من حاجياتها للبترول) تزيد بمقدار ١٧ بالمئة عما استوردته عام ١٩٥٨. ولكن بما أن الأسعار قد خفضت في أوائل عام ١٩٥٩ فقد بلغت الزيادة في دفعات بريطانيا عام ١٩٥٩، ٨ بالمئة فقط من دفعاتها عام ١٩٥٨[١]. ورغم أن إنتاج بترول الشرق الأوسط قد ازداد خلال الستة شهور الأولى من عام ١٩٦٠ بمقدار ١٣ بالمئة عن الإنتاج خلال نفس الفترة من عام ١٩٥٩ إلا أن دخل البلدان المنتجة لهذا البترول قد ازداد فقط بمقدار ١,٥ بالمئة، وهذا يدل على المستفيد الحقيقي من هذه التخفيضات ألا وهي الشركات والبلدان المستهلكة التي تمثلها.

إن الخسائر التي لحقت بشعوب البلدان المنتجة والمصدرة للبترول قد حرمت هذه الشعوب من الاستفادة من الدخل الناجم عن البترول بشكل يتمشى مع تطورها الاقتصادي وحاجاتها النامية سنة بعد سنة، وليس أدل على أهمية الدخل العائد لها من البترول من النسب الكبيرة لهذا الدخل في ميزانيات حكوماتها، وهذه النسب بلغت كما يلي:

---

(١) *Petroleum Week* (19 August 1960), p. 86.

البلد	السنة	نسبة الدخل من البترول إلى دخل الحكومة العام (بالمئة)
إيران	١٩٥٩	٢٧
العراق	١٩٥٨	٤٧
المملكة العربية السعودية	١٩٥٨ ـ ١٩٥٩	٨١

وقد بلغت هذه النسبة في فنزويلا التي تشبه أوضاعها أوضاع بلدان الشرق الأوسط المنتجة للبترول (عام ١٩٥٩ ٦٠ بالمئة).

وليس هناك بحسب ما لدينا من معلومات ما يبرر قيام الشركات بتخفيض الأسعار. ان أحوال السوق العالمية للبترول طيبة جداً والطلب العالمي في تزايد مستمر وبنسبة لا تقل عن ٧ بالمئة في الوقت الحاضر، ومعظم خبراء البترول العالميين يتنبأون بزيادات مماثلة خلال العشر سنوات القادمة. وليس أدل على اشتداد الطلب العالمي من قيام شركات البترول الكبرى بزيادة إنتاج بترول الشرق الأوسط بمقدار ١٣ بالمئة هذه السنة لكفاية الطلب العالمي، حيث إن صادرات هذا البترول تشكل ما لا يقل عن ٦٠ بالمئة من الصادرات العالمية، بينما توفر فنزويلا ٣٠ بالمئة من تلك الصادرات، وهي أيضاً قد ازداد إنتاجها بمقدار ٤ بالمئة ولم تنخفض أسعار البترول فيها، كما أن أسعار البترول في أمريكا لم تنخفض أيضاً. وليس لدينا تعليل لقيام الشركات بتخفيض الأسعار المعلنة للزيت الخام سوى أن الشركات هذه التي تقوم بإنتاج بترول الشرق الأوسط ونقله وتكريره وتسويقه في العالم تحاول أن تنقل شيئاً من أرباحها من إنتاج الزيت الخام إلى عمليات النقل والتكرير والتسويق، وتضيف إلى ذلك أيضاً ما خسرته الحكومات المنتجة، فتضاعف من مجموع أرباحها الناجمة عن بترول الشرق الأوسط لتغطية الانخفاض بمستوى أرباحها في مناطق أخرى للإنتاج تعمل بها أيضاً في نفس الوقت.

س: مضى على استثمار الشركات للبترول العربي مدة طويلة توحي بأن هذه الشركات قد تمكنت من استعادة رساميلها الموظفة بحيث تشكل عائداتها الحالية أرباحا تكاد تكون صافية، فهل تفكر حكومات البلدان العربية المنتجة خصوصاً التي بدأ فيها الإنتاج منذ زمن طويل، ان تعيد النظر في اتفاقيات تقاسم العائدات؟

ج: ان الأرباح التي تقاضتها شركات البترول العاملة في الشرق الأوسط بالنسبة للمبالغ التي استثمرتها هذه الشركات تعتبر عالية جداً. ففي الوقت الذي يبلغ فيه معدل أرباح شركات البترول (نفسها في معظم الحالات) العاملة في أمريكا بالنسبة للمبالغ المستثمرة في صناعة البترول هناك ١٠ بالمئة حالياً، وتبلغ هذه النسبة في فنزويلا ١٤ بالمئة بينما في الشرق الأوسط هي ٦٠ بالمئة على الأقل، وهذا يعني أن الشركات تسترد المبالغ التي تستثمرها في الشرق الأوسط في أقل من سنتين، فإذا عدنا خمسة عشر عاماً إلى الوراء نجد أن هذه الشركات قد استردت المبالغ التي

استثمرتها تسع مرات.

وكمثل على ذلك، لنأخذ شركة ستاندرد أويل أوف نيوجرسي. فهذه الشركة تمتلك الحصص التالية في بترول الشرق الأوسط:

أرامكو في المملكة العربية السعودية	٣٠ بالمئة
شركة بترول العراق في الجمهورية العراقية	١١,٨٧٥ بالمئة
شركة بترول البصرة في الجمهورية العراقية	١١,٨٧٥ بالمئة
شركة بترول الموصل في الجمهورية العراقية	١١,٨٧٥ بالمئة
شركة بترول قطر في إمارة قطر	١١,٨٧٥ بالمئة
الكونسورتيوم في إيران	٧ بالمئة

وقد جاء في تقرير هذه الشركة عام ١٩٥٥ أن صافي موجودات الشركة في الشرق الأوسط والشرق الأقصى هو ١٧١,٤٠٥,٠٠٠ دولار، وأن صافي أرباحها على هذه الاستثمارات قد بلغ ١٣٧,٦٧٥,٠٠٠ دولار، أي ٧٩,٨ بالمئة بالنسبة لصافي الموجودات. وقد جاء في تقرير هذه الشركة لعام ١٩٥٩ أن جملة المبالغ المستثمرة في الشرق الأوسط والشرق الأقصى هي ٢٠٥,٦٢١,٠٠٠ دولار، وان أرباحها قد بلغت ٩٧,٩١٠,٠٠٠ دولار، أي ٤٨ بالمئة من الاستثمار، وقس على ذلك بقية الشركات.

ولم تقم الحكومة السعودية لغاية الآن بمفاوضة الشركات العاملة في المملكة بهذا الخصوص، وإنما جاء في المادة رقم (٣) من القرار رقم (١) المتخذ من قبل الدول المصدرة للبترول في مؤتمر بغداد الأخير ان على الدول الأعضاء في المؤتمر أن تدرس وتشرع نظاماً يضمن دخلاً ثابتاً للأقطار المنتجة ويمنح عائدات عادلة لرؤوس الأموال المستثمرة في صناعة النفط.

وبديهي أن مثل هذه الأرباح الضخمة التي تعود على شركة البترول التي تستثمر أموالها في صناعة البترول في الشرق الأوسط هي أرباح باهظة ولا مثيل لها في مختلف صناعات الزيت في نواحي العالم الأخرى، بل لا مثيل لها في أية صناعة أخرى، إذ ان معدل العوائد على رأس المال المستثمر في بقية الصناعات الأخرى في أمريكا تراوحت من مقدار ٧,٦ بالمئة عام ١٩٤٥ إلى حد أقصى مقداره ١٤,٧ بالمئة عام ١٩٤٨، بينما كان هذا المعدل خلال الفترة ١٩٤١ ـ ١٩٥٧ فيما بين هذين المعدلين، وذلك بناءً على تقرير نشرته مجلة **وورلد اويل** الأمريكية في يناير ١٩٥٩.

فشعوب البلدان المنتجة للبترول في الشرق الأوسط هي أحق بهذه الأرباح الفائضة لتحقيق نموها وتطورها الاقتصادي، ومن الضروري فرض ضرائب على شركات البترول ترفع من حصة الدخل العائد لهذه الشعوب من بترولها.

س: هل قامت حكومة المملكة العربية السعودية بأية إجراءات مقابلة لإجراء الشركات بتخفيض الأسعار؟ وهل تنوي أن تقوم بمثل هذه الإجراءات في المستقبل؟ وما هي تلك الإجراءات؟

ج: إن كل الأمور التي سبق ذكرها قد أدت إلى اتخاذ الإجراءات التي تبلورت في القرارات الإجماعية التي اتخذتها الدول المصدرة للبترول ومن ضمنها المملكة العربية السعودية في المؤتمر الذي انعقد في بغداد بدعوة من حكومة الجمهورية العراقية في المدة بين ١٠ ـ ١٤ سبتمبر ١٩٦٠، والحكومة العربية السعودية جاهدة في سبيل تنفيذ هذه القرارات شأنها في ذلك شأن بقية الدول التي اشتركت في هذا المؤتمر.

س: من المعروف أنكم تدعون إلى تعريب صناعة النفط، فهل لديكم مشروع بهذا الخصوص؟ وهل من الممكن إعطاؤنا فكرة عن أغراضه الرئيسية؟

ج: إن تدريب أكبر عدد ممكن من أبناء البلاد على مختلف الأعمال الخاصة بصناعة النفط، وبالتالي إسناد الوظائف لهم في شركات النفط وممارستهم لهذه الوظائف ممارسة فعلية فيها، ومن ثم تأسيس شركات عربية للبترول يديرها قسم من هؤلاء الموظفين المدربين على مختلف أوجه هذه الصناعة، لهي من الخطوات التي تتيح اشتراك العرب اشتراكاً فعلياً وحقيقياً في هذه الصناعة، التي يعتمدون عليها بشكل رئيسي في معيشتهم وفي اقتصادهم القومي، وقد سارت هذه الخطوة شوطاً كبيراً في سبيل التحقيق.

معلومات بترولية في أحاديث الوزير
(مقتطفـات)(*)

لقد زاد الإنتاج حوالى ١٤ بالمئة عما كان عليه في الأعوام الماضية، وبالتالي زاد الدخل زيادة قدرها ٣٠ مليوناً من الدولارات، ومن المنتظر أن تكون هذه الزيادة في العام القادم ٧,٥ بالمئة عما كانت عليه هذا العام، أي بزيادة قدرها ١٥ مليوناً من الدولارات.

شركة الزيت العربية المحدودة

لقد بدأت فعلاً هذه الشركة في الإنتاج وستضيف إلى دخل البلاد قدراً كبيراً سينتفع به في تنفيذ المشاريع التي تكفل خير بلادنا ومستقبلها.

رقابة الوزارة على مشتروات شركة أرامكو

كان من أثر رقابة الوزارة على مشتروات الشركة الأمريكية ونتيجة لإلزامنا الشركة أن تشتري جميع مشترواتها من داخل البلاد أو عن طريق وكلاء للشركات الأجنبية من أبناء البلاد أن بدأت شركة أرامكو تزيد من مشترواتها في الداخل وخفضت مصاريف مكاتبها في الخارج وأنقصت موظفيها الأجانب الذين يعملون في الخارج من ١١٧٥ موظفاً سنة ١٩٥٩ إلى ٨٣٤ موظفاً سنة ١٩٦٠. وبلغ الوفر في هذا البند فقط الخاص بموظفي الشركة خمسة ملايين دولار كانت تصرف على موظفين أجانب خارج البلاد. أما بند مصاريف ومشتروات الشركة المشار إليه فقد انخفض من

(*) مقتطفات من حديث لعبد الله الطريقي نشر في: **أخبار البترول والمعادن (السعودية)**، السنة ١، العدد ١ (آب/أغسطس ١٩٦١)، ص ٤ ـ ٥، نقلاً عن جريدة: **الندوة**، ٢٨/ ١٢/ ١٣٨٠هـ.

(٣١) واحد ثلاثين مليون دولار سنة ١٩٥٩ إلى (٢٣) ثلاثة وعشرين مليون دولار سنة ١٩٦٠، أي بوفر (٨) ثمانية ملايين دولار ويضاف نصفها إلى نصيبنا من الدخل، أي (٤) أربعة ملايين دولار.

وما طلبته الوزارة من أرامكو طالبت به شركة «جيتي» التي تعمل في المنطقة المحايدة، كما طالبناها أيضاً بأن تعرب الوظائف في منطقة امتيازها وأن لا تستخدم إلا السعوديين، فإن لم يتوافر العدد اللازم فأمامنا أبناء الدول العربية الشقيقة.

أما الشركة اليابانية فإنها ملزمة طبقاً للاتفاقية بتشغيل ٧٠ بالمئة من موظفيها من السعوديين في الداخل و٣٠ بالمئة من موظفيها السعوديين في الخارج، كما التزمت بمساواتهم في الأجور إذا ما تساوت كفاءاتهم مع كفاءات الموظفين الأجانب.

مصفاة جديدة للزيت في المنطقة المحايدة

إنه محتم على الشركة اليابانية بناء هذه المصفاة وأن تبدأ في الصناعات (البتروكيميائية) وسوف تستوعب المصفاة والصناعات الجديدة عدداً كبيراً من المواطنين.

تخفيض أسعار الوقود

إن توجيهات جلالة الملك المعظم إلى وزارة البترول تقضي بدراسة مشروع تقدمه لمجلس الوزراء يهدف إلى تخفيض أسعار الوقود المختلفة في المملكة لتحقيق رفاهية الشعب ومساعدته على التطور الطبيعي.

١ ـ تغيير نسبة التقاسم تغييراً عادلاً بما يحقق مصالح وطننا ويكفل لرأس المال الأجنبي ربحاً معقولاً يساعده على الاستمرار بدلاً من الربح غير المعقول وقدره أكثر من ٦٠ بالمئة الذي يحققه الآن من بلادنا.

٢ ـ استرجاع الأراضي التي لم تقم الشركات صاحبات الامتياز بالحفر فيها.

٣ ـ استرجاع جميع الحقول المغلقة التي لا يتم استثمارها بواسطة تلك الشركات.

٤ ـ الاتفاق على طرق الصرف وحفظ الدفاتر وطريقة تسعير الزيت الخام ومنتجاته.

٥ ـ التوسع في الصناعات البتروكيميائية.

٦ ـ وهو أمر مهم جداً: يحرم تحريماً باتاً حرق أي غاز من الغازات التي تخرج مع الزيت إلى سطح الأرض، فإما أن يصنع هذا الغاز أو يصدر أو يعاد إلى باطن الأرض مرة أخرى ليحفظ للأجيال القادمة لأن حرق هذه الثروة وتبديدها إنما هو

جريمة في حق الأجيال القادمة وفي حق ثروة الشعب ولن نسكت عليه، بل إن حكومة صاحب الجلالة ساهرة على أن تحقق هذه الخطوات بالطرق المشروعة التي تتخذها كل حكومة تعمل من أجل مصالح المواطنين، إذ ان الحكومة العربية السعودية يهمها جداً أن تسود العلاقات الطيبة بينها وبين الشركات التي تعمل في بلادها وهي (أي الحكومة) تعمل على أن تحل خلافاتها بالطرق السليمة المشروعة وتحافظ في نفس الوقت على مصالح الشركات بنفس القوة التي تحافظ بها على مصالح ومستقبل شعبها.

شركة أرامكو

وان حكومة صاحب الجلالة مصممة بإذن الله على أن تستعيد هذه الحقوق كاملة، وإنها في يقظة لكل محاولة لمسّ هذه الحقوق المقدسة.

مقابلة مع الشيخ عبد الله الطريقي، وزير البترول والثروة المعدنية بمناسبة عيد جلوس الملك سعود(*)

س: ما أهم ما تودون الإشارة إليه في قطاع النشاط البترولي والتعديني في المملكة في عهد جلالة الملك سعود؟

ج: إن عهد جلالة الملك سعود عاصر نشاط البترول والمعادن من أوله وكان دائماً وأبداً مشجعاً على التوسع في استقلال الثروة البترولية والمعدنية وهو الذي أمر بتوقيع الاتفاقية اليابانية التي هي أحسن ما أمكن الحصول عليه حتى الآن ـ في نظرنا ـ في الشرق الأوسط ولها من المميزات ما يجعلها من أحسن الاتفاقيات في العالم.

س: ما هي المميزات التي ترون أنها أفادت المملكة أكثر في نصوص اتفاقية الشركة اليابانية بالمقارنة بالاتفاقيات الأخرى؟

ج: ١ ـ هذه الاتفاقية أعطت الحكومة الحق في الإشراف المباشر على الإنتاج وكذلك تحديد الأسعار.

٢ ـ كما أدخلت الحكومة شريكة من البئر إلى السيارة حيثما وجد نشاط للشركة في المنطقة المحايدة.

٣ ـ وقد حطمت هذه الاتفاقية قاعدة الـ ٥٠ بالمئة (مبدأ مناصفة الأرباح) وجعلت نصيب الحكومة ٥٦ بالمئة.

(*) نشرت في: **أخبار البترول والمعادن**، السنة ١، العدد ٢ (أيلول/سبتمبر ١٩٦١)، ص ٢٢ ـ ٢٣.

٤ ـ أزاحت هذه الاتفاقية ما يعتبر بأنه غبن وتقييدات لسلطة الحكومة كما هو وارد في نصوص الاتفاقيات الأخرى.

٥ ـ هذه الاتفاقية جعلت الحكومة المشرف الأول على الثروة في البلاد.

س: ما هي الفوائد التي تنتظر من مصنع الغاز المسال؟

ج: الفوائد التي تنتظر من مصنع الغاز المسال هي أنه يساعد على زيادة الضغط في داخل الحقل، أي في جوف الأرض بدون مضخات، وهو أيضاً مخزن طبيعي لهذه الغازات المسالة يمكن استخراجها منه لاستغلالها في الوقت المناسب، وبالتالي لا تتعرض مصاريف الإنتاج للزيادة.

س: ما هي التطورات التي ترون أنها طرأت على الجهاز المشرف على البترول في المملكة؟

ج: إن التطورات الطبيعية هي التي أدت إلى تغيير شكل هذا الجهاز من مكتب المعادن والشركات إلى المديرية العامة لشؤون الزيت والمعادن إلى وزارة البترول والثروة المعدنية وذلك تبعاً لزيادة الثروة البترولية والمعدنية في حياتنا وما تلعبه من دور حيوي في تطوير بلادنا...

س: ما أهم مشروعات الوزارة المقبلة؟

ج: أهم مشروعات الوزارة في المستقبل هي:

١ ـ تهيئة المواطنين للعمل في صناعة البترول وتعريب هذه الصناعة في وظائفها.

٢ ـ إنشاء شركة وطنية مساهمة بين الدولة والشعب لاستغلال الثروات البترولية والمعدنية.

٣ ـ إدخال تحسينات هامة على اتفاقيات الامتيازات الحاضرة بحيث تتلاءم ومصلحة البلاد.

٤ ـ استغلال الثروة المعدنية في البلاد إلى أبعد الحدود الممكنة لتساعد الثروة البترولية ولتخفف من اعتماد الدولة على مورد واحد للدخل القومي.

٥ ـ المساهمة في إنشاء صناعات بتروكيميائية توفر مجالات العمل للمواطنين وتقلل من الاستيراد وتزيد من الدخل القومي للبلاد عن طريق التصنيع.

في مقابلة مع جريدة «الخليج العربي»(*)
الطريقي يضع النقط على الحروف

قلت للأستاذ الطريقي:

س: أعتقد أنكم توافقونني على أن المنطقة الشرقية في حاجة إلى إصلاح عاجل سريع.. إذ إن الحالة التجارية والاقتصادية هناك متدهورة إلى حد بعيد. ونحن نخشى أن يتسم عمل اللجنة الجديدة بالروتينية فتعقد الاجتماعات وتفض دون طائل.. فهل هناك ما تودون أن تقولوه في هذا الشأن؟!

وشعرت أن الطريقي قد شعر بخيبة أمل بالغة من سؤالي.. ولكنه اندفع قائلاً:

ج: أنا لا أدري لماذا أوردت هذا الاحتمال السيىء واللجنة لم يمض على تشكيلها سوى أيام.. لقد شكلت هذه اللجنة الملكية لدراسة أحوال المنطقة الشرقية وفكرتها ناشئة عن زيارة صاحب السمو الملكي وزير المالية والاقتصاد الوطني للمنطقة وما رفعه من مرئيات لصاحب الجلالة الملك المعظم. وأستطيع أن أؤكد لك أن اتجاه حكومة جلالة الملك هو الإسراع بتعمير المنطقة الشرقية.. وأنا أؤمن شخصياً بأن تستمر الحكومة بالعناية بصفة خاصة في المنطقة الشرقية لأسباب عديدة منها أن المنطقة هي مصدر الثروة الوطنية.. وهي تستقبل كل يوم المزيد من طلاب العمل من كافة أنحاء البلاد.. لذا فإن الركيزة الصناعية يجب أن تقوم على المنطقة الشرقية لأن في ازدهار هذه المنطقة ازدهاراً لبقية أنحاء المملكة، فالنازحون للعمل فيها يعولون أسراً من كافة مناطق المملكة.. ونحن الآن في مجلس التخطيط بصدد دراسة بعض مشاريع

(*) مقابلة نشرت في جريدة الخليج العربي ونشرت نقلاً عنها في: **أخبار البترول والمعادن**، السنة ١، العدد ٢ (أيلول/سبتمبر ١٩٦١).

الطرق التي سترتبط مدن المنطقة.. كما أننا ندرس بعض المشاريع الصناعية المتعلقة بصناعة البترول كاستغلال الغاز على نطاق واسع مثلاً.. ولقد أخذت حكومة جلالة الملك بعين الاعتبار أن إنهاء مشروعي ميناء الدمام ومطار الظهران.. إنهاء هذين المشروعين سيؤدي إلى تسريح عدد كبير من العمال.. لذا رأت حكومة جلالة الملك ضرورة البدء في مشاريع جديدة في وقت قريب جداً...

وعليه فإني أرجو أن يثق سكان المنطقة الشرقية بأن الهيئة الملكية التي شكلت لدراسة أوضاعها هي أولى الخطوات الجدية في طريق ازدهار المنطقة وتحسين أحوالها.

فقلت لمعالي وزير البترول والثروة المعدنية:

س: لندع مشاكل المنطقة جانباً.. ولنتحدث عن أمور تتعلق بمستقبل البلاد الاقتصادي.. فإن الناس باتوا يترقبون بلهفة رد وزارتكم الإيجابي على البيان الذي نشرته شركة الزيت العربية الأمريكية حول موضوع المائة والثمانين مليوناً من الدولارات وعن استعدادها للذهاب إلى التحكيم. فما رأي وزارتكم في هذا؟

ج: إن المشاكل الضريبية مع شركات البترول في بلادنا تحل بموجب نظام ضريبة الدخل الصادر بمرسوم ملكي كريم والذي تخضع له أرامكو.

س: يا صاحب المعالي: هناك من يقول إنكم تشجعون توظيف الأجانب في مراكز حساسة ولا تتيحون مثل هذه الفرصة لأبناء البلاد ويدللون على ذلك بأن في وزارتكم عدداً كبيراً من غير السعوديين.. فهل يتكرم معاليكم بتوضيح ذلك؟

ج: وزارة البترول والثروة المعدنية.. هي الوزارة المسؤولة عن أكبر ثروة للبلاد.. والذين يمثلون شركات الزيت العاملة في البلاد رجال أكفاء قديرون في شؤون عملهم.. وهم بالطبع حريصون كل الحرص على مصالح الشركات التي يمثلونها.. والتي كثيراً ما تضاربت ومصلحة البلاد.

لذا كان ضرورياً أن تضم هذه الوزارة كفاءات ممتازة.. تستطيع بدورها أن تحافظ على مصلحة البلاد. ولا أعتقد أن هناك من ينكر ندرة الكفاءات الوطنية، خاصة في مجال البترول، فلم يكن أمامنا إلا الاستعانة بالخبرات من الخارج. أما ما يقال عن تشجيعي للأجانب، فهذا هراء لا أساس له من الصحة.. فأنا أؤمن بأن حق المواطن في العمل هو حق مقدس.. ولكن هل من المعقول أن نجابه رجالات الزيت الذين يعملون في الشركات في بلادنا والذين يحملون أرقى الشهادات بحملة الابتدائي «الشهادة الابتدائية».

إن ذلك أمر سوف يؤدي إلى ضياع حقوقنا.. وإنني لأعجب من أولئك الذين يقولون هذا.. ولا أدري إذا كانوا يعلمون بأن في أرقى جامعات العالم أكثر من ستين

طالباً سعودياً يدرسون للالتحاق بهذه الوزارة.. وهم الذين سوف نعتمد عليهم في إدارتها في المستقبل.

ثم ليأتوني بمثل عن سعودي واحد تقدم لهذه الوزارة.. ثم فضلت عليه أجنبياً في نفس مستواه العلمي.. خذ مثلاً الشباب الذين يديرون هذه الوزارة فقد سعيت إلى بعضهم أنا قبل أن يسعوا إلي.. وإني لأنتظر الوقت الذي يحتل فيه السعوديون جميع المناصب في هذه الوزارة بلهفة بالغة.. وإن هذا ما سوف تتكشف عنه الأيام.

س: ولكن ما رأي معاليكم في وجود شخص أمريكي ـ على رأس دائرة الحسابات في وزارتكم ـ ألا ترون بأن هذا الرجل قد يعطف على بني جلدته ويساعدهم على حساب مصلحتنا؟!

ج: وهذا غير صحيح أيضاً.. لأن وجود هذا الخبير الأمريكي معنا يجعلنا في موقف أحسن مما لو كان انكليزياً أو هولندياً مثلاً.. لكي لا يكون في وسع شركات الزيت أن تقول إن الإنكليزي أو الهولندي قد تحيز ضدها.. ثم في إمكاننا أن نرفض آراءه إذا كانت في غير صالحنا.

وما رأيك في أنه يؤيدنا الآن تأييداً مطلقاً في جميع المشاكل المعلقة بيننا وبين الشركات؟

منظمة الدول المصدرة للبترول: أهميتها ودورها الإيجابي(*)

لعل من التكرار أن يتحدث المرء عن أهمية البترول بالنسبة للعالم المتمدين عامة، وبالنسبة للدول المتخلفة اقتصادياً والمنتجة للبترول خاصة، إلا أن حديث الأرقام كفيل بتصوير هذه الأهمية، وهو ضرورة حتمية في حديثنا هذا عن أهمية مؤسسة الدول المصدرة للبترول (أوبك). ففي خلال عشر سنوات ازداد إنتاج العالم (خارج النطاق السوفياتي) بما يقرب الضعف من ٩,٥٧٩,٠٠٠ برميل في اليوم في عام ١٩٥٠ إلى ١٧,٦٧٢,٠٠٠ برميل في اليوم في عام ١٩٦٠، وتحملت دول الشرق الأوسط جزءاً كبيراً من هذه الزيادة، حيث تضاعف إنتاجها ما يقرب الثلاثة أضعاف من ١,٧٥٥,٠٠٠ برميل في اليوم في عام ١٩٥٠ إلى ٥,٢٦٤,٠٠٠ برميل في اليوم في عام ١٩٦٠ أو ٢٩,٨ بالمئة من إنتاج العالم. والحديث عن الإنتاج وحده لا يعطي صورة كاملة عن الوضع البترولي، إذ تدل الدلائل على أن الشرق الأوسط ستزداد أهميته في هذا المضمار. فمنذ عشر سنوات (١٩٥٠) كان احتياطي العالم من البترول (خارج النطاق السوفياتي) هو ٨٨,٣ بليون برميل كان نصيب دول الشرق الأوسط منه ٤٨ بليون برميل أو ٥٤,٤ بالمئة من الاحتياطي العالمي. أما اليوم فيبلغ الاحتياطي العالمي ٢٦٤,٣ بليون برميل نصيب دول الشرق الأوسط منه ١٨٣,٢ بليون برميل أو ٦٩,٢ بالمئة من الاحتياطي العالمي.

ومن الواجب هنا أن نتحدث عن فنزويلا كعضو في مؤسسة الدول المصدرة للبترول، فهي أيضاً تضاعف إنتاجها في خلال عشر سنوات من ١,٤٩٨,٠٠٠ برميل في اليوم عام ١٩٥٠ إلى ٢,٨٤٤,٠٠٠ برميل في اليوم في عام ١٩٦٠، إلا أن هذه

(*) نشر في: **أخبار البترول والمعادن**، السنة ١، العدد ٥ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٦١)، ص ١٠ - ١١.

الزيادة قابلها انخفاض في نسبة الاحتياطي، حيث انحدرت من ١٠,٨ بالمئة من الاحتياطي العالمي في عام ١٩٥٠ إلى ٧ بالمئة من الاحتياطي العالمي في عام ١٩٦٠، ففي المؤسسة اليوم دول توحدت أهدافها وإن اختلفت دوافعها في فلسفة تكوين المؤسسة.

ومنذ أصبح للبترول أهمية عالمية في الشرق الأوسط عندما أنتج بكميات تجارية في إيران في عام ١٩٠٨ حتى إنشاء (أوبك) في عام ١٩٦٠ عالجت الدول المنتجة مشاكل هذا السيل المتدفق من الثروة الطبيعية فرادى ـ وفي معظم الأحيان ـ بحلول على حساب مصلحتها. ففي الشرق الأوسط حتى اليوم أسخى الامتيازات الممنوحة في العالم، فمساحات تلك الامتيازات تضم الدولة كلها في بعض الأحيان أو جزءاً كبيراً منها (أكبر مساحة امتياز في العالم هي مساحة أرامكو إذ تبلغ حوالى ٣٥٢,٠٠٠ ميلاً مربعاً) ويمتد عمر الامتياز في المتوسط إلى ٦٠ عاماً، وحتى عام ١٩٥٠ كان أكبر دخل لدولة منتجة للبترول في الشرق الأوسط لا يزيد عن ربع يقدر بـ ٢١ سنتاً للبرميل، حيث كانت الشركات المنتجة معفاة من ضرائب الدخل، بالإضافة إلى المميزات الأخرى التي لا حصر لها في عقود الامتياز. وبالإضافة إلى الوضع الطبيعي المشجع على الاستثمار، تبلغ عائدات الاستثمار في الشرق الأوسط ٦٠ بالمئة من الرأسمال الموظف بينما تتراوح في أمريكا بين ٧ ـ ١٠ بالمئة.

وقد تطورت الحياة البترولية بالنسبة للدول المنتجة لتتمخض عن الحقائق التالية:

أولاً: تشكل عائدات البترول نسبة كبيرة من موازنات الدول المنتجة ووصلت في بعض السنوات إلى ٨٠ بالمئة، فأي ارتباك في معدل الدخل لا بد أن تكون عواقبه وخيمة بالنسبة لتقدم البلاد بكيانها الاقتصادي.

ثانياً: قابل الزيادة في الإنتاج منذ نهاية الحرب العالمية الثانية انخفاض مفتعل في الأسعار ولو أنه كانت هناك فترات ارتفاع لها ظروف خاصة. وهذا الانخفاض يؤدي إلى ضياع ثروة طبيعية لا يمكن تعويضها إذا أنتجت بالإضافة إلى الارتباك الاقتصادي الذي يسببه التخفيض في الدول المنتجة.

تفترض الشركات أن الرأسمال الحر حر مطلق، فهي لا تحدد الإنتاج بالنسبة للطلب العالمي، فتمنع بذلك الفائض المفتعل، وهي تفاجئ الدول المنتجة بالتخفيض في الأسعار دون أخذ رأيها وبذلك تربك اقتصادها.

ثالثاً: الشركات العالمية المنتجة للبترول جبهة واحدة وإن تعددت أسماؤها فهي تملك مشتركة امتيازات البترول بنسب متفاوتة في جميع مناطق العالم وتقوم بمفاوضات البلاد المنتجة من مركز للقوة معتمدة في ضغطها على ملكيتها لمصادر إنتاج أخرى.

ولهذه الحقائق فرادى ومجتمعة اجتمعت الدول المنتجة في بغداد في سبتمبر

١٩٦٠ إثر آخر تخفيض في أسعار البترول وقررت أنه لم يعد بإمكانها عدم الاكتراث بالأسلوب الذي تتبعه الشركات في تعديل أسعار البترول، فقررت إنشاء مؤسسة الدول المصدرة للبترول، كما قررت عدم قبول أحدها لمعاملة خاصة من قبل الشركات على حساب عضو آخر بغرض الضغط عليه.

ولمؤسسة الدول المصدرة للبترول دور إيجابي يتفرع في مضمونه إلى فرعين: **الأول** علمي ويقوم بالدراسات التي تحدد سير الصناعة بما يعود بالخير على المشتركين فيها من دول وشركات، فالمؤسسة تقوم الآن بإعداد دراسات علمية عن الأسعار يضطلع بها خبراء عالميون للاحتفاظ بها في مستوى عادل مانع للضياع الاقتصادي، كما تقوم بدراسة اقتصاديات توظيف رأس المال في الدول المنتجة لتحديد العدالة في العائد على التوظيف ودراسة توحيد الإجراءات المحاسبية في الدول المنتجة لإمكانية تحديد تكاليف الإنتاج وضبط المصاريف، كما تقوم بمشروع دراسة لتوحيد السياسة البترولية في جميع الدول المنتجة.

والفرع الإيجابي **الثاني** هو تمكين الدول الأعضاء من مساعدة بعضهم البعض بتبادل المعلومات والخبراء وتشحيذ التعضيد الدبلوماسي لمؤازرتهم في حل مشاكلهم المعلقة مع الشركات المنتجة كالتعضيد الذي تتلقاه حكومة العراق اليوم في مفاوضاتها مع شركة نفط العراق، وذلك الذي تتلقاه فنزويلا في مشكلة تحديد استيراد البترول من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

ونحن نعتقد أن وحدة التفكير البترولي وتنظيمه وتوحيد أساليبه كفيل بخلق حل للمشاكل المعلقة منذ سنوات، كما نعتقد أنه بمزيج من الحنكة والحكمة، تستطيع مؤسسة الدول المصدرة للبترول أن تخرج إلى العالم المتمدين الذي يستفيد من هذه الثروة الطبيعية بروح جديدة من المشاركة في خبراته على أسس من العدالة والتعاون.

«الرائد العربي» يسأل وأقطاب البترول العربي يجيبون(*)

أسئلة الشيخ عبد الله الطريقي

س: ذكرتم في بحثكم ما مفاده أن الاتحاد السوفياتي لا ينتهج سياسة بترولية منافسة لمصالح الدول العربية المنتجة للبترول، بينما يؤكد المرحوم الأستاذ اميل البستاني أن الاتحاد السوفياتي يبيع زيته في غربي أوروبا بأسعار دون الأسعار المعلنة، أي بأسعار منافسة ويسترد الفرق من الدول الدائرة في فلكه.

إن المواطن العربي في حاجة إلى معرفة الحقائق المجردة الوافية عن هذا الأمر. فهل لكم أن توضحوا له الموقف، كما هو الآن؟

ج: لقد أشرت في محاضرتي إلى أن الروس قد أثبتوا بما لا يدع مجالاً للشك، ما سبق أن أعلنه مندوبهم في مؤتمر البترول العربي الثاني الذي انعقد في بيروت في تشرين الأول/ اكتوبر سنة ١٩٦٠، من أنهم لا يطمعون في أن يزاحموا البترول الناتج في دول الشرق الأوسط وغيرها، وأنهم سيكونون قانعين إذا ما استطاعوا الحصول على النسبة المئوية في الأسواق الأوروبية التي كانت لهم قبل الحرب الثانية.

وقد جاء هذا الإثبات، عندما بلغ معدل الزيادة السنوية في صادرات البترول العربي عام ١٩٦٢، ٨,٩ بالمئة فقط (بعكس الزيادة البالغ قدرها ٣٥ بالمئة للسنوات الأربع السابقة)، وكان نصيب البترول الروسي في سوق غرب أوروبا عام ١٩٦١، ٧,٣ بالمئة ولم تزد حصته عن ذلك عام ١٩٦٢.

أما رأي المرحوم اميل البستاني فإنه متأت من بعض الحالات التي يلجأ إليها الاتحاد السوفياتي لبيع بتروله في عمليات تجارية خاصة تدخل ضمن نطاق المقايضة.

(*) نشر في: الرائد العربي، السنة ٤، العدد ٣٨ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣)، ص ١٥ ـ ١٦.

فقد تريد إيطاليا مثلاً ابتياع النفط السوفياتي، على أن تبيع الاتحاد السوفياتي أنابيب للنفط، ويتفق الجانبان كل على تخفيض سعر مبيعاته بنسبة ١٠ بالمئة مثلاً، وهذا عمل تجاري طبيعي.

وقد تلعب الاعتبارات السياسية دورها في تصدير النفط السوفياتي بتمويل كوبا بالبترول مثلاً، وهذا حق من حقوقه، كما وأن الولايات المتحدة تقدم بدورها النفط كجزء من مساعداتها الخارجية، فلم لا نعتبر عملها مضاربة غير مشروعة لأسعار بترولنا؟

س: ذكرتم في المؤتمر أن مجموع خسائر البلاد العربية المنتجة والمصدرة للبترول يبلغ تسعة بلايين دولار، لا أربعة كما ذكرتم في المؤتمر الثاني عام ١٩٦٠، ونحن لا يمكننا الدخول في التفاصيل الحسابية لهذا الرقم لأنها إجراءات طويلة ومعقدة، دون ريب، ولكننا نرجوكم أن تذكروا لنا. . (أ) القواعد التي اتبعتموها في الوصول إلى هذا الرقم، و. . (ب) الأبواب التي تتسرب منها الأرباح لمصلحة الشركات؟

ج: من الثابت أن سوق بترولنا الرئيسي هو أوروبا الغربية. ومن الطبيعي أن تكون أسعار بترولنا مساوية لأسعار البترول الذي تشتريه أوروبا الغربية من بلدان أخرى مصدرة للنفط كفنزويلا مثلاً. ولكن الحال تختلف، فالشركات تدفع ثمن البرميل الذي نصدره نحن سعراً يقل عن سعر البرميل الذي تبتاعه من فنزويلا بمقدار ستين (٦٠) سنتاً. وبتعداد مجموع البراميل المصدرة منذ أن بدأت الدول المصدرة للبترول بمناصفة الأرباح، وجدت أننا فقدنا مبلغ تسعة بلايين دولار.

س: ذكرتم أيضاً أنكم، في الوقت الذي تدعون فيه إلى التعاون المتكافئ مع الشركات، تخشون أن يأتي الوقت الذي تمزق فيه الشعوب العربية مالكة البترول تلك الاتفاقيات لأنها مجحفة، حسب رأيكم. هل لكم، إذن، أن تفيدونا عن الخطوط العامة للصيغة البديلة عن تلك الاتفاقيات؟ ما هي البنود التي يجب، في رأيكم، أن تتعدل أو تستبدل، وبماذا تعدل أو تستبدل؟

ج: من المعروف أن اتفاقياتنا البترولية جرت في ظروف لم تكن مؤاتية لنا. فمن جهة لم يكن للنفط الدور الذي يشغله حالياً، ولم نكن نحن ندرك بعد حقيقة معنى الثروة الطبيعية التي نمتلكها. ومن جهة أخرى، كانت دولنا مستعمرة وواقعة تحت نفوذ الدول ذات المصالح الاستعمارية ففرضت عليها الاتفاقيات فرضاً. وقد آن الأوان لإعادة النظر فيها. فالبترول يشكل اليوم ٩٠ بالمئة من دخلنا، والعائدات التي تعود إلينا ليست كافية بأي حال من الأحوال لمسايرة تزايد عدد السكان وتطوير المجتمع من حالة التخلف إلى حالة النمو، فاستمرت دولنا على حالها من الفقر بينما استمرت الشركات على حالها من الربح غير المشروع، وستستمر إلى ما شاء الله، أو حتى ينتهي البترول في أراضينا.

إن الحل يكون بالاستيلاء على الشركات والاتفاق على التعويض بالبترول، وعقد العقود الطويلة الأجل التي تضمن بيع البترول بأسعار عادلة للطرفين.

إن هذا الحل يجب أن يكون جماعياً تلجأ إليه الدول العربية مجتمعة وإلا كان عملية انتحارية.

وقد جرت الأمم المتحررة اليوم على عادة تأميم الموارد الطبيعية، بينما ما زلنا نحن نتخوف من الفكرة. فالإنتاج والتصدير عمليتان بسيطتان، وليستا معقدتين بحيث نظل عاجزين عن إتمامهما. ففي المكسيك استولى النقابيون على شركة البترول منذ سنة ١٩٣٦ وما زال العمل فيها مستمراً كالمعتاد. إن الإنتاج عملية روتينية تافهة ويمكننا أن نستمر فيها دون خشية.

أما التسويق والتكرير فهما خارج نطاقنا، فتتولاهما الدول في الخارج، ونحن لسنا مسؤولين عن الأمور التي تقع خارج نطاق حدودنا. وأؤكد أنه ليس في العالم من بترول غير بترولنا يحل محل أسواقنا. وبالتالي فلست أرى مبرراً للتحفظ والخشية والاستمرار في هذه الحال من الغبن.

البترول العربي ومعركة نهر الأردن(*)

كانت جريدة المحرر اللبنانية قد أجرت حديثاً مع الأستاذ عبد الله الطريقي قبيل انعقاد مؤتمر الذروة الأخير في القاهرة حول إمكانية استعمال العرب للبترول كضاغط سياسي على الغرب في معركة فلسطين ونظراً لأهمية هذا الحديث فقد تم نشره بكامله لإطلاع الطلبة العرب في أمريكا.

مهد السيد الطريقي حديثه عن دور البترول في المعركة بالحديث عن الوضع السياسي والاقتصادي للمنطقة العربية، وعلاقة هذا الوضع بالدول الغربية وموقفها من قضية فلسطين. فقال إن الدولة، أية دولة، حينما تحارب دولة أخرى، عليها أن تستعمل جميع إمكاناتها السياسية والحربية والاقتصادية. وحربنا مع الغرب الذي خلق إسرائيل، هي بالدرجة الأولى حرب اقتصادية، وشعوب الغرب هي شعوب عملية، ما خلقت إسرائيل عبثاً أو بمجرد عاطفة دينية أو عاطفة إنسانية، ولكنها كما علمنا التاريخ، خلقتها لأسباب سياسية واقتصادية، والأسباب السياسية كانت تهدف إلى فصل المشرق العربي عن المغرب العربي. وقد تم ذلك بخلق إسرائيل.

أما الأسباب الاقتصادية، فكانت الدول الغربية تطمع في أن تقيم فروعاً لمصانعها في منطقتنا فتستقدم المواد الأولية فتصنعها في إسرائيل وتصدرها إلى بلادنا. وإذا كانت هذه الدول قد نجحت من الناحية السياسية بنجاحها من الناحية العسكرية، فهي قد فشلت من الناحية الاقتصادية بسبب المقاومة العربية التي ما زالت مستمرة في مقاطعتها لإسرائيل، وكل ما يصنع في إسرائيل.

ونحن العرب إذا أردنا أن نسترد فلسطين، وأن نزيل الحواجز بين المشرق والمغرب العربي وأن نعيد المليون مشرد إلى بلادهم، فلا بد أن نستعمل أقوى وأمضى

(*) نشر في: *Arab Journal*, vol. 1, no. 1 (Winter 1964).

أسلحتنا في هذه المعركة: البترول.

سلاح البترول

والبترول في الواقع هو السلاح الذي كان يجب أن نستعمله في الماضي، وقبل خلق إسرائيل. ولكن عدم نضوجنا السياسي، وجهلنا، وتمزق شملنا، وضعف الأخلاق لدى بعض قادتنا في ذلك الحين، كل ذلك جعلنا نخسر المعركة ونساعد - بصورة غير مباشرة - على خلق إسرائيل.

والآن... لا بد أن نستخدم البترول كسلاح في المعركة. وإسرائيل لا يمكن أن تدوم عندما يوقف الغرب مساعداته لها. وإذا قارنا علمياً فائدة الغرب من بقاء إسرائيل، وخسارته إذا استعملنا حقنا في قطع البترول عنه، فإن العِلم والمنطق يؤكدان الغرب لا بد أن يعدل موقفه من القضية الفلسطينية بكاملها، أو سيمتنع عن الإصرار على أن إسرائيل إنما وجدت لتبقى.

قطع البترول بالأرقام

إن قطع البترول عن الدول الغربية التي تساند إسرائيل معناه إنزال أضرار جسيمة بهذه الدول. ولو قررنا أن نقطع البترول العربي عن بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وهولندا فقط على سبيل المثال، فسنجد أن الخسائر الفادحة التي تصيبها من جراء انقطاع البترول عنها تجبرها على التفكير ألف مرة قبل أن تغامر بعمل ما ضد العرب. وانكلترا مثلاً، استوردت في عام ١٩٦٢ من البترول العربي معدل مليون و١٤٠ ألف برميل يومياً على أساس كلفة البرميل الواحد ١٦٥ سنتاً. فإذا افترضنا جدلاً بأن بإمكان بريطانيا الاستعاضة عن بترولنا ببترول أمريكا، فمعنى ذلك أنها ستدفع حوالى ثلاثة دولارات ثمناً للبرميل الواحد، بالإضافة إلى خسارة الخزينة البريطانية التي تتقاضى ثلاثة دولارات و١٠ سنتات ضريبة على كل برميل من بترول الشرق الأوسط. والإحصائيات العالمية تثبت أنه لا بريطانيا ولا فرنسا ولا حتى أوروبا كلها بقادرة على الاستغناء عن بترول الشرق الأوسط أو استبداله ببترول دولة أخرى، لا من حيث الكمية ولا من حيث الأسعار الحالية.

نتائج حجب البترول العربي

ومن ناحية ثانية، فإن طاقة المخازن الأوروبية للبترول لا تكفي دول أوروبا أكثر من شهرين، وزيادة هذه الطاقة تعني خسارة ٧ ملايين دولار كل يوم. وأوروبا حالياً تدفع أربعة ملايين و٦٠٠ ألف دولار يومياً ثمن مليونين ونصف مليون برميل بترول تستوردها يومياً. فما الذي سيحدث لو انقطع البترول العربي؟ لنقل جدلاً ان دول

أوروبا وجدت من يبيعها بترولاً ـ رغم أن هذا شبه مستحيل ـ فإن هذه الدول ستدفع سبعة ملايين ومائة ألف دولار يومياً قيمة الكمية التي كانت تستوردها من بلادنا، أي أنها ستخسر يومياً مليونين ونصف مليون دولار أخرى بالإضافة إلى خسائرها التي تنتج عن توقف أرباح الشركات الغربية العاملة في دول الشرق الأوسط. وإذا علمنا أن أرباح هذه الشركات من بترولنا تقدر بألف وخمسماية مليون دولار سنوياً، غير ستة آلاف مليون تأخذها ضرائب وعائدات على بترولنا، إذا علمنا ذلك، أدركنا أهمية البترول كسلاح فعال في معركة استرداد فلسطين.

وخسائرنا نحن؟

وإذاً، فإن مركزنا من هذه النواحي متين جداً. ونحن قد نتعرض لبعض الخسائر نتيجة منع البترول عن الدول الغربية، ولكن شعوبنا لن تتأثر بهذه الخسائر مطلقاً، وذلك لعدة أسباب:

ستخسر الدول العربية المنتجة للبترول ٤٠ بالمئة من موازنتها العامة، فماذا تعني هذه الخسارة؟ لا شيء بالمرة، لأن المستوى الحالي لشعوبنا يجعل هذه الشعوب أكثر استعداداً للصبر على الشدائد، وباستطاعة الدول العربية أن تستغني عن الكماليات التي تشكل في بعض هذه الدول نسبة تفوق الـ ٤٠ بالمئة التي ستضر بها من جراء قطع البترول. بلادنا ليست صناعية، ومصانعنا القائمة حالياً لا تتأثر مطلقاً بقطع البترول، ولن تشهد بطالة تهدد أنظمة الحكم بالكوارث، أما الدول الغربية فعندما تتيقن من إجماع الإرادة العربية على استعمال سلاح البترول في معركة منع إسرائيل من تحويل نهر الأردن، وترفض تهديداً عربياً لقطع البترول عن الغرب إذا استمر في تأييد إسرائيل، فأول ما ستفعله أنها ستبدأ بالبطاقة التموينية لاستعمال البترول، وستعمد كثير من المصانع لاستعمال الفحم كوقود بدلاً من البترول، وستتوقف القطارات والطائرات والسفن عن السير، وخلال الستة أشهر سينفد احتياطي البترول من الدول المنتجة للبترول في أمريكا وأوروبا وسيصبح ملايين العمال عاطلين عن العمل، ولذلك كله لن تغامر الدول الغربية بتأييد إسرائيل إذا تأكدت من تصميم العرب على استعمال هذا السلاح.

الحصار التجاري

ويجب ألا يغيب عن بالنا أن التجارة في عصرنا هذا هي أمضى سلاح تستخدمه الدول لمقاومة دول أخرى أو لمحاولة السيطرة عليها. وكلنا نقرأ عن الصراع القائم بين دول السوق الأوروبية المشتركة، بعضها مع البعض، وموقفها من بريطانيا والولايات المتحدة، وكلنا يعرف الحصار الذي فرضته أمريكا على كوبا لإسقاط نظام فيديل

كاسترو، وموقف أمريكا أيضاً من الصين الشعبية، ومنع الدول الحليفة لها من التعامل تجارياً مع الصين ليس بعيداً عن الأذهان. ونحن عندما نقرر قطع البترول عن الدول المؤيدة لإسرائيل فإنما نستعمل حقاً من أبسط حقوقنا. وهو منع التعامل مع الأعداء.

ولكن هل يمكن؟

وتحدث الطريقي عن مدى استعداد العناصر الحاكمة في البلدان العربية المنتجة للنفط لاستخدام البترول كسلاح في المعركة، فقال إن مبادرة رؤساء الجمهوريات العربية والملوك إلى قبول دعوة الرئيس جمال عبد الناصر، ظاهرة تدل على أن المؤتمر على الأقل، أكثر جدية من قبول الرؤساء والملوك للدعوة التي أثمرت عن مؤتمر انشاص لبحث قضية فلسطين قبل النكسة. وقال بأنه بالرغم من أن الخلافات السياسية بين الرؤساء والملوك العرب في ذلك الوقت لم تكن أعنف مما هي عليه الآن، فإنهم - الرؤساء والملوك - لبوا الدعوة وهم يعرفون أن الرئيس جمال عبد الناصر سيضع النقاط على الحروف، وسيطلب منهم جميعاً أن يقولوا بصراحة أمام الأمة العربية كلها إذا كانوا يريدون الحرب في سبيل فلسطين أم لا. ولقد عودنا الرئيس عبد الناصر أن ينشر على الشعب العربي كل ما يجري بينه وبين الآخرين إذا ما دعت المصلحة لذلك. وما دام السيد الرئيس قد أنذرهم مقدماً وقبلوا الدعوة، فهذا يعني أنهم أكثر استعداداً للعمل من أجل فلسطين من الذين اجتمعوا في انشاص.

وتحدث الطريقي عن المؤتمر فقال إن العالم سئم اجتماعاتنا وتهديداتنا وكثرة أقوالنا، وأخذ ينظر إلينا نظرة شماتة ولا يعتبر لتهديداتنا وزناً. لقد أثبتنا في الماضي أننا نقول ما لا نفعل، أما الآن فليعتبر ملوكنا ورؤساؤنا بالذي حدث لمن اجتمعوا في انشاص وليعلموا أن الأمة العربية قد ملت الكلام ولا تريد إلا العمل المثمر. وأعرب عن اعتقاده في أن مؤتمر القمة سيخرج ببرامج تحدد معالم الواجب المفروض على كل دولة عربية، وكل مواطن عربي.

ستة أشهر فقط!

وحدد السيد الطريقي مدة ستة أشهر لحل قضية فلسطين كحد أقصى، وقال إن أوروبا لا تستطيع البقاء أكثر من ستة أشهر من انقطاع البترول العربي عنها. ولكن الدول العربية تستطيع ككل أن تصمد هذه المدة بدون كل وارداتها من البترول المباع للغرب والذي تبلغ قيمة وارداته ٥٦ بالمئة فقط من مجموع الواردات، والباقي يباع لدول لا علاقة لها بقضية فلسطين. ولكن هل تقدم الدول الغربية على عمل عسكري ضد بلدان الشرق الأوسط إذا ما أوقف تدفق النفط فيها؟

قال السيد الطريقي أنه يستبعد أن ترتكب أي دولة غربية مثل هذه الحماقة التي

قد تؤدي إلى عواقب وخيمة. ولو علموا منذ زمن أننا مصممون على تنفيذ قراراتنا بجدية وحزم، لكان العقل والمنطق يقضيان بأن ينصف العرب منذ زمن بعيد، وأن تعاد الحقوق إلى أصحابها الشرعيين، وأن يستمر تدفق البترول إلى الدول الغربية التي كانت معادية للعرب. وتحدث عن الصيغ المعقولة لاستعمال البترول كعامل أساسي للضغط على الغرب وإجباره على تبديل سياسته المؤيدة لإسرائيل، فقال إن أول ما ينبغي علينا فعله هو تقنين إنتاج البترول ومنع تصديره للدول التي تتعامل مع إسرائيل، وسيكون التقنين وسيلة لرفع أسعار البترول في العالم، ووسيلة للضغط السياسي على الدول المستوردة للنفط والعدوة لحقوق العرب في فلسطين. كذلك فإن مقاطعة الموانئ والطائرات العربية للسفن الغربية ومنع تموينها بالنفط سيؤديان إلى شل حركة المواصلات شلاً يهدد مصالح الدول الغربية ويقطع الصلة بينها وبين العالم العربي. وختم السيد الطريقي حديثه بإعلان برنامج من نقطتين وصفه بأنه من أفضل الوسائل لكسب المعركة مع العدو واسترجاع فلسطين السليبة.

النقطة الأولى:

تقرر الدول العربية اقتطاع جزء من موازنة كل دولة عربية، ويخصص جزء من هذه الأموال الناجمة عن هذا الاقتطاع للبدء فوراً في تنفيذ مشاريع تحويل مياه وروافد نهر الأردن، ويصرف الجزء الآخر على تقوية الجيوش العربية المحيطة بإسرائيل استعداداً لأية معركة عسكرية مفاجئة.

النقطة الثانية:

قطع البترول عن الدول التي تتعامل مع إسرائيل ومقاطعتها سياسياً واقتصادياً.

وأنهى السيد الطريقي حديثه بأن البترول وحده سلاح كاف لتأمين النصر للعرب في معركة استعادة فلسطين، وإعادة أبنائها إليها، فيما إذا تضامن العرب، واتفقوا على أن معركة فلسطين اليوم هي معركة أفعال لا معركة أقوال.

البترول.. ومصير الإنسان العربي(*)

تعيش الأمة العربية من محيطها إلى خليجها عصرها البترولي إذا جاز لنا أن نسمي العصور بأسماء الطاقة التي يسود استعمالها فيها. والأمة العربية وهي تملك حوالى ٧٠ بالمئة من رواسب البترول في العالم ينطبق عليها قول الشاعر العربي:

كالعيس في البيداء يقتلها الظما   والماء فوق ظهورها محمول

فهذه الثروة الضخمة التي وهبها الله للأمة العربية لم تستفد منها أمتنا الفائدة المرجوة، وذلك لعدة أسباب: بعضها خارج عن إرادتنا وبعضها الآخر من فعل أنفسنا. وسأحاول تعريف القارئ على الثروة البترولية العربية وكيف يمكن الاستفادة منها لرفع مستوى المعيشة للإنسان العربي وحمايته من التسلط الأجنبي، وبالتالي استخدام البترول لخدمة القضايا العربية سواء أكانت سياسية أم اجتماعية أم اقتصادية أم عسكرية.

وتقع رواسب البترول في الأرض العربية في ثلاث مناطق رئيسية مرتبة حسب أهميتها كما يلي:

المنطقة الأولى وهي منطقة الخليج العربي، وتمتد هذه المنطقة من حدود تركيا شمالاً إلى البحر العربي جنوباً، ويتراوح عرضها من ثلاثمائة إلى خمسمائة كيلومتر. وهناك احتمال كبير بأن هذه المنطقة قد تمتد في اتجاه الغرب إلى وسط وغرب شبه الجزيرة العربية. ويقدر خبراء الجيولوجيا أن ما تم من اكتشافات للرواسب البترولية في هذه المنطقة لا يمثل إلا جزءاً يسيراً مما ينتظر أن يكتشف فيها في المستقبل. وتعتبر حقول البترول التي تم اكتشافها في البلدان العربية الواقعة على سواحل الخليج العربي

(*) نشر في: **الطليعة** (القاهرة)، العدد ١٢ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥)، ص ١٣ ـ ٢٦.

من أخصب وأكبر حقول البترول في العالم. فحقل الغوار في المملكة العربية السعودية يعتبر أكبر حقل في العالم يليه من حيث الأهمية حقل برجان في الكويت. وتصدر البلدان العربية المنتجة للبترول في هذه المنطقة إلى العالم الخارجي ٥٨٧٠ ألف برميل يومياً أو ٢٨٩,٣ مليون طن سنوياً طبقاً لإحصائيات عام ١٩٦٤.

وتعتبر البلاد العربية الواقعة على سواحل الخليج العربي أكبر المناطق المصدرة للبترول في العالم. وتقدر رواسب البترول الموجودة فيها والتي يمكن إخراجها بالطرق العلمية المعروفة للإنسان بـ ١٧٣,٤ بليون برميل. وهذه الكميات لا تمثل أكثر من ٢٠ إلى ٣٠ في المئة من البترول الموجود فعلاً في الطبقات الجيولوجية. ولهذا فينتظر أن تتضاعف الكميات التي يمكن إنتاجها بتحسن طرق الإخراج. والجدول رقم (١) يمثل كميات البترول الموجودة في البلاد العربية الواقعة على سواحل الخليج العربي والكميات التي ينتجها كل بلد في العام الواحد وعدد سكان كل بلد ومقدار الكميات البترولية التي تكرر محلياً.

الجدول رقم (١)

احتياطي وإنتاج وعدد سكان البلاد العربية ـ ديسمبر ١٩٦٤

البلد	الاحتياطي (بالملايين)		الإنتاج السنوي (بالملايين)		عدد السكان	طاقة التكرير (بآلاف البراميل)
	الأطنان	البراميل	الأطنان	البراميل		
البحرين	٣٣,٧	٢٥٠	٢,٤	١٧,٨	١٥١,٠٠٠	٢٠٥
العراق	٣٣٧٨,٣	٢٥٠٠٠	٦٠,٥	٤٤٧,٧	٦,٨٠٣,١٥٣	٧٦,٤
الكويت	٨٥١٣,٥	٦٣٠٠٠	١٠٤,٥	٧٧٣,٨	٢٥٠,٠٠٠	٣٦٠
المنطقة المحايدة	١٦٨٩,١	١٢٥٠٠	١٨,٤	١٣٦,٥		٥٠
قطر	٤٧٢,٩	٣٥٠٠	١٠,٨	٨٠,٥	٥٥,٠٠٠	٠,٦
المملكة السعودية	٨١٧٥,٦	٦٠٥٠٠	٨٣,٦	٦١٩,٠	٦,٠٠٠,٠٠٠	٢١٠
أبو ظبي	١٠٤٠,٥	٧٧٠٠	٩,١	٦٧,٥	١٨,٠٠٠	...
المجموع	٢٣٣٠٣,٦	١٧٢٤٥٠	٢٨٩,٣	٢١٤٢,٨	١٣,٢٧٧,١٥٣	٩٠٢

المصدر: *Oil and Gas International.*

والمنطقة الثانية من البلاد العربية المنتجة والمصدرة للبترول والتي تلي المنطقة الأولى في الأهمية هي منطقة شمال أفريقيا العربية، وتتكون من المملكة الليبية المتحدة ويبلغ احتياطيها من البترول طبقاً لإحصائيات عام ١٩٦٤، ٩ بلايين برميل، ومتوسط الإنتاج اليوم ٨٥٨,٦ ألف برميل، أما طاقتها على التكرير فلا تزيد عن ١١,٤ ألف برميل في اليوم الواحد. والبلد الثاني في هذه المنطقة هو الجمهورية الجزائرية، إذ يبلغ

احتياطيها من البترول حتى أواخر عام ١٩٦٤ ٧,٥ بليون برميل، وإنتاجها اليومي ٥٥٢,٤ ألف برميل. وتقع الحقول الجزائرية في وسط الصحراء الجزائرية الكبرى وينقل منها البترول إلى ساحل البحر الأبيض المتوسط بواسطة ثلاثة خطوط أنابيب أحدها ينبع من منطقة البترول الجزائرية المتاخمة للحدود الجنوبية الغربية لليبيا ويصب بميناء الصخيرة في الجمهورية التونسية. أما خط الأنابيب الثاني فهو يبدأ من حقل حسي مسعود المشهور وينتهي في ميناء بجاية الجزائري.

أما الخط الثالث فهو لنقل الغاز الطبيعي من حقل الغاز الكبير المعروف بـ «حسي الرمل» إلى ميناء أرزو قرب مدينة وهران. وتبلغ طاقة معامل التكرير في الجزائر ٤٦ ألف برميل في اليوم الواحد.

والمنطقة العربية الثالثة المنتجة للبترول هي منطقة حوض خليج السويس في الجمهورية العربية المتحدة. ومع أن هذه المنطقة كانت أول المناطق العربية التي بدأ فيها النشاط البترولي، حيث بدأ الإنتاج فيها سنة ١٩٠٩، إلا أنها لم تلق عناية كافية من الشركات البترولية، فتأخر تطويرها لأسباب سياسية واقتصادية. ولكنها أخذت في السنوات الأخيرة تكتسب أهمية كمنطقة بترولية بعد اكتشاف رواسب جديدة للبترول في وسط وعلى جوانب خليج السويس. ومن المنتظر أن تتم اكتشافات كبيرة في هذه المنطقة مما سيزيد من أهميتها. وقد لا تجد الشركات المنتجة في هذه المنطقة صعوبة في تسويق منتجاتها كما يحدث للمناطق الأخرى لقربها من سوق كبير، هو سوق الجمهورية العربية المتحدة، كما أن موقعها المتوسط بين القارات وقربها من أوروبا بالذات سيساعد على تطويرها بسرعة. وقد بلغت رواسب البترول الثابت وجودها في الجمهورية العربية المتحدة حتى أواخر عام ١٩٦٤ بليوناً ونصف البليون من البراميل (١,٥ بليون برميل). أما الإنتاج اليومي فمتوسطه لعام ١٩٦٤، ١٢٤,٧ ألف برميل. أما طاقة الجمهورية العربية المتحدة على التكرير فتبلغ ١٣٦ ألف برميل يومياً، أي ٧,٢٤ مليون طن سنوياً.

لقد ذكرنا في مستهل كلامنا أن الأمة العربية لم تستفد الفائدة المرجوة من وجود هذه الثروة الضخمة تحت أراضيها لأسباب بعضها خارجة عن إرادتها. وأهم هذه الأسباب أن كل البلاد العربية المنتجة للبترول الآن كانت إما مستعمرة كالبلاد العربية في شمال افريقيا (ليبيا والجزائر)، أو محتلة بواسطة الجيوش الأجنبية كالجمهورية العربية المتحدة والعراق، أو تحت حماية أو منطقة نفوذ بريطانية كإمارات الخليج العربي والمملكة العربية السعودية. وقد ساعدت الظروف السائدة البريطانيين في إملاء شروط الامتيازات على البلاد التي يبسطون نفوذهم عليها. وقد حذا الأمريكيون حذو الإنجليز وصاغوا شروط الامتيازات في البلاد التي حصلوا منها على رخص للتنقيب على نمط الشروط التي حصلت عليها الشركات الإنجليزية في إيران والعراق. وكانت

القاعدة السائدة حتى عام ١٩٥٠ هي أن تدفع الشركة للحكومة التي تعمل في أراضيها أربعة شلنات عن كل طن تنتجه وتصدره من المواد البترولية على أن تعفى الشركات من الضرائب والرسوم بجميع أنواعها. وقد بلغت أرباح الشركات من الأموال الموظفة في صناعة البترول العربية نتيجة لهذه التسهيلات أرقاماً لا مثيل لها في أي مكان آخر في العالم سواء أكان ذلك على الأموال التي تعمل في صناعة البترول أو في الصناعات الأخرى. وقد بلغ متوسط الربح على الأموال الموظفة في مختلف الصناعات في العالم في السنوات الأخيرة ١٢ بالمئة تقريباً بينما بلغت أرباح شركة بترول قطر على أموالها الموظفة في صناعة البترول في مشيخة قطر مائة وخمسين في المائة (١٥٠ بالمئة)، فقد كانت أموال الشركة الموظفة في صناعة البترول في قطر سنة ١٩٥٨ تبلغ ٣٢ مليون دولار، والأرباح التي حققتها الشركة بعد دفع نصيب الحكومات كانت ٤٨ مليون دولار. أما في المملكة العربية السعودية، فقد بلغت رؤوس أموال شركة البترول العربية الأمريكية (أرامكو) في عام ١٩٦١، ٤٤٦,٩ مليون دولار، وبلغت أرباحها الصافية بعد دفع حصة الحكومة العربية السعودية ٣٦٣ مليون دولار، مما جعل نسبة الأرباح على رأس المال الموظف تبلغ ٨١,٥ في المائة. وفي الفترة التي سبقت عام ١٩٥٠ وهي السنة التي بدأ العمل فيها باتفاقية مناصفة الأرباح كان دخل الحكومات العربية من صناعاتها البترولية منذ بدأ الإنتاج والتصدير، في العراق في عام ١٩٢٧، وفي البحرين والسعودية والكويت في الأعوام ١٩٣٤ و١٩٣٧ و١٩٤٦ لا يزيد، كما ذكرنا، عن ٤ شلنات عن الطن الواحد أو ٢٠ سنتاً عن البرميل الواحد بينما كان دخل الشركات بعد خصم المصاريف لا يقل عن ١١,٢٥ دولاراً عن الطن الواحد. وقد قدر مجموع دخل البلاد العربية من صناعة البترول منذ بدأ العمل بالامتيازات حتى عام ١٩٥١، ٤٤١ مليون دولار بينما قدرت أرباح الشركات عن هذه الفترة بـ ٣,١٣٢ مليون دولار. ولعله من المناسب أن نذكر هنا أن شركة قناة السويس الأجنبية كانت قبل بدء العمل باتفاقية مناصفة الأرباح من شركات البترول وحكومات البلاد المنتجة والمصدرة للبترول تكسب عن البرميل الواحد المار بالقناة أكثر مما كانت تكسبه بعض حكومات الدول المصدرة للبترول في منطقة الخليج العربي. فقد كانت شركة قناة السويس مثلاً تتقاضى حوالى ١٠ سنتات عن البرميل الواحد الذي يمر عبر القناة بينما لا تأخذ بعض الإمارات العربية أكثر من ٧ - ٩ سنتات عن البرميل الواحد طبقاً للاتفاقيات التي كان معمولاً بها في كل من البحرين والكويت وقطر والتي كانت تنص على أن تدفع الشركة للشيخ ٣ روبيات عن كل طن ينتج (ما يعادل ٦٣ سنتاً أمريكياً).

اتفاقيات مناصفة الأرباح

وعندما تقدمت حكومات بعض البلاد العربية كحكومة العراق وحكومة المملكة

العربية السعودية من الشركات تطالب بتحسين شروط الامتيازات شعر رجال الشركات والرسميون في واشنطن بضرورة إجابة هذه المطالب، وتوصل رجال الشركات المالكة لشركة البترول العربية الأمريكية (أرامكو) إلى طريقة اعتقدوا أنها ترضي الأماني العربية ولا تضر بمصالحهم وتضمن لهم في المدى الطويل صداقة وتعاون حكومات المنطقة، لهذا عرضوا على حكومة المملكة العربية السعودية أن تقوم بفرض ضريبة دخل تتفق الحكومة والشركة على صيغتها وتوافق الشركة مقدماً على الخضوع لها بشرط ألا تزيد حصة حكومة المملكة العربية السعودية في أي سنة من السنين من دخلها من العوائد والضرائب والرسوم عن ٥٠ بالمئة من صافي ربح الشركات بعد خصم ما تتكبده هذه الأخيرة من مصاريف. وقد صيغ قانون ضريبة الدخل بحيث حفظ للشركة جميع حقوقها التي اكتسبتها من نصوص الامتياز القديم كالإعفاء من الضرائب عدا التي توافق مقدماً على الخضوع لها، وكذلك إعفاءها من جميع العوائد والرسوم، وأن يعتبر كل ما تأخذه الحكومة من الشركة من دفعات مالية جزءاً من حصتها في المقاسمة بالأرباح. ولكن الشركة لجأت إلى إعطاء خصميات من الأسعار المعلنة للبترول المصدر من البلاد للمشترين الذين هم أنفسهم مالكو الشركة والذين يحتكرون شراء البترول ولا يسمح لأرامكو بالبيع مباشرة لطرف ثالث. وقد بلغت هذه الخصميات في حدها الأقصى ١٨,٥ بالمئة من الأسعار المعلنة. وأصبح واقع المقاسمة نتيجة لهذه الخصميات ٥٠ بالمئة للحكومة و٥٠ بالمئة للشركات كما كانت الشركات تريد أن تسمى هذه الاتفاقية، بل كانت في الواقع أقل من ٣٠ بالمئة من صافي الربح للحكومة وأكثر من ٧٠ بالمئة للشركات. وقد اتخذت هذه الاتفاقية التي تمت في أواخر عام ١٩٥٠ بين حكومة المملكة العربية السعودية وشركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) مثلاً حذت حذوه بقية الشركات والحكومات في البلاد المنتجة والمصدرة للبترول في المنطقة مع تغييرات بسيطة. وقد قدرت أرباح الشركات من عملياتها في الأرض العربية في الفترة من عام ١٩٥٠ حتى أواخر عام ١٩٦٤ بحوالى ١٧,٨٩١,٧ مليون دولار. أما دخل الحكومات عن الفترة نفسها فقدر بحوالى ١٢٨٥٩ مليون دولار، كما يتضح من الجدول رقم (٢)، والجدول رقم (٢أ).

الجدول رقم (٢)

مدفوعات شركات البترول المباشرة إلى حكومات البلاد العربية في منطقة الخليج العربي وذلك عن السنوات ١٩٥٠ ـ ١٩٦٤ (بملايين الدولارات الأمريكية)

السنة	البحرين	العراق	الكويت	قطر	المملكة العربية السعودية	الإجمالي
١٩٥٠	٢	١٩	١٢	١	١١٣	١٤٧
١٩٥١	٣	٤٣	١٨	٤	١٦٥	٢٣٣
١٩٥٢	٤	١١٦	٥٧	١٠	٢١٢	٣٩٩
١٩٥٣	٥	١٦٢	١٦٩	١٨	٢٢٦	٥٨٠
١٩٥٤	١١	١٩٢	١٩٤	٢٩	٢٨١	٧٠٧
١٩٥٥	٩	٢٠٧	٢٨٢	٣٤	٢٧٥	٨٠٧
١٩٥٦	١٠	١٩٤	٢٩٣	٣٦	٢٨٣	٨١٦
١٩٥٧	١٠	١٣٧	٣٠٨	٤٥	٣٠٣	٨٠٣
١٩٥٨	١٢	٢٢٤	٣٥٤	٦٠	٣٠٢	٩٥٢
١٩٥٩	١٣	٢٤٣	٤٠٩[١]	٥٣	٢٩٤[١]	١٠١٢
١٩٦٠	١٣	٢٦٧	٤٤٢	٥٤	٣٣٤[١]	١١١٠
١٩٦١	١٧	٢٦٥	٤٦٥	٥٤	٣٧٨[١]	١١٧٩
١٩٦٢	١٧	٢٦٦	٤٧٦	٥٦	٤١٠[١]	١٢٢٥
١٩٦٣	١٧	٣٠٨	٥٣٥	٦١	٤٨٠	١٤٠١
١٩٦٤	١٨	٣٥٠[٢]	٥٥٢	٦١	٥٠٧	١٤٨٨
	١٦١	٢٩٩٣	٤٥٦٦	٥٧٦	٤٥٦٣	١٢٨٥٩

(١) لا يدخل ضمن هذه المبالغ الدخل من المنطقة المحايدة.
(٢) دينار عراقي ١٢٥ مليوناً.

المصـــــادر: Economist Intelligence Unit [EIU], *Economic Development in the Middle East, 1961-63* ([London]: EIU, [n. d.]), and Charles Issawi and Mohammed Yeganeh, *The Economics of Middle Eastern Oil* (Westport, CT: Greenwood Press, 1977).

الجدول رقم (٢أ)

الإنتاج والدخل العام للبترول عن الفترة منذ عام ١٩٥٠ لغاية آخر عام ١٩٦٤

البلد	الإنتاج في الفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٦٠ (بآلاف البراميل)	معدل السعر[١] لفترة عشر سنوات	مجموع الإنتاج في الفترة ١٩٦١ ـ ١٩٦٤	السعر المعلن	مجموع الدخل العام[٢] عن الفترة من ١٩٥٠ إلى ١٩٦٠ (بملايين الدولارات الأمريكية)
البحرين	١٣٦,٥١٦	١,٧٢	٦٧,٢١٣	١,٥٩	٣٤١,٦
العراق	٢,٢٧٤,٠٠٢	١,٨٦	١,٦٠١,٦١٨	١,٧٢	٦,٩٨٤,٤
الكويت	٤,٠٨٨,٩٠٤	١,٧١	٧٤٨,٧٨١	١,٥٩	١١,٣٦٢,٦
قطر	٤٥٠,٩٠٨	٢,٠٥	٢٨٣,١٣١	١,٥٩	١,٤٧٦,٥
المملكة السعودية	٣,٧٣٧,٥٥٤	١,٩٣	٢,٢٧٦,٩٢٠	١,٨٤	١١,٤٠٣,٠
المنطقة المحايدة	١٧١,٤٠٥	١,٤٢	٤٠٩,٤٩٣	١,٤٢	٨٢٤,٨
المجموع	١٠,٨٥٩,٢٨٩		٧,٣٨٧,١٥٦		٣٢,٣١٢,٩
مجموع الإنتاج	١٠,٨٥٩,٢٨٩,٠٠٠)	+	(٧,٣٨٧,١٥٦,٠٠٠		١٨,٢٤٦,٤٤٥,٠٠٠
مجموع الدخل العام					٣٢,٣٩٢,٩
طرح المصاريف بمعدل ٩ سنتات للبرميل الواحد					١,٦٤٢,٢
					٣٠,٧٥٠,٧
ما دفع للحكومات حسب الجدول رقم (٢)					١٢,٨٥٩,٠
صافي أرباح الشركات					١٧,٨٩١,٧

(١) عن تقرير آرثر دي ليتل تاريخ ١٥/ ١/ ١٩٦٢.

(٢) *Degolyer and McNaughton Annual Report.*

ليست شروط الامتيازات والإعفاءات التي تتمتع بها الشركات هي وحدها التي سببت ارتفاع نسبة أرباح الشركات في الوطن العربي، ولكن طبيعة الحقول البترولية وضخامة حجمها وسهولة العثور عليها وسهولة إنتاجها ووفرة الإنتاج من كل بئر، كل ذلك ساعد على جعل توظيف الأموال في صناعة البترول في الوطن العربي تدر أرباحاً لا مثيل لها في العالم. والجدول رقم (٣) يبين تكاليف العثور على البترول في البلاد العربية وإيران وفي افريقيا (ليبيا، الجزائر، الجمهورية العربية المتحدة ونيجيريا) وتكاليفه في المناطق الأخرى المنتجة والمصدرة للبترول كالولايات المتحدة ومنطقة البحر الكاريبي (فنزويلا) والشرق الأقصى (اندونيسيا) وكذلك تكاليف الإنتاج والتجميع ومتوسط إنتاج البئر الواحدة. ومن الجدول نرى أنه في الوقت الذي كان معدل تكاليف العثور على البترول وإعداد الآبار للإنتاج لا يزيد عن ٢,٨ سنتاً أمريكياً

للبرميل الواحد في الوطن العربي كانت هذه التكلفة ٢٨ دولاراً في الولايات المتحدة الأمريكية و٦٦ سنتاً في كندا. وهذا أوضح دليل على قلة الأموال اللازمة لصناعة البترول في الوطن العربي.

الجدول رقم (٣)

تكاليف البحث والتنقيب والتطوير للبرميل الواحد في كل من: أمريكا، كندا، فنزويلا، افريقيا، اندونيسيا، البلاد العربية المنتجة والمصدرة للبترول، وإيران ـ كذلك متوسط إنتاج البئر الواحد في اليوم الواحد في عام ١٩٦٣

البلد	الزيادة في الاحتياطي (بملايين البراميل)	الكميات المكتشفة (بملايين البراميل)	المصاريف الرأسمالية (بملايين الدولارات)	تكلفة البرميل الواحد (بالدولار)		متوسط إنتاج البئر الواحدة (بالبراميل)
				١٩٦٣	معدل خمس سنوات	
الولايات المتحدة الأمريكية	١,٠٢٨	١,٧٢٢	٣,٥٢٥	٢,٠٤	١,٢٨	١٢
كندا	١,٠٧٥	١,٣٣٧	٣٨٥	٠,٢٩	٠,٦٦	٤١
فنزويلا		١,١٨٠	١٧٠	٠,١٤	٠,١٨	٣١٢
افريقيا	٤,٠٣١	٤,٤٦٧	٢٧٥	٠,٠٦	٠,١٣	١٠٦٩
اندونيسيا	٢٩٠	٥٠٥	١٠٠	٠,٢٠	٠,١٤	١٧٨
الشرق الأوسط	١٣,٣٩٣	١٥,٨٥٣	١٥٠	٠,٠٠٩	٠,٠٢٨	٤٢٨١

المصدر: *Petroleum Outlook* (June 1965).

كيف يمكن استخدام البترول لخدمة القضايا القومية؟

استرجاع فلسطين

لقد اتفق جميع الكتّاب والمؤرخين على أن العرب كان يمكنهم أن يمنعوا قيام دولة إسرائيل لو أنهم أظهروا حزماً ورغبة أكيدة في استخدام البترول كوسيلة للضغط على الدول الغربية لمنعها من الإصرار على إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين العربية. وكانت شركات البترول والعسكريون الأوروبيون والأمريكيون أول من قام بالضغط على حكوماتهم لمنعها من المغامرة بالمصالح الغربية في المنطقة. فقد تبين أثناء الحرب العالمية الثانية أن مركز الثقل لصناعة البترول العالمية سينتقل حتماً من الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة البحر الكاريبي في أمريكا الوسطى والجنوبية إلى الوطن العربي وإيران. ولكن حكام العرب قبيل النكبة وأثناءها إما أنهم لم يكونوا أحراراً في

مباشرة شؤونهم الخارجية كما كانت عليه الحال في المحميات المنتجة والمصدرة للبترول، وإما أنهم كانوا ضعفاء من الناحية السياسية، بحيث لم يبدوا ما يقنع الغرب بأنهم سيقاومون إقامة إسرائيل. وقد حاول بعض هؤلاء الحكام تبرير تقاعسهم عن استخدام البترول كسلاح في المعركة بقولهم: إن صناعة البترول عملية تجارية لا سياسية ويجب عدم إدخالها في المعركة. وهكذا تيقنت أمريكا وانكلترا أنه بالإمكان قيام إسرائيل بدون أن تتأثر مصالحهما البترولية. وفعلاً قامت إسرائيل وخسر العرب المعركة. وقد قال المستر جيمس فورستال وزير البحرية الأمريكية السابق إن الخبراء العسكريين والاقتصاديين نصحوا الحكومة الامريكية بعدم الإصرار على قيام إسرائيل، ولكن البيت الأبيض وعينه على أصوات الناخبين من اليهود الأمريكيين لم يأبه بالنصيحة، وقال الرئيس هاري ترومان الذي كان رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية في ذلك الوقت ان إسرائيل ستقوم طالما أن أصوات الناخبين اليهود في أمريكا أكثر من أصوات الناخبين العرب، وانه ليس من العسير التفاهم مع الحكام العرب الذين لا يزيد عددهم على أصابع اليد وإقناعهم بوجهة النظر الأمريكية، وفعلاً تم له ما أراد.

لقد قامت إسرائيل وشرد بسببها مليون عربي، وشعر كل عربي من المحيط إلى الخليج بالذلة، والمهانة، وأصبح العرب بعد ذلك لا يشعرون بما يشعر به الأحرار في كل مكان، وتوارثوا عار الهزيمة وهم ينتظرون الفرصة لتصحيح الأوضاع والأخذ بالثأر، والآن لنبحث ما يمكن أن نفعله للاستفادة من سلاح البترول وإقحامه في المعركة.

إن استمرار الرخاء والازدهار في المعسكر الغربي والدول التي تدور في فلكه يعتمد في الوقت الحاضر ولمدة طويلة في المستقبل على استمرار تعاون العرب معه وتسهيل وصول البترول إلى أوروبا واليابان وبعض مناطق نصف الكرة الغربي بالأسعار الزهيدة السائدة. ويبلغ استهلاك العالم من المواد البترولية حوالى ٢٨,٨٢٠,٠٠٠ برميل في اليوم الواحد. ويتضاعف الاستهلاك للمواد البترولية في العالم مرة كل عشر سنوات. وقد قدر المستر جون هـ. لودن المدير المنفذ لمجموعة رويال دوتش ـ شل الذي تقاعد من منصبه مؤخراً في محاضرة ألقاها أمام معهد كدمان في لندن بتاريخ ١٧ مايو ١٩٦٥، بأن استهلاك العالم في عام ١٩٩٠ سيرتفع إلى ١٠٠ مليون برميل في اليوم الواحد. ولكي يحتفظ العالم بنفس نسبة الإنتاج إلى الاحتياطي وهي واحد إلى اثنين وثلاثين (١ إلى ٣٢) لا بد أن يتم اكتشاف كميات جديدة من البترول لا تقل عن ٨٢٠ بليون برميل لمواجهة هذه الزيادة في الطلب. ويعتقد لودن بأن معظم الاكتشافات الجديدة للمواد البترولية في المستقبل ستحدث في البلاد العربية وإيران. وتعد منطقة غرب أوروبا أكبر منطقة تستورد البترول ومنتجاته. فهي تستهلك من المواد البترولية سنوياً (معدل سنة ١٩٦٤) ٣٣٥ مليون طن أو ما يعادل ٢,٥١٤,٨٥٠,٠٠٠ برميل، وتستورد من البلاد العربية ٢٠٩ ملايين طن أو ما يعادل

١,٥٥٩,٢٠٧,٠٠٠ برميل، أي أن نسبة ما تأخذه من بلادنا إلى استهلاكها هو حوالى ٦٢ بالمئة. وأوروبا توفر بشرائها البترول العربي ٢٩٤٧,٣ مليون دولار يومياً أو ١,٠٨٥,٧٦٤ مليون دولار سنوياً. وهذا المبلغ هو الفرق بين ما تدفعه ثمناً للبترول العربي وما تدفعه لو أنها أتت بهذا البترول من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا. أما إذا استوردت هذه الكميات من البلاد العربية بدلاً من منطقة البحر الكاريبي (فنزويلا)، فإنها ستوفر ٢٤٣٥ مليون دولار يومياً أو ٨٨٨,٧٧٥ مليون دولار في السنة الواحدة، وذلك لأن البرميل الواحد من البترول العربي قيمته في الموانئ الأوروبية ٢٤٠ سنتاً، بينما قيمة البترول الوارد من الولايات المتحدة الأمريكية في نفس الموانىء تبلغ ٣٠٩ سنتات، ومن فنزويلا ٢٩٧ سنتاً، كما يتضح من المعادلات التالية:

تستهلك أوروبا الغربية من المواد البترولية ما معدله ٦,٨٩٠,٠٠٠ برميل يومياً أو ما يعادل ٢,٥١٤,٨٥٠,٠٠٠ برميل سنوياً.

تستورد ٦٢ بالمئة من هذه الكمية من البلاد العربية، أي ما معدله ٤,٢٧١,٨٠٠ برميل يومياً أو ما يعادل ١,٥٥٩,٢٠٧,٠٠٠ برميل سنوياً.

وتبلغ قيمة البرميل الواحد من البترول العربي واصلاً إحدى موانئ أوروبا الغربية كما يلي:

السعر المعلن في ميناء الأحمدي بالكويت ١٥٩ سنتاً يضاف إليها أجور النقل ورسوم قناة السويس مقدارها ٨١ سنتاً فتكون القيمة ٢٤٠ سنتاً.

وتكون قيمة البترول العربي في موانئ أوروبا ١,٥٥٩,٢٠٧,٠٠٠× ٢٤٠ = ٣,٧٤٢,٠٩٦,٨٠٠ دولار في السنة الواحدة.

أما إذا اضطرت لاستيراد هذه الكمية من الولايات المتحدة الأمريكية، فإن البرميل الواحد بنفس درجة الكثافة والجودة سيكلفها، السعر المعلن في غرب تكساس (٢٦٤ سنتاً)، يضاف إليها أجور النقل إلى ميناء لندن مثلاً ومقدارها ٤٥ سنتاً.

فتكون القيمة للبرميل الواحد في ميناء لندن هي ٣٠٩ سنتات.

وتكون قيمة ما تدفعه أوروبا الغربية عن نفس الكمية هي: ١,٥٥٩,٢٠٧,٠٠٠× ٣٠٩ = ٤,٨١٧,٩٤٩,٦٣٠ دولاراً في السنة الواحدة.

أما إذا أُتي بهذه الكميات من فنزويلا، فإن قيمة البرميل الواحد الذي درجة كثافته وجودته تماثل كثافة وجودة البترول العربي فإن ذلك سيكلفها السعر المعلن في ميناء تياجوانا ٢٥٢ سنتاً، يضاف إليها أجور النقل إلى ميناء لندن مثلاً ومقدارها ٤٥ سنتاً.

فتكون قيمة البرميل الواحد في ميناء لندن ٢٩٧ سنتاً.

وتكون قيمة ما تدفعه أوروبا الغربية عن نفس الكمية هي:

١,٥٥٩,٢٠٧,٠٠٠ × ٢٩٧ = ٤,٦٣٠,٨٤٤,٧٩٠ دولاراً في السنة الواحدة.

وهكذا نرى أن أوروبا باستيرادها الـ ٦٢ بالمئة من مجموع ما تستهلكه من البلاد العربية توفر على نفسها:

١ ـ ١,٠٧٥,٨٥٢,٨٣٠ دولاراً كل سنة، وهو الفرق بين ما تدفعه للبترول الأمريكي وما تدفعه للبترول العربي (٤,٨١٧,٩٤٩,٦٣٠ ـ ٣,٧٤٢,٠٩٦,٨٠٠).

أو:

٢ ـ ١,٨٨٨,٧٤٧,٩٩٠ دولاراً كل سنة، وهو الفرق بين ما تدفعه للبترول الفنزويلي وما تدفعه للبترول العربي (٤,٦٣٠,٨٤٤,٧٩٠ ـ ٢,٧٤٢,٠٩٦,٨٠٠).

إن العالم الغربي ينظر إلى حقول البترول في الوطن العربي على أنها مخازن للطاقة الرخيصة يستغلها متى شاء وكيفما يشاء وبالأسعار التي يقررها بنفسه. وهو ينقل البترول إلى بلاده خاماً بدلاً من تصنيعه أو مساعدة البلاد التي تنتجه على إقامة صناعات تكرير، وقد تم تصدير المنتجات على شكل مشتقات بترولية. ونتيجة لهذه السياسة الظالمة نرى أن طاقة معامل التكرير في البلاد العربية لا تزيد عن ٤,٦ بالمئة من طاقة التكرير في العالم. وتزيد طاقة التكرير في أوروبا على طاقتها الاستهلاكية بـ ٢٢ مليون طن عدا ما هو جار الآن إضافته من مصانع جديدة للتكرير. وقد أخذت أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية تستورد البترول العربي خاماً وتصدر الفائض عن حاجتها على شكل منتجات. وقد مكنت سيطرة الشركات الأوروبية والأمريكية على عملية تسعير البترول العربي حكومات أوروبا الغربية من جمع مبالغ طائلة من البترول العربي على شكل ضرائب ورسوم تفرضها على البترول الرخيص الوارد من البلاد العربية والمكرر في بلادها. ويبلغ متوسط الضرائب والعوائد والرسوم التي تفرضها حكومات أوروبا على البرميل الواحد حوالى ٣,٥ دولار، بينما لا يزيد مجموع الرسوم والعوائد والضرائب على نفس البرميل في البلاد العربية المصدرة للبترول عن ٨٠ سنتاً أمريكياً أو ٠,٨ من الدولار. وتستخدم أوروبا بعض هذه المبالغ لبناء الطرق ولمساعدة صناعة الفحم المحلية. وفي بعض الأحيان يبلغ مجموع الضرائب والرسوم والعوائد التي يفرضها بلد أوروبي واحد كانكلترا أو فرنسا على البترول المستورد من الشرق العربي أكثر مما تجمعه حكومات البلاد العربية مجتمعة من ثرواتها البترولية. وهكذا نرى أن صناعة البترول العربي عامل أساسي في استمرار ازدهار أوروبا الاقتصادي، ولا بد للعرب من مطالبة أوروبا بتغيير سياستها تجاههم وتصحيح الأخطاء التي ارتكبتها بحق أمتنا ونهج سياسة جديدة حيالنا تهدف إلى إزالة الظلم الذي لحق بأبناء فلسطين العربية ومساعدتهم على العودة إلى أوطانهم.

لا شك أن العرب سيدخلون في معركة حاسمة مع إسرائيل. ولكن إسرائيل لا تستطيع مقاومة العرب بدون مساندة الغرب. وقد أثبتت الأيام للمعسكر الغربي أن

خلق إسرائيل لم يحل مشكلة اللاجئين اليهود بقدر ما أثار من مشاكل جديدة أهمها مشكلة اللاجئين العرب وفقدان صداقة الأمة العربية وثقتها. ان الغرب في نظري مهيأ الآن لقبول أي حل لمشكلة فلسطين يبعده عن أية مغامرة بمصالحه في الوطن العربي أو تعريض أوروبا لأزمة وقود كالتي عانتها أثناء الاعتداء الثلاثي على قناة السويس عام ١٩٥٦. فالفرنسيون مثلاً كانوا في الماضي مستعدين لتضحية مصالح العرب في سبيل إسرائيل لعلمهم حينذاك بأنه لا يوجد أي خطر يهدد مصالحهم من جانب العرب. ولكنهم، ولا شك، بعد تجربتهم الفاشلة في الاعتداء على قناة السويس وانتزاع الجزائر لاستقلالها عنوة، غير مستعدين لتعريض مصالحهم للخطر في سبيل الإبقاء عليها. ان أوروبا لا تستطيع في الوقت الحاضر على الأقل، الاستغناء عن البترول العربي والاستعاضة عنه ببترول من مصادر أخرى بسبب كثرة تكاليف البترول الذي قد يمكن الحصول عليه لمدة قصيرة من الولايات المتحدة الأمريكية وفنزويلا والاتحاد السوفياتي لأن هذه البلاد ليست لديها الكميات الكافية ولا التسهيلات اللازمة لمد أوروبا بالمواد البترولية لمدة طويلة. وعليه فإن العرب في مركز تفاوضي قوي عليهم أن يستغلوه للضغط السياسي والاقتصادي، وبهذا يستطيعون إقناع البلاد التي كانت في الماضي تساند إسرائيل بالتفكير مرتين قبل معاداتهم. كما يجب أن نعلم أن الدول العربية تعتمد في خطط دفاعها وهجومها على مصادر البترول العربي سواء أكان ذلك من الخليج العربي أو من شمال افريقيا العربية (ليبيا والجزائر). فمن الخليج العربي تأخذ الأساطيل الأمريكية والانجليزية في الشرق الأقصى ما يلزمها من مواد بترولية من مصافي البحرين ورأس تنورة والكويت وعدن. ولا يمكن للأسطول السابع الأمريكي أو للأسطول الانجليزي في الشرق الأقصى الاستغناء عن المصادر العربية للبترول إلا بتعريض وسائل دفاعه وهجومه للخطر الشديد والتكاليف الباهظة.

الثروة الزراعية

تستورد الدول العربية معظم ما يلزمها من المواد الغذائية من الخارج، وكلنا ولا شك نذكر التهديدات الأمريكية بقطع إمدادات القمح عن الجمهورية العربية المتحدة إذا لم تخضع هذه الأخيرة لما تريده لها حكومة واشنطن. ونحن في الوطن العربي من محيطه إلى خليجه لسنا بحاجة لمواد غذائية يدفع بعض ثمنها تدخلات في شؤوننا الداخلية وخدش لكرامتنا. وما علينا إلا تطوير إمكانياتنا الزراعية في سوريا وفي العراق وفي السودان وفي الجزائر. والجدول رقم (٤) يبين مساحة المناطق الصالحة للزراعة والمناطق المزروعة فعلاً في كل من البلدان المذكورة. وإذا أمكن استخدام موارد البترول التي تفيض عن حاجة البلاد العربية المنتجة للبترول لاستغلال هذه الأراضي وزراعتها لسد حاجة الأمة العربية كلها أمكن توفير كل ما يلزمنا من غذاء وتصدير الفائض إلى الخارج. وسنرى كيف يمكن تدبير الأموال اللازمة لذلك

ووضعها في صندوق خاص لهذا الغرض.

الجدول رقم (٤)

مساحة المناطق الصالحة للزراعة والمناطق المزروعة

في بعض البلدان العربية مع عدد السكان في كل بلد منها

البلد	عدد السكان (مليون نسمة)	المساحة (بالأميال المربعة)	مساحة الأراضي الصالحة للزراعة (بالأميال المربعة)	مساحة الأراضي المزروعة (بالأميال المربعة)
سوريا	٤,٩٧٠ (إحصاء عام ١٩٦١)	٧٢,٠٠٠	٢٤,٠٠٠	١٠,٠٠٠
العراق	٦,٥٠٠ (إحصاء عام ١٩٥٧)	١٦٦,٠٠٠	٨٨,٤٠٠	٢١,٣٥٤
السودان	١٠,٣ (إحصاء عام ١٩٥٨)	١,٠٠٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠	١٨,٧٥٠
الجزائر	١١,٠ (إحصاء عام ١٩٦٣)	٨٩٣,١٥٨	٦٢,٦٢٥	١٨,٧٥٠

ملاحظة: الميل المربع يساوي ٦٤٠ فداناً أو ١٠٦٠ دونماً.

توطين البدو الرحل

شبه الجزيرة العربية التي تضم بين جنباتها ويرقد في جوفها أكبر مخزن للمواد البترولية في العالم صحراء قاحلة تغطي الرمال معظم سطحها، ونادراً ما تسقط الأمطار عليها، والمتوسط السنوي للأمطار لا يزيد عن ٣ ـ ٤ إنشات. وكان الإنسان فيها قبل عصر البترول يعيش عيشة بدائية زاده التمر الذي يجنيه من أشجار النخيل التي يغرسها في الواحات الصغيرة المنتشرة في هضبة نجد وقرب سواحل الخليج العربي. ولما أنعم الله عليها بثروة البترول بدأ الإنسان فيها يقترب بمستوى معيشته من مستوى معيشة الإنسان المتمدن، وأخذ يستعمل الآلات الحديثة لاستخراج المياه التي كانت ترفع بكميات قليلة إلى سطح الأرض بطريقة بدائية، بحيث كان ما يخرج من الأرض لا يزيد على ما يتسرب إلى المخازن الجوفية سنوياً من مياه الأمطار. ولم يكن الإنسان حينذاك يشعر بقلة المياه كما يشعر بها الآن بعد أن تضاعف الاستهلاك البشري للمياه وأخذت الآلات الحديثة تخرج من المخازن الجوفية أضعاف ما يدخل هذه المخازن سنوياً من الأمطار بحيث أصبح الناس في المملكة العربية السعودية وفي الأجزاء الأخرى من شبه الجزيرة العربية يخرجون مياهاً جوفية لا يقل عمرها في بعض الحالات عن ثلاثين ألف عام، أي أنهم يخرجون في مدة قصيرة ما تجمع في جوف الأرض خلال هذه المدة الطويلة. ومع أن الأمطار قليلة، فإنه لا يصل إلى المخازن الجوفية من هذه الأمطار أكثر من ٣ بالمئة من كميتها، أما الباقي فإنه يخترق الطبقات الرملية التي تغطي سطح الأرض، ثم يعود معظمه إلى السطح بواسطة الحرارة الشديدة ليتبخر في الهواء. وقد ظهرت في معظم هذه المخازن الجوفية علامات تنذر بأن ما

تحويه من مياه يوشك على النضوب، فالمياه الجوفية القريبة من السطح في مدينة الرياض مثلاً قد جف معظمها منذ زمن طويل، أما المياه العميقة فإن كمياتها محدودة على ما يظهر بحيث أخذت الآبار التي حفرت في هذه الطبقة تجف ويقل إنتاجها. كما أن موارد المياه في المناطق المحيطة بالرياض قليلة لدرجة لا يمكن الاعتماد عليها. أما في المنطقة الشرقية وهي المنطقة التي تقوم بها صناعة البترول في المملكة العربية السعودية فإن ما يخرج من المخازن الجوفية هناك لا يقل عن ثلاثة ملايين برميل يومياً. وقد تتضاعف هذه الكميات بزيادة النشاط الزراعي والصناعي، ولكن هذه المخازن ستجف حتماً إذا لم يوضع نظام صارم لمنع الإسراف والاعتناء بحفر الآبار، وإلا فإن صناعة البترول ستضطر إلى تكرير مياه البحر بكميات كبيرة لاستخدامها للصناعة وللاستهلاك البشري وللزراعة، وسيكون ذلك عبئاً اقتصادياً كبيراً على صناعة البترول وعلى الاقتصاد الوطني. وقد ذكرت الأنباء أن الحكومة في المملكة العربية السعودية تتفاوض مع شركات أمريكية وألمانية لدراسة إمكانية تقطير مياه الخليج العربي ونقلها بواسطة الأنابيب إلى مدينة الرياض.

أما في المنطقة الغربية من المملكة العربية السعودية فإن مصادر المياه توشك على النضوب، فوادي فاطمة الذي يمد مدينتي مكة المكرمة وجدة بالمياه، أخذ مستوى المياه فيه يهبط لدرجة تهدد أشجار النخيل بالفناء. ولا شك أن السحب القوي للمياه من هذا الوادي لسد حاجة أهل مكة وجدة يؤثر تأثيراً كبيراً على أشجار وادي فاطمة وعلى أهالي هذا الوادي. وستجف مياه هذا الوادي بازدياد السحب لمقابلة الزيادة في الاستهلاك البشري في مكة وجدة. ولا بد من إيجاد طريقة أخرى غير جلب المياه من الوديان الأخرى كوادي خليص لأن قصة وادي فاطمة ستتكرر مع كل واد تسحب المياه منه، فالظروف متماثلة، وطالما أن الأمطار قليلة والسحب السنوي أكثر من كمية الأمطار التي تسقط سنوياً، فالنتيجة الحتمية ستكون نضوب هذه المخازن. ولا بد من توفير المياه لمكة وجدة بوسائل أخرى كتقطير مياه البحر الأحمر. وما يحدث في مدينة الرياض والمنطقة الشرقية والمنطقة الغربية في شبه جزيرة العرب يمكن أن يحدث في كل مكان يبدأ فيه العمران. وإذا استثنينا بعض المناطق الجبلية في الجمهورية اليمنية، فشبه جزيرة العرب بجوها الشديد الحرارة وقلة أمطارها ليست أفضل الأماكن في الأرض العربية لسكن الإنسان العربي. وقد عرف الإنسان العربي هذه الحقيقة فكان في هجرة دائمة من شبه الجزيرة إلى حيث توجد المياه. فالقبائل العربية التي نزحت من الجزيرة إلى الشام والعراق وشمال افريقيا كان نزوحها أمراً طبيعياً، فالجزيرة العربية لا يمكنها أن تعول بنيها، وكانت الهجرة مستمرة قبل الإسلام. وكانت القبائل العربية التي تصل إلى الشمال لا تعود إلى الجزيرة العربية، بل تتخذ من بين النهرين موطناً جديداً لها، وبعضها كان يتجه صوب وادي النيل. وكانت هذه الحال سائدة قبل الإسلام وأثناء حكم الدولة الأموية والدولة العباسية ودولة آل عثمان. ولكن عندما

احتل المستعمرون الغربيون أرضنا وقسموها إلى دويلات صغيرة وضعوا أمام الإنسان العربي في شبه الجزيرة العربية العراقيل في متابعة هجرته التي فطر عليها، وأصبح من الصعب عليه التحرك كما اعتاد. وقد زادت حالته سوءاً بحلول حالة القحط والجفاف في السنوات الأخيرة. وكان بالإمكان أن يجد لنفسه حياة أفضل لو كان يستطيع الانتقال كما كان يفعل، علماً بأن انتقاله من شبه جزيرة العرب إلى الشمال سيساعد على تعمير المناطق الأخرى من الوطن العربي كالعراق وشمال سوريا. وفي هاتين المنطقتين أراض لا تجد من يزرعها لنقص في الطاقات المادية والبشرية.

إن الإنسان في الجزيرة العربية لن يستطيع بناء حضارة على كثبان رملية. فالله وهو أصدق القائلين يقول: ﴿**وجعلنا من الماء كل شيء حي**﴾[1] وليس في شبه الجزيرة العربية مياه كافية لبناء حياة أفضل.

وعلينا أن نشجع الجيل الصاعد من أبناء الجزيرة، خصوصاً أبناء القبائل على الهجرة إلى شمال سوريا والعراق واستخدام موارد البترول لتوطينهم وتمكينهم من تعمير الأرض وزراعتها وبناء حياة جديدة لهم وللأجيال القادمة من بعدهم. إن فرصة توطين القبائل الرحل قد لا يجود بها الدهر مرة أخرى. فثروة البترول قد تستمر قرناً أو بعض القرن ولكنها حتماً ستنتهي، ولا بد من الاستفادة من هذه الثروة في بناء مجتمع متحضر، وذلك لا يمكن أن يتم إلا حيث توجد المياه والمناخ المناسب.

إن تهجير مجموعات بشرية من منطقة إلى أخرى لا يمكن أن يتم بطبيعة الحال في الظروف الحالية التي تعيشها أمتنا العربية. فهذه الدويلات الصغيرة التي أحاطت نفسها بحدود وهمية عطلت نشاطها وجزّأت إمكانياتها وأضعفت طاقتها عن النمو والازدهار لا بد لها أن تتجمع مرة أخرى وأن تبدأ في التخطيط الاقتصادي على مستوى المجموعات العربية من المحيط إلى الخليج. إن واجب المثقفين يدعوهم إلى العمل على تحقيق وحدة أمتنا والعمل المتواصل لشرح أهداف الوحدة وإفهام الجماهير بأنها ضرورة مصيرية لا سبيل لرفع مستوى المعيشة للإنسان العربي بدون تحقيقها.

الثروة الحيوانية

توجد في بعض البلاد العربية ثروات حيوانية كبيرة كما هي الحال في السودان حيث توجد ثروة حيوانية ضخمة تقدر طبعاً لآخر إحصاء أجري في عام ١٩٥٩ بـ ١٣ مليون رأس من الغنم و٧ ملايين رأس من البقر ومليوني رأس من الجمال. هذا مع العلم بأن معظم البلاد العربية تأتي بمعظم اللحوم اللازمة لها من الخارج. ولو قدر للثروة الحيوانية في السودان أن تنمى وتحسن أنواعها وتستخدم العلوم الحديثة لإكثارها وتشق الطرق للوصول إلى المراعي، لأمكن توفير اللحوم اللازمة للبلاد العربية

---

(١) القرآن الكريم، «سورة الأنبياء،» الآية ٣٠.

ولأمكن زيادة الدخل القومي للسودان بزيادة الصادرات من اللحوم، وبهذا نكون قد ساعدنا الفرد السوداني على التطور وفي الوقت نفسه نمينا الاقتصاد القومي العربي.

الصناعات الثقيلة

يوجد في البلاد العربية من الخامات الطبيعية ما يساعد على قيام صناعات ثقيلة. والظروف كلها مؤاتية لذلك. فالحاجة إليها تزداد بازدياد انتشار الحضارة في الوطن العربي، كما أن صناعة البترول العربية، تستورد من الصلب كميات ضخمة تشكل جزءاً أساسياً في تكلفة الإنتاج. ورواسب الحديد والفحم والغاز الطبيعي في شمال افريقيا وبعض البلاد العربية الأخرى تجعل نجاح قيام صناعة الصلب محققاً إذا أمكن تخطيط ذلك على مستوى الاستهلاك في البلاد العربية وفي صناعة البترول. والجدول رقم (٥) يمثل إنتاج الحديد والفحم في بعض البلاد العربية في شمال افريقيا. فلو قامت الجامعة العربية أو صندوق التنمية الكويتي بوضع دراسة لرواسب الحديد والفحم في شمال افريقيا ومقدار ما تستهلكه صناعة البترول العربية من الحديد، فإن نتيجة هذه الدراسة سترى بلا شك ضرورة قيام صناعة للحديد في الجزائر لصهر الحديد وتوزيعه على شكل مصنوعات منتهية أو على شكل صفائح من الصلب يمكن تصنيعها في مصانع صغيرة في البلاد العربية الأخرى كل بقدر حاجتها.

الجدول رقم (٥)

كميات رواسب الحديد والفحم في بلدان شمالي افريقيا العربية

البلد	الحديد		الفحم	
	الاحتياطي (بملايين الأطنان)	الإنتاج السنوي (بآلاف الأطنان)	الاحتياطي (بملايين الأطنان)	الإنتاج السنوي (بآلاف الأطنان)
الجزائر	١,١٥٠	٢,٧٣٩,٠٠٠	-	٣٥
مراكش	-	٨٨٨,٠٠٠	-	٣٩٩
تونس	-	٩٣٦,٠٠٠	-	-
موريتانيا	١٢٠	٤,٠٠٠,٠٠٠	-	-

ويظهر من الجدول رقم (٥)، أن نسبة الموجود من رواسب الفوسفات في البلاد العربية إلى احتياطي العالم من رواسب الفوسفات تعادل ٥١,٧ بالمئة.

الأسمدة الصناعية

نحن نعيش في عالم مهدد بالمجاعة لازدياد عدد سكانه وعدم زيادة منتجاته الزراعية بالنسبة التي تؤمن غذاء للجميع. وقد أصبحت الأسمدة الصناعية عاملاً

أساساً في تحسين إنتاج المحاصيل الزراعية. والوطن العربي لديه جميع الإمكانيات ليكون أكبر مصدر للأسمدة الصناعية. فكمية الغاز الطبيعي التي تخرج مع البترول السائل في منطقة الخليج العربي وشمالي افريقيا العربية والتي تحرق في الهواء في الوقت الحاضر يمكن أن تكون المصدر الرئيسي للسماد الصناعي، ويمكن صنع جميع أنواع الأسمدة الصناعية كالنترات والكبريتات والفوسفات وكل ذلك سهل وميسور. والوطن العربي يملك معظم رواسب الفوسفات في العالم، ومنها يمكن عمل السماد الصناعي، كما يمكن استخدام وصناعة الصابون البترولي وغيرها. والجدول رقم (٦) يمثل رواسب الفوسفات في العالم وإنتاج البلاد العربية من هذه الرواسب.

الجدول رقم (٦)

رواسب الفوسفات في العالم

البلد	الاحتياطي (بالأطنان)	الإنتاج السنوي (بالأطنان)
المملكة المغربية	٢١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٨,٤٠٠,٠٠٠
تونس	٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٩٧,٠٠٠
الجزائر	١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٣٨٩,٩٠٠
الجمهورية العربية المتحدة	١٧٩,٠٠٠,٠٠٠	٦١٢,٠٠٠
الولايات المتحدة الأمريكية	١٣,٥٢٦,٠٠٠,٠٠٠	
الاتحاد السوفياتي	٢,٥٦٨,٠٠٠,٠٠٠	
البرازيل	٥٧٢,٠٠٠,٠٠٠	
جزر الباسفيكي وجزر المحيط الهندي	١٨٢,٠٠٠,٠٠٠	
٢٣ بلداً آخر	٦٧٠,٠٠٠,٠٠٠	
المجموع	٤٦,٦٩٧,٠٠٠,٠٠٠	

كيف يمكن تدبير المال اللازم لتحقيق المشاريع العربية المشتركة من العوائد البترولية؟

بلغ دخل البلاد العربية المنتجة والمصدرة للبترول ما عدا الجزائر من عوائد البترول في عام ١٩٦٤، ١٥٥٢ مليون دولار وبلغ مجموع موازنة حكومات هذه البلاد لنفس العام ٢١٦٢ مليون دولار، ويبلغ عدد سكان البلاد المنتجة والمصدرة للبترول في الخليج العربي وشمال افريقيا ٢٥ مليون نسمة، وعليه فإن متوسط دخل الفرد الواحد من البترول في هذه البلاد ٦٢ دولاراً، ويختلف دخل الفرد الواحد من الثروة البترولية من بلد إلى آخر، فهو في الكويت ٢٢٠٨ دولارات، وفي السعودية ٨٤ دولاراً، وفي العراق ٥١ دولاراً، وفي قطر ١١٠٩ دولارات، وفي أبو ظبي ٧٠٠ دولار. ومع أنه من الصعب الحصول على معلومات صحيحة عما يتوفر لدى

كل بلد عربي من الأموال التي يمكن توظيفها في المشاريع العربية المشتركة، ولكن إذا أمكن إقناع كل أو بعض الحكومات العربية المنتجة والمصدرة للبترول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) في وضع ما ستحصل عليه نتيجة للاتفاقيات الجديدة بينها وبين الشركات العاملة في بلادها والخاصة باعتبار الريع جزءاً من المصاريف العامة لا تخصم من حصة الحكومة وحدها في صندوق خاص، فإن مبلغاً كبيراً سيتوفر للحكومات وهو يذهب الآن إلى جيوب الشركات، ويبلغ هذا المبلغ حوالى ١١ سنتاً عن كل برميل، مع العلم أن هذا الترتيب وهو حسم ما يعطى للحكومة كمالك للأرض (الريع) لا يعمل به إلا في منطقة الشرق العربي وإيران وهو يعتبر جزءاً من المصاريف العامة في كل البلاد الأخرى المنتجة للبترول كالولايات المتحدة وكندا وفنزويلا. وقد توصلت المنظمة (أوبك) مع الشركات إلى مشروع اتفاق تحصل بموجبه الشركات على خصميات من الأسعار ينخفض بموجبها مبلغ الـ ١١ سنتاً إلى ٥,٥ سنت فقط. وقد وافقت على هذا بعض الحكومات. فإذا أمكن توفير هذه المبالغ التي ستؤخذ من الشركات والتي ستكون زيادة على معدل الدخل الحالي للحكومات ورصدها للتنمية ولتمويل المشاريع العربية المختلفة، فإن مبلغاً يقدر بأكثر

الجدول رقم (٧)

المبالغ التي ستتوفر لدى الحكومات العربية ـ نتيجة اعتبار الريع جزءاً من المصاريف العامة، حسب عرض الشركات.. للفترة ما بين ١٩٦٦ لغاية ١٩٧٥

السنة	الإنتاج السنوي (بملايين البراميل)						مجموع الإنتاج	المبلغ الذي سيتوفر عن كل برميل (بالسنتات الأمريكية)	المجموع (بملايين الدولارات)
	الكويت	السعودية	المحايدة	العراق	قطر	ليبيا			
١٩٦٦	٨٨٤	٧٢٣	١٥٠	٥٢٤	٧٩	٣٥٩	٢٧١٩	٥,٥	١٤٩,٦
١٩٦٧	٩٤٦	٧٧٣	١٦٠	٥٦٠	٨٤	٣٨٤	٢٩٠٧	٠٠	١٥٩,٦
١٩٦٨	١٠١٢	٨٢٧	١٧١	٥٩٩	٩٠	٤١٠	٣١٠٩	٠٠	١٧١,٠
١٩٦٩	١٠٨٢	٨٨٥	١٨٣	٦٤١	٩٦	٤٣٩	٣٣٢٦	٠٠	١٨٢,٩
١٩٧٠	١١٥٧	٩٤٧	١٩٦	٦٨٦	١٠٣	٤٧٠	٣٥٥٩	٠٠	١٩٥,٧
١٩٧١	١٢٣٨	١٠١٣	٢٠٩	٧٣٤	١١٠	٥٠٣	٣٨٠٧	٠٠	٢٠٩,٤
١٩٧٢	١٣٢٥	١٠٨٤	٢٢٤	٧٨٥	١١٨	٥٣٨	٤٠٧٤	٠٠	٢٢٤,١
١٩٧٣	١٤١٨	١١٦٠	٢٤٠	٨٤٠	١٢٦	٥٧٥	٤٣٥٩	٠٠	٢٣٩,٧
١٩٧٤	١٥١٧	١٢٤١	٢٥٧	٨٩٩	١٣٥	٦١٥	٤٦٦٤	٠٠	٢٥٦,٥
١٩٧٥	١٦٢٣	١٣٢٨	٢٧٥	٩٦٢	١٤٤	٦٥٨	٤٩٩٠	٠٠	٢٧٤,٥
المجموع	١٢٢٠٢	٩٩٨١	٢٠٦٥	٧٢٣٠	١٠٨٥	٤٩٥١	٣٧٥١٤		٢٠٦٣,٣

ملاحظة: حسب الجدول المبين أعلاه على أساس أن الزيادة السنوية المتوقعة في الإنتاج هي ٧ بالمئة.

من ألفي مليون دولار يمكن جمعه في الفترة التي تبدأ في أول يناير سنة ١٩٦٦ إلى آخر ديسمبر من عام ١٩٧٥، كما يتضح من الجدول رقم (٧). وإذا ما استخدمت هذه المبالغ لتطوير إمكانيات الأمة العربية فهي كفيلة برفع مستوى المعيشة للإنسان العربي في جميع الوطن العربي واستخلاص الأرض السليبة من الغزاة، كما أن هذه الأموال ستكون مودعة باسم الدول التي جمعت باسمها، ولا بأس من وضع فائدة معقولة عليها.

النتيجة

تمر الأمة العربية في الوقت الحاضر بفترة من فترات نضالها تعد من أشد وأقسى ما مرت به. فقد كشّر الاستعمار والاستغلال عن أنيابهما وظهرا على حقيقتهما بعد أن أدركا أن الأمة العربية جادة في نضالها وأنها سائرة بخطوات ثابتة نحو هدفها لتحقيق الوحدة والاشتراكية. وهذا ما لا يريده الاستعمار وما تستميت الرجعية في محاربته. وقد تم التحالف بين الاستعمار والرجعية والانتهازية في منطقتنا لإجهاض الثورة العربية وأصبحت الألغام تتفجر في طريق الزحف العربي من المحيط إلى الخليج. والعرب الشرفاء المؤمنون بالأمة العربية الواحدة بدون تحفظ ولا مصلحة لجماعة أو لحزب، والذين هدفهم الأول والأخير مصلحة الأمة العربية ورفع مستوى المعيشة للإنسان العربي، هؤلاء عليهم أن يتماسكوا ويملأوا الفراغ الناتج عن عدم وجود تنظيمات على مستوى الأمة العربية ليواصلوا الزحف العربي إلى حياة أفضل وليحافظوا على ما كسبته أمتنا من ثورتي ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ و١٤ يوليو عام ١٩٥٨ وكذلك من ثورة الجزائر العارمة التي استطاعت انتزاع قطر عربي غال من براثن الاستعمار الفرنسي.

إننا بدويلاتنا الصغيرة وبالتقسيمات الاقليمية التي لعب الاستعمار دوراً أساسياً في خلقها ويحاول جاهداً الإبقاء عليها، لن نستطيع بهذا الوضع أن نحقق ما يصبو إليه المخلصون منا في كل قطر من رفع مستوى المعيشة في أوطاننا وتجميع إمكانيات الأمة العربية من محيطها إلى خليجها لتكوين دولة عظمى ترعى مصالحنا في كل قطر وتتعاون بإخلاص مع جميع أصدقائها من محبي السلام والعدالة في كل أنحاء العالم.

إن الاستعمار والاستغلال الغربي هو المسؤول الأول عن تمزيق شمل أمتنا وبعثرة إمكانياتها لتمكين الانجليز والأمريكان وحلفائهم من السيطرة على موارد البترول في بلادنا. فالاستعمار البريطاني هو الذي أقام هذه الإمارات الصغيرة وشجع على بقائها وفرض عليها شروط امتيازات البترول المجحفة. والأمراء والمشايخ الذين نصبوهم على تلك الإمارات لا يمثلون في أغلب الأحيان إلا أنفسهم ومصالحهم العائلية والخاصة، ولهذا فلا يمكن النظر بعين الجد إلى ما تسميه انجلترا بالعلاقات الخاصة القائمة بينها

وبين هؤلاء الأمراء، وهي التي فرضت نفسها عليهم. كما لا يمكن اعتبار العلاقات بينها وبينهم بأنها اتفاقات ذات صبغة دولية. فهؤلاء المساكين من الأمراء غير قادرين على التفاوض على قدم المساواة، وقد احتلت انجلترا بلادهم ثم أمرتهم بإمضاء ما أملته عليهم، واعتبرت هذه الوثائق مبرراً لوجودها وسيطرتها ونهبها للثروة العربية في الخليج العربي. فبينما نحن نرى الإنسان العربي في شبه جزيرة العرب يعيش عيشة بدائية تقتله أمراض الجوع والعطش ولا يجد ما يكسو به نفسه أو يسد رمقه، نجد انجلترا في إمارات البترول لا ترى شيئاً غير عادي في تصرفات عظمة الشيخ شخبوط ابن سلطان الذي ساعدت على تنصيبه شيخاً على منطقة أبو ظبي بعد أن اقتطعت أجزاء كبيرة من المملكة العربية السعودية غنية بالبترول وضمتها إلى مشيخته.

إن آراء الشيخ شخبوط كما ترويها الصحافة البريطانية تجعل من الصعب اعتبار أي اتفاق بينه وبين الحكومة البريطانية بأنه اتفاق دولي ولا يمكن النظر إليه بعين الجد. وإني لأترك للقارئ الكريم تقدير الموقف على ضوء الحقائق التالية:

تعمل في منطقة أبو ظبي عدة شركات أمريكية وهولندية وانجليزية وفرنسية ومعها مؤسسة السيد قلبنكيان المعروف بالسيد خمسة في المائة وهذه الشركات تعمل في البر وفي البحر. ففي البر تعمل شركة بترول أبو ظبي المحدودة ويملكها مالكو شركة بترول العراق، وقد اكتشفت هذه الشركة حقل مربان الذي ينتج يومياً ما معدله ١٧٢,٥ ألف برميل يومياً. أما الشركة الثانية التي تعمل في البحر فهي شركة أبو ظبي (مارين) المحدودة وتملك الشركة البريطانية للبترول بنسبة ٦٦⅔ بالمئة وتملك الشركة الفرنسية للبترول ٣٣⅓ بالمئة، وقد اكتشفت الشركة الأخيرة حقل أم الشيف الذي ينتج في الوقت الحاضر ما معدله ٨٨,٧٠٠ برميل في اليوم الواحد (معدل ٧ أشهر ١٩٦٥). وقد أنتجت منطقة أبو ظبي حتى تاريخ ١٩٦٥/٧/٣١ ١٤٦,٩٥٥,٠٠٠ برميل. وإذا قورن دخلها بدخل إمارة قطر التي تقع إلى الشمال منها وتتشابه طبيعة البترول الموجود في كل منهما وكذلك الأسعار، نجد أن دخل مشيخة أبو ظبي عن البرميل الواحد المصدر منها يقل عن ربع دخل إمارة قطر عن نفس البرميل. فإمارة أبو ظبي تأخذ ١٠ سنتات عن البرميل الواحد من شركة بترول أبو ظبي و٣٥ سنتاً من شركة أبو ظبي مارين ايريا. ويبلغ متوسط ما تأخذه إمارة قطر عن البرميل الواحد ٨٨ سنتاً. وتقول جريدة **الفايننشال تايمز** البريطانية التي تصدر يومياً في لندن والمتخصصة في أخبار المال والتجارة بعددها الصادر بتاريخ ١٩٦٥/٧/٩ أن السبب في كون مشيخة أبو ظبي تأخذ ربع ما يجب أن تأخذه هو إصرار عظمة الشيخ شخبوط بألا يأخذ من الشركات إلا ما يحتاج إليه معللاً ذلك بأن وجود أموال كثيرة لدى مشيخة أبو ظبي تزيد عن حاجتها يجلب لها أضراراً كبيرة ويجعل الطامعين في هذه الأموال يفدون إليها من كل حدب وصوب، وهو يريدها كما هي ملكاً خاصاً له بعيدة ومعزولة عن العالم العربي. وهكذا ضاع على العرب نتيجة لهذا المنطق الغريب

حتى تاريخ ١٩٦٥/٧/٣١ مبلغ ٩٨,٥ مليون دولار وستستمر هذه الخسارة طالما أن الشيخ شخبوط يصر على موقفه. والجدول رقم (٨) يبين ما كان يجب أن تأخذه إمارة أبو ظبي وما أخذته فعلاً مقارناً بما أخذته وما تأخذه إمارة قطر ذات الظروف المماثلة.

الجدول رقم (٨)

متوسط دخل كل من قطر وأبو ظبي عن البرميل الواحد وخسارة أبو ظبي الناتجة عن ذلك الفرق لغاية ١٩٦٥/٧/٣١

السنة	مجموع الإنتاج السنوي (بآلاف البراميل)	مجموع الدخل السنوي (ملايين الدولارات)	متوسط الدخل عن البرميل الواحد
قطر			
١٩٦٢	٦٧,٩٨٠	٥٦	٨٢,٥
١٩٦٣	٦٩,٨٨٤	٦١	٨٨
١٩٦٤	٦٩,١٨١	٦١	٨٨
	٢٠٧,٠٤٥	١٧٨	
أبو ظبي	شركة بترول أبو ظبي	أبو ظبي مارين ايريا	-
١٩٦٢	-	٥,٨٣٧	١٠ سنتات من شركة بترول أبو ظبي
١٩٦٣	-	١٧,٥٤٢	
١٩٦٤	٤٥,٨٠٧	٢٢,٣٧٤	٣٥ سنتاً من شركة أبو ظبي مارين ايريا
١٩٦٥(يناير - يوليو)	٣٦,٥٧٠	١٨,٨٢٥	
إجمالي الإنتاج	٨٢,٣٧٧	٦٤,٥٧٨	

دخل أبو ظبي حسب الاتفاق الحالي

إجمالي إنتاج شركة بترول أبو ظبي	٨٢,٣٧٧,٠٠٠× ١٠ =	٨,٢٣٧,٧٠٠
إجمالي إنتاج شركة أبو ظبي مارين ايريا	٦٤,٥٧٨,٠٠٠× ٣٥ =	٢٢,٦٠٢,٣٠٠
الإجمالي	١٤٦,٩٥٥,٠٠٠	٣٠,٨٤٠,٠٠٠

ما كان يجب أن تحصل عليه مشيخة أبو ظبي لو طبق مبدأ مناصفة الأرباح كما هو معمول به في قطر

١٤٦,٩٥٥,٠٠٠× ٨٨ =	١٢٩,٣٢٠,٤٠٠ دولار
ما حصلت عليه	٣٠,٨٤٠,٠٠٠ دولار
ما خسرته لغاية ١٩٦٥/٧/٣١	٩٨,٤٨٠,٤٠٠ دولار

والآن ما رأي الجامعة العربية التي تجد صعوبة في جمع مليون من الجنيهات لمساعدة الإمارات الفقيرة المجاورة لأبو ظبي في المنطقة نفسها؟ وما رأي رجال القانون الدولي في الاتفاق القائم بين عظمة الشيخ شخبوط والامبراطورية البريطانية، وهل يمكن أن يعتبر مثل هذا الاتفاق بالطريقة التي تم بها وتصرفات الطرفين المتعاقدين تعاقداً قانونياً؟ وما رأي صاحب الجلالة السعودية وهو بأشد الحاجة لكل قرش لتنفيذ مشاريعه الإصلاحية وهو يرى ثروة بلاده التي اغتصبها المستعمرون الانجليز يبعثرها الشيخ شخبوط بتشجيع من حكومة صاحبة الجلالة البريطانية؟

تأميم صناعة البترول العربية: ضرورة قومية(*)

مقدمة

لقد بدأ الاستعمار البترولي للبلاد العربية في أوائل هذا القرن حيث استطاع أن يملي على الشعوب العربية في منطقة الخليج اتفاقيات تحقق له السيطرة على تلك الموارد وتعطي للأهلين والحكام جزءاً بسيطاً من الأرباح يضمن رضى الحكام، ولكنه لا يكفي بحال من الأحوال لأن ينقل الشعوب العربية الفقيرة التي اكتشف البترول في أرضها من حالة الفقر والبؤس التي عاشتها قروناً عديدة إلى حالة معيشية تتناسب والثروات الطبيعية الكبيرة التي وهبها الله لها.

وعقود الامتيازات التي عقدت مع البلاد العربية سارت على نمط اتفاقيات البترول في إيران التي بدأ العمل بها عام ١٩٠١، وكانت هذه الاتفاقيات بدائية وبسيطة، إن دلت على شيء فإنما تدل على أن الجانب الإيراني في ذلك الوقت لم يكن في موقف يقدر به ما سيجني أصحاب الامتيازات من فوائد من البترول المستخرج. وقد تمت أول صفقة لاستغلال البترول العربي في منطقة الخليج في العراق وذلك في عام ١٩٢٥.

إن هذه الاتفاقيات عقدت بين خبراء أقوياء من جهة، وبين آخرين لم تكن لديهم الخبرة لتقدير قيمة ما سيمنحون من جهة أخرى، ولم يكن البترول حينذاك يلعب الدور الحيوي في رفاهية العالم كما هي الحال الآن، فالبترول في الوقت الحاضر يشكل أكثر من خمسين بالمئة من التجارة العالمية من ناحية الوزن، وهو بدون شك

(*) نشر في: **دراسات عربية**، السنة ١، العدد ٧ (أيار/مايو ١٩٦٥)، ص ١١ - ٣٢. وهو في الأصل بحث قدم إلى: مؤتمر البترول العربي الخامس الذي عقد في القاهرة في ١٦ و٢٣ آذار/مارس ١٩٦٥.

أعظم وأهم سلعة تتبادلها الشعوب من الناحية الاقتصادية والسياسية والعسكرية. لذلك أصبح لا بد من البحث عن طرق جديدة تنظم العلاقة بين الشعوب التي تستخرج هذه المادة من أراضيها والشعوب التي تستهلكها، والتي أصبح البترول ضرورياً جداً لاقتصادها ولضمان استمرار رفاهية شعوبها.

هذه الاتفاقيات وما أدخل عليها من تعديلات منذ عام ١٩٥٠ في البلاد العربية لا يحقق العمل بها في نظري مستقبلاً أفضل للشعوب العربية. ومع إيماني العميق بأنه لا بد أن يستمر تدفق البترول العربي إلى أسواقه، وأن يكون واسطة لعلاقات طيبة بين الشعوب العربية والشعوب الأخرى، لا يسعني إلا أن أقرر بأنه لا بد من إحداث تغيير جذري في العقود المعمول بها حالياً وإبدالها بعقود أخرى تضمن للشعوب العربية الاستفادة التامة من مواردها بدون أن تحرم الشعوب المستوردة لهذه المادة من وصولها إليها بأسعار معتدلة لا ترهق اقتصادياتها وتضمن استمرار رفاهيتها.

وكما ذكرت أعلاه، ان الحالة السائدة الآن ما هي إلا استمرار للاستعمار، فقد تطور هذا الاستعمار بحيث سحب جيوشه وجعل من جيوش البلاد التي استقلت ولو اسمياً حامية لمصالحه، وان ما أحاول إثباته في هذا البحث هو أن إصلاح هذه الحالة لا يتم إلا بتأميم إنتاج البترول، وأن يتولى العرب أنفسهم عمليات إنتاجه وتكريره وتصديره. وذلك سهل وميسور، فإن كل العقبات التي تعترض صناعة البترول عادة قد تمت إزالتها بالنسبة للبترول العربي، فصناعة البترول تتكون من عدة مراحل تبدأ بالبحث والتنقيب، فالحفر لإثبات وجود رواسب البترول ثم تطوير الحقل المكتشف بحفر الآبار اللازمة وإعدادها للإنتاج، فالإنتاج ثم التجميع والتكرير والتصدير. وأخطر المراحل من الناحية الاقتصادية وأكثرها نفقات هي عمليات البحث والتنقيب التي ربما أدت إلى لا شيء، وذهبت جميع النفقات بدون نتيجة وذلك عندما لا يعثر على رواسب البترول بكميات اقتصادية. أما العمليات الأخرى وهي الإنتاج والتجميع والتكرير والنقل والتسويق فهذه عمليات عادية تتم كما تتم جميع العمليات الصناعية والتجارية الأخرى.

والأمة العربية من المحيط إلى الخليج تملك في الوقت الحاضر أكبر رواسب للبترول في جوف الكرة الأرضية حيث يبلغ احتياطيها الثابت وجوده من البترول، والذي يمكن إخراجه بالطرق العلمية المعروفة للإنسان ١٨٤ بليون برميل أو حوالى ٥٥ بالمئة من احتياطي العالم من البترول، مع العلم بأن هذه الكمية قد تتضاعف عدة مرات إذا ما تطورت الطرق الحالية في الإنتاج واستخدمت الأساليب العلمية في المحافظة على الثروة البترولية وإنتاجها بطريقة تتناسب وطاقة الحقول على الإنتاج، كما أن احتمال اكتشاف رواسب بترولية جديدة أكبر في البلاد العربية منها في أي منطقة أخرى في العالم.

صناعة البترول في الوقت الحاضر

تسيطر على صناعة البترول العالمية خارج الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي والدول السائرة في فلكه والصين ثماني شركات كبرى هي: ستاندرد أوف نيوجرسي، ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا، تكساس كومباني، جلف أويل، سوكوني موبيل، مجموعة رويال دتش شل، شركة البترول البريطانية، الشركة الفرنسية للبترول، هذه الشركات تملك حوالى ثمانين في المائة من احتياطي البترول المعروف وجوده خارج أمريكا والاتحاد السوفياتي، كما أنها تسيطر على وسائل النقل والتكرير والتسويق.

وقد كانت هذه الشركات تسيطر على ٦٥ بالمئة من طاقة التكرير في العالم خارج الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي عام ١٩٦١، وينتظر ألا يقل نصيبها في عام ١٩٦٥ عن ٦٠ بالمئة، كما أن هذه الشركات ـ وإن كانت تملك حوالى ٤٠ بالمئة ـ فقط من أسطول الناقلات في العالم، إلا أنها تسيطر عن طريق التأجير على حوالى ٩٠ بالمئة من هذا الأسطول. كما أن هذه الشركات الثماني تهيمن على ٦٥ بالمئة من وسائل التسويق في العالم.

وتعتمد هذه الشركات على البلاد العربية لتزويدها باحتياجاتها من البترول. فقد بلغ ما أنتجته من البلاد العربية في الخليج العربي وشمال افريقيا عام ١٩٦٢ حوالى ٦,٢٥ مليون برميل في اليوم أو حوالى نصف إجمالي إنتاجها في العالم.

والمصادر التي تمد أسواق العالم باحتياجاتها من البترول ومنتجاته هي: البلاد العربية في منطقة الخليج، إيران، البلاد العربية في شمال افريقيا (ليبيا والجزائر)، منطقة البحر الكاريبي (فنزويلا، كولومبيا وترينيداد)، اندونيسيا والاتحاد السوفياتي، ويوضح الجدول رقم (١) مقدار ما صدرته كل من هذه البلاد من البترول عام ١٩٦٣.

وتعتمد البلاد العربية المنتجة والمصدرة للبترول على البترول كمصدر أساسي للدخل القومي ولميزانية الدولة ومرجع ذلك في بعض الحالات إلى أن هذه الدول لم تكن لديها موارد أخرى للدخل يعتمد عليها، فلما اكتشف البترول في أراضيها أصبح هو المورد الأساسي للبلاد وبالتالي أصبحت الحالة الاقتصادية تعتمد اعتماداً كلياً عليه، وتتأثر لدرجة كبيرة بأي تغيير يطرأ على الزيادة أو النقص في حركة التصدير أو الارتفاع أو الانخفاض في الأسعار، كما أن اطراد الزيادة في إنتاج البترول أثر على موارد الدخل الأخرى في البلاد التي كان فيها مصادر للدخل قبل اكتشاف البترول، إذ تسببت زيادة الصادرات من البترول في إعاقة تطور هذه الموارد. كما أن إصرار الشركات على تصدير البترول خاماً بدلاً من تصفيته داخل البلاد زاد الحالة سوءاً. وعلى سبيل المثال كانت قيمة الصادرات البترولية في العراق عام ١٩٥٦ تشكل ٨١,٢

بالمئة من مجموع قيمة الصادرات العراقية وأصبحت تشكل عام ١٩٦٠ حوالى ٦٦,٦ بالمئة من مجموع قيمة هذه الصادرات بينما انخفضت قيمة الصادرات غير البترولية من ١٣,٢ مليون دينار عراقي عام ١٩٥٦ إلى ٨ ملايين دينار عراقي فقط عام ١٩٦٠.

أما الكويت والسعودية وليبيا وقطر فلم تكن لديها موارد مهمة قبل اكتشاف البترول، ولذلك فإن جل اعتمادها الآن على موارد البترول التي تشكل حوالى ٩٣ بالمئة من ميزانية الحكومة في السعودية وحوالى ١٠٠ بالمئة من ميزانية الحكومة في كل من قطر والكويت وليبيا.

الجدول رقم (١)

صادرات المناطق الرئيسية للإنتاج عام ١٩٦٣

المنطقة	الكمية المصدرة في اليوم (بآلاف البراميل)	النسبة المئوية من صادرات العالم للبترول
منطقة البحر الكاريبي	٣,٠٥٥	٢٥,٠
جنوب شرق آسيا	٣٤٠	٢,٨
الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية والصين	٧٤٠	٦,١
إيران	١,٣٤٢	١١,٠
الدول العربية في الخليج العربي	٤,٨١٣	٣٩,٤
دول شمال افريقيا العربية	١,٠٤٥	٨,٦
مجموع الدول العربية	٥,٨٥٨	٤٨,٠
مجموع صادرات العالم من البترول ومنتجاته	١٢,٢٠٥	١٠٠,٠

ويوضح الجدول رقم (٢) نسبة الصادرات البترولية إلى إجمالي صادرات المناطق النامية المنتجة للبترول في العالم ومنه يتضح أن بلدان الشرق الأوسط هي أكثر بلدان العالم اعتماداً على وارداتها من صادرات البترول التي تشكل حوالى ٨٥ بالمئة من إجمالي صادرات هذه المنطقة، في حين أن واردات البترول في دول أوروبا المستهلكة والولايات المتحدة لا تشكل أكثر من ٧,٤ بالمئة من مجموع قيمة وارداتها.

الجدول رقم (٢)

قيمة صادرات البترول من البلاد النامية عام ١٩٦١

المنطقة	قيمة صادرات البترول (بملايين الدولارات)	قيمة جميع الصادرات (بملايين الدولارات)	نصيب البترول من إجمالي الصادرات (بالمئة)
افريقيا	٤٣٢	٥,١٨٧	٨
أمريكا الجنوبية	٢,٣٨٠	٨,٦٦٠	٢٧
الشرق الأوسط	٣,٧٤٧	٤,٤٣٢	٨٥
مناطق أخرى	١,٥٤١	٩,٣٢١	١٧
مجموع الدول المتطورة	٨,١٠٠	٢٧,١٠٠	٢٩

الأسعار

قبل عام ١٩٥٠ لم تكن حكومات البلاد العربية المنتجة للبترول لتهتم بأسعار البترول ومنتجاته، فقد كانت الاتفاقيات القديمة تقضي بأن تدفع الشركة للحكومة حوالى ٣ شلنات ذهبية عن كل طن (٧,٤ برميل) من البترول المصدر، وكان الإنتاج قليلاً، وكان الدخل من البترول لا يشكل جزءاً كبيراً من الواردات. ولكن بعد تطبيق اتفاقية مناصفة الأرباح زاد دخل الحكومة من ٢٢ سنتاً أمريكياً لكل برميل إلى حوالى ثمانين سنتاً لكل برميل، وكانت هذه الزيادة مفاجئة بالنسبة للبلاد المنتجة، فلم تكن أجهزتها الحكومية مهيأة بالمشاريع لإنفاق هذه الأموال. ونتج عن هذا أن الحكومات فتحت مجالات واسعة للصرف ووجدت نفسها بعد ذلك مضطرة للاستمرار فيها كتوسيع دوائر الحكومة والبدء في مشاريع غير إنتاجية واستيراد كثير من المواد الاستهلاكية. وللاحتفاظ بهذا المستوى من الحياة لا بد من استمرار تدفق البترول بغض النظر عن أسعاره، حيث كانت الشركات تعطي خصميات من الأسعار لمالكيها وتعوض الحكومات عن النقص في الأسعار بزيادة السحب من الحقول، وكانت الأسواق بعد الحرب في أوروبا والشرق الأوسط متعطشة لاستقبال كميات كبيرة من البترول الخام.

وبعد بدء العمل باتفاقية مناصفة الأرباح بين الشركات المنتجة والحكومات المضيفة عام ١٩٥٠ بدأت الشركات بتخفيض أسعار البترول الخام لأن اتفاقية المناصفة هذه لا تشمل إلا عمليات الإنتاج داخل حدود البلاد المنتجة، ولذلك فإن التخفيض في أسعار البترول الخام ينقل بعض الأرباح إلى العمليات الأخرى كالنقل والتكرير والتسويق، وكلها تتم خارج البلاد، كما أن ضغط حكومات البلاد المستهلكة على الشركات التي تملكها أو تسيطر على سياستها لتخفيض الأسعار حرصاً منها لتوفير النقد الذي يدفع ثمناً للبترول الخام ساعد في تقليل دخل البلاد العربية المنتجة، فانخفض ما تأخذه هذه البلاد عن كل برميل تصدره من حوالى ٨٠ سنتاً عند البدء في

اتفاقية مناصفة الأرباح إلى ٧٠ سنتاً في الوقت الحاضر، في حين أن أسعار المصنوعات التي تستوردها البلاد العربية وغيرها من البلاد النامية قد ارتفعت في الفترة نفسها بنسبة ٢٧ بالمئة مما حدا بالبلاد النامية ممثلة في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المنعقد في جنيف في ١ ـ ٧ ـ ١٩٦٤ إلى إصدار توصية بأن تخفض الدول المستهلكة الضرائب التي تفرضها على المنتجات البترولية والمعدنية التي تستوردها من البلاد النامية وأن تزاد حصة حكومات البلاد النامية من صادراتها من ثرواتها الطبيعية. وقد دأبت الشركات على تفسير تخفيضها لأسعار البترول الخام بأنه ناتج عن المزاحمة الروسية لها في الأسواق ووجود عدد كبير من صغار المنتجين. غير أننا إذا نظرنا إلى صناعة البترول الروسي نجد أن الحقائق تفند هذه الحجة. فقد زادت الصادرات الروسية من البترول ومنتجاته مع الوقت شأن صادرات أي بلد آخر مصدر للبترول، حيث بلغت حوالى ٩٠٠ ألف برميل في اليوم الواحد في عامي ١٩٦٢ و١٩٦٣ على التوالي.

كما أن الصادرات الروسية من البترول عام ١٩٦٣ لم تشكل أكثر من ٣,٩ بالمئة من احتياجات العالم من البترول، أي بزيادة قدرها ٠,٨ بالمئة عما كانت عليه في عام ١٩٦٠. وتشير كل التقارير إلى أن الارتفاع غير العادي في صادرات البترول الروسية في الفترة ١٩٥٥ ـ ١٩٦١ أملته حاجة الروس إلى الحديد والصلب والمعدات الصناعية، وتمنع بعض دول الغرب عن تزويدها بحاجتها من هذه المعدات، مما اضطر الروس إلى تقديم بترولهم بأسعار منخفضة نسبياً في سبيل حصولهم على احتياجاتهم ليحققوا برامجهم الصناعية، كما تشير التقارير نفسها أيضاً إلى أن الروس قد عمدوا مؤخراً إلى رفع أسعارهم لتتمشى مع أسعار البترول العالمية، أما الصفقات التي تتم بأسعار منخفضة فإنها بطريقتين: إما ضمن صفقات مقايضة يحصل الاتحاد السوفياتي بموجبها على معدات صناعية بأسعار أقل من الأسعار السائدة، أو لاضطرار الروس إلى مجاراة التخفيض الكبير الذي تعرض به الشركات الاحتكارية بترول الشرق الأوسط كما حدث في ايطاليا. أما ما تبيعه روسيا للدول السائرة في فلكها من البترول الخام ومنتجاته فهو يباع بأسعار تزيد عن الأسعار السائدة وهذا مرجعه إلى أن هذه العمليات تتم ضمن صفقات يحصل الاتحاد السوفياتي بموجبها على واردات من تلك البلاد بأسعار تفوق الأسعار العالمية. ففي حين كان متوسط سعر البترول المصدر من روسيا عام ١٩٦٣ هو ١,٩٤ دولار للبرميل دفعت روسيا في نفس العام ٢,٥٥ دولار للبرميل من البترول الخام ثمناً لما استوردته من الدول الشيوعية كما دفعت ٥,٦٥ دولار للبرميل ثمناً للمنتجات التي استوردتها من تلك الدول، كما أنها باعت منتجاتها البترولية لتلك الدول بـ ٤,٦٧ دولار للبرميل على المتوسط.

إن النظرة إلى البترول الروسي يجب أن تكون واقعية، فإن الروس وإن كانوا ـ شأن أي مصدر للبترول من أي منطقة أخرى من العالم ـ يؤثرون في الأسعار ويتأثرون بها، إلا أنه من مصلحتهم أيضاً ألا تتدهور الأسعار إلى حد يضر

بمصالحهم. وقد أصبحت روسيا كما رأينا في عداد الدول المصدرة للبترول.

كما أن الشركات عندما تبرر تخفيض الأسعار تحاول أن تدخل في أذهان الرسميين في البلاد المنتجة أن صناعة البترول في الولايات المتحدة قد انعزلت عن بقية العالم. وعليه يجب ألا تقارن الأسعار البترولية بالأسعار في الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن الحقيقة التي لا يمكن تجاهلها هي أن الولايات المتحدة الأمريكية لا زالت أكبر منتج للبترول والغاز في العالم إذ ان معدل إنتاجها عام ١٩٦٣ بلغ ٨,٦٤١ ألف برميل في اليوم وهي أكبر مستهلك للبترول في العالم إذ استهلكت عام ١٩٦٣ ما معدله ١٠,٦٥٠ ألف برميل في اليوم، وهي أكبر مستورد للبترول في العالم إذ بلغ معدل استيرادها في العام نفسه ٢,١٣٠ ألف برميل في اليوم، ولهذا فإن مبررات ربط أسعار البترول العالمية بأسعار البترول الأمريكي لا تزال قائمة حتى الآن، ولعل أوضح مثل على ما للسوق الأمريكية من أثر على أسعار البترول العالمية ما حدث نتيجة لفرض القيود على استيراد البترول إلى الولايات المتحدة في مارس عام ١٩٥٩ إذ تسبب ذلك في تحديد الكميات المستوردة من فنزويلا مما سبب تخفيضاً للأسعار الفنزويلية في شهر ابريل من السنة نفسها، وهذا بدوره كان عاملاً أساسياً في تخفيض أسعار البترول الخام في الشرق الأوسط في أغسطس عام ١٩٦٠. إن فرض قيود على استيراد البترول الخام في الولايات المتحدة الأمريكية وغياب وجود نظام لتقنين الإنتاج في البلاد الأخرى أوجد فائضاً في طاقات الإنتاج في المناطق المنتجة الأخرى في العالم، فاتخذت الشركات من كل هذا ذريعة لتخفيض أسعار البترول الخام.

كما أن الشركات الأمريكية تسيطر على ٧١ بالمئة من إنتاج العالم من البترول خارج الاتحاد السوفياتي كما جاء في تقرير المستر ايراكرام أحد مدراء كونتننتال أويل كومباني أمام جمعية مهندسي البترول في تكساس. كما أن ٣٤ بالمئة من رؤوس الأموال الأمريكية الموظفة في الخارج تستخدم في صناعة البترول، كما أن الدخل من رؤوس الأموال الأمريكية الموظفة في صناعة البترول خارج الولايات المتحدة يشكل ٥١ بالمئة من مجموع الدخل الناتج من رؤوس الأموال الأمريكية الموظفة خارج الولايات المتحدة.

وعليه فإن مصالح الشركات الأمريكية داخل الولايات المتحدة وخارجها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً، ولهذا فمن غير المعقول أن نتوقع أن تظل الأسواق العالمية للبترول بمعزل عن السوق الأمريكي ولا تتأثر بما يحدث داخل الولايات المتحدة. كما أن أسعار البترول في منطقة الشرق الأوسط مرتبطة بأسعار منطقة البحر الكاريبي وهذه الأخيرة مرتبطة بأسعار البترول الأمريكي، وأن كل ادعاءات الشركات ما هي إلا محاولة لتبرير التلاعب بأسعار الزيت الخام المصدر من الدول المتطورة لتحقق الشركات بهذا أكبر قدر ممكن من الربح.

التكرير

إن الاستعمار الأوروبي للشعوب المتطورة لم يتغير بجوهره في اتفاقيات استغلال الثروة البترولية، فقد كان هدفه ولا يزال الحصول على المواد الخام بأرخص الأثمان، وهذا نفس ما أمكنه تحقيقه في هذه الاتفاقيات، فقد كانت القاعدة قبل الحرب العالمية الثانية هي أن يستخرج البترول ويتم تكريره في مناطق إنتاجه ومن ثم تصدر المنتجات إلى البلاد المختلفة حسب احتياجاتها. وقد كانت هذه قاعدة ولا شك سليمة وقد بنيت لذلك معامل تكرير البترول في عبدان بإيران وفي الجزر الهولندية في البحر الكاريبي وبلغت طاقة معمل عبدان حينذاك ٥٠٠,٠٠٠ برميل في اليوم الواحد وهو أكبر معمل تكرير في العالم. وقد كانت هناك محاولات قبل الحرب العالمية الثانية لنقل عمليات التكرير إلى البلاد المستهلكة ولكن الرأي الاقتصادي في ذلك الوقت كان يرجح إبقاءها في البلاد المنتجة قرب الحقول.

وبعد الحرب العالمية الثانية وفي بداية تعمير أوروبا واليابان مما أصابها من أضرار أثناء القتال ومحاولة لخلق أعمال للعاطلين العائدين من الجنود، كان لا بد من إقامة صناعات بترولية في تلك البلاد، فأخذت الأموال الأمريكية تتدفق على هاتين المنطقتين لبناء المصافي والصناعات البتروكيمائية، وبهذا تغيرت القاعدة وبنيت المصافي في أوروبا واليابان بدلاً من إبقائها في المناطق المنتجة. وقد لجأت الشركات في نفس الفترة إلى إقامة بعض المصافي الاستهلاكية الصغيرة في عدة بلاد في افريقيا وآسيا بجانب نشاطها الكبير في الدول الاستهلاكية الكبرى لإقامة معامل التكرير ووسائل التسويق، وكانت حجتها دائماً أن البلاد المستهلكة تفرض رسوماً باهظة على المنتجات البترولية لتشجيع قيام صناعة التكرير في بلادها، كما أن عدم الاستقرار في البلاد المنتجة يجعل المستهلكين يقيمون مصانع التكرير في بلادهم للاطمئنان على أنهم يستطيعون تشغيلها في كل وقت وذلك بمدها من عدة مصادر للبترول ولا يكونون بذلك تحت رحمة بلاد غير مستقرة كما يقولون.

ولا شك أن معظم المصافي الصغيرة التي بنتها الشركة في دول افريقيا وآسيا غير اقتصادية لأن معظم البلاد المتطورة يكثر عادة استعمالها لمادة أو مادتين من المنتجات البترولية ومن ثم تضطر إلى بيع المنتجات البترولية الأخرى من مصافيها الصغيرة إلى الشركات مرة أخرى بأسعار زهيدة مع أن هذه البلاد المتطورة تستطيع الحصول على ما تحتاجه من منتجات بأسعار أرخص مما تكلفها عملية بناء المصافي لو أُقيمت مصافٍ كبيرة في مناطق الإنتاج تمد البلاد الصغيرة بما تحتاجه من منتجات بترولية.

أما حالة عدم الاستقرار التي تستخدمها الشركات كحجة في هذا المجال فهي من عمل الاستعمار الغربي وحده الذي تأتي من بلاده هذه الشركات وخصوصاً

الاستعمار البريطاني الذي ما زال يقوم بنشاط هدام في الجزيرة العربية ومنطقة الخليج العربي وهو الذي يسبب عدم الاستقرار بتقسيم جزيرة العرب إلى دويلات مصطنعة ليست لديها مقومات الدول. ولو زال نشاط الاستعمار من المنطقة لسادها الاستقرار ولأمكن خلق جو من الثقة بين المصدرين والمستهلكين. ويتضح من الجدولين رقم (٣) ورقم (٤) ومن الرسمين البيانيين رقم (١) ورقم (٢) أن البلاد العربية التي تنتج حوالى ٢٥ بالمئة من إنتاج العالم وتحوي حوالى ٥٥ بالمئة من احتياطيه لا يصل ما يكرر في أراضيها إلى ٤ بالمئة من طاقة التكرير في العالم.

إن تصدير المواد الخام من بلد معناه حرمان هذا البلد من حقه الطبيعي في تصنيع نفسه ورفع مستوى المعيشة بين أبنائه، وإبقاؤه بدائياً خصوصاً إن لم تكن لديه وسائل أخرى للتصنيع كما هي الحال في البلاد العربية. فتصدير البترول كمادة خام قد حرم البلاد العربية من قيام صناعات بترولية تشغل الأيدي العاملة في البلاد وتتفرع منها صناعات بتروكيمائية لا تقل أهمية عن الصناعة البترولية. وقد أقدمت حكومات البلاد المستهلكة على هذا العمل خدمة منها لمصالح شعوبها ولو على حساب الشعوب المنتجة، ولم تكن حكومات البلاد المنتجة في وضع يمكنها من منع هذا العمل الذي تسبب عنه خسائر فادحة لشعوبها.

الجدول رقم (٣)

تطور صناعة التكرير في البلاد العربية وبعض البلاد المستهلكة للبترول

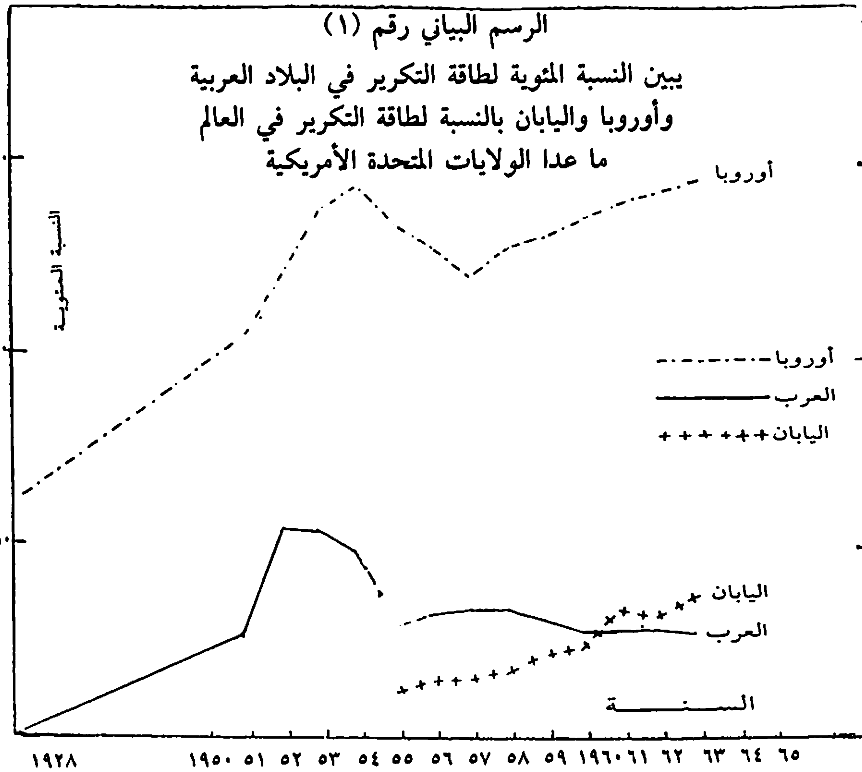
السنة	البلاد العربية في الخليج العربي وشمال أفريقيا		اليابان		غرب أوروبا		العالم (ملايين الأطنان)
	ملايين الأطنان	النسبة المئوية من العالم	ملايين الأطنان	النسبة المئوية من العالم	ملايين الأطنان	النسبة المئوية من العالم	
١٩٣٨	٣,ـ	٢,ـ			١٣,ـ	٨,٤	١٥٥,ـ
١٩٥١	٢١,ـ	٣,٦			٥٨,ـ	٩,٩	٥٨٨,ـ
١٩٥٢	٣٣,ـ	٥,٣			٧٣,ـ	١١,٧	٦٢٥,ـ
١٩٥٣	٣٣,ـ	٥,١			٨٤,ـ	١٣,١	٦٤١,ـ
١٩٥٤	٣٣,ـ	٤,٩			٩٨,ـ	١٤,٥	٦٧٦,ـ
١٩٥٥	٢٤,ـ	٣,٢	١٠,ـ	١,٣	١٠٠,ـ	١٤,ـ	٧٥١,ـ
١٩٥٦	٢٩,ـ	٣,٥	١٤,ـ	١,٧	١١٣,ـ	١٣,٨	٨٢١,ـ
١٩٥٧	٣٣,ـ	٣,٩	١٥,ـ	١,٨	١١٠,ـ	١٣,٥	٨٥٣,ـ
١٩٥٨	٣٦,ـ	٤,ـ	١٩,ـ	٢,١	١٣٤,ـ	١٥,ـ	٨٩٤,ـ
١٩٥٩	٣٨,ـ	٣,٩	٢٦,ـ	٢,٧	١٥٤,ـ	١٥,٨	٩٧٥,ـ
١٩٦٠	٣٨,ـ	٣,٦	٣٣,ـ	٣,١	١٧٩,ـ	١٧,١	١٠٤٩,ـ
١٩٦١	٤١,ـ	٣,٧	٤٩,ـ	٤,٤	٢٠٣,ـ	١٨,١	١١١٩,ـ
١٩٦٢	٤٧,ـ	٣,٩	٥٣,ـ	٤,٤	٢٢٩,ـ	١٩,ـ	١٢٠٨,ـ
١٩٦٣	٥٠,ـ	٣,٨	٦٧,ـ	٥,٢	٢٥٧,ـ	١٩,٨	١٣٠٠,ـ

الجدول رقم (٤)

طاقة التكرير والاستهلاك في بعض البلدان الأوروبية

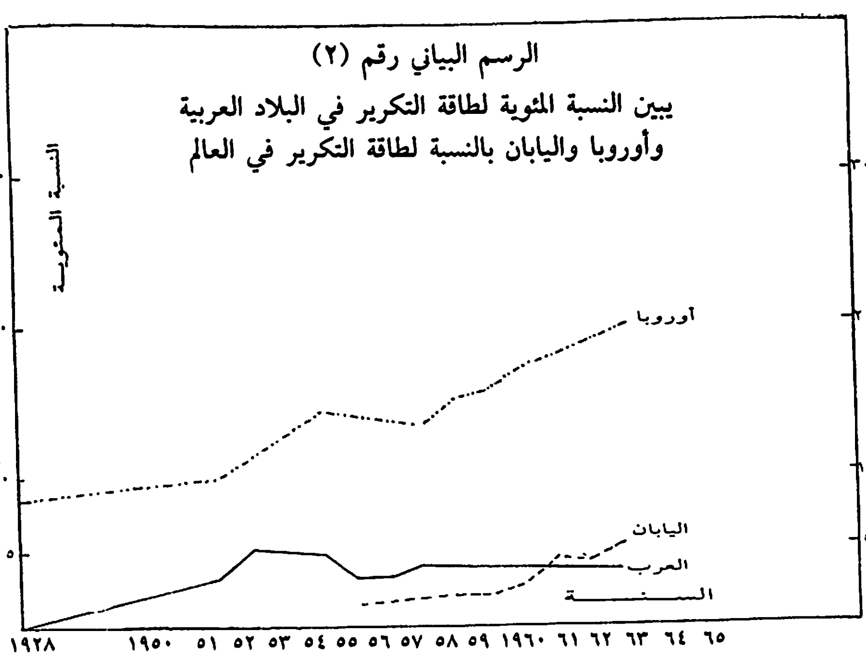
(بملايين الأطنان)

البلد	١٩٦٠		١٩٦١		١٩٦٢		١٩٦٣		الطاقة المزمع إضافتها بموجب مشاريع أكيدة
	الاستهلاك	طاقة التكرير	الاستهلاك	طاقة التكرير	الاستهلاك	طاقة التكرير	الاستهلاك	طاقة التكرير	
المملكة المتحدة	٤٥,٥	٥٠,٠	٤٨,٤	٥١,٠	٥٢,٨	٥٢,٧	٦١,٠	٥٥,٠	٣٠,٠٠
فرنسا	٠,٢	٤٠,٢	٢٧,٧	٤٣,٦	٣٢,٤	٤٤,٥	٤٢,٠	٥١,٠	١٦,٥٠
هولندا	١١,٠	٢٢,٨	١٣,٠	٢٣,٢	١٥,٠	٢٤,٩	١٧,٠	٢٥,٠	٣,٠٠
ايطاليا	٢٢,٢	٤٥,٧	٢٦,٨	٤٨,٩	٣٢,٧	٥٦,٨	٤٠,٠	٦٠,٠	٣٧,٧٥
ألمانيا الغربية	٣٢,٩	٤٠,٥	٤٠,١	٤٢,٥	٤٩,٢	٤٦,٨	٥٨,٠	٥٦,٠	٢٥,٠٠
اسبانيا	٦,٢	١١,١	٧,٣	١١,٠	٨,٦	١١,١	٩,٨	١١,١	٦,٨٠



الرسم البياني رقم (١)

يبين النسبة المئوية لطاقة التكرير في البلاد العربية وأوروبا واليابان بالنسبة لطاقة التكرير في العالم ما عدا الولايات المتحدة الأمريكية



الرسم البياني رقم (٢)

يبين النسبة المئوية لطاقة التكرير في البلاد العربية وأوروبا واليابان بالنسبة لطاقة التكرير في العالم

ولقد دلت الأبحاث على أن حوالى ٨٥ بالمئة من البترول المنتج في مناطق العالم غير الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية يصدر إلى خارج البلاد التي تنتجه بحيث تحولت صناعة التكرير في البلاد المستهلكة الكبرى إلى صناعات محلية تصدر منتجاتها إلى الخارج كما لو كان البترول ينتج محلياً. والجدول رقم (٤) يبين طاقة التكرير في بعض البلاد المستهلكة في أوروبا وكمية الاستهلاك فيها، ومنه نرى كيف أن طاقة التكرير في معظم هذه البلاد تزيد عن استهلاك البلاد. كما أن الطاقة المزمع إضافتها بموجب المشاريع المقرر تنفيذها في العالم خارج أمريكا تبلغ ٢٢٨ مليون طن منها ١٣٨ مليون طن في أوروبا، كل ذلك على حساب البلاد العربية المنتجة والبلاد الأخرى المصدرة للبترول. ويبلغ نصيب البلاد العربية من هذه الزيادة عشرة ملايين طن فقط.

الشركات المتكاملة

جميع الشركات الكبرى شركات متكاملة، أي شركات تقوم بجميع عمليات صناعة البترول. فهي تقوم بالبحث والتنقيب والحفر والتجميع والتكرير والتصدير والتسويق. وعن هذا الطريق استطاعت الشركات الكبرى أن تبعد منافسيها حيث استطاعت عن طريق الأموال الموظفة في المراحل المختلفة أن تتغلب على منافسيها الأقل قدرة منها وأن تسيطر على الأسواق. وقد وعت حكومة أمريكا خطر هذا التكامل والقوة التي تنتج عنه على مصلحة المستهلك للمواد البترولية فأصدرت عام ١٨٩٠ قانوناً يسمى بقانون منع الاحتكار وبموجب هذا القانون اضطرت شركة ستاندرد أويل أوف نيوجرسي وهي أكبر الشركات العالمية وأغناها في عام ١٩١١ بأن تقسم نفسها إلى عدة شركات، ولكن هذه الشركات، عندما خرجت للعمل خارج الحدود الأمريكية أخذت تتجمع لرسم سياسات موحدة مكنتها من السيطرة على مصادر الإنتاج وعلى الأسواق. وكانت عملية التكامل الرأسي مفهومة في الماضي عندما كان جون د. روكفلر في سنة ١٨٧٠ ومنافسوه يتسابقون لخلق استعمالات وأسواق لمنتجاتهم. وقد بنى روكفلر خطوط الأنابيب وأقام معامل التكرير مما ساعده على إيصال بتروله إلى الأسواق بسرعة وبتكاليف أقل، وبذلك حصلت له الغلبة وكوّن امبراطورية روكفلر المالية حتى أصبح في عام ١٨٨٠ يسيطر وحده على ٨٠ ـ ٩٠ بالمئة من طاقة التكرير في الولايات المتحدة. ولكن الوقت الآن قد تغير ولم تعد هناك حاجة إلى قيام شركات متكاملة بالشكل الذي هي عليه الآن بعد أن انتشرت استعمالات المواد البترولية وأصبحت الزيادة في الطلب العالمي للمواد البترولية تزيد سنوياً بنسبة لا تقل عن ٨ بالمئة. أما في عهد روكفلر فقد كانت أهم استعمالات المواد البترولية هي استخدام مواد الكيروسين للإضاءة. ويبلغ استهلاك العالم من البترول الآن ١٣٠٨ مليون طن عام ١٩٦٣، وينتظر أن يصبح في عام ١٩٧٢ حوالى

١٩٥٠ مليون طن. وأصبحت الشعوب والحكومات تدرس وتتخذ الوسائل الكافية لإيجاد موارد ثابتة للبترول لمد أسواقها. وقامت في أوروبا السوق الأوروبية المشتركة التي شكلت لجنة خاصة للبترول لدراسة وسائل تموين أوروبا بالطاقة وتأمين المصادر لها، وما تقوم به حكومات أوروبا يجري مثله في جميع أنحاء العالم تقريباً.

إن عملية إنشاء شركات متكاملة تتم على حساب البلاد المنتجة، فإن الأرباح التي تجمع من عملية الإنتاج في الشرق العربي والتي تزيد على ٦٦ بالمئة من الأموال الموظفة بعد دفع ضرائب الحكومات المحلية تستخدم في إقامة صناعات النقل والتكرير والتسويق بينما الأرباح من عمليات التكرير والتسويق في البلاد المستهلكة كأوروبا فإنها لا تزيد على ٧ بالمئة ربحاً صافياً على الأموال الموظفة في هذه الصناعات. كما أن الدراسة التي قام بها بنك تشيس مانهاتن في نيويورك أثبتت أن متوسط أرباح شركات البترول الثماني الكبرى عام ١٩٦٣ لم تزد عن ١١,٦ بالمئة من الأموال الموظفة في الولايات المتحدة وخارجها. كما أن دراسة الحالة المالية في السنة نفسها لـ ٢٠٠٠ مؤسسة في أمريكا تتعاطى أربعين صناعة مختلفة أظهرت أن متوسط أرباح هذه الشركات هو ١١,٥ بالمئة، وهكذا يظهر أن التكامل يقوم على حساب مصالح الشعوب المنتجة. لهذا كله فإننا نرى أنه يمكن الاستغناء عن الشركات الأجنبية في مراحل الإنتاج وأن تتم هذه العمليات بواسطة شركات وطنية على أن تبقى الشركات الأجنبية، إذا أرادت، لتقوم بأعمال النقل والتكرير والتسويق خارج الحدود.

تمويل صناعة البترول

إن انخفاض تكاليف إنتاج البترول في البلاد المصدرة وتخفيض أسعار البترول الخام من قبل الشركات وهي تشتري البترول لنفسها، وتقييد أيدي الحكومات في رفع الضرائب على أرباح الشركات جعلت هذه الأخيرة تحقق من عمليات الإنتاج أرباحاً طائلة مكنتها، كما رأينا، من إنشاء المصافي ووسائل التخزين والتوزيع في البلاد المستهلكة، كما أن هذه الأرباح الزائدة سهلت عليها أيضاً القيام بعمليات البحث والتنقيب عن رواسب البترول في مناطق جديدة على أمل الحصول على مصادر جديدة للبترول تنافس البلاد المنتجة حالياً وتضعف قوتها التفاوضية.

وفي الوقت الذي تحرم فيه البلاد المنتجة من الصناعات التي تعتمد على المواد الخام المنتجة في بلادها، وبينما لا تجد هذه البلاد من الأموال ما يكفي لتطوير الثروات الطبيعية الأخرى التي قد تكون موجودة لديها لأن دخلها من صناعة البترول يذهب جزء كبير منه بالضرورة ـ شأن أي بلد متطور ـ إلى وسائل الصرف غير الإنتاجية والخدمات العامة، بينما نجد هذا في البلاد المنتجة، نرى الشركات تبذل القروض للبلاد المستهلكة، وتبني الصناعات فيها. فقد عمدت شركات البترول إلى

إقراض الشركات اليابانية الأموال اللازمة لبناء المصافي ومصانع البتروكيمائيات في اليابان. وقد قدرت هذه القروض بدولار واحد مقابل كل خمسة براميل بترول تسوق في اليابان. وقد بلغ ما قدمته شركات البترول الأجنبية من قروض لليابان حوالى ٣٠٠ مليون دولار، هذا بالإضافة إلى ملكيتها لحوالى ٧٠ بالمئة من مختلف مراحل صناعة البترول اليابانية مما جعل وزارة النقل والصناعة اليابانية تبدي تخوفها من هذا التوسع وما قد يجره من انخفاض في الأسعار ونقص في الأرباح.

ولم تكتف الشركات ببناء المصافي في البلاد المستهلكة بل انها أصبحت تبني معامل التكرير والصناعات البتروكيمائية خارج البلاد المنتجة بقصد تصدير المنتجات مرة أخرى كما هو الحال في المشاريع المزمع إنشاؤها في ألمانيا واسبانيا وإيطاليا وغيرها. وقد نشرت الصحف أن شركتي اسو وجلف ستنشئ كل منهما مصفاة في اسبانيا سعة كل منهما ٦٠,٠٠٠ و٤٠,٠٠٠ برميل في اليوم على التوالي تستعمل كلها للتصدير، وقد اشترط في اتفاقيتي المصفاتين على أن يتم نقل البترول الخام الواصل إليهما في ناقلات اسبانية الصنع والملكية والإدارة، كما تنص الاتفاقيات على إنشاء صناعة بتروكيمائية تعتمد على منتجات هاتين المصفاتين. وهذا مثال واضح على استهتار شركات البترول بمصالح البلاد التي تنتج البترول من أراضيها. فقد كان من الممكن قيام هذه المصانع في كل من ليبيا والجزائر حيث يأتي في الغالب معظم البترول اللازم لهذه المصافي.

وهناك مثال آخر على استهتار الشركات بمصالح الشعوب المنتجة وخضوعها لتوجيهات حكومات البلاد المستهلكة. فقد كانت بعض الشركات الأمريكية تزمع إقامة معامل للصناعات البتروكيمائية في الجزائر قبل الاستقلال، ولكن بعد أن استقلت الجزائر وتسلم الشعب الجزائري زمام مقدراته غيرت الشركات خططها وقررت بناء مصانعها في فرنسا.

إن صناعة البترول من الصناعات القليلة جداً التي تمول نفسها بنفسها، وقد جاء في تقرير (O. E. C. D.) عام ١٩٦٢، بأن ٩٠ بالمئة مما احتاجته صناعة البترول من رأس المال في الفترة (١٩٥٢ ـ ١٩٦٣) تأمن من صناعة البترول نفسها عن طريق الاستهلاك والاطفاء أو إعادة الاستثمار... الخ كما أن نفس التقرير يقدر احتياجات رأس المال في العقد التالي (١٩٦٣ ـ ١٩٧٢) بحوالى ١٥٨ بليون دولار سيجري تأمين الجزء الأكبر منها من قبل شركات البترول ومن مواردها الخاصة. وما كان ذلك ممكناً لو لم تكن هذه الشركات تحصل على البترول الخام من البلاد المنتجة الفقيرة بتكاليف زهيدة وباستخدام جزء طفيف من مجموع رؤوس الأموال الموظفة في صناعة البترول، بينما نجد أن رأس المال الثابت في صناعة البترول في العالم حتى نهاية عام ١٩٦٢ يبلغ حوالى ١١٩,٥ بليون دولار، لا نجد منه في منطقة الشرق الأوسط أكثر

من ٣,٥ بليون، أي أن المنطقة التي تنتج حوالى ٢٥ بالمئة من إنتاج العالم وتحوي ٦٢ بالمئة من احتياطيه لا تستثمر صناعة البترول داخل حدودها أكثر من ٢,٩ بالمئة مما استثمرته في العالم. كما أن رأس المال المستثمر في الإنتاج حتى نهاية ١٩٦٢ في منطقة الشرق الأوسط كان ١,٩ بليون دولار أو ٣,٤ بالمئة من رأس المال المستثمر في مرحلة الإنتاج في العالم.

ويوضح الجدول رقم (٥) توزع رؤوس الأموال المستثمرة في مراحل صناعة البترول المختلفة حتى نهاية عام ١٩٦٢ في بعض مناطق الإنتاج المهمة في العالم.

الجدول رقم (٥)

رؤوس الأموال الثابتة المستثمرة في صناعة البترول في العالم
(خارج كتلة الاتحاد السوفياتي) حتى نهاية عام ١٩٦٢

	الولايات المتحدة الأمريكية		الدول الأخرى		العالم	
	ملايين الدولارات	النسبة المئوية	ملايين الدولارات	النسبة المئوية	ملايين الدولارات	النسبة المئوية
الإنتاج	٣٩,٢٢٥	٦١	١٧,٠٧٥	٣١	٥٦,٣٠٠	٤٧
خطوط الأنابيب	٤,١٧٠	٦	٣,٣٦٠	٦	٧,٥٣٠	٦
الناقلات	١,١٣٥	٢	١٠,٨٣٠	٢٠	١١,٩٦٥	١٠
المصافي	٨,٨٩٥	١٤	١٠,٦١٠	١٩	١٩,٥٠٥	١٧
المصانع الكيميائية	٢,٣٤٠	٤	١,٧٤٥	٣	٤,٠٨٥	٣
التسويق	٦,٩٠٠	١١	١٠,١٩٠	١٩	١٧,٠٩٠	١٥
مراحل أخرى	١,٦٢٠	٢	١,٣٢٥	٢	٢,٩٤٥	٢
المجموع	٦٤,٢٨٥	١٠٠	٥٥,١٣٥	١٠٠	١١٩,٤٢٠	١٠٠

رؤوس الأموال الثابتة المستثمرة في صناعة البترول في الشرق الأوسط وفنزويلا وافريقيا

	الشرق الأوسط		فنزويلا		افريقيا	
	ملايين الدولارات	النسبة المئوية	ملايين الدولارات	النسبة المئوية	ملايين الدولارات	النسبة المئوية
الإنتاج	١٩٢٥	٥٥	٣٧٦٠	٨٠	٢١٤٤	٦٧
خطوط الأنابيب	٤٢٠	١٢				
المصافي	٥٩٥	١٧				
مرافق أخرى	٥٨٠	١٦	٩٤٠	٢٠	١٠٥٦	٣٣
المجموع	٣٥٠٠	١٠٠	٤٧٠٠	١٠٠	٣٢٠٠	١٠٠

العمال في صناعة البترول

إن إكبر فائدة قد يجنيها أي بلد من صناعة معينة ـ بعد الأرباح المباشرة من تلك

الصناعة ـ هي الانتعاش الذي يعود على اقتصاده نتيجة لخلق مجالات العمل للمواطنين في تلك الصناعة، وإذا ما نظرنا إلى صناعة البترول العربي وجدنا أن البلاد العربية المنتجة للبترول قد حرمت من هذه الفائدة نتيجة لتعمد شركات البترول نقل صناعة التكرير والبتروكيميائيات إلى خارج حدودها، كما أن مساهمة مواطنيها في العمل في مراحل الإنتاج اقتصرت في الغالب على الوظائف الصغيرة البسيطة وغير المهمة. ففي المملكة العربية السعودية مثلاً، على الرغم من أننا نرى أن نسبة السعوديين إلى مجموع موظفي الشركة قد ارتفعت من حوالى ٦٠ بالمئة عام ١٩٥٢ إلى ٨٠ بالمئة عام ١٩٦٣، وأن نسبة الأمريكيين قد انخفضت في نفس الفترة من حوالى ١٦ بالمئة إلى حوالى ١٢ بالمئة، كما هو واضح في الجدول رقم (٧)، إلا أن الغالبية العظمى من الموظفين السعوديين عمال غير فنيين، إذ لم يزد نصيب السعوديين من كبار الموظفين (المهندسون الجيولوجيون، الأطباء والمحامون وغيرهم) عام ١٩٥٦ عن خمسة وعشرين موظفاً أغلبهم في العلاقات العامة أو الصحافة، كما أن نصيب السعوديين من الوظائف المهنية لم يزد في رقمه القياسي عام ١٩٦٣ عن ٨ بالمئة، أي أن شركة الزيت العربية الأمريكية بعد مضي ستة وعشرين عاماً على اكتشافها البترول بكميات تجارية لم تساعد مواطني البلد الذي تستنزف ثرواته على شغل أكثر من ٨ بالمئة من الوظائف المهنية في صناعة البترول داخل حدوده، كما أن تشغيل المواطنين في الوظائف التنفيذية ـ على قلته ـ يصحبه عادة تغيير في طبيعة الوظيفة وتقييد لصلاحيات من يشغلها بحيث تسلب الوظيفة خصائصها التنفيذية لتظل السياسة والتنفيذ والتوجيه الحقيقي دائماً وأبداً بيد الأجانب.

ويوضح الجدول رقم (٦) عدد كبار موظفي شركة الزيت العربية الأمريكية من السعوديين والأمريكيين في المملكة العربية السعودية في الفترة (١٩٥٢ ـ ١٩٥٦)، وتجدر الإشارة إلى أن شركة أرامكو توقفت عن نشر عدد كبار الموظفين السعوديين في تقاريرها السنوية التي صدرت بعد عام ١٩٥٦ ـ وربما كان ذلك لتفادي الحرج، غير أنها نشرت في تقاريرها عام ١٩٦٣ أن نصيب السعوديين من الوظائف المهنية (كوظائف المهندسين والأطباء والمدرسين) كان ٨ بالمئة.

الجدول رقم (٦)

كبار الموظفين في شركة أرامكو من السعوديين والأمريكيين

السنة	السعوديون	الأمريكيون	النسبة المئوية للسعوديين
١٩٥٢	٦	٤,٠٦٧	٠,١
١٩٥٣	١١	٣,٧١٧	٠,٣
١٩٥٤	١٨	٣,١٤١	٠,٦
١٩٥٥	٢٠	٢,٩٨٩	٠,٧
١٩٥٦	٢٥	٢,٨٧٨	٠,٩

الجدول رقم (٧)

موظفو شركة الزيت العربية الأمريكية داخل السعودية

السنة	السعوديون		الأمريكيون		المجموع
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	
١٩٥٢	١٤,٨١١	٥٩,٧	٤,٠٦٧	١٦,٤	٢٤,٨٢٢
١٩٥٣	١٣,٥٥٥	٦٠,٧	٣,٧١٧	١٦,٦	٢٢,٣٣١
١٩٥٤	١٤,١٨٢	٦٤,٩	٣,١٤١	١٤,٤	٢١,٨٥٢
١٩٥٥	١٣,٣٧١	٦٥,٦	٢,٩٨٩	١٤,٧	٢٠,٣٨٣
١٩٥٦	١٣,٢١٣	٦٧,٣	٢,٨٧٨	١٤,٧	١٩,٦٣٢
١٩٥٧	١٢,٧٢٩	٦٩,٥	٢,٦٧٦	١٤,٦	١٨,٣٢٥
١٩٥٨	١٢,٠٦٢	٧٠,٢	٢,٥٩٢	١٥,١	١٦,٢٥٧
١٩٥٩	١١,٧٣٦	٧٢,٢	٢,٤٧٧		
١٩٦٠	١١,١٤٩	٧٥,٢	٢,١٨٠	١٤,٧	١٤,٨٣٣
١٩٦١	١٠,٩٤٩	٧٧,٨	١,٨٠٨	١٢,٩	١٤,٠٦٦
١٩٦٢	١٠,٨٥٢	٨٠	١,٥٧٤	١١,٦	١٣,٥٧٣
١٩٦٣	١٠,٣٩١	٨٠	١,٥٢١	١١,٧	١٢,٩٨٨

وعلى الرغم من أن نسبة الموظفين السعوديين في جميع الوظائف قد سجلت ارتفاعاً مطرداً، إلا أن عدد الموظفين السعوديين قد انخفض من حوالى ١٥ ألف موظف عام ١٩٥٢ إلى حوالى ١٠ آلاف موظف عام ١٩٦٣، ويعكس هذا الانخفاض تجمد صناعة البترول في المملكة العربية السعودية وقصرها على الإنتاج فقط إذ إن هذه الصناعة لم تفتح مجالات جديدة للعمل للمواطنين السعوديين بإنشاء الصناعات التي تعتمد على البترول والغاز كمواد خام بل حرمت الشركة البلاد من هذه الفرصة وأنشأت المراحل المهمة من صناعة البترول خارج البلاد.

ويبدو مقدار الحيف النازل بالبلاد المنتجة ممثلة في المملكة العربية السعودية واضحاً إذا علمنا أن مصفاة كمصفاة عبدان مثلاً تستخدم ثلاثين ألف عامل، أي ثلاثة أضعاف من تستخدمهم شركة الزيت العربية الأمريكية من السعوديين في صناعة البترول داخل السعودية!! ولتقدير ما تستطيع أن تحققه الحكومة من خير لبلادها ومواطنيها إن هي تسلمت زمام صناعة البترول، يكفي أن نعلم أن صناعة البترول في الجمهورية العربية المتحدة حيث يسيطر القطاع العام على جزء كبير من صناعة البترول، استخدمت ٢٢,٢٠٥ عمّال في نهاية عام ١٩٦٢ أي بمعدل ٤,٨٢٧ عاملاً لكل مليون طن تنتجها من البترول بينما تستخدم أرامكو في السعودية ما معدله ١٣٩ سعودياً فقط لكل مليون طن تنتجها من البترول.

ولعل من الأمور التي تعكس ماهية الوظائف التي يقوم بها المواطنون العرب في صناعة البترول مقارنة دخل الموظف العربي بدخل الموظف الأجنبي. ففي العراق مثلاً، حيث يشغل المواطنون نسبة من الوظائف المهنية في الشركات أعلى منها في أي بلد آخر من البلاد العربية المصدرة للبترول، بلغ متوسط دخل الموظف العراقي عام ١٩٦٢ حوالى ١٦٩٣ دولاراً في السنة بينما بلغ متوسط دخل الموظف الأجنبي ٧٩٥١ دولاراً. وبمقارنة دخل العامل في صناعة البترول في كل من السعودية وفنزويلا نجد أنه بلغ في السعودية في رقمه القياسي ٢١٨٧ دولاراً في السنة بينما بلغ في فنزويلا ٥٤٤٥ دولاراً في السنة. والسبب في ذلك يرجع طبعاً إلى وجود نقابات للعمال تحافظ على مصالحهم وكذلك حرص حكومتهم على تحصيل حقوقهم من شركات البترول العاملة في بلادهم.

تقنين الإنتاج

تمتاز البلاد العربية المنتجة للبترول عن غيرها من مناطق إنتاج البترول الأخرى في العالم بغزارة إنتاجها. إذ بينما متوسط إنتاج البئر الواحدة في فنزويلا ٣١٢ برميلاً في اليوم وفي روسيا ٧٨ برميلاً يومياً وفي الولايات المتحدة الأمريكية ١٢,٦ برميل في اليوم فقط، نجد أن معدل إنتاج البئر الواحدة في البلاد العربية يبلغ حوالى ٦٠٠٠ برميل في اليوم الواحد. غير أن هذا ليس مرجعه إلى أن طبيعة الطبقات المنتجة للبترول في البلاد العربية غزيرة الإنتاج، بل إن هناك شيئاً آخر وهو عدم مبادرة الحكومات في منطقة الخليج إلى الإشراف على طريقة الإنتاج من حقول البترول العربية وترك الأمر لتقدير الشركات مما أتاح لهذه الأخيرة أن تنتج أكبر كمية من البترول بأقل عدد من الآبار وبالتالي تقليل رأس المال الموظف في عملية الإنتاج. ففي حين بلغ ما أنفقته صناعة البترول على مرحلة الإنتاج في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٦٣، ٣٦٥٠ مليون دولار لم يزد ما أنفقته في نفس العام في منطقة الشرق الأوسط عن ١٥٠ مليون دولار فقط. ويعزى ذلك إلى لجوء الحكومة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحديد الإنتاج من كل حقل ومن كل بئر حرصاً منها على المحافظة على البترول والغاز والحيلولة دون تبديد أي كمية منهما مهما صغرت إلا في الحالات التي تكون فيها الكميات صغيرة ولا يمكن استعمالها اقتصادياً، وانعدام مثل هذه القوانين في منطقة الشرق الأوسط، وقد نص قانون المحافظة على الثروات البترولية والغاز الطبيعي في ولاية تكساس مثلاً على أنه يعتبر تبديداً ـ ضمن أشياء أخرى ـ (١) إنتاج البترول بنسبة من الغاز إلى الزيت غير اقتصادية أو لا تتناسب وطبيعة الحقل، وتبديد طاقة المكامن، (٢) حفر الآبار على مسافات لا تحقق استقلالاً اقتصادياً وفنياً سليماً للحقول، (٣) حرق الغاز الطبيعي، (٤) إنتاج البترول بكميات تزيد عن طاقة وسائل النقل أو طاقة الأسواق.

ولو قدر للبلاد العربية المنتجة أن تطبق مثل هذه الأنظمة لنتج عن ذلك أن تضطر الشركات لحفر عدد أكبر من الآبار، وبالتالي استثمار لرؤوس أموال أكبر وتشغيل لعدد أكبر من المواطنين، وفوق ذلك كله الفائدة الاقتصادية المباشرة في المدى البعيد والناتجة عن المحافظة على الثروات الطبيعية وزيادة نسبة ما يمكن استخراجه من احتياطي البترول الثابت وجوده في الأرض والمحافظة على أسعار البترول من التدهور.

ولعل أوضح مثل لما يمكن أن يحققه تقنين الإنتاج من خير للبلاد هو ما جاء على لسان الجنرال ايرنست تومسون رئيس هيئة سكة حديد ولاية تكساس ـ وهي الجهة الحكومية في تلك الولاية الأمريكية المسؤولة عن صيانة الثروة ومنع الإسراف في طريقة إنتاجها ـ أمام إحدى لجان الكونغرس الأمريكي في عام ١٩٥٣ حين كان يروي قصة تقنين إنتاج البترول من حقول ولاية تكساس إذ قال:

«بعد تطوير حقل شرق تكساس وتحديد معالم المنطقة المنتجة للبترول فيه، قدر الخبراء بأن ما يمكن إخراجه من البترول من ذلك الحقل هو من ١ ـ ١,٦ بليون برميل، غير أن المحافظة على الضغط في جوف الحقل وتقنين الإنتاج كانت نتيجتهما أننا استطعنا أن نستخرج حتى الآن حوالى ٣ بلايين برميل من البترول من نفس الحقل. ويقدر الخبراء أننا سننتج منه بليوني برميل.أخرى إذا ما استمرت احتياطات المحافظة على طاقة المكامن سارية المفعول بنفس الحرص والعناية. ومعنى هذا أن مكاسبنا من عملية التقنين بلغت حوالى ثلاثة بلايين برميل». كما نتج عن ذلك أيضاً أن تحولت ٢٢٠ بئراً من الإنتاج بواسطة المضخات إلى الإنتاج بالضغط الطبيعي من داخل المكامن، كل ذلك حدث في عام واحد.

النتيجة

مما تقدم نرى أن الوضع الحالي لصناعة البترول في الدول العربية هو مثال للاستعمار الاقتصادي، إذ تتحكم شركات أجنبية في مقدرات الشعوب العربية وتحقق من الثروات الوطنية العربية أرباحاً لا مثيل لها تصدرها خارج البلاد، بل انها تستعمل الأرباح التي تجمعها من هذه البلاد في محاولات لاكتشاف رواسب بترولية في مناطق جديدة من العالم لتصبح هذه المناطق منافسة للبلاد العربية وبالتالي تضعف القوة التفاوضية لها وترغمها على الموافقة على تخفيض الأسعار.

ولقد رأينا كيف أن صناعة البترول في العالم في مراحلها الثلاث غير الإنتاج، وهي النقل في خطوط الأنابيب والناقلات، والتكرير، والتسويق تعتمد اعتماداً كبيراً على عمليات الإنتاج التي تتم في البلاد النامية وخاصة البلاد العربية، ورأينا كيف أن هذه البلاد حرمت من زيادة عائداتها من عمليات الإنتاج، بل ان هذه العائدات

أخذت تتناقص سنوياً، وأن الزيادة في الإنتاج صحبها انخفاض في الأسعار وبالتالي انخفاض في الدخل من البرميل الواحد.

ورأينا كيف أن الدول العربية المنتجة للبترول تعتمد اعتماداً كلياً على دخلها من إنتاج البترول، ولهذا فإن اقتصادها يتأثر لدرجة حساسة جداً بكمية الإنتاج وبأسعار المبيعات، وأوضحنا كيف أن شركات البترول الأجنبية العاملة في الدول العربية لا همّ لها إلا تحقيق أكبر قدر من الربح من عملية الإنتاج بغض النظر عن مصالح البلاد المنتجة، فهي لا تراعي في معظم الأحيان الطرق العلمية للإنتاج التي تتبع في البلاد الأخرى المنتجة للبترول كالولايات المتحدة الأمريكية وكندا مما سيكون له أسوأ الأثر على مستقبل البلاد المنتجة الاقتصادي في المدى البعيد. وإقدام الشركات على تجاهل الأساليب العلمية في الإنتاج هو الذي حدا بالولايات المنتجة للبترول في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا إلى سن القوانين الملزمة لهذه الشركات بتحديد كميات الإنتاج من كل بئر ومن كل حقل ومنع حرق الغازات إلا الكميات القليلة التي يتعذر استعمالها اقتصادياً.

وأوضحنا كيف أن الشركات زهداً منها في الأرباح القليلة التي قد تحققها من تصنيع الغاز الطبيعي عمدت إلى حرق كميات هائلة من هذا الغاز كان بالإمكان حقنها مرة أخرى في الحقول أو تصديرها إلى الأسواق العالمية بعد تحويلها إلى سائل بعد تبريدها وضغطها إذا تعذر حقنها مرة أخرى في الحقول أو استعمالها محلياً كما هي الحال في الولايات المتحدة وكندا.

ورأينا كيف أن شركات البترول الأجنبية نقلت صناعة التكرير والبتروكيمائيات من البلاد المنتجة إلى البلاد المستهلكة التي تتبع لها لتستأثر هي بالأرباح الناتجة عن تلك العمليات وتحرم منها الشعوب المنتجة، ثم أوضحنا كيف أن الدول العربية المنتجة لم تحقق للأيدي العاملة فيها الفائدة المرجوة من وجود هذه الصناعة فيها، فهي وإن دأبت بالضرورة على استخدام العمال العرب في الوظائف الصغيرة لم تحاول أن تخلق جيلاً عربياً بترولياً في هذه البلاد إذ تكاد تخلو هذه الشركات من أي عربي في وظائف الهندسة والجيولوجيا أو في المراكز التنفيذية.

ولهذا كله نرى أن تأميم إنتاج البترول في البلاد العربية ضرورة تمليها المصلحة الوطنية في هذه البلاد، خصوصاً وأن هذا أصبح ممكناً من الناحية الفنية والاقتصادية.

أما من الناحية الفنية فعملية الإنتاج تكاد تكون روتينية الآن، يمكن أن يقوم بها العمال العرب الفنيون كما هو حاصل في الجمهورية العربية المتحدة. وأما من الناحية الاقتصادية فإن عامل المخاطرة يكاد يكون منعدماً لأن الحقول معروفة ومحددة، أما العمليات الأخرى كالتكرير والنقل والتسويق فهي عمليات تجارية بحتة، عامل المخاطرة فيها محدود ويتوقف على أحوال السوق.

كما أن هذا ممكن من الناحية العملية. ستقوم الدول العربية المنتجة عند تأميمها البترول بتعويض الشركات الأجنبية عن أموالها في عمليات الإنتاج بترولاً خاماً، كما ستتعهد بأن يستمر تدفق البترول إلى أسواقه بلا انقطاع وبأسعار معقولة تضمن للشعوب المستهلكة الرفاهية والتقدم وتضمن استمرار علاقات ودية بين المنتجين والمستهلكين.

أما تمويل مراحل صناعة البترول في الدول المستهلكة (النقل والتكرير والتخزين والتسويق) والتي كانت تعتمد في توسعها واستمرارها على الأرباح التي تجمع من عملية الإنتاج، فعلى الدول المستهلكة المستفيدة منها أن تتحمل مسؤوليتها عن طريق المؤسسات المالية فيها.

وأما تمويل صناعة البترول في مراحل التنقيب خارج البلاد المنتجة الآن وهي العمليات التي يكبر فيها عامل المخاطرة، فإن هذا يجب أن يتم عن طريق المنظمات الدولية التي يهمها استمرار توفر المواد البترولية كمنظمة حلف الأطلسي التي تشترك فيها أوروبا وأمريكا، وكوزارة الدفاع الأمريكية التي تعتبر من أكبر المنظمات التي تستهلك البترول في العالم. إن مثل هذه الهيئات هي التي يجب أن تتحمل أعباء نفقات البحث والتنقيب بدلاً من أن تفرض هذه الأعباء على عاتق الشعوب المتطورة الفقيرة كما هي الحال الآن.

وختاماً فإن دائرة المعارف البريطانية قد أوردت تعريفاً للمستعمرة مفاده أن المستعمرة هي «أي منطقة تقع تحت النفوذ السياسي أو الاقتصادي لبلد آخر، كما أن حالة الاستعمار تشمل الوضع الذي يفرض فيه مجموعة من الناس قراراتهم على أناس آخرين بغض النظر عما إذا كان هؤلاء الآخرون يعيشون ضمن بلد تخضع لسيادة البلد المستعمر».

وما يحدث في البلاد العربية المنتجة الآن من استهتار الشركات الغربية بمصالح الشعوب المنتجة وفرضها على حكومات هذه البلاد كل ما يحقق مصالح المستهلكين يجعل تعريف دائرة المعارف البريطانية ينطبق على البلاد العربية المنتجة والمصدرة للبترول. فهذه الشركات تحدد الأسعار وتحدد الكميات التي تصدر من كل بلد. وهذا هو الاستعمار بأبشع صوره.

العراق وشركات البترول(*)

يقول المؤرخون ان انكلترا احتلت العراق في عام ١٩١٤ لحماية حقول البترول في إيران من الغزو الألماني. وكانت انكلترا قد حصلت على امتيازات للبترول في إيران في عام ١٩٠١. وتم اكتشاف البترول في إيران في عام ١٩٠٧ ودخلت الحكومة البريطانية مالكة لأغلب أسهم الشركة الانكليزية ـ الإيرانية في عام ١٩١٣، بعد أن تأكدت من وفرة الرواسب البترولية في جنوب إيران. وبعد احتلال العراق من قبل الجيوش البريطانية أصبحت للانجليز الكلمة الأولى في تطوير الصناعة البترولية في العراق، فألفوا شركة بريطانية احتفظوا لأنفسهم بنصيب الأسد من أسهمها للقيام بإنتاج وتصدير البترول. وكانت الشروط التي تعمل بموجبها الشركة تحقق لها أرباحاً كبيرة بينما لا يتحقق للشعب العراقي إلا النزر اليسير.

تحقيق المصالح الأجنبية

وقد ترعرعت الامتيازات البترولية في العراق تحت رعاية الانتداب والاحتلال البريطاني ونمت صناعة البترول نمواً يهدف إلى تحقيق المصالح الأجنبية ولا يرعى مصالح الشعب. وكانت أسعار البترول في العراق عالية والمصاريف قليلة، ولكن شعب العراق وحكومته ما كانوا ليأخذوا إلا جزءاً زهيداً من أرباح شركات البترول. وقد بلغ دخل الحكومة العراقية من البترول منذ بداية الإنتاج في عام ١٩٢٧ إلى عام ١٩٥١، ٩٧ مليون دولار بينما بلغت أرباح الشركات في هذه الفترة ٧٤٨ مليون دولار. وبعد عام ١٩٥١ بدأ العمل باتفاقية مناصفة الأرباح التي سميت مغالطة «باتفاقية مناصفة الأرباح» حيث لم تكن هناك مناصفة بل مقاسمة للأرباح تحتفظ

(*) نشر في: **مجلة البترول والغاز العربي**، السنة ١، العدد ١ (أيلول/سبتمبر ١٩٦٥)، ص ٤ ـ ١١. وهو في الأصل منشور في جريدة: **الحرية**، ٢/٨/١٩٦٥.

الشركات بموجب نصوصها بالنصيب الأكبر من الأرباح. وكانت الشركات العاملة في المنطقة تعطي للشركات المالكة لها خصميات من الأسعار المعلنة بلغت في بعض الحالات ١٨½ بالمئة وكانت العوائد التي تعطى للحكومات كمالكة للأرض تخصم من نصيبها في الأرباح. وكل ما فعلته الشركات بإدخال نظرية مقاسمة الأرباح هي أن نقلت بعض الأرباح التي كانت تدفعها لحكوماتها قبل أن تخضع لضرائب الدخل في البلاد المنتجة للبترول طبقاً لشروط الاتفاقيات القديمة.

الامتيازات وأثرها

وقد أعطت الامتيازات البترولية للشركات قوة هائلة جعلتها بتنظيماتها الإدارية والإعفاءات التي تتمتع بها حكومة داخل حكومة، بل إن الشركة بإمكانياتها المادية والعلمية تظهر أمام أعين المواطنين وكأنها القوة الأولى في البلاد، فهي محصنة بشروط الامتيازات المجحفة ومعفاة من الخضوع لكثير من الأنظمة والقوانين التي يلتزم بها الآخرون. كما أن التزامات هذه الشركات قليلة جداً إذا قورنت بالتزامات الحكومة، فكل التزاماتها هي أن تقوم بدفع المصاريف اللازمة للإنتاج وهي تبلغ في المتوسط عشرة سنتات للبرميل الواحد. كما تدفع للحكومات بعض العوائد الطفيفة التي تبلغ في أعلى مداها ٢١ سنتاً عن البرميل الواحد، بينما يباع البرميل المصدر بأثمان تتراوح بين دولار ونصف إلى دولارين. وقد بلغت أرباح الشركات الصافية على رؤوس أموالها الموظفة نتيجة للدراسات التي قامت بها مؤسسة آرثر دي ليتل الأمريكية وكذلك الأرقام التي تظهر في دفاتر الشركات من ستين إلى مائة وخمسين في المائة كما يتبين من الجدول التالي، كل ذلك بعد أن تقوم الشركات بدفع مصاريف الإنتاج وحصص الحكومات.

أرباح الشركات على رؤوس الأموال المستثمرة

في العراق والنسبة المئوية لرأس المال

السنة	الأموال المستثمرة (بملايين الدولارات)	الأرباح المتحققة (بملايين الدولارات)	النسبة المئوية
١٩٥٦	٣٢٠	٢٠٩	٦٥
١٩٥٧	٣٢٩	١١٧	٣٦
١٩٥٨	٣٤٣	٢٣٣	٦٨
١٩٥٩	٣٥١	٢٢٩	٦٥
١٩٦٠	٤٦٢	٢٧٠	٧٥

المعدل لخمس سنوات ٣٤١ مليون دولار، الربح ٢١٢ مليون دولار بمعدل ٦٢ بالمئة.

إن هذه الأرباح الكبيرة والحماية التي اكتسبتها الشركات من الامتيازات جعلت هذه الشركة قوة سياسية واقتصادية هائلة تفوق قوة الحكومات الشرعية في المنطقة. كما أن اتصالاتها المباشرة بالشعب وتنقلات رجالها في جميع أنحاء البلاد مكناها من بث ما تريد من دعاية وبلبلة أفكار تهدف إما للإطاحة بحكم أو القضاء على نظام لا تطمئن الشركات وحكوماتها إليه. وهكذا أصبحت هذه الشركات أقوى قوة مخربة في المنطقة، فهي تستطيع مثلاً أن تضع ١٠٠ مليون (مائة مليون) دولار سنوياً لحساب أعمال الانقلابات والتخريب، وهذا المبلغ زهيد بالنسبة إلى أرباحها الصافية التي بلغت في عام ١٩٦٤ أكثر من ألفي مليون دولار (٢٠٠٠ مليون) من البلاد العربية وحدها.

وقد قال المستر ويلبيه في كتابه المسمى **الشرق الأوسط الحديث ١٩٤٦ ـ ١٩٥٨** من منشورات «سيري» ان الشركات البترولية بعد أن يئست من الحصول على إذن من الحكومة السورية في بناء خط الأنابيب عبر البلاد العربية في الأراضي السورية أطاحت بالحكومة الشرعية هناك وأقامت نظاماً عسكرياً فاشستياً يرأسه الزعيم حسني الزعيم، ولم تمر إلا فترة قصيرة من الزمن حتى استجاب النظام الجديد لمطالب الشركات. وقد كانت سابقة حسني الزعيم هذه سلسلة من الانقلابات العسكرية التي لا هدف لها إلا تولي العسكر السلطة مما سبب فقدان الاستقرار في بعض البلاد العربية. وهكذا ساهمت الشركات في خلق جو من عدم الاستقرار، الشيء الذي تشكو منه الآن وتتخذ منه ذريعة لزيادة مكاسبها وتقليل الأموال الموظفة في صناعة البترول في المنطقة.

الشركات البريطانية والثروة البترولية العراقية

كانت الشركات البريطانية تعتبر الثروة البترولية العراقية احتياطياً لنشاطها البترولي في إيران، ولم تكن الشركات قبل الحرب العالمية الثانية متحمسة لتطوير الحقول العراقية بطريقة تتناسب ووفرة المواد البترولية في هذه الحقول واكتفت بنشاطها في إيران، حتى زاد الطلب العالمي على المواد البترولية وبدأ الهولنديون والأمريكيون بالضغط عليهم لتطوير الامتيازات العراقية. وتم في عام ١٩٣٥ بناء خطوط الأنابيب من الحقول البترولية في شمال العراق إلى البحر الأبيض المتوسط. وقد كانت الشركات البترولية في عهد ما قبل ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨ تعتبر نفسها الحاكم الحقيقي للعراق. فقد كانت تتمتع بحماية الانتداب ثم بحماية الحكومات العراقية المغلوبة على أمرها ثم بالعملاء من رجال العهد الماضي، وكانت تنتج البترول العراقي بالطريقة التي تلائم مصلحتها لا مصلحة العراق. وحتى عام ١٩٥١ كانت التزاماتها نحو الشعب والحكومة بسيطة، كما رأينا. وبعد عام ١٩٥١ وبدء العمل في اتفاقية مناصفة الأرباح، تفتقت أذهان رجال الشركات عن طرق لمغالطة الحكومة العراقية وإفهامها كما فعلوا مع حكومات بقية المنطقة، أنها تأخذ خمسين في المائة (٥٠ بالمئة)

من صافي أرباحها ولكنهم كانوا يخصمون ١٢½ بالمئة من الدخل وهي العوائد التي تعطى عادة لمالك الأرض في البلاد الأخرى من نصيب الحكومات بدلاً من اعتبارها جزءاً من المصاريف، وكانوا يعطون لأنفسهم خصماً من الأسعار المعلنة يبلغ ١٨½ بالمئة (ثمانية عشر ونصف في المائة) من هذه الأسعار مع العلم بأنهم يحتكرون شراء البترول، أي أن شركة بترول العراق توزع الإنتاج على مالكيها بالنسبة التي يملكون بها الأسهم، وكان الإنتاج يوزع على الشكل التالي إذا أخذنا إنتاج عام ١٩٦٤ الذي يبلغ ٤٥٧,٧ مليون برميل مثلاً:

الشركة البريطانية للبترول	٢٣¾ بالمئة	أو	١٠٨,٧ مليون برميل في السنة
شركة اسو وسوكوني موبيل	٢٣¾ بالمئة	أو	١٠٨,٧ مليون برميل في السنة
شركة البترول الفرنسية	٢٣¾ بالمئة	أو	١٠٨,٧ مليون برميل في السنة
مجموعة رويال دوتش ـ شل	٢٣¾ بالمئة	أو	١٠٨,٧ مليون برميل في السنة
كالوستي جولبنكيان	٥ بالمئة	أو	٢٢,٩ مليون برميل في السنة

ونتيجة لكل ذلك فقد كانت المقاسمة في دخل الشركات بين الحكومات والشركات ومنها حكومة العراق لا تزيد عن (٣٠ بالمئة) ثلاثين في المائة للحكومة والباقي للشركات. وقد بلغت خسائر حكومة العراق من هذه اللعبة في الفترة بين عام ١٩٥١ حتى عام ١٩٦٤ (٤٢١) مليون دولار على اعتبار أن مجموع ما أنتج من البترول ٣,٨٣٤,٤٥١ ألف برميل وأن الحكومة كانت تخسر ١١ سنتاً عن كل برميل.

موقف شركة البترول العراقية

ولما قامت الثورة المظفرة حاولت حكومتها التفاهم مع شركة بترول العراق على زيادة عوائد العراق من بتروله، ولكن شركات البترول أصرت على أن تظل صاحبة الكلمة الأولى فيما يتعلق بصناعة البترول في العراق وأن تقنن دخل الحكومة بحيث لا تتمكن هذه الأخيرة من القيام بأي عمل إيجابي. كما رفضت طلب الحكومة في أن يكون لها نصيب من أسهم الشركة. كما أنها لم تستجب إلى طلب الحكومة في تعريب الشركة وإحلال العراقيين محل الأجانب. وفي كل مرة تتظاهر بالاستجابة إلى طلب الحكومة في توظيف العراقيين في المراكز المهمة كانوا يسلبون تلك الوظائف صفتها التنفيذية ويحصرون المسؤولية والسلطة بالأجانب من موظفيهم. وقد ضاقت حكومة الثورة ذرعاً بموقف الشركات وأقدمت بعد أن يئست من استجابة الشركات إلى مطالبها العادلة والمشروعة بإصدار قانون الاستيلاء على الأراضي التي كانت بيد الشركات والتي لم تكن تستغلها. وقد تم ذلك بموجب قانون صدر في عام ١٩٦١ سمي بالقانون رقم (٨٠). وقد استولت الحكومة بموجب هذا القانون على ٩٩,٥٦ بالمئة من الأراضي التي كانت تحت تصرف الشركات وأبقت لها حوالى ٧٠٥ أميال

مربعة أو ٤٤ بالمئة من أصل مساحة الامتياز. وهذه هي المنطقة التي كانت الشركات قد حصرت معظم نشاطها فيها. وكانت الشركات حتى وقت الاستيلاء تصرف أقل مقدار ممكن لتطوير الثروة البترولية العراقية رغبة منها في رفع نسبة أرباحها. ولم يكن رفع النسبة هذا يفيد منه الشعب العراقي لوجود كثير من الخصميات التي تذهب لجيوب الشركات المالكة ولمحاولة الشركات تحديد دخل الحكومة من كل طن بحيث يتناسب دخلها ودخل الحكومات الأخرى في المنطقة، بغض النظر عما قد يكون هناك من مميزات طبيعية للحقول العراقية تجعلها أكثر خصوبة من غيرها. فمثلاً نجد أن متوسط إنتاج البئر الواحدة في العراق هو ٩٠٠٠ برميل في اليوم الواحد بينما متوسط الإنتاج في المنطقة ٦ آلاف برميل في اليوم الواحد.

صدى القانون رقم (٨٠)

ومنذ أن صدر القانون رقم (٨٠) الذي اعتبر في الأوساط العربية بأنه عمل وطني عظيم وفي الأوساط الغربية بأنه ظاهرة خطيرة يجب حصرها وعدم السماح لها بالانتشار، والشركات وحكوماتها توالي الضغط على الحكومة العراقية للدخول معها في مفاوضات لتسوية الخلافات واعتبار القانون رقم (٨٠) وكأنه لم يكن. وكانت الشركات تطمع إذا ما دخلت في مفاوضات مع الحكومة إقناعها بعدم جدوى تنفيذ القانون. وقد نجحت الشركات بعد سقوط نظام اللواء عبد الكريم قاسم في جر الحكومة العراقية إلى ساحة المفاوضات التي هي في نظرها أنجع الوسائل لمنع الحكومة العراقية من الاستفادة مما استولت عليه من الأراضي. فطالما أن هناك مفاوضات مع الشركات، وطالما أن الشركات تمارس الضغط على الشركات الغربية الأخرى في أن لا تتعاون مع الحكومة العراقية فهي - أي الشركات - متيقنة بأنها سترغم الحكومة العراقية على الاستجابة إلى رغباتها. وهكذا تستخدم الشركات سلاح المفاوضات للوصول إلى أهدافها. والحكومات في الدول المتمدنة لا تلجأ إلى المفاوضات مع الشركات بل تلجأ إلى التشريع. ولو أن حكومة أمريكا فاوضت شركة جنرال موترز أو شركة كرايزلر أو شركات الصلب في مقدار ما يجب أن تفرضه من ضرائب لما وصلت إلى نتيجة لأن الشركات بطبيعة الحال لن توافق على وجهة نظر الحكومة، وبالتالي ستستمر المفاوضات طويلاً ولن تتمكن الحكومة الأمريكية من جمع أي ضرائب. ولهذا فالحكومة الأمريكية تشرع ولا تفاوض في أمور تتعلق بمصالح الشعب كفرض الضرائب. وبدعة المفاوضات مع حكومات مستقلة وشركات خاصة أعطى للشركات صفة دولية وهمية مكنتها من تقوية مركزها التفاوضي في البلاد المنتجة وأصبحت تحاول إعطاء نفسها صفة الحكومات الدولية. وإذا ما نجحت الشركات في إقناع الحكومة الحالية والحصول منها على ما فشلت الحصول عليه من حكومة اللواء عبد الكريم قاسم وذلك بالتخلي عن التشريع والدخول في مفاوضات تنتهي بتجميد القانون رقم (٨٠)، فإن ذلك

سيشكل نكسة للسياسة البترولية في الوطن العربي لأن القانون رقم (٨٠) أصبح حقيقة واقعة وأصبحت الرواسب البترولية في الأراضي التي استردت احتياطياً قومياً يجب المحافظة عليه وتوجيهه لصالح المواطن العراقي خاصة والمواطن العربي عامة. والقانون رقم (٨٠) لم يؤثر على مصالح الشركات ولم يتعرض لنشاطها، كما أنه لن يؤثر على نشاطها في المستقبل وحتى نهاية الامتياز. ولكن القانون رقم (٨٠) أعاد إلى البلاد ١٠ بلايين برميل من المواد البترولية كانت موجودة تحت تصرف الشركات وكان ولا يزال من غير المنتظر أن تطور الشركات هذه الرواسب لوجود احتياطي كبير من البترول في الأراضي التي لا زالت تحت تصرفها. فاحتياطي البترول، أي الكميات المخزونة من البترول في الأراضي العراقية الثابت وجودها والتي يمكن إخراجها بالطرق العلمية العادية المعروفة لنا الآن يبلغ ٢٥ بليون برميل، وإذا ما استولت الحكومة على عشرة بلايين برميل وهي الكميات البترولية التي تقع في الأراضي التي استولت عليها الحكومة فسيبقى مع الشركات ١٥ بليوناً، أي حوالى ضعف الكميات البترولية الموجودة في كل من الجزائر وليبيا ويساوي تقريباً الكميات البترولية الموجودة في فنزويلا، وهي أكبر دولة مصدرة للبترول في العالم ويبلغ إنتاجها اليومي ٣,٤٠٠,٠٠٠ برميل ويقدر احتياطيها الثابت بـ ١٧ بليون برميل، وهكذا يبقى مع الشركات ١٥ مليون برميل تكفيها لمدة ٣٥ عاماً تقريباً. ولا شك أن هذه الكمية ستتضاعف بحفر آبار جديدة وتحسن في طرق الإنتاج. وعليه فليس هناك خوف على مستقبل نشاط الشركات في المستقبل القريب والبعيد.

تقوية مركز الحكومة

ومن هنا نرى أننا لم نظلم الشركات بأخذ ١٠ بلايين برميل من الكميات التي لم تكن الشركات تنتفع بها ولن تحتاج إليها لاستمرار نشاطها، ولكن ذلك قوى مركز الحكومة التفاوضي وجعل من الممكن لشركة البترول الوطنية أن تبدأ نشاطها بدون التعرض للخسارة التي قد تتسبب من عدم عثورها على البترول إذا ما حاولت ممارسة نشاط البحث والتنقيب. كما يمكن للشركة الوطنية بهذا الاحتياطي الكبير من الرواسب البترولية أن تتعاون مع المؤسسات الحكومية في الدول الصناعية كاليابان والصين والاتحاد السوفياتي وايطاليا وألمانيا والأرجنتين ومكسيكو في تطوير هذه الثروة وقيام صناعات تعتمد على البترول في العراق.

هدف إبطال مفعول القانون

لقد ذكرنا بأن الشركات لا تتأثر بالقانون رقم (٨٠) وأنه يمكنها أن تستمر في الإنتاج والتصدير لمدة طويلة لا تقل عن ٣٥ عاماً، ولهذا فقد يتساءل المرء إذا كانت هذه هي الحقيقة فلماذا تعمل الشركات جاهدة لإبطال مفعول القانون رقم (٨٠)

واسترجاع الأراضي التي استولت عليها الحكومة. والجواب على ذلك بسيط: ان الشركات لا تريد أن تدخل الحكومة صناعة البترول ولديها احتياطي كبير يمكنها من النجاح، والشركات تعلم جيداً أن وجود ١٠ بلايين برميل من الرواسب البترولية بيد أي حكومة يجعلها بمركز قوي جداً تستطيع معه بمدة وجيزة تكوين صناعة بترولية ناجحة وبالتالي الاستغناء عن الشركات الأجنبية بعد أن تكتسب الخبرة في صناعة البترول في الداخل وفي التسويق في الخارج. وكل ما تريده شركات البترول الآن هو أخذ هذه الورقة الرابحة من الحكومة وإعادتها إلى ما كانت عليه ثروة نائمة لا ينتفع بها أحد.

والشركات الأجنبية التي تنتج البترول العراقي، لحسن الحظ، لا تستطيع لأسباب اقتصادية بحتة أن تتخلى عن إنتاج البترول من الآبار العراقية بنفس المستوى الذي سارت عليه في السنوات الماضية. فمنذ صدور قانون الاستيلاء في عام ١٩٦١، أي القانون رقم (٨٠)، ومتوسط الزيادة السنوية في الإنتاج ٤,١ بالمئة، ويرجع ذلك إلى أن مالكي شركة بترول العراق ملتزمون حيال بعضهم البعض ولظروف خاصة ببعضهم بالاستمرار في الإنتاج لأن بعضهم كالشركة الهولندية - الانكليزية والشركة الفرنسية ومؤسسة قلبنكيان ليس لديها احتياطي في أماكن أخرى يمكنه أن يحل محل البترول العراقي. فشركة شل مثلاً تحتاج إلى ١٦٦ مليون طن سنوياً لسد حاجة مصانع تكريرها وأسواقها وهي تأخذ من العراق ١٤,٧ مليون طن في السنة، ويبلغ إنتاجها من الحقول التي تملكها خارج العراق ١٠٤ ملايين طن في ليبيا وبعض البلاد الأخرى، أي أن هذه الشركة تكرر وتسوق أكثر مما تنتج. ولو أنها حاولت أن تستبدل الكميات التي تأخذها من العراق الآن ببترول غير البترول العراقي لكلفها البرميل الواحد ١٧٢ سنتاً بينما يكلفها البرميل العراقي في الوقت الحاضر ٨٩ سنتاً فقط (تسع سنتات مصاريف الإنتاج عن البرميل الواحد وثمانين سنتاً حصة الحكومة العراقية)، أي أنها مضطرة بأن تدفع ٩٠ مليون دولار زيادة عما تدفعه الآن ثمناً للبترول العراقي، ولو أنها أرادت تطوير بعض المناطق البترولية التي اكتشفتها في البلاد العربية الأخرى كقطر وأبو ظبي وعمان لكانت محتاجة إلى ٨٨,٢ مليون جنيه استرليني لأن تكلفة تطوير الطن البترولي السنوي تعادل ٦ جنيهات إسترلينية.

السبب في تغيير الأمور

من هذه الأرقام يمكننا أن نؤكد أن شركة شل وهي من أكبر الشركات البترولية في العالم - فهي ثاني شركة بترول في العالم بعد شركة ستاندرد أويل أوف نيوجرسي - لم تصل إلى ما وصلت إليه من نجاح إلا لقدرتها على تغيير الأمور بمقاييس اقتصادية ولن ترتكب خطأ اقتصادياً بتركها بترول العراق القليل التكاليف والذي استرجعت معظم الأموال التي وظفت فيه حتى الآن وشراء بترول من مصدر آخر بأسعار عالية.

والشركة الثانية التي لها ظروف مماثلة لشركة شل هي الشركة الفرنسية للبترول وتملك حكومة فرنسا ٣٤ بالمئة من أسهمها وتسيطر على ٤٠ بالمئة من مجموع الأصوات في الجمعية العمومية مما يجعلها قادرة على توجيه سياسة هذه الشركة. وقد أخذت الحكومة الفرنسية في المدة الأخيرة تدخل ميدان صناعة البترول بتأليفها شركات تملك الحكومة معظم أسهمها أو شركات مشتركة بينها وبين الشركات الفرنسية الخاصة وهي تملك معظم أسهم الشركات الفرنسية في الجزائر. وقد أنشأت عدة شركات حكومية للعمل خارج فرنسا للبحث والتنقيب عن الرواسب البترولية، وحكومة فرنسا بقيادة ديغول تنظر إلى الصناعات البترولية وتوفير موادها لفرنسا على أنها عامل فعال في نمو واتساع الاقتصاد الفرنسي، لذلك بادرت بأخذ زمام الأمر بيديها والعمل مباشرة في هذه الصناعة. وفرنسا تأخذ الآن ١٤,٧ مليون طن من البترول العراقي يكلفها ٩٦٧ مليون دولار كما رأينا، وهذا يشكل ٢٩,٤ في المئة من استهلاك فرنسا من البترول. ولا يعتقد أن الجنرال ديغول مستعد بأن يدفع ثمناً أعلى للبترول العراقي أو إبداله ببترول آخر، ولذلك فإنه لن يحاول أو لن تحاول الشركات الفرنسية الضغط أو الامتناع أو إنقاص ما تأخذه من البترول العراقي. أما مؤسسة صاحب الـ ٥ بالمئة من بترول العراق وهي مؤسسة قلبنكيان، فإن السيد نوبار قلبنكيان سيقيم الدنيا ولن يقعدها إذا ما حاول أحد أن يمنع تدفق موارده من الـ ٥ بالمئة من نصيبه في بترول العراق كما فعل هو والفرنسيون عندما حاولت الشركات الأمريكية إبطال مفعول اتفاقية الخط الأحمر في عام ١٩٤٨، فقد باشر بإقامة دعاوى قضائية في المحاكم الانكليزية يريد إلزامها باحترام حقوقه في المنطقة كلها طبقاً لاتفاقية الخط الأحمر التي تنص على أن مالكي شركة بترول العراق إذا ما نقلوا نشاطهم إلى أرض جديدة فعليهم أن يدخلوا مجتمعين لا أفراداً. وكانت الشركات الأمريكية المساهمة في شركة بترول العراق تريد دخول المملكة العربية السعودية وحدها بدون رفقائها في شركة البترول العراقية. ولهذا فإننا نتوقع ألا يوافق قلبنكيان ولا شركة البترول الفرنسية ولا شركة شل على أي تغيير في النظام المتبع الآن في إنتاج البترول العراقي وسيستمر الإنتاج بطريقة طبيعية، وكل ما يقال خلافاً لذلك فإنما يصدر إما عن شخص مغرض يمثل وجهة نظر الشركات أو عن مواطن لا إلمام له بصناعة البترول ولا بألاعيب الشركات ووسائلها غير المشروعة.

السيد ٥ بالمئة وخدماته

وبمناسبة الحديث عن السيد ٥ بالمئة فلعله من المفيد أن نذكر كيف حصل مغامر أرمني على ٥ بالمئة من أسهم شركة بترول العراق لأنه قام بخدمات جليلة للاستعمار البريطاني عندما كان يحمل الجنسية التركية ويعمل واسطة بين الانكليز والأتراك. وقد لعب دوراً مهماً في حصول الانكليز على امتياز للتنقيب عن البترول في العراق، وقد

كافأته المصالح البريطانية على هذه الخدمة بإعطائه ٥ بالمئة من أسهم الشركة. وقد بلغت أرباحه وورثته من بعده من الثروة البترولية العراقية ١٤٨,٧ مليون دولار بدون بذل أي مجهود يتناسب وهذه الثروة الضخمة. وقد ذكرت بعض الصحف التي تصدر باللغة العربية والتي تمثل المصالح الاستعمارية في المنطقة بأن الاتفاق الذي تم التفاوض عليه بين الحكومة العراقية وشركة بترول العراق سيخلق إذا ما وافقت عليه الحكومة العراقية جواً من الاستقرار في العراق وسيلقي الأكراد أسلحتهم ويسلمون بوجهة نظر الحكومة، وهذا اعتراف ضمني بأن شركات البترول لها يد فيما يحدث في شمال العراق (أذاعته هذه الجريدة الذكية بدون قصد).

مصالح الشعب فوق كل اعتبار

ولكن الحقيقة أن هذا الاتفاق فيها لو تم لن يبدل ولن يغير شيئاً في الأمر. فإنتاج العراق يتوقف على الطلب في الأسواق وعلى مصالح الشركات التي تملك أسهم شركة بترول العراق وعلى عوامل أخرى منها تطوير حقول جديدة في بحر الشمال أو في مناطق أخرى من العالم، وهذه الاتفاقية لو تمت لما أرضت شركات البترول عن ثوار العراق، فهم يشكلون في نظر هذه الشركات البترولية الاحتكارية خطراً على مصالحها لأنهم رجال مخلصون يضعون مصالح الشعب العراقي والأمة العربية فوق كل اعتبار. والشركات ومن ورائها الحكومات الاستعمارية كالذين كانوا يحكمون العراق لا ترتاح إلا للتعامل مع رجال عهد نوري السعيد وعبد الإله من ذوي المصالح الخاصة والذين كانوا يتسترون بالتعقل على الخيانة والذين يجدون أن مصالحهم الخاصة تسير جنباً إلى جنب مع مصالح الاستعمار وتتعارض مع مصالح أوطانهم. وستكون خسارة العراق لو قدر لهذه الاتفاقية التي تمت بين أطراف غير متكافئة خسارة فادحة ونكسة على مستقبل العراق الاقتصادي، وبالتالي على مستقبل علاقة الشركات بالحكومات في المنطقة. ان شركات البترول تتخذ كل الوسائل غير المشروعة لذر الرماد في العيون والحصول من الرجال الرسميين الذين يكونون عادة غير مهيئين لمفاوضة الشركات ـ لعدم خبرتهم لقصر المدة التي قضوها في صناعة البترول ـ وموافقتهم على وجهة نظرهم، وبالتالي يحصلون على وثيقة تتم تحت ظروف ليست في مصلحة الشعب ومع ذلك فهم يطلبون من الحكومات احترامها ولو كانت ضد مصالح الشعب العراقي والأمة العربية. ولو أننا رجعنا إلى الأرقام لوجدنا أن الخسارة التي ستتعرض لها الحكومة العراقية والشعب العراقي مقدرة بالدولار كما يأتي:

إذا فرضنا أن كميات البترول التي ستعاد إلى الشركات تقدر بعشرة بلايين من البراميل (١٠,٠٠٠ مليون) وأن كلفة إنتاج البرميل الواحد ٩ سنتات، وأن الأسعار المعلنة هي ١٧٢ سنتاً، تكون الشركات بهذه العملية قد حصلت على كميات من البترول قيمتها ١٦,٣٠٠ مليون دولار محسوبة كما يلي:

القيمة (١٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ برميل× ١٧٢ سنتاً = ١٧,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠).

المصاريف (١٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠× ٩ سنتات = ٩٠٠,٠٠٠,٠٠٠).

الصافي: ١٦,٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠.

أما القول الأخير فهو أن الشركات ستكون مع الشركة الحكومية العراقية شركة جديدة تملك الشركة الوطنية ثلاثين في المائة (٣٠ بالمئة) من أسهمها، فهذا اقتراح غير عملي لأن مالكي الشركات المالكة لشركة بترول العراق سيفضلون إنتاج البترول الذي يملكونه مائة في المائة في العراق وفي المناطق الأخرى في المنطقة أو في المنطقة الأخرى مع أن الشركة الحكومية تستطيع أن تنتج هذا البترول وحدها وتبيعه لهم ولغيرهم إذا ما كانت هناك حاجة له في الأسواق.

سياسة ليبيا البترولية(*)

قبل أن أدخل في مناقشة سياسة ليبيا البترولية أريد أن أوضح الحقائق التالية:

أولاً: إنني أعتبر أن البترول الليبي ملك خالص للشعب العربي في ليبيا، ويجب أن تذهب جميع الفوائد التي تنتج عن استخراجه إلى هذا الشعب، بعد أن يسمح لرأس المال الأجنبي باسترداد جميع المصاريف التي تكبدها للعثور على هذا البترول وتطويره وإنتاجه ثم تصديره. يضاف إلى كل هذا ربح معقول على هذه الأموال الموظفة يضمن استمرار تدفق رأس المال الأجنبي إلى ليبيا ومساعدة حكومتها الموقرة في تطوير إمكانيات البلاد الأخرى.

ثانياً: إن ما هو في مصلحة الشعب الليبي هو في مصلحة الأمة العربية كلها من محيطها إلى خليجها. وإن أي خير يصيب شعب ليبيا تستفيد منه الجماهير العربية في كل مكان. كما أن أي غبن يقع على الشعب الليبي نتيجة لتطبيق شروط امتيازات مجحفة بحقوق العرب في ليبيا يضر المصالح العربية كلها في المدى الطويل.

ثالثاً: إننا ونحن نكتب هذا الكلام نريد أن يتأكد إخواننا في ليبيا أن دوافعنا هي مصلحة ليبيا وشعبها الباسل، وأننا لسنا غرباء عن هذا الشعب المكافح، فقد قدمنا النصيحة لحكومة ليبيا عندما كانت لا تملك ذهباً ولا فضة، ونحن نقدمها الآن بدون ذهب ولا فضة لنفس السبب وهو أن شعب ليبيا شعب عربي ونحن عرب. وقد قلنا في الماضي إنه يجب على الحكومة التساهل إلى أبعد الحدود مع الشركات الأجنبية وإعطاء هذه الأخيرة الفرص المناسبة والتشجيع الدائم للبحث والتنقيب عن الرواسب البترولية في الصحراء الليبية. وبعد اكتشاف البترول واسترجاع رأس المال الموظف تفرض الحكومة الليبية شروطاً عادلة تضمن استمرار بقاء الخبرة الأجنبية

(*) نشر في: **مجلة البترول والغاز العربي**، العدد ٢ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٦٥)، ص ٤ ـ ١٠.

وتحفظ لليبيا الفوائد التي يجب أن تجنيها من ثرواتها الطبيعية، كما أننا نريد أن نقول لإخواننا الذين جعلوا من أنفسهم حراساً للمصالح الأجنبية في ليبيا وفي بعض البلاد العربية الأخرى، ان أصحاب رأس المال، وكذلك حكومات البلاد التي يأتي منها هذا الرأسمال الأجنبي قادرة كل المقدرة على القيام بهذه المهمة، وان الثروات البترولية في الوطن العربي ملك خالص للشعوب العربية. ولو أراد الله ملكاً للشعوب التي تملك رأس المال والخبرة لأوجدها في بلادهم فلا تعطوا للأجانب أكثر مما أعطاهم الله.

رابعاً: نحن نؤمن بالقول الذي معناه: «إن أهل مكة أدرى بشعابها» ولكننا نؤمن أيضاً بالحديث الشريف الذي معناه «أشقى الناس من أخذ تجاربه عن نفسه». وعليه فليسمح لنا إخوتنا في ليبيا بعد هذه المقدمة الطويلة أن نضع أمامهم تجارب الدول العربية المنتجة والمصدرة للبترول وكذلك تجارب الشعوب الأخرى التي سبقتهم في هذا المضمار، والتي عانت كثيراً من مغالطات شركات البترول العالمية، لعل ما سنقدمه هنا يساعد إخواننا على وضع الأمور في نصابها والمحافظة على ثروة شعب ليبيا البترولية التي أودعها الله أرضهم لا لمصلحة هذا الجيل من الليبيين فقط بل ولمصلحة الأجيال القادمة.

عندما نالت ليبيا استقلالها في عام ١٩٥١ واستقرت الأمور هناك أصدرت الحكومة نظاماً يبيح للشركات الأجنبية حق البحث والتنقيب عن البترول ومنحت بموجبه رخصاً لعدد من الشركات العالمية كشركة «اسو» و«شل». وفي عام ١٩٥٥ صادق البرلمان الليبي على قانون للبترول ينظم أعمال البحث والتنقيب والاستثمار، وكان هذا القانون تقدمياً إلى درجة كبيرة. فقد استفاد واضعوه من تجارب الحكومات والشركات في تطبيق أنظمة الامتيازات القديمة في الشرق الأوسط وفي فنزويلا. وقد حالف التوفيق النشاط البترولي في ليبيا واكتشفت رواسب بترولية كبيرة وأصبحت ليبيا في عداد الدول الكبرى المصدرة للبترول، وهي الآن سادس دولة مصدرة للبترول في العالم بعد فنزويلا، الكويت، السعودية، إيران، العراق.

وقد رأت الحكومة في عام ١٩٦١ أن المصلحة تدعو لإعادة النظر في بعض مواد القانون، وفعلاً تمت بعض التعديلات عليه. ومن أهم ما أدخل على القانون من تعديلات هو حذف مضمون المادة (١٤) التي أعطت للشركات الحق بخصم ٢٥ بالمئة (خمسة وعشرون في المائة) من الدخل العام تعويضاً لها عن الكميات البترولية التي تم إنتاجها ونقص بموجبها احتياطي الشركات من الرواسب البترولية. وكانت هذه المادة قد ضمنت في قانون البترول الليبي الذي تم التصديق عليه في عام ١٩٥٥ تقليداً لما هو متبع في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تعفي الحكومة الأمريكية الشركات هناك من دفع ضرائب على ٢٧½ بالمئة من دخلها لتشجيعها على الاستمرار في البحث والتنقيب عن رواسب جديدة. وقد أزيلت هذه المادة من القانون الليبي وأصبح

أصحاب الامتيازات الجديدة في ليبيا لا يتمتعون بهذا الإعفاء، كما طلب من الشركات التي لديها امتيازات قديمة وترغب في الحصول على امتيازات جديدة أن توافق على تحويل امتيازاتها القديمة إلى النظام الجديد. وقد نتج عن ذلك، بطبيعة الحال، فوائد كبرى للحكومة وللشعب الليبي. ولم تقف الحكومة الليبية عند هذا الحد بل ما زالت تحاول تحسين الشروط في كل مرة تعرض أراضي جديدة للبحث والتنقيب والاستثمار. وآخر ما فعلته في هذا الصدد إعلانها للشروط الجديدة السبعة عشر والتي أعلنتها مؤخراً وطلبت من الشركات التي تريد أخذ امتيازات جديدة أن تأخذ بعين الاعتبار هذه الطلبات وأن تحاول أن تضمن طلبها موافقتها عليها كلها أو بعضها.

إن محاولة الحكومة الليبية تحسين شروط الامتيازات عمل يستحق الثناء، ولكن الأحسن من هذا كله القيام بمراقبة شاملة على الشركات العاملة والتأكد من أنها تنفذ شروط الامتيازات بدقة وأمانة، وأنها لا تفسرها لمصلحتها أو على حساب مصلحة الشعب العربي في ليبيا. وسأحاول في الأسطر التالية عرض ما يجب في رأيي الاهتمام به من قبل الحكومة الليبية:

الأسعار

تتمتع المملكة الليبية المتحدة بمركز جغرافي ممتاز لقربها من أوروبا التي تشكل في الوقت الحاضر أكبر سوق مستورد للبترول في العالم. كما أن أكبر وأهم حقولها قريبة من البحر وأرضها منبسطة بحيث يسهل بناء خطوط للأنابيب بتكاليف أقل من كلفة بناء خطوط الأنابيب في بلد مجاور كالجزائر حيث تبعد الحقول كثيراً عن البحر. ولكن نظرية الشركات التي تضعها دائماً أمام حكومات منطقة الخليج العربي والتي تقول بأن قيمة البترول الخام ترتفع كلما قرب موقعه الجغرافي من الأسواق لا تطبق في ليبيا. فعندما بدأ التصدير من مرسى البريقة في عام ١٩٦١ أعلنت شركة اسو سعراً للبرميل الواحد الذي كثافته ٣٩ ـ ٣٩,٩ درجة قدره ٢٢١ سنتاً أمريكياً مع أن سعر البرميل الواحد من البترول العراقي الذي كثافته ٣٦ ـ ٣٦,٩ درجة من ميناء بانياس السوري ٢٢١ سنتاً أمريكياً. ولو أخذنا بمبدأ ارتفاع السعر سنتين عن كل ارتفاع في الكثافة قدره درجة واحدة وتغاضينا عن الموقع الجغرافي وقرب البترول الليبي من أسواقه، لكان الواجب أن يكون سعر البترول الليبي في مرسى البريقة في ليبيا ٢٢٧ سنتاً، أما إذا اعتبرنا الموقع الجغرافي وتوفير أجور الناقلات، فإن سعر البترول الليبي يجب أن يكون مرتبطاً بأسعار البترول الجزائري المعلنة في ميناء بجاية والتي كانت ٢٦٥ سنتاً للبترول الذي كثافته ٤٠ درجة بحسب مواصفات معهد البترول الأمريكي. وكان هذا السعر للبترول الجزائري أقرب الأسعار إلى ما يجب أن تكون عليه أسعار البترول الليبي والجزائري. وقد أخذ بعين الاعتبار عند تحديد هذا

السعر كلفة النقل (من الخليج العربي والبحر الكاريبي إلى موانئ أوروبا) والموقع الجغرافي. ولكن عندما أعلنت أسعار البترول الليبي المنخفضة وغير القائمة على الأسس العادلة للتسعير تدهورت أسعار البترول الجزائري وسحبت الشركات في الجزائر إعلانها للتسعير وأصبحت تبيع البترول الجزائري بالأسعار التي تناسبها بعيداً عن رقابة الحكومة الجزائرية. ويمكننا تقدير الخسائر الباهظة التي تعرضت لها الحكومة الليبية نتيجة لإطلاق يد الشركات في التسعير والقبول بمبدأ المحاسبة على أساس الأسعار التي تتحقق من المبيعات التي تجريها الشركات لمالكيها أو الشركات الأخرى المرتبطة معهم على النحو التالي:

إذا فرضنا أن مجموع ما أنتج من البترول الليبي حتى آخر شهر يونيو/حزيران من عام ١٩٦٥ هو ٧٦٧,٦٤١,٠٠٠ برميل،

وإذا فرضنا أن كلفة إنتاج البرميل الواحد في ليبيا هي ٤٥ سنتاً،

وإذا فرضنا أن الأسعار التي يباع بها البترول هي نفس الأسعار التي كان يباع بها البترول الجزائري وقدرها ٢٦٣ سنتاً،

إذن تكون حصة الحكومة الليبية على أساس اتفاقية مناصفة الأرباح: $\frac{٢٦٣ - ٤٥}{٢}$ = ١٠٩ سنتات عن كل برميل، ويكون مجموع ما تستحقه هو ٨٣٦,٧ مليون دولار.

ولكن السعر المعلن للبترول الليبي هو ٢٢١ سنتاً أمريكياً،

ومتوسط ما يعطى من خصميات عن البرميل الواحد هو ٢٦ سنتاً، ولهذا فإن الحكومة لا تأخذ أكثر من:

٢٢١ - $\frac{(٤٥ + ٢٦)}{٢}$ = ٧٥ سنتاً عن البرميل الواحد، ويكون مجموع ما دخل على الحكومة هو ٥٧٥,٧ مليون دولار.

وهكذا تكون الحكومة الليبية قد خسرت ٨٣٦,٧ - ٥٧٥,٧ = ٢٦١ مليون دولار نتيجة لتلاعب الشركات بالأسعار وإطلاق يدها في إعطاء خصميات لمالكيها. مع أن هذه الأسعار، كما رأينا، لم يراع في إعلانها موقع ليبيا الجغرافي ولا الطريقة العالمية في التسعير. ولم تكن نتيجة سياسة الشركات في إعلان الأسعار وإعطاء خصميات كبيرة من هذه الأسعار لتضر الشعب الليبي وحده، بل إن الشركات العاملة في الجزائر وجدت في عمل الشركات في ليبيا فرصة للتلاعب في أسعارها، مما سبب أضراراً جسيمة للحكومة الجزائرية بعد الاستقلال. وقد انخفض سعر البترول الجزائري من ٢٦٥ سنتاً للبرميل الواحد إلى ٢٣٣ سنتاً في عام ١٩٦٣، و٢٣٢ سنتاً في عامي ١٩٦٤ و١٩٦٥. وتقدر خسارة حكومة الجزائر من عملية تخفيض الأسعار

وحدها طبقاً لاتفاقية مناصفة الأرباح بـ ٢٨,٨ مليون دولار في عام ١٩٦٣ و٣٣,٣ مليون دولار في عام ١٩٦٤.

وعبث الشركات بأسعار البترول الليبي لم تشك منه الحكومات المنتجة والمصدرة للبترول فقط، بل إن الشركات البترولية العالمية نفسها عزت ضعف أسعار البترول في العالم إلى ما يعطى من خصميات في أسعار البترول الليبي، كما قال المستر ج. هـ. لودن (J. H. Loudon) الرئيس السابق لمجموعة «رويال دوتش شل» أثناء المحاضرة التي ألقاها في مدينة نيويورك بتاريخ ٢٧ مايو ١٩٦٥، حيث قال إن المنتجين المستقلين في ليبيا يعطون خصميات كبيرة من الأسعار المعلنة، مما جعل الأسعار العالمية للبترول تميل إلى الانخفاض.

إن حرص الشركات على استرجاع رأس مالها بأسرع وقت ممكن هو الذي دفعها إلى إعطاء الخصميات الكبيرة وزيادة الإنتاج بطريقة عقدت مشكلة زيادة العرض على الطلب في الأسواق العالمية للبترول. والجدول التالي يمثل إنتاج البترول في ليبيا منذ بداية التصدير في عام ١٩٦١ إلى الشهر السادس من هذا العام:

السنة	الإنتاج السنوي[1] (بآلاف البراميل)	الزيادة السنوية (بآلاف البراميل)	النسبة المئوية للزيادة
١٩٦١	٦٦٤٢		
١٩٦٢	٦٤٤٦١	٥٧٨١٩	٨٧٠
١٩٦٣	١٦٩٢١٦	١٠٤٧٥٥	١٦٢
١٩٦٤	٣١٦٤٣٧	١٤٧٢٢١	٨٧
الستة أشهر الأولى من عام ١٩٦٥[2]	٢١٠٨٨٥	٥٢٦٦٦	٣٣

(١) *Twentieth Century Petroleum Statistics* (1965).

(٢) نشرات الشرق الأوسط الاقتصادية.

وإذا سلمنا بحاجة الحكومة الليبية كأي حكومة لدولة متطورة إلى الأموال لنشر التعليم بين أبناء ليبيا وتقديم الخدمات الطبية وغيرها من الخدمات اللازمة، فإن كل هذا لا يبرر السماح ببيع البترول بهذه الأسعار والإنتاج بالطرق التي تراها الشركات مناسبة لها بغض النظر عما إذا كانت هذه الطرق تتمشى والأساليب العلمية المتبعة في الحقول البترولية في البلاد المتحضرة، وسيكون لهذه السياسة أسوأ الأثر على مجموع ما يمكن إنتاجه من حقول ليبيا في المستقبل. فالشركات البترولية لا يهمها إلا الربح السريع وهي قصيرة النظر لعدم اطمئنانها إلى المستقبل. وهي تحاول تحقيق الربح بأقصر الطرق، ولهذا فهي لا تهتم بما سيحدث للحقول من أضرار نتيجة للطرق غير العلمية التي تتبعها كما أنها لا تهتم كثيراً بالأسعار طالما أنها تحقق أرباحاً، خصوصاً إذا كانت

الخصميات تذهب لمالكيها أو لشركائها. ولعل من المناسب أن نضرب مثلاً يعرفه جميع العاملين في صناعة البترول. ففي العامين ١٩٣٣ و١٩٣٤ عندما كانت الأزمة العالمية على أشدها، كانت الشركات تتنافس في إنتاج البترول من حقل شرق تكساس بولاية تكساس في الولايات المتحدة الأمريكية بكميات لم تراع بها الطرق العلمية في الإنتاج ولا قانون العرض والطلب في الأسواق. فتدهورت الأسعار نتيجة لذلك حتى بلغ سعر البرميل الواحد عشرة سنتات أمريكية فقط. وقد قدر الخبراء أن ما كان يمكن إنتاجه من البترول من حقل شرق تكساس فيما لو استمرت الشركات في عبثها بالثروات الطبيعية بألف مليون برميل فقط. ولكن بعد تدخل الحكومة وإيقاف تسابق الشركات الجنوني في إغراق الأسواق وإرغامها على اتباع الطرق العلمية في الإنتاج، قدر ما يمكن إنتاجه نتيجة لهذا التدخل(١) بستة آلاف مليون برميل بدلاً من ألف مليون فقط. وهكذا كادت الشركات تضيع على ولاية تكساس في الولايات المتحدة الأمريكية خمسة بلايين برميل.

أن ما يتبع في البلاد المتطورة كالسعودية والكويت وليبيا من طرق للإنتاج لا تختلف كثيراً عما اتبع في حقل شرق تكساس. ومهما قالت الشركات وادعت فإن رائدها الأول هو الربح والربح فقط. ولهذا فمن الخطورة بمكان أن تترك لشركات تجارية حرية التصرف في ثروات طبيعية في بلاد لا تربطها بها أي رابطة، خصوصاً أن حكومات البلاد التي تأتي منها هذه الشركات لا تأتمنها في التصرف بثروات بلادها، والحكومات هناك تقرر بنفسها الكميات التي يجب أن تنتج من كل حقل ومن كل بئر. كما يفعل مكتب تنظيم المحافظة على الثروة الطبيعية ومنع الإسراف فيها (Railroad Commission) في ولاية تكساس الأمريكية.

إن شركات البترول تتخذ من تصريحات بعض رجال البترول في الوطن العربي عذراً لبعض تصرفاتها وفي بعض الأحيان تكون هي نفسها الموحي بهذه التصريحات. وقد جرت العادة أن يطلب بعض الصحفيين الأجانب من بعض الرسميين العرب الإجابة عن أسئلة وضعتها أو أوحت بها الشركات من مكاتبها في لندن ونيويورك وقدمها إلى هؤلاء المسؤولين عملاء هذه الشركات الذين يحترفون الصحافة البترولية، وهؤلاء الصحفيون من أمثال أصحاب الوريقات الصفراء لا يتحركون ولا يقولون ولا يكتبون إلا بما يوحى إليهم، وجل همهم الدس بين رجال البترول في الوطن العربي ومحاولة تعكير صفو العلاقات الطيبة بين الرسميين في الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للبترول والحصول على تعليقات من بعضهم من شأنها أن تجعل ما يقولون يتعارض وما يتخذ من قرارات رسمية في منظمة الدول المصدرة للبترول. إن

---

(١) *Oil Facts* (May-June 1965).

هذا النوع من الصحافة تعتمد عليه الشركات كثيراً، فهي توصي بنشر أخبار معينة والتغاضي عن البعض الآخر أو التقليل من أهميتها ومن ثم إظهار البلاد العربية، وكذلك البلاد الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبك)، بأنها غير متفقة ولا يمكن أن تتفق، وأن مصالحها متعارضة وأن بعضها يريد تحسين مركزه على حساب الآخرين وهكذا. . . وهذا النوع من الصحافة الرخيصة يجد كما يظهر أبواباً مفتوحة في ليبيا. ولعل من أخطر التصريحات المضرة هي التي تنقل على لسان وزراء شؤون البترول في ليبيا، وآخر هذه التصريحات وأخطرها التصريحات الأخيرة المنسوبة لمعالي وزير شؤون النفط الليبي السيد فؤاد كعبازي، فقد قيل على لسانه[٢] بأن هدف ليبيا الاستمرار في زيادة إنتاجها حتى تصبح على الأقل ثالث دولة منتجة للبترول في العالم. ومن يقرأ هذا الكلام يظن بأن هناك مجاعة في ليبيا وأن حكومتها مستعدة لاستخراج البترول وتصديره بأي ثمن. ولا بد من الوقوف قليلاً عند تصريحات معالي الوزير:

لماذا تريد ليبيا أن تكون ثالث دولة منتجة للبترول في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية وهي أكبر دولة في العالم، والاتحاد السوفياتي وهي ثاني دولة منتجة في العالم، مع العلم بأن احتياطي الولايات المتحدة هو ٣٤٤٩٢ مليون برميل واستهلاكها السنوي ٣٩٦٤ مليون برميل وعدد سكانها ١٧٩ مليون نسمة. أما الاتحاد السوفياتي، فيبلغ احتياطيه من البترول ٢٩٢٥٠ مليون برميل واستهلاكه السنوي ١٥٤٤ مليون برميل وعدد سكانه ٢٠٨ ملايين نسمة. أما ليبيا فعدد سكانها لا يزيد عن ١,٢ مليون واحتياطيها من البترول هو ٩ بلايين برميل، ويبلغ دخل الفرد الليبي من البترول وحده إذا أخذنا عام ١٩٦٤ كمثل ٣٨,٧٥ جنيه ليبي أو ١٠٨,٥ دولار. وهذا المبلغ ليس قليلاً إذا كان دخل الفرد من مادة واحدة فقط. وعليه فلا داعي لهذه العجلة في التخلص من أهم ثروة منحها الله لهذا البلد السعيد. فالمصلحة القومية لليبيا تقضي بدراسة الأوضاع الخاصة في الحقول والتأكد من أن هذه الثروة تخرج من الأرض بنفس الطريقة التي يتبعها الأمريكان والكنديون في بلادهم. كما يجب دراسة طرق الاستخراج في الاتحاد السوفياتي. وبعد ذلك تقرر السياسة التي يجب أن تتبع ضمن نطاق خطة منظمة الدول المصدرة للبترول في تحديد الإنتاج في كل بلد من البلدان الأعضاء ليتناسب العرض والطلب في الأسواق.

إن مشاكل ليبيا الاقتصادية بسيطة، فعدد السكان قليل ويمكن تجميعهم في نظري في ثلاث مناطق: منطقة طرابلس الغرب، ومنطقة بنغازي، ثم منطقة الجبل الأخضر. إن تجميع السكان في أقل عدد من المناطق يسهل إقامة الخدمات اللازمة لهم

(٢) *Petroleum Intelligence Weekly* (28 June 1965).

كالخدمات الصحية والتعليمية ويساعد على تركيز الصناعات في هذه المناطق وتوفير سبل المعيشة الشريفة للمواطنين. لقد أتاح الله لليبيا ثروة ضخمة، وعلى الليبيين أن يستخدموا العلم في استثمارها. وليست هناك ضرورة لمجاراة الشركات التي تتعارض مصالحها ومصلحة ليبيا، فهي تريد استرجاع رأسمالها وجمع المكاسب ثم العودة إلى أوطانها. أما شعب ليبيا فسيظل في ليبيا إلى الأبد ولا بد له من أن يحافظ على ثرواته البترولية وأن يخرجها بطريقة تتناسب وحاجاته لا ومصالح الدول المستهلكة، والشركات المستثمرة. ولو أن حكومة ليبيا الموقرة اهتمت بالأسعار التي يباع بها البترول الليبي أكثر من اهتمامها بالكميات التي تصدر منه لوجدت أنه يمكنها أن تجمع العوائد التي دخلت عليها في عام ١٩٦٤ بإنتاج ٢٣٨,٩٠٠,٠٠٠ برميل فقط بدلاً من الكميات التي تم فعلاً إنتاجها وقدرها ٣١٦,٤٣٧,٠٠٠ برميل، ولظل الفرق بين هذين الرقمين وقدره ٧٧,٥٣٧,٠٠٠ برميل في الأرض تستخدمه الأجيال القادمة من الليبيين العرب. فزيادة الإنتاج وإعطاء خصميات من الأسعار معناه إخراج كمية كبيرة من البترول وإعطاؤها للشركات بدون مقابل.

إن التساهل مع الشركات في ليبيا كان من العوامل التي جعلت المفاوض الجزائري أثناء المفاوضات مع الحكومة الفرنسية لعقد اتفاقية التعاون بين فرنسا والجمهورية الجزائرية يقبل أسعاراً منخفضة للبترول هناك لأنه قد أخبر بأنه يمكن الحصول على البترول الليبي بأسعار أقل بكثير من الأسعار التي يعرضها الجانب الفرنسي للبترول الجزائري، والمصالح القومية لكل من ليبيا والجزائر تقضي بالتعاون التام في هذا الصدد ومحاولة الحصول على أسعار عادلة لصادرات كل من البلدين.

إن البترول الليبي يصدر كله على شكل مواد خام، ولا يوجد في ليبيا حتى الآن إلا معملا تكرير صغيران طاقتهما ١١,٤ ألف برميل في اليوم لسد الاستهلاك المحلي. وكان الواجب يقضي أن تبني شركات البترول معامل تكرير في ليبيا، خصوصاً بعد أن تشبعت أوروبا وهي السوق الطبيعية للبترول الليبي بالطاقة التكريرية وأصبحت تكرر أكثر مما تستهلك. فبلغ استهلاكها عام ١٩٦٤ (٣٣٥ مليون طن) وطاقتها التكريرية ٣٥٧ مليون طن هذا عدا الطاقة المزمع بناؤها. وبعض الشركات العاملة في ليبيا تفاوض حالياً الحكومة الإسبانية لإقامة معامل تكرير هناك تصدر منتجاتها مرة أخرى إلى خارج إسبانيا. وأبسط واجبات العرفان بالجميل يقضي بإقامة هذه المصانع في ليبيا ومساعدة الليبيين على تطوير صناعتهم ورفع مستوى المعيشة بين الطبقات العاملة هناك.

استخدام عوائد البترول لتطوير الإمكانيات الأخرى

يقولون في أمريكا اللاتينية: «ازرعوا البترول»، ويعنون بذلك أن تؤخذ عوائده وتستخدم في إنماء عوائد ثابتة كالزراعة والصناعة. وما يجري في ليبيا الآن هو في

الواقع تكرار لما جرى في بعض البلاد العربية التي سبقت ليبيا في استخراج البترول حيث سيزيد دخل الحكومة عن حاجتها على الصرف وستودع الأموال الزائدة في البنوك الأجنبية أو تصرف بطرق لا تحقق المصلحة الليبية العامة في المدى الطويل وتكون النتيجة تهديداً خطيراً لمستقبل ليبيا الاقتصادي. ولا بد من تعديل قانون البترول بحيث يحتم على أصحاب الامتيازات القديمة والجديدة تكرير نسبة مئوية من إنتاجهم في ليبيا. كما يجب أن تساهم الحكومة مع الشركات في إقامة صناعات بتروكيمائية، كما يمكن للحكومة أن تبدأ من الآن بالإصرار على أن تقوم بنفسها ببناء خطوط الأنابيب الجديدة اللازمة لنقل البترول من الصحراء إلى البحر الأبيض المتوسط، كما فعلت حكومة الجمهورية الجزائرية. وبناء خطوط أنابيب تملكها الحكومة الليبية ضرورة تحتمها المصلحة القومية لأن الحقول الليبية الواقعة في غرب ليبيا على حدود تونس والجزائر حقول صغيرة نسبياً وبعيدة عن البحر ولا يمكن لشركة واحدة أن تتحمل التكاليف الباهظة اللازمة لبناء هذه الخطوط. ولكن الحكومة تستطيع استخدام عوائد البترول وبناء خط كبير ينقل كل البترول الذي يمكن إنتاجه من هذه الحقول الصغيرة، وهذا العمل في الوقت الذي يضمن فيه إنتاج هذه الحقول الصغيرة يساعد الحكومة الليبية في استخدام موارد البترول بإنشاءات تضمن للاقتصاد الليبي الازدهار والاستمرار.

إن موقع ليبيا الجغرافي باعتبارها مطلة على أكبر سوق مستهلك للبترول في العالم يعطيها فرصة نادرة لأن تتحول من حياتها البدائية التي تعيشها الآن إلى مجموعة إنسانية متحضرة متصنعة. ولكن لا بد لليبيين أن يخلصوا أنفسهم من تأثير آراء الشركات عليهم ويبدأوا بالتفكير بأنفسهم لأنفسهم، وليعلموا أن الأرض قد حفظت لملايين من السنين ما أودعها الله من المواد البترولية، ولن يضير هذه المواد شيئاً أن تظل إلى ما شاء الله وإلى الوقت المناسب لإخراجها. كما أن استعمالات المواد البترولية ستظل مع الإنسان إلى الأبد لأن استخداماتها تتطور وتطور الحضارة، فإذا قل استعمالها كطاقة محركة أو حرارية فإن استعمالها كمصدر للمواد الكيميائية يعود بفائدة أكبر على أهلها. ومن المناسب أن نذكر هنا ما قاله المستر «Jesus Reyes Heroles» رئيس شركة بيمكس[٣] (Pemex) المكسيكية، وهي الشركة البترولية التي تملكها الحكومة وتسيطر على الثروة البترولية في مكسيكو بعد التأميم: «اننا نستطيع الحصول على أكثر من خمسين دولاراً إذا استخدمنا المواد البترولية التي نستعملها في الوقت الحاضر لتحضير البنزين الممتاز والذي نبيعه بدولار واحد لتحضير مواد بتروكيمائية». وهكذا نرى أننا نستفيد خمسين مرة أكثر بتحويل بترولنا إلى مواد بتروكيمائية بدلاً من

(٣) في الخطاب الذي ألقاه أمام رئيس الجمهورية المكسيكية بتاريخ ١٨/٣/١٩٦٥ وذلك بمناسبة العيد السابع والعشرين لتأميم صناعة البترول هناك.

تكريره أو تصديره خاماً. وليس هناك خوف من عدم الاستفادة من الثروات البترولية في المدى الطويل، فالمواد البترولية أصبحت من ضرورات الحياة للإنسان وبدأ هذا الأخير يستخدمها في تحضير مسكنه وملبسه ومأكله.

والنقطة الأخيرة التي أريد لفت النظر إليها هي إقدام الحكومة الليبية على منح امتيازات جديدة، وهذا العمل بحد ذاته يؤكد ما ذهبت إليه في هذا المقال من أن الشركات بوسائلها الذكية تجعل الرسميين في الحكومات العربية وفي الدول المتطورة الأخرى يفكرون بالطريقة التي تحقق مصالحها ومصالح الشعوب التي تنتمي إليها، لأن منح امتيازات جديدة لن يساعد ليبيا بل سيضرها على المدى الطويل، لأن ما اكتشف من البترول حتى الآن كفيل باستمرار الرخاء وتطوير الإمكانيات الأخرى في ليبيا لمدة طويلة. كما أن الاكتشافات أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك أن المناطق الواقعة بين أقصى الشرق وأقصى الغرب في ليبيا تحتوي على كميات كبيرة من المواد البترولية، وأن اكتشافها لا يحتاج إلى أموال وخبرات كالتي احتيج إليها عند بدء العمل في ليبيا، ويمكن تطوير ما تبقى بأيد وأموال ليبية. ومنح امتيازات جديدة لا يخدم إلا غرضاً واحداً هو إضعاف تركيب الأسعار وبالتالي حرمان الأجيال القادمة من أن تمارس استخراج البترول بأيد ليبية. كما أن الحقول التي اكتشفت لا تزال في طور التجربة ولا يمكن تقدير الكميات البترولية الثابت وجودها فيها تقديراً دقيقاً قبل مرور فترة لا تقل عن أربع سنوات من الإنتاج. كما أن هذا الانتظار سيجعل من الممكن للحكومة أن تقرر أحسن الطرق لإنتاج كل بئر وكل حقل.

إن منح امتيازات جديدة في الوقت الحاضر في ليبيا وفي بعض البلاد الأخرى الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للبترول يقلل من جدية مشروع المنظمة الخاص بتحديد الإنتاج بحيث يتناسب مجموع الإنتاج في البلاد الأعضاء في المنظمة والطلب على المواد البترولية في الأسواق العالمية.

إن التسابق على منح امتيازات جديدة في الوقت الذي يكثر الحديث فيه عن إيجاد طرق لتحديد الإنتاج للاحتفاظ بمستوى الأسعار يجعل الإنسان يشعر بأن هناك فراغاً يفصل بين تفكير الذين يقترحون سياسات في المنظمة والذين يقررون تطبيق هذه السياسات في الحكومات الأعضاء. ومن الواجب على المنظمة كما أرى أن تزيد اتصالها بالدول الأعضاء، وأعني بذلك تثقيف رجال الحكومات وجماهير الشعب وجعلها تفهم وتقدر رسالة المنظمة وما تهدف إليه سياساتها. فالمواطنون في الدول الأعضاء الذين يعرفون عن وجودها نفر قليل جداً. كما يجب مواجهة دعاية الشركات المنظمة وأساليبها في الوصول إلى الذين بيدهم الحل والربط وإقناعهم بوجهة نظرها والتقليل من شأن قرارات المنظمة.

وقد علمت من بعض الأصدقاء الليبيين الذين قابلتهم في إحدى رحلاتي إلى

شمال افريقيا العربية أن من بين دوافع الحكومة لمنح امتيازات جديدة هو حل مشكلة أصحاب سيارات النقل. فهؤلاء المواطنون قد وضعوا رؤوس أموالهم في سيارات نقل كانت تعمل لحساب شركات البترول، ولكن بعد انتهاء النشاط الكبير في البحث والتنقيب أخذت الأعمال التي يقوم بها هؤلاء تقل ولكن سياراتهم لا زالت موجودة وهم يريدون عملاً لها. هذه الحكاية ذكرتني بالمقاولين الذين يعملون في حقول البترول في المملكة العربية السعودية. فقد وجدت شركة البترول العربية الأمريكية (أرامكو) أن تطبيق قانون العمل والعمال على جميع العمال الذين تحتاج إليهم في أعمالها سيكلفها كثيراً، ولهذا ابتدعت فكرة المقاولين وأصحاب السيارات، فأتت بمجموعة من عمالها ممن يظهر على سيمائهم عدم الفطنة والذكاء العادي، وقالت لهم: «كونوا مقاولين» فكانوا. وكانت مهمة هؤلاء المقاولين الجدد جمع العمال الراغبين وأن تأتي الشركة بالمعدات والمهندسين، فيدربوا المقاول وعماله للقيام بالعمل المطلوب منهم. وبهذه الطريقة تكون الشركة غير مسؤولة عن تدبير المساكن والتأمين الصحي والعناية بالعامل وعائلته. والمستفيد من هذه العملية هي الشركة والمقاول الجديد، أما العامل فيحرم من جميع الخدمات والعناية التي يجب أن توفرها له الشركة. وهؤلاء المقاولون وأصحاب السيارات بعد أن يرتفع مستواهم المعيشي من عمال عاديين إلى أصحاب أعمال، يبدون وكأنهم مقتنعون بأنهم كذلك فتراهم يركبون السيارات الفخمة ويدخنون السيجار ويلبسون كالأمريكان ويعطون لمن يقابلهم الفكرة بأنهم يعتقدون بأنهم قد وصلوا إلى ما وصلوا إليه بمجهوداتهم الخاصة، وأنهم ليسوا أداة للإضرار بمواطنيهم. هؤلاء تستخدمهم الشركات لنشر الأفكار التي تريدها وهم خير عون لها والخط الأول في دفاعها، وهم ـ كما رأينا ـ عامل من عوامل منح امتيازات جديدة، مع أن هذا العمل كما رأينا أيضاً ضار بالمصلحة القومية لليبيا على المدى الطويل. ويمكن حل مشكلة أصحاب السيارات والمقاولين بطرق أرخص من منح امتيازات جديدة لشركات أجنبية بدون ضرورة لذلك.

منظمة الدول المصدّرة للبترول
لماذا أُنشئت؟ وما هي الأهداف التي حققتها منذ إنشائها؟(*)

في شهر سبتمبر من عام ١٩٦٠ تم إنشاء منظمة الدول المصدرة للبترول، ورغم مضي خمس سنوات فإنها لم تحقق شيئاً من أهدافها رغم أنها أثبتت وجودها. لماذا؟ وما هو دور إيران في وضع العصي بين عجلات المنظمة؟ إن الشيخ عبد الله الطريقي في هذا المقال يلقي أضواء كاشفة على المنظمة، وعلاقة دولها ببعضها البعض، وينير الطريق أمامها لتتمكن من تحقيق الأهداف التي أُنشئت من أجلها.

منذ عام ١٩٥٠ وبعض الدول العربية المصدرة للبترول في منطقة الخليج العربي وجمهورية فنزويلا تجري اتصالات فيما بينها على أمل الوصول إلى اتفاق على السياسة البترولية التي يجب أن تتبع في كل منها حيال شركات البترول التي تعمل في أراضيها. ومن المعروف أن الشركات الكبرى العاملة في فنزويلا هي نفسها الشركات التي تسيطر على امتيازات البترول في منطقة المشرق العربي. وقد قامت حكومة فنزويلا في عام ١٩٥٠ بإرسال بعثة من رجال البترول إلى الشرق الأوسط فزارت بعض البلاد العربية المنتجة للبترول كالعراق وشرحت لرجال الحكومة العراقية فائدة تنسيق السياسة البترولية بين البلاد المنتجة في المشرق العربي وبين المنتجين والمصدرين في منطقة البحر الكاريبي (فنزويلا، كولومبيا، ترينيداد)، كما شرحت لهم الطرق المتبعة في إنتاج البترول في فنزويلا. وتركت معهم قوانين البترول المعمول بها في بلادها. وكانت حكومة العراق حينذاك لا تكسب من نشاط شركات البترول العاملة في الأراضي العراقية أكثر من ستة شلنات ذهبية عن الطن الواحد من البترول

(*) نشر في: **مجلة البترول والغاز العربي**، السنة ١، العدد ٣ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٥)، ص ١٣ ـ ١٧.

المصدر، أي ما يعادل ٣٣ سنتاً عن البرميل الواحد، بينما كانت فنزويلا تحصل على أكثر من خمسين في المائة (٥٠ بالمئة) من صافي أرباح الشركات العاملة في بلادها، أي حوالى ٦١ سنتاً عن البرميل الواحد.

وفي صيف عام ١٩٥١ نظّمت حكومة فنزويلا مؤتمر البترول الأهلي الفنزويلي ودعت إليه بعض رجال البترول العرب والإيرانيين. وتعرف رجال البترول العرب على ما هو جار في فنزويلا ثم عادوا إلى بلادهم وقد تبلورت في أذهانهم فكرة التعاون بين منتجي البترول في منطقة البحر الكاريبي والمنتجين في منطقة الخليج العربي. وقد استمر الاتصال قائماً بين المنطقتين عن طريق تبادل الزيارات حتى دعيت حكومة فنزويلا في عام ١٩٥٩ إلى إرسال مندوبين عنها لحضور مؤتمر البترول العربي الأول الذي نظمته جامعة الدول العربية والذي عقد في القاهرة في شهر ابريل من ذلك العام، وقد جاء الوفد الفنزويلي إلى هذا المؤتمر برئاسة وزير النفط حينذاك السنيور جوان بابلو بيرس الفونسو وعدد كبير من معاونيه. وفي اجتماع جانبي وغير رسمي ضم مندوبين عن بعض البلاد العربية وإيران وفنزويلا وكذلك مندوبين عن الجامعة العربية، وهما السيد محمد سلمان وزير النفط العراقي السابق والدكتور محمود أبو زيد مستشار الجامعة العربية البترولي، نوقشت فكرة إيجاد منظمة الدول المصدرة للبترول وأعدت مذكرة في هذا الاجتماع ليأخذها كل مندوب إلى حكومته، أيد فيها المجتمعون فكرة تكوين منظمة للدول المصدرة للبترول تحافظ على مصالحها ويمكن عن طريقها تبادل المعلومات والأشخاص وكذلك التعاون في دراسة التطورات في الأسواق العالمية وأسعار البترول الخام ومنتجاته ومحاولة وضع نظام لتقنين الإنتاج في كل منطقة وفي كل بلد بحيث يتناسب الإنتاج من جميع المناطق مع الطلب على البترول في الأسواق. ولعل القارئ يريد أن يعرف ما الذي جعل دولة كجمهورية فنزويلا تقع في قارة أمريكا الجنوبية تهتم بما يحدث في صناعة البترول في منطقة الخليج العربي. والسبب واضح: فدولة فنزويلا كدول الشرق الأوسط المنتجة والمصدرة للبترول تعتمد على دخلها من البترول كمورد أساسي لدخل الحكومة. ويشكل مورد البترول ½١٩ بالمئة من الدخل العام في فنزويلا وهي في نفس الوقت أكبر دولة مصدرة للبترول في العالم. وتبلغ صادراتها السنوية من البترول الخام ومنتجاته ١,١٤٢,٥٠٠,٠٠٠ برميل. ولما بدأ الإنتاج والتصدير من المشرق العربي وإيران بكميات كبيرة بعد الحرب العالمية الثانية لاحظت فنزويلا أن كميات وأسعار المبيعات لديها بدأت تتأثر بالنشاط الحاصل في منطقة الخليج العربي وفسرت الشركات هذه الظاهرة للحكومة الفنزويلية بأن حكومات دول الخليج العربي المصدرة للبترول تضغط عليها لزيادة الصادرات، مما سبب زيادة في العرض على الطلب في الأسواق العالمية، وهذا هو الذي أضعف تركيب الأسعار العالمية للبترول وقلل نسبة الزيادة في الصادرات الفنزويلية. وهكذا وجدت فنزويلا نفسها مضطرة للاتصال المباشر بحكومات دول منطقة الشرق الأوسط

على أمل التفاهم معها على سياسة موحدة حيال الشركات.

والأسواق الرئيسية لكل من المنطقتين (منطقة الشرق الأوسط وفنزويلا) هي الولايات المتحدة الأمريكية وكندا بالنسبة لفنزويلا، وغرب أوروبا والشرق الأقصى بالنسبة للبلاد العربية في المشرق والمغرب العربي، وكذلك لإيران. وتشترك المنطقتان بمد دول قارتي افريقيا وأمريكا الجنوبية والوسطى باحتياجاتها من المواد البترولية. وكانت فنزويلا ولا تزال تطمع في الاتفاق على تحديد الأسواق الطبيعية لكل منطقة. وكذلك تحديد الإنتاج بحيث يتناسب الإنتاج العالمي مع طاقة الأسواق على الاستهلاك ولا يزيد العرض على الطلب كما هي الحال الآن مما سبب انخفاضاً في الأسعار كانت نتيجته نقصاً في دخل البلاد المنتجة. وما توقعته فنزويلا حدث عام ١٩٥٩ حيث بدأت أسعار البترول الخام تنخفض نتيجة لوجود فائض في وسائل الإنتاج في المناطق المختلفة وهذا التخفيض سبب نقصاً في دخل حكومات البلاد المصدرة عن البرميل الواحد. وكانت الشركات في كل مرة تفسر الانخفاض في الأسعار بأنه نتيجة لإصرار إحدى المناطق على زيادة إنتاجها، وبالتالي إغراق الأسواق بالبترول. مع أن الحقيقة هي أن الشركات كانت بعد تجربة الاعتداء على قناة السويس وما عاناه المستهلكون، خصوصاً في أوروبا، من مشقة نتيجة نقص المواد البترولية الآتية من الشرق العربي، قد وظفت رؤوس أموال كبيرة في عمليات البحث والتنقيب في مناطق جديدة كشمال افريقيا العربية (ليبيا والجزائر) كما وظفت أموالاً أخرى لتوسيع وسائل النقل والتخزين والتكرير والتسويق في البلاد المستهلكة. ومعلوم أن أسهل وأسرع وسيلة لاسترجاع هذه الأموال الموظفة حديثاً هي زيادة الأرباح في عمليات النقل والتكرير والتسويق على حساب الأرباح في عملية الإنتاج، وهي المرحلة الوحيدة من مراحل صناعة البترول التي تشارك البلاد المنتجة الشركات العاملة فيها.

أما العمليات الأخرى وهي عمليات نقل البترول بالأنابيب أو بالناقلات وتكريره في مصانع التكرير في مناطق الاستهلاك، وكذلك نقله وتسويقه وتخزينه في الأسواق، فأرباح جميع هذه العمليات لا تدفع عنها الشركات ضرائب للبلاد المنتجة بل تخضع أرباح هذه العمليات لقوانين الضرائب في البلاد المستهلكة وحدها. والشركات الكبرى تحتفظ بـ ٨٠ بالمئة من إنتاجها لنفسها تستعمله في معامل تكريرها ولمد أسواقها وتبيع ١٣ بالمئة لشركات أخرى مرتبطة معها بعقود طويلة، أما الـ ٧ بالمئة الباقية فإنها تذهب للمشترين الآخرين. وهكذا نرى أن الشركات الكبرى، وهي التي تحتكر شراء البترول كله من الشركات المنتجة التي تملكها، أو تحتفظ بمعظمه لنشاطها الخاص في المراحل المختلفة يهمها تخفيض أسعار البترول الخام، مع العلم بأن كل شركات البترول العالمية ما عدا شركتي غولف (Gulf) والشركة البريطانية للبترول تكرر في معامل تكرير تملكها وتسوق بوسائلها الخاصة كميات من البترول أكثر من الكميات التي

تنتجها من حقول تملكها. ولهذا فهي تعتبر من المشترين الذين يهمهم تخفيض أسعار البترول الخام.

بعد أن وعت حكومات البلاد المنتجة والمصدرة للبترول هذه الحقيقة، وبعد أن قامت الشركات مرة أخرى بتخفيض أسعار البترول في شهر أغسطس عام ١٩٦٠، قررت هذه الحكومات أن تعمل معاً لوقف تلاعب الشركات العاملة في بلادها. فهذه الشركات قد أقدمت على تخفيض الأسعار تدفعها مصالح شخصية وقومية، ولذلك لا بد من اتخاذ تدابير تحمي مصالح البلاد المنتجة. وقد أبرق كاتب هذه السطور إلى وزير النفط الفنزويلي متسائلاً عن الموقف الذي ستتخذه حكومة فنزويلا إزاء الشركات. فجاء الرد بأن فنزويلا تؤيد موقف المنتجين في الشرق الأوسط ولن توافق على تخفيض أسعار صادراتها. وفي الوقت نفسه تلقيت برقية من الشيخ جابر الأحمد الصباح وزير مالية الكويت يطلب فيها توحيد موقف الحكومات المصدرة للبترول. وبعد ذلك اتصلت بحكومة العراق وطلبت الذهاب إلى بغداد. وقد وافقت حكومة العراق على توجيه دعوة لكل من إيران وفنزويلا والكويت والمملكة العربية السعودية وقطر (التي حضرت كمراقب فقط) للاجتماع في بغداد في شهر سبتمبر ١٩٦٠. وتقرر في هذا الاجتماع تنفيذ فكرة منظمة الدول المنتجة والمصدرة للبترول. وفعلاً تم تكوين هذه المنظمة واتفق في اجتماع آخر على أن يكون مركزها الرئيسي في مدينة جنيف في سويسرا لقرب الموقع من أهم الأسواق العالمية للبترول (غرب أوروبا) ولكونها متوسطة بين فنزويلا والشرق الأوسط. وقد انضمت إليها فيما بعد اندونيسيا وليبيا (شهر يونيو ١٩٦٢).

منذ أن بدأت المنظمة أعمالها كان من الظاهر أن حكومة إيران وهي تعد نفسها أكثر الأعضاء خبرة في منطقة المشرق العربي تريد لنفسها مكان الصدارة. وكان بعض الفنزويليين والعرب رغبة منهم بألا تقوم أية عراقيل أمام المنظمة في سنواتها الأولى يجارونها في ذلك. وقد تقرر في اجتماع كاراكاس عاصمة فنزويلا الذي عقد في شهر يناير سنة ١٩٦١، أن يكون أول سكرتير عام للمنظمة إيرانياً ولمدة سنتين خلافاً لقانون المنظمة الذي ينص على أن تكون مدة السكرتير العام سنة واحدة وأن يكون لكل بلد الحق في ترشيح سكرتير عام ينتخب لمدة عام كامل. ولسوء حظ المنظمة كان رجال الشركات الأجانب يفهمون نفسية الموظفين الإيرانيين وسياسة حكومتهم أكثر من الأعضاء العرب والفنزويليين. وأخذ هؤلاء الأجانب يلعبون على وتر حساس وهو أن إيران كانت قبل التأميم أول بلد منتج للبترول في منطقة الخليج العربي فأصبحت الآن الثالثة بعد الكويت والمملكة العربية السعودية. كل ذلك (كما يقول رجال الشركات) نتيجة لتأميم البترول الإيراني واستغلال الظرف المؤاتي وزيادة الإنتاج في بلادهم (العراق، الكويت، المملكة العربية السعودية) وملء الفراغ الذي حدث في الأسواق التي كانت لإيران. ولذلك فإن العدل يقتضي أن تزيد إيران من إنتاجها لتصبح مرة

أخرى أولى الدول المنتجة والمصدرة للمواد البترولية في المنطقة بغض النظر عن الأسعار التي تباع بها الصادرات البترولية. ولا شك أن إيران قد تأثرت بهذا الكلام. فقد بدأ يصدر عن المسؤولين من رجالها تصريحات غريبة تتناقض ومقررات المنظمة، كما أن حكومة إيران أصبحت بالتدريج الشريك المخالف وأخذت تتقدم باقتراحات لا تختلف كثيراً عما تقترحه الشركات على الحكومات الأعضاء.

وفي صيف عام ١٩٦٢ قررت المنظمة في أحد اجتماعاتها في جنيف أن تطلب من الشركات عدة مطالب أهمها:

أولاً: أن تعتبر الدفعات النقدية التي تدفعها الشركات شهرياً لحكومات البلاد المنتجة والمصدرة للبترول بصفتها المالكة الوحيدة للثروات البترولية والتي تسمى بدفعات الريع أو الـ Royalty وتساوي في المتوسط ١٢½ بالمئة من مجموع الدخل العام للشركة المنتجة جزءاً من المصاريف العامة لا جزءاً من حصة الحكومة تخصم من دخلها في نهاية العام عند تقسيم الأرباح كما هي الحال الآن في منطقة المشرق والمغرب العربي.

ثانياً: إبطال النظام الذي كانت تتبعه الشركات وذلك بخصم نسبة مئوية من الأسعار المعلنة تبلغ في بعض الحالات ٢,٥ بالمئة من هذه الأسعار وإعطاؤها للشركات المشترية (وهي نفسها المالكة للشركات المنتجة والتي تحتكر شراء البترول ومنتجاته) تعويضاً لها عما تتكبده كمصاريف عندما تبيع جزءاً من هذا البترول للآخرين. وقد اتفق في النهاية على أن يحدد المبلغ الذي يخصم من الأسعار المعلنة لهذا الغرض بحيث لا يزيد عن نصف سنت عن كل برميل. أما قرار اعتبار دفعات الريع أو الـ Royalty جزءاً من المصاريف العامة لا يخصم كله من نصيب الحكومة في آخر العام عند تطبيق قانون ضريبة الدخل، فقد كانت الشركات تتبع حياله طريقة شاذة خلافاً لما هو جار في المناطق الأخرى المنتجة والمصدرة للبترول، حيث تعتبر الدفعات جزءاً من المصاريف العامة يخصم من الدخل قبل حساب ضريبة الدخل، وبعد مفاوضات دامت قرابة سنتين بين حكومات البلاد المنتجة ممثلة في المنظمة (أوبك) والشركات، وافقت الشركات على مبدأ اعتبار الريع أو الـ Royalty جزءاً من المصاريف العامة تخصمها من مصاريف الإنتاج قبل مقاسمة الأرباح بينها وبين الحكومات، إلا أنها لم تشأ أن توافق على هذا الإجراء المعمول به في كل بلاد العالم ذات الظروف المماثلة كفنزويلا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة (قوانين الاستثمار في بحر الشمال) بدون أن تأخذ مقابله حقوقاً جديدة. وأهم الشروط التي تقدمت بها الشركات لاعتبار الريع جزءاً من المصاريف العامة هي:

أن يسمح لها بإعطاء خصميات من الأسعار المعلنة للبترول الخام المصدر من البلاد العربية وإيران قدرها ٨½ بالمئة في عام ١٩٦٤ و٧½ بالمئة في عام ١٩٦٥ و٩½

بالمئة في عام ١٩٦٦. أما بعد عام ١٩٦٦ فلا بد أن تجرى اتصالات بين الحكومات والشركات للتشاور وبحث الموضوع من جديد. وهذا يعني أن الشركات إذا اعتبرت دفعات الريع أو الـ Royalty وهي تساوي ⅛١ الإنتاج أو ½١٢ بالمئة منه أو من قيمته جزءاً من المصاريف العامة، فإن دخل البلاد المنتجة سيزيد بمقدار ١١ سنتاً عن البرميل الواحد عما هو عليه الآن على اعتبار أن الـ ½١٢ بالمئة من سعر البرميل المباع في منطقة الخليج الذي تبلغ قيمته في المتوسط ١٧٦ سنتاً أمريكياً تعادل ٢٢ سنتاً، ويخصم هذا المبلغ من المصاريف العامة بدلاً من إنقاصه من حصة الحكومة في آخر العام، وبهذا يزيد دخل الحكومة ١١ سنتاً عن البرميل الواحد. ولكن خصم الـ ½٨ بالمئة من الأسعار المعلنة لأي دولة منتجة معناه أيضاً أن الدولة ستخسر مرة أخرى الجزء الأكبر من هذه الزيادة التي كسبتها بحيث لا يتوفر لها من الـ ١١ سنتاً إلا ½٣ سنت في عام ١٩٦٤ و½٤ سنت في عام ١٩٦٥ و½٥ سنت في عام ١٩٦٦. أما الشركات، فبما أنها تبيع البترول كله لمالكيها فإن تخفيض ½٨ بالمئة من الأسعار المعلنة سيذهب جميعه لهذه الأخيرة، وهذا معناه أيضاً زيادة في دخل الشركات المشترية عن البرميل الواحد قدره ١٣,٥ سنت في الكويت و١٥,٣ سنت في السعودية. كما أن مجرد الموافقة على عطاء تخفيض من الأسعار الحالية يهدم أهم قرارات اتخذتها المنظمة وهي قرارات إعادة الأسعار إلى ما كانت عليه قبل تخفيضها في أغسطس عام ١٩٦٠ والتي اتخذتها المنظمة في أول اجتماع لها في بغداد في شهر سبتمبر عام ١٩٦٠ وفي اجتماع جنيف في ابريل - يونيو من عام ١٩٦٢. فإذا كان بعض السادة في المنظمة قد وافقوا على إعطاء تخفيض من الأسعار الحالية المخفضة فكيف يبررون طلبهم برفعها إلى ما كانت عليه قبل التخفيض في أغسطس عام ١٩٦٠؟

لقد كان المسؤولون في إيران يصدرون تصريحات أثناء المفاوضات الدائرة بين المنظمة والشركات تفيد بأن إيران قررت قبول عروض الشركات وأنها عروض معقولة. ولكنهم إذا حضروا اجتماعات المنظمة وافقوا على الدخول في دورة أخرى من المفاوضات مع الشركات. وكانت إيران كما يظهر متحمسة للوصول إلى اتفاق مع الشركات حتى انها أرسلت وزير خارجيتها إلى بعض البلاد العربية ليقنع حكوماتها بقبول شروط الشركات الخاصة بإعطائها خصميات من الأسعار المعلنة حتى تتمكن من اعتبار الريع جزءاً من المصاريف. وفعلاً ظهر في اجتماعات المنظمة في العام الماضي أنها نجحت نجاحاً جزئياً في هذا السبيل وظهر في الاجتماعات التي عقدت في بيروت وجنيف أن المنظمة منقسمة على نفسها وأن هناك فريقين: فريق تترأسه إيران ويشمل المملكة العربية السعودية والكويت وقطر وليبيا، وهذا ينادي بالاتفاق مع الشركات، وفريق آخر مكون من العراق واندونيسيا وفنزويلا، وهذا يقول بأنه يعتقد أن السماح للشركات في الخصم من الأسعار يخالف سياسة المنظمة وقراراتها السابقة إلا أنه مستعد لتحمّل هذه التضحية ثمناً للمحافظة على وحدة المنظمة ولكنه لا يوافق

على الشروط الأخرى التي تقدمت بها الشركات، بالإضافة إلى شرط إعطائها خصميات من الأسعار المعلنة والتي طلبت أن توافق عليها الحكومات قبل بدء العمل بهذه الاتفاقية. والحقيقة أن الشروط الأخرى التي تقدمت بها الشركات شروط قاسية إن دلت على شيء فهي تدل على مقدار تعنت الشركات واستهتارها الشديد بمصالح الشعوب التي تعمل في أراضيها. وأهم هذه الشروط كما عبر عنها الاستاذ عبد العزيز الوتاري وزير النفط العراقي السابق في مؤتمره الصحفي الذي عقد في بغداد في ٢٩ ديسمبر عام ١٩٦٤ هي:

١ ـ يكون للشركات الحق بأن تعامل معاملة الشركات الأخرى التي قد يجري التعاقد معها في المستقبل أو التي تعمل في الوقت الحاضر في حقل الصناعات البترولية. ولها الحق إذا لم تجب لطلبها الامتناع عن دفع الـ ٣½ سنت التي سيزيد بها دخل الحكومة عن البرميل الواحد (وهي الزيادة الناتجة من تنفيق الريع مطروحاً منها الخصم الذي يحق للشركات العاملة إعطاءه للشركات المالكة وهو ٨½ بالمئة لسنة ١٩٦٤ . . . الخ). وطلب الشركات هذا إذا ما أجيبت إليه فإنه يقيد أيدي الحكومات في تشجيع إنشاء شركات محلية قد يرى من المصلحة تشجيعها بتخفيف الأعباء المالية عنها لأسباب وطنية ولأنها لا تملك عند إنشائها الوسائل الكبيرة الموجودة حالياً لدى الشركات الكبرى.

٢ ـ ان تدخل تعديلات على طريقة التحكيم وذلك بالالتجاء إلى محكمة العدل الدولية لتعيين المحكم أو الفيصل. والهدف من ذلك كما يظهر هو منع المنظمة من السير فيما كانت تفكر به من إنشاء محكمة تابعة لها لتبت في الخلافات التي قد تقوم بين الشركات والحكومات. كما أن اللجوء لمحكمة العدل الدولية يشكل تجاوزاً للسلطات القضائية في البلاد الأعضاء (للمناسبة نذكر أن حكومة العربية السعودية رفضت أن تساق إلى إجراء التحكيم في قضية الأرباح التي تحققها الشركات من عملياتها في بيع البترول الخام السعودي في ميناء صيدا بلبنان). ولو وافقت الحكومة السعودية حينذاك على الذهاب إلى التحكيم لربما كانت قد خسرت مبلغ المائة مليون دولار التي حصلت عليها في عام ١٩٦٣ (والمبالغ الأخرى التي دفعت بعد ذلك) عندما توصلت إلى اتفاق ترضية مع شركتي أرامكو والتابلاين. وقد كانت الشركات تلح في اللجوء إلى التحكيم وكانت الحكومة ترفض في كل مرة حتى سلمت الشركة بوجهة نظر الحكومة ورضيت بأن تدفع لهذه الأخيرة بعض ما لها عليها.

٣ ـ عند محاسبة الحكومة العراقية سيكون الحساب معها على أساس أسعار البترول عند الحدود العراقية ـ السورية لا في موانئ تصدير البترول العراقي في بانياس وطرابلس في سوريا ولبنان كما هي الحال الآن عندما تطبق اتفاقية مناصفة الأرباح، الأمر الذي سيتسبب في أن تخسر الحكومة العراقية مبلغاً قدره ٢,٥ مليون دولار من عوائدها من البترول المصدر من الحقول الشمالية العراقية (تصريح لوزير النفط العراقي في ٢٩ ديسمبر عام ١٩٦٤).

٤ ـ في الاتفاقية التي عرضت على الكويت، طلبت الشركات فيها أن تعتبر الحسابات التي تقدمت بها الشركات في السنوات الماضية صحيحة وأن المبالغ التي دخلت على حكومة الكويت نتيجة لعقدها هذه الاتفاقية ترضية كاملة لكل ما يكون عند الحكومة من مطالب لدى الشركة.

٥ ـ على الحكومات أن توافق وتصدق على الاتفاقية حسب أنظمتها قبل يوم ٢٦ يناير ١٩٦٥ وإلا خسرت نصيبها من الزيادة في عام ١٩٦٤.

٦ ـ يجب موافقة أربع دول على الأقل على الاتفاقية قبل يوم ٢٦ يناير ١٩٦٥ وإلا فإنها تخسر جميعها الزيادة في الدخل لعام ١٩٦٥.

وهكذا نرى أن الشركات تفاوض الحكومات لتنفيق العائدات ولكنها في نفس الوقت تقحم مع الموضوع مواضيع أخرى أخطر منه وتتوقع من الحكومات أن توافق عليها مقابل موافقتها على حق صريح من حقوق الحكومات، فاعتبار الريع جزءاً من المصاريف العامة تقليد معمول به في كل بلاد العالم وهنالك حكومة عضو في المنظمة هي حكومة فنزويلا تعتبر الريع جزءاً من المصاريف العامة.

وبهذا نرى أن المنظمة منذ إنشائها في شهر سبتمبر عام ١٩٦٠ حتى اجتماع طرابلس في ليبيا لم تحقق شيئاً مهماً من أهدافها. ولكنها حققت شيئاً مهماً جداً وهو وجودها نفسه. فلو أن المنظمة لم تنشأ لربما كانت خسارة البلاد المنتجة والمصدرة للبترول لا تقل عن ألف مليون من الدولارات (بليون دولار) وذلك لأن إنشائها جعل الشركات المستغلة للبترول وحكومات البلاد المستهلكة توقف ضغطها لتخفيض أسعار البترول الخام، مما جعله يثبت على الحد الذي وصل إليه في عام ١٩٦٠.

ولكن اجتماع طرابلس الذي تحقق فيه وضع نظام تقنين (تحديد) الإنتاج بحيث يتناسب إنتاج البلاد الأعضاء مع الطلب المنتظر في الأسواق، يفتح مجالات واسعة أمام المنظمة. فلا شك أن نظام التقنين سينجح وستجد البلاد المنتجة والمصدرة للبترول بأنها كسبت ولم تخسر شيئاً في التقنين. والتقنين لا يعني منع البترول من الوصول إلى الأسواق بكميات كافية ولكنه يمنع فقط التلاعب في كميات الإنتاج بحيث يزيد العرض على الطلب في الأسواق ولو مؤقتاً حتى تنخفض الأسعار وبعد ذلك يحصل التعادل بين العرض والطلب. والشركات الكبرى بلا شك كانت ولا تزال قادرة على الحفاظ على الأسعار، ولكن مصالحها الشخصية والقومية تتعارض ومصالح الشعوب المنتجة، ولهذا فهي تلجأ لإغراق الأسواق بالبترول وذلك لخلق مبرر لتخفيض الأسعار.

إن تماسك أعضاء المنظمة والمثابرة على العمل سوية كفيل بأن يحفظ مصلحة جميع المنتجين، كما أن زيادة الطلب العالمية على المواد البترولية في المستقبل كفيلة بأن تعطي للجميع فرصة لتطوير إمكانياتها البترولية بشكل يحقق مصالحها القومية.

عبد الله الطريقي يردّ على «الرأي العام» الكويتية(*)

مقدمة في المصدر الأصلي الذي صدرت فيه رسالة الاستاذ الطريقي: «تصدر في الكويت جريدة يومية تحرر باللغة العربية ولكنها تعبر عن آراء وتدافع عن مصالح لا تمت في أغلب الأحيان للأمة العربية وآمالها ومطامحها المشروعة بأية صلة. وقد دأبت تلك الجريدة في المدة الأخيرة على مهاجمة المجهودات التي يحرص أحد ناشري هذه المجلة على بذلها في الكويت لتحقيق مبدأ «بترول العرب للعرب». وننشر فيما يلي ردنا على هذه الجريدة لتوضيح الموقف في الكويت والعالم العربي».

السيد رئيس تحرير جريدة الرأي العام الكويتية ـ الكويت

السلام عليك ورحمة الله وبركاته وبعد،

فقد قرأت بجريدتكم في الأعداد الصادرة بتاريخ ٧/ ١/ ١٩٦٦ وتاريخ ١٠/ ١/ ١٩٦٦ وتاريخ ١٣/ ١/ ١٩٦٦ ما ذكرتموه عن صناعة البترول الكويتية، وقد تطرقتم أثناء بحثكم لهذه المواضيع إلى عدة أمور بعضها يمسّني شخصياً ويمكن بسهولة التغاضي عن التجريح الشخصي ما دمتم تؤمنون بحرية الصحافة وأنكم لا تهدفون من وراء ما تكتبون إلا وضع الحقائق أمام القراء ومنع أي ضرر قد يصيب المصلحة العامة لشعب وحكومة الكويت. وانطلاقاً من هذا الفهم لموقفكم، أرجو أن تسمحوا لي بأن أوضح لقرائكم الموقف بقدر ما أنا متصل به ووضع الحقائق أمام أعينهم على أن ينشر هذا الكلام بنفس المكان الذي نشرتم به معظم تعليقاتكم وهو عمود «كلمة الرأي العام»، وسأحاول الرد على كل نقطة أثرتموها حسب الترتيب الذي نشر في جريدتكم.

أولاً: ذكرتم في العدد الصادر في يوم ٧/ ١/ ١٩٦٦ في عمود «كلمة الرأي

(*) نشر في: مجلة البترول والغاز العربي، العدد ٦ (شباط/فبراير ١٩٦٦)، ص ١٠ ـ ١٣.

العام» تحت عنوان: «بالعلم وعلى ضوء المصلحة» ما ملخصه أن على حكومة الكويت، التي يعتمد شعبها في معيشته على موارد البترول اعتماداً يكاد يكون كلياً، أن تلجأ في حل مشاكلها البترولية إلى العلم والمعرفة وتجارب الدول الأخرى، وأنا أوافقكم على هذا كله كل الموافقة، فرفاهية شعب الكويت ومستقبله يتوقف بالدرجة الأولى على استخدام العلم في حل كل المشاكل البترولية وأن الدراسات العديدة النزيهة التي يمكن وضعها أمام رجال الحكومة ستنير لهم الطريق وتساعدهم على اتخاذ قرارات مدروسة تحقق مصلحة الشعب العربي في الكويت في الحاضر وفي المستقبل. وما دامت شركات البترول تطلب منا بألا ندخل أية تعديلات أو نبدل بشروط الامتيازات بعد توقيعها، فيجب علينا والحالة هذه ألا نوقعها إلا بعد أن نتأكد من أنها تحقق مصلحة هذا الجيل من الكويتيين وكذلك مصالح الأجيال القادمة. أما ما ذكرتموه في مقالكم عني شخصياً وهو قولكم بأنني ممن يتبرعون بالنصائح لحكومة الكويت وأنني لا أخجل من ذلك، وأنا الذي قلت لوفد الكويت عندما كنت أترأس وفد المملكة العربية السعودية في المفاوضات التي كانت تجري بين الحكومتين لتسوية المسائل المعلقة الخاصة في المنطقة المحايدة الكويتية السعودية: «قوموا أنتم وهاتوا الانجليز يفاوضوني»، فجوابي على هذا كله أنني لست متبرعاً بإسداء النصيحة لحكومة الكويت لأنني أعتبر نفسي من أهل الكويت حيث تربيت وترعرعت وتعلمت فيها، هذا من ناحية الشعور والواجب، أما من الناحية الرسمية فإنني أقدم النصيحة تنفيذاً لعقد رسمي بين مكتبي وحكومة الكويت الموقرة، ونحن نقدم النصيحة أيضاً لكل من حكومتي الجزائر وفنزويلا. أما قولكم بأنني قلت لوفد الكويت: «قوموا أنتم. . .» فهذا شيء لم يحدث ويمكن بسهولة مراجعة محاضر تلك الاجتماعات للتثبت من ذلك.

ثانياً: في اليوم العاشر من شهر يناير عام ١٩٦٦ (١٠/١/١٩٦٦) نشرتم في جريدتكم تحت عنوان: «لماذا تأخر توقيع الاتفاقية مع الشركة الاسبانية، مجلس إدارة الشركة يرفع الأمر إلى الحكومة» وذكرتم أن أحد أعضاء مجلس إدارة شركة البترول الوطنية وهو السيد يوسف إبراهيم الغانم طلب تأجيل توقيع العقد مع الشركة الاسبانية للبترول بإيعاز من السيد عبد الله الطريقي، والحقيقة هي أن العقد المبرم بين مكتبي والحكومة يجعل اتصالنا بالحكومة مباشرة وكل اتصالاتنا بالشركة الوطنية للبترول تتم بطلب من الحكومة وليست لي شخصياً أي علاقة بالسيد يوسف إبراهيم الغانم إلا روابط الصداقة والأخوة الشخصية. ويسرني أن أؤكد لكم أن جميع من اتصلت بهم في الكويت سواء أكانوا من الرجال الرسميين أو من مديري وأعضاء مجلس إدارة شركة البترول الوطنية أبدوا تفهماً طيباً للمشاكل المعروضة عليهم، وعليكم أن تطمئنوا بأن مصلحة الكويت العليا فيما يتعلق بالقضايا البترولية لا يبت بها إلا بعد دراسة وتمحيص، وأنها بأيد أمينة.

ثالثاً: وفي تاريخ ١٣/١/١٩٦٦ نشرتم في عمود «كلمة الرأي العام» تحت عنوان: «النصيحة والخسارة» تأكيداً لما ذكرتموه قبل هذا التاريخ من أن هناك خلافاً بين أعضاء مجلس إدارة الشركة بشأن العقد المقترح إبرامه بين الشركة الوطنية للبترول والشركة الاسبانية وتعرضتم للنصائح العاطفية - كما تقولون - التي أتبرع بتقديمها وكيف أن مثل هذه النصائح كانت سبباً في تكبيد الحكومة السعودية خسارة فادحة تبلغ حوالى ١٤ مليون جنيه في السنة وذلك حين نصحت هذه الأخيرة بأن تدخل شريكاً في معمل للتكرير بينها وبين شركة أرامكو، والحقيقة هي كما يلي:

أولاً ليس في السعودية مصفاة تشترك الحكومة السعودية والشركة في ملكيتها، والمصفى الوحيد في السعودية هو مصفى رأس تنورة وتملكه شركة البترول العربية الأمريكية (أرامكو) وليست الحكومة السعودية شريكاً فيه. وهذا المصفى يربح ربحاً كبيراً بدليل أنه بدأ بطاقة قدرها ٥٠,٠٠٠ برميل في اليوم عام ١٩٤٥ وتبلغ طاقته الآن ٢٨٣,٢٥٣ برميلاً في اليوم الواحد.

وحتى أضع الحقائق أمامكم وأمام القرّاء الكرام، فإني سأضع الأرقام الحقيقية التي تمت في مصفى رأس تنورة لآخر سنة كنت أعمل فيها في المملكة العربية السعودية ومنها سترون إذا كان معمل رأس تنورة يربح أم يخسر:

قيمة المنتجات البترولية التي تم تصديرها ١٥٩,٨٤٣,٠٠٠ دولار.

قيمة المنتجات البترولية التي استهلكت محلياً ٢٣,٠٠٣,٠٠٠ دولار.

مجموع قيمة مبيعات المنتجات البترولية لعام ١٩٦١ ١٨٢,٨٤٦,٠٠٠.

كمية البترول الخام الذي تم تكريره في مصفاة رأس تنورة ٨٥,٤٠٠,٠٠٠ برميل.

معدل القيمة التي بيع بها البرميل الواحد من المنتجات: ١٨٢,٨٤٦,٠٠٠ : ٨٥,٤٠٠,٠٠٠ = ٢,١٤ دولار المصاريف التي تتكبدها شركة أرامكو لإنتاج وتكرير وتصدير البرميل الواحد في مصفى رأس تنورة:

تكلفة الإنتاج	٠,١٤٠ دولار
أجور نقل بالأنابيب	٠,٠٢٢ دولار
تكلفة عملية التكرير	٠,٤١٢ دولار
تكلفة الشحن والتخزين في ميناء رأس تنورة	٠,٠٦٦ دولار
إجمالي التكاليف	٠,٦٤٠ دولار
صافي الربح عن البرميل الواحد	١,٥٠ دولار

من الأرقام السابقة يمكننا أن نرى بكل وضوح أن معمل رأس تنورة يكسب ولا يخسر. ونظرة إلى أرقام معمل تكرير شركة بترول الكويت في الأحمدي ستؤيد هذه الحقيقة وهي أن عملية تكرير البترول للذين يملكون البترول الخام مربحة جداً. إنني كنت ولا أزال من المنادين بتوسيع سعة معامل التكرير في مناطق الإنتاج وتخفيض أسعار المنتجات البترولية المعدة للتصدير حتى يمكن إقامة صناعة تكرير كبيرة في بلادنا تستوعب أكبر عدد من العاملين من أبناء البلاد المنتجة والمصدرة للبترول، كما يجب أن يلاحظ أن أرقام شركة أرامكو حسبت بعد إعطاء خصميات كبيرة من أسعار المنتجات لعملاء معملي رأس تنورة والبحرين وأهمهم الأسطول الأمريكي، وتبلغ هذه الخصميات في بعض الحالات ٢٦ بالمئة.

بما أنكم قد تعرضتم للماضي وكيف أن نصائحي كانت السبب في خسارة كبرى «كما تقولون»، للمملكة العربية السعودية، فأرجو أن يسمح لي بأن أنتهز هذه الفرصة لأضع التاريخ الصحيح أمام قرائكم الكرام سواء أكانوا في المملكة العربية السعودية أو في الكويت.

هذه بعض النصائح التي قدمتها لكل من حكومة المملكة العربية، والكويت، وسوريا والعراق:

أولاً: الخصميات وفروقات الأسعار

إن نصائحي للمملكة العربية السعودية لم تؤد إلى خسارة للمملكة بل أدت إلى مضاعفة دخل المملكة وبالتالي دخل المنطقة من عوائد البترول. فقد عدت إلى المملكة من أمريكا في أواخر عام ١٩٤٨ واشتغلت رئيساً لمكتب التفتيش على الشركات البترولية في عام ١٩٤٩، وكان أول ما قمت به أن قدمت للحكومة السعودية مذكرة أطلب فيها أن تعامل الشركات البترولية العاملة في المملكة حكومة المملكة كمعاملتها لحكومة الجمهورية الفنزويلية في أمريكا الجنوبية، وذلك بأن تحصل الحكومة على نصف أرباح الشركة كما هي الحال في فنزويلا.

وقد تقدمت الحكومة السعودية بعد ذلك بعدة مطالب لأرامكو ودخلت معها في مفاوضات انتهت باتفاقية مناصفة الأرباح التي رفعت دخل المملكة العربية السعودية الذي كان في عام ١٩٤٩، ٥٠ مليون دولار فقط إلى ١١٣ مليون دولار في عام ١٩٥٠ ثم إلى ٥٢٣,٧ مليون دولار في عام ١٩٦٤. وبعد ابتداء العمل في الاتفاقية وجدت أن الشركات تعلن أسعاراً للبترول الخام في ميناء رأس تنورة قدرها ١٧٥ سنتاً للبرميل الواحد، ولكنها كانت تحاسب الحكومة على أساس ١٤٣ سنتاً للبرميل الواحد فقط، وكان الفرق بين هذين الرقمين يذهب خصميات لمالكي شركة

أرامكو الذين يحق لهم وحدهم شراء البترول ولا يسمح لأرامكو بالبيع لطرف ثالث. وقد نصحت الحكومة بأن تصر على أن يكون حساب الضريبة على أساس السعر المعلن ورفض جميع الخصميات لأن هذه الخصميات تذهب لمالكي أرامكو وحدهم وبالتالي فإن مبدأ مناصفة الأرباح يميل إلى صالح أرامكو ومالكيها. والمناصفة معناها النصف لكل فريق. وقد كان واقع المقاسمة هو ٣٩ بالمئة للحكومة السعودية و٦١ بالمئة لشركة أرامكو. وقد انتهت المفاوضات الطويلة بين الحكومة والشركة بأن دفعت شركة أرامكو للحكومة السعودية تعويضاً لها عن الخصميات التي كانت تعطى للمالكين المبالغ التالية:

المبلغ الأول: ٧٠ مليون دولار دفع في عام ١٩٥٢

المبلغ الثاني: ٧٥ مليون دولار دفع في عام ١٩٥٦

المبلغ الثالث: ١٦٠ مليون دولار دفع في عام ١٩٦٣

كل هذه المبالغ كانت الشركات تأخذها لنفسها وكانت المملكة العربية السعودية تخسرها، وكل ما حصلت عليه الحكومة السعودية حصلت على مثله البلاد العربية الشقيقة وهي الكويت،والعراق، وقطر، والبحرين وكذلك إيران، كل على حسب ظروفها، وهكذا ترون أن نصائحي في المملكة العربية السعودية لم تكن خسارة لها بل كانت مكسباً لها ولحكومات المنطقة.

ثانياً: اتفاقية امتياز الشركة اليابانية

كنت قد نصحت الحكومة السعودية أن تطلب من الشركات العاملة في السعودية أن يكون نصيب الحكومة من الأرباح لا يشمل فقط عمليات الإنتاج داخل المملكة بل يتعداه إلى الأرباح العائدة إلى نشاط الشركات في النقل والتكرير والتسويق في خارج المملكة. وقد تقدمت الحكومة بطلب إلى أرامكو بهذا الصدد، ولكننا لم نستطع إقناع مالكي أرامكو بوجهة نظرنا، فوجدت من المناسب إيجاد اتفاقية امتياز تشمل مثل هذه الشروط لتكون مثلاً للشركات العاملة وبالتالي يمكننا تطبيق الشروط الجديدة على أرامكو. فلما طلب اليابانيون امتيازاً في المنطقة المغمورة للمنطقة المحايدة الكويتية ـ السعودية فاوضتهم لمدة سنتين تقريباً وأمكن إقناعهم بقبول جميع الشروط التي كنا نريد تطبيقها على أرامكو. وأهم شروط الاتفاقية اليابانية هي أنْ تكون الأسعار التي تحاسب الحكومة بموجبها هي الأسعار المعلنة والتي لا تعلن إلا بموافقة الحكومة عليها مقدماً، وأن يشمل الربح جميع عمليات الشركة في الداخل وفي الخارج، وأن يكون ٣٠ في المائة من موظفيها خارج المملكة من السعوديين، وأن تكون هناك لجنة مشتركة للإشراف على مصاريف الشركة، وأن تكون نسبة الربح من

صافي الأرباح ٥٦ في المائة للحكومة (أصبحت الآن ٥٧ في المائة). وقد استطاعت الحكومة السعودية مؤخراً إقناع الشركة بأن تكون إتاوة الريع أو الـ Royatly والتي تساوي ٢٠ في المائة[١] من مجموع إنتاج الشركة أو قيمتها جزءاً من المصاريف العامة (تم تنفيق العائدات كلها) ولا تخصم من حصة الحكومة عند مقاسمة الأرباح بحيث أصبح التقاسم الآن بين الشركة اليابانية وحكومتي الكويت والسعودية حوالى ٨٢ بالمئة من صافي الربح للحكومتين و١٨ بالمئة فقط للشركة اليابانية. كما يلاحظ أيضاً أن الاتفاقية اليابانية أدخلت الحكومات شريكاً في ملكية الشركة، فكل من الحكومة السعودية والحكومة الكويتية تملك ١٠ بالمئة من أسهم الشركة ولها ثلاثة أعضاء في مجلس الإدارة. هذه إحدى النصائح التي قدمتها للحكومة السعودية وكذلك للحكومة الكويتية كما سنرى. كما يجب أن يلاحظ أنه قبل تسلمي إدارة شؤون البترول في المملكة العربية السعودية لم تكن هناك إدارة بترول بل كان هناك مكتب يسمى «مكتب المعادن والشركات»، فأقنعت المسؤولين بتحويله إلى مديرية عامة للبترول والمعادن. ومن ثم تطور إلى وزارة للبترول والمعادن. وعند مغادرتي للمملكة العربية السعودية وذلك لأسباب ليست لها علاقة مباشرة بالسياسة البترولية، كان هناك أكثر من ستين طالباً يدرسون صناعة البترول في الولايات المتحدة الأمريكية، وكان هناك اتفاق مع جامعة تكساس في ولاية تكساس للإشراف على دراستهم.

أما النصائح التي تقولون بأنني أتبرع بها للكويت، فقد بدأت في شهر أغسطس من عام ١٩٥٣ عندما تشرفت بمقابلة المغفور له الشيخ عبد الله السالم الصباح، وكان يومها ينزل بفندق سان جورج في بيروت، وقد تشرفت بمقابلة سموه بحضور السيد عزت جعفر وشرحت له كيف أن الشركات تعطي خصميات كبيرة من الأسعار المعلنة لمالكيها وأن حكومة الكويت تخسر مبالغ كبيرة نتيجة لهذه العملية، ثم قدمت له تقريراً عن الخصميات والخسائر التي تتكبدها الحكومة المنتجة في الخليج العربي نتيجة لهذه الخصميات. وقد أخذ سموه التقرير، وبدأت حكومة الكويت سلسلة طويلة من المفاوضات بينها وبين شركة بترول الكويت (K.O.C.) انتهت بأن وافقت الشركة على أن تعوض الحكومة عن نصيبها من الخصميات بالمبالغ التالية:

الدفعة الأولى: ٥ ملايين جنيه استرليني في ٣ أكتوبر ١٩٥٥.

الدفعة الثانية: ٢٠ مليون جنيه استرليني في ٢ يناير ١٩٥٦.

وهكذا ترون أن حكومة الكويت لم تخسر باتصالي بها، بل بالعكس ربحت والشاهد على ذلك أنه في يوم ٢٧ اكتوبر عام ١٩٦١، تفضل صاحب السمو المغفور

---

(١) القاعدة السائدة في المنطقة قبل الاتفاقية اليابانية هي أن يكون الريع $\frac{1}{8}$ الإنتاج أو قيمته.

له الشيخ عبد الله السالم باستقبالي وبصحبتي وزير البترول الفنزويلي السيد جوان بيرس الفونسو وكنا في طريقنا من السعودية إلى الظهران لحضور اجتماع منظمة الدول المصدرة للبترول، وقد كان المترجم للحديث بين صاحب السمو والوزير الفنزويلي الأخ بدر الملا، وكان في ذلك الوقت سكرتيراً لحكومة الكويت. قال الرجل الكبير: إنني لا أنسى النصيحة التي قدمتها لنا فيما يتعلق بالخصميات. وكنت أظن عندما تقابلنا في فندق السان جورج أن الأمر لم يكن بهذه الجدية، ولكن تعاون الحكومات وتساندها وتبادلها المعلومات سيقوي مركزها حيال الشركات ولا بد من استمرار تضامن الشعوب المنتجة والمصدرة للبترول، وأن فكرة منظمة الدول المصدرة للبترول لفكرة عظيمة.

أما النصيحة الثانية التي قمت بتقديمها بكل فخار لحكومة الكويت، فقد كانت منح المنطقة المغمورة للمنطقة المحايدة للشركة اليابانية وذلك عندما تشرفت بمقابلة سمو الأمير الراحل في قصره بشتورا في صيف عام ١٩٥٧ وعرضت عليه مشروع الاتفاقية اليابانية وأخبرته أن من مصلحة كل من الحكومة الكويتية والحكومة السعودية أن يمنحا امتياز المنطقة المغمورة للمنطقة المحايدة لشركة واحدة بدلاً من شركتين كما هي الحال في امتياز المنطقة اليابسة للمنطقة المحايدة حيث منحت الحكومة السعودية حقها المشاع في المنطقة المحايدة لشركة جتي للبترول ومنحت الحكومة الكويتية حقها المشاع في المنطقة المحايدة لشركة الأمريكان إنديباندانت أويل كومبني (أمينويل) وقد سبّب وجود شركتين في المنطقة كثيراً من المتاعب للحكومتين. وقد طلب مني رحمه الله الانتظار في لبنان وطلب حضور السيد أشرف لطفي من الكويت، وقد حضر المذكور في اليوم التالي واجتمعنا سوياً ثم طلب مني سمو الشيخ مقابلة وكيله في لندن وشرح الاتفاقية له. ولما كانت العلاقات الدبلوماسية بين المملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة مقطوعة في ذلك الوقت، فقد ذهبت لمقابلة ممثل الشيخ في لندن في مدينة لاهاي في هولندا وقضيت معه ومساعده أربعة أيام شرحت لهما فوائد الاتفاقية ومزاياها. ثم بعد ذلك دخلت الحكومة الكويتية والشركة اليابانية في مفاوضات انتهت بتوقيع اتفاقية بينهما، مع العلم بأن شركة شل للبترول كانت قد عرضت على الحكومة الكويتية أن تدفع لها مبلغ أربعين مليون دولار نقداً كإيجار وثمن للحصول على الامتياز بدلاً من اليابانيين. ولكن حكومة الكويت وجدت أن مصلحتها في إعطاء الامتياز لليابانيين.

أما نصيحتي للعراقيين فهي أنني أقنعت حكومة عبدالكريم قاسم بتوجيه الدعوة لكل من إيران والكويت والسعودية وقطر وفنزويلا، وهي البلاد المنتجة والمصدرة للبترول للاجتماع في بغداد في شهر سبتمبر عام ١٩٦٠ للبحث في موقف هذه الحكومات بعد إصرار الشركات على تخفيض أسعار البترول الخام المصدر من بلادها بدون الرجوع للحكومات التي تتأثر تأثراً مباشراً بهذا التخفيض. وقد نتج عن هذا

الاجتماع الذي حضره مندوبون عن الجميع مولد منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك). فمن خسر بهذه النصيحة يا ترى؟

أما الحكومة السورية فقد نصحتها بعدم إعطاء امتيازات بترولية لشركات أجنبية واعتبار رواسب البترول مرفقاً عاماً تقوم الحكومة وحدها بتطويره. والحكومة هناك تفعل ذلك وستنجح بإذن الله.

وختاماً أريد أن أؤكد لكم بأن علاقتي بالكويت وأهل الكويت علاقة أهل، وليست كما تريدون أن تصوروها، وأنني لست من قبائل الطوارق في الصحراء الافريقية، وليس لدي أسياد يوحون إليّ، كما تقولون. وكان الشيخ الراحل يستشيرني في بعض المواضيع البترولية، وكان يرسل لي إشعاراً للحضور إلى الكويت لهذا الغرض عن طريق السيد بدر الملا. وكنت أعتبر ثقة الشيخ الراحل بي شرفاً ومسؤولية كبرى، فأي نصيحة تقدم بدون سابق علم ومعرفة وتجرد من العاطفة تشكل خطراً كبيراً على الطرف الذي يتقبلها، والمستشارون الفنيون إن لم تتوفر فيهم العفة والنزاهة المطلقة، كانوا أخطر على البلاد المنتجة من الشركات الأجنبية وبعض المستشارين الأجانب الذين لا يمكن تجريدهم من عاطفتهم القومية.

بقيت كلمة أخيرة وهي أنه يجب أن تعلموا أن كل القضايا البترولية القائمة الآن بين منظمة الدول المصدرة للبترول والشركات البترولية كلها قضايا أثارتها المملكة العربية السعودية عندما كنت مديراً ووزيراً للبترول فيها. فقضية المحاسبة على أساس السعر المعلن أثارتها المملكة العربية السعودية في مؤتمر البترول العربي الثاني الذي عقد في بيروت في عام ١٩٦٠. ومسألة تنفيق العائدات أثارتها المملكة العربية السعودية في مؤتمر البترول العربي الثالث في مدينة الاسكندرية. ومسألة تحديد الإنتاج بحيث يتناسب مع الطلب في الأسواق أثارتها الحكومة العربية السعودية في مؤتمري البترول العربي الثاني والثالث، وألقيت فيها محاضرة أمام جمعية المنتجين المستقلين الأمريكان في مدينة تايلار بولاية تكساس في شهر مايو من عام ١٩٦٠.

هذه هي الحقائق وما على الذين يمولون هذه الحملة الظالمة ويكتبون ما تنشرونه باللغة الانجليزية أولاً، والذين لا يبغون من ورائها إلا أن تظل الكويت وبقية البلاد العربية الأخرى نادياً للعاطلين عن العمل بحيث لا تقام فيها صناعات ويعيش أهلها على عوائد الأموال التي تعمل لتعمير بلاد الآخرين ويكون اقتصاد بلادنا متأثراً برغبة وسياسات البلاد الأخرى، فما على هؤلاء إلا أن ينكروا حقيقة واحدة مما ذكرت، واعلموا أن الرائد لا يكذب أهله، وشكراً.

العرب والغرب والبترول والإسلام(*)

إن الدول الغربية ونعني بها دول غرب أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية عاشت في الماضي وتعيش في الحاضر وستحاول أن تعيش في المستقبل في مستوى معيشي يعتمد إلى درجة كبيرة على استغلال ثروات الشعوب المتخلفة عنها صناعياً وحضارياً والتي كانت ولا يزال بعضها مناطق نفوذ أو مستعمرات سياسية اقتصادية لهذه الدول. ونحن العرب قد بلينا بالاستعمار الغربي منذ زمن طويل ولا يزال أمامنا طريق شاق ووعر قبل التخلص من تسلط الغرب واستغلاله لأراضينا ولثرواتنا الطبيعية: فأوروبا المستعمرة وجدت في الماضي بلادنا طريقاً مختصراً لمستعمراتها في آسيا وافريقيا وأستراليا فاحتلت ديارنا وحطمت قوانا المعنوية والمادية حتى تمكنت من السيطرة التامة على المراكز الحساسة في وطننا العربي الكبير.

حقائق من التاريخ

ففي عام ١٨٤١ حطم الأسطول الانجليزي الأسطول المصري في المياه التركية لأن الاستعمار الغربي لا يريد قيام قوة عربية ممثلة في دولة محمد علي في القاهرة قد توحد العرب وتكون خطراً على الاستعمار في اتخاذ بلادنا معبراً للوصول إلى آسيا وافريقيا. وفي عام ١٨٨٢ احتلت انجلترا أرض مصر بعد أن استطاع رئيس وزرائها دزرائيلي في عام ١٨٧٥ الاستيلاء على أسهم مصر في شركة قناة السويس بثمن بخس، وكانت حجة انجلترا في ذلك الوقت لتبرير هذا الاحتلال هي المحافظة على المصالح البريطانية والأوروبية. والحقيقة أنها إنما هدفت إلى بقاء القاهرة تحت سيطرتها التامة، وبالتالي منعها من أي نشاط خارج القطر المصري، وعزلها عن بقية بلاد

(*) نشر في: **مجلة البترول والغاز العربي**، العدد ٧ (آذار/مارس ١٩٦٦)، ص ٤ ـ ٨، **والحرية** (٧ آذار/مارس ١٩٦٦)، ص ١٤ ـ ١٥.

المشرق العربي بعد أن تم عزلها عن بلاد المغرب العربي بالسيطرة الفرنسية على معظم أراضي تلك البلاد. وقد استمرت السيطرة الغربية الفعلية على الوطن العربي منذ ذلك الوقت حتى الآن، وقيام حربين عالميتين لم يخلص الوطن العربي من النفوذ والسيطرة الغربية: فبعد الحرب العالمية الأولى كانت حجة الغرب في بقاء سيطرته على الوطن العربي هي نفس الحجج التي تذرع بها لاحتلال مصر وشمال افريقيا العربية: المحافظة على المصالح الغربية وحماية المنطقة من أعداء الغرب أنفسهم. أما مصالح العرب ورأي العرب وشعور العرب فلم تكن في الماضي وليست الآن موضع أي اعتبار لدى الغرب، ولا زال ينظر إلينا الآن كما كان ينظر إلينا في الماضي على أننا مخلوقات تقيم فوق أرض للغرب فيها مصالح حيوية. وهم يستخدمون كل الوسائل التي تحت أمرتهم لمنعنا من أن يكون لنا أي رأي في تقرير مصيرنا والقيام بما يعيد إلينا السيطرة التامة على مقاليد الأمور في بلادنا. فهم قد قسموا بلادنا إلى دويلات صغيرة لا تستطيع أي منها منفردة توفير تكامل اقتصادي أو سياسي أو عسكري. وقواعدهم المنتشرة في المشرق والمغرب العربي وظيفتها الأساسية الإبقاء على الوضع الذي رسموه، والحفاظ على الحكومات التي تتعهد بالسير في ركابهم، ومنع التجمع العربي.

وقد كان اكتشاف الرواسب البترولية في مشرق الوطن العربي ومغربه عاملاً جديداً لتمسك الغرب بنفوذه وسيطرته علينا حتى بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وقيام الأمم المتحدة وإعلان تقرير المصير ودخول دويلاتنا الصغيرة في المنظمة الدولية. ثم زرع الاستعمار الغربي إسرائيل في وسط الوطن العربي وفي نقطة حساسة منه وذلك للتأكد من عزل شطره الافريقي عن شطره الآسيوي. وخلق إسرائيل في حد ذاته لم يقصد منه خدمة اليهود الذين شردهم الحكم العنصري في أوروبا، ولكن كان الهدف الرئيسي منه الإبقاء على الوضع في المنطقة كما أراده الاستعمار ورسمه فلاسفة وعلماء أوروبا في التقرير المعروف بتقرير «بانرمان» الذي كتب في عام ١٩٠٧ عندما كان المستر هنري كامبل بانرمان رئيس حزب الأحرار البريطاني رئيساً للوزارة البريطانية. وقد أوصى هذا التقرير بإبقاء العرب مجزّئين متناحرين وخلق دولة غريبة في وسطهم والتأكد من عدم الالتقاء العربي. وقد تسبب وجود هذا الجسم الغريب فوق الأرض العربية في صرف أنظار العرب عن قضاياهم الكبرى كتطوير إمكانياتهم الطبيعية وخلق دولة عربية موحدة في المنطقة، والاكتفاء بالبكاء على فلسطين المحتلة وتسابق صغار السياسيين منهم على إصدار التصريحات التي يفهم منها بأن هدفهم الاسمى في هذه الحياة هو القضاء على إسرائيل وقذفها في البحر الأبيض المتوسط. وهكذا يضيع المجهود العربي وتهمل القضايا العربية الحيوية التي تهدف إلى تجميع الإمكانيات العربية ومنع استغلال الغرب للثروات العربية، وبالتالي رفع مستوى المعيشة للإنسان العربي. إن خلق إسرائيل كما قلنا لا يقصد منه مساعدة اليهود بل إضعاف الإنسان العربي وتركه متخلفاً حتى يتمكن الغرب من استغلال ثرواته الطبيعية

والاحتفاظ بمستوى المعيشة التي يعيشها الآن، والتي لا يمكن أن يحافظ عليها بدون استغلال الشعوب المتخلفة في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وتأتي الشعوب العربية في مقدمة هذه الشعوب المنهوبة ثرواتها، فمنطقتنا تحتوي على أكثر من ٧٠ بالمئة (سبعين في المائة) من رواسب البترول في العالم وهي مدخل لثلاث قارات هي آسيا وأوروبا وافريقيا، وفيها الممرات المائية والجوية لهذه القارات وهي تقع مجاورة للاتحاد السوفياتي الذي يشكل أكبر قوة منافسة للغرب من الناحية العقائدية والمادية والعسكرية في العالم.

من الصورة التي رسمت أعلاه قد يعتقد البعض أن العرب لا حول لهم ولا قوة وأنهم لن يستطيعوا التخلص من الوضع الذي هم فيه حتى ولو بذلوا كل ما لديهم من إمكانيات. والحقيقة هي أن لدى العرب فرصة ثمينة لو استغلوها لأمكنهم استرداد كرامتهم التي داسها الغرب أولاً بخلق إسرائيل وتشريد مليون عربي، ثم بتصريحات رجاله المتكررة بأن إسرائيل وجدت لتبقى وأن على العرب أن يسلموا بالأمر الواقع أو يشربوا مياه البحر.

ليس أمام الأمة العربية من سبيل لاسترداد كرامتها والمحافظة على مصالحها وطرد المستعمرين من أرضها إلا أن تقف صفاً واحداً أمام الغرب وأن تقول له: امتنعوا عن مساعدة إسرائيل أو ارحلوا عن بلادنا. وسأحاول في الأسطر التالية توضيح كيف تتأثر مصالح الغرب إذا ما ساءت علاقاتهم بالعرب وكيف أن الوقت مناسب لجعل الغرب يغير سياسته تجاه البلاد العربية ثم لتصحيح الأوضاع التي أفسدها الاستعمار الغربي والاحتلال الصهيوني.

الغرب والبترول العربي

يسيطر العرب كما قلنا على أكثر من ٧٠ بالمئة (سبعين في المائة) من رواسب البترول المعروف وجودها في العالم والتي يمكن إخراجها بالطرق العادية المستعملة حالياً. وهذه الثروة الكبيرة موزعة بين أراضي الدول العربية الواقعة على الخليج العربي والأرض العربية الممتدة من الجمهورية العربية المتحدة إلى حدود المملكة المغربية، وهذه الثروة الضخمة تسيطر عليها في الوقت الحاضر شركات غربية من الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا وهولندا وفرنسا وإيطاليا. وأهم الشركات الغربية العاملة في الوطن العربي تأتي من الدول الغربية صاحبة التصريح الثلاثي (أمريكا، انجلترا، وفرنسا) الذي أصدر في عام ١٩٥٠ والذي تعهدت بموجبه أمريكا وانجلترا وفرنسا بالإبقاء على الأوضاع في المنطقة العربية كما هي عليه وحماية حدود كل دولة إذا ما اعتدت عليها دولة أخرى. ولم يكن القصد من هذا التصريح إلا الحفاظ على الوضع المجزأ في الوطن العربي والإبقاء على دولة إسرائيل وحمايتها من القوى العربية الثورية النامية.

والشركات الغربية التي تعمل في ديارنا هي أوروبية وأمريكية. ويمكن تقسيم الاحتياطي البترولي العربي بين الشركات حسب جنسيتها كما يلي:

شركات أمريكية تملك ٥٦,٦ بالمئة من الامتيازات والاحتياطي والإنتاج.

شركات انجليزية تملك ٢٠,١٩ بالمئة من الامتيازات والاحتياطي والإنتاج.

شركات هولندية ـ انجليزية (مجموعة رويال دوتش ـ شل) تملك ٢,٢١ بالمئة من الامتيازات والاحتياطي والإنتاج.

شركات فرنسية تملك ١١,٦٠ بالمئة من الامتيازات والاحتياطي والإنتاج.

وشركات أخرى (ايطالية، يابانية الخ..) تملك ٩,٤ بالمئة من الامتيازات والاحتياطي والإنتاج.

وهذه الشركات تحقق ربحاً صافياً على رؤوس أموالها الموظفة في صناعة البترول في المنطقة العربية يزيد عن أية نسبة في العالم في أي نوع من أنواع الصناعات، وتبلغ هذه الأرباح بعد خصم الضرائب التي تدفعها للحكومات العربية وكذلك مصاريف التشغيل ١,٩٩٣,٥٥٧,٠٠٠ دولار في السنة الواحدة. وقد بلغ متوسط ربحها الصافي عن البرميل الواحد ٧٥ سنتاً، وكان مجموع إنتاجها في عام ١٩٦٥ ٢,٩٨١,٥٧٢ ألف برميل يضاف إلى ذلك مبلغ قدره ٧,٠١٦,٧٦٠,٠٠٠ دولار وهو يمثل متوسط مجموع الضرائب التي تجمعها الحكومات الغربية على البترول العربي المستورد بمتوسط ٤ دولارات عن كل برميل.

وتستهلك أوروبا الغربية (بريطانيا ودول السوق الأوروبية المشتركة) من الطاقة ما يعادل (في كمياته الحرارية) ٨٢١ مليون طن من الفحم سنوياً ـ عام ١٩٦٥ ـ منها ٣٤٥ مليون طن مواد بترولية، تستورد من هذه الكمية ٢٢٤ مليون طن سنوياً من البلاد العربية أي بنسبة ٦٢ بالمئة، كما أن نسبة استهلاك أوروبا الغربية للمواد البترولية تزيد سنوياً بمعدل ١٢½ بالمئة ونسبة المواد البترولية إلى مجموع الطاقة كانت في عام ١٩٦٤، ٣٨ بالمئة وزادت إلى نسبة ٤٢ بالمئة في عام ١٩٦٥، أي أن أوروبا تزيد من استهلاك المواد البترولية وتقلل من استهلاك الفحم وهو الطاقة المتوفرة لديها. وهذا الاتجاه في استهلاك الطاقة سيزيد من اعتمادها على مصادر البترول العربية إذا لم تكتشف رواسب بترولية كبيرة في بحر الشمال، والاحتمال هنا ضعيف، فاكتشاف كميات صغيرة من الغاز لا يدل أبداً على احتمال وجود كميات كبيرة من البترول، والعلماء الجيولوجيون في العالم يرجحون أن تكون الاكتشافات البترولية في المستقبل في المناطق المحيطة بمواقع رواسب البترول الحالية وربما في قاع المحيطات، وسيكون للأرض العربية نصيب كبير من هذه الاكتشافات. أما مصادر البترول الأخرى التي تمد أوروبا وأمريكا بالبترول كمنطقة البحر الكاريبي (فنزويلا، كولومبيا، ترينيداد) والاتحاد

السوفياتي فإنها لا تستطيع ولآجال طويلة أن تحل محل البترول العربي في حالة انقطاعه أو في حالة امتناع الغرب عن شرائه لأسباب عدة أهمها:

١ ـ عدم وجود تسهيلات كافية في تلك المناطق للإنتاج لإمداد هذه الأسواق بالمواد البترولية في المدى القصير.

٢ ـ عدم وجود احتياطي كبير في هذه المصادر للاستمرار في الإنتاج لمدة طويلة.

٣ ـ ارتفاع كلفة البحث والعثور على البترول وإنتاجه إذا قورنت بالبترول العربي.

وعليه، فإن العرب في مركز قوي لمجابهة الغرب وجعله يغير من سياساته حيالهم.

ظروف ملائمة

والظروف الحالية مؤاتية في نظري للقيام بعمل موحد تجاه الغرب. فالولايات المتحدة الأمريكية مثلاً تقوم الآن بنشاط حربي في فيتنام وتنفق مبالغ طائلة لتوفير المواد البترولية، فقد كان استهلاكها من المواد البترولية في أوروبا الغربية والشرق الأقصى ٣١٧ مليون برميل (حوالى ٤٥ مليون طن) في عام ١٩٦٥ ومن المنتظر أن يتضاعف ثلاث مرات، أي حوالى ٩٥١ مليون برميل بعد اشتداد الصراع في الشرق الأقصى، وسيكون موقفها حرجاً جداً إذا ما امتنعت البلاد العربية عن مدها بالمواد البترولية من منطقة الخليج العربي لأن جلب المواد البترولية من أمريكا بكميات كبيرة إلى فيتنام أو إلى الأسطول السادس في البحر الأبيض المتوسط يضاعف من نفقاتها الحربية مما سيكون له أسوأ الأثر على الاقتصاد الأمريكي الذي بدأ يتأثر فعلاً بما ينفق على المجهودات الحربية في الشرق الأقصى، كما أن الشركات الأمريكية العاملة في المنطقة (في البلاد العربية وإيران) تعطي خصميات كبيرة من الأسعار للأساطيل الأمريكية. ويمكن بسهولة التأكد مما سبق من مراقبة كميات الإنتاج في المملكة العربية السعودية، فعند قيام أي حرب في الشرق الأقصى يرتفع الإنتاج بنسبة ٣٩ بالمئة عن السنة السابقة كما استمر الإنتاج في الارتفاع أعوام ١٩٥٢، ١٩٥٣، ١٩٥٤. وبعدما انتهت الحرب تجمد الإنتاج أو زاد زيادات طفيفة، وفي عام ١٩٦٥، على أثر اشتداد الحرب في فيتنام قفز إنتاج السعودية بنسبة ١٧ بالمئة عن السنة السابقة. كما أن تطور مقادير البترول الخام التي يكررها معمل رأس تنورة ومعمل تكرير البحرين يعكس هذه الحقيقة. فهذان المعملان يتزودان بالبترول الخام السعودي وهما يعتبران أهم المصادر التي تمد القوات الأمريكية في الشرق الأقصى باحتياجاتها. ففي عام ١٩٥١، بعد اندلاع الحرب الكورية، ارتفع مقدار الزيت الخام الذي كرره معمل رأس تنورة ٥١ بالمئة عن السنة السالفة واستمر الارتفاع عامي ١٩٥٢، ١٩٥٣، وبعد نهاية الحرب

الكورية أخذ إنتاج هذا المعمل في التناقص حتى عام ١٩٦٠. وفي الأشهر الستة الأخيرة من عام ١٩٦٥ بعد أن اشتد القتال في فيتنام، لوحظ من جديد ارتفاع كميات البترول التي يكررها هذا المعمل.

عداء صريح

إن الغرب، كما ذكرنا، بمواقفه العدائية المتواصلة من العرب لم يترك لهم أي مجال لمزيد من الصبر والسكوت على هذه المواقف أو للتراجع عن المقررات العديدة بشأن استرجاع فلسطين. فالغرب قد كرر عداءه الصريح للعرب على لسان رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية، هاري ترومان وآيزنهاور وكذلك رؤساء وزارات ووزراء الخارجية في الدول الأوروبية خصوصاً الدول التي اشتركت في إصدار التصريح الثلاثي الذي يهدف بالدرجة الأولى لحماية إسرائيل، وهم الذين يمدونها مباشرة بالأسلحة أو يعهدون بذلك لألمانيا الغربية وذلك للحفاظ على ما يسمونه بتوازن القوى في الوطن العربي، بين المائة مليون عربي والاثنين ونصف مليون صهيوني، وكأنهم يقولون لنا: «إن كل أربعين عربياً يعادلون صهيونياً واحداً». وهذا ما يريد الغرب أن نقبله وأن نرضاه. وإذا ما طلبنا منهم بيعنا أسلحة أعطونا أسلحة دفاعية قديمة بعملات صعبة وأعطوا مقابلها وبالمجان أسلحة حديثة لإسرائيل. انهم خلقوا إسرائيل ويقفون وراءها، وصرحوا مراراً وتكراراً بأنه في حالة قيام حرب بين العرب وإسرائيل فإنهم لن يقفوا مكتوفي الأيدي أو على الحياد، بل إنهم سيأخذون الجانب الإسرائيلي. وقد تكرر هذا في قول السيد تومسون وزير الدولة للشؤون الخارجية للدولة البريطانية الذي زار إسرائيل في أواخر العام الماضي، ويبدو ذلك أيضاً في نشاط الخمسة والسبعين نائباً في الكونغرس الأمريكي الذين يطالبون بحماية إسرائيل ووضعها على قدم المساواة مع العرب وذلك بمدها بالأسلحة والعتاد من أمريكا ثم إرسال مائتي دبابة من نوع باتون مباشرة إلى إسرائيل.

إن العرب ليس من مصلحتهم الاستمرار في هذا التسابق في التسلح إلى ما لا نهاية لأن ذلك ولا شك سيكون على حساب مستواهم المعيشي وخططهم في التنمية، وبالتالي على حساب رفاهية وتطور شعوبهم، ولا بد من حسم هذا الموضوع عاجلاً. كما أن كرامة العرب وعزتهم تقضي بأن يواجهوا مشكلتهم هذه مجتمعين وأن يعلموا أن خصمهم الحقيقي هو الاستعمار الغربي وما إسرائيل إلا مخلب قط لهؤلاء القساة الجشعين. وطالما أن الغرب قد أخذ جانب إسرائيل وأنه مصر على موقفه هذا فالنضال في واقع الأمر معه لا مع إسرائيل ولا يمكن حسم النزاع بدون مجابهة الذين أوجدوا إسرائيل ويقفون وراءها. وكل وقت يمرّ دون التخلص من إسرائيل يضر بالمصلحة العربية ويؤخر تطور العرب في أوطانهم المختلفة خصوصاً الشعوب المجاورة لإسرائيل.

سلاح هام ووقت مناسب

في نظرنا أن أهم أسلحة العرب في مجابهة الغرب هو سلاح البترول، والوقت مناسب الآن لاستخدام هذا السلاح لعدة عوامل أهمها:

أولاً: احتمال اكتشاف الغرب موارد أخرى للبترول في بحر الشمال أو في بعض البلاد التي يسيطر عليها مما قد يضعف من قوة مركزنا بهذا الشأن.

ثانياً: إن الغرب مشغول الآن بحروبه المختلفة وتنافسه العقائدي مع الدول الاشتراكية وهو بحاجة إلى صداقتنا، ولهذا فلا بد من جعله يشعر بأنه يخاطر كثيراً بمصالحه إذا استمر في معاداة العرب. وما نقترحه في هذا السبيل هو أن يصدر مؤتمر الملوك والرؤساء العرب قراراً ينذر به الدول الغربية وخصوصاً الدول صاحبة التصريح الثلاثي بأن تمتنع عن مساندة إسرائيل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى أن تقوم هذه الأخيرة بتنفيذ مقررات الأمم المتحدة، وإلا فإن العرب سيؤممون جميع المصالح الغربية في المنطقة. وبطبيعة الحال فإن التأميم سيصحبه تعويض للشركات المالكة. وليس معنى التأميم أن يقاطع الغرب البترول العربي وذلك لتعذر هذه المقاطعة لعدم وجود مصادر أخرى تمد الغرب بالبترول، وسيشتري الغرب البترول العربي كما استعمل خدمات قناة السويس لأن العقل والحكمة والاقتصاد تجعله مضطراً لشراء هذا البترول كما فعل في استخدام قناة السويس بدلاً من الدوران حول افريقيا. والبترول العربي واصلاً أوروبا يكلف الغرب ٢,٤٣ دولار للبرميل الواحد من درجة ٣١ بينما يكلف نفس البرميل إذا ما تم استيراده من البحر الكاريبي ٣ دولارات. وفي حالة استيراده من الولايات المتحدة الأمريكية يكلف ٣,٥٢ دولار. وهكذا فإن أوروبا الغربية توفر بشرائها البترول العربي ١٨٢٥ مليون دولار بدلاً من شرائه من الولايات المتحدة، وتوفر ٩٥٥ مليون دولار بدلاً من شرائه من منطقة البحر الكاريبي. كما أن العرب قادرون على إدارة هذه الصناعة بأنفسهم لأن المرحلة المهمة التي تنجز من هذه الصناعة في البلاد العربية هي مرحلة الإنتاج، أمّا مراحل النقل والتكرير والتسويق فتتم خارج حدودنا. وعملية الإنتاج عملية بسيطة نسبياً بعد أن تم اكتشاف الاحتياطات الضخمة من البترول العربي، ويمكن إذا ما دعت الضرورة استقدام فنيين من الدول الأخرى لمساعدة الفنيين العرب. ولا شك أنه يمكن الحصول على مساعدات كبيرة من الدول الاشتراكية كالاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية. وستكون نتيجة هذا التأميم مضاعفة الدخل العربي من البترول، وبالتالي إضافة أكثر من ألفي مليون دولار سنوياً إلى دخلنا القومي تذهب الآن إلى الشركات الغربية. فليس هنالك إذن أي خوف على البترول العربي من تأميمه بل ان الضرر من تأميم شركات البترول لا يعود إلا على الغرب.

وهكذا فإن أي قرار لمؤتمر القمة بإنذار الغرب بتأميم مصالحه البترولية سيؤدي

إلى نتائج هامة لخير العرب فإما أن يصر الغرب على مواقفه العدائية فنؤمم بترولنا ونجني خيراته وإما ان يتراجع الغرب عندما يرى تصميم العرب ورغبتهم الجدية في التأميم فيتحول عن مساندته لإسرائيل وعن معاداته الصريحة للقضية العربية.

العرب والبترول والإسلام

أما عن الإسلام والإشارة إليه هنا ونحن بصدد الكلام عن معركتنا مع الغرب ودور البترول فيها، فقد دفعنا إليه النقاش الدائر في الوطن العربي حول ما سمي بالحلف الإسلامي. ومع أن الجهات التي اتهمت بأنها تقوم بالترويج لهذا الحلف أنكرت مراراً وتكراراً بأنها تقصد من نشاطها تكوين أحلاف وأن غايتها هي شرح وجهات النظر العربية للأقطار الإسلامية حتى تكون هذه الأقطار عوناً للعرب في المحافل الدولية، بالرغم من كل هذا التوضيح فإن الصحافة الغربية وبعض الصحف العربية لا زالت تفسر هذا النشاط بأنه تجديد لنشاط سابق في المنطقة تكون على أثره حلفا بغداد والمركزي، وأن الغرب كعادته يريد تقسيم العرب إلى معسكرات تطبيقاً لسياسته الدائمة في المنطقة «فرق تسد».

إن الأحلاف الإسلامية ليست سبيلاً لمواجهة الاستعمار أو لمواجهة إسرائيل، ولا يمكن جني أي فائدة منها في الوقت الحاضر، لا لأن التقارب الإسلامي ضار بحد ذاته، بل لعدم إمكانية تكوين أحلاف إسلامية يمكن أن تخدم المصلحة العربية، ولأن العرب لا يمكن أن يستفيدوا من مثل هذه الأحلاف، فالأحلاف لا بد أن تكون موجهة ضد مجموعة أخرى من الشعوب والحكومات أو للدفاع عن نفسها ضد مجموعة من هذا القبيل. والمجموعات البشرية التي نشكو منها والتي نريد أن تتجمع الأمة العربية للوقوف أمامها هي المجموعة الغربية، وهذه المجموعة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً جداً بالبلدان الإسلامية غير العربية ولا تستطيع هذه البلدان الوقوف معنا ضدها، فأهم هذه البلاد وهي باكستان تعتمد اعتماداً كبيراً على المعونات الغربية - خصوصاً الأمريكية منها - وهي عضو في الحلف المركزي، ولن يكون بإمكانها أن تقف معنا ضد دول الكومنولث أو ضد أمريكا وفرنسا. أما اندونيسيا فإن الحروب الأهلية تمزقها ومن المشكوك فيه أن تنضم إلى الحلف، أما بقية الدول الإسلامية فهي دويلات صغيرة معظمها حصل على استقلاله مؤخراً وهو يحتاج إلى سنوات من الحياد والاستقرار لبناء نفسه. وهكذا نرى أن قيام حلف يكون عوناً للعرب متعذر. ولكن لو تمكن جلالة الملك فيصل من إقناع جلالة شاه إيران بأن يغير موقفه من العرب لأدى بذلك خدمة كبرى للعرب وللمسلمين، فالعرب يذكرون كيف أن حكومة إيران رفضت كل الطلبات التي تقدمت بها الدول العربية لمنع وصول البترول الإيراني إلى إسرائيل بحجة أن إيران تفقد كل سيطرة لها على البترول بعد مغادرته المياه الاقليمية الإيرانية. غير أنه لما قاطعت الدول الغربية روديسيا العنصرية كانت إيران من أوائل

الدول التي طلبت من الشركات ألا يصل البترول الإيراني إلى روديسيا، وامتثلت الشركات لهذا الطلب. كما أن العرب ما زالوا يتألمون من ادعاء إيران بأن جزيرة البحرين ملك لها مع أن هذه الجزيرة امتداد طبيعي لشبه جزيرة العرب وسكانها من العرب الأقحاح. وجلالة الملك فيصل يخدم القضايا العربية خدمة كبرى كذلك لو استطاع إقناع جلالة الشاه بأن يتضامن مع العرب في حالة مقاطعتهم للغرب أو على الأقل يمتنع عن تمكين الغرب من محاربة المجهودات العربية بالبترول الإيراني. لو أمكن تحقيق كل هذه الأمور أو بعضها لقام تعاون إسلامي عربي يخدم جميع سكان المنطقة عرباً وغير عرب.

إن التعاون الإسلامي هو بدون شك أمر مرغوب فيه من كل مسلم، وقد هيأ الله للمسلمين السبل للتقارب عن طريق اجتماعهم في موسم الحج ويمكن انتهاز هذه الفرص وتوثيق عرى التعاون الثقافي والاقتصادي بين المسلمين. أما طرح الموضوع على المستوى السياسي فقد أثار العرب الذين عانوا من ادعاءات الغرب رعاية واحترام الإسلام لأغراض في أنفسهم، ولا يزالون يذكرون كيف ادعى موسوليني بأنه سيف الإسلام وحارسه. وعليه فليس للملك فيصل أن يلوم العرب على موقفهم من مشروع الحلف أو التعاون الإسلامي عندما يرون أن هذا التعاون الإسلامي يبدأ عن طريق حلفاء الغرب الطبيعيين. كما وأن ما جاء في التصريحات من أن مشروع التعاون الإسلامي المذكور موجه ضد الإلحاد سيجعل بعض الدول الاشتراكية تعتبره موجهاً ضدها مباشرة مع أنه ليس في مصلحة العرب إلا أن يزيدوا من تقاربهم مع المعسكر الشرقي، فلولا أسلحة الاتحاد السوفياتي لربما تغير الموقف في مصر الآن ولتمكنت إسرائيل وحلفاؤها من القضاء لا سمح الله على الثورة في مصر. ثم إن معونات وقروض وخبرة الاتحاد السوفياتي قد ساعدت في جعل السد العالي حقيقة واقعة. كما أن العرب يسيئون إلى أنفسهم كثيراً بالتصدي للصين، فهي دولة أظهرت في كل مناسبة صداقتها للعرب، وعلى العرب المحايدين أن لا يخطوا خطوة قد تعتبر اتجاهاً يخرجهم عن دائرة الحياد الذي ارتضوه لأنفسهم. ويجب أن نتذكر بأن الدول الاشتراكية تحوي أكثر من ٦٠ مليون مسلم لا يمكن تجاهل وجودهم كمسلمين، بينما لا يوجد في العالم الغربي كله أكثر من بضع مئات الألوف من المسلمين، ولن يكون من مصلحتنا إثارة أولئك الملايين من المسلمين، بل محاولة جلبهم إلى صفوفنا.

هذه بعض الخطرات التي بدت لي حول موضوع حساس هام هو كيفية قيام العرب، عن طريق مؤتمر القمة، بعمل جماعي فعال للضغط على الغرب من أجل حسم القضية العربية بسرعة وبما فيه مصلحتنا القومية، وكيفية استخدام البترول كأحد الأسلحة الهامة في هذه المعركة المقدسة، مع الحرص على عدم بعثرة الجهد العربي في مسالك قد تؤدي إلى الفرقة دون أن تخدم المصلحة العربية خدمة حقيقية.

منظمة الدول المصدِّرة للبترول
وموقف بعض الدول الأعضاء منها(*)

إن منظمة الدول المصدرة للبترول هي المنظمة التي قامت نتيجة لشعور كل من أعضائها المؤسسين بأن وجودها ضرورة حتمية للمحافظة على مصالحهم وحمايتهم من سيطرة واستغلال شركات البترول التي تملكها أو تسيطر على سياستها حكومات الدول الصناعية الكبرى المستهلكة للبترول المنتج من حقول الدول الأعضاء في المنظمة. وقد مرت كل من هذه الدول بتجارب قاسية عندما حاولت، قبل إنشاء المنظمة، تحسين شروط الامتيازات وذلك نظراً لضعف قوتها التفاوضية إزاء شركات البترول العاملة في بلادها. وكانت نتيجة كل المفاوضات التي دارت بين حكومة بمفردها ومجموعة من الشركات خروج الشركات بنصيب الأسد.

وكانت هذه المفاوضات تنتهي في غالب الأحوال بالتراضي وتنازل حكومة البلاد التي وقفت وحدها أمام الشركات عن جزء كبير من مطالبها الأساسية. وعلى سبيل المثال لا الحصر يمكننا أن نذكر هنا أن مفاوضات الحكومة الإيرانية مع شركة البترول الإنكليزية الإيرانية في عام ١٩٣٢ لم تؤد إلى نتيجة مرضية للجانب الإيراني مما حدا بالحكومة الإيرانية على أن تصر على موقفها وأن تصدر مرسوماً بإلغاء اتفاقية الامتياز التي كانت قد عقدت مع وليم نوكس دارس في عام ١٩٠١ والتي كانت تعمل بموجبها الشركة في إيران. وقد دفع موقف حكومة إيران هذا الحكومة البريطانية التي تعتبر نفسها مالكاً لشركة البترول الإنكليزية الإيرانية حيث تملك أغلبية أسهم هذه الشركة إلى وضع الأمر أمام عصبة الأمم معتبرة خلافها مع حكومة إيران مشكلة دولية. وقد أدى توسط عصبة الأمم في هذا الموضوع إلى انتصار وجهة النظر

(*) نشر في: مجلة البترول والغاز العربي، العدد ٨ (نيسان/ابريل ١٩٦٦)، ص ٥ ـ ٩.

الإيرانية ودخول الطرفين في مفاوضات أدت إلى تحسين شروط الامتياز لصالح إيران، ولكن لا إلى تحقيق كل ما طلبته إيران. كما أن المفاوضات بين المملكة العربية السعودية وشركة البترول العربية الأمريكية (أرامكو) في عام ١٩٥٤ لإنشاء شركة ناقلات عربية سعودية لم تؤد إلى نتيجة حاسمة ورفضت الشركة وجهة نظر الحكومة ومن ثم وضع الأمر أمام هيئة تحكيم. وكانت الإجراءات التي اتبعت واختيار الممثلين عن الجانبين والقضاة والمحامين تنبئ بأن الجانب السعودي هو الخاسر في النهاية. وفعلاً خسرت حكومة المملكة العربية السعودية وتأيدت وجهة نظر الشركات. لقد خسرت الحكومة العربية السعودية التحكيم لأنها كانت تقف وحدها بدون خبرة ولا معاضدة من أحد ولم تحقق الحكومة الإيرانية كل ما أرادته من إلغاء امتياز دارس عام ١٩٣٢، واضطرت في عام ١٩٥١ إلى اللجوء إلى التأميم، وفشلت بهذا الإجراء لنفس السبب، وهو أنها تقف وحدها.

ولكن عندما أنشئت منظمة الدول المصدرة للبترول في عام ١٩٦٠ أصبحت فكرة التضامن بين الشعوب النامية في آسيا وافريقيا وأمريكا الجنوبية أمراً واقعياً وشعر كل من يتابع نشاط صناعة البترول في العالم أن المنتجين قد أدركوا أنهم لا يستطيعون منفردين استخلاص مصالحهم من دول كانت إما مستعمرة لبلادهم أو فارضة سلطاتها السياسية والاقتصادية عليهم. وفعلاً كان لوجود المنظمة أثر بالغ على سياسات الشركات الاحتكارية فتوقفت عن تخفيض أسعار الصادرات من المواد البترولية لزيادة أرباحها أو لتوفير جزء مما تدفعه دولها ثمناً للبترول المستورد. والجدول رقم (١) يعطي أمثلة لما حدث من تخفيضات في الأسعار من عام ١٩٥٧ حتى اغسطس من عام ١٩٦٠. أما بعد ذلك، وبعد أن بدأت المنظمة تزاول نشاطها فقد توقف نزول الأسعار واستقرت عند الحد الذي وصلت إليه قبيل قيام المنظمة، وحتى الآن لم يطرأ أي تغيير على الأسعار وإن حدث شيء في المستقبل فسيكون في الغالب في اتجاه الصعود لسبب بسيط وهو أن هذه الشركات والحكومات التي تساندها تعلم علم اليقين أن تسعير المنتجات المصدرة من أي بلد هو من اختصاص حكومة البلد نفسه وليس من اختصاص الشركات التجارية خصوصاً تلك التي تتعارض مصالحها القومية مع مصالح البلد الذي تعمل فيه، إلا إذا سلمنا بأن لشركات البترول في البلاد التي تعمل فيها ما للحكومات الشرعية من سلطات. وان أية مغامرة من شركات البترول وحكومات البلاد المستوردة لتغيير الأسعار لغير صالح المنتجين قد تثير خلافاً بين الطرفين مما قد يدفع حكومات البلاد الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للبترول إلى إصدار تشريع موحد تعلن فيه أسعار صادراتها من البترول ولن تستطيع الشركات حينذاك ولا حكومات البلاد المستوردة أن تفعل شيئاً، ولكن النتيجة الحتمية هي أن ترتفع الأسعار وبذلك يخسر المستهلكون جزءاً كبيراً من الأرباح التي يحققونها نتيجة لانخفاض الأسعار الحالية للصادرات من البلاد النامية.

الجدول رقم (١)
أمثلة عن التخفيضات في الأسعار المعلنة منذ عام ١٩٥٧
(بالسنت الأمريكي)

تاريخ التخفيضات	الأسعار المعلنة				
	في الكويت (كثافة ٣١)	في المملكة السعودية (كثافة ٣٦)	في العراق (كثافة ٣٦)	في قطر (كثافة ٤١)	في إيران (كثافة ٣٤)
يونيو ١٩٥٧	١٨٥	٢١٢	٢٠٠	٢٢٣	٢٠٤
فبراير ١٩٥٩	١٦٧	١٩٤	١٨٢	٢٠٥	١٨٦
مقدار التخفيض عن الفترة السابقة	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨
اغسطس ١٩٦٠	١٥٩	١٨٤	١٧٢	١٩٥	١٧٨
مقدار التخفيض عن الفترة السابقة عليها	٨	١٠	١٠	١٠	٨

ومن الجدول السابق يمكننا أن نقدر المبالغ التي دخلت على حكومات البلاد المصدرة للبترول نتيجة لعدم تخفيض أسعار الصادرات البترولية بعد قيام المنظمة. فقد كان من الواضح عند بدء انخفاض الأسعار في عام ١٩٥٩ وشكوى الشركات من أنها تعطي خصميات كبيرة من الأسعار المعلنة للمشترين أن الأسعار ستنخفض مرة أخرى بعد الانخفاض الذي تم في اغسطس عام ١٩٦٠ بحوالى ٢٠ سنتاً للبرميل الواحد. وبذلك كانت البلاد المنتجة والمصدرة للبترول ستخسر من وارداتها البترولية ابتداءً من اغسطس عام ١٩٦٠ حتى نهاية عام ١٩٦٥ مبلغ: ٤٢٦١,٥ مليون دولار (كما يتضح من الجدول رقم (٢)).

وإذا قسم هذا المبلغ مناصفة بين الشركات وحكومات البلاد المنتجة طبقاً لاتفاقية مناصفة الأرباح فإن خسارة حكومات البلاد المنتجة كانت ستبلغ ٢١٣٠,٧ مليون دولار، وهذا المبلغ قد أمكن توفيره وإبقاؤه مع حكومات البلاد المنتجة والمصدرة للبترول. كل هذا حدث بفضل وجود المنظمة واعتماد حكومات البلاد الأعضاء عليها في مفاوضة الشركات وكذلك في إعداد الدراسات اللازمة لإثبات وجهة نظر الحكومات.

مما سبق نرى أن قيام المنظمة قد حافظ على حقوق الدول الأعضاء فيها ومنع انهيار أسعار الصادرات وكان من المفروض بعد ما حدث أن يتحمس جميع الأعضاء لها ولكن من المؤلم أن ما حدث هو عكس ذلك تماماً. فإننا نرى الرسميين في بعض الدول الأعضاء يقدمون مطالب ويدلون بتصريحات تناقض تماماً ما يجب أن يفعلوه للإبقاء على المنظمة قوية ومهابة الجانب. فهذه إيران تطلب على لسان جلالة الشاه زيادة صادراتها البترولية عن النسبة المقررة لها طبقاً لقرارات المنظمة الخاصة بتقنين

الزيادة السنوية في الإنتاج، وهي تعلم أنه لا يمكن تحقيق هذه الزيادة إلا بتخفيض النسبة في البلاد الأخرى الأعضاء في المنظمة، كما أنه لا يمكن زيادة الصادرات من إيران إلا بعمل تخفيضات كبيرة من الأسعار المعلنة مما سيساعد على إضعاف أسعار الصادرات وبالتالي تقليل العائدات من صناعة البترول الإيرانية. وقد أيد رئيس وزراء إيران تصريح جلالة الشاه وطلب أن ترفع نسبة الزيادة في الإنتاج إلى ٢٠ بالمئة عما كانت عليه في العام الماضي بدلاً من ١٧ بالمئة وهي النسبة التي قررتها المنظمة.

الجدول رقم (٢)
المبالغ التي كانت ستخسرها الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) لو أن الأسعار خفضت بمعدل ٢٠ سنتاً في سعر البرميل الواحد منذ ٢٠ اغسطس عام ١٩٦٠

البلد	الإنتاج السنوي (بملايين البراميل)						المجموع	الخسارة باعتبار التخفيض ٢٠ سنتاً للبرميل الواحد (بملايين الدولارات)
	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥		
الكويت	٢٥٨,٠	٦٣٢,٤	٧١٥,٩	٧٦٥,٢	٨٤٢,٩	٨٥٦,٨	٤٠٧١,٢	٨١٤,٢
المملكة السعودية	٢٠٠,٥	٥٤٠,٥	٥٩٩,٧	٦٥٤,٣	٦٩٤,٥	٧٩٩,٤	٣٤٨٨,٩	٦٩٧,٨
العراق	١٤٧,٧	٣٦٥,٤	٣٦٦,٥	٤٢١,٩	٤٧١,٠	٤٧٥,٩	٢٢٤٨,٤	٤٤٩,٧
قطر	٢٦,٦	٦٤,٦	٦٨,٠	٦٩,٩	٦٩,٢	٧٠,٧	٣٦٩,٠	٧٣,٨
ليبيا	—	٦,٦	٦٧,٢	١٦٧,٧	٣١٦,٤	٤٤٥,٤	١٠٠٣,٢	٢٠٠,٦
إيران	١٦٢,٨	٤٣٠,٨	٤٨٢,٦	٥٤٠,٠	٦٠٦,٥	٦٥٦,٢	٢٨٧٨,٩	٥٧٥,٧
فنزويلا	٤٣٤,٠	١٠٦٥,٨	١١٦٧,٩	١١٨٥,٥	١٢٤٠,١	١٢٦٧,٦	٦٣٦٠,٩	١٢٧٢,٢
اندونيسيا	٦٢,٧	١٥٥,٢	١٦٦,٩	١٦٦,٣	١٦٨,٠	١٦٨,٠	٨٨٧,١	١٧٧,٤
							٢١٣٠٧,٦	٤٢٦١,٥

أما في السعودية فقد صرح معالي وزير البترول والثروة المعدنية بأن حكومته لا ترضى عن النسبة في الزيادة التي قررت لها من قبل المنظمة وأنها لا تعتبر نفسها مقيدة بها وهي تريد نسبة أكبر، كما أنها تعارض فكرة تنظيم الإنتاج بحيث يتناسب مع الطلب وأن تنظيم الإنتاج على هذا النحو سيجعل الشركات تذهب لتأخذ البترول من البلاد الأخرى الحديثة الإنتاج والتي ليست عضواً في المنظمة. وتجاهل معالي الوزير أن الشركات المنتجة في بلاده وفي البلاد الأعضاء الأخرى تعمل ضمن عقد امتياز يحتم عليها تطوير الحقول والتصدير بطريقة تتناسب ومصلحة البلاد والطلب على هذه المادة في الأسواق العالمية وأن أي تقصير في هذه الناحية يعتبر إخلالاً بمواد الامتياز. أما البلاد الحديثة الإنتاج والتصدير فلا بد لها أن تجد أسواقاً وأن تفسح لها البلاد المنتجة حالياً المجال وإلا قامت حرب تنافسية بين المنتجين القدامى والدول الحديثة الإنتاج لن

يكسب منه إلا شركات البترول والبلاد التي تنتمي إليها، كما أن معالي الوزير قد أبلغ الصحفي الذي أدلى له بتصريحاته بأن شركة البترول العربية الأمريكية (أرامكو) قد طلبت الذهاب إلى التحكيم إذا ما أصرت الحكومة على تحديد الإنتاج طبقاً لمقررات منظمة الدول المصدرة للبترول، ونحن نحيل معاليه إلى مستشاريه القانونيين وإلى السوابق التي حدثت في البلاد الأخرى. فتحديد الإنتاج والتصدير من سلطات الدولة التي لها وحدها الحق في تنظيم التجارة الخارجية وإذا ما أرادت الشركات أن تذهب للتحكيم فلترحب الحكومة العربية السعودية ومنظمة الدول المصدرة للبترول بذلك لأن هذه القضية هي تحد ظاهر من الشركات للسلطات المتعلقة بحقوق الدول المستقلة، ولكن الشركات أعقل من أن تصر على الذهاب إلى التحكيم حول هذه النقطة ولذلك فلن يكون هناك أي حاجة إلى الذهاب إلى التحكيم وستنتصر إرادة الشعوب لأن حكوماتها تزاول أعمالاً هي من ضمن حقوقها المشروعة واختصاصاتها للمحافظة على مصالحها القومية، كما أنه لا بد أن نؤكد لمعالي الوزير أن الزيادة المرتقبة في الإنتاج السعودي مؤقتة نظراً للتوسع في حرب فيتنام واعتماد الأسطول الأمريكي على الشركات الأمريكية في منطقة الخليج العربي لمده بالمنتجات البترولية. ولكن بعد إنهاء القتال، ويمكن له أن ينتهي في أي وقت، فإن الشركات ستغير من سياستها وستذهب إلى البلاد الأخرى لتزيد من إنتاجها وتعوضها عن النقص الحادث في إنتاجها حالياً. ويمكن لمعالي الوزير أن يراجع تاريخ الإنتاج في المملكة العربية السعودية حيث ارتفع عند قيام الحرب في كوريا ثم وقف عن الزيادة إلا الطفيفة منها بعد ذلك ليعطي مجالاً للبلاد الأخرى التي قصرت الشركات في زيادة إنتاجها أثناء حرب كوريا. وليس في مصلحة حكومة المملكة العربية السعودية أن تساير الشركات خصوصاً إذا كان ذلك على حساب المنظمة. فالمنظمة هي التي ترعى في المدى الطويل مصالح المملكة العربية السعودية. أما الشركات فكلنا يعرف أن مصالحها تتعارض كلياً مع مصلحة الشعب في المملكة السعودية.

أما الدولة الثالثة التي يزيد إنتاجها عن النسبة التي قررتها المنظمة فهي المملكة الليبية. والاخوان في ليبيا حساسون ولا يقبلون النقد سواء أكان نقداً مغرضاً أو نقداً بناءً. ونحن نقول لهم إن هذه المجلة تعمل لمصلحة الشعب الليبي لأنه شعب عربي ولا يهمها كثيراً غضب الرسميين هناك خصوصاً إذا تعارض رأي هؤلاء مع ما نراه من مصلحة الشعب الليبي. وكل ما نرجوه هو أن يفسحوا المجال لأنفسهم لمعرفة رأينا فما كان منه في مصلحة ليبيا فليجربوه أما ما يعتقدون بأنه مخالف لهذه المصلحة فنحن نوافقهم على إهماله. ونحن نقول لهم مرة أخرى بأن ليبيا ليست بحاجة إلى زيادة الإنتاج بهذه السرعة. فقد ارتفع إنتاجها لعام ١٩٦٤ بنسبة ٨٧ بالمئة عن إنتاج ١٩٦٣ كما ارتفع إنتاجها لعام ١٩٦٥ بنسبة ٤٠ بالمئة عن إنتاجها لعام ١٩٦٤ (وكانت نسبة الزيادة التي قررتها منظمة الأوبك لليبيا هي ٢٠ بالمئة)، خصوصاً بعد أن فرضت

حكومة ليبيا إرادتها على الشركات وشرعت من جانب واحد وأدخلت تعديلات على القانون الليبي فحققت ولا شك مصلحة شعب ليبيا وزادت موارد الحكومة الليبية حوالى ٥٠ مليون جنيه سنوياً، وأن ما عملته حكومة ليبيا وبرلمانها وشعبها لهو عمل جدير بالتقدير من كل المواطنين في ليبيا وكل البلاد العربية. وكلنا يذكر كيف كانت الشركات تنادي بالويل والثبور وتهدد بأنها لن تخضع لأي تغيير في القانون، ولكنها أمام إصرار الشعب الليبي وحكومته وأمام مساندة الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للبترول خضعت للقانون.

بقيت نقطة أخيرة في هذا الموضوع نحب أن نقولها لاخواننا الليبيين وهو أن إصرار الحكومة الليبية على أن تحاسبها الشركات على أساس الأسعار المعلنة لن يكون سبباً في عدم زيادة الإنتاج الليبي كما كانت الشركات تزعم لأن الأسعار المعلنة للبترول الليبي في شكلها الحالي تقل كثيراً عما يجب أن تكون عليه. فإذا أخذنا بعين الاعتبار نوعية البترول الليبي وموقعه الجغرافي وأسعار الناقلات كان يجب أن تكون أسعار البترول الليبي في ميناء مرسى البريقة ٢٥٠ سنتاً للبرميل الواحد على الأقل لا ٢٢١ سنتاً كما هي الحال الآن، ولذلك فإن الشعب الليبي لا زال يخسر حوالى ١٥ سنتاً عن كل برميل، تأخذه الشركات لنفسها. إن من رأينا أن تبدأ الحكومة الليبية في تحديد الإنتاج من كل حقل ومن كل بئر، فالواردات الحالية كبيرة وهي أكثر من طاقة الحكومة على الصرف بطرق علمية تعود على الشعب الليبي بالنفع للمدى الطويل. ووقوف الإنتاج عند الحد الذي وصل إليه الآن سيعطي الحكومة الليبية فرصة للتأكد من أن كل طرق الإنتاج في جميع الحقول تتبع الطرق العلمية التي تتبعها حكومة ولاية تكساس مثلاً في إنتاج حقول تلك الولاية. والموارد الحالية من البترول الليبي تجعل الشعب الليبي من أغنى شعوب الأرض.

وأخيراً فإننا نقول للدول الثلاث (إيران، السعودية وليبيا): إذا أردتم زيادة دخلكم من البترول دون الإضرار بمصالح بلادكم في المدى الطويل ودون إضعاف هيبة الأوبك وتقويض احترامها في النفوس فإن ذلك لا يكون بزيادة إنتاجكم زيادة تؤدي إلى حصول فائض من البترول فوق احتياجات الأسواق مما سيقود حتماً إلى إضعاف الأسعار وتدهورها وإنما يكون بمطالبة الشركات البترولية بإلغاء الحسميات من الأسعار المعلنة التي فرضتها الشركات كشرط لموافقتها على تنفيق الريع وبجعل تنفيق الريع كاملاً. إن نسبة هذه الحسميات المسموح بها في عام ١٩٦٦ هي ٦,٥ بالمئة من الأسعار المعلنة، فلو أصرت الحكومات المعنية على إلغاء هذا الحسم فإنها ستحصل على دخل إضافي يعادل ٣,٢٥ بالمئة من الأسعار المعلنة وهذا سيعطي البلاد المنتجة دخلاً إضافياً قدره ٢٢٠,٣٣ مليون دولار سنوياً يغنيها عن مطالبة الشركات بزيادة الإنتاج (والجدول رقم (٣) يبين دخل كل حكومة إذا ما ألغيت الخصميات من

الأسعار المعلنة). وهذه مبالغ لا يستهان بها تذهب الآن دون وجه حق إلى خزائن الشركات. كما أن الشركات لن تتضرر من إلغاء هذه الحسميات فقد كانت أرباح هذه الشركات عام ١٩٦٥، رغم تطبيق مبدأ تنفيق الريع، تزيد عن أرباحها عام ١٩٦٤ زيادة ملموسة. ففي الأشهر التسعة الأولى من عام ١٩٦٥ كانت أرباح الشركات الكبرى تزيد عن أرباح الفترة المماثلة من عام ١٩٦٤ بنسبة ٤,٧ بالمئة ومن المنتظر أن تطرد هذه الزيادة في الفترة اللاحقة[١].

وبذا فإن الحكومات الثلاث لو أخذت بهذا الاقتراح ستجني دخلاً إضافياً لا بأس به في الوقت الذي تحافظ فيه على الأسعار وتصون هيبة الأوبك لتبقى أداة قوية لتحقيق المطالب المشتركة المشروعة للدول الأعضاء.

الجدول رقم (٣)
دخل كل من حكومات البلاد الأعضاء في المنظمة في منطقة المشرق العربي إذا ما ألغيت الخصميات كلها من الأسعار المعلنة

البلد	الإنتاج اليومي (بآلاف البراميل)	الإنتاج السنوي (بآلاف البراميل)	كثافة البترول	السعر المعلن	نصيب الحكومات بمعدل ٣½ بالمئة من الأسعار المعلنة	دخل الحكومات إذا ما ألغيت الخصميات من الأسعار المعلنة (بملايين الدولارات)
الكويت	٢٤٩٩	٩١٢١٣٥	٣١	١,٥٩	٠,٠٥١٦٧	٤٧,١٣
المملكة السعودية	٢٦٧٢	٩٧٥٢٨٠	٣٤	١,٨٠	٠,٠٥٨٥٠	٥٧,٠٥
العراق	١٦٦٠	٦٠٥٩٠٠	٣٥	١,٧٢	٠,٠٥٥٩٠	٣٣,٨٧
قطر	١٩٧	٧١٩٠٥	٤١	١,٩٥	٠,٠٦٣٣٧	٤,٥٥
ليبيا	١٣٥٣	٤٩٣٨٤٥	٣٩	٢,٢١	٠,٠٧١٨٢	٣٥,٤٦
إيران	٢٠٠٢	٧٣٠٧٣٠	٣٤	١,٧٨	٠,٠٥٧٨٥	٤٢,٢٧
معدل الإنتاج اليومي عن فترة شهري يناير وفبراير						٢٢٠,٣٣

البترول في خدمة قضية فلسطين(*)

كنت أود أن يكون عنوان المقال «البترول في خدمة القضية العربية» لأن فلسطين ليست قضية قائمة بذاتها، وإنما هي قضية الأمة العربية. لقد كثر التباكي على قضية فلسطين واعتبارها قضية قائمة بذاتها. والحقيقة أن هذه القضية هي جزء من مأساة مئة مليون إنسان عربي من المحيط إلى الخليج. ولقد استخدمت فلسطين كجزء من العوامل التي يتذرع بها الاستعمار والتنافس الدولي للاستيلاء على الوطن العربي لأن هذا الوطن ـ منذ القرن الثامن عشر ـ وسيلة الشرق والغرب للانتقال بين القارات. وموقع الأمة العربية الجغرافي هو الذي جعل الدول الكبرى تتنافس على السيطرة على البلاد العربية، وبالتالي السيطرة على القارات الأخرى. وبعد اكتشاف البترول في الوطن العربي زادت أهمية هذا الوطن، وبالتالي زادت رغبة الدول الكبرى في السيطرة عليه.

تاريخ السيطرة الاستعمارية.. باختصار

سأحاول في بداية هذا المقال أن أسرد بإيجاز التاريخ السياسي للأمة العربية، تاريخها مع الدول الكبرى، وكيف لجأت إلى وسائل التفتت والسيطرة على أجزاء الوطن العربي لمنع تكامل الأمة العربية سياسياً واقتصادياً، وبالتالي إلغاء التهديد الذي يمكن أن يشكله هذا التكامل.

لقد بدأ التنافس بين الروس والإنجليز والفرنسيين في أواخر القرن الثامن عشر للاستيلاء على الجزء الشرقي من البحر الأبيض المتوسط، والجزء الجنوبي منه. وانتهى هذا الصراع بتحطيم أسطول محمد علي في عام ١٨٤١. وكان هدف هذا العمل منع قيام قوة في وسط العالم العربي تحل محل القوى الغربية، أو القوى المسيطرة في هذا الوطن، وجعل هذه المنطقة، منطقة فراغ، أي إما أن تستولي عليها الدول الكبرى وإما

(*) نشر في: **الثقافة العربية**، السنة ٩، العدد ٥ (أيار/مايو ١٩٦٦)، ص ٢٨٩ ـ ٣٠٢.

أن تجعل منها ممراً إلى القارات الأخرى حيث توجد المصالح الأوروبية في الشرق الأقصى.

ولقد انتهى هذا الصراع بمحاولة الإنجليز احتلال مصر، ولم يستطيعوا ذلك أول الأمر، إلا أنهم أفلحوا في احتلالها عام ١٨٨٢. وعندها بدأوا يحكمون مصر حكماً مباشراً، وبالتالي بدأوا يسيطرون على «الكوبري» الواقع بين القارات. فبقاء محمد علي في مصر يهدد مصالحهم لأن قيام قوة لها نشاطها القومي معناه تهديد المصالح الغربية، ولهذا قاموا عليها في ذلك الوقت. واستمر التنافس الغربي على الوطن العربي بشقيه الغربي والشرقي حتى افتتاح قناة السويس التي اشترى الإنجليز أسهم المصريين فيها عندما اضطر الخديوي لبيعها نتيجة للسياسة المالية التي كان يتبعها الأمر الذي أدى إلى إفلاس الخزينة المصرية.

لقد رسمت سياسة الغرب بالنسبة للوطن العربي في عام ١٩٠٧، عبر تقرير السير هنري كامبل بانرمان، الذي كان رئيساً للوزارة البريطانية في حكومة الأحرار عام ١٩٠٧. لاحظ هذا الرجل أن ثمة ضعفاً في السيطرة الاستعمارية على ممتلكات بريطانيا وغيرها من الدول الغربية، فطلب من العلماء والمؤرخين من أوروبا الغربية ومن الإنجليز أن يشكلوا لجنة لتضع تقريراً عن كيف يمكن المحافظة على الاستعمار الغربي، وما هي الطرق التي يمكن اتخاذها لإزالة جميع العقبات أمام الاستعمار. وإني لأحب أن أذكر جزءاً من هذا التقرير الذي يهم الإنسان العربي، لأن المضمون الذي انطوى عليه التقرير عام ١٩٠٧ هو نفس المضمون الذي يطبق على الوطن العربي في كل مناسبة.

يقول التقرير:

«إن البحر الأبيض المتوسط هو الشريان الحيوي للاستعمار، لأنه الجسر الذي يربط الشرق والغرب، والممر الطبيعي للقارتين الآسيوية والافريقية، وملتقى طرق العالم، ويكمن الخطر المهدد للعالم في هذا البحر، ففي حوضه مهد الأديان والحضارات، وعلى شواطئه الجنوبية والشرقية، يعيش شعب واحد تتوافر له وحدة تاريخية ودين واحد ولغة واحدة وآمال واحدة. إن له كل مقومات التجمع والترابط والاتحاد، وتتوافر له في ثرواته الطبيعية وكثرة تناسل أهله، كل أسباب القوة والتحرر والنمو. ويكمن الخطر على كيان الامبراطوريات الاستعمارية من تحرر هذه المنطقة وتثقيف شعبها وتطويرها وتوحيد اتجاهاتها، وتجمعها واتحادها حول عقيدة واحدة. ولذا فعلى الدول ذات المصالح المشتركة أن تعمل على استمرار وضع هذه المنطقة المجزأ المتأخر، وعلى إبقاء شعبها على ما هو عليه من تفكك وجهل وتأخر وتناحر». وأوصى التقرير كوسيلة أساسية مستعجلة لدرء الخطر بضرورة العمل على فصل الجزء الافريقي من هذه المنطقة عن جزئها الآسيوي عن طريق إقامة حاجز بشري قوي وغريب على

الجسر البري الذي يربط آسيا بافريقيا، ويربطهما معاً بالبحر المتوسط، بحيث تقوم في هذه المنطقة وعلى مقربة من قناة السويس قوة صديقة للاستعمار وعدوة لسكان المنطقة.

«الكوبري». . وقيام «إسرائيل»

هذا الكلام كتب عام ١٩٠٧، وهو يطبق الآن في كل يوم على أبناء الوطن العربي. ولقد كان قيام إسرائيل بمثابة سد الكوبري بحاجز بشري غريب، كما جاء في التقرير، وعمد المستعمرون إلى تنفيذ مضمون هذا الكلام على خطوات. ففي عام ١٩١٤ قامت الحرب العالمية الأولى، وأعلنت الحماية على مصر، وفي عام ١٩١٥ تمت المحادثات بين الشريف حسين، شريف مكة، ومكماهون الممثل البريطاني في القاهرة، التي نصت على وعد بإعطاء الاستقلال للبلاد العربية إذا دخل العرب الحرب مع الإنجليز ضد الأتراك.

وفي عام ١٩١٦ عقد اتفاق سايكس - بيكو بين الفرنسيين والإنجليز، والذي أعطى فيه الإنجليز وعوداً للفرنسيين مخالفة للوعود التي أعطوها للشريف حسين. وفي عام ١٩١٧ أصدر الإنجليز وعد بلفور المشؤوم، وأعطوا فيه لليهود وعوداً تخالف وعودهم لكل من الفرنسيين والعرب. وبعد الحرب وزعت البلاد العربية إلى مناطق نفوذ وانتدابات وممتلكات. وبعد الحرب العالمية الثانية، قامت قوى أخرى هي القوى الشيوعية، وأصبح الاستعمار «موضة» قديمة لا بد من تغييرها بطريقة ثانية تحقق المصالح الاستعمارية أو الاقتصادية للدول المستعمرة بدون جرح شعور المواطن العادي. إلا أنه، وفي نفس الوقت، ظل تقرير بانرمان يطبق بحذافيره على الوطن العربي، فتم التقسيم وقطعت فلسطين عام ١٩٤٨. وفي عام ١٩٥٢ قامت ثورة مصر نتيجة لانهزام العرب في معركة فلسطين.

وأحب أن أذكر هنا أن اليهود ظلوا يتباكون على «إسرائيل» مئات السنين، ولكنهم لم يستطيعوا أن يجعلوها حقيقة واقعة، تماماً كما نتباكى نحن الآن على فلسطين. ولكن لما نسي اليهود التباكي، تجمعوا وأخذوا السلاح واستطاعوا أن يهزموا سبع دول عربية ويطردوها من فلسطين. فعملية التباكي ينبغي لنا أن ننساها، ونحن لا نستطيع بحال من الأحوال أن نحرر فلسطين قبل أن نحرر الإنسان العربي أو الأرض العربية من الاستعمار الاقتصادي.

وسأحاول أن أضرب مثلاً عن كيف يمكننا أن نستخدم البترول في محاربة الاستعمار الاقتصادي، وأن أبين أن إسرائيل ليست ضرورة للغرب حتى يعتمد عليها. ولكن تصميم الغرب على إبقاء إسرائيل مستمد من أن العرب لم يستطيعوا حتى الآن أن يوحدوا صفوفهم ويفهموا أن تقرير «بانرمان» يطبق عليهم بحذافيره.

ونحن الآن نتباكى على فلسطين في الوقت الذي كان من الواجب أن نوحد صفوفنا ونعمل عملاً أساسياً، حينئذٍ ستختفي إسرائيل من تلقاء نفسها لأن الغرب يستخدم إسرائيل كوسيلة لإضعاف الأمة العربية. وإذا قويت الأمة العربية فلن تعود هناك مصلحة لإبقاء إسرائيل، لأن المسألة مسألة مصالح غربية وليست مسألة إسرائيل أو حب الغرب لها، بل هي فقط مخلب من مخالب الاستعمار الاقتصادي في الوطن العربي.

في تاريخنا الحديث، وبعد قيام الثورة في مصر، حاولت الحكومة الثورية أن تشتري الأسلحة بعد تهديد اليهود لها في عام ١٩٥٥، واستطاعت مصر أن تشتري الأسلحة من الشرق. وهكذا نشأت في الوطن العربي قوة تتعاون مع الشرق، فأصبحت عدوة لمصالح الغرب، بنفس القوة التي كان ينظر إليها في عهد محمد علي.

لقد قامت قوة مخالفة لإرادة الغرب فبدأوا يستميلونها وعندما لم يفلحوا في ذلك حاولوا القضاء عليها. ففي عام ١٩٥٥ عندما بدأ استيراد الأسلحة بدأوا يعملون على توازن القوى. إذ إن القوة التي نشأت ليست قوة غربية، فالمفروض لذلك، أن يعيدوا خلق هذه القوة حتى يتم التوازن. وهكذا ظهر حلف بغداد بقصد إنشاء قوة مخالفة للغرب وخاضعة له. ولما أثبت حلف بغداد فشله ولم يعط النتيجة التي كان يتوقعها الغرب، وجد أن الطريقة الوحيدة هي القضاء على القوة الجديدة المعادية بشكل مباشر. ففي نوفمبر ١٩٥٦ علمنا كيف هجموا على قناة السويس، ولم يكن القصد تدمير قناة السويس وإيقاف عملها لأنه ليست هناك مصلحة لأي إنسان في إيقاف القناة سواء كان مصرياً أو روسياً أو إنجليزياً، فكلهم يستخدمون قناة السويس، ولذلك كان لا بد من بقائها. وإنما كان القصد هو القضاء على الأسلحة الروسية في مصر، وبالتالي القضاء على القوة الجديدة التي استحدثت في الوطن العربي والتي تنافس سيطرة الغرب. فلما لم ينجحوا ووقفت القوى التحررية العالمية إلى جانب مصر اضطروا إلى الانسحاب بعد هزيمتهم في بورسعيد.

في عام ١٩٥٧ دعي الملك سعود للذهاب إلى أمريكا بعد اتضاح سقوط حلف بغداد، وكان القصد من وراء ذلك إنشاء قوة ثالثة، والملك سعود يمثل القوى المحافظة في المنطقة، والتي هي ضد القوى التي تتعامل مع الروس والتي تتجرأ أن تشتري الأسلحة منهم.

وبعد الهجوم الفاشل عرفنا وحدة مصر وسوريا، وعرفنا أن الغرب لا يرضى عنها، لأن معنى ذلك أن الاتجاهات القومية التي كان يفكر بها محمد علي، لا بد أن تفكر بها القوة الجديدة في القاهرة والتي امتدت إلى خارجها. ولهذا تدخل الاستعمار لإفشال الوحدة وفسخها، وفعلاً نجح في مسعاه عام ١٩٦١. وفي عام ١٩٦٢ سقط حكم عبد الكريم قاسم في العراق وقام حزب البعث مكانه، وكذلك قام حكم

البعث بعد ذلك في سوريا، وحاول المستعمرون أن يستغلوا هذه القوة وأن يخلقوا قوتين عربيتين متنافستين شرقي قناة السويس وغربيها. وكان القصد من وراء ذلك تفتيت إمكانية الأمة العربية وجعل هذه الأمة عاجزة عن أن تعمل عملاً إيجابياً في الوقت الذي تتفتت فيه الطاقات التي تملكها فيما بينها. وحاول المستعمرون أن يضعوا القوى المحافظة في جانب والقوى المتحررة في جانب آخر في محاولة لبذر الشقاق بينهما. إلا أن ذلك لم يستمر لأن حكم البعث في بغداد اختلف مع الحكم في سوريا وخرجت قوة جديدة. وهكذا حاول الاستعمار أن يخلق حلفاً جديداً من نوع حلف بغداد عبر التفاهم مع الملك سعود وذلك بعد استدعائه إلى أمريكا. وقد اجتهد الاستعمار في أن يجعل هذا الحلف الجديد حلفاً إسلامياً يضم القوى المحافظة في المنطقة ليقف ضد القوى المتحررة، وبالتالي تبقى الأمة العربية على خلاف بين كافة أطرافها. ومن خلال ذلك يستمر الغرب في استنزاف الثروات العربية ويحقق كل المصالح الاقتصادية التي يريدها، والتي هي، في الواقع، هدف الاستعمار في الماضي، وهدف الاستعمار الاقتصادي في الحاضر.

البترول العربي سلاح.. ولكن!

قبل أن أتحدث عن البترول أقول إن ثمة ثلاث قوى خلقت إسرائيل: الإنجليز الذين أعطوا وعد بلفور، والأمريكيون الذين جعلوه حقيقة واقعة، والفرنسيون الذين اشتركوا معهم. وهذه القوى هي جزء من حلف شمال الأطلسي، ولا يمكن بحال من الأحوال أن نفصل أياً من الثلاثة عن بعضهم فيما يتعلق بمصالحهم في الشرق العربي والمغرب العربي. فالوطن العربي مقسم إلى مصالح شركات. وقبل أن أتحدث عن هذه الشركات أقول إن الأمة العربية تملك ـ بدون تحفظ ـ ٧٠ بالمئة من احتياطي البترول العالمي والذي يمكن استخراجه بالطرق العادية المعروفة. وقد يختلف هذا الرقم عما ينشر من الأرقام أحياناً من قبل الشركات لأغراض وغايات خاصة بها. ولكن الواقع أن الأمة العربية تملك ٧٠ بالمائة من الطاقات البترولية الموجودة في العالم. وهذه الـ ٧٠ بالمائة مقدرة على أساس أن ٣٠ بالمئة من البترول الموجود في الأرض يمكن استخراجه، أما الباقي، أي الـ ٧٠ أو ٧٥ بالمائة، فلا يمكن استخراجه أبداً بالطرق العادية، وحتى تتضاعف الكميات المنتجة مرتين أو ثلاث مرات فينبغي تحسين طرق الإنتاج.

أما الشركات التي تملك البترول العربي فأهمها الشركات الأمريكية. صحيح أن الإنجليز قد سبقوا الأمريكيين، إلا أن هؤلاء حاولوا منذ عام ١٩٢٣ أن يدخلوا الشرق الأوسط ولما أفلحوا أصبحوا يستولون في الوقت الحاضر على ٥٦,٧ بالمائة من البترول العربي. أما الشركات البريطانية فتملك حوالى ٢٢ بالمائة. والباقي مقسم بين الهولنديين والفرنسيين.

تتوزع السيطرة على البترول العربي بين البلاد الأجنبية على الشكل التالي: المصالح البريطانية تملك ٢٢,٤ بالمائة، المصالح الأمريكية تملك ٥٦,٧ بالمائة، والمصالح الفرنسية ١١,٦ بالمائة والمصالح الأخرى ٩,٤ بالمائة. وتأخذ المصالح البريطانية صافي ربح من الوطن العربي ٤٤٧ مليون دولار، وهذه هي أرباح الشركات البريطانية مباشرة، وهذه الأرقام مقدرة على أساس عام ١٩٦٤. أما المصالح الأمريكية فتجمع أرباحاً مقدارها بليون ومائة وثمانية وعشرون مليون دولار سنوياً أيضاً من الإنتاج فقط من الأرض العربية. أما المصالح الفرنسية فتأخذ ٢٣٠ مليون دولار، والمصالح الباقية تأخذ ١٨٧ مليون دولار.

ونحن نحاول هنا أن نقول إنه إذا أردنا أن نستخدم البترول في سبيل تحرير فلسطين أو تحرير الإنسان العربي، فليست ثمة طريقة ـ نظراً لتقسيم الوطن العربي والضغط على الإمكانيات العربية ـ إلا بعمل عربي موحد من قبل أولئك الذين يملكون أن يضروا بالمصالح الاستعمارية.

نحن نقول إن الشركات البريطانية في الوطن العربي تحقق أرباحاً مقدارها ٤٤٦,٧ مليون دولار (إذا أردنا أن نأخذ بريطانيا كمثل). ونقول أيضاً انه لا توجد دولة أساءت إلى الوطن العربي وأضرت به كبريطانيا. فهي أول دولة مستعمرة جاءت إلى هذا الوطن، وهي الدولة التي لا زالت تحتل الأرض العربية والتي مزقت الوطن إلى ممتلكات وإمارات، ومزقتها إلى درجة أن إعادة تجميع هذه الإمكانيات تحتاج إلى جهود كبيرة جداً. فلو افترضنا أن بريطانيا التي تشرد الآن أهل عمان وتحارب أهل عدن وأهل الجنوب العربي، وتقاتل كل حركة تحررية في المنطقة، لو افترضنا أننا قررنا ـ عن طريق مؤتمر القمة مثلاً ـ أن نعمل كالافريقيين، ونقول إنه في مدى ستة أشهر ان لم تخرج بريطانيا من الأرض العربية، وتمتنع عن التدخل في شؤون العرب، فإن الأمة العربية ستقاطع بريطانيا سياسياً واقتصادياً، فإن بريطانيا لن تستطيع مطلقاً أن تستمر في الازدهار الاقتصادي الذي تنعم به في الوقت الحاضر. هذا فضلاً عن الأرباح التي تجمعها من الشركات التي تعمل في الوطن العربي، وعن الضرائب التي تجمعها من البترول من البلاد العربية.

ولعل أفضل مثال لذلك أن الحكومة العربية عندما تصدر برميل بترول تأخذ عليه ٧٥ سنتاً لأن سعره رخيص. وعندما يصل هذا البرميل إلى بريطانيا فإن الحكومة الإنكليزية تأخذ عليه ٣ دولارات و١٠ سنتات ضرائب فقط. لماذا؟.. لأن السعر رخيص، ولأنها ـ عن طريق شركاتها ـ هي التي تسعر البترول، وبالتالي فإن هذا السعر الرخيص يمكنها أن تفرض ما شاءت من الضرائب على هذا البترول حتى ترفعه إلى مستوى السعر الذي يدفعه المستهلك. والفرق بين العمليتين يذهب في معظمه كضرائب. وغير ذلك فإن كل الدول المنتجة للبترول، ما عدا السعودية، تعتبر في

منطقة الاسترليني، ولذلك فإن كل المعاملات والصرف والمشتريات تحصل من بريطانيا، ولهذا فهي، أكثر من أية دولة أخرى، تستفيد من صناعة البترول العربي. وهناك ملايين من الناس يعملون مباشرة أو غير مباشرة في صناعة البترول العربي وهم موجودون في بريطانيا. ومع ذلك فإن بريطانيا ـ أكثر من أية دولة أخرى ـ صارحتنا العداء واحتقرتنا وشتمتنا. وآخر وقاحة سمعناها من بريطانيا هي تصريح طومسون والقائل إنه في حالة الحرب بين العرب وإسرائيل فإن بريطانيا لن تقف مكتوفة الأيدي ولن تكون محايدة في هذا النزاع. فإذا أردنا أن نكسب الاحترام من قبل العالم فعلينا أن نجعل من بريطانيا مثلاً لأعدائنا، ونتخذ كل الإجراءات القانونية السليمة والمعترف بها دولياً، وذلك بأن نقاطع هذه الدولة سياسياً واقتصادياً. ويوم حصول شيء من هذا القبيل، فإنه ليس من المعقول أن تضحي بريطانيا بمصالحها في سبيل إسرائيل، لأن بريطانيا دولة ذكية مخلصة لمصالحها ولا يمكن أن تضحي بهذه المصالح.

في نفس الوقت تصرف بريطانيا ـ حسب قول المستر ويلسون ـ ٢١٠ ملايين دولار سنوياً على قواعدها العسكرية في كل من قبرص ومالطا وليبيا وعدن، وكامل المنطقة. والغريب أن بريطانيا تصرف على هذه القواعد أكثر مما تصرف على إنتاج البترول، أي أن كلفة إنتاج برميل البترول الواحد من الوطن العربي هي ١٠ سنتات، ولكن من أجل إنشاء هذه القواعد والمحافظة عليها تصبح كلفة البرميل ٣٥,٩ سنت. ولهذا فهي تربح من هنا وتصرف هناك. ولو أنه قدر لبريطانيا أن تحرم من البترول العربي فستضطر إلى أن تشتريه من أمريكا أو كندا أو البحر الكاريبي أو روسيا، وسيكلفها البرميل زيادة عما هو واصل من الوطن العربي حوالى ٥٥ سنتاً عن كل برميل، أي أن العملية ستكلف أكثر من ١٨٩ مليون دولار في السنة زيادة عما كانت ستدفعه لو أخذت البترول من الوطن العربي. هذا فضلاً عن الأرباح والضرائب. فالضرائب التي تجمعها بريطانيا من البترول العربي تبلغ حوالى بليون وثلاثين مليون دولار على أساس ٣ دولارات و١٠ سنتات عن كل برميل. أما أرباح الشركات البريطانية في الوطن العربي فتبلغ ٤٤٧,٦ مليون دولار، هذا غير النقل والتسويق والتكرير الناتج عن العمليات.

إن بريطانيا تعتمد على قواعدها العسكرية، فهي تصرف ـ كما قلنا ـ ٢١٠ ملايين دولار سنوياً. ولقد قال إيدن لخروتشوف يوماً «إذا كنتم تفكرون بتشجيع العرب على قطع البترول عن بريطانيا فمعنى ذلك حرب عالمية». أما نحن العرب فلا نريد أن نقطع البترول عن أحد، فمستقبلنا وحياتنا متوقفة على قدر ما نبيع من البترول بسعر معقول. وكل ما نريده أن نعامل بريطانيا على هذا الأساس. وإذا قاطعنا بريطانيا اقتصادياً فإن أرباح شركاتها ستبقى في الوطن العربي، الأمر الذي يدعو بريطانيا عندئذٍ إلى شراء البترول من دول أخرى، وستكون إيران في الطليعة، ولكن الإمكانيات اللازمة لا تتوفر في إيران ولا في البحر الكاريبي ولا في أمريكا ولا في روسيا،

وبهذا فإن الفراغ لن يملأ نظراً لرخص الأسعار التي تتمتع بها بريطانيا في الوطن العربي.

والنقطة المهمة التي أحب أن أشير إليها هنا هي التجارة مع بريطانيا. فالوطن العربي (الكويت، السعودية، البحرين، ليبيا، الجمهورية العربية المتحدة) يستورد ٨٦,٤ بالمائة من احتياجاته من بريطانيا، ويشتري بما قيمته ٤٨٧,٦ مليون دولار سنوياً، بينما يصدر لها ٨٨٥ مليون دولار والتي هي قيمة إنتاج البترول. غير أن بريطانيا تبقى هي المستفيدة من ذلك نظراً لأننا نستورد بأسعار عالية للوحدة (حيث ارتفعت أسعار المنتجات الصناعية التي نستوردها ارتفاعاً كبيراً) بينما أسعارنا للوحدة الآن (بالنسبة للبترول الذي هو صادرنا الرئيسي) أقل مما كانت عليه عام ١٩٥٧، في الوقت الذي زادت فيه مشترياتنا من انجلترا ٢٧ بالمائة عما كانت عليه في نفس المدة.

أما النقطة الثانية التي أود تأكيدها فهي ما يتعلق بأمريكا. وأمريكا في الواقع أشد خطراً من بريطانيا فهي تجمع من المكاسب أكثر مما تجمع بريطانيا، وهي لا تستطيع أن تهمل مصالحها في الوطن العربي ولا نشاطها الحربي في الشرق الأقصى وأوروبا والبحر المتوسط. وهي تسيطر في الوقت الحاضر على جزء كبير من إنتاج البترول في الوطن العربي ويبلغ ٥٦,٦ بالمائة من الإنتاج. ولقد أساءت أمريكا إلينا إساءات بالغة، إلا أنها تتضرر أقل من بريطانيا في حالة تطبيق إجراءات المقاطعة عليها من قبل العرب. غير أن الظروف التي تمر بها أمريكا الآن تجعلها أكثر تضرراً من حيث مشاكلها خارج بلادها وحربها مع فيتنام.

إن حاجة أمريكا للبترول العربي تدلنا عليها الأرقام التي أشار إليها المستر غولدمور، سكرتير مساعد وزير الداخلية الأمريكية. لقد ألقى محاضرة أمام المنتجين المستقلين في أمريكا وذلك في اجتماعهم السنوي في مدينة دالاس في تكساس، قال فيها: إن القوات الأمريكية المسلحة الموجودة في أوروبا الغربية والشرق الأقصى قد استهلكت عام ١٩٦٤ حوالى ٣١٧ مليون برميل من البترول، أي حوالى ٤٥ مليون طن. وقد تم شراء ١٣٩ مليون برميل من أصل ٣١٧ من مصادر أجنبية، والمصادر الأجنبية في الغالب هي بترول الوطن العربي. وبملاحظة الأرقام نرى أن الإنتاج في السعودية قد زاد بسبب حرب فيتنام. هذه المبالغ التي تصرفها أمريكا في الخارج تكلفها ٥٠٠ مليون دولار وقوداً في السنة. وقد تضاعفت هذه الأرقام عام ١٩٦٥. هذا وفي عام ١٩٦٦ ـ حسب ميزانية الدفاع الأمريكية ـ فإن القوات الأمريكية في فيتنام ستبلغ ثلاث مرات على ما هي عليه الآن، وهي لا تستطيع أن تتحرك وتحارب بسهولة إذا ما قطع عنها البترول العربي.

نحن نعرف أننا لا نستطيع أن نحارب كل الدول، ولكننا نقترح أن يعطي مؤتمر القمة إنذاراً إلى بريطانيا بمقاطعتها سياسياً واقتصادياً إذا لم تجل عن الأراضي العربية

وتكف عن التدخل في الإمارات. وهكذا نستطيع أن نجعل من هذا الإنذار تجربة لما نستطيع أن نعمله. ونحن متأكدون أن مجرد إعلان هذا التصميم فإن بريطانيا لن تستطيع أن تقف أمام الإجماع العربي لأنه يهدد مصالحها. وإسرائيل - كما سبق وقلنا - وسيلة تستخدمها بريطانيا وأمريكا والدول الغربية لحفظ مصالحها وبالتالي لإضعاف الكيان العربي.

الوطن العربي يستورد من أمريكا ٣٣٠,٩ مليون دولار بضائع ويصدر لها ما مقداره ٢٢٧,٥ مليون دولار، أي أن ١١ بالمائة من سوقنا هو فقط مع أمريكا، إذ ان سوقنا الطبيعية هي مع أوروبا الغربية والشرق الأقصى.

وإذا عزمت البلاد العربية أن تنشئ جيشاً فلسطينياً لإنقاذ فلسطين فبإمكانها أن تستخدم الأموال التي تتوفر للحكومات المنتجة للبترول من عملية «تنفيق الريع». فنحن نعرف أنه يطبق في البلاد العربية المنتجة للبترول ما يسمى باتفاقية الـ ٥٠ بالمائة، ومعنى ذلك أن الشركات البترولية العاملة في بلد ما تعطي ٥٠ بالمائة من أرباحها لحكومة ذلك البلد وتحتفظ بالـ ٥٠ بالمائة الأخرى لها. والواقع أنه لما طبقت هذه الاتفاقية عام ١٩٥٠ وضعت شركات البترول شرطاً صغيراً في الاتفاقية يقول: إن مجموع الدخل الذي تأخذه الحكومة من شركات البترول في سنة معينة يجب أن لا يزيد عن ٥٠ بالمائة من صافي دخل الشركات على أن يدخل في ذلك الضرائب العادية، كضرائب الأرض والأجور والجمارك وكذلك الريع. والريع مبلغ يدفعه حامل الامتياز البترولي أو المعدني لمالك الثروة المعدنية إما نقداً أو على شكل نسبة معينة من الإنتاج، هي في الغالب نسبة الثمن أو ١٢,٥ بالمائة من الإنتاج. وفي البلدان التي تكون فيها الثروة البترولية أو المعدنية الموجودة في باطن الأرض ملكاً للشخص الذي يملك سطح الأرض، مثل البلدان الانجلوسكسونية، فإن حامل الامتياز يدفع الريع لمالك الأرض. أما في البلدان الأخرى، وهي غالبية بلدان العالم بما فيها الدول العربية، حيث تعتبر الثروة البترولية المخزونة في الأرض ملكاً للدولة فإن على حامل الامتياز أن يدفع هذا الريع للدولة باعتبارها مالكة لما في الأرض من ثروات طبيعية. وبهذا يتميز الريع تميّزاً كاملاً عن الضريبة التي يدفعها المكلف للدولة باعتبارها سلطة عامة جابية للضريبة. غير أن الشركات الاحتكارية تجاهلت هذا النظام واعتبرت الـ ١٢,٥٠ بالمائة التي تدفع كريع جزءاً من الـ ٥٠ بالمائة العائدة للحكومة وحسمتها من حصة الحكومة في آخر العام. ونتيجة لمطالبات الحكومات العربية فقد توصلت إلى مشروع اتفاق مع الشركات ينص على أن يكون الريع جزءاً من المصاريف وحصة من حصص هذه الحكومات، إلا أن الشركات اشترطت في مقابل ذلك أن تعطى حسميات من الأسعار المعلنة تجعل مكاسب الحكومات نتيجة هذا الترتيب تنخفض من ١١ سنتاً عن كل برميل إلى ٣,٥ سنت في عام ١٩٦٤، ٤ سنتات في عام ١٩٦٥، ٤,٥ سنت في عام ١٩٦٦ ثم يعاد النظر في هذا الترتيب بعد ذلك. ومبلغ الـ ١١

سنتاً عن كل برميل الذي من المفروض إعادته للحكومات لو رصد لمصلحة قضية فلسطين أو القضية العربية لما تأثر أحد باستثناء العراق، ذلك أن هذه الحكومات المنتجة للبترول تملك من الأموال أكثر من طاقتها على الصرف، وأعني بالصرف وجود المشاريع الإنمائية التي تصرف عليها. ولهذا فلو أخذنا هذه الـ ١١ سنتاً ووظفناها في مشروع يسمى مشروع فلسطين أو مشروع التنمية العربية، أو مشروع تنمية الموارد العربية وبدأنا بهذا عام ١٩٦٦ فإنه يتجمع لدينا عام ١٩٧٥ (٢) بليون و١٣٢ مليون دولار، تلك المبالغ التي كانت تستفيد منها الشركات البترولية فقط، ولو تجمعت هذه المبالغ في البلاد العربية لاستطاعت أن تجند جيشاً لفلسطين، ولاستطاعت أن تنمي كل الموارد العربية.

الذي أريد أن أقوله إن تحرير فلسطين بدون تحرير الإنسان العربي شيء لا يجوز، لأننا بذلك نضيف مليون متخلف إلى ٩٩ مليون متخلف. ولذلك يجب دائماً وأبداً أن نعامل قضية فلسطين على أساس أنها قضية الإنسان العربي من المحيط إلى الخليج، ولا بد أن نجمع هذه الإمكانيات لنرفع مستوى وطاقات الإنسان العربي.

وهذه هي الطريقة الوحيدة لتحرير فلسطين.

الناقلات الضخمة
وأثرها على اقتصاديات العالم العربي(*)

تلعب وسائل النقل دوراً مهماً في اقتصاديات البترول العربي، فبلادنا سواء كانت على سواحل الخليج العربي أو على سواحل افريقيا الشمالية تحتاج إلى نقل منتجاتها البترولية إلى الأسواق العالمية ببناء خطوط للأنابيب من صحاري الجزائر وليبيا إلى سواحل البحر الأبيض المتوسط وبناء خطوط للأنابيب تعبر الصحراء العربية من الخليج العربي إلى سواحل لبنان وسوريا على البحر الأبيض المتوسط، وكذلك من شمال العراق إلى هذه الموانئ ثم تأخذها ناقلات إلى الأسواق. أما البترول الذي يشحن من موانئ الخليج العربي فينقل بالناقلات عبر قناة السويس أو حول افريقيا إلى أسواقه في أوروبا وافريقيا ونصف الكرة الغربي وكذلك بالناقلات إلى الشرق الأقصى والجزر اليابانية واستراليا ونيوزيلندا. وأسواق البترول العربي تقع بعيدة عن حقوله، فأوروبا تأخذ ٦٣ بالمئة من حاجاتها من البترول العربي أو ما يعادل ٩,٥ بالمئة (٤,٧٠٢,٠٠٠ برميل يومياً) من إنتاجنا اليومي، واليابان والبلاد الأخرى في آسيا وأستراليا تستهلك ٢,٠٢٠,٠٠٠ برميل من البترول يومياً وتستورد من البلاد العربية ١,٧٨٧,٠٠٠ برميل يومياً. وكل هذه الكميات تحتاج إلى ناقلات لإيصالها إلى الأسواق. وعليه فوفرة الناقلات وأجور الشحن تلعب دوراً هاماً في سعر البترول العربي وكذلك في زيادة الطلب عليه.

قبل الحرب العالمية الثانية كانت البلاد المستهلكة تشتري البترول العربي أو الإيراني واصلاً ميناء الاستيراد بثمن يعادل السعر الذي يباع به برميل البترول في موانئ تكساس الواقعة على خليج مكسيكو في الولايات المتحدة مضافاً إليه أجرة

(*) نشر في: **مجلة البترول والغاز العربي**، السنة ٢، العدد ٩ (أيار/مايو ١٩٦٦)، ص ٥ ـ ٨.

الناقلات من هذه الموانئ إلى ميناء الاستيراد، أي أن المستهلك كان يدفع أجوراً وهمية للنقل، فمثلاً المستهلك الهندي للبترول الإيراني كان يدفع أسعار تكساس مضافاً إليها أجور النقل من تكساس إلى الهند، مع أن المسافة بين الهند وإيران ما هي إلا جزء بسيط من المسافة بين الهند وتكساس. وأثناء الحرب العالمية الثانية حدث تغيير في طريقة احتساب أجور النقل وقام تزاحم على الأسواق بين الشركات العاملة في مناطق تصدير البترول في نصف الكرة الشرقي ممثلة بمنطقة الخليج العربي وبين الشركات العاملة في مناطق التصدير في نصف الكرة الغربي ممثلة في منطقة البحر الكاريبي (فنزويلا وكولومبيا وجزيرة ترينيداد). وقد كانت قيمة البترول العربي أو البترول الآتي من منطقة الخليج العربي مضافاً إليها أجور النقل من الخليج العربي ورسوم قناة السويس واصلة نقطة في منتصف البحر الأبيض المتوسط أو في إحدى الموانئ الإيطالية تعادل قيمة البترول الآتي من البحر الكاريبي مضافاً إليها أجرة النقل من موانئ فنزويلا إلى هذه النقطة في البحر الأبيض المتوسط، وفي هذه النقطة تكون أنواع البترول ذات الكثافة والتركيب الكيماوي الواحد متساوية القيمة تماماً. وفي هذا الوقت كان السعر الذي يباع به البترول على ظهر الناقلة في فنزويلا يعادل تماماً السعر الذي يباع به البترول على ظهر الباخرة في موانئ الخليج العربي.

بعد الحرب العالمية الثانية وبداية تعمير أوروبا مما أصابها من خراب أثناء القتال ومباشرة العمل بمشروع مارشال لمساعدة أوروبا الغربية لاستعادة نهضتها الصناعية وجد أنه لا بد من تطوير حقول البترول في منطقة الخليج العربي والاعتماد عليها كمصدر للطاقة الرخيصة وذلك لقلة الأموال اللازمة لتطوير هذه الحقول ولخصوبة أرضها البترولية وقلة التكاليف اللازمة للكشف والتطوير ولثبوت وجود احتياطيات كبيرة من البترول ولأسباب أخرى، أهمها أن المنطقة تقع في نطاق النفوذ الغربي والحماية البريطانية. وقد تم تطوير هذه الحقول بأقل التكاليف وبوشر فعلاً بالتصدير إلى أوروبا المتعطشة للبترول وللطاقة الرخيصة لبناء صناعاتها وإعادة الحياة الطبيعية إليها. وكانت القاعدة في هذا الوقت أن يباع البترول في جميع البلاد المصدرة لهذه المادة بنفس السعر الذي يباع به البترول المصدر من موانئ خليج المكسيك. وقد عرفنا تطبيقاً لهذه القاعدة أن البترول العربي والبترول الفنزويلي يصلان متساويين في القيمة في نقطة في وسط البحر الأبيض المتوسط، أو بمعنى آخر أن المنطقة التي تقع غرب هذا الخط كانت أسواقاً طبيعية للبترول القادم من منطقة البحر الكاريبي، والمنطقة التي تقع شرق هذا الخط كانت تعتبر أسواقاً طبيعية للبترول العربي والإيراني. وإذا ما أراد أحد هذين المصدرين تخطي أسواقه الطبيعية إلى المنطقة الأخرى كان عليه أن يدفع فروق أجور النقل من نقطة التلاقي إلى النقطة المصدر إليها، وبمعنى آخر كان عليه أن يخفض من أسعاره المعلنة للبترول في موانيه بمقدار أجر المسافة التي تتخطى بها

الناقلة الحد الفاصل بين المنطقتين إلى الموانئ التي تنقل إليها البترول خارج منطقتها. وقد بدأ البترول العربي بعد الحرب العالمية الثانية يتخطى حدود أسواقه الطبيعية متجهاً إلى غرب أوروبا، فكانت أسعاره تنخفض كلما توغل في اتجاه الغرب، أي أن البترول تنخفض أسعاره بنسبة المسافة التي يتخطى بها أسواقه الطبيعية. كما كان أي ارتفاع في أسعار الناقلات يحدث تأثيراً مباشراً على أسعار البترول، فإذا ما ارتفعت أجور الناقلات انخفضت مقابلها الأسعار التي يباع بها البترول، ولكن ليس العكس صحيحاً. وكان ذلك يحدث بعد انتهاء الحرب وقبيل حرب السويس وبعدها.

لقد عرفت أوروبا وأمريكا واليابان أهمية الناقلات وتأثيرها على قيمة البترول الذي تستورده، فبدأت دراسات كبيرة في اقتصاديات الناقلات على أمل تخفيض أجور النقل. وأول من اهتم بهذا الموضوع كانت شركات البترول الكبرى. فبدأت في بناء أسطول من الناقلات الكبرى وبدأت طاقة هذه الناقلات تزداد عدداً وحجماً وسعة. وظهر أن الزيادة في حجم الناقلة لا يتبعه بالضرورة زيادة متناسبة مع تكاليفها، بل ثبت أن التوسع في حجم الناقلات يوفر كثيراً في أجور النقل، ويوفر كثيراً في الأموال الموظفة في صناعة الناقلات. وما يهمنا في هذا المجال هو أن نعرف أن البلاد العربية كانت تخسر كلما زادت أجور النقل، وعندما بدئ في بناء الناقلات الكبيرة وأصبحت أجور النقل تقل كثيراً، لم يساعد هذا على تقوية أسعار البترول الخام العربي ولم يتسبب في رفع أسعاره أو على الأقل إعادتها إلى ما كانت عليه قبل آخر تخفيض في الأسعار الذي تم في شهر آب (اغسطس) عام ١٩٦٠، بل إن بناء الناقلات الضخمة أصبح يهدد المصالح العربية البترولية. فالاستمرار في بناء الناقلات الضخمة بدون مواصلة عمليات تعميق قناة السويس وتوسيعها يعرض هذه الأخيرة لخسائر كبيرة، ولا بد من الاتفاق من الآن بين الشركات وشركة قناة السويس على حجم الناقلات وما تستطيع هيئة القناة عمله لجعل قناة السويس صالحة لمرور الناقلات الجبارة. وسنتحدث عن هذا الموضوع في الجزء الثاني من هذا المقال في العدد القادم إن شاء الله.

أسطول الناقلات في العالم

والجدول رقم (١) يمثل أسطول الناقلات في العالم والدول التي تملكها إما مباشرة أو بشكل فعلي أو لأن هذه الناقلات مسجلة فيها لانخفاض ضريبة الدخل هناك. أما الجدول رقم (٢) فيمثل النسبة التي تملكها شركات البترول من الناقلات العالمية والنسبة التي يملكها المالكون الآخرون.

الجدول رقم (١)

طاقة الناقلات في العالم وملكية الدول لهذه الناقلات

البلد	عدد الناقلات	الحمولة الإجمالية (بالطن)
ليبيريا	٥٢٥	١٩,١٣٨,٥٦٠
النرويج	٤٤٣	١٣,٢٨٦,٧٠٨
المملكة المتحدة	٤٣٦	١١,٨٣١,٩١١
الولايات المتحدة الأمريكية	٤٢٦	٨,٧٤٤,١١٢
اليابان	١٧٧	٦,٤٨٤,٧٤٧
باناما	١٤٥	٤,١٧١,٠٥٦
فرنسا	١٤٠	٣,٦٨٥,٣٣٢
الاتحاد السوفياتي	٢١٣	٣,٢٧٤,٥٣٤
إيطاليا	١٣٤	٢,٩٧٦,٧٧٦
اليونان	١٢٧	٢,٨٩٢,١٧٠
هولندا	٨٩	٢,٢٨٢,٦٣٥
السويد	٦٥	٢,٠٥٢,٠٣١
الدانمارك	٤٦	١,٤٤٧,٢٠١
المانيا الغربية	٤٩	١,٣٤٩,٩٦٥
بلدان أخرى	٤٦٧	٦,٤٤٩,٦٢٩
المجموع	٣٤٨٢	٩٠,٠٦٧,٣٦٧

الجدول رقم (٢)

النسبة التي تملكها الحكومات والأفراد والشركات في الناقلات

مالكو الناقلات	عدد الناقلات المملوكة	مجموع الحمولة (بالطن)	النسبة المئوية
شركات البترول	١٣٨٠	٣٣,٤٥٩,٩٤٠	٣٧,٢
الأفراد	١٨٦٠	٥٣,٥٤٦,٠٦٢	٥٩,٤
الحكومات	٢٢١	٢,٨٠٨,٩١٩	٣,١
آخرون	٢١	٢٦٢,٤٦	٠,٣
	٣٤٨٢	٩٠,٠٧٧,٣٦٧	١٠٠

اقتصاديات الناقلات

في الثلاثينات (١٩٣٠+) كانت الناقلة التي حمولتها ١٢ ألف طن تعتبر ناقلة كبيرة. وأثناء الحرب العالمية الثانية قامت الولايات المتحدة الأمريكية ببناء ناقلات حمولتها ١٦,٥ ألف طن سميت بناقلة (T-2) وكانت تعتبر في هذا الوقت ناقلة ضخمة (Super Tanker) ولكن في أواخر الأربعينات (١٩٤٠+) بنيت ناقلة حمولتها حوالى

٣٠ ألف طن وبعدها انفتح الباب على مصراعيه وتطور علم بناء الناقلات. ففي الخمسينات (١٩٥٠+) بنيت ناقلات حمولتها تتراوح بين ٥٠ ألف و٨٠ ألف طن. وفي أوائل عام ١٩٦٠ وصلت حمولة الناقلات إلى ١٠٠ ألف طن. والآن أصبحت الناقلات التي حمولتها ١٥٠ ألف طن شيئاً عادياً. فكثير من هذه الناقلات إما يمخر عباب المحيطات مثل الناقلة طوكيو مارو (Tokyo Maru) التي حمولتها ١٥٠ ألف طن أو ناقلات أكبر من هذه بكثير إما يجري بناؤها بالفعل أو اتفق على بنائها وتتراوح أحجامها بين ١٧٠ ألف طن و٢٠٠ ألف طن كالناقلات التي أمرت ببنائها مجموعة رويال دوتش شل. وآخر حدث في هذا الاتجاه هو قرار شركة جولف كوربوريشن (Gulf Corporation) بناء ست ناقلات حمولة كل منها ٣٠٠ ألف طن وستبنى هذه الناقلات في مصانع اليابان. وكما قلنا إن التوسع في حجم الناقلات يخفض أسعار النقل وكذلك يخفض من التكاليف النسبية لبناء كل طن من حمولة الناقلة.

وقد نشرت جريدة **الفايننشال تايمز** بتاريخ ٢٨ ابريل ١٩٦٦ مقالاً بقلم المستر جيمس ماكدونالد سنستعير منه الأرقام التي ذكرها عن تطور حجم الناقلات وأمثلة عن التوفير الناتج من زيادة سعة هذه الناقلات. ففي مجال التوفير الناتج عن زيادة سعة الناقلة وجد:

أولاً: ان الناقلة التي حمولتها ٢٠ ألف طن يكلف بناؤها أكثر من مليون جنيه استرليني، بينما الناقلة التي حمولتها مائة ألف طن، أي التي تحمل خمسة أضعاف الكمية التي تحملها الناقلة الأولى، لا يكلف بناؤها إلا أربعة ملايين جنيه استرليني، أما الناقلة التي حمولتها ١٧٠ ألف طن فتكاليف بنائها حوالى خمسة ملايين جنيه استرليني. كما أن الناقلات الضخمة تستخدم فيها الأجهزة الآلية. ولهذا فإن عدد البحارة اللازمين للناقلة لا يزيد بزيادة حجمها وهذا مصدر توفير مهم في اقتصاديات الناقلات.

ثانياً: أما الناقلات الست التي ستبنيها شركة جولف والتي تبلغ حمولة كل منها ٣٠٠ ألف طن، فقد قدر أن الناقلة الواحدة ستكلف حوالى ٧ ملايين جنيه استرليني. وإذا علمنا بأن الناقلة التي حمولتها خمسين ألف طن (٥٠ ألف طن) يكلف بناؤها مليوني جنيه استرليني ظهر لنا أن ناقلة واحدة حمولتها ٣٠٠ ألف طن ويكلف بناؤها ٧ ملايين جنيه استرليني تغني عن ست ناقلات حمولة كل منها خمسين ألف طن تكلف كلها ١٢ مليون جنيه استرليني.

أما التوفير في أجور النقل فيظهر من المثل التالي: إذا فرضنا أن ناقلة حمولتها ١٠٠ ألف طن تنقل البترول من الخليج العربي إلى أحد موانئ هولندا عابرة قناة السويس، وإذا فرضنا محاسبة الناقلة على أساس تغطية مصاريفها واسترجاع الرأسمال الموظف فيها فقط، فإن هذه الناقلة تستطيع نقل الطن الواحد بـ (انتراسكيل ـ ٦٧ بالمئة) (Intrascale – 67%!) أو ما يعادل ٢٢ شلناً للطن الواحد بينما ناقلة حمولتها

٣٠ ألف طن تنقل البترول من نفس المصدر وتمر بنفس الطريق إلى نفس مكان التفريغ ستكلف حوالى (انتراسكيل ـ ٣٠ بالمئة) (Intrascale – 30%) أو ما يعادل ٤٣ شلناً للطن الواحد. وتقدر تكاليف نقل البترول بالناقلات الضخمة التي ستبنيها شركة جولف وطاقتها ٣٠٠ ألف طن بحوالى ١٧ شلناً للطن الواحد. وهذا يشمل أيضاً تكاليف التفريغ في جزيرة هويدي (Whiddy Island) في الجنوب الغربي لجمهورية ايرلندا، وبعد ذلك نقله بناقلات متوسطة الحجم (٨٠ ألف طن) إلى موانئ أوروبا الغربية.

وسنبين لاحقاً ما يجب على العرب عمله للمحافظة على حقوقهم وقوتهم التفاوضية والأخطار التي تتعرض لها قناة السويس وخطوط الأنابيب العربية وما يجب على العرب مجتمعين أن يفعلوه...

تسعير البترول الخام ومنتجاته(١)(*)

لصناعة البترول خواص تميزها عن كثير من الصناعات الكبيرة في العالم. وأهم هذه الخواص أن موادها الخام توجد بعيدة عن مواقع استهلاكها، فمثلاً شعوب الشرق الأوسط لديها حوالى ٧٠ بالمئة من احتياطي البترول الثابت وجوده في العالم، بينما هي لا تستنفد أكثر من ٢ بالمئة من كمية الاستهلاك العالمي، بينما نجد أن شعوب غرب أوروبا لديها أقل من ٠,٥ بالمئة من احتياطي البترول الثابت وجوده في العالم، ولكنها تستهلك حوالى ١٦ بالمئة من كمية البترول المستهلك في العالم. وكذلك فإن المواد الخام لهذه الصناعة لا بد أن تمر بمراحل عديدة قبل أن تكون جاهزة للاستعمال. فهي تكتشف في جزء من العالم ثم تنقل في الأنابيب وبالناقلات لتصفى وتسوق في بلاد بعيدة جداً في معظم الحالات عن منابعها.

ومن خواصها أن شعوباً كثيرة تشتري منها، فنجدها مخزونة في أرض ويستخرجها أناس من شعوب أخرى ومن ثم تشترك في نقلها شعوب أخرى غير التي تملكها أو تخرجها إلى مناطق تصفيتها وتسويقها[١]. وهكذا نرى أن هذه الصناعة صناعة دولية تعتمد كثير من الدول عليها، إما ببيعها مادة خاماً أو استخراجها والتجارة بها أو بنقلها أو بتصفيتها وتسويقها، ومن ثم لاستخدامها كطاقة رخيصة تقوم عليها صناعة الشعوب المتمدنة، ويؤمل أن تلعب هذه الصناعة دوراً كبيراً في تطوير الشعوب التي تحاول النهوض من مستواها المتأخر إلى مستقبل أحسن وأفضل.

(*) هذا البحث يمثل الحلقة الأولى ضمن سلسلة من ثلاث حلقات نشرتها **مجلة البترول والغاز العربي**. نشرت الحلقة الأولى في العدد ١٠ (حزيران/يونيو ١٩٦٦)، ص ٤ ـ ١٣، ونشرت الحلقة الثانية في العدد ١٢ (آب/أغسطس ١٩٦٦)، ص ٦ ـ ١٦. أما الحلقة الثالثة فقد نشرت في: السنة ٢، العدد ٢ (تشرين الأول/اكتوبر ـ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٦)، ص ٢٨ ـ ٣٩ و٤٩.

(١) فلربما برميل واحد من الزيت قد يكتشفه أمريكي ومن ثم ينقله يوناني ومن ثم يصفيه إيطالي ثم يستهلكه فرنسي.

ومما يلاحظ أن الله قد خص أراضي الشعوب المتخلفة والفقيرة بمعظم مخزون هذه المادة النفيسة فهي موجودة في أراضي بلاد متخلفة فقيرة تحاول النهوض لتصل إلى مستوى الشعوب المتحضرة الراقية.

وقد تكون حكمة الخالق في ذلك هي خلق جو من الاتصال والامتزاج.. وتعادل المنفعة والتعاون بين الشعوب.

والشعوب التي تملك البترول أخذ اعتمادها على هذه الصناعة يزيد عاماً بعد عام وأصبح الدخل السنوي من هذه الصناعة لحكومات هذه البلاد المنتجة للبترول هو العمود الفقري للدخل القومي لكل من شعوب هذه البلاد.

فمثلاً بلغت نسبة دخل حكومات البلدان الرئيسية المنتجة والمصدرة للبترول في العالم الناجم عن عوائد البترول إلى ميزانيات هذه الحكومات ما يلي:

البلد	السنة	نسبة دخل البترول إلى الميزانية العامة (بالمئة)
إيران (تقديري)	١٩٥٩	٢٧
العراق	١٩٥٨	٤٧
المملكة العربية السعودية	١٩٥٨ - ١٩٥٩	٨١
فنزويلا	١٩٥٩	٦٠

ومن الأرقام السابقة نرى أن دخل هذه الشعوب يتأثر بالتغيرات التي تطرأ على الأسعار، وعليه فإننا سنوضح في الأسطر التالية أهمية هذه الأسعار وتاريخ تطورها:

قبل أن تبدأ اتفاقيات مقاسمة الأرباح - وذلك عام ١٩٤٣ في فنزويلا وعام ١٩٥٠ في الشرق الأوسط - بين حكومات البلاد المنتجة والشركات العاملة لها، لم تكن هذه الحكومات تهتم كثيراً بأسعار البترول ومنتجاته، وذلك حيث كانت تستلم ريعاً على الطن الواحد أو البرميل الواحد المنتج ومن ثم تنتهي علاقتها بالبترول ومنتجاته، ولكن بعد تطور الامتيازات ودخول الحكومات مقاسمة للأرباح وفرضها لضرائب الدخل وزيادة اعتمادها على هذا الدخل أخذت هذه الحكومات تهتم وتراقب الأسعار.. فقد وجدنا أن كل زيادة ولو طفيفة في هذه الأسعار تكون عاملاً من عوامل الرفاهية والتقدم، أو إذا حدث العكس فتكون عاملاً من عوامل الضيق والبطالة وخلق كثير من المشاكل لحكومات هذه الشعوب، حيث ان ميزانيتها تتوقف كما رأينا في الدرجة الأولى على هذا الدخل السنوي.

وبعد كل هذه المقدمة سنحاول أن نشرح أهمية مراقبة الأسعار وتثبيتها بشكل عادل منصف يعود بالخير على الشعوب المنتجة ويضمن استمرار نشاط الشركات

الأجنبية[٢] التي تقوم في الوقت الحاضر بالتنقيب والحفر والإنتاج والنقل والتصفية والتسويق، ويضمن أيضاً أن يصل الزيت إلى جميع شعوب الأرض التي تستورده بأسعار لا ترهق هذه الشعوب بل تزيد من نموها الاقتصادي وتساعد على رفاهيتها.

لقد بدأت صناعة البترول بشكلها الكبير في أمريكا في سنة ١٩٢١ والسنين التي تلتها، وكذلك زيادة الإنتاج والاستهلاك في تلك البلاد، ومن ثم خروج البترول والبدء في تصديره في بلاد أخرى كفنزويلا والشرق الأوسط، وكون معظم الشركات التي تقوم بإنتاج هذه المادة في البلاد خارج أمريكا هي نفسها الشركات التي تساهم مساهمة كبيرة في إخراجها وتصفيتها وتصديرها من أمريكا، فكان لا بد والحالة هذه من إيجاد سعر للبترول خارج أمريكا يكون معقولاً ولا ينافس أو يشكل خطراً على صناعة أمريكا نفسها. وقد وجدت الشركات ذات المصالح في أمريكا أن توحد السعر في جميع أنحاء العالم جاعلة سعر أمريكا نفسه هو السعر الأساسي يضاف إليه المصاريف الأخرى كالنقل أو الضرائب في الموانئ التي يصل إليها عندما يصدر من منابعه إلى بلد آخر في العالم. وفي الأسطر التالية سنسجل التطورات التي مرت بها هذه الأسعار.

تطورات أسعار البترول فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية

في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية ومنذ عام ١٩٢١ بدأ إنتاج الزيت في أمريكا بالتوسع في الوقت الذي كان فيه خليج المكسيك أكبر منطقة مصدرة للبترول في العالم. فقد قفز الإنتاج في أمريكا من ٤٧٢,١٨٣,٠٠٠ برميل عام ١٩٢١ إلى ٧٣٢,٤٠٧,٠٠٠ عام ١٩٢٣، إلى ٩٠١,٤٧٤,٠٠٠ برميل عام ١٩٢٨، ثم إلى ١,٢١٤,٣٥٥,٠٠٠ برميل عام ١٩٣٨.

ويتضح من الجدول رقم (١) أهمية الإنتاج الأمريكي للبترول بالنسبة لبقية دول العالم في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية.

ومما سبق نرى أن خليج المكسيك هو أكبر منطقة لإنتاج البترول وتصديره في العالم. لذلك اتخذت أسعار الزيت الخام والمنتجات المكررة في هذا الخليج تسليم الموانئ (فوب) أساساً لأسعار الزيت الخام والمنتجات المكررة في المناطق الأخرى للإنتاج والتصدير في العالم. ومما ساعد على ذلك هو أن شركات البترول العاملة في الشرق الأوسط وفنزويلا وبقية البلدان المنتجة ما عدا روسيا كانت لها مصالح كبيرة

---

(٢) المقصود بالشركات هنا وخلال هذا التقرير هي: شركات البترول الكبرى المتعاملة في العالم وهي: (١) ستاندارد أويل أوف نيوجرسي، (٢) ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا، (٣) سوكوني موبيل، (٤) شركة تكساس للزيت، (٥) شركة غلف للزيت، (٦) رويال داتش شل، (٧) شركة البترول البريطانية.

في أمريكا. فكانت أسعار الزيوت الخام ذات الصفات المتشابهة، وكذلك أسعار المنتجات المكررة أياً كان مصدرها: أمريكا أو فنزويلا أو الشرق الأوسط، الواصلة إلى أي ميناء للاستيراد تعادل الأسعار الأساسية في خليج المكسيك، مضافاً إليها أجور الشحن من خليج المكسيك إلى ذلك الميناء حتى ولو كان ذلك الزيت وارداً من منطقة أقرب إلى ذلك الميناء من خليج المكسيك.

الجدول رقم (١)
إنتاج البترول لأكبر سبع دول منتجة في العالم
١٩٢١ ـ ١٩٣٨ (بآلاف البراميل)

البلد	١٩٢١	١٩٢٢	١٩٢٣	١٩٢٨	١٩٣٨
الولايات المتحدة	٤٧٢,١٨٣	٥٥٧,٥٣١	٧٣٢,٤٠٧	٩٠١,٤٧٤	١,٢١٤,٣٥٥
المكسيك	١٩٣,٣٩٨	١٨٢,٢٧٨	١٤٩,٥٨٥	٥٠,١٥١	٣٨,٥٠٦
فنزويلا	١,٤٣٣	٢,٢٠١	٤,٢٠١	١٠٥,٧٤٩	١٨٨,١٧٤
إيران	١٦,٦٧٣	٢٢,٢٤٧	٢٥,٢٣٠	٤٣,٤٦١	٧٨,٣٧٢
اندونيسيا	١٦,٩٥٨	١٧,٠٦٦	١٩,٨٧٠	٣٢,١١٨	٥٧,٣١٨
روسيا	٢٨,٩٦٨	٣٥,٦٩٢	٣٩,١٤٧	٨٤,٧٨٥	١٥٣,٨٣٢
رومانيا	٨,٣٦٨	٩,٨٤٣	١٠,٨٦٧	٣٠,٧٧٣	٥٤,٠٢٠

المصدر: American Petroleum Institute, *Petroleum Facts and Figures* (New York: The Institute, 1959).

فمثلاً لو كان سعر الكيروسين في خليج المكسيك الأمريكي يعادل ٣ دولارات للبرميل، وكانت أجور النقل من خليج المكسيك إلى بومباي في الهند لمسافة ٩٦٨٠ ميلاً بحرياً تقريباً تعادل (س) من الدولارات للبرميل، فإن سعر برميل الكيروسين المصدر من خليج المكسيك والواصل إلى بومباي يعادل ٣ + (س) من الدولارات. وكذلك لو صدر الكيروسين من عبدان إلى بومباي ليقطع مسافة ١٥٥٠ ميلاً بحرياً تقريباً فإن سعره واصلاً إلى بومباي كان يعادل أيضاً ٣ + (س) من الدولارات، أي نفس سعر الكيروسين في خليج المكسيك مضافاً إليه أجور الشحن من خليج المكسيك إلى بومباي، مع العلم أن المسافة من عبدان إلى بومباي تعادل حوالى سدس المسافة من خليج المكسيك إلى بومباي. ونفس هذا السعر كان يطبق على الكيروسين الواصل إلى بومباي فيما لو كان مصدره اندونيسيا أو فنزويلا[٣].

(٣) International Petroleum Cartel, «Staff Report to the Federal Trade Commission,» (Submitted to the Committee on Monopoly of the Select Committee on Small Business, United States Senate, 1952).

وكان من نتيجة هذه الطريقة في التسعير أن شركات البترول العاملة في إيران والشرق الأوسط وهي عاملة بنفس الوقت في منطقة خليج تكساس، كانت تتقاضى أجور شحن وهمية وباهظة عن صادراتها البترولية من منطقة الخليج العربي إلى المناطق القريبة منه، كالهند، تعادل حوالى خمسة أضعاف أجور الشحن الحقيقية من الخليج العربي إلى الهند. وكان البترول قد صدر من خليج المكسيك إلى الهند. وقد أدى ذلك إلى حصول الشركات هذه على أرباح ضخمة.

وقد استمرت الحال على هذا المنوال حتى فترة الحرب العالمية الثانية. ومع أن وجود الزيت كان ثابتاً في إيران والعراق إلا أن الشركات لم تحاول تطويره إلا بالقدر الذي يفي بأغراضها الخاصة، وكانت معظم صادرات البترول في الأسواق مستمدة من مصادر هذه الشركات في أمريكا ونصف الكرة الغربي.

فترة الحرب العظمى الثانية

أثناء الحرب العالمية الثانية انقطع بترول الشرق الأوسط عن الورود كلية إلى منطقة غرب البحر الأبيض المتوسط والبلدان المحيطة بها، كما انقطع ورود بترول أمريكا وفنزويلا إلى منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط، وذلك بسبب العمليات الحربية في ذلك البحر. وهذا يعني أن دول الحلفاء وعلى الأخص بريطانيا والولايات المتحدة التي كانت بحاجة إلى تموين عملياتها الحربية سواء في البحر أو البر أو الجو في منطقة الشرق الأوسط والشرق الأقصى أصبحت بحاجة شديدة لتموين قواتها بالبترول من مصادره في الخليج العربي، وأصبحت حكومات هذه البلدان مشترية كبيرة للبترول ومنتجاته، مما دفع إلى زيادة الإنتاج في هذه المنطقة، كما يتضح من الجدول رقم (٢).

الجدول رقم (٢)
الإنتاج في أكبر ثماني دول منتجة في العالم
١٩٣٩ ـ ١٩٤٥ (بآلاف البراميل)

	١٩٣٩	١٩٤٠	١٩٤١	١٩٤٢	١٩٤٣	١٩٤٤	١٩٤٥
الولايات المتحدة	١,٢٦٤,٩٦٢	١,٣٥٣,٢٠٤	١,٤٠٢,٢٢٨	١,٣٨٦,٦٤٥	١,٥٠٥,٦١٣	١,٦٧٧,٩٠	١,٧١٣,٦٥٥
فنزويلا	٢٠٦,٤٧٠	١٨٥,٥٧٠	٢٢٨,٤٣٠	١٤٧,٦٧٥	١٧٧,٦٣١	٢٥٧,٠٤	٣٢٣,١٥٦
إيران	٧٨,١٥١	٦٦,٣١٧	٥٠,٧٧٧	٧٢,٦٥٦	٧٤,٦١٢	١٠٢,٠٤	١٣٠,٥٢٦
العراق	٣٠,٧٩١	٢٤,٢٢٥	١٢,٦٥٠	١٩,٧٢٦	٢٤,٨٤٨	٣٠,٦٠	٣٥,١١٢
السعودية	٣,٩٣٤	٥,٠٧٥	٤,٣١٠	٤,٥٣٠	٤,٨٦٨	٧,٧٩	٢١,٣١١
اندونيسيا	٦٢,٠٨٧	٦٢,٠١١	٥٣,٧٠٤	٢٤,٠٠٠	٤٨,٢٩٤	٢٢,٢٦	٧,٦٠٠
رومانيا	٤٥,٦٨٤	٤٣,١٦٨	٤٠,٥١٧	٤٢,٠٩٤	٣٩,١٨٢	٢٦,١٩	٣٤,٧٧٢
روسيا	٢١٦,٨٦٦	٢١٨,٦٠٠	٢٣٨,١٥٠	٢٢٧,٤٧٠	٢٠٠,٧٥٠	٢٧٥,٠٠	٩٤٨,٩٥٣

المصدر: المصدر نفسه.

وبما أن حكومات دول الحلفاء وعلى الأخص الحكومة البريطانية أصبحت مشترية كبيرة لبترول الشرق الأوسط ومنتجاته، فقد أصبح موضوع المبالغ التي تدفعها هذه الحكومات لشراء البترول الضروري جداً لعملياتها الحربية، من الأمور الهامة التي تحوز على أكبر الاهتمام لدى الخزينة البريطانية أثناء أزمة الحرب، وبالتالي أصبح موضوع أسعار البترول في الشرق الأوسط مثار اهتمام هذه الدول.

وكان السعر الذي تدفعه الحكومة البريطانية لبترول الشرق الأوسط ومنتجاته وعلى الأخص زيت وقود السفن لا يزال يحدد بنفس الطريقة السابقة، أي كان سعر زيت الوقود الذي تشتريه بارجة حربية بريطانية راسية في ميناء حيفا مثلاً يعادل سعر زيت الوقود للسفن بخليج المكسيك مضافاً إليه أجور الشحن من خليج المكسيك إلى حيفا. مع العلم أن زيت الوقود المباع في حيفا قد ورد في الأنابيب كزيت خام من كركوك إلى مصفاة حيفا وكرر فيها. وهذا الزيت إنما جاء من العراق وقطع مسافة صغيرة لا تزيد عن ٦٠٠ ميل وقيدت عليه أجور شحن عن مسافة تعادل ٥٠٠٠ ميل تقريباً. ولهذا فقد امتنعت الحكومة البريطانية عن قبول هذا السعر للبترول قائلة ان هذا السعر لا يمثل أجور النقل الحقيقية وطالبت الشركات بإعادة تسعير بترول الشرق الأوسط بشكل يتمشى مع أجور النقل الحقيقية. وقد استجابت شركات البترول إلى ضغط الحكومة البريطانية وأعادت تسعير بترول الشرق الأوسط، وقامت بتحديد أسعار لزيت الوقود والمنتجات الأخرى والزيت الخام في موانئ التصدير (فوب) تسليم الموانئ في الخليج العربي والشرق الأوسط تعادل أسعار نفس المنتجات والزيوت الخام المماثلة في منطقة خليج المكسيك[٤]. وكان من نتائج ذلك أن أسعار التسليم لزيت الشرق الأوسط ومنتجاته في موانئ الاستيراد المجاورة أصبحت تساوي الأسعار المحددة تسليم موانئ التصدير في الشرق الأوسط (والتي أصبحت تساوي الأسعار المعلنة بموانئ التصدير بخليج المكسيك) مضافاً إليها أجور الشحن الحقيقية من موانئ التصدير في الشرق الأوسط إلى موانئ الاستيراد.

فمثلاً أصبح سعر الكيروسين المصدر من عبدان إلى بومباي في الهند يعادل سعر الكيروسين المعلن في خليج المكسيك مضافاً إليه أجور الشحن الحقيقية من عبدان إلى بومباي. وبهذا تحقق وفر كبير للمشترين ـ وعلى الأخص حكومات دول الحلفاء ـ ذلك الوفر الذي نجم عن تخلي الشركات عن أرباحها من أجور الشحن الوهمية السابقة والتي كانت تضاف بمقدار يعادل أجور الشحن من خليج المكسيك إلى المنطقة المستوردة حتى ولو كانت هذه المنطقة المستوردة قريبة من موانئ التصدير الأخرى في بحر خليج المكسيك.

---

(٤) المصدر نفسه.

فعلى فرض أن أجور الشحن من خليج المكسيك إلى الهند لمسافة ٩٦٨٠ ميلاً بحرياً كانت تعادل ٢,١٢ دولار للبرميل، وأن أجور الشحن من عبدان إلى الهند لمسافة ١٥٥٠ ميلاً بحرياً تقريباً تعادل ٤٠ سنتاً للبرميل، وأن سعر الكيروسين في خليج المكسيك هو ٣ دولارات للبرميل، ففي السابق كان سعر الكيروسين المصدر من عبدان إلى بومباي يعادل السعر في خليج المكسيك، أي ٣ دولارات للبرميل مضافاً إليه أجور النقل من خليج المكسيك إلى بومباي (من عبدان إلى بومباي) أي ٢,١٢ دولار للبرميل، فتصبح قيمته واصلاً إلى بومباي ٥,١٢ دولار للبرميل. أما الآن فقد حدد سعر للكيروسين تسليم عبدان يساوي سعر الكيروسين تسليم موانئ خليج المكسيك، أي ٣ دولارات للبرميل. وأصبح سعر الكيروسين المصدر من عبدان إلى بومباي يعادل سعره في عبدان، أي ٣ دولارات للبرميل مضافاً إليه أجور النقل الحقيقية من عبدان إلى بومباي، أي ٤٠ سنتاً للبرميل. وبهذا أصبح سعره واصلاً إلى بومباي ٣,٤٠ دولار للبرميل بدلاً من ٥,١٢ دولار للبرميل، أي بوفر مقداره ١,٧٢ دولار للبرميل تمثل أجور الشحن الوهمية التي كانت تتقاضاها الشركات قبل امتناع الحكومة البريطانية عن قبول الأسعار السابقة وتوجيهها لضغطها المذكور.

وهكذا أصبحت هناك قاعدة جديدة لتسعير البترول الخام ومنتجاته المصدرة من الخليج العربي، وهي أن سعره في الخليج العربي يتساوى وسعر الزيت الخام والمنتجات المكررة في خليج المكسيك، وأصبحت أجور النقل هي الأجور الفعلية التي تتكبدها الشركات عند التصدير إلى أي نقطة في العالم. ولما كانت المسافة بين ايطاليا وخليج المكسيك تساوي المسافة بين الخليج العربي وإيطاليا، فقد اتخذت هذه النقطة، أي منتصف البحر الأبيض المتوسط نقطة تعادل، أي أن سعر الزيت الآتي من خليج المكسيك مضافاً إليه أجور النقل منه إلى تلك النقطة تساوي سعر الزيت الآتي من الخليج العربي مضافاً إليه أجور النقل من الخليج العربي إلى تلك النقطة.

وبما أن معظم المبيعات تتم تسليم موانئ الاستيراد (سيف)، فإن تكاليف النقل تشكل جزءاً هاماً منها. ولنفهم هذه العلاقة فإننا سنتكلم قليلاً عن أجور النقل والناقلات.

كانت الحكومتان الأمريكية والبريطانية أثناء هذه الفترة تسيطران على وسائل النقل وتنظمانها وتراقبان أسعارها في بلدهما. ولما كانت عملية نقل البترول موضوعاً حيوياً لإدارة الحرب، فقد شكلت هاتان الحكومتان أجهزة لتنظيمها والإشراف عليها. فشكلت الحكومة الأمريكية لجنة الملاحة الأمريكية (United States Marine Commission) أو بالاختصار (U.S.M.C.)، وعهدت الحكومة البريطانية بهذا العمل إلى وزارة النقل البريطانية (Ministry of Transport) أو بالاختصار (M.O.T.).

وبما أن الناقلات الأمريكية كانت خاضعة لرقابة لجنة الملاحة الأمريكية، فقد أطلقت على الأجور التي جددت لهذه الناقلات الاصطلاح (U.S.M.C.) (يو. أس. أم. سي.)، ولم تنشر هذه الأجور إلا سنة ١٩٤١ عندما زالت رقابة هذه اللجنة على أجور النقل. وكذلك في نفس الوقت نشرت أيضاً الأجور التي قامت وزارة النقل البريطانية بتحديدها للناقلات البريطانية. ولهذا أطلق عليها الاصطلاح (M.O.T.)، أي معدلات (أم. أو. تي.) لأجور النقل[٥].

وقد حددت كلتا الهيئتين أجوراً مماثلة لرحلات الناقلات في الخطوط الرئيسية بين موانئ التصدير وموانئ الاستيراد.

والقصد من تحديد تلك الأجور سواء الأمريكية أو البريطانية كان تغطية التكاليف الكلية للناقلات مضافاً إليها حد معقول للأرباح. وكانت تلك الأجور قد حددت على أساس تكاليف التشغيل لناقلة عادية بمقاييس ذلك الزمن ذات الصفات التالية:

الحمولة الصافية: ١٢,٥٥١ طناً صافياً.

السرعة: ٢٩٠ ميلاً بحرياً في اليوم (١٢,٥ عقدة). استهلاك الوقود: ٣٠ طناً في اليوم.

تكاليف التشغيل: ٧٩١ دولاراً في اليوم (بدون الوقود ومصاريف الموانئ ورسوم قنال السويس أو قنال بناما... الخ)[٦].

وأجور النقل المحددة من قبل لجنة الملاحة الأمريكية يعبر عنها بكذا دولارات عن الطن الطويل (٢٢٤٠ باونداً) ويمكن تحويلها على أساس الوزن إلى كذا دولارات للبرميل على أساس أن الطن الواحد من الزيت الخام من درجة ٣٢ يعادل ٧,٤ برميل (من سعة ٤٢ غالوناً أمريكياً) وأن كل طن من البنزين يعادل ٨,٧ برميل، وأن الطن من زيت الوقود المتخلف يعادل ٦,٤٥ برميل. وتختلف أجور النقل عن المنتجات السوداء، أي للزيت الخام وزيت الوقود، بكونها أقل من أجور النقل عن المنتجات البيضاء، كما للبنزين والكيروسين لأن تكاليف نقلها أقل لأسباب فنية، وذلك بنسبة ١ : ١,٢.

---

(٥) انظر الملحق رقم (٢).

(٦) Robert S. Nielsen, *Oil Tanker Economics* (Bremen: [n. pb.], 1959), p. 110.

الملحق رقم (١)

بعض أجور لجنة الملاحة الأمريكية إلى أوروبا والبحر المتوسط وموانئ الأطلنطي والشرق الأقصى (بالدولار للطن الطويل)

	إلــــــــى			مــــــن	
	خليج تكساس الأمريكي	جزائر الأنتيل وترينيداد وفنزويلا	البحرين ورأس تنورة	طرابلس	الكويت
بريطانيا ـ ساحل فرنسا الأطلنطي					
ـ بلجيكا ـ ألمانيا ـ هولندا	٧,٦٥	٦,٥٥	١٠,٩٠	٥,٤٥	١١,٤٠
النرويج	٨,٤٥	٧,٣٥	١٢,٤٠	٧,٠٥	١٢,٣٠
استوكهلم	٩,١٥	٨,٠٥	١٢,٨٠	٧,٣٥	-
مضيق جبل طارق	٧,٣٥	٥,٦٥	٩,١٥	٣,٧٥	-
موانئ فرنسا بالبحر المتوسط	٨,٤٥	٥,٧٥	٨,٥٥	٣,٢٠	-
فيليب فيل ـ طرابلس الغرب ـ					
صقلية ـ مالطا	٨,٧٥	٧,٠٥	٧,٨٥	٢,٦٠	-
نابولي (ايطاليا)	٨,٧٥	٧,٠٥	٨,١٥	٢,٨٠	٨,٦٥
كارانتو ـ باري (ايطاليا)	٩,٢٥	٧,٥٥	٧,٧٥	٢,٤٠	-
البندقية ـ تريستا (ايطاليا)	٩,٧٥	٨,٠٥	٨,٢٥	٢,٩٠	-
بيريه ـ سالونيكا (اليونان)	٩,٧٥	٨,٠٥	٧,٣٥	٢,١٠	-
استانبول	١٠,١٠	٨,٣٥	٧,٥٥	٢,٢٠	-
لاس بالماس ـ جزائر الكناري	٦,٧٥	٤,٩٥	١٠,٢٠	-	-
دكار (افريقيا)	-	٥,١٥	١١,٨٠	-	-
مدينة الكاب	-	٨,٩٥	٧,١٥	-	-
ساحل خليج تكساس الأمريكي	-	٢,٧٥	١٤,٥٥	-	-
الموانئ الأمريكية شمال رأس					
هاتيراس	-	٢,٧٠	١٢,٧٠	-	١٣,٠٥
يوكوهاما	-	-	-	-	١٠,٦٠
لشبونة	-	-	-	-	٩,٦٥
ملبورن	-	-	-	-	١٠,٦٠

المصادر: منشورات شركة كونراد بو للملاحة في النرويج، و Robert S. Nielsen, *Oil Tanker Economics* (Bremen: [n. pb.], 1959), pp. 150-151.

فمثلاً أجور نقل لجنة الملاحة الأمريكية بين رأس تنورة ونيويورك (شمال رأس هاتيراس) تعادل ١٢,٧٠ دولار للطن. وعلى هذا الأساس فإن هذه الأجور بالنسبة للبرميل تعادل ما يلي للمنتجات التالية:

(أ) زيت وقود بنكرسي: ١٢,٧٠ / ٦,٤٥ = ١,٩٧ دولار للبرميل.

(ب) زيت خام درجة ٣٢: ١٢,٧٠ / ٧,٤ = ١,٧٢ دولار للبرميل.

(ج) بنزين: $\frac{١٢,٧٠ \times ١,٢}{٨,٧}$ = ١,٧٥ دولار للبرميل.

وأجور النقل المحددة من قبل وزارة النقل البريطانية (.M.O.T) يعبر عنها أيضاً بكذا شلن أو كذا جنيه استرليني وكسوره للطن الواحد عن كل رحلة معينة. وقد عدلت هذه الأجور ثلاث مرات، فوجدت أجور جديدة مبنية على أجور وزارة النقل البريطانية وسميت بالمقياس (Scale) واسمه الكامل «Tanker Market Nominal Freight Scale». وقد وضع المقياس رقم (١) في عام ١٩٥٢، ثم تبعه المقياس رقم (٢) في ١ يوليو ١٩٥٤، ثم المقياس رقم (٣) وهو ساري المفعول في الوقت الحاضر. وقد عرف المقياس رقم (٢) كما يلي: «إن هذا المقياس يحل محل المقياس الأصلي الموضوع عام ١٩٥٢ وقد وضع على أساس توزيع أكثر مساواة للمختصين ويأخذ بعين الاعتبار العوامل المتغيرة التي ظهرت منذ صدر المقياس الأول في ١ نوفمبر ١٩٥٢».

والأجور في هذا المقياس قد نسبت إلى الأجر الأساسي «فيما بين جزائر الانتيل في البحر الكاريبي والمملكة المتحدة ومقداره ٣٢ شلناً و٦ بنسات للطن المقرر من قبل وزارة النقل البريطانية. وهذا المقياس لا يمثل الأجور الحقيقية أكثر مما كان يمثلها المقياس السابق الموضوع عام ١٩٥٢، وإنما هو يهدف فقط إلى إيجاد مرجع يشار إليه للرحلات المختلفة ويتخذ كقاعدة للمقارنة مع الأجور الحقيقية»[٧].

والملحق رقم (١) يشير إلى بعض أجور لجنة الملاحة الأمريكية للنقل التي نشرت عام ١٩٤٦ والملحق رقم (٢) يشير إلى بعض أجور وزارة النقل البريطانية بحسب تعديلها بالمقياس رقم (٣).

(٧) المصدر نفسه، ص ١٤٩.

الملحق رقم (٢)

أجور وزارة النقل البريطانية معدلة على أساس المقياس رقم (٣) (M.O.T.)
(بالشلنات والبنسات للطن الطويل)

	إلى				من
	البحر الأسود	كوراساو أوروبا	الكويت	صيدا	ساحل خليج تكساس الأمريكي
بوينس ايريس	٥٨/١٠	٣٥/٧	٦٤/٧	-	٤٨/٣
غوتنبرغ	٣٢/٢	-	-	-	-
هامبورغ	٣٣/٨	٣٤/٦	-	-	-
بوردو	-	٣٣/٥	-	-	-
مدينة الكاب	-	٤٤/١٠	٣٦/١	-	-
دكار	-	٢٤/٥	-	-	-
جنوا	-	٣٤/٨	٣٦/٩	١٥/٥	٤٢/٩
الهافر	-	٣٢/١٠	٤٩/٦	٢٧/٤	-
لاس بالماس	-	٢٤/١١	-	-	-
لشبونة	-	٢٨/٢	٤٢/٤	-	-
لندن	-	٢٨/٢	٤٩/٥	٢٧/٨	٣٨/٥
مونتريال	-	٢٣/٨	-	-	-
نيويورك	-	١٧/-	٦٠/٩	٣٩/٧	١٨/-
أوسلو	-	٣٤/١٠	٥٣/١	٣١/٦	-
سانتوس	-	٢٨/٥	-	-	-
استوكهلم	-	٣٩/٢	-	-	-
ملبورن	-	-	٥١/٧	-	-
يوكوهاما	-	-	٤٨/-	-	-

المصدر: منشورات شركة كونراد بو للملاحة في النرويج.

الملحق رقم (٣)

إنتاج البترول في الفترة من (١٩٤٠ ـ ١٩٦٠)

السنة	الولايات المتحدة الأمريكية		فنزويلا		الشرق الأوسط	
	الإنتاج (بآلاف البراميل)	النسبة المئوية للزيادة عن العام السابق	الإنتاج (بآلاف البراميل)	النسبة المئوية للزيادة عن العام السابق	الإنتاج (بآلاف البراميل)	النسبة المئوية للزيادة عن العام السابق
١٩٤٠	١,٣٥٣,٢١٤	+	١٨٥,٥٧٠		١٠٢,٦٩١	-
١٩٤١	١,٤٠٢,٢٢٨	+ ٣,٦٠	٢٢٨,٤٣٠	+ ٢٣,١٠	٧٤,٥٣١	- ٢٧,٤٠
١٩٤٢	١,٣٨٦,٦٤٥	- ١,١٠	١٤٧,٦٧٥	- ٣٥,٢٠	١٠٢,٧٥٣	+ ٣٧,٩٠
١٩٤٣	١,٥٠٥,٦١٣	+ ٨,٦٠	١٧٧,٦٣١	+ ٢٠,٣٠	١١٠,٩٠٠	+ ٧,٩٠
١٩٤٤	١,٦٧٧,٩٠٤	+ ١١,٤٠	٢٥٧,٠٤٦	+ ٤٤,٧٠	١٤٧,٤٩٦	+ ٣٣,٠٠
١٩٤٥	١,٧١٣,٦٥٥	+ ٢,١٠	٣٢٣,١٥٦	+ ٢٥,٧٠	١٩٤,٢٥٨	+ ٣١,٧٠
١٩٤٦	١,٧٣٣,٩٣٩	+ ١,٢٠	٣٨٨,٤٨٦	+ ٢٠,٢٠	٢٥٦,٣٦٩	+ ٣١,٩٠
١٩٤٧	١,٨٥٦,٩٨٧	+ ٧,١٠	٤٣٤,٩٠٥	+ ١٢,٠٠	٣٠٦,٣٢٠	+ ١٩,٥٠
١٩٤٨	٢,٠٢٠,١٨٥	+ ٨,٨٠	٤٩٠,٠١٥	+ ١٢,٧٠	٤١٦,٧٨٠	+ ٣٦,١٠
١٩٤٩	١,٨٤١,٩٤٠	- ٨,٨٠	٤٨٢,٣١٦	- ١,٦٠	٥١١,٥٠٧	+ ٢٢,٧٠
١٩٥٠	١,٩٧٣,٥٧٤	+ ١٣,٩٠	٥٢٢,٢١٦	+ ١٣,٤٠	٦٤٠,٨٦٢	+ ٢٥,٣٠
١٩٥١	٢,٢٤٧,٧١١	+	٦٢٢,٢١٦	+ ١٣,٨٠	٧٠٠,٦٤٣	+ ٩,٣٠
١٩٥٢	٢,٢٨٩,٨٣٦	+ ١,٩٠	٦٦٠,٢٥٤	+ ٦,١٠	٧٦٠,٥٩٩	+ ٨,٦٠
١٩٥٣	٢,٣٥٧,٠٨٢	+ ٢,٩٠	٦٤٤,٢٤٣	- ٢,٤٠	٨٨٤,٧٣٦	+ ١٦,٣٠
١٩٥٤	٢,٣١٤,٩٨٨	- ١,٨٠	٦٩١,٨١٠	+ ٧,٤٠	٩٩٨,٩٣٢	+ ١٢,٩٠
١٩٥٥	٢,٤٨٤,٤٢٨	+ ٧,٣٠	٧٨٧,٤٠٩	+ ١٣,٨٠	١,١٨٤,٩٩٧	+ ١٨,٦٠
١٩٥٦	٢,٦١٧,٢٨٣	+ ٥,٣٠	٨٩٩,٢١٢	+ ١٤,٣٠	١,٢٦٢,٩٤٣	+ ٦,٦٠
١٩٥٧	٢,٦١٦,٩٠١	- ٠,٠١	١,٠١٤,٤٧٥	+ ١٢,٨٠	١,٢٩١,٦٥٧	+ ٢,٣٠
١٩٥٨	٢,٤٤٨,٨٣٧	- ٦,٤٠	٩٥٠,٧٩٦	- ٦,٣٠	١,٥٧٧,٣٤٧	+ ٢٢,١٠
١٩٥٩	٢,٥٧٠,٣٧٩	+ ٥,٠٠	١,٠١٠,٣٠٠	+ ٦,٣٠	١,٦٧٠,٩٤٨	+ ٥,٩٠
١٩٦٠	٢,٦٤٩,٣٣٠	+ ٣,١٠	١,٠٦٣,٠٦٣	+ ٥,٢٠	١,٨٤٩,٤٢٩	+ ١٠,٧٠

المصادر: بيانات ١٩٥٩ أخذت من: *World Oil* (15 August 1959)؛ بيانات ١٩٤٠ من *World Oil* (15 August 1958)؛ بيانات ١٩٦٠ من: *World Petroleum* (1st Quarter May 1960). وبيانات ١٩٤٠ ـ ١٩٥٨ أخذت من: American Petroleum Institute, *Petroleum Facts and Figures* (New York: The Institute, 1959).

وهكذا فإن أجور لجنة الملاحة الأمريكية ووزارة النقل البريطانية استعملت بعد الحرب العظمى الثانية كمقاييس ثابتة تقاس بالنسبة إليها أجور الشحن الحقيقية، وحيث إن الأجور الحقيقية بعد زوال المراقبة بعد الحرب في عام ١٩٤٦ قد تقلبت إلى أعلى أو أدنى من تلك الأجور، فأصبح من المتبع التعبير عن الأجور الحقيقية باستعمال الأجور

الأساسية زائداً أو ناقصاً نسبة مئوية منها، كأن يقال مثلاً ان أجر النقل بين رأس تنورة ونيويورك يعادل (يو. أس. أم. سي.) + ٤٠ بالمئة أو ـ ٣٠ بالمئة، و(يو. أس. أم. سي.) هنا تعني ١٢,٧٠ دولار للطن. ونفس الشيء يقال عن أجور وزارة النقل البريطانية ونعبر عنها بأن نقول (أم. أو. تي.) + ٤٠ بالمئة أو عندما طبق المقياس بقولنا: المقياس ـ ٢٠ بالمئة أو + ٥٠ بالمئة الخ. كما أن قولنا (يو. أس. أم. سي.) ـ ٥٠ بالمئة يعني أن هذا الأجر أقل من (يو. أم. سي.) ـ ٤٠ بالمئة والعكس بالعكس.

فترة ما بعد الحرب العظمى الثانية

كنا قد ذكرنا في هذا التقرير أن هناك نقطة في منتصف البحر الأبيض المتوسط كانت تتساوى فيها قيمة الزيت، أي السعر الأساسي مضافاً إليه أجور النقل من خليج المكسيك وفنزويلا والخليج العربي.

وبعد انتهاء العمليات الحربية وزوال العوائق التي منعت وصول زيت منطقة الخليج العربي إلى منطقة غرب البحر الأبيض المتوسط وغرب أوروبا ووجود منشآت بترولية كبيرة في منطقة الخليج العربي نتيجة لمشتريات قوات الحلفاء العسكرية ولارتفاع تكاليف الإنتاج في أمريكا وفي فنزويلا، أصدرت حكومة هذه الأخيرة قانوناً عام ١٩٤٣ نتج عنه أن أصبحت الحكومة تحصل على ما يزيد عن نصف أرباح الشركات، وبما أن أهم هذه الشركات العاملة في فنزويلا هي نفس الشركات العاملة في الخليج العربي (ما عدا الشركة الأنغلو إيرانية)، فقد وجدت هذه الشركات أن من مصلحتها التوسع في إنتاج الحقول التي تملكها في منطقة الخليج العربي والتي لا تزيد تكلفة إنتاج البرميل الواحد فيها عن ٢٥ إلى ٤٥ سنتاً، يدخل في ذلك حصة الحكومة المحلية، بينما تزيد تكاليف إنتاج البرميل الواحد في العالم الغربي عن أكثر من دولار واحد. لهذا رأينا توسعاً في الإنتاج في منطقة الخليج العربي في هذه الفترة على حساب منطقة فنزويلا وخليج المكسيك. فبينما كانت الزيادة السنوية المركبة في كل من الولايات المتحدة وفنزويلا للفترة (١٩٤٢ ـ ١٩٤٥) هي ٧,٣ بالمئة و٣٠,١ بالمئة على التوالي، انخفضت هذه الزيادة خلال الفترة (١٩٤٥ ـ ١٩٥٠) إلى ٢,٩ بالمئة و١١,١ بالمئة على التوالي بينما ارتفعت هذه الزيادة في منطقة الشرق الأوسط من ٢٣,٧ بالمئة للفترة (١٩٤٢ ـ ١٩٤٥) إلى ٢٧,٠ للفترة (١٩٤٥ ـ ١٩٥٠)[٨].

ولكن الشركات لكي تضمن لنفسها ربحاً معقولاً، وكذلك لتوصل زيت الخليج العربي إلى أسواقه في أوروبا وأمريكا اضطرت إلى أن تبيعه في لندن بسعر يساوي سعر زيت خليج المكسيك الذي هو يساوي تقريباً سعر زيت فنزويلا مضافاً إليه أجور النقل من خليج المكسيك إلى لندن، وذلك لكي تنافس زيت خليج المكسيك وزيت

---

(٨) انظر: الملحقان رقما (٤) و(٣).

فنزويلا في لندن (أو بمعنى آخر غرب أوروبا). وبما أن أجور النقل من خليج المكسيك إلى لندن هي أقل من أجور النقل من الخليج العربي إلى لندن بمقدار يعادل أجور النقل من إيطاليا[٩] إلى لندن، فقد اضطرت الشركات إلى أن تخصم من أرباحها مقداراً يعادل أجور النقل من وسط البحر الأبيض المتوسط إلى لندن. فقامت عندئذٍ بتسعير زيت الخليج العربي على أساس زيت خليج المكسيك مضافاً إليه أجرة النقل إلى لندن مطروحاً من هذا المبلغ أجرة النقل من ميناء في الخليج العربي، وليكن رأس تنورة، داخلاً ضمن هذه الأجرة تعريفة قناة السويس. وهكذا رأينا أن السعر المحدد في منطقة الخليج العربي أخذ يختلف عن السعر المعلن في منطقة خليج المكسيك بعد أن كان مساوياً لسعر الزيت في خليج المكسيك.

الملحق رقم (٤)

النسبة المئوية المركبة (سنوياً) في إنتاج البترول

الفترة	الولايات المتحدة الأمريكية	فنزويلا	الشرق الأوسط
١٩٤٢ ـ ١٩٤٥	+ ٧,٣	+ ٣٠,١	+ ٢٣,٧
١٩٤٥ ـ ١٩٥٠	+ ٢,٩	+ ١١,١	+ ٢٧,٠
١٩٤٢ ـ ١٩٥٠	+ ٤,٥	+ ١٧,٨	+ ٢٥,٧
١٩٤٠ ـ ١٩٦٠	+ ٣,٤	+ ٩,١	+ ١٥,٥

ولو استمرت الحال على هذا المنوال لما أمكن للشركات أن تحقق الأرباح التي كانت تأمل في تحقيقها من التوسع في إنتاج زيت الشرق الأوسط. ولكن الحالة لم تستمر كثيراً وارتفعت أسعار زيت خليج المكسيك بشكل عام بمقدار ١,٤٠ دولار للبرميل سنة ١٩٤٧، وبناءً على ذلك فقد ارتفع سعر الزيت الأمريكي من درجة ٣٤ ـ ٣٤,٩ تسليم موانئ خليج المكسيك إلى ٢,٦٨ دولار للبرميل، فقامت شركات البترول برفع سعر زيت الشرق الأوسط من نفس درجة تسليم ميناء رأس تنورة بمقدرا ١,١٧ دولار للبرميل، فأصبح سعره ٢,٢٢ دولار للبرميل، وذلك في فبراير ١٩٤٨.

ولكن الزيادة في الأسعار في خليج المكسيك والخليج العربي لم تكن والحالة هذه متساوية حيث سعر زيت الخليج العربي يقل عن سعر خليج المكسيك بما هو مفروض أنه يساوي أجرة النقل من إيطاليا إلى لندن. وهكذا بدأنا نرى طريقة جديدة لتسعير زيت منطقة الخليج العربي (أو الشرق الأوسط) بحيث يقل عن سعر زيت خليج المكسيك بمقدار يمثل الفرق بين أجور النقل.

(٩) إيطاليا هي النقطة التي تتساوى فيها أجور النقل من الخليجين.

قناة السويس والناقلات الضخمة(*)

تحدثت في العدد التاسع من هذه المجلة عن «الناقلات الضخمة وأثرها على اقتصاديات العالم العربي». والآن أستأنف الحديث عن الوسائل التي يمكن للأمة العربية بها دفع الضرر الذي قد ينتج من بناء ناقلات ضخمة تحمل البترول العربي والإيراني ولا تمر بقناة السويس وكيف يمكننا الاستفادة من وجود هذه الناقلات لمصلحة أكبر عدد من مجموعة الدول العربية. وقبل الدخول في الموضوع مباشرة لا بد من تلخيص ما ذكرته في المقال السابق.

لقد سبق أن قلت إن في تسيير الناقلات الضخمة توفيراً في أجور النقل بالنسبة للشركات البترولية وللدول المستهلكة للبترول لأن ارتفاع طاقة السفينة على النقل لا يصاحبه ارتفاع في تكاليف بنائها ولا في نفقات تشغيلها بنفس النسبة. كما أن بناء أسطول من الناقلات الكبيرة يتطلب توظيف أموال أقل من بناء أسطول من الناقلات الصغيرة أو المتوسطة الحجم التي تنقل في مجموعها نفس كمية البترول التي تنقلها الناقلات الكبيرة وتبنى بنفس المواصفات. كل هذه مغريات للشركات وللأفراد الذين يملكون الناقلات في أن يتجهوا نحو بناء الناقلات الضخمة، ولكن هناك أيضاً صعوبات في بناء الناقلات الكبيرة، وأهمها هو أن هذه الناقلات لا تستطيع المرور بقناة السويس مما يضطرها للالتفاف حول افريقيا وهذا يضاعف الوقت اللازم لإيصال البترول إلى الموانئ التي تقصدها، كما أن الموانئ في أوروبا وأمريكا وبقية أنحاء العالم المعدة لاستقبال مثل هذه الناقلات نادرة جداً، وإعداد موانئ خاصة لاستقبال مثل هذه الناقلات يتطلب نفقات كبيرة ولا يقتصر ذلك على بناء مراس خاصة لهذه البواخر بل لا بد أيضاً من بناء خزانات كبيرة لاستقبال الشحنات البترولية التي تحملها

(*) نشر في: **مجلة البترول والغاز العربي**، السنة ٢، العدد ١١ (تموز/يوليو ١٩٦٦)، ص ٦ - ١٣ و٥٦.

هذه الناقلات الجبارة وكل ذلك يتطلب أموالاً كثيرة تشكل عبئاً مالياً كبيراً على البلاد المستهلكة أو الشركات التي تقدم على بناء هذه المنشآت. والاتجاه لإنشاء ناقلات كبيرة لا يزال في أول مداه، فإذا أمكن التأكد من أن قناة السويس تستطيع إمرار ناقلات لا تقل حمولتها عن ٧٥ ألف طن (خمسة وسبعون ألف طن) حاملة كل طاقتها، وهذا يتطلب أن تعمق القناة بحيث يصبح عمقها قادرا على تمرير الناقلات التي غاطسها ٤٠ قدماً (أربعون قدماً) على الأقل وأن تستطيع الناقلات التي طولها يزيد على ٩٠٠ قدم الالتفاف والتحرك بسهولة؛ إذا تم ذلك فإنه سيشكل ضماناً أكيداً بأن تظل القناة أقصر الطرق المائية وأقلها تكلفة لنقل البترول من منطقة الخليج العربي إلى أوروبا.
ومن تصريحات المسؤولين في هيئة إدارة القناة يستنتج المرء أن هذه الإدارة واعية لهذه الحقائق وأن المسؤولين فيها قد قرروا تنفيذ كل المتطلبات اللازمة لتعميق القناة وتوسيعها وهم يقومون بالتجارب العلمية بقصد الوصول إلى أضمن الطرق لتسيير الناقلات عبر القناة بأمان وسهولة، كما أن حكومة الجمهورية العربية المتحدة قد رصدت مبلغ ٩٢ مليون دولار (اثنين وتسعون مليون دولار) في الخطة الخمسية الثانية (أصبحت سبع سنوات) لهذا الغرض. والحقيقة أن المدى الذي يجب أن يصل إليه عمق القناة وكذلك تصميم الناقلات الكبيرة التي يمكنها أن تمر بدون أن تؤثر على جدران القناة وسلامة الملاحة، كل هذه الأمور لا يمكن التوصل إليها إلا بعد إنهاء الدراسات التي تقوم بها الهيئة وكذلك دراسة مقترحات الشركات صاحبة الناقلات.
فلبعض هذه الشركات مصلحة أكيدة بالمرور بالقناة بدلاً من الذهاب حول افريقيا لأن ذلك يوفر عليها أموالاً كثيرة. ومما نشر من تصريحات لأصحاب الشركات الناقلة وللرسميين في هيئة قناة السويس يمكن تلخيص الموقف كما يلي:

١ ـ في الوقت الحاضر يمكن للناقلات التي حمولتها ٦٠ ألف طن (ستون ألف طن) وغاطسها ٣٨ قدماً المرور بالقناة.

٢ ـ **هيئة القناة** تحاول تعميق القناة بحيث تتمكن الناقلات التي غاطسها ٤٨ قدماً وحمولتها ١١٠ آلاف طن من المرور بالقناة بسهولة، وهذا معناه تعميق القناة وتوسيعها لتستطيع الناقلات التي يزيد طولها عن ٩٠٠ قدم التحرك والالتفاف بسهولة.

٣ ـ **رأي شركات النقل**: تقول جريدة **الفايننشال تايمز** اللندنية بعددها الصادر بتاريخ ٢٩ حزيران ١٩٦٦، ان أصحاب الناقلات يعتقدون أنه من الأفضل تعميق القناة بحيث تستطيع إمرار الناقلات التي غاطسها ٤٣ قدماً فقط على أن يصحب ذلك إزاحة بعض المنحنيات في مجرى القناة التي تمنع مرور بعض الناقلات الكبيرة. وتعتقد الشركات أيضاً، كما تقول الجريدة، أن ذلك سيجعل المرور أسهل وأضمن كما أن ذلك سيساعد الناقلات الضخمة التي لا تستطيع المرور بالقناة، وهي ملآنة، المرور

فيها فارغة وهي في طريقها من أوروبا إلى الخليج العربي.

ويقول المهندس مشهور أحمد مشهور رئيس هيئة القناة بأنه سيكون بالإمكان إمرار الناقلات التي غاطسها ٣٩ قدماً قبل شهر يونيو من العام القادم والناقلات التي غاطسها ٤٠ قدماً قبل نهاية عام ١٩٦٨.

أهمية توسيع القناة وتعميقها

إن توسيع القناة وتعميقها بحيث يصبح المرور فيها مغرياً من الناحية الاقتصادية بالنسبة لأصحاب الناقلات ويجعلهم يجدون من مصلحتهم عدم بناء ناقلات كبيرة وتصميم ناقلات المستقبل بحيث يمكنها المرور بالقناة يتوقف إلى درجة كبيرة على السياسات التي تتبعها هيئة القناة. وقد أثبتت هذه الهيئة حتى الآن على أنها جديرة بالثقة التي أوليت إياها، ولكن إعداد القناة لهذا الغرض يشكل عبئاً مالياً كبيراً على هيئة القناة وبالتالي على موارد خزينة الجمهورية العربية المتحدة من العملات الصعبة وقد صرفت الهيئة حتى الآن على تحسين القناة وتعميقها وتوسيعها حوالى ١٠٠ مليون جنيه استرليني أو ما يعادل ٢٣ بالمئة من مواردها منذ التأميم (موارد الهيئة لعام ١٩٦٦ كما قدرها المهندس مشهور حوالى ٢١٢ مليون دولار) وموارد القناة من العملات الصعبة تشكل في الوقت الحاضر حوالى ٦٠ بالمئة (ستين في المائة) من دخل الجمهورية العربية من هذه العملات. ولا بد من تضافر جهود جميع الأطراف المعنية التي لها مصلحة في أن تستمر القناة كأرخص طريق مائي لإيصال البترول إلى أسواقه وأعني بها الدول المنتجة والمصدرة للبترول في منطقة الخليج العربي لأن ارتفاع أجور النقل بالناقلات معناه كما حدث في السابق تخفيض في الأسعار التي يباع بها البترول العربي والإيراني.

كما أن بناء ناقلات ضخمة تملكها شركات أجنبية لا تمر بقناة السويس معناه أن مصلحة عربية قد أهدرت وأن بلداً عربياً بدأ يخسر مورداً أساسياً وضرورياً لرفاهية الشعب العربي في الجمهورية المتحدة وبالتالي للأمة العربية كلها. وقبل أن أدخل في تفصيل الخطة التي أعتقد أنها في مصلحة معظم الدول العربية سواء أكانت منتجة ومصدرة للبترول أم لم تكن كذلك لا بد من إعطاء صورة عن حالة الناقلات في العالم سواء العاملة منها فعلاً أو التي هي في طور البناء والنسبة المئوية للناقلات التي لا تستطيع المرور بالقناة. وسيتضح من الجدول رقم (١) أنه لا يوجد خطر مباشر على قناة السويس في المدى القصير من وجود الناقلات الضخمة لأن النسبة المئوية لهذه الناقلات التي قد لا تستطيع المرور بالقناة أقل من ٧,٨ بالمئة من مجموع حمولة الناقلات في العالم. وأن هذه الناقلات لم تنقل في عام ١٩٦٥ أكثر من ٣ ملايين طن من البترول من الخليج إلى أوروبا عن طريق رأس الرجاء الصالح. ولكن عدم اتخاذ إجراء

موحد منذ الآن من جميع البلاد العربية التي يهمها هذا الأمر قد يتسبب عنه خسارة تصيب البلاد العربية كلها، كما أن بناء الناقلات الضخمة لا يتسبب عنه ضرر لهيئة قناة السويس وحدها ولكنه سيضعف القوة التفاوضية للدول المنتجة والمصدرة للبترول لأن بناء الناقلات الضخمة يتطلب بناء موانئ ومنشآت تخزين ضخمة في موانئ التصدير وموانئ الاستيراد وهذا سيزيد في تكلفة الإنتاج وسينتج عنه زيادة في الكميات المخزونة في البلاد المستهلكة، وهذا سيشجع فكرة تنوع مصادر البترول الخام التي تدعو إليها منظمة السوق الأوروبية المشتركة لإضعاف القوة التفاوضية للدول المصدرة للبترول سواء أكانوا في نصف الكرة الأرضية الغربي أم الشرقي، لأنه كلما زادت الكميات المخزونة لدى البلاد المستهلكة زاد ضغطها لتخفيض الأسعار. ويتضح من الجدول أن مجموع حمولة الناقلات في العالم التي تعمل حالياً في نقل البترول هي ٨٤,٨٦٢,٨١٧ طناً، أما مجموع الناقلات التي لا تستطيع العبور في قناة السويس في الوقت الحاضر فهو حوالى ١٦ مليون طن، ولكن جزءاً كبيراً من هذه الناقلات يستطيع المرور بالقناة إذا ما نفذت خطة التعميق والتوسيع. أما الناقلات التي هي تحت البناء فيبلغ مجموع حمولتها حوالى ١٩,٥ مليون طن سيتمكن الجزء الأكبر منها من العبور بالقناة بكامل حمولتها بعد أن يتم تنفيذ مشاريع التعميق والتوسيع. ولكن الذي يجب أن نلاحظه أننا مهما وسعنا قناة السويس فإن طاقة القناة على إمرار السفن المحملة بالبترول محدودة. وقد بلغ ما مر بالقناة في عام ١٩٦٥ حوالى ١٥٠ مليون طن (مائة وخمسون مليون طن) وسيمكن زيادة هذه الكمية بعمليات التعميق والتوسيع إلى أن تصل طاقة القناة إلى درجة التشبع وهذا سيتم قبل مضي وقت طويل. وعليه فإن صراع هيئة القناة ليس لجلب مكاسب كثيرة عن طريق إمرار كميات أكثر بقدر ما هو للحفاظ على الطاقة الحالية وزيادتها الزيادة الطبيعية السنوية التي هي حوالى ١٠ بالمئة وعدم إنقاص عدد السفن وبالتالي عدد الأطنان من البترول التي تمر بالقناة سنوياً بسبب بناء ناقلات جديدة كبيرة لا تستطيع عبور القناة وتضطر للدوران حول القارة الافريقية.

هذه الحقائق هي التي تنقل هذه المشكلة من كونها مشكلة تخص الجمهورية العربية المتحدة إلى مشكلة عربية ودولية تهم البلاد العربية المنتجة والمصدرة للبترول في الخليج العربي والبلاد العربية التي تمر خطوط الأنابيب العربية فيها وهي سوريا ولبنان المملكة الأردنية الهاشمية.

إن ما نقترحه ونرجو أن تهتم به الجامعة العربية والدول العربية ذات المصلحة المباشرة في الموضوع وهي الدول المنتجة والمصدرة ودول المرور هو:

الجدول رقم (١)

عدد الناقلات العاملة والتي هي قيد البناء في العالم وحمولة كل منها

حمولة الناقلات (بالأطنان)	الناقلات العاملة			الناقلات التي هي قيد البناء			الإجمالي		
	العدد	الحمولة الإجمالية	النسبة المئوية للمجموع	العدد	الحمولة الإجمالية	النسبة المئوية للمجموع	العدد	الحمولة الإجمالية	النسبة المئوية للمجموع
ناقلات تزيد حمولتها عن ١٠٠,٠٠٠	١٥	١,٦٦٨,٦٦٩	٢,٠	٤٧	٦,٤٣٤,٠٠٠	٣٣,٠	٦٢	٨,١٠٢,٦٦٩	٧,٨
٨٠,٠٠٠ إلى ٩٠,٠٠٠	٦١	٥,٤٢٨,٤٥١	٦,٤	٤٩	٤,٣٤٠,٣٠٠	٢٢,٣	١١٠	٩,٧٦٨,٧٥١	٩,٤
٦٠,٠٠٠ إلى ٨٠,٠٠٠	١٤٢	٩,٦٣٩,٤٢٧	١١,٣	٩٥	٦,٧٠٤,٤٠٠	٣٤,٤	٢٣٧	١٦,٣٤٣,٨٢٧	١٥,٧
٤٥,٠٠٠ إلى ٦٠,٠٠٠	٣٣٤	١٦,٩٠٢,٥٦١	٢٠,٠	١٩	٩٩٨,٦٠٠	٥,١	٣٥٣	١٧,٩٠١,١٦١	١٧,٢
٣٥,٠٠٠ إلى ٤٥,٠٠٠	٢٥٣	٩,٩٢٧,٥٢٠	١١,٧	٤	١٥٠,٩٠٠	٠,٨	٢٥٧	١٠,٠٧٨,٤٢٠	٩,٦
٢٥,٠٠٠ إلى ٣٥,٠٠٠	٥١٣	١٥,٥٥٥,١٠٣	١٨,٣	١	٣٣,٠٠٠	٠,٢	٥١٤	١٥,٥٥٨,١٠٣	١٤,٩
١٧,٠٠٠ إلى ٢٥,٠٠٠	٨٥٣	١٦,٧٩٩,٢٩٧	١٩,٨	٣١	٦٣٤,٧٠٠	٣,٢	٨٨٤	١٧,٤٣٣,٩٩٧	١٦,٧
١٠,٠٠٠ إلى ١٧,٠٠٠	٦١١	٨,٩٤١,٦٨٩	١٠,٥	١٥	١٨٧,١٠٠	١,٠	٦٢٦	٩,١٢٨,٧٨٩	٨,٧
المجموع	٢٧٨٢	٨٤,٨٦٢,٧١٧	١٠٠,٠	٢٦١	١٩,٤٨٣,٠٠٠	١٠٠,٠	٣٠٤٣	١٠٤,٣٤٥,٧١٧	١٠٠,٠

أولاً بناء خطوط أنابيب جديدة للبترول تنقل البترول العربي من الخليج العربي إلى الموانئ العربية في سوريا ولبنان، وعملية بناء خطوط الأنابيب من الخليج العربي إلى موانئ البحر الأبيض المتوسط العربية هي عملية اقتصادية ومربحة وهي أرخص وسيلة لنقل البترول إلى أوروبا وأمريكا لأنها توفر مصاريف شحن بالناقلات لمسافة تزيد على ستة آلاف ميل. وقد أحجمت الشركات البترولية الأجنبية عن بناء خطوط الأنابيب لأنه قد ثبت أثناء الاعتداء على قناة السويس أن وجود هذه الأنابيب مارة في البلاد العربية سلاح قوي بيد الأمة العربية يرجح كفتها التفاوضية وهم لا يريدون إلا إضعاف هذه القوة ولكن بالنسبة للأمة العربية لا بد من بناء هذه الخطوط للأسباب التالية:

١ ـ إن وجود البترول ماراً بالبلاد العربية أطول مدة ممكنة يدعم القوة التفاوضية العربية ويعطي موارد للبلاد العربية التي لديها بترول والدول العربية التي ليس لديها بترول كالدول العربية التي تمر هذه الخطوط في أراضيها (سوريا والأردن ولبنان) كما هي الحال الآن بالنسبة لخطوط الأنابيب الآتية من الخليج العربي ومن شمال العراق والتي تصب في موانئ سوريا ولبنان.

٢ ـ إن هذه الخطوط هي أرخص وسيلة لإيصال البترول إلى أسواقه كما يتضح من الجدول رقم (٢) لأن النقل من موانئ البحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا وأمريكا مباشرة هو أقصر وأرخص طريقة ولأن الناقلات تستطيع بهذه الوسيلة مضاعفة الكميات التي تنقلها سنوياً من البترول. كما أن تكاليف النقل بالأنابيب من الخليج إلى هذه الموانئ مضافاً إليها تكاليف النقل بالناقلات من هذه الموانئ إلى موانئ أوروبا أقل من تكاليف النقل بالناقلات من الخليج والالتفاف حول افريقيا، كما يتضح من الجدول، إذا أخذنا بعين الاعتبار الأموال التي يتحتم توظيفها لبناء ناقلات جديدة لنقل نفس الكمية من البترول.

وعملية بناء خطوط الأنابيب لنفل البترول العربي من الخليج إلى البحر الأبيض المتوسط لا يمكن أن يعترض عليها من الناحية الاقتصادية. بل يمكن أن يقال إن وسيلة النقل هذه هي من حيث التكلفة أرخص وسيلة على الإطلاق لإيصال البترول العربي إلى أسواقه. وحتى الشركات نفسها كما ذكرنا لا تعترض على الناحية الاقتصادية للمشروع. ولكن بناء مثل هذه الخطوط يحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة لا تستطيع دولة واحدة ولا مجموعة صغيرة من الدول القيام بها وهذا ما يدفعنا إلى أن نطلب التنسيق وتكوين هيئة عليا للمشاريع العربية تدعى «الهيئة العليا للمشاريع العربية الكبرى». وهذه الهيئة تدرس المشاريع العربية التي يمكن تنفيذها باشتراك أكثر من بلد واحد وتنسيق هذه المشاريع بحيث لا تتعارض ولا تتنافس مع بعضها، ولهذا فإننا نقترح أن تدخل هيئة قناة السويس ممثلة للجمهورية العربية المتحدة في هذه الهيئة فإذا أمكن تنسيق بناء خطوط الأنابيب بحيث لا تنافس قناة السويس ولا تكون سبباً لتحويل النقل منها إلى الخطوط كان ذلك أدعى إلى تحقيق المصلحة العربية العليا لكل البلاد العربية.

الجدول رقم (٢)

طاقة النقل السنوية للناقلات ومعدل تكلفتها

حمولة الناقلة الصافية (بالأطنان)	الرحلة من وإلى الخليج العربي إلى شمال أوروبا الغربية مروراً بقناة السويس		الرحلة من الخليج عن طريق رأس الرجاء الصالح إلى شمال أوروبا الغربية والعودة فارغة عن طريق قناة السويس		الرحلة من وإلى موانئ شرق البحر الأبيض المتوسط (سوريا ولبنان) إلى موانئ شمال أوروبا الغربية	
	معدل تكلفة النقل (بالمئة)	الطاقة السنوية للناقلة (بالأطنان)	معدل تكلفة النقل (بالمئة)	الطاقة السنوية للناقلة (بالأطنان)	معدل تكلفة النقل (بالمئة)	الطاقة السنوية للناقلة (بالأطنان)
٣٥,٠٠٠	١٠٠	٣٠٠,٠٠٠	١١٨	٢٣٠,٠٠٠	١٠٠	٥٧٠,٠٠٠
٥٠,٠٠٠	٧٩	٤٣٠,٠٠٠	٩٩	٣٤٠,٠٠٠	٨٥	٨٥٠,٠٠٠
٧٥,٠٠٠	٧٤	٦١٠,٠٠٠	٧٩	٤٧٠,٠٠٠	٦٨	١١٦٠,٠٠٠
١٠٠,٠٠٠	٩٧	٦٠٠,٠٠٠	٧٤	٦٦٠,٠٠٠	٦٣	١٦٣٠,٠٠٠
١٥٠,٠٠٠	٩٣	٧٨٠,٠٠٠	٦٣	٩٤٠,٠٠٠	٥٤	٢٣٢٠,٠٠٠

المصدر: تقرير E. G. S. Colley رئيس قسم التخطيط لشركة البترول البريطانية المنشور في مجلة: *Petroleum Times* (15 April 1966).

وبناء خطوط أنابيب جديدة تحتمه الحقائق التالية:

أولاً: خطوط الأنابيب العربية الموجودة حالياً تنقل من العراق ومن المملكة العربية السعودية إلى البحر الأبيض المتوسط ٨١٧٢٨٠ + ٤٥٢٦١٩ = ١,٢٦٩,٨٩٩ برميلاً في اليوم الواحد أو ما يعادل ٦٢,١٩٦,٨٩٨ طناً سنوياً.

ثانياً: قناة السويس يمر بها ٢٩٣٣٥٠٠ برميل في اليوم الواحد أو ما يعادل ١٤٣,٦٦٤,٠٠٠ طن في السنة.

تستورد أوروبا حالياً من منطقة الخليج العربي يومياً ٤,١٩٥,٠٠٠ برميل أو ما يعادل ٢٠٤,٢٥٠,٠٠٠ طن في العام.

وفي عام ١٩٧٦ أي بعد عشر سنوات من الآن ستظل خطوط الأنابيب الحالية بنفس الطاقة تقريباً وسيكون مجموع ما يمر بواسطتها:

خطوط العراق ٨١٧٢٨٠، خط التابلاين ٤٥٢٦١٩.

مجموع طاقة الأنابيب ١,٢٦٩,٨٩٩ برميلاً في اليوم أو ٦٢,١٩٦,٨٩٨ طناً في العام.

قناة السويس

في عام ١٩٧٦ ستكون قناة السويس قد وصلت إلى حالة التشبع تقريباً وتقدر أن تكون طاقتها حوالى ١٨٠ (مائة وثمانون مليون طن) في العام، أو ما يعادل ٣,٦٧٥,٤٥٢ برميلاً في اليوم الواحد.

وسيكون مجموع ما يمر بالأنابيب وعن طريق القناة في عام ١٩٧٦ يعادل (٨١٧٢٨٠ + ٤٥٢٦١٩ + ٣٦٧٥٤٥٢) = ٤,٩٤٥,٣٤٥ برميلاً في اليوم أو ٢٤٢,١٩٦,٨٩٨ طناً في العام.

ولكن استيراد أوروبا من منطقة الخليج العربي سيكون في عام ١٩٧٦ حسب آخر التقديرات ٧,٦٠٠,٠٠٠ برميل في اليوم أو ٣٧٣,٩٢٠,٠٠٠ طن في العام.

ولذا فإن الكميات البترولية الزائدة عن طاقة خطوط الأنابيب وقناة السويس ستكون ٧,٦٠٠,٠٠٠ ـ ٤,٩٤٥,٣٥١ = ٢,٦٥٤,٦٤٩ برميلاً في اليوم أو ١٣٠,٦٠٨,٧٣٠ طناً في العام.

هذه الكمية وقدرها ٢,٦٥٤,٦٤٩ برميلاً في اليوم أو ١٣٠,٦٠٨,٧٣٠ طناً في العام لا تستطيع أن تمر بالقناة لأن القناة أصبحت في حالة تشبع، ولا يمكن إمرارها بالأنابيب لأن طاقة هذه الأنابيب ثابتة ولذلك فلا بد لها أن تذهب إلى أوروبا عن أحد طريقين:

١ ـ بناء خطوط أنابيب جديدة لنقلها من الخليج إلى البحر الأبيض المتوسط.

٢ ـ نقلها بالناقلات الضخمة مروراً برأس الرجاء الصالح في طريقها إلى أوروبا.

هذه الكمية التي هي أكثر من ضعف طاقة الخطوط الحالية تمثل أرباحاً وأعمالاً تقدر قيمتها بمئات الملايين من الجنيهات، فهل سنترك هذه الفرصة تذهب ونترك أناساً آخرين يبنون ناقلات كبيرة تأخذ أرباح هذا العمل أم هل نحن قادرون على الاحتفاظ بهذه المصلحة لأنفسنا؟

كيف يمكن تدبير الأموال اللازمة لبناء خطوط الأنابيب ولتوسيع وتعميق قناة السويس؟

حبذا لو أمكن تكوين هيئة للمشاريع العربية الكبرى لأن العمل على مستوى البلاد العربية مجتمعة يصادفه بلا شك نجاح أكبر من العمل على المستوى الإقليمي لأسباب اقتصادية بحتة. فإذا ما أريد لقناة السويس أن تظل أهم ممر مائي في العالم فلا بد من تعميقها بحيث تمر بها الناقلات التي تزيد حمولتها، على ٧٥ ألف طن وهي حاملة كامل حمولتها، لأن الناقلة التي حمولتها ١٠٠ ألف طن إذا مرت بالقناة وهي تحمل أقل من حمولتها أي ٧٠ ألف طن مثلاً لعدم استطاعتها شحن كامل طاقتها من شأنه أن يرفع تكاليف المرور بالقناة بحوالى ٢٥ في المائة. وهذا يجعل المرور لمثل هذه الناقلة حول افريقيا في طريقها إلى أوروبا أقل تكلفة من مرورها بالقناة وهي ناقصة الحمولة كما يتضح من الجدول رقم (٢). وعليه فلا بد من التنسيق بحيث تظل القناة تمرر أكبر عدد من الناقلات حتى تصل إلى نقطة التشبع والباقي يذهب إلى خطوط الأنابيب المزمع بناؤها.

أما بالنسبة لعملية تمويل خطوط الأنابيب المقترحة فإننا نرى اتباع الطريقة التي اتبعتها إيران باتفاقها مع روسيا. فقد تقرر بناء خط للغاز من الحقول الإيرانية إلى الاتحاد السوفياتي طوله حوالى ٦٠٠ ميل وتقدر تكاليف بنائه بحوالى ٤٥٠ مليون دولار وطاقته على النقل ١٠٠٠ مليون قدم مكعب (بليون واحد) من الغاز يومياً.

وفي الجانب العربي من الخليج يحرق في الهواء يومياً ما يزيد عن ٣٠٠٠ مليون (ثلاثة بلايين) قدم مكعب من الغاز بدون أن يستفاد منها. فإذا فرضنا أننا سنترك ١٠٠٠ مليون قدم مكعب من هذه الغازات للمشاريع المحلية فسيكون لدينا فائض مقداره حوالى ٢٠٠٠ مليون قدم مكعب (بليونين) أو ضعف الكمية التي ستصدرها إيران إلى روسيا. فلماذا لا نفكر بالاتصال بدول شرق أوروبا والاتحاد السوفياتي والنمسا وألمانيا الشرقية ودراسة إمكانية مد خط من الخليج العربي إلى شرق أوروبا مباشرة أو إلى سواحل سوريا أو لبنان ثم إسالة الغاز وتصديره سائلاً إلى شرق أوروبا

أو إلى أي مكان آخر من أوروبا وأمريكا.

إن بناء خط لنقل الغاز من الخليج إلى أوروبا الشرقية لا يشكل أي صعوبة من الناحية الهندسية. وإذا أخذنا تكاليف الخط الإيراني الروسي كقاعدة فإن الخط العربي المقترح إلى أوروبا الشرقية والذي يقدر طوله بحوالى ١٦٥٠ ميلاً واصلاً إلى تشيكوسلوفاكيا سيكلف حوالى ١٢٣٧ مليون دولار. ويمكننا الاتفاق مع الروس ودول شرق أوروبا التي تبدي رغبة في شراء الغاز للمساهمة في تمويل الخط أو مدنا بالأنابيب اللازمة لخط الغاز وكذلك الاتفاق معها على توسيع صناعة الصلب في الجزائر من أجل الحصول على ما يلزمنا من الحديد لبناء خطوط الأنابيب اللازمة لبناء الخطوط الجديدة لنقل البترول من الخليج إلى البحر الأبيض المتوسط. وعملية بناء خطوط جديدة ستتكرر كل عشر سنوات على الأقل طالما زادت نسبة الاستهلاك في أوروبا وأمريكا للمواد البترولية بالمعدلات التي هي عليها الآن أو أقل قليلاً.

إن التخطيط لاستغلال الثروات العربية في البلاد العربية لا يتم إلا بالتخطيط الكامل على مستوى الأمة العربية كلها وهذه فرصة كبيرة لتحقيق مصلحة عربية مشتركة ولكي نثبت لأنفسنا أن أمتنا أمة واحدة تشكل وحدة اقتصادية متكاملة.

النتيجة

نحن العرب بأشد الحاجة إلى التفكير الاقتصادي العلمي وتوحيد مصير شعوبنا عن طريق تحسين وسائل معيشتها وجعل الجماهير تشعر بأن تعاونها مع بعضها هو الطريق الوحيد لنقلها من حالة الفقر والتخلف إلى حياة أفضل عن طريق توحيد اقتصادياتنا، فنحن كتلة اقتصادية واحدة متكاملة.

رؤية قومية للواقع العربي (*)

كان كل شيء في الوطن العربي من محيطه إلى خليجه معداً لقيام ثورة تقود جماهيره إلى حياة أفضل وتغسل عن الأمة العربية عار الهزيمة في فلسطين. وكانت الجماهير العربية في كل مكان قد خدعت من الاستعمار أو ألبست العار نتيجة لتصرفات حكومات، إما ضالعة مع الاستعمار في إذلالها، أو جاهلة ضعيفة لا تملك من أمرها شيئاً. وكانت الأمة العربية قد خرجت من حربين عالميتين قدمت لها فيهما الوعود بالاستقلال والحرية بعد مساهمة أقطارها في مجهود الغرب لكسب حربين عالميتين. وكانت البحار والأجواء والأراضي والمدن العربية واقعة أثناء القتال تحت سيطرة الحلفاء الذين أثبتوا في كل مرة أنهم لا يقيمون وزناً لوعودهم. فبعد الحرب العالمية الأولى كانت البلاد العربية إما محتلة بالجيوش الأجنبية كما هي الحال في الدول العربية في شمال افريقيا، أو شبه مستقلة مع وجود الجيوش الأجنبية في أراضيها، كمصر والعراق وبعض دول المشرق العربي. وبعد الحرب العالمية الثانية حاول الغرب المحافظة على أوضاعه في الأراضي العربية مع تغيير أسلوبه في المعاملة. ولكن شعوب الأمة العربية سواء أكانت في المشرق العربي أم في مغربه كافحت كفاحاً مريراً للتخلص من الاستعمار الغربي بجميع أنواعه وللسيطرة التامة على جميع مقدرات الأمور في بلادها. وكانت القشة التي قصمت ظهر البعير هي هزيمة جيوش سبع دول عربية على أرض فلسطين وتشريد مليون إنسان عربي والقائهم في الصحراء واحتلال تلك الأرض المقدسة بجيوش أتت من البحر مزودة بأسلحة وتشجيع ومعاونة ساسة الغرب وحكوماتهم.

لقد كان واضحاً أن الإنسان العربي، بعد أن خانه الساسة والحكام والملوك العملاء للغرب الضالعون في خيانة أمتهم والمتواطئون مع الاستعمار لبناء دولة

(*) نشر في: الطليعة، السنة ٢، العدد ٧ (تموز/يوليو ١٩٦٦)، ص ٢٢ - ٣٦.

إسرائيل والمساهمة في اقتطاع نصيب من الأسلاب، لن يقف مكتوف الأيدي، ولا بد أن يثور لكرامته وعزته وشرفه الذي دنسه أولئك الجبناء من مشردي الآفاق الأوروبية والأمريكية. وانتظر العرب والعالم أن يثور بركان الكرامة العربية في أي وقت. ولحسن حظ الأمة العربية وتوفيق الله لها أن ثار بركان الكرامة العربية في القاهرة عاصمة العروبة الخالدة والتي لعبت في الماضي أخطر الأدوار التاريخية في حياة العرب، فمنها قام صلاح الدين الأيوبي وحرر فلسطين، ومنها قامت الجيوش التي أوقفت الزحف التتاري الذي كان يهدد بإفناء الحضارة العربية والإسلامية وقد كانت على الدوام بمثابة الرأس والقلب للأمة العربية كلها، وبدونها يفقد العرب في مغربهم وفي مشرقهم الاتصال المباشر ببعضهم.

وثورة ٢٣ يوليو لا يمكن اعتبارها مجرد ثورة مصرية قامت للقضاء على الحكم الملكي وتسلم ضباط الجيش مقاليد الحكم، بل ثورة عالمية لأنها لم تقلب الأوضاع رأساً على عقب في مصر وحسب بل أثرت على مجرى الأمور في البلاد العربية سواء أكان ذلك في شمال افريقيا أم في آسيا. كما أنها أصبحت مثالاً يحتذى في الدول الافريقية والآسيوية وبعض دول أمريكا اللاتينية. إنها ثورة مثقفة أصيلة ذات رسالة مصممة على تحقيقها بالعلم والصبر والعمل. وقد نجحت في تحقيق جزء كبير من رسالتها في الداخل وفي الخارج. وحتى لا نتهم بالعاطفة والتحمس سنأتي إلى لغة الوقائع والأرقام لنرى كيف استطاعت هذه الثورة أن تحقق من الإنجازات في الداخل وفي الخارج وفي فترة قصيرة ما لم تستطع الأنظمة الأخرى تحقيقه في عشرات السنين.

لقد كان الشعب العربي في مصر قبل الثورة، يعيش في حالة يأس. فالحالة الاقتصادية متدهورة والجيش البريطاني لا يزال متمركزاً في منطقة القناة والجو السياسي ملبداً بالغيوم، والجماهير فقدت ثقتها بالأحزاب التقليدية وأخذت تبحث عن شيء جديد يغير معالم الحياة في البلاد. فالوفد الذي كانت الأغلبية العظمى من الشعب تلتف حوله قد فقد ثقة واحترام المثقفين وأهل الرأي لتسرب الفساد والأنانية إلى الصفوف الأولى من قادته ولسماحه لنفسه بأن يتسلم الحكم بأمر من الإنجليز في عام ١٩٤٢ عندما حاصر السير مايلز لامبسون قصر الملك فاروق بالدبابات وطلب منه تعيين مصطفى النحاس رئيس حزب الوفد رئيساً لمجلس الوزراء.

كما أن الملك فاروق نفسه الذي كان موضع عطف عندما تولى الملك في عام ١٩٣٦[1] قد تحول إلى إنسان متوحش لا هم له إلا إشباع نزواته وشهواته. وكان

---

(١) جاء تولي فاروق الملك بعد مرحلة قاسية من الحكم الإرهابي المقترن بأعنف أنواع السلطة المطلقة للملك فؤاد وحكومات الأقلية المعادية لأبسط مقاييس الديمقراطية مثل توفيق نسيم واسماعيل صدقي =

يقضي معظم أوقاته في لعب الميسر محاطاً بمجموعة من المنحلين الذين لا تربط معظمهم بالشعب المصري أية رابطة مما زاد من غضب الشعب عليه فمنع عنه ثقته ولم يعد يوليه حبه واحترامه. ولما قامت حرب فلسطين بين العرب والصهاينة، ظهر بكل جلاء أن الجيش المصري لم يكن معداً للقتال بل للاستعراضات وأداء التحية لفاروق وحمايته من الشعب فقط. وكانت الأسلحة التي دخل بها فلسطين ليحارب الصهاينة من النوع القديم الفاسد الذي اشترك بعض رجال حاشية الملك في شرائها من الخارج. وهذا زاد من نقمة الشعب على الحكومة وعلى الملك. وقد حاول الشعب المصري إظهار غضبه على الحكومة وعلى الإنجليز الذين كانوا لا يزالون يحتلون منطقة قناة السويس، فبدأ حرب عصابات معهم بعد فشل حكومة الوفد، التي أتت بعد هزيمة فلسطين في إقناع الإنجليز بالرحيل عن مصر مما اضطرها لاعتبار معاهدة ١٩٣٦ التي بموجبها يحتل الإنجليز منطقة القناة باطلة. وهكذا نرى أن الشعب المصري قد بدأ ثورته على الوضع ولكنه كان بحاجة إلى قيادة منظمة توجه نشاطه وتنظم صفوفه. فلما قام أبطال ثورة ٢٣ يوليو لم يكونوا يمثلون فقط غضبة رجال الجيش الذين كانوا من أكثر فئات الشعب المصري نقمة على الوضع بعد أن أظهرت لهم حرب فلسطين - بالرغم مما أبدوه من شجاعة فردية نادرة - أنهم قد خدعوا وعرضوا لإهانات وهزائم كان يمكن ألا تحدث لولا ما تعرض له الجيش من خداع وخيانة وإهمال بل كانوا يعبرون عن رغبة شعبية عميقة. وهكذا التقت إرادة الجيش وإرادة الشعب. فلما تحرك الجيش في صباح يوم ٢٣ يوليو من عام ١٩٥٢ لم يجد أمامه أية مقاومة وفتح الشعب له ذراعيه والتحمت ثورة الشعب بثورة الجيش وسارا يداً واحدة إلى الأمام لتحقيق الإنجازات التي كانت تعتبر فيما مضى من المستحيلات كبناء السد العالي، وتأميم قناة السويس، وتنفيذ مشروع الإصلاح الزراعي، وإصدار قوانين التأميم في عام ١٩٦١، ونجاح الخطة الخمسية الأولى، وبناء الصناعات الثقيلة، وزيادة الأراضي القابلة للزراعة، والتوسع في التعليم ومضاعفة الطاقة الكهربائية والتوسع في وسائل العناية الصحية، ومضاعفة عدد المستشفيات. هذا في الداخل، أما إنجازات الثورة في الوطن العربي كله، فلا تقل جلالاً عما فعلته للشعب المصري. فالأيدي التي هزت عرش فاروق وأسقطته عنه، هزت في نفس الوقت عروشاً أخرى. فبعضها سقط صاحبها وداست عليها الجماهير العربية الهادرة، وبعضها الآخر تدحرج أصحابها وأصبحوا في حكم الأموات. أما من بقي منهم فلم يعودوا ينظرون إلى شعوبهم على اعتبار أنهم جزء من ممتلكاتهم الخاصة بل أصبحوا

= ومحمد محمود، مما حمل بعض فئات الشعب على عقد آمال - تحت تأثير دعاية واسعة أيضاً - على توليه الحكم. وسرعان ما اتضحت حقيقته من واقع تصرفاته فانفض عنه الشعب بأجمعه حتى انه عندما أطاحت به الثورة في ٢٦ يوليو ١٩٥٢ لم تترك في مشاعر فرد واحد من أبناء الشعب تعاطفاً معه.

يتنافسون في إعطاء الوعود لهم بتحسين الأحوال. وطالما أن الثورة العربية قائمة فإن هذه الحكومات لا بد وأن تحقق وعودها وتسير مع التيارات الإصلاحية السائدة ويكون مصيرها مصير الذين أبوا أن يصدقوا أن ثورة ٢٣ يوليو ثورة عربية عارمة لا يستطيع مقاومة تأثيرها على الشعوب العربية إلا الذين في قلوبهم وقر.

وسأحاول في الأسطر التالية بيان الإنجازات التي حققتها الثورة في مصر، وفي المجال الخارجي ولا سيما في العالم العربي، وكذلك الصعوبات والعقبات التي اعترضت سبيل الثورة في الداخل وفي الخارج وأراد الله لها النجاح في التغلب عليها جميعها.

أثر الثورة في المجال الداخلي

عندما تسلم الثوار الحكم كان في الميزانية المصرية عجز قدره ٣٨,٨ مليون جنيه مصري. وكانت الحالة الاقتصادية في وضع لا تحسد عليه، ففتحت الثورة قلبها لجميع طبقات الشعب وأرادت مخلصة التعاون معهم لتحسين الأحوال ورفع مستوى المعيشة. وكانت الحالة تحتاج إلى إجراءات قوية وصارمة، ولكن الثورة لم ترد اللجوء إلى العنف وحاولت تحقيق أغراضها باللين وإعطاء نفسها وقتاً كافياً لدراسة الوضع الاقتصادي والاستفادة من الخبرة الداخلية والخارجية لتحسين الأحوال.

الإصلاح الزراعي

كان أول إجراء ثوري لجأت إليه الثورة إصدار قانون ٩ سبتمبر لعام ١٩٥٢ الخاص بالإصلاح الزراعي. وكان هذا القانون يعتبر إجراء معتدلاً جداً. فقد قرر القانون أن يحتفظ كل مالك من أصحاب الأملاك الكبيرة بـ ٢٠٠ فدان يضاف إليها ١٠٠ فدان أخرى إذا كان لديه ولدان أو أكثر بواقع خمسين فداناً لكل ولد. وفي عام ١٩٦١ عدل هذا القانون بحيث أصبح ما يملكه الفرد الواحد لا يزيد عن مائة فدان، على أن يكون هذا الحد شاملاً للأسرة كلها، أي للأب والأم وأولادهما القصر قبل عام ١٩٧٠.

كان طبيعياً أن تولي الثورة اهتمامها للزراعة والمزارعين. فالزراعة كانت مصدر الثروة القومية. والمزارعون يشكلون أكثر من ٧٠ بالمئة من عدد السكان. وكانت الأرض موزعة بطريقة مجحفة بدأها محمد علي وأيدها الاستعمار الإنجليزي. وكانت أية ثورة لا تولي هذه المسألة اهتمامها لا يمكن اعتبارها ثورة شعبية تشارك الشعب شعوره وتتحسس ما يعانيه من ظلم طال عليه الأمد. فالأرض القابلة للزراعة في مصر لا تزيد مساحتها على ستة ملايين فدان كانت موزعة بحيث إن ٢,٠١٨,١٠٠ من الفلاحين يملك كل منهم أقل من فدان واحد، وهؤلاء يمثلون ٧٢ بالمئة من عدد

ملاك الأراضي، ومع ذلك فإنهم لم يكونوا يملكون أكثر من ١٣ بالمئة من المساحة المزروعة. وكانت هناك ١,٥ مليون عائلة يبلغ عدد أفرادها ٨ ملايين شخص لا تملك أي شبر من الأرض بينما كان يوجد ٢٨٠ شخصاً يملكون فيما بينهم ٥٨٣٤٠٠ فدان ويخص أفراد العائلة المالكة من هذه الأراضي ١٧٨٠٠٠ فدان.

ونتيجة لتطبيق قانون الإصلاح الزراعي الذي صدر في ٩ سبتمبر عام ١٩٥٢ والتعديل الذي أدخل عليه في عام ١٩٦١، فإن مساحة من الأرض المزروعة تقدر بحوالى مليون فدان أو ١٧ بالمئة من مجموع الأراضي المزروعة تنتقل ملكيتها إلى حوالى ٢٥٠ ألف عائلة من الفلاحين، هذا عدا الأراضي التي تم إصلاحها والأراضي التي يتم إصلاحها طبقاً للخطط الخمسية وكذلك الأراضي التي سيمكن استثمارها بعد إتمام بناء السد العالي وتكوين بحيرة ناصر. وتقدر هذه كلها بحوالى مليوني فدان، كما يقدر بعض الخبراء أنه سيكون في الإمكان في مطلع عام ١٩٧٠ وما بعده أن تصبح مساحة الأراضي التي تزرع في وادي النيل والوادي الجديد بالجمهورية العربية المتحدة عشرة ملايين فدان. كما يجب أن نلاحظ أن قيمة الأقساط السنوية التي يدفعها الفلاحون ثمناً لتملكهم أرضهم هي أقل مما كانوا يدفعونه إيجاراً سنوياً لأصحاب الأراضي[٢]. وقد جنى الفلاح نتيجة لهذا الإجراء زيادة في دخله قدرت بحوالى خمسين في المائة (٥٠ بالمئة) من هذا الدخل.

السد العالي

إن بناء السد العالي وخزن كميات كبيرة من مياه النيل التي كانت تذهب كل سنة إلى البحر الأبيض المتوسط وراء سد عال والتحكم بها، وكذلك منع النيل أثناء فيضانه غير العادي من جرف الأراضي الزراعية وإغراق المحصولات، حلم راود مخيلة المهندسين المصريين منذ أواخر القرن التاسع عشر. وقد وضعت الدراسات اللازمة ونفذ جزء من الفكرة عندما أقيم سد أسوان، ولكن ظلت فكرة السد العالي الذي سيزيد أراضي مصر الزراعية مليون فدان وسيضاعف الطاقة الكهربائية عدة مرات، ويمكن بواسطته السيطرة التامة على مياه النهر العظيم، ظلت الحلم الذي يجب أن يصبح حقيقة. وقبل الثورة كانت كل حكومة تريد زيادة شعبيتها تخرج ملف السد العالي وتبدأ بالكلام عنه لتلهب خيال المصريين وتزيد من لهفتهم. وقد ظل الحلم حلماً حتى قامت في مصر ثورة ٢٣ يوليو، وكان من أول ما فكر به قادة الثورة، بناء السد العالي بأي ثمن. وما كان للسد العالي أن يبدأ العمل به لولا تصميم قادة الثورة وإيمانهم العميق بأن بناء السد ضرورة حتمية إذا ما أريد للاقتصاد المصري أن ينمو

(٢) بمقتضى القانون ١٢٨ لسنة ١٩٦١ خفض إلى النصف ما لم يؤد من ثمن الأرض الموزعة أو التي توزع على المنتفعين كما خفضت الفوائد المستحقة عليهم بمقدار النصف.

نمواً طبيعياً مستثمراً كل الإمكانيات الطبيعية في البلاد. ولم تكن حالة مصر المالية تمكنها من بناء السد وحدها فلجأت إلى الخارج لتطلب من الدول الصديقة المعاونة المادية والفنية. وقد بدأ ساسة الغرب وعلى رأسهم «جون فوستر دالاس» و«انطوني ايدن» سلسلة طويلة من المناورات وأساليب الخداع والوعود التي حنثوا بها كلها انتهت برفض أمريكا وانجلترا والبنك الدولي تقديم المعاونات والقروض لمصر لبناء السد العالي بعد أن كانوا قد وعدوا بذلك كما سنرى. ولكن الثورة المؤمنة برسالتها والتي لم تستطع أية عقبة أن تقف أمامها، اتجهت إلى مصدرين لتنفيذ مشروعها: أولهما تأميم قناة السويس المصرية واستعادة ملكيتها من المستغلين الأجانب الذين استولوا عليها بأساليب لا يمكن اعتبارها شريفة، واستغلال موارد القناة في بناء السد العالي. أما الجهة الأخرى التي اتجهت إليها مصر فقد كانت الاتحاد السوفياتي الذي أظهر استعداده التام للمعاونة. وفعلاً تم الاتفاق بين الطرفين وبدأ تنفيذ السد. وفيما يلي ما يقدره الخبراء عن تكاليف السد وفوائده للاقتصاد في الجمهورية العربية المتحدة:

الزيادة المرتقبة في الدخل القومي مقدرة بملايين الجنيهات المصرية

أولاً: سيكون بالإمكان بعد إتمام جميع مراحل بناء السد وتكوين بحيرة ناصر التي يقدر طولها بحوالى ٣٠٠ ميل تخزين ١٣٠,٠٠٠ مليون متر مكعب من الماء وستزيد مساحة الأرض المزروعة بحوالى ٢٥ بالمئة. كما يحول ٧٠٠ ألف فدان من ري الحياض إلى الري المثمر ٦٣.

ثانياً: ضمان وجود مياه كافية للري حتى في السنوات التي يكون الفيضان فيها منخفضاً، وهذا سيساعد على تحسين الصرف ويضمن زراعة مليون فدان من الأرز سنوياً ٥٦.

ثالثاً: حماية الأراضي الزراعية من الفيضانات ١٠.

رابعاً: تحسين المواصلات النهرية ٥.

خامساً: توليد ما يعادل عشرة آلاف كيلووات ساعة ١٠٠.

المجموع = ٢٣٤

وقد قدرت تكاليف بناء السد العالي وتركيب أجهزة توليد الكهرباء وبناء القنوات اللازمة لتحسين وسائل الري بـ ٤٠٤ ملايين جنيه مصري. وهذا معناه أنه يمكن استرداد جميع ما صرف على السد من أموال في أقل من سنتين بعد نهاية العمل وبداية الاستثمار. كما سيكون لدى الجمهورية العربية مولدات كهربائية طاقتها ١٦,٥ بليون كيلووات ساعة. وبهذا يصبح معدل نصيب الفرد من الطاقة الكهربائية ٥٢٥ كيلوات ساعة بينما معدل نصيب الفرد في العالم ٦٠٠ كيلوات ساعة.

تأميم قناة السويس

يقول الله تعالى: ﴿وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم﴾[٣]. لقد كان تراجع الغرب بأسلوب مشين عن المساعدة في تمويل السد العالي بعد أن وعد بذلك دافعاً لقيادة الثورة على أن تقدم على تأميم شركة قناة السويس وإعادة الحق إلى أهله. فقد بنى المصريون القناة ولكنهم خسروها نتيجة لعبث واستهتار حكامهم الأجانب. وقد أعطى «جون فوستر دالاس» بتصرفاته الرعناء الفرصة المناسبة لرجال الثورة لأن يثبتوا للعالم بأنهم مصممون على استرجاع حقوق بلادهم المغتصبة، وأنه لا توجد صعوبات يمكنها إيقاف زحفهم لتحقيق أهدافهم.

كانت قناة السويس شريان الحياة لأوروبا وآسيا، والمصريون لا يكادون يشعرون بوجودها. ففوائدها للأجانب، ووظائفها للأجانب وإداراتها للأجانب ودخلها النقدي للأجانب، وما كان دخل مصر السنوي منها يزيد عن خمسة ملايين جنيه مصري. وكما نعلم وضعت مصر المستقلة يدها عليها في يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٦ ووعدت مالكي الأسهم بالتعويض العادل ونفذت مصر الحرة وعدها قبل المدة المقررة بسنة، وأدارت القناة بطريقة أفضل من الطريقة التي كانت تدار بها قبل التأميم، وذلك بفضل كفاءة رجالها وعلى رأسهم المهندس محمود يونس. وأصبح نجاح هيئة القناة مثار فخر لكل العرب. وفيما يلي بعض الأرقام التي تدل على مدى نجاح الإدارة العربية:

● في عام ١٩٥٥ عبر القناة ١٤,٤٦٦ باخرة، أما في عام ١٩٦٥ فإن عدد البواخر التي عبرت القناة بلغ ١٩١٥٠ باخرة.

● قبل التأميم كانت أكبر ناقلة بترول يمكنها المرور في القناة هي من النوع الذي لا تزيد حمولته عن ٣٠ ألف طن، أما الآن فإن الناقلات التي حمولتها ٧٠ ألف طن يمكنها العبور بسهولة، بعد تعميق وتوسيع مجرى القناة.

● يمكن للناقلات التي غاطسها ٣٨ قدماً وطولها ١٠٠٠ قدم العبور بالقناة، ومن المنتظر أن يتم تعميق القناة بحيث يصبح بالإمكان استقبال ناقلات غاطسها ٤٠ قدماً قبل عام ١٩٧٠، مع العلم بأن ٢٥ بالمئة من طول القناة قد تم فعلاً تعميقه إلى ٤٠ قدماً.

● بلغ دخل الدولة من واردات المرور بالقناة منذ عام ١٩٥٧ حوالى ٥٠٢ مليون جنيه مصري، صرف منها على التوسع في تحسين القناة وإنشاءاتها حوالى ٢٠ بالمئة من هذا المبلغ.

---

(٣) القرآن الكريم، «سورة البقرة،» الآية ٢١٦.

● بعد عام ١٩٧٠ سيكون من الممكن مرور ناقلات تزيد حمولتها عن ١٠٠ ألف طن بالقناة، وربما أسفرت الدراسات التي تعمل الآن عن إمكانية توسيع وتعميق القناة بحيث تستقبل أكبر عدد من مختلف أنواع الناقلات الجبارة.

● قامت الهيئة العامة للقناة ببناء حوضين لبناء السفن أحدهما على شواطئ بحيرة التمساح والآخر في بورسعيد، كما قامت ببناء بعض المصانع كمصنعي البلاط الإسفلتي ومصنع المصابيح الكهربائية.

● بلغ عدد موظفي هيئة القناة حوالى ٤٠٠٠ موظف غالبيتهم العظمى من المصريين بينما كان الأمر قبل التأميم العكس تماماً.

التعليم

تؤمن الثورة أنه لا يمكن زيادة الإنتاج ورفع مستوى المعيشة إلا بنشر التعليم إلى أوسع مدى، فقامت ببناء المدارس بحيث أصبحت تبني ما معدله مدرسة في كل يوم من أيام السنة تقريباً. وقد زاد تبعاً لذلك عدد التلاميذ الذين يؤمون المدارس وارتفع عددهم من ١,٩٠٠,٠٠٠ تلميذ في عام ١٩٥١ إلى ٣,٥٠٠,٠٠٠ تلميذ في عام ١٩٦١ وعددهم يقدر بحوالى ٤ ملايين تلميذ. كما ارتفع عدد طلاب الجامعات من ٣٨ ألف طالب في عام ١٩٥١ إلى ٥٣ ألف طالب في عام ١٩٦١ وافتتحت جامعتان جديدتان هما جامعتا عين شمس وأسيوط. كما ارتفع عدد طلاب المدارس المهنية من ١٥ ألف طالب في عام ١٩٥٣ إلى حوالى ١٠٠ ألف طالب في الوقت الحاضر.

الصحة

في الميزانية المصرية لعام ١٩٥١ ـ ١٩٥٢ كان البند المخصص لوزارة الصحة ١٠,١ مليون جنيه مصري، أما في عهد الثورة فكان في عام ١٩٦٣ ـ ١٩٦٤، ٣١,٢ مليون جنيه مصري، وفي عام ١٩٦٤ ـ ١٩٦٥ ارتفع إلى ٤٤,٣ مليون جنيه مصري. وفي عام ١٩٥١ كان هناك ٥٢٠٠ طبيب أو بمعدل طبيب واحد لكل ٤٠٠٠ شخص، أما في عام ١٩٦٤ فكان هناك ١٣٠٠٠ طبيب أو بمعدل طبيب واحد لكل ٢٠٠٠ شخص.

وفي عام ١٩٥١ كانت نسبة الأسرة المتوفرة في المستشفيات تعادل سريراً واحداً لكل ٦٠٠ شخص، أما الآن فيوجد في المستشفيات ٥٧٠٠٠ سرير أي ما يعادل سرير واحد لكل ٤٨٢ شخصاً. كما يجب أن يلاحظ أن استهلاك المواد الغذائية في الجمهورية العربية المتحدة زاد إلى حوالى ١٠ بالمئة في العام بينما متوسط الزيادة السنوية في عدد السكان تتراوح بين ٢,٥ بالمئة و٢,٨ بالمئة.

الاقتصـاد

عندما قامت الثورة كان كل شيء في مصر يسير على أساس نظام الاقتصاد الحر بشكله المطلق مع جميع ما يرتبط بذلك من مساوئ: فالتجارة حرة وبيد الأفراد، والصناعات الصغيرة التي كانت قائمة يملكها الأفراد، وكانت حصيلتها لا تمثل أكثر من عشرة في المائة من الدخل القومي. أما الزراعة فقد كانت تتمثل فيها الإقطاعية بأبشع صورها. وبعبارة أخرى كان نظام الغاب سائداً حيث يأكل القوي الضعيف. والضحية الكبرى في هذا كله كان الإنسان المصري العادي سواء أكان فلاحاً، أم عاملاً. وقد اضطرت الثورة في السنوات الأولى أن تعمل ببطء وبما لديها من إمكانيات مادية وبشرية. ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها: أن معظم من اعتمدت عليهم من المثقفين والخبراء هم ممن تأثروا بالرأسمالية الغربية وأبناء المدرسة التي قام على أكتافها الاقتصاد الرأسمالي والإقطاع قبل الثورة. ولهذا فإن تجاوبهم مع أفكار رجال الثورة كان بطيئاً نسبياً. وكان ما تحقق في تلك الفترة من تقدم في جميع المجالات الاقتصادية والعلمية والصناعية ما عدا قانون الإصلاح الزراعي شيئاً عادياً. ولكن بعد أن رسخت أقدام الثورة واكتسب قادتها خبرة أوسع بأحوال البلاد وفيما يجري في البلاد الأخرى، وبعد ممارسة الضغط الغربي على الثورة (الذي انتهى بالاعتداء على بورسعيد) لتحويلها لصالح الغرب وجعلها تسير في ركابه، قررت الثورة بأن تسير بخطى أوسع نحو تغيير معالم الحياة بمصر وإحداث تغيير جذري في الأسس الاقتصادية التي سارت عليها البلاد. فبعد تأميم قناة السويس وتمصير جميع المصالح الأجنبية في أعقاب الاعتداء على بورسعيد وتأميم المصالح الأجنبية والمصرية في عام ١٩٦١ أصبحت الدولة هي المسيطرة على وسائل الإنتاج الرئيسية في البلاد، كما أصبحت المهيمنة على وسائل الخدمات العامة كالصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية الأخرى. وهكذا سارت الثورة بأسرع خطى ممكنة لتحقيق التطبيق العربي للاشتراكية الذي ساوى بين المواطنين في الخدمات وقلل بشكل ملحوظ من الفوارق بين الطبقات، وأخذ المصريون لأول مرة في تاريخ وادي النيل يتجهون نحو حياة يصبح الناس فيها سواسية كأسنان المشط. وقد لجأت الثورة إلى اتباع طريقة الخطة بحيث تحدد برنامجاً للتنمية وتضع له مدة يتم فيها التنفيذ وتدبير المال اللازم لذلك عن طريق القروض الأجنبية والضرائب المحلية ومن ميزانية الدولة. وقد صمم رجال الثورة على تطبيق الخطة بحيث يتضاعف الدخل القومي في عشر سنوات وأن تتحقق زيادة قدرها ٤٠ بالمئة في السنوات الخمس الأولى. وقد نجحت خطة التنمية الأولى التي بدأت في عام ١٩٦٠ وانتهت في يونيو من عام ١٩٦٥ نجاحاً عظيماً. ويبين الجدول التالي قيمة الاستثمارات في هذه الخطة الخمسية الأولى وتوزيعها بين القطاعات المختلفة. وقد قال السيد علي صبري رئيس الوزراء السابق في خطابه أمام مجلس الأمة في ١٧ نوفمبر عام ١٩٦٤ بأن قيمة الإنتاج في السنة الأولى للخطة (وهي سنة

الأساس ١٩٥٩ ـ ١٩٦٠) كانت مقدرة بـ ٢٥٤٧ مليون جنيه. وقد بلغت قيمة الإنتاج في نهاية السنة الرابعة للخطة ٣٦٠٠ مليون جنيه مصري. وهذا معناه على حد قول رئيس الوزراء أن ٩١,٦ في المائة من هدف الخطة الخمسية الأولى قد تحقق في أربع سنوات فقط(!) كما ذكر أن عدد العاملين في الخطة كان عند بدايتها ٦ ملايين عامل. وكان من المنتظر أن يزيد هذا العدد في نهاية الخطة إلى ٧,٠١٥,٠٠٠ عامل ولكن عدد العاملين في الخطة وصل في نهاية السنة الرابعة منها إلى ٧,٠٨٥,٠٠٠ عامل.

تقدير لتوزيع الأموال الموظفة

في القطاعات المختلفة لخطة التنمية الأولى ١٩٥٩ ـ ١٩٦٠ إلى ١٩٦٤ ـ ١٩٦٥

القطاع	المبلغ الموظف (بملايين الجنيهات المصرية)	النسبة المئوية
الزراعة	٢٢٤,٢	١٣,٧
الري والصرف	١١١,٧	٦,٨
السد العالي	٤٧,٣	٢,٩
الصناعة	٤٣٦,٢	٢٦,٧
الكهرباء	١٣٨,٥	٨,٥
النقل والمواصلات والتخزين	٢٣٤,٢	١٤,٣
مساكن	١٤٠	٨,٦
قناة السويس	١٤٠	٨,٦
مؤسسات شعبية	٤٧,٦	٢,٩
خدمات	١٠١,٧	٦,٢
تغيير في قيمة الأسهم	١٢٠	٧,٣
المجموع	١٦٣٦,٤	١٠٠

المصدر: Peter Mansfield, *Nasser's Egypt* (Baltimore, MD: Penguin, 1965), p. 144.

ولا بد من ملاحظة التركيز على الصناعة حيث يشكل المبلغ المرصود لها في الخطة ٤٣٦,٢ مليون جنيه مصري أو ما يعادل ٢٦,٧ بالمئة من مجموع الأموال المقدر توظيفها في خطة التنمية الأولى. وإذا ما أضيفت إليه الأموال اللازمة للكهرباء والبالغ قدرها ١٣٨,٥ مليون جنيه أو ٨,٥ بالمئة ظهر بجلاء اهتمام الثورة بالصناعة وإيمانها الراسخ بأنها الطريق الوحيد للخروج من حالة التخلف، ورفع مستوى المعيشة لأن مجال الزراعة قد اقترب من حالة التشبع، وأن أي زيادة في مساحة الأرض التي يمكن زرعها نتيجة لبرنامج استصلاح الأراضي الصحراوية أو للزيادة التي ستحدث نتيجة لبناء السد العالي لن تتمكن وحدها من إحداث تغيير جذري في مستوى حياة الإنسان

في مصر خصوصاً وأنه ليس من المنتظر أن يحدث في القريب العاجل تغيير كبير في نفسية المواطن في مصر ليجعله يعمل على إيقاف الزيادة الكبيرة في النسل التي تعاني مصر منها الشيء الكثير. فزيادة السكان في مصر معناها إضافة ٨٠٠ ألف إنسان إلى عدد السكان سنوياً وقد تبلغ هذه الزيادة مليوناً كل عام بعد سنة ١٩٧٠.

وقد أعلنت اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي أرقام خطة التنمية السبعية الثانية، والتي تبلغ استثماراتها ٣١٦٦ مليون جنيه خصص منها للصناعة ١١٠٢ مليون جنيه والكهرباء ٢٦٣ مليون جنيه والزراعة والري ٥٥٦,٨ مليون جنيه.

القوى العاملة

اهتمت الثورة بالحركة العمالية وأولت العمال جل عنايتها لإيمانها بأنهم السند الذي يعتمد عليه كنواة لتحويل البلد الذي حكم عليه الاستعمار بأن يكون بلداً زراعياً فقط إلى بلد صناعي. وقد كانت حالة العمال قبل الثورة كحالة بقية الطوائف الأخرى. تخلف في الحالة الذهنية وقلة في الرزق وإهمال وعدم عناية في أحوالهم الصحية والمعيشية.

وكان عدد العمال في الصناعة والكهرباء في عام ١٩٥٢ (٤٠١,٠٠٠) عامل وأصبحوا في عام ١٩٦٣ ـ ١٩٦٤ (٨٠٨,٠٠٠) كما زادت العمالة عامة إلى ٧,٢٤٠,٠٠٠ من العاملين، وكانت ارتفعت في نهاية السنة الرابعة لخطّة التنمية الخمسية الأولى إلى ٧,٠٨٥,٠٠٠. وعندما قامت الثورة كان مجموع أجور العاملين السنوي لا يزيد عن ٣٤٩ مليون جنيه وأصبح في العام المالي ١٩٥٩ ـ ١٩٦٠ (٥٤٩,٥) مليون جنيه مصري. وبلغ هذا الرقم ٧٧٠,٣ مليون جنيه في نهاية الخطة الخمسية الأولى. أما في المصانع التي تملكها الدولة فيتقاضى العمال أجوراً تزيد عن ذلك بكثير فيبلغ متوسط ما يأخذه العامل الفني من ٣٠ إلى ٣٥ جنيهاً مصرياً في الشهر، وهناك عمال يتقاضون أجوراً تصل إلى ٦٠ أو ٧٠ جنيهاً مصرياً في الشهر الواحد. كما حددت ساعات العمل التي كانت قبل الثورة تصل في بعض الحالات إلى ١٢ ساعة في اليوم الواحد بسبع ساعات فقط. وأعطت قوانين التأميم التي تمت في عام ١٩٦١ العمال الحق في أن يكون لهم ممثلون في مجلس إدارة المشروع الذي يعملون به والحق في ترشيح عضوين عن الموظفين والعمال في كل مجلس إدارة يبلغ أعضاؤه سبعة أعضاء. وفي أكتوبر ١٩٦٣ زيد عدد الأعضاء المنتخبين إلى أربعة أعضاء دون تمييز بين عمال وموظفين وعلى أن يعين أربعة آخرون ورئيس للمجلس من قبل الدولة. كما أعطي لهم الحق بأن يأخذوا ٢٥ بالمئة من صافي أرباح المشروع الذي يعملون فيه وهم يحصلون على عشرة في المائة منها نقداً على أساس الراتب الذي يتقاضاه العامل بشرط أن لا يزيد ما يأخذه الواحد منهم عن خمسين جنيهاً، أما الباقي

وقدره ١٥ في المائة من الأرباح فتحول إلى الضمان الاجتماعي والخدمات الخاصة بالعاملين.

أثر الثورة في المجال العربي

من أجل تسهيل رصد أثر الثورة في المجال العربي، لا بد أن نتطرق إلى موقفها في المجال الغربي ويشمل دول غرب أوروبا، وأهمها الدول الاستعمارية القديمة، انجلترا وفرنسا، ومعهما الولايات المتحدة الأمريكية، التي تصوغ سياستها تجاه الجمهورية العربية المتحدة في إطار السياسة العامة فيما يتعلق بالشرق العربي ككل.

عندما قامت الثورة في صباح ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كانت مفاجأة للدول الغربية. فلمّا صحت من المفاجأة تشاورت مع بعضها وقررت عدم التعرض لها على اعتبار أن ما حدث هو من الأعمال الداخلية، ولهذا لم يتحرك الجيش البريطاني الرابض في منطقة القناة تلبية للدعوة الملحة التي وجهها إليه الملك فاروق لإنقاذ العرش وإخماد الثورة. ولكن الاستعمار الغربي الذي سلم قيادته بعد الحرب العالمية الثانية للولايات المتحدة الأمريكية لا يمكنه أن يرضى عما تريده الثورة وهو يريد أن يتبناها ويطوعها لإرادته لتسير في الفلك الذي يريده لها كبعض دويلات المنطقة. وكانت نظرية أمريكا هي أن الاحتلال العسكري لأي بلد من البلاد لم يعد أحسن الطرق لاستغلال ثروات الشعوب المتخلفة وتسخيرها لمصلحة الدول الصناعية الكبرى. فطبقاً للنظرية الأمريكية يمكن لانجلترا أن تنسحب من منطقة قناة السويس بعد أن ثبت أن المصريين مصممون على طردهم منها وأن بالإمكان حماية مصالح الغرب في المنطقة باستخدام الأسلوب الأمريكي الذي يتلخص بالتقرب إلى الثورة والتظاهر بصداقتها وتقديم بعض المساعدات الفنية والاقتصادية لها في الوقت الذي يتعمق رجال المخابرات الأمريكية في دراسة نفسية القائمين على الثورة ومحاولة التأثير عليهم وتوجيههم الوجهة التي تناسب المصالح الغربية. وكانت أمريكا على ما يظهر تريد أن تحول الثورة المصرية إلى ثورة «جنرالات» كما تفعل في أمريكا اللاتينية وكما تفعل الآن في فيتنام الجنوبية. وتتلخص هذه الطريقة بأن تصادق أمريكا مجموعة الضباط الذين قاموا بالانقلاب ثم تشجع أحدهم ليعمل انقلاباً على زملائه وليحقق لها غرضاً معيناً أو يمنع تحقيق عمل جليل قد تكون الثورة تريد تحقيقه. وبعد أن تنتهي مهمته يعهد إلى جنرال آخر بالتخلص منه لأنها لا تريد تحقيق الوعود التي أعطتها له. وقد حاولت أمريكا في عهد وزير الخارجية الأمريكية «دين اتشيسون» الذي كان يعمل مع «الرئيس ترومان» التقرب من المصريين قبل الثورة وبعدها. وكان «جيفرسون كافري» سفير أمريكا قبيل الثورة وفي فترة قصيرة بعدها، يلعب دوراً مهماً للتقريب بين حكومة الثوار المصريين وبين الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن جهوده لم تؤد إلى نتيجة مثمرة، لأن الحوار كان بينه وبين الثوار، فهو يريد جلبهم لجانب أمريكا ولو على حساب مصالحهم

الوطنية، وهم يريدون التخلص المطلق من أي نفوذ أجنبي في بلادهم ويريدون التعامل مع جميع الدول سواء أكانت شرقية أو غربية معاملة الند للند والصديق للصديق. وحتى نفهم الوضع الذي كان سائداً عند قيام الثورة، لا بد لنا أن نذكر المصالح الغربية في المنطقة وبالتالي أهمية المنطقة بالنسبة للغرب:

- تحوي المنطقة العربية ٧٥ بالمئة من احتياطي البترول العالمي.

- توجد بالمنطقة قناة السويس وهي أهم ممر مائي عالمي، ويمرّ بها يومياً حوالى سدس تجارة العالم الخارجية.

- ٧٥ بالمئة من حاجيات أوروبا من البترول تأتي من منطقة الشرق العربي ومعظمها يمر بقناة السويس.

أصبحت المنطقة بعد انتشار الطيران بين القارات ممراً هوائياً لا يقل أهمية عن كونها ممراً يربط القارات ببعضها.

- كون المنطقة متاخمة للاتحاد السوفياتي يجعل إقامة قواعد فيها ضرورياً لنجاح الدفاع الغربي وهجومه.

- منع الاتحاد السوفياتي من أن يكون له أي علاقة أو وجود في المنطقة وبالتالي حماية رواسب البترول التي يسيطر عليها الأمريكان والأوروبيون من أن تفلت من أيديهم.

- تبلغ الأموال التي وظفتها أمريكا في صناعة البترول العربي حتى ذلك الوقت بحوالى ١,٥ بليون دولار، تجمع أرباحاً صافية من عملية الإنتاج وحدها ألف مليون دولار سنوياً.

كانت أمريكا طبقاً لخطتها التي أوضحنا خطوطها الرئيسية جاهدة في استمالة الثورة المصرية. وقد كانت ثقتها بنجاح سياستها خصوصاً بعد أن استلم وزارة الخارجية الأمريكية «فوستر دالاس» عام ١٩٥٣ هي التي جعلتها تسعى لإقناع الانجليز بتوقيع الاتفاقية المصرية الانجليزية الخاصة بالجلاء عن مصر وإخلاء منطقة القناة في ٢٧ يوليو سنة ١٩٥٤. وتتلخص هذه الاتفاقية في أن ينسحب الانجليز من منطقة القناة ويسلموا محتويات القاعدة العسكرية للمصريين على أن يبقى بعض المستشارين المدنيين الانجليز وأن يسمح للانجليز بالعودة في فترة سبع سنوات في حالة حدوث أي هجوم على إحدى الدول العربية الأعضاء في الجامعة أو على تركيا. وقد خرج الانجليز من المنطقة في ١٣ يونيو سنة ١٩٥٦.

منذ أن قامت الثورة والأمريكان والانجليز يحاولون إقناع المصريين بعقد معاهدة دفاعية معهم، فعرضوا عليهم أن يدخلوا مؤسسين في حلف عن الشرق الأوسط

يشترك فيه الانجليز والأمريكان والفرنسيون والمصريون، ولم ينجحوا. ولما يئسوا فكر «دالاس» في حلف يجمع الدول المتاخمة للاتحاد السوفياتي على أن يضاف إليها العراق، فتم عقد اتفاقية حلف بغداد في اكتوبر من عام ١٩٥٥، ويضم هذا الحلف تركيا، إيران، باكستان، العراق، انجلترا. وتنضم أمريكا إلى بعض اللجان إذ لم تشأ أن تنضم عضواً أصيلاً في الحلف بعد أن ثبت أن العرب سيقاومون هذا الحلف. فالمصريون يقاومونه لأنه ضد مبدأهم في إنهاء أي نفوذ أجنبي في الوطن العربي. والسعوديون يقاومونه لأنه قد يصبح سبباً في تقوية عدوتهم التقليدية وهي الأسرة الهاشمية الحاكمة في العراق والأردن، والأمريكان يريدون أن يظلوا مالكين لقدرتهم على الحركة في المنطقة بدون أي تقييد.

لجأ الغرب إلى جميع وسائل الإغراء والتهديد لجعل مصر تصبح عضواً في سلسلة أحلافهم التي عرضوها عليها. فقد قدم لها الأمريكيون معاونات مالية بلغت ٤٠ مليون جنيه في عام ١٩٥٤. وساعدوها في إقناع الانجليز بالخروج من منطقة القناة ولكنهم رفضوا بيعها الأسلحة اللازمة لدفاعها التي طلبتها مصر في عام ١٩٥٤ إلا بشروط مالية قاسية وشروط أخرى لا يمكن للثورة قبولها كإرسال بعثة تدريب أمريكية تشرف على استخدام الأسلحة.

وليس من المستبعد أن يكون الهجوم الإسرائيلي على مصر في شهر فبراير من عام ١٩٥٥ نوعاً من الضغط على مصر لإشعارها بضعفها وعدم قدرتها على الدفاع عن نفسها بدون وجودهم. فقد كانوا ولا يزالون يمدون إسرائيل بأحدث الأسلحة ويدربون رجالها على استخدامها وامتناعهم عن بيع الأسلحة لمصر ما هو إلا لإذلالها وجعلها توافق على دخول الأحلاف التي يريدون تكبيل المنطقة بها.

عندما لم تجد الثورة تجاوباً من الغرب في بيعها الأسلحة اللازمة، خصوصاً بعد أن أُنشئ حلف بغداد وثبت سوء نية الغرب، وأن إسرائيل ستستمر تهدد الكيان العربي في مصر والبلاد العربية المجاورة، فكرت الثورة في الحصول على السلاح للدفاع عن كيانها من أي مصدر. وقد عرض الروس على مصر مدها بالسلاح في شهر مايو من عام ١٩٥٥.

وفي نفس الوقت الذي كانت تبحث فيه مصر عن سلاح لصد أي عدوان إسرائيلي وتكوين جيش وطني قوي، كانت تحاول الحصول على قروض ومساعدات فنية لبناء السد العالي الذي تعتبره الثورة من أهم المشاريع التي كانت مصممة على تحقيقها. فاتصلت بالدول الغربية، ووافقت الحكومة الأمريكية في ٦ نوفمبر ١٩٥٤ على تخصيص مبلغ من المال للمساعدة في دراسة جديدة لمشروع السد العالي. وفي ١٦ ديسمبر من عام ١٩٥٥ أعلن دالاس أنه قد تم الاتفاق بين الولايات المتحدة الأمريكية والحكومة الانجليزية والبنك الدولي للتنمية والإعمار على المساهمة في تمويل

بناء السد العالي. وكان الاتفاق المبدئي يتلخص في أن بناء السد سيكلف حوالى ١٣٠٠ مليون دولار يصرف على مراحل، وأن المدة اللازمة لإنهائه خمسة عشر عاماً. وفي المرحلة الأولى التي قدر لها أربع سنوات تعطى فيها مصر سبعين مليون دولار كقرض (٥٦ مليوناً من أمريكا و١٥ مليوناً دولار من انكلترا) كما تعطى قرضاً من البنك الدولي قدره ٢٠٠ مليون دولار، ولكنه مرتبط ومشروط بمنح القرض الانجلو - أمريكي. وفي مرحلة تالية تعطى مصر قرضاً من الولايات المتحدة الأمريكية قدره ١٣٠ مليون دولار، وقرضاً ثانياً من المملكة المتحدة يساوي ٨٠ مليون دولار، وتقدم كل هذه القروض على شكل دفعات سنوية، أما المبلغ الباقي من الـ ١,٣ بليون دولار وقدره ٧٦٠ مليون دولار فتقوم مصر بتدبيره من مواردها الخاصة على شكل مواد خام وخدمات وعمال. وهذه القروض مدتها أربعون سنة وفائدتها ٥ بالمئة (خمسة بالمئة).

هذه كانت الخطوط العريضة للقرض، ولكن الدول الغربية التي كان يدير «دالاس» المفاوضات نيابة عنها كانت لا تريد في قرارة نفسها بناء السد ومعاونة مصر إلا إذا رضخت مصر لإرادتها وسارت في الطريق المراد لها. ولهذا لجأوا لوضع شروط صعبة، ولما أمكن إقناع الحكومة المصرية بقبول هذه الشروط سحبوا فجأة عرضهم، وكان السبب الذي تذرعوا به هو إقدام مصر على تسليح نفسها من المعسكر الشرقي بعد أن رفضوا طلب مصر بشراء الأسلحة من الغرب. وهذا يظهر بكل جلاء سوء النية المبيتة. فهم يمتنعون عن بيع الأسلحة ويشجعون إسرائيل على الهجوم على مصر لإقناعها بضعفها وحاجتها للحماية، ولما لم تنجح كل هذه الوسائل يحاولون إغراءها بالمساعدة على بناء السد العالي، ولكن لما عرفوا أن مصر لن تخضع وأنها كسرت كل القيود التي حاولوا إحكامها حولها، ولما أعلن «عبد الناصر» في يوم ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٥٥ عن صفقة الأسلحة مع الاتحاد السوفياتي قرر الغرب سحب عرضه لتمويل السد العالي.

كان إعلان مصر شراء الأسلحة من المعسكر الشرقي هو بمثابة بدء مرحلة الضغط الشديد على مصر، فقد أوفد «دالاس»، وكيل وزارة الخارجية الأمريكية «جورج ألن» لمقابلة «الرئيس عبد الناصر» وإقناعه بالعدول عن الصفقة وإبطالها وكذلك معرفة خطط الحكومة المصرية للمستقبل. وكان رد مصر حازماً وثورياً وذلك بأن أخبروه بأن مصر دولة مستقلة وهي تعتبر شراء الأسلحة من أي جهة من شؤونها الخاصة ولا تسمح لأحد بأن يتدخل في شؤونها.

في ٩ نوفمبر اقترح «انطوني ايدن» رئيس وزراء بريطانيا إجراء صلح بين إسرائيل والعرب على أساس تغيير في الحدود، وقد رفضته إسرائيل. وفي ٦ فبراير ١٩٥٦ ذهب «ايدن» إلى واشنطن لمقابلة «الرئيس آيزنهاور» و«دالاس» والاتفاق على ما يجب أن يعمل حيال المشكلة المصرية.

وكانت الحكومة المصرية في هذا الوقت قد شعرت بأن التفاهم مع الغرب هو من نوع العبث. فهم لا يريدون التعامل إلا مع الأتباع. وعلى مصر أن تبدأ بمباشرة استقلالها وحريتها في العمل إلى أبعد مدى فعقدت مصر مع الصين الشعبية صفقة مقايضة باعت مصر فيها ٤٥٠٠٠ طن من القطن مقابل ستين ألف طن من الصلب الصيني، وقد تبع ذلك اعتراف مصر بالصين الشعبية.

كان شراء الأسلحة من الاتحاد السوفياتي والاعتراف بالصين الشعبية جريمة لا تغتفر في نظر «دالاس» الذي كان يعتقد أن كل شيء يمكن حله بالضغط السياسي وبالدولار الأمريكي، فلما فشلت سياسته مع مصر أراد أن يثبت لبقية الدول العربية وللدول الصغيرة الأخرى أن لا أحد يستطيع أن يخرج على إرادة أمريكا وحلفائها ويستطيع البقاء. فبدأ سلسلة من المؤامرات بدأت بسحب عرض الاشتراك في تمويل السد العالي وانتهت بالهجوم الثلاثي على مصر. ففي يوم ١٩ يوليو ١٩٥٦ وهو اليوم الذي تقرر فيه أن يقابل «الدكتور أحمد حسين» سفير مصر لدى الولايات المتحدة الأمريكية «دالاس» ويخبره أن مصر قبلت العرض، قرر «دالاس» أن يسحب العرض بعد أن استشار حلفاءه ونصحوه بالتريث، فلما قابله «الدكتور أحمد حسين» قال له «دالاس»: تقولون ان عندكم عرضاً من الروس للمساعدة في بناء السد العالي، فإذا كان الأمر كذلك فاعتبروا أننا قد سحبنا عرضنا واذهبوا إلى الروس لإعطائكم النقود اللازمة.

وهذا الموقف الذي اتخذه «دالاس» كان من حظ مصر والأمة العربية، فالعرض الغربي كان قد قدم بطريقة تجعل الغربيين يعرقلون بناء السد في أي وقت يشاؤون، كما أن شروطهم نوع من الإشراف على الاقتصاد المصري ومدة البناء طويلة بدون مبرر ولكن ذلك قصد به التعجيز، وهذا دليل على عدم إخلاصهم ورغبتهم في تضييع وقت مصر ومنعها من الاتجاه إلى جهة غير أوروبا الغربية وأمريكا، وبالتالي فرض ما يشاؤون من شروط. ولم يكن من المعقول ولا المقبول أن يطلب من مصر الثائرة على الاستعمار والاحتلال الأجنبي أن تظل عزلاء من السلاح وأن يطلق عليها الاستعمار جيوش إسرائيل في أي وقت يريدون به تحقيق غرض من أغراضهم، وبعد أن يرفضوا إعطاء مصر ما تريد للدفاع عن كرامتها يعاقبونها لأنها تجرأت واشترت سلاحاً من جهة أخرى.

لم تتقبل مصر هذه الإهانة راكعة على ركبتيها كما كانت تفعل الحكومات المصرية قبل الثورة والتي كانت تسقط بمجرد أن تنتقد أحد تصرفاتها جريدة **التايمس** البريطانية، بل إنها ردت الصفعة صفعتين على أساس السن بالسن والبادىء أظلم. فأعلن «عبد الناصر» في يوم ٢٦ يوليو عام ١٩٥٦ في خطابه بالاسكندرية أمام الجماهير المحتشدة لسماع خطابه السنوي بهذه المناسبة: «لقد أممنا شركة قناة السويس،

وفي هذا الوقت الذي أتكلم به أمامكم يكون رجالنا قد احتلوا جميع منشآت الشركة، ومنذ الآن فهي شركة مصرية قلباً وقالباً».

لقد هز تأميم شركة قناة السويس ضمير العالم كله واضطربت الأوساط المالية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، لا لأن التأميم عملية غير نظامية، فمن حق مصر أن تؤمم قناة السويس ولكن إقدام ثوار مصر على هذه الخطوة جرأة ما بعدها جرأة، وقد تؤدي إلى سلسلة من التأميمات خصوصاً في مجال صناعة البترول مما يفقد الغرب أهم ثرواته خارج بلاده. قد تبع تأميم القناة الاعتداء الثلاثي واحتلال جزء من مدينة بورسعيد وسد القناة وتعطيل الملاحة فيها. وقد تجاوبت الجماهير في كل البلاد العربية لنداء مصر بالتعاون فقامت الجماهير في سوريا ونسفت خطوط أنابيب البترول التي تنقل البترول العراقي إلى موانئ البحر الأبيض المتوسط، ووقفت جماهير الأمة العربية كلها مع مصر تشاركها مأساتها دقيقة بدقيقة حتى تم النصر لمصر الشجاعة وانتصر الجيش المصري والشعب المصري على الغزاة الآثمين من إسرائيليين وبريطانيين وفرنسيين وانهزمت جيوشهم وخرجت من مدينة بورسعيد الخالدة بعد أن أثبت الشعب المصري أنه وثورته جزء لا يتجزأ. كما ثبت بدون أدنى شك أن الأمة العربية إذا ما جد الجد كالجسم الواحد إذا شكا منه عضو تجاوبت معه جميع الأعضاء. فالهجوم الثلاثي أثبت بدون أي شك أن الأمة العربية حقيقة واقعة وأن الملايين من المحيط إلى الخليج تشعر بأن مصيرها واحد وأن مستقبلها متوقف بالدرجة الأولى على وقوفها صفاً واحداً أمام الأحداث. وكان العمل البطولي الذي أقدمت عليه سوريا بنسف أنابيب البترول الغربية رداً حاسماً على المستعمرين وأنهم لا يستطيعون أن يرتكبوا جرائمهم بدون أن يعرضوا مصالحهم للخطر. وكان لتعطيل الملاحة في القناة ولنسف الأنابيب أسوأ الأثر على الاقتصاد الأوروبي. فأوروبا التي كانت تأتي بحوالى ٨٠ في المائة من بترولها من منطقة الشرق العربي وجدت نفسها فجأة وبدون تموين كاف من المواد البترولية، وهذا أيضاً أعطى درساً قاسياً للشعوب الأوروبية وأشعرها بشدة اعتمادها على تعاون وصداقة الشعوب العربية. كما أن موقف الاتحاد السوفياتي من هذه القضية فتح مجالاً واسعاً للتعاون بين العرب والروس، فإن الموقف النبيل الذي وقفوه معنا لا يمكن لعربي يحترم نفسه أن ينساه، ولا زال الروس يمدون يد الصداقة والمعاونة لنا، فبعد أن رفض الأمريكان الاشتراك في تمويل السد تقدم الروس جزاهم الله عنّا خير الجزاء بعرض للمساهمة في تمويل السد بطريقة سهلة مبسطة لا شروط فيها ولا إرهاق ولا عروض مهينة، كما جاء في العرض الأمريكي. ولكن الروس عرضوا ونفذوا وتم حتى الآن تحويل مجرى النيل، وسيبدأ العرب في مصر جني ثماره في أواخر هذا العام حينما يبدأون باستخدام الكهرباء المولدة من السد، وسينتهي قبل الموعد المقرر له بسنة على الأقل. ومن مميزات العرض الروسي أنه فتح المجال للخبرة المصرية والإنسان المصري ليعمل في أرضه ويكتسب خبرة قد يصدرها

في المستقبل، وتكون مصدر مورد رزق للجمهورية العربية المتحدة. فالجمهورية العربية المتحدة بعد إتمام السد العالي ستكون لديها الخبرة الكافية في بناء السدود، وستكون قادرة على الدخول في أية مناقصة لبناء السدود في أي مكان في العالم. وأول ما استفادوه من خبرة تستخدم الآن في بناء سد المخيبة في الأردن، فإن الشركة التي عهد إليها بناء هذا السد هي «شركة المقاولين العرب» التي كانت أكبر مقاول عمل في بناء السد العالي.

وبخروج الغزاة من بورسعيد مندحرين، تحررت مصر نهائياً من أي نفوذ أجنبي. وانطلقت الإرادة المصرية العربية بكل طاقاتها نحو البناء، فمصرت أو عربت جميع الممتلكات الأجنبية وطردت جميع الأجانب المشتغلين غير المرغوب في وجودهم وأصبحت مصر للمصريين بكل ما تعني هذه الكلمة من معان. فكم عانى عرب مصر من ظلم الأجانب في الاسكندرية وبورسعيد، وكانوا يشعرون بأنهم هم الأجانب في بلادهم، كما أن تحول الثروة العظيمة التي كان يملكها الأجانب لمصر زاد من ثروتها القومية وفتح مجالاً للحكومة بأن تبدأ بنفسها مباشرة الأعمال العامة وعلى مستوى أكبر مما كانت تفعل قبل الاعتداء. وهنا بدأت عمليات التأميم وتطبيق السيطرة على وسائل الإنتاج، بعد أن أصبحت كل الممتلكات الأجنبية وعلى رأسها شركة قناة السويس ملكاً للشعب المصري.

الأضواء تسلط على الملك

بعد أن سلّم المستعمرون بالهزيمة ووقف جميع أحرار العالم وعلى رأسهم الاتحاد السوفياتي والهند بجانب الأمة العربية، بدأت مصر بالتعاون مع الأمم المتحدة بإعادة فتح قناة السويس لمرور السفن، وكذلك أعيد بناء خطوط الأنابيب وبدأ البترول العربي يصل إلى أسواقه عن طريق قناة السويس وخطوط الأنابيب. وتفرغت مصر الظافرة لإعادة الأمور إلى نصابها وبناء اقتصادها معتمدة على الله وعلى نفسها. ولكن هل اعترف الغرب بالهزيمة؟ لم يعترف أبداً وبدأ من جديد في وضع العراقيل أمام مصر وأخذ بطريقة جديدة يعمل على تقسيم الأمة العربية إلى معسكرات، ومباشرة الضغط الاقتصادي على مصر على أمل إسقاط الثورة فيها. فبعد حرب السويس قاطع الغربيون مصر اقتصادياً واشتركت معهم أمريكا وجمدت الأموال المصرية فيها. وما فعلته أمريكا هنا يدل دلالة واضحة على أنها ولو لم تشترك مع انجلترا وفرنسا وإسرائيل في الهجوم على مصر وبالرغم من احتجاجاتها عليهم، إلا أنها في قرارة نفسها تشاركهم شعورهم ورغبتهم في إذلال مصر وسقوط حكم الثوار فيها **﴿ويمكرون ويمكر الله والله خير الماكرين﴾**[٤] فقد خرجت مصر من محنتها الاقتصادية بالتعاون مع المعسكر الشرقي

---

(٤) المصدر نفسه، «سورة الأنفال،» الآية ٣٠.

حتى كتب لها الله النصر. ولكن الغرب لم يتركها لحظة واحدة، فبدأ يحوك الدسائس ضدها ويؤلب الإخوان والأشقاء عليها. وقرر «الرئيس آيزنهاور» ووزير خارجيته «دالاس» أنه ما دام «الرئيس عبد الناصر» قد نجا من كل المؤامرات التي قصد منها القضاء عليه وعلى نظامه، فلا بد من خلق منافس له في العالم العربي، وقرر أن يكون «الملك سعود» ملك المملكة العربية السعودية وحامي حمى الحرمين الشريفين اللذين يؤمهما مئات الألوف من المسلمين سنوياً ويصلي باتجاه مكة ملايين المسلمين المنتشرين في جميع أنحاء العالم. وبما أن الملك سعود (!) يتمتع بهذا الموقع فلا بد من استخدام الأسلوب الأمريكي في الدعاية لتسليط الأضواء على الملك وإفهام العرب بأنه القائد الطبيعي لهم وأنهم لا يحتاجون لثائر مثل «عبد الناصر» يتصل بالروس «الكفرة» ويعترف بالصين «الملحدة». ودعوا جلالته إلى واشنطن في يناير سنة ١٩٥٧ أي بعد جلاء القوات المحتلة من بورسعيد، وطلبوا من «الأمير عبد الإله» ولي عهد العراق والقوة وراء العرش في بغداد الحضور إلى واشنطن لتتم تصفية الخلافات بين العائلتين السعودية والهاشمية ليقفا صفاً واحداً أمام مصر و«عبد الناصر» والروس والاتحاد الصيني (!) وقد اتفق على الخطة التي يجب أن تتبع وعاد الزعيمان العربيان (!) بعد أن رضيا بالعمل ضد زعيم عربي من طراز آخر.

وبدأت حلقة جديدة من المؤامرات بالوطن العربي، وهذه المرة ليست عمليات يقوم بها أجانب بل هي أخطر من ذلك، عمليات يقوم بها رجال عرب ضد إخوانهم العرب الآخرين. وتحول الضغط الشديد من مصر إلى سوريا، أليست سوريا قد تجرأت ونسفت أنابيب البترول وتعرضت للهيبة والمصالح الغربية، وبدأوا يتهمون سوريا بأنها تتحول إلى دولة شيوعية وأن الشيوعية تهدد المنطقة ولا بد من إيقاف هذا التيار الإلحادي. واشتركت دول حلف بغداد في الضغط على سوريا والتهديد باحتلالها، وبما أن «الملك سعود» هو المرشح العربي لزعامة العرب والمسلمين، فقد قام جلالته بزيارة سوريا وحاول التوسط بينها وبين تركيا التي حشدت جيوشها على الحدود السورية التركية، ولكن السوريين قالوا للملك إننا نعتبرك عربياً وجزءاً منا، ومن غير المعقول أن تكون وسيطاً لأنك لا بد وأن تأخذ جانبنا. ولم تنجح الوساطة الملكية، ولكن الجيوش المصرية الباسلة أنزلت في ميناء اللاذقية في ١٣ اكتوبر سنة ١٩٥٧ لتثبت للعالم مرة أخرى أن الأمة العربية أمة واحدة وأن ما قامت به سوريا لنجدة مصر أثناء الاعتداء الثلاثي عليها لم يذهب عبثاً. وهكذا كان الرد المصري على دول حلف بغداد والاستعمار الغربي. وقد أدى استمرار الضغط لضم سوريا إلى المعسكر العربي الجديد بقيادة سعود إلى التقريب بين مصر وسوريا.

وفي أول فبراير من عام ١٩٥٨ قامت الوحدة بين مصر وسوريا وتكونت الجمهورية العربية المتحدة وانتصرت إرادة الأمة العربية وانفتحت مجالات أوسع للوحدة الشاملة. ولكن الاستعمار وحلفاءه من الحكومات العربية كحكومة العراق حينذاك

وحكومة الأردن والمملكة العربية السعودية اعتبرت أن تكوين الجمهورية العربية المتحدة خطر على كيانها وأنه لا بد من مواصلة الكفاح لفصم عرى الوحدة ولعزل القاهرة عن المشرق العربي وبدء عهد جديد من الكفاح المرير بين الأمة العربية ممثلة بالجمهورية العربية المتحدة (مصر وسوريا) من جهة والاستعمار والدول ذات الحكومات التقليدية من الجهة الأخرى.

وقام اتحاد هاشمي بين طرفي العائلة: بغداد وعمان، وكان يقصد به أن يكون مقدمة لاتحاد شامل يشمل العربية السعودية وبقية إمارات شبه جزيرة العرب. ولكن العائلة السعودية ترددت في الدخول في الاتحاد المشترك. وقامت الثورة في العراق في ١٤ يوليو سنة ١٩٥٨ وأطاحت بالنظام الملكي، وبهذا قضت على حلم الاتحاد الشامل للدول الملكية. وجن جنون الاستعمار واعتبر أن ما حدث في العراق مقدمة لثورات في جميع البلاد العربية الأخرى، فطلب من «الرئيس شمعون» في لبنان أن يطلب نزول البحارة الأمريكان لحماية الكيان اللبناني، فنزلوا وطلبوا من صاحب الجلالة الهاشمية في الأردن طلب النجدة من حلفاء العائلة التقليديين الانجليز. ونزلت القوات البريطانية في الأردن لتمنع اشتعال الثورة العربية في كل مكان وتحافظ على مصالح الغرب ممثلة بشركات احتكار البترول العربي. وقد استقرت الأمور موقتاً وكسب الاستعمار الجولة وانقلبت الثورة في العراق على يد «عبد الكريم قاسم» من ثورة وحدوية إلى ثورة انفصالية اقليمية مجنونة لا هدف لها. وتحولت العراق إلى مجزرة للأحرار وسحقٍ كبير للمناضلين الوحدويين. واستمر الاستعمار في دسائسه حتى استطاع في سبتمبر سنة ١٩٦١ فصم عرى الوحدة، وانفصلت سوريا عن مصر. وكان واضحاً الدور الذي لعبته الملكيات الباقية في التعاون مع الاستعمار للقضاء على الوحدة. وقد رفعت قصور الرجعية الزينات احتفالاً بالانفصال وظنت وظن معها الاستعمار أن مخطط عزل الجمهورية العربية المتحدة عن المشرق العربي كاد يكون وشيكاً ولكن سوريا الباسلة ولو أنها انفصلت عن الجمهورية العربية المتحدة إلا أنها لم تشعر يوماً بالاستقرار ولم يستطع الذين طعنوا الأمة العربية في ظهرها أن يقدموا سوريا للمعسكر الملكي الاستعماري الجديد. ثم سقط نظام «عبد الكريم قاسم» في ٩ فبراير عام ١٩٦٣ وسقط الانفصال في سوريا وقامت دولة البعث في كل من سوريا والعراق. وحاول الاستعمار استغلال الموقف الجديد بسعيه للاستفادة من الخلافات التي نشبت حينذاك بين عبد الناصر والبعثيين وبلورتها في كتلتين متصارعتين لتقسيم المشرق العربي وعزل القاهرة. إلا أن الأحداث تتابعت سراعاً فانهار حكم المغامرين في العراق وقاد المغفور له «الرئيس عبد السلام عارف» دفة العراق نحو التقارب من القاهرة وتنسيق الخطط معها. وفشلت خطة الاستعمار في ضرب الدول العربية المتحررة مع بعضها، فعاد للمسرحية القديمة وهي تقسيم الأمة العربية إلى أمتين: أمة متحررة تريد تحقيق وحدة العرب والسيطرة التامة على إمكانيات الأمة

العربية وتطبيق الاشتراكية في الواقع العربي بحيث تتاح الفرصة للإنسان العربي في كل مكان لأن يعيش عيشة كريمة تتناسب والثروات الضخمة التي أودعها الله أرضه، وحكومات أخرى تؤمن بأنها لا تستطيع البقاء بدون التحالف والتعاون مع القوى الأجنبية لأنها نفسها تأبى الارتكاز على قاعدة شعبية وأخذ قوتها من الداخل. والاستعمار الذي يعرف جيداً عمق الخلاف بين هذين النوعين من الحكومات العربية لم يتردد في استغلال الموقف واقتنع بأن مسرحية خلق خلاف بين الدول المتحررة والدول الملكية العائلية هي خير ما يمكن عرضه لتفريق العرب والقضاء على قدرتهم لتحقيق أي من أمانيهم.

وهكذا بدأت مسرحية الأحلاف مرة أخرى، فعادت فكرة حلف بغداد التي كانت تتركز على حكومة بغداد العربية إلى فكرة ما يسمى بالحلف الإسلامي، تقودها هذه المرة حكومةِ عربية أخرى هي حكومة المملكة العربية السعودية أو صاحب الجلالة الملك فيصل. فالغرب لا زال كما كان في عام ١٩٥٧ يعتقد أن حامي الحرمين من الممكن استغلاله لتقسيم العرب إلى معسكرين أكثر من أي «زعيم» آخر لأنه سيستقطب الشعور العربي والشعور الإسلامي في الوقت نفسه. والحقيقة المرة هي أن المعركة ليست بين فيصل ممثلاً للسعودية وعبد الناصر ممثلاً للجمهورية العربية المتحدة وللإنسان المتحرر في كل مكان في الأرض العربية بل هي بين الاستعمار الغربي والثورة العربية في مصر ممثلة لأماني العرب الأحرار في كل مكان، وقد استطاع الاستعمار في عام ١٩٥٧ أن يجلب سعود إلى المعركة التي لا صالح له بها، وها هو الآن يستغل خلاف السعودية مع الجمهورية العربية المتحدة بسبب حرب اليمن ليدخل إلى الحلبة الملك فيصل وكلا الاثنين (سعود وفيصل) وقبلهما الشعب العربي في المملكة العربية السعودية ليست لهم مصلحة في هذا النزاع. ولو تبصر الملك فيصل قليلاً لوجد أن عبد الناصر والجيش المصري لم يذهبا إلى اليمن لإسقاط الملكية في السعودية ولكن لحماية الثورة اليمنية من الاستعمار الانجليزي في الجنوب العربي. ولن يستطيع أحد إسقاط الملكية في السعودية غير الشعب العربي في تلك البلاد، فلو حول الملك فيصل جهوده لتطوير الشعب العربي في مملكته وإقامة حكم ديمقراطي من الشعب وللشعب لخدم تاريخه ولأطال من عمر عائلته أكثر بكثير مما يستطيع أن يجنيه من تصديه للدول العربية المتحررة والمساهمة بتقسيم الأمة العربية وتفتيت قواها بالشكل الذي يثلج قلب الاستعمار. إن الأقدر والأقوى على الحفاظ على العرش السعودي هو الشعب السعودي نفسه، فلماذا لا تريد الملكيات أن تفهم دروس التاريخ وتتعظ بها؟!

ثورة ٢٣ يوليو والأمة العربية

يصعب على الإنسان أن يتصور أمة عربية بدون مصر، فمنذ عرف الإنسان العربي نفسه وأقام من المناطق الواقعة بين المحيط الأطلسي والخليج العربي وطناً له

وشمال وادي النيل هو النقطة التي يلتقي فيها العرب في طريقهم من المشرق إلى المغرب ومن الغرب العربي إلى الشرق. وقد ساعد ظهور الإسلام على استمرار وتقوية هذا الاتصال بين مشرق البلاد ومغربها. ولعبت القاهرة على مر العصور دور الشقيق العطوف المضياف. واستطاعت الأجيال المصرية المتعاقبة الوقوف أمام كل الصعاب التي تعرضت لها الأمة العربية فحافظت على الدين واللغة وأصبحت ملجأ لأحرار العرب في كل الأزمنة وملجأ للهاربين بدينهم أو بقوميتهم من نير الاستعمار والظلم والاستعباد. كما كانت القاهرة قبل الثورة مصدر الإشعاع الفكري للإنسان العربي وكانت مدارسها وجامعاتها وصحافتها وأدباؤها ووسائل الإذاعة فيها معلماً ومثقفاً وموجهاً للإنسان العربي في كل أوطانه. فلما قامت الثورة ضاعفت ما يبذل من جهود في هذا السبيل. وعندما استقرت الأمور للنظام الجديد في مصر وأعلن الثوار برنامجهم كان من أهم بنوده أن مصر جزء لا يتجزأ من الأمة العربية وأنها لا تستطيع العيش بدون مجالها العربي، كما أن واجبها الوقوف تحت جميع الظروف في صف الشعوب والحكومات العربية التي تناضل في سبيل تخليص نفسها من سيطرة الاستعمار والاستغلال، وقد صدقت الثورة في كل ما قالت.

فلما أعلن أبطال جبال أوراس في **الجزائر** ثورتهم على الاستعمار الفرنسي في نوفمبر عام ١٩٥٤ لم تتردد الثورة في القاهرة في أن تقف بكل ما تملك بجانب ثوار الجزائر حتى تم لهم النصر واستقلت الجزائر في يوليو ١٩٦٢. وقد أعلن «الرئيس أحمد بن بللا»، في خطابه الذي ألقاه عندما كان الرئيس جمال عبد الناصر في زيارة للجزائر في مايو عام ١٩٦٤ هذه الحقيقة وقال: إن ثورة الجزائر مدينة بنجاحها إلى درجة كبيرة إلى العون المادي والأدبي الذي قدمته لها القاهرة. وقد ظلت القاهرة ولا تزال تقف مع شعب الجزائر لتحقيق أهداف هذا الشعب العربي النبيل في تحقيق حياة أفضل وأكرم للإنسان الجزائري.

كما كانت الثورة مع المناضلين في **المغرب** للتخلص من الحماية والاحتلال العسكري الفرنسي لبلادهم، فقدمت لهم العون المادي والأدبي واتخذ زعماؤهم من القاهرة مقراً لنشاطهم، ولعب صوت العرب من القاهرة دوراً كبيراً في فضح الاستعمار وحث المواطنين على الالتفاف حول محرر المغرب المرحوم محمد الخامس حتى تم للشعب المغربي الانتصار على الاستعمار وعاد الملك إلى بلاده من منفاه وأعلن استقلال المغرب في مارس عام ١٩٥٦، وكان ولا يزال المدرسون المصريون يعاونون على إتمام تعريب المغرب وإزالة ما تركه الاستعمار من أثر على اللغة العربية.

ولم تنس الثورة **تونس**، فمنذ أن استقلت تونس في مارس ١٩٥٦ والرئيس الحبيب بورقيبة يحاول التحرش بالثورة ورئيسها في القاهرة لغير سبب واضح.

فالقاهرة كانت المكان الذي أوسع صدره للمناضل الحبيب يوم كان بحاجة إلى صديق وأخ ولكنه ولسوء الحظ وبعد الاستقلال بدلاً من أن يتعاون مع إخوانه العرب أخذ يردد ما يقوله أعداؤهم فيهم وركز هجومه على الذين ساعدوه أكثر من غيرهم. ولم تؤثر تصرفات الحبيب بورقيبة على شعور ثوار القاهرة نحو الشعب التونسي، فعندما أراد الرئيس بورقيبة الظهور بمظهر البطل ودفع شباب تونس دون استعداد كاف لدخول معركة حربية مع الجيش الفرنسي في «قاعدة بنزرت»، ووجه القتلة الفرنسيون رصاصهم إلى صدور شباب تونس وسقط كثير منهم، وقفت القاهرة ذات القلب الكبير بجانبهم وتناست إساءات بورقيبة، وأعلن الرئيس عبد الناصر أن شعب الجمهورية العربية المتحدة يقف مع شعب تونس في محنته ومستعد للقيام بواجبه نحوه.

وعندما حصل خلاف الحدود بين الجزائر والمغرب لم تتردد القاهرة بعد أن فشلت الوساطة في حل المشكلة سلمياً من الوقوف مع الأحرار الجزائريين ضد العدوان المغربي وأرسلت قوة من جيشها للاشتراك في الدفاع عن المكاسب التي حققتها ثورة الجزائر.

أما **ليبيا** ولو أن حكومتها كانت من ضمن الدول التي احتجت لدى أمريكا كما تقول المصادر الأمريكية على عزم الولايات المتحدة الأمريكية تقديم قرض لبناء السد العالي، فإن الثورة كانت ولا تزال تعتبرها الشقيق الذي يستحق كل رعاية وحماية، والأجيال الليبية المختلفة مدينة إلى درجة كبيرة بتعليمها وتثقيفها للمجهود الذي يبذله أبناء الجمهورية العربية المتحدة من محامين وقضاة ومدرسين. ويجب أن يلاحظ أن الدولار والاسترليني وجميع أنواع الثروة المادية تعجز في بعض الأحيان عن شراء أشياء مثل مدرس اللغة العربية ومدرس مادة الدين في المدارس.

ويوجد في الوقت الحاضر أكثر من خمسة آلاف مدرس عربي مصري في جميع أنحاء الوطن العربي، وهذه هي بعض الأعمال التي يقوم بها أبناء الجمهورية العربية المتحدة في معظم البلاد العربية. هذا بعض ما ساهمت به الثورة لمساعدة الشعوب العربية في المغرب العربي.

أما في **المشرق العربي** وحيث كانت العلاقة أوثق مما هي مع المغرب العربي، لوجود صحراء ليبيا والاستعمار الطلياني والفرنسي لمدة طويلة في تلك البلاد، فإن الغالبية العظمى من أبناء المشرق العربي يحسّون يومياً بما يحدث في القاهرة. وقد لعبت القاهرة خصوصاً بعد الثورة دوراً كبيراً في حياة أبناء هذه المنطقة. فقد أقام أبناء مصر المعاهد العلمية في السعودية والكويت ومناطق الخليج العربي. وكان للصحافة والأدباء المصريين أكبر دور في تثقيف الإنسان في المشرق العربي. وقبل اكتشاف البترول في **المملكة العربية السعودية** كانت أوقاف الحرمين في مصر تساعد عائلات

كثيرة في الأراضي المقدسة. أما بعد الثورة وتبلور فلسفة القومية العربية فإن الثورة المصرية العربية استطاعت أن تلعب أهم وأخطر الأدوار في حياة المنطقة. فالهجوم على قناة السويس أدى إلى نسف خطوط الأنابيب في سوريا ونزول الجيش المصري في **سوريا** للمساهمة في حماية حدودها من اعتداءات دول حلف بغداد. وعندما قامت ثورة يوليو ١٩٥٨ في **العراق** أعلنت حكومة الجمهورية العربية المتحدة وقوفها إلى جانب ثورة العراق وأن أي اعتداء على هذه الثورة هو اعتداء على الجمهورية العربية المتحدة (مصر وسوريا). وهذا معناه أن الجمهورية العربية المتحدة تتحدى الاستعمار الغربي وإسرائيل وتضع إمكانياتها العسكرية والاقتصادية في خدمة الشعب العراقي.

وقبل ذلك عندما تعرضت **الأردن** لضغط من الغرب للانضمام إلى حلف بغداد أعلن ثوار القاهرة استعدادهم للمساهمة في تقديم العون المادي للأردن لتتخلص من ضغط الغرب عليها. وعندما أعلن عبد الكريم قاسم تصميمه على ضم الكويت كانت القاهرة أول من استنكر هذا العمل، وأعلنت أن الوحدة العربية لا تعني أن يضم بلد كبير بلداً صغيراً، بل يجب أن تكون الوحدة برغبة وتقرير غالبية الشعب.

وعندما أعلن ثوار **اليمن** الأحرار ثورتهم الباسلة في ٢٨ سبتمبر عام ١٩٦٣ ضد حكم الأئمة الذي يمثل أبشع صور الظلم والطغيان سارعت القاهرة إلى إرسال جنودها إلى اليمن ولا زالوا هناك للمساهمة في الدفاع عن ثورة اليمن وتمكينها من بناء حياة جديدة للإنسان في هذا الجزء من الوطن العربي. وعندما أعلن المرحوم الرئيس عبد السلام عارف ثورته الثالثة على الأوضاع في العراق وبدأ الاستعمار وأذنابه يقيمون العراقيل أمام حكومة عبد السلام عارف، وخشي أن يستغل الاستعمار انشغال حكومة العراق في القضاء على المتمردين في الشمال، أرسلت قوات من الجمهورية العربية المتحدة إلى العراق لحماية ظهر جيشها وعلى المساعدة في خلق جو من الاستقرار في ذلك البلد العربي الشقيق. وهكذا نرى الثورة ظلت ثورة داخل مصر وخارجها وأصبح الجيش العربي الثوري العقائدي عوناً للأحرار في كل أجزاء الوطن العربي بعد أن كان قبل الثورة مجموعة من الجنود والضباط الذين لم تكن لهم أية رسالة، وكان المطلوب منهم حماية عرش الفسق والفساد. وسيظل جيش العروبة في القاهرة حصناً وعوناً لكل الحركات التحررية في الوطن العربي وسيكون بإذن الله رأس الحربة لتحرير فلسطين المجاهدة.

لماذا نجحت الثورة في مصر؟
ولماذا آمنت بها الجماهير في الوطن العربي؟

لقد حققت ثورة ٢٢ يوليو ١٩٥٢ في مصر نجاحاً لم تحققه ثورة في عصرنا الحديث. فقد قلبت الأوضاع رأساً على عقب لا في مصر وحدها ولكن في

الوطن العربي كله. وامتد تأثيرها إلى بلاد آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية. ولم يكن هذا النجاح مجرد صدفة أو نتيجة لظروف خارجية بل كان نتيجة لعوامل داخلية مصرية وعربية وكذلك لشخصية قادة الثورة أنفسهم، فثورة ٢٣ يوليو ما هي إلا امتداد لثورة مصر الباسلة على النفوذ والطغيان الأجنبي الذي بدأ منذ بدأ الاحتلال الأوروبي لمصر في عهد نابليون. وما كانت ثورة المغفور له أحمد عرابي إلا تعبيراً عن نفس الشعور وهو أن تحكم مصر نفسها بنفسها وأن تتخلص من الأجانب وأذنابهم من الطبقة الحاكمة بوادي النيل. ولم تنجح ثورة عرابي لعوامل كثيرة، ولكن الشعب المصري بقيادة سعد زغلول وإخوانه أعادوا الكرة مرة أخرى في عام ١٩١٩ بعد أن ثبت لهم خداع الاستعمار الانجليزي وتصميمه على البقاء في أرض الكنانة. ولم تنجح ثورة ١٩١٩ لنفس العامل الداخلي ولو أن العامل الخارجي لم يتغير. ولما قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كان قادتها يعرفون عن التاريخ وعن أنفسهم وشعبهم أكثر مما كان يعرف عرابي وسعد زغلول، ولهذا فقد حالفهم النجاح لوضوح فكرتهم ولتصميمهم على الوصول إلى الهدف مهما كانت النتيجة. فالذين تركوا منازلهم صباح ٢٣ يوليو كانوا يعرفون جيداً أنهم قد لا يعودون أحياء إلى أولادهم، وبهذا التصميم والشجاعة النادرة نجحوا في مهمتهم وحققوا لمصر ولجميع البلاد العربية ما تتمتع به الآن من عزة وكرامة. والذي لم يتحقق بعد وهو خلق أمة قوية مهابة الجانب في هذا الجزء من العالم الواقع بين المحيط الأطلسي والخليج العربي لا شك أن سير الثورة الحثيث، معتمدة على العلم والتخطيط ويحدوها الإخلاص والمصلحة العربية العليا، كفيل بتحقيقه. وكل آت قريب بإذن الله. ولعل من أهم العوامل في نجاح الثورة شخصية القادة، فلا شك أن «عبد الناصر» خلق ليكون قائداً ملهماً، فمواقفه كلها تشير إلى هذه الحقيقة. فيوم أن حطم حصار الغرب لوطننا واشترى السلاح من الشرق للدفاع عن كيان مصر وفلسطين والعروبة كانت هذه أول خطوة أعادت للعرب ثقتهم بأنفسهم ونبهت أعداءهم إلى أن زعيماً للعرب قد جاد به الزمان. ويوم أن أمم القناة رداً على تحديات الغرب، كان قد أعاد للعرب حقاً من حقوقهم المسلوبة وأعاد إليهم شيئاً أثمن من هذا كله وهو اليقين بأن أصحاب الحق دائماً منتصرون. ويوم أن هاجم الاستعمار ممثلاً بانجلترا وفرنسا ومعهم إسرائيل منطقة قناة السويس للقضاء على جيش مصر وعلى زعمائها وعلى رأسهم عبد الناصر، كانت أوامر عبد الناصر بالرغم من رأي العسكريين الانسحاب من سيناء أوامر قائد موفق. ويوم أن ذهب السياسيون التقليديون إلى مجلس الوزراء لمقابلة عبد الناصر والطلب منه أن يفاوض الانجليز الذين كانوا قد احتلوا مدينة بورسعيد، ووقف عبد الناصر ينذرهم بالذهاب إلى منازلهم وعدم الرجوع إلى مثل هذا القول وإلا فإنه سيأمر بشنقهم في ساحة مجلس الوزراء، كان هذا عمل قائد ملهم وموفق، فالله وحده يعلم ماذا كانت ستكون النتيجة لو كان في كرسي القيادة غير عبد الناصر. ويوم أن أعلن ايدن بأن قائد منطقة بورسعيد قد

طلب من الجيش الانجليزي والفرنسي الدخول في مفاوضات للتسليم، ثم أعلن عبد الناصر عزل القائد وقال لا تسليم بل حرب إلى النهاية كان هذا عمل قائد موفق. لقد أحب الناس الثورة المصرية ممثلة بعبد الناصر واعتبروها ثورة العرب أجمعين لأن الرجل كان يعبر عن جميع ما كان يخالج نفس كل عربي في كل مكان. لقد صفق الناس لعبد الناصر يوم أعلن شراء الأسلحة واستمع الناس لعبد الناصر يوم خطب في الأزهر. وبكى العرب أجمعين يوم خطب عبد الناصر يودع سوريا ويتمنى لها حياة طيبة بعد جريمة الانفصال. وهلل الناس وعجبوا للتضحيات الهائلة التي قدمها الجيش العربي في اليمن، ومن يومها أثبتت القومية العربية بقيادة عبد الناصر أنها مستعدة للتضحية في أي مكان من الوطن العربي.

لقد أحب الناس عبد الناصر ورجال الثورة لأنهم أثبتوا على مر الأيام بأنهم قادة حقيقيون، فكل تصرفاتهم تدل على العقل والحكمة والتضحية. فلا خلافات شخصية ولا إراقة دماء ولا تماثيل تقام للقادة بدون سبب واضح ولا دعاية تهدف إلى أن تجعل من قادة الثورة أنصاف آلهة كما حدث في افريقيا وآسيا. إنهم زعماء حقيقيون ولهذا فقد أعجب بهم العرب وأحبوهم واحترموهم. هذا على المستوى العربي، أما على المستوى الدولي فقد ظهر عبد الناصر لأول مرة أمام رجال السياسة والعالم الثالث، وذلك في مؤتمر باندونج (ابريل عام ١٩٥٥) وأثبت أنه رجل دولة من الطراز الأول. وبعد ذلك وفي كل المؤتمرات الدولية التي حضرها، كان عبد الناصر من أبرز المتكلمين ومن أكثرهم خصوبة في التفكير ورجاحة في العقل، فأحبه الأجانب ورفع رأس العرب، وكان طوداً شامخاً في مؤتمر رؤساء الدول الافريقية الذي عقد في القاهرة في يوليو ١٩٦٤.

لقد كان العالم يعرف عن العرب أنهم أتباع لشيوخ يعيشون بعقلية القرون الوسطى، فأظهرهم عبد الناصر رجالاً عصريين يحاربون ويموتون في سبيل ما يعتقدون. وهذا بحد ذاته نصر لمصر وللأمة العربية كلها.

إن الأمة العربية تعيش في هذه الأيام نفس الظروف التي كانت تعيشها في عام ١٩٥٧ حيث اشتد ضغط الاستعمار لتقسيمها إلى معسكرات وإدخالها في أحلاف عسكرية. وقد أدى الضغط على مصر حينذاك إلى شراء الأسلحة مما سبب سحب الوعود الغربية بالمساعدة لبناء السد العالي. وهذا العمل دفع مصر لتأميم قناة السويس، مما دفع الاستعمار للهجوم على مصر، ووقفت معها الأمة العربية كلها ونتج عن ذلك التعاون المصري السوري الذي انتهى بالوحدة.

وقد تسببت الوحدة بزيادة ضغط الغرب على العرب، ولسوء الحظ لم يستطع «بعض العرب» الصمود أمام إغراءات ودسائس الغرب وانفصمت عرى الوحدة، ومن

يومها والعرب يدورون حول أنفسهم ولن يتحقق خير للعرب قبل إعادة الوحدة وتوسيع نطاقها. ولهذا فإن ظاهرة التقارب بين الشام والقاهرة وبغداد تبعث في النفوس ذكريات حلوة وجميلة وتعيد للنفس الأمل. وإن رجال البعث الجديد في سوريا يستطيعون أن يلعبوا دوراً عربياً قيادياً لو أنهم اتخذوا نفس السبيل الذي اتخذوه يوم اشتد الضغط على سوريا من الاستعمار وأذنابه.

إن التحدث عن الوحدة في سوريا والعراق وبعض البلاد العربية يذكر الإنسان بالمرأة التي كانت تطبخ الحصى في الماء لتوهم أولادها الصغار بأنها تعد لهم طعاماً، حتى مر بها عمر بن الخطاب وسألها ما تفعل فأخبرته بالحقيقة، فذهب الخليفة العظيم وأتى بالطعام واشترك بعملية الطبخ حتى أكل الأطفال وناموا. وإن أفراد الأمة العربية في جميع أوطانهم كالطفل، تلك الأمة، وعمر العصر الحديث موجود في القاهرة ممثلاً بشعب الجمهورية العربية المتحدة وقائدها العظيم. فما على الذين يريدون الوحدة إلا العمل على تحقيقها وتوفير جو صالح لإقامتها.

تسعير البترول الخام ومنتجاته(٢)(*)

ذكرنا في مقال سابق أن الزيادة في الأسعار في خليج المكسيك والخليج العربي لم تكن والحالة هذه متساوية حيث سعر زيت الخليج العربي يقل عن سعر خليج المكسيك بما هو مفروض أنه يساوي أجرة النقل من إيطاليا إلى لندن. وهكذا بدأنا نرى طريقة جديدة لتسعير زيت منطقة الخليج العربي (أو الشرق الأوسط) بحيث يقل عن سعر زيت خليج المكسيك بمقدار يمثل الفرق بين أجور النقل.

ولنوضح هذه النقاط سنذكر فيما يلي المعادلات التي استخدمتها الشركات في تسعير زيت الخليج العربي موضحة بالأرقام الحقيقية:

أ ـ الحالة أثناء الحرب بعد ضغط الحكومة البريطانية

هنا حددت أسعار لزيت الخليج العربي مساوية لزيت خليج المكسيك المماثل. وفي هذا المثال والأمثلة القادمة سنستعمل أسعار الزيت الحقيقية للبترول الخام من درجة ٣٤ ـ ٣٤,٩ تسليم ميناء رأس تنورة وتسليم موانئ خليج المكسيك. كما أن أجور النقل المذكورة هي أجور النقل التي وضعتها لجنة الملاحة الأمريكية.

كان سعرالزيت الخام تسليم ميناء رأس تنورة هو ١,٠٥ دولار للبرميل. وكان سعر نفس الزيت تسليم موانئ خليج المكسيك هو أيضاً ١,٠٥ دولار للبرميل. وأجور النقل من هذين المصدرين إلى نابولي في إيطاليا بحسب أجور لجنة الملاحة الأمريكية هي (١):

(*) نشر في: **مجلة البترول والغاز العربي**، العدد ١٢ (آب/أغسطس ١٩٦٦)، ص ٦ ـ ١٦.

(١) انظر الملحق رقم (١) ضمن الحلقة الأولى من هذا البحث: «تسعير البترول الخام ومنتجاته (١)».

خليج المكسيك ـ نابولي: ٨,١٥ دولار للطن، وبقسمتها على ٧,٤ ينتج ١,١٨ دولار للبرميل.

رأس تنورة ـ نابولي: ٨,١٥ دولار للطن، أي ١,١٠ دولار للبرميل. فإذن كان سعر الزيت الأمريكي واصلاً إلى نابولي يساوي: ١,٠٥+ ١,١٨ = ٢,٢٣ دولار للبرميل.

وكان سعر الزيت العربي واصلاً إلى نابولي يساوي:

١,٠٥+ ١,١٠ = ٢,١٥ دولار للبرميل، أي أن السعرين كانا متساويين تقريباً مع تحقيق فائدة للزيت العربي مقدارها ٨ سنتات للبرميل.

ب ـ الحالة بعد الحرب العالمية الثانية بعد زيادة شحنات بترول الشرق الأوسط إلى أوروبا

كان السعر في الخليجين ١,٠٥ دولار للبرميل، وأجور النقل من خليج المكسيك إلى لندن ٧,٦٥ دولار للطن، وبقسمتها على ٧,٤ ينتج ١,٠٣ دولار للبرميل. وأجور النقل من رأس تنورة إلى لندن هي: ١٠,٩٠ دولار للطن، أي ١,٤٧ دولار للبرميل(٢).

فإذن كان سعر الزيت الأمريكي واصلاً إلى لندن هو:

١,٠٥+ ١,٠٣ = ٢,٠٨ دولار للبرميل.

وكان سعر الزيت العربي واصلاً إلى لندن هو:

١,٠٥+ ١,٤٧ = ٢,٥٢ دولار للبرميل.

فالفرق بين السعرين (سيف لندن) إذن هو ٤٤ سنتاً للبرميل، وعلى ذلك كان ربح الشركات عن الزيت العربي المصدر إلى لندن يقل بمقدار ٤٤ سنتاً للبرميل عن أرباحها عن هذا الزيت المصدر إلى إيطاليا.

ج ـ إعادة تسعير بترول الشرق الأوسط بعد ارتفاع الأسعار في خليج المكسيك

لو أُعيد تسعير بترول الشرق الأوسط على أساس سعر الزيت في خليج المكسيك مضافاً إليه أجور النقل من خليج المكسيك إلى لندن مطروحاً منه أجور النقل من رأس تنورة إلى لندن، لأدى ذلك إلى النتيجة التالية:

السعر في خليج المكسيك ١,٠٥ دولار للبرميل.

أجور النقل من خليج المكسيك إلى لندن هي ١,٠٣ دولار للبرميل.

---

(٢) المصدر نفسه.

أجور النقل من رأس تنورة إلى لندن هي ١,٤٧ دولار للبرميل.

فيكون سعر الزيت العربي في هذه الحالة هو: ١,٠٥+ ١,٠٣ ـ ١,٤٧ = ٦١ سنتاً للبرميل فقط.

غير أنه عند ارتفاع سعر الزيت في خليج المكسيك من ١,٠٥ دولار للبرميل إلى ٢,٦٨ دولار للبرميل، فقد أصبح سعر الزيت العربي تسليم رأس تنورة: ٢,٦٨+ ١,٠٣ ـ ١,٤٧ = ٢,٢٤ دولار للبرميل وهو مساو تقريباً للسعر الحقيقي الذي حدد للزيت العربي في فبراير سنة ١٩٤٨ والبالغ ٢,٢٢ دولار للبرميل.

فبينما زاد سعر الزيت الأمريكي بوجه عام بمقدار ١,٤٠ دولار للبرميل، فقد زاد سعر الزيت في الشرق الأوسط بمقدار ١,١٧ دولار للبرميل فقط، فالزيادة لم تكن متساوية إذن، غير أنه في الوقت نفسه وبزيادة أسعار الشرق الأوسط في وقت زيدت فيه الأسعار في خليج المكسيك في الولايات المتحدة، أمكن الشركات استيعاب الفرق بأجور النقل بين إيطاليا ولندن.

وقد استمر هذا السعر الأخير البالغ ٢,٢٢ دولار للبرميل ساري المفعول في الشرق الأوسط على البترول العربي من درجة ٣٤ ـ ٣٤,٩ تسليم ميناء رأس تنورة لغاية نوفمبر ١٩٤٨، إذ إنه في نوفمبر ١٩٤٨ خفضت الشركات سعر هذا البترول إلى ٢,٠٣ دولار للبرميل ليس لأن سعر البترول قد انخفض وإنما لأن الشركات أعادت النظر على تسعير الزيت العربي، وبدلاً من الاستمرار في تحديده على أساس ارتباطه بأسعار خليج المكسيك قامت بتحديده الآن على أساس أسعار فنزويلا التي كانت تنخفض قليلاً عن أسعار المكسيك(٣).

ومنذ نوفمبر سنة ١٩٤٨ بدأت أسعار بترول الشرق الأوسط ترتبط بأسعار فنزويلا بدلاً من أسعار خليج المكسيك، ولا تزال هذه الحالة على ما هي عليه لغاية الوقت الحاضر.

د ـ تطورات أخرى لأسعار بترول الشرق الأوسط

بعد امتناع الولايات المتحدة الأمريكية عن التصدير عام ١٩٤٧ أصبح التنافس بين فنزويلا والشرق الأوسط في لندن. وحيث إن أهم شركات البترول العاملة في فنزويلا(٤) هي نفسها التي تقوم بإنتاج الجزء الأكبر من بترول الشرق الأوسط، فقد

(٣) International Petroleum Cartel, «Staff Report to the Federal Trade Commission,» (Submitted to the Committee on Monopoly of the Select Committee on Small Business, United States Senate, 1952, p. 363.

(٤) ما عدا شركة البترول البريطانية فهي لا تعمل في فنزويلا لأن القانون الفنزويلي لا يسمح بإعطاء امتيازات لشركات تساهم في رأسمالها حكومات أخرى.

خفضت هذه الشركات من معدل الزيادة السنوية لإنتاج فنزويلا ورفعت من معدل هذه الزيادة لإنتاج الشرق الأوسط للفترة (١٩٤٥ ـ ١٩٥٠)[٥]. وهكذا فقد زاد إنتاج الشرق الأوسط ليقابل الزيادة في الطلب العالمي، ومما ساعد على تكاليف الإنتاج العالية لفنزويلا والتي زادت بعد أن وضعت فنزويلا قانون ضريبة الدخل عام ١٩٤٣ الذي أصبحت حكومة فنزويلا تتقاضى بموجبه أكثر من نصف صافي أرباح الشركات السنوية، بينما في ذلك الوقت لم يكن إنتاج البترول في الشرق الأوسط يكلف الشركات أكثر من ٤٠,٦ سنت للبرميل، كما كانت الحال في المملكة العربية السعودية. كما كان تنخفض هذه التكاليف إلى ٢٥ سنتاً للبرميل بما فيه دفعات الريع البالغة ١٣ سنتاً للبرميل كما كانت الحال في الكويت. فزيادة الإنتاج في الشرق الأوسط على حساب الإنتاج في فنزويلا كانت تعني زيادة أرباح شركات البترول.

وبما أن الشركات قد خفضت من الزيادة العادية لإنتاج فنزويلا التي كانت المصدر الرئيسي لواردات الولايات المتحدة من البترول، وحيث ان الولايات المتحدة قد أصبحت في مزيد من الحاجة للاستيراد بسبب قيام بعض الولايات المنتجة فيها وأهمها تكساس بتقنين أو تحديد الإنتاج، فقد أصبحت هناك ضرورة ملحة لسد الفراغ الذي نجم عن تخفيض الإنتاج في فنزويلا، وبالتالي صادراتها إلى الولايات المتحدة، بكميات إضافية من بترول الشرق الأوسط.

وهكذا فإنه خلال الربع الأخير من عام ١٩٤٨ والربع الأول من عام ١٩٤٩ أخذ بترول الشرق الأوسط بالورود إلى الولايات المتحدة بمعدل ٤ ملايين برميل في الشهر[٦]. وكان هذا البترول يباع في الولايات المتحدة واصلاً إلى نيويورك بسعر يعادل سعر البترول الفنزويلي المماثل واصلاً إلى نيويورك.

وفي أوائل عام ١٩٤٨ كانت إدارة المعونة الاقتصادية الأمريكية (.E.C.A) قد تأسست لمساعدة أوروبا اقتصادياً لإعادة بنائها بعد الحرب، وكانت من أهم المشاريع القائمة بها هذه الإدارة هي تمويل عمليات استيراد البترول إلى أوروبا وبناء معامل التكرير لتصفيته. وكان يهم هذه الإدارة بطبيعة الحال الحصول على البترول بأرخص الأثمان، فكان إذن موضوع أسعار بترول الشرق الأوسط المستورد إلى أوروبا من أهم المسائل التي كانت هذه الإدارة تعالجها.

وكما رأينا في السابق فقد كان سعر البترول العربي واصلاً إلى لندن مساوياً لسعر البترول الفنزويلي واصلاً إلى غرب أوروبا (لندن)[٧]. وكان هذا الارتباط في

---

(٥) انظر الملحق رقم (٣) ضمن الحلقة الأولى من هذا البحث: «تسعير البترول الخام ومنتجاته (١)».

(٦) International Petroleum Cartel, Ibid., p. 364.

(٧) إن مساواة سعر الزيت العربي مع سعر الزيت الأمريكي والفنزويلي في لندن مع كونه أدى إلى =

لندن قد أدى إلى رفع سعر الزيت العربي ولكن ليس بنفس النسبة التي ارتفع بها سعر الزيت في خليج المكسيك وفنزويلا، فهو في الواقع تخفيض له بالنسبة للطريقة السابقة للتسعير.

وبما أن لندن كانت نقطة تساوي السعرين، فقد كان على بترول الشرق الأوسط أن يباع في المناطق الواقعة إلى غرب لندن بسعر يعادل سعر الزيت الفنزويلي المباع فيها. فمثلاً لو كان سعر الزيت الفنزويلي ٢,٦٢ دولار للبرميل وكانت أجور الشحن من فنزويلا إلى نيويورك ـ بحسب أجور لجنة الملاحة الأمريكية ـ تعادل ٢,٧٠ دولار للطن، أي ٣٦ سنتاً للبرميل، فإن سعر الزيت الفنزويلي الواصل إلى نيويورك هو ٢,٦٢+ ٣٦ سنتاً، أي ٢,٩٨ دولار للبرميل. فإذن يجب أن يباع الزيت العربي الواصل إلى نيويورك بسعر ٢,٩٨ دولار للبرميل لكي ينافس الزيت الفنزويلي. ولكن الزيت العربي الواصل إلى نيويورك يكلف: سعره تسليم ميناء رأس تنورة، أي ٢,٠٣ دولار للبرميل مضافاً إليه أجور الشحن من رأس تنورة إلى نيويورك، أي ١٢,٧٠ دولار للطن وتعادل ١,٧١ دولار للبرميل، أي ٢,٠٣+ ١,٧١ = ٣,٧٤ دولار للبرميل. وهذا سيقلل من ربح الشركات بمقدار ٧٦ سنتاً للبرميل هو الفرق بين ٣,٧٤ و٢,٩٨.

وإزاء ذلك فقد رفعت إدارة المعونة الاقتصادية الأمريكية احتجاجاً إلى شركات البترول بأن شحنات بترول الشرق الأوسط التي تصدرها هذه الشركات إلى أوروبا تحقق ربحاً أكثر من الربح الذي تحققه شحنات هذا الزيت المصدرة إلى أمريكا. وطالبت هذه الإدارة بأن تقوم الشركات بمراجعة الموقف. وإثر ذلك قامت الشركات بتخفيض أسعار بترول الشرق الأوسط استجابة لهذا الضغط ولأجل تحسين علاقاتها العامة مع تلك الإدارة، فخفضت سعر البترول العربي من درجة ٣٤ ـ ٣٤,٩ تسليم ميناء رأس تنورة من ٢,٠٣ دولار للبرميل إلى ١,٨٨ دولار للبرميل. وقد كان هذا التخفيض مجرد خصم من السعر ولم يحدث كنتيجة لمعادلة رياضية تربط بين سعر بترول الشرق الأوسط وبين سعر البترول في فنزويلا[٨].

وعلى أية حال فإن هذا التخفيض لم يحقق أية مساواة بين زيت الشرق الأوسط المباع إلى أوروبا وهذا الزيت المباع في أمريكا لأن التفرقة استمرت كما استمر الزيت المشحون إلى أوروبا في تحقيق أرباح أكثر من الأرباح الناجمة عن الزيت المشحون إلى أمريكا.

= ارتفاع سعر هذا الزيت، غير أن هذا الارتفاع حدث بسبب رفع سعر الزيت في خليج المكسيك ولو لم يرتفع زيت خليج المكسيك لأدى هذا الارتباط في لندن إلى تخفيض سعر الزيت العربي. فالواقع إذن هو تخفيض الزيت العربي.

(٨) المصدر نفسه، ص ٣٦٤ ـ ٣٦٧.

هـ ـ ربط أسعار بترول الشرق الأوسط بأجور شحن تعادل أجور لجنة الملاحة الأمريكية مخصوماً منها ٣٥,٢٥ بالمئة على أساس تسليم نيويورك

إن تخفيض سعر الزيت العربي من درجة ٣٤ ـ ٣٤,٩ من ٢,٠٣ دولار للبرميل إلى ١,٨٨ دولار للبرميل بحجة تحقيق مساواة أكثر بين شحنات هذا الزيت إلى أوروبا، وشحناته إلى الولايات المتحدة ترضية لإدارة المعونة الاقتصادية الأمريكية كان يعني أن شحنات هذا الزيت إلى الولايات المتحدة بكمياته القليلة (٤ ملايين برميل في الشهر) قد أعطت تأثيراً غير واقعي لأسعار جميع بترول الشرق الأوسط المشحون إلى مختلف أنحاء العالم بكمياته التي كانت تعادل تسعة أضعاف ما كان يشحن منه إلى الولايات المتحدة.

غير أن بعض رجال الزيت[٩] كانوا يرون أن شحنات زيت الشرق الأوسط إلى أمريكا ستزداد كثيراً فوق الكميات المتحددة السابقة (البالغة ١٠ بالمئة فقط من جملة صادرات الشرق الأوسط)، وأنه إزاء ذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار أن مثل هذه الكميات المتزايدة يجب أن يكون لها الأثر الرئيسي في تحديد أسعار بترول الشرق الأوسط بأجمعه سواء المشحون منه إلى أوروبا أو الشرق الأقصى أو أمريكا، أو بمعنى آخر يجب تحديد سعر لزيت الشرق الأوسط بشكل يعكس سعره واصلاً إلى نيويورك كأنه كله مصدر ومباع في نيويورك.

وبعد سنة ونصف من هذا الاقتراح، أي في يوليو ١٩٤٩ قامت شركات البترول بتحديد سعر الزيت العربي من درجة ٣٦ ـ ٣٦,٩ بمقدار ١,٧٥ دولار للبرميل تسليم ميناء رأس تنورة، أي بتخفيض عن السعر السابق مقداره ١٣ سنتاً للبرميل، مستخدمة الطريقة التي أشار إليها الاقتراح المذكور[١٠].

ولو استخدمت الشركات في اشتقاق هذا السعر بواسطة المعادلة المعروفة أجور شحن تعادل أجور لجنة الملاحة الأمريكية (U.S.M.C. Flat Rates) لكانت النتيجة سعراً أقل بكثير من السعر البالغ ١,٧٥ دولار للبرميل. وإيضاح ذلك فيما يلي:

سعر الزيت في فنزويلا: ٢,٦٢ دولار للبرميل+ أجور الشحن من فنزويلا إلى نيويورك، بحسب معدلات يو. أس. أم. سي. الثابتة: ٠,٣٦ دولار للبرميل ـ أجور الشحن من رأس تنورة إلى نيويورك بحسب معدلات يو. أس. أم. سي. الثابتة: ١,٧١ دولار للبرميل= سعر الزيت العربي تسليم رأس تنورة، أي ١,٢٧ دولار للبرميل.

---

(٩) انظر مقال د. فرايكل، مستشار الزيت البريطاني، في: *Oil Forum* (November 1948).

(١٠) International Petroleum Cartel, Ibid., pp. 364-367.

إذن تكون النتيجة هنا تخفيضاً مقداره ٦١ سنتاً للبرميل لسعر رأس تنورة البالغ ١,٨٨ دولار للبرميل بدلاً من ١٣ سنتاً، وهو التخفيض الذي حدث فعلاً.

والواقع أن الشركات لم تستخدم في تخفيض هذا السعر أجور شحن يو. أس. أم. سي. الثابتة أي (U.S.M.C. Flat Rates)، بل استخدمت أجوراً تعادل يو. أس. أم. سي. مطروحاً منها ٣٥,٢٥ بالمئة. وذلك كما يلي:

سعر الزيت في فنزويلا ٢,٦٢ دولار للبرميل+ أجور النقل من فنزويلا إلى نيويورك (يو. أس. أم. سي. مخصوماً منها ٣٥,٢٥ بالمئة)، أي ٠,٢٤ دولار للبرميل - أجور النقل من رأس تنورة إلى نيويورك (يو. أس. أم. سي. مخصوماً منها ٣٥,٢٥ بالمئة) أي ١,١١ دولار للبرميل= سعر الزيت العربي تسليم ميناء رأس تنورة، أي ١,٧٥ دولار للبرميل.

والظاهر أن شركات البترول قد لجأت إلى استخدام أجور الشحن هذه البالغة يو. أس. أم. سي - ٣٥,٢٥ بالمئة[١١] باعتبارها أجور النقل السائدة آنذاك للرحلة الواحدة[١٢]، أي خلال عام ١٩٤٩[١٣]. وحيث إن أجور لجنة الملاحة الأمريكية كما سبق تعريفها كانت تغطي تكاليف النقل مع حد معقول للأرباح، فإن هذا الأجر أي يو. أس. أم. سي - ٣٥,٢٥ بالمئة) إنما كان يغطي تكاليف النقل لمعدل الناقلات العاملة آنذاك (لناقلة حمولتها حوالي ١٦٠٠٠ طن). وقد يعطي هذا الأجر ربحاً أو لا يعطي أي ربح، ولكنه على وجه التأكيد لا يحقق أية خسائر فهو الحد الفاصل بين الربح والخسارة للناقلات.

وهكذا نرى أن النقطة التي أصبحت أسعار البترول في الشرق الأوسط وأسعار البترول في فنزويلا متساوية فيها باستخدام أجور الشحن الفعلية قد انتقلت من لندن إلى نيويورك ولأول مرة تستخدم أيضاً أجور شحن تعادل يو. أس. أم. سي - ٣٥,٢٥ بالمئة. وقد استمر هذا النظام بالتسعير معمولاً به لغاية الوقت الحاضر، كما سيتضح فيما بعد من هذا التقرير.

و - الأسعار من يوليو ١٩٥٣ لغاية يونيو ١٩٥٧

في ١٥ يونيو ١٩٥٣ ارتفعت أسعار الزيت في الولايات المتحدة وبالتالي في

---

(١١) انظر الملحق رقم (٢) ضمن الحلقة الأولى من هذا البحث: «تسعير البترول الخام ومنتجاته (١)».

(١٢) *Platt's Oil Price Handbook* (1957).

(١٣) أجور النقل للرحلة الواحدة تمثل الأجور التي كانت تدفعها شركات البترول لأصحاب الناقلات لاستئجار ناقلة للقيام برحلة واحدة فقط بين ميناء التصدير وميناء الاستيراد، وذلك تمييزاً لها عن الأجور المدفوعة لعقود طويلة الأمد.

خليج المكسيك. وقد تبع ذلك ارتفاع في أسعار الزيت الفنزويلي من درجة ٣٥ ـ ٣٥,٩ من ٢,٦٣ دولار للبرميل إلى ٢,٨٨ دولار للبرميل كما ارتفع سعر الزيت الفنزويلي من درجة ٣٢ ـ ٣٢,٩ من ٢,٥٧ دولار للبرميل إلى ٢,٨٢ دولار للبرميل. وتبع ذلك ارتفاع في أسعار بترول الشرق الأوسط في ٢١ يوليو ١٩٥٣ فارتفع سعر الزيت العربي من درجة ٣٦ ـ ٣٦,٩ من ١,٧٥ دولار للبرميل إلى ١,٩٧ دولار للبرميل(١٤).

وباستعمال المعادلة المعروفة نجد ما يلي:

لنأخذ سعر الزيت الفنزويلي المقارن من درجة ٣٥ ـ ٣٥,٩.

فنجد أنه أصبح ٢,٨٨ دولار للبرميل.

ولو استخدمت أجور شحن تعادل يو. أس. أم. سي ـ ٣٥,٢٥ بالمئة كالمتبع، أي ٠,٢٤ دولار للبرميل من فنزويلا إلى نيويورك و١,١١ دولار للبرميل من رأس تنورة إلى نيويورك لأصبح اشتقاق السعر برأس تنورة للزيت الخام من درجة ٣٦ ـ ٣٦,٩ كما يلي:

٢,٨٨+ ٠,٢٤ ـ ١,١١ = ٢,٠١ دولار للبرميل.

وحيث إن الزيت الفنزويلي المقارن هو من درجة ٣٥ ـ ٣٥,٩ فيجب زيادة (٢) سِنتين للزيت العربي درجة ٣٦ ـ ٣٦,٩ تمشياً مع القاعدة المتبعة بالتسعير وهي إضافة سِنتين للبرميل عن كل درجة. A.P.I، فيصبح إذن سعر رأس تنورة هو ٢,٠٣ دولار للبرميل.

غير أن الزيت العربي من درجة ٣٦ ـ ٣٦,٩ قد حدد بـ ١,٩٧ دولار للبرميل، أي بانخفاض ٦ سنتات عن السعر الواجب فرضه. وهكذا فإن الشركات هنا إما أنها استعملت أجور شحن تزيد عن يو. أس. أم. سي ـ ٣٥,٢٥ بالمئة وهو سعر السوق السائد وذلك باستعمالها أجوراً تعادل يو. أس. أم. سي ـ ٣٠ بالمئة فقط فتكون بذلك قد أضافت ٦ سنتات إلى أجور النقل الحقيقية وربحت الفرق كأجور نقل، أو أنها استخدمت نفس الأجور السابقة يو. أس. أم. سي ـ ٣٥,٢٥ بالمئة، وبنفس الوقت استخدمت سعر الزيت الفنزويلي من درجة ٣٢ ـ ٣٢,٩ البالغ ٢,٨٢ دولار للبرميل كما يلي:

٢,٨٢+ ٠,٢٤ ـ ١,١١ = ١,٩٥ دولار للبرميل. فتكون الشركات بذلك قد

---

(١٤) International Petroleum Cartel, «Staff Report to the Federal Trade Commission,» p. 367.

استخدمت زيتاً ذا سعر أقل ودرجة أقل لمقارنته بسعر رأس تنورة، أو بمعنى آخر تكون كأنها خصمت من سعر الزيت العربي ٦ سنتات للبرميل ومنحت هذا الخصم لمشتري زيتها الذين هم بنفس الوقت الشركات الأم الكبرى المالكة لها.

وهكذا فقد ارتفعت الأسعار بوجه عام في أمريكا بمقدار ٣٠ سنتاً للبرميل، وبفنزويلا بمقدار ٢٥ سنتاً للبرميل، وبالشرق الأوسط ١٨ سنتاً للبرميل فقط.

وقد استمر هذا السعر الأخير البالغ ١,٩٧ دولار للبرميل الخام العربي من درجة ٣٦ ـ ٣٦,٩ معمولاً به لغاية يونيو ١٩٥٧.

ز ـ الأسعار من يونيو ١٩٥٧ لغاية فبراير ١٩٥٩

لقد أدت أزمة قناة السويس (اكتوبر ١٩٥٦ لغاية ابريل ١٩٥٧) إلى توقف بترول الشرق الأوسط عن المرور عبر قناة السويس نحو أوروبا وشمال افريقيا ونصف الكرة الغربي. ولأجل تغطية الطلب الأوروبي الكبير على البترول آنذاك (حوالى ٢,٧٠٠,٠٠٠) برميل في اليوم قامت الولايات المتحدة وفنزويلا بتزويد الجزء الرئيسي من ذلك الطلب (إذ استمر الزيت السعودي بالورود إلى أوروبا عبر أنابيب التابلاين بمعدل ٣٥٠,٠٠٠ برميل في اليوم تقريباً). وقد أدت شدة طلب أوروبا على البترول بكميات كبيرة تفوق حاجتها العادية وتخزين ما تشتريه لتأمين استهلاكه لشعوبها إلى ارتفاع الأسعار في الولايات المتحدة وفي فنزويلا بمقدار ٢٥ سنتاً للبرميل[١٥] وذلك في يناير ١٩٥٧. وفي هذه الأثناء كانت أجور الشحن للرحلة الواحدة عالية جداً إذ بلغت خلال الفترة من نوفمبر ١٩٥٦ لغاية ابريل ١٩٥٧ ما يزيد عن يو. أس. أم. سي+ ٢٠٠ بالمئة.

ولم تقم شركات البترول برفع أسعار بترول الشرق الأوسط إلا في أوائل يونيو ١٩٥٧ وقد يكون السبب في ذلك التأجيل هو انقطاع ورود بترول الشرق الأوسط إلى أوروبا وغيرها عن طريق قناة السويس. غير أننا نرى أنه كانت هناك حوالى ٣٥٠,٠٠٠ برميل في اليوم تصدر إلى أوروبا في تلك الأثناء عن طريق أنابيب التابلاين، كما أن بقية بترول الشرق الأوسط مع أنه انخفض إلى ثلثي مستواه العادي استمر في الورود إلى المناطق الواقعة شرقي السويس (ونعني بذلك المنطقة الواقعة من السويس شرقاً حتى اليابان) وظلت أسعاره المعلنة على نفس مستواها السابق التي كانت تنخفض جداً عن أسعار بترول فنزويلا والولايات المتحدة التي ارتفعت بمقدار ٢٥ سنتاً للبرميل، في الوقت الذي كانت فيه أجور الشحن تعادل ٢٠٠ بالمئة فوق مستوى أجور لجنة الملاحة الأمريكية الثابتة كانت تدفعها كثيراً من البلدان المستوردة

---

(١٥) *Platt's Oil Price Handbook* (1953).

لبترول الشرق الأوسط في تلك الفترة أي من اكتوبر ١٩٥٦ إلى ابريل ١٩٥٧.

بدأت بعد إعادة فتح قناة السويس في ابريل ١٩٥٧ شحنات بترول الشرق الأوسط تتخذ مجراها الطبيعي بالورود إلى أوروبا عبر قناة السويس. وفي هذا الوقت بدأت أجور النقل بالانخفاض فبلغت في مايو ١٩٥٧ يو. أس. أم. سي ـ ٤٠ بالمئة ووجدت شركات البترول أنه بإمكانها إعادة تسعير بترول الشرق الأوسط باستعمالها أجور النقل المنخفضة التي كانت سائدة بعد ابريل ١٩٥٧. فقامت عند ذلك بتسعير بترول الشرق الأوسط بواسطة ربطه بأسعار فنزويلا تسليم نيويورك باستخدام أجور الشحن.

ولو استخدمت الشركات أجور شحن تعادل يو. أس. أم. سي ـ ٣٥,٢٥ بالمئة لكانت النتيجة كما يلي:

سعر الزيت بفنزويلا من درجة ٢٦ ـ ٣٦,٩: ٣,٠٧[١٦] دولار للبرميل+ أجور الشحن من فنزويلا إلى نيويورك أي (يو. أس. أم. سي ـ ٣٥,٢٥ بالمئة): ٠,٢٤ دولار للبرميل ـ أجور الشحن من رأس تنورة إلى نيويورك (يو. أس. أم. سي.) ـ ٣٥,٢٥ بالمئة: ١,١١ دولار للبرميل= سعر الزيت العربي برأس تنورة من درجة ٣٦ ـ ٣٦,٩: ٢,٢٠ دولار للبرميل.

غير أن هذا السعر يزيد عن السعر الذي أعلنته الشركات لهذا الزيت العربي وهو ٢,١٢ دولار للبرميل بمقدار ٨ سنتات.

غير أنه لو استخدمت أجور شحن تعادل ٣٠ بالمئة دون مستوى لجنة الملاحة الأمريكية وهي أجور تزيد عن الأجور الحقيقية السائدة لكانت النتيجة ما يلي:

سعر الزيت بفنزويلا من درجة ٣٦ ـ ٣٦,٩: ٣,٠٧ دولار للبرميل+ أجور الشحن من فنزويلا إلى نيويورك (يو. أس. أم. سي ـ ٣٠ بالمئة): ٢٥ سنتاً ـ أجور الشحن من رأس تنورة إلى نيويورك (يو. أس. أم. سي ـ ٣٠ بالمئة) أي ١,٢٠ دولار للبرميل= سعر الزيت العربي برأس تنورة من درجة ٣٦ ـ ٣٦,٩ أي ٢,١٢ دولار للبرميل وهو السعر المعلن برأس تنورة.

كما أنه لو استخدمت الشركات سعر البترول الفنزويلي من درجة ٣٢ ـ ٣٢,٩ والبالغ ٢,٩٩ دولار للبرميل في تسعير بترول الشرق الأوسط مع أجور شحن تعادل يو. أس. أم. سي ـ ٣٥,٢٥ بالمئة لكانت النتيجة ما يلي:

---

(١٦) *Petroleum Press Service* (July 1957).

٢,٩٩+ ٠,٢٤ ـ ١,١١ = ٢,١٢ دولار للبرميل.

ومن ذلك نرى أن الشركات خصمت من سعر بترول الشرق الأوسط مقدار ٨ سنتات للبرميل أضافتها إلى أجور النقل وهي أجور كانت تتقاضاها الشركات نفسها لأنها كانت تملك وتستأجر ٩٠ بالمئة تقريباً من الناقلات الموجودة في العالم، أو أنها خصمت هذا المبلغ من سعر بترول الشرق الأوسط لكي تمنحه للشركات الأم المشترية لهذا البترول وذلك لعدم سماح حكومات الشرق الأوسط بإجراء خصومات بالأسعار المعلنة لبترولها.

وهكذا فعندما ارتفع سعر الزيت في نصف الكرة الغربي بمقدار ٢٥ سنتاً للبرميل نجد أن سعر الزيت في الشرق الأوسط ارتفع فقط بمقدار ١٥ سنتاً فقط.

وقد استمر سعر الزيت العربي من درجة ٣٦ ـ ٣٦,٩: ٢,١٢ دولار للبرميل لغاية فبراير ١٩٥٩[١٨].

طريقة التسعير الحالية

لقد وجدنا في السابق أنه عندما ارتفعت الأسعار في يناير ١٩٥٧ في نصف الكرة الغربي أي في خليج المكسيك وفنزويلا بمقدار ٢٥ سنتاً للبرميل ارتفع سعر الزيت في الخليج العربي ١٥ سنتاً فقط في يونيو ١٩٥٧.

وخلال الفترة من ابريل ١٩٥٧ لغاية يناير ١٩٥٩ حدثت بعض الانخفاضات في أسعار الزيت بالولايات المتحدة وفي خليج المكسيك تتضح من المقارنة في الجدول رقم (١).

الجدول رقم (١)

أسعار الزيت الخام في الولايات المتحدة من يناير ١٩٥٧ لغاية يوليو ١٩٦٠

الزيت الخام	الكثافة أو الدرجة	يناير ١٩٥٧	فبراير ١٩٥٩	يوليو ١٩٦٠
تكساس ـ تسليم الخليج	٢٦ ـ ٢٦,٩	٣,٥٠	٣,٥٠	٣,٥٠
غرب تكساس ـ حلو	٣٦ ـ ٣٦,٩	٣,١٢	٣,٠٠	٣,٠٠
غرب تكساس ـ مر	٣٢ ـ ٣٢,٩	٢,٩١	٢,٧١	٢,٧١
شرق تكساس	غير مدرج	٣,٢٥	٣,٢٥	٣,٢٥

المصادر: *Petroleum Week*: (1 February 1957); (2 March 1959) and (29 July 1960).

---

(١٧) سعر الزيت العربي من درجة ٣٤ ـ ٣٤,٩ كان ٢,٠٠٨ دولار للبرميل بانخفاض سِنتين للبرميل لكل درجة.

ومن ذلك نلاحظ أن بعض الزيوت الأمريكية قد خفضت بمقادير تتراوح بين ١٢ و٢٠ سنتاً للبرميل وبقية الزيوت الأخرى بقيت ثابتة منذ يناير ٥٧ لغاية الوقت الحاضر.

غير أنه في ٦ فبراير سنة ١٩٥٩ وبعد قيام حكومة فنزويلا بفرض ضريبة تتيح لها الحصول على أكثر من ٦٠ بالمئة من الأرباح الصافية للشركات قامت شركة شل بفنزويلا بتخفيض أسعار الزيت الفنزويلي بمقادير تتراوح بين ٥، ١٠، ١٥ سنتاً للبرميل، وقد تبعتها بقية الشركات الأخرى العاملة بفنزويلا بإجراء تخفيضات مماثلة وقد خفضت معظم الزيوت بمقدار ١٥ سنتاً للبرميل.

ولارتباط أسعار الشرق الأوسط بأسعار فنزويلا فقد خفضت أسعار بترول الشرق الأوسط في ١٣ فبراير ١٩٥٩ بمقدار ١٨ سنتاً للبرميل وقد بدأت التخفيض شركة البترول البريطانية ثم تبعتها بقية الشركات.

وعلى فرض أن شركات البترول عند تخفيض زيت الشرق الأوسط قد استعملت المعادلة المعهودة عند اشتقاقها لأسعار ذلك الزيت فإننا نحصل على النتائج التالية:

أ: أجور الشحن من فنزويلا إلى نيويورك

على أساس: يو. أس. أم. سي - ٣٥,٢٥ بالمئة = ٠,٣٤ دولار للبرميل

على أساس يو. أس. أم. سي - ٣٠ بالمئة = ٠,٢٥ دولار للبرميل.

ب: أجور الشحن من رأس تنورة إلى نيويورك

على أساس يو. أس. أم. سي - ٣٥,٢٥ بالمئة = ١,١١ دولار للبرميل على أساس يو. أس. أم. سي - ٣٠ بالمئة = ١,١٩ دولار للبرميل.

فلو أخذنا سعر الزيت الفنزويلي بعد التخفيض لدرجة ٣٧ - ٣٧,٩ وهو ٢,٩٤ دولار للبرميل على أساس أجور شحن تساوي يو. أس. أم. سي - ٣٥,٢٥ بالمئة لكان الناتج سعراً للزيت العربي تسليم رأس تنورة من درجة ٣٤ - ٣٤,٩ هو:

٢,٩٤+ ٠,٢٤ - ١,١١ = ٢,٠٧ دولار للبرميل.

ولو أخذنا سعر الزيت الفنزويلي من درجة ٣٥ - ٣٥,٩ وهو ٢,٩٠ دولار للبرميل على نفس الأساس لكان الناتج:

٢,٩٠+ ٠,٢٤ - ١,١١ = ٢,٠٣ دولار للبرميل.

ولو أخذنا سعر الزيت الفنزويلي من درجة ٣٢ - ٣٢,٩ وهو ٢,٨٤ لكان الناتج:

٢,٨٤ = ٠,٢٤ - ١,١١ = ١,٩٧ دولار للبرميل.

ولو أخذنا نفس هذه الأسعار بفنزويلا على أساس أجور شحن تعادل. يو. أس. أم. سي - ٣٠ بالمئة لكان الناتج كما يلي:

٢,٩٤+ ٠,٢٥ - ١,١٩ = ٢,٠٠ دولار للبرميل.

٢,٩٠+ ٠,٢٥ - ١,١٩ = ١,٩٦ دولار للبرميل.

٢,٨٤ + ٠,٢٥ ـ ١,١٩ = ١,٩٠ دولار للبرميل.

فإذا قورن سعر الزيت العربي تسليم ميناء رأس تنورة من درجة ٣٤ ـ ٣٤,٩ والذي أعلن بمقدار ١,٩٠ دولار للبرميل مع سعر الزيت الفنزويلي البالغ ٢,٨٤ دولار للبرميل لدرجة ٣٢ ـ ٣٢,٩ فقط، ولكن باستعمال أجور للشحن مقدارها يو. أس. أم. سي ـ ٣٠ بالمئة التي تعتبر أكثر من أجور الشحن السائدة في ذلك الوقت. كما أننا نلاحظ أن سعر الزيت برأس تنورة لم يكن متمشياً مع بقية الزيوت بفنزويلا ولا مع أجور الشحن السائدة وذلك لأنه بينما انخفضت أسعار الزيوت بفنزويلا من ٥ إلى ١٥ سنتاً انخفضت جميع أسعار بترول الشرق الأوسط بما لا يقل عن ١٨ سنتاً للبرميل بينما كان المفروض تحديد أسعار البترول العربي تسليم رأس تنورة لدرجة ٣٤ تبلغ ٢,٠٧ دولار أو ٢,٠٣ أو ١,٩٧ أو ٢,٠٠ أو ١,٩٦ على أقل تقدير كما يتضح من المعادلات السابقة.

فكان تخفيض سعر الزيت بالشرق الأوسط متجاوزاً حدود الواقع وكأنه خفض بهذا المقدار سلفاً لتبرير تخفيض أسعار الزيت بفنزويلا مرة أخرى في ابريل ١٩٥٩.

ففي ٤ ابريل خفضت أسعار الزيوت بفنزويلا مرة أخرى «لأجل جعل زيت فنزويلا أكثر تنافساً مع زيت الشرق الأوسط[١٨] كما قالت شركة شل التي كانت أول شركة قامت بالتخفيض الثاني كما كانت أول شركة قامت بالتخفيض الأول، وقد تبعتها بقية الشركات. وقد خفضت زيوت فنزويلا مرة ثانية من ٥ إلى ١٥ سنتاً للبرميل بينما ظلت أسعار الزيت بالشرق الأوسط ثابتة. وهذا في الواقع اعتراف من الشركات بأن تخفيض أسعار الزيت بالشرق الأوسط في فبراير ١٩٥٩ كان أكثر مما هو ضروري.

فإذا كان التخفيض الأخير بفنزويلا يعتمد على أسعار الشرق الأوسط أي أن أسعار بترول الشرق الأوسط اتخذت كقاعدة خفضت أسعار فنزويلا بموجبها فإن تخفيض الأسعار بفنزويلا يكون كما يلي:

يؤخذ السعر برأس تنورة وتضاف إليه أجور الشحن إلى نيويورك ثم يخصم من ذلك أجور الشحن من نيويورك إلى فنزويلا.

فعلى فرض أن الأجور المستخدمة هي يو. أس. أم. سي ـ ٣٥,٢٥ بالمئة فإن السعر بفنزويلا لنفس الدرجة هو:

١,٩٠+ ١,١١ ـ ٠,٢٤ = ٢,٧٧ دولار للبرميل لدرجة ٣٤ ـ ٣٤,٩.

وبإضافة سِنتين لكل درجة يصبح سعر الزيت الفنزويلي من درجة ٣٥ ـ ٣٥,٩ هو ٢,٧٩ دولار للبرميل بينما كان سعره الحقيقي هو ٢,٨٠ دولار للبرميل في ابريل ١٩٥٩ وهو نفس الشيء تقريباً.

(١٨) *Oilgram Press Service* (7 April 1959).

فعند حدوث التخفيض الأول بأسعار فنزويلا في فبراير ١٩٥٩ وجدنا أن التخفيض بأسعار الشرق الأوسط كان أكثر مما تفرضه المعادلة المستخدمة في تحديده فأسعار الشرق الأوسط إذن قد تحملت خصماً لا يفرضه واقع المنافسة، وإنما نجم عن استعمال أجور عالية للشحن لا تتناسب مع الأجور السائدة فتكون الشركات بذلك قد أضافت هذا الخصم إلى الأجور الحقيقية لناقلاتها[١٩] أو أنها منحت ذلك الخصم كعلاوة لمشتري زيتها وهي الشركات الأم المالكة لها.

وهكذا نجد أن الفرق يتسع أكثر وأكثر بين أسعار الولايات المتحدة وفنزويلا وبين أسعار فنزويلا والشرق الأوسط أو بين أسعار الولايات المتحدة من جهة وبين أسعار فنزويلا والشرق الأوسط من جهة أخرى، ويتضح ذلك من الجدول رقم (٢).

الجدول رقم (٢)

أسعار الزيت الخام بالولايات المتحدة وفنزويلا والشرق الأوسط، سبتمبر ١٩٥٦ - يوليو ١٩٦٠ (بالدولار للبرميل)

الزيت الخام	الكثافة أو الدرجة	سبتمبر ١٩٥٦	يناير ١٩٥٧	يوليو ١٩٥٧	فبراير ١٩٥٩	ابريل ١٩٥٩	يوليو ١٩٦٠
تكساس - تسليم الخليج	٢٦ - ٢٦,٩	٢,٨٢	٣,٥٠	٣,٥٠	٣,٥٠	٣,٥٠	٣,٥٠
تكساس الغربية	٣٦ - ٣٦,٩	٢,٧٥	٣,١٢	٣,١٢	٣,٠٠	٣,٠٠	٣,٠٠
فنزويلا	٢٦ - ٢٦,٩	٢,٣٠	٢,٥٥	٢,٥٥	٢,٤٠	٢,٣٠	٢,٣٠
فنزويلا	٣٢ - ٣٢,٩	٢,٧٤	٢,٩٩	٢,٩٩	٢,٨٤	٢,٧٤	٢,٧٤
فنزويلا	٣٥ - ٣٥,٩	٢,٨٠	٣,٠٥	٣,٠٥	٢,٩٠	٢,٨٠	٢,٨٠
فنزويلا	٣٦ - ٣٦,٩	٢,٨٢	٣,٠٧	٣,٠٧	٢,٩٢	٢,٨٢	٢,٨٢
عربي - رأس تنورة	٣٤ - ٣٤,٩	١,٩٣	١,٩٣	٢,٠٨	١,٩٠	١,٩٠	١,٩٠
عربي - رأس تنورة	٣٦ - ٣٦,٩	١,٩٧	١,٩٧	٢,١٢	١,٩٤	١,٩٤	١,٩٤

المصـــــادر: *Petroleum Week* and *Petroleum Press Service*.

فبينما كان الفرق بين أسعار فنزويلا وخليج المكسيك + ٧ سنتات للبرميل في سبتمبر ١٩٥٦ أصبح - ١٨ سنتاً للبرميل في ابريل ١٩٥٩ واستمر لغاية الآن. وبينما كان الفرق بين أسعار الشرق الأوسط وفنزويلا ـ ٨٥ سنتاً للبرميل في سبتمبر ١٩٥٦ أصبح - ٩٨ سنتاً في فبراير ١٩٥٩.

(١٩) تملك الشركات وتستأجر حوالى ٩٠ بالمئة من الناقلات في العالم.

هل تتمكن إسرائيل من بناء قناة سويس جديدة لتحل محل قناة السويس العربية؟[*]

الجواب نعم؟

منذ بدأ اليهود يفكرون في الاستيلاء على فلسطين بدأ فلاسفتهم يفكرون في كيفية جعل المنطقة التي يدعون أنها موطنهم الأصلي مكاناً صالحاً لاستيعاب جميع يهود العالم. ومن المشاريع التي فكروا فيها منذ قديم الزمان هو حفر قناة مائية تصل البحر الأبيض المتوسط بخليج العقبة موازية لقناة السويس العربية حتى يمكن بواسطتها إيجاد مورد ثابت لدولة إسرائيل وتعمير المناطق الصحراوية التي تمر بها القناة ثم استخدام مياه هذه القناة في توليد الكهرباء وذلك بشق قناة متفرعة منها إلى منطقة البحر الميت التي تنخفض عن مستوى سطح البحر الأبيض المتوسط بحوالى ٤٠٠ متر وسيكون بالإمكان توليد الكهرباء اللازمة لهذه الدولة مهما امتدت حدودها. وأول مرة سمع بمشروع القناة هذه كان في الوقت الذي كان فيه اللورد كيتشنر يسيطر على بعض أجزاء الوطن العربي باسم الامبراطورية البريطانية.

وفي عام ١٩٥٢ ذكر الوزير البريطاني اليهودي هور بليشا أنه قد شكل في عام ١٩٣٠ لجنة خاصة لدرس إمكانية شق القناة من منطقة اسدود أو عسقلان إلى خليج العقبة، وأنه شخصياً مقتنع بفوائد وإمكانية تنفيذ هذا المشروع.

وفي الأسابيع الأخيرة عادت الفكرة إلى الظهور مرة ثانية وأعلنت المصادر الإسرائيلية أنها رصدت في ميزانيتها بعض الأموال للقيام بدراسة جديدة لتقييم المشروع، ثم ذكرت جريدة **الصنداي تايمز** اللندنية بعددها الصادر بتاريخ ٧ أغسطس

(*) نشر في: **مجلة البترول والغاز العربي**، السنة ٢، العدد ١ (أيلول/ سبتمبر ١٩٦٦)، ص ٦ ـ ١٠.

١٩٦٦ أن المشروع قد دخل في طور الدراسة الجدية وأن مجموعة دولية من المولين مركزها الرئيسي في باريس ويرأسها البارون روتشايلد وهو رأس العائلة اليهودية المشهورة بغناها وتوغلها في كثير من المشاريع الكبرى في أوروبا وجميع أنحاء العالم والتي ذكر أنها تملك جزءاً كبيراً من أسهم مجموعة شركات رويال - دوتش شل الهولندية الإنجليزية، تمول دراسة علمية لمشروع القناة يقوم بها خبراء غير إسرائيليين معظمهم من الألمان، ومهمة هؤلاء الخبراء تحديد اتجاه القناة ودراسة طبيعة الأرض وتحليل التربة ثم يعهد إلى خبراء آخرين من باريس بتقدير التكاليف اللازمة للمشروع بكل تفاصيله. وتتضمن المرحلة الأولى من المشروع المقترح إنشاء نفق تحت الجبال في شمال النقب يسمح بمرور الناقلات التي حمولتها تزيد على ٦٠ ألف طن كما أنه من الممكن أن يبدأ العمل بهذه المرحلة في شهر ابريل من عام ١٩٦٧ إذا أمكن إنهاء الترتيبات اللازمة لتمويل المشروع. أما المرحلة الثانية من المشروع فهي توسيع القناة وجعلها قادرة على السماح بمرور ناقلات تزيد حمولتها على ١٠٠ ألف طن. وبعد نشر هذه الأخبار نشرت جريدة **الفايننشال تايمز** اللندنية في ١١ أغسطس الماضي تصريحاً لمؤسسة روتشايلد تنفي أن يكون لها أية علاقة بالمشروع المذكور، ولكن مصادر إسرائيل ما زالت - كما أذاعت محطة لندن باللغة العربية - تواصل دراسة المشروع وتنشر الدعاية له في الأوساط الأوروبية والأمريكية. وقد ذكر أن المشروع يكلف تنفيذه ٣٠٠٠ مليون دولار (٣ بلايين دولار) تجمع على الشكل التالي:

١٥ بالمئة تجمع من يهود إسرائيل.

٤٥ بالمئة من المنظمات اليهودية العالمية.

٤٠ بالمئة من الدول والهيئات التي ستستعمل القناة.

والذي يجب أن يلاحظ هنا أنه قد ذكر أن معهد التكنولوجيا في ولاية مساشوستس في الولايات المتحدة الأمريكية وهو من المعاهد العلمية ذات السمعة الطيبة في الولايات المتحدة والعالم قد ساهم في دراسة المشروع وأيد إمكانية تنفيذه.

وفي الشهر الماضي، اغسطس ١٩٦٦، ذكرت الصحف أن المهندس مشهور أحمد مشهور رئيس هيئة قناة السويس العربية قد عقد مؤتمر صحفياً ذكر فيه أن كل ما نشر عن مشروع قناة في إسرائيل هو من باب الدعاية والضغط على الجمهورية العربية المتحدة وأن المشروع خيالي وتعترض تنفيذه صعوبات فنية ومادية وأنه سيتكلف مبالغ تزيد على بليون جنيه استرليني (٣٨٠٠ مليون دولار) وأنه لهذا غير اقتصادي.

إننا مع احترامنا الشديد للمهندس مشهور أحمد مشهور وهيئة قناة السويس والرجال الأكفاء الذين يقومون على إدارتها والذين أصبح نجاحهم في عملهم مفخرة للأمة العربية كلها، نجد أنفسنا نخالف رأي المهندس مشهور ونرى أنه متفائل أكثر

من اللازم وغير آخذ بعين الاعتبار قدرة إسرائيل البناءة والطاقات الكبرى العلمية والمالية للدول الاستعمارية التي زرعتها في وسط الوطن العربي. وسنحاول في الأسطر التالية أن نناقش ما جاء في المؤتمر الصحفي لرئيس هيئة قناة السويس عن عدم إمكانية تنفيذ مشروع القناة الإسرائيلية وأن نبين أنه بالإمكان بناء القناة الجديدة وأن ذلك سيكون له أسوأ الأثر على مستقبل قناة السويس وبالتالي على المستقبل الاقتصادي للجمهورية العربية المتحدة وللأمة العربية كلها، وأنها ستبنى بطريقة تجعل المرور بها مغرياً وسيمكن تلافي أوجه النقص الموجود في قناة السويس. كما أنها ستستخدم للإضرار المتعمد في اقتصاديات الجمهورية العربية المتحدة. لقد ضرنا نحن العرب تفاؤلنا الزائد واستخفافنا بأعدائنا. فمنذ أن ألقى بلفور تصريحه المشؤوم في عام ١٩١٧ الذي وعدت به الحكومة البريطانية بمساعدة اليهود على إنشاء وطن قومي لهم في فلسطين ونحن بين مشكك في قدرة بريطانيا واليهود على تنفيذ الفكرة وبين متفائل يعتقد أن بريطانيا لن تغدر بالعرب وتتحدى شعورهم وتعرض مصالحها في بلادهم للخطر بإنشاء إسرائيل. ولكن بريطانيا ومن ورائها أمريكا تعرف حقيقة الحكومات العربية وتعرف التنافس الشديد بين حكامهم وتعرف أنه يمكن بسهولة منعهم من الاتفاق على أي عمل مفيد لهم، وإذا ما اتفقوا على ذلك نظرياً فإنه يمكن إقناع بعضهم بعدم تنفيذ ما اتفق عليه. وهكذا أنشئت إسرائيل والغرب المستعمر يصر بأنها بين ظهرانينا لتبقى، وستبقى ما بقيت الخلافات بين حكام العرب وطالما ظل بعضهم يعتبر أن المحافظة على كراسي الحكم أهم بكثير من المحافظة على وحدة التراب العربي.

بعد أن أنشئت إسرائيل وأخذت تتوسع على حساب العرب قيل إنها ستحول مياه نهر الأردن إلى صحراء النقب، فعقدت الاجتماعات العربية وبدأ ساستنا بتهديد إسرائيل والغرب بالويل والثبور. ثم قال بعضنا إن إسرائيل لن تجرؤ لأنها تخشى أن نتفق ونحاربها، فتجرأت إسرائيل وحولت بعض مياه الأردن ولم نتفق ولم نحاربها. ثم أعلنت إسرائيل أنها ستجعل من القدس العاصمة المقدسة للأديان السماوية عاصمة لها فقلنا بأن إسرائيل لن تتحدى الرأي العام العالمي ولكنها فعلت وبنت دار برلمانها في القدس وهي تتخذ منها عاصمة. وها هي إسرائيل تختار المكان والوقت لمعاقبة أية دولة من الدول العربية المجاورة لها. ولم يساعد ذلك على خلق الثقة بين حكامنا ولا زال التنافس بينهم أشد مما كان لأن الاستعمار هو المسيطر الحقيقي على زمام الحركة فوق معظم أراضينا. فهو يقول لهذا إن الرئيس الفلاني يريد القضاء عليك وعلى حكمك وإن كل ما يريده اليهود هو أن يتركوا بسلام. ويقول للآخر: إذا زالت إسرائيل زال المبرر لوجودك لأن الفلسطينيين قد انحرفوا واتخذوا من دولة الصين الشعبية ولياً وشفيعاً. وما بقاء إسرائيل إلا ضمان لبقائك ومن معك. وهكذا تنعدم الثقة بين الحكومات العربية، وقد استشهد بذلك الرئيس ايزنهاور الرئيس الأمريكي

قبيل العدوان الثلاثي على قناة السويس في كتابه لرئيس الوزارة البريطانية حينذاك المستر انتوني ايدن بقوله: لا، قد لا نحتاج لاستعمال القوة ضد عبد الناصر إذا استخدمنا روح التنافس والتحاسد السائدة بين الحكام العرب.

إن ما يقال عن مشروع القناة الجديدة ليس من باب الدعاية والضغط وإنما لتهيئة الرأي العام العربي والعالمي وتعويد العرب على سماع وجود الفكرة. وعندما تهيأ الظروف لتنفيذها يكونوا قد تعودوا عليها ويكون رد الفعل أقل عنفاً. ولكنهم سينفذون المشروع لأن دوافعهم لتنفيذه لا تقل عن دوافعنا للإبقاء على قناة السويس ولكنهم أقدر منا بمساعدة المستعمرين الغربيين على الوصول إلى أهدافهم.

ولندرس الآن الناحية الاقتصادية التي تبرر بناء القناة الجديدة من وجهة نظر الاستعمار وإسرائيل وشركات البترول وكل أعداء الأمة العربية:

أولاً: نحن نعرف أن أوروبا الغربية وأمريكا ستحتاج في عام ١٩٨٠ إلى حوالى ١٠,٨٨٢,٠٠٠ برميل يومياً (أمريكا تستورد في الوقت الحاضر ٣٥٠,٠٠٠ برميل من منطقة الخليج العربي) أو ما يعادل ٣,٩٧١,٩٣٠,٠٠٠ برميل سنوياً من البترول الآتي من منطقة الخليج العربي والذي سيأتي معظمه عن طريق قناة السويس وبعضه الآخر عن طريق خطوط الأنابيب العربية والتي تبلغ طاقتها السنوية في الوقت الحاضر ١,٧٩٥,٥١٣,١٣٥ برميلاً (على اعتبار أن طاقة خطوط الأنابيب العراقية ٨١٧,٢٨٠ برميلاً في اليوم الواحد وأن الطاقة اليومية لخطوط شركة التابلاين هي ٤٥٢,٦١٩ برميلاً، أما الطاقة السنوية لقناة السويس فهي ١,٣٣٢,٠٠٠,٠٠٠ برميلاً)، أما الباقي وقدره ٢,١٧٦,٤١٦,٨٦٥ برميلاً فلا بد أن يذهب عن طريق الناقلات الجبارة التي ستدور حول افريقيا إذا لم تبن خطوط أنابيب جديدة من الخليج العربي إلى السواحل العربية لشرق البحر الأبيض المتوسط.

ثانياً: نحن نعرف أن بعض الحكومات الغربية والشركات الاحتكارية تحاول جاهدة القضاء على القدرات الاقتصادية للجمهورية العربية المتحدة على أمل إسقاط الحكم القائم في مصر والقضاء على الأفكار الاشتراكية التي تتركز الآن في القاهرة وتنتشر منها إلى بعض العواصم العربية مما يعتبره الغرب تهديداً مباشراً للمكاسب الاقتصادية التي حصل عليها من أيام السيطرة والاستعمار. ونحن نعرف أن موارد قناة السويس تشكل ٦٠ بالمئة من العملات الصعبة التي تحصل عليها الجمهورية العربية المتحدة من صادراتها وخدماتها. ففقدان هذا المورد سيشكل ضربة موجعة لاقتصاديات الجمهورية العربية المتحدة وسيعرض كل مشاريعها الإنمائية للخطر، وهذا ما يريده الغرب والشركات الاحتكارية وإسرائيل.

ثالثاً: نحن نعرف أن مشروع توسيع قناة السويس العربية سيكلف الخزينة العربية مبالغ باهظة قد لا تستطيع الجمهورية العربية المتحدة بإمكانياتها الحالية وبدون

تضحيات كبرى في مشاريعها لتحسين الأحوال المعيشية في البلاد تحملها. كما أن عملية التعميق والتوسيع بحيث تتسع لجميع أنواع الناقلات التي يمكن بناؤها والتي قد تكبر حتى تصبح الواحدة قادرة على نقل مليون طن يتوقف على ظروف ليست تحت سيطرة هيئة القناة بل تتوقف على عوامل طبيعية قد لا تساعد على الوصول إلى هذا الهدف. ولهذا فإن القناة الجديدة في إسرائيل والتي تستخدم في بنائها جميع الوسائل الميكانيكية والعلمية وجميع ما توصل إليه الإنسان من خبرة في هذا المجال بما في ذلك التفجيرات الذرية، ستكون قادرة على بناء قناة تسمح لمرور أكبر عدد من الناقلات الكبيرة والصغيرة.

رابعاً: إن إسرائيل والحكومات الغربية الاستعمارية والشركات الاحتكارية تعتبر إسرائيل من الناحية السياسية والاقتصادية والعسكرية جزءاً لا يتجزأ من الغرب، وقد عبروا عن هذه الحقيقة عندما ذكرت الصحف الأوروبية والأمريكية أن الطائرة العراقية المقاتلة التي سرقها طائرها الخائن أول طائرة من نوع الميغ ٢١ الروسية تقع سالمة بيد الغرب.

إن إنشاء هذه القناة ضمان أكيد في نظر الغرب لاستمرار تدفق البترول من الخليج العربي إلى أوروبا ونصف الكرة الغربي. وإنشاؤها سيخلصهم مما يعتبرونه تهديداً لخطوط إمداداتهم من الوقود حيث يعتبر وجود القناة وخطوط الأنابيب في أراض عربية تهديداً مستمراً لتدفق البترول. كما أن بناء القناة الإسرائيلية سيعتبر في نظر بعض الأوساط الاستعمارية رد اعتبار وانتقاماً لخسائرهم وهزيمتهم نتيجة لتأميم القناة ويفتح المجال أمام السفن الإسرائيلية في الاتجاه شرقاً وغرباً وإعطائها مجالاً أوسع في التجارة لأنها ممنوعة من استعمال قناة السويس. كما أن بناء القناة سيقلل من أهمية خطوط الأنابيب التي تمر بالبلاد العربية كالأردن وسوريا ولبنان ويمنع بناء خطوط جديدة. وعليه فإن بناء قناة في إسرائيل يحقق مصالح كبيرة للغرب ويؤثر تأثيراً سيئاً على المستقبل الاقتصادي للبلاد العربية ذات العلاقة. ولا شك أنهم سينتهزون هذه الفرصة لبناء قواعد عسكرية غايتها الظاهرة حماية القناة أما أهدافها الحقيقية فهي إنعاش الاقتصاد الإسرائيلي وحماية الدولة الصهيونية. أما من الناحية المالية البحتة فإن الـ (١٠٠٠) ألف مليون جنيه استرليني التي سيتكلفها حفر القناة ما هي إلا مبلغ زهيد بالنسبة للقدرات المالية للدول الغربية. مع العلم بأن الشركات الغربية تجمع الآن من المكاسب من عملية إنتاج البترول العربي وتصديره ما يقارب ٢٥٠٠ مليون دولار في العام الواحد كلها أرباح صافية لا يدخل ضمنها ما دفع للحكومة من عوائد وريوع، وهذا غير ما تجمعه حكومات أوروبا على شكل ضرائب على البترول العربي وهذه تقدر حالياً بأكثر من ٦ بلايين دولار (٦٠٠٠ مليون دولار) في السنة الواحدة، كما أننا نعرف أن أجرة نقل البرميل الواحد من منطقة الخليج العربي إلى أوروبا الغربية ماراً بقناة السويس هي حوالى ٦٠ سنتاً عن كل برميل، ويشمل هذا المبلغ حوالى ١٢ سنتاً

كرسم مرور تأخذه هيئة قناة السويس عن البرميل الواحد. وبعد أن يكرر البترول في أوروبا ويعرض للبيع في الأسواق تباع المنتجات التي أمكن استخلاصها من برميل البترول الخام بـ ١١ دولاراً تقريباً (أحد عشر دولاراً) منها حوالى ٤,٥ دولار ضرائب تجمعها الحكومة المحلية في أوروبا. ولهذا السبب فإنه سيكون بالإمكان إذا قررت حكومات أوروبا وأمريكا بناء القناة الإسرائيلية أن توافق على أن تدفع رسوماً للمرور للقناة الجديدة تساوي ضعف ما تدفعه للقناة العربية بدون أن يؤثر ذلك على مواردها تأثيراً كبيراً، وحتى إذا فرضنا أن رسوم المرور بالقناة الإسرائيلية ستكون ٢٥ سنتاً عن البرميل الواحد. وسيحاول المستعمرون استخدام البترول الإيراني والبترول المنتج والمصدر من الإمارات العربية الواقعة على الساحل الغربي للخليج العربي والتي لا زالت تحت سيطرة الاستعمار الإنكليزي وهي البحرين وقطر وأبو ظبي ودبي وسلطنة مسقط وعمان. كما أنه سيكون بالإمكان إقناع بعض الدول العربية الأخرى المصدرة للبترول لإصدار تشريعات تسمح للشركات الأجنبية أن توجه الصادرات البترولية إلى أي جهة تراها على اعتبار أن الدولة المصدرة تنتهي علاقتها بالمادة البترولية بعد دفع ثمنها وتخطيها من مياهها الإقليمية كما فعلت إيران. وهذا سهل على الشركات الأجنبية تصدير البترول الإيراني إلى إسرائيل. وهكذا نجد أن بالإمكان إيجاد البترول اللازم لتشغيل القناة الجديدة كما أن الزيادة في استهلاك العالم للبترول وزيادة التعامل التجاري بين آسيا وأوروبا وافريقيا واستراليا يجعل أنه من السهل إيجاد عمل لقناتين إحداهما في الجمهورية العربية المتحدة والأخرى في إسرائيل. ولكن اعتماد الغرب والدول الاستعمارية سيكون على القناة الإسرائيلية خصوصاً في مجال الدفاع عن المصالح الغربية في استراليا والشرق الأقصى وستكون طريقاً مؤمناً للأسلحة والجيوش الأوروبية والأمريكية للتدفق نحو الشرق الأقصى في حالة أي نزاع بين الصين والغرب في تلك المنطقة. وفيما يلي سنحاول إعطاء صورة عن الناحية الاقتصادية للقناة الجديدة:

أولاً: إذا فرضنا أن الغرب قاطع قناة السويس وخطوط الأنابيب العربية وأن كل الكميات البترولية المتجهة نحو أوروبا وأمريكا ستمر بالقناة الجديدة.

الكميات البترولية المقدر تصديرها من الخليج العربي إلى أوروبا وأمريكا في عام ١٩٨٠:

٣,٩٧١,٩٣٠,٠٠٠ برميل في العام.

رسوم القناة الجديدة على البرميل الواحد ٠,٢٥ دولار.

مجموع دخل القناة السنوي

٣,٩٧١,٩٣٠,٠٠٠ × ٠,٢٥ = ٩٩٢,٩٨٢,٥٠٠ دولار.

ثانياً: إذا فرضنا أن الكميات البترولية التي ستمر بالقناة الجديدة هي فقط الكميات التي ستكون زائدة عن طاقة قناة السويس وطاقة خطوط الأنابيب العربية، فإن دخل القناة السنوي سيكون:

الصادرات البترولية من منطقة الخليج العربي إلى أوروبا وأمريكا في عام ١٩٨٠:

٣,٩٧١,٩٣٠,٠٠٠ برميل.

الطاقة السنوية لقناة السويس وخطوط الأنابيب:

١,٧٩٥,٥١٣,١٣٥ برميلاً.

الكميات الفائضة عن طاقة قناة السويس وخطوط الأنابيب:

٢,١٧٦,٤١٦,٤٦٥ برميلاً.

الدخل السنوي المقدر للقناة الجديدة:

٢,١٧٦,٤١٦,٤٦٥ × ٢٥ = ٥,٤٤,١١٠٤,٢١٦ دولاراً

وإذا فرضنا أن ثلث دخل القناة سيستخدم في إدارتها وصيانتها وأن الثلثين سيستخدمان لاستفادة رأس المال وتوزيع الأرباح على المساهمين فإنه بالإمكان استعادة الرأس المال الموظف في مدد تتراوح بين أربع سنوات ونصف إلى ٨ سنوات.

إن المشروع الجديد سيحقق أهدافاً سياسية واقتصادية وعسكرية لا يمكن تقدير مداها بسهولة، وستتمكن إسرائيل به من تثبيت وجودها وحرمان القوى التقدمية في المنطقة من المنافع التي تجنى من قناة السويس وخطوط الأنابيب. كما سيكون من الصعب فيما إذا بنيت القناة بناء خطوط جديدة للأنابيب في البلاد العربية.

النتيجة

إن وجود إسرائيل في وسط الوطن العربي كوجود المرض في جسم الإنسان. وأثر هذا الوجود يكبر مع الزمن فيضعف الكيان العربي ويحطم إمكانيات أمتنا، كما يؤثر المرض على جسم المريض إذا لم تتم معالجته وشفاؤه. والمستعمرون قد أدخلوا هذا المرض في جسم أمتنا وهم يتوقعون أن يكون مانعاً أكيداً وأبدياً لتطورنا وتحقيق آمال شعوبنا في حياة أفضل. وإذا كنا الآن نتحدث عن إمكانية حرب وقائية ضد إسرائيل، إذا ثبت بأنها تصنع القنبلة الذرية، ففي رأيي أن حفر قناة جديدة من البحر الأبيض المتوسط إلى خليج العقبة، تسيطر عليها إسرائيل وما سيتبعها من قواعد عسكرية، سيكون له أسوأ أثر على مستقبلنا الاقتصادي والعسكري، من صنع دولة إسرائيل للقنبلة الذرية، فعسى أن يتنبه المخططون لأمتنا لهذه الحقيقة، وهو أن الزمن لم يعد في صالحنا.

الشركات الاحتكارية العالمية
وسيلة الاستعمار الجديدة في السيطرة والاستغلال(١)(*)

هذه هي الحلقة الأولى عن أساليب الاستعمار في السيطرة. وسنتبعها بعدة حلقات لنضع أمام القارئ صورة صحيحة عن أساليب الاستعمار وكيف أن الشركات الاحتكارية العالمية تمارس نشاطاً سياسياً بجانب نشاطها الاقتصادي.

إذا حدث انقلاب عسكري في نصف الكرة الشرقي أو في نصفها الغربي، فليس من المؤكد أن ذلك مرجعه إلى أن أحد الضباط حسد رئيسه وأراد أن يجلس مكانه، أو أن مجموعة من الضباط سئمت الجلوس في ثكناتها والاكتفاء بالخروج منها لعمل الاستعراضات في المناسبات، بل إن هنالك في الغالب سبباً أخطر وأعمق وراء ذلك الانقلاب. فالجيوش لا تتحرك في كل الحالات للقيام بالانقلاب لأنها تريد إصلاح خطأ ارتكبته الحكومات المدنية أو العسكرية، أو لإزالة ظلم يباشره حاكم جاهل فاسد بل إن ما يحدث في غالب الأحيان هو أن تتم هذه الانقلابات لخدمة مصالح خارجية استطاعت التغلغل إلى صفوف هؤلاء الضباط واستأجرتهم لتنفيذ غرض معين أو استطاعت بدهائها الإيحاء إليهم بأعمال لا تخدم في الحقيقة إلا مصالحها المالية والقومية.

في أمريكا اللاتينية

ولو تابعنا التاريخ الحديث لما حدث في أمريكا اللاتينية لوجدنا أن الاحتكارات الأمريكية كانت وراء معظم الانقلابات العسكرية هناك: فالمشاهد أن كل انقلاب

(*) نشر في: **مجلة البترول والغاز العربي**، السنة ٢، العدد ٢ (تشرين الأول/ اكتوبر ـ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٦)، ص ٤ ـ ٧. الحلقة الثانية من هذا البحث نشرت في: **مجلة البترول والغاز العربي**، السنة ٢، العدد ٣ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٦)، ص ١٥ ـ ١٧.

عسكري يليه عادة تغير أساسي في السياسة الاقتصادية للبلاد وتوجيهها وجهة معينة. فإذا ما قامت حكومة ديمقراطية في بلد من البلاد المتطورة في المناطق التي للاستعمار فيها مصالح اقتصادية، وشعر ممثلو الشعب بضرورة سن قوانين تحقق مصالح البلاد العليا وتصرف عن الأهلين مساوئ الاحتكارات والتعنت الأجنبي قام نفر من العسكريين في ليلة ظلماء وأطبقوا على دوائر الحكومة واعتقلوا الوطنيين الأحرار وأعلنوا أن الحكومة المقلوبة كانت حكومة عميلة تعمل لصالح الشيوعيين أو الفاشستيين وأوقفت القرارات الديمقراطية، ودخلت البلاد في دورة من التزمت والتعنت العسكري الذي مبعثه نعرة الجهل وكبرياء الغرور في هؤلاء الضباط الذين يكونون عادة بعيدين كل البعد عن تفهم دقائق المشاكل الاقتصادية والسياسية. فما حدث في غواتيمالا في عام ١٩٥٤، وفي الأرجنتين في فترة سابقة من هذا العام (١٩٦٦) وفي البرازيل عام ١٩٦٤، وفي فنزويلا عام ١٩٤٨ ما هي إلا أمثلة قليلة عما يحدث في تلك البلاد من استخدام الاحتكارات الأجنبية لمنع أي تحرر من سيطرتها وإبقاء تلك الجمهوريات تتخبط في جهلها ولا تستطيع الاستفادة مما وهبها الله من ثروات طبيعية ليستمر الاستغلال الأجنبي لثروات تلك الشعوب وتصدير هذه الثروات موادّ خاماً وبأسعار زهيدة لاستمرار تقدم الصناعة وازدهارها في البلاد الصناعية الكبرى في أوروبا وأمريكا.

إن الفترة التي قضتها فنزويلا تحت الحكم العسكري من عام ١٩٤٨ إلى ١٩٥٨ تعطينا درساً واضحاً عما تفعله الاحتكارات الأجنبية في أي بلد متطور يحاول أن يحتل مركزه الطبيعي تحت الشمس: فقد استطاع نفر من الضباط طرد حكومة ديمقراطية منتخبة وجلسوا على كراسي الحكم مدة عشر سنوات استطاعت شركات البترول أثناءها أن تتمتع بأزهى أيامها في تلك البلاد. وقد كانت الحكومة العسكرية طيعة القياد، حرص رؤساؤها على أن يشاركوا الأجنبي في استغلال ثروة البلاد بدون رحمة أو شفقة، كما استطاعوا أن يهربوا إلى خارج البلاد عشرات الملايين من الدولارات من أموال الشعب ولحسابهم الخاص. وهكذا انطبق عليهم القول «حاميها حراميها». وقد كان الديكتاتوريون العسكريون ومن يحيط بهم من النفعيين والمرتشين أكبر عون للشركات الأجنبية لرفع نسبة أرباحها بشكل لا يتناسب ومصلحة البلاد. ولما عادت الديمقراطية إلى البلاد في عام ١٩٥٨ وتولت الأمور حكومة من الشعب كان أول ما فعلته أنها سنت القوانين العادلة لرفع ضريبة الدخل على الشركات واستردت بذلك بعض حقوق البلاد ولا زالت تمارس عملها البناء في سبيل الحفاظ على حقوق الشعب في ثرواته مع المحافظة على المصالح المشروعة للرأسمال الأجنبي. وقد ذكرت بعض المصادر الفنزويلية مؤخراً أن شركات البترول عادت إلى لعبتها القديمة وأخذت تتصل ببعض الهيئات واتهمتها بأنها تشجع على قيام حركة لقلب نظام الحكم في فنزويلا.

وما حدث في البرازيل في عام ١٩٦٤، عندما تحركت طوابير العسكر من

ثكناتها واحتلت دور الحكومة وأسقطت حكومة شعبية ديمقراطية منتخبة متهمة إياها بالشيوعية والتبعية لموسكو، ثم أوقفت العمل ببعض الأنظمة والقوانين التي كانت تهدف إنصاف الشعب من الاستغلال وأعادت إلى الاحتكارات الأجنبية سابق سيطرتها على الاقتصاد الوطني، ما هو إلا حلقة من سلسلة حلقات الانقلابات العسكرية التي توحي بها المصالح الشخصية ومصالح الاحتكارات الأجنبية.

وفي الأرجنتين كان أول ما فعله الانقلاب العسكري هناك هو أنه طمأن شركات الاحتكارات البترولية إلى أنه سيرعى مصالحها وسيعيد إليها ما كانت تتمتع به من منافع قبل قيام الديمقراطية في الأرجنتين برئاسة السنيور (ايليا) الذي كان قد ألغى الاتفاقيات البترولية التي عقدها الرئيس الذي سبقه (التورو فرونديزي) في عام ١٩٥٨ والتي بموجبها دخلت الشركات الأجنبية للتعامل مع الشركة الوطنية الأرجنتينية (YPF) لتطوير الثروة البترولية هناك. وقد رأى الرئيس المنتخب (ايليا) أن اتفاق فرونديزي مع الشركات كان غير دستوري وأن الدستور يحصر النشاط البترولي في يد الشركة الوطنية وحدها، فألغيت العقود المبرمة مع الشركات وقامت الحكومة بمفاوضة الشركات لتعويضها عما صرفته أثناء مدة العقد. ولكن الانقلاب العسكري الأخير يحاول إرضاء الاحتكارات الأجنبية فهو يريد أن يعيد الوضع الذي كانت قد ارتضته الشركات وعاد عليها بالفوائد الجمة. وتقول الشركات الأجنبية بأنها عندما دخلت الأرجنتين كانت البلاد تستورد حوالى ٥٥ بالمئة من حاجياتها البترولية فأصبحت في عام ١٩٦٣ تنتج محلياً بقدر ما تستهلك، وعندما ألغيت العقود معها عادت البلاد تستورد (عام ١٩٦٥) أكثر من خمس ما تستهلك، وأما في عام ١٩٦٦ فلربما عادت الأرجنتين لاستيراد حوالى ٥٠ بالمئة من حاجياتها. غير أن الشركات لا تذكر وهي تسرد ما فعلته في الأرجنتين الصعوبات التي تلاقيها الشركات الوطنية ونوع البترول الذي تنتجه الأرجنتين. فهذه الشركات لا تذكر مثلاً أن البترول الخام المستخرج في الأرجنتين لا يعطي عند تكريره المنتجات البترولية التي تناسب حاجات الأرجنتين مما يجعل الشركة الوطنية هناك مضطرة إما أن تصدر إنتاجها والأسواق مقفلة أمامها وإما أن تبقيه في باطن الأرض لأنه لا يطابق حاجيات البلاد، ولكن ذلك ليس معناه أن الشركات الوطنية لا تعمل وتنتج كما تريد الشركات الأجنبية أن يفهم الناس.

والشركات البترولية الوطنية في أمريكا اللاتينية بحاجة إلى تنسيق نشاطها وتوثيق الروابط بينها. فلو أن هذه الشركات كانت تعمل يداً بيد لاستطاعت أن تسد الثغرات التي تفتحها الشركات الأجنبية في كيان اقتصاديات بلادها. فكان من الممكن مثلاً لشركة البترول الوطنية في الأرجنتين بتعاونها مع شركة البترول الوطنية في فنزويلا أن تستفيد كل منهما من خبرة الأخرى في الإنتاج والتسويق. ولكن عدم وجود ذلك التعاون الوثيق بين تينك الشركتين الوطنيتين هو الذي أضعف كيانهما وجعل الشركات

الأجنبية تستطيع تجميد نشاط كل منهما أو إضعافه لدرجة تجعل تأثيره على الاقتصاد الوطني محدوداً جداً.

في المشرق العربي

وإذا ما عدنا إلى المشرق العربي وتبصرنا في نشاط الاحتكارات الأجنبية بطريقة موضوعية بحتة لوجدنا أن نشاط هذه الاحتكارات لا ينفصل مطلقاً عن النشاط الاستعماري والسياسي للحكومات التي تنتمي إليها. وما من حادث هام يحدث في المنطقة إلا وأمكن الإثبات بأن لنشاط الاحتكارات الأجنبية يداً في الموضوع. والسبب في ذلك بسيط فالمشرق العربي إلى جانب أهميته كممر جوي وبحري بين القارات الخمس أصبح أهم مصدر للطاقة في العالم. فالمشرق العربي مع المغرب العربي يحويان في باطن أرضهما أكثر من ٧٠ بالمئة من المواد البترولية الثابت وجودها في العالم والتي يمكن إنتاجها بالطرق المعروفة لنا حالياً. والمواد البترولية تكتسب مع الزمن أهمية خاصة في استخداماتها لتوفير الطاقة ولتقدم الشعوب، وهي مصدر هام للصناعات الكيميائية خصوصاً الصناعات البتروكيميائية منها. وقد ارتفعت نسبة الطاقة التي مصدرها البترول في استخدامات أوروبا الغربية وأخذت تحل بالتدريج محل الفحم حتى أصبحت المواد البترولية تشكل حوالى ٥٠ بالمئة من مجموع الطاقة التي تستخدمها أوروبا، علماً بأن أوروبا من المناطق الغنية جداً بالمواد الفحمية، ولكن سهولة استعمال المواد البترولية جعلها أفضل الوسائل للاستخدامات المنزلية وجعل رجال الصناعة يقبلون عليها ويفضلونها على الفحم. وهكذا جمع القدر بين حضارة الغرب ورفاهية شعوبه وبين مخازن البترول في بلادنا. والدول الغربية قد شعرت بالخطر الذي يتهددها نتيجة لكثرة اعتمادها على مصادر للطاقة خارج حدودها فأخذت لذلك تباشر نوعاً من الاستعمار الجديد على الدول الصغيرة التي تملك المواد البترولية تحت أراضيها.

لقد كان بالإمكان لو لم تتغير الظروف في العالم وتظهر على خشبة مسرح السياسة العالمية قوى لم تكن في الماضي تستطيع التأثير على الأحداث وتعلن معارضتها لجميع أنواع سيطرة الشعوب القوية على الشعوب الصغيرة، لولا ظهور هذه القوى بعد الحرب العالمية الثانية لظلت الجيوش الأجنبية مرابطة في المشرق والمغرب العربي ولباشرت الدول التي كانت تستعمر أرضنا نفس أسلوبها القديم في السيطرة والاستعمار. ولكن تغير الظروف جعلها تلجأ إلى أسلوب جديد في التعامل ظاهره الاستقلال السياسي للشعوب الصغيرة وإدخالها الأمم المتحدة مع إبقائها مستعمرات اقتصادية لا تملك من أمرها شيئاً. ولهذا فهي، كما قال الرئيس نكروما، تعترف بالاستقلال السياسي الشكلي وتحاول جاهدة الحفاظ على الاستعمار الاقتصادي.

في إيران

ومنذ أن عقد السيد وليم نوكس دارسي عام ١٩٠١ اتفاقيته مع شاه إيران لتطوير الثروات البترولية الإيرانية، بل ومنذ المحاولات التي سبقت ذلك للسيطرة على الثروات الطبيعية في إيران، وحكومات المستعمرين الغربيين تضع يدها فوق أيدي الشركات الاحتكارية وتحركها لتستفيد من وراء استثمار ثروات شعوب المنطقة للصالح القومي الغربي من الوجهة العسكرية والاقتصادية، ولملء جيوب المساهمين في تلك الشركات بأرباح كبيرة نتجت من ضخامة الرواسب البترولية ووفرتها وسهولة إخراجها، ومن إملاء شروط مجحفة على الحكومات المحلية لاستغلال تلك الثروات ومنع هذه السلطات من مباشرة حقها كحكومات مستقلة بفرض الضرائب على الأرباح الزائدة كلما وجد ذلك محققاً للمصلحة القومية ولا يضير الرأس المال الأجنبي.

ولو رجعنا إلى تاريخ إيران الحديث لوجدنا كيف قام الصراع بين الدول الكبرى لتثبيت أقدام شركاتها في إيران، فهذه الولايات المتحدة الأمريكية تصرّ في عام ١٩٢١ على حق الشركات الأمريكية في دخول إيران، وها هو اللورد كيرزون، وزير الخارجية البريطاني، يعمد في عام ١٩١٩ إلى تقديم الرشاوى للشاه ولوزير خارجيته وكل ذلك بقصد إبقاء النفوذ البريطاني والمحافظة على الامتيازات البترولية البريطانية. وقد ذكر أن من أول أسباب احتلال بريطانيا للعراق خلال الحرب العالمية كان حرصها على منع النشاط العسكري من الوصول إلى الحقول البترولية في إيران. كما أن سيطرة الاستعمار البريطاني على مناطق الخليج العربي وإملاء الحماية على مشايخ الإمارات العربية وتقسيم المنطقة إلى وحدات صغيرة جداً لا يهدف إلا لإبقاء تلك المناطق مفككة مما يسهل السيطرة الاستعمارية عليها وبالتالي يسقطها لقمة سائغة بين فكي الاحتكارات الأجنبية، أوروبية وأمريكية.

وفي العراق قام صراع بين الالمان والإنجليز والأمريكيين في الفترة ما بين عام ١٩٠٠ ـ ١٩١٤ للسيطرة على رواسب البترول العراقي انتهى بدخول فرنسا بدلاً من ألمانيا شريكة في بترول العراق بعد أن استولت على سوريا ولبنان واشترطت لوصول البترول العراقي إلى البحر الأبيض المتوسط، عبر سوريا ولبنان، أن تمنح نصيباً من البترول العراقي وقد حصلت على ٢٣ ¾ بالمئة من أسهم شركة بترول العراق.

الانقلاب العسكري في سوريا

وهكذا يشعر كل من يتابع تاريخنا الحديث أن أصابع الاحتكارات الأجنبية ممسكة بزمام الأمور تحرك الحوادث وتقيم الحكومات وتسقطها في سبيل الحفاظ على سيطرتها الاقتصادية على المنطقة. فقد ذكر أنها هي التي أوحت وساعدت على قيام الانقلاب العسكري الذي قام به حسني الزعيم في سوريا في ٣٠ مارس عام ١٩٤٩.

فقد صمد السياسيون التقليديون في سوريا حينذاك للضغط الذي مارسته شركات البترول وحكوماتها مستعينة بحكام البترول وقد ساعد هؤلاء ضآلة شروط الشركات في سبيل حصولها على حق المرور. ولكن الدكتاتورية العسكرية التي ساعدت على قيامها الاحتكارات البترولية لم تجد مانعاً من قبول عروض الشركات ووافقت على السماح لشركة خطوط الأنابيب عبر البلاد العربية (التابلاين) بمباشرة بناء خطها عبر سوريا في اتجاه جنوب لبنان.

السعودية تفقد واحة البريمي والمناطق المجاورة لها

ومشكلة البريمي التي فقدت المملكة العربية السعودية نتيجة لها جزءاً كبيراً من أراضيها الغنية بالبترول خلقتها الشركات الاحتكارية البترولية. فقد قام تنافس ودي بين المحتكرين: هل يدخل هذا البترول ضمن امتياز الشركة الإنجليزية IPC التي تعمل في المناطق التي يسيطر عليها المستعمرون الإنجليز في أبو ظبي أم يظل تابعاً للشركة الأمريكية (أرامكو) التي تعمل داخل الحدود العربية السعودية؟ وقد ترك للشركات أن تتصرف بوحي من مصالحها الخاصة ومصالحها القومية ووقع مستشارو الملك ابن سعود فريسة لألاعيب رجال الشركة الأمريكية (أرامكو) ونصائحهم العاطفية مما أدى إلى احتلال الإنجليز منطقة البريمي والمناطق المجاورة لها ولم تفعل الحكومة الأمريكية أي شيء لمساعدة السعوديين كما كان مستشارو الملك يتوقعون. وهذا ما يجعلنا نعتقد بوجود التواطؤ بين الحكومتين لتقاسم الأسلاب. وكان الخاسر في كل هذا هو شعب المملكة العربية السعودية. ولو أن هذه الأراضي كانت قد ذهبت إلى شعوب عربية أخرى من أبناء الجزيرة العربية لما أسفنا عليها ولكنها ذهبت إلى حكومات صورية فرض عليها أن تأتي بأناس من جنسيات مختلفة غير عربية لتملأ تلك الفراغات وتخلق في جسم الجزيرة العربية جيوباً أجنبية ستكون ولا شك عقبة كأداء في توحد أجزاء الجزيرة العربية.

تسعير البترول الخام ومنتجاته(٣)(*)

كان لأجور النقل كما رأينا في السابق أكبر الأثر في تحديد أسعار بترول الشرق الأوسط حيث كانت شركات البترول الكبرى تربط فيما بين أسعار هذا البترول وأسعار البترول بفنزويلا بأجور نقل تعادل يو. أس. أم. سي. ـ ٣٥,٢٥ بالمئة إلى ـ ٣٠ بالمئة، وهي الأجور التي كانت أثناء تغيير الأسعار تعادل الأجور المدفوعة لاستئجار ناقلة من حمولة ١٦٠٠٠ طن تقريباً للقيام برحلة واحدة فقط والتي كانت تعكس أيضاً تكاليف التشغيل الكلية لمثل هذه الناقلة.

ويتضح من البيانات الموجودة ضمن القسم الأول من هذا البحث أن أجور النقل لجميع الناقلات القائمة برحلة واحدة فقط للفترة من يناير ١٩٤٧ لغاية نوفمبر ١٩٥٩ محسوبة على أساس أجور لجنة الملاحة الأمريكية، وهناك أجور أخرى محسوبة على أساس أجور وزارة النقل البريطانية (المقياس). كما نلاحظ أن في كل مرة أحدثت فيها الشركات تغييرات في أسعار الزيت بالشرق الأوسط كانت هذه الأجور تنخفض عن مستوى أجور لجنة الملاحة الأمريكية المقررة، أي (U. S. M. C. Flat Rates) بمقدار يتراوح بين ٣٠ بالمئة إلى ٦٠.

ويتضح ذلك مما يلي:

تاريخ تغيير الأسعار بالشرق الأوسط	أجور النقل
يوليو ١٩٤٩	يو. أس. أم. سي ـ ٣٠ بالمئة
يوليو١٩٥٣	يو. أس. أم. سي ـ ٤٠ بالمئة
يوليو ١٩٥٧	يو. أس. أم. سي ـ ٦٠ بالمئة
فبراير ١٩٥٩	يو. أس. أم. سي ـ ٦٠ بالمئة

(*) نشر في: مجلة البترول والغاز العربي، السنة ٢، العدد ٢ (تشرين الأول/ اكتوبر ـ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٦)، ص ٢٨ ـ ٣٩ و٤٩.

ومن البيانات الموجودة ضمن القسم الأول من هذا البحث نلاحظ أيضاً أنه خلال الفترة من يناير ١٩٤٩ لغاية أغسطس ١٩٥٠ بلغ معدل أجور النقل يو. أس. أم. سي. ـ ٣٣,٧ بالمئة، وخلال الفترة من يناير ١٩٦٣ لغاية ديسمبر ١٩٥٤ انخفض هذا المعدل إلى يو. أس. أم. سي. ـ ٤٠ بالمئة، كما أنه خلال الفترة من أبريل ١٩٥٧ لغاية ديسمبر ١٩٥٨ انخفض هذا المعدل إلى يو. أس. أم. سي ـ ٥٢ بالمئة ولا يزال هذا المستوى الأخير أو أدنى منه هو السائد على أجور النقل للرحلات المنفردة منذ يناير ١٩٥٩ لغاية الوقت الحاضر. فبينما كانت أجور النقل السائدة متمشية مع الأجور التي استعملتها الشركات عند تغيير أسعار البترول بالشرق الأوسط في يوليو ١٩٤٩، إلا أنها غير متمشية في الوقت الحاضر مع أجور النقل التي استعملتها الشركات لاشتقاق سعر البترول بالشرق الأوسط بموجب المعادلة المعهودة في يونيو ١٩٥٧ أو فبراير ١٩٥٩. فبينما استخدمت الشركات أجوراً تعادل يو. أس. أم. سي ـ ٣٥,٢٥ بالمئة إلى ـ ٣٠ بالمئة نجد أن الأجور السائدة هي أقل من ذلك، إذ بلغت هنا يو. أس. أم. سي ـ ٤٥ بالمئة ويو. أس. أم. سي ـ ٥٢ بالمئة.

وقد رأينا في السابق أيضاً أن الشركات كانت تسعر بترول الشرق الأوسط بأن تربط بينه وبين أسعار البترول بفنزويلا على أساس تسليم الزيتين في نيويورك، وكأن جميع بترول الشرق الأوسط يصدر إلى نيويورك، ولو سعر بترول الشرق الأوسط بشكل يتمشى مع الاتجاه الحقيقي لمعظم صادرات هذا البترول، أي بشكل يتمشى مع شحنات هذا البترول إلى أوروبا التي تستوعب حوالى ٥٥ بالمئة من إنتاج هذا البترول بدلاً من تسعيره بشكل يتمشى فقط مع حوالى ٨ بالمئة من إنتاجه الكلي، وهي كل ما يصدر منه إلى أمريكا، ومن ثم حددت أسعاره بشكل يتمشى مع الأمر الواقع بأن تربط أسعاره بأسعار البترول بفنزويلا على أساس تنافس هذين الزيتين في سوق بريطانيا التي تعتبر أكبر دولة مستهلكة للبترول في أوروبا الغربية، لنتجت عن ذلك أسعار لبترول الشرق الأوسط تتمشى مع الأمر الواقع.

والطريقة التي اتبعتها الشركات في تسعير بترول الشرق الأوسط بأن تربطه بأسعار فنزويلا على أساس التسليم لنيويورك بالذات كانت بحد ذاتها لا تتمشى مع الأمر الواقع أيضاً من حيث أجور الشحن السائدة أو من حيث استخدام أصناف البترول الفنزويلي المقارن مع بترول الشرق الأوسط. فهذه الطريقة ذاتها كانت تؤدي إلى إحداث خصم في أسعار بترول الشرق الأوسط.

إن النقاط الثلاث التي سبق التكلم عنها هنا وهي: (أ) ربط أسعار بترول الشرق الأوسط بأسعار فنزويلا على أساس تسليم نيويورك بشكل لا يتمشى مع الأمر الواقع و(ب) عدم ربط أسعار بترول الشرق الأوسط مع أسعار فنزويلا في لندن بدلاً من نيويورك و(ج) استخدام أجور شحن لا تتمشى مع الأجور السائدة للنقل؛ كل

هذه الأمور أدت إلى حصول الشركات على أرباح من النقل فوق تلك الأرباح الناجمة عن إنتاج بترول الشرق الأوسط. وقبل التكلم عن هذه النقاط بالتفصيل وعن أرباح النقل الخاصة بها سنتكلم قليلاً عن أسطول ناقلات البترول العالمي وملكية الشركات للناقلات.

بلغت الحمولة الصافية لأسطول ناقلات البترول في العالم في ١٩٥٨ حوالى ٥٢,٦ مليون طن منها ١٩,٥ مليون طن تمثل ناقلات تملكها شركات البترول، أي بنسبة ٣٧ بالمئة من وزن الأسطول العالمي[١]. وفي نفس السنة كان عدد ناقلات البترول في العالم يعادل ٢٤٠٠ ناقلة من حجم ت ـ ٢[٢] منها ٢٢٠٠ ناقلة تملكها شركات البترول أو تستأجرها بعقود طويلة الأمد، والباقية وعددها ٢٠٠ ناقلة من حجم ت ـ ٢ تعمل حرة[٣]، أي أن شركات البترول كانت تملك وتستأجر ٩١ بالمئة من ناقلات البترول الموجودة في العالم عام ١٩٥٨، وهذا هو في الواقع ما تمشت عليه ولا تزال تتمشى عليه شركات البترول لغاية الوقت الحاضر من امتلاك واستئجار الناقلات. فمن ذلك نستدل أن شركات البترول إذن هي التي تدير معظم عمليات نقل البترول في العالم.

وتكاليف النقل أو تشغيل الناقلات سواء على الناقلات التي تمتلكها الشركات أو تستأجرها بعقود طويلة الأمد قد انخفضت كثيراً عن السابق. ويرجع السبب في ذلك إلى الاتجاه الجديد في إنشاء الناقلات الضخمة، تلك الحركة التي بدأت تعم بعد حوادث قناة السويس. ففي عام ١٩٥٧ بلغ عدد ما أنشئ من الناقلات الضخمة (من حمولة ٢٤,٠٠٠ طن فما فوق) ثلاثة أخماس عدد الناقلات المنشأة خلال نفس السنة، وبذلك أصبح مجموع الناقلات الضخمة عام ١٩٥٧: ٤٥٦٠ ناقلة بلغ وزنها ٣١,٥ بالمئة من وزن الأسطول العالمي للناقلات[٤]، أي ١٥,٩ مليون طن من مجموع ٥٠,٤ مليون طن. وقد بلغ عدد الناقلات المطلوب إنشاؤها اعتباراً من نهاية عام ١٩٥٧ ـ ١١١٦ ناقلة يبلغ مجموع أوزانها ٣٧,٤٠٧,٠٠٠ طن وأكثر من ثلثيها (٧٠ بالمئة)، أي ٢٦,١٨٤,٩٠٠ طن من الناقلات الضخمة[٥]، أي أصبح الاتجاه هو في بناء ٧٠ بالمئة من الناقلات باعتبار الوزن من حمولة ٢٤,٠٠٠ طن فما فوق.

وهكذا في عام ١٩٥٨ أضيف للأسطول العالمي ١٢٣ ناقلة جديدة بلغت أوزانها

---

(١) *Petroleum Press Service:* (September 1958) and (April 1960), p. 127.

(٢) الناقلة من حجم ت ـ ٢ هي ناقلة نفطية بلغت حمولتها في عام ١٩٥٨ ١٦,٧٦٥ طناً وسرعتها ١٤,٥ عقدة.

(٣) R. S. Nielsen, *Oil Tanker Economics* (Bremen: [n. pb.], 1959), p. 108.

(٤) *Oil and Gas Journal* (4 August 1958), pp. 66-67.

(٥) المصدر نفسه، ص ٦٦ ـ ٦٧.

٧,٢ ملايين طن منها ٦٣ ناقلة يزيد وزنها عن ٣٠,٠٠٠ طن، كما أن الناقلات تحت البناء والناقلات التي تعوقد على إنشائها في سنة ١٩٥٨ بلغت ٧٣٥ ناقلة منها ٥٥٥ ناقلة يزيد وزن كل منها عن ٢٤,٠٠٠ طن كما يلي[٦]:

عدد الناقلات الضخمة	الحمولة الصافية بالأطنان
٢٥٥	من ٢٤,٠٠٠ إلى ٤٠,٠٠٠
٢٩٣	من ٤٠,٠٠٠ إلى ٨٠,٠٠٠
٧	من ٨٠,٠٠٠ فما فوق

واعتباراً من ١/٧/ ١٩٦٠ بلغ وزن الأسطول العالمي للناقلات ٦٥,٦٢٩,١٧٤ طناً باعتبار الحمولة «DWT»، وخلال الستة شهور الأولى من هذا العام أضيف للأسطول العالمي ٨٣ ناقلة منها ٥٢ ناقلة يزيد وزن كل منها عن ٣٠,٠٠٠ طن. أما الناقلات التي تعوقد على إنشائها خلال هذا العام فقد بلغت ٣٩٨ ناقلة مجموع أوزانها ١٦,٣ مليون طن منها ٣٢٠ ناقلة يزيد وزن كل منها عن ٢٤,٠٠٠ طن. ومن هذا العدد هناك ٢٠٩ ناقلات يزيد وزنها عن ٤٠,٠٠٠ طن[٧].

وكما رأينا في السابق إذن أنه اعتباراً من نهاية عام ١٩٥٧ بلغ وزن الأسطول العالمي ٥٠,٤ مليون طن منها ١٥,٩ مليون طن (أي ٣١,٥ بالمئة) ناقلات ضخمة، وأن الناقلات الضخمة التي تعوقد على إنشائها خلال نفس السنة بلغت ٧٠ بالمئة من جملة الناقلات المطلوب بناؤها، وأن هذه النسبة على الأقل قد استمرت خلال السنوات التالية ١٩٥٨، ١٩٥٩، ١٩٦٠، فإنه على هذا الأساس يمكننا تقدير نسبة وزن الناقلات الضخمة إلى الأسطول العالمي الموجود في ١/٧/ ١٩٦٠.

ففي هذا التاريخ، أي ١ يوليو ١٩٦٠ بلغ وزن الأسطول العالمي ٦٥,٦٢٩,١٧٤ طناً، وحيث كان وزن الأسطول العالمي في نهاية عام ١٩٥٧ ٥٠,٤٢٤,٨٠٠ طن فقد بلغت الزيادة إذن ١٥,٢٠٤,٣٧٤ طناً منها ٧٠ بالمئة، أي ١٠,٦٤٣,٠٦٢ طناً تمثل ناقلات ضخمة على الأقل. فإذا كان مجموع وزن الناقلات الضخمة عام ١٩٥٧ هو ١٥,٩ مليون طن، فقد أصبح مجموع وزنها بإضافة ١٠,٦٤٣,٠٦٢ طناً هو ٢٦,٥ مليون طن، أي ٤٠ بالمئة من وزن الأسطول العالمي الموجود في ١/٦/ ١٩٦٠. وهكذا فإن أسطول الناقلات بالعالم أصبح يتحول بالتدريج إلى مجموعة من الناقلات الضخمة التي تنقل البترول بتكاليف أقل من تكاليف نقله بالناقلات العادية الصغيرة. فمن المعروف أن الناقلة من حمولة ٦٥,٠٠٠ طن تستطيع نقل البترول بتكاليف تعادل نصف التكاليف التي تنقل بها البترول ناقلة من حمولة ١٦٠٠٠ طن[٨]. وحيث إن الناقلة من

---

(٦) *Platt's Oilgram News Service* (26 January 1959).

(٧) *Platt's Oilgram News Service* (22 July 1960).

(٨) *Petroleum Press Service* (May 1960).

حمولة ١٨,٠٠٠[٩] طن تبلغ تكاليف تشغيلها من يو. أس. أم. سي - ٣٠ بالمئة إلى ٣٥ بالمئة، فإن تكاليف التشغيل لناقلة من حمولة ٦٥,٠٠٠ طن تتراوح إذن بين يو. أس. أم. سي - ٦٥ بالمئة إلى ٦٧,٥ بالمئة. وقد وجدنا في القسم الأول من هذا البحث وبمراجعة الجدول رقم (٢) أن أجور النقل السائدة للفترة من ابريل ١٩٥٧ لغاية ديسمبر ١٩٥٨ قد بلغت يو. أس. أم. سي - ٤٠ بالمئة و - ٣٣,٧ بالمئة، وتفسير هذا الانخفاض إذن هو في انخفاض تكاليف النقل نظراً لتحول أسطول النقل العالمي إلى ناقلات ضخمة منخفضة التكاليف.

ولنعد الآن بعد هذا التمهيد للكلام عن أرباح شركات البترول في عمليات النقل.

(أ) ربط أسعار بترول الشرق الأوسط بأسعار فنزويلا على أساس تسليم نيويورك بشكل لا يتمشى مع الواقع.

يتضح من الجدول رقم (١) أسعار البترول بفنزويلا حسب الدرجة المستخدمة بالمقارنة مع سعر الزيت العربي من درجة ٣٦ - ٣٦,٩ المعلن برأس تنورة وأيضاً مع الأسعار الواجب إعلانها، وبالتالي مقدار الخصم، كما أدرجت في الجدول أجور النقل المستخدمة من قبل الشركات في اشتقاق سعر البترول العربي على أساس تسليم نيويورك وهي: السعر بفنزويلا مضافاً إليه أجور النقل من فنزويلا إلى نيويورك مخصوماً من ذلك أجور النقل من رأس تنورة إلى نيويورك.

وواضح من الجدول أنه في يوليو ١٩٥٣ كان السعر المفروض إعلانه لزيت الشرق الأوسط من درجة ٣٦ - ٣٦,٩ بالمقارنة مع زيت فنزويلا من درجة ٣٦ - ٣٦,٩ هو ٢,٠٣ دولار، بينما كان السعر المعلن هو ١,٩٧ دولار للبرميل. فالشركات خصمت هنا ٦ سنتات إما بإضافتها لأرباح النقل ومنحتها كخصم للمشترين الذين هم في نفس الوقت مالكون لها. وفي يونيو ١٩٥٧ يتضح أن السعر الواجب إعلانه كان ٢,٢٠ دولار للبرميل من درجة ٣٦ - ٣٦,٩، بينما أعلن سعر يعادل ٢,١٢ دولار للبرميل بخصم ٨ سنتات للبرميل مرجعها إما استخدام أسعار ذات درجة أقل لبترول فنزويلا لاشتقاق سعر البترول العربي أو استخدام أجور نقل تعادل يو. أس. أم. سي - ٣٠ بالمئة والتي كانت أعلى من أجور النقل السائدة. ونفس الشيء يقال عن السعر في فبراير ١٩٥٩، حيث بلغ الخصم ١١ سنتاً للبرميل.

---

(٩) Nielsen, *Oil Tanker Economics*, p. 112.

الجدول رقم (١)
أسعار البترول في فنزويلا مقارنة بسعر الزيت العربي من درجة ٣٦ ـ ٣٦,٩ المعلن في رأس تنورة

التاريخ	الدرجة	السعر في فنزويلا (بالدولار للبرميل)	أجور الشحن من فنزويلا إلى نيويورك: باعتبار يو.أس. أم.سي ـ ٣٥,٢٥ بالمئة (بالدولار للبرميل)	أجور الشحن من فنزويلا إلى نيويورك: باعتبار يو.أس. أم.سي ـ ٣٠ بالمئة (بالدولار للبرميل)	أجور الشحن من رأس تنورة إلى نيويورك: باعتبار يو.أس. أم.سي ـ ٣٥,٢٥ بالمئة (بالدولار للبرميل)	أجور الشحن من رأس تنورة إلى نيويورك: باعتبار يو.أس. أم.سي ـ ٣٠ بالمئة (بالدولار للبرميل)	السعر الناتج للبترول العربي تسليم رأس تنورة لدرجة ٣٦ ـ ٣٦,٩ (بالدولار للبرميل)	السعر المعلن للبترول العربي تسليم رأس تنورة لدرجة ٣٦ ـ ٣٦,٩ (بالدولار للبرميل)	الخصم (بالسنت للبرميل)
١٩٤٩/٧/١	٣٥ ـ ٣٥,٩	٢,٦٢	+ ٠,٢٤	—	- ١,١١	—	= ١,٧٥	١,٧٥	—
١٩٥٣/٧/	١٩٣٥ ـ ٣٥,٩	٢,٨٨	+ ٠,٢٤	—	- ١,١١	—	= ٢,٠١		
							مع التعديل	١,٩٧	—
							= ٢,٠٣		٦
١٩٥٧/٦/	٣٦ ـ ٣٦,٩	٣,٠٧	+ ٠,٢٤	—	- ١,١١	—	= ٢,٢٠	٢,١٢	٨
١٩٥٧/٦/	٣٦ ـ ٣٦,٩	٣,٠٧	—	+ ٠,٢٥	—	- ١,٢٠	= ٢,١٢	٢,١٢	٨ ×
١٩٥٧/٦/	٣٢ ـ ٣٢,٩	٢,٩٩	+ ٠,٢٤	—	- ١,١١	—	= ٢,١٢	٢,١٢	٨
١٩٥٩/٢/	٣٦ ـ ٣٦,٩	٢,٩٢	+ ٠,٢٤	—	- ١,١١	—	= ٢,٠٥	١,٩٤	١١
١٩٥٩/٢/	٣٢ ـ ٣٢,٩	٢,٨٤	+ ٠,٢٤	—	- ١,١١	—	= ١,٩٧	١,٩٤	١١
١٩٥٩/٢/	٣٢ ـ ٣٢,٩	٢,٨٤	—	+ ٠,٢٥	—	- ١,٢٠	= ١,٨٩	١,٩٤	١١ ×
١٩٥٩/٤/٤	٣٦ ـ ٣٦,٩	٢,٨٢	+ ٠,٢٤	—	- ١,١١	—	= ١,٩٤	١,٩٤	—

ملاحظة: الخصم هنا راجع لاستعمال أجور نقل عالية.

وبذلك يبلغ هذا الخصم على إنتاج الشرق الأوسط كما يلي:

الفترة	إنتاج الشرق الأوسط (بالبراميل)	الخصم (بالسنت للبرميل)	جملة المبالغ المخصومة (بالدولارات)
١٩٥٣/٨/١ ـ ١٩٥٧/٥/٣١	٤,٣٥٢,٠٨٩,٧٩٨	٦	٢٦١,١٢٥,٣٨٨
١٩٥٧/٦/١ ـ ١٩٥٩/٢/١٢	٢,٥٣١,٤٩٨,٥٨١	٨	٢٠٢,٥١٩,٨٨٦
١٩٥٩/٢/١٣ ـ ١٩٥٩/٤/٤	٢٣٣,٤٧٤,٨٩٩	١١	٢٥,٦٨٢,٢٣٩
المجموع			٤٨٩,٣٢٧,٥١٣

ثم عادت الشركات في أوائل ابريل ١٩٥٩ فخفضت سعر البترول بفنزويلا بشكل يتمشى مع مستوى بترول الشرق الأوسط المنخفض بحيث أزالت الخصم لأول مرة كما يتضح من الجدول.

(ب) عدم ربط أسعار بترول الشرق الأوسط مع أسعار فنزويلا بشكل يتمشى مع السوق الرئيسي لبترول الشرق الأوسط ـ أوروبا.

لقد سعر بترول الشرق الأوسط منذ يوليو ١٩٤٩ ولغاية الوقت الحاضر على أساس تسليمه في نيويورك بشكل يجعله مساوياً للزيت الفنزويلي الواصل إلى نيويورك، وكان كل بترول الشرق الأوسط مصدراً إلى نيويورك بينما واقع الحال يدل على أن معظم صادرات بترول الشرق الأوسط تورد إلى أوروبا الغربية وأن ٨ بالمئة فقط من هذه الصادرات توجه إلى الولايات المتحدة.

فأوروبا الغربية[١٠] تستورد ما لا يقل عن ٩٠ بالمئة من وارداتها الكلية للزيت الخام من الشرق الأوسط. ففي عام ١٩٥٨ استوردت أوروبا الغربية ١٢٤,٠٦١,٠٠٠ طن متري من الزيت الخام. وفي عام ١٩٥٨ بلغ ما استوردته أوروبا الغربية من الزيت الخام ١٤٠,٦٤٦,٠٠٠ طن متري، وأكثر من ٩/١٠ هذه الواردات مصدرها الشرق الأوسط[١١]. وفي عام ١٩٥٧ استوردت أوروبا ١٠٢,٢٠٩,٠٠٠ طن من الزيت الخام، وخلال عام ١٩٥٦ بلغ استيرادها ١٠١,٩٠٦,٠٠٠ طن، وبلغ استهلاكها عام ١٩٥٥ ـ ٨٦,٦٣٢,٠٠٠ طن، وعام ١٩٥٤ ـ ٧٤,٩٩٦,٠٠٠ طن، وعام ١٩٥٣[١٢] ـ ٦٤,٩٥٦,٠٠٠ طن، وعام ١٩٤٨ ـ ٣٥,٣٨٨,٠٠٠ طن من المنتجات المكررة. وبلغ استيراد أوروبا من بترول الشرق الأوسط الخام خلال هذه

(١٠) أوروبا الغربية هنا تشمل الدول التالية: فرنسا، المانيا الغربية، إيطاليا، الأراضي المنخفضة، بلجيكا، لوكسمبورغ، المملكة المتحدة، السويد، الدانمارك، النرويج، سويسرا، البرتغال، إسبانيا، اليونان، إيرلندا، تركيا وايسلندا.

(١١) *Petroleum Press Service:* (April 1959), pp. 128 and 12 and (April 1960), pp. 139-140.

(١٢) *Petroleum Press Service:* (April 1959); (April 1958) and (October 1956).

الفترة حوالى ٩٠ بالمئة من جملة وارداتها[١٣].

الجدول رقم (٢)
واردات الولايات المتحدة من الزيت
١٩٥٠ ـ ١٩٥٨ (بملايين البراميل)

	١٩٥٠	١٩٥٦	١٩٥٨	١٩٥٠ ـ ١٩٥٨
ـ من فنزويلا:				
إنتاج الزيت الخام بفنزويلا	٤٥٧	٨٩٩	٩٥٠	٤٠٣
استيراد الولايات المتحدة من فنزويلا	٢٣٨	٣٤٨	٤٢٩	١٩١
نسبة استيراد الولايات المتحدة من فنزويلا إلى إنتاج فنزويلا (بالمئة)	٤٤	٣٩	٤٥	٤٧
ـ من كندا:				
إنتاج الزيت الخام بكندا	٢٩	١٧٢	١٦٦	١٣٧
استيراد الولايات المتحدة من كندا	—	٤٥	٣٠	٣٠
نسبة استيراد الولايات المتحدة من كندا إلى إنتاج كندا (بالمئة)	—	٢٦	١٨	٢٢
ـ من الشرق الأوسط:				
إنتاج الشرق الأوسط	٦٣٠	١,٢٤٨	١,٥٤٤	٦١٨
استيراد الولايات المتحدة من الشرق الأوسط	٤٢	١٠٣	١٢٣	٨١
نسبة استيراد الولايات المتحدة من الشرق الأوسط إلى إنتاج الشرق الأوسط (بالمئة)	٧	٨	٨	١٣
ـ من اندونيسيا وبورينو البريطانية:				
إنتاج اندونيسيا وبورينو البريطانية	٧٩	١٣٧	١٦٤	٨٥
استيراد الولايات المتحدة من اندونيسيا وبورينو	—	١٣	٢٦	٢٦
نسبة استيراد الولايات المتحدة من أندونيسيا وبورينو إلى إنتاج أندونيسيا وبورينو (بالمئة)	—	١٠	١٦	٣١

أما الولايات المتحدة، فقد بلغ استيرادها للزيت كما في الجدول رقم (٢).

ومن ذلك يتضح أن ما تستورده الولايات المتحدة من بترول الشرق الأوسط لا يزيد عن ٨ بالمئة من إنتاج هذا البترول. وهذه تعادل حوالى ٢٠ بالمئة من جملة ما تستورده الولايات المتحدة. وصادرات بترول الشرق الأوسط وزعت في الماضي كما في الجدول رقم (٣).

(١٣) *Petroleum Press Service* (October 1956), p. 360.

الجدول رقم (٣)

توزيع بترول الشرق الأوسط

١٩٥٦ ـ ١٩٥٩ (بملايين البراميل)

	١٩٥٦	١٩٥٨	١٩٥٩
إنتاج الشرق الأوسط	١٢٦٣(أ)	١٥٧٧(أ)	١٦٧١(ب)
١ ـ استهلاك الشرق الأوسط	١٣٩(ج)	١٦٨(ج)	١٨٤(د)
النسبة المئوية للإنتاج	١١	١٠,٦	١١
٢ ـ صادرات الشرق الأوسط إلى الولايات المتحدة	١٠٣(هـ)	١٢٣(هـ)	١٣٤(و)
النسبة المئوية لإنتاج الشرق الأوسط	٨	٨	٨
٣ ـ صادرات الشرق الأوسط إلى أوروبا الغربية	٦٥١(و)	٨١٠(ز)	٩١٥(ز)
النسبة المئوية لإنتاج الشرق الأوسط	٥١,٥	٥١	٥٥
٤ ـ صادرات الشرق الأوسط إلى جهات أخرى	٣٧٠	٤٧٦	٤٣٨
النسبة المئوية للإنتاج	٢٩,٥	٣٠,٤	٢٦

(أ) American Petroleum Institute, *Petroleum Facts and Figures* (1959).

(ب) *World Oil* (15 August 1959).

(ج) *World Oil* (15 August 1950).

(د) تقديري.

(هـ) *Petroleum Press Service* (April 1959).

(و) *Petroleum Press Service* (April 1958).

(ز) *Petroleum Press Service* (April 1960).

والنسب المذكورة في الجدول تقارب جداً واقع الحال للسنوات ١٩٥٠ لغاية ١٩٥٥. ومن الجدول رقم (٣) يتضح أن ما يزيد عن ٥٥ بالمئة من بترول الشرق الأوسط المنتج حالياً إنما يصدر إلى أوروبا الغربية، والجزء البسيط من هذا الإنتاج، أي ٨ بالمئة فقط، يصدر إلى الولايات المتحدة.

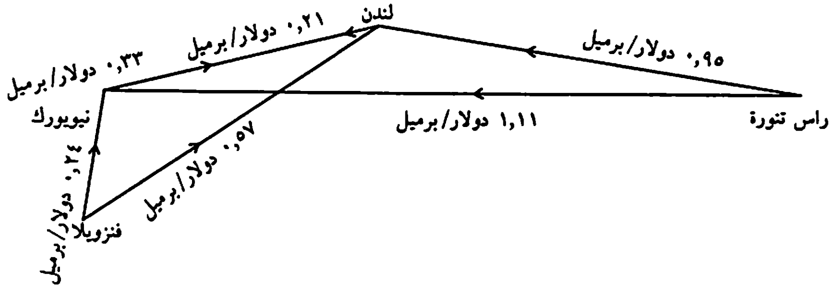
إذن فإذا ما سعر زيت الشرق الأوسط بشكل يتمشى مع شحناته الرئيسية إلى سوقه الطبيعية أوروبا، واتخذت قاعدة التسعير لندن بدلاً من نيويورك على أساس أن سعر بترول الشرق الأوسط يساوي السعر بفنزويلا إلى لندن ومخصوماً من ذلك أجور الشحن من رأس تنورة إلى لندن، فإنه ستنتج لدينا الأسعار الموضحة في الجدول رقم (٤)، كما سيتضح من الجدول مقدار الخصم الذي أحدثته الشركات على أساس بترول الشرق الأوسط نتيجة لطريقتها في تسعيره على أساس تسليم نيويورك وكأنه كله قد صدر إلى نيويورك.

الجدول رقم (٤)
الأسعار الناجمة لبترول الشرق الأوسط بطريقة تسعير تعتمد على الأسعار تسليم لندن

التاريخ	الدرجة	السعر في فنزويلا (بالدولار للبرميل)	أجور الشحن من فنزويلا إلى لندن: باعتبار يو. أس. أم. سي ـ ٣٥,٢٥ بالمئة (بالدولار للبرميل)	أجور الشحن من فنزويلا إلى لندن: باعتبار يو. أس. أم. سي ـ ٣٠ بالمئة (بالدولار للبرميل)	أجور الشحن من رأس تنورة إلى لندن: باعتبار يو. أس. أم. سي ـ ٣٥,٢٥ بالمئة (بالدولار للبرميل)	أجور الشحن من رأس تنورة إلى لندن: باعتبار يو. أس. أم. سي ـ ٣٠ بالمئة (بالدولار للبرميل)	السعر الناتج للبترول العربي تسليم رأس تنورة لدرجة ٣٦ ـ ٣٦,٩ (بالدولار للبرميل)	السعر المعلن للبترول العربي تسليم رأس تنورة لدرجة ٣٦ ـ ٣٦,٩ حسب تسعير الشركات على أساس تسليم نيويورك (بالدولار للبرميل)	الخصم (بالسنت للبرميل)
/٧/١٩٤٩	١٩٣٥ ـ ٣٥,٩	٢,٦٢	+ ٠,٥٧	—	- ٠,٩٥	—	= ٢,٢٤	١,٧٥	٤٩
/٧/١٩٥٣	٣٥ ـ ٣٥,٩	٢,٨٨	+ ٠,٥٧	—	- ٠,٩٥	—	= ٢,٥٠	١,٩٧	٥٣
/٦/١٩٥٧	٣٦ ـ ٣٦,٩	٣,٠٧	+ ٠,٥٧	—	- ٠,٩٥	—	= ٢,٦٩	٢,١٢	٥٧
/٦/١٩٥٧	٣٦ ـ ٣٦,٩	٣,٠٧	—	+ ٠,٦٢	—	- ١,٠٣	= ٢,٦٦	٢,١٢	٥٤
/٢/١٩٥٩	٣٦ ـ ٣٦,٩	٢,٩٢	+ ٠,٥٧	—	- ٠,٩٥	—	= ٢,٥٤	١,٩٤	٦٠
/٢/١٩٥٩	٣٦ ـ ٣٦,٩	٢,٩٢	—	+ ٠,٦٢	—	- ١,٠٣	= ٢,٥١	١,٩٤	٥٧
٤/٤/١٩٥٩	٣٦ ـ ٣٦,٩	٢,٨٢	+ ٠,٥٧	—	- ٠,٩٥	—	= ٢,٤٤	١,٩٤	٥٠

فقيام الشركات إذن بتسعير زيت الشرق الأوسط وكأنه ذاهب كله إلى نيويورك معناه أن سعر زيت الشرق الأوسط كله قد تحمل أجور نقل وهمية من لندن إلى نيويورك مع العلم أن ٨ بالمئة منه فقط قد ذهب إلى نيويورك، أو بمعنى آخر فقد تحمل سعر هذا الزيت خصماً يعادل أجور النقل من لندن إلى نيويورك ومن نيويورك إلى لندن معاً كما يتضح من المثال التالي:

أجور النقل بالدولار للبرميل
باعتبار يو. أي. أم. سي ـ ٣٥,٢٥ بالمئة



وهذا الخصم إنما أضافته الشركات إلى أرباح النقل أو منحته كخصم في الأسعار للشركات المالكة لها والمشترية لبترولها.

وفي الجدول رقم (٥) تقدير للمبالغ الكلية لهذا الخصم على جملة إنتاج الشرق الأوسط للفترة من أغسطس ١٩٥٣ لغاية ٨ أغسطس ١٩٦٠.

الجدول رقم (٥)
الخصومات على جملة إنتاج الشرق الأوسط من البترول المصدر إلى أمريكا
للفترة من ١/٨/١٩٥٣ لغاية ٨/٨/١٩٦٠

الفترة	إنتاج الشرق الأوسط (بالبراميل)	الخصم (دولار للبرميل)	جملة المبالغ المخصومة (بالدولارات)
١/٨/١٩٥٣ ـ ٣١/٥/١٩٥٧	٤,٣٥٢,٠٨٩,٧٩٨	٠,٥٣	٢,٣٠٦,٦٠٧,٥٩٣
١/٦/١٩٥٧ ـ ١٢/٢/١٩٥٩	٢,٥٣١,٤٩٨,٥٨١	٠,٥٧	١,٤٤٢,٩٥٤,١٩١
١٣/٢/١٩٥٩ ـ ٤/٤/١٩٥٩	٠,٢٣٣,٤٧٤,٨٩٩	٠,٦٠	١٤٠,٠٨٤,٩٣٩
٥/٤/١٩٥٩ ـ ٨/٨/١٩٦٠	٢,٣٥٠,٧٦٨,١٧٥	٠,٥٠	١,١٧٥,٣٨٤,٠٨٨
المجموع			٥,٠٦٥,٠٣٠,٨١١

(ج) استخدام أجور شحن في تسعير بترول الشرق الأوسط لا تتمشى مع الأجور السائدة للنقل:

لقد رأينا من تحليلنا لأجور النقل في أول هذا البحث أن معدل هذه الأجور السائدة حالياً قد انخفض إلى يو. أس. أم. سي ـ ٥٢ بالمئة بعد أن كان يعادل يو.

أس. أم. سي ـ ٤٠ بالمئة و ـ ٣٣,٧ بالمئة خلال الفترات يناير ٥٣ لغاية ديسمبر ١٩٥٤ ويناير ٤٩ لغاية اغسطس ٥٠ على التوالي، وذلك نظراً لانخفاض تكاليف النقل بسبب تحول الأسطول العالمي إلى ناقلات ضخمة لنقل الزيت بتكاليف رخيصة.

فأجور النقل السائدة منذ ابريل ١٩٥٧ لغاية الوقت الحاضر قد بلغ معدلها على الأقل: يو. أس. أم. سي ـ ٥٠ بالمئة في الوقت الذي نجد فيه أن الشركات لا تزال تستخدم أجوراً للنقل في تسعير بترول الشرق الأوسط تعادل الأجور التي كانت سائدة قديماً وتعادل حوالى يو. اس. ام. سي ـ ٣٥ بالمئة إلى ـ ٣٠ بالمئة ولا تتمشى مع الأجور السائدة للفترة ابريل ١٩٥٧ لغاية اغسطس ١٩٦٠. فكما كانت الشركات تستخدم أجور الشحن السائدة في الماضي بتسعير بترول الشرق الأوسط، فيجب الآن أن تستخدم أجور النقل السائدة حالياً في تسعير بترول الشرق الأوسط اي: يو. اس. ام. سي ـ ٥٠ بالمئة على الأقل.

وكما رأينا في السابق أن على الشركات تسعير بترول الشرق الأوسط على أساس يتمشى مع الجزء الرئيسي من شحناته، أي تتمشى مع شحناته إلى أوروبا وتؤخذ الأسعار (سيف) لندن أساساً للتسعير بدلاً من نيويورك، فالواجب هنا أن يسعر بترول الشرق الأوسط على أساس تسليم لندن باستخدام أجور شحن تعادل يو. اس. ام. سي ـ ٥٠ بالمئة بدلاً من استخدام الأجور السابقة، وذلك كما في الجدول رقم (٦).

ومن الجدول رقم (٦) يتضح أن الشركات باستعمالها أجور نقل مرتفعة في تسعير بترول الشرق الأوسط قد خصمت من سعر بترول الشرق الأوسط المعلن مبلغاً يعادل ٨ سنتات للبرميل أضيفت إلى أرباح النقل، ويتضح هذا الخصم من الجدول رقم (٧).

وبما أن جملة المبالغ المخصومة والمذكورة في (ب) ومقدارها ٥,٠٦٥,٠٣٠,٨١١ دولاراً تشمل المبالغ المخصومة والمذكورة في (أ) والبالغة ٤٨٩,٣٢٧,٥١٣ دولاراً، فتكون جملة ما خصمته الشركات هي ما ذكر في (ب) و(ج)، أي ٥,٤٧٤,٢٩٠,١٤٣ دولاراً عادت لشركات البترول كأرباح نقل وهمية. ولو كان سعر بترول الشرق الأوسط بالطريقة المقترحة، وهي تسعير هذا البترول بشكل يتمشى مع الواقع ويأخذ بعين الاعتبار أن معظم شحنات هذا الزيت إنما تصدر إلى أوروبا لا إلى نيويورك (التي يصدر إليها ٨ بالمئة فقط من إنتاج الشرق الأوسط)، واتخذت قاعدة التسعير على أساس التسليم في لندن بدلاً من نيويورك، واستخدمت أجور شحن تتمشى مع أجور النقل السائدة فعلاً، لعاد نصف المبلغ المذكور، أي ٢,٧٣٧,١٤٥,٠٧١ دولاراً، إلى حكومات بلدان الشرق الأوسط المنتجة التي تناصف شركات البترول أرباحها متخذة في ذلك أسعار البترول المعلنة بموانئ التصدير بالشرق الأوسط أساساً لاحتساب ضرائب الدخل على الأرباح الصافية للشركات المنتجة للبترول في أراضيها.

الجدول رقم (٦)
الأسعار الناجمة لبترول الشرق الأوسط على أساس قاعدة التسليم في لندن باستخدام أجور شحن سائدة تعادل يو. اس. ام. سي ـ ٥٠ بالمئة

التاريخ	الدرجة	سعر البترول في فنزويلا (بالدولار للبرميل)	أجور الشحن من فنزويلا إلى لندن على أساس يو. اس. ام. سي ـ ٥٠ بالمئة (بالدولار للبرميل)	أجور الشحن من رأس تنورة إلى لندن على أساس يو. اس. ام. سي ـ ٥٠ بالمئة (بالدولار للبرميل)	السعر الناتج للزيت العربي تسليم رأس تنورة لدرجة ٣٦ ـ ٣٦,٩ (بالدولار للبرميل)	السعر السابق للزيت العربي تسليم رأس تنورة على أساس التسليم إلى لندن بأجور شحن تعادل يو. اس. ام. سي ـ ٣٥,٢٥ بالمئة (بالدولار للبرميل)	الخصم (سنت للبرميل)
١٩٥٧/٦/١	٣٦ ـ ٣٦,٩	٣,٠٧	+ ٠,٤٤	- ٠,٧٤	= ٢,٧٧	٢,٦٩	٨
١٩٥٩/٢/١٣	٣٦ ـ ٣٦,٩	٢,٩٢	+ ٠,٤٤	- ٠,٧٤	= ٢,٦٢	٢,٥٤	٨
١٩٥٩/٤/٥	٣٦ ـ ٣٦,٩	٢,٨٢	+ ٠,٤٤	- ٠,٧٤	= ٢,٥٢	٢,٤٤	٨

ملاحظة: أجور الشحن على أساس يو. اس. ام. سي. المقررة من فنزويلا إلى لندن تعادل ٦,٥٥ دولار للطن، أي ٨٩ سنتاً للبرميل، ويخصم ٥٠ بالمئة = ٤٤ سنتاً للبرميل وأجور النقل من رأس تنورة إلى لندن على أساس أن أجور يو. اس. ام. سي المقررة تعادل ١٠,٩٠ دولار للطن، أي ١,٣٧ دولار للبرميل، ويخصم ٥٠ بالمئة = ٧٤ سنتاً للبرميل. انظر الملحق في نهاية الدراسة.

الجدول رقم (٧)
الخصومات على جملة إنتاج الشرق الأوسط من البترول المصدر إلى أوروبا للفترة من ١/٦/١٩٥٧ لغاية ٨/٨/ ١٩٦٠

الفترة	إنتاج الشرق الأوسط (بالبراميل)	الخصم (دولار للبرميل)	جملة المبالغ المخصومة (بالدولارات)
١/٦/١٩٥٧ ـ ١٢/٢/١٩٥٩	٢,٥٣١,٤٩٨,٥٨١	٠,٠٨	
١٣/٢/١٩٥٩ ـ ٤/٤/١٩٥٩	٢٣٣,٤٧٤,٨٩٩	٠,٠٨	
٥/٤/١٩٥٩ ـ ٨/٨/ ١٩٦٠	٢,٣٥٠,٧٦٨,١٧٥	٠,٠٨	
من ١/٦/١٩٥٧ ـ ٨/٨/ ١٩٦٠	٥,١١٥,٧٤١,٦٥٥	٠,٠٨	٤٠٩,٢٥٩,٣٣٢

النتيجـة

إن عدم الانسجام والفروقات الناجمة عن استخدام الوسائل السابقة من قبل شركات البترول في تسعير بترول الشرق الأوسط قد ظهرت لنا من خلال الأجزاء السابقة في هذا التقرير. وإنه لمن الأمور الجوهرية أن تصحيح تلك الفروقات والاختلافات يكون بتطبيق معادلة معقولة تعتمد على حقيقة أوضاع السوق وتكاليف النقل والقيمة الفعلية للزيت. ومن الممكن تحقيق هذه الشروط باستخدام معادلة يتم بموجبها ربط أسعار زيت الشرق الأوسط وفنزويلا بأسعار الزيت في خليج المكسيك الذي يعتبر أكبر مركز في العالم لإنتاج واستهلاك الزيت.

وبطبيعة الحال فإنه بحكم الضرورة يجب تعديل تلك الأسعار بشكل يأخذ بعين الاعتبار تكاليف النقل للبترول من مصادره بالشرق الأوسط وفنزويلا إلى لندن التي تمثل السوق الرئيسي لبترول الشرق الأوسط. فيجب إذن أن تصبح المعادلة كما يلي:

«الأسعار المعلنة لبترول الشرق الأوسط تساوي أسعار البترول في خليج المكسيك مضافاً إليها تكاليف النقل الفعلية من خليج المكسيك إلى لندن ومخصوماً من ذلك تكاليف النقل الفعلية من الشرق الأوسط إلى لندن».

وإننا نعتقد مخلصين بأن استخدام هذه المعادلة سيزيل الفروقات والغموض الذي يكتنف طريقة التسعير الحالية بما فيها من نتائج وخيمة ظهرت آثارها في الماضي.

وهناك بعض التعليقات الأخرى حول المشاكل العامة التي تجابه صناعة البترول بالشرق الأوسط والحلول التي نفترضها لها، من المناسب أن نذكرها في هذا المجال.

إن سيطرة شركات البترول الكبرى على القسم الأعظم لإنتاج الزيت ووسائل نقله وتكريره وتسويقه في العالم قد أدت ولا تزال تؤدي ـ إلى تعارض ذلك مع مصالح الشعوب المنتجة للبترول التي يعتمد اقتصادها على الدخل العائد لها من البترول، والوضع الحالي الذي لا يتيح لهذه الشعوب أن تتصرف بشكل يمكنها من

التنبؤ الدقيق أو التحكم بمستوى دخلها العائد من صادراتها الرئيسية ـ صادرات البترول ـ قد يؤدي إلى نتائج بعيدة الأثر إذا ما ارتكبت بعض الأخطاء من قبل الشركات. وعقيدتنا أن مثل تلك الأخطاء يمكن تجنبها أو على الأقل التقليل من شأنها إلى أدنى حد ممكن إذا ما اتخذت الخطوات التالية:

١ ـ أن تنفصل الشركات المنتجة عن الشركات المالكة لها. وهذا يمكن تحقيقه بأن تباع أسهم الشركات المنتجة إلى حاملي أسهم الشركات المالكة لها، وبهذا تصبح الشركات المنتجة مستقلة ويصبح باستطاعتها إدارة أعمالها بشكل يتناسب مع مصالح البلدان العاملة فيها.

٢ ـ أن تكون مراكز مجالس إدارة الشركات في البلدان المنتجة نفسها وأن تتألف مجالس إدارات هذه الشركات بحيث تمثل الشركات والبلدان المنتجة.

٣ ـ حتى لا يحدث اضطراب في الوضع الحالي للأسواق، تقوم علاقات تجارية بقصد بيع الزيت ومنتجاته بين هذه الشركات وبين الشركات الأم كالعلاقات القائمة بين شركة جالف بالكويت وشركة شل، وكذلك بين الشركة البريطانية للبترول وكل من شركة سوكوني موبيل وشركة ستاندارد أويل أوف نيوجرسي حيث تبيع كل من شركة جالف والشركة البريطانية للبترول البترول ومنتجاته لشركة شل وشركة ستاندارد أويل أوف نيوجرسي وشركة سوكوني موبيل لآجال طويلة. وكذلك تقوم الشركات بوضعها الجديد بإنشاء مؤسسات بترولية في البلاد المختلفة الأخرى، حيث لا تتعارض ومصالح الشركات الأم ولا تسبب منافسة خطيرة، وحيثما توجد الفرص في أي بلد لا تشكل فيه منافساً خطيراً للشركات التي تكون لها معها مصالح.

إن اتخاذ تلك الخطوات ـ كما نعتقد بإخلاص ـ سوف يزيل سوء التفاهم ويمكن البلاد المنتجة للبترول وصناعة البترول بكاملها من التمتع بالازدهار في جو من التفاهم المتبادل والانسجام بين الطرفين بشكل يضمن قيام علاقات صناعية منتظمة. فالشركات وبعض المسؤولين الحكوميين ما زالوا يرون في المنظمات النقابية خطراً يهدد مصالح الشركات والأوضاع السياسية القائمة في بعض البلدان العربية. وتبديل هذا الوضع يتوقف على مقدرة النقابات في فرض نفسها كقوة منظمة وممثلة للمصالح العمالية.

أما على صعيد العلاقات بين النقابات البترولية في مختلف البلدان العربية، فقد حقق تقدم ملموس في السنوات القليلة الماضية وخصوصاً منذ مطلع الستينيات. فنقابات البترول في البلاد العربية قد أخذت منذ عام ١٩٦١ تنظم في إطار الاتحاد العربي لعمال البترول دورات ثقافية يشترك فيها ممثلون عن بلدان الإنتاج وبلدان المرور. وقد قدم لهذه الدورات دراسات قيمة حول مختلف مشاكل العمل المطروحة على العمال العرب وحول توثيق التعاون بين النقابات. ومن أهم المطالب التي تبنتها هذه الدورات:

الملحق

أجور الشحن المعادلة إلى يو. أس. أم. سي. والمعادلة ليو. اس. ام. سي ـ ٣٥,٢٥ بالمئة

المسافة	الأجور المعادلة ليو. اس. ام. سي (بالدولارات لكل طن طولي)	الأجور المعادلة ليو. اس. ام. سي ـ ٣٥,٢٥ بالمئة (بالدولارات لكل طن طولي)	الأجور المعادلة ليو. اس. ام. سي ـ ٣٥,٢٥ بالمئة (بالدولارات لكل برميل)
رأس تنورة ـ بريطانيا والأطلسي	١٠,٩٠	٧,٠٦	٠,٩٥
النرويج	١٢,٤٠	٨,٠٣	١,٠٨
البحر المتوسط			
جبل طارق	٩,١٥	٥,٩٢	٠,٨٠
الموانئ الفرنسية	٨,٥٥	٥,٥٤	٠,٧٥
نابولي	٨,١٥	٥,٢٧	٠,٧١
البندقية ـ تريستا	٨,٢٥	٥,٣٤	٠,٧٣
استانبول	٧,٥٥	٤,٨٩	٠,٦٦
دكار	١١,٨٠	٧,٦٤	١,٠٣
مدينة الكاب	٧,١٥	٤,٦٣	٠,٦٣
خليج تكساس	١٤,٥٥	٩,٤٢	١,٢٧
نيويورك	١٢,٧٠	٨,٢٦	١,١١
طرابلس ـ صيدا			
بريطانيا وموانئ الأطلسي	٥,٤٥	٣,٣٥	٠,٤٨
النرويج	٧,٠٥	٤,٥٧	٠,٦٢
البحر المتوسط			
جبل طارق	٣,٧٥	٢,٤٣	٠,٣٣
نابولي	٢,٨٠	١,٨١	٠,٢٤
البندقية ـ تريستا	٢,٩٠	١,٨٨	٠,٢٥
دكار	٥,٧٠	٣,٧٠	٠,٥٠
مدينة الكاب	٩,٥٥	٦,١٨	٠,٨٤
صيدا ـ طرابلس/خليج تكساس	٩,٦٠	٦,١٨	٠,٨٤
نيويورك	٧,٨٠	٥,٠٥	٠,٦٨
خليج تكساس/بريطانيا والأطلسي	٧,٦٥	٤,٩٥	٠,٦٧
خليج تكساس/النرويج	٨,٤٥	٥,٤٧	٠,٧٤
خليج تكساس/البحر المتوسط			
جبل طارق	٧,٣٥	٤,٦٦	٠,٦٣
الموانئ الفرنسية	٨,٤٥	٥,٤٧	٠,٧٤
نابولي	٨,٧٥	٥,٦٧	٠,٧٧
البندقية	٩,٧٥	٦,٣١	٠,٨٥
فنزويلا/ بريطانيا والأطلسي	٦,٥٥	٤,٢٤	٠,٥٧
فنزويلا/ النرويج	٧,٣٥	٤,٦٦	٠,٦٣
فنزويلا/البحر المتوسط جبل طارق	٥,٦٥	٣,٦٦	٠,٤٩

يتبع

تابع

الموانىء الفرنسية	٥,٧٥	٣,٧٢	٠,٥٠
نابولي	٧,٠٥	٤,٥٧	٠,٦٢
البندقية	٨,٠٥	٥,٢١	٠,٧٠
استانبول	٨,٣٥	٥,٤١	٠,٧٣
دكار	٥,١٥	٣,٣٣	٠,٤٥
مدينة الكاب	٨,٩٥	٥,٨٠	٠,٧٧
خليج تكساس	٢,٧٥	١,٨	٠,٢٤
نيويورك	٢,٧٠	١,٧٥	٠,٢٤

المصدر: Robert R. Nielsen, *Oil Tanker Economics* (Bremen: [n. pb.], 1959), pp. 150-151.

١ ـ إنشاء هيئة عامة لصناعة البترول تضم البلاد العربية المعنية ويناط بها أمر رسم وتخطيط سياسة بترولية عربية موحدة.

٢ ـ تأكيد سيادة الدولة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً على ثرواتها البترولية.

٣ ـ اعتبار تأميم البترول العربي هدفاً جوهرياً يجب أن تنزع إليه جهود البلاد المعنية.

٤ ـ تنفيذ برامج التدريب الفني والمهني للارتقاء بمستوى العامل العربي والحد من تشغيل الأجانب.

٥ ـ إطلاق الحريات النقابية واعتبارها حقاً أساسياً من حقوق عمال البترول.

٦ ـ توحيد قوانين العمل والمصطلحات القانونية في البلاد العربية.

٧ ـ تحديد جزء من أرباح البترول للعمال.

ومن الجدير بالملاحظة أن الاتحاد العربي لعمال البترول قد تقدم من مؤتمري البترول العربي الرابع والخامس ببحثين يتعلقان بالمطالبة بمشاركة العمال في أرباح الشركات.

أما على الصعيد الخارجي، فإن النقابات البترولية تتعاون إما مباشرة وإما بواسطة اتحادها العام مع المنظمات والهيئات الدولية المختصة كهيئة الأمم ومكتب العمل الدولي.

ويبدو في الظروف الراهنة أن هذه النقابات قد بلغت من النضج ما يكفل لها القيام بالدور الذي يترتب عليها في الدفاع عن المصالح العمالية وفي توطيد أسس العلاقات الصناعية مع الحكومات والشركات العاملة في البلاد العربية.

البترول العربي والبترول الإيراني وشركات البترول العالمية(*)

التاريخ يعيد نفسه. شركات البترول مكونة من رجال تربوا وترعرعوا في بلاد متحضرة يعرف الفرد فيها أن الحكومة هي أعلى سلطة في البلاد وأن ما تقوله الحكومة تحصل عليه. ولذلك فاقتراح الحكومة مطاع وكأنه أمر، وأمر الحكومة لا يعارض وإلا فالسجن مصير المخالف. هذا كله في بلادهم أما إذا خرج هؤلاء الرجال ليمثلوا شركاتهم في منطقتنا فإنهم لا يشعرون نحو حكوماتنا بنفس الرهبة والاحترام التي يشعرون بها نحو حكوماتهم ولهذا فهم يصرون في التعامل معنا، أن تقف الشركة على قدم المساواة مع الحكومة وإلا ينطبق عليها من القوانين ما ينطبق على جميع السكان فهي تريد استثناء في كل شيء وقانوناً خاصاً بالضرائب لها. كما أنها لا تخضع لأي قانون للضرائب ما لم توافق عليه مقدماً وقبل إصداره من الجهات المختصة، وهي تجد سهولة في الاستمرار بسياستها هذه لأن معظم الحكومات العربية التي تتعامل معها الشركات لا تشعر بقوتها ولا تستطيع تقدير القوة التفاوضية التي تتمتع بها حيال الشركات. بل ان بعض هذه الحكومات كحكومات الإمارات الصغيرة في الخليج العربي إذا جاز لنا أن نسميها حكومات تعتقد أن وجودها واستمراره مرهون برضاء الشركات البترولية. وعدم رضاها معناه خلع الحاكم أو السلطان أو المبادرة بمباشرة ضغط اقتصادي على البلاد كتقليل كميات البترول المنتجة بحيث يشعر الحاكم بأن مستقبله ومستقبل بلاده مهدد بالخطر. وفي غالب الأحيان يسلم بوجهة نظر الشركات وتعود المياه إلى مجاريها، أي تعود سيطرة الشركات الاحتكارية والممثلة الحقيقية للقوى الاستعمارية على الاقتصاد الوطني. وما حدث في إيران مؤخراً يعطي درساً مفيداً للحكومات العربية المستضعفة ويرى كيف أن الشركات تحتقر الضعفاء، وتخنع

(*) نشر في: **مجلة البترول والغاز العربي**، السنة ٢، العدد ٣ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٦)، ص ٦ ـ ١٠.

للحكومة التي تشعر بقوتها، وتؤمن بأن الكلمة الأولى والأخيرة لإرادة الشعب.

كانت منظمة الدول المصدرة للبترول قد اقترحت وضع خطة لزيادة الإنتاج في البلاد الأعضاء وكانت هذه الخطة تقضي بأن يزاد الإنتاج في كل بلد على الشكل التالي:

البلد	الزيادة السنوية في الإنتاج (بالمئة)
المملكة العربية السعودية	١٢
الكويت	٦,٥
إيران	١٧,٥
العراق	١٠
قطر	٣٢
ليبيا	٢٠
فنزويلا	٣,٣

وقد بلغ قرار المنظمة للحكومات الأعضاء وصادقت عليه، غير أن المملكة العربية السعودية وافقت عليه بشرط وضع القرار موضع التجربة. وبطبيعة الحال بلغت الشركات المنتجة بقرار المنظمة وطلب إليها تطبيقه. فما حدث؟ تجاهلت الشركات تماماً قرار المنظمة ورغبة الحكومات الأعضاء في تنفيذه ونفذت خطة أخرى وضعتها بنفسها لتحقيق مصالحها الخاصة ومصالحها القومية وتتعارض تعارضاً كبيراً مع الخطة التي وضعتها المنظمة كما يظهر في الجدول التالي:

	الفترة من		النسبة المئوية للتغيير الحقيقي	النسبة المئوية في الزيادة حسب قرار الأوبك
	يناير ـ سبتمبر ١٩٦٦	يناير ـ سبتمبر ١٩٦٥		
المملكة العربية السعودية	٢,٥٨٦,٦٠٠	٢,١٧١,٢٠٠	١٩,١ +	١٢
الكويت	٢,٤٣١,٩٠٠	٢,٣٥٨,٣٠٠	٣,١ +	٦,٥
إيران	١,٩٩٧,٠٠٠	١,٧٧٦,٢٠٠	١٢,٤ +	١٧,٥
العراق	١,٣٦١,٦٠٠	١,٢٦٧,٠٠٠	٧,٥ +	١٠
قطر	١٨٧,٩٠٠	١٩٣,١٠٠	٢,٧ -	٣٢
ليبيا	١,٤٦٤,٠٠٠	١,١٩١,١٠٠	٢٢,٩ +	٢٠
فنزويلا	٣,٣٥٠,٨٠٠	٣,٤٧٦,٥٠٠	٣,٦ -	٣,٣

الآن سنحاول شرح الأسباب التي جعلت الشركات تهمل رغبة منظمة الأوبك وتتجاهل رغبة الملايين من أبناء الشعوب التي تمثلها هذه المنظمة وتثبت لأصحاب النوايا الحسنة الذين يقولون ان دوافع الشركات في تصرفاتها تجارية بحتة، ان تصرفات

هذه الشركات ودوافعها سياسية تجارية وأن الدوافع السياسية تطغى أحياناً على الدوافع التجارية لأن هذه الشركات ملزمة في السير في الخط الذي ترسمه وزارات المستعمرات والخارجية في البلاد التي تنتمي إليها.

من الجدول السابق نرى أن المملكة العربية السعودية التي كان مقرراً لها أن تزيد إنتاجها ١٢ بالمئة قد زاد إنتاجها بالفعل في الفترة من يناير - سبتمبر ١٩٦٦ ١٩,١ بالمئة فما الذي جعل المملكة العربية تزيد ٧,١ بالمئة من ما هو مقرر لها بينما تقل الزيادة في إيران عما كان مقرراً لها بـ ٥,١ بالمئة. السبب في كلتا الحالتين سياسي لا اقتصادي، فالبترول في كلا البلدين متماثل وتكاليف الإنتاج متقاربة وكلها في منطقة واحدة. فلماذا تفضل الشركات المملكة العربية السعودية على إيران. السبب هو أن إيران ولو أنها صديقة جداً للغرب إلا أن المصالح القومية العليا للغرب المستعمر تقضي بزيادة الإنتاج في السعودية لسببين: السبب الأول هو أن حكومة المملكة العربية السعودية تسير على سياسة يرضى عنها الغرب والشركات وهي محتاجة للأموال لشراء الأسلحة من الغرب ولمساعدة الموالين لها في اليمن وفي جنوب الجزيرة العربية. والغرب لا يريد حلاً لمشاكل الجزيرة العربية ويفضل استمرار الحروب الأهلية هناك. هذا سبب أما السبب الأهم من هذا فهو إمداد القوى المحاربة الأمريكية في فيتنام بالمواد البترولية اللازمة لها وهناك عقود طويلة الأمد بين الشركات الأميركية التي تعمل في المملكة العربية والأسطول الأميركي لمده بما يحتاج إليه من مواد بترولية، ولهذا فزيادة الإنتاج في المملكة العربية السعودية ضرورة، لا لرفاهية الشعب في المملكة العربية السعودية ولكن لخدمة المصالح العليا للقوى الغربية، فالسعودية التي يزيدون إنتاجها الآن هي نفس السعودية التي طلب المستر إيدن من الحكومة الأميركية تخفيض إنتاج البترول فيها في عام ١٩٥٦ لأنها كانت تساعد القوى المعادية لحلف بغداد في الأردن في ذلك الوقت. وهكذا نرى أن الزيادة هنا دوافعها سياسية بحتة، فخلق مشاكل دموية في جزيرة العرب تخدم مصالح الغرب وزيادة الإنتاج في السعودية لمد الأسطول الأميركي في الشرق الأقصى بالمواد البترولية بأسعار منخفضة عن الأسعار العالمية يخدم مصلحة الغرب أيضاً. أما إيران ولو أنها صديقة للغرب كما قلنا فحاجتها إلى الزيادة لا تخدم مصالح الغرب بنفس النسبة في نظرهم خصوصاً وأن جلالة الشاه أخذ يغازل الدول الشيوعية ويعقد معها الصفقات البترولية ويهدد بشراء الأسلحة منها إذا لم يتساهل الغرب معه ويزيد إنتاج بلاده.

أما الزيادة في الإنتاج الليبي عن النسبة المقررة لليبيا، فيمكن أن يقال ان العامل السياسي فيه ليس قوياً والعامل التجاري في هذه الحالة أقوى فالشركات قد وظفت أموالاً كثيرة في ليبيا وأسعار البترول الليبي بالنسبة لموقعها الجغرافي منخفضة جداً ولهذا يعتبر البترول الليبي أقل تكلفة من غيره واصلاً لموانئ أوروبا.

أما النقص في قطر التي كان مقدراً لها أن تزيد ٣٢ بالمئة ونقصت ٢,٧ بالمئة عن العام الماضي فسببه ولا شك أنها لا تستطيع أن تفعل شيئاً للشركات والشركات ترفع وتخفظ إنتاجها في قطر تبعاً لمصالحها لا لمصالح عظمة شيخ قطر.

أما تخفيض الإنتاج في فنزويلا فسببه واضح وجلي، فحكومة فنزويلا تجاهد بتحسين شروط الامتيازات وهي ترفع ضريبة الدخل كلما وجدت أن ذلك ممكن ومحقق للمصالح القومية الفنزويلية. وقد طالبت حكومة فنزويلا مؤخراً الشركات بدفعات مالية اعتبرت الحكومة أن الشركات مدينة لها بها لأنها باعت صادراتها البترولية بأسعار أقل مما يجب أن تبيعه، كما أن الحكومة قررت أيضاً زيادة ضريبة الدخل في البلاد. وبعد مصادقة مجلس الأمة الفنزويلي على الاتفاقية الأخيرة المقترحة بين الحكومة والشركات ستحصل الحكومة على مبلغ إضافي لن يقل عن ٣٦٠ مليون دولار. ان الشركات تقلل الإنتاج في فنزويلا كوسيلة من وسائل الضغط على الحكومة الوطنية ومحاولة منها لجعل الحكومة تتساهل معها وتعيد النظر في سياساتها البترولية القاضية بعدم منح امتيازات جديدة، وتشجع شركة البترول الوطنية وتقسم المجال لها في العمل في التوزيع الداخلي وفي عملية البحث والحفر والإنتاج وصناعة البتروكيمائيات على حساب الشركات الأجنبية. والذي يمنع الشركات البترولية من تخفيض الإنتاج في فنزويلا أكثر من هذه النسبة هو أهمية البترول الفنزويلي بالنسبة لنصف الكرة الغربي ونسبة الأرباح الغالية التي يمكن جمعها من صناعة البترول الفنزويلية. عندما أرادت الشركات أن تتجاهل النسبة المئوية في الزيادة في الإنتاج التي أعطتها المنظمة لإيران وجدت معارضة شديدة لأن إيران اليوم غير إيران الأمس، فحكومة إيران اليوم لديها شركة بترول وطنية تنتج البترول لحسابها وتسوقه في الأسواق العالمية وإيران اليوم استطاعت أن تتصل بالاتحاد السوفياتي وتبيعه ألف مليون قدم مكعب من الغاز من الذي تحرقه الآن في الهواء في جنوب إيران، وستقوم إيران بالاشتراك مع الاتحاد السوفياتي ببناء خط أنابيب لنقل هذا الغاز من منطقة الخليج العربي إلى منطقة بحر قزوين. وسيكلف بناء هذا الخط الذي طوله ٧٠٠ ميل حوالى ٤٥٠ مليون دولار، كما أن إيران استطاعت إتمام صفقات مقايضة مع الجمهورية الرومانية بشرق أوروبا. لقد ساعد نجاح إيران في هذه الصفقات وكذلك موافقة الدول المنتجة والمصدرة للبترول في أن تحصل على نسبة ١٧,٥ بالمئة في أن تشدد موقفها من الشركات فقدمت الحكومة الإيرانية على لسان رئيس مجلس وزرائها وعلى لسان جلالة الشاه ما يشبه الإنذار إلى الشركات العاملة في بلادها بأنها إذا لم تقدم على زيادة الإنتاج بالنسبة التي اقترحتها منظمة الدول المصدرة للبترول فإن إيران في حل من أن تتخذ إجراء من جانب واحد للمحافظة على المصالح الإيرانية. وقد انتشرت الشائعات في إيران بأن إيران قد تقدم على إجراء مماثل للإجراء الذي قام به الزعيم عبد الكريم قاسم في العراق عندما أصدر القانون المشهور بالقانون رقم (٨٠) والذي

بموجبه استولى على جميع الأراضي التي لا تستثمرها الشركات.

لقد كان لموقف إيران الحازم أثره على الشركات فأرسلت إلى إيران وفداً مكوناً من أكثر رجالها خبرة في التعامل مع رجال الشرق الأوسط ومن هؤلاء المستر هوارد بيج ممثلاً لشركة ستاندارد أوف نيوجرسي ومستر ستيل ممثلاً لشركة البترول البريطانية ومستر بارك هرست ممثلاً لشركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا. وقد أعاد جلالة الشاه على مسامعهم ما قاله من قبل وأكد تصميم حكومته على الحصول على مطالبها أو فإنها لن تسمح لشركة خاصة بأن تتحكم في الكيفية التي تخرج بها إيران ثرواتها الطبيعية لبيعها ثم سد حاجاتها من العملات الأجنبية اللازمة لخطط التنمية في بلادها. وقد انتهى الاجتماع بين الشاه ورجال حكومته وممثلي الشركات وأصدرت الشركات بعد أن عاد ممثلوها إلى لندن بياناً مختصراً جاء فيه:

أولاً: تقرر رفع الإنتاج في إيران إلى نسبة أعلى من ١٢ في المئة وقد لا تصل إلى ١٧,٥ بالمئة لأسباب ربما تكون فنية.

ثانياً: إعطاء إيران مبلغاً من المال كسلفة مقدماً ولم يذكر إذا كان هناك فوائد على السلفة أم لا لتستطيع الاستمرار في تطوير إمكانيات شعبها وتنفيذ مشاريعها الإنمائية.

ثالثاً: ستدرس الشركات إمكانية تنازلها عن بعض أراضي الامتياز الحالية والتي تبلغ مساحتها ١٠٠ ألف ميل مربع وتعيدها إلى الحكومة لتتصرف بها كما تشاء.

إننا نهنئ الحكومة الإيرانية على موقفها الحازم من الشركات. ومعاملة الشركات بحزم هي اللغة التي تفهمها الشركات، لغة الحكومة الواثقة من نفسها والتي تطلب ولا تفاوض. وهكذا تحققت معظم المطالب التي أرادتها حكومة إيران لأنها حزمت أمرها وتصرفت كما تتصرف الحكومات المستقلة التي تشعر بأنها تمثل إرادة الشعب وعزته.

كل هذا جميل ولكن الأجمل منه لو أن جلالة الشاه اكتفى بطلب زيادة الإنتاج في بلاده ولم يتعرض للبلاد العربية التي تكن لشعب إيران كل محبة وتقدير. ففي مجال طلب الشاه من الشركات زيادة الإنتاج في إيران، تعرض جلالته للبلاد العربية المنتجة والمصدرة للبترول، فقد قال ما معناه انه يستغرب كيف تسمح الشركات والدول الغربية لنفسها بالتوسع في الإنتاج في بعض الدول العربية كليبيا والكويت وأبو ظبي وهي وجميع البلاد المنتجة للبترول في المنطقة يقل عدد سكانها عن عدد سكان إيران الذي يبلغ ٢٥ مليوناً من البشر، كما أن هذه البلاد تزيد مواردها على حاجياتها ولديها فائض كبير من الأموال تحتار كيف تتصرف به، بينما إيران لديها مشاريع إنمائية ليس لديها أموال كافية لتنفيذها. كما أن البلاد العربية المذكورة ليست لها الأهمية

الاستراتيجية التي لإيران. وتطرق جلالة ملك الملوك إلى السياسة فأسف لأن الانجليز قرروا إخلاء قاعدة عدن وبالتالي توفير الحماية لبترول الخليج العربي من الطامعين به وعلى رأسهم «الكولونيل عبد الناصر»، كما يقول رجال جلالته، وبما أن جلالته قد تعود التعريض بالعرب كلما تكلم عن البترول فأرجو أن يسمح لنا بالرد وتوضيح ما خفي على جلالته أو ما لم يشأ جلالته أن يوضحه:

أولاً: وإذا كان عدد سكان إيران ٢٥ مليون نسمة، فعدد سكان الأمة العربية مائة مليون نسمة، وجزء كبير من عوائد البترول العربي يستفاد منه بطريقة أو بأخرى في أنحاء الوطن العربي. فالكويت التي يقول جلالته بأنه يدخل عليها من عوائد البترول أكثر من حاجتها لقلة عدد سكانها لا تعتبر أن موارد الكويت وقفاً على الذين أسعدهم الحظ بأن يولدوا في الكويت من أصل عربي أو من أبناء المتسللين الإيرانيين بل انها تشارك جميع الأقطار العربية بهذه العائدات. فأموال الكويت تساعد في تطوير إمكانيات الوطن العربي كله فهي تعمل في المغرب الأقصى وتساعد في بناء خطوط أنابيب البترول ونشر التعليم في الجزائر. كما أن الأموال الكويتية تساعد الآن على توسيع وتعميق قناة السويس وتطوير إمكانيات كل من الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية السودانية وكذلك تساعد على تطوير المشاريع العمرانية في الأردن. ولما حدثت الأزمة المالية الأخيرة في لبنان لم يجد لبنان من يركن إليه إلا إخوانه في الكويت للمساعدة في تقوية الاقتصاد اللبناني وإعادة الثقة إلى لبنان لتظل مركزاً عالمياً في التعامل النقدي. وقد لبت موارد البترول طلب لبنان ووقفت إلى جانبه. وهكذا يرى جلالته أن أموال الكويت للعرب أجمعين لا للكويت وحدها.

أما ليبيا فإنها تمر في طور إنشاء وتعمير هي بأشد الحاجة إليه بعد أن تركها الاستعمار الايطالي مثلاً للتخلف، فلا خدمات تعليمية ولا صحية. وهي تستخدم أموال البترول في الوقت الحاضر في محاولة لإعطاء الإنسان الليبي حياة كريمة. وبعد قليل وبعد أن تقوم المرافق الحيوية اللازمة والضرورية للشعب الليبي فسيتحول جزء كبير من دخل ليبيا البترولي للمساهمة في تعمير وتطوير إمكانيات البلاد العربية الأخرى كما تفعل الأموال الكويتية الآن.

أما قول جلالته بأن الأمريكان يفضلون زيادة الإنتاج في السعودية لأن الشركات التي تعمل هناك شركات أمريكية بحتة وأن الأمريكان وهم يشترون البترول اللازم لهم في حرب فيتنام يفضلون أن يدفعوا الدولار الأمريكي للأمريكان، فهذه حقيقة يعلمها الشاه جيداً، فالغربيون لا يحبون الإيرانيين ولا العرب وإنما يحبون أنفسهم، والشركات الأمريكية هناك تعطي تسهيلات للأسطول الأمريكي والأسطول الأمريكي يفضل التعامل مع الأمريكان خصوصاً إذا وجد من يسمح له بشراء البترول بخصميات كبيرة.

أما قول جلالته عن أبو ظبي وأن سكانها لا يزيدون عن ١٥ ألف نسمة وأن الشيخ هناك سيحتار في صرف الأربعين مليون جنيه استرليني وهو المبلغ المقدر بأن يكون دخل تلك المشيخة من البترول في عام ١٩٦٦، فنحن نوافق جلالته تماماً بأن مشيخة أبو ظبي مأساة عربية خلقها أصدقاء جلالته الانكليز وهدفهم امتصاص الثروات العربية وخلق مجالات للعمل للشركات البريطانية. ولكن مشكلة أبو ظبي مشكلة عربية بحتة وسيستطيع العرب حلها قريباً بإذن الله. أما أسف جلالته على عزم الانجليز مغادرة عدن، خوف رجال جلالته على بترول الخليج العربي من تغلغل الكولونيل عبد الناصر، فهذا الكلام ما يجرح شعور كل عربي. فالكولونيل عبد الناصر هو قائد ورئيس جمهورية أكبر دولة عربية وهو يعتبر في نظر الغالبية العظمى من أبناء الأمة العربية القائد الملهم والزعيم المخلص لا لما أداه لوطنه وللأمة العربية من خدمات جليلة فقط بل لما يؤديه فوق ذلك من مساعدة للأقطار العربية المتخلفة كاليمن وما تنشره بلاده بين العرب من وعي لمعرفة طريقها في الحياة والدفاع عن مصالحها. وهو وبقية الدول العربية المتحررة الأمل في تحرير الأرض المقدسة من رجس الاستعمار الصهيوني. كان بودنا لو عرف جلالته أن العربي لن يستعمر عربياً ولن ينهب ثرواته. فالعرب أمة واحدة، وبترول الخليج تستفيد منه الجمهورية العربية المتحدة وبقية الدول العربية الأخرى، كما ذكرنا، ونحن العرب راضون بذلك ولا نخشى أبداً من عبد الناصر أو من أي زعيم عربي آخر. وكل ما يقوله رجال جلالته في هذا الصدد هو ترديد لما يقوله المستعمرون الآخرون. فليس لعبد الناصر ادعاءات اقليمية في أي وطن عربي كما للشاه الذي يدعي أن جزيرة البحرين أرض إيرانية.

وإذا كان جلالته يخشى على نفسه أو على ملكه أو على إيران من اعتداء خارجي، فلماذا لا يطلب من الانجليز نقل قاعدة عدن إلى إيران ولماذا يطلب أن يحمى من قواعد استعمارية عدوانية متمركزة في أرض العرب؟ لماذا يحرض شاه إيران الغرب علينا ونحن الذين نتمنى لشعب إيران النبيل كل عزة وسعادة؟

الشركات الاحتكارية العالمية
وسيلة الاستعمار الجديدة في السيطرة والاستغلال(٢)(*)

قلنا في الجزء الأول من هذه السلسلة ان شركات البترول والاحتكارات العالمية تكون وراء معظم الانقلابات العسكرية الفاشستية التي تحدث في أمريكا اللاتينية. وذكرنا أن انقلاب حسني الزعيم متهمة بالإيحاء به شركات البترول عندما تعذر على السياسيين التقلديين في سوريا قبول الشروط التي عرضتها شركات البترول ثمناً لبناء خط أنابيب البترول القادم من السعودية والمزمع إنهاؤه على شواطئ البحر الأبيض المتوسط في جنوبي لبنان. ولم يمض إلا وقت قصير من انقلاب حسني الزعيم حتى تم الاتفاق بين حكومته وشركة التابلاين، وذلك بالرضوخ لمطالب الشركة والسماح لها بمد الخط. وإذا أمعنا النظر في كل ما يحدث من اضطرابات أو انقلابات سواء أكان في الوطن العربي أو في خارجه للاحظنا أن معظم الاضطرابات التي تحدث في البلاد التي تكون للاحتكارات الأجنبية نشاط فيها تكون نتيجتها قيام حكم عسكري يحقق للشركات ما كانت لا تستطيع الحصول عليه أثناء الحكم الوطني. وقد نقلت الأخبار مؤخراً أن حكومة الجنرال سوهارتو في اندونيسيا قد رضخت لمطالب شركات البترول وبدأت بإلغاء القرارات الوطنية التي كانت قد اتخذتها الحكومة الاندونيسية، وأهمها السيطرة والإشراف على شركات البترول في اندونيسيا واستملاك جميع مؤسسات الشركة الخاضعة بتكرير البترول وتوزيعه داخل اندونيسيا وتوجيه إدارة الشركة للعمل لما هو في صالح الشعب الاندونيسي وذلك بوضع مشرفين من قبل الحكومة في مكاتب الشركات. والذين تابعوا الحوادث في اندونيسيا لا بد أن يكونوا قد لاحظوا كيف اتهمت المخابرات الأمريكية (C.I.A.) بالتحريض على القضاء على

(*) نشر في: مجلة البترول والغاز العربي، السنة ٢، العدد ٣ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٦)، ص ١٥ - ١٧.

حكم الرئيس سوكارنو واتهامه بالانصياع للأحزاب الماركسية ومحاولته التخلص من النفوذ الاقتصادي الغربي. وأخيراً استطاعت الاحتكارات الأجنبية هناك إشعال نار كان حطبها مئات الألوف من أبناء اندونيسيا الأبرياء وكانت النتيجة انتصار الاحتكارات الأجنبية وعودة اندونيسيا إلى التحكم الاقتصادي الأجنبي. وكل ما نرجوه أن يستطيع زعماء اندونيسيا الجدد المحافظة على المصالح العليا لاندونيسيا وتقليم أظافر الرأس المال الأجنبي المستغل، لمصلحة شعب اندونيسيا الحر. فاندونيسيا غنية بالبترول، غنية بالموارد الطبيعية الأخرى، ولو أُتيحت لشعبها فرصة استثمار ثرواته الطبيعية ووفرت له وسائل الاطمئنان والاستقرار لكان من أغنى شعوب الأرض ولساهم في رفع مستوى المعيشة للشعوب الآسيوية. ولكن الاحتكارات الأجنبية ستظل تحارب الإصلاح الحقيقي وستستميت في إبقاء سيطرتها على الاقتصاد الاندونيسي إلى ما شاء الله، ويظهر أنها قد نجحت ولو مؤقتاً.

في وطننا العربي يوجد نوعان من الحكومات: الحكومة الوطنية، سواء أكانت حكومة تعتمد على التمثيل الشعبي أم حكومة وطنية قامت نتيجة لغضبة الشعب على الأنظمة الفاسدة. وهذا النوع الأخير من أنواع الحكم ممثل بالجيش، ولأسباب خارجة عن إرادة القائمين عليه ولأنه غالباً ما يتجه اتجاهاً وطنياً اشتراكياً، فإنه يلقى مقاومة عنيفة من الاحتكارات الأجنبية وهي تحاول جاهدة إسقاطه بكل ما لديها من وسائل. فتارة تقلل من إنتاج البترول إذا كانت البلاد منتجة ومصدرة للبترول كما هي الحال في العراق والجزائر، وتارة تحرض عليه حكوماتها لمنع المساعدات الفنية والاقتصادية كما هي الحال في الجمهورية العربية المتحدة. والشركات الاحتكارية تعلم أن نجاح القوى الوطنية التقدمية في الوطن العربي معناه تأميم صناعة البترول وإدارتها بأيد وطنية، وهذا يتعارض مع المصالح الخاصة لشركات البترول العربي. ولهذا فإن هناك صراعاً عنيفاً بين الحكومات الوطنية في المنطقة وشركات البترول. وحتى نفهم عمق وضراوة هذا الصراع لا بد لنا أن نذكر أن شركات البترول العالمية وهي: ستاندارد أوف نيوجرسي الأمريكية، مجموعة رويال دوتش شل الهولندية ـ الانكليزية، وشركة البترول البريطانية (تملك حكومة انكلترا ٥١ بالمئة من أسهمها، وهي بذلك تسيطر وتوجه سياستها سياسياً واقتصادياً)، وشركة جلف كوربوريشن الأمريكية، وشركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا الأمريكية، وشركة تكساكو الأمريكية، وشركة موبيل أويل الأمريكية، وشركة البترول الفرنسية (تملك حكومة فرنسا ٣٤ بالمئة من أسهمها وتسيطر على ٤٠ بالمئة من أصوات الجمعية العمومية). كل هذه الشركات، إما أن تفقد كل أهميتها بفقدانها لاحتياطي البترول الذي تسيطر عليه في الوطن العربي كما هي الحال في حالة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا وتكساكو وجلف وبريتيش بتروليوم، أو أن تفقد جزءاً كبيراً من أهميتها كشركة عالمية وتتخلى عن مقعدها في مجموعة السبع أخوات كما لقبها المرحوم أنريكو ماتيه الإيطالي وتصبح شركة عادية

ضمن الشركات الأخرى، كما هي مع باقي هذه الشركات. ان هذه الشركات تجمع أرباحها الكبيرة من إنتاجها للبترول العربي والإيراني في منطقة الخليج وفي منطقة شمال افريقيا العربية، وهي تستخدم الأرباح من البترول العربي لشراء الناقلات التي تنقل البترول إلى أسواقه وبناء معامل التكرير التي تكرر البترول في البلاد المختلفة، وكذلك بناء مخازن ومحطات بيع المواد البترولية. والذي يجعلها تنقل الأرباح من بلادنا المتطورة إلى البلاد الأخرى سواء أكانت بلاداً متصنعة كأوروبا وأمريكا أم متطورة كما في باقي القارات، هو أن الأرباح التي تنتج عن توظيف الأموال في صناعة البترول العربي كبيرة جداً، وأن الحكومات العربية لا تستطيع بحكم الاتفاقيات المعمول بها زيادة الضرائب على الأرباح الكبيرة.

وإذا فرضنا أن تكاليف إنتاج البرميل الواحد من البترول السعودي، وهذه التكاليف تشمل المصاريف التي أنفقت للعثور على البترول والمصاريف التي أنفقت لتهيئة الآبار وأماكن التخزين وخطوط الأنابيب وتسهيلات الموانئ للتصدير تعادل ١٤ سنتاً بالعملة الأمريكية، وأن البرميل الواحد من البترول السعودي يباع بـ ١٨٠ سنتاً، وأن الامتياز أو الريع هو ٢١ سنتاً، فإن الأرباح التي تجمعها الشركة عن البرميل الواحد لمجرد صرف ٣٥ سنتاً هي ٧٨,٣٥[1]، أي أن النسبة المئوية للرأسمال الموظف يساوي ٢٢٤ بالمئة مع العلم بأن متوسط أرباح الشركات في أوروبا وأمريكا إذا لم يدخل ضمنها الأرباح الناتجة عن عمليات الإنتاج في الوطن العربي لن تزيد عن ٧ بالمئة في أوروبا و١٠ بالمئة في أمريكا.

لكل هذه الأسباب نجد أن شركات البترول الاحتكارية في الوطن العربي هي أكثر الهيئات اهتماماً بعدم تحسين الأوضاع الراهنة وعدم توعية الشعوب العربية، وهي من أكثر الهيئات التي تستفيد من بقاء الصهيونية في فلسطين بعد أن استقرت هناك. فطالما أن الأمة العربية منشغلة بالكلام عن تحرير فلسطين فهي لاهية عن تحرير الاقتصاد العربي، وبالتالي الإضرار بمصالح الشركات البترولية، ولذلك فإن مصالح إسرائيل لا تتعارض بل تسير جنباً إلى جنب مع مصالح الشركات الاحتكارية لأن وجود إسرائيل يشغل العرب عن عملية الابتزاز التي تقوم بها شركات البترول للثروات العربية ولأن الشركات الاحتكارية وسيلة من وسائل الغرب المستعمر

---

(١) إذا فرضنا أن السعر المعلن هو ١٨٠ سنتاً للبرميل الواحد وأن الخصميات التي تعطى من الأسعار المعلنة وقدرها ½ ٦ بالمئة تعادل ١١,٧ سنتاً للبرميل الواحد وأن تكاليف التشغيل والإنتاج تعادل ١٤ سنتاً عن كل برميل وأن ضريبة الامتياز أو الريع تعادل ٢١ سنتاً للبرميل الواحد وأن الشركة تأخذ ٥٠ بالمئة من صافي الأرباح فإن ما تأخذه الشركة هو: ١٨٠ - ١١,٧٠ = ١٦٨,٣٠
(١٦٨,٣٠ - (١٤ + ٢١ = ٣٥) = ١٣٣,٣) ÷ ٢ = ٦٦,٦٥ + ١١,٧٠ = ٧٨,٣٥ سنتاً.

لبقاء استعماره الاقتصادي بعد أن اضطرته الظروف للتخلي عن الاستعمار السياسي.

وكما رأينا، إن شركات البترول التي تسيطر على الاحتياطي البترولي العربي مضطرة للدفاع عن بقائها في المنطقة أكثر من بعض أنواع الحكم الفردي. فنحن نشاهد الآن حكاماً فقدوا عروشهم أو كراسي إماراتهم ولكنهم غادروا بلادهم إلى بلاد أخرى وأخذوا يعيشون في بحبوحة من العيش من الأموال التي استطاعوا إخراجها من بلادهم، ولكن شركات البترول ذات الاحتياطي الكبير في المنطقة لا تستطيع اللجوء إلى مصدر آخر للبترول لعدم وجود مصدر آخر. ولذلك فهي أخطر وأقوى أعداء التطور والتحرر في المنطقة، وعلى القوى التقدمية في المنطقة أن تعي هذه الحقيقة وأن تجابهها مجتمعة. وشركات البترول في وطننا تستخدم جميع الوسائل وبدون استثناء لإبقاء الحال على ما هي عليه. فهي، كالحكومات في البلاد المتقدمة، تستخدم الحرب النفسية والحرب الاقتصادية والحرب السياسية، ولديها كما لدى جميع الحكومات المتقدمة أقسام متخصصة لتنفيذ سياساتها، وهي تتعاون كما سنرى مع أجهزة حكوماتها ذات الطبيعة المماثلة. ولدى الشركات دوائر متخصصة، فبعضها يتولى الاتصال بالحكومات المحلية وبعضها يتولى الاتصال بالحكومة المركزية. ورئيس الشركة مهمته مقابلة الملك أو الأمير، ووكيل الشركة للعلاقات الحكومية مهمته مقابلة الوزير المختص، وهناك وكيل شركة للعلاقات العامة ومهمته نشر، ومنع، ما يراد للشعب أن يعرفه عن نشاط الشركة. وهناك وكيل شركة للعلاقات الخارجية مهمته التعاون مع وزارة الخارجية في بلده وتوضيح الأمور للرأي العام في بلده وكذلك لحكومة البلاد التي تنتمي إليها الشركة.

وسنشرح بعض الوسائل التي تلجأ إليها الشركات لتقوية مركزها في البلاد التي تعمل فيها ومنع أي ضرر قد يأتي إليها من أية جهة كانت.

اتفاق الحكومة العربية السعودية مع أرامكو بشأن إلغاء الحسميات للطرف الثالث يستثني مشتريات الأسطول الأمريكي(*)

في العدد الثاني ـ السنة الثانية ـ من هذه المجلة أوردنا رداً على بيان وزارة البترول والثروة المعدنية فيما يتعلق بالاتفاق مع أرامكو على وقف الحسميات من الأسعار المعلنة للزيت الخام والمنتجات المكررة عن مبيعاتها للطرف الثالث، أي للمشترين الآخرين الذين هم من غير مالكي الشركة. وقد فندنا ما ورد في بيان الوزارة من مغالطات وأوضحنا كافة الحقائق والملابسات المتعلقة بهذا الموضوع، كما تساءلنا عما إذا كان إلغاء الحسميات للطرف الثالث حسب الاتفاق الأخير يشمل مشتريات الأسطول الأمريكي، وهي أكبر كميات تباع لطرف ثالث، أم أن هذه المشتريات قد استثنيت من الاتفاق.

وقد نشرت وزارة البترول والثروة المعدنية فيما بعد، النص الرسمي للاتفاقية، وتبيّن منه بشكل صريح أن مشتريات الأسطول الأمريكي من المنتجات المكررة قد استثنيت من اتفاق وقف الحسميات، وأن الحكومة السعودية ما زالت تسمح بإعطاء هذه الحسميات. وقد اعترفت الوزارة بذلك على لسان بعض الصحف السعودية المشايعة لها، ولكنها عمدت لتبريره بمختلف الحجج الواهية والمغالطات المكشوفة. وها نحن نعود لإيضاح الحقائق ووضع النقاط على الحروف.

كانت شركة أرامكو قد بدأت تعطي الخصميات للمشترين للزيت الخام والمنتجات المكررة قبل بدء العمل باتفاقية مناصفة الأرباح بين الشركة وحكومة المملكة

(*) نشر في: **مجلة البترول والغاز العربي**، السنة ٢، العدد ٤ (كانون الثاني/يناير ١٩٦٧)، ص ٢٤ ـ ٢٦.

العربية السعودية في شهر ديسمبر ١٩٥٠. وكان بعض هذه الخصميات قد نص عليه في اتفاقية تصريف الزيت الخام المبرمة بين أرامكو والشركات المالكة لها في ١٢ مارس ١٩٤٧ وفي اتفاقية تصريف المنتجات المكررة المبرمة بين أرامكو والشركات المالكة لها في ٣١ ديسمبر ١٩٤٧. وكانت هذه الخصميات تعطى على النحو التالي:

١ ـ خصميات تعطى للمشترين لكميات كبيرة ولآجال طويلة (أي لمالكي أرامكو) وتسمى الحسومات على كميات الإنتاج.

٢ ـ خصميات تعطى لطرف ثالث (غير مالكي أرامكو).

٣ ـ خصميات تعطى كمصاريف تسويق.

ولم تكن الحكومة العربية السعودية قد أعارت هذه الخصميات أية أهمية قبل العمل باتفاقية مناصفة الأرباح عام ١٩٥٠ وتطبيق ضريبة الدخل السعودية نظراً لأن الحكومة كانت بموجب الاتفاقية الأصلية تحصل على مبلغ ثابت مقطوع عن كل طن من البترول المباع (هو ٤ شلنات انكليزية ذهباً عن كل طن أو حوالى ٢٢ سنتاً أمريكياً للبرميل الواحد) مهما كان السعر الذي يباع به البترول. فلما بدأ العمال باتفاقية مناصفة الأرباح أصبح من المهم للحكومة أن يباع بترولها بالأسعار المعلنة كاملة دون أية حسميات. وقد لاحظت الحكومة حينذاك أن الأسعار المعلنة للبترول الخام المصدر من رأس تنورة كانت ١٧٥ سنتاً أمريكياً للبرميل الواحد بينما كانت الأسعار التي تسجلها أرامكو في دفاترها بغرض محاسبة الحكومة ١٤٣ سنتاً للبرميل الواحد فقط، وكان الفرق بين السعرين هو الخصميات التي تعطيها الشركة لمالكيها الذين يشترون البترول منها بكميات كبيرة لآجال طويلة، وقد بلغت الخصميات حوالى ١٨ بالمئة من الأسعار المعلنة.

وكما ذكرنا في ردنا السابق على وزارة البترول والثروة المعدنية فإن الحكومة قد حاولت منذ عام ١٩٥١ وقبل أن تقوم وزارة البترول والثروة المعدنية، بإلغاء هذه الخصميات، وتم الاتفاق في عام ١٩٥٤ على إلغاء الخصميات الكبيرة، واستطاعت الحكومة أن تسترد من الشركة ٧٠ مليون دولار نتيجة لإلغاء هذه الخصميات. وفي عام ١٩٥٦ تم الاتفاق نهائياً على استبعاد هذه الخصميات الممنوحة لمالكي أرامكو بأثر رجعي ابتداءً من ٦ اكتوبر ١٩٥٣، وحصلت الحكومة على ٧٥ مليون دولار كتسوية عن الخصومات السابقة.

أما بخصوص حسومات التسويق فقد بدأ تخفيضها بالتدريج حتى انشئت منظمة البلدان المصدرة للبترول عام ١٩٦٠ واستطاعت تخفيض هذه الحسومات في البلدان الأعضاء إلى نصف سنت عن كل برميل.

وأما بخصوص الحسميات للطرف الثالث وهي التي تهمنا هنا بشكل رئيسي،

فإن الحكومة كانت في الماضي تحاول إقناع أرامكو بأن تتحول إلى شركة متكاملة تقوم بجميع مراحل صناعة البترول من بحث وتنقيب إلى إنتاج ونقل وتكرير وتسويق بحيث تشارك الحكومة في أرباح جميع هذه العمليات. وقد طلبت الحكومة من الشركة ذلك رسمياً على أن تبدأ الشركة بإعلان أسعار الزيت السعودي، بدلاً من أن تقوم بذلك الشركات الأم وبأن تبيعه لكل راغب في الشراء. وكان رد أرامكو والشركات المالكة لها هو أن دخول الشركة في عملية التكامل سيكلفها كثيراً وربما أدى ذلك إلى تحملها بعض الخسارة. وأجابتها الحكومة بأنها على استعداد لأن تدخل في مشاركة معها في كافة عملياتها «من البئر إلى محطة البنزين» بحيث يتحمل الطرفان جميع المصاريف مناصفة كما يتقاسمان مناصفة جميع الأرباح الناتجة عن كافة عمليات الشركة داخل البلاد وخارجها. وكتدليل على استعداد الحكومة للدخول في هذه المشاركة الحقيقية أخبرت الحكومة الشركة بأنها سترضى بجميع الأسعار التي تبيع بها أرامكو لأي طرف ثالث من غير مالكي أرامكو على أن تقنع الحكومة بأن هذه المبيعات قد تمت بطريقة سليمة مئة في المئة، وأن الأسعار التي تم بها البيع لم يكن من الممكن الحصول على أعلى منها، وكان كل ذلك من أجل حفز الشركة على زيادة مبيعاتها للمشترين الآخرين من غير مالكيها وعلى قيامها بنفسها بمباشرة كافة مراحل صناعة البترول. وبنفس هذه الروح وبوحي من هذه السياسة طلبت الحكومة حينذاك أن تشارك في أرباح عملية التكرير في رأس تنورة عن طريق تطبيق قاعدة مناصفة الأرباح بين الحكومة والشركة على عملية التكرير أسوة بعملية الإنتاج، ورضخت الشركة لهذا الطلب عام ١٩٥٦ على أن يكون ذلك بأثر رجعي منذ عام ١٩٥٣. وكانت المملكة العربية السعودية هي أول بلد في الشرق الأوسط يطبق قاعدة المناصفة على عملية التكرير. وقد طلبت الحكومة الإيرانية فيما بعد من الشركات العاملة لديها أن تطبق شروطاً مماثلة للترتيبات السعودية بالنسبة لعمليات مصفاة عبدان. وطالبت على هذا الأساس بمبلغ ٣٠ مليون دولار عن الفترة من ١٩٥٦ ـ ١٩٥٨. وقد تم التوصل إلى اتفاق عام ١٩٦٣ حصلت بموجبه إيران على مبلغ ١٠ ملايين دولار كتسوية عن مطالباتها.

فلما يئست الحكومة من إخلاص أرامكو ورغبتها في التعاون معها في هذا السبيل كتبت إليها في عام ١٩٦٠ تنبؤها بأنها ابتداء من أول يناير ١٩٦١ لن تقبل أية خصميات تعطى لطرف ثالث عن مبيعات البترول الخام، كما أنها لن تقبل أية خصميات ابتداءً من أول يناير ١٩٦٣ بالنسبة لمبيعات المنتجات المكررة. وهذا الطلب ثابت في سجلات المديرية العامة لشؤون الزيت والمعادن، كما أنه مثبت في تقارير أرامكو إلى مجلس إدارتها ومنها تقريرها إلى مجلس الإدارة عن عام ١٩٦١.

على ضوء ما تقدم يتضح بأن المسؤولين الحاليين في وزارة البترول والثروة

المعدنية لم يأتوا بجديد وأن الطلب من الشركة بإيقاف الحسميات للطرف الثالث عن مبيعات الزيت الخام والمنتجات المكررة قد حصل في عام ١٩٦٠، قبل أن توجد وزارة البترول والثروة المعدنية، وعندما كانت مديرية شؤون الزيت والمعادن التي كان لي شرف رئاستها تابعة لوزارة المالية والاقتصاد الوطني. وأن طلب إيقاف الحسميات لم يحدث نتيجة لمفاوضات الوزارة التي بدأتها عام ١٩٦٢، كما ذكرت، بل إن طلب مديرية شؤون الزيت والمعادن الذي قدمته عام ١٩٦٠ هو الذي سهل لوزارة البترول الحالية استرجاع الثلاثمائة مليون. وكل ما قام به رجال وزارة البترول الحاليون هو متابعة طلب سابق للحكومة.

إلا أن المسؤولين الحاليين في وزارة البترول لم يتابعوا الطلب بدقة وإخلاص بل قصروا دون ذلك. فمديرية شؤون الزيت والمعادن كانت قد طلبت إلغاء كافة الحسميات للطرف الثالث دون أن تستثني أحداً، ولكن وزارة البترول الحالية قد وافقت على أن تستثني أهم المبيعات للطرف الثالث، وهي مشتريات الأسطول الأمريكي، من نطاق الاتفاقية وأن تبيح للشركة مواصلة إعطاء الخصميات عن هذه المبيعات.

وهذا تصرف خطير لا يجوز السكوت عنه لعدة أسباب:

١ ـ إن هذا الاستثناء الممنوح للأسطول الأمريكي يسبب خسارة مالية كبيرة للشعب العربي في المملكة العربية السعودية. فالخصميات الممنوحة للأسطول الأمريكي قد تزيد عن ٢٠ بالمئة من الأسعار المعلنة، وهو يأخذ كميات تتراوح بين ١٣٠ و١٨٠ ألف برميل في اليوم الواحد من معمل تكرير رأس تنورة. ومعنى ذلك أن البلاد قد خسرت من أول يناير ١٩٦١ لنهاية عام ١٩٦٥ حوالى ٤٩ مليون دولار (على اعتبار أن المعدل اليومي لمشتريات الأسطول الأمريكي هو ١٥٠,٠٠٠ برميل وأن الخصميات تعادل ٢٠ بالمئة من السعر المعلن البالغ ١,٨٠ دولار للبرميل). وستبقى البلاد تخسر حوالى ١٠ ملايين دولار سنوياً طالما أن هذه الخصميات الممنوحة للأسطول الأمريكي تحظى بقبول الحكومة السعودية.

ومن الواضح أن الشعب العربي في المملكة ليست له أية مصلحة في أن يساهم بنفقات الأسطول الأمريكي عن طريق منح هذه الحسميات.

٢ ـ من المعروف أن الأسعار المعلنة الحالية لبترولنا ولبترول منطقة الخليج العربي بصورة عامة هي أقل مما ينبغي، وقد انشئت منظمة الأوبك للعمل على رفعها وإعادتها إلى ما كانت عليه قبل تخفيضها عام ١٩٥٩ وعام ١٩٦٠. ولذا فإن الأسطول الأمريكي يستطيع أن يدفع هذه الأسعار المخفضة كاملة وليس هنالك ما يبرر إعطاءه حسميات إضافية.

٣ ـ لم يعد أي من البلدان المجاورة، التي لديها معامل تكرير كبيرة، تسمح بإعطاء حسميات للطرف الثالث من أسعار البيع التي على أساسها تحتسب ضريبة الدخل الوطنية:

ففي إيران، حيث توجد مصفاة عبدان، نصت اتفاقية الكونسورتيوم على أن سعر المنتجات المكررة الذي على أساسه يحتسب دخل الشركات العاملة من أجل أغراض ضريبة الدخل الإيرانية هو مجموع ما يلي: قيمة البترول الخام الداخل لمعمل التكرير محسوبة على أساس السعر المعلن لهذا البترول الخام مضافاً إليها مصاريف تشغيل المصفاة ورسم تكرير يجب أن لا يقل عن ٥ بالمئة من قيمة البترول الخام على أساس أسعاره المعلنة. وقد تعدلت نسبة رسم التكرير فيما بعد فرفعت عام ١٩٥٩ إلى ١٠ بالمئة ثم إلى ١٢ بالمئة عام ١٩٦٠، ولكنها عادت فخفضت عام ١٩٦١ إلى ١٠ بالمئة. ولا يوجد أي نص بشأن إباحة حسميات خاصة للطرف الثالث.

وفي الكويت، حيث يوجد معمل تكرير الأحمدي، نصت اتفاقية عام ١٩٥٥ (كما جرى تفسيرها بموجب الاتفاق المؤرخ في ١٢ فبراير ١٩٦٤) على أن سعر المنتجات المكررة الذي على أساسه يحتسب دخل شركة نفط الكويت من أجل أغراض ضريبة الدخل الكويتية هو مجموع ما يلي: قيمة البترول الخام الداخل لمعمل التكرير على أساس أسعاره المعلنة (ناقصاً منها علاوة التسويق بواقع نصف سنت أمريكي للبرميل والحسميات المرتبطة بتنفيق الريع حسب ترتيبات منظمة الأوبك، ولكن دون إباحة حسميات خاصة للطرف الثالث) مضافاً إليها نفقات تشغيل المصفاة ورسم تكرير بواقع ٥ شلنات للطن الواحد من البترول الخام الداخل لمعمل التكرير.

٤ ـ لقد طلبت الحكومة العربية السعودية رسمياً، على لسان وزير بترولها في مؤتمرات منظمة الأوبك (ولا سيما المؤتمر العاشر الذي عقد في فيينا من ١٥ ـ ١٧ ديسمبر ١٩٦٥) بأن تعتمد الأسعار المعلنة كاملة كأساس لاحتساب دخل حكومات الدول الأعضاء من البترول. وأن قيام وزارة البترول والثروة المعدنية الآن بإباحة هذه الحسميات للأسطول الأمريكي يظهرها بمظهر التناقض المكشوف، مما يسيء إلى سمعة البلاد ويلحق الضرر بالسياسة التي تتبعها منظمة الأوبك لرفع الأسعار وتثبيتها ويخل بالتنسيق والتضامن الواجبين بين الدول الأعضاء في المنظمة.

ولذا فإننا لا نستطيع أن نجد أي مبرر مقنع لإباحة الحسميات المعطاة للأسطول الأمريكي سواء على صعيد المصلحة المالية للمملكة العربية السعودية أو على صعيد سمعتها الخارجية وتناسق سياستها مع البلدان الأعضاء في منظمة الأوبك. وإقدام وزارة البترول على إباحة هذه الحسميات الآن هو تصرف خاطئ من أساسه وينبغي عدم السكوت عنه.

هذا هو ردنا على بيان وزارة البترول والثروة المعدنية كما نشرته جريدة المدينة

المنورة بعددها رقم ٨٢٠ بتاريخ ١٢ شعبان ١٣٨٦ (١٩٦٦/١١/٢٥). أما ردنا على ما جاء في كلمة الجريدة على لسان مدير التحرير فيها الاستاذ محمد صلاح الدين فهو:

نحن نؤيد الأخ في أن الشعب العربي في المملكة العربية السعودية يتساهل مع المهملين والمقصرين في واجباتهم. ومن رأيي شخصياً أن تحاول الحكومة تلافي هذا النقص/بمحاكمة المقصرين والمهملين والمفرطين في مصالح البلاد، فإن كان عبدالله الطريقي قد قصر في واجباته وتساهل مع شركة أرامكو فيجب محاكمته إما طبقاً لقانون محاكمة الموظفين أو طبقاً لقانون محاكمة الوزراء. كما يجب إصدار القوانين اللازمة التي تمنع الوزراء وكبار الموظفين مزاولة الأعمال أثناء وجودهم في الوزارة أو قبول الهدايا من الأشخاص الذين لهم تعامل تجاري مع الدولة وإعادة قانون مجلس الوزراء إلى ما كان عليه قبل التعديل الأخير بحيث تكون الهيئة التشريعية الأولى في البلاد حتى يصدر دستور يقسم السلطات إلى تنفيذية وتشريعية وقضائية. ومن رأينا أنه لا بد من محاكمة الذين تسببوا بإعطاء خصميات للأسطول الأمريكي وجعلوا شعبنا يساهم بدون علمه في المجهود الحربي الأمريكي في الحرب غير المقدسة في فيتنام حيث تدمر المدن ويقتل الرجال والنساء والأطفال بدون رحمة ولا وازع من ضمير.

آخر التطورات في معركة البترول العربي الراهنة(*)

حديث مجلة الحرية مع الشيخ عبد الله الطريقي:

س: السياسة النفطية في الوطن العربي: ماذا يجب أن تكون أهدافها، وما هي الوسائل التي تؤدي إليها؟

ج: لن يكون في الوطن العربي سياسة بترولية في المستقبل إذا لم تعلن الدول العربية المتحررة أنها ستبدأ ـ إن لم تكن قد بدأت فعلاً ـ في اتخاذ الوسائل الكفيلة بإنجاح تأميم صناعة البترول في الوطن العربي. إن تأميم صناعة البترول ضرورة قومية إذا ما أريد للأمة العربية أن تستفيد من مواردها الطبيعية، فالبترول العربي سواء كان ذلك في شمال افريقيا، أو في منطقة الخليج العربي، تسيطر عليه شركات أجنبية تنتمي إلى الدول الاستعمارية، بل إن بعض حكومات هذه الدول وهي بريطانيا، تملك أغلبية أسهم أكبر شركة عاملة في الوطن العربي وهي شركة البترول البريطانية. وعن طريق هذه الشركة تسيطر أو تساهم في السيطرة على اقتصاديات عدد كبير من البلاد العربية كالعراق والكويت وإمارات الخليج الصغيرة وليبيا، وهي بلا شك أداة فعالة في يد الحكومة البريطانية، تستعملها لتكييف سياسة هذه البلاد، وإحداث الضغط المناسب في الوقت المناسب لتوجيه سياستها أو تغييرها لمصلحة الاستعمار البريطاني.

ليس هناك عقبات كبيرة

هذا بشكل عام. أما من الناحية العملية، فإن إنتاج البترول عملية بسيطة بعد أن تم اكتشاف البترول في البلاد العربية، وزالت بذلك أكبر عقبة فنية واقتصادية

(*) نشر في: **مجلة البترول والغاز العربي**، السنة ٢، العدد ٤ (كانون الثاني/يناير ١٩٦٧)، ص ٦ ـ ٩، نقلاً عن: **الحرية** (١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٦٧).

وأصبحت الأمة العربية تملك أكثر من ٧٥ بالمئة من البترول المعروف وجوده، أو البترول المحتمل وجوده.

وليست هناك عقبة أمام الأمة العربية تحول دون تأميم صناعة البترول داخل حدودها، إلا ما توحي به شركات النفط، وما تهدد به حكوماتها من أن البلاد لن تستطيع إدارة هذه الصناعة، وستفقد بالتالي وارداتها، والتي تشكل في معظم الحالات أكثر من ٨٠ بالمئة من دخل هذه الحكومات.

وحتى لا نتهم بالعاطفية، وحتى لا نبدو وكأننا نطالب بأعمال خيالية يجب أن نسرد الحقائق التالية:

ـ إن تكلفة البترول العربي ـ وهذه تمثل عملية الإخراج والتجميع والتخزين ووضع البترول على ظهر السفينة ـ كل هذه العمليات لا تزيد عن ١٠ سنتات بالعملة الأمريكية للبرميل الواحد بينما هي تبلغ ١٥١ سنتاً في الولايات المتحدة الأمريكية، و٥١ سنتاً في الجمهورية الفنزويلية، و٧٨ سنتاً في الاتحاد السوفياتي.

ـ كما أن رؤوس الأموال المطلوب توظيفها لإنتاج برميل واحد في اليوم تزيد على ٣ آلاف دولار في الولايات المتحدة الأمريكية بينما لا تزيد في المتوسط عن ١٠٠ دولار في الوطن العربي.

ـ وفي عام ١٩٦٥ بلغ مجموع الأرباح التي جمعتها شركات البترول من البلاد العربية في الخليج ٦٣٦ مليون دولار من الكويت، و٦٣٩ مليون دولار من السعودية، و٣٦٨ مليون دولار من العراق، وكذلك ٤٤٢ مليون دولار من ليبيا. وبلغ مجموع أرباح شركات البترول في الفترة من عام ١٩٥٤ إلى عام ١٩٦٥ ١٢ بليون و٢٦٨ مليون دولار. هذه المبالغ تمثل أرباحاً جمعت على أساس زيادة الربح على رأس المال أكثر من ٥٠٠ إلى ٦٠٠ في المئة بمعنى أن الـ ٦ سنتات التي تصرفها شركة الـ K.O.C. لإنتاج البرميل الواحد تدر عليها ٧٥ سنتاً.

ـ إن بلادنا لا تحتاج إلى أية شركة أجنبية لإنتاج البترول على أساس الوضع الراهن، إذ من الممكن أن يقوم العمال العرب بمتابعة عملية الإنتاج بأنفسهم والاحتفاظ بكل هذه المكاسب، حيث إن أرباحنا من صناعة البترول لا تتعدى ما يحدث داخل حدودنا، أي عمليات الإنتاج فقط.

ـ والصعوبة الكبرى التي يتعرض لها تأميم البترول العربي هي مقاطعة بواسطة الشركات الأجنبية، وخلق المتاعب للحكومة التي تقدم على التأميم، وعلى ذلك فإنه ليس من السهل ولا المضمون أن يتم التأميم بدون وضع خطة لذلك. فلا بد أن يشترك بلد أو أكثر في عملية التأميم إذا لم يكن بالإمكان إقناع الجميع بالتأميم. ولا بد أيضاً أن يسبق التأميم قيام شركة بترولية وطنية تزاول تسويق البترول الخاص

بالحكومة، والذي يسمى بترول الريع، والذي يبلغ في معظم الحالات ١٢,٥ بالمئة من مجموع الإنتاج. لا بد لشركة البترول الوطنية أن تباشر بتسويق هذه الكميات إما بترولاً خاماً أو منتجات بعد تكريرها في البلاد، وأن تعتمد في التسويق على عملية المقايضة حيث يسهل تبادل البضائع مع الآخرين، كما تفعل روسيا في الوقت الحاضر.

ـ ووجود أكثر من بلد يشترك في عملية التأميم فيه ضمان أكيد لنجاح التأميم حتى ولو نقصت بعض الأيدي الفنية في تلك البلاد، حيث يمكن سد الفراغ الناتج عن ذلك عن طريق استخدام فنيين من بلاد أخرى، وليست هناك صعوبة كبيرة في إيجاد هؤلاء الفنيين. إلا أن هذا لا يمنع أن تبدأ البلاد الراغبة في إنجاح مبدأ التأميم في تأمين عدد كبير من الخبراء والعمال الفنيين عن طريق فتح المعاهد البترولية، وتدريس هندسة واقتصاديات البترول في الجامعات، ونشر الوعي البترولي بين الجماهير.

ـ إن توفير ١٢ بليون دولار في ١٠ سنوات من منطقة الخليج وليبيا، وذلك عن طريق تأميم صناعة البترول سيفتح مجالاً واسعاً للأمة العربية لتطوير إمكانياتها الأخرى في الزراعة والصناعة. فيمكن تطوير الزراعة في العراق، والصناعة في الجزائر، والثروة الحيوانية في السودان، وتحويل الوطن العربي إلى مجموعة صناعية كبرى.

ـ ولكن هذا الحلم لا يمكن تحقيقه مطلقاً بوسائلنا الحالية، أو بما قد ينتج من زيادة في الدخل عن طريق الشركات الأجنبية، لأن هذه الزيادة لن تزيد بأي حال من الأحوال عن ٨ بالمئة سنوياً، وهذه يقابلها زيادة في عدد السكان، وزيادة بالمصاريف الحكومية، وزيادة في مصاريف قمع الاضطرابات التي تبثها الشركات الاحتكارية في الوقت الحاضر لمنع أمتنا من التطور الطبيعي، ولجعلنا دوماً وأبداً بحاجة إلى ما نأخذ منها حالياً.

سوريا أدت واجبها

س: على ضوء هذه المعلومات ما هي الخطوات الممكن اتخاذها مجدداً لإنجاح معركة سوريا ضد شركة نفط العراق؟

ج: لا تستطيع سوريا أن تفعل أكثر مما فعلت إلا إذا تعاونت معها حكومة العراق تعاوناً أكثر مما يحدث الآن، وإن كان العراق قد وقف حتى الآن موقفاً قومياً يشكر عليه.

إن العراق يجد نفسه في موقف حرج، أما أسبابه فهي عدم تطويره لإمكانياته

البترولية الأخرى المتوفرة في الحقول الجنوبية التي استرجعها من شركات البترول. كذلك عدم دخوله الميدان العالمي لتسويق البترول الحكومي الذي كان له حق أخذه منذ عام ١٩٥١.

إن إحجام الحكومات السابقة في العراق عن الدخول إلى عالم صناعة البترول هو الذي جعل العراق يقف الآن هذا الموقف.

والطريقة للخروج من هذا المأزق هي أن تقوم شركة البترول الوطنية العراقية بالحلول محل شركة نفط العراق البريطانية في إدارة خطوط الأنابيب في سوريا، والشركة الوطنية العراقية بحيث يصبح حق بناء خطوط الأنابيب وإدارتها في سوريا ملكاً للشركة العراقية لا للشركة البريطانية. ومقابل ذلك تدفع شركة البترول العراقية لسوريا ما كانت تدفعه شركة البترول البريطانية طبقاً لاتفاقية عام ١٩٥٥ بعد تصحيح طريقة الحساب، وبهذا تحل المشكلة، وتتخلص سوريا من شركة بترول استعمارية اتهمتها عدة مرات بالتآمر على كيانها السياسي.

ويمكن لهذا الأمر أن يحدث بسهولة: تحل شركة البترول الوطنية محل الشركة البريطانية فتستلم البترول من كركوك وتنقله إلى بانياس، ومن هناك تأتي الناقلات فتسلمها الشركة العراقية البترول لحساب الشركة البريطانية. وهكذا تصبح المنشآت في سوريا - ولبنان إن أمكن - ملكاً للبلاد العربية.

وهنا يجب أن نلاحظ أن ملكية هذه الخطوط وإدارتها لن تشكل عبئاً مالياً على الشركة البريطانية بعد أن تم استرجاع رأس المال وجمع منذ عام ١٩٥١ ما لا يقل عن ٩٠٠ مليون دولار أرباحاً صافية، كما يمكن تعويضها عن رأس المال الذي لم يسترجع بعد.

إن خروج الشركة البريطانية من سوريا نهائياً سيريح هذه البلاد وسيفتح مجالاً كبيراً للتعاون بين العراق وسوريا، وبين هذه البلاد والمستهلكين للبترول العربي المنتج في شمال العراق.

لقد قامت حكومة سوريا مؤخراً بطرح هذه الفكرة، وأظهرت استعدادها لتنفيذها. والأمل كبير أن يقتنع بها العراقيون، وأن تتشكل لجنة من الطرفين لمعرفة مدى ما يستطيعان عمله في هذا المجال.

الذين فقدوا الثقة بأنفسهم

س: إن هذا الاقتراح يطرح على بساط البحث موقف بعض الجهات العراقية التي تنادي ببناء خط جديد للأنابيب بين كركوك والبصرة. فما هو رأيك بهذه القضية؟

ج: لا شك أن في العراق أصواتاً فقدت الثقة بنفسها وبوطنها، وأصبحت تعيد همس عملاء شركة البترول بأصوات واضحة، دون أن تكلف نفسها عناء التفكير

العلمي الجاد في الموضوع. فلو استمر هذ الزواج بين القطر العراقي وشركة بترول العراق الاستعمارية ألف سنة، لما خرج العراقي من المستنقعات في جنوب العراق، ولا زرعت أرض العراق، ولا عمرت جبال شمال العراق، ولظلت ثرواته مطمورة إلى الأبد.

وعليه فإذا كان للعراق أن ينهي هذه المشاركة غير العادلة، فهذه فرصة من الفرص التي قد لا تتاح له في المستقبل. فاعتماد العراق على شركة النفط يزداد سنة بعد سنة، ووجودها أصبح يشكل خطراً على مستقبله السياسي والاقتصادي. وقد كبرت الشركة وتضخمت وأصبحت المؤسسة الوحيدة في العراق التي لم تتأثر من الاصطدامات التي حدثت بين الفئات العراقية منذ عام ١٩٥٨، وهي الشيء المنظم والواعي والقادر على كل عمليات التخريب. وليس للشركة البريطانية حقوق مقدسة في تراب العراق، فقد استغلت ثرواتها بما فيه الكفاية، ولا بد للعراقيين من أن يتخذوا موقفاً محدداً إن لم يكن اليوم فليكن غداً. ولكن لا بد من وضع خطة محددة المعالم للتخلص من هذه الطفيليات التي تمتص دماء العراق.

أما بالنسبة لموقف «بعض الجهات العراقية»، فمن المؤلم أن يصبح البعض دعاة لفكرة ليست في نظري في مصلحة العراق في المدى الطويل. فخطوط الأنابيب التي يمكن بناؤها من كركوك إلى البصرة على حساب خطوط الأنابيب من كركوك إلى طرابلس وبانياس ستكون نكسة اقتصادية للقطر العراقي لعدة أسباب أهمها:

١ ـ إن بناء هذه الخطوط لا يمكن أن يتم قبل ١٨ شهراً كما ادعت الشركات.

٢ ـ إن تكاليف هذه الخطوط تتراوح بين ٧٠ و١٠٠ مليون جنيه استرليني، ويساهم العراق بدفع نصف هذا المبلغ.

٣ ـ إن أسعار البترول العراقي التي تحاسب بموجبها حكومة العراق الآن، على الحدود، والتي تبلغ أكثر من ٩٠ شلناً للطن، أو حوالى ١٩٨ سنتاً للبرميل الواحد، ستصبح كالأسعار التي يباع بها البترول العراقي حالياً في ميناء البصرة أو الفاو وهي تبلغ ١٧٢ سنتاً للبرميل فقط. ومعنى هذا أن الشعب العراقي سيخسر طبقاً لاتفاقية مناصفة الأرباح نصف الفرق بين هذين السعرين، ولن يقل بحال من الأحوال ما يخسره شعب العراق طبقاً للإنتاج الحالي عن ١٢ مليون دولار سنوياً، وستزيد هذه النسبة بازدياد الإنتاج.

وكان بودنا لو أن بعض الذين يطالبون بإنشاء أنابيب من كركوك إلى البصرة قد طالبوا بدلاً من ذلك بتطوير شمال حقل الرميلة الذي هو بيد الحكومة حالياً، وزيادة الإنتاج من جنوب العراق بواسطة الحكومة، والإنفاق مع الدول المشترية للبترول كالهند وباكستان واليابان والصين ودول شرق أوروبا كرومانيا التي اتفقت مؤخراً مع

شاه إيران لشراء البترول الإيراني، بدلاً من انتقاد الموقف الوطني الذي أظهرته حكومة بغداد لمساندة حكومة سوريا ضد شركة النفط.

والموقف اللبناني؟

س: ما هو رأيك بالموقف اللبناني من المعركة مع شركة نفط العراق وإلى أين يجب دفع هذا الموقف؟

ج: لا شك أن سند لبنان للموقف السوري سيكون له أطيب الأثر على لبنان نفسه. فلبنان جزء أصيل في المعركة، وكلما ساند سوريا في موقفها من شركة نفط العراق، عاد ذلك على الشعب اللبناني بالخير، فقد عانى شعب لبنان كما عانى شقيقه شعب سوريا من استغلال شركة نفط العراق، وهذان البلدان منذ عام ١٩٣٤ ينطبق عليهما قول الشاعر:

كالعيس في البيداء يقتلها الظمأ والماء فـوق ظـهـورهـا محـمـول

فشركة بترول العراق، ومن بعدها شركة خطوط الأنابيب عبر البلاد العربية (التابلاين) تجمعان مئات الملايين من الأرباح بينما لا يحصل هذان الشعبان من مركزهما الجغرافي الذي تسبب بهذه الأرباح إلا على جزء يسير من نصيبهما العادل. وكان من الممكن أن يصبح لبنان وسوريا مركزاً صناعياً ضخماً لعمليات تكرير البترول وتصدير منتجاته، وكذلك عمليات إنتاج المواد البتروكيمائية التي أصبحت من أهم صناعات العالم.

والمركز الجغرافي لسوريا ولبنان يجعل من الممكن قيام هذه الصناعة ونجاحها، ويمكن اعتبار أوروبا الشرقية وروسيا وافريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية أسواقاً طبيعية للمنتجات البترولية والمنتجات الكيميائية والأسمدة الصناعية التي يمكن إنتاجها على سواحل سوريا ولبنان أو قدر لهذه البلاد أن تقيم هذه الصناعات بالاشتراك مع الرأسمال الأجنبي. كما يمكنها أيضاً بمركزها الجغرافي الممتاز أن تقوم بالاشتراك مع البلاد المنتجة كالعراق والسعودية والكويت ببناء خطوط أنابيب جديدة للبترول تملكها هذه البلاد، كما فعلت حكومة الجزائر المستقلة حديثاً.

ومهما قيل عن الناقلات الجبارة وقلة تكلفة النقل فيها، فإنها لن تستطيع مزاحمة خطوط الأنابيب الكبيرة التي يمكن بناؤها من الخليج وشمال العراق إلى شمال سوريا ولبنان.

وعلى اللبنانيين والسوريين أن ينتهزوا هذه الفرصة وأن يفكروا بمصيرهم على ضوء حقائق الحياة هذه، فقد مرت فرص كثيرة، ومرت ملايين البراميل فوق ظهر الأرض العربية، وذهبت لتقيم صناعات ضخمة في ايطاليا وفرنسا واسبانيا والمملكة المتحدة، وآن الأوان لأبناء العرب أن يستفيدوا من ثروات بلادهم.

هل يمكن تأميم البترول العربي؟(١)(*)

سيدي الرئيس، سيداتي سادتي؛

إنني لأعتبره شرفاً عظيماً أن تتاح لي الفرصة للتحدث إلى هذا الحفل الكريم، وموضوع محاضرتي هو: «هل يمكن تأميم صناعة البترول في الوطن العربي؟». وقبل أن أجيب عن هذا السؤال أريد أن تسمحوا لي بأن أضع أمامكم الحقائق الأساسية عن صناعة البترول العربية حتى تتمكنوا من الإجابة بأنفسكم. ولا شك عندي بأنكم ستصلون إلى ما وصلت إليه من اقتناع بأن تأميم صناعة البترول في الوطن العربي ضرورة قومية.

حتى نستطيع أن نحكم ما إذا كان بإمكاننا أن نؤمم أو لا نؤمم صناعة البترول العربية يجب أن نعرف بأن البترول العربي قد أصبح ضرورة قصوى لازدهار الصناعة في أوروبا واليابان، وأنه لا يوجد في الوقت الحاضر مصدر آخر يمكنه أن يعوض أوروبا الغربية واليابان وبعض بلاد أمريكا اللاتينية وآسيا وافريقيا عن النفط العربي لأن هذه البلاد قد أصبحت تعتمد إلى درجة كبيرة على المواد البترولية التي تستوردها من الوطن العربي سواء كان ذلك من شمال افريقيا أو من منطقة الخليج العربي في توفير الطاقة الرخيصة اللازمة لاستمرار نمو صناعاتها وتوفير الطاقة اللازمة لاطراد تطورها. وهي تحصل على المواد البترولية من الوطن العربي بأسعار تقل كثيراً عن تكاليف الطاقة التي يمكن توليدها من مصادر الطاقة التي قد تنتجها محلياً كالفحم والبترول أو الغاز الطبيعي. كما أن هناك استحالة مادية في أن تستغني أوروبا الغربية واليابان عن المواد البترولية بعد أن وظفت ملايين الدولارات في معامل التكرير ووسائل التخزين

(*) نشر في: **مجلة البترول والغاز العربي**، السنة ٢، العدد ٥ (شباط/فبراير ١٩٦٧)، ص ٦ - ١٠.

الحلقة الثانية من هذا المقال نشرت في: **مجلة البترول والغاز العربي**، السنة ٢، العدد ٦ (آذار/مارس ١٩٦٧)، ص ٦ - ١٥ و١٨.

والتسويق. كما أن المواد البترولية الموجودة في المناطق الأخرى التي قد تمد أوروبا الغربية، وهي أكبر أسواق البترول العربي، ببعض حاجتها من المواد البترولية كالولايات المتحدة الأمريكية وكندا وفنزويلا والاتحاد السوفياتي قليلة بحيث لا تكفي حاجة أهلها والمنطقة المحيطة بها. وقد عبرت أوروبا الغربية عن أهمية البترول العربي بالنسبة للمملكة المتحدة وأوروبا بما قاله المستر ايدن للمستر خروشوف رئيس وزراء الاتحاد السوفياتي عندما كان يزور انكلترا مع المارشال بولغانين في شهر نيسان/ ابريل ١٩٥٦ بقوله: إن الدول الغربية تفضل الذهاب إلى الحرب ولا تفقد إمداداتها من البترول من منطقة الشرق الأوسط. وقد زادت أهمية البترول العربي بعد هذا الكلام بالاكتشافات البترولية الكثيرة والتسهيلات التي تمت في شمال افريقيا الغربية (الجزائر وليبيا).

تحوي الأراضي العربية في منطقة الخليج العربي ومنطقة خليج السويس والصحراء الغربية المصرية والصحراء الليبية والصحراء الجزائرية أكثر من ثلثي بترول العالم. وهذا تقدير متواضع سيزيد مع الأيام لأن العلماء يرجحون أن الاكتشافات الجديدة لرواسب البترول في العالم ستكون قريبة ومحيطة بالمناطق التي تم العثور فيها على الرواسب البترولية، كما أن التحسن في طرق الإنتاج والإخراج يجعل الكميات التي يمكن إخراجها من الأرض تزيد زيادة كبيرة عما هي عليه الآن. فالمعروف لدى رجال البترول أن متوسط ما يخرج من الأرض لا يزيد عن ٣٠ بالمئة من البترول الموجود فعلاً في الأرض. وعليه فإن تحسن طرق الإخراج سيضاعف هذه النسبة وبهذا يتضاعف الاحتياطي المقدر والاحتياطي الثابت وجوده. والجدول رقم (١) يعطي صورة واضحة عن صناعة البترول العربي بالنسبة للاحتياطي الثابت وجوده والمنشور على الناس والكميات التي تنتجها كل بلد، وكذلك نسبة احتياطي كل بلد عربي إلى احتياطي العالم.

مع ملاحظة أن هذه الأرقام هي أرقام نشرتها الشركات لأغراض خاصة بها، وفي كل المرات التي قامت بعض الحكومات بعمل تقدير لاحتياطيها من البترول وجد اختلاف بين هذه الأرقام والأرقام التي تنشرها الشركات. ولكن هذه الأرقام التي ننقلها عن مصادر الشركات هنا تعطينا فكرة عن توزيع رواسب البترول في العالم، ولكن يجب عدم اعتبارها أرقاماً دقيقة.

ويصدر البترول العربي إلى هذه الأسواق على شكل مواد خام تكرر في أماكن الاستهلاك ولا يكرر محلياً إلا كميات قليلة تبلغ حوالى مليون وثلاثمائة وثمانية وتسعون ألف برميل في اليوم الواحد، أي ١٦,٧ بالمئة من مجموع الإنتاج. وهذه الطاقة في التكرير تعادل حوالى ٤ بالمئة (أربعة في المئة) من طاقة التكرير في العالم التي تبلغ (٣٥,٨٢٩,٩٠٠ برميل يومياً)، والجدول رقم (٢) يبين طاقة التكرير في

بعض البلاد العربية والبلاد الأخرى. وقد تسبب عن بناء معامل التكرير بعد الحرب العالمية الثانية في أماكن الاستهلاك بدلاً من بنائها في أماكن الإنتاج إضعاف للقوة التفاوضية للحكومات المنتجة وخسارة مادية كبيرة لهذه البلاد نتيجة حرمانها من قيام صناعات توفر سبيل العمل لأبنائها.

الجدول رقم (١)

احتياطي وإنتاج وأسواق البلاد العربية ونسبة الاحتياطي إلى احتياطي العالم

البلد	الاحتياطي(*) (بآلاف البراميل)	نسبة الاحتياطي إلى احتياطي العالم (بالمئة)	الإنتاج اليومي (بآلاف البراميل)
أبو ظبي	١٠,٠٠٠,٠٠٠	٢,٨	٢٨٤,٥
البحرين	٢٣٠,٠٠٠	٠,١	٥٦,٣
العراق	٢٥,٠٠٠,٠٠٠	٧,٧	١,٣١٥,٠
الكويت	٦٢,٥٠٠,٠٠٠	١٧,٧	٢,١٧٠,٠
المنطقة المحايدة	١٢,٤٠٠,٠٠٠	٣,٥	٣٥٥,٠
قطر	٣,٠٠٠,٠٠٠	٠,٨	٢٣٠,٠
المملكة السعودية	٦٠,٠٠٠,٠٠٠	١٧,٠	٢,٠١٥,٠
سوريا	١,٢٠٠,٠٠٠		
الجزائر	٧,٤٠٠,٠٠٠	٢,١	٥٤٦,٧
مصر	٢٠٠٠,٠٠٠	٠,٦	١٢٦,٣
ليبيا	١٠,٠٠٠,٠٠٠	٢,٨	١,٢٣٩,٢
	١٩٢,٧٣٠,٠٠٠	٥٥,١	٨,٣٣٨,٠

(*) في عام ١٩٨٠ سيكون احتياطي منطقة الشرق الأوسط ٤٠٠ بليون برميل طبقاً للتقديرات التي قدمها الاستاذ أديلمان، استاذ الاقتصاد في معهد التكنولوجيا التابع لولاية ماساشوستس، أمام جمعية الاقتصاديين بولاية البرتا بكندا في نوفمبر من عام ١٩٦٦.

أسواق البترول العربي

يصدر البترول العربي إلى الأسواق التالية:

أوروبا الغربية	٥,٠٨٦,٠٠٠	برميل يومياً
اليابان	١,٤٣٥,٠٠٠	برميل يومياً
الولايات المتحدة الأمريكية	٣٣٥,٠٠٠	برميل يومياً
بلدان أخرى	١,٥١٢,٠٠٠	برميل يومياً

الجدول رقم (٢)

طاقة التكرير في البلاد العربية وبعض المناطق الأخرى ونسبتها لطاقة التكرير في العالم

البلد	طاقة التكرير (بالبراميل يومياً)	النسبة المئوية لطاقة التكرير في العالم
عدن	١٥٠,٠٠٠	,٤٢
البحرين	٢٠٥,٠٠٠	,٥٧
العراق	٧٦,٤٠٠	,٢١
المملكة الأردنية الهاشمية	٧,٥٠٠	,٠٢
الكويت	٣٦٠,٠٠٠	١,٠٠
لبنان	٥١,٥٠٠	,١٤
المنطقة المحايدة	٥٠,٠٠٠	,١٤
قطر	٥,٦٠٠	,٠١
المملكة العربية السعودية	٢٥٥,٠٠٠	,٧١
سوريا	٢٠,٠٠٠	,٠٦
الجزائر	٤٦,٠٠٠	,١٣
ج.ع.م.	١٦٥,٥٠٠	,٤٦
ليبيا	١١,٤٠٠	,٠٣
مجموع البلاد العربية	١,٣٩٨,٩٠٠	٣,٩٠
الولايات المتحدة الأمريكية	١٠,٨٠٠,٠٠٠	٣٠,١٤
فنزويلا	١,١٧٨,٧٠٠	٣,٣٩
أوروبا الغربية	٨,٥٤١,٩٠٠	٢٣,٨٤
الاتحاد السوفياتي	٥,١٠٣,٣٠٠	١٤,٢٤
مجموع العالم	٣٥,٨٢٩,٩٠٠	

اقتصاديات البترول العربي

لحسن حظ الأمة العربية نجد أن طبيعة الحقول البترولية العربية تختلف عن طبيعة الحقول البترولية في البلاد الأخرى وذلك من حيث وجودها في أماكن صحراوية أو بحار ضحلة. ففي الصحارى يسهل التنقل بدون عوائق طبيعية كالغابات والمستنقعات والأنهار، كما أن قربها من البحار في معظم الحالات يسهل عملية نقل البترول بالأنابيب إلى البحر ونقله بالناقلات إلى الأسواق، كما أن سلامة معظم الأراضي البترولية العربية من الهزات والزلازل والتغضنات الأرضية حفظ الحقول العربية من التكسرات وجعلها كبيرة الحجم وطبقاتها قليلة الميل، وهذا سهل خزن كميات كبيرة من البترول فيها، وخلوها من الكسور ساعد على إنتاج كميات كبيرة من الحقل الواحد بأقل عدد من الآبار يرتفع البترول فيها من جوف الأرض إلى سطحها

بدافع ذاتي وبدون حاجة إلى مضخات لرفعه. وأصبح إنتاج البئر الواحدة في اليوم في المنطقة أكثر منه في المناطق الأخرى، كما يتضح من الجدول رقم (٣).

الجدول رقم (٣)
متوسط إنتاج البئر الواحدة
(بالبراميل يومياً)

البلد	برميل يومياً
أبو ظبي	٥,٢٦٨
البحرين	٣٠٥
العراق	١٠,٠٦٢
الكويت	٤,٥٠١
المنطقة المحايدة	٨٦٣
المملكة السعودية	٧,٢٢٣
قطر	٣,٨٥١
الجزائر	٩٣١
ليبيا	٢,٧٥٩
ج.ع.م.	٣٨٥
الولايات المتحدة الأمريكية	١٢
كندا	٤٤
فنزويلا	٢٨٠
الاتحاد السوفياتي	٦٧

وفرة الإنتاج من البئر الواحدة قلّلت من تكلفة إنتاج وتطوير الحقول العربية وجعلت الأموال التي تنفق لإقامة التسهيلات اللازمة للتطوير والإنتاج والتصدير منخفضة بالنسبة للمناطق الأخرى، مما رفع نسبة الأرباح على الأموال الموظفة في هذه العمليات في بلادنا، وجعلها أعلى من أية نسبة أرباح لأية أموال توظف في أية صناعة في أي مكان في العالم، كما يتضح من الجدولين رقمي (٤) و(٥).

ولكي نوضح هذه النقطة نذكر أن الدكتور أدلمان (M. A. Adelman)، استاذ الاقتصاد في معهد التكنولوجيا بولاية ماساشوستس في الولايات المتحدة الأمريكية قد قام بدراسة مقارنة لتكلفة الإنتاج في أربع مناطق تنتج البترول ونتيجة دراسته تظهر في الجدول رقم (٦). والمناطق الأربع التي قام البروفسور أدلمان بدراسة تكاليف صناعة البترول فيها هي:

١ ـ **فنزويلا**: وهذه أكبر دولة مصدرة للبترول في العالم. تقع في أمريكا الجنوبية على البحر الكاريبي. ويبلغ إنتاجها اليومي ٣,٤٣٠,٠٠٠ برميل وتصدر إلى الأسواق العالمية ٣,١٧٠,٠٠٠ برميل في اليوم الواحد.

٢ ـ منطقة الخليج العربي.

٣ ـ منطقة شمال افريقيا العربية، ليبيا والجزائر.

٤ ـ الولايات المتحدة الأمريكية: أكبر دولة منتجة للبترول في العالم، حيث يبلغ إنتاجها (٨,٧٤٠ ألف برميل يومياً)، وكذلك أكبر دولة مستهلكة للبترول في العالم حيث يبلغ استهلاكها (١٢,٢٥٠ ألف برميل يومياً) وأكبر دولة مستوردة للبترول في العالم فهي تستورد يومياً من الخارج (٣,٠٠٤ ألف برميل).

الجدول رقم (٤)
نسبة الأرباح على الأموال الأمريكية الموظفة في
صناعة البترول في بعض بلدان أوروبا الغربية

البلد الذي وظف فيه العمال	النسبة المئوية للأرباح على الأموال الموظفة			
	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	معدل ٣ سنوات
بلجيكا ولوكسمبورغ	٥,٩	٧,٥	١,٩	٥,١
فرنسا	٩,٤	٤,١	١٢,٣	٨,٦
ألمانيا	ـ ١,٢	ـ ٠,٥	٣١,١	٠,٥
ايطاليا	ـ ١,٥	٥,٠	٤,٦	٢,٧
الدانمارك	٤,٣	١٦,٠	٣,١	ـ ٤,٩
السويد	ـ ٤,١	ـ ٢,٠	ـ ٣,٣	ـ ٣,١
سويسرا	ـ ١٤,٣	ـ ١٦,٧	ـ ٣٣,٣	ـ ٢١,٤
المملكة المتحدة	٢٣,٩	٢٣,٩	٩,٧	١٩,١
إجمالي أوروبا الغربية	٨,٠	٨,٢	٥,٣	٧,٢

المصدر: تقارير عملت لحساب منظمة الدول المصدرة للبترول.

الجدول رقم (٥)

صافي الربح على رأس المال الموظف في عمليات الإنتاج
في بعض بلدان الشرق الأوسط وفنزويلا
في الفترة بين ١٩٥٦ ـ ١٩٦٠[١]

البلد	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	متوسط الـ ٥ سنوات
إيران[٢]						
صافي رأس المال المستثمر	٢٤٠	٢٦١	٢٩٠	٣٢١	٣٣١	٢٨٩
صافي الربح على رأس المال المستثمر	١٥٠	٢٠٣	٢٢٣	٢١٨	٣٢٨	٢٠٤
نسبة الربح المئوية إلى رأس المال المستثمر	٦٣	٧٨	٧٧	٦٨	٦٩	٧١
العراق:						
صافي رأس المال المستثمر	٣٢٠	٣٢٩	٣٤٣	٣٥١	٣٦٢	٣٤١
صافي الربح على رأس المال المستثمر	٢٠٩	١١٧	٢٣٣	٢٢٩	٢٧٠	٢١٢
نسبة الربح المئوية إلى رأس المال المستثمر	٦٥	٣٦	٦٨	٦٥	٧٥	٦٢
قطر:						
صافي رأس المال المستثمر	٣٣	٣٣	٣٢	٤٠	٤٨	٣٧
صافي الربح على رأس المال المستثمر	٣٤	٤٣	٤٨	٤٤	٤٠	٤٢
نسبة الربح المئوية إلى رأس المال المستثمر	١٠٣	١٣٠	١٥٠	١١٠	٨٣	١١٤
المملكة العربية السعودية:						
صافي رأس المال المستثمر	٤٨١	٤٩٨	٥٠٧	٤٨٦	٤٧٠	٤٨٨
صافي الربح على رأس المال المستثمر	٢٨٣	٢٨٧	٢٩١	٣٠٠	٣٣٣	٢٩٩
نسبة الربح المئوية إلى رأس المال المستثمر	٥٩	٥٨	٥٧	٦٢	٧١	٦١
المجموع:						
صافي رأس المال المستثمر	١٠٧٤	١١٢١	١١٧٢	١١٩٨	١٢١١	١١٥٥
صافي الربح على رأس المال المستثمر	٦٧٦	٦٥٠	٧٩٥	٧٩١	٨٧١	٧٥٧
نسبة الربح المئوية إلى رأس المال المستثمر	٦٣	٥٨	٦٨	٦٦	٧٢	٦٦
فنزويلا:						
صافي رأس المال المستثمر	٢٣٦٥	٢٨١٦	٣١١٢	٣٣٠٢	٣٤٢٩	٣٠٠٥
صافي الربح على رأس المال المستثمر	٦٨٥	٨٩٩	٥٢٤	٤٣٢	٤١٥	٥٩١
نسبة الربح المئوية إلى رأس المال المستثمر	٢٩	٢٩	١٧	١٣	١٢	٢٠

(١) تقارير عملت لمنظمة الدول المصدرة للبترول.
(٢) مجموعة الكونسورتيوم فقط.

الجدول رقم (٦)

تكاليف إنتاج البترول الخام في بعض مناطق الإنتاج في العالم بحسب النتائج التي توصل إليها البروفسير أدلمان في دراسته

المنطقة والسنوات التي تمت فيها التجربة	تكاليف العمليات (مصاريف التشغيل) عن البرميل الواحد (بالسنتات الأمريكية)	الأموال اللازم توظيفها لإنتاج برميل واحد في اليوم الواحد (بالدولارات)	تكاليف التطوير للبرميل الواحد (بالسنتات الأمريكية)	مجموع تكاليف إنتاج البرميل الواحد
الولايات المتحدة الأمريكية عاما ١٩٦١ ـ ١٩٦٢				
أ ـ ولاية تكساس	١٨	٣٢٥٠	١٣٨	١٥٦
ب ـ ولاية لويزيانا	١٠	٢٥٤٢	١٠٨	١١٨
متوسط الولايات المتحدة الأمريكية	١٧	٣١٥٥	١٣٤	١٥١
فنزويلا ١٩٦٢ ـ ١٩٦٤	٦,٥	٨٦٣	٥٥٥	٦٢
افريقيا				
أ ـ ليبيا ١٩٦٣ ـ ١٩٦٤	٢,٢	١٤٩	١٣(+)	١٥
ب ـ الجزائر ١٩٦٢ ـ ١٩٦٤	٣,٩	٦٥٦	٤٢ (×)	٤٦
ج ـ نيجيريا ١٩٦٤	٢,٧	٥٩٠	٢٨	٣١
الخليج العربي ١٩٦٢ ـ ١٩٦٤				
أ ـ إيران	١,٠٠	١٣٠	٦	٧
ب ـ العراق	١,٢	٦٩	٣ (و)	٤
ج ـ الكويت	١,٨	١٦٧	٨	١٠
د ـ المملكة العربية السعودية	١,٥	١٦٠	٨	١٠

(+) تشمل ٦ سنتات تكاليف النقل بخطوط الأنابيب.
(×) تشمل ١٠,٧ سنت تكاليف النقل بخطوط الأنابيب.
(و) لا تحسب تكاليف النقل بالأنابيب على أساس أن المقارنة بين مناطق الإنتاج في الخليج العربي ومعظم الإنتاج العراقي آت من كركوك.

هذه صورة سريعة لوضع اقتصاديات البترول العربي، ومنه نرى أن الأمة العربية تملك أكبر وأثمن طاقة في العالم، بينما نحن كلنا شعوب فقيرة متخلفة، إذ لا يزيد دخل الفرد في المتوسط في الوطن العربي (إذا استثنينا بعض إمارات الخليج) عن ١٤٠ دولار في السنة، أي أننا نعيش في الفقر والتخلف بينما أقدامنا تغوص في بحر من الغنى، ولكنه يسحب من تحت أرجلنا لينشر الدفء والحضارة والقوة والازدهار والصحة لشعوب أخرى. فما هو السبب؟

كيف ينتصر العرب في معركة نفط العراق؟(*)

لا شك في أن الجمهورية العربية السورية وصلت إلى نقطة اللاعودة في علاقاتها مع شركة نفط العراق. فقد بدأ الخلاف بين الطرفين على تفسير اتفاقية عام ١٩٥٥ التي بموجبها تحصل الحكومة السورية من الشركة على مبلغ قدره حوالى عشرة ملايين وأربعمائة ألف جنيه استرليني (١٠,٤ ملايين جنيه استرليني) سنوياً.

وقد دارت مفاوضات بين الطرفين لم تؤدِّ إلا إلى توسيع شقة الخلاف، مما دفع الحكومة السورية إلى إصدار تشريع من جانب واحد ترتفع به حصتها إلى حوالى ١٤,٩ مليون جنيه، كما أنها مصرة على أن تحصل على ما تعتقد أنه حقها عن السنوات العشر الماضية (أي منذ بدء العمل بالاتفاقية حتى شهر أيلول ١٩٦٥). وتقول مصادر الشركة ان ما تطلبه الحكومة السورية يعادل ٤٣ مليون جنيه استرليني تقريباً، وحجة الحكومة السورية في هذا الطلب أن الشركة اتبعت طريقة في الحساب مخالفة لما اتفق عليه، مما جعل الحكومة تفقد هذا المبلغ الكبير.

لقد حاولت الحكومة العراقية برئاسة اللواء ناجي طالب ووزير النفط بالنيابة الضغط على شركة نفط العراق لحل مشكلة مرور النفط العراقي عبر سوريا، وقد وافقت الشركة بناءً على طلب العراق على أن تدفع لحكومة سوريا ثلاثة ملايين وسبعمائة ألف جنيه استرليني، وهو المبلغ الذي أصرت سوريا على وجوب قيام الشركة بدفعه قبل بدء أي اتصال بينهما لاستئناف المفاوضات، ولكن الشركة بعنجهيتها المعروفة التي يتميز بها غلاة المستعمرين وضعت شروطاً للدفع تجعل قبول حكومة سوريا لعرضها متعذراً. فإصرارها مثلاً على أن يدفع المبلغ بعد أن توافق سوريا على استئناف ضخ النفط، وعلى أن يعتبر هذا المبلغ بمثابة سلفة تخصم من

(*) نشر في: **مجلة البترول والغاز العربي**، السنة ٢، العدد ٥ (شباط/فبراير ١٩٦٧)، ص ١٦ ـ ١٩ و٥١.

المبالغ التي قد يتقرر إلزام الشركة بدفعها في المستقبل بموجب قرار تحكيم صادر في النزاع أو طبقاً لما يتم الاتفاق عليه في مفاوضات لاحقة مع سوريا، إن إصرار الشركة على هذه الشروط يظهر الحكومة السورية لو قبلتها بمظهر الحكومة غير الجادة التي لم يكن لها من هم في إثارة الخلاف إلا الحصول على هذا المبلغ الزهيد كسلفة، وهو من الناحية النفسية يلحق من الضرر بموقف سوريا والعرب أضعاف ما يجلبه لها من نفع. ولكن ما العمل والضحية الكبرى في هذا الخلاف هو الشعب العراقي الذي وضعته الحكومات العراقية المتعاقبة في هذا الموقف الضعيف؟ ذلك أن عجز تلك الحكومات عن استثمار الأراضي التي استردتها من شركة نفط العراق نتيجة لتطبيق القانون رقم ٨٠، وعن دخولها للأسواق العالمية بائعة لنصيبها من الريع، وقدره ١٢,٥ في المئة من مجموع الإنتاج الذي تعطيها الاتفاقيات الحق بأخذه عيناً وتسويقه كما تشاء، جعلها في موقف ضعيف لا تحسد عليه، وجعل الشركة، التي تعلم بضعف موقف العراق، ترى أن سوريا لا تستطيع الإصرار على موقفها مدة طويلة دون أن تسيء إلى العلاقات الأخوية بينها وبين شقيقها العراق. وهذا يفسر موقف الشركة حين تظهر بمظهر اللامبالاة والاستخفاف بمطالب العراق وسوريا.

من المؤلم أن تقوم في العراق طبقة من الفنيين لم تستطع أن تستقل استقلالاً ذهنياً كاملاً عن سيطرة الشركات والتأثر بمنطقها، وهذه الطبقة تدين بمبدأ البورقيبية: «خذ وطالب»، مع علمها بأنه ليس هناك في صناعة البترول ما يمكن أن يسمى «خذ وطالب»، فإما أن تكون لك حقوق فتأخذها كلها، أو لا تكون لك حقوق أو مطالب في مواجهة الشركات الأجنبية، فيجب عليك في هذه الحالة ألا تضع العراقيل أمام هذه الشركات، بل يجب تشجيعها طالما أنها تعمل لصالح الوطن والمواطنين. فهل تعمل شركة بترول العراق لصالح الوطن والمواطنين؟ هل الشركة التي لا تستطيع الحكومة الشرعية والمستقلة في العراق أن تشرع قوانين للضرائب على الأرباح الإضافية التي تجنيها من عملياتها في العراق والتي تصدرها إلى الخارج بينما شعب العراق يعاني الفقر والتخلف، شركة تعمل لصالح العراق؟ هل مؤسسة المستر قلبنكيان الذي يعيش ورثته في بحبوحة خيالية من العيش في مدن أوروبا، والذي يجمع خمسة في المئة من صافي أرباح بترول العراق دون أن يؤدي أي عمل إيجابي أو ضروري للعراق، تعمل لصالح العراق؟ هل شركة بترول العراق التي تسيطر على كامل الكميات التي يمكن إنتاجها من بترول العراق والتي تقنن هذا الإنتاج تبعاً لمصالحها القومية والاستعمارية لكي تسمح لشعب العراق أو تمنعه من أن يشبع أو أن يجوع تعمل لصالح العراق؟ هل شركة بترول العراق التي حصلت على امتيازها بحد السيف وبممالأة العملاء والخونة تعمل لصالح شعب العراق؟

إن نعيق الغربان في العراق لن يعيد لشعب العراق البطل رفاهيته وعزته، بل لا بد من تجميع جميع القوى العراقية والاتفاق على سياسة بترولية وطنية موحدة تقضي

بتأميم البترول على مراحل، ويجب أن ينظر إلى التأميم على أنه عمل عادي اقتضته مصلحة العراق الوطنية، وليس عملاً موجباً بالضرورة للإضرار بأحد، إلا إذا كان ما يعمله حزب العمال في انكلترا من تأميمات للثروات الطبيعية والصناعية، وما تقوم به الحكومة الفرنسية بقيادة الجنرال ديغول من تأميم للمرافق العامة وللثروات الطبيعية يقصد به الإضرار بالشعب الانكليزي والشعب الفرنسي؟

ونأخذ درساً مما يحصل في الكونغو، فحكومتها قررت تأميم شركة اتحاد المناجم التي تقدر قيمة ما تملكه هناك حوالى ٢٨٥ مليون جنيه استرليني، ولم يثر أحد على ذلك، بل إن حكومة بلجيكا التي تنتمي إليها الشركة تعترف بحق الكونغو بالتأميم، وهي تطالب فقط بالتعويض العادل. كما يجب على المتباكين على مصلحة الجماهير العربية في العراق أن يعوا ما يحدث في إيران، فلولا تأميم مصدق للبترول الإيراني الذي لا يزال مؤمماً والشركات هناك تعمل لحساب شركة البترول الإيرانية، لولا تأميم مصدق للبترول الإيراني، وقيام شركة البترول الوطنية الإيرانية بالنشاط البترولي عندما اضطرتها الأحداث إلى ذلك، لما رأيناها الآن تنتج وتكرر وتسوق البترول الإيراني في داخل وخارج إيران. فكيف يا دعاة الحكمة والتعقل يذهب شاه إيران ليبيع بنفسه البترول إلى رومانيا ودول أوروبا الشرقية الشيوعية، ولا تستطيع حكومة الثورة في العراق أن تباشر نفس العمل؟

لا يريد أحد الإضرار بمصالح الجماهير العربية في العراق. كل ما يراد هو إفهام الجماهير أين تضع مصالحها وقيادتها لما يحقق مصالحها في المدى القصير والطويل. والتأميم وحده، بعد تأمين الأسواق، هو الذي سيخرج الفرد العراقي من المستنقعات في جنوب العراق، ويوفر له حياة كريمة، وبالتالي يجعله يمارس وظيفته الطبيعية في قيادة الجماهير العربية لخلق دولة الوحدة والحرية والاشتراكية. ان ما ندعوكم إليه هو نفس ما جاء في قرار هيئة الأمم المتحدة الخاص بفسح المجال أمام الدول المسيطرة لزيادة فعالية دورها في تطوير ثرواتها الوطنية.

إن الخروج من هذا الموقف منتصرين يقتضي التفاهم التام بين حكومتي سوريا والعراق لتوحيد موقفهما من هذه القضية، والعراق الذي سيعرض لأن يخسر حوالى ٧٠ بالمئة من عوائد صادراته البترولية بتوقف تدفق البترول من حقوله الشمالية إلى البحر الأبيض المتوسط عبر الأراضي السورية واللبنانية مطلوب منه أكثر مما هو مطلوب من سوريا، أن يصر على الحل. فما هو الحل؟

الحل في نظري، وأرجو أن يشاركني في ذلك جميع الاخوان سواء أكانوا في سوريا أو في العراق، دراسة هذا الاقتراح والنظر إليه نظرة الواثق من نفسه ومن عدالة مطالبه. الحل في نظري هو تأميم خطوط الأنابيب وجميع المنشآت البترولية الأجنبية الواقعة في سوريا. فسوريا التي أممت النشاط البترولي في بلادها، وأممت

الصناعات الوطنية ذات الطابع الإنتاجي الكبير والمؤثر على الاقتصاد الوطني، حري بها أن تعلم أن وجود شركات أجنبية استعمارية أثبتت الأيام عدم ولائها للبلاد ومساهمتها في خلق الاضطرابات والمتاعب للحكومات الشرعية ومشاركتها في التشجيع والاستفادة من الانقلابات العسكرية التي لا هدف لأصحابها إلا السيطرة على مقاليد الأمور ولو كان ذلك على حساب سوريا والأمة العربية. ان سوريا وهي تسير في طريق الاشتراكية الهادفة لتحقيق مصلحة الجماهير في سوريا وفي الوطن العربي لا تستطيع بأي حال من الأحوال التعايش مع شركة يملكها ويديرها أبناء المستعمرين الذين أذلوا البلاد العربية، وخلقوا الصهيونية في فلسطين والذين لا زالوا يصرون ويبذلون الغالي والنفيس في سبيل إبقائها.

إن تأميم سوريا للمنشآت البترولية وإعلانها بأنها ستقوم بتعويض الشركات عن جميع ممتلكاتها، وأنها لن تزيد كلفة نقل البترول على ما هي عليه الآن، وبنفس التعريفة التي قررتها الشركات، سيسقط حجة الشركات في الامتناع عن إنتاج حقول العراق الشمالية، وسيعطي للعراق حجة قوية في أن تستخدم هذه الأنابيب في نقل بتروله إلى أسواقه. وعند إعلان التأميم لا بد للجميع من الاعتراف به لأن التأميم حق طبيعي لأي حكومة مستقلة، وسيمكن بعد التأميم سد أي نقص فني قد تحتاج إليه سوريا من أي مكان في العالم.

إن عدم إعلان التأميم معناه أن الشركات البترولية ستضغط على العراق للضغط على سوريا لقبول مقترحاتها في نفس الوقت الذي تبث فيه هذه الشركات دعايتها المسمومة لدى الجماهير العراقية لإقناعها ببناء خطوط جديدة من كركوك إلى البصرة، وإزالة عامل قوي وحيوي من عوامل الاتصال والوحدة الاقتصادية بين العراق وسوريا ولبنان، وهو اشتراكها في مشروع حيوي واحد تستفيد منه الجماهير العربية في هذه البلاد، وسينتج عن توقف العمل في خطوط الأنابيب ضياع مصالح كبرى لكل من العراق وسوريا ولبنان. أما خسارة العراق فهي أن بتروله الذي يباع الآن بـ ١٩٨ سنتاً للبرميل الواحد على الحدود السورية العراقية سيهبط إلى ١٧٢ سنتاً للبرميل الواحد فيما لو بيع في ميناء البصرة الفاو بدلاً من بانياس أو طرابلس. وهذا يشكل خسارة تقدر بعشرات الملايين من الدولارات سنوياً. كما سيطلب من العراق أن يدفع مع الوقت مبلغاً يتراوح بين ٣٥ و٥٠ مليون جنيه استرليني، وهو المبلغ المقدر إنفاقه لبناء خطوط الأنابيب الجديدة، مع العلم بأن العراق قد ساهم فعلاً في بناء الخطوط القديمة.. أما سوريا فستخسر العشرة ملايين جنيه التي تأخذها الآن، وستكون ملزمة بإيجاد عمل لألوف العمال الذين يعملون في الوقت الحاضر مع شركة بترول العراق. أما لبنان فإنه سيخسر حوالى أربعة عشر مليون ليرة لبنانية، وستتحمل الأعباء المالية التي تدفعها الشركات الآن أجوراً وخدمات لعمالها.

هذه الحقائق تجعلنا نشعر بأن إيقاف العمل في الخط سيشكل نكسة اقتصادية، لا للعراق وحده، بل لسوريا ولبنان. ولكن تأميم الخطوط في سوريا بعد أن فقدت الثقة بينها وبين شركة بترول العراق سيجعلنا وجهاً لوجه أمام حقائق الحياة، ولا بد أن ندير المشروع بأنفسنا ونجمع فوائده وأرباحه لمواطنينا، وسنثبت للعالم أجمع أننا نستطيع إدارته بأنفسنا كما استطاع اخواننا من قبل إدارة قناة السويس، وستنتهي بذلك جميع المشاكل التي تقوم عادة بين الحكومات العراقية والسورية واللبنانية وشركة بترول العراق الانكليزية نظراً لعدم توفر الثقة بين الطرفين المتعاقدين. وإدارة خطوط الأنابيب وضخ البترول إلى الناقلات عمليات روتينية ظل عمالنا في العراق وسوريا ولبنان يمارسونها منذ أكثر من اثنين وثلاثين عاماً، وهو تاريخ بداية العمل في هذه الخطوط. كما أن ملكية الشعوب للخطوط التي تمر في أراضيها ليست بدعة نقترحها بل شيء طبيعي يعمل به في كل أنحاء العالم. وأحسن مثل لذلك هو ملكية الجزائر لخط البترول الثالث الذي تم بناؤه في بلادها في العام الماضي.

فقد حاولت حكومة الجزائر بعد الاستقلال إقناع الشركات الأجنبية المستثمرة للبترول في بلادها بإعطائها نسبة مئوية تزيد عن ٢٢ بالمئة في ملكية الخط، ولكن الشركات تمنعت، فلما يئست من إقناع الشركات بوجهة نظرها قررت أن تتبنى وأن تملك وأن تدير الخط بنفسها وعلى مسؤوليتها، وقد أنجزت الحكومة ما وعدت. والخط الآن يملك ويدار بواسطة حكومة عربية شقيقة، وتنقل شركات البترول بترولها فيه، وليس هناك احتكاك من أي نوع، فالحكومة الجزائرية تشعر بأنها قد حققت عملاً قومياً جليلاً جعلها أكثر استعداداً للتفاهم مع شركة البترول مما كانت في الوقت الذي كانت تشعر فيه بأنها مغبونة وأن شركات البترول تحاول التقليل من فعاليتها كحكومة مستقلة ذات سيادة مصممة على أن ترد لشعب الجزائر جميع حقوقه المشروعة من ثرواته الطبيعية.

وبعد الجزائر تأتي أوروبا الغربية. فهناك عدد كبير من خطوط الأنابيب تم بناؤها مؤخراً لتنقل البترول الخام والمنتجات من موانئ البحر الأبيض المتوسط الأوروبية في إيطاليا وفرنسا إلى داخل القارة، ويشترك في ملكية هذه الخطوط الشركات المستوردة، وكذلك الشركات المحلية التي تمر الخطوط في بلادها، مع العلم بأن الشركات الأجنبية حين تعمل في تلك البلاد تخضع لجميع الضرائب وتصبح شركة محلية، ولا يزيد دخلها على رأسمالها الموظف عن ٧ بالمئة بينما شركات خطوط الأنابيب في بلادنا لا تخضع لجميع الضرائب، وهي تعمل في الواقع ضمن شروط محددة تجعلها معزولة تماماً عن الاقتصاد الوطني.

وقد قدرت الأرباح التي حققتها خطوط الأنابيب الناقلة للبترول من العراق ومن المملكة العربية السعودية لتصب في سوريا ولبنان في الفترة من عام ١٩٥٠ إلى

عام ١٩٦٥ بحوالى ١٤٥٤ مليون دولار، كما أن الخط الكبير الذي ينقل البترول من الاتحاد السوفياتي إلى دول شرق أوروبا، والمعروف بخط أنابيب الصداقة «دروزبا» والذي يبلغ طوله حوالى ثلاثة آلاف ميل، تملكه الشعوب الأوروبية التي تمر أجزاؤه فيها.

وفي ما يلي نورد ملخصاً أوردته مجلة النفط البريطانية في عددها رقم (٣) شهر آذار/مارس ١٩٦٦ عن بعض الخطوط الأوروبية التي تنقل البترول من موانئ أوروبا إلى داخلها. ويظهر من القائمة أن الدول التي تمر فيها هذه الخطوط تشترك في ملكيتها، مع ملاحظة أن تلك الدول لا تخشى من سيطرة بعضها على الآخر، وليس بينها قضايا معلقة أو قضايا مثارة كما بيننا وبين الغرب بسيطرته على بعض أجزاء الوطن العربي وخلقه لإسرائيل.

خطوط أنابيب النفط الخام من البحر الأبيض المتوسط إلى وسط أوروبا

خط الأنابيب	الملكية
شركة خط أنابيب جنوب أوروبا من لافيرا إلى استراسبورغ ٧٨٠ كيلومتراً، ٣٤ بوصة (إنشاً)	جرسي استاندارد ٢٨ بالمئة، شركة شل نفط تابفشا ١١,٦ بالمئة، شل بير ١١,٦ بالمئة، شركة النفط الفرنسية ٧,٥ بالمئة، شركة التكرير الفرنسية ٧,٥ بالمئة، شركة النفط البريطانية ٤ بالمئة، شركة النفط الفرنسية البريطانية ٤ بالمئة، شركة انتار ٤ بالمئة، شركة ديا ٤ بالمئة، شركة غلسنبرغ ٣,٦ بالمئة، شركة نفط موبيل الألمانية ٣,٦ بالمئة، شركة نفط موبيل الفرنسية ٢ بالمئة، شركة يويب ٢,٨ بالمئة، شركة شولفين ٢,٤ بالمئة، شركة فنترشال ٤ بالمئة، شركة بتروفينا ١ بالمئة.
الراين، دوناو من كالسروه إلى انغولشتاد ونيوشتاد ٢٧٠ كيلومتراً، ٢٦ بوصة (إنشاً)	شركة جرسي استاندارد ٢٢,٥ بالمئة، شركة شل ٢٢,٥ بالمئة، شركة النفط البريطانية ١٢,٥ بالمئة، شركة نفط موبيل ١١,٢٥ بالمئة، شركة غلسنبرغ ١١,٢٥ بالمئة، شركة ديا ١٠,٥ بالمئة، شركة شولفين ٥ بالمئة، شركة فنترشال ٢,٥ بالمئة، شركة النفط الفرنسية ٢ بالمئة.
عبر الألب (تال) من تريستا إلى انغولشتاد ٤٨٠ كيلومتراً، ٤٠ بوصة (إنشاً)	شركة جرسي استاندارد ٢٠ بالمئة، شركة شل ١٥ بالمئة، شركة النفط البريطانية ١٤ بالمئة، شركة نفط موبيل ١١ بالمئة، شركة غلسنبرغ ٦ بالمئة، شركة ديا ٣ بالمئة، شركة شولفين ٣ بالمئة، شركة فنترشال ٣ بالمئة، شركة النفط الفرنسية ٢ بالمئة، مؤسسة ايني ١٠ بالمئة، شركة مراثون ٧ بالمئة،

يتبع

تابع

	شركة تكساكو ٣ بالمئة، شركة كونتننتال ٣ بالمئة.
خط وسط أوروبا (سيل)من جنوا إلى ايفل وانغولشتاد ٩٠٠ كيلومتر، ٢٦½ بوصة (إنشاً)	مؤسسة ايني مع مصالح محلية في الأجزاء المارة من أراضي سويسرا والنمسا.
خط أنابيب ادريا/ فيينا (اوب) من مضيق بلوكين إلى شويشات ٤٠٠ كيلومتر	مؤسسة أومف النمسوية ٥١ بالمئة، شركة موبيل ١٥ بالمئة، شركة شل ١٥ بالمئة، شركة النفط البريطانية ٨ بالمئة، شركة جرسي استاندارد ٧ بالمئة، شركة النفط الفرنسية ٤ بالمئة.

كما أن تأميم مصدق الذي دفع الرجل إليه دفعاً دون أن يستعد له تسبب في انقلاب عسكري فاشستي قامت به المخابرات الأمريكية، وأعاد الاقتصاد الإيراني إلى سيطرة الشركات الاحتكارية، فإن أي تأميم لصناعة البترول في العراق دفعة واحدة قد يؤدي إلى انقلاب عسكري رجعي يحاول إعادة الأمور إلى ما قبل ثورة تموز ١٩٥٨.

ولكن التأميم على خطوات بعد التعاقد على بيع الكميات البترولية العائدة إلى الحكومة من ضريبة الريع، وكذلك الكميات البترولية التي يمكن إنتاجها، كل ذلك سيجعل تأميم البترول بعد ذلك سهلاً وميسوراً.

وكما أن تأميم البترول الإيراني خلق شركة البترول الوطنية الإيرانية وجعلها بعد شركة البترول الوطنية المكسيكية «بيمكس» التي تولت إدارة البترول بعد تأميم البترول المكسيكي في عام ١٩٣٧، أشهر وأنجح شركة بترول وطنية في البلاد التي تنتج وتصدر البترول، فإن الأمل كبير ألا تمر هذه الأزمة بدون أن تستيقظ شركة البترول الوطنية وتغادر أبراجها العاجية إلى حقول البترول لتدير الخطوط وتنقب عن البترول وتنتج البترول المكتشف وتصدره.

وليعلم إخواننا في العراق أن الوقت قد أزف ليتقدموا بمقترحات محددة لاستئناف الضخ بالأنابيب عبر سوريا ولبنان، وإذا لم يتحرك العراقيون الآن فستكون النتيجة سيئة لا سمح الله، ذلك أن موقف سوريا من شركات البترول قد أعطانا فرصة ثمينة لتقييم كل العوامل المحيطة بصناعة البترول الوطنية، والتأكد مما إذا كانت شركات البترول الأجنبية ضرورة لإنتاج بترولنا أم لا.

أما فيما يتعلق بالأسواق، فلن تكون هناك أسواق إذا لم يتدفق البترول العربي إليها.

أما لماذا نطلب من العراق أن يأخذ موقفاً بترولياً ثورياً، ولا نطلب ذلك من آخرين، فلأن الآخرين ليسوا كالعراق ثواراً، وليس في بلادهم ثورة، ولا يدعون الاشتراكية، وليسوا بحاجة إلى الأموال التي يمكن جمعها نتيجة التأميم لتطوير الثروات الطبيعية الأخرى، وذلك لعدم وجود ثروات طبيعية ضخمة كما في العراق.

في حديث خاص مع مندوب «الطريق»
عبد الله الطريقي يتحدث عن قضايا البترول العربي(*)

وجه مندوب مجلة **الطريق** إلى الشيخ عبد الله الطريقي، الخبير العربي والعالمي الكبير بشؤون البترول، عدداً من الأسئلة حول أزمة البترول بين سوريا وشركة نفط العراق، وحول بعض القضايا البترولية الأخرى. ولما كانت هذه المقابلة قد جرت قبل أن ترضخ الشركة لمطالب سوريا، فقد رأينا أن ندرج في صدر هذا الحديث، تعليق الشيخ الطريقي على انتصار سوريا في هذه المعركة البترولية الهامة.

بعد أن كان طبع هذا العدد من المجلة قد أوشك على الانتهاء وصلت إلينا أنباء الانتصار المشرف الذي أحرزه الشعب العربي في سوريا على شركة نفط العراق والذي أعلنه الدكتور يوسف زعين، رئيس مجلس الوزراء مساء يوم ٢ آذار الجاري. وكان لا بد لنا أن نبادر إلى توجيه تحية التقدير والإكبار لحكومة وشعب سوريا الشقيقة اللذين استطاعا تحقيق هذا الانتصار المشرف لا للجمهورية العربية السورية فحسب بل لشعوب الأمة العربية جميعاً.

لقد قلنا من قبل مراراً بأن شركات البترول، ومن ورائها الحكومات المستعمرة، تحتقر الحكومات الضعيفة وتأكل الحقوق التي ليس لها مدافع. وقد استطاعت سوريا الثورة بشبابها المؤمن بأن «بترول العرب للعرب»، أن تجعل الاحتكارات الأجنبية والمستعمرين الجدد ممثلين بشركة نفط العراق يحنون رؤوسهم احتراماً لإرادة الشعب العربي ممثلاً في شعب سوريا البطل.

لقد رضخت شركة نفط العراق أخيراً، وبعد أشهر من المناورة والمراوغة للقرار الذي كانت قد أصدرته حكومة الجمهورية العربية السورية من جانب واحد، بتاريخ

(*) نشر في: **الطريق** (بيروت) (آذار/مارس ١٩٦٧)، ص ١٣ ـ ١٦.

٨ كانون الأول ١٩٦٦، والقاضي بزيادة رسوم المرور التي تدفعها الشركة للحكومة عن الطن من البترول الذي يمر بسوريا من ٤ شلنات للطن الواحد إلى ٥ شلنات و١٠ بنسات للطن، وكذلك زيادة رسوم التحميل في ميناء بانياس من شلن واحد وبنس للطن الواحد، حسبما كان مقرراً في اتفاقية عام ١٩٥٥، إلى شلنين للطن الواحد. وبذلك ارتفعت عائدات الجمهورية العربية السورية من مرور البترول العراقي المنتج في كركوك والذي يصب في ميناءي بانياس في سوريا وطرابلس في لبنان من حوالى ١٠ ملايين جنيه استرليني سنوياً إلى حوالى ١٥ مليون جنيه استرليني سنوياً (على أساس المعدل الحالي لكميات البترول التي تمر بالخط والتي تبلغ حوالى ٤٢ مليون طن) أي بزيادة حوالى ٥ ملايين جنيه استرليني سنوياً أو حوالى ٦٠ مليون ليرة سورية. على أن جوهر القضية ومغزاها الكبير ليس في حصول الحكومة على مبلغ إضافي من الرسوم وإنما هو في فرض إرادة الدولة العربية ذات السيادة على الشركة الأجنبية المحتكرة، وإلزامها بأداء الحقوق المشروعة للشعب العربي كاملة غير منقوصة.

لقد كان المتتبع لمجرى الأمور خلال الثلاثة أشهر المنصرمة وللنقاش الدائر على صفحات بعض الجرائد ولتصريحات رجال شركات البترول ورجال الدعاية ممن يعيشون على فتات موائد شركات البترول ـ كان يشعر بأن هناك حرب أعصاب مركزة على الشعب العربي، وأن شركات البترول والمخابرات الاستعمارية تلعب دوراً خطيراً في التأثير على الرأي العام العربي الشعبي والحكومي، وكانت تبدو متأكدة من النصر لأنها كما يظهر قد تعودت الانتصار على الحكومات الضعيفة في المنطقة. ولكن من واجهتهم في هذه المعركة كانوا من نوع جديد من الرجال العرب يؤمنون بالأمة قبل القطر وبكفاح الجماهير وقدرتها على تحقيق جميع أهدافها إذا ما وجهت الوجهة الصحيحة وأوتيت القيادة الحكيمة. ولهذا كله خسرت شركة نفط العراق معركة العنجهية والتضليل وانتصر الرجال العرب المخلصون والمؤمنون بأمتهم، وتقدمت الأمة العربية خطوات نحو تحقيق هدفها بتطبيق شعار «بترول العرب للعرب». وتحاول الشركة وبعض الصحف والإذاعات المشايعة لها التقليل من أهمية هذا النصر وإلقاء الظلال على روعته وآثاره البعيدة المدى لكي لا تظهر الشركات الاحتكارية بمظهر الخاسرة المندحرة، إلا أن الحقيقة التي لا يمكن إنكارها أو التشكيك فيها هي أن هذا الحدث الضخم هو نصر مشرف لقضية البترول العربي وسيبقى دليلاً حاسماً على قدرة الشعب العربي على تحقيق أهدافه الكبرى بالصمود والعمل المتواصل، كما يبقى درساً كبيراً مليئاً بالعبر والعظات لأبناء الأمة العربية المخلصين.

س: العلاقات بين البلدان العربية المنتجة للبترول والاحتكارات البترولية تقوم رسمياً على أساس مبدأ المناصفة في الأرباح. فما هو رأيكم بمضمون وآفاق هذا المبدأ؟

ج: مبدأ المناصفة عملية خطرة دبرتها الشركات لإبقاء سيطرتها على الموارد البترولية من حيث كمية الإنتاج ومن ناحية الأسعار وعزلها عن أسعار الحاجيات الأخرى في العالم باستثناء الحالات التي يجري فيها تخفيضها، أما ارتفاعها فلا يتأثر بارتفاع أسعار الحاجيات الأخرى. بمعنى آخر، إن الاتفاقيات مكنت الشركات من السيطرة على اقتصاديات البلاد التي تعمل فيها. وبدون تحرير الاقتصاد من سيطرة الشركات فإن تطور البلاد المنتجة سيكون متوقفاً على رغبات وسياسات الحكومات التي جاءت الشركات من بلادها، وهنا تكمن خطورة امتيازات البترول، من حيث إنها تعطي سلطة مطلقة لهيئات أجنبية تتحكم بموجبها في الموارد الطبيعية لبلاد أخرى. كما أن هذه الاتفاقات لا تتطرق بشكل ملزم للنسبة المئوية من الإنتاج التي تصنع في البلاد المنتجة مما حرم هذه البلاد من قيام صناعات تكرير وبتروكيميائية، وبالتالي حرم هذه البلاد من إيجاد أعمال لمواطنيها بينما تقوم هذه المصانع في البلاد المستهلكة.

المهم بالنسبة لنا أن تعمل الشركة في البلاد كأي شركة أخرى، أي أن لا يكون لها امتيازات، وأن تكون الحكومة هي التي تحدد الأسعار، في حين أن الشركات هي التي تحدد حالياً صادرات وأسعار البترول التي ترسلها إلى البلد الذي تأتي منه. إنها امتيازات فرضتها الدول الاستعمارية.

الواقع أن زيادة العائدات التي تتقاضاها البلدان المنتجة، لا تعني تطبيق مبدأ المناصفة، إنها نتيجة زيادة كمية الضخ، وتبقى الشركة تتحكم على هواها.

إن ما نريده لا يتعدى ما يجري في العلاقات بين الدول المستقلة. نريد أن يأتي الأوروبي أو الأمريكي إلى بلادنا ويعمل في نفس الشروط التي تواجههم في هذه البلدان.

س: يحتل البترول مكانة هامة في ميدان التصنيع، فما هو برأيكم مدى إمكانية الإفادة من هذه الثروة في تصنيع البلدان العربية؟

ج: لدى الحديث عن التصنيع يجب التركيز بنوع خاص على البلدان العربية المتحررة. في البلدان الأخرى قضية التصنيع غير واردة الآن.

ففي العراق مثلاً ثروات هائلة. وبرأيي أن التأميم ضرورة حياتية، باعتبار أن البلاد بحاجة إلى كل قرش لبناء العديد من المنشآت والجامعات. التصنيع خطوة ضخمة إلى الأمام في تطور هذه البلدان.

يمكن التعاون مع الدول الاشتراكية على أساس المبادلة. لماذا لا نفكر مثلاً بإرسال خط غاز من العراق إلى الاتحاد السوفياتي أو أن نأتي بخط غاز من الخليج إلى سوريا وننقله منها بالناقلات إلى أوروبا الشرقية؟

يمكن الاتفاق مع الروس، على غرار الاتفاق المصري الروسي بصدد السد العالي. كانوا يشترون القطن ويبيعونه هم للأسواق، لقاء ما كانوا يبنون من مصانع ومنشآت أخرى. يمكن أن يحصل نفس الشيء، بالنسبة للبترول. لدى السوفيات ارتباطات دولية عديدة مع اليابان والهند والباكستان وكوبا وغيرها. ينبغي درس هذا الموضوع وإعداد اتفاقيات تجارية.

س: جرى الحديث في الآونة الأخيرة عن تشكيل لجان شعبية للبترول في كل بلد عربي، فما هي أهمية هذه اللجان برأيكم، وما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه في معركة البترول؟

ج: اللجان الشعبية للبترول ضرورية جداً، وأعتقد أنها أقدر على حل مشاكل البترول من الحكومات، لأن عدد الخبراء والمهتمين بقضايا البترول فيها أكثر من الحكومات. وهي تستطيع أن تدرس وتقدم اقتراحات وتحدد سياسة ثابتة للبلاد في كل ما يتعلق بقضايا البترول والقضايا المتفرعة عنها.

دور المخابرات المركزية الأمريكية في مؤتمر البترول العربي السادس (*)

انتهى منذ أيام مؤتمر البترول العربي السادس الذي عقد في بغداد.

وقد حضر هذا المؤتمر خبير البترول المعروف الشيخ عبد الله الطريقي الذي أدلى إلى مندوب **الحرية** بحديث شامل عن هذا المؤتمر.

قال الشيخ الطريقي:

إن هذا المؤتمر يعتبر من المؤتمرات البترولية الفاشلة التي لم تحقق أي هدف من أهدافها. وكان من الأفضل ألا ينعقد.

لقد كانت فكرة مؤتمر البترول العربي هي جمع رجال الشركات مع رجال الحكومات العربية المنتجة والمصدرة للبترول. وكذلك بعض الخبراء العرب والأجانب على السواء. وقد ثبت من العام الأول الذي انعقد فيه المؤتمر ـ عام ١٩٥٩ ـ أن هذه الفكرة ليست سليمة بالأساس، إذ إن رجال الشركات يأتون لا ليقدموا الأبحاث التي سيستفيد منها العرب أو ليساهموا مساهمة فعالة في إنجاح المؤتمر من الناحية الفنية، بل كان همهم الوحيد أن يتخذ المؤتمر قرارات لا تمس مصالح الشركات، وأن ينشروا أفكار الشركات التي تريد استمرار استغلالها لمصادر الثروات الطبيعية العربية.

وجود شركات البترول ممثلة في المؤتمر كان ولا يزال يشكل إرهاباً فكرياً على ممثلي الحكومات الرسميين، وعلى الذين يعملون مع هذه الشركات، وكانت الشركات تعتمد على بعض النفعيين والمرتزقة الذين يحضرون المؤتمر على أمل الاتصال برجال

(*) نشر في: **مجلة البترول والغاز العربي**، السنة ٢، العدد ٦ (آذار/مارس ١٩٦٧)، ص ٢٦ ـ ٢٩، نقلاً عن: **الحرية** (٢٠ آذار/مارس ١٩٦٧).

الشركات وتملقهم والحصول منهم على بعض المنافع.

لقد اتخذت الشركات في الماضي مواقف جعلت الكثيرين من الشباب العربي الذين يعملون معها لا يعبّرون عن أنفسهم، ولا يستطيعون أن يذكروا الحقيقة... وهي أنهم مضطهدون في أوطانهم ومهملون في وظائفهم. وقد عبر أحد المهندسين العرب الذي يعمل في إحدى الشركات الأجنبية في الخليج العربي بقوله:

«نحن نعيش في حالة إرهاب واضطهاد. فالشركات لا تفسح لنا المجال للعمل. وإذا قضى أحدنا في الشركة حوالى عشر سنوات، مثلاً، فليس معنى هذا أنه اكتسب خبرة عشر سنوات، بل إنه اكتسب خبرة سنة واحدة تكررت عشر مرات!

ولو قدر لنا أن نستمر مئة عام لما تغير الحال بالنسبة إلى أعمالنا واكتسابنا الخبرة. ونحن نشعر بأننا لا نشكل جزءاً أساسياً من الصناعة البترولية في بلادنا، بل إن الأجانب يعتبرون دائماً أن وجودنا ما هو إلا منة منهم علينا. ولو كان هناك مجال لنقول كل ما نستطيع قوله في هذه المؤتمرات لتحسنت أوضاعنا وتطورت أدوارنا. ولكن الذي لا يستطيع منع نفسه من الاندفاع والكلام بحرية يدفع الثمن غالياً، وغالياً جداً، عند عودته إلى بلده، إما من الشركة التي يعمل فيها، وإما من حكومة بلده، أو منهما معاً. ولذلك أؤمن بأن هذه المؤتمرات لا فائدة تذكر منها.. فهي استعراض لعضلات الشركات وفسح المجال للمنافقين من العرب ـ عملاء الشركات ـ ليثبتوا بأنهم أكثر وبالاً على مصالح بلادهم من الشركات الأجنبية نفسها التي يمكن أن توجد لها الأعذار، فالوطن ليس وطنها، والأهل ليسوا أهلها!».

وقد تساءل أحدهم: أين فلان؟ وفلان قد وقف في المؤتمر الخامس وهاجم الشركات والسياسة التي تتبعها مع الفنيين الوطنيين، ولم يظهر له أثر هذا العام نتيجة للموقف الذي اتخذه في مؤتمر العام الماضي.

س: ماذا دار في المؤتمر الأخير الذي عقد في بغداد، وما هي حقيقة الصراع الذي حدث؟

ج: كان عدم التأكد من أن المؤتمر سينعقد في وقته المعين، قد جعل من الكثيرين يترددون في إنهاء البحوث اللازمة، وبعضهم انصرف عن التفكير في حضور المؤتمر. لذلك فقد كانت البحوث التي قدمت على مستوى ضعيف من الناحية الفنية، عدا الأبحاث العلمية البحتة التي قدمها بعض الفنيين من ج.ع.م.

لقد كان الصراع في المؤتمر يشكل صورة حقيقية للصراع بين القوى الرجعية والقوى التقدمية في الوطن العربي. وبالطبع فإن شركات البترول كانت على رأس القوى الرجعية. وأكثر من ذلك فإن هذه الشركات قد سيطرت من ناحية التفكير والتخطيط على المؤتمر. ولم يكن في المؤتمر ما يدل على أنه عربي اللهم إلا وجود رجال

الجامعة العربية الذين بذلوا جهوداً، يشكرون عليها، من الناحية التنظيمية. لقد كان المؤتمر من هذه الناحية فقط ناجحاً!

لقد كان المؤتمر السادس تجربة قاسية للقوى الوطنية، ولم أشعر شخصياً بأني غريب في مثل هذه المؤتمرات مثلما شعرت في هذا المؤتمر. . لقد كان تمثيل رجال الشركات قوياً. . كما أنهم لم يقدموا أبحاثاً ذات فائدة. فقد كان وجودهم للرد على أي نقد يوجه إلى الشركات وسياساتها، ومحاولة تسفيه آراء الناقدين الوطنيين. وهكذا يمكن أن نقول إن هذا المؤتمر كان مؤتمر شركات، ومن مصلحة العرب إيقاف هذه المؤتمرات التي تسيء ولا تفيد!

س: ما هي المقررات التي اتخذها المؤتمر، وما هو تقييمكم لها؟

ج: لم يأت المؤتمر بجديد، فمقررات هذا العام كررت مقررات العام السابق، ومقررات المؤتمر الخامس كررت مقررات المؤتمرات السابقة كلها. لقد كانت الشركات تضغط وتوجه القرارات لحماية «الستاتيكو» للواقع البترولي الحالي. . أي الحفاظ على نفس المستوى الذي وصلت إليه الحكومات مع الشركات.

س: هل بالإمكان تقديم صورة عن نشاط الشركات في المؤتمر؟

ج: لقد كانت المخابرات المركزية الأمريكية ممثلة في هذا المؤتمر أكثر تمثيل. . فكان رجالها يملأون قاعات المناقشة يقدمون الأبحاث المختلفة ويناقشون. فمن المعروف أن للمخابرات المركزية خبراء واختصاصيين وأساتذة جامعات مرتبطين بها، تكلفهم بمهام كثيرة في نطاق اختصاصهم. وقد حضر عدد من هؤلاء «الخبراء» المؤتمر وقدموا أبحاثاً عديدة. . . من هذه الأبحاث البحث الذي قدمته مؤسسة فورد. وكان من الواضح في هذا البحث، أن مؤسسة فورد تحاول توجيه الرأي العام للتقليل من أهمية الاتفاقية التي عقدت مؤخراً بين إيران والشركة الفرنسية ـ إيراب. وتعتبر هذه الاتفاقية من أحسن ما وصلت إليه الاتفاقيات البترولية من شروط لصالح البلدان المنتجة للبترول. وكان موضوع البحث هو إقناع العرب بألا يحاولوا طلب شروط مماثلة.

كذلك البحث الذي قدمه المستر «توماس ستوفر» وهو من مركز دراسات الشرق الأوسط، واستاذ في القسم الاقتصادي بجامعة هارفرد ومنتدب للتدريس في الجامعة الأميركية في بيروت، وكان عنوان بحثه: تحليل ضرائبي للاتفاقية المعقودة بين شركة ايراب الفرنسية ـ حكومية ـ وبين شركة البترول الأهلية الإيرانية الحكومية.

أما البحث الثالث فقدمه المستر «تكاري» وهو من الهيئة الدولية للإدارة والهندسة البريطانية. وكان عنوان بحثه: الغاز الطبيعي وسياسة الطاقة.

وقد عالج المستر «تكاري» هذا الموضوع من زاوية رأي الشركات القائل بعدم وجود أضرار تنتج عن حرق الغاز، وعدم استعماله أو حقنه في الأرض. وأراد البحث ايهام الحكومات العربية بألا تهتم كثيراً بمستقبل الغاز، فاستمرار الحرق لا بد أن ينظر إليه بأنه أمر طبيعي.

وكان المستر «تكاري» يهدف إلى تحقيق أغراض الشركات في مواجهة الرأي الوطني الذي يقول باستعمال الغاز وعدم حرقه، أو حقنه مرة ثانية في الأرض حتى يأتي الوقت الذي يمكن أن يستعمل فيه.

أما الأبحاث الوطنية فقد كانت قليلة جداً.

فقد قدمت بحثاً عنوانه: «هل يمكن تأميم البترول في الوطن العربي؟».

كذلك لا بد من ذكر البحث الذي قدمه الدكتور عبد الله الغنيمي، الاستاذ في جامعة الاسكندرية والمنتدب لدى الحكومة السعودية، الذي أثبت في بحثه القانوني اعتبار الظروف قد تغيرت ولا بد من تغيير الامتيازات وجعلها تناسب مصلحة الشعوب.

تراجع فكري

ومع الأسف، فإن تأثير الشركات لم يقتصر على هذا الأمر بل تعداه إلى إحداث تغيير في تفكير بعض الحكومات العربية يشكل نوعاً من «التراجع الفكري». فقد أخذت بعض الحكومات العربية تردد عن الشركات قولها بأن العرب لا يستطيعون أن يعملوا شيئاً، وأنه لا بد من ترك الأمر بيد الشركات والاكتفاء بما تعطيهم من دخول.. وقد زرعت الشركات في أذهان هذه الحكومات «مغالطة كبرى» وهي: إمكانية قيام صناعة وطنية صغيرة تملكها الحكومة تقوم إلى جانب الصناعة التي تسيطر عليها الشركات. والحقيقة أن النجاح في مثل هذه المشاريع الصغيرة مستحيل لأن الشركات الأجنبية تسيطر على الإنتاج وعلى كل الاحتياطي من البترول. وقد استخدمت أرباحها من البترول في الماضي لبناء مؤسسات للنقل والتكرير والتسويق في الخارج، وهي في مركز يجعلها تقضي على المحاولات الصغيرة إذا ما حاولت الخروج عن حدودها.. إن هذه الشركات الوطنية الصغيرة ليس لديها احتياطي، وهي تأخذ رأسمالها من الأموال التي من المفروض أن تصرف على التعليم والصحة أو التنمية. وهكذا فإن الشركات تعمل على خداع هذه الحكومات بإقناعها بصرف هذه الأموال في عملية خاسرة... بينما المفروض، أن تتم السيطرة على الصناعة البترولية الوطنية كلها التي يديرها الأجانب، كما نصح بذلك قرار الأمم المتحدة الذي أوصى بزيادة سيطرة حكومات البلاد المتطورة على مواردها الطبيعية من حيث إنتاج البترول بنفسها، وتسويقه بنفسها. يجب أن تؤخذ هذه التوصية كحافز لتأييد وجهة نظر المطالبين بتحرير

صناعة البترول والسيطرة عليها من قبل شعوب وحكومات البلاد التي توجد رواسب البترول لديها.

س: إذا كانت مؤتمرات البترول الرسمية قد فشلت، فما هو الحل.. أو ما هو البديل؟

ج: على الوطنيين أن يقوموا بعقد مؤتمرات بصفتهم الشخصية، ويتكون من هذه المؤتمرات اتحاد لهم ينعقد سنوياً لدراسة التطورات الجديدة في هذه الصناعة وتقديم الاقتراحات الواجب اتخاذها من قبل الحكومات العربية.

لقد أثبتت تجربة مؤتمرات البترول الرسمية فشلها. ومن البلاهة أن تصر على إعادة مثل هذه المهازل. لا بد من انتشال مناقشة سياسة البترول من المائدة الرسمية إلى مائدة الخبراء والمفكرين الوطنيين، الذين هم أقرب إلى المصالح الحقيقية للشعوب من الرسميين نظراً للحرية التي يتمتعون بها في إبداء آرائهم.

وستكون هذه المؤتمرات الشعبية أداة ضغط على الحكومات والشركات لتعريف صناعة البترول وتأميمها.

إن ما نحتاجه هو نشر وعي بترولي صحيح يضع الأمور في نصابها، وينبه العرب إلى حقوقهم الضائعة، وإلى الإجحاف الواقع على الغني العربي في عقر داره.

هل يمكن تأميم البترول العربي؟ (٢)(*)

إن السبب بسيط: وهو أننا لا زلنا نعيش في عهد الاستغلال والسيطرة والتسلط الأجنبي على مقدراتنا الاقتصادية، فالاستعمار الجديد يطبق على بلادنا العربية بأبشع صوره. فهم يحاربون وحدتنا ويمزقون شملنا ويخلقون بيننا دويلات صغيرة لا تملك علمياً صفة الدولة. وقد بدأوا منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية يساعدون على إبقاء حالة تمزق الشمل وتركيز الانفصال بين أجزاء الوطن العربي خصوصاً في المناطق ذات الثروات الطبيعية. فهم يحاولون عزل العراق والكويت عن سوريا ولبنان والجمهورية العربية المتحدة، وعزل ليبيا والجزائر وبقية بلاد شمال افريقيا العربية عن الجمهورية العربية المتحدة، وبالتالي عن المشرق العربي. وتساهم أرباح البترول التي تجمعها الشركات من بلادنا مساهمة فعالة في هذا المجال. كما أن هذه الدويلات العربية الصغيرة التي ساعدوا على خلقها ارتبطت اقتصادياتها بالدول التي كانت تستعمرها أو كانت تسيطر عليها سياسياً، ونتج عن ذلك خلق صعوبات جمة أمام محاولات ربط اقتصاديات البلاد العربية ببعضها. وكلّما زاد اعتماد البلاد المنتجة على موارد البترول زاد التباعد بين اقتصاديات البلاد العربية المختلفة وزاد ارتباط البلاد المنتجة ببلاد الشركة التي تنتج البترول وزادت وارداتها من البلاد التي تنتمي إليها الشركة بأسعار عالية، بينما أسعار المواد الخام ومن بينها البترول في انخفاض مستمر، كما يتضح من الجدول رقم (١). ومن هذا الجدول يتضح لنا بأن أسعار المواد الخام في عام ١٩٦١ قد انخفضت بنسبة ٨ بالمئة عما كانت عليه في عام ١٩٥٠، بينما ارتفعت أسعار المواد المصنعة التي تستوردها البلاد المنتجة بنسبة ٢٤ بالمئة. نتيجة لكل ذلك فإن كل المحاولات التي هدفت لتحقيق حياة أفضل للمواطنين في تلك البلاد لم تلق النجاح

(*) نشر في: مجلة البترول والغاز العربي، السنة ٢، العدد ٦ (آذار/مارس ١٩٦٧)، ص ٦ ـ ١٥ و١٨.

الجدول رقم (١)
دليل قياسي للتغيرات في أسعار تصدير المواد الخام
والمواد المصنعة بين عامي ١٩٥٠ ـ ١٩٦١

السنة	المواد الخام		المواد المصنعة	
	نسبة التغير في كمية الصادرات	نسبة التغير في الأسعار	نسبة التغير في كمية الصادرات	نسبة التغير في الأسعار
١٩٥٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٥١	١٠٤	١٢٦	١٢٠	١٤٤
١٩٥٢	١٠٢	١٠٨	١١٩	١٤٤
١٩٥٣	١٠٨	١٠٩	١٢٧	١٤٧
١٩٥٤	١١٢	١١٩	١٣٢	١٤٩
١٩٥٥	١٢١	١٢٢	١٤٦	١٦٨
١٩٥٦	١٣١	١٣٤	١٦١	١٩٣
١٩٥٧	١٣٨	١٤٢	١٧١	٢١٠
١٩٥٨	١٣٥	١٣١	١٦٩	٢٠٦
١٩٥٩	١٤٤	١٣٥	١٨٣	٢٢١
١٩٦٠	١٥٥	١٤٦	٢٠٧	٢٥٥
١٩٦١	١٦٤	١٥١	٢١٣	٢٦٤

المصــــــــدر: Proceedings of the UN Conference on Trade and Development, Geneva, 23 March-16 June 1964, vol. 5, p. 79.

المأمول لها، كما أن محاولة تطبيق الاشتراكية على مستوى قطري وبدون السيطرة التامة على وسائل الإنتاج وأهمها البترول أضعف القدرة على تطوير الإمكانيات الأخرى وزاد من الاعتماد على موارد البترول مما أضعف الكيان الاقتصادي لتلك الدول، كما أن محاولة تطبيق الاشتراكية بدون السيطرة التامة على وسائل الإنتاج أعطى صورة قبيحة عن الاشتراكية في بعض البلاد العربية، وكان من الممكن للاشتراكية أن تنجح وأن يسعد المواطنون لو أن كل أرباح البترول ومنها ما تأخذه الشركات بدون وجه حق وجهت للتطوير. إن تأميم صناعة البترول والتخلص من السيطرة الاقتصادية ممثلة بالامتيازات البترولية لا يقل أهمية عن الاستقلال السياسي للبلاد العربية، بل نحن نعرف أنه لا يمكن أن يكون استقلال سياسي بدون استقلال اقتصادي، وهذا عامل مهم تستخدمه الدول الاستعمارية لتوجيه سياسات بعض البلاد العربية وإعاقة التقدم في المسيرة العربية. كما أن الشركات الأجنبية البترولية تحقق أرباحاً من بعض البلاد العربية المنتجة والمصدرة للبترول لا يمكن تحقيقها لو أنها لا تمارس الاستعمار الجديد، وذلك بمنع حكومات تلك البلاد من فرض الضرائب على الأرباح الزائدة. ففي الفترة ما بين عام ١٩٦٢ وعام ١٩٦٥ حققت بعض هذه الشركات أرباحاً كبيرة جداً، كما

يتضح من الجدول رقم (٢) الذي أخذ من نشرة بتروليوم أوتلوك *(Petroleum Outlook)* لشهر يوليو ١٩٦٦، صفحة ١٥٦.

الجدول رقم (٢)

أرباح بعض شركات البترول في بعض البلاد العربية في منطقة الخليج العربي عن الفترة من عام ١٩٦٢ لغاية ١٩٦٥

اسم الشركة	البلد الذي تعمل فيه	نسبة مساهمة الشركات (بالمئة)	الأرباح الصافية (بملايين الدولارات) ١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥
شركة الزيت العربية الأميركية (أرامكو)	السعودية					
ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا		٣٠	١٢٣,٠	١٥٩,٠	١٠٨,٠	١٢١,٠
تكساكو		٣٠	١٢٣,٠	١٥٩,٠	١٠٨,٠	١٢١,٠
ستاندارد أويل نيوجرسي		٣٠	١٢٣,٠	١٥٩,٠	١٠٨,٠	١٢١,٠
موبيل أويل		١٠	٣١,٠	٥٣,٠	٣٦,٠	٣٠,٠
المجموع			٤١٠,٠	٥٣٠,٠	٣٦٠,٠	٣٩٣,٠
شركة بترول البحرين (مجموعة كالتكس)	البحرين					
ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا		٥٠	١٤,٢	٨,٨	٢١,٩	١٦,٩
تكساكو		٥٠	١٤,٢	٨,٨	٢١,٩	١٦,٩
المجموع			٢٨,٤	١٧,٦	٤٣,٨	٣٣,٨
شركة غلف كويت كومباني	الكويت					
غلف أويل كوربوريشن		١٠٠	١٢٤,٠	١٣٥,٠	١١٤,٠	١٢١,٠[1]
شركة البترول الأميركية المستقلة (أمن أويل)	المنطقة المحايدة					
شركة فيليبس بتروليوم		٣٧	٤,١	٤,٥	٥,٤	٥,١
شركة سجنال		٣٤	٣,٧	٤,١	٥,٠	٤,٧
شركة اشلاند		١٤	١,٥	١,٧	٢,٠	١,٩
شركة صندي		٣	٠,٣	٠,٣	٠,٤	٠,٤
شركات أخرى		١٢	١,٤	١,٦	١,٨	١,٧
المجموع العام			٥٧٣,٤	٦٩٤,٨	٥٣٢,٤	٤٤٠,٦

(١) تملك شركة غلف كويت كومباني ١٠٠ بالمئة من شركة غلف أويل كوربوريشن التي تملك ٥٠ بالمئة من شركة بترول الكويت (K. O. C.) وتملك شركة بريتش بتروليوم الـ ٥٠ بالمئة الأخرى.

كما أن الجدول رقم (٣) يبين دخل حكومات بعض البلاد العربية منذ عام ١٩٥٦ لغاية عام ١٩٦٦. وهذه المبالغ تمثل نصف الأرباح الصافية للشركات، أي أن

الشركات حققت مبلغاً مماثلاً من مرحلة الإنتاج فقط من مراحل صناعة البترول العربية. والشركات تحقق بطبيعة الحال أرباحاً على عمليات نقل البترول بالناقلات إلى معامل التكرير في البلاد المختلفة وأرباحاً على عمليات التكرير وأرباحاً في التسويق، ولكن مستوى هذه الأرباح أقل بكثير من الأرباح التي تجمع من عملية الإنتاج التي تحدث في بلادنا. والأرباح من الإنتاج في البلاد العربية وإيران تحقق أرباحاً خيالية كما يتضح من الجدول رقم (٢). أما إذا وظفت هذه الأموال في مراحل البترول الأخرى كالنقل والتكرير والتسويق فإن أرباحها قليلة. فمثلاً إذا وظف الدولار الأمريكي في أوروبا الغربية في صناعة البترول، فإنه لا يكسب سنوياً أكثر من ٧ سنتات أو ٧ بالمئة ربحاً صافياً. أما إذا ظل في الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، فلن يزيد ربحه في المتوسط عن ٩ سنتات، أما إذا عمل في بلادنا فإن ربحه يزيد في بعض الحالات على مئة في المئة، مع العلم بأن الأرقام قد حسبت على أساس أموال الشركات الموظفة دفترياً، وفي معظم الحالات تكون هذه الأموال قد استهلكت منذ بضع سنوات عن طريق الأرباح.

الجدول رقم (٣)
دخل الحكومات العربية من صناعة البترول
(بملايين الدولارات)

السنة	الكويت	المملكة العربية السعودية	العراق	قطر والبحرين وأبو ظبي	ليبيا
١٩٥٦	٣١٠	٣٠٠	١٩٣	٤٧	
١٩٥٧	٣٣٨	٣٢٣	١٣٧	٥٧	
١٩٥٨	٤٢٥	٣١٠	٢٢٤	٧٢	
١٩٥٩	٤٠٥	٣١٥	٢٤٣	٦٩	
١٩٦٠	٤٦٥	٣٥٥	٢٦٦	٧٠	
١٩٦١	٢٦٤	٣٩٦	٢٦٦	٧٠	٣
١٩٦٢	٥٢٦	٤٤٦	٢٦٧	٧٥	٣٩
١٩٦٣	٥٥٥	٤٨٩	٣٠٨	٨٣	١٠٩
١٩٦٤	٦٢٤	٥٥٢	٣٥٣	٩٥	١٩٧
١٩٦٥	٦٣٦	٦٣٩	٣٦٨	١٢٠	٤٢٢
١٩٦٦	٦٧٢	٧٥٤	٣٨٨	١٣٨	٥٢٠
المجموع	٥٤٢٠	٤٨٧٩	٣٠١٣	٨٩٦	١٢٩٠

كيف يمارس الاستعمار الجديد نشاطه في بلاده؟

أولاً: إلزام حكوماتنا بالتقيد باتفاقيات الامتياز التي كتبت بين طرفين غير متكافئين منذ عام ١٩٢٩، وكانت معظم نصوصها منقولة عن الاتفاقية الإيرانية ـ

الانكليزية التي عقدت عام ١٩٠٢. وكل ما أدخل على مجموعة الاتفاقيات في المنطقة العربية بعد ذلك ما هو إلا تحسين بسيط في زيادة ما يدفع لحكومات تلك البلاد عن كل طن يتم تصديره. أما أسس الاتفاقيات وجعلها أداة للسيطرة فما زالت تمارس في معظم البلاد العربية، فمثلاً ترك لشركات البترول كشركة البترول البريطانية التي تملك بعض الحكومات الاستعمارية كالحكومة الانكليزية معظم أسهمها (٤٨ بالمئة) ولها حق النقض على قراراتها، وكذلك الحكومة الفرنسية التي تملك ٣٥ بالمئة من أسهم شركة البترول الفرنسية ولها السيطرة على ٤٤ بالمئة من الأصوات في الجمعية العمومية، الحق في تحديد أسعار البترول الذي تشتريه لنفسها من الشركات العاملة في بلادنا. وهذا الحق حق مطلق حيث لا يجوز للشركة المنتجة البيع إلا للشركات التي تملكها، وهي التي تنقله على ناقلاتها أو الناقلات التي تستأجرها لآجال طويلة لتكريره في معامل التكرير التي تملكها بالأسواق التي تقوم بالتوزيع فيها.

ثانياً: تحدد الشركات الكميات التي تنتج من كل بلد لأنها المشتري الوحيد، وهذه ظاهرة غريبة، فالمشتري هنا يحدد الأسعار التي يشتري بها، وكذلك الكميات التي يمكن طرحها في الأسواق. أما حكومات البلاد المنتجة فلا رأي لها في تحديد الإنتاج ولا في تقدير الأسعار، ولا يلتفت في غالب الأحيان إلى رأيها على أساس أنها لا تعرف دخائل صناعة البترول المعقدة. وفي غالب الأحيان أيضاً تكتفي الحكومات بعدم الاقتناع ولكنها لا تستطيع أن تعمل شيئاً. هذا الشيء ليس جديداً على المستعمرين، فكم عانت بلاد كثيرة من البلاد المتطورة في افريقيا وآسيا من هذا التعنت والاستغلال البشع لثرواتها الطبيعية. فالمستعمرون القدامى يريدون الاحتفاظ بمستواهم المعيشي المرتفع على حساب الدول المتطورة، وذلك عن طريق الاحتفاظ بالسيطرة على الأسعار وتنويع المصادر التي يحصلون منها على المواد الخام وجعلها في بلاد متعددة بحيث يستطيعون الإنتاج من أي بلد طبقاً للظروف التي تناسبهم. فهم يأخذون حاجياتهم من بلد ما طالما أن حكومة هذه البلاد تسير في ركابهم، وهم يقللون الإنتاج من بلد آخر لخلق أزمات اقتصادية على أمل التخلص من الأنظمة التي قد تكون لها سياسات تخالف الخط الذي يريدون لها أن تسير فيه. والنتيجة الحتمية لهذه السياسات أنهم يحصلون على المواد الخام بأبخس الأثمان ويبيعون المواد المصنعة بأغلاها، ويزيدون بذلك الهوة السحيقة بين مستوى معيشتهم ومستوى معيشة البلاد التي يستنزفون ثرواتها. وأحسن مثل يمكن إيراده لتوضيح هذه النقطة هو ما جاء في تقرير الأمم المتحدة (مؤتمر التجارة) الذي عقد في جنيف في ربيع عام ١٩٦٤. فقد ذكر في التقرير أنه في عام ١٩٦١ انخفضت أسعار المواد الخام عن معدلها في عام ١٩٥٠ بحوالى ٨ بالمئة وارتفعت أسعار المواد المصنعة بحوالى ٢٥ بالمئة. أما أسعار البترول الخام فقد هبطت منذ عام ١٩٥٧ بنسبة ١٣ بالمئة. ان الاقتصاد والتجارة والسياسة شيء واحد في نظر الاستعمار الجديد. لا يفرق المستعمرون بين التجارة

والسياسة، وهم يربطونها ببعضها ولا يفرقون بينها كما يظهر من المثل التالي: ذكر المستر أنتوني ايدن رئيس وزراء بريطانيا السابق في مذكراته[1]:

«كانت الحالة في الشرق الأوسط عام ١٩٥٦ متدهورة بسبب الأموال التي تصرفها الحكومة السعودية لأغراض تهدف الإضرار بمصالحنا. هذا هو ما ذكره لي وزير خارجيتنا نتيجة اتصالاته في بغداد وبيروت. فعملاء الملك سعود بجيوبهم المنتفخة بالذهب يتعاونون في كل مكان مع الشيوعيين ضد المصالح الغربية. والحكومة الأمريكية كعادتها اعتبرت أن الأموال التي تدفعها شركة البترول العربية الأمريكية للحكومة السعودية هي نتيجة لمعاملات تجارية، ولا يهمها ماذا يعمل بهذه الأموال بعد ذلك، على عكس ما نفعل نحن، فهم لا يشعرون (أي الأمريكان) بأية مسؤولية بحيث يتأكدون أن هذه الأموال تصرف وتوظف بأعمال مفيدة. ولقد كان الملك سعود حراً في كيفية صرف هذه الأموال كما يرغب، واختار استخدام هذه الأموال في بناء القصور له ولعائلته في المملكة العربية السعودية وللتخريب في الخارج. وعملاؤه يمارسون نشاطهم في كل من لبنان والأردن والعراق. وهكذا فإن الأموال الأمريكية التي تدفعها أرامكو تستخدم بسخاء زائد لتشجيع الشيوعية في الشرق الأوسط. وفي شهر نوفمبر سنة ١٩٥٥ لفت نوري السعيد رئيس وزراء العراق أثناء اجتماع لحلف بغداد، نظر المراقب الأمريكي إلى هذه المشكلة وطلب من حكومة أمريكا إيجاد طريقة ولو مؤقتة، أي لمدة ستة شهور مثلاً، لإيقاف الدفعات التي تقدمها أرامكو للحكومة السعودية، وكان يقول، أي نوري السعيد، إذا أمكن هذا فإن الأحوال ستتغير في كل من سوريا ولبنان والأردن وحتى في مصر، لصالحنا. والخلاف العربي الإسرائيلي يمكن أن يكون حله ممكناً. وقد كان ذلك كله مقنعاً لي لولا أني أعرف الصعوبات التي نواجهها في إقناع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لعمل أي شيء يتعلق بالمملكة العربية السعودية».

ومن المفارقات العجيبة أنه بعد أن تغيرت الظروف وتحسنت العلاقات بين السعودية وبريطانيا وساءت بينها وبين العراق تأثرت صناعة البترول في كل من البلدين تبعاً لذلك. والأرقام التالية تدل بوضوح على هذا التطور:

كانت واردات المملكة المتحدة من البترول السعودي في عام ١٩٦٤ تعادل ١,٧٩٥,٠٠٠ طن وأصبحت في عام ١٩٦٥ ـ ٤,٣٨٤٠٠٠ ـ طن، أي بزيادة قدرها ١٤٤ في المئة. وبعد عقد صفقة الأسلحة الأخيرة بين المملكة العربية السعودية والحكومة الانكليزية زاد ما تأخذه بريطانيا من البترول السعودي مرة أخرى إلى ٦,٤٨٩٠٠٠ طن ـ عام ١٩٦٦ ـ أي بزيادة قدرها ٤٨ في المئة عن عام ١٩٦٥. ويجب أن نلاحظ هنا بأن هذه الزيادة تمت على حساب البلاد التي تعمل فيها شركات

(١) Anthony Eden, *Full Circle: The Memoirs of the Rt. Hon. Sir Anthony Eden* (Boston, MA: Houghton Mifflin, 1960), pp. 342-343.

بريطانية كليبيا والعراق والكويت، وأنه لا توجد شركات بترولية بريطانية في المملكة العربية السعودية في الوقت الحاضر.

أما في العراق فقد حكم المستعمرون على الشعب العراقي بالتجويع بعد إصدار القانون رقم (٨٠) في عام ١٩٦١ وانتهزوا فرصة انشغال الحكومة العراقية بالاضطرابات الحادثة في شمال العراق وازدياد اعتماد حكومة العراق على مواردها من النفط على حساب مصادر الثروات الأخرى، فأرادوا المساومة على زيادة الإنتاج بشرط موافقة الحكومة على مشروع اتفاقية تعيد للشركة بعض ما أخذته الحكومة من الأراضي البترولية تطبيقاً للقانون رقم (٨٠). ففي الوقت الذي زاد فيه الإنتاج بكل البلاد المجاورة زيادة كبيرة، حيث أصبح متوسط الزيادة في المنطقة ٩,٥ بالمئة، لم تبلغ الزيادة السنوية في الإنتاج العراقي في الخمس سنوات الماضية ٦ ونصف بالمئة، وكان متوسط الإنتاج في إيران في هذه الفترة ١٦,٥ بالمئة. أما دولة الكويت وهي التي كانت أكثر دول المنطقة إنتاجاً، فقد نزلت إلى مستوى الدولة الثانية بعد السعودية لأن حكومتها ومجلس الأمة فيها رفضا التصديق على اتفاقية العائدات، وهي الاتفاقية التي كانت قد وافقت عليها كل من حكومة إيران والسعودية، وكان في بعض نصوص الاتفاقية ما اعتبرته ماساً لسيادتها كدولة مستقلة، فلما تراجعت الشركة وأخذت بوجهة نظر الحكومة أمكن للطرفين التفاهم على مشروع اتفاقية جديدة. وقد ارتفع إنتاج الكويت ١٩,٢ بالمئة في شهر يناير من عام ١٩٦٧، بينما كان معدل الزيادة في عام ١٩٦٦ (٥,٧ بالمئة).

من الأمثلة التي ذكرتها هنا يتبين لنا بكل وضوح أن شركات البترول ليست مؤسسات تجارية تعمل لحساب الدول التي تعمل في أراضيها، بل هي مؤسسات سياسية واقتصادية تعمل لحساب ومصالح الدول التي تنتمي إليها، وهي أجهزة الاستعمار الجديد، في السيطرة على شعوب المنطقة وتنفيذ سياسات الحكومات التي تتبعها. فهم يستطيعون عن طريق تحديد أسعار المنتجات البترولية وتحديد الكميات التي تصدر من كل بلد إسقاط الحكومات وتغييرها بالشكل الذي يتناسب ومصالحهم، وبالتالي الاحتفاظ بالمنطقة كمستعمرات اقتصادية لهم حتى يتم استنزاف ثرواتها البترولية. وإذا ما ظل هذا الوضع من العلاقة بين الشركات والحكومات فليس من المنتظر أن تتقدم المنطقة نحو تطوير الإمكانيات الاقتصادية الأخرى لهذه البلاد لأن الدخل الناتج من البترول تحدده الشركات عن طريق تحديد الأسعار والكميات المنتجة تجعل وجود فائض يمكن استخدامه لتطوير الإمكانيات الأخرى متعذراً.

ومثل آخر على تعنت الشركة واستهتارها برغبات ومصالح شعوب وحكومات المنطقة ما حدث عندما قررت منظمة الدول المنتجة والمصدرة للبترول (أوبك)، وهي المنظمة الدولية التي تضم حكومات فنزويلا واندونيسيا وليبيا وإيران والعراق والكويت والمملكة العربية السعودية وقطر. تحاول هذه المنظمة جاهدة المحافظة على مصالح

الشعوب التي تنتمي إليها من استغلال شركات البترول، وكانت شركات البترول ولا تزال تشكو من أن بعض الحكومات التي تعمل هذه الشركات داخل أراضيها تضغط عليها لزيادة الإنتاج من بلدها ولو على حساب المنتجين الآخرين. فأرادت المنظمة وضع نسبة مئوية للزيادة في كل بلد تتناسب وظروفه الخاصة وأصدرت قراراً يحدد النسبة في الإنتاج في كل بلد تتناسب وظروفه الخاصة، ثم صادقت حكومات الدول الأعضاء على قرار المنظمة وأبلغ القرار للشركات وطلب منها تنفيذه. ولكن الشركات تجاهلت تماماً طلب المنظمة وزادت الإنتاج في البلاد المختلفة طبقاً لرضاها وغضبها عن كل حكومة، وكذلك رضى وغضب الحكومة التي تنتمي إلى بلادها الشركة عن سياسات البلاد التي تعمل فيها. والجدول رقم (٤) يمثل الزيادة التي طلبت المنظمة إعطاءها لكل بلد والزيادة التي فرضتها الشركات نفسها، فنرى مثلاً أن المملكة العربية السعودية زاد إنتاجها زيادة كبيرة لتحسن علاقاتها السياسية مع انكلترا وأمريكا وهي تسمح بإعطاء خصميات كبيرة من الأسعار المعلنة للكميات البترولية الكبيرة التي يشتريها الأسطول الأمريكي المحارب في فيتنام. وقد رأينا كيف زاد أخذ المملكة المتحدة من البترول السعودي بعد عقد صفقة الأسلحة الانكليزية السعودية.

الجدول رقم (٤)

نسبة الزيادة السنوية في الإنتاج التي اقترحتها منظمة الدول المصدرة للبترول، وأبلغت بها الشركات، والزيادة الفعلية التي حدثت في كل من هذه البلاد الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبك)

البلد	الإنتاج (بآلاف البراميل في اليوم الواحد)			
	يوليو ١٩٦٤ يونيو ١٩٦٥	يوليو ١٩٦٥ يونيو ١٩٦٦	نسبة الزيادة المقترحة (بالمئة)	نسبة الزيادة الفعلية (بالمئة)
السعودية	٢٠٩١	٢٤٠٦	١٢	١٥,١
الكويت	٢٣٥٥	٢٣٥١	٦,٥	٠,٢
إيران	١٧٥٤	٢٠٤٤	١٧,٥	١٦,٥
العراق	١٢٩٤	١٣٥٠	١٠	٤,٣
قطر	٢٢١	٢٦١	٣٢	١٨,١
ليبيا	١٠٦٢	١٣٤٤	٢٠	٢٦,٦
اندونيسيا	٤٧٤	٤٩٦	١٠	٤,٦
فنزويلا	٣٤٤٥	٣٤٥٣	٣,٣	٠,٢

والعراق لم يزد إنتاجه لأن حكومته لم تصدق على مشروع الاتفاقية المعروضة عليها، ولا اتفاقية تنفيق الريع التي وافقت عليها كل من إيران والسعودية ولا يزال متمسكاً بالقانون رقم (٨٠)، وأما الكويت فقد قلت الزيادة في إنتاجه لأنه لم يصدق

على مشروع اتفاقية تنفيق العائدات في الوقت الذي حددته الشركة. وهكذا نرى أن شركات البترول تشكل قوى مخيفة في المنطقة وهي تتحدى إرادة الحكومات الشرعية ولا يستطيع أحد إيقافها عند حدها أو الوقوف بينها وبين ما تشاء.

هل يمكن تأميم صناعة البترول في الوطن العربي والنجاح في إدارة وتصدير المنتجات البترولية؟

قبل أن نجيب على هذا السؤال لا بد أن نؤكد هنا أن قوة العرب التفاوضية أقوى من القوة التفاوضية للشركات المنتجة لبترولهم لأن الوطن العربي يحتوي على أكثر من ثلثي احتياطي العالم المقدر وجوده في الكرة الأرضية، كما أن إنتاج الوطن العربي يشكل أكبر كمية من البترول تصدر إلى الأسواق العالمية. فقد بلغ إنتاج الوطن العربي في شهر يناير ١٩٦٧ حوالى عشرة ملايين برميل في اليوم الواحد، وهذا يعادل ٢٨ بالمئة من إنتاج العالم كله، وأكثر من خمسين في المئة مما يصدر إلى الأسواق يومياً من المصادر المختلفة. وإذا ما قررت الحكومات العربية تأميم صناعة البترول فلن يكون لذلك من أثر يذكر على اقتصاديات الدول المستهلكة، لأن ما يدفع لحكومات البلاد المنتجة لا يشكل إلا ٦,٧ في المئة مجموع الثمن الذي يدفعه المستهلك النهائي للبترول العربي، أما الـ ٩٣,٣ بالمئة الباقية فهي مصاريف إنتاج وأرباح للشركات المنتجة وللناقلات ولأصحاب معامل التكرير وضرائب للحكومات المحلية في البلاد المستهلكة. ولهذا فإن تأثير التأميم على المستهلك النهائي طفيف جداً. ولكن العقبة الحقيقية أمام التأميم هي عدم تفهم حكومات المنطقة للقوة التفاوضية التي تملكها ولسيطرة الشركات على وسائل الإعلام في المجال البترولي بحيث لا يصل إلى الشعوب العربية والرسميين في الحكومات المختلفة إلا ما توحي به الشركات وما تريد نشره على الناس من آراء مشوشة وتعليلات مغلوطة تهدف إلى بلبلة الأفكار وتخويف العرب من مزاولة النشاط البترولي بأنفسهم، وقد نجحت الشركات في هذا المجال نجاحاً كبيراً، واستطاعت عن طريق عملائها وموظفيها ونشراتها أن تسيطر سيطرة تامة على أفكار العاملين في حقل البترول على المستوى الحكومي في معظم الدوائر الحكومية بالبلاد العربية.

ولنؤكد مدى القوة التفاوضية لدى الحكومات العربية المنتجة والمصدرة للبترول لا بد لنا أن نذكر أن أوروبا الغربية وهي أكبر أسواقنا، ومنها تأتي معظم الشركات التي تعمل في بلادنا لا تستطيع مطلقاً الاستغناء عن البترول العربي، وليست هناك تسهيلات في أي مكان في العالم يمكنها أن تمد أوروبا الغربية بالخمسة ملايين برميل التي تأخذها يومياً من بلادنا. ولو قدر لأوروبا أن تحصل على هذه الكميات من بعض البلاد المنتجة والمصدرة للبترول، ولو مؤقتاً، فإن قيمة هذه الكميات ستشكل عبئاً

اقتصادياً ضخماً على كاهل الاقتصاد الأوروبي، والمثال التالي يوضح هذه النقطة:

إذا استوردت أوروبا البترول من الخليج العربي، فإن قيمة هذا البترول الذي تستورده الآن من هذه المنطقة يساوي:

١ ـ السعر المعلن في رأس تنورة بالخليج العربي ١٨٠ سنتاً للبرميل الواحد الذي تبلغ كثافته ٣٤ ـ ٣٤,٩ درجة طبقاً لمواصفات معهد البترول الأمريكي.

٢ ـ أجرة نقل البرميل الواحد من رأس تنورة إلى ميناء لندن ١٣٤ سنتاً على أساس أن أجرة نقل الطن من رأس تنورة إلى لندن تساوي ١٠,٥ دولار.

قيمة البرميل الواحد في لندن = ١٨٠+ ١٣٤ = ٣,١٤ دولار.

قيمة البترول المصدر من الخليج العربي= ٥٣١,١٧٥,٠٠٠ × ٣,١٤ = ١,٦٦٧,٨٨٩,٥٠٠ دولار.

وقيمة البترول المستورد من شمال افريقيا العربية (ليبيا والجزائر):

ـ سعر البرميل الواحد المعلن في مرسى البريقة بليبيا= ٢٢١ سنتاً للبترول الذي كثافته ٣٩ ـ ٣٩,٩ درجة طبقاً لمواصفات معهد البترول الأمريكي.

ـ أجرة نقل البرميل الواحد من مرسى البريقة بليبيا إلى ميناء لندن تعادل ٦٤ سنتاً على أساس أن أجرة نقل الطن لنفس المسافة تساوي ٤,٨ دولار. لذلك فإن قيمة البرميل من بترول شمال افريقيا العربية في ميناء لندن = ٢,٢١ + ٠,٦٤ = ٢,٨٥ دولار.

قيمة البترول المستورد من شمال افريقيا إلى ميناء لندن = ٦٢٩,٢٦٥,٠٠٠ × ٢,٨٥ = ١,٧٩٣,٤٠٥,٢٥٠ دولاراً.

مجموع قيمة البترول العربي في أوروبا (ميناء لندن).

١,٦٦٧,٨٨٩,٥٠٠ + ١,٧٩٣,٤٠٥,٢٥٠ = ٣,٤٦١,٢٩٤,٧٥٠ دولاراً سنوياً.

بينما لو استوردت أوروبا الكميات التي تستوردها الآن من البلاد العربية من الولايات المتحدة الأمريكية، فإن قيمة هذه الكميات تعادل:

١ ـ السعر المعلن للبترول الخام في ميناء هيوستن (ولاية تكساس) على الخليج المكسيكي، للبترول الذي كثافته ٣٦ ـ ٣٦,٩ درجة حسب مواصفات معهد البترول الأمريكي = ٢٩٢ سنتاً.

يطرح من هذا المبلغ ٤ سنتات وهو فرق الكثافة بين البترول من المنطقة العربية ومنطقة خليج المكسيك، فيصبح السعر: ٢٩٢ ـ ٤ = ٢٨٨ سنتاً للبرميل الواحد.

٢ ـ أجرة نقل البرميل الواحد من ولاية تكساس إلى ميناء لندن:

= ١٠٧ سنتات على أساس أن أجرة نقل الطن الواحد تعادل ٨ دولارات.

٣ ـ قيمة برميل البترول الخام من ولاية تكساس إلى ميناء لندن.

١,٠٧ + ٢,٨٨ = ٣,٩٥ دولار، كذلك تكون قيمة البترول المستورد من ولاية تكساس إلى ميناء لندن= ٢,١٥٠,٨٠٠,٠٠٠ × ٣,٩٥ = ٨,٤٩٥,٦٦٠,٠٠٠ دولار.

أما إذا استوردت هذه الكميات من منطقة البحر الكاريبي، فإن أوروبا ستدفع لها قيمة قدرها:

١ ـ السعر المعلن للبترول الخام في بورتولا كروزو للبترول الذي كثافته ٣٥ ـ ٣٥,٩ درجة طبقاً لمواصفات معهد البترول الأمريكي هو ٢٨٠ سنتاً للبرميل الواحد.

٢ ـ أجرة النقل من بورتولا كروزو بفنزويلا إلى ميناء لندن تعادل:

٩٠ سنتاً للبرميل على أساس أن أجرة نقل الطن تعادل ٦,٧٥ دولار، لذلك تكون قيمة برميل البترول الفنزويلي واصلاً ميناء لندن:

٢٨٠ ـ ٢ سنت (على أساس الفرق من الكثافة)+ ٩٠ سنتاً= ٢٧٨ + ٩٠ = ٣٦٨ سنتاً للبرميل الواحد.

لذلك تكون قيمة البترول الفنزويلي في ميناء لندن: ٢,١٦٠,٨٠٠,٠٠٠× ٣,٦٨= ٧,٩٥١,٧٤٤,٠٠٠ دولار.

وهكذا فإن أوروبا توفر مبالغ كبيرة إذا استوردت البترول العربي بدلاً من الأمريكي أو الفنزويلي، فهي توفر إذا استوردت البترول العربي بدلاً من الأمريكي:

٨,٤٩٥,٦٦٠,٠٠٠ - ٣,٤٦١,٢٩٤,٧٥٠ = ٥,٠٣٤,٣٦٥,٣٥٠ دولاراً.

وإذا استوردت البترول العربي بدلاً من الفنزويلي: ٧,٩٥١,٧٤٤,٠٠٠ - ٣,٤٦١,٢٩٤,٧٥٠ = ٤,٤٩٠,٤٤٩,٣٥٠ دولاراً.

إن التوفير الذي أظهرته الأرقام إن دل على شيء فهو يدل على الغبن الواقع على الأمة العربية نتيجة لترك الشركات تعلن الأسعار التي تراها مناسبة لمصالحها التجارية والقومية. وكان من المفروض أن تتساوى قيمة البترول العربي بالبترول الفنزويلي في ميناء لندن، ولكن أسعار البترول العربي والفرق بين البترول العربي والفنزويلي تأخذه الشركة لنفسها لأنها الشركة الوحيدة للبترول العربي. إن تخفيض قيمة البترول العربي عن قيمة البترول الفنزويلي لا يخدم إلا غرضاً واحداً كما ذكرت هو زيادة أرباح الشركات، لأن البترول العربي لا يمكن السماح له بالتدفق إلى أوروبا ولا إلى أمريكا بحيث يتمكن من الحلول محل البترول الفنزويلي أو الأمريكي في أسواقه الطبيعية. ولهذا كان لا بد وأن تعلن الأسعار بحيث يكون السعر العربي مساوياً للسعر الفنزويلي في ميناء لندن.

أما اليابان فهي تستورد كل متطلباتها من البترول من الخليج العربي (البلاد العربية وإيران) وهي تعتمد اعتماداً كلياً على هذه الواردات. واعتمادها على المواد البترولية يزداد بمعدل ٢٤ ونصف في المئة سنوياً. ولا يمكنها استبدال بترول الخليج العربي بمصدر آخر نظراً لموقعها الجغرافي وللكميات الكبيرة التي تستهلكها سنوياً. وقد بلغ استهلاكها السنوي في عام ١٩٦٥ (٨٩)، مليون طن.

هذا فيما يتعلق بأوروبا الغربية واليابان. أما الولايات المتحدة الأمريكية التي في عام ١٩٥٩ أوقفت دخول البترول المنتج خارج حدودها إلا بكميات محدودة حماية منها لصناعاتها المحلية، فقد تجد نفسها مضطرة في العشر سنوات القادمة إلى فتح أبوابها على مصراعيها لدخول البترول الأجنبي لأنها مهددة بنقص كبير في المواد البترولية. وقد حذر من هذه النتيجة المستر جون اتش ليشبلو (John H. Lichtblau) مدير قسم الأبحاث بمركز أبحاث صناعة البترول في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك في بحث نشره المركز مؤخراً ونقلت ملخصه جريدة **الفايننشال تايمز** بعددها الصادر في ٢١ فبراير ١٩٦٧. يقول الباحث إن زيادة الاستهلاك في الولايات المتحدة الأمريكية للمواد البترولية في الخمس عشرة سنة القادمة ستكون بمعدل ٢,٧ في المئة سنوياً (١٩٦٥ ـ ١٩٨٠). وهذا يقتضي زيادة الإنتاج من الحقول الأمريكية بحيث يصبح معدل الإنتاج اليومي في عام ١٩٨٠ (١٣,٢) مليون برميل، وكانت ٨,٩ مليون برميل في عام ١٩٦٥. وهذا يعني زيادة في معدل الإنتاج اليومي قدرها ٤٨ في المئة. والوصول إلى هذا المستوى من الإنتاج معناه أن الولايات المتحدة الأمريكية ستنتج في هذه الفترة ٦١ ألف مليون برميل (٦١ بليون برميل)، وهذا يقتضي اكتشاف رواسب بترولية في الخمس عشرة سنة القادمة قدرها ٧٩ ألف مليون برميل (٧٩ بليون برميل) للاحتفاظ بمستوى نسبة الإنتاج إلى الاحتياطي الحالي وهو ١:١٢. وهذه الكمية الكبيرة من الرواسب البترولية التي يتحتم العثور عليها تعادل أكثر من ٥١ في المئة من الرواسب البترولية التي تم العثور عليها في الخمس عشرة سنة الماضية وتعادل أيضاً ثلثي كل الكميات التي اكتشفت في الولايات المتحدة الأمريكية منذ مئة وست سنوات، أي منذ قيام صناعة البترول في الولايات المتحدة الأمريكية.

يعتقد الباحث أيضاً أنه يمكن زيادة الإنتاج من الحقول الحالية التي لا تنتج حالياً أكثر من ٢٥ في المئة من طاقتها، كما يرى أنه لا بد من الاستمرار بحفر ٤٢ ألف بئر كل عام طيلة الخمس عشرة سنة القادمة وأن تكلفة حفر البئر الواحدة ستكلف حوالى ٥٨ ألف دولار، وهي تكلف الآن حوالى ٥٠ ألف دولار، كما أن الولايات المتحدة ستضطر لصرف ٢٤٠٠ ألف مليون دولار على أعمال الحفر بدلاً من ١٧٠٠ ألف مليون دولار التي تصرفها سنوياً.

معنى كل هذا الكلام أن الولايات المتحدة الأمريكية قد لا تستطيع اكتشاف هذه الكميات الكبيرة التي تحتاجها. وكل الدلائل تشير إلى أنه من المشكوك فيه اكتشاف

هذه الكميات الكبيرة. فنتائج الحفريات الأخيرة في الولايات المتحدة الأمريكية تظهر بجلاء عدم وجود رواسب بترولية جديدة ذات أهمية، وكل الزيادة في الاحتياطي التي تظهر سنوياً نتيجة تقدير جديد لاحتياطي الحقول القديمة. وعلى هذا الأساس، وبما أن معظم الاحتياطي البترولي الموجود خارج الولايات المتحدة الأمريكية تطوره وتنتجه شركات أمريكية، كما يظهر من الجدول رقم (٥)، فلا بد أن أمريكا ستضطر إلى استيراد البترول من هذه الحقول، ولن تستطيع مقاطعة بترولنا، بل ستكون سعيدة لشرائه بأي ثمن تحصل به عليه على شرط أن تكون قيمته مماثلة أو أقل مما يكلفها البترول الذي يمكن إنتاجه داخل الولايات المتحدة الأمريكية.

الجدول رقم (٥)

كميات البترول العربية المنتجة بواسطة شركات أمريكية

البلد	الإنتاج في ١٩٦٦ (بآلاف البراميل)	مصالح أمريكية	
		النسبة المئوية	الحصة في الإنتاج (بآلاف البراميل)
ايران كونسورتيوم	٧٣٦,٥٧٠	٤٠	٢٩٤,٦٢٨
اباك (بان أميركا)	١٦,٨٥٣	٥٠	٨,٤٢٦
سيريب (ايني)	٨,٧٣٦		
العراق	٥٠٤,١٠٠	٢٣¾	١١٩,٧٢٣
قطر	٦٩,٨٢٥	٢٣¾	١٦,٥٨٣
أبو ظبي (براً)	٩٣,٤٠٤	٢٣¾	٢٢,٥٨٣
(بحراً)	٣٧,٩٩٦	-	٢٥,٣٣٠
المملكة السعودية	٨٨٠,٦٥٤	١٠٠	٨٨٠,٦٥٤
البحرين	٢٢,٥٢٠	٥٠	٤١٥,٢٧٠
الكويت	٨٣٠,٥٤٠	١٠٠	٦٠,٥٩٠
المحايدة (براً)	٦٠,٥٩٠	١٠٠	٢٢,٥٢٠
(بحراً)	٩٢,٩٦٥		
المجموع	٣,٣٥٤,٧٥٣		١,٨٦٥,٩٠٧
مجموع النسب			٥٥,٦٢ بالمئة

لقد ذكرت العوامل التي تجعل تأميم صناعة البترول ضرورة قومية. وفي نظري لن تستطيع الأمة العربية تحقيق أهدافها في الوحدة والحرية والاشتراكية بدون تأميم صناعة البترول والتخلص من السيطرة الأجنبية ممثلة في الاستعمار الجديد الذي تمثله شركات البترول الأجنبية في بلادنا. وبما أننا نحاول حل مشاكلنا علمياً، فلا بد لي أن أذكر أن الرغبة في التأميم وحدها غير كافية لإنجاح التأميم، لأن هذا النجاح يحتاج إلى تضافر جميع القوى العربية ووقوفها صفاً واحداً أمام التسلط الأجنبي، وبما

أن ذلك متعذر في الوقت الحاضر فليس أمامنا إلا التطلع للدول المتحررة والدول الأخرى التي قد تجد من مصلحتها أن تحذو حذو الدول الاشتراكية بعد نجاح التأميم في هذه الأخيرة، والتأميم يجب أن يتم على مراحل إلا إذا أمكن الاتفاق مقدماً على كميات من الإنتاج في كل بلد لا تقل عن خمسين في المئة من مجموع الإنتاج، مع العلم بأنه بالإمكان التأميم الفوري إذا أمكن إقناع معظم أو كل الحكومات العربية في شمال افريقيا وفي منطقة الخليج العربي. والغرب لن يجد أمامه إلا الرضوخ للتأميم كما رضخ للأمر الواقع بعد تأميم قناة السويس. السبب في الحالتين اقتصادي بحت، فالغرب لا يريد الإضرار بنفسه بالامتناع عن استعمال قناة السويس، وهو أيضاً لن يريد الإضرار بنفسه لمقاطعة البترول العربي لعدم وجود مصادر أخرى تمده بحاجته بالمواد البترولية. والتأميم كما ذكرت لن يشكل عبئاً اقتصادياً على الغرب ولكنه سيضاعف دخل الأمة العربية من مواردها البترولية، والعرب قادرون على إدارة الحقول وإنتاج البترول وتجميعه ووضعه بالناقلات. ويمكن أيضاً استخدام بعض الفنيين من الخارج إذا احتاج الأمر إلى ذلك، ولكن لتعذر جمع الكلمة فإني أخاطب الدول المتحررة في البلاد العربية المنتجة والمصدرة للبترول، وهذه الدول هي الجمهورية الجزائرية وصناعة البترول فيها يمكن اعتبارها نصف مؤممة بعد اتفاقها الأخير مع فرنسا الذي يجعلها تسيطر سيطرة تامة على نصف الإنتاج الجزائري تقريباً. وبعد سنوات قليلة أعتقد أن الشعب الجزائري سيؤمم كل صناعة البترول، ولن يجد المستهلكون للبترول الجزائري غضاضة في ذلك.

العراق

لا يمكن تأميم صناعة البترول في العراق مباشرة إلا إذا أمكن الاتفاق مع الاتحاد السوفياتي والصين ودول أوروبا الشرقية وبعض الدول المستهلكة كالهند وباكستان وكوبا على شراء كميات من الإنتاج تساوي على الأقل نصف الإنتاج الحالي. بدون هذا الاتفاق مسبقاً فإن تأميم صناعة البترول الفورية سيضر بالاقتصاد العراقي وربما سبّب نكسة تقوى بها قوى الرجعية والاستعمار وتستعيد قوتها فوق أرض العراق، وحينئذٍ لن يكون هناك مجال للتحدث عن النفط ولا عن الحرية ولا عن الاشتراكية ولا عن الوحدة. والمطلوب من القوى التحررية في العراق أن تجمع كلمتها وأن تتفق على سياسة للتأميم تبدأ بالخطوات التالية:

أولاً: أخذ ١٢ ونصف بالمئة من مجموع الإنتاج العراقي المصدر من كل من ميناء بانياس في سوريا وميناء الفاو على الخليج العربي، وهي الكميات التي تعطي اتفاقيات البترول العراقي حكومة العراق الحق بأخذها كجزء من نصيبها طبقاً لاتفاقية مناصفة الأرباح ومحاولة بيع هذه الكميات في الأسواق العالمية، وبذلك يستطيع العراق دخول هذه الأسواق والتعرف على المشاكل التي تصادف تصريف المنتجات البترولية.

ولن يجد العراق صعوبة في ذلك إذا ما كان مستعداً لتصريفها عن طريق المقايضة مع الشعوب الأخرى.

ثانياً: الإقدام على تطوير الحقول التي أخذتها الحكومة من شركة بترول العراق وخصوصاً حقل شمال الرميلة لقربه من البحر. وبعد التأكد من إمكانية تصريف البترول والتغلب على المصاعب التي تضعها شركات البترول العالمية يمكن تأميم البترول نهائياً.

سوريا

في سوريا يمكن اعتبار صناعة البترول مؤممة، فالحقول البترولية تملكها الدولة ومعمل التكرير في حمص تملكه الدولة. والدولة أيضاً تقوم بعملية التطوير وبناء خطوط الأنابيب، وستبدأ بعد خمسة عشر شهراً بتصدير البترول المنتج من الحقول السورية إلى الأسواق العالمية. أما فيما يتعلق بمشكلة خطوط الأنابيب التي تملكها شركة بترول العراق والتي تنقل البترول العراقي عبر سوريا إلى بانياس وطرابلس فليس أمام سوريا في نظري إلا تأميم هذه الخطوط. إن الحكومة السورية مصرة على مطالبها العادلة والبسيطة من شركة بترول العراق. وشركة بترول العراق علماً منها بأن مركزها قوي لضعف مركز حكومة العراق المالي تعتقد أنها يمكنها أن تخضع كل من الحكومتين، أو لعلها بمماطلتها تدبر أحداثاً في المنطقة توفر عليها مذلة الخضوع لمطالب عادلة تقدمها حكومة مستقلة، وهي التي تعتبر نفسها ممثلة لقوى الاستعمار في المنطقة. وتأميم الأنابيب والإعلان عن استعداد الحكومة السورية لتعويض الشركة عن ممتلكاتها سيسقط حجة الشركة في عدم إنتاج حقول العراق الشمالية خصوصاً إذا أمكن التوصل إلى خطة لإدارة الخطوط بواسطة شركة بترول العراق الوطنية والهيئة العامة للبترول في سوريا.

الكويت

من أكثر الدول العربية قدرة على تأميم البترول ولكنها لم تفكر بعد بالتأميم. ولا شك أنها ستحذو حذو العراق فيما لو نجح التأميم فيه مع العلم بأن شركة البترول الوطنية الكويتية التي تملك حكومة الكويت ٦٠ في المئة من أسهمها دخلت فعلاً الأسواق العالمية وهي تبني معملاً للتكرير في الكويت يعتبر من أحدث مصانع التكرير في العالم لاستخدامه أحدث أساليب صناعة التكرير.

أما الدول الأخرى كليبيا والمملكة العربية السعودية، فلا يتوقع الإنسان منها أن تفكر في التأميم في الوقت الحاضر، ولكن نجاح التأميم في الدول العربية الأخرى سيجعلها تفكر تفكيراً جدياً في هذا الاتجاه أو لربما اضطرت الظروف الشركات العاملة فيها الآن أن تقترح تحويل الامتيازات الحالية إلى نوع من العقود على أن يتفق على طريقة للتعويض.

الجدول رقم (٦)

نسبة ما تملكه كل بلد من البلاد الأجنبية من أسهم الشركات المنتجة للبترول في الخليج العربي

مصالح انكليزية		مصالح انكليزية/هولندية		مصالح فرنسية		مصالح أخرى		مؤسسة المساهمة والتنقيب المحدودة	
النسبة المئوية	الحصة في الإنتاج (بآلاف البراميل)	النسبة المئوية	الحصة في الإنتاج (بآلاف البراميل)	النسبة المئوية	الحصة في الإنتاج (بآلاف البراميل)	النسبة المئوية	يابانية (١) ايطالية (٢) ايرانية (٣)	النسبة المئوية	مؤسسة قلبنكيان Participations & Exportations Ltd.
٤٠	٢٩٤,٩٢٨	١٤	١٠٣,١٢٠	٦	٤٤,١٩٤				
						٥٠	٨,٤٢٧ (٣)		
						٥٠	٤,٣٦٨ (٢)		
٢٣ ٣/٤	١١٩,٧٢٣	٢٣ ٣/٤	١١٩,٧٢٣	٢٣ ٣/٤	١١٩,٧٢٣	٥٠	٤,٣٦٨ (٣)	٥	٢٥,٢٠٨
٢٣ ٣/٤	١٦,٥٨٣	٢٣ ٣/٤	١٦,٥٨٣	٢٣ ٣/٤	١٦,٥٨٣			٥	٣,٤٩٣
٢٣ ٣/٤	٢٢,١٨٣	٢٣ ٣/٤	٢٢,١٨٣	٢٣ ٣/٤	٢٢,١٨٣			٥	٤,٦٧٢
٦٦ ٣/٤				٣٣ ١/٣	١٢,٦٦٦			—	—
—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
٥٠	٤١٥,٢٧٠	—	—	—	—	—	—	—	—
—	—	—	—	—	—	—	—		٣٣,٣٧٣
						١٠٠	٩٢,٩٦٥ (١)		
	٨٦٨,٣٨٧		٢٦١,٦٠٩		٢١٥,٣٤٩		٢,٨٠ بالمئة (١)		٣٣,٣٧٣
	٢٥,٨٨ بالمئة		٧,٧٩		٦,٤٠ بالمئة		٠,٣٨ بالمئة (٣) ٠,١٣ بالمئة (٢)		١ بالمئة

النتيجة

إن التأميم بحد ذاته عملية بسيطة ومشروعة وهو لا يشكل عقبة للمستهلكين لأن البترول لا بد له أن يتدفق إلى أسواقه سواء أكان مؤمماً أو غير مؤمم، لأن فائدته لا تتحقق إلا بوصوله إلى مستهلكيه، والمستهلكون يعرفون جيداً أن العرب لا بد وأن يبيعوا بترولهم لحاجتهم إلى عوائد لتطوير إمكانياتهم الأخرى، وهم مطمئنون إلى ذلك. وكل ما هو حادث الآن هو أنهم ينتظرون منا أن نحزم أمرنا وأن نؤمم، وإذا ما أممنا فإنهم سيقبلون التأميم وسيتعاونون معنا لإنجاح التأميم لأنهم مضطرون إلى ذلك. وكل ما يفعلونه الآن هو أنهم يحاولون منعنا من الوصول إلى قرار نهائي عن طريق التخويف وتصعيب الأمور. ولكن التأميم بالنسبة للأمة العربية ضرورة حتمية، فالاشتراكية لا يمكن أن تنجح بدون التأميم ولا الحرية يمكن أن تتحقق بدون التخلص من الاستعمار الجديد الممثل بالامتيازات الأجنبية، ولا الوحدة يمكننا أن نصل إليها بدون الحرية. وهكذا نجد أن تأميم صناعة البترول إتمام للاستقلال السياسي والاقتصادي لأمتنا، وما يحدث في افريقيا من تأميم للشركات الأجنبية، كما حدث في الكونغو والجزائر يجب ألا يمر بدون أن نعي درسه.

إن تأميم صناعة البترول معناه إضافة ٢٤٠٠ مليون دولار سنوياً إلى دخل البلاد العربية من البترول. ويمكن توجيه هذه المبالغ لتطوير الزراعة في العراق التي قال أحد خبراء الأمم المتحدة عنها إن الطاقة الزراعية في العراق تستطيع توفير الغذاء اللازم لكل منطقة الشرق الأوسط. وهذا سيخلصنا من القمح الأمريكي والعنجهية الأمريكية. ويمكننا بحق أن نقول لهم اذهبوا إلى الجحيم. ولكن تطوير الطاقة الزراعية في العراق يحتاج إلى الأموال وإلى اليد العاملة المجربة، وهذا كله لا يتحقق إلا بالتأميم وبالوحدة. وما يقال عن العراق يمكن قوله عن سوريا وطاقاتها المهدورة. فهي كالعراق بأشد الحاجة إلى الأموال والأيدي العاملة اللازمة لتطوير طاقاتها الزراعية. كما يمكن توجيه الأموال المتوفرة عن التأميم في تطوير صناعة الصلب في الجزائر لتمد كل حاجيات الوطن العربي. فرواسب الحديد في هذا الجزء من الوطن العربي قادرة على مد صناعة البترول العربية بما يلزمها من أنابيب تحل محل أوروبا وأمريكا واليابان التي نشتري منها ما نحتاج من هذه الأنابيب، وإذا ما أممنا البترول فستكون لدينا الأموال اللازمة لتطوير الثروة الحيوانية في السودان وتحسين أحوالها بحيث تكون مصدر دخل عظيم للسودانيين وللمنطقة التي تستورد معظم حاجياتها من اللحوم من الخارج. هذا شيء قليل من كثير مما يمكن توفيره لو تحققت فكرة تأميم البترول. وكلي أمل أن نكون قد أصبحنا نؤمن بالفكرة ونبدأ بدراسة العقبات التي تعترض هدفنا وتذليلها واحدة بعد الأخرى، وحينئذٍ تتحقق لنا الوحدة والحرية والاشتراكية.

سوريا الثورة... وشركة «التابلاين»(*)

بدأت في يوم الاثنين الماضي (٢٤ ابريل ١٩٦٧) المفاوضات بين حكومة الجمهورية العربية السورية وشركة خطوط الأنابيب عبر البلاد العربية (التابلاين) لإعادة النظر في الاتفاقيات المعقودة بينهما للسماح للشركة ببناء خطوط أنابيب لنقل البترول عبر سوريا المنتج في المملكة العربية السعودية والتي بموجبها تدفع الشركة لحكومة الجمهورية العربية السورية مبلغ ١,٤٤ سنت عن كل برميل يمر بسوريا مسافة قدرها حوالى ٨٠ ميلاً. وقد كان من المتوقع أن تطلب الحكومة السورية الدخول في مثل هذه المفاوضات بعد أن نجحت في الحصول على زيادة قدرها ٥٠ بالمئة عما كانت تأخذه من شركة بترول العراق نظير مرور أنابيبها التي تنقل البترول من حقول العراق الشمالية إلى ميناءي بانياس في سوريا وطرابلس في لبنان. وفي الأسطر التالية سنحاول أن نعرف القارئ الكريم بشركة التابلاين، نشاطها والذين يملكونها، ومقدار البترول الذي تنقله سنوياً والكميات التي نقلتها حتى الآن وأين تبدأ خطوطها وتنتهي، ومقدار ما دفعت وتدفع لحكومات البلاد التي تمر خطوط أنابيبها في أراضيها. وقد يتبادر إلى الذهن لأول وهلة أن قضية التابلاين أقل تعقيداً من قضية شركة بترول العراق، ولكن الواقع غير ذلك، لأن الطابع سياسي لقضية التابلاين، ولأنها تشمل دولاً عربية أكثر من قضية شركة بترول العراق، كما أن نظرة سوريا إلى الدول التي يمر خط التابلاين بأراضيها تختلف عن نظرتها إلى الدول التي تبدأ وتصب الأنابيب العراقية في أراضيها. فخط التابلاين يمر في أربع بلاد هي: السعودية والأردن وسوريا ولبنان، بينما يمر خط أنابيب نفط العراق في العراق وسوريا ولبنان فقط. ومن الناحية السياسية قد لا يوجد تعاون كاف بين الدول العربية المعنية في موقفها حيال الشركة بالرغم من أن كلاً منها لها مصلحة أكيدة في الوقوف صفاً

(*) نشر في: مجلة البترول والغاز العربي، السنة ٢، العدد ٧ (نيسان/ ابريل ١٩٦٧)، ص ٦ ـ ١٢.

واحداً حيال الشركة، وكل منها ستتأثر أكثر من سوريا فيما لو توقف الخط عن العمل، لأن الخلاف الذي حدث بين سوريا وشركة البترول العراقية لم يكن يتأثر به كثيراً إلا حكومة العراق. أما الخلاف مع شركة التابلاين، فمعناه أن تتأثر حياة أناس أكثر. فخطوط شركة التابلاين التي تبدأ من قلب صحارى المملكة العربية السعودية يعمل ويتعيش على جانبيها أناس كثيرون. وقد بني موازياً لها طريق للسيارات يعتبر من الطرق الحيوية التي تربط البلاد العربية الشمالية (الأردن، سوريا ولبنان) بالمملكة العربية السعودية وإمارات الخليج العربي وعلى رأسها دولة الكويت. وتوقف العمل في الخط معناه تشريد أهل القرى وأهل المدن التي تقوم عليها محطات الضخ التي تدفع البترول في الخط من حقول المملكة العربية السعودية إلى ميناء صيدا. كما أن توقف العمل في الخط في الوقت الحاضر معناه توقف العمل في معمل تكرير البترول في مدينة الزرقاء في الأردن، الذي أخذ ما يلزمه من البترول الخام من الخط بأسعار معتدلة. وسيكون من الصعب إمداد هذا المعمل من مورد آخر دون التعرض لتكاليف باهظة. كما أن ما تأخذه حكومة الأردن من موارد نتيجة لمرور الخط في أراضيها يشكل مورداً من موارد الحكومة الأردنية. أما في لبنان، فإن معمل تكرير «مدريكو» بجوار ميناء صيدا سيضطر إلى استيراد البترول الخام عن طريق البحر، كما حدث لمعمل التكرير في طرابلس عندما توقف العمل بخطوط أنابيب بترول العراق، مما اضطر الشركات إلى الإتيان بالبترول اللازم له من ميناء الفاو في العراق.

شركة خطوط الأنابيب عبر البلاد العربية

شركة خطوط الأنابيب عبر البلاد العربية تملكها أربع شركات وهي: شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا وشركة تكساكو، وشركة ستاندارد أويل أوف نيوجرسي، وشركة موبيل أويل، وتملك كل من الشركات الثلاث الأولى ٣٠ بالمئة من مجموع الأسهم، وتملك الشركة الرابعة ١٠ بالمئة. وهذه هي نفس النسبة التي تملك بها هذه الشركات شركة البترول العربية الأمريكية (أرامكو). وكانت شركة أرامكو مملوكة لشركتي ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا وشركة تكساكو. فلما أريد بناء خطوط أنابيب من الخليج العربي إلى البحر الأبيض المتوسط لتسهيل نقل البترول وجد من الضروري إدخال شركاء جدد ليساهموا في توفير الرأسمال اللازم لبناء الخط، وكذلك للمساعدة في تسويق البترول الذي تم اكتشافه بكميات كبيرة في المملكة العربية السعودية. وهكذا دخلت شركتا موبيل أويل وستاندارد أويل أوف نيوجرسي شريكتين في ملكية شركة البترول العربية الأمريكية (أرامكو). ومن المفيد أن نعلم أن بناء خطوط شركة التابلاين لم يضطر الشركات المالكة له دفع مبالغ نقدية كبيرة، وكل ما دفعته لم يزد عن ٤٨ ألف دولار، أما بقية تكلفة الخط التي قدرت بحوالى ٢٠٠ مليون دولار، فقد استدينت من البنوك العالمية بضمان هذه الشركات. وقد تم استرداد قيمة الخط عن

طريق الأرباح في مدة لم تزد عن خمس سنوات لارتفاع أرباح النقل بالخط عند بداية العمل به في أواخر عام ١٩٥٠. وكان الربح الصافي عن نقل البرميل الواحد الذي كان ينقل من حقل ابقيق في المملكة العربية السعودية إلى ميناء صيدا في لبنان هو ٤٥ سنتاً على أساس أن هذا المبلغ يمثل الفرق بين سعر البترول في رأس تنورة في المملكة العربية السعودية وسعر البترول في ميناء صيدا مطروحاً منه تكلفة النقل بالخط. وكان قد اتفق على أن أجرة النقل للبرميل الواحد التي تدفعها شركة أرامكو لشركة التابلاين تعادل ٢١ سنتاً عن كل برميل، وهذه التكلفة تشمل جميع المصاريف بما فيها ما يدفع لحكومات بلاد المرور، كما يتضح من المعادلة التالية:

السعر المعلن في صيدا ٢,٤١ دولار للبرميل الواحد في عام ١٩٥٠.

السعر المعلن في رأس تنورة ١,٧٥ دولار للبرميل الواحد في عام ١٩٥٠

الفرق بين السعرين ٠,٦٦

تكلفة نقل البرميل الواحد في الأنابيب ويشمل ذلك ما يدفع لحكومات بلاد المرور ٠,٢١ دولار

صافي الربح ٠,٤٥ دولار

مع العلم بأنه عند بداية العمل في الخط حول جزء من الخط وقدره حوالى ٣١٤ ميلاً من دفاتر التابلاين إلى دفاتر أرامكو، واعتبر هذا الجزء داخل ضمن عمليات أرامكو، أي أن ما تقدر قيمته بـ ٦٠ مليون دولار تقريباً أضيفت إلى ممتلكات أرامكو، بحيث يتم استرداد قيمتها من أرباح هذه الشركة. ولعل من المناسب أن نذكر أن هذا الوقت هو الوقت الذي بدأ العمل به باتفاقية مناصفة الأرباح، فتكون المملكة العربية السعودية قد دفعت نصف تكلفة هذا الجزء من خط التابلاين الواقع بين حقل ابقيق ومحطة الدفع في القيصومة.

يبلغ طول الخط من حقل ابقيق في المملكة العربية السعودية إلى ميناء صيدا في جنوب لبنان ١٠٦٨ ميلاً، ثم أصبح بعد إضافة الجزء الجنوبي منه إلى أرامكو ٧٥٤ ميلاً. وقد اتفق على أن تكلفة النقل من القيصومة إلى صيدا تعادل ٢١ سنتاً عن كل برميل، وهذا المبلغ يشكل تغطية النفقات واسترداد رأس المال الموظف ودفع رسوم المرور في البلاد التي يمر بها الخط، كما اتفق على أن يتم استرداد رأس المال في ١٥ عاماً وألا تدفع الشركة لحكومة المملكة العربية السعودية أية رسوم عن عملية المرور حتى تنتهي هذه الفترة.

اتفاقيات المرور مع حكومات البلاد التي يمر بها الخط

لم يكن من السهل عند بدء التفكير في بناء الخط إقناع جميع الحكومات العربية

بالسماح للشركة ببناء الخطوط عبر أراضيها. فقد كانت البلاد العربية تحاول جاهدة منع إقامة دولة إسرائيل على أرض فلسطين. وكان بعض أحرار العرب في البلاد العربية المختلفة يطالبون باستخدام سلاح البترول للضغط على الغرب ليلغي خططه في خلق دولة العصابات الإسرائيلية في وسطهم. ولكن تقاعس بعض رجال هذه الدول واستعداد بعضها الآخر للتعاون مع الغرب بأي ثمن مكن الشركات من الحصول على موافقة حكومات كل من لبنان والأردن في أغسطس من عام ١٩٤٦، ومن حكومة سوريا على مشروع اتفاق في سبتمبر من عام ١٩٤٧. وكان الغرض من بناء الخط توفير أجور النقل بالناقلات من الخليج العربي حول الجزيرة العربية مروراً بقناة السويس وتقريب المسافة إلى البحر الأبيض المتوسط وغرب أوروبا. وقد جرت من وراء الستار مناورات سياسية واقتصادية، فاستعملت وسائل الإغراء مع حكومة المملكة العربية السعودية لإقناع حكومة سوريا التي امتنعت عن التصديق على الاتفاقية، وكانت هذه الأخيرة تقع تحت ضغط شديد من الهيئات الوطنية طالبة منها عدم التعاون مع الأمريكان حتى يغيروا سياستهم في فلسطين. وقد طلب من الملك ابن سعود أن يستعمل نفوذه لدى السياسيين التقليديين في سوريا ليتساهلوا وليسمحوا بمرور الخط على أساس أن هذا مشروع تجاري لا علاقة له في السياسة، وأن السماح به سيزيد من موارد المملكة العربية السعودية. ولما نفد صبر الشركات قيل إنها هي التي دبرت انقلاب حسني الزعيم وأطاحت بالحكومة الوطنية في ٣٠ مارس ١٩٤٩. ولم تنقض إلا فترة قصيرة حتى وافقت حكومة الانقلاب العسكري على مشروع مرور الخط عبر سوريا، وذلك في ١٦ مايو ١٩٤٩، وهكذا حققت الشركات أغراضها. أما ما تدفعه الشركة للحكومة السورية مقابل بناء خط الأنابيب فهي كما عدلت في عام ١٩٥٢ (٣٠ شلناً) عن كل ألف طن يمر في سوريا ٨٠ ميلاً. ويبلغ دخل الحكومة السورية طبقاً لهذه الاتفاقية ٥٠٠,٠٠٠ دولار في العام، كما تدفع الشركة لحكومة الأردن ٢٥٠,٠٠٠ دولار سنوياً عن مسافة من الخط قدرها ١١١ ميلاً، كما تدفع لحكومة لبنان ٣٠ شلناً عن كل ألف طن تمر بالأنابيب، وكذلك ٢,٨٨ بنس عن كل طن يشحن من ميناء صيدا. وقد جرت عدة تعديلات على الشروط الأصلية وأصبح مجموع ما تأخذه كل من هذه الحكومات هو ٣,٥ مليون دولار لسوريا، وأربعة ملايين دولار للأردن، وخمسة ملايين دولار للبنان. وفي عام ١٩٦٣ توصلت حكومة المملكة العربية السعودية وشركة خطوط الأنابيب عبر البلاد العربية، وكذلك شركة البترول العربية (أرامكو)، من التوصل إلى اتفاق جديد تغيرت بموجبه الأسس التي كان معمولاً بها قبل هذا التاريخ. وكان هذا الاتفاق نهاية لنزاع مرير بين الحكومة وهاتين الشركتين استمر حوالى ٨ سنوات، كانت الحكومة العربية السعودية تطالب شركة أرامكو بنصف الأرباح التي كانت تجنيها من عمليات النقل بالخط عن مبيعاتها التي كانت تتم في صيدا، وكانت وجهة نظر الحكومة السعودية أن عملية النقل من

الأراضي السعودية إلى كل من الأردن وسوريا ولبنان تعطيها الحق في مناصفة الأرباح مع الشركة في صيدا طبقاً لقانون ضريبة الدخل السعودي الذي يقرر أن الأرباح التي يتم جزء منها في المملكة والباقي في الخارج، يحق للحكومة مناصفتها. وكانت شركة أرامكو ترفض مجرد الاعتراف بهذا المبدأ طيلة الثماني سنوات، ولكنها بعد أن تغيرت الظروف ولأسباب سياسية بحتة رضيت بما كانت ترفضه في الماضي ووافقت على أن تدفع للحكومة السعودية نصيبها في الأرباح التي تحققت في صيدا بلبنان. وكان ممكناً لحكومة لبنان أن تأخذ شيئاً من هذه الأرباح لولا أنها قد أعفت هذه الشركات من ضريبة الدخل مقابل مبالغ مقطوعة. وقد قدر ما أخذته الحكومة السعودية من شركة أرامكو في عام ١٩٦٣ كترضية لجميع مطالبها من أرباح الخط من المبيعات في صيدا بحوالى ١٠٠ مليون دولار. كما اتفق في هذه الاتفاقية الجديدة على أن تشارك الحكومة السعودية شركة التابلاين بالأرباح التي تتحقق من النقل بعد أن تخصم جميع المبالغ التي تدفع كرسوم للمرور، وكذلك أن يتحمل الطرفان التخفيضات من الأسعار التي تبيع بها الشركة البترول الخام لحكومات بلاد المرور للاستعمال المحلي. وعليه فإن أية مبالغ قد تدفع في المستقبل لتحسين شروط رسوم المرور ستساهم الحكومة العربية السعودية في نصفها. وهذه فلسفة جديدة لم تكن موجودة في الاتفاقيات السابقة. وقد حاولت شركة بترول العراق مؤخراً إقناع الحكومة العراقية في تغيير الاتفاقية معها بحيث تصبح على نمط الاتفاقية الجديدة بين حكومة المملكة العربية السعودية وشركة التابلاين، ولكن حكومة العراق رفضت الاقتراح على أساس أنها لا تريد أن تتحمل أعباء مالية جديدة.

ماذا تريد سوريا؟

لا شك أن الحكومة السورية ستطالب شركة التابلاين بأن تدفع لها نفس التعرفة التي تمكنت من الحصول عليها من شركة بترول العراق وهذا يعادل ٠,٠٣٧ سنت عن كل برميل يمر ميلاً واحداً في سوريا. وهذا معناه أن تزيد شركة التابلاين مدفوعاتها لسوريا من ٠,٠١٤٢ سنت عن البرميل الواحد المار ميلاً واحداً في الأراضي السورية إلى ٠,٠٣٧ سنت عن البرميل الواحد المار ميلاً واحداً. وهذا سيرفع حصيلة سوريا السنوية عن رسوم المرور من ٢,٣٣ مليون دولار في العام الواحد إلى ٦,٠٨ مليون دولار على اعتبار أن متوسط ما يمر بالخط يومياً يعادل ٤٥٠ ألف برميل في اليوم أو ٢٢ مليون طن في العام الواحد. ولربما طلبت سوريا من شركة التابلاين أن تزيد من الخصومات التي تعطيها من الأسعار المعلنة للبترول الذي تشتريه الحكومة السورية من شركة التابلاين لأغراض الاستهلاك المحلي. وطالما أن الحكومة السعودية ستساهم بنصف النفقات التي قد تتحملها شركة التابلاين، فإن استجابة الشركة لهذا المطلب لن تكون من الصعوبة بمكان، خصوصاً وأن هناك تفكيراً في بعض البلاد بمطالبة

شركات النقل بالأنابيب بأن تبيع البترول اللازم للاستهلاك المحلي في بلاد المرور بسعر تكلفة الإنتاج مضافاً إليها أجور النقل والتخزين وضريبة حكومة البلاد المنتجة والمصدرة للبترول.

القوة التفاوضية لكلا الطرفين

مهما قالت الشركة وقالت الأبواق التي تتكلم باسمها بأنها ليست بنفس الموقف الذي كانت به شركة بترول العراق، وأنها قادرة على الصمود في وجه مطالب الحكومة السورية، وأنها، أي الشركة، غير مستعدة للتساهل، فالحقيقة غير ذلك تماماً. فالشركة مسؤولة عن إعاشة ١١٠٠ موظف (ألف ومائة موظف وعائلاتهم على طول الخط من القيصومة وهي محطة الضخ رقم ثلاثة (رقم ٣) إلى صيدا، كما أنها ملزمة حسب اتفاقياتها بأن تدفع للبلاد التي تمر الخطوط فيها تعرفة المرور والوفاء بكل الالتزامات التي تعهدت بالقيام بها ولن يعتبر تمنعها عن زيادة عائداتها لسوريا كما فعلت شركة بترول العراق وتوقف العمل بالخط نتيجة لذلك من الأمور التي تدخل ضمن نطاق «القوة القاهرة». ولهذا فهي ملزمة في الفترة التي يتوقف فيها الضخ، إذا ما حدث ذلك، بالقيام بجميع التزاماتها. كما أن قيمة الخط قد استردت، ومهما قلت أجور النقل بالناقلات فإن النقل بالأنابيب يظل أرخص وأضمن وسيلة للنقل خصوصاً وأن أجور النقل بالأنابيب تقل أيضاً مع الزمن حيث يسترد رأس المال وتقل بذلك التكاليف وتزيد تبعاً لذلك نسبة الأرباح. وإذا عرفنا بأن خط التابلاين ينقل يومياً من الحقول السعودية إلى صيدا بلبنان أكثر من ٤٥٠ ألف برميل (أربعمائة وخمسون ألف برميل) وأن حكومة المملكة العربية السعودية تأخذ كما قال وزير البترول والثروة المعدنية منها ٨٧ سنتاً عن كل برميل تصدره أرامكو بعد إلغاء بعض الخصميات التي كانت تعطى للمشترين الذين ليسوا من مالكي أرامكو (الطرف الثالث)، فهذا معناه أن المملكة العربية السعودية ستخسر يومياً فيما لو توقف العمل في الخط مبلغاً قدره $\frac{٨٧ \times ٤٥٠,٠٠٠}{١٠٠}$ = ٣٩١,٥٠٠ دولار في اليوم الواحد. ويقابل ذلك مبلغ مماثل ستخسره الشركات المالكة لأرامكو إذا لم تصدر هذه الكميات. بالإضافة إلى ذلك فإن حكومة المملكة العربية السعودية ستكون مضطرة لإيجاد أعمال أو الصرف على كل العاملين في محطات الخط، كما أن العمل على الطريق الموازي للخط والموصل من سوريا إلى الأردن والسعودية وإمارات الخليج سيتأثر المرور عليه وسيفضل أصحاب السيارات المرور بالطريق الموازي لخطوط أنابيب بترول العراق إلى الخليج. وهذا سيؤثر على الفوائد التي تجمعها الحكومة السورية حالياً من ضرائب على السيارات والبضائع التي تمر بالخط. وهكذا نرى أنه ليس من مصلحة أحد التفكير بإيقاف الخط حتى ولو نتج عن ذلك أن المملكة العربية السعودية لا تحقق أية فوائد من مرور الخط في أراضيها الخارجة عن امتياز أرامكو والتي يحق لها تبعاً لاتفاقية امتياز مد الأنابيب

الحصول على دخل عن كل برميل يمر في أراضيها. أما ما رددته بعض النشرات البترولية على لسان بعض الرسميين في السعودية، فإنهم غير قلقين على إيقاف العمل في الخط لأن البترول الذي ينقل بالخط الآن يمكن تصديره عن طريق ميناء رأس تنورة على الخليج العربي، فالرد على ذلك بسيط. ومعنى هذا أن التوسع في الإنتاج السنوي سيقل عما هو مقدر له إذا كان معنى ذلك استعمال الطاقات الموجودة للتوسع في تصدير كميات لم يعمل حسابها، وسيحرم مالكي أرامكو والتابلاين من أرباح يأخذونها من عمليات شركة التابلاين. كما أنهم سيكونون مضطرين لتأجير عدد من الناقلات لا يقل مجموعها عن عشرين ناقلة حمولة كل منها ٦٠ ألف (ستون ألف) طن قيمة كل منها ثلاثة ملايين جنيه استرليني، أي أنهم مضطرون لتوظيف ستين مليون جنيه استرليني لتوفير الطاقة السنوية التي ينقلها الخط على اعتبار أن الخط ينقل حوالى ٢٢ مليون طن في العام وأن الناقلة التي حمولتها ٦٠ ألف طن تحتاج إلى ١٨ يوماً ذهاباً وإياباً بين رأس تنورة وميناء صيدا بلبنان. والجدول يمثل الكميات التي نقلها الخط والأرباح التي جمعتها الشركات المالكة لأرامكو نتيجة بناء الخط واستخدام الأراضي العربية لاختصار المسافة، وكذلك الموانئ العربية على البحر الأبيض المتوسط لتسهيل الشحن في الناقلات التي تنقل البترول إلى أوروبا والنصف الغربي للكرة الأرضية (الولايات المتحدة الأمريكية وكندا ودول أمريكا اللاتينية).

ومن الجدول يمكننا أن نرى بسهولة أنه لا يوجد تناسب بين الأرباح التي حققتها الشركات من الموقع الجغرافي لبلاد المرور والفوائد التي عادت على البلاد العربية صاحبة الحق الأكبر في الاستفادة من موقع بلادها الجغرافي، وأن البلاد العربية التي تمر خطوط الأنابيب في أراضيها لا زالت لسوء الحظ لا تؤمن بأن لها حقوقاً أكبر بكثير مما تطالب به، وأن موقعها الجغرافي وما حقق من أرباح على حسابها يعطيها الحق أن تطلب من الشركات توظيف جزء من أرباحها التي تحققت في بلادها في بناء صناعات للتكرير وللبتروكيميائيات بدلاً من زيادة العائدات زيادات طفيفة لا تسمن ولا تغني من جوع. ولعل من المناسب أن نذكر هنا أن معالي وزير الاقتصاد اللبناني الحالي الدكتور سعيد حماده قد كتب في ٣٠ نوفمبر من عام ١٩٥٢ في جريدة النهار البيروتية مقالاً بعنوان: الحاجة لإعادة النظر في الاقتراح الخاص بتعديل الاتفاقيات البترولية (Need to Reconsider the Proposal of Revision of the Oil Agreements)[١] وقد قدر الدكتور سعيد أرباح شركة بترول العراق في نقل ثمانية ملايين طن من حقولها في العراق إلى البحر الأبيض المتوسط بـ ٣٥ مليون دولار، كما قدر أرباح شركة التابلاين من نقلها ١٦ مليون طن من السعودية إلى سواحل لبنان

(١) George Lenczowski, *Oil and State in the Middle East* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1960).

الجنوبية (صيدا) بخمسين مليون دولار.

دخل شركة أنابيب البترول عبر البلاد العربية (التابلاين)

وكميات البترول المارة في الخطوط من القيصومة إلى صيدا

من عام ١٩٥٠ لغاية ١٩٦٦

السنة	كميات البترول الخام المارة (بآلاف البراميل)	فرق سعر البترول الخام بين صيدا ورأس تنورة (سنت لكل برميل)	الزيادة في قيمة البترول الخام المنقول (بملايين الدولارات)	النفقات الكلية التقديرية لنقل البترول (بملايين الدولارات)	الدخل الصافي للتابلاين (بملايين الدولارات)
١٩٥٠	٩,٣٢٤	٦٦	٦,٢	١,٩	٤,٣
١٩٥١	١٠٧,٨٣٠	٦٦	٧١,٣	٢١,٦	٤٩,٧
١٩٥٢	١١٤,٨٨٣	٦٦	٧٥,٨	٢٣,٠	٥٢,٨
١٩٥٣	١١٢,٥٤٢	٥٦	٦٣,٠	٢٢,٥	٤٠,٥
١٩٥٤	١١٦,٥٦٣	٤٤	٥١,٣	٢٣,٣	٢٨,٠
١٩٥٥	١١٧,٩٨٩	٤٤	٥١,٩	٢٤,٤	٢٧,٥
١٩٥٦	١٢٠,٦٠٧	٥٣	٦٣,٩	٢٤,٠	٣٩,٩
١٩٥٧	١٢٧,٦٤٥	٦٤	٨١,٧	٢٥,٥	٥٦,٢
١٩٥٨	١٣٥,١٨٢	٤١	٥٥,٤	٢٧,٠	٢٨,٤
١٩٥٩	١٢٤,١٣٩	٣٩	٤٨,٤	٢٤,٨	٢٣,٦
١٩٦٠	٩١,٩٦١	٣٧	٣٤,٠	١٨,٤	١٥,٦
١٩٦١	١١٥,١٨٣	٣٧	٤٢,٦	٢٤,٢	١٨,٤
١٩٦٢	١٢٦,٤٧٢	٣٧	٤٦,٨	٢٦,٥	٢٠,٣
١٩٦٣	١٤٢,٩١٩	٣٧	٥٢,٩	٣٠,٠	٢٢,٩
١٩٦٤	١٦٠,٢٣١	٣٧	٥٩,٣	٣٣,٦	٢٥,٧
١٩٦٥	١٦٥,٢٠٦	٣٧	٦١,١	٣٤,٧	٢٦,٤
١٩٦٦	١٧٣,٤٦٦	٣٧	٦٤,٢	٣٦,٤	٢٧,٨
المجموع	٢,٠٦٢,١٤٢		٩٢٩,٨	٤٢١,٨	٥٠٨,٠

المصادر: البيانات من عام ١٩٥٠ لغاية ١٩٦٠ أخذت من: **اقتصاديات البترول في الشرق الأوسط**، ترجمة أحمد فراج، إبراهيم الشيخ ومحمد علي زيد، ص ٢٦٠. والبيانات من عام ١٩٦١ لغاية ١٩٦٦ مقدرة.

الجوانب السياسية لنقل البترول بالأنابيب من الحقول العربية في شمال العراق ومن الخليج العربي

بين حين وآخر نسمع بعضهم يقول إن امتيازات البترول هي عملية ذات طابع سياسي ويجب جعلها منفصلة فيما يتعلق بعلاقاتها السياسية بالشعوب الأوروبية والأمريكية. ويجهل أو يتجاهل هؤلاء أن الامتيازات الأجنبية لاستغلال البترول

حدثت نتيجة لغزو وسيطرة الغزاة المستعمرين على التراب العربي، وأنها عمليات سياسية أكثر منها عمليات اقتصادية. ففي شروط الامتيازات نفسها نصوص صريحة تعطي صاحب الامتياز صفات ومميزات لا يمكن أن تمارسها الحكومات في البلاد المستقلة ذات السيادة. فإعلان أسعار المواد التي تصدر من البلاد هي عملية من حق حكومات البلاد وليس للشركات المستثمرة حق إعلانها بدون موافقة الحكومة. والكميات التي تصدر من كل بلد هي من حق الحكومة في كل بلد، ومع ذلك فالشركات الأجنبية المستغلة للبترول العربي تمارس هذا الحق بدلاً من الحكومة وتستخدمه بإتقان للإضرار باقتصاديات البلاد العربية التي لا تسير مع الركب الاستعماري. ان هاتين القوتين المدمرتين اللتين إذا ما وضعتا بأيد غير صديقة كانتا سلاحاً رهيباً موجهاً للاقتصاد القومي لا زالت تمارسهما شركات تدار من أرض أجنبية بعيدة عن بلادنا، وهي بلاد غير صديقة لنا ولا تتمنى لنا الخير، بل إنها هي التي احتلت بعض أجزاء بلادنا واقتطعت جزءاً عزيزاً من التراب العربي هو فلسطين وأقامت عليه دولة عدوة لدودة للعرب، وأعطتها كل الإمكانيات لتبقى. ولم تقف عند هذا الحد، بل إنها أعلنت بالتصريح الثلاثي بأنها ستحمي الأوضاع الحاضرة في الشرق الأوسط، أو بمعنى آخر في الوطن العربي بجميع ما يحويه من متناقضات وتفرق وتمزق، وأتت بالأسطول الأمريكي السادس ليجوب سواحل البحر الأبيض المتوسط مذكرة شعوبنا الفقيرة الممزقة أن أمريكا هنا لتحمي إسرائيل والتجزئة العربية. بقي أن نعرف أن هذا الأسطول يستمد وقوده والطاقة التي تحركه من البترول العربي بالطريقة التالية:

شركة خطوط الأنابيب تملكها أربع شركات أمريكية كما عرفنا، وهذه الشركات لديها عقود طويلة الأمد مع إدارة الأسطول الأمريكي لشراء البترول الذي تنتجه أرامكو بأسعار تقل كثيراً عن الأسعار المعلنة للبترول السعودي في ميناء رأس تنورة وميناء صيدا بلبنان. وقيل إن الخصميات قد تبلغ حوالى ٢٢ في المئة من الأسعار المعلنة، كما أن الكميات التي يأخذها الأسطول تتراوح بين ١٣٠,٠٠٠ و١٨٠,٠٠٠ (مائة وثلاثون ومائة وثمانون ألف برميل في اليوم)، وبما أن أسهل وأرخص طريقة يستلم فيها الأسطول السادس البترول في البحر الأبيض هي الموانئ التي ينتهي عندها بترول أرامكو، وهي ميناء صيدا، فلا بد أن هذا الأسطول يأخذ البترول من هنا ليكرره في معامل ايطاليا وغيرها من البلاد الأوروبية الواقعة على سواحل البحر الأبيض المتوسط. وهكذا نرى أننا ونحن نحتج على ما قاله ليفي اشكول رئيس وزراء إسرائيل من أن الأسطول الأمريكي موجود في البحر الأبيض المتوسط لحماية إسرائيل، نساعد بأنفسنا وبمعرفتنا أو بدونها هذا الأسطول إما على القيام بمهمته بإعطائه خصميات من الأسعار، أو بتسهيل مرور البترول في أراضينا ليصله بطريقة أسرع وأرخص.

النتيجة

إن سوريا وهي تحاول رفع عائداتها من مرور البترول السعودي في أراضيها تعلم ولا شك بأن القضية أعمق وأخطر من مجرد زيادة العائدات، واننا إذا لم نستعمل سلاح البترول في محاربة المستعمرين الجدد كما اتفقنا في مؤتمر القمة الأول للدفاع عن حقوقنا المشروعة فإن الفرصة قد لا تؤاتينا مرة ثانية. إن لدى سوريا فرصة ثمينة أن تبين للغرب أنه بحاجة إلى العرب أكثر من حاجة العرب إليه، وأنه قد آن الأوان لهؤلاء المستعمرين الجدد تغيير سياساتهم حيال الأمة العربية. أما لماذا سوريا وحدها التي نطلب منها ذلك، فالجواب واضح، فسوريا الثورة في موقع تستطيع إذا استعملت ما لديها من إمكانيات تأديب المستعمرين وأذنابهم.

النفط في الوطن العربي(*)

تحوي الأرض العربية من المحيط إلى الخليج حوالى سبعين في المئة من رواسب النفط المعروف وجودها والتي يمكن إخراجها بالطرق العلمية المعروفة للإنسان حالياً. وتقع هذه الرواسب في المناطق التالية، مرتبة بحسب أهميتها:

١ ـ منطقة الخليج العربي.

٢ ـ منطقة شمال افريقيا العربية (ليبيا والجزائر).

٣ ـ ومنطقة خليج السويس والصحراء الغربية في الجمهورية العربية المتحدة.

ولكن التقسيم غير المتكافئ والذي كانت نتيجته تفتيت الوطن العربي إلى كيانات صغيرة تسبب في توزيع الثروة البترولية توزيعاً غير عادل بين المجموعات العربية بحيث اكتشفت رواسب النفط بكميات كبيرة في أراضٍ لا يقطنها إلا عدد صغير من السكان كما هي الحال في الإمارات الواقعة على الساحل الشرقي للخليج العربي. كما أن عقود الامتيازات والأولى في الأرض العربية حدثت معظمها مع حكومات شبه بدائية فقيرة متخلفة بحيث تمكن الاستعمار من فرض شروط الاستثمار بطريقة مجحفة ضاعت بموجبها على الأمة العربية ثروات ضخمة كان يمكن استخدامها في تطوير الإمكانيات العربية الأخرى. كما ساعد وجود الاستعمار في بعض البلاد العربية، إما عن طريق الحكم المباشر أو الحماية أو السيطرة وبسط النفوذ على توجيه الاقتصاد في البلاد التي تم اكتشاف البترول فيها، بحيث ضاعت على تلك البلاد ثروات كبيرة لعدم وجود تخطيط علمي ولضياع مبالغ كبيرة لاستيراد مواد استهلاكية عديمة الفائدة. كما أن الاضطرابات والانقلابات العسكرية في بعض البلاد العربية حالت دون

(*) نشر في: **دراسات عربية**، السنة ٣، العدد ٩ (تموز/يوليو ١٩٦٧)، ص ٥٨ ـ ٧٩. كما نشر أيضاً في: **مجلة البترول والغاز العربي**، السنة ٢، العدد ٨ (أيار/مايو ١٩٦٧)، ص ٤ ـ ٩ و٤٨ ـ ٥٤.

ملاحظة: اشتمل هذا المقال في الأصل على جدول «تكاليف إنتاج البترول الخام»، إلا أنه حذف لوروده في مقال سابق هو «هل يمكن تأميم البترول العربي؟(١)».

التخطيط العلمي لاستثمار ثروات البترول وتطوير الإمكانيات الأخرى لتلك البلاد بطرق علمية صحيحة. وسأحاول في الأسطر التالية أن أعطي صورة عن رواسب البترول في الوطن العربي وأفضل الطرق في نظري لاستثمار هذه الثروة الضخمة لخلق تعاون عربي صحيح يهدف إلى رفع مستوى المعيشة للإنسان العربي في جميع البلدان العربية، وإني لمؤمن أنه لا يمكن للبلاد العربية أن تستفيد من عصر البترول الذي تعيشه الآن إلا بالتخطيط العلمي على مستوى الأمة العربية أو على الأقل على مستوى الدول التي تطبق في بلادها النظم الاشتراكية.

إن الثروات البترولية الموجودة في أرضنا تشكل أثمن ما تحوي الكرة الأرضية من كنوز طبيعية. إن البترول في الوقت الحاضر أصبح ضرورة حياتية للإنسان المتمدن وهو الأمل في حل مشكلة الجوع التي تعاني منها البلاد المتخلفة. فلم يعد البترول أحد مصادر الطاقة فحسب بل أصبح النفط بالنسبة لإنسان القرن العشرين مصدراً لمأكله ومسكنه وملبسه. فبإمكاننا اليوم أن نحول مواد النفط إلى غذاء أساسي قد يحل مشكلة الجوع في العالم بعد أن أصبح هذا الأخير مهدداً بالمجاعة للزيادة السريعة في عدد سكان الكرة الأرضية، وذلك باستخدام النفط كمصدر سريع للمواد البروتينية، فقد أصبح من الممكن تحضير البروتينات وهي أهم غذاء للإنسان من المواد البترولية بسرعة تفوق تحضير البروتين بالطرق الطبيعية كالزراعة وتربية الحيوان. هذه الاكتشافات العلمية الخطيرة هي التي جعلت البترول الأمل في مواجهة الجوع الذي يهدد العالم بعد سنة ٢٠٠٠ ميلادية حيث يقدر تضاعف عدد السكان في العالم. كما أن البترول أصبح مصدراً مهماً لجميع أنواع الأقمشة، فالملابس القطنية والحريرية والصوفية أمكن تحضير بدلاً منها من المواد البترولية، وبذلك يستطيع الإنسان بسرعة أكثر وبتكلفة أقل الحصول على ما يحتاجه من هذه المواد. أما عن المسكن فقد أصبح بالإمكان تشييد المساكن الرخيصة حاوية كل ما يفكر فيه الإنسان من وسائل الترف والرفاهية.. كل ذلك من مواد بترولية بحتة. إن هذه الثروة الضخمة في بلادنا تسيطر عليها الشركات الأجنبية وتجمع معظم الفوائد التي تنتج من عملية الاستثمار. ففي الوقت الذي يبلغ فيه دخل البلاد العربية من برميل البترول الواحد المصدر من أرضها ٧٥ سنتاً بالعملة الأمريكية تبلغ المبالغ التي يدفعها المستهلك للمنتجات المستخلصة من هذا البرميل ١١ دولاراً. والجدول رقم (١) يبين مواقع رواسب البترول في الوطن العربي والكميات الثابت وجودها من البترول والغاز وإنتاج كل بلد في اليوم الواحد وعدد سكان هذه البلاد.

اقتصاديات البترول العربي

تتمتع صناعة البترول في الوطن العربي بمميزات تساعد على تصريفها في الأسواق بسهولة وتحقق للرأسمال العامل بها أرباحاً كبيرة نسبياً. فموقعها الجغرافي في

الجدول رقم (١)

احتياطي بعض البلاد العربية من البترول والغاز الطبيعي وإنتاج هذه البلاد وعدد السكان فيها

البلد	احتياطي البترول (بآلاف البراميل)	احتياطي الغاز الطبيعي (بليون قدم مكعب)	إنتاج البترول اليومي (بآلاف البراميل)	عدد السكان
أبو ظبي	١٢,٥٠٠,٠٠٠	٧,٥٠٠	٣٥٧,٠	٠,٠٠٥,٠٠٠
قطر	٤,٠٠٠,٠٠٠	٧,٥٠٠	٢٨٣,٠	٠,٠٥٥,٠٠٠
البحرين	٢٠٠,٠٠٠	٠,١٠٠	٦١,١	٠,١٤٣,٨١٤
العراق	٢٤,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	١,٣٨٠,٠	٨,٢٦١,٥٢٧
الكويت	٦٨,٠٠٠,٠٠٠	٤٠,٠٠٠	٢,٢٢٨,٠	٠,٢٤٠,٠٠٠
المنطقة المحايدة الكويتية السعودية	١٣,٠٠٠,٠٠٠	٣,٥٠٠	٤١٦,٠	
المملكة العربية السعودية	٧٤,٤٠٠,٠٠٠	٢٦,٤٠٠	٢,٣٧٤,٠	٣,٢٥٠,٠٠٠
الجزائر	٧,٢٥٠,٠٠٠	١٤٠,٠٠٠	٧٠٩,٨	١٢,٠٠٠,٠٠٠
ليبيا	٢٠,٠٠٠,٠٠٠	٧,٠٠٠	١,٤٧٢,١	١,٥٠٠,٠٠٠
الجمهورية العربية	٩٤٤,٠٠٠	٠,٥٣٠	١١٩,٧	٣٠,٠٠٠,٠٠٠

شمال افريقيا العربية جعلها قريبة من أكبر سوق مستورد ومستهلك للبترول (أوروبا الغربية) التي تأخذ من الوطن العربي ٥,٠٨٦,٠٠٠ برميل يومياً منها ٣,٣٦١,٠٠٠ من الخليج العربي و١,٣٢٥,٠٠٠ من شمال افريقيا العربية. أما في الخليج العربي فإن الموقع الجغرافي للرواسب البترولية هناك يجعلها في متناول الغرب والشرق. فمنها تأخذ كل من القارات الخمس معظم حاجياتها، فهي تمد أوروبا الغربية عن طريق الناقلات مروراً من قناة السويس أو بالناقلات الضخمة، وبخطوط الأنابيب من الشمال العربي إلى موانئ الشرق الأوسط على البحر الأبيض المتوسط (سوريا ولبنان)، ومنها بالناقلات إلى أوروبا وأمريكا الشمالية، ومن الخليج العربي تأخذ معظم بلاد أمريكا الجنوبية. وقد ساعدت قلة تكاليف التطوير والإنتاج في منطقة الخليج العربي إلى أن يصل البترول من هذه المنطقة إلى جميع الأسواق في نصفي الكرة الأرضية، الشرق والغرب، بدون أن يكون ثمنه في هذه الأسواق أعلى من ثمن البترول الآتي من المصادر المنافسة له.

ويبين الجدول رقم (٢) النسبة المئوية للأرباح إلى الأموال الموظفة في بعض البلاد المنتجة والمصدرة للبترول في منطقة الخليج العربي. ومن هذا الجدول نرى أيضاً كيف أن الأموال الموظفة في صناعة البترول العربية تدر أرباحاً أكثر من الأرباح التي يمكن جمعها من بلاد أخرى مثل الجمهورية الفنزويلية، وهي أكبر دولة مصدرة

للبترول في العالم والتي لم تزد نسبة الأرباح على الأموال الموظفة هناك في الفترة ما بين ١٩٥٦ ـ ١٩٦٠ على ٢٠ بالمئة بينما بلغت هذه النسبة في العراق وقطر في نفس الفترة ٦٢ بالمئة و١١٤ بالمئة على التوالي.

الجدول رقم (٢)

صافي الربح على رأس المال الموظف في عمليات الإنتاج في بعض بلاد الشرق الأوسط وفنزويلا في الفترة بين ١٩٥٦ ـ ١٩٦٠

البلد	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	متوسط الخمس سنوات
العراق:						
صافي رأس المال المستثمر	٣٢٠	٣٢٩	٣٤٣	٣٥١	٣٦٣	٣٤١
صافي الربح على رأس المال المستثمر	٢٠٩	١١٧	٢٣٣	٢٢٩	٢٧٠	٢١٢
نسبة الربح المئوية إلى رأس المال	٦٥	٣٦	٦٣	٦٥	٧٥	٦٢
قطر:						
صافي رأس المال المستثمر	٣٣	٣٣	٣٢	٤٠	٤٨	٣٧
صافي الربح على رأس المال المستثمر	٣٤	٤٣	٤٨	٤٤	٤٠	٤٢
نسبة الربح المئوية إلى رأس المال	١٠٣	١٣٠	١٥٠	١١٠	٨٣	١١٤
فنزويلا:						
صافي رأس المال المستثمر	٢٣٦٥	٢٨١٦	٣١١٢	٣٣٠٢	٣٤٢٩	٣٠٠٥
صافي الربح على رأس المال المستثمر	٦٨٥	٨٩٩	٥٢٤	٤٣٢	٤١٥	٥٩١
نسبة الربح المئوية إلى رأس المال	٢٩	٣٢	١٧	١٣	١٢	٢٠

أسعار البترول العربي

من الأمور التي يظهر بها الغبن الواقع على البلاد العربية المتطورة المنتجة والمصدرة للبترول وأهمها البلاد العربية جعل تسعير البترول الخام والمواد المكررة المصدرة من البلاد العربية بيد الشركات الأجنبية التي تشتري لنفسها معظم الكميات التي تنتجها وتصدرها. فهذه الشركات التي تملك الامتيازات في الوطن العربي إما أن تكون مملوكة لإحدى الشركات الكبرى أو فرعاً منها أو تكون هي نفسها مالكة لشركات أخرى متخصصة بعمليات النقل والتكرير والتوزيع في الأسواق العالمية. وهي لهذه الأسباب تحاول دائماً تخفيض أسعار البترول الخام والمنتجات المصدرة من بلادنا حيث تشارك حكوماتنا في نصف الأرباح الناتجة عن العمليات التي تحدث داخل حدودنا.

ولهذا فإن تخفيض الأسعار في موانئ البلاد المنتجة هو في صالح الشركات، حيث تحول الأرباح من عمليات الإنتاج إلى عمليات النقل والتكرير والتسويق التي لا تشارك في أرباحها حكومات البلاد المنتجة والمصدرة للبترول. وقد مكنت سيطرة

الشركات الأجنبية على الأسعار وتكييفها طبقاً لمصالحها الخاصة والقومية حكومات البلاد المستوردة للبترول من جمع ضرائب عالية على المنتجات البترولية التي تستورد والتي تزيد في متوسطها عن ثلاثة دولارات على كل برميل تستورده بينما لا يزيد مجموع الضرائب والعوائد التي تجمعها حكومات البلاد المنتجة والمصدرة للبترول في المتوسط عن ٨٠ سنتاً عن كل برميل تصدره.

والجدول رقم (٣) يبين مجموع الضرائب التي تجمعها بعض الحكومات في البلاد الأوروبية المستوردة للبترول عن كل برميل يدخل بلادها.

الجدول رقم (٣)
متوسط الضرائب في أوروبا على البرميل الواحد المستورد (بالدولار الأمريكي)

البلد	متوسط الضرائب على البرميل الواحد المستورد (بالدولار الأمريكي)
النمسا	٤,٨٥
بلجيكا	٣,٢٠
الدانمارك	٢,٠٠
فنلندا	٥,٢٠
فرنسا	٤,٨٥
ألمانيا الغربية	٢,٧٥
ايطاليا	٣,٥٠
هولندا	١,٥٠
النرويج	٢,٩٠
السويد	٢,٥٠
سويسرا	٢,٦٥
المملكة المتحدة	٣,١٠

والجدول رقم (٤) يُري كيف تدهورت الأسعار نتيجة لتلاعب الشركات بها إما نتيجة لضغط البلاد المستهلكة وهي الدول الصناعية الكبرى في أوروبا وأمريكا التي تنتمي إليها هذه الشركات أو رغبة من هذه الشركات بالاحتفاظ بأكبر نسبة من الأرباح لنفسها خصوصاً بعد عام ١٩٥٠ ودخول حكومات بلاد الشرق الأوسط شريكة بنصف الأرباح من عمليات الإنتاج. ولم تكن الشركات تدفع ضرائب على أرباحها قبل هذا التاريخ.

الجدول رقم (٤)
الأسعار المعلنة للبترول الخام من (١٩٤٨ ـ ١٩٦٦)
(بالدولار للبرميل الواحد)

تاريخ التغيير الشهر/السنة	بترول غرب تكساس يحتوي على الكبريت كثافته ٣١ أي بي أي موانئ خليج المكسيك	بترول الكويت كثافته ٣١ أي بي أي ميناء الأحمدي	البترول العربي كثافته ٣٦ أي بي أي رأس تنورة	بترول السفانية كثافته ٢٧ أي بي أي رأس تنورة	بترول خام افيستيا كثافته ٣١ أي بي أي على ظهر الناقلة ميناء بورتولاكروزا	بترول تاباجوانا متوسط كثافته ٢٦ أي بي أي على ظهر الناقلة ميناء آموي
مارس ١٩٤٨	٢,٦٦	٢,١٥	٢,٢٢	-	٢,٥٥	٢,٤٠
يوليو ١٩٤٨	"	١,٩٧	٢,٠٣	-	"	"
يناير ١٩٤٩	"	"	"	-	"	٢,٣٠
ابريل ١٩٤٩	"	١,٨٢	١,٨٨	-	"	"
يوليو ١٩٤٩	"	١,٧٥	١,٧٤	-	"	"
اكتوبر ١٩٤٩	"	١,٦٥	"	-	"	"
١٩٥٠	"	"	"	-	"	"
١٩٥١	"	"	"	-	"	"
مايو ١٩٥٢	"	"	"	-	"	٢,٢٠
ابريل ١٩٥٣	"	١,٥٠	"	-	"	"
يونيو ١٩٥٣	٢,٩١	"	"	-	٢,٨٠	٢,٣٠
يوليو ١٩٥٣	"	١,٧٢	١,٩٧	-	"	"
١٩٥٤	"	"	"	-	"	"
سبتمبر ١٩٥٥	"	"	"	-	٢,٥٥	"
١٩٥٦	"	"	"	-	"	"
يناير ١٩٥٧	٢,١٦	"	"	-	٢,٨٠	٢,٥٥
ابريل ١٩٥٧	"	"	"	١,٦٨	"	"
يونيو ١٩٥٧	"	١,٨٥	٢,٠٨	١,٧٩	"	"
سبتمبر ١٩٥٨	٢,١٦	١,٨٥	٢,٠٨	١,٦٥	٢,٨٠	٢,٥٥
٣ فبراير ١٩٥٩	٣,٠٠	"	"	"	"	"
٦ فبراير ١٩٥٩	"	"	"	"	٢,٦٥	٢,٤٠
١٣ فبراير ١٩٥٩	"	١,٦٧	١,٩٠	١,٥٠	"	"
ابريل ١٩٥٩	"	"	"	"	٢,٥٥	٢,٣٠
أغسطس ١٩٥٩	"	١,٥٨	١,٧٦	١,٤٦	"	"
سبتمبر ١٩٦٠	"	١,٥٩	١,٨٠	١,٤٧	"	"
١٩٦١	"	"	"	"	"	"

والجدول رقم (٥) يبين بكل وضوح انخفاض أسعار الصادرات البترولية وغيرها من المواد الخام التي تصدرها البلاد المتطورة وأسعار السلع التي تستوردها هذه البلاد من الدول الصناعية، ومنها يتبين لنا الغبن الفاحش الواقع على الدول المتطورة، حيث انخفضت أسعار المنتجات البترولية منذ عام ١٩٥٠ حوالى ٨ بالمئة وارتفعت أسعار الواردات من الدول الصناعية بحوالى ٢٤ بالمئة.

الجدول رقم (٥)

ما تخسره البلاد العربية نتيجة لإعطاء خصميات من الأسعار المعلنة تعادل ٦ ونصف كما نص عليه في اتفاقية تنفيق الريع بين أعضاء منظمة الدول المصدرة للبترول والشركات العاملة في بلادنا عن السنوات ١٩٦٧ لغاية ١٩٧٥

البلد	الإنتاج السنوي مقدراً بملايين البراميل على اعتبار أن الزيادة السنوية في الإنتاج ٨ بالمئة									مجموع الإنتاج
	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	
السعودية	١١٤٩	١٢٤١	١٣٤٠	١٤٤٧	١٥٦٣	١٦٨٨	١٨٢٣	١٩٦٩	٢١٢٦	١٤٣٤٦
الكويت	١٠٦٢	١١٤٧	١٢٣٩	١٣٣٨	١٤٤٥	١٥٦١	١٦٨٦	١٨٢١	١٩٦٧	١٣٢٦٦
العراق	٤٣٠	٤٦٤	٥٠١	٥٤١	٥٨٤	٦٣١	٦٨١	٧٣٥	٧٩٤	٥٣٦١
أبو ظبي	١٣٦	١٤٧	١٥٩	١٧٢	١٨٦	٢٠٠	٢١٦	٢٣٣	٢٥٢	١٧٠١
قطر	٧٧	٨٣	٨٩	٩٦	١٠٤	١١٢	١٢١	١٣١	١٤١	٩٥٤
ليبيا	٦١١	٦٦٠	٧١٣	٧٧٠	٨٣٢	٨٩٨	٩٧٠	١٠٤٧	١١٣١	٧٦٣٢
الجزائر	٢٦٧	٢٨٨	٣١١	٣٣٦	٣٦٣	٣٩٢	٤٢٣	٤٥٧	٤٩٣	٣٣٣٠

البلد	السعر المعلن	الخصميات ٦ ونصف بالمئة	مجموع الإنتاج	الخسارة (بملايين الدولارات)		
السعودية	١٨٠	١١,٧	١٤٣٤٦	١٦٧٨		
الكويت	١٥٩	١٠,٣	١٣٢٦٦	١٣٦٦	المجموع	٥٥١٨
العراق	١٧٢	١١,٢	٥٣٦٢	٦٠٠		
أبو ظبي	١٨٦	١٢,١	١٧٠١	٢٠٥	خسارة الحكومات العربية	
قطر	١٩٥	١٢,٧	٩٥٤	١٢١	٢٧٥٩	مليون دولار
ليبيا	٢٢١	١٤,٤	٧٦٣٢	١٠٩٩		
الجزائر	٢٠٨	١٣,٥	٣٣٣٠	٤٤٩		

كما أن تلاعب الشركات بإعلان الأسعار وعدم أخذ الموقع الجغرافي للبلاد المصدرة والتركيب الكيميائي للبترول المصدر بعين الاعتبار سببت أضراراً كبيرة لدخل

بعض البلاد العربية في شمال افريقيا.

فمثلاً صدرت ليبيا ١٥٦٣ مليون برميل في الفترة الواقعة بين عام ١٩٦١ ونهاية عام ١٩٦٦، والسعر المعلن لصادرات ليبيا هو ٢٢١ سنتاً للبرميل الواحد. ولو كانت الشركات قد أخذت بعين الاعتبار السعر المعلن للبترول المماثل في الخليج العربي وأجور النقل في الناقلات وتعريفة المرور في قناة السويس لكان السعر المعلن في ليبيا ٢٤١ سنتاً للبرميل الواحد.

وبما أن ليبيا قد صدرت في هذه الفترة ١٥٦٣ مليون برميل، فإن إجمالي الخسارة الناتجة عن عدم إعلان أسعار صحيحة في ليبيا هو ٣٢٢ مليون دولار. وطبقاً لاتفاقية مناصفة الأرباح فإن خسارة الحكومة الليبية هو حوالى ١٦١ مليون دولار وكذلك الحال في الجزائر.

فمن المعلومات التي أمكن جمعها عن صادرات الجزائر في الفترة ما بين ١٩٦٤ و١٩٦٦ بلغت خسارة الحكومة الجزائرية نتيجة لعدم إعلان أسعار عادلة متناسبة مع الأسعار المعلنة في الخليج العربي للبترول المماثل حوالى ٢٧,٥ مليون دولار، أي بمعدل ٤ سنتات عن كل برميل.

استخدام البترول لأغراض أخرى غير استخدامه كطاقة

يقول العالم آرثر س. كلارك مخترع الأجرام الفضائية المستعملة لأغراض المواصلات انه في عام ٢٠٠٠ لن يستخدم الإنسان المواد البترولية كوقود لأنه سيجد أن من مصلحته استخدامها لأغراض أسمى من حرقها، وذلك بتحويلها إلى مواد غذائية تساعد في توفير الغذاء للبشرية، وستخفف الضغط على الأراضي الزراعية.

وفعلاً تمكن العلماء من فتح مجالات واسعة لاستخدام المواد البترولية لخدمة الإنسان وتوفير حياة كريمة له. ففي الوقت الذي أصبح فيه سكان العالم لا يجدون من المواد الغذائية الضرورية لحياتهم ما يكفيهم وأصبح النقص في كميات البروتين اللازمة لغذائهم حوالى عشرة ملايين طن في السنة، اكتشف العلماء أن بإمكانهم توفير ضعف هذه الكمية عن طريق صناعة البترول.

فمن الإنتاج السنوي العالمي للبترول الذي بلغ في عام ١٩٦٦ ١٥٠٠ مليون طن أو حوالى ٣٠ مليون برميل في اليوم الواحد والذي يشكل النوع البارافيني ٩٠ بالمئة منه، يمكن تحضير مادة البروتين باستخدام بعض أنواع الكائنات الحية الميكروسكوبية لتتغذى على مادة البروتين وتكون مادة الخميرة. وعندما توجد هذه الكائنات في وسط بترولي كمواد الديزل والغاز أويل المستخلصة من أنواع البترول البارافيني، تمتص هذه الكائنات مادة البروتين، وتكوّن مادة الخميرة المنتجات التي تحتوي على المواد البروتينية.

ويقدر أن مجموع إنتاج العالم من البترول في الوقت الحاضر يحتوي على كمية لا تقل عن ٤٠ ـ ٥٠ مليون طن من البروتين باستخدامها كغذاء لهذه الكائنات الحية الميكروسكوبية. وهذه الكمية تعادل ضعف النقص الحالي في كمية البروتينات اللازمة لغذاء سكان الأرض، كما أنها أكثر من كمية البروتين التي يمكن الحصول عليها من كميات الأسماك التي يستهلكها سكان الأرض سنوياً وقدرها حوالى ٥٠ مليون طن. ويمكن القول إن كل طن من النفط البارافيني يمكن أن يستخلص منه من ١٢ ـ ١٥ كيلوغراماً من البروتين، وكل معمل تكرير طاقته السنوية حوالى مليون طن يمكن أن ينتج من المواد البروتينية من ١٢ ـ ١٥ ألف طن من البروتين في العام[١].

إن عملية استخلاص البروتين من المواد البترولية تفوق بسرعتها العمليات العادية في إنتاج البروتين عن طريق الزراعة وتربية الماشية. فيمكننا مثلاً أن نحضر طناً واحداً من البروتينات في حوض للتخمير سعته ٣٠٠ متر مكعب في يوم واحد، بينما لا يمكن تحضير هذه الكمية من البروتينات بأقل من ثلاثة أشهر بالطرق الزراعية، وذلك بزرع ٤ هكتارات من خضار البازلا، كما أنه لا يمكن الحصول على هذه الكمية من البروتينات إلا من أربعين رأساً من البقر لا تقل أعمارها عن ١٥ ـ ١٨ شهراً.

البروتين من الغازات الطبيعية

وأعلنت مجموعة رويال دتش مؤخراً عن طريقة جديدة لاستخلاص البروتينات من المواد البترولية، وذلك باستخدام الغاز الطبيعي بدلاً من المواد البترولية السائلة. وتتلخص طريقة شل في إمرار غاز الميثين في محلول يحتوي على بعض الكائنات الحية المجهرية (الميكروسكوبية) مضافاً إلى هذا المحلول بعض الأسمدة الأزوتية. وتستطيع هذه الكائنات الحية المجهرية التغذي من مادة غاز الميثين وتكوين أحماض أمينية. وتترسب هذه الأخيرة على شكل مادة بيضاء تظل عائمة في السائل ويمكن فصلها ميكانيكياً بواسطة الطرد المركزي. وتحتوي هذه المادة البيضاء على نسبة من المواد البروتينية تقارب نسبة البروتينات في اللحوم الحمراء، أي حوالى ٦٠ بالمئة، ثم تجفف هذه المادة وتطهر من بقايا المواد الطفيلية لتصبح غذاء صالحاً من الناحية النظرية على الأقل للإنسان والحيوان. وكل عيوب هذه المادة أن لا طعم لها ولا رائحة، وربما اضطر صانعوها في المستقبل إلى خلطها ببعض المواد الأخرى لإعطائها طعماً ورائحة مقبولين للإنسان.

ولا شك أنها تشكل غذاءً صحياً للإنسان والحيوان، فقد دلت التجارب التي أجريت لتغذية الحيوان من هذه المواد في الاتحاد السوفياتي وفي المزارع التي أقيمت في بعض البلاد الافريقية على نجاح هذه التجربة. فقد نمت الحيوانات نمواً طبيعياً ولم

---

(١) Alfred Champagnat, in: *World Petroleum* (April 1967).

يظهر على لحومها ما يدل على أنها تسبب أضراراً في المدى الطويل.

إن نجاح تجارب استخلاص غذاء للإنسان وللحيوان من المواد البترولية يفتح آفاقاً لا حدود لها أمام صناعة البترول العربي. فقد ثبت أن استخلاص البارافينات بواسطة هذه الكائنات الحية المجهرية من المواد البترولية يحسن من نوع هذه المواد البترولية ويجعلها مرغوبة أكثر في الأسواق، لأن استخلاص مادة البارافين من البترول يسبب انخفاضاً في درجة تجمد هذه المواد البترولية ويساعد على نقلها سائلة في الأجواء الباردة. كما أن إنتاج البروتينات بهذه الطريقة لا يخدم الإنسانية فقط بل يشكل مورداً جديداً وهاماً للبلاد العربية المنتجة والمصدرة للبترول. ولا بد لنا من أن ننسق جهودنا في هذا المجال وأن نقيم المعاهد الخاصة لعمل التجارب اللازمة لقيام مثل هذه الصناعات.

أما طريقة شل التي تعتمد على تحضير البروتينات من الغاز الطبيعي، فإنها تعطينا فرصة ذهبية لاستخدام الغازات الطبيعية التي نملك أكبر مخزون لها في العالم كما يظهر من الجدول رقم (١).

وقد ذكر المستر روتشيلد مدير معمل قسم الأبحاث في شركة شل أنه ولو أن طريقة شل لا زالت في طور البحث إلا أنه يمكننا أن نستنتج منها ما يلي:

إن كل ٢,٠٠٠,٠٠٠ قدم مكعب من الغاز يمكنها أن تعطي بحسب طريقة شل ١٠ أطنان من المواد البروتينية. وإذا اعتبرنا أن قيمة الألف (١٠٠٠) قدم مكعب من الغاز هي حوالى ٥ سنتات بالعملة الأمريكية واصلة معامل البتروكيميائيات، إذا ما بنيت هذه المصانع في وسط حقول البترول (سعر الألف قدم مكعب في الولايات المتحدة الأمريكية هو ١٦ سنتاً ويباع الآن للاستهلاك المحلي في البلاد العربية بحوالى ٣ سنتات)، فإنه بالإمكان تحضير طن واحد من المواد البروتينية بحوالى ١٠ دولارات مع العلم بأن طريقة شركة البترول البريطانية التي ذكرناها أعلاه والتي تعتمد على تحضير البروتين من السوائل البترولية قدرت سعر الطن من البروتينات بحوالى ٤٥,٢ جنيهاً استرلينياً على أساس أن قيمة الطن الواحد من البترول الخام ٩ جنيهات.

وإذا عرفنا أن متوسط ما يلزم الإنسان في العام الواحد من المواد البروتينية هو ٢٥,٥ كيلوغرام، وأن البلاد العربية يمكنها أن تنتج سنوياً ٥,٤٧٥,٠٠٠ من البروتينات (من الغاز الذي يحرق الآن، ويقدر بحوالى ٣ ملايين قدم مكعب في اليوم الواحد، ويمكن زيادة الكمية عن طريق زيادة الإنتاج)، تبين لنا بأن البلاد العربية يمكنها أن تساهم في توفير الغذاء اللازم إلى ٢١٤,٧ مليون نسمة في العام بأسعار لا يمكن منافستها.

الأسمدة الصناعية

لا تقل حاجة العالم للأسمدة الصناعية عن حاجته للبروتينات، فقد أصبحت

البلاد المتطورة تقدر أكثر فأكثر أهمية استخدام الأسمدة الصناعية لتحسين محصولاتها الزراعية. وقد قدرت منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي في الدراسات التي قامت بها مؤخراً أن البلاد النامية ستضطر لصرف حوالى ٥ بلايين (خمسة آلاف مليون دولار) سنوياً من العملات الصعبة لاستيراد المعامل اللازمة لصنع أسمدة في بلادها ولاستيرادها مصنعة. والخمسة بلايين دولار التي ستصرفها البلاد النامية سنوياً في هذا المجال تعادل حوالى ٨ بالمئة من قيمة صادرات هذه البلاد على أساس أن هذه الصادرات ستزيد بمعدل ٥ بالمئة سنوياً، وقد استهلكت الدول المتطورة حوالى ١٥ بالمئة من مجموع استهلاك العالم للأسمدة في الفترة ١٩٦٥ و١٩٦٦، ومن المنتظر أن ترتفع نسبة استهلاك البلاد المتطورة للأسمدة إلى حوالى ٢٠ بالمئة من استهلاك العالم في سنة ١٩٧٠، وقد تصل إلى ثلث استهلاك العالم في الثمانينيات، كما أنه من المنتظر أن تبلغ طاقة العالم على إنتاج الأسمدة في عام ١٩٧٦ حوالى مائة مليون طن وستنتج البلاد المتطورة سدس هذه الكمية بينما هي تنتج الآن عشر طاقة العالم على إنتاج الأسمدة. والبلاد العربية هي أكثر بلاد العالم استعداداً لقيام صناعة الأسمدة ففيها أكبر احتياطي للغازات الطبيعية التي تشكل أرخص المواد الأولية لصنع السماد الصناعي، فقد ثبت اقتصادياً أن أنسب مكان لقيام هذه الصناعات هو حيث توجد الغازات الطبيعية بكميات كبيرة كمنطقة شمال افريقيا العربية ومنطقة الخليج العربي، كما أن هناك وجوداً لرواسب الفوسفات في بلادنا حيث يوجد في الوطن العربي ما لا يقل عن ٥٢ بالمئة من رواسب الفوسفات في العالم. كل هذه العوامل ستساعد على إنتاج جميع أنواع الأسمدة الصناعية في بلادنا. وقد نشرت مجلة **ورلد بتروليوم**، عدد ابريل، رسماً بيانياً يبين ما سيكون عليه استهلاك العالم للأسمدة الصناعية في السنوات القادمة. وقد بلغ استهلاك العالم للأسمدة الصناعية في عام ١٩٦٦ حوالى ٥٢ مليون طن، ويقدر أن يرتفع استهلاك العالم في عام ١٩٨٠ إلى ١٢٠ مليون طن.

الصناعات البتروكيميائية

يزداد اهتمام العالم بالصناعات البتروكيميائية بشكل ملحوظ، ولكن الصناعات البتروكيمائية لا تستهلك حتى الآن إلا جزءاً بسيطاً من المواد البترولية، وهي تقوم عادة بجوار معامل التكرير، ولكن هذه الصناعة تطورت تطوراً كبيراً في السنوات الأخيرة وأصبحت الزيادة في الإنتاج فيها تزيد في المتوسط عن ١٤ بالمئة سنوياً في الولايات المتحدة الأمريكية وغرب أوروبا واليابان.

وهذه هي أكبر البلدان المستهلكة للمواد البترولية في العالم. ويقدر العلماء أن تستمر الزيادة في الطلب على المواد الكيميائية التي تستخرج بهذه الواسطة، وستحل صناعة البتروكيميائيات محل صناعة البترول في استهلاك المواد البترولية. وهذا سيتضمن استمرار أو ازدهار الصناعة البترولية ويجعل من المضمون تصريف منتجاتها.

الجدول رقم (٦)

الأسمدة الصناعية

الزيادة السنوية في الاستعمال (بالمئة)

الفترة	العالم	الولايات المتحدة الأمريكية
١٩٥٠ - ١٩٦٥	٧,٢	٦,٨
١٩٦٥ - ١٩٨٠	٧,٣	٦,٦

كما أن التحسن المستمر على خواص المواد التي يمكن صنعها من المنتجات البترولية يفتح أمامها مجالاً واسعاً لتحل محل المواد الطبيعية وتفوقها. فمادة البلاستيك تحل بالتدريج الآن محل الحديد والخشب وبعض المواد المعدنية، ومادة النايلون تحل محل القطن والحرير، ومادة الأكريلكس تحل محل الصوف لعمل السجاد والستائر والملابس الثقيلة.

والمواد الخاصة بالتنظيف والمواد القاتلة للحشرات يزيد استعمالها وتضع نفسها تحت تصرف الإنسان بتكاليف أقل من المواد التي تصنع من المواد الطبيعية. وقد أصبح بالإمكان في الوقت الحاضر قيام معامل خاصة لصنع المواد البتروكيميائية، أي معامل تكوين متخصصة بأخذ البترول الخام واستخدام جميع المواد البترولية التي يمكن استخلاصها في صنع مواد بتروكيميائية مختلفة.

استخدام عوائد البترول للإنشاء

حتى نتمكن من رفع مستوى المعيشة في بلادنا ونزيد من دخلنا القومي لا بد لنا أن نخطط لأنفسنا تخطيطاً علمياً يتناسب وإمكانياتنا في كل بلد ويشترك فيه الجميع من المحيط إلى الخليج، كل يقوم بالدور المناسب له. وسأقتصر في بحثي هذا على بعض المشاريع التي لها علاقة بصناعة البترول. وأعتقد أن بالإمكان تنفيذها إذا ما وضعت خطة مشتركة بين البلاد ذات العلاقة. ولا بد لنا من الاعتماد بدرجة كبيرة على مواردنا الخاصة واستخدام الفنيين من أبناء البلاد العربية. وقد علمتنا التجارب أن هناك تعارضاً في المصالح بيننا كدول نامية وبين الدول الأوروبية والأمريكية ذات المصالح في بلادنا والتي كانت أو لا تزال تستعمر أو تبسط نفوذها على بعض البلاد العربية. والدول الغربية وهي تحاول تطبيق الاستعمار الجديد بعد أن رحلت جيوشها من معظم أراضينا لا زالت تحلم بالاحتفاظ بالمستوى المعيشي العالي الذي ساعدها على الوصول إليه نهب الثروات الطبيعية من بلادنا بأسعار زهيدة وبيع منتجاتها الصناعية بأسعار عالية، ولذلك فلا بد أن نتوقع منهم وضع العراقيل أمام بلادنا لتنفيذ مشاريع مشتركة، وسيبخلون علينا بعلمهم وبمساعداتهم المادية لإنجاح هذه المشاريع. وهذا

هو الذي يجعلنا نقترح دراسة تجربة الدول الاشتراكية والاستفادة من خبرات شعوبها في تطبيق الاشتراكية والمشاريع المشتركة. والأمل أن نجد من هذه الشعوب كل تعاون ومساعدة لعدم وجود تعارض مصلحي بيننا وبينهم. ومن المشاريع التي يمكن تطبيقها على مستوى الأمة العربية مستخدمين عوائد البترول المشاريع التالية:

أ ـ الزراعة

في سوريا والعراق طاقات زراعية كبيرة. هناك نهران عظيمان تتسرب معظم مياههما إلى البحر أو تتبخر في الهواء ولا تستغل استغلالاً علمياً كافياً مع وفرة الأرض الصالحة للزراعة، إما لنقص في الأيدي العاملة أو لنقص في الأموال اللازمة والخبرة. والأمة العربية تستورد جزءاً كبيراً من غذائها من الخارج. وفي بحث قدمه الدكتور محمد رياض الغنيمي مستشار الإصلاح الزراعي في منظمة الأغذية والزراعة ونشرته جريدة الجمهورية العراقية في ٢٨ ابريل عام ١٩٦٧ ذكر أن متوسط دخل الفرد في العراق يبلغ ٢٩٠ دولاراً في العام، وهو لا يزيد كثيراً عن دخل الفرد في البلاد المجاورة التي ليست لها ثروات طبيعية كما في العراق. فدخل الفرد السنوي في إيران وسوريا هو ٢١٠ دولارات، والفرق بين دخل الفرد في العراق وفي هذين البلدين لا يتناسب مع الفرق في الطاقات الطبيعية بين العراق وهذين البلدين. وقد ذكر الدكتور الغنيمي أنه بالرغم من وجود ١٢٢,٥٠٠ كيلومتر مربع (٤٩ مليون دونم) من الأراضي الصالحة للزراعة، فإن الأرض المزروعة فعلاً لا يزيد حجمها عن ٣٠,٠٠٠ كيلومتر مربع (١٢ مليون دونم) وهذه لا يزرع إلا نصفها سنوياً. ومما يدل على تخلف الزراعة في العراق أن وزارة الزراعة هناك لم تنشأ إلا في عام ١٩٥٢، وكذلك كلية الزراعة التي أنشئت في نفس العام.

إن علاج قلة المحصولات الزراعية في بلادنا بالنسبة لعدد السكان يمكن تلافيها لو قامت مشاريع زراعية على مستوى الأمة العربية في سوريا والعراق وبعض البلاد العربية الأخرى التي قد تتوفر لديها الإمكانيات الزراعية. فلو أمكن تطوير هذه الثروات ببعض الأموال التي تصرف حالياً على مشاريع زراعية في الصحارى وفي الأراضي التي لا يرجى أن تغل محصولاً ذا فائدة تذكر، كما هي الحال في السعودية مثلاً، لتمكنا من توفير كل الغذاء اللازم لأمتنا ولجيراننا. وسيساعد قيام صناعة الأسمدة الصناعية على ازدهار هذه الزراعة، وسنوفر أعمالاً لأيد عاملة كثيرة تضيق الأرض بها في بعض بلادنا، كما هي الحال في الجمهورية العربية المتحدة حيث تزيد الأيدي العاملة الزراعية عن حاجة الزراعة إليها.

وقد ذكر في أحد تقارير الأمم المتحدة أنه بالإمكان تطوير الزراعة في العراق، بحيث تصبح هذه البلاد قادرة على تغذية جميع سكان الشرق الأوسط.

ب ـ الثروة الحيوانية

لقد ذكرت تقارير الحكومة السودانية أن هناك ثروة حيوانية ضخمة في جنوب السودان لا ينقصها إلا الخبرة في تحسين أنواعها والأموال اللازمة لتنفيذ المشاريع التي تجعلها في متناول الأسواق العالمية. ولو أمكننا تطوير هذه الثروة لأوجدنا مورداً قومياً مهماً للسودان وللوطن العربي. وقد قدرت الثروة الحيوانية هناك بحوالى ١٣ مليون رأس من الغنم و٩ ملايين رأس من البقر ومليوني رأس من الجمال.

ج ـ صناعة الصلب

الصناعات الثقيلة هي مظهر الفرق بين الدول المتحضرة والدول المتخلفة. وفي بلادنا توجد رواسب كبيرة للحديد، وأهم هذه الرواسب موجودة في القطر الجزائري. وقد قدرت رواسب الحديد في الجزائر بـ ١١٥٠ مليون طن، وتوجد صناعة للصلب هناك، ولكن بطاقات محدودة، ومن الممكن اتخاذها لقيام صناعة صلب عربية تمد الوطن العربي بجميع ما يحتاجه من الحديد. فكل البلاد العربية تستورد الحديد من الخارج، وهي تأتي به من أوروبا وأمريكا واليابان. ولو قامت صناعة للصلب في الجزائر على مستوى الأمة العربية لما وجدت الجزائر صعوبة في تصريف هذه المادة لأن القادرين في الوقت الحاضر على شراء الحديد الخام هي الدول الصناعية الكبرى، وهذه لديها فائض من رواسب الحديد، وكلها تبحث عن أسواق، وإذا ما دخلت مشترية عرضت أبخس الأثمان. ومن صناعة الصلب في بلادنا يمكننا إقامة صناعة للناقلات وللأنابيب اللازمة لخطوط الأنابيب التي نحتاجها لنقل البترول من حقوله إلى موانئ تصديره.

قناة السويس وخطوط الأنابيب

يقدر ما ستستورده أوروبا الغربية من منطقة الخليج العربي في عام ١٩٧٦ بحسب آخر التقديرات بـ ٧,٦٠٠,٠٠٠ برميل في اليوم من المواد البترولية، يمر منها في قناة السويس وفي خطوط الأنابيب أكثر من ٤,٩٤٥,٣٤٥ في اليوم أو ٢٤٢,١٩٦,٨٩٨ طناً في العام، هذا بعد أن تكون قد وصلت طاقة القناة إلى حوالى مائة وثمانين مليون طن في العام، أما الباقي فإما سينقل بالناقلات الضخمة حول افريقيا بطريقه إلى أوروبا أو بخطوط أنابيب تبنى من الخليج العربي أو شمال العراق إلى شاطئ البحر الأبيض المتوسط. ولكي نستفيد من نقل البترول العربي من حقوله إلى أسواقه لا بد لنا من توسيع وتعميق قناة السويس بحيث تتسع لأكبر الناقلات التي يثبت أن طاقتها هي أنسب الطاقات. وقد دلت الدراسات التي عملت مؤخراً أنه لو أمكن تعميق القناة بحيث تسمح بمرور ناقلات سعتها ٢٠٠,٠٠٠ طن بكامل حمولتها وعدلت التعريفة بطريقة تتناسب ومصالح الناقلين وإدارة القناة، لأمكن ضمان

استمرار النقل بالقناة إلى أبعد مدى. وقد اختيرت الناقلة التي طاقة نقلها ٢٠٠,٠٠٠ طن على أنها أنسب الناقلات التي ستبنى في المستقبل، ولأن هذا الحجم يمكنه استخدام الوسائل الحالية في الموانئ، وفي أماكن تخزين البترول ويتناسب وطاقة معامل التكرير في أوروبا الغربية وشمال شرقي الولايات المتحدة الأمريكية واليابان. وقد قدم المستر اشفورد من سماسرة السفن في لندن بحثاً أيد فيه هذه الحقيقة، نشرته مجلة **بتروليوم برس سرفيس** في عددها الصادر في شهر مايو عام ١٩٦٧، وما يزيد عن طاقة قناة السويس بعد توسيعها يمكن نقله بخطوط أنابيب تبنى من الخليج وشمالي القطر العراقي إلى موانئ سوريا ولبنان.

كيف يمكن تدبير الأموال اللازمة لتنفيذ المشاريع العربية المشتركة

إذا ما تمت دراسة المشاريع المشتركة وقدرت نفقاتها يمكن أن يودع كل بلد عربي الجزء الخاص به لحساب المشروع في صندوق مشترك، كما يمكن تدبير الأموال اللازمة لهذه المشاريع بتعديل بعض اتفاقيات الامتيازات البترولية. وأنسب ما يمكن عمله من تعديل في الامتيازات في الوقت الحاضر هو إلغاء الخصميات من الأسعار المعلنة التي تعطيها الشركات العاملة للشركات المشترية. فمن المفروض أن هناك تفاوضاً بين الدول الأعضاء في منظمة الدول المنتجة والمصدرة للبترول والشركات العاملة في بلادها لإنهاء هذه الخصميات التي تعادل حالياً ٦ بالمئة من قيمة الأسعار المعلنة.

وفي الجدول رقم (٥) قدرت الخسائر التي تتعرض لها البلاد العربية المنتجة والمصدرة للبترول نتيجة لهذه الخصميات وما يمكن جمعه لحساب المشاريع العربية فيما لو أُلغيت هذه الخصميات التي لا مبرر لها إطلاقاً. وقد قدر في الجدول ما يمكن أن يأخذه كل بلد حتى عام ١٩٧٥.

أما مجموع المبالغ التي يمكن جمعها بهذه الطريقة فيما لو أُلغيت هذه الخصميات في جميع البلاد العربية فيبلغ بحسب تقديرنا، آخذين بعين الاعتبار زيادة سنوية في الإنتاج قدرها ثمانية في المئة (٨ بالمئة)، ألفين وسبعمائة وتسعة وخمسين (٢٧٥٩) مليون دولار.

النتيجة

إن الاشتراكيين العرب وهم يعالجون القضايا الاقتصادية في الوطن العربي لا بد لهم أن يولوا الرواسب البترولية في بلادهم عناية كبيرة، ولا بد من إعادة النظر في العلاقات الحالية القائمة بين حكومات البلاد العربية المنتجة والمصدرة للبترول والشركات الأجنبية العاملة في بلادها.

وكان من الممكن أن ننصح بتأميم صناعة البترول في جميع البلدان العربية. ولكن هذا سيكون غير مؤكد النجاح ما لم تقم علاقات سياسية واقتصادية أوثق بين البلدان المنتجة والمصدرة للبترول، بينها وبين بعضها وبينها وبين البلاد العربية الأخرى.

وعملية التأميم لن تؤثر بحال من الأحوال على اقتصاديات الدول المستهلكة للبترول. فمعظم الأموال التي تجنى من عملية الإنتاج في بلادنا تستخدمها الشركات في توسيع مرافق النقل والتكرير والتوزيع واكتشاف رواسب جديدة للبترول في أماكن أخرى. وكل هذه النشاطات يمكن أن تدبر الأموال اللازمة لها من المؤسسات المالية في الدول المستهلكة. ولكن تأميم صناعة البترول سيضاعف دخل الوطن العربي من صناعة البترول . . فإذا فرضنا أن حصتنا السنوية هي ألفان وخمسمائة (٢٥٠٠) مليون دولار، فإن التأميم سيجعلها ٥ بلايين من الدولارات سنوياً. وهذه الزيادة ستساعد ولا شك على إنجاح خططنا في تطوير إمكانياتنا الأخرى، ولكننا لا نضمن نجاح التأميم قبل قيام تعاون وثيق بين حكوماتنا.

ولهذا فإنني أقترح أن نقدم على خطوات أقل عنفاً، والنجاح فيها أقرب منالاً من التأميم، وذلك بتحسين شروط الامتيازات وإنشاء صناعات مشتركة كإقامة معامل البتروكيميائيات على سواحل البحر الأبيض المتوسط تملكها الدول المنتجة والمصدرة للبترول والدول التي يمر البترول في أراضيها ويصدر من موانئها.

إن طبيعة التركيب الكيمياوي للبترول العربي في منطقة الخليج العربي تختلف عن طبيعة التركيب الكيميائي للبترول المنتج من الحقول العربية في شمال افريقيا (الجزائر وليبيا والجمهورية العربية المتحدة)، ولذلك فإن خلط هذه الأنواع قد يحسّن خواص كل منهما. . فبترول شمال افريقيا من النوع الخالي من الكبريت، ولكنه يحوي مادة البرافين، ومعظم البترول المنتج من منطقة الخليج العربي تكثر فيه مادة الكبريت غير المرغوب في وجودها والتي تسبب تخفيضاً في أسعار البترول، ولكن إذا خلط هذان النوعان بنسب معينة قلّت النسبة المئوية للكبريت في الخليط، ووجد تنوع من البترول له خواص أفضل من خواص البترول الآتي من شمال افريقيا العربية. . والبترول الآتي من الخليج العربي.

ومن عيوب البترول الافريقي هو أن نقطة التجمد فيه عالية، فهو يتجمد في الدرجات ٦٠ و٦٥ فرنهايت. وإذا ما خلط ببترول الخليج العربي انخفضت هذه الدرجة وأمكن بقاؤه سائلاً في الظروف التي تنخفض فيها درجة الحرارة وسهل نقله بدون تكاليف التسخين.

وهكذا نرى أن الطبيعة قد حتمت علينا التعاون في هذا المجال. فإذا أمكن خلط هذين النوعين في نقطة ما على البحر الأبيض المتوسط لأمكن تصدير الناتج إلى أوروبا وأمريكا بأسعار أعلى من الأسعار التي نحصل عليها من هذه الأنواع منفردة.

إن أمام العرب في هذا القرن فرصة العمر، فهم يملكون أثمن مادة تحويها الكرة الأرضية. وهذه المادة مرغوبة من الجميع ويزيد الطلب عليها سنوياً بأكثر من ٨ بالمئة، فلو تمكنا من إقامة صناعات محلية مشتركة للتكرير وللصناعات البتروكيميائية، وأقمنا معاهد علمية تقوم بمتابعة الأبحاث الخاصة بإنتاج البروتينات من السوائل البترولية ومن الغاز الطبيعي، واستخدمنا بعض عوائد البترول في تطوير الزراعة في سوريا والعراق والثروة الحيوانية في السودان وتعميق قناة السويس وبناء خطوط الأنابيب اللازمة لنقل البترول من الخليج إلى البحر الأبيض المتوسط، لاستطعنا رفع مستوى المعيشة للإنسان العربي في جميع أوطانه ولخلقنا فعلاً مجتمعاً يسوده الرخاء والعدل.

إن الاشتراكيين العرب مدعوون إلى استخدام العلم في تطوير إمكانيات أمتهم، ولا بد لنا أن نعي أن هناك تنافساً شديداً بين الشعوب المتقدمة والشعوب النامية.

فالأولى تحاول الاحتفاظ بالمستوى المعيشي المرتفع الذي توصلت إليه أيام استعمارها للشعوب النامية.. وكذلك من تقدم العلوم والمعرفة فيها.. والشعوب النامية تحاول أن تلحق بالركب وتعوض ما فاتها أيام التخلف والتسلط الأجنبي. وهذا التعارض المصلحي يحتم علينا أن نكون يقظين لما يجري حولنا وأن نعتمد على الله وعلى أنفسنا، وأن نقيم المعاهد العلمية المتخصصة.. فأعداؤنا لن يعطونا أسلحة نحاربهم بها وسيبذلون جهدهم للإبقاء علينا متخلفين. وهناك عدد كبير من الشباب العرب يقيمون في أوروبا وأمريكا منعتهم الظروف القاسية في بلادهم من العودة، فاتخذوا من الغرب وطناً لهم، فيجب إعادتهم إلى بلادهم والاعتماد عليهم لتطوير إمكانياتنا العلمية.. كما يجب التعاون إلى أبعد الحدود مع الدول الاشتراكية ودراسة تجاربها وطلب معاونتها حيث لا يوجد تنافس مصلحي بيننا وبينهم.

البترول العربي يدخل المعركة من أوسع الأبواب(*)

منذ البداية كان يجب أن يدخل البترول المعركة. فالمستعمرون في أوروبا وأمريكا دائماً وأبداً يحاولون السيطرة على أرضنا، إما طمعاً بثرواتها الطبيعية أو للاستفادة من مواقعها الاستراتيجية، فهي متوسطة بين القارات تمر بها وفوقها أقصر الطرق. وكانت ولا تزال أهم منطقة حيوية واستراتيجية لأكبر عدد من سكان العالم.

لقد نادى المخلصون من أبناء أمتنا عندما بدأت مغامرة الغرب لخلق دولة إسرائيل بهدف تقسيم الوطن العربي الكبير إلى مشرق عربي ومغرب افريقي، بأن تؤكد حكومات البلاد المنتجة والمصدرة للبترول لحكومات الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية بأنها ستقطع حتماً البترول عن الدول التي تساعد في خلق دولة إسرائيل في فلسطين، وأنها ستلغي امتيازات الاستثمار البترولية في بلادها التي يملكها رعايا هذه الدول. ولكن العرب في ذلك الوقت لم يكونوا كما هم اليوم. وكذلك لم تكن شعوبنا واعية بالقدر الكافي لأهمية البترول كسلاح في أيدينا.

لقد أثبتت معركتنا مع المستعمرين في عام ١٩٥٦ أن البترول العربي الذي تقدر كمياته بحوالى ٧٠ بالمئة (سبعين في المئة)، من مجموع رواسب البترول في العالم سلاح رهيب في أيدينا إذا قطعناه عن المعتدين. أما وهو في أيديهم فهو سلاح مدمر لمدننا وقرانا وقتل أطفالنا ونسائنا كما تفعل الآن به طائرات الأسطولين الأمريكي والبريطاني. وقد تعلمت أوروبا الغربية، التي تأخذ أكثر من ١٦ بالمئة مما تحتاجه من المواد البترولية من الدول العربية الواقعة على الخليج العربي ومن دول شمال افريقيا العربية، تعلمت أن اقتصادها مرتبط ارتباطاً محكماً بالبلاد العربية،وأن أي تغيير لهذا الوضع يعرضها لأخطار اقتصادية جسيمة. وهي مستعدة، كما قال المستر أنطوني ايدن

(*) نشر في: الحرية (١٩ حزيران/يونيو ١٩٦٧)، ص ١٠ ـ ١١.

رئيس وزراء بريطانيا في شهر ابريل من عام ١٩٥٦، مخاطباً المستر خروشوف عندما كان الأخير يزور بريطانيا: إننا سندخل الحرب إذا قطع البترول عنا.

حربنا الراهنة

لقد دخلت المملكة المتحدة الحرب ضدنا كما يدخل الجبناء. ولجأت كما لجأت في الماضي، أي في عام ١٩٥٦ إلى التآمر والدس والخديعة ومحاربتنا من وراء إسرائيل. فتحالفت هذه المرة مع الولايات المتحدة والدولة الصهيونية. وهدفها الآن، كما كان في الماضي، القضاء على القوى المتحررة في وطننا العربي. لقد كانوا في الماضي يحاولون القضاء على نظام عبد الناصر وحده، ولكن الأيام غيرت موازين القوى، فلم يعد عبد الناصر القوة الوحيدة المتحررة في منطقتنا. فقد انتشرت رسالة عبد الناصر وأصبحت معظم البلاد العربية دولاً متحررة. ولذلك فإن مؤامرة الأمريكان والانكليز والصهاينة ليست موجهة فقط لعبد الناصر والثلاثين مليوناً من العرب في الجمهورية العربية المتحدة، ولكنها موجهة ومباشرة ضد المائة مليون عربي الذين آلوا على أنفسهم، إما أن يحرروا فلسطين أو يموتوا دونها، وسيستخدمون كل الوسائل التي تحت إمرتهم لتحقيق أهدافهم مهما طال المدى.

والآن لندع الأرقام تتكلم عندما يدخل البترول المعركة مصحوباً بقفل قناة السويس فإنه سيحدث ما يأتي:

أولاً، لا يمكن لأوروبا الغربية أن تستمر مزدهرة ولمدة طويلة بدون الحصول على البترول العربي. فقد ربطت مصيرها الاقتصادي بحقول البترول العربية ولكنها أخطأت خطأً فاحشاً عندما ظنت أنها تستطيع أن تفعل ذلك بدون تضحيات. فبدلاً من أن تحسن علاقاتها بشعوب الأمة العربية جازتهم جزاء سنمّار، فهي تنهب الثروات العربية بأسعار بخسة لأنها ورثت شروط الامتيازات من أيام الاستعمار المباشر، ولأنها تعتقد أن الأمة العربية أمة لا يمكن أن تتحد طالما أن الغرب ينفذ قانونه الأزلي للسيطرة والاستغلال وهو «فرق تسد». فهم يبذلون على وسائل التفرقة وخلق التنابذ والتناحر بين حكام العرب أكثر مما يبذلون في إخراج البترول من الأرض. وفي عام ١٩٦٦ والأشهر الأولى من عام ١٩٦٧ استهلكت أوروبا الغربية ٨,٦ مليون برميل في اليوم الواحد جلبتها من المصادر التالية:

من البلاد العربية في منطقة الخليج العربي ٣,٥٥١,٠٠٠ برميل في اليوم.

من شمال افريقيا العربية (ليبيا والجزائر) ٢,٠٩٢,٠٠٠ برميل في اليوم.

من غرب افريقيا «نيجيريا» ٤٠٨,٠٠٠ برميل في اليوم.

من منطقة البحر الكاريبي «فنزويلا، كولومبيا، ترينيداد» ٨٥٧,٠٠٠ برميل في اليوم.

من الاتحاد السوفياتي ٨١٤,٠٠٠ برميل في اليوم.

من بلاد أخرى ٩٠,٠٠٠ برميل في اليوم.

ومتوسط تكلفة إنتاج البرميل الواحد في البلاد العربية يعادل ١٠ سنتات بالعملة الأمريكية يضاف إليها ٨٠ سنتاً كضرائب لحكومات البلاد المنتجة. وإذا عرفنا أن شركات البترول تأخذ أيضاً ٨٠ سنتاً أرباحاً صافية مثلما تأخذ حكومة البلاد التي تنتج البترول من أراضيها، لذلك فإن البترول الخام العربي يكلف شركات أوروبا وأمريكا في الموانئ العربية خمسة سنتات فقط، أما أرباحهم فهي ٨٠ سنتاً. بقي أن نعلم أنه إذا نقل هذا البترول إلى أوروبا وكرر هناك فإن قيمته التي يدفعها المستهلك النهائي تعادل حوالى ١١ دولاراً يدخل ضمنها ما تضعه حكومات تلك البلاد من ضرائب وكذلك أجور النقل والتكرير. وقد بلغت الأرباح الصافية لشركات البترول الأوروبية والأمريكية في الوطن العربي من عمليات الإنتاج فقط في عام ١٩٦٦ ٢٥٠٠ مليون دولار، أما متوسط قيمة البرميل من البترول الذي أخذته الشركات الأوروبية والشركات الأمريكية من الوطن العربي فتعادل ١٠+ ٨٠= ٩٠ سنتاً للبرميل الواحد.

وبما أن الشركات الأمريكية تملك ٧٥,٦ بالمئة من الامتيازات في منطقة الخليج العربي، لذلك فإنها تأخذ لحسابها وتبيع لزبائنها ما يعادل ٣,٢٣١,٠٠٠ برميل يومياً على أساس أن الإنتاج اليومي في البلاد العربية الواقعة على الخليج العربي يعادل ٧١٠٠ ألف برميل في اليوم الواحد. ويكون مجموع ما تكسبه هذه الشركات من البترول العربي يساوي ١١٢٤ مليون دولار سنوياً على أساس مقدار نصيبها من الإنتاج. أما الشركات الانكليزية فإنها تملك ٢٨,٩ في المئة من الامتيازات البترولية في هذه المنطقة. ويكون نصيبها من الأرباح الصافية يعادل ٥٦٤ مليون دولار سنوياً، وأحسن مثل ممكن إيراده في هذا المجال هو ما كانت تجمعه الشركات الانكليزية والأمريكية من الأرباح نتيجة سيطرتها على البترول الكويتي. فقد كان إنتاج البرميل الواحد يكلفها ٦ سنتات وربع السنت يخصم من الحكومة الكويتية نصفها، أما أرباح الشركة فتبلغ ٧٩,٥٤ سنت. أما إذا حرمت هذه الشركات من بترول الكويت فإنها ستضطر لشراء البترول اللازم لمعاملها في أوروبا وأمريكا من فنزويلا وكندا والاتحاد السوفياتي بما يعادل ٢,٥٢ دولار (دولارين واثنين وخمسين سنتاً). وستخسر هاتان الشركتان، الأمريكية والانكليزية (غولف وشركة البترول البريطانية)، ما يعادل ستمائة مليون دولار نصيبها من أرباح لها. أولاً، ستخسر أرباحها من العراق وقدرها ١٤٥ مليون دولار سنوياً وستخسر أرباحها من الكويت وقدرها ٣٠٠ مليون دولار، وستخسر أرباحها من الإمارات في الخليج ومتوسطها ٣٢ مليون دولار سنوياً، بالإضافة إلى أنها ستضطر لشراء البترول من مصادر في نصف الكرة الغربية سيكلفها واصلاً الجزر البريطانية ١٥٢٤ مليون دولار على أساس أن استهلاكها السنوي ٥٣٠

مليون برميل تستورده الآن من المصادر التالية:

	مليون برميل	النسبة المئوية
١ ـ إيران	٣٤	أو ٦,٤
٢ ـ العراق	٢٨	أو ٥,٢
٣ ـ السعودية	١٠٦	أو ٢٠
٤ ـ الكويت	١٢٢	أو ٢٣
٥ ـ ليبيا	٧٩	أو ١٥
٦ ـ نيجيريا	٥٠	أو ٩,٥
٧ ـ آخرين	٥٧	أو ١٠,٩

معنى قطع البترول

والحكومة البريطانية تملك ٤٨,٩ بالمئة من أسهم شركة البترول البريطانية، وهي وشركة شل تمولان معظم البترول اللازم للمملكة المتحدة، وأرباح هذه الشركات من البترول تفوق بكثير قيمة ما تدفعه المملكة المتحدة ثمناً للبترول. ولهذا فإن قطع البترول العربي عن الجزر البريطانية وقواعدها وأساطيلها سيشكل ضربة اقتصادية قاصمة للاقتصاد البريطاني، وستضطر هذه الدول الباغية إلى شراء البترول بأسعار مضاعفة عما يكلفها الآن من فنزويلا والاتحاد السوفياتي وكندا والولايات المتحدة ولربما من إيران. ولكن كل هذه المصادر لن تعوضها عن الخسائر الكبيرة التي عرضت نفسها لها بخضوعها للضغط الأمريكي الذي سببه رغبة رجال كالمستر جونسون وضعتهم الظروف في مراكز ما كانوا ليصلوا إليها لو أن الأمور كانت تسير في تلك البلاد بدون تأثير الصهيونية وسماسرة الحرب ورجال الاحتكارات من مصاصي دماء الشعوب النامية. وستعلم حكومة أمريكا بأنها بانسياقها للضغط الصهيوني وجعل سياستها الخارجية تتكيف ورغبات اليهود الأمريكان وعملائهم قد عرضت مصالحها الحيوية للخطر، ولو أن الولايات المتحدة نفسها لا تستورد من البترول العربي إلا حوالى نصف مليون برميل يومياً إلا أن أساطيلها وقواعدها فيما وراء البحار تعتمد اعتماداً كبيراً على مصادر البترول العربي ومعامل تكريره. وسيعرض مجهودها الحربي في فيتنام لضغط شديد سيضطرها لجلب البترول من نصف الكرة الغربي ومن بعض جزر الملايو واندونيسيا، وقد لا تحصل على شيء من المصادر الأخيرة، وهذا سيضاعف التكلفة ويعيق وصول البترول في الوقت المناسب لأن أسطول الناقلات العالمي سيكون تحت ضغط شديد لقفل قناة السويس واضطراره للذهاب إلى مسافات طويلة بحثاً عن مصادر جديدة في افريقيا الغربية وأمريكا الجنوبية والشمالية.

إن قفل قناة السويس سيضاعف أجور النقل بالناقلات التي قد تحصل على بعض البترول من الخليج العربي تنقله حول افريقيا متجهاً إلى أوروبا وأمريكا.

إن سلاح البترول سلاح رهيب ودخوله للمعركة يقتضي منا التضحية وشد الحزام وان نعد أنفسنا لحرب قد تطول. وان الغالب في هذه الحرب هو من يستطيع الصبر أكثر من خصمه. ونحن مستوانا المعيشي متواضع، لهذا فنحن أكثر قدرة على تحمل شظف العيش من الأوروبيين والأمريكيين، ولا بد من التضحية.

ما هو المطلوب الآن؟

إن منع البترول عن انكلترا وأمريكا يجب أن يتبعه مصادرة أملاك رعايا هذه الحكومات ووضع الشركات التابعة لهاتين الدولتين تحت إدارة حكومية للتأكد من أن بعض المُشترين من بعض البلاد الأوروبية لا يستغلون الظرف ليأخذوا كميات كبيرة لبيعها لرعايا الدول التي طبق عليها قرار المنع. ويجب أن يؤخذ متوسط الاستهلاك من البلاد التي يباع لها البترول كأساس للكميات التي تباع لها.

إن أمام العرب فرصة العمر للتخلص وللأبد من الاستعمار الاقتصادي ممثلاً بالامتيازات البترولية الغربية من خلال الاستيلاء على ممتلكات الشركات الانكليزية والأمريكية من حكوماتها الباغية التي تساند إسرائيل. فهذه الحكومات، رغبة منها في الحفاظ على هذه الامتيازات، تأخذ من أرباحها في بلادنا وتساعد بها إسرائيل لبناء قاعدتها فيها لتحاول، كما تفعل الآن، التخلص من كل دولة عربية متحررة لتظل أرض العرب، وإلى أن ينفد البترول، مخزناً للطاقة الرخيصة بالنسبة لأوروبا وأمريكا.

إن الاستيلاء على ممتلكات شركات البترول لن يشكل أي عقبة أمام تصريف المنتجات البترولية في أسواق الدول الصديقة للعرب وعملية الإنتاج والبيع عملية روتينية يستطيع العرب القيام بها بأنفسهم. ولكن الاستيلاء على هذه الممتلكات سيضاعف دخلنا في المستقبل من البترول وسيعطينا فرصة لا تعوض لتطوير إمكانياتنا الأخرى.

وأخيراً يجب المحافظة على المنشآت البترولية لأنها ملك لشعوبنا إلا إذا وجد أن الحكومة المحلية لا تتجاوب والأماني القومية، كما حدث في عام ١٩٥٦ عندما امتنعت حكومة نوري السعيد عن الاستجابة لرغبات الأمة العربية مما اضطر أبطال سوريا إلى نسف أنابيب بترول العراق.

إن الحرب التي نخوضها تمثل بوتقة كبيرة سوف تصهر، من خلال المحن والمصير المشترك والآلام والضحايا والتضحيات، شعوب الأمة العربية لتخرج أمة واحدة متراصة تنتسب إلى أصول نبيلة صهرتها المحن في جسم واحد. وسنخرج من هذه التجربة بإذن الله وقد ارتفع عنّا عار هزيمة فلسطين وعادت الثقة إلى أنفسنا وأثبتنا لأنفسنا أيضاً أننا نستطيع إذا ما عملنا دولة واحدة، إعطاء حياة أفضل للإنسان العربي في جميع أوطانه. والله معنا والنصر لأمتنا.

التأميم هو المطلوب وليس وقف التصدير(*)

س: ما الفرق عملياً بين شعاري «وقف الضخ» و«وقف التصدير إلى الدول المعتدية»، وهما الآن قيد التداول والمناقشة؟

ج: الفرق كبير وخطير جداً.. فوقف الإنتاج تدبير قد لا نكون بحاجة إلى اتخاذه الآن طالما أننا قادرون على الإفادة من البترول، في المعركة، بوسائل أخرى تصيب مصالح المعتدين، والمشاركين في العدوان.

أما وقف التصدير إلى المعتدين والمشاركين في العدوان فهو، على النقيض، تدبير مشكوك بفعاليته ولا يؤدي إلى النتيجة المرجوة... بل هو أقرب ما يكون إلى إضاعة الفرصة الثمينة المطلوبة من استخدام البترول العربي كسلاح خطير التأثير في صالح القضايا العربية وفلسطين بالذات.

س: وعندما طلبنا من الشيخ الطريقي أن يزيدنا إيضاحاً قال:

ج: إن أوروبا الغربية، مثلاً، تستهلك نحو ٨,٥ مليون برميل من البترول يومياً، بينها ٥,٨ مليون برميل من البترول العربي... وإذا ما قطع البترول العربي فلن تستطيع أوروبا الغربية، ومعها أمريكا، أن تؤمن ـ من مختلف المصادر بما في ذلك إيران وفنزويلا وغيرها وحتى لو عصرت جميع آبار العالم ـ أكثر من ٢,٥ مليون برميل. ويظل النقص اليومي رهيباً: ٣ ملايين برميل... وهي كمية كفيلة بشل الحياة كلياً في كافة أنحاء أوروبا الغربية.

وإزاء نقص رهيب كهذا لا تفيد أساليب التقنين، ورفع الأسعار، والتوزيع بالبطاقات... بل إنها ستكون كارثة مريعة تدمر الاقتصاد الأوروبي كله. ولذا فإن

(*) نشر في: الحرية (٢٦ حزيران/يونيو ١٩٦٧)، ص ١٢.

وقف إنتاج البترول العربي يعني الحرب الشاملة مع الغرب، وهو إجراء قد نضطر إلى اللجوء إليه أخيراً.

وفي مجال التساؤل عما سيصيبنا إذا ما أوقفنا الضخ أقول: إننا لن نموت.. وبوسع العرب أن يعيشوا عاماً أو عامين بدون موارد النفط الضخمة.. صحيح أن ذلك يعني توقف الكثير من المشاريع، وشد الحزام على البطون.. لكن ما يصيبنا من أضرار يظل شيئاً لا يذكر، في أي حال، أمام التدمير الذي سيصيب اقتصاديات أوروبا الغربية.

على أن الحالة الراهنة لا توجب مثل هذا التصرف، بل هي تتيح للعرب فرصة ثمينة ورائعة لأن يضعوا أيديهم، أخيراً، على منابع الذهب في أقطارهم فيفيدوا منه بما يعود بالخير على شعوبهم وبما يفيد قضاياهم فائدة عظمى..

س: كيف إذن، إذا ما استبعدنا وقف الضخ الآن.. هل يكون ذلك بوقف التصدير؟

ج: لا.. وقف التصدير قرار مائع وغير إيجابي. إن الأقطار العربية تنزل إلى الأسواق العالمية يومياً ١٠ ملايين برميل، تشتري منها أوروبا الغربية، وحدها، نحو ٦ ملايين برميل.. لكن بريطانيا لا تأخذ منها، لاستهلاكها، أكثر من ٨٠٠ ألف برميل يومياً. وبوسعها، إذا ما توقف عنها النفط العربي كما حدث فعلاً، الاستعاضة عن نفطنا بما تأخذه من إيران حيث تملك شركاتها كميات هائلة، أو من فنزويلا التي تملك فيها مثل ما تملك في إيران.

أما الولايات المتحدة الأمريكية فهي قادرة على الاستغناء عن نفطنا.. وصحيح أن ذلك يكلفها بعض الفروق في التكاليف لتموين أساطيلها، لكن هذه الفروق تظل أقل بكثير هذا مما تربحه شركاتها التي تنهب بترولنا العربي.

بكلام آخر: إن الأمريكان والانكليز لا يشترون منا أكثر من عشر إنتاجنا. وبوسعهم تعويض النقص، إذا ما أوقفنا تصدير بترولنا إليهم، من جهات أخرى، ولسوف يدفعون ثمن ما يشترونه ببعض الأموال التي يجنونها كأرباح في أرضنا ومن بترولنا.

إن الشركات الأمريكية والبريطانية تملك نحو ٨٢ بالمئة من أسهم الشركات المنتجة للبترول العربي.. وهذه الملكية تحقق أرباحاً هائلة تزيد عن ٢٤٠٠ مليون دولار سنوياً... وهذه هي الفائدة الحقيقية والأساسية والضخمة التي تحققها أمريكا وبريطانيا من البترول العربي... وهذا ما يفترض أن توجه إليه ضربتنا رداً على تواطؤهما ومشاركتهما في العدوان الإسرائيلي على الأمة العربية، ومن هنا يتبين أن وقف التصدير لا يشكل إلا مجرد «مضايقة» لواشنطن أو لندن...

س: ما هو التصرف المطلوب إذن؟؟

ج: التأميم..

إن التأميم تصرف قانوني ومنطقي ومشروع، ولا يحق لأحد أن يجادلنا فيه. وبالإضافة إلى كونه تصرفاً وطنياً بحتاً يخدم مصالح واقتصاديات الشعوب العربية، فإنه - في هذا الظرف - يشكل الرد الحاسم المطلوب على التآمر الاستعماري الذي مارسته أمريكا وبريطانيا ضد العرب.

والتأميم لا يشكل أي مخاطرة.. بل إنه يؤدي إلى زيادة دخول الأقطار العربية المنتجة للنفط، وبصورة أوتوماتيكية، نحو ٢٤٠٠ مليون دولار سنوياً.

وبالإمكان قصر التأميم، في المرحلة الحاضرة، على الشركات البريطانية والأمريكية العاملة في المنطقة العربية والتي تشكل ٨٢ بالمئة من مجموع الشركات الأجنبية التي تستثمر النفط العربي.

إن الحكومة البريطانية، مثلاً، تربح من نفط الكويت وحده مبلغ ١٥٠ مليون دولار سنوياً باعتبارها مالكة لنصف أسهم شركة «ب. ب.» التي تملك مناصفة مع شركة «غولف كومباني» الأمريكية امتياز «شركة نفط الكويت»، أي أن بريطانيا - الدولة والشركة - تحقق ربحاً مقداره ٣٠٠ مليون دولار من الكويت وحدها.. وهي تحقق أرباحاً أخرى تزيد عن ٢٠٠ مليون دولار في أنحاء أخرى من الأرض العربية بينها قطر.

ومثل هذا الكلام ينطبق على الولايات المتحدة الأمريكية التي تجني أرباحاً أضخم من البترول العربي.

وليس غير التأميم حل يفيد من هذا البترول العربي كسلاح عظيم الأهمية، فيضعه في خدمة قضايا العرب جميعاً، وفي طليعتها قضية فلسطين.

كذلك فلا بد من وقف الاستيراد من الولايات المتحدة وبريطانيا، وبذا نكون قد رددنا على عدوانهما بضربتين هائلتين.. وهذا هو أبسط ما تفرضه علينا ظروف المعركة ومصلحة الوطن.

س: وهل التأميم ممكن، عملياً، وفي جميع الأقطار المنتجة للنفط؟؟

ج: هو من حيث المبدأ ممكن ومشروع.. لكن بعض الحكومات العربية قد تتلكأ، وقد تخلق لنفسها المعاذير المختلفة... وفي أي حال، فنحن الآن نعد دراسة مفصلة بالوقائع والأرقام لنقدمها إلى مؤتمر القمة العربي لشرح أهمية البترول العربي كسلاح في المعركة، ولسوف نقدم مجموعة من الحلول المناسبة، نراعي فيها الضرورات في كل قطر عربي، بحيث نستخدم البترول فيما يفيدنا لضرب العدو دون أن يشكل استخدامه أي ضرر على البلاد العربية.

تأميم صناعة البترول في الوطن العربي ضرورة سياسية واقتصادية وعسكرية(*)

إننا ونحن ننادي بتأميم صناعة البترول في بلادنا ووضع مصيرها بأيدينا بدلاً من أن تكون سلاحاً موجهاً ضدنا نريد أن يكون موقفنا صريحاً وواضحاً. وفي اعتقادنا أن ما ندعو إليه هو ضرورة حتمية إذا ما أردنا أن ننهض من نكستنا وأن نحرر جميع أجزاء بلادنا وأن نعطي للإنسان العربي من محيطه إلى خليجه، حياة ينعم فيها بالرفاهية والاستقرار والكرامة. وسنخاطب عقول قرائنا ونرجو ممن يعارضون مجرد فكرة التأميم أن يبينوا لنا بالدليل القاطع أننا مخطئون وأننا نسير في طريق مملوء بالمخاطرة. ونحن على أتم استعداد لأن نستمع إلى وجهة نظر الآخرين ونحاول تفهمها، كما أننا على استعداد لأن نعود إلى الصواب إذا ما وجدنا أنفسنا على طريق الخطأ، أما مجرد المعارضة بدون إثبات فإنها تنبع في نظرنا من أحد المواقف والاعتبارات التالية: فإما أن يكون هؤلاء المعارضون قد استعمروا عقلياً من قبل الاحتكارات البترولية والنشرات الاستعمارية ولم يعد لديهم تفكير ذاتي ولا استعداد للتحليل العلمي للموقف، أو يكونوا من الفئة التي تحمي المصالح الاستعمارية حفاظاً على مصالحها الذاتية وهي بهذا تصيب مصالح الوطن بضرر كبير عامدة متعمدة. وسنحاول فيما يلي أن نحلل تحليلاً علمياً لماذا نرى أن التأميم ضرورة سياسية واقتصادية وعسكرية.

الضرورة السياسية

كلنا نعرف أن شركات البترول ذات طابع سياسي بجانب طابعها الاقتصادي

(*) نشر في: **مجلة البترول والغاز العربي**، السنة ٢، العدد ١٠ (تموز/يوليو ١٩٦٧)، ص ٤ ـ ١١. وهو يمثل الجزء الأول من البحث الذي قدمه الشيخ عبد الله الطريقي إلى مؤتمر البترول العربي الخامس.

والتجاري، وأنها تشكل حكومات في الأقطار العربية التي تعمل فيها، وتنظيماتها وأجهزتها مرتبة ومقسمة بطريقة تجعلها تعمل وكأنها حكومات مستقلة ذات سيادة. فلديها أقسام للأعمال الداخلية وأخرى للأعمال الخارجية والاتصال بالحكومات التي لديها معها مصالح وارتباطات. وهي تتعامل مع الحكومة المحلية على قدم المساواة ولديها من القوة الفعالة ما يجعلها تتصرف في بعض الحالات وكأنها السلطة الوحيدة في البلاد، والذين لا يرون هذه الأمور بسهولة لا بد لهم أن يعيشوا كما عاش كاتب هذه السطور مدة طويلة بين ظهراني تلك الشركات ليتأكدوا من هذه الحقائق. وهذه الشركات مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بحكومات البلاد التي تنتمي إليها، وكذلك حكومات البلاد الأخرى التي لها نشاط تكرير وتسويق فيها. ومجموعة الشركات تشكل فيما بينها حكومة عالمية مكونة من ممثلي عدد قليل من الشركات الكبرى التي لا يزيد عددها عن ثماني شركات، ولكنها تسيطر على أكثر من ٨٠ بالمئة من وسائل إنتاج ونقل وتسويق وتكرير المنتجات البترولية خارج الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي. وهم يسيطرون بهذه القوة الهائلة على اقتصاديات الشعوب المتطورة التي قضى عليها سوء حظها التعامل معهم. وقد ربطوا حقول البترول في بلاد نامية بمعامل التكرير ووسائل التسويق في بلاد متطورة أخرى. وبهذه الوسيلة استطاعوا أن يشكلوا ضغطاً هائلاً على منتجي البترول ومستهلكيه في البلاد النامية، وأصبحوا بتعاونهم مع الحكومات الاستعمارية التي تنتمي إليها هذه الشركات أداة تخريب وإيذاء في البلاد المتطورة، فهم يستطيعون أن يسقطوا أي نظام يخالفهم والحفاظ على أي نظام يمالئهم. وهكذا أصبح التعاون بين حكومات الاستعمار وهذه الشركات أداة الاستعمار الجديد وسيلة للسيطرة على اقتصاديات العالم.

وتقسيم الوطن العربي بعد الحرب العالمية الأولى إلى قطع صغيرة لا يمكن أن تكون كل منها وحدة اقتصادية متكاملة قصد منه تفتيت قدرتنا على العمل المنتج وتسهيل الأمر على الاستعمار الغربي لنهب ثرواتنا الطبيعية، والامتيازات البترولية أكبر دليل على ذلك. فكلها وبلا استثناء قد عقدت في ظروف غير ملائمة للشعب العربي، فتقسيم الوطن العربي إلى شبه دويلات صغيرة ومشيخات وإمارات سهل على المستعمرين إملاء شروط الامتيازات، فأتت الاتفاقيات البترولية كلها في صالح الشركات ولم تعط الحكومات المحلية إلا ما اعتبر كافياً لإرضاء الشيخ أو الأمير. أما الشعوب وحاجاتها فلم يعمل لها أي حساب. فالعراق مثلاً أمليت عليه شروط الامتيازات إملاءً ولم يكن له خيار رفضها. والكويت كانت ملزمة بقبول النصيحة البريطانية لإعطاء الامتياز للشركة التي تملكها الحكومة البريطانية. والمملكة العربية السعودية كانت متخلفة وليست لها موارد ثابتة، وكان الملك ابن سعود مستعداً لإعطاء امتيازات بحث وتنقيب عن البترول في بلاده بأي ثمن. وكان مستشاروه الأجانب، وعلى رأسهم سانت جون فيلبي، يعملون في نفس الوقت مستشارين للشركات

البترولية التي كانت تتفاوض للحصول على الامتيازات البترولية. وهكذا نرى أن عدم التكافؤ بين الأطراف المتفاوضة وكذلك السيطرة الأجنبية جعل هذه الامتيازات صكوك سيطرة واستعمار يجب التخلص منها بدون إبطاء.

الأمة العربية ودول الاستعمار الغربي

ولقد أثبتت الأحداث الأخيرة أنه بالرغم من محاولة العرب التقرب من الغرب والتعامل معه تجارياً واقتصادياً، فقد أصر الغرب على خلق إسرائيل على أرض عربية وتشريد سكانها الأصليين، وعاونها بالمال والسلاح والرجال ولم يحترم شعور الأمة العربية بل تعمد الإيقاع بها وإذلالها لجعلها تقبل بشروط الصهيونية وتقر ذليلة بوجود إسرائيل. ان اقتلاع إسرائيل من الأراضي العربية لا بد أن يسبقه اقتلاع الوجود الاستعماري الممثل بالشركات الاحتكارية البترولية التي تتعاون معاونة فعالة في تقوية النفوذ الأجنبي والسيطرة الاستعمارية، وعن طريقها تتمكن الحكومات المعتدية وإسرائيل من إدخال الجواسيس والمخربين وجمع المعلومات الاقتصادية والعسكرية التي تأخذ طريقها إلى إسرائيل، كما قال الكاتب اليهودي الفرد ليلينتال في كتابه **ثمن إسرائيل**.

كل هذا يتم عن طريق التعاون الوثيق بين السفارات الأمريكية والبريطانية والشركات العاملة في بلادنا، فليس هنالك فرق كبير بين السفارة والشركة، وكل منهما على اطلاع تام بما تفعل الأخرى. ويمكننا أن نقول إن السفير يضع نفسه تحت تصرف رئيس الشركة ويتلقى منه التوجيهات المتعلقة بمصالح الشركة وكأنها صادرة من واشنطن أو لندن. كما تتلقى رئاسة الشركة من السفير توجيهات بلده فيما يتعلق بالمصالح العليا لذلك البلد. وفي ملفات بعض الحكومات العربية وثائق تثبت هذا التعاون والتنسيق في نشاطات ومواقف كل منهما.

إن الشركات البترولية لم تعد ضرورة لبلادنا وإنتاج البترول وإيصاله إلى الأسواق متيسر بدون هذه الشركات. ولذلك فلا بد من اقتلاع وجودها، خصوصاً الشركات التي تنتمي إلى البلاد التي ناصبت الأمة العربية العداء وهي بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا الغربية وهولندا.

الضرورة الاقتصادية

إن العذر الذي يتخذ لوجود شركات البترول في بلادنا هو أنها تعرف كل شيء عن البترول ونحن لا نعرف شيئاً، وأنها تنتج البترول وتنقله إلى الأسواق فتكرره وتبيعه وبدونها لا يمكننا أن نفعل شيئاً، وليس للبترول في الأرض قيمة. هذا الكلام يمكن أن يقال بأنه كان صحيحاً قبل عشرين سنة. أما الآن فالصورة مختلفة تماماً.

فصناعة البترول العالمية أصبحت أهم صناعات العالم كله على أساس أنها تمد الصناعات الأخرى بوسائل الحياة والبقاء، فالبترول قد حل محل الفحم في الصناعات الأوروبية والأمريكية بحيث تتعطل هذه الصناعات إذا لم يتوفر لها البترول كطاقة، والصناعات البتروكيميائية التي أصبحت من أهم الصناعات في العالم تشل تماماً إذا لم تتوفر لها المواد البترولية. والمواد المصنعة من المواد البترولية أخذت تتغلغل في حياة الناس في البلاد المتحضرة والنامية على حد سواء إلى المدى الذي يصعب معه على الإنسان الاستغناء عنها. وقد بلغت نسبة البترول إلى مجموع الطاقة المستهلكة في أوروبا ما يزيد على ٥٠ بالمئة وما يزيد على ٦٠ بالمئة في الولايات المتحدة الأمريكية، ونسبة استهلاك البترول تتزايد في الاتحاد السوفياتي إلى درجة أن هذا الأخير كما يقول الخبراء سيضطر في القريب العاجل إلى استيراد البترول من الخارج لأن موارده البترولية، إما أنها تصبح غير كافية لإشباع الازدياد المستمر في الاستهلاك أو لارتفاع تكلفة الإنتاج بحيث يصبح الاستيراد من الخارج أوفر على الاتحاد السوفياتي الذي أصبح يهتم بالربح والخسارة في اقتصادياته.

وعليه فقد انعكست الآية، فلم تعد المسألة الأساسية أن البترول لا يصلح إلا إذا أخذ من الأرض ووصل إلى الأسواق، بل أصبح الأهم من ذلك ضمان وصول البترول إلى الأسواق بأي ثمن لأن التعطل الناتج في الأسواق من عدم وجود البترول أكبر بكثير من الضرر الناتج من عدم إخراج البترول بالنسبة للدول النامية التي تملكه. وهكذا ازدادت القوة التفاوضية للبلاد المنتجة والمصدرة للبترول. وما حدث مؤخراً بعد قفل قناة السويس وتعذر مرور ٣,٥ مليون برميل في اليوم عن طريقها إلى أوروبا الغربية، وارتفاع أسعار المنتجات البترولية، وتعرض الشركات البترولية لخسارة تقدر بحوالى ٤٥٠ مليون دولار في المدة الواقعة بين شهري يونيو ونوفمبر من هذا العام، لدليل واضح على أهمية وصول البترول إلى الأسواق العالمية وارتباط هذه الأسواق بمصادر الطاقة في الأرض العربية.

وعليه فنحن العرب قد أُتيحت لنا الآن فرصة قد لا تعود، وهي أن قوتنا التفاوضية كبيرة تسمح لنا بالمبادرة بالسيطرة التامة على مواردنا الطبيعية وتأميم صناعة البترول في بلادنا ومضاعفة دخلنا من هذه الثروة التي أراد الله بها إغناءنا وأراد الاستعمار عن طريقها إفقارنا وإذلالنا. ففي الوقت الذي تأخذ فيه حكوماتنا عن طريق تصدير البترول الخام دخلا معدله حوالى ٨٠ سنتاً عن كل برميل، نجد أن هذا البرميل إذا صدر للبلد المستهلك وكرر هناك، فإن سعر بيعه للمستهلك، بما في ذلك الضرائب التي تجبيها حكومات البلد المستهلك، يبلغ ١١ دولاراً. وفي الوقت الذي يزيد فيه عدد سكاننا وتزيد متطلباتنا لرفع مستوى المعيشة وبناء صناعات في بلادنا وتكوين جيش قوي للدفاع عن أرضنا، تنخفض أسعار مبيعاتنا البترولية وترتفع أسعار وارداتنا من البضائع المصنعة التي نأتي بها من الغرب. وتأميم صناعة البترول

سيضاعف دخلنا، كما أنه في الوقت نفسه سيقلل من التبرعات التي تقدم لإسرائيل في الوقت الحاضر. فمن المعروف أن أسهم شركات البترول مطروحة في الأسواق لكل مشتر في البلاد الغربية، ونحن نعرف أن اليهود دائماً وأبداً يتعاطون الأعمال السهلة والتي لا تحتاج إلى مجهود جسمي ولكنها تدر دخلاً وفيراً، فهم يتخصصون في تجارة الماس والجواهر والأسهم المالية والصحافة والسينما والعمليات المصرفية، ولذلك فهم ولا شك يملكون جزءاً كبيراً من أسهم الشركات البترولية في أمريكا وبريطانيا وعن طريق المكاسب الكبيرة التي يجنونها من أسهمهم في هذه الشركات يستطيعون المساهمة في مساعدة إسرائيل خصوصاً أن قوانين الضرائب في أمريكا تسمح لمن يتبرع لإسرائيل بأن يخصم ٩٠ بالمئة من الأموال التي تبرع بها من مقدار ضرائب الدخل التي كان سيدفعها. وبمعنى آخر فإن ٩٠ بالمئة مما يدفع كتبرعات لإسرائيل كان من المفروض أن يذهب لخزينة الولايات المتحدة، ولذلك فلا بد أن جزءاً كبيراً من الأرباح الهائلة التي تجنيها شركات البترول من استغلال بترولنا يذهب بهذه الطريقة إلى خزينة إسرائيل لتشتري به قنابل النابالم لتلقي بها على مدننا فتحرق نساءنا وأطفالنا وجنودنا البواسل. كما أن المستر روتشيلد الذي تملك عائلته جزءاً كبيراً من أسهم مجموعة شركات رويال دوتش شل لن يتمكن، إذا ما أممت هذه الشركات في الوطن العربي، من التحيز لإسرائيل وجمع الأموال لها والتبرع عنه وعن عائلته بملايين الدولارات.

إن اقتصاديات البترول العربي تجعل من المستحيل على الإنسان أن يفهم موقف العرب من عدم تأميم صناعتهم. فالحقول العربية خصبة إلى درجة أن البئر الواحدة في السعودية تنتج ٧٠٠٠ برميل في اليوم الواحد، بينما البئر المماثلة لها في الولايات المتحدة لا تنتج أكثر من ١٢ برميلاً في اليوم الواحد، وفي فنزويلا ٣١٢ برميلاً فقط، وفي الاتحاد السوفياتي حوالى ٨٠ برميلاً. والأموال الموظفة في صناعة البترول في الولايات المتحدة الأمريكية بلغت في أواخر عام ١٩٦٥ ٣٧,٧٠٠ مليون دولار، بينما بلغت في الشرق الأوسط كله (الدول العربية وإيران) ٢٧٧٥ مليون دولار. والدولار الذي يوظف في الولايات المتحدة الأمريكية تبلغ مكاسبه ١١ سنتاً إلى ١٣ سنتاً بعد دفع الضرائب، بينما بلغت نسبة الأرباح الصافية في صناعة البترول في الوطن العربي وإيران في عام ١٩٦٥ ١١٤ بالمئة، أي أن الدولار الموظف في المنطقة يكسب ١,١٤ دولار في السنة مقابل الـ ١٢ سنتاً التي يكسبها الدولار إذا عمل في أمريكا. وخصوبة الحقول في الوطن العربي جعلت من السهل إدارة الصناعة بأقل عدد ممكن من الفنيين، مما أدى إلى انخفاض تكلفة الإنتاج. فقد بلغت تكلفة إنتاج البرميل الواحد في الوطن العربي حوالى ١٦ سنتاً، بينما هي في الولايات المتحدة الأمريكية ١٥١ سنتاً، وفي فنزويلا ٦١ سنتاً، وفي الاتحاد السوفياتي حوالى ٨٠ سنتاً، وقلة تكلفة الإنتاج وكبر حجم الاحتياطي البترولي في الوطن العربي جعلت مقدار الأموال

اللازمة لصناعة البترول في الوطن العربي محدوداً، مما يشجع على الإقدام على تأميم صناعة البترول ووضعها في أيد عربية.

إننا بالتأميم نستطيع أن نضيف إلى دخلنا حوالى ٢٤٠٠ مليون دولار في العام الواحد، وقد بلغ دخل الحكومات العربية في الخليج العربي وليبيا عام ١٩٦٦ ٢٥٦٣ مليون دولار موزعة على الشكل التالي:

البلد	مليون دولار
الكويت	٦٨٠
المملكة العربية السعودية	٨٠٥
العراق	٣٩٤
قطر، أبو ظبي، والبحرين	٢٠٨
ليبيا	٤٧٦
المجموع	٢٥٦٣

فلو أن صناعة البترول مؤممة لضوعف هذا الدخل ولأمكن وضعه في صندوق خاص لتطوير إمكانياتنا وبناء اقتصاد عربي متكامل. وعن طريق موارد البترول بعد التأميم ستقوم في وطننا مراكز صناعية كبرى في الخليج العربي حيث ستقوم صناعة التكرير وصناعة البتروكيميائيات، وفي الجمهورية العربية المتحدة صناعة بناء السفن والناقلات، وفي السودان الصناعات الزراعية وصناعة اللحوم، وفي شمال افريقيا العربية يمكن أن ننشئ صناعة الصلب وصناعة الأسمدة الصناعية. وفي العراق وسوريا نطور الزراعة ونتوسع فيها لسد حاجات الأمة العربية كلها. كل ذلك لا يمكن تحقيقه إلا بتأميم صناعة البترول ومضاعفة دخلنا منها.

الضرورة العسكرية

يقول المثل العربي «ما حك جلدك مثل ظفرك» ولن يغسل عار هزيمة الأمة العربية من قبل الاستعمار والصهيونية إلا دماء عربية وأسلحة تفوق الأسلحة التي يعطيها الغرب لإسرائيل. ونحن أمة غنية نستطيع شراء السلاح بأموالنا، فإذا ما أممنا صناعة البترول أمكننا إيجاد الأموال اللازمة لشراء الأسلحة وبناء المصانع اللازمة لصنعها.

تصدير البترول إلى الاتحاد السوفياتي

نحن الآن نشتري الأسلحة من الاتحاد السوفياتي ويمكننا أن نتبادل المنفعة معه على أساس أن نصدر له البترول، فالاتحاد السوفياتي ولو أنه يصدر جزءاً قليلاً من

إنتاجه إلا أنه يفعل ذلك مضطراً للحصول على عملات صعبة ليشتري بها بعض المصنوعات الغربية اللازمة له، كما يفعل عندما يبيع البترول لإيطاليا ليشتري أنابيب تصنع في إيطاليا، وهي ضرورية لشبكة خطوط البترول الخام والغاز التي تبنى على نطاق واسع في الاتحاد السوفياتي ومنه إلى أوروبا الشرقية وإيطاليا لنقل المنتجات البترولية والغاز الطبيعي، وسيضطر الاتحاد السوفياتي في القريب إلى الامتناع عن التصدير أو إلى استيراد البترول الخام اللازم للمناطق الروسية البعيدة عن حقوله البترولية كالمناطق الواقعة في الجنوب الغربي من روسيا ومنطقتي البحر الأسود وبحر قزوين، حيث بدأت الحقول البترولية القديمة في هذه المنطقة تجف وهبط إنتاجها وارتفعت تكلفة الإخراج فيها. ونظراً لوجود مرافق بترولية كبيرة هناك كوسائل التخزين وخطوط الأنابيب، فيمكننا أن نبني بالتعاون مع الاتحاد السوفياتي خطوط أنابيب من شمال العراق عبر تركيا إلى منطقتي البحر الأسود وبحر قزوين وربط هذه الخطوط بالتسهيلات الموجودة هناك، ولن يزيد طول هذه الأنابيب عن خمسمائة إلى ستمائة ميل. وهذه أقصر من خطوط الأنابيب المزمع بناؤها من حقول إيران الجنوبية إلى جنوب الاتحاد السوفياتي لنقل الغاز الطبيعي الإيراني إلى هناك، والتي يبلغ طولها حوالى ٦٥٠ ميلاً أو خطوط الأنابيب التي يزمع الاتحاد السوفياتي بناءها بالاشتراك مع ايطاليا وبعض البلاد الأوروبية لجلب الغاز من سيبيريا إلى شمال ايطاليا، ويقدر طول هذه الأنابيب بحوالى ثلاثة آلاف ميل. وربما أمكن إيصال خطوط الأنابيب المقترحة إلى مجموعة خطوط الأنابيب التي تنقل البترول الخام من حقول الاتحاد السوفياتي إلى شرق أوروبا والمعروفة بخطوط أنابيب الصداقة. ان إمكانية إنجاز مثل هذا العمل كبيرة جداً. لقد أصبح البترول من العملات النادرة والصعبة في الوقت الحاضر، ولا تقل أهمية احتياطي البترول بالنسبة لأية دولة عن احتياطيها من الدولار أو الذهب. ونحن نستطيع أن نتاجر بهذه العملة الصعبة إذا ما أمكننا السيطرة عليها، وهذا حق طبيعي ومشروع لنا، تؤيدنا فيه القوانين الدولية وقرارات الأمم المتحدة.

قوتنا التفاوضية

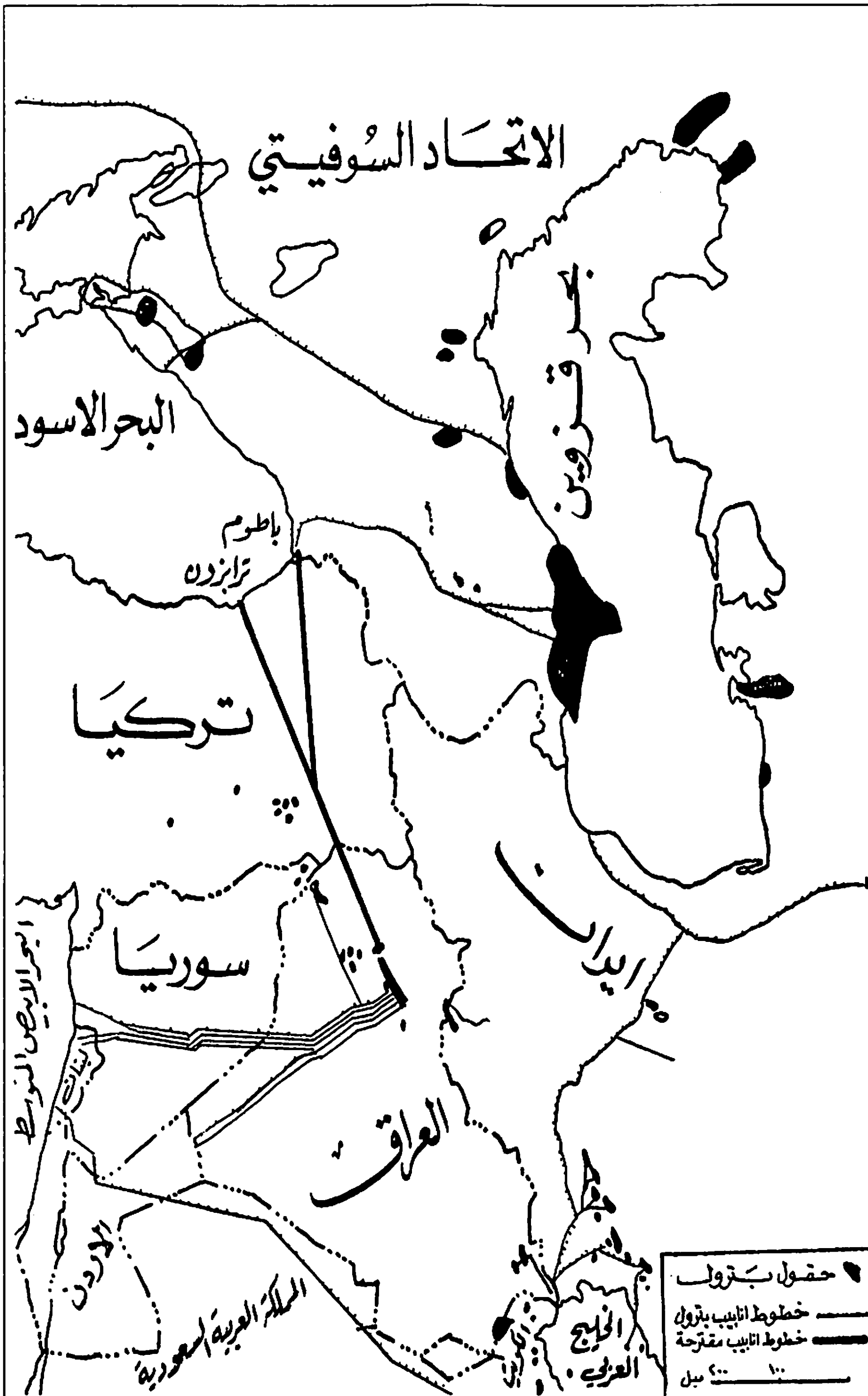
ولنحاول الآن أن نقارن بين قوتنا التفاوضية وقوة الشركات والبلاد المستهلكة:

لقد حاولت الشركات الأجنبية منذ سنوات طويلة، استخدام الأرباح التي تجنيها من نشاطها في بلادنا للعثور على مصادر أخرى للبترول في مناطق مختلفة من العالم رغبة منها في تقليل اعتمادها على البترول العربي، وبالتالي الضغط على العرب لتخفيض أسعار صادراتهم وفرض الحلول السياسية والاقتصادية، التي تقتضيها المصالح الغربية، عليهم. ولكن الذي حدث هو أن كل مجهوداتها لم تصادف إلا نجاحاً جزئياً. وأهم نجاح لها في إيجاد مصدر جديد للبترول تحقق في شمال افريقيا العربية (ليبيا والجزائر). وهذا لم يضعف القوة التفاوضية للأمة العربية بل زادها قوة. أما

الاكتشافات التي تمت في نيجيريا وبقية الأجزاء الأخرى من القارة الافريقية، فقد كانت باهظة التكاليف كما أن كميات الرواسب التي اكتشفت لا تتناسب مع ما بذل من مجهود. أما ما اكتشف من رواسب للغازات الطبيعية في بحر الشمال، فيمكن أن نقول إن ما تم حتى الآن لا يعتبر نجاحاً ولا زال الطريق طويلاً وشاقاً قبل أن يعتبر بحر الشمال مصدراً للطاقة ينافس المصادر العربية. وحتى الآن يمكن إيصال الغاز الطبيعي الجزائري إلى الجزر البريطانية بتكلفة أقل من إنتاجه من بحر الشمال ونقله بخطوط أنابيب تحت البحر إلى الجزر البريطانية.

وكما قلنا، فإن أهم أسواق للبترول خارج الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي هي أوروبا الغربية. أما الولايات المتحدة الأمريكية، ولو أنها تستطيع إنتاج كل ما تحتاجه من مواد بترولية، إلا أنها لأسباب سياسية واقتصادية تستورد يومياً ما يزيد على مليونين من البراميل في اليوم الواحد معظمها من بلاد نصف الكرة الغربي (فنزويلا). ويصدر الاتحاد السوفياتي من إنتاجه ما يزيد على مليون برميل في اليوم إلى الأسواق الخارجة عن منطقة الكتلة الشيوعية. وأوروبا الغربية التي تعتبر أكبر أسواق العالم المستوردة للبترول بلغ استيرادها عام ١٩٦٦ ٨,٥ مليون برميل في اليوم الواحد استوردت منها ٥,٦ مليون برميل من الوطن العربي، وهذا ما يعادل ٦٥ بالمئة من مجموع استيراداتها.

وتأتي اليابان بعد غرب أوروبا كسوق مهم للبترول العربي، فهي تستهلك ١,٧٠٠,٠٠٠ برميل في اليوم (عام ١٩٦٦) تستورد منها ١,٠٤٦,٠٠٠ برميل في اليوم من منطقة الخليج العربي. وقد أثبتت الأزمة الأخيرة أن غرب أوروبا لا يستطيع الاستغناء عن البترول العربي لأن الحقول الأمريكية والفنزويلية لم تستطع أن تزيد من صادراتها لأوروبا الغربية أكثر من مليون برميل. وقد زادت الأزمة في أوروبا سوءاً بعد نشوب القتال في نيجيريا ومنع البترول النيجيري من الوصول إلى أوروبا. وقد قال المستر مور وكيل وزارة الداخلية الأمريكية والمسؤول عن الشؤون البترولية في الوزارة، إن أوروبا الغربية واليابان مضطرتان للحصول على البترول من المصادر العربية لعدم استطاعتها الحصول على البترول من أي مورد آخر، وإن انقطاع البترول العربي عن غرب أوروبا نتيجة للمقاطعة ولقفل قناة السويس أصبح يشكل تهديداً لأمن وسلامة الولايات المتحدة الأمريكية. بقي أن نعرف أن البترول من الوطن العربي يوفر على أوروبا الغربية ثلاثة أرباع الدولار عن كل برميل تستورده من بلادنا بدلاً من استيراده من فنزويلا أو الولايات المتحدة الأمريكية. ومعنى هذا أن أوروبا توفر يومياً ما يعادل أربعة ملايين وثلاثمائة وخمسون ألف دولار بشرائها للبترول العربي، أما قفل قناة السويس فيكلف شركات البترول ٤٥٠ مليون جنيه استرليني كل ستة أشهر.


الاتحاد السوفيتي
البحر الاسود
باطوم
ترابزون
تركيا
سوريا
العراق
ايران
الأردن
المملكة العربية السعودية
البحر الابيض المتوسط
لبنان
الخليج العربي
حقول بترول
خطوط انابيب بترول
خطوط انابيب مقترحة
١٠٠ ٢٠٠ ميل

نجاح المخططات العربية

إذا أردنا أن تنجح مخططاتنا في المقاطعة والتأميم فيجب أن يجتمع المسؤولون في البلاد العربية ويوافقوا على مخطط شامل للمقاطعة والتأميم، وأن تتكون لجنة عليا لتنسيق المجهودات بحيث يتكامل النشاط في كل البلاد العربية، ويمكننا أن نقترح ما يلي:

١ ـ أن تحدد بالضبط الكميات البترولية التي كان يأخذها كل بلد من البلاد التي يتقرر مقاطعتها، فتخصم هذه الكمية من الإنتاج ولا تصدر إلى بلاد أخرى لأن معنى ذلك تصدير هذه الكميات مرة أخرى إلى البلاد المقاطعة، إما على شكل بترول خام أو على شكل منتجات بترولية.

٢ ـ أن يقل إنتاج كل بلد عربي بمقدار الكميات التي منعت عن البلاد المعادية، وهذا سيقوي الأسعار وسيرفعها.

٣ ـ ألا تقع البلاد العربية في الفخ الذي قد ترسمه لها الشركات المنتجة والمصدرة والمنتمية للبلاد المقرر مقاطعتها، فتدعي بأنها مثلاً تصدر البترول إلى فيتنام الجنوبية بينما يكون الغرض من ذلك التحايل لإعطاء الأسطول الأمريكي ما يحتاجه من كميات بترولية لنشاطه الحربي في فيتنام، بل يجب أن تقدر الكميات البترولية التي كانت تستهلكها فيتنام الجنوبية للأغراض السلمية ولا يصدر إليها أكثر من ذلك، وهذه نقطة مهمة. فالأسطول الأمريكي قد يستخدم فيتنام الجنوبية أو حكومة فرموزا للحصول على البترول العربي لأغراض النشاط الحربي الأمريكي.

٤ ـ اليابان: معظم معامل التكرير البترولية في اليابان تملكها أو تساهم في ملكياتها الشركات الانكليزية والأمريكية. وقد تستخدم اليابان لتكرير كميات كبيرة من البترول لتصديرها مرة أخرى إلى عدة بلاد، ثم يقع معظمها في النهاية بيد النشاط الحربي الانكليزي والأمريكي في الشرق الأقصى. ولهذا يجب أن تحدد في هذه المرحلة الكميات التي تصدر إلى اليابان بحيث تتناسب مع الكميات التي كانت اليابان تستهلكها فعلاً في السنوات الماضية.

٥ ـ تعويض الجمهورية العربية المتحدة: إن أهم سلاح في مقاطعة الغرب بترولياً هو قفل قناة السويس. ولكن قفل قناة السويس يؤثر على الميزان الاقتصادي للجمهورية العربية المتحدة. فإذا ما أردنا أن تستمر المقاطعة فعالة، فيجب أن يستمر إغلاق قناة السويس حتى يزول الاعتداء، ولكن هذا سيكلف الجمهورية العربية المتحدة ثمناً باهظاً، فقد كان مقدراً أن يكون دخل الجمهورية لعام ١٩٦٧ من رسوم المرور هو ١١٠ ملايين جنيه بالعملات الصعبة، وهذا يشكل ٦٠ بالمئة من دخل الجمهورية من العملات الصعبة. إنه واجب مقدس على كل بلد عربي أن يقف مع الجمهورية في هذا الوقت، ولهذا فإننا نقترح أن تعوض حكومة الجمهورية عن هذه الخسارة بأن يدفع كل بلد عربي يصدر البترول ما يعادل عشرة سنتات عن كل برميل

يصدره، وأن يستعمل هذا المبلغ لتعويض الجمهورية العربية المتحدة عن خسارتها نتيجة لقفل القناة.

٦ ـ التزامات الأمة العربية نحو الأردن الشقيق لا تقل عن التزاماتها نحو الجمهورية العربية المتحدة، ولهذا فالواجب يقضي أن تقتطع كل حكومة عربية جزءاً من ميزانيتها لتعويض الأردن عن المساعدات الأجنبية على أن تتحمل الدول العربية كلها تسليح جيش الأردن وتعويضه عن الأسلحة التي فقدها.

٧ ـ أرصدة الدول العربية في الخارج: ذكرت جريدة **الصندي تايمز** اللندنية في عددها الصادر بتاريخ ٢ تموز/يوليو ١٩٦٧ أن احتياطي الكويتيين حكومة وشعباً الموجود في الخارج لا يقل عن ٨٠٠ مليون دولار. ولا شك أن احتياطي الحكومة السعودية وشعبها لا يقل عن هذا المبلغ، فلو جمعت هذه المبالغ والمبالغ الأخرى التي قد تكون لدى الحكومات العربية الأخرى ووضعت في مصرف عربي مركزي وأمكن استخدامها في تطوير الزراعة والصناعة في الوطن العربي، لدرت على أصحابها أكثر مما تفعل الآن، ولأمكن استخدامها حيث تخدم الأغراض الوطنية بدلاً من خدمة الاقتصاد الأجنبي، كما أنها عند وضعها في مصرف عربي تكون في مأمن أكثر من وضعها الحالي حيث ليس من المؤكد إمكانية الحصول عليها حينما تصبح الحاجة ماسة إليها.

النتيجة

لقد نجح المستعمرون في شل حركة الأمة العربية وبعثرة إمكانياتها وتقسيمها إلى مجموعات لا حول لها ولا قوة، وهم يقيمون علاقاتهم على أساس أننا منقسمون على أنفسنا إلى ثلاث مجموعات:

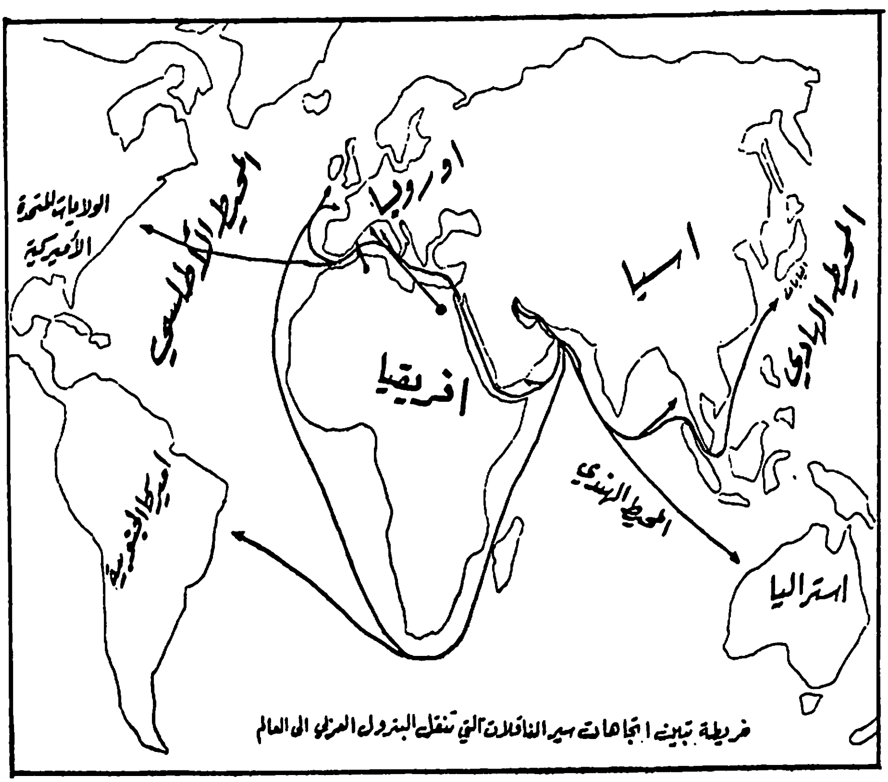
الطبقة الأولى: وهي طبقة محدودة جداً لا يزيد عددها عن واحد في المئة من مجموع سكان البلاد العربية. وهذه تمثل الطبقة المترفة في البلاد وعملاء الشركات الاحتكارية ومن ترتبط مصالحهم بالغرب المستعمر، وهم يعتقدون أن هذه الطبقة وصلت في ترفها وضعفها إلى الحضيض، ولذلك فهي ليست مستعدة للتضحية بواقعها، وهي راضية ومتعاونة مع المستعمر في كل ما يطلبه.

والطبقة الثانية: وهي أيضاً طبقة محدودة جداً، وهي تمثل جزءاً ليس بالكبير من المثقفين والمفكرين وبعض ضباط القوات المسلحة. وهذه الطبقة تحاول، منذ أن اغتصب الغرب أرض فلسطين، تجميع القوى العربية وتحسين وسائل العيش في البلاد العربية المختلفة، ولكن المقاومة التي تلقاها هذه الطبقة كلما وصلت إلى الحكم من الداخل والخارج وقلة تجربتها جعل نجاحها محدوداً، وهي دائماً وأبداً عرضة للضغط من الخارج والقلاقل والاضطرابات في الداخل. وهي في نظر المستعمرين الطبقة التي يجب القضاء عليها نهائياً ليستقر الوضع في الوطن العربي للمستعمرين وأتباعهم.

أما الطبقة الثالثة فهي تشكل الغالبية العظمى لشعوب الأمة العربية. وهذه الطبقة لم تتأثر حتى الآن بالثروات العربية ولا زالت في مجموعها ترزح تحت أعباء الفقر والجهل والمرض. ويعتبر المستعمرون أن هذه الطبقة لا فائدة ترجى منها ولا يمكنها أن تقدم أية مقاومة لمطامعهم، فليس في حاضرها ما يدفعها للقتال ذوداً عنه، وهي لا ترى في مستقبلها شيئاً يجعلها تحارب للحصول عليه.

هذا التقسيم المؤلم لأمتنا لسوء الحظ يحمل في طياته كثيراً من الحقائق. وهذا الذي يدفعنا إلى أن نقول بأنه من الصعب تحرير أوطاننا من الاحتلال قبل تحرير اقتصادنا من السيطرة، وأن على الزعماء والقادة أن يبينوا للإنسان العربي ماذا ينتظره من مستقبل ولماذا يطلب منه أن يقدم التضحيات.

إن تأميم صناعة البترول ما هو الا بداية حياة جديدة للإنسان العربي، فمضاعفة الدخل من صادراتنا من هذه المادة يمكن استخدامها لتطوير الزراعة والصناعة وربط أجزاء الوطن العربي ببعضها، وبالتالي رفع مستوى المعيشة وإقامة دولة عربية موحدة ينعم بها الإنسان العربي بالعيش الرغيد وبالاطمئنان. فهل يا ترى سنرتفع إلى هذا المستوى الذي تتطلبه الظروف التي نمر بها؟ الأمل كبير بأننا سنفعل ذلك.



خريطة تبين اتجاهات سير الناقلات التي تنقل البترول العربي الى العالم

كيف يمكننا تحويل النكسة إلى انتصار سياسي واقتصادي وعسكري(*)

القضية الأولى التي تواجه العرب، في سائر ديارهم الآن، هي: كيف نحول النكسة إلى انتصار عظيم وطيد الأركان، ثابت في الأرض؟!

لقد أثبتت تلك الأيام الحالكة السواد التي عشناها مع مطلع شهر حزيران الماضي أن الأمة العربية من محيطها إلى خليجها كالبنيان يشد بعضها بعضاً بدافع من وحدة المصلحة ووحدة المصير، وليس من وحدة الفكر والمشاعر فحسب. كذلك فقد كشفت تلك الأيام حاجة الأمة الملحة لتجميع إمكانياتها ووضعها كلها في خدمة الإنسان العربي لتحرير أرضه وحقوقه المغتصبة ولبناء غده الأفضل.

فكيف تتحول النكسة إلى ما فيه الخير والعزة لهذه الأمة؟ وهل مثل هذا التحويل ممكن وعملي حقاً؟؟

القاطرة... ومتى تسير؟؟

الجواب بمنتهى البساطة: نعم.. لأن كيان أمتنا يشبه كيان القاطرة: إذا ما تم تجميعها ووضع كل جزء من أجزائها في مكانه، تمكنت من السير قدماً وأدت الرسالة المطلوب منها أداؤها.

وقبل النكسة، كان الواقع مريراً ومفجعاً: فلقد كانت هذه القاطرة مفككة الأجزاء.. فهذا قطر يتكون من عجلة القيادة دون العربة، وذاك قطر يتكون من عجلة السير دون جسم العربة، وثمة قطر ثالث يتكون من خزان الوقود دون عجلة

(*) نشر في: الحرية (١٧ تموز/يوليو ١٩٦٧)، ص ٨ ـ ٩.

قيادة.. ولذلك فقد كان تحرك هذه الأجزاء جميعاً، إذا ما تحركت، غير مجد ولا يحقق أغراضه. لقد كنا نسير بغير قاعدة علمية سليمة، وكانت حركتنا بغير هدف، وهذا سبب أساسي من أسباب النكسة.

أما الآن فقد اختلف الوضع وأي اختلاف! لقد قامت على امتداد الوطن العربي الكبير ثورة شعبية جديدة قادتها الجماهير في كل قطر ودونما اتفاق مسبق فيما بينها.. ولقد رفعت هذه الثورة شعاراً ملحاً ينص على ضرورة الاستمرار في المعركة حتى تصفية آثار العدوان تصفية جذرية بحيث تعود كل الحقوق العربية المغتصبة إلى أصحابها.

وفي نظري، أن هذا التكليف من قبل الجماهير العربية يلقي على أكتاف قادة الأمة أثقل وأخطر مهمة واجهتهم في حياتهم. فالأمة تريد من كل قائد أن يكون صلاح الدين: النصر أو الفناء.

نكسة.. لا نكبة!

ولا شك أن المخلصين من قادتنا يدركون حقيقة الموقف، ويعملون الآن جاهدين في سبيل الارتفاع إلى المستوى الذي بلغته أمتنا العظيمة، بإصرار جماهيرها على الحياة الحرة الكريمة، وصحيح أن خطة الاستعمار للغدر بقوانا التقدمية كانت دقيقة الإحكام، إلا أن وعي جماهيرنا فوّت عليه أن يحقق الأهداف الأساسية لعدوانه، فحمت طلائعها الثورية ومنعت تحول النكسة إلى نكبة كتلك التي أصبنا بها عام ١٩٤٨.

أمران لم يحسب لهما الاستعمار ـ وإسرائيل من خلفه ـ حساباً:

● الأمر **الأول** ثورة جماهيرنا العظيمة يوم ٩ حزيران ١٩٦٧، وإصرارها المطلق على اعتبار ما جرى مجرد جولة من حرب لا بد أن ننتصر فيها.

● الأمر **الثاني**، ارتفاع ذلك الصوت الأبي في ذرى أوراس مؤذناً بالعرب ألاّ هزيمة، وأن الحرب مستمرة حتى النصر مهما غلا ثمنه. ولقد كان لهذا الصوت أثره السحري على نفسية الجماهير في كل الوطن العربي، فأعاد إليها ثقتها بنفسها وأملها في المستقبل، وشحن همتها للاستمرار في النضال. ولم يكن هواري بومدين يعبر عن موقف الجزائر المناضلة حين أعلنها مدوية: لا بد من الحرب لأننا نرفض الذلة والخنوع، بل كان يتكلم باسم المئة مليون عربي الذين يرفضون الاستسلام لما أراده لهم وبهم أعداء الحرية وأعداء الحياة.

قادتنا يعرفون ما ننتظره منهم..

ولكن.. كيف يتم تحويل النكسة إلى انتصار؟

● **أولاً**: لا شك في أن المقابلات والمحاورات الجارية الآن بين المخلصين من قادتنا هي ظاهرة صحية تدل على حيويتنا وقدرتنا على التحرك. ولا شك أيضاً أن هؤلاء القادة يعرفون ماذا تنتظر منهم أمتهم بملايينها المئة. وأول ما تنتظر: أن يرتفعوا فوق جراح النكسة وخلافات الماضي، وفوق كل الأنانيات، للوصول إلى بناء كيان يقود أمتنا إلى النصر، ويتناسب مع الفرصة الرائعة المتاحة لنا الآن لتحقيق الكثير من أهدافنا التي عجزنا في حالة السلم عن تحقيقها.

ولا شك أن قادتنا يعرفون أن الحالة النفسية لأمتنا لا تسمح بأن تسمع منهم نقاشاً بيزنطياً لا طائل تحته، ولا تستطيع أن تصبر طويلاً ريثما يتفقون. إن كل تريده منهم أن يوضحوا ويحددوا لها طريق النصر، وأن يضعوا الخطط اللازمة.. ثم أن يشركوها في تحمل نتائج التنفيذ، على أن تكون هذه الخطة بمستوى ما يقابلنا به الأعداء من ذكاء وقوة وقدرة على الخديعة.

إن هؤلاء القادة يكتبون الآن تاريخ أمتنا في مرحلة من أحلك مراحل حياتها، وأي تقصير أو تهاون سيترك عواقب وخيمة على مستقبلهم ومستقبل الأمة كلها..

● **ثانياً**: إن أعداءنا هم المستعمرون والصهيونيون. الأولون يريدون الاستيلاء على ثرواتنا وتحويلنا، حكاماً ومحكومين، إلى مجموعة من الرعاة والحراس لثرواتنا الطبيعية.. والآخرون يريدون الاستيلاء على أراضينا وتحويلنا إلى طبقة من الخدم والعبيد، كما فعل أصدقاؤهم الأمريكان بأهل أمريكا الأصليين. ولكي ننتصر على هؤلاء جميعاً لا بد لنا من استخدام العلم، فالعلم وحده هو طريق القوة وطريق النصر. ولا بد من شحذ أسلحتنا الاقتصادية والعسكرية وتوجيهها في وقت معاً إلى صدور أعدائنا، حتى نخلص أراضينا المغتصبة من سيطرتهم، ونمنح إنساننا العربي فرصة لبناء حياة حرة كريمة ولائقة.

ويجب أن تكون أهدافنا العاجلة لتأمين النصر: إقامة وحدة اقتصادية، ووحدة عسكرية بين سائر الأقطار العربية، أو بين الأقطار المحيطة بالأرض المحتلة وتلك المستعدة للمشاركة في شرف معركة التحرير الآتية بلا ريب.

مطلوب: وحدة اقتصادية..

إنني من المؤمنين باللامركزية «فأهل مكة أدرى بشعابها».. ولا بد أن يترك لكل قطر عربي حرية إدارة شؤونه المحلية وتسيير دفة العمل في الداخل على أسس ديمقراطية تحفظ للإنسان كرامته وتصون حقوقه.

كما أنني أؤمن بأن الأقطار العربية من الخليج إلى المحيط تشكل وحدة اقتصادية لو قدر لها أن تنسق إمكاناتها بعلم وذكاء لاختفت من فوق الأرض العربية كلها

حالات الفقر والجهل والمرض، ولأصبحنا عوناً لأنفسنا ولأصدقائنا، وعوناً للإنسان في كل مكان.

وأبسط ما يشترط فينا الآن، وقد هزتنا النكسة حتى الجذور، أن نبدأ تخطيطاً اقتصادياً عربياً شاملاً يأخذ بعين الاعتبار كافة الموارد والطاقات والإمكانات العربية الهائلة ويضعها جميعاً في خدمة المستقبل العربي وأهدافه الكبيرة.

ـ لماذا، مثلاً، لا نستغل وبشكل علمي مدروس، ثروتنا من الحديد والفحم والغاز والفوسفات في شمال افريقيا العربية، فنقيم بها وعليها صناعة صلب عربية عالمية المستوى؟

ـ لماذا، مثلاً، لا نصنع بإمكانياتنا الموجودة فعلاً، سيارة عربية تستعمل في كافة أنحاء الوطن العربي.. تصنعها أيد عربية ويركبها العرب في سائر أقطارهم؟ كم يوفر مثل هذا المشروع علينا من مجهود وأموال نصرفها الآن على شراء سيارات من البلاد الغربية، خاصة؟

ـ ولماذا لا نستغل ثرواتنا الزراعية الضخمة في كل من العراق وسوريا والجزائر، وبقية أنحاء الوطن العربي، فننسق الزراعة في جميع أقطارنا بحيث نزرع لتأكل الأمة العربية كلها.. وكيف نسمح لأنفسنا أن نشتري ـ أو نقترض ـ القمح من الآخرين؟ بينما تظل مساحات هائلة من أخصب أراضينا بغير استغلال؟ وكيف نرضى لأنفسنا أن نستورد اللحوم، بينما يمكننا أن نوفر اللحوم اللازمة لنا جميعاً من السودان الذي اشتهر بثرواته الحيوانية التي لم تستغل حتى اليوم استغلالاً علمياً؟

ـ ولماذا، مثلاً، لا تكون لنا صناعة سكائر عربية تقوم على مستوى الأمة العربية؟

ـ ولماذا لا تكون لدينا شركة بواخر عربية واحدة، وشركة طيران عربية واحدة؟!

ربما قال قائل: إن أمام مثل هذه المشروعات الضخمة صعوبات كثيرة.. ولكن: لماذا لا نبدأ الآن، وفوراً، بدراسة هذه الصعوبات ووسائل تذليلها؟ وهل ننتظر مزيداً من الوقت الضائع هدراً؟ وهل يجوز أن نترك الفرصة التي أتاحتها لنا النكسة تذهب هباء؟!

ومطلوب: وحدة عسكرية!

نتتقل بعد ذلك للحديث عن الوحدة العسكرية ولقد قدمت الوحدة الاقتصادية عليها لأنها الأساس الذي لا بد منه لقيام وحدة عسكرية حقيقية، ولست أنكر أو أحاول تجاهل الفوارق الموجودة بين الأقطار العربية من حيث التفكير الاجتماعي

والأنظمة السياسية والنظرة للأمور، ولكنني أرى أن أمتنا يمكن أن تقسم إلى مجموعتين:

ـ المجموعة الأولى: يمكن تسميتها «المجموعة القابلة لأن يذوب بعضها في البعض الآخر».. وهي بهذا تشبه مجموعة السوائل التي إذا ما خلطت ذابت الكمية القليلة منها في الكمية الأكثر وبالعكس دون أن يؤثر حجم السائل على خاصية الذوبان.

ـ والمجموعة الثانية: قابلة للمزج وليس للذوبان، ولكنها قد تذوب تحت ظروف معينة.. ويكفينا امتزاجها فحسب بالمجموعة الأولى في المرحلة الحاضرة.

إن أمة تسيطر على الجزءين الجنوبي والشرقي من البحر الأبيض المتوسط، وعلى الجزء الأكبر من البحر الأحمر، وعلى قناة السويس والبحر العربي والخليج العربي، وتجري في أراضيها ثلاثة من أعظم أنهار الكرة الأرضية، وتملك سبعين بالمئة من رواسب البترول في العالم، واثنين وخمسين بالمئة من رواسب الفوسفات؛ إن أمة بهذه الإمكانات والموارد لا يمكن أن تغلب، ولا بد منتصرة إذا ما استخدمت مواردها وإمكاناتها في خدمة قضاياها ومصيرها وغدها الأفضل، ولقد استطاع آباؤنا بالقليل من هذه الموارد والإمكانات أن يصنعوا حضارة عظيمة أثرها باق وغير منكور على التراث الإنساني كله.

إن اليهود أمة واحدة، يعملون داخل الأرض، وخارجها بشعورهم الديني والقومي العنصري... وهم يتصرفون وكأنهم فعلاً «شعب الله المختار»، وأن من حقهم أن يسودوا بقية عباد الله.. والوسائل التي يتبعونها لا تعترف بفضيلة، ولا بخلق كريم، بل إنهم يحتقرون كل ما اتفق عليه الناس كمثل عليا. ومثل هؤلاء القوم لا بد أن يحاربوا بوسائل قائمة على العلم والدراسة والتخطيط الدقيق. ولكي نصل إلى مستوى يمكننا من الانتصار عليهم وعلى قوى الاستعمار العالمي التي تستخدمهم ويستخدمونها في نفس الوقت، لا بد لنا من تجميع قوانا وتوجيه كافة إمكاناتنا لخدمة المجهود الحربي والاقتصادي.

ماذا تعني إمكاناتنا للعالم؟

على أن السؤال يبقى بلا إجابة وافية طالما لم نعرف، بدقة وعلى وجه التحديد، ما هي إمكاناتنا، وماذا تعني بالنسبة للعالم؟

والحقيقة الأولى في هذا المجال أن الغرب ينظر إلى بلادنا كما ينظر إليها موشي ديان، على حد رأي الاقتصادي السويدي المعروف «فنر ميردال».. أي «بعين واحدة»، وهذه النظرة هي التي أوقعت بلاد أوروبا بشرّ أعمالها في المنطقة العربية.

فالاقتصاد الأوروبي مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالبترول العربي، وأوروبا تأخذ ٦٥ بالمئة من احتياجاتها البترولية من بلادنا... ونسبة استعمال البترول والغاز إلى مجموع ما تستهلكه أوروبا من مصادر الطاقة تزيد على خمسين في المئة. وهذا يعني أن أوروبا الغربية تكثر من اعتمادها على البترول المستورد على حساب مصادر الطاقة التي يمكن إنتاجها محلياً كالفحم. ولا يمكن لعاقل أن يتصرف مثل هذا التصرف إلا عندما يكون مستهتراً بقوة خصمه وقدرته على الإيذاء. فهم يعاملوننا معاملتهم لمستعمراتهم السابقة، والمطلوب منا أن نلقنهم درساً يعيدهم إلى صوابهم، فيعرفون أن البترول العربي ملك العرب فعلاً، وأن من يحتاج بترول العرب عليه أن يدفع الثمن المناسب له. أما أن يأخذوا بترولنا بأرخص الأثمان، ثم يتجهوا إلى أعدائنا بالتأييد والتحريض ضدنا، فإن أبسط ردّ مطلوب منا يجب أن يكون من نفس حجم الإساءة ووزنها.

وارداتنا وإمكاناتنا بالأرقام..

ونحن نقترح اتخاذ الخطوات التالية:

١ ـ تأميم أسهم الشركات الانكليزية والأمريكية والهولندية العاملة في البلاد العربية، والتي تبلغ ما يعادل ٨٦ بالمئة من مجموع أسهم الشركات فيها.

٢ ـ مقاطعة الدول الغربية التي تقف منا مواقف عدائية، مقاطعة اقتصادية شاملة، بحيث نمنع وصول بترولنا إليها، ونمتنع في نفس الوقت عن شراء صادراتها. ولقد بلغت قيمة واردات بعض الأقطار العربية (السعودية والكويت والعراق وقطر والبحرين وبقية مشيخات الخليج وليبيا والجزائر) من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وألمانيا الغربية نحواً من ٩٠٢,٦ مليون دولار في عام ١٩٦٦.

٣ ـ تحويل جميع الأرصدة العربية الموجودة في الخارج إلى بنك مركزي عربي تكون مهمته تطوير الإمكانات العربية على مستوى الوطن العربي كله. وهذه الإمكانات هي: الزراعة في العراق وسوريا والسودان والجزائر والجمهورية العربية المتحدة، وصناعة الحديد في الجزائر وج. ع. م. والأسمدة الصناعية في الكويت والعراق والسعودية وليبيا والجزائر، والثروة الحيوانية في السودان الخ..

ولا تقل أموالنا المودعة في البنوك الأجنبية، الأوروبية والأمريكية، عن ألف وخمسمائة مليون جنيه استرليني.. وهي ثروة ضخمة يمكن زيادتها سنوياً مما ينفق على اقتطاعه من عائدات البترول التي بلغ مجموعها في عام ١٩٦٦ أكثر من ٢٥٦٣ مليون دولار موزعة على النحو التالي:

ـ السعودية: ٨٠٥ ملايين دولار.

ـ الكويت: ٦٨٠ مليون دولار.

ـ ليبيا: ٤٧٦ مليون دولار.

ـ العراق: ٣٩٤ مليون دولار.

ـ الأقطار العربية الصغيرة: ٢٠٨ ملايين دولار.

وهذه الأرقام مأخوذة عن **مجلة النفط** اللندنية ـ عدد تموز ١٩٦٧.

ماذا يعني تأميم بترولنا؟؟

ولنتحدث بشيء من التفصيل عن قضية تأميم البترول العربي:

إن تأميم صناعة البترول حق شرعي لكل حكومة مستقلة. ولا تقف أمام التأميم عقبات غير قدرة الحكومة ذات العلاقة على تسيير هذه الصناعة بنفسها وضمان تصدير منتجاتها إلى الأسواق العالمية. ولحسن حظ الأمة العربية فإن هذه العقبات مذللة فعلاً: فالسوق مضمونة، ونحن قادرون حقاً على تسيير هذه الصناعة بأنفسنا الآن. ونحن لا نلقي الكلام جزافاً، بالنسبة لهاتين النقطتين الهامتين، بل نتكلم وعيننا على الواقع. والواقع يقول إن الأسواق العالمية مضطرة لأخذ البترول العربي، بأية شروط، لعدم وجود مصادر أخرى كما يتضح من الأرقام التالية:

• تنتج الولايات المتحدة الأمريكية ٩,٦١٠,٠٠٠ برميل يومياً، وتستهلك ١١,٨٢٢,٠٠٠ برميل يومياً.. أي أنها تستورد، فوق كل إنتاجها أكثر من ٢,٢٠٠,٠٠٠ برميل يومياً.

• ينتج الاتحاد السوفياتي ٥,٣ مليون برميل في اليوم، ويستهلك منها هو وبقية دول الكتلة الاشتراكية، ثم يصدر إلى الأسواق العالمية ما يعادل مليون برميل في اليوم الواحد.

• تنتج جمهورية فنزويلا ٣,٣٤٨,٠٠٠ برميل في اليوم، تستهلك منها ١٨٠,٠٠٠ برميل وتصدر الباقي وقدره ٣,١٦٨,٠٠٠ برميل يومياً للأسواق العالمية.

• تنتج إيران ٢,٠٩٤,٠٠٠ برميل يومياً، تستهلك منها ٢٠٥,٠٠٠ برميل وتصدر الباقي.

• تنتج نيجيريا ٥٨٣,٠٠٠ برميل في اليوم، تصدرها كلها تقريباً إلى الأسواق العالمية.

لن يستطيعوا مقاطعتنا..

على ضوء هذه الأرقام، يتبين أن مجموع ما يدخل الأسواق العالمية من مختلف المصادر غير العربية هو ٨,١٥٦,٠٠٠ برميل يومياً.. بينما يبلغ استهلاك العالم، خارج

الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية نحو ١٨,١٥٦,٠٠٠ برميل يومياً، أي أن البلاد العربية ترسل لهذه الأسواق ما يعادل عشرة ملايين برميل يومياً.. أي ما يزيد على ٥٥ بالمئة من مجموع وارداتها. وهذا معناه أن العالم لا يستطيع بحال من الأحوال، أن يستغني عن البترول العربي.. ومعناه بالتالي أن أحداً لن يتمكن من مقاطعة البترول العربي.

أما بالنسبة لوسائل النقل فيجب أن نعرف أن الناقلات مضطرة لنقل بترولنا الذي يشكل ما يزيد عن ستين بالمئة من مجموع ما تنقله. ولسوف تنقل بترولنا سواء كان مؤمماً أم غير مؤمم، وإلا كانت خسائرها أكبر من خسائرنا.

وبالنسبة لقدرتنا على إدارة عملية الإنتاج في الحقول، وتجميع البترول، ووضعه في الناقلات ـ وهذا كل ما هو مطلوب منا في هذه المرحلة ـ فالجواب على ذلك بسيط ويمكن استخلاصه من هذا المثل:

في السعودية يبلغ متوسط الإنتاج اليومي أكثر من ثلاثة ملايين برميل في اليوم... وهذه الكمية تنتج من عدد من الآبار كانت خلال عام ١٩٦٦ في حدود ٣١٧ بئراً، أي أن متوسط إنتاج كل بئر قد بلغ ٧٤٨٩ برميلاً في اليوم الواحد. ويمكننا بسهولة إيجاد العدد اللازم من الفنيين والخبراء لإدارة مثل هذا العدد القليل نسبياً من الآبار.

والمثل هذا ينطبق على كل المنشآت البترولية في سائر الأقطار العربية.

المال.. من أين؟؟

تبقى نقطة أخيرة وهامة جداً هي:

كيف يمكن تدبير الأموال اللازمة للحكومات العربية التي تضررت نتيجة للعدوان الصهيوني ـ الاستعماري؟؟

لقد تلقت حكومة الأردن صدمة اقتصادية عنيفة، ومن غير المعقول ترك هذا البلد الشجاع دون موارد ثابتة تغنيه عن سؤال أعدائه وأعداء الأمة العربية كلها، أعطوه أم لم يعطوه..

كذلك فإن الجمهورية العربية المتحدة التي تكافح وتناضل من أجل الحفاظ على الأرض العربية وكرامة الإنسان العربي قد أصيبت بنكسة اقتصادية مؤثرة نتيجة لفقدانها دخلها من قناة السويس، وقد بلغ في العام الماضي حوالى مائة مليون جنيه استرليني..

فكيف نعوض الأردن ذل سؤال الغير، وكيف نعوض المتحدة بعض خسارتها

التي ستعرقل تقدمها الاقتصادي وخطط التنمية فيها؟؟

الجواب سهل: فإذا ما طلبنا من كل حكومة عربية مصدرة للبترول، وكلها دون استثناء تزيد مواردها البترولية عن حاجيات سكانها، وكلها تملك احتياطياً ضخماً من الأموال في المصارف الوطنية والأجنبية.. إذا طلبنا من هذه الحكومات أن تقدم عشرة سنتات عن كل برميل بترول تصدره إلى الخارج، لأمكننا تعويض خسائر المتحدة والأردن..

إن صادراتنا البترولية، بعد مقاطعة الدول التي شاركت في العدوان، وبعد النقص الناتج حكماً عن استمرار قفل قناة السويس، وعدم وجود ناقلات كافية لنقل البترول العربي... إن صادراتنا ستنقص ولن تظل عشرة ملايين برميل في اليوم الواحد، كما كانت قبل العدوان وفي الظروف العادية. وإذا ما قدمت الدول المصدرة رسم العشرة سنتات عن كمية ٧,٥ مليون برميل، لأمكن جمع ما يعادل ٧٥٠ ألف دولار في اليوم الواحد أي ما يوازي ٢٧٣,٧٥٠,٠٠٠ دولار في السنة تستخدم جميعاً لتعويض المتحدة والأردن.

هكذا يمكن تحويل النكسة إلى انتصار سياسي وعسكري واقتصادي لا يزيل آثار العدوان فحسب، بل يستأصل العدوان من جذوره ويستأصل معه الفقر والجهل والمرض وسائر الرزايا التي منيت بها هذه الأمة فحالت حتى الآن بينها وبين غدها الأفضل.

ومن لا يعمل الآن قد لا يجد أمامه الفرصة للعمل في المستقبل.. فقوى الاستعمار والصهيونية العالمية تعتبر حربنا معها حرب حياة أو موت.. وكلنا أمل أن نرتفع، قادة وجماهير، إلى مستوى المعركة فنربح حرب الحياة والحياة نفسها.

في حديث لمجلة «الحرية»(*)

بعد مؤتمر بغداد، ووسط الحيرة التي شملت الجميع تجاه توصياته ومقرراته، كان لا بد من جلسة مع الخبير البترولي العربي المعروف الشيخ عبد الله الطريقي. فيما يلي محاولة لتبين الخيط الأسود من الخيط الأبيض ليس فقط على ضوء نتائج بغداد، بل وكذلك من خلال ما تبقى من أمل بمعجزة أو ما يشبه المعجزة تنبثق عن مؤتمر القمة العربي العتيد.

س: ما هي القيمة العملية لهذا المؤتمر الذي جرى في بغداد.. وماذا تعني مقرراته وتوصياته، على الصعيد العملي؟

ج: لا يمكن النظر إلى مؤتمر بغداد منفصلاً عما سبقه أو عما سيتبعه، فهو مجرد حلقة في سلسلة من الاجتماعات العربية الرسمية بدأت باللقاءات الثنائية والثلاثية والرباعية ثم الخماسية في القاهرة، وتتوالى في سائر العواصم منذ وقف القتال، دون أن ننسى مؤتمر وزراء الخارجية العرب بالخرطوم والذي كان مؤتمر بغداد تتمة له أو بالأحرى تنفيذاً لواحدة من توصياته.

على هذا لا يمكن الحكم على ما أعلن من نتائج لمؤتمر بغداد، ولا بد من الانتظار ريثما ينعقد مؤتمر الملوك والرؤساء العرب في الخرطوم، وعلى ضوء مقرراتهم وتوصياتهم يمكن تقييم ليس فقط ما تم ببغداد، بل وما تم أيضاً في القاهرة، وما سوف يكون في المستقبل. مؤتمر القمة العتيد هو الفرصة الأخيرة أمام الحكام العرب لممارسة مسؤولياتهم حيال أقدس قضايا هذه الأمة المصيرية، وأخطرها، بما في ذلك وجودها ذاته.

واستطرد الطريقي فقال:

(*) نشر في: الحرية (٢٨ آب/أغسطس ١٩٦٧).

من جهة أخرى، لا يمكن اعتبار ما تم في بغداد قرارات نهائية وحاسمة... فهي مجرد توصيات. ولقد تمت الموافقة على بعضها بالإجماع، وهذا يشكك في جديتها... كما أن ما تمت الموافقة عليه بالأكثرية تحيط به كثير من التحفظات القادرة على تفريغه من كل معنى.

كذلك، علينا ألا ننسى ما قد تبذله الأوساط الاستعمارية من ضغوط على بعض الحكومات العربية للتملص من أية التزامات، حتى لو كان ممثلوها في بغداد قد وافقوا عليها..

على أن ما يمكن قوله الآن لا بد أن يكون إيجابياً: فهذه أول مرة يتلاقى فيها كل هذا العدد من المسؤولين والخبراء والفنيين العرب، لمناقشة أمور بهذه الخطورة والأهمية. إنها المرة الأولى، مثلاً، التي يناقش فيها موضوع تأميم النفط العربي بشكل رسمي. وهذا أمر مهم حتى لو لم يتوصل المجتمعون إلى قرار نهائي. فلقد كانت بعض الجهات العربية تعارض مجرد البحث أو الحديث في التأميم ومشتقاته.

وثمة تحفظ أو تحفظان هنا: قد يتبخر كل ما قيل ونوقش في بغداد. هذا وارد، لكن ذلك لا يمنع من القول إن مجرد البحث والمناقشة في مثل هذه القضايا المصيرية بشكل محدد وواضح، أمر مفيد. والتحفظ الثاني أن الدوائر الاستعمارية قد تصل إلى حد العمل لنسف مؤتمر القمة ذاته، إذا ما لمست اتجاهاً جدياً لاتخاذ أية تدابير حاسمة وعملية ضد الدول التي ساندت العدوان، وهي نفسها أعتى الدول الاستعمارية وطليعتها الشرسة.

س: وماذا عن حكاية تأميم شركات البترول تدريجياً.. ما مدى جدية هذا الشعار وفعاليته في حال تطبيقه؟!

ج: في رأيي أن هذا الشعار مجرد مناورة قصد منها إبعاد المؤتمر عن الموضوع الأساسي والهدف الحقيقي وهو تأميم النفط العربي. لقد رفعت هذا الشعار بعض حكومات الأقطار المنتجة للنفط كبديل عن المشروع العراقي، وكذلك المشروع الجزائري، وكل مشروع يطرح فكرة التأميم الكلي أو الجزئي للشركات الأجنبية العاملة في الأرض العربية. يقول طارحو الشعار: إنه بالإمكان تأميم الشركات الأجنبية تدريجياً عن طريق شراء أسهمها. ولكن أين هي أسهم تلك الشركات؟ ومن قال بأنها ستمكننا من شرائها، خاصة إذا كانت على معرفة مسبقة بنوايانا تجاهها؟! إننا لا نستطيع إكراه أية شركة على «منحنا» أو بيعنا جزءاً من أسهمها. ولست أتصور أن بيننا من يستطيع الزعم أنه قادر على التحكم بالبورصة العالمية، ليتسنى لنا ـ بالتالي ـ التحكم بأسهم الشركات المعروضة فيها بنسب معينة وبأسعار غير ثابتة.

وأضاف الشيخ عبد الله الطريقي فقال:

كذلك فلا بد من التحفظ تجاه اشتراط البعض ضرورة توفر الإجماع قبل اتخاذ

أي قرار. ان مثل هذا الاشتراط يعني، عملياً، فتح ثغرة للتحلل من أي التزام بحجة عدم توفر الإجماع له. ولقد كان مؤتمر بغداد الأول مناسبة طيبة لكشف هذه المناورة الخبيثة وأهدافها الحقيقية.

س: وما البديل عن التأميم، في المرحلة الراهنة على الأقل، وحيث لا مجال للتأميم نتيجة للظروف السائدة؟!

ج: البديل يتجسد في التدبير الهام الذي اتخذه العراق مؤخراً بإصداره القانون رقم ٩٧. ان هذا القانون خطوة إيجابية ثورية تساعد على تقليم أظافر الشركات الأجنبية وتحد من احتكاراتها وقدرتها على التحكم بمقدرات الوطن العربي وموارده الأساسية.

والمطلوب الآن أن يبادر العراقيون إلى استثمار الحقول الثابت وجود النفط فيها. والتي أعطيت بموجب القانون الجديد للشركة الوطنية للبترول... إن مبادرة العراقيين إلى استثمار هذه الحقول وتوليهم شؤون الإنتاج والتصدير بأنفسهم تسقط وإلى الأبد تلك الحجة البالية عن عجز العرب عن الإفادة الكاملة من أهم مواردهم الطبيعية. علينا أن ندحض كل افتراءات الاستعمار، التي يستخدمها الآن أعوانه وأنصاره في المنطقة، عن «لغز» البترول السحري والذي لا يحله إلا الخبراء الأجانب! إننا قادرون على تولي كل شؤون نفطنا بأيدينا، ولسوف تكون تجربة العراق في هذا المجال حاسمة بقدر ما هي رائدة وثورية.

وانتقلنا بالطريقي إلى جانب آخر من جوانب قضية النفط العربي فسألناه:

س: هل لديك إضافات للمعلومات الخطيرة التي ذكرها الدكتور نقولا سركيس في تحقيقه عن البترول العربي المنشور في العدد الماضي من «الحرية»؟

ج: لقد قرأت هذا التحقيق الخطير باهتمام. والحقيقة المفجعة أن ثمة صهيونيين آخرين، غير آل روتشيلد يسيطرون على نسبة كبرى من أسهم الشركات الأجنبية، العاملة في حقل استثمار البترول العربي. هناك، قطعاً، عدد غير معروف من كبار الرأسماليين الصهيونيين يملكون أسهماً في هذه الشركات، ويتحكمون بواسطتها بمقدراتنا، ويمدون إسرائيل بأسباب الحياة. فأسهم الشركات البترولية العاملة في الأرض العربية مطروحة في البورصات العالمية، والصهاينة هم أرباب البورصة في كل مكان تواجدوا فيه... وعن طريق المضاربات، وشراء الأسهم، يستطيعون جني أرباح هائلة من بترولنا كل عام... خاصة وأن الشركات الأجنبية العاملة في استثمار البترول العربي تحقق أرباحاً خيالية لا تحققها أية تجارة أو عملية استثمار أخرى. ومن جهة ثانية فإن المبالغ المخصصة للتبرعات تعفى عادة من مستحقات ضريبة الدخل عليها.. وهكذا يقوم الصهاينة بتحويل أرباحهم الهائلة التي يجنونها من بترولنا إلى

تبرعات لإسرائيل، خالصة من الضرائب، فتضاعف بها إمكاناتها العدوانية. وهذا يدل، وبشكل قاطع، على أن وجود الشركات الأجنبية في أراضينا يحمل في طياته، في جملة ما يحمل من أخطار، خطر تسليح أعدائنا بأموالنا!

واستطرد الشيخ عبد الله الطريقي فقال:

إن آل روتشيلد هم مثل صارخ فحسب على تغلغل النفوذ الصهيوني إلى قلب الأرض العربية وتحكمهم بأهم الموارد العربية الطبيعية وأخطرها.. وما ينبغي التأكيد عليه هنا أن الشركات التي يسيطر عليها آل روتشيلد، بالتملك، تعمل في مناطق حساسة جداً من الوطن العربي: إنهم يملكون، مثلاً، نسبة محترمة من أسهم شركة «غلف بتروليوم».. وهذه تملك نصف البترول الكويتي. كذلك فهم يستطيعون، من خلال سيطرتهم على شركة شل، النفاذ إلى قلب العراق، ويسيطرون تماماً على البترول في عمان وأبو ظبي وقطر وبعض أنحاء الخليج الأخرى. ولا بد من التنويه هنا بأن شركة شل نفسها تشتري ثلث الإنتاج البترولي الكويتي، وهو أرخص أنواع البترول لقلة كلفته وسهولة نقله، وقرب الآبار إلى مراكز التصدير.

وسألنا الخبير البترولي العربي الأشهر:

س: هل ترون من الحكمة أن يطلب من الإمارات والمشيخات الصغيرة، ضمن أوضاعها الراهنة، أن تنفذ مقررات المؤتمرات التي تدعى إليها؟

ج: بكل صراحة، علينا أن نعترف أنه لا قيمة عملية لاشتراك هذه الإمارات بالمؤتمرات المختلفة... وخاصة تلك التي تناقش قضايا مصيرية، ويفترض فيها الوصول إلى قرارات حاسمة، ذلك أن أمراء ومشايخ تلك الأقطار العربية الصغيرة لا يملكون سلطة التنفيذ والحسم حيث نصبوا حكاماً. إن البريطانيين هم الحكام الحقيقيون، وأصحاب السلطة الفعليون، في تلك الإمارات والمشيخات. وحتى إذا ما قصد أحد أولئك الأمراء والمشايخ أن يتصرف وفق ما يمليه الضمير الوطني، لعجز عن التصرف. إن نصوص اتفاقيات الحماية صريحة تماماً. وبموجب تلك النصوص التي ما زالت مرعية الإجراء، نتيجة لاستمرار الوجود البريطاني العسكري، فإن الرأي النهائي في أي موضوع للمقيم السياسي وليس للأمير أو الشيخ. حتى منح امتيازات التنقيب عن البترول تخضع لموافقة المقيم السياسي البريطاني في القطر المعني. وسيكون مضحكاً أن نتصور أن يوافق هذا المقيم البريطاني على قرار منع البترول عن بريطانيا... بل إن اتفاقيات الحماية تفرض على الشيخ أن تكون جميع اتصالاته التجارية والسياسية بالدول الأخرى عن طريق الحكومة البريطانية.. وقطعاً لن يستطيع أي شيخ، هذا إذا أراد، أن يخرج عن طاعة الحكومة البريطانية في موضوع حساس بهذا المقدار بالنسبة إليها.

هنا لا بد من كلمة حول دعوة هذه المشيخات إلى المؤتمرات المختلفة: إن البعض يصر على دعوتها لنسف أية إمكانية للوصول إلى قرارات حاسمة.. كما يحاول هذا البعض عن طريق اشتراكها بالمؤتمرات توفير أكثرية عددية كافية وتمييع أعمال أي مؤتمر، إذا ما استطاعت القوى الوطنية التأثير عليه ودفعه في طريق الجدية.

س: إذن؟!

ج: فلننتظر مؤتمر القمة..

س: وهل يمكن أن تكون نتائجه مختلفة عما تم في مؤتمر الخرطوم الأول، أو في مؤتمري بغداد الأول ثم الثاني؟!

ج: لست أدري تماماً.. ولكن، فلنتفاءل خيراً.. عسى أن تتحقق ولو بعض مطالب جماهيرنا التاريخية، ولو تحقق أبسط تلك المطالب لكانت تلك خطوة هامة في الطريق نحو المستقبل الأفضل والمنشود..

س: فإذا لم يتحقق شيء؟!

ج: عندها لا يبقى ثمة مجال لكلام، ويكون على جماهير هذه الأمة أن تتولى قضاياها بأيديها، وأن تحقق بقوتها غير المحدودة، ما طال أمر انتظارها لتحققه بالسياسة والسياسيين ووسائلهم التي لا تنتهي - رغم أنها لا توصل في الغالب إلى أية نتيجة.

حوار صريح(*)

كنت قد كتبت في أعداد سابقة، أن تحويل النكسة إلى نعمة أمر ممكن إذا ارتفع العرب وقادتهم إلى مستوى الأحداث، واستطاعوا أن يبدأوا من جديد حياة تقوم على العلم والواقع، ويستفيدوا من كل ما حولهم وما تحت إمرتهم من إمكانيات. فالصدمة التي لا تقتل تمنح من تصيبه مناعة لتلافي صدمات أخرى.

وكنت قد ذكرت أنه بالإمكان الاستفادة من واقعنا وتجميع إمكانياتنا الاقتصادية، وإقامة صناعات مختلفة على مستوى الوطن العربي، مثل إقامة صناعة أدوية في مكان متوسط من البلاد العربية تزود جميع البلاد العربية بحاجتها من الدواء، وإقامة صناعة سجائر على مستوى الأمة العربية بحيث يدخن العرب أجمعون سجائر تصنعها أيد عربية وتستفيد من أرباحها شركات عربية.

وقلت أيضاً انه بالإمكان توسيع صناعة السيارات في كل من الجمهورية العربية المتحدة والجزائر بحيث تصبح قادرة على إمداد الوطن العربي بما يحتاجه من سيارات للنقل وسيارات للركاب، وبذلك نوفر أموالاً طائلة نصرفها الآن في استيراد جميع أنواع السيارات من أقطار العالم المختلفة.

وقلت كذلك إنه بالإمكان إقامة صناعة للصلب في الجمهورية العربية المتحدة والجزائرية حيث تتوفر المواد الخام اللازمة لقيام مثل هذه الصناعة، وهي رواسب الحديد والفحم والغاز الطبيعي. ومتى قامت هذه الصناعة أصبح بإمكانها تزويد جميع الأقطار العربية بما تستورده الآن من مواد الحديد المختلفة. كذلك يمكنها أن توفر جميع أنواع الأنابيب التي نحتاجها في صناعة البترول.

(*) نشر في: **مجلة البترول والغاز العربي**، السنة ٢، العدد ١١ (آب/أغسطس ١٩٦٧)، ص ٤ ـ ٥. نقلاً عن جريدة: **الأنوار**، ١٩٦٧/٨/٢٠.

وذكرت أيضاً أن بإمكان البلاد العربية أن تصبح أكبر مصدر للسماد الصناعي في العالم لأنه تتوفر لدينا أرخص المواد الأولية اللازمة لهذه الصناعة.

وقد حدث أن تشرفت بلقاء بعض الإخوان من أبناء الخليج العربي، وجرى الحديث حول ما قرأوه في **الأنوار**، وعما كتبته في مناسبات مختلفة. وأود أن أنقل مضمون أحاديثهم بكل صراحة، وأعتبرها مهمة نبيلة أن أنقل ما دار من حديث إلى المقامات العليا في البلاد العربية وإلى مؤتمر وزراء المال والاقتصاد العرب في بغداد.

قال أحد هؤلاء الإخوة موجهاً كلامه إليّ:

«تقول إن أبناء الخليج العربي يسيطرون على حوالى ألف مليون جنيه استرليني، وأنه لا بد من سحب هذه الأموال من الخارج وجلبها إلى الوطن العربي لتشغيلها في الصناعات المختلفة التي اقترحتها. هذا كلام جميل، ولكن الأجمل منه أن تعرف تجاربنا مع بعض الدول العربية، وكيف أننا تحمسنا كما أنت تتحمس الآن ونقل بعضنا بعض أمواله إلى البلاد العربية ووظفها في صناعات مختلفة وفي مبان ومنشآت.

«ولم يكن دافعنا لذلك الربح وحده، بل كانت هناك دوافع أخرى بجانب الربح. كانت هناك دوافع وطنية لتطوير وطننا العربي والمشاركة في بناء مجد أمتنا، ولرغبتنا بأن نشعر بأننا شيء أهم من مجرد كوننا أصحاب رؤوس أموال موضوعة في البنوك الأجنبية.

«ولكن نتيجة تجاربنا مع بعض الدول العربية كانت سيئة للغاية ووددنا لو أننا لم نغامر برؤوس أموالنا وتركناها حيث كانت. فنحن لم نجن أي مكاسب من الأموال التي وظفناها هنا، ولسنا بضامنين الحصول على رأس المال الأصلي. وكما رأينا في حالات كثيرة، فإن الوعود التي أعطيت لنا من قبل الرسميين لم تنفذ، والإدارة في المصانع ليست في المستوى الذي يجب أن تكون عليه، فمعظم الذين جيء بهم ليكونوا على رأس الأعمال هم أشخاص لا يملكون الخبرة والكفاءة في العمل الذي يوضعون على رأسه. ولم تكن لاعتراضاتنا أية قيمة لدى المسؤولين، وكنا نعامل كمدينين لا دائنين، وكظالمين لا مظلومين. وإلى الآن لا تزال أموالنا مجمدة ولا نستطيع جني أي ربح منها، كما أننا لا نأمل بأن نحصل عليها كاملة.

«فكيف تفكر كإنسان عاقل في أن نأتي بأموالنا الموجودة الآن في الخارج لنعيد الكرة مرة أخرى ونخسر للمرة الثانية؟ إن الأموال الموجودة في الخارج، إن لم تأت بربح وافر، فهي على الأقل تبقى تحت تصرفنا نستطيع أن ننقلها من مكان إلى آخر ونحولها إلى ذهب نخزنه حيث نشاء».

ثم استأنفوا حديثهم قائلين:

«إن على الاشتراكيين العرب أن يعلموا ما يأتي: إننا عرب مثلهم ونشعر بمثل ما يشعرون، ونريد أن نخدم وطننا كما هم يخدمونه، ولكن لنا نظرة مختلفة قليلاً عن نظرتهم. فنحن أيضاً اشتراكيون إذا كانت الاشتراكية هي العدالة والإنصاف والاعتراف بالحقوق المشروعة. والاشتراكية لا تمنع الربح، وها هي روسيا تعترف بالربح كدافع من دوافع زيادة الإنتاج.

«كما أن عليهم أن يفهموا أننا في الوطن العربي لنا وضع خاص. فنحن أمة معظمها من التجار. ومزاولة مهنة التجارة طبيعة فينا، ومعظم رؤوس الأموال في المنطقة، كما يظهر من الإحصاءات الرسمية، هي ملك للقطاع الخاص.

«فمثلاً تجد أن الأموال الكويتية التي يملكها الأفراد والموضوعة في البنوك الأجنبية أكثر من الأموال الرسمية. فإذا كان هناك ما يعادل خمسماية مليون جنيه استرليني أموالاً خاصة للكويتيين، فعلى الاشتراكيين أن يحسبوا حساب هذه الفئة وأن يجدوا الطريقة العلمية لجلب هذه الأموال بالتعاون مع أصحابها، وإعطائهم الضمانات الكفيلة بأن هذه الأموال ستزاد، وأنها في أيد أمينة.

«إن كثيراً من الكويتيين وغيرهم من أبناء الخليج العربي على أتم استعداد للمساهمة في بناء الوطن العربي اقتصادياً متى شعروا أن هناك مجالاً واسعاً في الأوساط الرسمية للترحيب بهم، وجعلهم يزاولون نشاطهم بدون تدخل رسمي. وهم مستعدون للتنازل عن كثير من الأرباح التي يجمعونها الآن من أموالهم في الخارج. ولكن الشيء الذي يجب أن يرسخ في الأذهان هو أنه لا بد من تقديم ضمانات كافية لهؤلاء القوم بحيث يستطيعون إخراج أموالهم متى شاؤوا وحيثما شاؤوا، وأن يشعروا فعلاً بأنهم أصحاب هذه الأموال. وعلى الاشتراكيين العرب أن يطوروا أنفسهم ويخرجوا من هذه النكسة بتجربة علمية صحيحة، وأن يتأكدوا من أن أصحاب رؤوس الأموال الخاصة العربية لا يقلون وطنية عن غيرهم من المواطنين.

«إن الوعود الرسمية يجب أن يكون لها وزن أكبر مما يعطى لها الآن، وأن تتغير نظرة الرسميين إلى أصحاب الأموال الخاصة».

إنني أضع ما سمعته أمام قادة الاتحاد الاشتراكي العربي في الجمهورية العربية المتحدة والقيادة القومية والقطرية في الجمهورية العربية السورية، وكذلك الأحزاب التقدمية في الجزائر وفي العراق، وأعتقد مخلصاً أنه لا بد من أن تحظى هذه الأقوال باهتمام خاص من هذه القيادات وأن يحقق بما جاء فيها، لأنه من العبث التحدث عن تضامن وتعاون عربي قبل أن نزيل هذه العقبات ونخلق جواً جديداً من الثقة، وذلك بإجراء حوار صريح مخلص مع الفئات العربية التي هي أولاً وأخيراً فئات عربية.

منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك):
ماذا فعلت لأصحاب البترول؟(*)

تعتبر منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) من أهم المنظمات الدولية نظراً للدور الحساس الذي تلعبه لتنظيم العلاقات بين أعضائها بعضهم ببعض وتنظيم علاقات هؤلاء مجتمعين وشركات البترول العاملة في بلادهم. وكان خلق هذه المنظمة وإظهارها إلى حيز الوجود حلماً يداعب مخيلة الوطنيين في البلاد المنتجة والمصدرة للبترول في نصف الكرة الشرقي (إيران، السعودية، الكويت، العراق)، وفي نصفها الغربي (فنزويلا)، وكان الجميع يفكرون ويعتقدون أنه لا بد من خلق كيان دولي يجمعهم ويحمي مصالحهم حيال الدول المستهلكة للبترول. فهم وبدون استثناء دول نامية بينما المستفيدون والمستهلكون للطاقة الرخيصة التي تخرج من بلادهم دول صناعية كبرى تشاركهم شركاتها المنتجة للبترول والمالكة للامتيازات أرباح العمليات التي تتم خارج بلادهم. وكانت شركات البترول العالمية ومن ورائها الدول المستهلكة للبترول تستغل تباعد شعوب الدول المنتجة عن بعضها وعدم معرفتها للأحوال السائدة في البلاد المختلفة والمنتجة والمصدرة للبترول وتملي شروطاً مجحفة على كل بلد، وتهدد بزيادة الإنتاج بكميات كبيرة أو إنقاصه من هذا البلد أو ذاك إذا ما حاول أي من البلاد المنتجة والمصدرة للبترول تحسين شروط الامتيازات وزيادة عوائدها من ثرواتها البترولية.

ولقد كانت فنزويلا أول من اتخذ خطوات عملية في هذا الاتجاه ـ الاتجاه نحو توحيد وتنسيق مواقف الدول المنتجة ـ فأرسلت في عام ١٩٤٩ وفداً بترولياً زار كلاً من إيران والعراق الكويت (لم يتمكن من دخول المملكة العربية السعودية)... وتبادل

(*) نشر في: **مجلة البترول والغاز العربي**، السنة ٢، العدد ١٢ (أيلول/سبتمبر ١٩٦٧)، ص ٤ ـ ١٠.

الرأي مع الرسميين الذين زار بلادهم واطلعهم على شروط الامتيازات التي تصر فنزويلا على العمل بها لبلادها. وفي عام ١٩٥١ زار كاتب هذه السطور فنزويلا واتصل بالرسميين هناك، ولكنهم لم يكونوا بنفس الحماس الذي كانوا عليه في عام ١٩٤٩، ولعلهم يئسوا من إمكانيات العمل بين فنزويلا ومنطقة الشرق الأوسط أو كانوا مكتفين بما كانوا يحصلون عليه من شروط وغير راغبين في إغضاب شركات البترول في فنزويلا. فقد كان الحكم في ذلك الوقت حكماً دكتاتورياً قام على أثر انقلاب عسكري أطاح بالحكومة الدستورية المنتخبة. وفي العادة نجد في تلك البلاد أن الدكتاتورية العسكرية حليفة طبيعية للشركات الاحتكارية البترولية.

ولقد أمنت شركات البترول على نفسها حينذاك من إمكانية قيام منظمة تجمع حكومات البلاد المنتجة في الشرق والغرب، وتمادت في أخذ الأمور بكلتا يديها وعدم التشاور مع حكومات البلاد التي تعمل داخل حدودها، وأخذت تنتج ما تشاء وتعين الأسعار التي تباع بها المنتجات البترولية بقرارات منفردة من جانبها، مع العلم بأنها تشتري لنفسها كل البترول المنتج من الشركات العاملة وتستعمل في معاملها وفي أسواقها ٨٠ بالمئة من هذه الكميات والباقي وقدره ٢٠ بالمئة يباع للآخرين. ودامت هذه الحالة حتى عام ١٩٥٩ عندما أقدمت الشركات على تخفيض أسعار البترول الفنزويلي بنسب تتراوح بين ٥ سنتات و٢٥ سنتاً عن البرميل الواحد، وتبعها تخفيض في أسعار منطقة الخليج العربي مقدارها ١٨ سنتاً عن كل برميل. وفي هذا العام أيضاً انعقد مؤتمر البترول العربي الأول في القاهرة وحضره وفد كبير من فنزويلا برئاسة السينيور جوان بيريز الفونسو وزير التعدين والنفط حينذاك في حكومة جمهورية فنزويلا. وقد لعب هذا الوفد دوراً كبيراً في تطوير العلاقات الرسمية والشخصية بين رجال الحكومات العربية والفنزويلية، وكان من حسن الحظ أن وجد وفد إيراني أيضاً في هذا الاجتماع واتفق الجميع على أن هناك ضرورة ملحة لإنشاء منظمة للدول المنتجة والمصدرة للبترول، كما صدر قرار من المؤتمر يدعو الشركات المنتجة للبترول بأن لا تغير في أسعار مبيعاتها بدون التشاور مع الحكومات المعنية، ولكن الشركات لم تأخذ الأمر جدياً واستخفت بقرارات المؤتمر ولم تولها العناية الكافية، وأقدمت في شهر آب/أغسطس عام ١٩٦٠ على تخفيض أسعار بترول منطقة الخليج العربي بنسب تتراوح بين ٤ ـ ١٤ سنتاً عن كل برميل، وكان عملها هذا هو القشة التي قصمت ظهر البعير، فاتصلت الحكومة السعودية بحكومة فنزويلا والحكومات العربية الأخرى وإيران وجرت اتصالات بين الجميع تقرر على أثرها أن تدعو حكومة العراق إلى عقد مؤتمر في بغداد في شهر أيلول/سبتمبر من العام نفسه، وتم إنشاء منظمة الدول المصدرة للبترول، وكان المؤسسون هم: إيران، العراق، المملكة العربية السعودية، الكويت وفنزويلا وحضرت قطر كمراقب. وفي يناير من السنة التالية (١٩٦١) انعقد المؤتمر الثاني للمنظمة في كاراكاس (فنزويلا)، وتمت الموافقة على نظام المؤسسة

وميزانيتها ومقرها. وقد انضم إليها فيما بعد كأعضاء: قطر وليبيا واندونيسيا. وكان القرار الأول من قرارات المنظمة هو الخاص بمطالبة الشركات بإعادة الأسعار إلى ما كانت عليه قبل التخفيض، وبأن الحكومات ستعتبر بأن عوائدها يجب أن تحتسب على أساس الأسعار التي كانت سائدة قبل تخفيض آب/أغسطس عام ١٩٦٠.

كان قيام المنظمة حدثاً مهماً جداً، وخشي المستهلكون في أوروبا واليابان من أن يشجع وجود هذه المنظمة أعضاءها على تحويلها إلى «كارتل» يفرض الأسعار نظراً للقوة التفاوضية الضخمة التي تملكها هذه المنظمة حيال المستهلكين. فهي تصدر إلى الأسواق يومياً ما يعادل ٧٩ بالمئة من البترول الخام والمنتجات البترولية التي تدخل هذه الأسواق يومياً. وامتنعت الشركات على أثر تكوين المنظمة من التلاعب بالأسعار وبدأت تسلك أسلوباً آخر غير أسلوب الاستهتار والاستخفاف بالحكومات المنتجة والمصدرة للبترول. والأسلوب الجديد هو إثارة الغيرة بين الحكومات الأعضاء وبذر بذور الاختلافات بينها على أساس أن تحاول كل منها استغلال الظروف المناسبة لها وزيادة إنتاجها على حساب البلاد الأخرى الأعضاء في المنظمة. ففنزويلا مثلاً التي تجد بأن من مصلحتها أن ترتفع الأسعار لأن تكاليف الإنتاج فيها كبيرة ولأن قلة تكاليف الإنتاج في البلاد العربية والإيرانية يجعل المشترين والشركات تقبل على شراء البترول العربي والإيراني على حساب البترول الفنزويلي. تقول الشركات لحكوماتها ان بلدان الشرق الأوسط لا فائدة تذكر من الاتفاق معها، فحكوماتها تتنافس فيما بينها وهي لا تحافظ على تنفيذ القرارات التي تتخذ في المنظمة، وحكوماتها مستقلة استقلالاً اسمياً ويمكن تغيير سياساتها بسهولة، وان على الفنزويليين أن يركزوا على نصف الكرة الغربي وأن يسهلوا الأمر للشركات وأن لا يتغالوا في طلباتهم حتى يستطيع بترولهم الوصول إلى الأسواق بسهولة ولا يتأثر كثيراً بمنافسة البترول من منطقة الخليج العربي.

ولم تكتف الشركات بذلك بل إنها أخذت تضرب البلاد العربية المنتجة بعضها ببعض والبلاد العربية وإيران. فهي تقول للإيرانيين: ان العرب استغلوا الظرف عندما أممتم البترول في عام ١٩٥١ وحلوا محلكم في الأسواق، وسيفعلون ذلك في أية فرصة تتاح لهم إذا ما اختلفتم مع الشركات ولو كانوا أصدقاء لكم لقللوا من إنتاجهم وجعلوكم تزيدون إنتاجكم لتصبحوا الدولة الأولى المنتجة والمصدرة للبترول في المنطقة. ويقولون للعرب: إن الإنتاج الإيراني تكاليفه مرتفعة بالنسبة للإنتاج في بلادكم، وإن الإيرانيين يريدون عن طريق المنظمة زيادة إنتاجهم على حسابكم، وأنتم لستم بحاجة لإثارة النزاع مع الشركات، فهذه الشركات قد رعت مصالحكم وزادت من دخلكم على حساب إيران، فإذا ما دخلتم في نزاعات معها تسبب لكم ما تسبب لإيران على يد مصدق، والشركات تعطيكم في الوقت الحاضر دخلاً كبيراً يسد حاجتكم للتطوير ولتحسين أحوال المعيشة وبناء المستشفيات والمدارس ووضع الأموال الفائضة في بنوك الدول الغربية تدر عليكم بدورها دخلاً آخر، فلماذا الشكوى وأنتم

تعرفون أن البترول لا قيمة له إلا إذا أتت الشركات وأخرجته من صحاريكم ونقلته على ناقلاتها إلى الأسواق وباعته للمستهلكين؟

وهكذا ظلت الشركات مثابرة على الدس بين الأعضاء، فأضعفت المنظمة واستطاعت أن تتسلل إلى داخل صفوفها، وبالتالي توجيه سياستها بحيث أصبحت وللأسف اسماً على غير مسمى، لا يعرف عنها العالم في الوقت الحاضر إلا أنها تجتمع وتصدر بعض المنشورات البسيطة وتحطم الحلم الكبير الذي كان يطمح أن يصل إليه منشئوها. فما السبب يا ترى في كل هذا؟ والجواب على ذلك بسيط: لقد حدث أن ابتعد عن مسرح الحوادث منشئو المنظمة والمؤمنون إيماناً صادقاً بضرورتها، وأهم هؤلاء المستر جوان بيريز الفونسو وزير التعدين والنفط السابق في فنزويلا. فقد آمن هذا الرجل الكبير بالفكرة إيماناً صادقاً وعمل على إخراجها إلى حيز الوجود بكل صدق وإخلاص، فأغضب هذا العمل شركات البترول، وكان له صراع عنيف مع الشركات في بلاده، فهو بحق أبو السياسة البترولية الفنزويلية. ولم تغفر له الشركات نشاطه خارج حدود بلاده وساءت العلاقات بين وزرائه والحكومة الأمريكية، وإذا عرفنا أن الولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر سوق للبترول الفنزويلي، خصوصاً ما يصدر إليها من زيت الوقود المستخرج من البترول الخام الفنزويلي، أمكننا أن نتصور الموقف الحرج الذي وجد المستر الفونسو نفسه فيه، مما جعله يفضل أن لا يعرض المصالح العليا لبلاده للخطر نتيجة الصدام مع أمريكا، ففضل الانسحاب. ولقد ظل حوالى العام يدير وزارته من بيته متعللاً بسوء صحته، إذ بلغ من قساوة الأمريكان عليه أنه عندما كان يفاوض في واشنطن لتخفيف القيود المفروضة على دخول البترول الفنزويلي إلى الولايات المتحدة الأمريكية أُسيئت معاملته وقال كلمته المشهورة: «إن ما تفرضونه علينا من شروط لا يساوي إلا الفتات والعظام ونحن لسنا كلاباً». وترك واشنطن غاضباً ولعلهم أرادوا إثارته. وهكذا فقدت المنظمة ركناً من أركانها. ومن يومها، وخصوصاً بعد أن ترك كاتب هذه السطور مركزه في المملكة العربية السعودية، أصبحت المنظمة بيد أقوى الجهات الباقية وهي إيران. وكانت إيران بحكم خبرتها الطويلة في صناعة البترول ولكون سكرتير المنظمة إيرانياً وهو المستر فؤاد روحاني، توجه المنظمة بطريقة تلائم مصالحها بالدرجة الأولى. فقد استغلت الشركات هذا الموقف وبدأت تساوم إيران على أساس توجيه نشاط المنظمة بطريقة لا تضر مصالح الشركات وتحقق فوائد لا بأس بها لإيران. واستطاعت الشركات عن طريق إقناع إيران بوجهة نظرها أن تفرض المعادلة المسماة بمعادلة الأوبك، وهي الخاصة بقبول الشركات مطلباً من أهم مطالب المنظمة، وهو اعتبار الريع من ضمن نفقات المشروع البترولي لأغراض ضريبة الدخل. والريع هو المبلغ الشهري الذي تدفعه الشركات رسماً عن كل برميل تنتجه وتصدره. وهذا الريع يعادل بالمتوسط ٢١ سنتاً عن كل برميل. وكان هذا المبلغ يطرح مباشرة من حصة الحكومات، أي أن مناصفة

الأرباح تشمل الريع والضريبة بحيث يكون مجموعهما يساوي بالضبط صافي أرباح الشركات من عملياتها، مع أن هذا الريع يعتبر في البلاد الأخرى جزءاً من المصاريف العامة، أي يضاف على مصاريف الإنتاج والمصاريف الأخرى التي تتكبدها الشركات ويطرح المجموع من الدخل العام، وما تبقى يقسم مناصفة طبقاً لاتفاقية مناصفة الأرباح، ولكن الحكومات في الشرق الأوسط فقط كانت تأخذ نصف الأرباح مطروحاً منها الريع الذي كان يجب أن تأخذه كمالكة للأرض بدون خصم. وقد دافعت الشركات بعد مفاوضات مع الأوبك على اعتبار الريع جزءاً من المصاريف العامة، ولكن موافقتها هذه كانت مصحوبة بطلبها بأن توافق الحكومات على أن يخصم من الأسعار المعلنة ٨½ بالمئة لعام ١٩٦٤ و٧½ بالمئة لعام ١٩٦٥ و٦½ بالمئة للأعوام التي تليها إلى أن يتفق الطرفان على غير ذلك.

لقد كانت موافقة المنظمة على هذه المعادلة خدعة كبرى بالنسبة للبلاد العربية وحدها. فإيران مثلاً ظروفها تختلف، فالبترول هناك مؤمم من الناحية النظرية والشركات تعمل لحساب شركة البترول الوطنية الإيرانية، وهذه الشركة تقوم بمعظم الخدمات وتأخذ أتعاباً على ذلك تعطيها ربحاً يجعل مجموع ما تأخذه إيران من أرباح يزيد عن الأرباح التي تكسبها البلاد العربية بالنسبة للبرميل الواحد المصدر من بلادها. أما البلاد العربية فإنها بموافقتها على هذه المعادلة خسرت مبالغ ضخمة تقدر بمئات الملايين من الدولارات لأنها بدون أن تدري قد ألغت فعل قرار المنظمة رقم (١) والخاص بإعادة الأسعار إلى ما كانت عليه قبل تخفيض أغسطس عام ١٩٦٠. وكانت الحكومات تصر من قبل على أن الشركات مدينة لها بفروق الأسعار وأنها لا تعترف بذلك التخفيض. ولكن موافقتها الآن على الأسعار المخفضة وإعطاء خصميات منها اعتراف صريح بأنها لم تكن تعرف ما تفعله وأن مطالبتها الشركات برفع الأسعار لم تكن مبنية على أساس، وهذا ما كانت تردده الشركات منذ تخفيض الأسعار في عام ١٩٦١، أي أن الحكومات عن طريق المنظمة وقعت في الفخ الذي نصبته لها الشركات البترولية، مع العلم بأن بعض الحكومات الأعضاء كفنزويلا واندونيسيا لا تتأثر بهذا القرار. فقانون البترول الفنزويلي قد أصر منذ أن صدر على أن الريع جزء من المصاريف العامة. والجدول رقم (١) يظهر ما تأخذه حكومات المنظمة عن كل برميل تصدره.

قد يتساءل القارئ: لماذا فشلت المنظمة في اتباع السياسات التي كانت تتبعها في أول إنشائها؟ والسبب بسيط. إن أهم وظيفة من وظائف المنظمة هي وظيفة السكرتير العام وشخصيته تلعب دوراً كبيراً في توجيه المنظمة. وكان السيد فؤاد روحاني الإيراني الجنسية وأول سكرتير للمنظمة قانونياً لامعاً وإدارياً حكيماً. وكان مستواه الذهني والعلمي والإداري أعلى بكثير ممن كانت ترسلهم الحكومات العربية ليشاركوه في إقرار سياسات المنظمة. فكان باستطاعته أن يوجه المنظمة بالشكل الذي يراه مناسباً، وبعد

ذهاب السيد روحاني تعاقب على سكرتارية المنظمة ثلاثة مندوبين من البلاد العربية، أولهم من العراق، وكان سفيراً لها في لندن وعين بالإضافة إلى وظيفته سكرتيراً عاماً للمنظمة وقد أثبت نظرية «صاحب بالين. . .»، حيث لم يتسع وقته للاهتمام بالمنظمة وتم على يديه إقرار معادلة منظمة الأوبك التي خسرت بها المنظمة كثيراً، كما أن تصرفاته الإدارية قد أساءت كثيراً إلى أجهزة المنظمة وتنظيماتها الداخلية. وجاء بعده مندوب عن الكويت ولم يكن هو الآخر مهيأ لقيادة المنظمة وتوجيهها الوجهة التي يجب أن تسلكها. ومضى عام ونيف استمرت المنظمة فيه تنحدر في مستواها العلمي والإداري، وبعدها أرسلت المملكة العربية السعودية مندوباً عنها ليكون سكرتيراً عاماً للمنظمة، وكان الدافع لإرساله مجرد حرص السعودية على أن لا يفوتها تعيين سكرتير عام يحمل جنسيتها. فكان بالإمكان أن يكون الخيار أفضل، ولكن يظهر أن حكومة المملكة السعودية لم تستطع أن تستغني عن بعض موظفيها الأكفاء ممن كانوا يصلحون لإدارتها بقوة وحزم وتوجيه. وهكذا رأينا أن المنظمة بعد السيد روحاني فقدت كثيراً من أهميتها وسمعتها. وكنا في الماضي نشكو من سيطرة إيران على المنظمة، فأصبحنا نفضل سيطرتها على الواقع المرير.

الجدول رقم (١)

مقدار ما تأخذه حكومات المنطقة عن كل برميل من البترول

الذي تصدره (بالسنت الأمريكي)

البلد	السنت
الكويت	٧٤,٨
المملكة العربية السعودية	٨٠,٥
إيران	٨٢,٧
العراق	٨٠,٢
ليبيا	٩٥,٢
فنزويلا	٩٥,٠

المصدر: النفط (أيلول/سبتمبر ١٩٦٦).

حتى لا نظلم المنظمة التي يعز علينا ألا نراها بالشكل الذي كنا نحلم به نقول بأنها استطاعت في بعض المناسبات أن تكون أداة فعالة، بل إن مجرد وجودها كان له تأثير طيب. فمجرد تماسك أعضائها وبقائها حتى الآن حفظ الأسعار من الهبوط ووفر مئات الملايين من الدولارات على البلاد المنتجة والمصدرة للبترول، كما أن مساندتها للحكومة الليبية كانت عملاً مشكوراً وذلك عندما أدخلت تعديلات على قانون ضريبة الدخل في بلادها بحيث أصبحت الشركات تدفع ضريبة الدخل على أساس الأسعار

المعلنة لا الأسعار المتحققة. وقد حقق هذا العمل الإيجابي للحكومة الليبية عشرات الملايين من الجنيهات الاسترلينية زيادة في دخلها السنوي. كما أن المنظمة قامت، بالتعاون مع بعض الخبراء العالميين والشركات الاستثمارية، بإعداد بعض الدراسات القيمة حول عدد من المسائل القانونية والاقتصادية والفنية التي تهم الدول المنتجة.

النتيجة

ولسوف تعقد منظمة الدول المصدرة للبترول اجتماعاً استثنائياً يوم ١٥ من الشهر الحالي، سبتمبر ١٩٦٧، في روما بناءً على طلب خمس حكومات عربية وهي حكومات الدول العربية الأعضاء في المنظمة: ليبيا، السعودية، الكويت، العراق وقطر. ولا شك أن الدول العربية ستطالب المنظمة بأن تسندها في مطالبتها برفع الأسعار على موانئ البحر الأبيض المتوسط ورفعها إلى ما كانت عليه في عام ١٩٦٠ وإلغاء الخصميات التي تعطى من الأسعار المعلنة وقدرها ٦½ بالمئة. ويقدر أن تكون حصيلة الحكومات العربية من رفع الأسعار وإلغاء الخصميات ٣٥٣,٢ مليون دولار في العام. وهذا بطبيعة الحال يزيد عن المبالغ التي ستدفعها الحكومات العربية المنتجة إلى البلدان العربية التي تضررت من العدوان الصهيوني الاستعماري على أراضيها. وإننا لنرجو أن نلفت النظر إلى ما يأتي:

١ ـ إن أي قرارات تصدر عن المنظمة بتأييد طلب الحكومات العربية بدون أن تكون مصحوبة باتفاق على اللجوء إلى التشريع لا المفاوضة ـ بحيث تعلن الحكومات العربية وحكومات الدول الأعضاء في يوم واحد بأنها قد ألغت الخصميات ورفعت الأسعار ـ ستكون إجراءات ناقصة لأن الشركات ستحاول التفاوض، وهي لا ترفض التفاوض مطلقاً ولكنها تجر المفاوضين وراءها جراً وتماطل في الوقت. وقد تستغرق العملية سنوات قبل أن توافق على جزء صغير مما طلبته الحكومات.

ولهذا يجب أن يكون التشريع حازماً وأن يمنع تصدير البترول إلا إذا وافقت الشركات على طلبات الحكومات. وحتى يعرف الجميع أن ما يطلبونه بسيط جداً بالنسبة لما يحققه البترول العربي للبلاد المستهلكة من منافع، ننشر الجدول رقم (٢) الذي يوضح متوسط قيمة البترول العربي في أسواق استهلاكه في أوروبا ودخل الحكومات العربية منه والضرائب التي تجمعها البلاد المستهلكة عن البرميل الواحد. وسنجد أن حكومات البلاد المنتجة لا تأخذ مما يدفعه المستهلك النهائي إلا مبلغاً لا يزيد عن ٦,٧ بالمئة مما يدفعه المستهلك النهائي، بينما تأخذ حكومات البلاد المستهلكة ما يزيد على ٥٢,٣ بالمئة على شكل ضرائب مباشرة وغير مباشرة. ولهذا فإن أي زيادة في دخل الحكومات المصدرة للبترول لا يشكل إلا عبئاً صغيراً على الحكومات

الجدول رقم (٢)
قيمة البترول العربي في أسواق استهلاكه في أوروبا ودخل الحكومات العربية منه والضرائب التي تجمعها البلاد المستهلكة عن البرميل الواحد (بالدولار الأمريكي)

الضرائب	القيمة (بالدولار الأمريكي)	النسبة المئوية
ضرائب غير مباشرة في البلاد المستهلكة	٥,٠٠	٤٥,٥
ضرائب مباشرة وضرائب على رقم الأعمال في البلدان المستهلكة	٠,٧٥	٦,٨
الربح الصافي لشركات البترول	٠,٧٦	٦,٩
نفقات تخزين وتوزيع وربح الموزعين	٢,٤٠	٢١,٨
أجرة النقل البحري	٠,٦٠	٥,٥
نفقات التكرير	٠,٥٠	٤,٥
نصيب البلدان المنتجة	٠,٧٤	٦,٧
كلفة الإنتاج	٠,٢٥	٢,٣
المجموع	١١,٠٠	١٠٠,٠

المستهلكة ويمكننا أن تخصمه من مجموع ضرائبها الكبيرة التي تضعها في الوقت الحاضر على البترول المستورد إلى بلادها كما يتضح من الجدول رقم (٣).

٢ ـ كل من يراقب نشاط المنظمة وانزواءها في فيينا يتوقع أنها تموت تدريجياً وأن اجتماعاتها ما هي إلا صحوات تظهر فيها الدرجة الكبيرة من الخلاف بين أعضائها والأنانية المسيطرة على بعضهم، ولولا حرص فنزويلا واهتمامها بالمحافظة على وجود المنظمة وما بذلته من مجهودات ضخمة على يد بيريز الفونسو وبيريز جيريرو لكانت المنظمة الآن في خبر كان. وحتى ننقذ المنظمة مما وصلت إليه اقترح ما يأتي:

أ ـ أن ينقل مركز المنظمة إلى بلد كبيروت متوسط بين البلاد العربية والبلاد الأعضاء، وفيها كل الوسائل والتسهيلات اللازمة للمنظمة، وهي مركز على مفترق طرق العالم وقريبة من الحقول العربية والإيرانية في منطقة الخليج العربي وشمالي افريقيا.

ب ـ أن تغير المنظمة من نظامها الأساسي بحيث تختار شخصاً قوياً قادراً ومؤمناً برسالتها من البلاد الأعضاء كسكرتير عام للمنظمة، بشكل دائم أو لفترة طويلة قابلة للتجديد بدل فترة السنة المحددة له حالياً، بحيث يستطيع أن يعطي للمنظمة حيوية أكثر ويحولها إلى أداة للبحث الجدي العلمي وأداة سياسية في يد الحكومات الأعضاء لأنه لا يوجد فرق بين السياسة والاقتصاد، والبترول هو سياسة بالدرجة الأولى.

الجدول رقم (٣)

متوسط مجموع الضرائب والعوائد التي تجمعها حكومات البلاد المستهلكة للبترول على المنتجات المستخرجة من كل برميل تستورده لبلادها

البلد	مجموع الضرائب والعوائد التي تجمعها حكومات بلاد الاستهلاك على المنتجات المستخرجة من البرميل الواحد (بالدولار الأمريكي)
١ ـ النمسا	٤,٨٥
٢ ـ بلجيكا	٣,٢٠
٣ ـ الدانمارك	٢,٠٠
٤ ـ فنلندة	٥,٢٠
٥ ـ فرنسا	٤,٨٥
٦ ـ ألمانيا الغربية	٢,٧٥
٧ ـ ايطاليا	٣,٥٠
٨ ـ هولندا	١,٥٠
٩ ـ النرويج	٢,٥٠
١٠ ـ السويد	٢,٥٠
١١ ـ سويسرا	٢,٦٥
١٢ ـ المملكة المتحدة	٣,١٠

التحديات والصمود(*)

واقعنا كأمة فيه كثير من التواكل، فالفرد منا لا يشعر أنه مسؤول شخصياً بأن يقوم بواجبه، ونحن في معركة حياة أو موت وقد كتب علينا القتال. وأمام التحديات التي يجابهنا بها الاستعمار والصهيونية لا بد لنا من أن نستخدم جميع ما لدينا من إمكانيات لكسب المعركة. فبعد معركة الستة الأيام المشؤومة في يونيو الماضي ظن أعداؤنا بأننا قد سلمنا بالأمر الواقع، وأننا انتهينا كأمة، وأن شعوبنا التي أذهلها الانكسار ستلقي اللوم على قادتها، وستتخلص منهم إرضاءً للغزاة الفاتحين وتعود الحياة بعد ذلك إلى ما يريده لنا الغالبون. ولكن أمتنا أثبتت أن بينها وبين التسليم مسافة طويلة وأن على الأعداء أن يبذلوا جهداً أكبر لتحطيم إرادتنا وإخراجنا من المعركة. وقد بدأوا فعلاً معركة جديدة تهدف إلى إعجازنا عن مواصلة القتال، وهذه المعركة الجديدة يستخدم فيها سلاح التدمير وإرهاب الأهالي المسالمين والقضاء على الإمكانيات الاقتصادية ومصادر الطاقة التي بدونها سيصبح من الصعب على أمتنا مواصلة الكفاح وبناء حياة أفضل في أوطاننا. وما ضرب معامل تكرير البترول في مدينة السويس إلا جزء مما سيلجأ إليه أعداؤنا من محاولات لتحطيم قوانا الاقتصادية. أما المحاولة الأخرى فستكون في محاولة للإقلال من أهمية قناة السويس ببناء الناقلات الكبيرة التي تستطيع نقل البترول إلى أوروبا بدون المرور في القناة.

قناة السويس

إن أهمية قناة السويس كطريق مائي عالمي ستظل طالما ظلت التجارة العالمية تستخدم السفن لنقل البضائع من مكان إلى آخر. وعن طريق قناة السويس تمر

(*) نشر في: **مجلة البترول والغاز العربي**، السنة ٣، العدد ١ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٦٧)، ص ٤ ـ ٧.

١٦ بالمئة من تجارة العالم ويشكل البترول ٨٠ بالمئة (ثمانين في المئة) من هذه الكميات. وطريق قناة السويس هو أقصر طريق بحري لنقل البترول من الخليج العربي إلى أوروبا. والمستعمرون في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وهم يصرون على إبقاء إسرائيل قاعدة لهم وركيزة لنشاطهم الهدام في الوطن العربي، يريدون حرمان العرب من أي سلاح قد يستعمل لعرقلة مخططاتهم أو يؤثر على مصالحهم. وقد رأينا كيف أن إغلاق قناة السويس، نتيجة للاعتداء الصهيوني والانكلو أمريكي، قد أثر على اقتصاديات أوروبا، وقدرت خسائر تلك البلاد بما يعادل ٩٠٠ مليون جنيه استرليني في العام نتيجة لتوقف العمل في بعض الموانئ وتخلف التصدير وازدياد أجور النقل وتعويض المواد التي استهلكت من مخزون الوقود في البلاد الأوروبية. وها هي المملكة المتحدة نفسها تزأر بالشكوى مرة على لسان وزير خارجيتها، ومرة على لسان رئيس مجلس الوزراء طالبة إيجاد حل لقضية قناة السويس وفتح القناة أمام التجارة العالمية لأن المملكة المتحدة تخسر ما يعادل ١٤٠ مليون جنيه استرليني في العام الواحد، وما النشاطات الدبلوماسية التي تقوم بها انكلترا في البلاد العربية ومحاولتها التفاهم مع بعض البلاد العربية إلا محاولة منها لإيجاد حل لمشاكلها الاقتصادية. وقد أحسنت الجمهورية العربية المتحدة بإصرارها على عدم البدء بفتح القناة قبل الجلاء التام عن جميع الأراضي العربية، ولتحصد انكلترا ما زرعت فهي التي أنشأت إسرائيل على الأرض العربية وهي التي، بالاشتراك مع حليفتها أمريكا، تصر على أن إسرائيل وجدت على الأرض العربية لتبقى. ومن أهم أسلحة الاستعمار في المنطقة وأكثرها قدرة على التخريب هي شركات البترول التي لديها من الإمكانيات المالية نتيجة للأرباح الكبيرة التي تحققها من إنتاج البترول العربي والإيراني من منطقة الخليج العربي وشمال افريقيا العربية ما يجعلها قادرة وأداة فعالة للإضرار بنا. وها هي شركات البترول تلجأ إلى بناء الناقلات الكبيرة التي لا تستطيع المرور بقناة السويس **أولها**: لتتخلص نفسها من المضايقات والخسائر التي يسببها كل غزو يهودي للأراضي العربية. **وثانيها**: حرمان الجمهورية العربية المتحدة من مصدر مهم من مصادر العملات الصعبة. وقد بدأت هذه الشركات منذ الغزو الأول لقناة السويس في عام ١٩٥٦ في اللجوء إلى بناء الناقلات الكبيرة التي تستطيع أن تنقل البترول العربي من الخليج العربي إلى أوروبا وأمريكا مروراً برأس الرجاء الصالح بدلاً من المرور بقناة السويس. وقد بلغ عدد الناقلات التي تبنى حالياً في اليابان وحدها، والتي تزيد حمولة الواحدة منها على (١٥٠) مائة وخمسين ألف طن، ٥٦ ناقلة، وبإضافة الناقلات التي اتفقت على بنائها شركة إسو في أوروبا وعددها ١٤ ناقلة والتي تبلغ حمولة كل منها ٢٤٠ ألف طن سيصبح أسطول الناقلات التي تستطيع المرور بقناة السويس كافياً لنقل كل ما تحتاجه أوروبا من بترول الخليج العربي بدون المرور بقناة السويس وبتكاليف أقل من التكاليف الحالية للناقلات التي تستطيع المرور بقناة السويس والتي تستطيع أن تنقل ثمانين ألف

طن (٨٠ ألف). وقد قدر أن الناقلات الجديدة التي حمولتها ٢٤٠ ألف طن ستكون قادرة على أن تنقل البترول من الخليج العربي إلى أوروبا بوفر قدره ٣٠ بالمئة من أجور النقل إذا أبحرت محملة عن طريق رأس الرجاء الصالح ومستعملة القناة في العودة فارغة.

أما إذا استخدمت طريق رأس الرجاء الصالح في الذهاب والعودة فإن التوفير يصبح حوالى ٢٠ بالمئة أقل مما يدفع أجوراً للشحن إذا استخدمت ناقلة حمولتها ٨٠ ألف طن مستعملة قناة السويس ذهاباً وإياباً.

إن أعداءنا مصممون على جعلنا نركع مستسلمين فهم قد هزمونا عسكرياً، وها هم يحاولون إذلالنا اقتصادياً، ويجب أن لا نلوم إلا أنفسنا إذا نحن مكناهم من أنفسنا ولم نستعمل جميع الأسلحة التي تحت أمرتنا للدفاع عن كياننا. وعلينا أن نجابه هذه التحديات بتخطيط علمي. فقناة السويس ستخسر كثيراً من دخلها، الذي كان متوسطه ٨٠ مليون جنيه استرليني في العام، نتيجة لوجود هذه الناقلات الكبيرة. وفيما يلي بيان بأسطول الناقلات العالمي وعدد الناقلات الكبيرة التي تستخدم الآن والتي لا تستطيع المرور في قناة السويس، وعدد الناقلات التي تبنى أو التي هي تحت الطلب، ومنها ترى أن أعداءنا يستطيعون، إذا ما أصروا على استخدام الناقلات الكبيرة لنقل البترول من الخليج إلى أوروبا، جعل قناة السويس مجرد أداة لنقل البضائع الصلبة مع نقل كميات صغيرة من البترول.

فأوروبا تأخذ من الخليج العربي سنوياً حوالى ٢٣٥ مليون طن بترولاً خاماً، وطاقة هذه الناقلات التي ربما استخدمت لنقل هذه الكميات هي ٥٧,٣ مليون طن تستطيع نقل حوالى ٢٠٠ مليون طن سنوياً، إذ ان الناقلة يمكنها أن تقطع المسافة بين الخليج العربي وأوروبا بمدة ٦٧ يوماً ذهاباً وإياباً. وهكذا تراهم يستطيعون الاستغناء نهائياً عن القناة متى أرادوا. فما هو الرد على هذا التحدي؟ إن الرد على هذا التحدي في نظرنا هو ببناء خطوط للأنابيب من الخليج العربي إلى سواحل سوريا ولبنان بحيث تصبح تكلفة نقل البرميل الواحد من الخليج إلى البحر الأبيض المتوسط أقل من تكلفة نقله بالناقلات الكبيرة. وبهذا تضطر الناقلات الكبيرة إلى أخذ البترول من سواحل البحر الأبيض المتوسط بدلاً من الدوران حول افريقيا، ونكون بذلك قد خلقنا صناعة كبيرة للأنابيب في البلاد العربية التي تقوم فيها صناعة للصلب كالجمهورية العربية المتحدة والجزائر، وهيأنا آلاف الوظائف للعمال العرب في منطقة الخليج والأردن والعراق وفي سوريا ولبنان، بالإضافة إلى ما ستجمعه البلاد العربية التي تمر الخطوط في أراضيها من عوائد.

الجدول رقم (١)

عدد الناقلات الكبيرة التي تزيد حمولتها عن ١٥٠ ألف طن التي تبنى لحساب بعض الشركات البترولية، وكذلك الناقلات التي تبنى لتأجيرها لهذه الشركات

اسم الشركة	الناقلات التي تبنى لحساب الشركات البترولية		الناقلات التي تبنى وتم الاتفاق على تأجيرها لهذه الشركات		العدد الإجمالي للناقلات	مجموع حمولتها
	العدد	الحمولة الإجمالية	العدد	الحمولة الإجمالية		
شل	٢٢	٤,٥٠٠,٠٠٠	٧	١,٤٠٠,٠٠٠	٢٩	٥,٩٠٠,٠٠٠
اسو	١٨	٤,٠٠٠,٠٠٠	-	-	١٨	٤,٠٠٠,٠٠٠
بريتش بتروليوم	٣	٦٠٠,٠٠٠	١٣	٢,٦٠٠,٠٠٠	١٦	٣,٢٠٠,٠٠٠
غلف	-	-	٦	١,٩٠٠,٠٠٠	٦	١,٩٠٠,٠٠٠
ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا	٦	١,٣٠٠,٠٠٠	-	-	٦	١,٣٠٠,٠٠٠
سوكوني/ موبيل	٢	٤٠٠,٠٠٠	٣	٦٠٠,٠٠٠	٥	١,٠٠٠,٠٠٠
تكساكو	٣	٦٠٠,٠٠٠	٢	٤٠٠,٠٠٠	٥	١,٠٠٠,٠٠٠
كالتكس (ايطاليا وفرنسا)	٦	١,٢٥٠,٠٠٠	٦	١,٢٥٠,٠٠٠	١٢	٢,٥٠٠,٠٠٠
شركات يابانية	٣	٦٠٠,٠٠٠	١٦	٣,٠٥٠,٠٠٠	١٩	٣,٦٥٠,٠٠٠
شركات مستقلة	-	-	٥٥	١١,٢٠٠,٠٠٠	٥٥	١١,٢٠٠,٠٠٠
المجموع	٦٣	١٣,٢٥٠,٠٠٠	١٠٨	٢٢,٤٠٠,٠٠٠	١٧١	٣٥,٦٥٠,٠٠٠

المصدر: *Times* (London), 2/11/1967.

الجدول رقم (٢)

عدد الناقلات العاملة حالياً والتي تملكها شركات البترول العالمية ونسبة حمولتها إلى حمولة أسطول الناقلات العالمي

الشركة المالكة	عدد الناقلات	الحمولة الإجمالية (بالطن الصافي)	النسبة المئوية
اسو	١٤٥	٥,١٤٠,٥٨٤	٥,٠
شل	١٢٤	٣,٩٠٥,٢٢٦	٣,٨
بريتش بتروليوم	٨٤	٢,٦١٧,٢٠٦	٢,٥
تكساكو	٥٦	١,٥٣٤,٢٣٦	١,٥
غلف أويل	٥٤	١,٧٣٢,٣٢٥	١,٦
موبيل	٤٠	١,٧٨٤,٦٧٢	١,٧
ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا	٣٨	١,٢١٠,٨٣٦	١,٢
كالتكس	٣٥	٧١١,٦١٣	٠,٧
المجموع	٥٧٦	١٨,٦٣٦,٦٩٨	١٨,٠
مجموع حمولة الأسطول العالمي	٣٥٢٤	١٠٢,٩٠٨,٨٠٠	

الجدول رقم (٣)

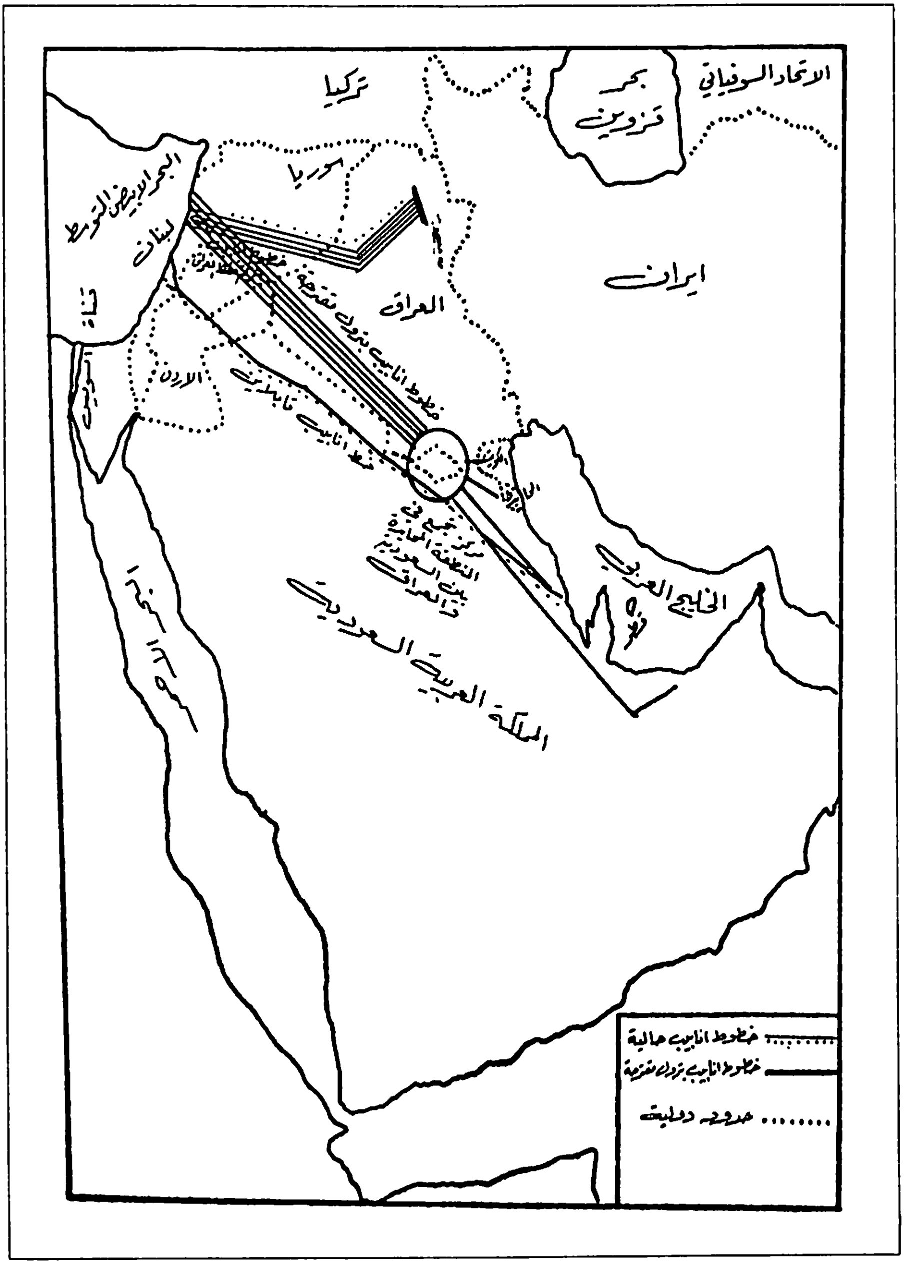
عدد الناقلات العاملة التي تزيد حمولة الواحدة منها على ٧٠ ألف طن، ومجموع هذه الحمولة حتى ٣١ ديسمبر ١٩٦٦

عدد الناقلات	حمولة الناقلة (بالطن)	الحمولة الإجمالية (بالطن)
٤٤	٨٠,٠٠٠ ـ ٨٩,٩٩٩	٣,٧٣٩,٦٩٥
٤٢	٩٠,٠٠٠ ـ ٩٩,٩٩٩	٣,٩٠٥,١٣٢
٢٩	١٠٠,٠٠٠ ـ ١٢٤,٩٩٩	٣,٢٥٧,٥٩٥
٥	١٢٥,٠٠٠ ـ ١٤٩,٩٩٩	٧١٨,٦٢٢
٢	١٥٠,٠٠٠ وما فوق	٣٦٢,٤٠٠
١٢٢		١١,٩٨٣,٤٤٤

إن بناء خطوط الأنابيب هذه سيزيد من قوة التفاوض العربي حيال الشركات والمستهلكين لأن هذه الخطوط التي ستبنى تدريجياً ستحفظ كميات كبيرة من البترول على الأرض العربية بدلاً من خزنها بالناقلات التي تنقلها إلى الخارج، كما أن الأرباح التي تجمعها من هذه العمليات ستخلق مصادر للدخل للبلاد العربية التي تمر هذه الخطوط في أراضيها. بالإضافة إلى أن صناعة الصلب في الجزائر وفي الجمهورية العربية المتحدة ستتسع وتزدهر، ويمكن تمويل هذه الخطوط من صندوق التنمية العربية ومن الخارج، فكثير من الشعوب الصناعية الكبرى تتلهف لبيع الأنابيب التي تستطيع صنعها مقابل أخذ بترول خام تحتاج إليه. وإيران تضرب لنا أحسن الأمثلة في هذا المجال، فقد اتفقت حكومتها مع حكومة الاتحاد السوفياتي على نقل الغاز بالأنابيب من جنوب إيران إلى جنوب الاتحاد السوفياتي على أن تقوم الحكومتان بتمويل الخط وبنائه. ويدفع الاتحاد السوفياتي ثمن الغاز مصانع تقام في إيران. وقد تقرر أن تصنع مليون طن من الأنابيب في إيران من مجموع الأنابيب اللازمة للخط والتي وزنها حوالى مليون ونصف مليون طن. وستقام مصانع خاصة في إيران لهذا الغرض.

ولا شك أن بناء خطوط الأنابيب العربية التي تنقل البترول الآن والذي ستنقله في المستقبل الناقلات التي لا تستطيع المرور في قناة السويس سيجعلنا نواجه التحدي بعملية ومنطق ونحفظ لنفسنا مصلحة تذهب في الوقت الحاضر إلى الآخرين، وفي الوقت نفسه تستطيع الجمهورية العربية المتحدة المساهمة في هذه الخطوط بما يعوضها عما تخسره من نقص في مرور البترول بقناة السويس. وإذا فرضنا أننا قررنا بناء خمسة خطوط تنقل البترول من منطقة الخليج العربي والعراق إلى سواحل سوريا ولبنان طاقة كل منها نصف مليون برميل في اليوم الواحد ويكلف كل منها مائتي مليون دولار

(٢٠٠ مليون دولار)، فإننا نحتاج إلى صرف ما يعادل ألف مليون دولار. وهذا مبلغ بسيط إذا أخذنا بعين الاعتبار الفوائد الجمة التي تعود على الوطن العربي كله من جراء هذا العمل.



ضرب معامل التكرير بالسويس وأثره على المجهود الحربي للمتحدة(*)

في اعتقادي أن السلطات في الجمهورية العربية المتحدة كانت تتوقع أن يوجه العدوان الصهيوني مدافعه، ذات يوم، إلى معامل التكرير في السويس. ولذا فلا بد أن احتاطت للأمر وأن هناك كميات كبيرة من المنتجات البترولية مخزونة كاحتياطي. ولكن هذا المخزون لا يمكن أن يكفي إلى أجل غير مسمى، ولذا فإن من الواجب أن تقوم الأقطار العربية المنتجة للنفط بإمداد المتحدة بما تحتاجه.

بادرة الجزائر

ومن الأمور التي تثلج الصدر، في هذا المجال، أن نرى بعض تلك الأقطار قد بادرت فوراً لتأدية ما تفرضه الأخوة وما يفرضه أيضاً الإحساس بوحدة المصير.

ومن ذلك أن الجزائر، كما عرفنا، تعاقدت على بيع ٤٠٠ ألف طن من منتجاتها البترولية إلى المتحدة. وهذه الكمية كانت تذهب، قبل عدوان ٥ حزيران إلى بريطانيا، وقد أوقفت الجزائر إرسالها بعد العدوان وقطع العلاقات مع لندن. وبعد ضربة معامل التكرير بالسويس، اتخذت الجزائر على الفور قراراً بتوجيه هذه الكمية إلى المتحدة، وبأسعار مخفضة.

الحلول الممكنة

هذا بالنسبة لما تم فعلاً، أما بالنسبة لما يمكن أن يتم، فذلك يتوقف على سائر

(*) نشر في: **مجلة البترول والغاز العربي**، السنة ٣، العدد ٢ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧)، ص ٦ ـ ٧. وهو في الأصل مقال مقتبس من مقابلة للشيخ عبد الله الطريقي مع مجلة: الحرية (١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧)، مع بعض المعلومات الإضافية.

الأقطار العربية المنتجة للنفط ومدى التزامها بمنطوق الأخوة ووحدة المصير.

ومن الممكن، مثلاً، أن تحصل المتحدة على حاجتها البترولية من ليبيا، على أن يتم التكرير في مصفاة الاسكندرية التي تبلغ طاقتها التكريرية (٣٠,٠٠٠) برميل في اليوم. كذلك يمكن الحصول على المنتجات اللازمة للمتحدة، بسهولة، من ثلاثة مصادر وربما أربعة:

١ ـ من معامل التكرير في ايطاليا وفرنسا واسبانيا.. وهذا أفضل لقرب هذه المعامل من المتحدة، بحيث لا تتكبد نفقات نقل ضخمة نتيجة لارتفاع تكلفة النقل والنقص الحاصل في الناقلات بسبب استمرار إغلاق قناة السويس.

٢ ـ أو بواسطة الحكومات العربية في الكويت والسعودية التي يمكنها تخصيص كميات من البترول الخام للمتحدة بحيث يتم تكريرها في معامل رأس تنورة أو البحرين أو الأحمدي، وتشحن بعد ذلك إلى السويس.

٣ ـ وكذلك يمكن للأقطار العربية المنتجة في السعودية والكويت والعراق وإمارات الخليج، أن ترسل الكميات نفطاً خاماً إلى عدن حيث يتم تكريرها هناك، ومن ثم ترسل كمنتجات إلى السويس.

٤ ـ ويمكن، أخيراً، تنفيذ ما اقترحه المسؤولون في الجمهورية العربية المتحدة على شركة البترول البريطانية.. أي أخذ نفط خام من حقول المتحدة في السويس وإرساله إلى عدن لتكريره، ثم إعادته إلى السويس كمنتجات.

أهم ما في الأمر أن تتكاتف جميع البلاد العربية لأن المعركة واحدة، ولا بد من المحافظة على اقتصاد المتحدة سليماً وقوياً، لتستطيع الاستمرار في صمودها الذي هو صمود كل العرب.

ضرب معامل السويس جزء من مخطط استعماري شامل

وإنني أعتقد، شخصياً، أن ضرب معامل السويس هو جزء من المخطط الإسرائيلي ـ الأمريكي لتدمير الاقتصاد المصري وإسقاط عبد الناصر عن هذا الطريق، وخلق جو من الفوضى والذعر يستحيل معه الصمود. ومن المعروف أن طاقة معملي التكرير اللذين تعرضا للعدوان تبلغ ٨٤ بالمئة من طاقة التكرير في الجمهورية العربية المتحدة (إذ تبلغ طاقة تكرير معمل نصر ٩٥,٠٠٠ برميل في اليوم بينما تبلغ طاقة معمل السويس ٦٤,٠٠٠ برميل في اليوم. ومعمل التكرير الثالث في المتحدة هو معمل الاسكندرية الذي تبلغ طاقته كما ذكرنا ٣٠,٠٠٠ برميل في اليوم). إلا أن الإصابات التي لحقت بالمصفاتين قد بالغت فيها المصادر المعادية ومما لا شك فيه أن الأضرار التي وقعت ليست من الخطورة بالمدى الذي أذاعه الأعداء، كما أكد ذلك

سيادة الرئيس عبد الناصر في خطابه الأخير.

وعلى أن الخسارة التي وقعت في طاقة التكرير العربية تقتضيها مناشدة ثوار عدن بضرورة الإسراع في توفير جو الاستقرار اللازم لبداية عهد الاستقلال، عليهم ألا ينسوا خطورة الموقف، ومسؤوليتهم حيالها.. وبقدر ما ينجحون في إيقاف الاضطرابات والتبكير بموعد إجلاء المستعمر، يصبح ممكناً استخدام معامل التكرير في عدن الصغرى لصالح المجهود الحربي العربي، خاصة وأنها الأقرب إلى حقول البترول في المتحدة. إن نقل البترول من هذه الحقول إلى عدن، وتكريره فيها، ثم إعادته كمنتجات إلى السويس، أرخص من شراء هذه المنتجات جاهزة من أوروبا.

بترول سيناء وأهميته

لا شك أن استيلاء إسرائيل على الحقول البترولية الواقعة على الضفة الشرقية من خليج السويس كان ضربة اقتصادية موجعة، ولكنها ليست بالغة الأهمية.. فالبترول الموجود في تلك الحقول من النوع الرديء، وكانت المتحدة تصدره إلى إيطاليا لكثرة الكبريت والأملاح فيه، ولأن كثافته النوعية عالية، إذ هو من النوع الثقيل، وكانت الشركة الإيطالية الحكومية التي تشارك الهيئة المصرية العامة للبترول في إنتاجه هناك، تأخذه فتكرره في إيطاليا حيث توجد معامل تكرير خاصة، تستطيع، استخدام هذا النوع من البترول الخام.

ومن ناحية أخرى، فإن من المشكوك فيه أن يستطيع الإسرائيليون الإفادة عملياً، وفي المدى القريب، من بترول سيناء، فهم مضطرون لنقل هذا النوع الرديء إلى معامل التكرير في حيفا، التي بنيت أساساً لتكرير البترول العراقي والإيراني، وكلاهما من النوع الجيد نسبياً، وسيكون من الصعب على هذه المعامل استخدام بترول سيناء. كما أن تكلفة النقل من خليج السويس وخليج العقبة، وإيجاد خزانات له في ايلات ثم نقله في خطوط الأنابيب إلى حيفا وإنشاء خزانات تكرير فيها، ثم إيجاد مشترين له، كل ذلك يخلق صعوبات عديدة أمام إفادة إسرائيل، في مدى قريب، من بترول سيناء. وكل ما يقال الآن عن محاولات لبيعه أو لأخذه إلى حيفا لتكريره، إنما هو كلام دعاوى يستهدف رفع الروح المعنوية في إسرائيل، والضغط على المتحدة، والتشهير بها.

ولقد استطاعت المتحدة بعد العدوان أن تزيد الإنتاج من حقل مرجان الواقع على الناحية الغربية من خليج السويس حتى بلغ (١٠٠,٠٠٠) برميل في اليوم مما عوض إلى حد كبير عن حقول سيناء. وإذا ما عرفنا أن الاستهلاك السنوي للمتحدة من المنتجات البترولية يبلغ حوالى (١٥٠,٠٠٠) برميل في اليوم تبينا أن المتحدة لن تحتاج إلا لاستيراد حوالى ٥٠ ألف برميل يومياً من البترول الخام. بل إن إنتاج حقل

مرجان هو في تزايد مستمر بحيث يمكنه خلال وقت قصير أن يعوض تماماً عما فقد من بترول سيناء. كما أن بترول حقل مرجان هو من النوع الجيد.

وبالإضافة إلى حقل مرجان، فإن هنالك خططاً لزيادة تطوير حقلين آخرين في منطقة السويس هما حقل عامر وحقل شقير ويبلغ مجموع إنتاجهما الحالي حوالى ٣,٠٠٠ برميل يومياً إلا أن الخطط التي يجري رسمها الآن من شأنها أن تزيد هذا الإنتاج في العام القادم زيادة ملموسة.

ومن المعروف أن البترول قد ثبت وجوده في حقل العلمين في الصحراء الغربية. ومن المقرر أن يبدأ الإنتاج منه في العام القادم وذلك بمعدل ٣٠,٠٠٠ برميل يومياً، على أن يزداد الإنتاج بعد ذلك إلى ٦٠,٠٠٠ برميل يومياً، ويجري الآن بناء أنابيب لنقل البترول من حقل العلمين إلى رأس شقيق على البحر الأبيض المتوسط.

المتحدة ستصبح دولة مصدرة خلال سنتين

ولحسن الحظ فإن الجمهورية العربية المتحدة توشك أن تصبح من الدول المنتجة والمصدرة للبترول، وعلى نطاق واسع.

إن اكتشاف البترول في الصحراء الغربية قد فتح آفاقاً جديدة للإنتاج النفطي في المتحدة التي ستغدو قريباً منتجة ومصدرة، تماماً كسائر الأقطار العربية الغنية بمواردها النفطية الآن، فالصحراء الغربية واسعة جداً، والاكتشافات التي تمت إنما تمت في مناطق متباعدة.. فلقد ظهر البترول، مثلاً، على الحدود الليبية ـ المصرية، وفي منخفض القطارة، وظهر أيضاً في العلمين كما سبق أن بينا، كما ظهر أخيراً في منطقة أبو سنان... هذا يعني أن الصحراء الغربية تخفي تحتها بحيرة هائلة من البترول، ستكون خلال السنوات القليلة المقبلة منطقة بترولية هامة.. خاصة وأنه من المحتمل اكتشاف مزيد من الحقول في مناطق أخرى، غير تلك التي تأكد وجود البترول فيها حتى الآن. وقد أبرمت المتحدة مع الاتحاد السوفياتي بعد العدوان اتفاقية تعهد الاتحاد السوفياتي بموجبها بتقديم المعدات والفنيين للتنقيب عن البترول في الصحراء الغربية ومن المتوقع أن يبدأ العمل طبقاً لهذه الاتفاقية قريباً.

على ضوء ذلك فإن من المتوقع أن تصبح الجمهورية العربية المتحدة، بالحقول التي اكتشفت في الضفة الغربية لخليج السويس، وبحقول الغاز التي تم العثور عليها في الدلتا، وببترول الصحراء الغربية، من البلاد الغنية بالموارد النفطية. وقد يصل ما تصدره، عام ١٩٧٠، أي بعد عامين فحسب، إلى أكثر من مئتي ألف برميل يومياً.. هذا بالإضافة إلى تغطية حاجة الاستهلاك المحلي من كافة المواد البترولية والتي تشكل بمجموعها كمية لا تقل عن مائة وخمسين ألف برميل يومياً.

العرب والغرب والبترول(*)

كما أن الموقع الجغرافي للوطن العربي من المحيط إلى الخليج قد جعله موطناً لغزاة أوروبا والمستغلين من الولايات المتحدة الأمريكية للوصول إلى القارات الثلاث: افريقيا وآسيا واستراليا، فإن النفط العربي كذلك لم يكن كله خيراً على الأمة العربية. فمنذ أن اكتشف البترول في المنطقة وذلك في إيران في عام ١٩٠٧ زاد تشبث الاستعمار الأوروبي والاستغلال الأمريكي بالمنطقة. وأضيف إلى المركز الجغرافي الممتاز ثروة طبيعية كبرى شعر الحلفاء بضرورة الاستيلاء عليها بعد الحرب العالمية الأولى فتقاسموا المنطقة لتأمين استيلائهم على هذه الثروات. ويحتوي الوطن العربي من المحيط إلى الخليج على أكثر من ٥٠ بالمئة من رواسب البترول الموجودة في العالم والتي يمكن استخراجها بالطرق العادية المعروفة في صناعة البترول في الوقت الحاضر، وأكثر من ٧٥ بالمئة من رواسب البترول التي يحتمل وجودها في العالم. وتمتاز رواسب البترول في الأرض العربية بوفرتها وقلة تكاليف العثور عليها وبخاصة الأموال اللازمة لاستخراجها من الأرض. والجدول رقم (١) يبين تكاليف العثور على البرميل الواحد من البترول وتكاليف إنتاجه في الوطن العربي وفي المناطق الأخرى المنتجة والمصدرة للبترول كالولايات المتحدة الأمريكية وكندا وفنزويلا والاتحاد السوفياتي. ويستدل من هذا الجدول أن تكاليف الإنتاج في الوطن العربي منخفضة إذا ما قورنت بمثلها في المناطق الأخرى المنتجة للبترول في العالم. وقد تسبب هذا في أن أصبحت الأموال التي توظف في صناعة البترول في الوطن العربي تدر أرباحاً أكبر بكثير مما تدره الأموال التي توظف في صناعة البترول في المصادر الأخرى كما يظهر من الجدولين رقم (٢) ورقم (٣). ويبين الجدول رقم (٢) النسبة المئوية للربح على رأس المال

(*) نشر في: **مجلة البترول والغاز العربي**، السنة ٣، العدد ٣ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٧)، ص ٦ ـ ١٢.

الموظف في عمليات الإنتاج في بعض بلاد الشرق الأوسط وفنزويلا في الفترة ما بين ١٩٥٦ ـ ١٩٦٠، بينما يبين الجدول رقم (٣) النسبة المئوية للأرباح على الأموال الأمريكية الموظفة في صناعة البترول في بعض بلدان أوروبا الغربية.

الجدول رقم (١)

تكلفة الإنتاج للبرميل الواحد في بعض مناطق العالم

البلد	تكلفة إنتاج البرميل الواحد (بالسنت الأمريكي)
الكويت[١]	٦
المملكة العربية السعودية[١]	٨ ـ ٩
إيران[١]	١٤
فنزويلا[٣]	٦٢
الولايات المتحدة الأمريكية[٢]	١٥١
كندا[٣]	١٣٣
الاتحاد السوفياتي	تختلف التكلفة من منطقة لأخرى وأقلها ٣٤ سنتاً للبرميل في بعض المناطق بينما أعلاها ٣٩٤ سنتاً للبرميل في مناطق أخرى.

المـصـادر:

(١) كما جاء في تصريح لجون واردر رئيس مجموعة شركات الكونسورتيوم العاملة في إيران والمنشور في نشرة: *Platt's Oilgram Press Service* (26 May 1967).

(٢) دراسة للبروفيسور أدلمان في: *Petroleum Press Service* (May 1966).

(٣) *Oil Week* (20 February 1967).

الجدول رقم (٢)

النسبة المئوية للربح على رأس المال الموظف في عمليات الإنتاج في بعض بلاد الشرق الأوسط وفنزويلا في الفترة ما بين ١٩٥٦ ـ ١٩٦٠

البلد	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	متوسط الخمس سنوات
إيران	٦٣	٧٨	٧٧	٦٨	٦٩	٧١
العراق	٦٥	٣٦	٦٨	٦٥	٧٥	٦٢
قطر	١٠٣	١٣٠	١٥٠	١١٠	٨٣	١١٤
المملكة السعودية	٥٩	٥٨	٥٧	٦٢	٧١	٦١
فنزويلا	٢٩	٣٢	١٧	١٣	١٢	٢٠

المصدر: تقارير عملت لمنظمة الدول المصدرة للبترول.

الجدول رقم (٣)

النسبة المئوية للأرباح على الأموال الأمريكية الموظفة

في صناعة البترول في بعض بلدان أوروبا الغربية

البلد الذي وظف فيه المال	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	النسبة المئوية للأرباح على الأموال الموظفة معدل ٣ سنوات
بلجيكا ولوكسمبورغ	٥,٩	٧,٥	١,٩	٥,١
فرنسا	٩,٤	٤,١	١٢,٣	٨,٦
المانيا	ـ ١,٢	ـ ٠,٥	٣,١	٠,٥
ايطاليا	ـ ١,٥	٥,٠	٤,٦	٢,٧
الدانمارك	٤,٣	١٦,٠	٣,١	٤,٩
السويد	ـ ٤,١	ـ ٢,٠	ـ ٣,٣	ـ ٣,١
سويسرا	ـ ١٤,٣	ـ ١٦,٧	ـ ٣٣,٣	ـ ٢١,٤
المملكة المتحدة	٢٣,٩	٢٣,٩	٩,٧	١٩,١
إجمالي أوروبا الغربية	٨,٠	٨,٢	٥,٣	٧,٢

المصدر: المصدر نفسه.

وقد استغلت الشركات الاحتكارية جهل حكومات البلاد العربية وفرضت عليها بواسطة الحكومات الاستعمارية (التي كانت قد بسطت حمايتها على بعض الإمارات العربية) ـ فرضت عليها شروطاً مجحفة كان من نتائجها أنه في الفترة السابقة على عام ١٩٥٠ حين كان سعر البرميل من البترول الخام من الخليج العربي حوالى دولارين وكانت تكلفة إنتاجه حوالى ١٥ سنتاً، لم يكن ما يعطى للحكومات العربية من الأرباح يزيد في معدله عن ١٠ ـ ٢٠ سنتاً عن كل برميل، وكانت الشركات معفاة إعفاءً تاماً من الضرائب، كما أن اتفاقيات الحماية التي فرضتها الحكومة البريطانية على الإمارات الصغيرة في الخليج العربي جعلت هذه الحكومة هي المرجع والوصي على العلاقات الخارجية لهذه الإمارات والممثل لها لدى الشركات والمستشار الذي يجب أن يؤخذ برأيه قبل عقد أية صفقة من هذا القبيل. وكانت انكلترا، التي تملك معظم أسهم شركة البترول البريطانية، ولا تزال، تسيطر على الامتيازات البترولية في تلك المناطق وبالتالي تفرض الشروط التي تريدها وتحدد مقدار ما يدفع ثمناً للبترول. ولا تزال بريطانيا تمارس هذه الأساليب حالياً في منطقة الخليج.

عوائد البترول

لم تكن عوائد البترول قبل عام ١٩٥٠ تشكل دخلاً أساسياً للبلاد العربية التي كانت تنتج وتصدر البترول، ولكن منذ عام ١٩٥٠ وبداية العمل باتفاقيات مناصفة

الأرباح زاد دخل البلاد العربية المنتجة والمصدرة للبترول زيادة كبيرة وفي بعض الحالات زيادة تفوق ما كانت حكومات أو شبه حكومات بعض تلك الدول تستطيع استثماره في مشاريع تعود بالفائدة على غالبية السكان. وكانت انكلترا ولا زالت - ومعها الولايات المتحدة في الوقت الحاضر - تفضل ترك مشايخ الإمارات، الذين لم يكونوا مهيئين لصرف الأموال التي يستلمونها بشكل مثمر، يعبثون بالأموال كما توحي لهم رغباتهم وشهواتهم الشخصية. وكان معظم هؤلاء يصرفون الأموال في بناء القصور ووسائل الترف التي قرأوا عنها في كتب **ألف ليلة وليلة**. لذلك نرى أن معظم هذه البلاد إذا ما زارها إنسان متحضر لا يجد من مظاهر الحضارة فيها ما يتناسب والأموال التي دخلت عليها من عوائد البترول، وكل ما يشاهده سيارات فارهة وقصور ضخمة يبنى معظمها بدون ذوق سليم ولم يكن الغرض من بنائها إلا جعلها مرتعاً للهو ومجالاً للمفاخرة بكثرة الأموال التي تؤخذ من بيت المال بدلاً من أن تترك لتصرف على المشاريع الإنشائية والإنمائية والخدمات الضرورية لتحسين حياة الشعب.

وكان المستعمرون الانكليز والمستغلون الأمريكان يشجعون هؤلاء المشايخ على التمادي في البذخ والإسراف بشراء وسائل الترف من بلادهم حتى إن بعضهم قد بنى قصراً يحوي من مكيفات الهواء جهازاً لا يكبره إلا الجهاز الموجود في وزارة الدفاع الأمريكية، وقد تم استيراد تلك المعدات، التي كلفت عشرات الملايين من الدولارات، من المؤسسات الأمريكية. وكان المستعمرون والمستغلون يضحكون في سرهم وهم يعلمون أن تلك المبالغ التي يدفعونها ثمناً للبترول تعود إليهم بالتالي على شكل أرباح للمصانع الأمريكية. كما أنهم يعلمون أنه كلما تعود هؤلاء المشايخ على وسائل الترف، أصبحوا ألعوبة سهلة في يد هؤلاء المستعمرين والمستغلين يوجهونهم حيثما يشاؤون ويهددونهم بقطع موارد البترول إذا ما حاولوا تحسين شروط الامتيازات. وهذه الحالة لا زالت مستمرة خصوصاً في البلاد التي يسيطر عليها هؤلاء المشايخ في شبه الجزيرة العربية.

البترول العربي وأوروبا

بعد الحرب العالمية الثانية وجدت أوروبا أن البترول العربي والإيراني هما أرخص وأنسب طاقة يمكن الحصول عليها، فاندفعت الشركات الأمريكية والأوروبية بمساعدة حكوماتها تسارع في تطوير الامتيازات البترولية التي كانت قد حصلت عليها قبل الحرب العالمية الثانية، وأخذت أوروبا تستورد البترول العربي من الخليج العربي بكميات متزايدة وأصبح الاستهلاك في أوروبا يزيد سنة عن سنة، فقد كان استهلاك أوروبا الغربية من البترول عام ١٩٥١ حوالى ١,٤٨٠,٠٠٠ برميل في اليوم الواحد وأصبح في عام ١٩٦٦: ٨,٥٠٠,٠٠٠ برميل في اليوم. وكذلك الحال في اليابان فقد

كانت تستهلك في عام ١٩٥١ : ٨٠,٠٠٠ برميل في اليوم وأصبحت تستهلك عام ١٩٦٦ : ١,٧٠٠,٠٠٠ برميل في اليوم. وكل من أوروبا الغربية واليابان تعتمد اعتماداً كلياً على البترول المستورد من المصادر العربية كما يتبين ذلك من الجدول رقم (٤). وهذا الجدول يبين معدل صادرات البترول عام ١٩٦٦ إلى ١٢ دولة من أهم الدول المستوردة للبترول في العالم مع بيان كمية استيراد كل منها ونسبة استيرادها من البترول العربي. ويتضح من هذا الجدول أن من بين ١٢ دولة تعتمد اعتماداً كبيراً على البترول كمصدر للطاقة فإن ٩ دول منها تستورد أكثر من ٦٠ بالمئة من احتياجاتها البترولية من البلاد العربية سواء بلدان الشمال الافريقي أو منطقة الخليج العربي.

ويجب أن نلاحظ بأن اعتماد أوروبا على البترول العربي بدلاً من استيراد البترول من مصادر أخرى يوفر لها مئات الملايين من الدولارات سنوياً نتيجة لانخفاض أسعاره بالنسبة لأسعار المناطق الأخرى ولا سيما الولايات المتحدة والبحر الكاريبي. فقيمة البترول العربي المصدر من الخليج العربي واصلاً غرب أوروبا (على أساس واردات عام ١٩٦٦ وتكلفة النقل في العام المذكور) تعادل: ٤,٨٠٧,٨٨٩,٠٠٠ دولار، وقيمة البترول العربي المصدر من شمال افريقيا (ليبيا والجزائر) إلى غرب أوروبا، في العام المذكور تعادل: ١,٧٩٤,٤٣١,٢٥٠ دولاراً، أي أن مجموع قيمة البترول العربي واصلاً أوروبا الغربية (ميناء لندن)، لعام ١٩٦٦، تعادل: ٦,٦٠٢,٣٢٠,٢٥٠ دولاراً. فلو أن أوروبا الغربية استوردت هذه الكميات من الولايات المتحدة الأمريكية لكان عليها أن تدفع ثمناً لها ما يعادل ٨,٥٣٥,١٦٠,٠٠٠ دولار، ولو استوردت نفس الكميات من منطقة البحر الكاريبي لكان عليها أن تدفع ثمناً لها: ٧,٩٥١,٧٤٤,٠٠٠ دولار. وهكذا فإن أوروبا الغربية توفر مبلغ ١,٩٣٢,٨٤٠,٠٠٠ دولار سنوياً إذا استوردت البترول العربي بدلاً من البترول الأمريكي، وتوفر مبلغ ١,٤١٦,٥٨٤,٠٠٠ دولار إذا استوردت البترول العربي بدلاً من البترول الفنزويلي. ومع ذلك فإن أوروبا بدلاً من أن ترد الجميل للأمة العربية وتعاملها على أساس أنها بلاد مسالمة وصديقة أخذت تمارس الضغط السياسي والاقتصادي عليها لتضمن عدم تطورها وعدم تحسن ظروف المعيشة فيها. فهذه الدول الغربية هي التي اغتصبت أرضاً عربية - هي فلسطين - وزرعت فيها جسماً غريباً عن الأمة العربية هو مجموعة الصهيونيين الذين أُتي بهم من جميع أنحاء العالم خصوصاً من أوروبا الغربية والشرقية. وقد استخدمت كل وسائل الضغط والعنف في خلق هذه الدولة وتشتيت السكان الأصليين. ومع أن خلق إسرائيل كان لتلبية مطالب الصهيونيين الذين يعيشون في أوروبا ويساهمون كمواطنين فيها في تقدمها العلمي والمالي إلا أن خلق إسرائيل جاء أيضاً لخدمة أغراض الأوروبيين المستعمرين. فإسرائيل الصهيونية تعتبر جزءاً من أوروبا وإنسانها إنسان أوروبي أولاً وأخيراً وستظل بعد خلقها قاعدة لأوروبا وأمريكا يستطيع المستعمرون الجدد القفز منها على الأراضي العربية المجاورة.

الجدول رقم (٤)

تصدير البترول اليومي عام ١٩٦٦ إلى ١٢ دولة من أهم الدول المستوردة للبترول في العالم مع بيان كمية استيراد كل بلد منها (بآلاف البراميل يومياً) ونسبة استيرادها من البترول العربي

البلد المستورد	المملكة العربية السعودية	الكويت	العراق	ليبيا	الجزائر	الجمهورية العربية المتحدة، قطر، أبو ظبي	مجموع ما استورد من البلاد العربية	مجموع الكميات المستوردة يومياً	نسبة ما استورد من البلاد العربية إلى مجموع الاستيراد
ايطاليا	٣٤٠	٥٣٦	١٧٢	١٧٢	٣٢	٥٠	١,٣٠٢	١,٥٨٤	٨٢,٢
المملكة المتحدة	١٣٠	٣١٤	٢٠٨	٢٠٠	٣٢	٨٨	٩٧٢	١,٤٠٨	٦٩,٠
المانيا الغربية	١٨٢	٤٠	٨٠	٥٢٦	٩٢	٧٦	٩٩٦	١,٣٥٤	٧٣,٦
فرنسا	٦٢	١٦٨	٢٠٨	١٤٦	٣٧٠	٩٠	١,٠٤٤	١,٢٦٠	٨٢,٩
هولندا	١٤٥	١٣٠	٨٨	١٠٤	٤	٢٥	٤٩٦	٥٩٩	٨٢,٨
اسبانيا	١٣٠	٣٤	٤٢	٥٤	٦	-	٢٦٦	٣٢٦	٨١,٦
بلجيكا	٣٢	٦١	٣٤	٣٣	٥	٦	١٩١	٣٢٧	٥٨,٤
اليابان	٤٣٥	٤٩٢	٩٢	-	-	٢٧	١,٠٤٦	١,٧٠١	٦١,٥
استراليا	٨٠	٦١	٢٢	-	-	٣٥	١٩٨	٣٢٢	٦١,٥
الهند	٥٣	٣٨	-	-	-	-	٩١	١٤٩	٦١,١
البرازيل	٤٤	٢٦	٤١	-	-	-	١١١	٢٢٧	٤٨,٩
الأرجنتين	٢	-	١١	-	٧	-	٢٠	٧١	٢٨,٢

المصدر: *Petroleum Intelligence Weekly* (19 January 1967).

البترول والوحدة العربية

إن الدويلات العربية التي خلقها الاستعمار الغربي بعد انهيار الامبراطورية العثمانية في الآستانة خططت حدودها بطريقة غير علمية كان الهدف الرئيسي منها استراتيجياً لخدمة الاستعمار ومحاولة لاستغلال الثروات الطبيعية لتلك الدويلات ومنع تجمّعها مرة أخرى وامتصاص كل خيراتها. والاستعمار الذي رفع شعار «فرق تسد» يعلم جيداً أن الدويلات الصغيرة المتناثرة من الخليج إلى المحيط لا تستطيع العمل على توفير حياة أفضل لسكانها وستظل دائماً وأبداً مرتبطة بالدولة الغربية التي تحكمها أو التي لها نفوذ فيها، وبهذا يحقق الاستعمار هدفه من الحصول على الثروات الطبيعية بأرخص الأثمان، بينما لو قامت الوحدة العربية وجمعت كل هذه الإمكانات لكان من الممكن قيام دولة عربية عظمى لتستطيع حماية نفسها ورفع مستوى المعيشة لشعبها. غير أن قيام مثل هذه الدولة العربية الكبرى يتعارض مع أهداف الاستعمار الغربي الذي خلق إسرائيل لمنع الوحدة وحافظ على الدويلات الصغيرة هذه ليمنع تجمعها في كيان واحد وخلق وحدة اقتصادية بينها قد تهدد مصالحه الاقتصادية في المنطقة. ان الاستعمار والاستغلال حليفان طبيعيان للقوى العربية الرجعية أو المحافظة، فهذه القوى غالباً ما تكون عائلات جل همها المحافظة على الحكم ولو كان ذلك على حساب حياة الشعب ومستقبله. والاستعمار جل همه الحصول على المواد الخام بأرخص الأسعار، وهو لا يمكنه تحقيق ذلك إلا عن طريق نظام لا يعتمد على قاعدة شعبية ويشعر دائماً بحاجته إلى حماية خارجية. وهكذا تلاقت مصالح الرجعية العربية والاستعمار وتقاسما ثروات العرب النفطية، فأصبح الاستعمار والاستغلال يستنزفان هذه الثروات بأرخص الأثمان وتقوم الرجعية بحماية مصالحهما والضغط على الشعب من أجل منع التعرض للطريقة التي يسير عليها في الوقت الحاضر.

إن تطور مقدار العائدات التي تحصل عليها البلاد العربية من الامتيازات البترولية من حوالى ١٠ ـ ٢٠ سنتاً بالبرميل قبل عام ١٩٥٠ إلى حوالى ٧٠ ـ ٨٠ سنتاً بعد عام ١٩٥٠ يظهر بجلاء مدى الاستغلال الذي تمارسه شركات البترول الاحتكارية ومن ورائها الحكومات الاستعمارية والاستغلالية. ففي الوقت الذي تباع به المنتجات المكررة التي تستخرج من البرميل الواحد من البترول الخام العربي بحوالى ١١ دولاراً يدخل ضمنها ما يعادل ٥ دولارات كضرائب لحكومات البلاد المستهلكة، فإن مجموع الضرائب التي تأخذها حكومات البلاد العربية المصدرة لا تزيد في معدلها عن ٧٥ سنتاً عن كل برميل. وكل ذلك ناتج من كون حكومات أو شبه حكومات البلاد المنتجة والمصدرة ممنوعة بحكم الامتيازات التي فرضت عليها فرضاً، من أن تسن ضرائب على الأرباح الزائدة، فقد نصت شروط الامتيازات على أن الضرائب التي تدفع الآن لا يمكن تغييرها حتى نهاية الامتيازات إلا بموافقة الشركات. وإذا ما قدر لهذه الحالة أن تستمر فإن معظم الشعوب العربية المنتجة والمصدرة للبترول، والتي

يشكل دخل البترول حوالى ٩٠ بالمئة من مجموع دخلها ولا يوجد لديها موارد دخل أخرى ذات أهمية، ستظل في حالة الفقر والتخلف التي هي عليها الآن.

العرب وفرنسا والبترول

حتى قيام الجمهورية الخامسة في فرنسا عام ١٩٥٨ وتولي الجنرال ديغول مقاليد الحكم هناك، كان العرب يعتبرون فرنسا من ألد أعدائهم ومن أشد خصومهم ضراوة. فقد كان الفرنسيون يحاولون ابتلاع أرض عربية عزيزة عليهم هي الجزائر ويعملون على طمس عروبتها وجعلها جزءاً لا يتجزأ من فرنسا. ثم أتى الجنرال ديغول وهو الفرنسي الذي شهد سقوط بلاده تحت وطأة النازية ورأى بأم عينه كرامة فرنسا تهدر وبنيها يشردون فحمل السلاح وحارب حتى انتصرت قضية فرنسا واستعادت كرامتها واستقلالها. ديغول هذا شارك العرب شعورهم ووضع نفسه موضع الجزائريين فقدر بطولاتهم واعترف لهم بأنهم مواطنون شرفاء وأن لهم الحق في الانفصال عن فرنسا إذا أرادوا ذلك، وقد قام على أثر ذلك بإبرام اتفاقيات ايفيان التي حققت للجزائر استقلالها وللجزائريين حريتهم، ثم عمل على إبرام اتفاقية لتسوية المسائل البترولية بين البلدين للمحافظة على مصالح فرنسا في الجزائر فأبرم اتفاقاً بترولياً عام ١٩٦٥ تم بموجبه إنشاء مشاركة تعاونية بين فرنسا والجزائر لاستثمار الثروات البترولية هناك وأعطيت الجزائر المستقلة الفرصة لتسيير دفة أمورها البترولية داخل حدودها بحرية كبيرة. وكان ديغول كريماً سخياً في معاملته مما قربه إلى قلوب الجزائريين فأحبوه واحترموه واستطاع أن يكسب بأعماله النبيلة ما فشل كل السياسيين والعسكريين الفرنسيين من قبله في تحقيقه لفرنسا. وديغول هذا يعرف أن البترول ضرورة قصوى للحرب والسلم وأن الحلفاء في الحرب العالمية الأولى وصلوا إلى النصر عن طريق البترول، كما يعرف أن الصناعة في أوروبا في الوقت الحاضر لا يمكن أن يستمر ازدهارها إلا إذا توفرت لها الطاقة البترولية. وديغول يعرف أيضاً أن هذه الطاقة موجودة في الأرض العربية سواء في شمال افريقيا العربي (ليبيا والجزائر والجمهورية العربية المتحدة) أو في الخليج العربي. وكانت فرنسا قبل ديغول تحصل على الامتيازات البترولية في هذه المناطق (ما عدا الجزائر) كتابع للشركات الأمريكية والبريطانية والهولندية ـ البريطانية. والجدول التالي يمثل نسب المصالح التي تملكها مختلف البلدان الأجنبية في الامتيازات البترولية المنتجة في منطقة الخليج العربي بما في ذلك إيران (طبقاً لإنتاج عام ١٩٦٦).

ومن هذا الجدول يتبين أن فرنسا لا تملك إلا نسبة مئوية ضئيلة (٦ بالمئة) من هذه الامتيازات. هذه النسبة بطبيعة الحال لا ترضي ديغول ولا تطمئنه على مستقبل فرنسا الصناعي. فالجزائر المستقلة لم تعد جزءاً من فرنسا والبلاد العربية كالعراق التي كانت فرنسا قد حصلت عن طريق السياسة والاستعمار على امتيازات فيها قد تؤمم

هذه الصناعة وتفرض شروطها لاستغلال هذه الثروة. وديغول يعلم أنه لو كان في موضع المسؤولين العرب لفعل ذلك. لذا فقد قرر ديغول أن يخطو خطوات ناجحة في تحقيق الحصول على مدخرات بترولية في البلاد العربية الصديقة بحيث تستطيع فرنسا استيراد البترول من هذه الرواسب مباشرة وبدون أن تتخذ من الشركات البريطانية والأمريكية واسطة لذلك. ففرنسا قد تصبح في المستقبل منافسة للبلدان التي تنتمي إليها تلك الشركات في الأسواق العالمية بشكل قد يجعل تلك البلدان التي تسيطر عن طريق شركاتها على الرواسب البترولية تعرقل وصول البترول إلى فرنسا.

مصالح أمريكية:	٥٤ بالمئة
مصالح بريطانية:	٣٠ بالمئة
مصالح هولندية:	٥ بالمئة
مصالح فرنسية:	٦ بالمئة
مصالح أخرى:	٥ بالمئة

المصدر: *World Oil* (July 1967).

والجدول رقم (٥) يرينا كيف أن فرنسا تحصل على ٨٢,٨ بالمئة من احتياجاتها البترولية من الوطن العربي (الخليج العربي وشمال افريقيا)، كما كان ذلك عام ١٩٦٦. ولكن معظم هذه الكميات يأتي عن طريق الشركات البريطانية والأمريكية والهولندية. ولا بد لفرنسا أن تستقل عن هذه الشركات وأن تقوم شركاتها بالعمل نفسه بحيث تنقب عن البترول وتنتجه وتنقله إلى فرنسا. وهذا ما فعله ديغول بعد أن وضع شروطاً جديدة في التعامل بين أصحاب الثروات البترولية والبلاد الصناعية المستهلكة للبترول بكميات كبيرة.

وكانت أول خطوة خطاها بهذا الصدد هي الشروط السخية التي قدمتها الشركات الفرنسية للحكومة الجزائرية، ثم تلا ذلك اتفاقية الشركات الفرنسية مع إيران عام ١٩٦٦ والتي بموجبها تقوم الشركات الفرنسية بالبحث عن البترول، فإذا ما اكتشف سلمته للشركة الوطنية هناك. وفي مقابل ذلك تقرر لها الحق في أن تشتري نسبة محدودة من الإنتاج بأسعار معقولة. إن هذه الشروط الجديدة خلقت بين البلاد المنتجة والمصدرة للبترول روحاً جديدة تسودها الثقة بين المنتج والمستهلك، لم تكن موجودة قبل ديغول وقبل إبرام اتفاقية (ايراب) مع إيران. فقد كان طابع الاتفاقيات البترولية قبل ذلك هو عدم الثقة والشك والشعور بأن الشركات البترولية تسرق الثروات الطبيعية ولا تعطي للبلاد المنتجة إلا فتات موائدها.

ديغول والعرب وإسرائيل

لقد حقق ديغول لفرنسا، في نظري، ما فشلت جميع الأنظمة الفرنسية التي سبقته في تحقيقه. فاليمين الفرنسي واليسار الفرنسي (غير الشيوعي) كانا ولا يزالان

عدوين للأماني العربية. فاليمينيون يحاولون الحصول على البترول بأرخص الأثمان، واليساريون عاطفيون وقعوا فريسة للدعاية الصهيونية ولم تثبت حكوماتهم في أوروبا أنها قادرة على تحقيق مصالح وأماني البلاد التي تحكمها. فاليسار الفرنسي الذي يهاجم الآن الأمة العربية بضراوة والذي يريد منع ديغول من تفهم عدالة القضية العربية هو نفس اليسار الذي هاجم العرب عام ١٩٥٦ واشترك مع المستعمرين البريطانيين في محاولة للقضاء على النظام التقدمي في الجمهورية العربية المتحدة. وديغول الذي تفهم قضيتنا ودمغ إسرائيل بحب التوسع والتعالي هو إنسان بحكم ثقافته وقوة خلقه أقدر من اليسار الأوروبي على تفهم عدالة القضية العربية وأقدر كما ثبت فعلاً على الحفاظ على المصالح الفرنسية في الوطن العربي وجلب مصالح أخرى لفرنسا. فالاتفاقية العراقية ـ الفرنسية ما كانت لتتم لولا أن على رأس حكومة فرنسا رجلاً مثل ديغول يفهم أماني الوطنيين ويقدرها ويعتبر نفسه بمثابة رجل الأعمال الذي يعلم بأن ازدهار أعماله لا يمكن أن يستمر إلا بالقناعة بالربح المعتدل والتعامل الشريف. وان ما تم إحرازه في العراق ما هو إلا بداية لطريق طويل من التعامل والتعاون بين فرنسا ديغول والأمة العربية من المحيط إلى الخليج. والعرب الذين يقدرون ويجلون الجنرال ديغول يتمنون لو استطاع كل واحد منهم أن يعطي سنة من عمره لهذا الرجل العظيم.

الجدول رقم (٥)
استيراد فرنسا من البترول الخام من المصادر المختلفة لسنة ١٩٦٦

البلد المورد	الاستيراد السنوي		
	بآلاف البراميل يومياً	بآلاف الأطنان سنوياً	النسبة المئوية للمجموع
المملكة العربية السعودية	٦٢	٣,٠٥٠,٤	٤,٩
الكويت	١٦٨	٨,٢٦٥,٦	١٣,٣
العراق (طرابلس)	٢٠٨	١٠,٢٣٣,٦	١٦,٥
ليبيا	١٤٦	٧,١٨٣,٢	١١,٦
الجزائر (بوجي)	٣٧٠	١٨,٢٠٤,٠	٢٩,٤
أبو ظبي، قطر والبحرين	٩٠	٤,٤٢٨,٠	٧,١
مجموع البلاد العربية	١٠٤٤	٥١,٣٦٤,٨	٨٢,٨
فنزويلا	٥٧	٢,٨٠٤,٤	٤,٥
نيجيريا	٢٢	١,٠٨٢,٤	١,٨
بلدان أخرى	١٣٧	٦,٧٤٠,٤	١٠,٩
إجمالي استيراد فرنسا	١٢٦٠	٦١,٩٩٢,٠	.

المصدر: *Petroleum Intelligence Weekly* (19 June 1967).

الخليج العربي: أعربي هو أم فارسي؟
أم هو ملك للذين يصونون ثروته ويحافظون على حدوده؟(*)

الأمة العربية ضعيفة الذاكرة. فمنذ أن وطئت قدما الرجل الأوروبي أرض العرب وهو يلعب بمصير الإنسان العربي دون أن يعي هذا الأخير دروساً من مآسيه تعطيه القدرة على الدفاع عن نفسه. وقد نكب الخليج كما نكبت أرض الأمة العربية الأخرى بالاستعمار الأوروبي، وما يجري الآن على أرض الخليج وشواطئه هو تكرار لما حدث في فلسطين. فقد ادعى الصهاينة أن لهم حقوقاً تاريخية ودينية في أرض فلسطين وتسللوا بمساعدة الاستعمار الأوروبي والأمريكي تدريجياً إلى الأرض المقدسة وابتلعوها وابتلعوا معها آلاف الأميال المربعة من الأراضي العربية المجاورة لها، وكل ذلك لا حباً في الدين ولا رغبة في العبادة ولكنه الصراع على البقاء. فالإنسان الأوروبي لا يزال يطمع في الاستيلاء على الثروات العربية والاحتفاظ بمستواه المعيشي الذي اكتسبه نتيجة لسيطرته على ثروات شعوب آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية. وقد استخدم المستعمر الأوروبي والأمريكي جنود الصهاينة لتحطيم المقاومة العربية وإسكات كل صوت يسمع في أرض العرب منادياً بالاستقلال والاحتفاظ بثروات العرب للعرب.

لقد جاء الوقت الذي وجدت فيه بريطانيا العظمى سابقاً أنها لا بد أن تفصل لنفسها ثوباً يتلاءم وما تملأه من فراغ في هذا العالم. فقد أصبحت تتعثر بالأثواب التي كانت ترتديها لتظهر أمام العالم بمظهر أكبر من حجمها الحقيقي محاولة بذلك الحفاظ على الامبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس. ولما جاء إلى الحكم حزب العمال وجل أعضائه من طبقات الشعب البريطاني العاملة والذين يقدرون شعور الشعوب الأخرى

(*) نشر في: **مجلة البترول والغاز العربي**، السنة ٣، العدد ٤ (كانون الثاني/يناير ١٩٦٨)، ص ٦ - ١٣.

ويتفهمون رغبتها في التخلص من كل نفوذ أجنبي أرادوا أن يفصلوا للمملكة المتحدة ثوباً يلائم حجمها الحقيقي ويعطي ما لقيصر لقيصر وما لله لله. لذلك قرروا إخلاء قواعدهم في المناطق الواقعة شرقي قناة السويس وأن يعودوا شعباً أوروبياً شأنه شأن جميع شعوب أوروبا الذين ساهم البريطانيون أنفسهم في إخراجهم من مستعمراتهم. وإذا قدر للمملكة المتحدة أن تقبل كعضو أساسي في السوق الأوروبية المشتركة بموافقة الجنرال ديغول أو من يأتي من بعده، فإن ذلك سيضعها وإلى الأبد بالحجم الطبيعي لها وسيعتمد مستقبلها بالدرجة الأولى على ما تستطيع أن تنتجه داخل حدودها وتصدره إلى العالم الذي لم يعد سوقاً محمية لها ولا مخزناً تنهب منه المواد الخام بأثمان بخسة. بعد أن أعلنت انكلترا أنها ستقفل قواعدها في الخليج العربي وستسحب جميع ما لديها من قوات عسكرية هناك دب الفزع في قلوب بعض مشايخ الخليج. ولا شك أن من الأسباب التي دعت بريطانيا إلى الإسراع في إخلاء منطقة الخليج العربي اعتقادها بأن القوى العربية المتحررة غير قادرة الآن على حماية عروبة الخليج خصوصاً بعد حربها في الخامس من حزيران. ويبدو أن حكومة إيران قد استندت إلى مثل هذه الاعتبارات وأرادت استغلال الظروف العصيبة التي تمر بها الدول العربية في مواجهة العدوان الصهيوني فشمرت عن ساعديها وأخذت ترفع الصوت مذكرة بما لها من ادعاءات في الأرض العربية قائلة على لسان رئيس وزرائها انها أقوى الدول في الخليج وهي مستعدة لحمايته ولن تسمح باستبدال الاستعمار البريطاني باستعمار آخر، كما أنها لن تسمح لدول غير دول الخليج أن يكون لها صوت في المنطقة، وبمعنى آخر فإن حكومة إيران التي تسيطر على شعب يبلغ عدد سكانه ٢٥ مليون نسمة وعلاقتها بالأوساط الأمريكية والبريطانية على أحسن ما يرام والتي تصرف جزءاً كبيراً من موازنتها في شراء الأسلحة وبناء أسطول قوي في الخليج العربي، هذه الحكومة تعتبر نفسها الوارث الشرعي للأرض العربية وشعوبها، وستكون إذا ما سارت الأمور على ما هي عليه في الأرض العربية، الحارس الأمين للمصالح الاستعمارية الغربية. إن إيران لقادرة على فعل كل ذلك فليس أمامها على الشاطئ المقابل إلا دويلات عربية هزيلة قسمها الاستعمار إلى مسميات لا أصل لها وإلى دويلات لا يمكن إطلاق هذا الاسم عليها لو أن الأمور تسمى بأسمائها في تلك المنطقة. ومشايخ الخليج الذين يتباكون الآن على خروج الانكليز وتركهم كالأغنام الضالة فريسة لذئاب إيران ينسون أو يتناسون أن معظمهم كانوا يتاجرون بتجنيس الإيراني بالجنسية العربية وجلبهم إلى الخليج وإعطائهم جوازات سفر عربية وكانت هذه العملية مورد رزق لبعض هؤلاء المشايخ. وقد استغلت حكومة إيران هذه الظاهرة وشجعت رعاياها على النزوح إلى مدن الخليج العربي والتجنس مؤقتاً بجنسية تلك الإمارات، فإذا ما دق ناقوس الخطر تنادى بنو ساسان وأطبقوا على تلك المدن كما فعل الصهاينة في فلسطين. وحتى نقدر خطورة الموقف لا بد لنا أن ننظر إلى الجانب العربي من الخليج ونعطي صورة عن

واقعه المؤلم. ولنبدأ أولاً **بالعراق**:

في عام ١٩٦٣ قال لي الشهيد عبد السلام محمد عارف، وكنت حينذاك أتحدث إليه عن مستقبل الوحدة العربية والأمة العربية، قال رحمه الله ما معناه:

«إن العراقيين يعتبرون أنفسهم من الأمة العربية كمقاطعة بروسيا من الأمة الألمانية وأنهم سيدافعون عن حقوق أمة العرب في كل مكان وسيعملون على توحيدها والمحافظة على أراضيها». ذكرت هذا الكلام بعد زيارة قصيرة للعراق، فهذا القطر العربي الذي وهبه الله ثروات لا تحصى، شعبه ذكي وأهله كرماء وهم مهيأون لأن يحققوا كل ما حلم الرئيس عبد السلام عارف به. ولكن واقع العراق مؤلم. فالقوميون منقسمون على أنفسهم إلى عشرات المجموعات الصغيرة، كلهم يريدون تحقيق الوحدة والاشتراكية ولكنهم لا يريدون الوصول إليها قبل القضاء على إخوانهم الآخرين. والبعثيون منقسمون إلى ثلاث أو أربع فئات كل منها تلعن أختها. والشيوعيون قد انقسموا أيضاً على أنفسهم يتربصون ببعضهم الدوائر ولم يبق في العراق متراص إلا اليمينيون وأهل العهد الملكي يدعون ربهم بالليل والنهار أن يفرق شمل إخوانهم القوميين ويذهب ريحهم وأن يساعدهم في القضاء عليهم. وهم لا يكتفون بالدعوات فأصدقاؤهم كثيرون وأقوياء، وإذا لم تتراص القوى التقدمية في العراق فسيظهر قريباً أثر دعوات أهل اليمين على حساب أهل اليسار. وهكذا حرمت الأمة العربية من الاستفادة من طاقات العراق لتعزيز موقفها حيال أعدائها. وقد قال لي صديق عراقي كنت أتحدث معه عن هذه الحالة المؤلمة: «والله لو استمر الوضع في العراق يسير في الاتجاه الذي يسير فيه الآن فلن يكون هناك عراق بعد سنوات قليلة وستتقاسمه الأعجام». فيا أهل العراق ان الشر لمستطير وأنكم لم تلعبوا دوركم التاريخي بعد والأمة العربية تعلق عليكم أكبر الآمال.

وتقع جنوب العراق **الكويت**: وهي دولة فتية صغيرة الحجم والعدد ولكنها تريد أن تثبت للعالم أنها موجودة ويمكن أن تستمر في الوجود. ولا يسع أي منصف إلا أن يقر بأن الأمور تجري هناك وفقاً لخطة ذكية تحاول إسعاد الفرد وربط مصيره بمصير حكومته. وهي لا تكتفي بهذا بل إنها تراقب الأحداث حولها وتتحرك في الوقت المناسب لتقوم بالعمل المناسب، كما تجلى ذلك في تصريح وزير خارجيتها بأن انسحاب انكلترا من الخليج العربي يجب أن يجمع شمل العرب ويوحد كلمتهم على سواحل الخليج وأن ما يضر أرضاً عربية يصيب أثره البلاد العربية الأخرى.

إن الكويت تستطيع ولا شك أن تساهم مساهمة فعالة في لم الشمل والحفاظ على عروبة الخليج، فهي ذات علاقات طيبة في كل البلاد العربية هناك وهي لا تطمع في سيطرة جغرافية ولا حجمها يهيؤها لذلك، والجميع في الخليج يقدرون لها مجهوداتها، والعرب الآخرون يباركون ما تقوم به من مساع حميدة لتوحيد الصف

العربي بجانب رعايتها لأبناء الخليج بإقامة المدارس والمرافق الصحية ومشروعات المياه للمناطق التي ليست لديها موارد نفطية.

البحرين: البحرين جزيرة عربية صغيرة، يبلغ عدد سكانها ١٨٢,٢٠٣ نسمة حسب إحصاء عام ١٩٦٥ ومواردها من البترول ٢٣ مليون دولار سنوياً، ويوجد فيها عدد كبير من الإيرانيين والهنود وتعتبرها إيران جزءاً من الأرض الإيرانية وإقليماً إيرانياً، ومع أن الادعاء الإيراني غير منطقي وسخيف إلا أنه يشكل خطراً يجعلنا نقول: إذا لم تلغ إيران ادعاءاتها في أي أرض عربية فيجب إعادة كل المهاجرين الإيرانيين الذين دخلوا البلاد العربية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية إلى إيران. فادعاءات إيران في الأراضي العربية تجعل وجودهم خطراً على تلك البلاد كما كان وجود الصهاينة في فلسطين ويجب أن لا يسمح بأن يعيد التاريخ نفسه على حسابنا.

قطر: قطر شبه جزيرة صغيرة يبلغ عدد سكانها ٥٠,٠٠٠ نسمة ومواردها حوالى ٩٣ مليون دولار سنوياً. ويرأس الحكومة الشيخ أحمد بن ثاني يعاونه ابن عمه الشيخ خليفة. وحكام قطر كحكام البحرين يعتبرون أنفسهم أوصياء على الشعب يأخذون نصيب الأسد من الثروات الطبيعية. ويشكل انسحاب الانكليز من الخليج خطراً كبيراً على مركز العائلات الحاكمة في كل من البحرين وقطر. فهذه العائلات قد عزلت نفسها عن الشعب ولا تعتبر الشعب، لسوء الحظ شريكاً في الحكم.

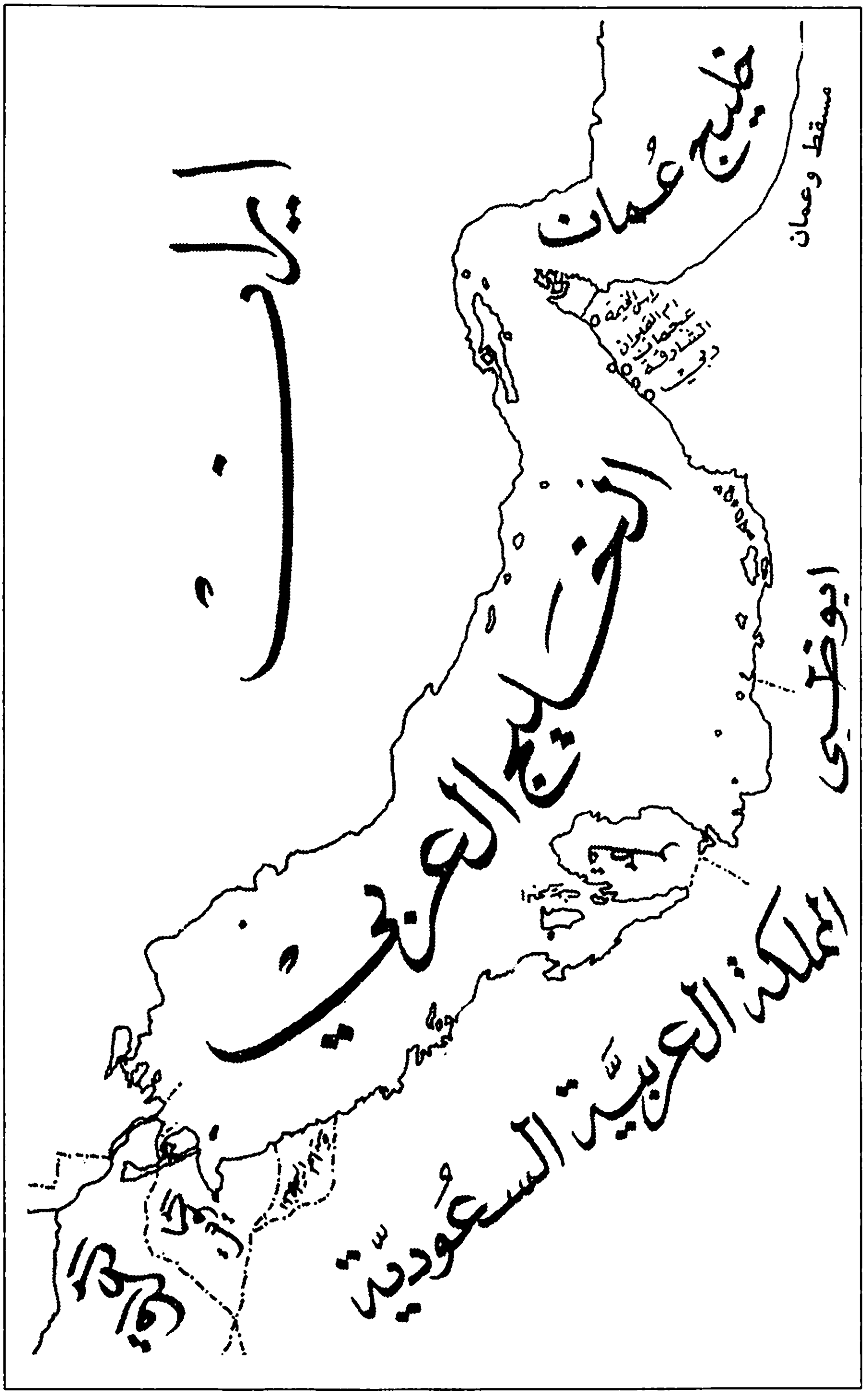
وتأتي بعد قطر **أبو ظبي**. لم تكن أبو ظبي معروفة لأحد قبل أن يغزو الانكليز في عام ١٩٥٥ واحة البريمي العربية السعودية على الطرف الشرقي الجنوبي من الربع الخالي ويطردوا القوة السعودية الصغيرة ويحتلوا تلك الواحة الغنية بترولياً باسم سلطان مسقط وشيخ أبو ظبي. وأبو ظبي الحقيقية مرفأ صغير لصيد السمك على الخليج اتخذ منها البريطانيون قاعدة بعد أن تأكدوا من وجود البترول في المناطق السعودية القريبة منها فبدأوا يتحرشون بالسعودية ويخلقون المشاكل للحكومة هناك مدعين أن الأراضي السعودية في تلك المنطقة كانت يوماً ما ملكاً لشيخ مسقط ولأجداد شيخ أبو ظبي الذي كان يوماً ما لاجئاً سياسياً في المملكة العربية السعودية. ولم يكن له ادعاءات في الأراضي السعودية، ولكن أطماع الاستعمار في البترول أقنعته فيما بعد أن يوافق على أن تحتل الجيوش المستعمرة أراضي عربية وأن يستخدم اسمه لتبرير هذا العمل الطائش.

إن أكثر من ٩٠ بالمئة من أراضي أبو ظبي هي أراض سعودية، وأكثر من ٩٠ بالمئة من حقولها هي حقول سعودية، وأي حل لمنطقة الخليج العربي لا يأخذ هذه الحقيقة بعين الاعتبار لن يكون حلاً نهائياً حتى ولو وافقت عليه الحكومة الحالية في السعودية. فالشعب في الجزيرة العربية الذي يعتبر الثروات البترولية ملكاً لجميع العرب وخصوصاً أبناء الجزيرة العربية لن يوافق مطلقاً على أن تقتطع أجزاء غنية من

أراضيه لتصبح مرتعاً للمستعمرين وأذنابهم ممن يمنعون دخول العرب إلى تلك المناطق ويبيحونها للمستعمرين وأبناء الجاليات الأخرى غير العربية.

وتأتي بعد أبو ظبي **مشيخة دبي**. فالمعروف عن شيخها الشيخ راشد بن مكتوم أنه رجل متحرر عاقل ينظر إلى الأمور نظرة عملية ولكنه كبقية المشايخ يعتبر مصيره مرتبطاً بالوجود البريطاني، لذلك فإنه من أكثر هؤلاء المشايخ نشاطاً في محاولته لتغيير القرار البريطاني والإبقاء على المستعمرين في منطقة الخليج العربي. ويقال ان له اليد الطولى في إقناع المشايخ وعلى رأسهم شيخ أبو ظبي بأن يعرضوا على الحكومة البريطانية تسديدهم للنفقات اللازمة لإبقاء القوة البريطانية الحالية في الخليج، وتقدر هذه النفقات بحوالى ٢٥ مليون جنيه انكليزي ستدفع معظمها مشيخة أبو ظبي من عوائد الحقول السعودية البترولية التي استولى عليها الانكليز باسم تلك الإمارة. وهكذا تستخدم الأموال العربية المغتصبة للحفاظ على الاستعمار في الخليج العربي.

وبعد دبي تأتي عدة إمارات، كما يتضح من الجدول، وهي إمارات صغيرة لا يزيد عدد سكان كل منها عن المئات أو الألوف القليلة، وهي قائمة على أساس أن اعتراف بريطانيا بهؤلاء المشايخ يزيد في هوة التفرقة وبالتالي قدرة الاستعمار على السيطرة، وليس لمعظم تلك الإمارات مقومات تؤهلها لأن تكون لها صفة الكيانات السياسية إلا مسقط وعمان التي تعتبر أكبرها وأكثرها تخلفاً، ويسيطر عليها شيخ قطع علاقته بالعرب والعروبة واتخذ من جواسيس الاستعمار الأمريكي والبريطاني خلاناً وأصدقاء ومستشارين ينهبون ثروات الشعب هناك وأخطرهم المستر وندل فيليبس الأمريكي الذي يشارك في امتيازات الثروات البترولية والذي حصل على امتياز لاستغلال الثروات السمكية في سواحل ظفار ومسقط وعمان. وقد بدأ الإنتاج البترولي في مسقط وعمان في أواخر العام الماضي من منطقة عمان التي لا يزال ثوارها يحاربون سيطرة الشيخ وسيطرة المستعمرين من ورائه. وشيخ مسقط ولو أنه يحمل اسماً عربياً إلا أنه لسوء الحظ لم يحاول الاستعانة بإخوانه العرب والمسلمين، ولو فعل ذلك لكانت حالته وحالة رعاياه أحسن، وسيكون فريسة سهلة للثوار بعد نزوح المستعمرين من المنطقة.


خليج عُمان
مسقط وعمان
إيران
الخليج العربي
رأس الخيمة
أم القيوين
عجمان
الشارقة
دبي
أبوظبي
المملكة العربية السعودية

عدد السكان والنشاط البترولي في الدول والإمارات العربية في منطقة الخليج العربي

	المساحة (بالميل المربع)	عدد السكان	احتياطي البترول الثابت وجوده حتى ٣٠/١٢/١٩٦٧ (بملايين البراميل)	معدل الإنتاج اليومي لسنة ١٩٦٧ (بآلاف البراميل)	واردات البترول (بملايين الدولارات) في عام ١٩٦٧	الشركات التي تقوم بالنشاط البترولي
المملكة العربية السعودية	٩٢٧,٠٠٠	٣,٥٠٠,٠٠٠	٧٤,٧٠٠	٢٥٧٠,٥	٨٦٥	أرامكو (تملكها ٣٠ بالمئة تكساكو، ٣٠ بالمئة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا، ٣٠ بالمئة ستاندارد أويل أوف نيوجرسي، ١٠ بالمئة سوكوني موبل)
العــــــراق	١٧٢,٠٠٠	٧,٠٠٠,٠٠٠	٢٣,٥٠٠	١١٢٩,٥	٤١٨	شركة نفط الموصل، شركة نفط البصرة، شركة نفط العراق = تملكها $23\frac{3}{4}$ بالمئة شركة البترول البريطانية و $\frac{3}{4}$ ٢٣ بالمئة شركة البترول الفرنسية و $23\frac{3}{4}$ بالمئة رويال دتش شل، $\frac{3}{4}$ ٢٣ بالمئة نير ايست ديفيلوبمنت كوربوريشن (ستاندارد اويل أوف نيوجرسي وموبل أويل مناصفة) ٥ بالمئة بارتسيبيشن اند اكسبلوريشنز كوربوريشن (كلبنكيان)
الكويــت	٦,٢٠٠	٤٦٨,٠٠٠	٧٠,٠٠٠	٢٢٧٦,٧	٦٨٠	١ ـ شركة نفط الكويت (تملكها ٥٠ بالمئة الشركة البريطانية للبترول و٥٠ بالمئة شركة غلف أويل) ٢ ـ كويت شل بتروليوم دفلبمنت (تملكها ١٠٠ بالمئة رويال دتش شل)
قـطـــر	٤,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	٣٧٥٠	٣٢٣,٠	٩٣	١ ـ قطر بتروليوم كومباني (يملكها مالكو شركة نفط العراق) ٢ ـ شل كومباني أوف قطر (تملكها ١٠٠ بالمئة رويال دتش شل)

يتبع

تابع

البحريـــــن	٢١٣	١٨٢,٢٠٣	١٩٥	٦٨,٠	٢٣	بحرين بتروليوم كومباني (تملكها ٥٠ بالمئة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا و٥٠ بالمئة تكساكو)
أبـو ظبـي	٢٦,٠٠٠	٢٥,٠٠٠	١٥,٠٠٠	٣٨٢,٨	١٠٦	١ ـ أبو ظبي مارين ايرياز (تملكها شركة البترول البريطانية $\frac{2}{3}$ ٦٦ بالمئة وشركة البترول الفرنسية $\frac{1}{3}$ ٣٣ بالمئة) ٢ ـ أبو ظبي بتروليوم كومباني (يملكها مالكو شركة نفط العراق) ٣ ـ كنسورتيوم أم (تملكها امنويل، فيليبس وأجيب)
دبـــي	١,٥٠٠	٦٠,٠٠٠	-	-	-	١ ـ دبي بتروليوم كومباني (تملكها كونتننتال ٥٥ بالمئة ضيا $\frac{1}{2}$٢٢ بالمئة صن أويل $\frac{1}{2}$٢٢ بالمئة) ٢ ـ دبي مارين ايرياز (تملكها كونتننتال ٣٥ بالمئة والشركة البريطانية $\frac{1}{3}$ ٣٣ بالمئة والشركة الفرنسية للبترول $\frac{2}{3}$ ١٦ بالمئة وضيا ١٠ بالمئة وصن أويل ٥ بالمئة)
الشــارقـــة	١,٠٠٠	١٥,٠٠٠	-	-	-	
أم القـيويـن	٣٠٠	٣,٠٠٠	-	-	-	جون ميكوم وبيور أويل (٥٠ بالمئة لكل منهما)
عجمــان	١٠٠	٢,٥٠٠	-	-	-	
رأس الخيـمــة	٦٥٠	١٢,٠٠٠	-	-	-	رأس الخيمة أويل كومباني (تملكها يونيون أوف كاليفورنيا ٨٠ بالمئة وسنرن ناشيونال جاز ٢٠ بالمئة)
الفجـيـرة	٤٥٠	٣,٥٠٠	-	-	-	بومين بوخومير مينرال جيزلشفت (تملكها ١٠٠ بالمئة)
مسـقـط وعمـان	٨٢٠٠	٧٥٠,٠٠٠	٢,٥٠٠	٤٧,٥	-	١ ـ بتروليوم ديفلويمنت عمان (تملكها ٨٥ بالمئة رويال دتش شل و٥ بالمئة كلبنكيان و١٠ بالمئة شركة البترول الفرنسية) ٢ ـ ظفار سيتيز سيرفيس (تملكها ١٠٠ بالمئة مصالح أمريكية)

المصادر: K.G. Fenelon, *The Trucial States; a Brief Economic Survey*, Middle East Economic and Social Monographs; no. 1 (Beirut: Khayat's, 1967); *Oil and Gas Journal* (25 December 1967), and *Petroleum Press Service* (July 1967).

ومن وراء كل هذه الإمارات المملكة العربية السعودية العتيدة. ومع أن كل هذه الإمارات امتداد لهذه المملكة وقطع صغيرة اقتطعت من شبه الجزيرة العربية لأسباب مختلفة كان من الممكن بعد اكتشاف البترول بكميات كبيرة في المملكة العربية السعودية أن تعيد المملكة هذه الإمارات إلى وضعها الطبيعي كجزء من الجزيرة العربية وامتداد للأرض العربية التي تسيطر عليها حكومة المملكة العربية السعودية وترعى شؤونها. فإذا ما أرادت حكومة المملكة العربية السعودية أن تلعب دوراً تاريخياً إسلامياً فباستطاعتها أن تلم شمل هؤلاء الإخوة وأن تعيدهم إلى الحظيرة وأن تكوّن منهم اتحاداً عربياً قوياً.

إن أبناء الجزيرة العربية إخوة واكتشاف الثروات البترولية فيها يعطيهم فرصة ذهبية لأن يتقاسموا خيرات شبه الجزيرة فيما بينهم فيرفعوا مستوى الإنسان العربي ذهنياً وصحياً واجتماعياً. فالخير كثير والثروات كافية للجميع وتستطيع الحكومة السعودية الحالية إذا ما أصدرت دستوراً قائماً على نظام الشورى الذي هو نظام الله والذي هو الديمقراطية الصحيحة والذي يساوي بين الناس في الحقوق والواجبات أو أنها سمحت بالحريات العامة التي يسمح بها في الدول المتمدنة عادة مثل حرية الصحافة والكلام والنقد البناء والحريات السياسية ـ لو أنها فعلت ذلك لشعر أبناء البلاد الأخرى في شبه الجزيرة العربية أنهم بانضمامهم إلى السعودية لا يفقدون شيئاً من الحريات التي يتمتعون بها في بلد عربي مستقل كالكويت أو جمهورية جنوب اليمن الشعبية أو الجمهورية اليمنية أو حتى في ظل الحماية والاستعمار البريطاني، ولأمكن إذن للحكومة السعودية أن تأتي بجميع هؤلاء الإخوة في الجزيرة العربية إلى مائدة مستديرة وتحاول تشكيل حكومة فدرالية تحفظ لهذه الكيانات صفتها وتقسم المسؤولية عليها وتجعل من الرياض عاصمة سياسية واقتصادية وعسكرية لها.

إن هذه الدولة المقترحة بالتعاون مع الكويت والعراق وبقية الدول العربية قادرة ولا شك أن تنشئ أسطولاً عربياً ضخماً يحمي الشواطئ والحقول النفطية في الخليج العربي وسيكون من ورائه جيش عربي صامد يستطيع أن يعيد الصواب إلى عقول الطامعين في طهران.

النتيجة

إن مشايخ الخليج الذين يتباكون اليوم على رحيل الاستعمار يظهرون جهلاً مطبقاً بطبيعة الاستعمار وحيله وألاعيبه. فالاستعمار لا يعرف صديقاً ولا عدواً ولكنه يعرف مصالحه. فالاستعمار قد وجد من مصلحته الآن توفير ما كان يصرفه على قواته في الخليج مطمئناً على أنه يستطيع أن يحصل على الثروات البترولية بأرخص الأثمان لأن العرب لا يستطيعون إلا أن يبيعوا هذا البترول، وإذا لم يحضر الاستعمار إلى

الخليج العربي لشرائه فسيضطر العرب إلى الذهاب إليهم وبيعه. ومن الظاهر أن الاستعمار قد اقتنع بإمكانيات إلقاء مسؤولية المحافظة على مصالحه على حليفه الطبيعي في إيران. والمشايخ الذين يريدون أن يدفعوا تكاليف إبقاء القوات البريطانية يمكنهم توفير كل هذه الأموال لو أنهم نزلوا من أبراجهم إلى الشعب ووضعوا ثقتهم به واتخذوا منه ناصحاً ومعاوناً. وليذكر هؤلاء أن الاستعمار البريطاني الذي اتخذوا منه صديقاً وحليفاً قد تسبب لهم بأضرار لا حد لها، فدول الخليج العربي الصغيرة قد خسرت ما يقرب من ١٥٠ مليون جنيه استرليني نتيجة لتخفيض قيمة الاسترليني في العام الماضي، وهذا المبلغ وحده كاف للصرف على جيش عرمرم قادر على الدفاع عن الأرض العربية. ولو فكرت الحكومات العربية التي يبلغ ما لها من أموال في البنوك البريطانية بحوالى ألف مليون جنيه استرليني في تحويل هذه المبالغ إلى ذهب لأصبحت المملكة المتحدة في وضع مالي لا تحسد عليه. كما يجب على هؤلاء المشايخ أن يذكروا بأن موقفهم أقوى من موقف الاستعمار في الخليج لو أنهم اتحدوا وشكلوا لأنفسهم حكومة واحدة. أما الاعتماد على الاستعمار والتباكي على أبوابه فإن في ذلك مهانة لهم ولشعوبهم ولجميع أبناء الأمة العربية. وليذكروا ما فعل الاستعمار بالشيخ خزعل شيخ المحمرة الواقعة على الساحل الشرقي الشمالي للخليج العربي بقرب مدينة عبادان، فقد قطعت بريطانيا على نفسها عهداً بحماية الشيخ خزعل ومملكته. وكان ذلك في عام ١٩٠٩ ثم جددت تعهدها له في عام ١٩١٤، ولكن في عام ١٩٢٤ أرسل رضا شاه، والد شاه إيران الحالي حملة إلى المحمرة قبضت على الشيخ خزعل واقتلعته من مملكته وأخذته إلى طهران وحبسته هناك حتى قضى نحبه رحمه الله. ولم يحرك الاستعمار البريطاني ساكناً وتناسى عهوده ومواثيقه. كما يجب أن يذكر هؤلاء الإخوة المشايخ ما فعله الاستعمار الانجليزي بسلطان زنجبار حيث ضحى به وبعائلته وبالمئات أو الآلاف من أبناء العروبة في تلك الجزيرة لينال الاستعمار الحظوة لدى حكام الجزيرة الجدد من الافريقيين.

إن ما فعله الاستعمار البريطاني في المحمرة وفي زنجبار وفي فلسطين قادر على إعادته في البحرين وبقية إمارات الخليج.

ولقد بدرت عن بعض دول الخليج بوادر مشجعة تنم عن تفهم لضرورة وحدة الصف تبعاً لوحدة المصير في قضية الخليج العربي. فلقد أشرنا سابقاً إلى تصريح وزير خارجية الكويت الذي ذكر فيه بأن انسحاب بريطانيا من الخليج العربي يجب أن يجمع شمل العرب ويوحد كلمتهم على سواحل الخليج وأن ما يضر أرضاً عربية يصيب أثره البلاد العربية الأخرى. كما أن البيان المشترك الذي صدر بعد زيارة عظمة شيخ البحرين، عيسى بن سلمان آل خليفة، لصاحب الجلالة الملك فيصل ملك المملكة العربية السعودية قد أثبت بوضوح أن المصير العربي مصير واحد وأن البحرين وأهلها امتداد طبيعي لأرض الجزيرة العربية، وأن أهلها عرب أقحاح وغيرهم من السكان

هناك وافدون وأغراب، وأن الجزيرة عربية وستظل عربية.

هذه الأحداث والتحركات العربية القومية في البحرين والكويت والسعودية أغضبت على ما يظهر حكومة إيران فقرر صاحب الجلالة الشاهنشاه محمد رضا بهلوي تأجيل زيارته للمملكة العربية السعودية ورفعت الصحافة الإيرانية صوتها عالياً منددة بالموقف العربي الذي لم يفهم سياسة إيران في الخليج وداعية للشاه بالتوفيق شاكرة له إلغاء زيارته للسعودية.

إن حكومة إيران التي تهدد بالويل والثبور والتي لا زالت تصر على أن لها مطالب اقليمية في الأرض العربية يجب أن تذكر بأن العرب لا زالوا يذكرون عربستان ولا زالوا يذكرون المحمرة وتوابعها ولا زالوا يذكرون أن الطائرات التي قصفت مدنهم وقتلت رجالهم في سيناء وعلى الضفة الغربية من نهر الأردن في مرتفعات سوريا كانت تتزود بالوقود الإيراني الذي هو المصدر الأهم وقد يكون الوحيد لتزويد الصهيونيين في فلسطين باحتياجاتهم النفطية، وأن المشاريع التي يتحدث عنها الأعداء الآن لبناء خط أنابيب من خليج العقبة حتى ميناء عسقلان في فلسطين سيتزود فقط بالنفط الإيراني.

إن إيران تساند أعداء العرب وتعطيهم عوامل الحياة، ولذلك فإنها يجب أن لا تطمع في تفاهم حقيقي مع أبناء الأمة العربية مهما تظاهرت بالكلام المعسول. إن حكومة إيران الحالية تضرب بالعلاقات الوثيقة والأخوية التي تربط شعب إيران بشعوب الأمة العربية عرض الحائط. وكان من الممكن لو تغير موقف حكومة إيران أن يقوم تعاون حقيقي بين أبناء الخليج على ضفتيه الشرقية والغربية وأن يطرد الاستعمار وإلى الأبد من هناك. أما ما يحدث الآن من فزع واضطراب قد يتسبب في المستقبل القريب باضطرابات ليست في مصلحة أحد، فسببه الادعاءات التي لا تقوم على أسس منطقية والتي يطيب لكل سياسي فاشل في إيران أن يرددها لأسباب سياسية محلية.

قبل أن نختم كلامنا هنا نقول لمشايخ الخليج ولجميع العرب في تلك المنطقة وللعرب في كل مكان إن الخليج الآن يعتبر أثمن أرض عربية وإننا نوشك أن نخسره كما خسرنا فلسطين وإن الحل هو العمل بقول الشاعر العربي القديم:

كونوا جميعاً يا بنيّ إذا اعترى … خطب ولا تتفرقوا آحادا
تأبى الرماح إذا اجتمعن تكسُّراً … وإذا افترقن تكسرت آحادا

اتفاقية «ايراب» مع العراق في رأي الطريقي(*)

أولاً: جاء في مشروع الاتفاقية أن شركة ايراب ستشتري ٣٠ بالمئة من الـ ٥٠ بالمئة من النفط المكتشف بسعرين مختلفين لكل من النسبتين ٥٩ بالمئة و٤١ بالمئة، ما هو السعر لكلتا النسبتين وما هو معدل سعر البرميل الواحد من هذه الكمية؟

تقسم الـ ٣٠ بالمئة من الـ ٥٠ بالمئة من النفط المكتشف إلى نسبتين:

١ ـ ٥٩ بالمئة وتحتسب على «ايراب» بسعر هو الكلفة + الريع (ويحتسب على أساس ١٣,٥ بالمئة من السعر المعلن) + ٥٠ بالمئة من (السعر المعلن ـ الكلفة) وهي تمثل الضريبة.

٢ ـ أما الـ ٤١ بالمئة الباقية فتحتسب على الشكل التالي:

الكلفة + الريع ويساوي (١٣,٥ بالمئة من السعر المعلن).

ومن ملاحظة المعادلتين أعلاه نجد أن ضريبة الدخل قد دخلت في الأولى ولم تدخل في المعادلة الثانية.

ثانياً: بأي سعر ستشتري ايراب العشرة ملايين طن العائدة إلى شركة النفط الوطنية من كمية حصتها البالغة ٧٠ بالمئة من النفط المستخرج، أي أن نسبة السماح نصف سنت للبرميل عن الخمسة ملايين طن الأولى وسنت ونصف سنت عن الخمسة ملايين الثانية، أسيتم ذلك بالنسبة للسعر المعلن أم السعر المتحقق أم السعر العالمي؟

ستشتري «ايراب» (إذا كلفت من قبل شركة النفط الوطنية العراقية) عشرة

(*) نشر في: **مجلة البترول والغاز العربي**، السنة ٣، العدد ٦ (آذار/مارس ١٩٦٨)، ص ٢٤ ـ ٢٥ و٤١. وهو في الأصل مقابلة للشيخ عبد الله الطريقي مع مجلة: **عالم الاقتصاد** (بغداد) (٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٦٨).

ملايين طن، الخمسة الأولى بسعر السوق العالمي للنفط الخام في الخليج العربي ناقصاً ½ سنت للبرميل الواحد. أما الخمسة ملايين الثانية فتشتريها بسعر السوق العالمي للنفط الخام في الخليج العربي ناقصاً سنتاً ونصف عمولة غطاء. وهذا يعني بأن شركة النفط الوطنية حرة في بيع نفطها لمن تشاء بالسعر الذي تشاء، وان «ايراب» تتعهد بمساعدتها على البيع والتسويق. ولا تشتري «ايراب» إلا في حالة عدم التمكن من الحصول على مشتر بسعر توافق عليه شركة النفط الوطنية، وبطلب من الشركة الأخيرة.

ثالثاً: هل اتفاق شركة النفط مع ايراب يمثل استثماراً مباشراً بالنسبة للأولى؟

إنه استثمار مباشر والعملية بكاملها عملية اقتراض واستخدام مقاول. والقانون يسمح للشركة الوطنية بأن تعقد القروض وتستخدم أناساً باسمها ولحسابها. والجهة الأجنبية في هذه الاتفاقية لا تملك شيئاً مطلقاً، وإنما تعمل كجهة مقرضة تسدد ديونها من النفط الخام.

رابعاً: هل توجد اتفاقية للنفط حالياً شبيهة باتفاقيتنا مع ايراب أو أحسن منها وأين؟

إن فرنسا تحاول الحصول على احتياطي للبترول يكون تحت تصرفها بشروط سهلة وبسيطة، وإن اتفاقية ايراب أحسن شيء تم لمصلحة الاستثمارات. وعندما سبق وأن قلت في مناسبة سابقة بأنها أحسن اتفاقية في الخليج العربي فلأن الخليج أهم مركز للإنتاج والتصدير فهي:

١ ـ أول عملية في العالم تسلم فيها الإدارة بعد خمس سنوات للوطنيين. وهذه النقطة تعتبر جديدة بالنسبة لاتفاقيات الشرق الأوسط، وخاصة تلك التي عقدتها ايراب مع إيران.

٢ ـ إن مدة الاتفاقية ٢٠ سنة بدلاً من ٢٥ سنة. وفيها مبلغ ١٥ مليون دينار يدفع نقداً لا يرد.

٣ ـ إن ـ ايراب ـ في اتفاقيتها مع بعض الدول الأخرى تشترط فيما إذا باعت هذه الشركة النفط لحساب تلك الدولة فإن المبلغ يصرف على أساس شراء خدمات أو معدات فرنسية.

٤ ـ المساحة المعطاة لشركة ايراب في إيران ٣٠ ألف كم^{٢} بينما المساحة المعطاة لها في العراق ١٠,٨٠٠ كم^{٢} وطريقة التنازل هنا قصيرة.

٥ ـ السعر في العراق هو السعر المعلن بينما في الدول الأخرى السعر المتحقق.

٦ ـ هنا تشتري الشركة ٣٠ بالمئة بينما في الدول الأخرى تتراوح بين ٣٥ بالمئة ـ ٤٥ بالمئة من الـ ٥٠ بالمئة.

٧ ـ هنا تكون العمولة بواقع ½ سنت عن الـ ١٠٠ ألف برميل الأولى و١½ سنت عن المئة ألف الثانية. بينما في الدول الأخرى ٣ سنتات عن كل برميل.

٨ ـ نسبة الـ ١٣,٥ بالمئة موجودة في الاتفاقية موضوع البحث، بينما ليست موجودة في الدول الأخرى.

ومما تقدم من غير الصحيح القول بأننا تغلبنا أو غيره من القول بل إننا حصلنا على حقنا بالضبط لأن أرض العراق أفضل من الأراضي الإيرانية مثلاً. ثم إن كلفة البترول العراقي أقل مما هي في جارته.

خامساً: هل تعتقدون بأن الأسس الواردة باتفاقية ايراب تصلح للتعاقد على حقل شمالي الرميلة وما هي الأسباب؟

إن اتفاقية ايراب لا تصلح على حقل شمالي الرميلة لأن حقل شمالي الرميلة مكتشف فيه النفط ولا توجد مخاطر تحف بالعمل في اكتشافه. وبعبارة أخرى، ان حقل الرميلة شبيه ببضاعة مخزونة في صندوق ويعرف صاحبها محتويات الصندوق.

وأفضل طريقة هي أن تستغل الدولة حقل الرميلة لحسابها وتتعاقد على بيع البترول مع أي طالب للشراء. وان عملية استثمار حقل الرميلة تعتبر المحك لشركة النفط الوطنية ومن خلالها تستطيع الشركة أن تثبت أقدامها في مجال استغلال النفط وطنياً، وان اسهل طريقة لتحقيق ذلك دخول «شركة النفط الوطنية العراقية» في إنتاج النفط بواسطة حقل الرميلة.

وإني أدعو المسؤولين كافة إلى المباشرة الآن بالتحضير والتهيئة لهذه الخطوة وذلك عن طريق إجراء محادثات وعقد اتفاقيات مع الدول المتطورة لمقايضة البترول بما يحتاجه العراق في مجال استثمار النفط. وان العراق يستطيع أن يأخذ مثلاً من الجزائر للإنتاج الوطني، فقد دخلت الجزائر الآن عدة أسواق وعقدت صفقات كبيرة لبيع النفط بعد أن تخطت جميع الضغوط التي تعرضت لها. إن مسألة تعرض شركة النفط الوطنية العراقية للضغوط شيء وارد طبيعي، إلا أن المهم هو أن تبدأ الشركة الوطنية بالاستثمار والإنتاج وعندها ستذلل جميع الضغوط.

سادساً: ما هي أفضلية اتفاقية ايراب عن اتفاقية ١٩٦٥ مع شركة الاي. بي. سي.؟

ليس من العدل أن تقارن اتفاقية «ايراب» مع مشروع اتفاقية عام ١٩٦٥ وإذا فعلنا ذلك فنكون كمن يقارن التفاح بالبصل.

إن اتفاقية ايراب عقد مقاولة تعمل الشركة الفرنسية بموجبها كمقاولة لحساب شركة النفط الوطنية العراقية بينما في مشروع اتفاقية عام ١٩٦٥ تتكون شركة لا تملك

شركة النفط الوطنية العراقية أكثر من ٣٠ بالمئة من أسهمها. وتحصل الشركة الجديدة على امتياز بترولي من الحكومة يكون منه للأجنبي نصيب الأسد. إن اتفاقية سنة ١٩٦٥ هي بمثابة امتياز، وتقارن الامتيازات بعضها مع بعض، أما الاتفاقية الحالية فهي مختلفة ويجب مقارنتها مع الاتفاقيات على شاكلتها لا الامتيازات.

سابعاً: ما هو اقتراحكم عن كيفية الاستفادة من بقية النفط الخام العائدة لشركة النفط الوطنية وكيفية التصرف بها؟

تستطيع شركة النفط الوطنية العراقية أن تستفيد من نفطها الخام عن طريق بناء ناقلات نفط والدخول إلى الأسواق العالمية كبائع للنفط الخام ومنتجاته. كما يمكن المقايضة عن طريق بناء معامل تكرير في شمال وجنوب العراق ومعامل أسمدة صناعية. وإن وجود دخول شركة النفط الوطنية العراقية إلى الأسواق سيثبت أن كل ما يقال عن صعوبة التسويق وهم من نسيج خيال الشركات الاحتكارية. وأضرب مثلاً على ذلك هو أن الشركات الحديثة التكوين كالشركات اليابانية التي تنتج في الخليج العربي والشركات الأمريكية المستقلة التي تنتج في ليبيا وشركة البترول الوطنية الجزائرية، كل هذه الشركات لا تجد صعوبة في تسويق إنتاجها من البترول من حقولها الجديدة. وكل عام يزيد الإنتاج في تلك الحقول وتستمر الشركات في العمل. ولو كانت هناك صعوبة في التسويق كما تحاول الشركات الاحتكارية أن تروج ذلك، لما زاد عدد الشركات الجديدة سنوياً ولظلت الأسواق البترولية حكراً على الشركات الكبيرة.

حديث مع الشيخ عبد الله الطريقي: النفط وهزيمة الخامس من حزيران(*)

س: النفط عامل اقتصادي وسياسي حاسم، فهل تعتقد بأننا استطعنا الاستفادة منه في قضايانا القومية؟

ج: لا يمكن القول بأن الأمة العربية قد استفادت الفائدة المرجوة من وجود رواسب النفط فيها من الناحية الاقتصادية والسياسية. فلا يزال الإنسان العربي في معظم أوطانه يعيش عيشة الفقر والعوز ولا زالت قضايانا السياسية تحاول إيجاد حل لها على أبواب الهيئات الدولية. ولو كنا قد استعملنا النفط كسلاح اقتصادي وسياسي لكانت حالتنا أفضل بكثير. ومن الأمثلة على ذلك أن المشاريع العربية المشتركة لا تجد الأموال اللازمة لتنفيذها، بينما تقدر الثروات العربية المودعة في بنوك أوروبا وأمريكا واليابان أو الموظفة في بعض المشاريع هناك بحوالى ٥٥٠٠ مليون دولار، وكان بالإمكان توظيف هذه الأموال في إنشاء مشاريع مشتركة في الوطن العربي كتنمية صناعة الصلب في الجزائر والجمهورية العربية المتحدة، وتطوير الزراعة في العراق وسوريا والسودان، وتحسين وإنماء الثروة الحيوانية في السودان والعراق، وإنشاء شبكة للمواصلات البرية والجوية على مستوى الأمة العربية، وقيام صناعات عربية مشتركة كصناعات السيارات والسجائر.

س: كيف يمكن أن يستفاد من البترول في المعركة المقبلة مع الامبريالية والصهيونية؟

ج: ينتج الوطن العربي ما يعادل ١٠,٩٠٠,٠٠٠ برميل في اليوم الواحد أو ٥٤٥ مليون طن في العام، يصدر منها إلى أوروبا وأمريكا ٣٣٨ مليون طن وإلى اليابان

(*) نشر في: **دراسات عربية**، السنة ٤، العدد ٩ (تموز/يوليو ١٩٦٨)، ص ٥ ـ ٧.

١٠٧ ملايين طن، والباقي يصدر إلى بلاد افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وتوفر أوروبا دولاراً واحداً عن كل برميل تأخذه من الوطن العربي أو إيران، بدلاً من استيراده من كندا أو الولايات المتحدة الأمريكية أو فنزويلا، أو من أي مصدر آخر في نصف الكرة الغربي. وإذا علمنا أن المعسكر الغربي الذي سيبلغ استهلاكه في عام ١٩٨٠ ما يعادل ٥٥ مليون برميل في اليوم الواحد أو ٢٧٥٠ مليون طن في العام سيأخذ أكثر من ٥٠ بالمئة من هذه الكمية من الوطن العربي، أي حوالى ٢٧,٥ مليون برميل أو ١٣٧٥ مليون طن في العام.

إذا تصورنا هذا كله أمكننا أن نقدر مقدار اعتماد المعسكر الغربي على النفط العربي، فلو أننا استعملنا جميع ما لدينا من إمكانيات لأرغمنا الامبريالية على التخلي عن الصهيونية، وأن تعاملنا معاملة الند للند.

س: ما هي الاستراتيجية التي تقترحونها للنفط العربي حاضراً ومستقبلاً لكي يساهم في المعركة من أجل التحرر ومن أجل التقدم؟

ج: من المؤلم أن الوطن العربي لا يزال مقسماً إلى معسكرات تختلف فيما بينها في النظرة إلى الأمور. فاليمنيون العرب يريدون إبقاء الصلات مع الغرب ولا يرون في أن الغرب قد أساء إلى الأمة العربية. وان الغرب قد استغل عدم اتخاذ البلاد المنتجة والمصدرة للنفط موقفاً معادياً له فتمادى في إمداد إسرائيل بما مكنها من إحداث الهزيمة في الجيوش العربية، ولا زالوا مستمرين في هذه المعاونة ومصرين على أن إسرائيل وجدت لتبقى. وليس في نظري هناك حل للخروج من هذا المأزق الذي وضعنا أنفسنا فيه لعدم جمع كلمتنا وتوحد صفوفنا إلا بتأميم صناعة النفط وتعويض الشركات العاملة في الوطن العربي عن مؤسساتها نفطاً خاماً، وهذا بطبيعة الحال سيضاعف من الدخل الذي نحصل عليه من النفط والذي بلغ في سنة ١٩٦٧ حوالى ٢٥٩١ مليون دولار. وهذه الزيادة ستكون كفيلة، ولا شك، في أن تمكننا من شراء جميع الأسلحة التي نحن بحاجة إليها، وتمكننا من تنفيذ المشاريع الاقتصادية المشتركة التي بواسطتها نستطيع رفع مستوى المعيشة للإنسان العربي إلى المستوى الذي يليق به كإنسان يعيش على أرض حباها الله بثروات طبيعية كبرى.

س: بمناسبة مرور عام على الخامس من حزيران، ما هي الاستراتيجية التي تقترحونها لمجابهة الهزيمة وتجاوزها؟

ج: أثبتت هزيمة الخامس من حزيران أن قادتنا وحكوماتنا المختلفة لم تكن بالمستوى الذهني والخلقي الذي كان يجب أن تتصف به. فقد هزم الإنسان العربي لأن قادته وحكوماته لم يهيئوه للذود عن حياضه والدفاع عن كراماته. فقد كنا قبل الهزيمة دويلات صغيرة متنازعة تسود المشاحنات الشخصية بين قادتها والخلافات المستمرة بين حكوماتها. ولم تتمكن الجيوش العربية التي أطاحت بالأنظمة اليمينية من توحيد

صفوفها في دولة واحدة ذات اقتصاد واحد وجيش واحد وسياسة عسكرية واحدة، بل إن هذه الانقلابات العسكرية تسببت في بعض الحالات بإضعاف البلاد التي حدثت فيها من الناحية السياسية والاقتصادية والعسكرية.

وليس هناك أمام العرب لمجابهة وإزالة آثار الهزيمة وتجاوزها إلا خلق دولة موحدة من الدول المحيطة بفلسطين، تقوم على أساس ديمقراطي يكفل تكافؤ القوى للجميع ويضمن إشراف الشعب على سير الأعمال ويمنع الانحرافات. فمثل هذه الدولة ضرورية لا لتحرير فلسطين فحسب وإنما لتكون نواة لتوحيد الأمة العربية كلها من المحيط إلى الخليج، وإذا ما فشلنا في خلق هذه الدولة فإننا لن ننجح في تحرير فلسطين أو تحرير الإنسان العربي من الفقر والجهل والمرض.

مخططات الاستعمار والأمة العربية(*)

ما تعرضت أمة من الأمم في الفترة الأخيرة لدسائس الاستعمار وألاعيبه في محاولة للقضاء على جهودها وإيقاف مسيرتها نحو الوحدة والحياة الأفضل كما تعرضت له أمتنا العربية. فهذه الأمة من المحيط إلى الخليج تجد نفسها دائماً وأبداً أمام مؤامرات مستمرة لتفريق شملها والقضاء على جهودها لتطوير إمكانياتها وتحقيق أهدافها في الوحدة والحرية والاشتراكية. إننا نتعرض لدسائس الاستعمار وألاعيبه، بعضها نعيها وبعضها نجهلها ونقع فريسة لها. وآخر ألاعيب الاستعمار، في بلادنا، محاولة فصل منطقة الخليج العربي وضمها إلى كتلة غير عربية تتكون من إيران وباكستان وتركيا على أساس أن هذه المجموعة كلها دول إسلامية يمكنها التعايش مع بعضها. وكل ما يفعلونه هو محاولة جديدة لتطوير حلف بغداد بإضافة منطقة الخليج وتكوين سوق اقتصادية مشتركة تضم إلى جانب إيران، باكستان وتركيا، إمارات الخليج العربي والمملكة العربية السعودية أو الجزء الشرقي منها على الأقل، كما يؤملون إسقاط النظام الثوري في العراق وإقامة نظام يميني متطرف يستطيع الانضمام إلى هذه الكتلة الجديدة. وكل الكلام الذي يقال عن اتحاد إمارات الخليج ما هو إلا ذر للرماد في العيون. فهم، وكما قال المتحدث بلسان وزارة الخارجية الأمريكية، انهم، أي القوى الاستعمارية، تريد ملء الفراغ الذي سيحدث عن إخلاء البريطانيين للمنطقة في عام ١٩٧١ وهم يعرفون جيداً أن الاتحاد المقترح لا يستطيع أن يملأ هذا الفراغ. ولكن كثرة التحدث عن هذا الاتحاد سيجعل العرب ينشغلون عن متابعة النشاط الاستعماري في بقية أجزاء المنطقة وهم يعدون سلطنة مسقط وعمان، التي أخرجوها من الاتحاد المقترح، مع أنها يجب أن تكون أهم جزء فيه، لينقلوا إليها قواعدهم الجوية والبحرية بعد أن فقدوا قواعد عدن. وقد اختيرت مسقط وعمان لتكون آخر معقل للمستعمرين

(*) نشر في: مجلة البترول والغاز العربي، السنة ٣، العدد ٨ (أيار/مايو ١٩٦٨)، ص ٦ ـ ١٠.

في شبه جزيرة العرب لأن سلطانها لا يشارك العرب الآخرين أفكارهم السياسية وأنه بالإمكان البقاء في تلك البلاد فترة طويلة، خصوصاً بعد اكتشاف النفط هناك بكميات كبيرة وإمكانية السيطرة على السلطان وتوجيهه الوجهة السياسية التي يريدونها عن طريق موارد النفط، وقد هيأوا له مستشاراً وناصحاً وموجهاً من عندهم ألا وهو المستر وندل فيليبس الأمريكي الجنسية والرجل المسيطر حالياً على اقتصاديات البلاد واتصالاتها الخارجية. فهو مستشار السلطان الاقتصادي وممثله. وقد رأينا كيف أنه يحصل على امتيازات النفط من السلطان لحسابه الخاص ثم يبيعها لشركات النفط محتفظاً لنفسه بجزء من الأسهم.

إن المستر وندل فيليبس يقوم، في مسقط وعمان، بمثل العمل الذي قام به ت. لورنس مع المرحوم الملك فيصل الأول ملك العراق والمستر سنت جون فيلبي مع الملك عبد العزيز بن سعود ملك المملكة العربية السعودية. كل منهم أجنبي مغامر مكلف بكسب ثقة وتوجيه الحاكم العربي لمصلحة البلد الذي ينتمي إليه. ويختلف المستر فيليبس عن لورنس وفيلبي بأنه موضع ثقة كل من الحكومة الأمريكية والحكومة الإنجليزية وقد حل في مسقط وليبيا ومعه توصيات برعايته من كبار رجال الحكومة الأمريكية. ولو لم يكن فيليبس يحظى بثقة حكومة جلالة الملكة البريطانية لألقي به خارج مسقط منذ أمد طويل، ولكن طالما أنه يخدم مصالحهم فسيظل المستشار المعزز والممثل المحترم لصاحب الجلالة سلطان مسقط وعمان.

لقد لعب كل من لورنس وفيلبي أدواراً خطيرة في تاريخ العرب الحديث وكل منهما سبب للعرب متاعب لا حد لها. فلورنس قدم باسم الحكومة البريطانية الوعود الكثيرة للأمير فيصل بن الحسين. ولم تف بريطانيا العظمى إلا بالقليل منها بل إنها على العكس وبالرغم من كل وعودها قدمت فلسطين لقمة سائغة للصهيونيين عن طريق وعد بلفور المشؤوم. والمستر فيلبي كان دائماً وأبداً يحرض الملك ابن سعود بعدم تعليم الشعب ونقله من حالة البداوة التي يعيشها إلى القرن العشرين، وكان يعمل في نفس الوقت مستشاراً للملك ومستشاراً لشركات النفط.

ومن الإنصاف هنا أن نقول إن كلاً من لورنس وفيلبي لم يكونا إلا وطنيين انجليزيين يخدمان بلادهما بالطريقة التي يريانها مناسبة. أما المستر وندل فيليبس فإنه من طراز مختلف جداً، فقد عرف خبيراً بالتاريخ القديم وكان مغامراً قاد بعثة لجامعة كاليفورنيا من القاهرة إلى جنوب افريقيا، وقد حل في الجزيرة العربية كباحث عن الآثار ثم أصبح بقدرة الاستعمار خبيراً اقتصادياً وممثلاً لجلالة سلطان مسقط وعمان. وقد ساعدته صلاته الوثيقة بالسلطان على أن يصبح من خبراء المال والنفط وأن يصبح في عداد أصحاب ملايين الدولارات وذلك على حساب ملايين الجياع من أبناء الجزيرة العربية.

أما عدم ضم مسقط وعمان إلى اتحاد الخليج التي تبلغ مساحتها حوالى ١٠٠,٠٠٠ ميل مربع وطول سواحلها أكثر من ١,٠٠٠ ميل، الغنية بمواردها البترولية وثرواتها الطبيعية، فسببه هو أن الاستعمار لا يزال يرغب في أن يوجد وجوداً مباشراً في المنطقة. ومسقط وعمان بانعزالها عن الوطن العربي تستطيع أن تحجب هذا الوجود المباشر للاستعمار عن عيون العرب. وفي نفس الوقت تكون مسقط وعمان نقطة ارتكاز يثب منها الاستعمار إلى أي منطقة عربية إذا ما اقتضى الأمر ذلك. وهكذا فهم يريدون تقسيم الجزء الشرقي والجنوبي الشرقي من شبه الجزيرة العربية إلى منطقتين: الأولى وهي الخليج العربي تضم إلى الدول الإسلامية المجاورة، والأخرى وهي مسقط وعمان تظل تحت سيطرتهم المباشرة.

وماذا عن بقية البلاد العربية؟ إن الاستعمار يعمل ليلاً ونهاراً في التخطيط للحفاظ على مصالحه ومناطق نفوذه. وأكبر عقبة أمام الاستعمار هي القوى العربية المتحررة في الشرق العربي وفي شمال افريقيا العربية. ومخطط الاستعمار كما بدأ يظهر، هو:

١ ـ فصل منطقة الخليج العربي وحرمان شعوب البلاد العربية التقدمية من الاستفادة من ثروات النفط وبالتالي إفقارها والقضاء عليها.

كتلة شرق البحر الأبيض المتوسط

٢ ـ تقوية إسرائيل بحيث تستطيع في الجولة القادمة مع العرب تحطيم وإسقاط الأنظمة التقدمية في الجمهورية العربية المتحدة وسوريا وضم أراض عربية أخرى إلى المناطق التي استولت عليها في حزيران الماضي، ثم خلق كتلة أخرى مكونة من إسرائيل وما بقي من سوريا والأردن ولبنان بعد أن تقوم في تلك البلاد حكومات صورية تعقد صلحاً مع إسرائيل وترغم الشعب على التعايش معها. وستكون هذه المجموعة مماثلة للكتلة المزمع تكوينها في منطقة الخليج العربي، وستصبح إسرائيل الشريك القوي في هذه المجموعة وتل أبيب عاصمتها الاقتصادية والعسكرية.

عزل القاهرة

٣ ـ عزل القاهرة عن المشرق العربي وتجويعها بعد تحقيرها في عيون العرب بحيث لا يعودون يتطلعون إليها كقاعدة للنضال ضد الاستعمار والصهيونية والأمل المرتقب للتخلص من عار الهزيمة. ثم يقوم في القاهرة نظام جديد ينادي بأن مصر للمصريين وأن المصريين فراعنة وعليهم أن يكتفوا بإعداد مقابر وآثار آبائهم لاستقبال السياح الأجانب، ولن تتأخر أمريكا وانجلترا وألمانيا الغربية، ولو بصفة مؤقتة، عن تقديم بعض المساعدات الاقتصادية التي لا تسمن ولا تغني من جوع كبعض الأغذية والمواد الاستهلاكية.

وماذا عن المغرب العربي؟ إن الاستعمار لا يخشى من شمال افريقية العربية إلا الجزائر، فهي البلد المحببة إلى قلب كل عربي ومصدر فخاره. وما يحدث في الجزائر يتردد صداه في أنحاء المشرق والمغرب العربي. ولن يغفر الاستعمار والصهيونية للجزائر مواقفها الخالدة لنصرة القوى العربية ووجود جيشها مع الجيش العربي في منطقة قناة السويس، وكذلك مساندتها للعمل الفدائي الفلسطيني. ولهذا فإن الاستعمار سيحاول القضاء على النظام الثوري الاشتراكي هناك وإحلال نظام محله يعتبر الجزائر جزءاً من أوروبا، ويستطيع أن يتعايش مع فرنسا بعد ديجول ويخضع للسيطرة الاقتصادية والسياسية للبلاد الأوروبية التي تشتري النفط والزبيب الجزائري.

النتيجة

إن الاستعمار يقظ وذكي ونحن في الوطن العربي فشلنا حتى الآن في تحقيق أي من شعاراتنا في الوحدة والحرية والاشتراكية. وهم يخططون وبسرعة للقضاء نهائياً على قوميتنا وعروبتنا ونهب ثرواتنا. وإذا لم تقم في الوطن العربي حركة تجمع البلاد العربية المحيطة بإسرائيل في دولة واحدة فحتماً سنرى في العشر سنوات القادمة تعميق جذور التجزئة في الوطن العربي وتحويله إلى مجموعات سيكون من الصعب بعد ذلك تجميعها، وسيتأكد قيام الكتلة المقترحة في منطقة الخليج بزعامة إيران وكتلة شرقي البحر الأبيض المتوسط بزعامة إسرائيل وكتلة المغرب العربي بزعامة القوى اليمينية في المغرب أو تونس وكتلة مصر للمصريين. وهكذا يكون الاستعمار قد حقق كل أهدافه واختفت من أرض العرب شعارات الوحدة والحرية والاشتراكية.

وقد يتساءل القارئ ولكن لماذا يحاربنا الاستعمار بهذه القسوة؟ والجواب واضح وصريح فنحن كأمة عربية نقيم على جسر بري وجوي ومائي يربط القارات ببعضها، والمسيطر على هذا الجسر يكتسب تفوقاً عسكرياً واستراتيجياً، كما أن أمتنا تملك أكثر من ٧٠ بالمئة من احتياطي الهيدروكربون في العالم. وقد ثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن مستقبل الصناعة في الدول الغربية وكذلك مستوى المعيشة فيها يتأثر تأثراً بالغاً إذا لم يستمر تدفق النفط من حقول العرب إلى تلك البلاد بالأسعار الزهيدة التي تدفع كثمن له. وقد قال أحد رجال أكبر شركة نفط في العالم وهو المستر جورج بيرسي أحد نواب رئيس شركة ستاندارد أويل (نيوجرسي) إن المعسكر الغربي سيستهلك في عام ١٩٨٠ حوالى ٥٥ مليون برميل من النفط في اليوم الواحد وان أكثر من ٥٠ بالمئة من هذا الرقم سيأتي من الشرق الأوسط، أي من الأراضي العربية وإيران. وإذا أضيفت حقول شمال افريقيا العربية إلى ذخيرة النفط العربي أصبح العالم الغربي يعتمد على النفط العربي بشكل يجعل الحصول عليه مسألة حياة أو موت بالنسبة له، بعد أن فشلت جميع الجهود التي بذلت للكشف عن رواسب نفطية في أماكن أخرى من العالم تغني عن النفط العربي. وأحسن دليل على ذلك ما حدث في بحر الشمال حيث

صرف حتى الآن ١١٠ ملايين جنيه استرليني، لم ينتج عنها اكتشاف رواسب النفط وكل ما اكتشف كان ٢٥ ـ ٣٠ ألف بليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي لا يتناسب حجمها والمصاريف الباهظة التي صرفت هناك.

بقيت كلمة أخيرة يمكن توجيهها إلى كل الحكام العرب في كل مكان. إن الأمة العربية بدينها وبقوميتها وبتراثها العظيم مهددة بالإفناء من قبل القوى الصهيونية يساندها الاستعمار الغربي. فالأمم المتحدة التي ساهمت في زرع إسرائيل فوق أرضنا عاجزة عن إعادة الحق إلى نصابه، وليس أمامنا إلا حل واحد وهو توحيد جهودنا لإنقاذ ما بقي لنا من أرض وتراث وكرامة.

بَلَدان . . . وبَلَدان(*)

هذه المقالة مهداة إلى الرسميين العرب في البلدان المنتجة والمصدرة للنفط وجميع الذين يرددون القول بأن العلاقة بين شركات النفط المستغلة لنفط العرب علاقة تجارية بحتة ولا علاقة لها بالسياسة. فأمامنا هنا بلدان عربيان ينتجان النفط في منطقة الخليج العربي وبلدان عربيان آخران ينتجان النفط في منطقة شمالي افريقية العربية. والبلدان الأولان هما الجمهورية العراقية والمملكة العربية السعودية، أما البلدان الآخران فهما الجمهورية الجزائرية الديمقراطية والشعبية والمملكة الليبية.

إننا إذ نخص بالبحث مثل هذه البلاد فإنما لنثبت أن شركات النفط ما هي إلا مخالب قط للمستعمرين، وأنها تزيد الإنتاج وتكثر من الأموال المستثمرة في صناعة النفط في البلاد التي تلائم سياساتها مصالح البلاد التي تنتسب إليها الشركات المستغلة.

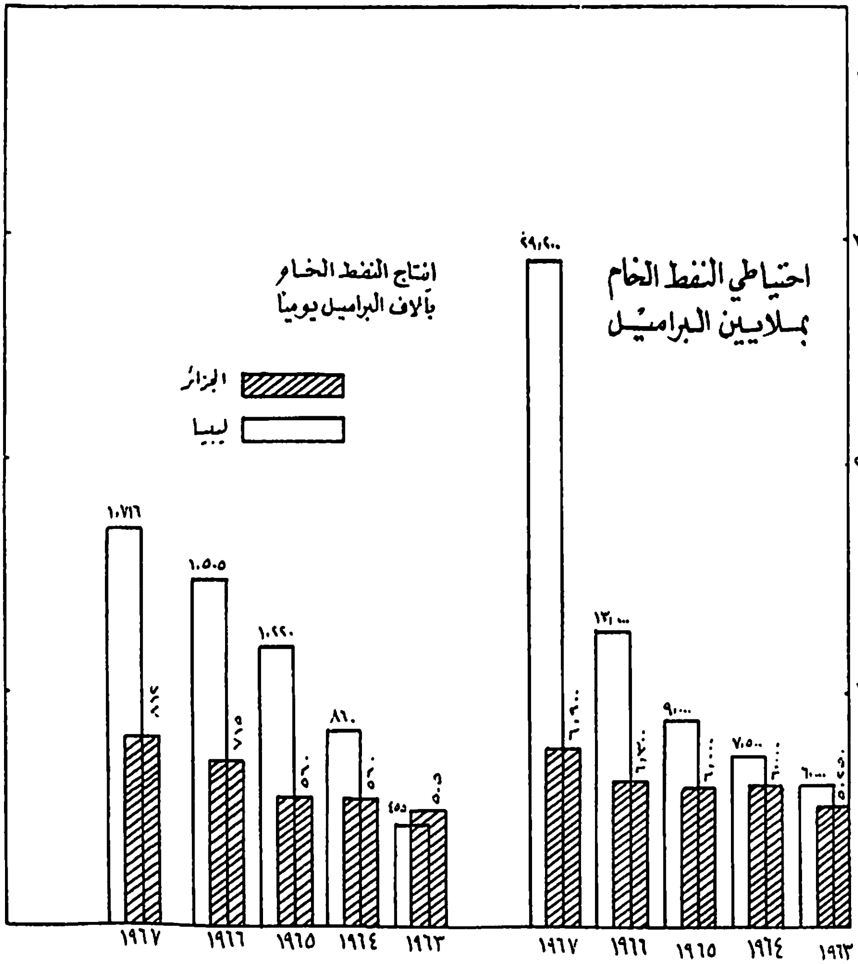
فالعراق التي وجدت حكوماتها الوطنية المتعاقبة، بعد ثورتها الرائدة في عام ١٩٥٨، أن التعايش مع الشركات الاحتكارية بالطريقة التي كانت سائرة عليها العلاقات قبل الثورة مستحيلة، حاولت حكومة عبد الكريم قاسم التفاوض مع الشركات المالكة لشركة نفط العراق لتحسين الشروط ولكن محاولاتها باءت بالفشل مما اضطرها لتشريع قانون (٨٠) لعام ١٩٦١، وبموجب هذا القانون استردت حكومة العراق الوطنية حوالى ٩٩,٦ بالمئة من أراضي العراق التي كانت كلها تدخل ضمن رقعة امتياز شركة نفط العراق والشركات التابعة لها. وكان هذا القانون بداية إشعال حرب صامتة بين شركة نفط العراق، التي تملكها شركات بريطانية وهولندية وأمريكية وفرنسية، وبين حكومة العراق، وقد حاولت الشركات الاحتكارية، ولا زالت تحاول، معاقبة العراق على خطوته الجريئة وتحاول تجويعه وخلق المشاكل السياسية

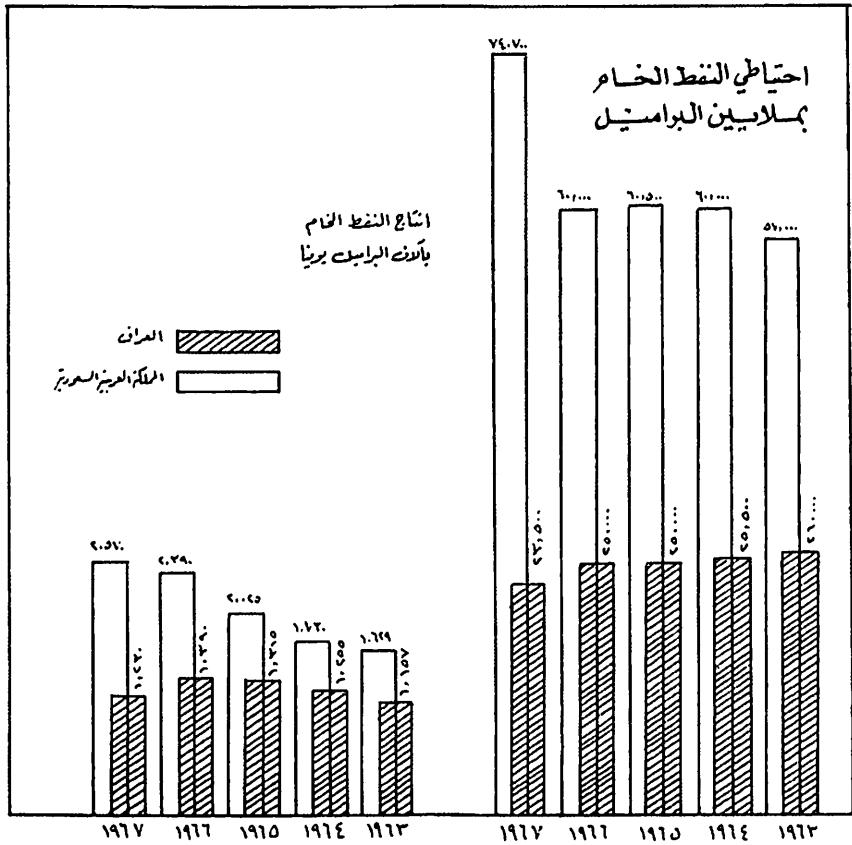
(*) نشر في: **مجلة البترول والغاز العربي**، السنة ٣، العدد ٩ (حزيران/يونيو ١٩٦٨)، ص ٤ ـ ٧ و٤١.

والاقتصادية في طريق مسيرته لإعاقة تقدمه الحضاري وتطوير ثرواته الطبيعية. وقد امتنعت هذه الشركات عن توظيف رؤوس أموال جديدة في العراق بشكل يتناسب والأرباح التي تجمعها من ثرواته. وقد دفع هذا العمل الطائش، من قبل الشركات، الحكومات العراقية المتعاقبة بعد عهد عبد الكريم قاسم إلى اتباع خطوات أخرى في اتجاه تحرير العراق من السيطرة الاقتصادية للشركات. وكان أهم هذه الخطوات إصدار قانون (٩٧) لعام ١٩٦٧ القاضي بأن تعطى جميع الأراضي التي استردت من شركة النفط العراقية وهي تمثل كما ذكرنا ٩٩,٦ بالمئة من أراضي الجمهورية العراقية لشركة النفط الوطنية لتمارس فيها البحث والتنقيب والحفر والإنتاج وتكرير وتصدير النفط العراقي واستخدام مقاولين أجانب لهذا الغرض إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك. وقد نجحت شركة النفط الوطنية العراقية في إبرام عقد مقاولة مع شركة حكومية فرنسية هي مجموعة شركات «ألف ايراب» لتطوير ١٠,٨٠٠ كيلومتر مربع من أراضي جنوب العراق بما فيها المياه المغمورة التابعة للجمهورية العراقية في الخليج العربي. وقد تابعت حكومة الثورة العراقية خطواتها الموفقة في هذا المجال بقرارها بتاريخ ١٠ نيسان (ابريل) ١٩٦٨ بأن تقوم شركة النفط الوطنية العراقية بتطوير حقل شمالي الرميلة بنفسها وعدم إسناد هذا العمل لمقاول أجنبي. وهذا العمل وضع الشركة الوطنية مباشرة أمام المسؤوليات التي أنشئت لإنجازها، وأعطاها ثروة تقدر بعشرة بلايين من براميل النفط الثابت وجودها والتي يمكن إنتاجها بالطرق العادية.

أما البلد الآخر في المنطقة فهو المملكة العربية السعودية. وكانت في السنوات الماضية في صراع حاد مع شركات النفط لأنها كانت ترفض حينذاك أن تكون ألعوبة في يد الشركات. وكانت تتبع أحياناً سياسات مستقلة عن النفوذ الأمريكي والانكليزي مما حمل هاتين الحكومتين الانكليزية والأمريكية على أن تمارسا ضغطهما على الشركة المنتجة للنفط هناك وهي شركة أرامكو الأمريكية لتقلل الإنتاج وبالتالي دخل الحكومة السعودية تأديباً لها لحملها على العودة إلى الحظيرة حيث يملي الأصدقاء الكبار إرادتهم على أصدقائهم الصغار. وتدل الأرقام على أن إنتاج السعودية في السنوات من عام ١٩٥٤ إلى عام ١٩٥٧ لم يرتفع إلا قليلاً ولم يسجل إنتاج عام ١٩٥٧ على إنتاج ١٩٥٦ أية زيادة. ولكن بعد أن عادت السعودية إلى الصف السوي، كما يريد الأمريكان أن يعتبروه، بدأ الإنتاج يرتفع خصوصاً بعد أن اندلعت حرب فيتنام وأخذ الأسطول الأمريكي يحصل على النفط من حقول ومعامل تكرير السعودية بأسعار مخفضة، وزاد إنتاج السعودية زيادة كبيرة، وأخذت انكلترا نفسها التي لم تكن في السنوات الماضية من المستوردين لكميات كبيرة من النفط السعودي تزيد من هذه الكميات فارتفعت وارداتها من النفط السعودي من ١,٧٩٥,٠٠٠ طن في عام ١٩٦٤ إلى ٤,٣٨٤,٠٠٠ طن في عام ١٩٦٥. وسر هذا التحول واضح وصريح. فالاستعمار البريطاني بمباركة الاستعمار الأمريكي يريد أن يستفيد من

صداقته للحكومة العربية السعودية لتحقيق مصالحه الخاصة، فزيادة الإنتاج الكبيرة لم تذهب عبثاً بل استفاد منها المصدرون للبضائع الاستهلاكية في كلا البلدين. فقد قررت الحكومة السعودية أن تسلح نفسها بأسلحة انكليزية وأمريكية من أحدث طراز، وتبلغ قيمة الأسلحة الجديدة، كما ذكرت الأنباء، حوالى ٢٠٠ مليون جنيه استرليني، أي أن زيادة إنتاج النفط سهلت على الحكومة السعودية صرف هذه الأموال الطائلة لشراء أسلحة قد لا تكون بحاجة إليها. كما أن الحكومة العربية السعودية قررت مؤخراً شراء سندات من البنك الدولي قيمتها ١٥ مليون دولار.





وهكذا نرى أن بلدين لهما إمكانيات واسعة في الإنتاج في منطقة واحدة وتحت ظروف متماثلة تعاملان من قبل الشركات المحتكرة معاملة مختلفة لأسباب سياسية بحتة. فإحداهما وهي العراق قد اتخذت منهجاً يخالف المنهج الغربي وأخذت حكومتها تتجه نحو الاشتراكية، فقرر المستعمرون تجويعها والقضاء عليها، والأخرى لا تفكر في مثل هذه الأمور بل إنها تتطوع أحياناً وبدون مبرر ظاهر لشتم الاشتراكيين والشيوعيين، كما أن مصالح الشركات مصانة وجزء كبير من دخل الحكومة من النفط يصرف على شراء بضائع استهلاكية وأسلحة من البلاد التي تنتمي إليها الشركات.

وننتقل من منطقة الخليج العربي إلى منطقة شمالي افريقيا، كما يظهر من الجداول والبيانات المرفقة، فنرى أن الجزائر التي بدأ الإنتاج فيها في عام ١٩٥٨ لا زالت تسير في تطوير صناعة النفط فيها ببطء إذا ما قورنت بالبلاد المجاورة لها وهي ليبيا. فقد كان إنتاجها في عام ١٩٥٨ (١٠ آلاف برميل يومياً) ويبلغ الآن (٨١٢ ألف برميل يومياً). أما ليبيا فقد بدأ الإنتاج فيها في عام ١٩٦١ وكان ٢٠ ألف برميل يومياً ثم انطلق كالصاروخ حتى بلغ في الأشهر الأولى من هذا العام حوالى ٢,٥ مليون برميل

يومياً. والمثل هنا قد يكون أكثر وضوحاً كما أن هنالك عوامل أخرى اشتركت في تقليل الإنتاج من حقول الجزائر وزيادة هذه الزيادة الكبيرة في ليبيا. ولكن وجود العامل السياسي وعامل المصلحة الخاصة للشركات واضح كل الوضوح.

فالجزائر وهي الدولة الثورية التي وجدت نفسها مضطرة إلى اتباع الخط الاشتراكي للسيطرة على وسائل الإنتاج في بلادها ورفع مستوى المعيشة لشعبها تعاني الكثير من تعنت الشركات الغربية الفرنسية وغير الفرنسية. فإنتاجها لم يزد من عام ١٩٥٨ حتى الآن إلا زيادة طفيفة ويبلغ الآن حوالى ٨١٢ ألف برميل في اليوم الواحد. كما أن الاتفاقيات التي عقدت مع فرنسا في عام ١٩٦٥ والتي كان من المؤمل أن تكون فاتحة عهد جديد في العلاقات بين الجزائر المستقلة وفرنسا الصديقة لم تحقق آمال الوطنيين الجزائريين لأن الشركات الفرنسية كما وضح تماماً لا تحمل في طياتها نفس الروح الطيبة التي يحملها الجنرال ديغول نحو الجزائر. كما أن مصالحها مرتبطة بمصالح الشركات الاحتكارية وهي مضطرة لمسايرتها وتنفيذ السياسات التي تتبعها هذه الشركات مع الدول التي تحاول ممارسة استقلالها والمحافظة على المصالح العليا لشعوبها. وقد تعثر تنفيذ مواد اتفاق عام ١٩٦٥ ولم تف الشركات الفرنسية وبعض الدوائر الفرنسية بجميع التزاماتها. وإذا علمنا أن معظم النفط الجزائري ينتج طبقاً للقانون الصحراوي الذي كان معمولاً به قبل الاستقلال، إلا من تعديلات بسيطة، أدركنا مقدار الغبن الواقع على الجزائر من عدم تنفيذ جميع بنود اتفاقية التعاون. وقد وضح الآن تماماً أن حكومة الجزائر لا بد لها من أن تطلب تعديل شروط الامتيازات القديمة بحيث تطبق عليها شروط اتفاقية عام ١٩٦٥.

أما في ليبيا، وهي البلد التي تعتبرها شركات النفط الكبيرة والصغيرة أرض الأحلام ومصدر الثراء السريع جداً لسهولة التعامل مع حكومتها ولبساطة شروطها ولخصوبة أرضها من الناحية النفطية، فقد ارتفع الإنتاج فيها ارتفاعاً لا مثيل له في أي مكان في العالم ولم يكن ذلك بطبيعة الحال رغبة من شركات النفط في مساعدة الشعب العربي الليبي وإخراجه من حالة الفقر والعوز إلى حالة الرفاهية والترف، ولكن لتحقيق أرباح باهظة من هذا النفط. فالأسعار المعلنة للنفط الليبي منخفضة إذا أخذ بعين الاعتبار أجور النقل الحالية والموقع الجغرافي لليبيا وخلو نفطها من مادة الكبريت. فقد ساعد الموقع الجغرافي ليبيا، بعد إغلاق قناة السويس وقصر المسافة التي ينقل فيها النفط من موانئ ليبيا إلى موانئ أوروبا الغربية، وأدى إلى زيادة كبيرة في الإنتاج، كما رأينا، ولكن العامل السياسي يلعب هنا أيضاً دوراً خطيراً. فخلو البلاد من الأفكار الاشتراكية وعدم وجود الأجهزة الكافية لمراقبة نشاط الشركات ساعد على توسيع نشاط الشركات في تلك البلاد وبالتالي زيادة الإنتاج زيادة كبيرة. وهناك عامل آخر مهم جداً ظهر في الأيام الأخيرة وهو قرار الحكومة الليبية بأن تسلح نفسها بأحدث الأسلحة التي لا يتوقع أن يستطيع الجيش الليبي الباسل

استخدامها إلا بمساعدة الخبراء الأجانب كما هي الحال في السعودية، فلا فرق كبير بين الحالة الذهنية لأفراد القوة المسلحة في البلدين.

الاحتياطي والإنتاج والدخل السنوي مع عدد السكان لكل من الجزائر وليبيا والمملكة العربية السعودية والعراق عن فترة الخمس سنوات من عام ١٩٦٣ لغاية ١٩٦٧

	الاحتياطي	الإنتاج		الدخل السنوي		عدد السكان
	بآلاف البراميل	بآلاف البراميل يومياً	بملايين الأطنان سنوياً	نسبة الزيادة المئوية	بملايين الدولارات	
الجزائر						
١٩٦٣	٥,٢٥٠,٠٠٠	٥٠٥	٢٣,٥	١٥	٥٤,٢	
١٩٦٤	٦,٠٠٠,٠٠٠	٥٦٠	٢٦,١	١١	٦٠,٣	١١,٤٠٠,٠٠٠
١٩٦٥	٦,٠٠٠,٠٠٠	٥٦٠	٢٦,١	-	٩١,٢	
١٩٦٦	٦,٣٠٠,٠٠٠	٧١٥	٢٣,٨	٢٨	١٢٨,٧	
١٩٦٧	٦,٩٠٠,٠٠٠	٨١٢	٣٨,٤	١٤	١٤٦,١(*)	
ليبيا						
١٩٦٣	٦,٠٠٠,٠٠٠	٤٥٥	٢١,٣	١٤٥	١٠٩,٠	
١٩٦٤	٧,٥٠٠,٠٠٠	٨٦٠	٤٠,٩	٨٧	١٩٧,٠	١,٥٥٩,٣٩٣
١٩٦٥	٩,٠٠٠,٠٠٠	١٢٢٠	٥٧,٧	٤٢	٣٧١,٠	
١٩٦٦	١٣,٠٠٠,٠٠٠	١٥٠٥	٧٢,٣	٢٤	٤٧٦,٠	
١٩٦٧	٢٩,٢٠٠,٠٠٠	١٧١٦	٨٢,٤	١٤	٥٤٥,٠(*)	
المملكة العربية السعودية						
١٩٦٣	٥٧,٠٠٠,٠٠٠	١٦٢٩	٧٩,٨	٧	٥٠٢	٣,٥٠٠,٠٠٠
١٩٦٤	٦٠,٠٠٠,٠٠٠	١٧٣٠	٨٥,٠	٧	٥٦١	
١٩٦٥	٦٠,٥٠٠,٠٠٠	٢٠٢٥	١٠٠,٨	١٧	٦٥٣	
١٩٦٦	٦٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٣٩٥	١١٩,٤	١٨	٨٠٥	
١٩٦٧	٧٤,٧٠٠,٠٠٠	٢٥٧٠	١٢٨,١	٧	٨٦٥	
العراق						
١٩٦٣	٢٦,٠٠٠,٠٠٠	١١٥٧	٥٥,٨	١٥	٣٢٥,٠	
١٩٦٤	٢٥,٥٠٠,٠٠٠	١٢٥٥	٦٠,٦	٩	٣٥٣,٠	
١٩٦٥	٢٥,٠٠٠,٠٠٠	١٣١٥	٦٣,٤	٥	٣٧٥,٠	٨,٢٦٠,٥٢٧
١٩٦٦	٢٥,٠٠٠,٠٠٠	١٣٩٠	٦٨,٠	٦	٣٩٤,٠	
١٩٦٧	٢٣,٥٠٠,٠٠٠	١٢٣٠	٦٠,٢	١١ ـ	٤١٨,٠(*)	

(*) الوارد لعام ١٩٦٧ قدر على أساس الزيادة المئوية في الإنتاج عن عام ١٩٦٦ إلى عام ١٩٦٧.

نعم لقد قررت حكومة المملكة الليبية الشقيقة أن تصرف ما يعادل ١٠٠ مليون جنيه استرليني لشراء أسلحة من المملكة المتحدة. وتقول مجلة **الايكونومست** البريطانية

ان هذه الأسلحة ستجعل حكومة ليبيا تطمئن على أن باستطاعتها إسقاط أي طائرة قد تحاول الإغارة على ليبيا من القاهرة أو من غيرها. لا شك أن مثل هذا القول دس رخيص قد يكون ساعد على إتمام الصفقة، وإنما قصد بصفقة الأسلحة هذه مساعدة انكلترا اقتصادياً. فمائتي مليون من الجنيهات الاسترلينية من السعودية ومائة مليون من ليبيا ستساعد ولا شك على تقوية مركز الجنيه الاسترليني والمحافظة على اقتصاديات المملكة المتحدة قوية سليمة. وكان بودنا لو أن هذه الأموال الـ ٣٠٠ مليون من الجنيهات الاسترلينية قد أعطيت للبلاد العربية التي لديها جيوش تقف الآن في مواجهة الاستعمار الغربي الصهيوني وهي الجمهورية العربية المتحدة وسوريا والأردن. فهذه الدول الثلاث هي أكثر من ليبيا والسعودية بحاجة لهذه الأموال لتقوية جيشها والذود عن حياضها واسترداد أراضيها التي هي أرض العرب جميعاً ولن يهاجم أحداً لا السعودية ولا ليبيا.

النتيجة

إن نفطنا يستخدم لتنمية الاقتصاد الاستعماري. فهم يأخذونه بأسعار بخسة إذا ما قورن سعره بأسعار نفط البلاد الأخرى المنتجة والمصدرة للنفط. كما أن جزءاً كبيراً من موارد النفط تعاد للبلاد التي تأتي منها الشركات لشراء المواد الاستهلاكية والأسلحة الحربية التي لا يمكن السيطرة عليها بل تجعل البلد المستورد تحت رحمة البلاد المصدرة للأسلحة. فوجود خبراء أو مرتزقة أجانب بجانب هذه الأسلحة الحديثة معناه أننا قد لا نستطيع استخدام هذه الأسلحة لمصلحة الأمة العربية، كما حدث عندما قام الفرنسيون الذين كانوا يعملون في مصنع الذخيرة السعودي بتعطيل المصنع ليمنعوا السعوديين من مساعدة إخوانهم المصريين في عام ١٩٥٦ حينما هاجمت انكلترا وفرنسا وإسرائيل الجمهورية المصرية.

السياسة النفطية في العراق(*)

لقد حاولت الدوائر الاستعمارية وشقيقتها الاحتكارات النفطية العالمية والدولة اليهودية في فلسطين أن تلقي ظلالاً من الشك على الحركة الانقلابية في العراق الشقيق. وقد حاولت كل هذه الدوائر أن توهم العالم بأن الدوافع الحقيقية لهذا الانقلاب هي غضب الشعب العراقي على السياسات الاقتصادية التي كانت تتبعها الحكومة السابقة. وأهم هذه السياسات هي السياسات النفطية التي أقدمت عليها حكومة الفريق طاهر يحيى والتي تابعت بموجبها السياسات التحررية التي كانت تتبعها الحكومات الوطنية في العراق والتي بدأت بتشريع قانون ٨٠ لعام ١٩٦١ والذي استولت بموجبه حكومة الرئيس عبد الكريم قاسم على ٩٩,٦ بالمئة من مجموع الأراضي التي كانت بيد شركات النفط العراقية، وكان العراق قد أهمل تطوير نفطه من قبل الشركات النفطية لأسباب سياسية كان أهمها: التركيز على تطوير البترول الإيراني لقربه من البحر ولإرضاء الحكومة الإيرانية وكذلك تطوير النفط الكويتي والسعودي لسيطرة الشركات الأمريكية والانكليزية وحدها في تلك البلاد. ولقد كانت هناك حرب صامتة ورهيبة بين الحكومات العراقية المتعاقبة وشركات النفط في العراق بدأت منذ أن تجرأ الزعيم عبد الكريم قاسم على حرمان الشركات من الأراضي التي كانت لا تستغلها وكذلك أخذ حقل شمالي الرميلة في جنوب العراق الذي يحتوي وحده على ١٠ بلايين (عشرة آلاف مليون) برميل من النفط الخام الثابت وجوده والذي يمكن أن يخرج بالطرق العادية المعروفة حالياً بصناعة النفط.

(*) نشر في: **مجلة البترول والغاز العربي**، السنة ٣، العدد ١١ (آب/أغسطس ١٩٦٨)، ص ٨ - ١٢.

ملاحظة: اشتمل هذا المقال في الأصل على جدول «تكاليف إنتاج البترول الخام»، إلا أنه حذف لوروده في مقال سابق هو «هل يمكن تأميم البترول العربي؟(١)».

إن كميات النفط هذه التي استردتها الحكومة العراقية من شركة نفط العراق والممثلة بالاحتياطي الكبير الموجود في شمالي حقل الرميلة تعادل عشرة بلايين برميل من النفط وهذا أكثر من كل النفط الموجود في الجمهورية الجزائرية (٦,٩ بليون برميل) ويعادل تقريباً ثلث النفط الموجود في ليبيا (٢٩,٢ بليون برميل)، وأكثر من نصف النفط الموجود في الجمهورية الفنزويلية (١٧ بليون برميل). ويعادل حوالى سبع مرات الاحتياطي الموجود في الجمهورية العربية المتحدة (١,٥ بليون برميل).

إن الأمة العربية ولا شك تعتبر أن ما حدث في العراق هو عمل عراقي داخلي بحت، وللعراق أن يغير ما شاء من وزرائه وحكامه، ولكن الأمة العربية تعتبر أن السياسات الخارجية للعراق وكذلك السياسات الاقتصادية والنفطية هي ملك لجميع العرب تتأثر بها الأمة العربية بنفس القوة التي تتأثر بها العراق نتيجة للسياسات الاقتصادية والخارجية للبلاد العربية الأخرى. إن العراق جزء لا يتجزأ من الأمة العربية ويهم العرب أجمعين أن يسود العراق الوئام والاستقرار. فالإنسان العربي هناك بأشد الحاجة إلى أن تتطور إمكانيات العراق لمصلحته ورفع مستوى معيشته وإعطائه حياة آدمية بدل أن يظل ضحية للأمراض وللجهل وللتمزق وللحيرة ينطبق عليه قول الشاعر العربي:

كالعيس في البيداء يقتلها الظما   والماء فـوق ظـهـورهـا محـمـول

بعد هذه المقدمة الطويلة، لا بد لنا أن نوضح للقارئ الكريم ما هي السياسات العراقية النفطية التي تحاول الشركات أن تقول بأن الانقلابيين في العراق غاضبون منها وأنه لا بد من تغييرها. فقد فقدت بعض الصحف البريطانية وقارها فقالت صحيفة **التايمز** اللندنية بعنوان كبير وهي تتحدث عن حكومة الرئيس السابق عبد الرحمن عارف بعنوان كبير «سقوط رئيس الجمهورية الذي تحدى شركة نفط العراق». وان الطريقة التي وضع فيها الخبر والإبراز الشديد ليدل دلالة واضحة على أن الصحف الاستعمارية تريد أن تستغل الموقف لمصلحتها، ونحن نأمل، وليس لدينا أي شك أن العراقيين فيما يتعلق بسياستهم النفطية أنهم سواسية. وقد أحسن الدكتور ناصر الحاني، وزير خارجية الجمهورية الجديدة حين أكد في تصريحه الصحفي أنه ليس من الصحيح أنه قد اعتقل بعض الرسميين الذين شاركوا في وضع السياسات النفطية بين شركة ألف ـ ايراب الحكومية الفرنسية وشركة النفط الوطنية العراقية، كما أكد الدكتور الحاني أن الحكومة الجديدة لا ترى ما يمنع من تحسين العلاقات بين الحكومة العراقية والشركات النفطية إذا ما أظهرت هذه الأخيرة استعدادها على حل المشاكل القائمة بين الطرفين حلاً يحقق المصالح العليا للعراق. والآن ما هي السياسات النفطية التي أقدم عليها العراق وما هو عقد المقاولة الذي عقد بين شركة ايراب الحكومية الفرنسية وشركة النفط الوطنية؟ وحتى نفهم ذلك لا بد لنا من الرجوع إلى الوراء قليلاً:

الامتيازات النفطية العادية في منطقة الشرق الأوسط (البلاد العربية وإيران)

لقد بدأت هذه العلاقات على أساس أن تأتي شركة أجنبية بعقد اتفاقات بدائية مجحفة تحقق للشركات جميع المكاسب وتمنعها من الخضوع لأي ضريبة دخل. فمثلاً إذا بيع البرميل الواحد من النفط بدولارين أعطيت حكومة البلد المنتج للنفط $\frac{1}{\text{٨}}$ من القيمة أو ١٠ سنتات وصرف على الإنتاج ١٠ سنتات وأخذت الشركات ١,٨ (دولار) ربحاً صافياً. وفي عام ١٩٥٠ نجحت الحكومة السعودية في إقناع الشركات الأمريكية العاملة في بلادها على أن تخضع لضريبة الدخل. وبعد مفاوضات طويلة ومغالطات من قبل الشركات وافقت الشركات على أن تخضع لضريبة الدخل وأصبحت الحكومة تأخذ حوالى ٢٥ بالمئة من صافي دخل الشركات و٧٥ بالمئة تحتفظ بها الشركة العاملة والشركات المالكة لها. وسبب نتيجة التقاسم هذه هو المغالطات في الحساب وإعطاء خصميات للأسعار للشركات النفطية الأخرى التي تشتري النفط من الشركات العاملة. وكان العراق قد استطاع أن يحصل على مثل هذه الاتفاقية في عام ١٩٥٢ بكل ما فيها من مغالطات وخصميات. وبعد الثورة في العراق وجد أن العراق الذي هو غني بالنفط مهمل من قبل الشركات سواء في تطوير حقوله وزيادة احتياطيه من النفط أو في الكميات التي تنتج من حقوله. ودخلت حكومة عبد الكريم قاسم في مفاوضات عقيمة ومملة ولكنها لم تستطع تحقيق أي مطلب من مطالبها العادلة فاضطرت إلى التشريع من جانب واحد في عام ١٩٦١ وأصدرت القانون رقم (٨٠) الذي ذكر قبل هذا.

ومن يوم أن أصدر القانون رقم (٨٠) واستولت الحكومة على ٩٩,٦ من الأراضي وكذلك حقل شمالي الرميلة الذي يحوي على ١٠ مليارات من البراميل من النفط الخام، والشركات النفطية والحكومات الاستعمارية، حكومة انكلترا وأمريكا وفرنسا، تضغط على الشركات النفطية الأخرى سواء أكانت أوروبية أم أمريكية أو يابانية في عدم التعامل مع العراق وتهددها بالمقاطعة إذا هي تعاملت مع حكومة العراق ودخلت في مفاوضات لاستغلال الأراضي التي استردتها حكومة العراق. كما وأن هذه الشركات وحكوماتها لجأت إلى الضغط الاقتصادي على الشعب العراقي فقل الإنتاج من حقول العراق فأصبحت العراق تنتج أقل من البلاد الأخرى والزيادة السنوية في حقولها تقل سنوياً عن الزيادة التي تنتج في إيران والكويت والسعودية كل ذلك لأن العراق تجرأت وأصدرت القوانين التي تحفظ للعراق حقوقه الشرعية.

لقد صمد الشعب العراقي الباسل لكل هذه الضغوط واستطاعت حكومة الفريق طاهر يحيى إقناع الحكومة الفرنسية بأن تدخل معها في مفاوضات لتطوير واستغلال بعض الأراضي التي استردت من شركات النفط نتيجة لتطبيق القانون رقم (٨٠)

لعام ١٩٦١. وهكذا وبعد مرور ٦ سنوات على إصدار القانون رقم (٨٠) تمكنت حكومة العراق من إيجاد من يكسر طوق العزلة التي أرادت شركات النفط أن تحيط بها صناعة النفط في العراق. ولقد قيل كثيراً عن دوافع هذه الصفقة ونشرت الشركات الاحتكارية والدوائر الاستعمارية إشاعات كاذبة عن الدوافع التي من أجلها تم عقد صفقة عقد المقاولة بين العراق وفرنسا وللقارئ كل الحق أن يعرف الحقيقة وها هي:

دوافع الحكومة العراقية

لقد ظلت حكومات العراق المتعاقبة تبذل كل ما في وسعها لإقناع الشركات الأخرى أوروبية كانت أو يابانية أو أمريكية في أن تتعاون معها في استغلال الأراضي التي أخذتها ولكنها فشلت في مجهودها لخوفها من بطش الشركات الكبرى ومعاقبتها لهم والتعاون معها. ولكن حكومة فرنسا وعلى رأسها الجنرال ديغول وافقت في النهاية على تحطيم هذا الطوق الذي أحاطته الشركات الاحتكارية بالعراق، وبذلك حققت حكومة العراق نصراً عربياً كبيراً. فدخول حكومة فرنسا التي تملك عن طريق شركة النفط الفرنسية ٢٣,٧٥ بالمئة من أسهم شركات نفط العراق، أعطى اعترافاً صريحاً بشرعية القانون رقم (٨٠) وبحق العراق في التشريع لتحسين الشروط لصالح شعبه. كما أن الشروط التي تم الاتفاق عليها في عقد المقاولة كانت أحسن شروط أعطيت لأية حكومة في العالم فيما يتعلق باستغلال النفط بين بلد متطور وشركات نفطية من بلاد متصنعة كبرى.

إن الاتفاقيات التقليدية تعطي للشركات النفطية سلطات واسعة بحيث تتمكن من إخراج النفط وتحديد أسعاره وتصديره للبلاد التي تريدها. وقد أدخلت عليها في عام ١٩٥٠ تعديلات طفيفة زادت من حصة الحكومات في الدخل كما رأينا ولكنها لم تغير من فلسفة الاحتكار وسيطرة الشركات على الموارد النفطية للبلاد التي تعمل فيها وتوجيه سياستها التجارية الوجهة التي تريدها نتيجة لزيادة الإنتاج أو إنقاصه. وباختصار فإن شركات النفط في الاتفاقية القديمة تشكل حكومات داخل حكومة بإمكانها خلق جميع المشاكل للحكومات التي تعتمد على مواردها من النفط. ولكن اتفاقية ايراب بين الحكومة العراقية والحكومة الفرنسية أتت بفلسفة جديدة أدخلتها فرنسا إلى المنطقة في عام ١٩٦٦ في ايران وهذه الفلسفة هي أن فرنسا التي تريد أن تكون دولة صناعية عظمى في أوروبا والعالم لا تستطيع تحقيق ذلك إلا عن طريق إيجاد احتياطي من النفط في البلاد المتطورة تكون لفرنسا نتيجة لوجود اتفاقيات حسنة الشروط مسيطرة على إنتاج ذلك النفط وإيصاله لبلادها بطريقة أسهل وأرخص، ويكون هذا الاحتياطي بمثابة درع يحمي سياسات فرنسا من ضغط منافسيها الذين يملكون في الوقت الحاضر نصيب الأسد من احتياطي النفط في منطقة الشرق الأوسط وفي العالم وهم أمريكا وانكلترا. ولا يزيد نصيب فرنسا في الوقت الحاضر

من احتياطي النفط في الشرق الأوسط عن ٧,٣ بالمئة بينما الولايات المتحدة الأمريكية تملك ٥٣,٧ بالمئة وانكلترا ٣٤,٠ بالمئة. وإذا كانت فرنسا هي التي تنتج النفط فلا شك سيكون ذلك بأقل تكاليف مما لو أنتجه الهولنديون أو الانكليز أو الأمريكان وباعوه للفرنسيين، وقد نصت هذه الاتفاقية بين الحكومة الفرنسية والعراقية والتي هي بمثابة ثورة على الامتيازات التقليدية على أن:

١ ـ تقوم الشركة الفرنسية بدور المقاول لا المالك للنفط المكتشف، فهي تقوم على مسؤوليتها الخاصة ومن جيبها الخاص بالبحث والتنقيب عن النفط ثم حفر الآبار وإنتاج النفط وتجميعه.

٢ ـ يقسم النفط المكتشف عن طريق الشركة الفرنسية إلى قسمين متساويين: القسم الأول تأخذه الحكومة العراقية تتصرف به كما تشاء وبدون مقابل، أما القسم الثاني فيسمح للشركة الفرنسية على أن تخرجه من الآبار وأن تخزنه وأن يكون لها الحق في أن تشتري من الحكومة العراقية ٣٠ بالمئة فقط من كميات هذا الصنف من النفط أو ما يعادل ١٥ بالمئة من كميات النفط المكتشف بنوعين من الأسعار: النوع الأول: ٥٩ بالمئة من الـ ٣٠ بالمئة من النفط المستخرج بسعر تكلفة الإنتاج زائداً ريع مقداره ١٣,٥ بالمئة من السعر المعلن وزائداً مبلغاً إجمالياً يعادل ٥٠ بالمئة من الفرق بين السعر المعلن للنفط الخام المعني وبين مجموع تكلفة الإنتاج زائداً الريع المذكور سابقاً. والنوع الثاني: ٤١ بالمئة من الـ ٣٠ بالمئة بسعر التكلفة زائداً ½ ١٣ بالمئة ريعاً من السعر المعلن.

٣ ـ إذا اكتشف النفط بكميات اقتصادية فإنه يحق للشركة الفرنسية أن تسترد جميع المصاريف التي صرفتها وعليها بعض الفوائد مقدارها: السعر التجاري لبنك فرنسا مضافاً إليه ٢ بالمئة أو بنسبة ٦ بالمئة أيهما أقل. فيما يتعلق بالأموال التي تصرف على التطوير وذلك بأخذ نفط خام مقابل هذه المصاريف، أما إذا لم يكتشف النفط فإن الحكومة العراقية ليست مسؤولة عن خسائر الشركة الفرنسية. بعد خمس سنوات من بداية التصدير واسترداد الشركة الفرنسية للأموال التي صرفتها على البحث والتنقيب والتطوير تسلم الإدارة (وهذه نقطة مهمة جداً) لشركة النفط الوطنية العراقية وتساعدها في ذلك إذا ما أرادت، الشركة الفرنسية. ولكن الأمر يوضع هنا في يد الشركة الوطنية وهي التي تدير صناعة النفط.

إذا أرادت الشركة الوطنية مساعدة الشركة الفرنسية في تصريف النفط المنتج فإن الشركة الفرنسية تتعهد بتصريف كميات كبيرة من النفط المنتج بالأسعار السائدة وبأخذ ما يعادل ½ سنت تكلفة تسويق عن كل برميل.

إن كل ما يتم في هذه العمليات من بحث وتنقيب وإنتاج وتصدير يتم باسم شركة النفط الوطنية العراقية وهي التي تملك كل المنشآت وتملك النفط وليست العلاقة

بين الشركة العراقية والشركة الفرنسية إلا علاقة مقاول يعمل لصالح المالك الشرعي للثروة.

إن هذه الاتفاقية لثورة على الشروط السابقة في المنطقة مما دفع الشركات النفطية إلى غضب شديد على العراق وعلى الأشخاص الذين ساهموا في المفاوضات لتحقيق هذا المكسب الضخم للشعب العراقي، وقد اتهم بعضهم بالرشوة وأن الشركة الفرنسية قد دفعت رشاوى وصلت مبالغها إلى ستة ملايين جنيه استرليني. والذي يقرأ الشروط ويعرف الدوافع سواء أكانت دوافع العراق أم دوافع الحكومة الفرنسية يستسخف ويحتقر مثل هذه السخافات، فالعراق كان محتاجاً ليكسر الطوق بعد أن ظل ست سنوات لا يجرؤ أحد على الاتصال به إلا بالسر، والحكومة الفرنسية ليست محتاجة لدفع رشاوى وهي تقدم مثل هذه الشروط السخية، ولعل من المناسب أن نذكر أن أحد المتهمين من شركات النفط الاحتكارية ومن الصحافة العميلة بأخذ رشوة هو السيد صديق شنشل أحد كبار رجال السياسة في العراق ومن الوطنيين العرب الذين أفنوا حياتهم في خدمة الأمة العربية، سواء كذبوا أم صدقوا وسواء أحسنوا أم أساؤوا فقد كانوا مجتهدين ومخلصين في اجتهادهم.

لقد قيل ان صديق شنشل قد استلم رشوة عن طريق أخيه الذي يعمل في التجارة ليساعد في إبرام هذه الصفقة. وقد نشرت الصحيفة البيروتية التي نشرت خبر الرشوة اعتذاراً للسيد صدّيق شنشل وقالت انها لا تعرف عنه إلا كل خير. وذهب صديق إلى لندن وأقام دعوى على جريدة **الفايننشال تايمز** اللندنية ووكل محامياً انكليزياً مطالباً بتعويضه على هذه التهم الكاذبة التي أقدمت الجريدة على نشرها. وقد حاولت الجريدة الاعتذار للاستاذ شنشل ولكنه أصر أن تذهب القضية للمحكمة. وقد اتفق الآن أن تعتذر الجريدة في المحكمة للاستاذ شنشل وأن تكذب ما نشرته وأنها مستعدة للتعويض، وهكذا دحر الدساسون والمخربون من الاحتكاريين وذيولهم.

إن رأينا ألا تأخذ الحكومة العراقية الجديدة رحمة بالمرتشين والخونة وأن تطهر البلاد ممن يعبثون بمصير البلاد، فليس هناك أحقر ولا أكثر خيانة من رسمي يتقبل الرشوة على حساب وطنه.

والآن لماذا هذا الصراع الرهيب بين الوطنيين في العراق والشركات الاحتكارية والاستعمار؟ السبب أن للعراق مركزاً خاصاً، فهي دولة عربية متحررة إذا ما استقامت الأمور بها وحصلت على استقلالها الاقتصادي استطاعت أن ترفع معها ملايين العرب وأن تسير في المقدمة لحياة أفضل للإنسان العربي. وهم يريدونها كما هي الآن ممزقة الأوصال، فقيرة، متخلفة، ضعيفة، ولهذا فهم يستغلون كل حركة داخلية للإيهام بأن لهم يداً فيها وأنها ستأتي لتحقيق مصالحهم. وثروات العراق النفطية متوفرة بشكل اقتصادي لا مثيل له في أي مكان في العالم من حيث قلة التكاليف

وسهولة الإخراج ووفرة الإنتاج. وقد كتب أكبر اقتصادي نفطي في الولايات المتحدة الأمريكية عن اقتصاديات النفط في العالم وقارن بين التكلفة في أربع مناطق منتجة للنفط وهي الولايات المتحدة الأمريكية وفنزويلا في منطقة البحر الكاريبي والشرق الأوسط وشمال افريقيا العربية. وقد ثبت أن تكلفة النفط (كما نرى من الجدول التالي) في العراق هي أقل من أي منطقة أخرى وأقل من تكلفة النفط في أي مكان في العالم. وثروة النفط في العراق بجانب وفرتها وقلة تكاليفها لا زالت في أول بدايتها ولا زالت هناك ثروات عراقية نفطية، ضخمة لم تكتشف بعد. وهذا يرشح العراق، وهي أغنى دولة عربية من حيث مواردها النفطية، لأن تكون في المستقبل تحوي أكبر ثروة نفطية وفيها أرخص أنواع النفط. وحتى نرى هذه الحقيقة بوضوح نعود إلى عام ١٩٦٧، فنجد أن نسبة الإنتاج من البئر الواحدة تفوق كل النسب في العالم كما يتضح ذلك من المقارنة التالية:

	الإنتاج اليومي (بالبراميل)	عدد الآبار المنتجة	معدل إنتاج البئر الواحدة في اليوم (بالبراميل)
الولايات المتحدة الأمريكية	٨,٨٠٠,٩٠٠	٦٩٨,٩٥٨	١٢
فنزويلا	٣,٥٣٧,٠٠٠	١٠,٥٤٧	٣٣٥
ليبيا	١,٧١٦,٩٠٠	٧٣٤	٢,٣٣٩
العراق	١,٢٢٩,٥٠٠	١١٨	١٠,٤١٩
الكويت	٢,٢٧٦,٧٠٠	٣٠٥	٤,٥٢٦
المملكة السعودية	٢,٥٧٠,٥٠٠	٣٦٢	٧,١٠٠

وهكذا نرى أن تكلفة الإنتاج في العراق أقل من أي بلد آخر، كما أن تكلفة العثور على النفط هناك رخيصة جداً.

هل يستطيع العراق إدارة النفط بنفسه

الجواب نعم يستطيع العراق أن يدير النفط بنفسه وهو ليس في الواقع بحاجة إلى شركات النفط الأجنبية على شرط أن يتم ذلك على مراحل. فالعراق دولة متطورة وهو بحاجة إلى تطوير نفسه عن طريق مشاريع صناعية وزراعية ويمكنه أن يقايض بنفسه مع الدول الصناعية والزراعية ببيعها النفط مقابل الخدمات الصناعية والزراعية، وأحسن مثل على ذلك هو ما فعلته الجزائر فهي الآن تسوق جزءاً كبيراً من نفطها مقابل خدمات وبضائع تحصل عليها من الدول الأجنبية. كما أن سوريا استطاعت أن تؤمم نفطها وأن تحفر الآبار لحسابها وتبني خطوط الأنابيب من الشمال الشرقي لسوريا (كراتشوك) إلى ميناء طرطوس على البحر الأبيض المتوسط ثم نجحت مؤخراً في تسويق النفط السوري عن طريق المقايضة مع إيطاليا وفرنسا. وقد بدأ فعلاً تصدير

النفط السوري بهذه الطريقة. إن مادة النفط مادة مطلوبة في جميع أنحاء العالم ويزيد استهلاك العالم لهذه المادة بواقع ½ ٧ بالمئة ـ ٨ بالمئة وستكون حاجة العالم غير الشيوعي للنفط في عام ١٩٨٠ ما يعادل ٥٥ مليون برميل في اليوم الواحد، ويستهلك العالم الرأسمالي الآن ما يعادل أكثر من ٣٣ مليون برميل يومياً. وفي عام ١٩٨٠ ستصدر البلاد العربية إلى العالم الرأسمالي ما يعادل ٢٧ مليون برميل في اليوم الواحد، ونحن نصدر الآن حوالى ١١ مليون برميل يومياً، فهل يشك بعد هذا بقدرتنا على بيع نفطنا الخام؟

إن المعركة فعلاً معركة رهيبة، وهم يحاولون السيطرة على مقاليد الأمور في العراق الشقيق عن طريق الإيهام بأن السياسات النفطية والاقتصادية ليست في مصلحة العراق. ونحن نشهد على ذلك بأنها ليست في مصلحة العراق ولا في مصلحة الأمة العربية كلها وأن سياسة جريئة ستحقق للعراق وللأمة العربية أجزل المكاسب. إننا لا ندافع عن النظام السابق ولا نسمح لأنفسنا أن نتدخل في شؤون العراق الداخلية، ويمكن للعراقيين أن يغيروا ما شاؤوا ولكننا ننصحهم بأن يصلوا:

﴿يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا﴾[١].

(١) القرآن الكريم، «سورة الحجرات،» الآية ٦.

لماذا نعارض بناء خط أنابيب لنقل النفط العربي من السويس إلى الاسكندرية؟(*)

يرى القارئ في هذا العدد ما نشرته جريدة **الأهرام** بأعدادها الصادرة بتاريخ ١٤ و١٥ و١٦ آب/أغسطس الماضي تبريراً لمشروع بناء خط للأنابيب لنقل النفط الآتي من الخليج العربي بالناقلات الكبيرة التي لا تستطيع المرور بقناة السويس بعد تفريغه في ميناء على خليج السويس وضخه بهذه الأنابيب إلى ميناء على البحر الأبيض المتوسط ثم نقله بالناقلات إلى أسواقه في أوروبا والأمريكيتين.

ونحن في هذه المجلة عارضنا ولا زلنا نعارض فكرة بناء خط للأنابيب يساعد أو يحل محل قناة السويس عند إغلاقها لأسباب ذكرناها في الأعداد السابقة من هذه المجلة. ولقد أكدنا ونود التأكيد مرة أخرى أن مصلحة العرب جميعهم تقضي بتبني مشروع على مستوى الأمة العربية لبناء عدد من خطوط الأنابيب ذات الحجم الكبير لنقل النفط العربي من الخليج العربي وشمال العراق إلى موانئ البحر المتوسط.

فلا شك أن بناء هذه الخطوط سيقلل من تكلفة النقل وبالتالي يساعد نفط منطقة الخليج على الاحتفاظ بأسواقه في أوروبا وأمريكا خصوصاً وأن هذا النفط أخذ يفقد بعض أسواقه نتيجة لإقبال هذه الأسواق على شراء النفط الخالي من الكبريت مما دفع بعض البلاد كفنزويلا لصرف مئات الملايين من الدولارات لاستخلاص الكبريت من النفط قبل تصديره.

(*) نشر في: **مجلة البترول والغاز العربي**، السنة ٣، العدد ١٢ (أيلول/سبتمبر ١٩٦٨)، ص ٥ - ١٠.

لقد بدأت شركات النفط منذ عام ١٩٥٦، وهو العام الذي حدث فيه هجوم انكلترا وفرنسا وإسرائيل الغادر على بور سعيد، وبعد أن فشلت مخططات الاستعمار والاحتكارات الصهيونية في القضاء على النظام التقدمي في الجمهورية العربية المتحدة، في تقليل اعتمادها على قناة السويس ببناء ناقلات ضخمة لنقل النفط من الخليج إلى أوروبا دوراناً حول القارة الافريقية. إن الاستعمار والشركات الاحتكارية ليست صديقة لنا ولا تتمنى لنا الخير وهي كما رأينا حليف طبيعي لإسرائيل والصهيونية العالمية. ولهذا فإننا نشك بكل بادرة تأتي من هؤلاء الأعداء ولا نثق بها. وقد قامت هذه الشركات فعلاً ببناء ناقلات كبيرة، تستطيع أن تنقل كل النفط الذي كان ينقل بالناقلات عبر قناة السويس إلى أوروبا وأمريكا الشمالية دوراناً حول افريقيا وبتكلفة أقل مما لو نقل هذا النفط بناقلات متوسطة الحجم تستطيع المرور بقناة السويس. هذا من الناحية الاقتصادية، أما عن اقتصاديات الخط المقترح الذي يزمع إخواننا في الجمهورية العربية المتحدة بناءه فلا شك أنه ما زال في دور الدراسة واقتصادياته تعتمد على عوامل كثيرة مجملها أنه لن يحقق الفوائد المرجوة منه على أساس أنه لا يمكن أن تكون كلفة النقل به أقل من رسم المرور بالقناة الذي بدأت الشركات تعتبره مرتفعاً وتطالب بتخفيضه. وحتى لو ثبت أنه بالإمكان بناء الخط وتشغيله فإن معارضتنا لا تزال قائمة على أساس أنه لا يحقق الفوائد التي يمكن الحصول عليها عن طريق بناء أنابيب عربية كبيرة من الخليج العربي إلى سواحل البحر الأبيض المتوسط. فطول الخط المقترح لا يزيد على ١٥٠ ـ ٢٠٠ ميل بينما متوسط طول خطوط الأنابيب من الخليج العربي إلى سواحل البحر الأبيض المتوسط في سوريا ولبنان ١٠٠٠ ألف ميل، ومعنى هذا أن النفط العربي الذي تستورده أوروبا تقوم الناقلات الأجنبية بنقله حوالى ٣٠٠٠ ميل من الخليج العربي إلى السويس و٣٠٠٠ ميل أخرى أو أكثر إلى أوروبا. ولا تستفيد التسهيلات العربية إلا من نقله مسافة قصيرة لا تزيد على ٢٠٠ ميل بينما خطوط الأنابيب العربية الكبيرة تنقله مسافة ١٠٠٠ ميل على الأقل وتوفر مسافة نقل لا تقل عن ٦٦٠٠ ميل وهي المسافة التي تقطعها الناقلة من الخليج العربي إلى البحر الأبيض المتوسط بالذهاب والإياب. وبناء خطوط أنابيب عربية كبيرة سيكون من شأنه تخفيض أجور نقل النفط العربي وبالتالي تقوية مركزه حيال نفط المصادر المنافسة له في الأسواق، كما أن بناء هذه الخطوط سيساهم في تعمير البلاد العربية التي تمر بها وخلق مجالات للعمل الشريف لآلاف العمال، كما أن بناء هذه الخطوط التي سيملكها العرب حكومات وشعوباً سيتحقق، وذلك بمساهمة البلاد التي تمر هذه الخطوط فوق أراضيها بملكيتها، كما أن البلاد التي لديها صناعات ثقيلة للصلب، كالجمهورية العربية المتحدة والجزائر، ستساهم بصنع الصفائح اللازمة لهذه الخطوط. وهذا العمل سيساعد ولا شك على تقوية صناعة الحديد في الجزائر والجمهورية العربية المتحدة، وقيام مثل هذه الصناعة على مستوى الأمة العربية، مكسب اقتصادي ضخم

سيساهم ولا شك في رفع مستوى معيشة الإنسان العربي، وسيكون ضماناً أكيداً لتقوية الكيان الاقتصادي للأمة العربية.

١ ـ دوافع الاستعمار من التظاهر بمساندة بناء الخط من السويس إلى الإسكندرية

لقد تردد كثيراً القول بأن هناك هيئات دولية هندسية ستساهم في مشروع خط السويس ـ الإسكندرية فنياً واقتصادياً. ومبادرة هذه المؤسسات الأجنبية بإظهار استعدادها للمساهمة الفنية والمادية يجب أن لا تتخذ دليلاً على صلاحية المشروع لأسباب عدة، أهمها رغبة هذه المؤسسات بعرقلة قيام هذا المشروع وذلك بالتظاهر بمساندته إلى حين. والسبب الذي يجعلنا نقول ذلك هو أنه ليس من مصلحة انكلترا التي أتت منها هذه المؤسسات بناء الخط وتشغيله لأن ذلك يتعارض تماماً ومصالحها القومية في المدى الطويل والقصير. فالمملكة المتحدة تخسر، نتيجة لإغلاق قناة السويس، ما يعادل ١٤٠ مليون جنيه استرليني في العام. كما أن أوروبا تخسر ما يعادل ٩٠٠ مليون جنيه استرليني سنوياً نتيجة لعدم استعمال سفنها القناة أو نتيجة للخسائر التي أصابت بعض المنشآت التي يعتمد عملها على استمرار مرور السفن بقناة السويس، وفتح القناة ضرورة ملحة لانكلترا ولأوروبا الغربية والوسطى ومنطقة البحر الأبيض المتوسط، وبناء خطوط أنابيب وتشغيلها قد يجعل حكومة الجمهورية العربية المتحدة لا تشعر بالحاجة الملحة لفتح قناة السويس، وإنكلترا كما نعلم تحاول إقناع إسرائيل بالانسحاب من ضفة قناة السويس الشرقية إلى داخل سيناء على أساس أن تفتح القناة تحت إشراف دولي وهي تستعمل في الوقت الحاضر جميع وسائل الضغط على الطرفين. كما أن انكلترا تعتقد أنه يصعب إقناع الجمهورية العربية المتحدة بفتح القناة إذا فقد الدافع المادي لفتحها عن طريق وجود دخل من الأنابيب التي يشعر الإنكليز أيضاً أنه من الممكن أن تبنى بمساعدة الدول العربية ويمكن أن تستخدم لنقل بعض كميات النفط العربي نتيجة لضغط الحكومات العربية المنتجة على الشركات العاملة في بلادها، ولهذا فإن إنكلترا تخشى فعلاً أن يقدم المصريون على بناء الخط، لهذا أتت متظاهرة بتحبيذ فكرة الخط ومبدية استعدادها للتعاون في بنائه. وهي لا تريد في الحقيقة إلا القضاء على المشروع في مهده، فيمكنها أن تعمل عقداً لعمل المواصفات وجلب بعض المؤسسات المالية الإنكليزية للتظاهر بمساندة المشروع وتمويله، وستقوم الحكومة الإنكليزية بتمثيل دورها في المهزلة بإبداء استعدادها لضمان القروض اللازمة للتمويل، ثم يبدأون بخلق أعذار واهية لعدم السير في المشروع وتأجيل العمل حتى يتم ما يتوقعون حدوثه كأن يتم الصلح بين العرب وإسرائيل فتعود القناة إلى ما كانت عليه أو يسقط النظام القائم في الجمهورية العربية المتحدة نتيجة للمؤامرات الاستعمارية وترغم الحكومة الجديدة على فتح القناة

بالشروط التي يريدها المستعمرون والغزاة.

قد يقال إن هذه المؤسسة البريطانية هي نفسها التي تساهم في بناء خط أنابيب نقل الغاز من حقول إيران الجنوبية إلى جنوب الاتحاد السوفياتي. والرد على ذلك بسيط: لقد قرر الاتحاد السوفياتي أولاً شراء الغاز الإيراني وكان قادراً على تصميم الخط وبنائه بنفسه، وعندما رأى الإنكليز أن الموقف جدي وأن ألاعيبهم وأساليبهم قد لا تجدي نفعاً في منع الإيرانيين من تنفيذ المشروع أرادوا إنقاذ ما يمكن إنقاذه عن طريق الاستفادة من المشروع اقتصادياً في المساهمة في بناء الخط وتقديم الخدمات الهندسية.

هل هذا الكلام الذي نقوله هو من نوع المبالغة بسوء الظن أم أن لدينا أمثلة تعزز ما ذهبنا إليه من عدم الثقة بهؤلاء المستعمرين الذين يثبت بما لا يدع مجالاً للشك أنهم أعداء مخربون؟ وهذا هو دليلنا:

عندما حاول إخواننا في الجمهورية العربية السورية التخلص من الشركات الاحتكارية وتطوير نفطهم تطويراً مباشراً فزع المستعمرون والاحتكاريون وأرسلوا أحد جواسيسهم متظاهراً بأنه من أصحاب الخبرة الفنية واتصل بالحكومة السورية وأخبرها أنه على استعداد بأن يقنع بعض المؤسسات الإنكليزية الهندسية والمالية لمساعدة سوريا في تطوير نفطها وبناء خطوط للأنابيب لنقله من الشمال الشرقي في سوريا منطقة (كراتشوك) إلى ميناء على البحر الأبيض المتوسط. وقد خدع السوريون بهذا القول وساروا مع عملاء المخابرات الإنكليزية والشركات الاحتكارية إلى أبعد مدى، فتم اتفاق بموافقة الحكومة الإنكليزية وبضمانة منها بأن تمول المؤسسات البريطانية مشاريع تطوير الحقول السورية وبناء خطوط للأنابيب، وعندما حان وقت التنفيذ بدأ الإنكليز يبحثون عن أعذار لتأجيل العمل. فمرة يقولون إن المواصفات غير كاملة ومرة يقولون إن السعر منخفض ولا بد من زيادة نفقات العمليات. وقد انقضت سنتان بدون أي عمل أساسي اللهم إلا ما تظاهروا بالقيام به من إرسال بعض الأنابيب إلى سوريا والقيام ببعض عمليات المسح اللازم لمد الأنابيب. وكانوا على ما يظهر يدبرون أمراً، ولم يكونوا جادين بمباشرة العمل، وأغلب الظن أنهم كانوا يتوقعون سقوط الحكومة التي تفاوضهم وتحل محلها حكومة تلغي العقد وتعيد الامتيازات إلى الشركات الاحتكارية أو يحدث شيء كالذي حدث في يوم ٥ حزيران من عام ١٩٦٧ كأن تهجم إسرائيل على العرب في محاولة لإسقاط الحكومات الثورية في المنطقة.

لقد عرف السوريون أنهم خدعوا وأن الإنكليز لا يريدون بناء الخط، فلم يتوانوا لحظة واحدة في إلغاء العقد مع الإنكليز وعهدوا بالأمر إلى شركة إيطالية بنت الخط وأتمته وهو الآن يعمل لنقل النفط العربي السوري من كراتشوك إلى طرطوس.

والنفط والخط هما ملك خاص للشعب العربي في سوريا، وأكبر الظن أن الإنكليز يريدون إعادة تمثيل المهزلة مرة أخرى في الجمهورية العربية المتحدة.

إن الاستعمار والشركات الاحتكارية لا يريدون لنا الخير. وتاريخهم واضح وصريح، فهم يريدون إضعاف القوى التقدمية في المنطقة والقضاء عليها، وهم حلفاء طبيعيون للصهيونية. لهذا كله يجب أن نكون على حذر من ألاعيبهم ومخططاتهم، وأن نعتمد على أنفسنا وذلك بتوحيد مشاريعنا وجعلها على مستوى الأمة العربية، كلما كان ذلك ميسوراً وممكن التحقيق. وبودنا لو أن رجالات العرب، سواء أكانوا في الجمهورية العربية المتحدة أم في أي بلد عربي آخر، أبدوا تركيزاً أكبر على المخططات الاقتصادية ذات الطابع المشترك، فبناء خطوط كبيرة لنقل النفط العربي من الخليج إلى البحر الأبيض المتوسط سيتبعه بناء أسطول للناقلات لنقل النفط العربي من سواحل البحر الأبيض المتوسط والخليج العربي إلى أوروبا وأمريكا واليابان. ولكن المهم أن نبدأ بالأعمال المشتركة وهذا من أهم هذه الأعمال وأسهلها تحقيقاً.

إن أسطول الناقلات في العالم تملكه شركات النفط والمؤسسات الأجنبية بالنسب المبينة بالجدول رقم (١) ولا تملك البلاد العربية إلا عدداً قليلاً من الناقلات لا يزيد عددها على أصابع اليد الواحدة، ولا يأتي اسم البلاد العربية ضمن الدول التي تملك ناقلات كما يظهر من الجدول رقم (٢)، ومعنى هذا كله أننا نترك مصلحة كبرى للشركات الاحتكارية وبعض شركات النقل في البلاد الأوروبية واليابانية. وقد قدرت أرباح الناقلات في فترة الأربعة أشهر التي تلت الاعتداء على البلاد العربية بحوالى ٤٤٣ مليون دولار. وقدرت أرباح الشركات اليونانية وحدها بحوالى ١٥٠ مليون دولار (مائة وخمسون مليون دولار). ولو كنا قد بدأنا ببناء خطوط الأنابيب من الخليج إلى البحر الأبيض المتوسط منذ وافق المجلس الاقتصادي على المشروع في عام ١٩٥٤ لذهبت معظم هذه الأرباح للبلاد العربية بدلاً من أن تذهب إلى أصحاب الناقلات الأجنبية.

الجدول رقم (١)

أسماء المؤسسات التي تملك أسطول الناقلات العالمي حتى ٣١ ديسمبر ١٩٦٧

مالكو الناقلات	عدد الناقلات	وزن الناقلات (بالطن)	النسبة المئوية للمجموع
شركات نفطية	١١٤٨	٣٦,٤٣٢,٧٠٤	٣٤,٥
ملاك مستقلون	١٧٧٠	٦٦,٥٥٥,٨٨٠	٦٣,١
حكومات	١٣٣	٢,٣٢٥,٤٠٣	٢,٢
آخرون	١٣	١٨٧,٨٥٤	٠,٢
المجموع	٣٠٦٤	١٠٥,٥٠١,٨٤١	١٠٠

المصدر: *Petroleum Times* (12 April 1968).

الجدول رقم (٢)

أسماء البلاد التي سجلت بها الناقلات المكونة لأسطول نقل النفط في العالم حتى ٣١ ديسمبر ١٩٦٧

اسم البلد الذي يملك الناقلات	عدد الناقلات	وزن الناقلات (بالطن)	النسبة المئوية للمجموع
ليبيريا	٥٩٩	٢٣,٥٩١,٠٥٨	٢٢,٣٦
النرويج	٤٠٤	١٦,٥٢٨,١٧٢	١٥,٦٦
المملكة المتحدة	٣٩٢	١٣,١١٣,٠١٥	١٢,٤٣
اليابان	١٤٩	٩,٦٠٠,٥٥٠	٩,١٠
الولايات المتحدة الأمريكية	٣٥٧	٨,٤٦٨,٤٣٧	٨,٠٣
باناما	١٢١	٤,١٦٩,٠٩٢	٣,٩٥
فرنسا	١٠٣	٣,٩٦٥,٦٧٠	٣,٧٦
الاتحاد السوفياتي	١٥٦	٣,٦٦٨,٥٣٤	٣,٤٨
إيطاليا	٩٧	٣,٠٨٨,٢٤٤	٢,٩٣
اليونان	١٢٨	٣,٠٣٢,٨٨٨	٢,٨٧
هولندا	٨٥	٢,٦٨٩,١٩٠	٢,٥٥
السويد	٥٠	٢,٣٢٢,٨١٧	٢,٢٠
الدنمارك	٤٣	١,٩١٩,١٤٩	١,٨٢
المانيا الغربية	٤٤	١,٩١٦,٩٧٨	١,٨٢
اسبانيا	٤١	١,٢٠٤,٢٤١	١,١٤
بلدان أخرى	٢٩٥	٦,٢٢٣,٧٧٩	٥,٩٠
المجموع	٣٠٦٤	١٠٥,٥٠١,٨١٤	١٠٠

المصدر: المصدر نفسه.

٢ ـ خسائر الجمهورية العربية المتحدة نتيجة لإغلاق قناة السويس

يقدر دخل الجمهورية العربية المتحدة من قناة السويس قبل إغلاقها بما يعادل ستين مليون جنيه استرليني سنوياً (٦٠ مليون جنيه استرليني) كما يقدر أن ثلثي (⅔) هذا الدخل يأتي من النفط، وإذا ما قدر للقناة أن تفتح فمن المنتظر أن تخسر القناة نصف دخلها من النفط أو ما يعادل عشرين مليون جنيه استرليني. ولا شك أن جزءاً كبيراً من هذا النفط سيتم تعويضه بزيادة التجارة العالمية لأن قناة السويس ستظل إلى الأبد من أهم الممرات المائية في العالم. كما أن مساهمة الجمهورية العربية المتحدة ببناء الخطوط العربية المقترحة وقيام مصانع الصلب فيها بالاشتراك مع مصانع الصلب في الجزائر بتحضير الصفائح اللازمة لهذه الخطوط ستدر عليها فوائد تعوض عليها ما نقص من موارد قناة السويس وقد تزيد.

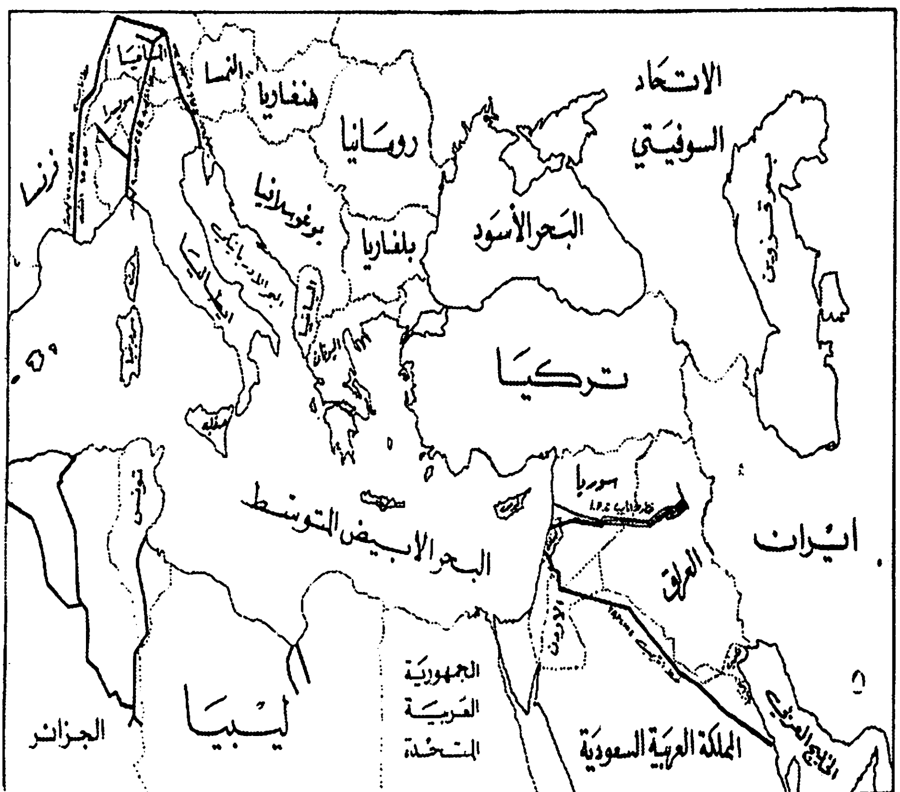
٣ ـ خط أنابيب لنقل النفط المصري من خليج السويس إلى البحر الأبيض المتوسط

إن الجمهورية العربية المتحدة بدلاً من أن تبني خطاً للأنابيب من خليج السويس إلى الإسكندرية، لنقل نفط الخليج العربي، وفائدة هذا الخط وإمكانية تنفيذه مشكوك فيها، يمكنها أن تبني خطاً للأنابيب لنقل نفط الجمهورية العربية المتحدة المنتج من حقولها في خليج السويس إلى ميناء على البحر الأبيض المتوسط. ولو تم هذا المشروع لارتفعت الأسعار التي يباع بها النفط المصري بما قد يزيد عن سبعين سنتاً (٧٠ سنتاً). والمعروف أن نفط حقول خليج السويس يباع بأسعار منخفضة جداً، فمثلاً تشتري الشركة الأمريكية المشتركة في تطوير وإنتاج وتصدير نفط حقل مرجان الذي كثافته ٣٤ درجة بحوالى ١٣٠ سنتاً للبرميل الواحد. وهذا النفط لو صدر من ميناء على البحر الأبيض المتوسط يقع غرب الإسكندرية مثلاً، لأمكن إعلان أسعار له لا تقل عن ٢٢٥ سنتاً للبرميل الواحد، والفرق بين السعرين كما نرى كبير جداً. وسيدر هذا العمل أرباحاً طائلة للجمهورية من نفطها مع العلم بأن نفط السعودية في صيدا بلبنان الذي كثافته ٣٤ درجة يباع بـ ٢١٧ سنتاً للبرميل، والنفط الليبي من ميناء مرسى البريقة يباع بـ ٢٢١ سنتاً، والحكومة الليبية تعتقد أن هذا السعر منخفض جداً ولا بد أن يباع النفط الليبي بسعر لا يقل عن ٢٣٥ سنتاً وسيكون سعر النفط المصري بين السعرين.

٤ ـ فوائد الخطوط العربية من الخليج العربي إلى البحر الأبيض المتوسط

إن الأمة العربية تصدر يومياً ٨ ملايين برميل من الخليج العربي و٣,٥ مليون برميل من البلاد العربية في شمال افريقيا (ليبيا والجزائر). ويقدر أن يكون استهلاك العالم الرأسمالي في عام ١٩٨٠ حوالى ٥٥ مليون برميل في اليوم، وسيساهم الوطن العربي بإنتاج وتصدير ما يعادل حوالى ٥٥ بالمئة (أو ٢٧ مليون برميل) في اليوم الواحد، أي اننا في عام ١٩٨٠ سنصدر للعالم الغربي ٥٥ بالمئة من حاجاته من النفط وربما صدرنا للعالم الشيوعي ما يزيد على مليوني برميل يومياً. والرقم الأخير هو ما قدر بأن تكون عليه الكميات النفطية التي ستستوردها أوروبا الشرقية من مناطق غير الاتحاد السوفياتي في عام ١٩٨٠. ولهذا فلو اننا شرعنا منذ الآن في بناء خطوط للأنابيب لنقل النفط العربي من الخليج إلى البحر الأبيض المتوسط حتى تبلغ طاقتها ما يعادل ٣٠ ـ ٤٠ أو حتى ٥٠ بالمئة من مجموع صادرات الخليج العربي وشمال العراق فإن ذلك بجانب أنه يخلق أعمالاً كبيرة في الوطن العربي كتوسيع أعمال صناعة الصلب وخلق مجالات للعمل في البلاد العربية التي ليس فيها نفط، فإنه يوفر أيضاً على المستهلكين في أوروبا وأمريكا. فينقل النفط من الخليج العربي بالأنابيب إلى موانئ البحر الأبيض المتوسط ومن ثم بالناقلات المتوسطة الحجم إلى موانئ أوروبا الجنوبية

على البحر الأبيض المتوسط وبحر الادرياتيك ومن ثم بالأنابيب إلى داخل أوروبا الغربية والوسطى حيث توجد الآن شبكة من خطوط الأنابيب كما يظهر من الخارطة التالية. إن مثل هذا النظام لن تقف أمامه عقبات إيجاد موانئ تستطيع استيعاب الناقلات الضخمة وهو بلا شك أوفر من طريقة نقل النفط العربي من الخليج العربي إلى أوروبا وأمريكا دوراناً حول افريقيا بجانب فوائده، التي ذكرناها، للأمة العربية. لقد جاء في دراسة عن الناقلات قامت بها مؤسسة Litton System Inc. ونشرت ملخصاً له نشرة **بلاتس أويل جرام** بتاريخ ١٤/٨/٦٨ أن الناقلات سيستمر بناء الكبيرة منها حتى تصل حمولة الواحدة منها إلى ما يعادل مليون طن ولكن أهميتها ستقل بعد عام ١٩٨٣ وربما استغني عن جزء كبير من خدماتها واستعيض عنها بالأنابيب وسيكون من الممكن بناء خطوط أنابيب من شمال افريقيا إلى أوروبا تحت البحر الأبيض المتوسط إلى جزيرة صقلية وإيطاليا.



النتيجـة

إن بناء خطوط أنابيب كبيرة السعة لنقل النفط العربي من الخليج العربي إلى سواحل شرق البحر الأبيض المتوسط العربية، ونقل هذا النفط بناقلات إلى موانئ البحر الأبيض المتوسط وبحر الأدرياتيك التي تبدأ منها شبكة خطوط الأنابيب التي تنقل النفط إلى بلاد غرب ووسط وشرق أوروبا، هو أرخص طريقة لإيصال النفط العربي إلى أسواقه، وهو ضرورة قومية تحتمها حاجتنا كدول فقيرة متطورة للاستفادة من نفطنا إلى أبعد مدى نستطيع الوصول إليه. ويجب أن تتضافر جهود البلاد العربية كلها لإنجاح هذا العمل خصوصاً البلاد المنتجة والمصدرة للنفط والبلاد التي تمر الخطوط في أراضيها والبلاد التي يمكنها أن تصنع صفائح الصلب اللازمة لهذه الخطوط كالجزائر والجمهورية العربية المتحدة.

أمريكا والعرب(*)

لم تبلَ أمة من الأمم بعدوّ ولم تسعَ لاكتساب عداوته كما بليت الأمة العربية بعداوة الولايات المتحدة الأمريكية لها. فهذه الدولة العظيمة مالياً واقتصادياً وعسكرياً صغيرة إلى حد كبير في نظرتها إلى دول العالم نظرة عادلة وبدون تحيز. فنحن العرب قد بلينا بهذه الدولة ووجدنا أنفسنا وبدون سابق إنذار أمام عدو شرس مصر على أن يسيء إلينا، وأن يتسبب في تشريد الملايين من أبناء أمتنا. فلماذا يا ترى يفعل الأمريكيون بنا هكذا وبدون استفزاز؟ حتى نتمكن من فهم الدوافع التي تجعل أمريكا تعادينا وتتخذ من نفسها معيناً وحامياً وناصراً للعصابات الصهيونية في فلسطين، علينا أن نعود إلى الوراء قليلاً لنحلل الأسباب السياسية والاقتصادية التي تكمن وراء تحيز الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل.

فليس شيئاً جديداً أن يتسابق مرشحو الأحزاب الأمريكية في بذل الوعود لنصرة إسرائيل على حساب العرب، وإمداد هذه الدولة المغتصبة بما يكفل لها البقاء والاستمرار والتوسع. فالسيد ريتشارد نيكسون الذي وقع اختيار حزب الجمهوريين عليه ليكون رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية في الانتخابات القادمة، والسيد هيوبرت همفري نائب الرئيس جونسون والذي وقع عليه الاختيار من قبل الحزب الديمقراطي الحاكم ليخلف جونسون في الرئاسة، يتسابقان بشكل مزر ومخجل يظهر بكل وضوح انتهازية السياسي الأمريكي واستعداده لإعطاء الوعود بغض النظر عن شعور الآخرين وبدون حساب لما تسببه هذه الوعود من إحراجات للولايات المتحدة الأمريكية نفسها، ومن آلام لمجموعة من الناس وهم العرب.

(*) نشر في: **مجلة البترول والغاز العربي**، السنة ٤، العدد ١ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٦٨)، ص ٥ ـ ٩.

أسباب التنافس

وتسابق الساسة الأمريكان في إرضاء الرأي العام اليهودي في الولايات المتحدة الأمريكية ليس بجديد، ولكنهم كانوا في الماضي يجعلون تصريحاتهم ذات طابع شامل وغامض وليس فيها تخصيص بحيث يتمكن قائلها، بعد أن يتولى الحكم، أن يفسرها بشكل أو بآخر. أما نيكسون وهمفري فهما يتحدثان بصراحة ووضوح عن عزمهما إعطاء إسرائيل الأسلحة الثقيلة والصواريخ والقاذفات النفاثة الثقيلة التي تزيد سرعتها عن سرعة الصوت. كما يتحدثون عن إبقاء تفوق إسرائيل العسكري على العرب حتى تتمكن إسرائيل من تنفيذ مخططاتها في التوسع وتكون في مأمن من خطر نجاح العرب في استرداد أراضيهم، ولا يكون أمامهم إلا الاعتراف بالهزيمة وقبول شروط الفاتحين المنتصرين.

إن الولايات المتحدة الأمريكية لا تفعل كل ذلك مدفوعة بعوامل إنسانية محاولة تجميع اليهود الذين شردتهم النازية وأفنت منهم الملايين، فكلنا يعرف أن الأمريكان، كبقية الشعوب الغربية، ولو أنها تشعر بتوبيخ الضمير نتيجة للإساءات المتكررة التي قامت بها ضد المجموعات اليهودية في أوروبا، إلا أن الإنسان العادي في تلك البلاد لا يزال لا يحب اليهود ولا يميل إليهم ولا يثق بهم. فلماذا إذن يساعدونهم على حساب شعب لم يسئ إليهم؟ السبب هو مصلحة أمريكا القومية ومصلحة الشعوب الغربية التي تتزعمها.

دور النفط

إن الحضارة الغربية، ويجب أن يعرف ذلك جميع الزعماء والقادة العرب، تعتمد على الصناعة بالدرجة الأولى، والصناعة تعتمد على الطاقة. وأفضل أنواع الطاقة وأرخصها بالنسبة للصناعات الحديثة هي النفط، والولايات المتحدة الأمريكية، وهي أكبر الدول المنتجة والمستهلكة للنفط والتي تستهلك يومياً ١٢,٢٥٠,٠٠٠ برميل وتنتج يومياً ٩,٢٧٠,٠٠٠ برميل، وتستورد الباقي ومتوسطة ٣ ملايين برميل يومياً من الخارج، مهددة بنضوب مصادر النفط فيها لأن محاولاتها في العثور على مصادر جديدة للنفط لم تصادف النجاح المقدر لها بحيث أصبحت في الأربع سنوات الأخيرة تستهلك من حقولها أكثر مما تكتشف، كما يتضح من الجدول رقم (١).

والخوف من نضوب مصادر النفط في الولايات المتحدة الأمريكية نفسها قد دفع الأمريكان منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى، إلى السير في جميع الاتجاهات خارج بلادهم بحثاً عن مصادر للنفط حتى أصبحت الشركات الأمريكية تسيطر على معظم مصادر النفط في العالم خارج الاتحاد السوفياتي والكتلة الشيوعية. وكانت الشركات الغربية تعمل في الاتحاد السوفياتي حتى تم تأميمها بعد ثورة تشرين الأول/ أكتوبر سنة

١٩١٧ وفي بقية المعسكر الشيوعي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. ويملك الأمريكان وحدهم ٥٤ بالمئة من حقول منطقة الشرق العربي.

الجدول رقم (١)

الزيادة والنقص في احتياطي النفط

في الولايات المتحدة الأمريكية

الفترة	مقدار الزيادة في الاحتياطي (ببلايين البراميل)
١٩٥٢/١٩٤٨	٦,٣
١٩٥٧/١٩٥٣	٢,٣
١٩٦٢/١٩٥٨	١,٢
١٩٦٧/١٩٦٣	-٠,٠٧٥ نقص الاحتياطي عما كان عليه عام ١٩٦٦

المصدر: *Oil Facts* (May-June 1968).

الاستهلاك الأمريكي

وفي دراسة قامت بها وزارة الداخلية الأمريكية اتضح أن استهلاك الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٦٧ بلغ ١٢,٣٠٠,٠٠٠ برميل في اليوم وسيكون في عام ١٩٨٠ ١٨ مليون برميل. ولكن احتياطي الولايات المتحدة ومقداره ٣١,٤ بليون برميل لا يستطيع أن يواجه هذه الاحتياجات المتزايدة، ولا بد من اكتشاف ما يعادل ٧٤ بليون برميل من النفط حتى عام ١٩٨٠ لتستطيع الولايات المتحدة الأمريكية أن تمد نفسها بالنفط محلياً.

ومع أن ما تصرفه الصناعة النفطية الأمريكية داخل الولايات المتحدة قد تضاعف عما كان عليه قبل عشرين عاماً، إلا أن الزيادة في الاحتياطي قد توقفت ولا بد من الاعتماد على مصادر خارجية لضمان استمرار ازدهار الصناعة الأمريكية، داخل أمريكا نفسها، ولتضمن استمرار سيطرتها ونفوذها على البلاد الموالية لها والتي تمدها الشركات الأمريكية بالطاقة. كما أن سيطرة أمريكا على موارد النفط خارج الولايات المتحدة، مكنتها من بسط سيطرتها ونفوذها على بقاع كثيرة من العالم ومكنت أساطيلها من أن تظل قلاعاً عائمة تهدد كل من يخالف رأيها ولا يسير في ركابها.

ولعل حرب فيتنام التي تدعي أمريكا أنها تشنها حماية لشعب فيتنام الجنوبية من السيطرة الشيوعية والتي تسببت في تخريب شمال وجنوب فيتنام، والتي لن يبقى شيء بعد انتهائها يستحق الحماية، ما كانت لتصل إلى العنف الذي وصلت إليه لولا سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على مصادر النفط في الخليج العربي وسهولة نقل النفط الخام ومنتجاته بأسعار مخفضة من هناك إلى مواقع القتال.

مخاوف أمريكا

إن كل ما تخشاه الولايات المتحدة الأمريكية، هو أن تفقد سيطرتها على مصادر النفط في الخليج العربي. فإنها تبذل الغالي والرخيص في جعل هذه المنطقة تسبح في الفلك الذي ترسمه لها، وتظل كأمريكا اللاتينية مقسمة مفككة يعبث بها الرأسمال الأمريكي كما يحلو له. فهي تشجع التقسيم في المنطقة وخلق كيانات سياسية هزيلة كما فعلت في أمريكا اللاتينية، وتشجع الأنظمة الدكتاتورية حتى يتسنى لها، عن طريق هذه الحكومات، وهي التي تعتبر نفسها الوريث الوحيد للنفوذ البريطاني في المنطقة، تسيير الأمور بالطريقة التي تضمن استمرار سيطرتها على الثروات النفطية لكي تنقلها إلى أمريكا بعد نضوب حقولها التي لا بد لها أن تنضب في مدة لا تزيد عن ١٥ ـ ٢٠ عاماً إذا لم تكتشف حقول جديدة. . . وهذا أصبح شبه المستحيل.

وحتى الحقول الجديدة التي تكتشف في القارة الأمريكية كالتي اكتشفت مؤخراً في الاسكا تكاليفها باهظة بحيث تفضل أمريكا استيراد النفط من منطقة الشرق الأوسط طالما كان ذلك ممكناً وبالأسعار التي تفرضها.

كما أن سيطرة أمريكا على حقول النفط خارج الولايات المتحدة وخصوصاً منطقة الشرق الأوسط تعطيها نفوذاً على الدول المستوردة لهذا النفط، كأوروبا الغربية التي أصبحت تعتمد اعتماداً يكاد يكون كلياً على وارداتها النفطية التي أصبحت تعادل خمسين في المائة (٥٠ بالمئة) من مجموع حاجياتها من الطاقة، من المنطقة العربية في شمال افريقيا والخليج العربي، والتي تزيد كميات استهلاكها للمواد النفطية بما يعادل ١١ بالمئة على الأقل سنوياً، كما يتضح من الجدول رقم (٢). وهذا ربما هو الذي دفع سياسياً طموحاً كالجنرال ديغول إلى الثورة على هذا الأسلوب من السيطرة الذي تحاول أمريكا فرضه على العالم، ومحاولته الخروج من هذا الطوق الأمريكي والبحث عن مصادر نفطية خاصة بفرنسا في شمال وغرب افريقيا وفي منطقة الخليج العربي.

أسباب العداوة

قد يتساءل المرء: وما علاقة كل هذا بعداوة الولايات المتحدة الأمريكية للعرب؟ أوليس من المنطق أن تحاول أمريكا وهي التي يعتمد مستقبل إمداداتها بالنفط على الأرض العربية، اكتساب صداقة العرب بدلاً من معاداتهم؟ ولكي نتفهم هذه النقطة نوضح: إن الولايات المتحدة الأمريكية تعرف جيداً أن أمة عربية متحدة متصنعة ستستهلك كميات كبيرة من الطاقة وستشكل تهديداً خطيراً لمستقبل سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على موارد النفط، لأن هذه الدولة لن تفرط بالنفط بمثل الطريقة الحالية التي تتبع في إخراج النفط وبيعه. كما أن هذه الدولة قد تلجأ للتأميم والمتاجرة بالنفط بالطريقة التي تحقق مصالحها القومية، فتبيعه لمن تشاء وتمنعه عمن تشاء كما

تفعل الولايات المتحدة الأمريكية الآن بالنفط العربي، حيث تمنعه عن الدول التي تعاديها كالصين الشعبية، ولذا فهي تمنع بكل ما لديها من قوة حدوث قيام مثل هذه الدولة، وتريد أن يستمر وجودها فعلاً في المنطقة عن طريق وجود إسرائيل.

الجدول رقم (٢)

تقدير للكميات التي سيستهلكها العالم من أنواع الطاقات المختلفة في المناطق التي لا تدخل ضمن أمريكا الشمالية (كندا، الولايات المتحدة الأمريكية ومكسيكو) وكذلك خارج منطقة المعسكر الشيوعي في الفترة بين ١٩٦٦ و١٩٨٥

نوع الطاقة	١٩٦٦		١٩٨٥	
	مجموع الاحتياجات المختلفة مقدرة بما يعادلها من النفط الخام (بملايين البراميل يومياً)	النسبة المئوية من مجموع الطاقة المقدرة	مقدار الزيادة عدد المرات	النسبة المئوية من مجموع الطاقة المقدرة
حاجات العالم خارج أمريكا الشمالية				
منتجات نفطية	١١,٠	٥٠	٣ ١/٢	٦٥
غاز طبيعي	١,٠	٥	٧	١٠
كهرباء من مصادر مائية	١,٠	٥	٢ ١/٢	٣
كهرباء من مصادر نووية	٠,٥	٠	٠	٥
طاقات صلبة (فحم، خشب..)	٩,٠	٤٠	١ ١/٤	١٧
مجموع حاجات العالم خارج أمريكا الشمالية	٢٢,٥	١٠٠	٢ ٣/٤	١٠٠
حاجات أمريكا الشمالية				
منتجات نفطية	١٠,٠	٣٩	١ ١/٢	٣٥
غاز طبيعي	٩,٠	٣٤	١ ١/٢	٢٩
كهرباء من مصادر مائية	٠,٥	٢	٢	٢
كهرباء من مصادر نووية	٠,٥	٠	٠	٧
طاقات صلبة (فحم، خشب..)	٦,٥	٢٥	١ ٣/٤	٢٧
مجموع حاجات أمريكا الشمالية	٢٦,٥	١٠٠	١ ٣/٤	١٠٠

المصدر: *World Petroleum* (June 1968).

إسرائيل امتداد لأمريكا

فإسرائيل ليست كياناً دينياً هدفه جمع المتدينين من بني إسرائيل في المكان الذي نزل فيه الوحي على موسى، ولكنها في نظر أمريكا قاعدة أمريكية مائة في المائة يملكها ويسيطر عليها يهود أمريكا لأن يهود إسرائيل، وعددهم لا يزيد عن مليونين ونصف المليون، يعتمدون في حياتهم وبقائهم على الستة ملايين يهودي الذين يحملون الجنسية الأمريكية، ولهم فيها مصالح ضخمة يستخدمونها للإبقاء على يهود إسرائيل.

وهكذا تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية الأراضي الفلسطينية أراضي أمريكية، ولن يكون لديها مانع في المستقبل من اعتبارها ولاية أمريكية كما فعلت مع جزر هاواي ومنطقة الاسكا، وكلتاهما تبعد آلاف الأميال عن الأرض الأمريكية.

كما أن هناك عاملاً جديداً ظهر في الأفق وهو الاتحاد السوفياتي. فكل الدلائل تدل على أن هذا الأخير سيصبح في القريب العاجل من الدول المستوردة للنفط، وقد بدأ فعلاً بعمل عقود لاستيراد النفط الجزائري. وظهور الاتحاد السوفياتي كدولة منافسة لأمريكا في استيراد النفط، يدفع أمريكا لتكون أكثر شراسة ولتحاول تعميق سيطرتها على إسرائيل ولاستخدام هذه الأخيرة لمنع التجمع العربي وربما الاستيلاء على منابع النفط في العراق والكويت، كما حدث واستولت على منابع النفط في سيناء.

إن إسرائيل بحجمها الصغير لا تستطيع التخلص من النفوذ الأمريكي لأنها لا تستطيع مقاومة العرب لو تركت وحدها، ولا تستطيع التوسع لإقامة دولة من النيل إلى الفرات بدون أسلحة أمريكا ومعاونتها وعلمها وضغطها على العرب وإبقائهم دولاً مشتتة ضعيفة. ولذا فإن إسرائيل امتداد للأرض الأمريكية في الشرق العربي، وستحاول أمريكا أن تقوي إسرائيل حتى تستطيع عن طريقها، وبالتعاون معها، القضاء على القوى التقدمية في الوطن العربي كما حاولت في العام الماضي، وبعد القضاء على هذه القوى سيأتي دور الدويلات الصغيرة الباقية. إنهم لا يفرقون بين العرب، ولكنهم في نظرهم عناصر متخلفة يشكل وجودها خطراً على دولة إسرائيل الكبرى وعلى النفوذ الأمريكي. وهم يعاملون العرب كما كان الأمريكيون الأول الذين أتوا إلى القارة الأمريكية من أوروبا يعاملون الهنود الحمر أهل القارة الأمريكية الأصليين. كانوا يحاربون أهل أمريكا الأصليين بكل الوسائل: بالمفاوضات، بالتهديد، بالقتال ثم بنشر الأوبئة بين تلك الشعوب البدائية. وكانوا أيضاً يقسمونهم إلى قسمين: هنود حمر مشاغبين، وهم يمثلون في المجموعة العربية ما نسميه بالقوى الثورية أو التقدمية، هؤلاء في نظرهم خطرون ويستحقون القضاء عليهم بسرعة. والمجموعة الأخرى هم هنود حمر مسالمون تمثلهم في مجموعتنا القوى المحافظة، وهؤلاء لا بأس من الإبقاء عليهم مؤقتاً حتى يقضى على القوى التقدمية المشاغبة ومن ثم يأتي دورهم كما حدث للهنود الحمر الذين كان الإنسان الأبيض الأمريكي يعتبرهم أصدقاء مسالمين. ولما قضى على القوى المحاربة من الهنود جاء دورهم فقتلوهم وشردوهم، ومن بقي منهم أخذوا يعاملون كالسوائم يحتفظ بهم في مناطق معينة وتزار مرابطهم كما تزار حدائق الحيوانات.

ولا شك أن القوى المحافظة سيكون مصيرها مصير الهنود الحمر المسالمين لو نجحت أمريكا وربيبتها إسرائيل في القضاء على القوى التقدمية العربية في المنطقة، وهذا ما يجعلنا نقول إن إسرائيل وأمريكا عدوتان لدودتان لكل العرب، تقدمين كانوا

أو محافظين، وان مصير الإنسان العربي واحد، والطامعون في أرضه كثيرون وليس أمامه إلا الصمود والقتال دفاعاً عن أرضه وشرفه كما فعل آباؤه وأجداده.

النتيجـة

مما سبق نرى أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أيقنت أنها لكي تضمن ازدهار صناعتها واستمرار سيطرتها وحلفاءها على أجزاء كثيرة من العالم، لا بد أن تكون لها قاعدة ثابتة في الوطن العربي. وقد أدركت أن خلق إسرائيل كامتداد للشعب اليهودي في أمريكا يعطيها ما تسعى إليه. ومن الثابت من الأرقام أن العالم الغربي وربما العالم الشرقي، مضطر ولمدة مائة عام منذ الآن إلى الاعتماد على الثروات النفطية في المنطقة الممتدة من المحيط الأطلسي إلى سواحل الخليج العربي. وإن ما رأيناه حتى الآن من تصارع بين القوى العالمية على هذه المنطقة ما هو إلا جزء بسيط مما سيحدث في المستقبل. فالولايات المتحدة الأمريكية تريد، وبدون أن يشاركها أحد، السيطرة على هذه المنابع. والاتحاد السوفياتي الذي بدأ يشعر بالنقص في موارده النفطية والذي بدأ فعلاً يشتري النفط من الخارج، كما رأينا، قد يضطر في المستقبل لأسباب قومية خاصة به استيراد النفط العربي، وكذلك استخدامه للتجارة به في البلاد الأخرى التي تستورد النفط. وكلتا القوتين الجبارتين لها دوافع قومية وإن اختلفت أساليبهما، والويل للضعيف الذي قد يضعه سوء حظه بين هاتين القوتين عندما يتصادمان.

والطريقة الوحيدة التي أراها لتحقيق الاستقلال من هذه القوى هو أن نأخذ موقف الحياد الإيجابي، أي أن نصادق من يصادقنا ونعادي من يعادينا. فقد أظهرت أمريكا بكل وضوح أنها عدوة لدودة للعرب، فاغتصبت أرضهم وشردت نساءهم وأطفالهم وتساعد بكل وضوح على تحقيق «إسرائيل الكبرى» الممتدة من النيل إلى الفرات ومن بيروت إلى المدينة المنورة. والذين يشكون في هذا الكلام ما عليهم إلا أن يرجعوا قليلاً إلى وعد بلفور. لقد كان يتحدث عن إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين بحيث لا تتأثر مصالح سكان فلسطين وأهله الأصليين، فماذا حدث؟

في عام ١٩٤٨ ابتلع اليهود بمساعدة أمريكا ما يعادل ثلاثة أرباع فلسطين، وفي عام ١٩٦٧ استولى اليهود بمساعدة أمريكا على كل فلسطين وأجزاء أخرى من الوطن العربي تعادل أضعاف مساحة فلسطين. وفي الجولة القادمة سيحاولون تخطي خطوط الهدنة إلى قفزة أخرى مرسومة قد توصلهم إلى حقول النفط في كركوك في العراق، بعد أن استولوا على حقول النفط في سيناء، وعندئذٍ سيكون الطريق إلى حقول النفط في الخليج العربي مفتوحاً أمامهم.

إن القيادات العربية والزعامات العربية المختلفة فشلت حتى الآن في توحيد المجهود العربي وتوحيد الأمة العربية في كيان واحد يصمد أمام التحديات. وإن الخلافات العقائدية والشخصية بين قادة العرب قد أوصلتهم إلى ما وصلوا إليه الآن.

والمطلوب منهم جميعاً أن يرتفعوا إلى مستوى رجال التاريخ وأن يوحدوا صفوفهم ليتقوا هذا البلاء المستطير.

ويا ليت إخواننا العرب الذين ينادون بالوحدة الإسلامية كخروج من المأزق الذي نجد أنفسنا فيه نتيجة تمزق شملنا وافتراق كلمتنا أن يبدأوا بتوحيد الـ ١٠٠ مليون مسلم من العرب أولاً ليكونوا ركيزة للوحدة الإسلامية المنشودة، فلو توحد العرب لاستطاعوا، ولا شك، أن يكونوا عوناً لأنفسهم ولإخوانهم المسلمين. ولكن الدول العربية الصغيرة قبل أن توحد نفسها لن تكون قادرة على توحيد غيرها. والمطلوب عمله بسرعة هو أن يجتمع قادة العرب ملوكاً وزعماء ويقرروا سياسة موحدة حيال أمريكا. فأمريكا التي تسيطر على ٥٤ بالمئة من ثروات النفط في الوطن العربي وتجمع أرباحاً صافية بما يعادل ٢.٢٨ مليون دولار سنوياً بواسطة إمكانياتها هذه تبسط نفوذها على كثير من الشعوب، إذا ما وجدت نفسها معرضة للطرد في المنطقة ولتأميم رؤوس أموالها في صناعة النفط العربية، ستفكر مرتين قبل الاندفاع في الطريق الذي تسير به.

إن الحرب بيننا وبين أمريكا وإسرائيل حرب حياة أو موت بالنسبة لنا، والذين لا يضعون كل إمكانياتهم في المعركة الآن سيفقدون هذه الإمكانيات وسيندمون يوم لا ينفع الندم. ولعل أفضل وصف للأمة العربية في محنتها الحالية ما قاله أحد رجال البادية، بادية الجزيرة العربية في عام ١٩٤٩: «إن الأمة العربية وفلسطين كعود من الحطب أحد أطرافه يحترق بالنار والطرف الآخر بارد».

نحو سياسة نفطية وطنية مستقلة في العراق(*)

لا شك أن إخواننا في العراق الشقيق يسألون أنفسهم لماذا تنجح السياسات النفطية الوطنية في الجزائر وفي سوريا ولا تقوم مثلها في بلادهم وهو البلد الغني برواسب النفط التي يمكن إنتاجها بتكلفة تقل عن تكلفة الإنتاج في معظم بلاد العالم، كما أن مركزه الجغرافي الممتاز يمكنه أن يصدر نفطه من حقوله الشمالية إلى أوروبا وأمريكا ومن الجنوب إلى بلاد آسيا وافريقيا واستراليا؟

إن المرء ليتساءل معهم لماذا لا تنجح الخطوات الجريئة التي تقدم عليها بعض حكومات العراق الثورية؟ فالقانون رقم (٨٠) الذي شرعه عهد اللواء الركن عبد الكريم قاسم استطاع بموجبه استرجاع ما يعادل ٩٩,٦ بالمئة من الأراضي العراقية التي كانت تحت تصرف شركة النفط العراقية الانكليزية الجنسية والتي تملكها مجموعة من الشركات الأوروبية والأمريكية. لقد استطاع عبد الكريم قاسم أن يسترجع كل أراضي العراق إلاّ ما يعادل ٠,٤ بالمئة من مساحة أرض العراق أبقيت للشركات وفيها توجد حقول النفط المنتجة والمستثمرة. وضمن الأراضي التي استرجعتها الحكومة العراقية توجد تراكيب جيولوجية من المقدر أنها تحتوي على رواسب النفط (وحقول ثابت وجود النفط فيها بكميات تجارية) كحقل شمال الرميلة الذي قدر الجيولوجيون أنه يحوي من النفط الذي يمكن إنتاجه بالطرق العادية بما يعادل ١٠,٠٠٠ مليون برميل (١٠ بلايين من البراميل أو ١,٣ بليون طن).

منذ أن صدر القانون رقم (٨٠) في عام ١٩٦١ والشعب العراقي يؤمل أن تتاح له الفرصة ليستفيد من ثرواته الطبيعية الهائلة، وعندما أعقبت الحكومات المتعاقبة هذا القانون بتأسيس شركة النفط الوطنية وإصدار القانون رقم (٩٧) لعام ١٩٦٧ ظن هذا

(*) نشر في: **مجلة البترول والغاز العربي**، السنة ٤، العدد ٣ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٨) ص ٦ ـ ١١.

الشعب الصابر الصامت أنه قد أصبح على قاب قوسين أو أدنى من تحقيق أهدافه في حياة أفضل، ولكن للأسف لا يزال النفط مطموراً في الأرض، ولا زالت شركة النفط الوطنية لم تتحرك بعد لاستثمار هذا النفط وإنتاجه وتصديره بأيد ورأسمال وطني. وسيحتاج الحكم الجديد إلى وقت لدراسة برنامج شركة النفط الوطنية ووضع دراسات جديدة لمشاريعها، وهذه نقطة يجب أن يعالجها القائمون على إدارة الشركة، فلا يمكن لمؤسسة فنية أن تنجح وهي مهددة بتغيير إدارتها كلما قام انقلاب عسكري. وإذا كان العراقيون مصممين على عدم الاستقرار فعلى الأقل لا بد من تحييد شركة النفط الوطنية ووضعها في أيد فنية أمينة لا يتأثر وجودها بتغيير الحكومات. لقد تعاقب على إدارة الشركة عدد كبير من الفنيين العراقيين، وكان من الممكن أن ينجحوا لو أتيحت لهم الفرصة واستقروا في أماكنهم مدة أطول. ولكنهم ذهبوا وفقدتهم البلاد. فأين الوتاري؟ وأين العقيلي؟ وأين طارق شفيق؟ وغيرهم من الفنيين العراقيين. إنه من الممكن الاستفادة من خبرتهم الفنية والتعاون معهم لتقوية شركة النفط الوطنية فنياً وعلمياً. والأمل أن تستطيع الإدارة الجديدة للشركة إعادة هؤلاء إلى الشركة والاستفادة من خبرتهم كل في مجال اختصاصه.

ونحن إذ نأسف على الوقت الذي ضاع بدون فائدة تذكر، نريد أن نقدم للإدارة الجديدة لشركة النفط الوطنية في العراق الاقتراحات التالية آملين أن يتمكن رجالات العراق في المستقبل من تنفيذ ما جاء في القانون رقم (٨٠) لعام ١٩٦١ والقانون رقم (٩٧) لعام ١٩٦٧ بمعزل عن التقلبات السياسية. ولا شك أن الإدارة الجديدة لشركة النفط الوطنية وعلى رأسها صديقنا الدكتور سعدون حمادي قادرة على تحقيق هذا الأمل ومقترحاتنا هي:

١ ـ البدء فوراً بحفر عدد من الآبار في حقل شمال الرميلة تضاف إلى الآبار الست الموجودة حالياً هناك.

٢ ـ بناء خط أنابيب ذي سعة كبيرة (٤٠ إنشاً مثلاً) من حقل شمال الرميلة إلى ميناء طرطوس في سوريا كما يظهر على الخارطة.

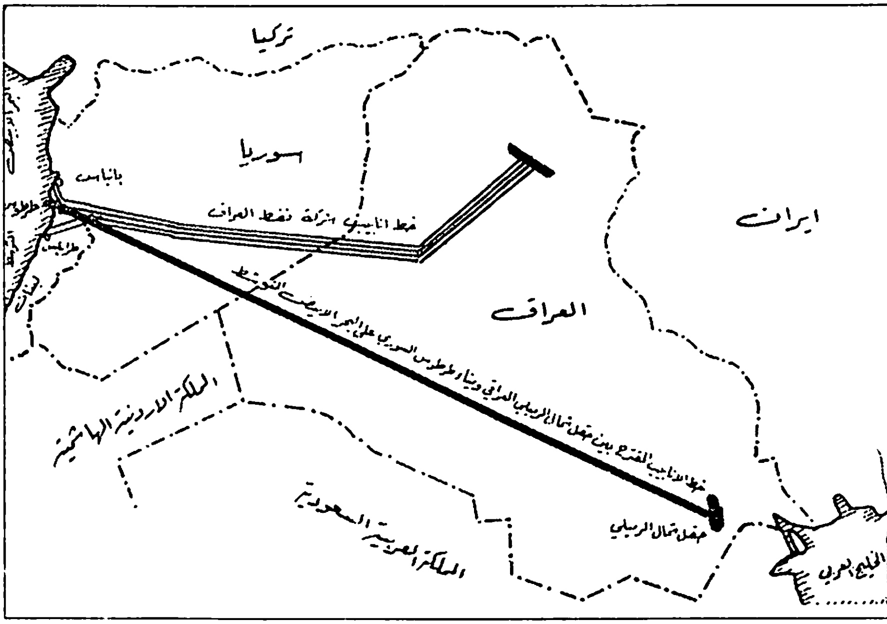
٣ ـ بناء خط من الأنابيب من حقل شمال الرميلة إلى ميناء في جنوب الكويت أو المنطقة المحايدة الكويتية ـ السعودية يصل نفط العراق بالمياه العميقة في الخليج العربي.

٤ ـ ضم جميع عمليات التكرير والتسويق في العراق إلى شركة النفط الوطنية.

٥ ـ خلق إدارة للتسويق المحلي والخارجي في شركة النفط الوطنية العراقية.

٦ ـ الاتفاق على بناء عدد من الناقلات لنقل المنتجات والنفط الخام.

٧ ـ الاتفاق مع الجمهورية العربية السورية لبناء معمل تكرير في طرطوس تملكه شركة النفط الوطنية العراقية أو تملكه الشركة العراقية ومؤسسة النفط السورية مشاركة.



فيكرر النفط العراقي هناك ويصدر على شكل منتجات ونفط خام. والمشاركة في معمل التكرير وكذلك في الجزء من الخط الواقع في الأراضي السورية سيمنع أي احتكاك بين الحكومتين، ولن تكون هناك دوافع لمنع النفط العراقي من الوصول إلى أسواقه.

والآن يمكننا أن نشرح كيف يمكن تنفيذ مثل هذه المقترحات:

١ ـ قد يقول البعض إنه لا توجد لدى حكومة العراق أموال في الوقت الحاضر تستطيع بها تمويل عمليات تطوير حقل شمال الرميلة تطويراً مباشراً، وذلك لقلة الأموال السائلة في البنوك العراقية.

لقد بحثت هذه النقطة من قبل وثبت أن هناك أموالاً في البنوك العراقية يمكن استخدامها لهذا الغرض، ولكن من الممكن أيضاً الاتفاق مع بعض الدول الأوروبية كيوغوسلافيا وإيطاليا وربما ألمانيا الشرقية أو مجموعة من الشركات في أوروبا الشرقية أو في إيطاليا لحفر كل الآبار اللازمة وجلب جميع المعدات اللازمة للتجميع ولإعداد الآبار على أن تسدد القيمة نفطاً خاماً.

٢ ـ إننا نقترح أن يصدر كل أو بعض نفط شمال الرميلة الحكومي من البحر الأبيض المتوسط بدلاً من تصديره كله من الخليج العربي لأسباب اقتصادية تتضح مما يلي:

إننا إذا بنينا خطاً من شمال الرميلة إلى طرطوس على البحر الأبيض المتوسط

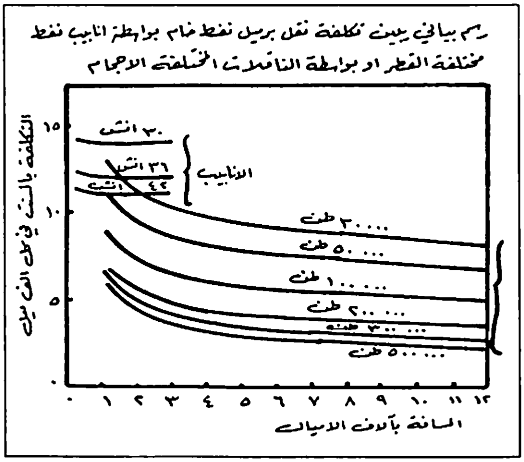
فسيكون طوله ١٠٠٠ ميل تقريباً وسيكلف نقل البراميل فيه ١١ سنتاً، وإذا فرضنا أننا نقلناه من طرطوس إلى موانئ بحر الأدرياتيكي أو البحر المتوسط أو موانئ بحر الشمال، فإن تكلفة النقل ستكون كما هو مبين في الجدول.

تكلفة نقل برميل نفط خام من حقول إنتاجه إلى موانئ الاستيراد بواسطة خطوط الأنابيب والناقلات المختلفة الأحجام (بالسنت الأمريكي)

	حمولة الناقلات (بآلاف الأطنان)				
	٥٠	١٠٠	٢٠٠	٣٠٠	٥٠٠
الحالة الأولى:					
تكلفة نقل البرميل بالأنابيب من حقل شمال الرميلة إلى ميناء طرطوس	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠
تكلفة نقل البرميل بالناقلات من ميناء طرطوس إلى ميناء جنوا أو مرسيليا	١١,٥	٨,٥	٧,٠	٦,٥	٦,٠
تكلفة نقل البرميل بالناقلات من ميناء طرطوس إلى ميناء لندن أو روتردام	٢٧,٨	٢٣,١	١٦,٥	١٣,٢	٩,٩
١ ـ تكلفة نقل البرميل من حقل شمال الرميلة بالأنابيب والناقلات إلى ميناء جنوا أو مرسيليا	٢٢,٥	١٩,٥	١٨,٠	١٧,٥	١٧,٠
٢ ـ تكلفة نقل البرميل من حقل شمال الرميلة بالأنابيب والناقلات إلى ميناء لندن أو روتردام	٣٨,٨	٣٤,١	٢٧,٥	٢٤,٢	٢٠,٩
الحالة الثانية:					
تكلفة نقل البرميل من الفاو على الخليج العربي إلى ميناء لندن أو روتردام دوراناً حول إفريقيا	٨٠,٥	٦٧,٥	٤١,٤	٣١,٠	٢٣,٠
الحالة الثالثة:					
تكلفة نقل البرميل من الفاو على الخليج العربي إلى السويس	٢٧,٨	٢٣,١	١٦,٥	١٣,٢	٩,٩
تكلفة نقل البرميل من ميناء الاسكندرية إلى ميناء جنوا أو مرسيليا	١١,٥	٨,٥	٧,٠	٦,٥	٦,٠
تكلفة نقل البرميل من ميناء الاسكندرية إلى ميناء لندن أو روتردام	٢٥,٥	٢٤,٠	١٥,٠	١٢,٠	٩,٠
تكلفة نقل البرميل بخطوط الأنابيب من السويس إلى الاسكندرية(*)	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠
١ ـ تكلفة نقل البرميل من الخليج العربي إلى جنوا أو مرسيليا عن طريق خط الأنابيب السويس ـ الاسكندرية	٤٧,٣	٣٩,٦	٣١,٥	٢٧,٧	٢٣,٩
٢ ـ تكلفة نقل البرميل من الخليج العربي إلى لندن أو روتردام عن طريق خط الأنابيب السويس ـ الاسكندرية	٦١,٣	٥٥,١	٣٩,٥	٣٣,٢	٢٦,٩

(*) لقد قدرنا أجرة النقل بخطوط الأنابيب من السويس إلى الاسكندرية على أساس أن رسم المرور في قناة السويس يكلف ١١ سنتاً.

ـ جرى حساب تكلفة النقل بالأنابيب وبالناقلات باستخدام الرسم البياني على الصفحة التالية.



المصدر: *Petroleum Outlook* (July 1968).

وإذا فرضنا أن تكلفة إنتاج البرميل الواحد من آبار شمال الرميلة هي ٢٠ سنتاً، وهذا المبلغ في نظرنا مبالغ فيه لأن آبار الرميلة تعد من أخصب الآبار في العالم، ويقال إن متوسط إنتاج البئر الواحدة هناك يقارب الـ ٢٠,٠٠٠ برميل في اليوم الواحد، وإذا فرضنا أن تكلفة النقل بالأنابيب إلى البحر الأبيض المتوسط هي ١١ سنتاً للبرميل الواحد، وأن سوريا، إذا لم تكن مساهمة في ملكية الخط الواقع داخل أراضيها ستأخذ ٥ سنتات عن كل برميل يمر في أراضيها، فإن النفط في ميناء طرطوس تكون تكلفته على شركة النفط الوطنية العراقية ٢٠ سنتاً، وهي تكلفة الإنتاج مضافاً إليها ١١ سنتاً تكلفة النقل بالأنابيب، مضافاً إلى ذلك ٥ سنتات للحكومة السورية و٣ سنتات تكلفة التخزين والتحميل في طرطوس فيكون المجموع ٣٩ سنتاً. والنفط العراقي من كركوك المماثل في نوعيته لنفط شمال الرميلة يباع حالياً بحوالى ٢٣٥ سنتاً (وهذا معناه أن الحساب يتم على أساس زيادة في السعر المعلن مقدارها ١٤ سنتاً على الأقل، (مناصفة الأرباح))، أي أن شركة النفط العراقية ستجمع ربحاً صافياً قدره ٢٣٥ ـ ٣٩= ١٩٦ سنتاً. أما إذا صدر نفط شمال حقل الرميلة على الخليج العربي، فإن ما ستحصل عليه الحكومة هو ما يأتي:

١٧٢ سنتاً هو السعر المعلن في منطقة الفاو يطرح منها ٢٠ سنتاً تكلفة الإنتاج، و٧ سنتات تكلفة النقل والتخزين، فيكون ما تبقى ١٤٥ سنتاً. أما إذا صدر النفط بالناقلات الضخمة من الخليج ودار حول افريقيا فإن تكلفة نقل البرميل الواحد إلى أوروبا ستكون كما مبين في الجدول، وكلما زادت تكلفة النقل ضعفت أسعار النفط المعلنة وأصر المشترون على إعطائهم خصميات من السعر المعلن أو يقل إقبالهم عليه. أما إذا صدر النفط عن طريق نقله بالناقلات إلى خليج السويس وبالأنابيب إلى ميناء قرب الاسكندرية، ثم بالناقلات إلى موانىء أوروبا أو نقله بناقلات عبر قناة السويس نفسها، فإن تكلفة النقل ستكون كما مبين في الجدول، وهي عالية أيضاً. ولهذا فإننا ننصح بأن تدرس إمكانية بناء خط كبير السعة إلى البحر المتوسط. فكلما قرب النفط من أسواقه، وأهم أسواق النفط العراقي هي أوروبا الغربية وأوربا الشرقية، وفي المستقبل القريب الولايات المتحدة الأمريكية، كان ذلك في صالح

هذا النفط وتقوية مركزه في الأسواق.

٣ ـ من المؤكد أن النفط الذي سينقل إلى أسواق كبيرة عبر المحيطات لا بد من أن ينقل في المستقبل بناقلات كبيرة لا تقل حمولتها عن ٢٠٠ ألف طن، وقد تصل سعتها إلى المليون برميل. والسبب في ذلك أن الشعوب المستهلكة للمواد النفطية بكميات كبيرة، وكذلك شركات النفط، تناسبها اقتصاديات الناقلات الكبيرة، فهي تملكها وتشغلها وتستخدمها كخزانات عائمة. وقد ثبت أنه كلما زادت حمولة الناقلة قلّت تكلفة النقل فيها، خصوصاً وقد ذللت مشكلة دخول هذه الناقلات الكبيرة إلى الموانئ المختلفة للتفريغ، وذلك بتفريغ حمولة هذه الناقلات بناقلات أخرى في عرض البحر تستطيع الدخول إلى الموانئ المختلفة، أو ببناء خزانات كبيرة في أماكن معينة تقع على بحار عميقة كما فعلت شركة غولف عندما بنت خزاناتها الكبيرة في جزيرة بنتري في جنوب ايرلندا، فتأتي الناقلات الكبيرة وتفرغ حمولتها هناك، ثم تأتي الناقلات الأصغر حجماً وتأخذ النفط إلى معامل التكرير المختلفة في أوروبا. وتفكر «غولف» في توسيع هذه الفكرة وعمل خزانات مماثلة في أماكن مختلفة. وقد تقوم الشركات الكبرى بأعمال مماثلة لما تفعله شركة غولف. ولهذا فإن عملية تصدير النفط من جنوب العراق عن طريق ميناء الفاو ستكون عملية باهظة التكاليف لأن التسهيلات الحالية للتصدير في منطقة الفاو لا تسمح إلا بشحن ناقلات تعتبر في الوقت الحاضر صغيرة الحجم (٦٠,٠٠٠ طن) إذا قورنت بعملية تصدير النفط من نقط على الخليج العربي تقع على مياه عميقة كالموجودة في جنوب الكويت مثلاً، حيث يمكن بناء ميناء لتصدير النفط العراقي تستطيع الناقلات ذات الحجم الكبير الوصول إليه، وسيزيد الفرق بين الأسعار المعلنة للنفط في جنوب الكويت والسعر المعلن في الفاو على تكلفة النقل بالأنابيب من شمال الرميلة إلى الكويت.

٤ ـ أخذت معظم الدول المتطورة والتي لديها صناعات نفطية على عادة دمج النشاط النفطي الوطني كله في مؤسسة واحدة لعدم وجود الأشخاص الإداريين المتخصصين لإدارة هذه المؤسسات المختلفة، وكذلك توفيراً لتكاليف الإدارة وضماناً لضبط العمل. ونحن نقترح هنا ضم إدارة المصافي وإدارات التسويق في العراق إلى شركة النفط الوطنية حتى تستطيع هذه الشركة أن تنسق العمل بينها وتتولى جميع عمليات النفط من بحث وتنقيب إلى إنتاج وتكرير وتسويق في الداخل وفي الخارج. وهذه الطريقة هي المعمول بها في كل من مكسيكو، فنزويلا، الجزائر، سوريا، المملكة العربية السعودية وإيران والبرازيل والأرجنتين.

٥ ـ تحاول شركات النفط خصوصاً العالمية جعل نشاطها متكاملاً، أي أنها تقوم بأعمال البحث والتنقيب والحفر ثم الإنتاج والتجميع والنقل والتكرير والتسويق محلياً وعالمياً، ومعظم الشركات العالمية تمون نفسها بنفسها، أي أنها توظف أرباحها من

عمليات الإنتاج في بناء الناقلات ومعامل التكرير وتسهيلات التسويق في البلاد المختلفة. أما الشركات الوطنية في البلاد المنتجة والمصدرة للنفط فإنها لا تستطيع إيجاد الرأسمال المطلوب للإقدام على مغامرات البحث والتنقيب التي قد لا تؤدي إلى شيء. ولهذا فإنها تبدأ عادة بعملية التكرير والتسويق محلياً ثم تستخدم أرباحها من هذه العمليات في عمليات البحث والتنقيب في بلادها وفي الخارج، فهي تبدأ بالعمليات البسيطة والسهلة التي لا تتعرض لمغامرات مالية وهي عمليات التكرير والتسويق. وحالة شركة النفط الوطنية العراقية تختلف عن هذا الوضع قليلاً، حيث انها تبدأ وتحت إمرتها عشرة بلايين من البراميل محقق وجودها وهي تنتظر من ينتجها. ولا شك أن الأرباح التي ستجمعها شركة النفط الوطنية العراقية من عملياتها في إنتاج حقل شمال الرميلة وفي عمليات التكرير والتسويق ستساعدها حتماً على التوسع في عمليات التسويق في الداخل والخارج وبناء أسطول كبير من الناقلات.

٦ ـ إن الذين يخططون لصناعة نفط وطنية عراقية عليهم أن يبدأوا في جميع الاتجاهات في وقت واحد. فيمكن حفر الآبار ومنشآت التخزين في حقل شمال الرميلة وبناء خط أنابيب إلى طرطوس وآخر إلى الكويت، وبناء معامل للتكرير وللسماد الصناعي في البصرة. كل ذلك سهل وميسور إذا أمكن الاتفاق مع عدد من الشركات الصناعية في البلاد المختلفة المستوردة للنفط كاليابان وإيطاليا ويوغوسلافيا ورومانيا وألمانيا الشرقية والاتحاد السوفياتي.

فيمكن مثلاً الاتفاق مع الشركات الايطالية أو الشركات اليوغوسلافية أو الألمانية الشرقية لبناء خطوط الأنابيب من شمال الرميلة إلى طرطوس على البحر المتوسط. والعمل في جميع الاتجاهات في وقت واحد هو ما تقوم به حالياً كل من حكومة الجمهورية العربية السورية والحكومة الجزائرية. فالحكومة السورية عهدت إلى الاتحاد السوفياتي بحفر الآبار اللازمة وبناء منشآت التخزين في الحقول السورية، وعهدت إلى الشركة الايطالية سنام بروجتي لبناء خط أنابيب كراتشوك ـ طرطوس المار بمعمل التكرير في مدينة حمص لكي تستطيع استخدام النفط السوري بدلاً من النفط العراقي الذي تشتريه الآن من شركة نفط العراق بأسعار عالية جداً. وقد وضعت الخطة بحيث تنتهي كل هذه العمليات في وقت واحد. فالنفط السوري ينتج الآن من كراتشوك والسويداء وينقل بالأنابيب إلى حمص وطرطوس. وقد استطاعت سوريا بفضل عنادها وإصرارها على خلق صناعة نفطية عربية وطنية، تحطيم الأكذوبة الكبرى التي كانت ولا تزال تنشرها شركات النفط الاحتكارية بأن العرب لا يستطيعون إدارة صناعة نفطهم وتسويقه، فقد ذكرت بعض النشرات النفطية مؤخراً أن الإنتاج السوري من النفط قد بيع كله إلى عام ١٩٧٠.

أما في الجزائر فقد حققت شركة سوناطراك ما يشبه المعجزات. فعندما أنشئت ودخلت ميدان صناعة النفط المعقدة استخفت بها شركات النفط وحاولت ترويضها

بحيث تصبح ألعوبة بيديها، ولكن ثوار الجزائر الذين يأخذون استقلالهم مأخذ الجد ويعتبرون كل الثروات الجزائرية ملكاً خالصاً للشعب الجزائري لا يشاركه فيها مشارك، ثاروا على هذه المعاملة من قبل الشركات وأعطوا هذه الأخيرة درساً قاسياً لا تنساه. فعندما رفضت الشركات العاملة في الجزائر فرنسية وغير فرنسية أن تزيد مساهمة شركة النفط الوطنية الجزائرية (سوناطراك) في أسهم شركة خط أنابيب النفط الجديد الذي كان يزمع بناؤه لنقل النفط من حقل حاسي مسعود والمناطق المجاورة إلى ميناء أرزو قرب مدينة وهران في غرب الجزائر على ٢١ بالمئة من الأسهم، واعتقدت هذه الشركات أن الحكومة الجزائرية لا بد أن تخضع لرغبتها إذا ما أصرت على موقفها، جاء الرد مفاجأة للشركات. فقد أصرت الحكومة الجزائرية على أن تبني الخط لحسابها، وأن تملكه مائة في المائة، وهذا ما حصل. وها هو الخط الآن ينقل يومياً ٤٠٠,٠٠٠ برميل من حاسي مسعود والمناطق المجاورة له إلى ميناء أرزو في الغرب الجزائري وتذهب جميع أرباحه إلى الشعب الجزائري. وقد استطاعت حكومة الجزائر في ذلك الوقت أن تؤمن الأموال اللازمة لبناء الخط لحسابها عن طريق الحصول على قروض من المملكة المتحدة ومن دولة الكويت. وها هي حكومة الجزائر تتابع نشاطها في هذا المضمار، فتقرر بناء خط جديد لنقل الغاز من حقل حسي الرمل الغازي إلى ميناء سكيكدا في الشرق الجزائري، وسيكون هذا الخط مملوكاً مئة بالمئة لشركة سوناطراك. كما أن سوناطراك تبني في الوقت الحاضر معملاً للأسمدة الصناعية في منطقة أرزو الصناعية، وسيبدأ الإنتاج منه في أوائل العام القادم، وستبلغ طاقته اليومية ١٠٠٠ طن من الأسمدة الصناعية واليورية، كما أن الحكومة الجزائرية المستقلة قد تعاقدت على توسيع مصنع الصلب في مدينة عنابة في شرق الجزائر بحيث تصبح طاقته ١,٢٠٠,٠٠٠ طن (مليون ومائتي ألف طن في العام). وسيرتبط نشاط هذا المصنع بنشاط صناعة النفط حيث سيمدها بما يلزمها من أنابيب للآبار ولخطوط الأنابيب بسعتها المختلفة.

والآن ماذا ينقص العراق ليفعل مثل ما فعلت سوريا والجزائر، فهو قد سبقهم في ميدان صناعة النفط، ولديه من الخبراء والفنيين أكثر مما لدى سوريا والجزائر مجتمعتين، وموقعه الجغرافي الممتاز واحتياطيه الضخم من النفط الثابت وجوده والنفط المحتمل العثور عليه تؤهله لأن يكون من أغنى بلاد العالم برواسب النفط.

لماذا يتخلف العراق عن الآخرين. إن الجميع في العراق مقتنعون على أن القانون رقم (٨٠) لعام ١٩٦١ والقانون رقم (٩٧) لعام ١٩٦٧ أعمال وطنية عظيمة بواسطتها استردت الأراضي التي لم تكن الشركات الأجنبية تستثمرها. ثم عهد بهذه الأراضي إلى شركة النفط الوطنية لكي تباشر العمل فيها بأموال وأيد عراقية، وعيون رجال النفط في العالم، كلها تتطلع إلى العراق لترى ماذا تستطيع شركة النفط العراقية عمله.

لا يا فرنسا(*)

إننا في هذه المجلة من أكثر المتحمسين لقيام علاقات وثيقة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والجمهورية الفرنسية. وتحمسنا هذا مرجعه إلى أن ذلك من مصلحة الجزائر نظراً للعلاقات القديمة بين البلدين ولتشابك مصالحهما بحيث تحتاج الجزائر إلى مساعدات فنية واقتصادية لفترة من الزمن حتى تستطيع أن تقف على قدميها وتحتل مكانها بين الشعوب المتطورة.

لهذا كله تفاءلنا عندما شعرت فرنسا والجنرال ديغول بأن أمة تضحي بأكثر من مليون شهيد في سبيل استقلالها والحصول على شخصيتها الذاتية بعيدة عن الانغماس أو الذوبان في شخصية شعب آخر جديرة بأن تتاح لها الفرصة لكي تقرر مصيرها بنفسها. وانسحبت الجيوش الفرنسية من أرض الجزائر وعاد الحق إلى نصابه وأصبحت الجزائر للجزائريين. وقد اعتبرت اتفاقية إيفيان التي عقدت بين الطرفين في عام ١٩٦٢ من أفضل الاتفاقيات التي عقدت بين دولة صناعية كبيرة ودولة صغيرة لا زالت في دور التطوير. وكان الجزائريون رغبة منهم في تعجيل إنهاء الحرب ومنع عصابات الجيش السري من ممارسة أعمال التخريب في الجزائر متساهلين إلى درجة كبيرة في شروط اتفاقية إيفيان على أساس أنه بالإمكان تحسين الشروط بعد الاستقلال طالما ظلت تسيطر على العلاقات بين الجانبين روح الصداقة وحسن النية. وقد توصل الطرفان في عام ١٩٦٥ إلى عقد اتفاق جديد بينهما كان من المؤمل أن يوثق العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين. ولا شك أن المخلصين من الطرفين حاولوا تنفيذ شروط الاتفاقية بأمانة وإخلاص. ولكن ما نفذ من بنود الاتفاقية جاء قاصراً عما كانت تطمع حكومة الجزائر في الحصول عليه من عقد الاتفاقية. فقد وضح عند

(*) نشر في: **مجلة البترول والغاز العربي**، السنة ٤، العدد ٤ (كانون الثاني/يناير ١٩٦٩)، ص ٦ ـ ١١.

التطبيق أن بعض الشركات الفرنسية المرتبطة مصالحها بالاحتكارات العالمية لم يكن عندها نفس الإخلاص الذي أظهره الرجال المحيطون بالجنرال ديغول، وحدث تلكؤ في تنفيذ البنود التي كانت الجزائر تؤمل أن يؤدي تطبيقها إلى المساهمة في تطوير الجزائر صناعياً وزراعياً. وقد أوشكت فترة الخمس سنوات التي اتفق الطرفان على أن تمر منذ بدء العمل بالاتفاقية قبل النظر في تعديلها أن تنتهي ولا زال عدد من بنود الاتفاقية لم ينفذ. وقد عبر السيد عبد العزيز بو تفليقة، وزير خارجية الجزائر عن المرارة التي تشعر بها الجزائر بقوله:

«ومع أن الرغبة للتعاون على المستوى السياسي بين البلدين لا شك في وجودها إلا أن هذه الرغبة لم توجد عند تطبيق الاتفاقية». وقال: «إن الشركات النفطية الفرنسية العاملة في الجزائر لا توظف إلا أموالاً قليلة جداً في صناعة النفط الجزائرية بشكل لا يتناسب مع الأرباح الكبيرة التي تجنيها من إنتاجها لنفط الجزائر، وإن احتياطي الجزائر لم يزد خلال ثلاث سنوات إلا بمقدار عشرة ملايين طن أو ما يعادل (٧٧,٠٠٠,٠٠٠) سبعة وسبعون مليون برميل».

ونحن هنا نريد أن نضع أمام القارئ صورة عن النتائج التي تمخضت عنها نشاطات الشركات الفرنسية النفطية في الجزائر ومقارنة هذا النشاط بنشاط الشركات النفطية الأخرى العاملة في ليبيا على اعتبار أن ليبيا بلد مجاور تشابه ظروفه الظروف السائدة في الجزائر ويصدر معظم نفطه إلى نفس الأسواق، أي أوروبا الغربية. كما أننا سنحاول أن نتجرد من عاطفتنا على أساس أننا ننظر إلى فرنسا كصديق لأمتنا ونؤمن بالحديث الشريف الذي يقول «انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً». ونصرة الأخ الظالم تعني إعادته إلى الصواب، ولهذا فإننا لن نأخذ الجانب الجزائري لأنه جانبنا، ولكننا نأخذه لأنه جانب الحق، ولأننا نريد من حكومة فرنسا أن تكون منصفة وصديقة للجزائر وللأمة العربية تحمي مصالحهم بنفس الروح التي تحمي بها مصالح فرنسا.

وحتى يتمكن القارئ من متابعة الموضوع نلخص له أسس الاتفاقيات القائمة بين فرنسا والجمهورية الجزائرية.

قانون الصحراء الجزائري

كان قانون الصحراء الجزائري هو القانون النفطي الذي كانت تعمل بموجبه الشركات الفرنسية وغير الفرنسية في استثمارها لرواسب النفط في الصحراء الجزائرية. وهذا القانون استمد معظم مواده من امتيازات النفط المعمول بها في الشرق الأوسط، ولكنه يختلف عن هذه الامتيازات ببعض الشروط التي وضعتها السلطة الفرنسية الحاكمة في الجزائر لتشجيع الشركات الفرنسية ولجلب رؤوس الأموال من البلاد

الأخرى. وأهم هذه الاختلافات هي أن الريع أو ما يسمى بضريبة الامتياز والذي يعادل (½ ١٢ بالمئة) اثني عشر ونصفاً في المئة من الدخل العام ليس مضموناً كله. ففي السنوات التي يقل فيها صافي دخل الشركة العاملة عن هذا المبلغ تستطيع أن تخصم النقص من دخل الحكومة في السنوات التي تليها. والاختلاف الثاني هو أن الشركات العاملة في الصحراء الجزائرية يمكنها أن تحتفظ بـ (½ ٢٧ بالمئة) سبعة وعشرين ونصف في المئة من مجموع الدخل العام لمدة خمس سنوات قبل أن تدفع عنها ضريبة إلا إذا وزعت هذا المبلغ على شكل أرباح للمساهمين، فحينئذٍ تدفع عليه ضريبة قدرها خمسون في المئة. والموضوع الثالث الذي يختلف فيه قانون الصحراء الجزائري عن امتيازات الشرق الأوسط هو أن ضريبة الدخل طبقاً لقانون الصحراء الجزائري تدفع على أساس أسعار البيع المتحققة لا أسعار البيع المعلنة. وكانت الشركات هناك تبيع لمالكيها أو لشركائها بالأسعار التي تراها مناسبة. وكان دخل الجزائر عن البرميل الواحد أقل من دخل ليبيا كما يظهر من الجدول رقم (١).

الجدول رقم (١)

دخل كل من الحكومة الجزائرية والحكومة

الليبية عن البرميل الواحد (بالسنت الأمريكي)

السنة	دخل الحكومة الجزائرية	دخل الحكومة الليبية
١٩٦٠	٢٥,٦	-
١٩٦١	٢٥,١	٦٢,٧
١٩٦٢	٢٦,٢	٦٤,٧
١٩٦٣	٢٩,٤	٦٥,٠
١٩٦٤	٢٩,٥	٦٢,٩
١٩٦٥	٤٤,٦	٨٣,٨
١٩٦٦	٤٩,٣	٨٧,٠

لقد شعرت الجزائر المستقلة بالغبن الواقع عليها من جراء تطبيق قانون النفط الصحراوي على الشركات العاملة في الجزائر بعد الاستقلال. وكانت مضطرة، كما ذكرنا أعلاه، لقبول كثير من الشروط التي جاءت في اتفاقية ايفيان رغبة منها في الوصول إلى اتفاق سريع مع فرنسا. وبعد أن استقرت الأمور وبدأ تنفيذ اتفاقية ايفيان طلبت حكومة الجزائر الدخول في مفاوضات لتعديل شروط اتفاقية ايفيان ووضع العلاقات الاقتصادية والسياسية مع فرنسا في إطار أفضل يحقق مصلحة الطرفين ويرفع الغبن الواقع على الجزائر. واستمرت المفاوضات بين الطرفين قرابة عشرين شهراً توصل بعدها المتفاوضون إلى اتفاقية التعاون الفرنسية ـ الجزائرية في ٢٩ يوليو من عام ١٩٦٥، وأهم بنود هذه الاتفاقية هي:

١ ـ رفع نسبة ضريبة الدخل من ٥٠ بالمئة حسبما ينص عليها القانون الصحراوي إلى ٥٣ بالمئة للأعوام ١٩٦٥، ١٩٦٦ و١٩٦٧ وإلى ٥٤ بالمئة للعام ١٩٦٨ وإلى ٥٥ بالمئة للأعوام التي تلي ذلك.

٢ ـ إلغاء الحق الذي يخول الشركات أن تضع جانباً ٢٧,٥ بالمئة من الدخل العام لا تدفع عنها ضريبة دخل إلا بعد انقضاء خمس سنوات أو في الحالات التي توزع فيها الشركة هذه المبالغ كأرباح على مساهميها، وعندئذٍ تدفع ضريبة دخل عنها بمعدل ٥٠ بالمئة.

٣ ـ تحديد سعر قياسي لمبيعات النفط الجزائري في الموانئ المختلفة لأجل احتساب الريوع وضرائب الدخل. وهذه الأسعار القياسية هي ٢,٠٩٥ دولار للبرميل في ميناء أرزو و٢,٠٨ دولار في ميناء بجايا و٢,٠٤ دولار في ميناء الصخيرة بدلاً من الأسعار المعلنة، وهي ٢,٣٦٥ دولار في ميناء أرزو، ٢,٣٥ دولار في ميناء بجايا و٢,٣٠ دولار في ميناء الصخيرة.

٤ ـ تعديل نسب الاستهلاك وجعلها تتمشى مع نسب الاستهلاك المعمول بها في الشرق الأوسط بدلاً من طريقة الاستهلاك على أساس القسط المتناقص (Amortissement Dégressif).

٥ ـ قبول الجزائر منح الشركات الفرنسية تسعة امتيازات استثمار جديدة خاضعة من حيث المبدأ للنظام القانوني الصحراوي.

٦ ـ تقدم الحكومة الفرنسية للحكومة الجزائرية معونة مالية خلال الخمس سنوات التي تلي توقيع الاتفاقية مقدارها (٢٠٠) مئتا مليون فرنك (٤٠,٨ مليون دولار)، وهذه المعونة غير قابلة للرد من جانب الحكومة الجزائرية.

٧ ـ تقديم قروض للمشاريع الصناعية قدرها (٨٠٠) ثمانمائة مليون فرنك (١٦٣,٢ مليون دولار) خلال الخمس سنوات بفائدة مقدارها ٣ بالمئة سنوياً تسترد خلال عشرين سنة.

٨ ـ تضمن الحكومة الفرنسية الائتمانات الممنوحة من الموردين في حدود ٢٠٠ مليون فرنك في السنة (٤٠,٨ مليون دولار).

هذه أهم شروط اتفاقية عام ١٩٦٥. وحتى نقدر الغبن الواقع على الجزائر لا بد لنا من مقارنة ما حدث في الجزائر وما حصلت عليه مع ما حدث في ليبيا وما حصلت عليه نتيجة لنشاط الشركات النفطية في البلدين. في الجدول رقم (٢) يلاحظ القارئ أن كلاً من البلدين قد بدأ باحتياطيات نفط متقاربة، وذلك في أول يناير ١٩٦٥، وهي السنة التي بدئ فيها تطبيق الاتفاقية الفرنسية الجزائرية حول تسوية

المسائل المتعلقة بالمواد الهيدروكربونية وبالتطوير الصناعي للجزائر. وكان احتياطي الجزائر من النفط الخام الثابت وجوده والذي يمكن إنتاجه بالطرق المعروفة العادية هو ٦,٠٠٠ مليون برميل (٧٧٨ مليون طن)، أما احتياطي المملكة الليبية فكان ٩,٠٠٠ مليون برميل (٩٨٦ مليون طن). وقد ضمنت اتفاقية التعاون الفرنسية الجزائرية للجانب الفرنسي أن يتمتع بشروط ممتازة جداً. فهي أعطت له الحق بأن لا تطبق عليه الشروط الجديدة عن الامتيازات القديمة التي كان قد حصل عليها أيام الحكم الفرنسي، طبقاً للقوانين النفطية التي كان يطبقها الحكم الفرنسي، كما أعطي للجانب الفرنسي تسعة امتيازات جديدة بنفس الشروط القديمة، كما أعطي حق الأفضلية للشركات الفرنسية في الحصول على امتيازات جديدة في الجزائر إذا تساوت شروطها مع الشركات الأجنبية. وكان من المؤمل مقابل كل ذلك أن تثير هذه التساهلات، من الجانب الجزائري، حماس الفرنسيين وتدفعهم إلى توظيف رؤوس أموال كثيرة في عمليات البحث والتنقيب عن النفط في الامتيازات القديمة والامتيازات التسعة الجديدة وفي اتفاقية التعاون مع الشركة الجزائرية «سوناطراك». ولكن نتيجة للنشاط المحدود للشركات الفرنسية جاءت حصيلة أعمالها مخيبة للآمال، فقد ارتفع الاحتياطي النفطي في ليبيا إلى ٢٩,٢ بليون برميل، ولم يزد الاحتياطي الجزائري إلاّ ٩٠٠ مليون برميل بحسب إحصاء عام ١٩٦٧.

وتدعي الشركات الفرنسية أن السبب في عدم زيادة الاحتياطي النفطي في الجزائر هو قلة احتمالات وجود النفط في الأرض الجزائرية بمقارنتها بالأرض في ليبيا، ولكن الأرقام الموجودة في الجدول رقم (٢) لا تؤيد هذا القول إذا أخذنا بعين الاعتبار عدد الآبار التي حفرت بحثاً عن النفط في كل من الجزائر وليبيا. وقد نشرت **مجلة النفط والغاز الأمريكية** في عددها الصادر بتاريخ ٧/ ١٠/ ١٩٦٨ تعليقاً لأحد محرريها على الصفحة ٨٩ جاء فيه أن الآبار التي حفرت لاكتشاف النفط في الجزائر عام ١٩٦٦ وعام ١٩٦٧ لم تزد عن ١٧ بئراً في كل عام، وأن نسبة الآبار التي وجد فيها نفط إلى مجموع الآبار التي حفرت كانت ٣٢,٣ بالمئة (٣٥,٣ بالمئة لعام ١٩٦٦ و٢٩,٤ بالمئة لعام ١٩٦٧) وهذه نسبة لا بأس بها. ولو أخذنا عدد الآبار التي حفرت في ليبيا بحثاً عن النفط وعدد الآبار التي وجد فيها النفط إلى مجموع الآبار التي حفرت في عامي ١٩٦٦ و١٩٦٧ لوجدنا أن هذه النسبة هي ١٣,٦ بالمئة (١١,٣ بالمئة لسنة ١٩٦٦ و١٧,٠ بالمئة لعام ١٩٦٧). وهذا المثل يثبت بدون أدنى شك أن احتمالات العثور على النفط في الجزائر أكثر منها في ليبيا، ومع ذلك فإن شح الشركات الفرنسية وعدم توظيفها لرؤوس أموال كافية جعل احتياطي النفط في ليبيا يرتفع من ٩ بلايين برميل عام ١٩٦٥ إلى ٢٩,٢ بليون برميل عام ١٩٦٧، بينما ظل احتياطي النفط الثابت وجوده في الجزائر ثابتاً أو بزيادة طفيفة عما كان عليه في عام ١٩٦٥.

الجدول رقم (٢)

عدد الآبار التي حفرت للاستكشاف أو للتطوير في كل من الجزائر وليبيا للأعوام ١٩٦٤ لغاية ١٩٦٧ والنسبة المئوية لعدد الآبار المنتجة لمجموع الآبار التي حفرت، وكذلك الاحتياطي لعام ١٩٦٤ والزيادات التي طرأت عليه حتى أواخر عام ١٩٦٧

	الآبار التي حفرت لأجل الاستكشاف					الآبار التي حفرت للتطوير					مجموع الآبار التي حفرت	النسبة المئوية للآبار المنتجة للمجموع	الاحتياطي (بملايين البراميل)
	تحتوي على نفط خام	تحتوي على غاز	جافة	المجموع	النسبة المئوية للآبار المنتجة للمجموع	تحتوي على نفط خام	تحتوي على غاز	جافة	المجموع	النسبة المئوية للآبار المنتجة للمجموع			
١٩٦٤													
الجزائر	٩	٧	٣٠	٤٦	٣٤	٥٠	-	٢	٥٢	٩٦	٩٨	٦٧,٣	٦,٠٠٠
ليبيا	٤٥	٢	١٢٠	١٦٧	٢٨,١	٢٠٠	-	٤٠	٢٤٠	٨٣,٣	٤٠٧	٦٠,٦	٧,٥٠٠
١٩٦٥													
الجزائر	٧	٦	١١	٢٤	٥٤	٦٢	٣	٧	٧٢	٩٠	٩٦	٨١,٢	٦,٠٠٠
ليبيا	١٩	-	١١٧	١٣٦	١٤	١٩١	-	٢٧	٢١٨	٨٨	٣٥٤	٥٩,٣	٩,٠٠٠
١٩٦٦													
الجزائر	٦	-	١١	١٧	٣٥,٣	٤٩	١	٦	٥٦	٨٩,٣	٧٣	٧٦,٧	٦,٣٠٠
ليبيا	٧	١	٥٤	٦٢	١٢,٩	١٣٦	٥	٣٨	١٧٩	٧٨,٨	٢٤١	٦١,٨	١٣,٠٠٠
١٩٦٧													
الجزائر	٥	١	١١	١٧	٣٥,٣	٣٦	-	١	٣٧	٩٧,٣	٥٤	٧٧,٧	٦,٩٠٠
ليبيا	٧	١	٣٣	٤١	١٩,٥	١١٤	٣	٣٢	١٤٩	٧٨,٥	١٩٠	٦٥,٧	٢٩,٢٠٠
مجموع السنوات الأربع													
الجزائر	٢٧	١٤	٦٣	١٠٤	٣٩,٤	١٩٧	٤	١٦	٢١٧	٩٢,٦	٣٢١	٧٥,٣	
ليبيا	٧٨	٤	٣٢٤	٤٠٦	٢٠,١	٦٤١	٨	١٣٧	٧٨٦	٨٢,٥	١١٩٢	٦١,٣	

المصدر: مجلة *A.A.P.G.* للسنوات ١٩٦٥ ـ ١٩٦٨.

إن فشل الشركات الفرنسية في زيادة احتياطي النفط في الجزائر وتركيزها على توظيف أموال قليلة في المناطق المتطورة فعلاً والمنتجة للنفط والتي استرجع فيها كل أو معظم رأس المال الموظف، إما عن طريق الأرباح أو عن طريق استرجاع رأس المال، جعل الرسميين في الجزائر يشعرون بالقلق على مستقبل صناعة النفط في بلادهم، وهذا الذي دفعهم لأن يلجأوا إلى مبدأ تنويع أماكن الاستهلاك رداً على مبدأ تنويع مصادر النفط الذي تحاول ممارسته الشركات الفرنسية حالياً، وذلك بعد نشاطها في البلاد المختلفة خارج الجزائر. لقد لجأت حكومة الجزائر إلى الشركات الأمريكية المستقلة لإبرام عقود جديدة معها لتحسين شروط الاستثمارات وعلى أن تفتح هذه الشركات أسواقاً جديدة للنفط الجزائري تغنيها بالتدريج عن الاعتماد على السوق الفرنسية. ويمكن اعتبار الاتفاقية الأخيرة التي تم عقدها بين شركة سوناطراك الجزائرية والشركة الأمريكية المستقلة «جيتي أويل» خطوة إيجابية في اتجاه تنويع الأسواق. ولم تقتصر اتفاقية سوناطراك ـ جيتي على إعطاء الجزائر فرصة لتسويق نفطها في بلاد أخرى غير فرنسا، إلا أنها بالإضافة إلى ذلك أعطت شروطاً تفضل بكثير الشروط التي تحصل عليها الجزائر من الشركات الفرنسية. فبينما نرى أن الاتفاقيات الفرنسية ـ الجزائرية بالرغم مما تعطيه من امتيازات مالية، غير معروفة في اتفاقيات النفط العادية، كتقديم القروض والمعاونات المالية كما نصت على ذلك الاتفاقية الفرنسية ـ الجزائرية، إلا أنه بدراسة الأوجه المالية لهذه الاتفاقية وجد أن الامتيازات العادية، وهي اتفاقيات مناصفة الأرباح بعد إدخال مبدأ تنفيق الريع واستعمال السعر المعلن أساساً للمحاسبة، كما هو معمول به في ليبيا ومنطقة الخليج العربي وفنزويلا، تعطي دخلاً أكبر عن البرميل الواحد، كما يتضح من الجدول رقم (٣). وأهم الميزات التي أعطتها اتفاقية جيتي ـ سوناطراك للجزائر هو تنازل شركة جيتي لشركة سوناطراك عن ٥١ بالمئة مما تملكه من نفط ومنشآت في الجزائر. وقد أضافت هذه العملية ما يعادل ٢٠٠ ألف طن من النفط الجزائري إلى حصيلة سوناطراك، كما أن هذه الاتفاقية أعطت لشركة سوناطراك ٢,٥ مليون دولار غير قابلة للاسترجاع، ثم جعلت هذه الشركة الوطنية تقوم بعملية التنفيذ نيابة عن نفسها وعن الشركة الأمريكية في مناطق الامتيازات التي قد تحصل عليها الشركتان من الحكومة الجزائرية، كما أن شركة جيتي الأمريكية تعهدت بأن تصرف في الجزائر في عمليات البحث والتنقيب عن النفط ما يعادل ١٦ مليون دولار في الخمس سنوات التي تلي إبرام الاتفاقية. وفي حالة عدم العثور على النفط فإن الخسارة تتحملها شركة جيتي وحدها.

إن اتفاقية جيتي ـ سوناطراك قد أثبتت أن الجزائر، خصوصاً في الظروف الحاضرة، تستطيع أن تحسن شروط الامتيازات وأن تبيع النفط الجزائري بأسعار أعلى من الأسعار التي يدفعها الفرنسيون ثمناً له. وقد وافقت شركة جيتي على أن يكون السعر المعلن للنفط الجزائري ٢٦٥ سنتاً للبرميل الواحد، ووافقت على أن تدفع سعراً

يتفق عليه بقصد حسابات ضريبة الدخل لا يقل عن ٢١٩ سنتاً للبرميل الواحد، بينما أعلى سعر تدفعه الشركات الفرنسية لا يزيد عن ٢٠٩ سنتات للبرميل الواحد. إن مبدأ تنوع الأسواق الذي لجأت إليه الجزائر لتخفيف اعتمادها على السوق الفرنسية خطوة إيجابية موفقة. ان اتفاقية جيتي ـ سوناطراك ستتبعها اتفاقيات مماثلة لشروطها لسبب بسيط، وهو ازدياد الطلب على أنواع النفط الخالي من المواد الكبريتية كالنفط الجزائري والليبي ولقرب الجزائر وليبيا من الأسواق الأوروبية، خصوصاً أن المكررين للنفط في أوروبا قد نجحوا في استخدام مادة النفثا التي تكثر في النفط الجزائري والليبي كمادة أولية لتوليد الغاز ولصنع المواد الكيميائية النفطية. كل هذا يجعل القوة التفاوضية لحكومة الجزائر قوية ومتينة. وقد زاد هذه القوة متانة المركز الاقتصادي للجمهورية الجزائرية وكون عوائد النفط لا تلعب دوراً أساسياً في اقتصاديات الجزائر، كما أن نشاط سوناطراك التسويقي ودخولها للأسواق العالمية بائعة للغاز الطبيعي والمواد الكيميائية النفطية ساعد على ثقة الجزائريين في أنفسهم وعدم خوفهم من أن لا يستطيعوا تصريف كل ما ينتجونه من نفط، وبالتالي يشددون موقفهم حيال فرنسا.

الجدول رقم (٣)

دخل الحكومات المنتجة للنفط عن البرميل الواحد

عن الفترة من عام ١٩٦٠ لغاية ١٩٦٧

	الكويت	السعودية	إيران	العراق	قطر وأبو ظبي والبحرين	ليبيا	الجزائر (*)	فنزويلا
١٩٦٠	٧٦,٤	٧٥,٠	٨٠,١	٧٨,٦	٨٨,٧	-	٢٥,٦	٨٩,٢
١٩٦١	٧٤,٤	٧٥,٥	٧٥,٨	٧٦,٥	٨٧,٢	٦٢,٧	٢٥,١	٩٢,٩
١٩٦٢	٧٤,٨	٧٦,٥	٧٤,٥	٧٦,٧	٨٣,٤	٦٤,٧	٢٦,٢	٩٧,٢
١٩٦٣	٧٤,٣	٧٨,٧	٧٩,٧	٨٠,٧	٧٩,٢	٦٥,٠	٢٩,٤	٩٨,٦
١٩٦٤	٧٦,٩	٨٢,٠	٨١,٨	٨٠,١	٥٨,٤	٦٢,٩	٢٩,٢	٩٥,٤
١٩٦٥	٧٨,٩	٨٣,٢	٨٢,٩	٨١,٧	٥٧,٧	٨٣,٨	٤٤,٦	٩٥,٠
١٩٦٦	٧٨,٤	٨٣,٤	٨٣,٢	٨١,٣	٨١,٠	٨٧,٠	٤٩,٣	٩١,٢
١٩٦٧	٧٨,٥	٨٤,٢	٨٣,٥	٨٥,٤	٨١,٥	٩٩,٧	٥٤,٨	٥٨,٣

(*) من دراسة للجزائر قام بها مكتب عبد الله الطريقي للاستشارات البترولية.
المصدر: النفط (آب/أغسطس ١٩٦٨).

النتيجة

من كل ما تقدم يمكننا أن نستخلص النتائج التالية:

١ ـ إن الأرقام كما هو ظاهر في الجدول رقم (٢) تدل بكل وضوح على أن

احتمالات وجود النفط في الجزائر كبيرة ومشجعة. فحفر ٣٢١ بئراً في الجزائر نتج عنه وجود النفط أو الغاز بكميات تجارية في ٢٤٢ بئراً، أي بمعدل ٧٥,٣ بالمئة. أما في ليبيا فقد حفرت ١١٩٢ بئراً نتج عنها وجود النفط أو الغاز بكميات تجارية في ٧٣١ بئراً، أي بمعدل ٦١,٣ بالمئة. وهذا يدحض حجة الفرنسيين بأنه لا توجد رواسب نفطية في الجزائر، كما هي الحال في ليبيا. والحقيقة أن الفرنسيين لا يصرفون ولا يحفرون عدداً كافياً من الأقدام سنوياً، كما تفعل الشركات الأجنبية في ليبيا. وعلى الفرنسيين إذا ما أرادوا الاحتفاظ بامتيازاتهم النفطية في الجمهورية الجزائرية أن يوظفوا أموالاً تتناسب والأموال التي توظف عادة في الحقول ذات الظروف المماثلة في العالم، وإلا فإن حكومة الجزائر ستشعر ولا شك أن رضاءها عن استمرار مثل هذا العمل تقصير منها في المحافظة على حقوق الشعب في بلادها.

٢ ـ إنه على الفرنسيين أن يعلموا أنه بهم وبدونهم سيصل النفط الجزائري إلى الأسواق العالمية، وأن عليهم أن يقرروا بأنفسهم ما إذا كانت مصالحهم تقضي بالتعاون المثمر والعادل بين الطرفين، بحيث تستفيد فرنسا من الأموال التي وظفتها في الجزائر، وتستفيد الجزائر من ثرواتها الطبيعية فائدة تتناسب وما يحق لها أن تستفيد كدولة مستقلة ذات سيادة.

٣ ـ إن النفط الجزائري من النوع المرغوب فيه جداً في جميع أنحاء العالم، وان فرنسا لا تستطيع الحصول على هذا النفط الذي يصل إلى موانئ فرنسا من الجزائر بما يعادل ٢٢٩ سنتاً للبرميل الواحد، بينما لا تستطيع الحصول على نفط مماثل من مصادر أخرى كنصف الكرة الغربي أو الشرق الأوسط بمبلغ يقل عن ثلاثة دولارات للبرميل الواحد.

٤ ـ إن على جميع الذين يريدون أن يوظفوا رؤوس أموال في الجزائر أن يعلموا أن حكومة وشعب الجزائر يرحبان بهم وبأموالهم على شرط أن يضعوا في الحسبان أن الجزائر بلد مستقل وأن لا يتوقعوا أن يحصلوا على شروط لحمل رؤوس أموالهم تقل عن الشروط والضمانات التي يحصلون عليها لو وظفوا رؤوس أموالهم في كل من فرنسا وانكلترا وألمانيا الغربية وإيطاليا، فإذا وافقوا على هذه القاعدة فسيجدوا أبواب الجزائر مفتوحة. أمّا الخوف من التأميم، فهم يعلمون أن التأميم حق طبيعي لجميع الحكومات المستقلة، وبلد متطور كالجزائر لا يلجأ إلى التأميم إلاّ في الحالات القصوى التي يرى فيها أن رأس المال الأجنبي يشكل عبئاً على الاقتصاد الوطني بدلاً من أن يكون عوناً له. وإذا ما جاء الرأس المال الأجنبي إلى الجزائر على أمل العيش والكسب الحلال بنسب لا تزيد أو تزيد قليلاً عما تكسبه الرساميل لو وظفت في أوروبا، فلا خوف إذن على هذا الرأس المال الأجنبي من التأميم، لأن الجزائر ولا شك بحاجة إلى رؤوس أموال أجنبية تساهم في تطوير إمكانياتها الطبيعية.

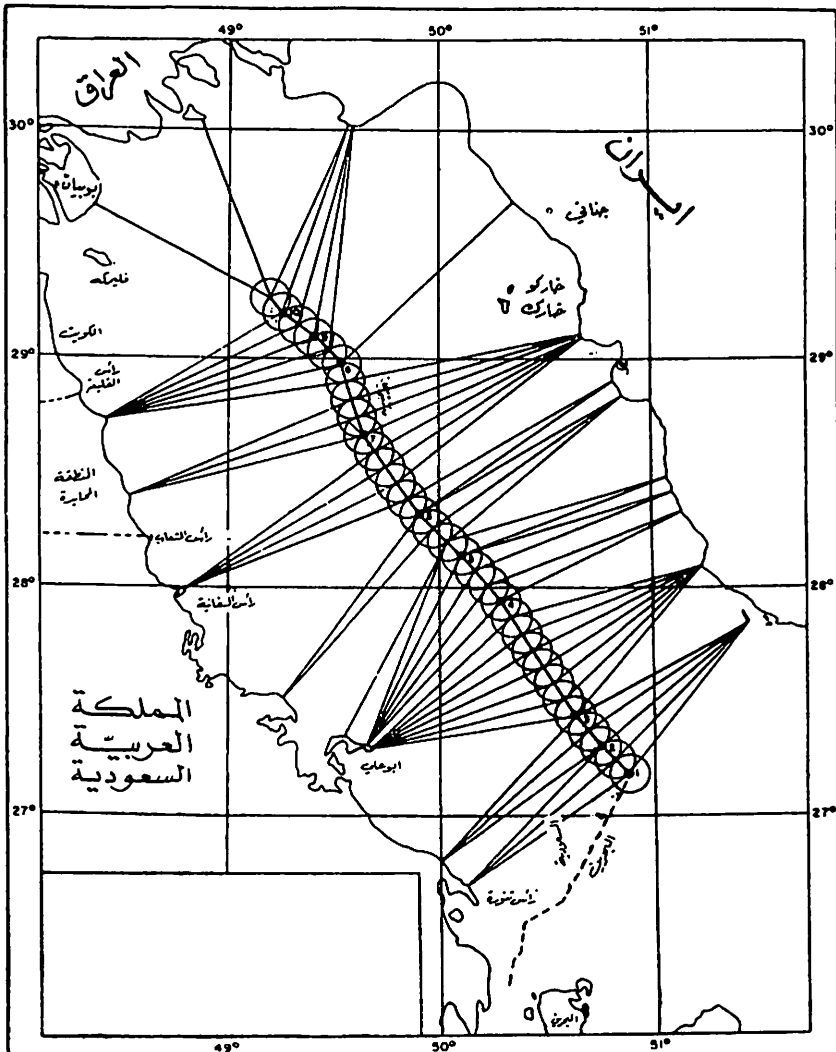
العرب والإيرانيون(*)

إن العلاقات الثقافية والتاريخية بين العرب والإيرانيين أقوى منها بين العرب والفرنسيين. فقد اختلطت دماء العرب والإيرانيين على مدى العصور وجمعتهم في الماضي روابط الجوار والدين، وتربطهم اليوم، بالإضافة إلى روابط الدين والثقافة والتاريخ الإسلامي المشترك، روابط المصلحة المشتركة وكون كل من إيران والبلاد العربية مكونة من دول متطورة تحتم عليها مصلحتها القومية التعاون دفاعاً عن مصالحها من الغزو الاقتصادي ممثلاً بالاستعمار الجديد. ويملك الإيرانيون والعرب تحت مياه الخليج وعلى جوانبه أعظم مخزن للنفط في العالم (يعادل حوالى ستين في المئة من رواسب النفط التي تم اكتشافها حتى الآن). وتعد الثروة التي يحويها هذا الخليج العظيم أعظم كنز يسيطر عليه الإنسان في كوكب الأرض وأكثرها تأثيراً على حياة الشعوب المتحضرة. ويتوقف على إخراجه وإيصاله للأسواق مستقبل ازدهار الحضارة الإنسانية والصناعة الغربية، وإلى درجة كبيرة مستقبل الإنسان فوق كوكب الأرض. فمن هذه الثروة الطبيعية وهي النفط يستمد الإنسان الطاقة ليحرك آلاته ولينتقل من قارة إلى أخرى براً وبحراً. ويقول العلماء إن النفط سيكون في المستقبل القريب أكبر مصدر بعد الزراعة لغذاء الإنسان في المناطق المزدحمة بالسكان.

لهذا كله فالإيرانيون والعرب مدعوون للتعاون الأخوي للحفاظ على ثروتهم لرفع مستوى المعيشة لشعوبهم ومساعدة الشعوب الأخرى في تطلعاتها للوصول إلى حياة أفضل، كل هذا لا يتم إلا بإزالة جميع العوائق التي قد تقف أمام تعاونهم المثمر والمحافظة على الروابط الأخوية القديمة والاستعداد لبدء علاقات جديدة تحفظ لكلا الطرفين مصالحه. ولكن الذي حصل حتى الآن هو أن الإيرانيين يطلبون ويأخذون ثم يسألون هل من مزيد. ففي الاتفاقية الأخيرة التي عقدت وصودق عليها بين حكومة

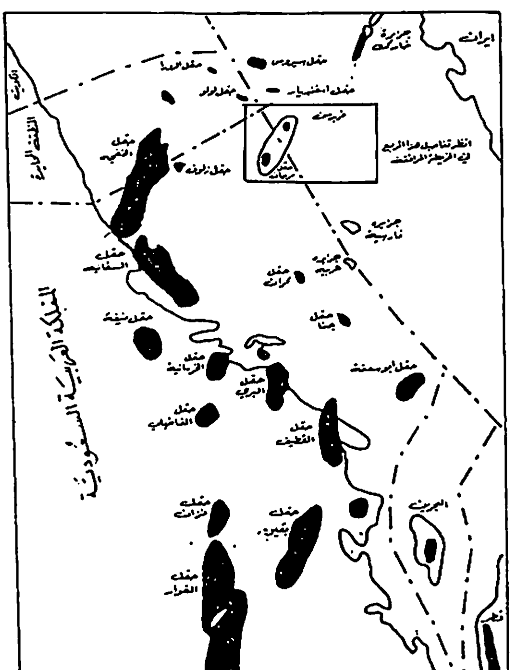
(*) نشر في: **مجلة البترول والغاز العربي**، السنة ٤، العدد ٥ (شباط/فبراير ١٩٦٩)، ص ٨ ـ ١٢.

جلالة الشاه محمد رضا بهلوي وصاحب الجلالة الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود تنازلت الحكومة العربية السعودية عن ثروات نفطية ضخمة لإيران أملاً في أن يكون عملها هذا فاتحة تعاون أخوي إسلامي صادق بين البلدين، وبالتالي بين إيران وجميع البلاد العربية. وحتى يتفهم القارئ مقدار التضحية التي قدمتها المملكة العربية السعودية لا بد لنا أن نعود قليلاً إلى الوراء.



تبين هذه الخريطة احدى الطرق المتبعة في تعيين حدود المياة المغمورة بين الدول المتجاورة. وقد رسم خط الوسط هنا من دون اخذ مواقع الجزر بعين الاعتبار وتسمى هذه الطريقة بطريقة المسافات المتساوية.

إن تقسيم الثروات النفطية والمعدنية في المناطق المغمورة بمياه البحار بين الشعوب المتجاورة هو عمل طارئ حديث أملته الضرورة بعد أن ثبت وجود ثروات نفطية ومعدنية تحت قاع البحار يمكن للإنسان إخراجها والانتفاع بها. وقد بدأت فكرة تقسيم الأراضي الواقعة تحت مياه الخليج العربي ـ الإيراني بعد أن حصلت الشركات النفطية على امتيازات لاستثمار النفط في المياه المغمورة (أرامكو عام ١٩٤٨). وقد حاولت كل حكومة حينئذٍ تحديد ما تعتقد أنه حدودها في مياه الخليج، ونتج عن هذا التحديد خلافات في وجهات النظر بين البلاد العربية وبعضها وبين كل من البلاد العربية وإيران. فهناك اختلافات في طريقة تقسيم مناطق المياه المغمورة بين إيران والعراق وبين العراق والكويت وبين الكويت والسعودية. وكانت هناك خلافات أيضاً بين البحرين والسعودية تمت إزالتها بالتراضي بين الطرفين. وعندما بدأ النشاط يدب في المناطق المغمورة في عام ١٩٦٥ إثر منح إيران امتيازات كثيرة في مياهها المغمورة لعدد من الشركات الأوروبية والأمريكية وجدت السعودية أن من مصلحتها، محافظة على ثرواتها النفطية وإبقاء على حسن الجوار مع إيران ومع شقيقاتها من البلدان العربية، الاتصال بإيران على أمل حل مشكلات تقسيم مياه الخليج بحيث تستطيع كل بلد مزاولة نشاطها ضمن الحدود المقررة لها. وكانت المملكة العربية السعودية بالتعاون مع شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) قد قامت بعمل دراسات لتقسيم الخليج آخذة بعين الاعتبار السوابق في البلاد المختلفة لتقسيم المياه المغمورة بين الدول المتجاورة. وبهذه الروح أمكن التوصل إلى اتفاقية مع حكومة جزيرة البحرين للاشتراك في تطوير التركيب الجيولوجي في منطقة أبو سعفة الذي اكتشف به النفط فيما بعد وتقوم أرامكو باستثماره نيابة عن الحكومتين السعودية والبحرانية. والطريقة التي اتبعتها السعودية في محاولتها لتقسيم مياه الخليج هي إحدى الطرق المقترحة من قبل مؤتمر دولي عقد تحت إشراف الأمم المتحدة في



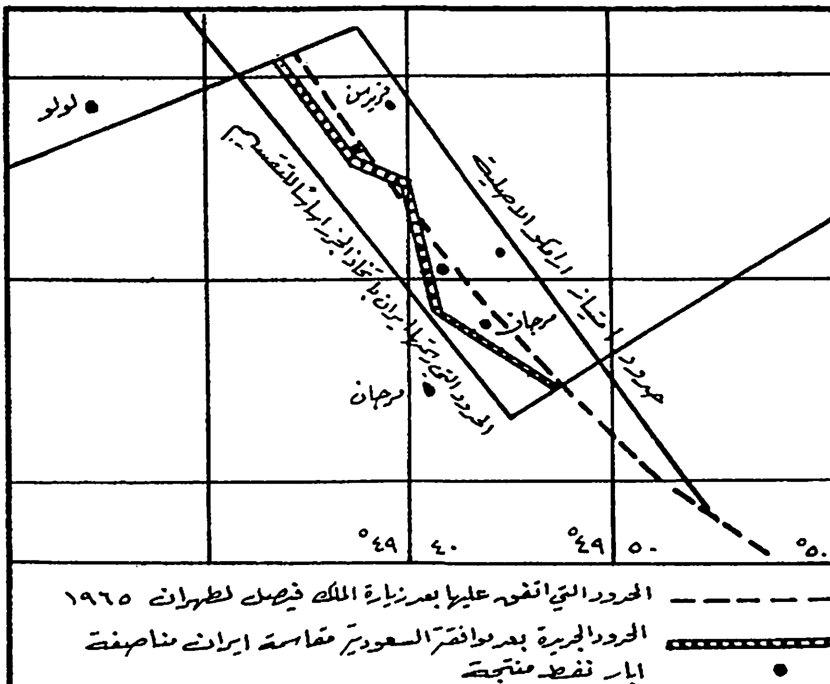
تبين هذه الخريطة الحدود التي تم الاتفاق عليها عند زيارة الملك فيصل لايران عام ١٩٦٥.

جنيف عام ١٩٥٩. وقد أخذ هذا التقسيم بعين الاعتبار مواقع السواحل على الجانبين وارتفاع المد وانخفاض الجزر. وقد نتج عن هذا التقسيم أن أصبح خط وسط الخليج يقع إلى الشرق من جزيرتين فارسية وعربية، أي أن هاتين الجزيرتين تقعان ضمن الحدود السعودية (انظر الخارطة).

وكان من الممكن اعتماداً على هذه الدراسة أن تصر حكومة المملكة العربية السعودية على هذا التقسيم لمياه الخليج المغمورة الذي توصلت إليه نتيجة لدراسة علمية وأن لا تقبل أي حل آخر، ويمكنها الدفاع عن موقفها أمام أية محكمة دولية. أما الإيرانيون فإنهم قاموا بدورهم بتقسيم مياه الخليج بطريقة اعتبرت بموجبها السواحل الغربية لجزيرتي خارك وخاركو الإيرانيتين اللتين تقعان قرب الساحل الإيراني هي الأساس الذي تم بموجبه تقسيم مياه الخليج. وقد نتج عن هذا التقسيم أن أزيح خط الوسط مسافة كبيرة نحو الغرب وأدخل جزء كبير من المياه المغمورة التي تعتبر، إذا أخذ خط الوسط الحقيقي (الذي لا يأخذ بعين الاعتبار الجزر عند عملية التقسيم)، ضمن حدود المملكة العربية السعودية. ورغبة من حكومة المملكة العربية السعودية في أن لا تتعقد الأمور، وحباً في الوصول إلى اتفاق سريع بينها وبين حكومة إيران، بحثت هذه المسألة عند زيارة الملك فيصل لإيران في عام ١٩٦٥ وتم التوصل إلى اتفاق اعتبرت فيه الجزر الإيرانية (خارك وخاركو) ذواتي نصف تأثير على خط الوسط بدلاً من تأثير كامل. وبهذا التنازل من قبل السعودية أعطيت إيران قطعة كبيرة من الأرض في وسط الخليج تحوي جزءاً من تركيب جيولوجي غني بالنفط (انظر الخارطة). وكانت الدراسات قد أظهرت أن هذا التركيب الجيولوجي قد يحوي كميات كبيرة من الرواسب النفطية، ثم أتت عملية الحفر لتؤكد وجود النفط بكميات كبيرة قد تجعله من أكبر وأغنى حقول النفط في العالم. وقد ذكرت مجلة **أويل أند غاز جورنال** الأمريكية في عددها الصادر بتاريخ ٢٦ ديسمبر ١٩٦٨، الصفحة ٦٠، أن الجيولوجيين يقدرون احتياطي هذا الحقل بحوالى ١٠ بلايين من البراميل. وقد تم اكتشاف هذا الحقل من قبل أرامكو وشركة «ايباك»، وهي شركة أمريكية تعمل لحساب إيران بالاشتراك مع شركة النفط الوطنية الإيرانية. وسمي الجزء الذي اكتشفته أرامكو بمرجان، والجزء الآخر الذي عثرت شركة ايباك على النفط فيه «فريدسن».

بعد أن تم الاتفاق بين جلالة الشاه وجلالة الملك فيصل وإعطاء إيران قطعة كبيرة من الأرض الغنية بالنفط، ظن الجميع أن كل شيء قد تم حله، إلا أن إخواننا الإيرانيين لم يقتنعوا بما حصلوا عليه وأغرتهم غزارة النفط في هذه المنطقة العربية، خصوصاً بعد فشل الشركات الأجنبية العاملة في الجانب الإيراني في العثور على كميات كبيرة من النفط تتناسب والمبالغ الكبيرة التي دفعتها ثمناً لهذه الامتيازات لإيران.

لم يصادق البرلمان الإيراني على اتفاقية «فيصل ـ رضاه شاه» وبدأت حكومة إيران تنتهز الفرص لخلق مبررات لإبطال الاتفاق. وآخر ما فعلوه في هذا الصدد هو أنهم أرسلوا قطعاً من أسطولهم إلى مركز للحفر تقوم به أرامكو داخل الحدود الجديدة التي تم التوصل إليها بموجب الاتفاق الأخير وطلبوا إيقاف الحفر والنزوح من المنطقة على اعتبار أن الموقع يقع ضمن الحدود الإيرانية، ولم يكن كذلك. وهكذا لجأت إيران إلى أسلوب دبلوماسية الأساطيل والقوة التي كان يستعملها الانكليز قبلهم عندما كانوا يصدرون أوامرهم إلى مشايخ الإمارات الصغيرة في المنطقة. وما يجب أن نلاحظه هنا أن إيران لم تلجأ إلى أسلوب القوة هذا قبل هزيمة العرب في صيف عام ١٩٦٧، كما أن جلالة الشاه الإيراني ألغى رحلته إلى المملكة العربية السعودية قبل بدئها بيوم أو يومين، بعد أن كانت قد أعدت لهذه الزيارة في المملكة العربية السعودية جميع الترتيبات التي تجعلها زيارة أخوية ناجحة. وكان السبب الظاهر لغضب الشاه هو الاتصالات التي تمت بين المملكة العربية السعودية وحكومة جزيرة البحرين التي تعتبرها إيران جزءاً من ممتلكاتها في الخليج العربي ـ الإيراني.



المصدر: *Oil and Gas Journal* (16 December 1968).

تبين هذه الخريطة الحدود الجديدة بعد ان وافقت المملكة العربية السعودية أن تتقاسم مع ايران النفط الموجود في التركيب حقل المرجان.

لم تيأس المملكة العربية السعودية في الوصول إلى اتفاق مع إيران واستأنفت الاتصالات معها. وقبيل زيارة جلالة شاه إيران إلى المملكة العربية السعودية في شهر نوفمبر تنازلت المملكة العربية السعودية لإيران مرة أخرى عن جزء آخر من الأرض في وسط الخليج (انظر الخارطة) وقبلت تقسيم كل النفط الموجود في التركيب الجيولوجي المعروف بتركيب مرجان مناصفة بين إيران والمملكة العربية السعودية. وعليه فتكون المملكة العربية السعودية قد تنازلت لإيران عن ما يعادل حوالى ٥ بلايين (٥٠٠٠ مليون برميل) من النفط الخام الثابت وجوده. ولو أننا أخذنا أسعار النفط الإيراني الحالية وهي حوالى ١٧٩ سنتاً للبرميل، واعتبرنا أن تكلفة إنتاج البرميل الواحد في هذه المنطقة من الخليج ٢٠ سنتاً أمريكياً، لوجدنا أن المملكة العربية السعودية قد قدمت ثمناً لصداقة إيران ما يعادل سبعة بلايين وتسعمائة مليون دولار (٧,٩ بليون دولار). فماذا فعلت إيران للأمة العربية ثمناً لكل هذه التضحيات العظيمة؟

إنني لا أزعم أن هذه الأرقام دقيقة، ولكنني أصر على القول إنها قريبة من الحقيقة على أساس أن كمية الاحتياطي النفطي في هذا التركيب الجيولوجي الذي يمكن اعتباره واقعاً ضمن النصف العربي لمياه الخليج بحسب التقسيم الذي قامت به المملكة العربية السعودية قد تزيد وقد تنقص، كما أنه ليس من السهل أن نقول بأن التركيب نفسه لم يكن ليمتد إلى ما وراء خط الوسط الذي اعتبرته المملكة العربية السعودية خطاً عادلاً لتقسيم ثروات الخليج بين البلدين. وإنني هنا لأخاطب الإيرانيين وأقول لهم إن العرب وأنتم أصحاب الخليج وثرواته، وحقكم في أن تكونوا أكبر دولة منتجة للنفط في المنطقة، حق عادل ومنطقي لأن عدد سكان بلادكم الذي يبلغ ٢٢ مليون نسمة أكثر من ضعف عدد سكان البلاد العربية الواقعة على الخليج العربي - الإيراني، وقد تمكنتم على ما يظهر من إقناع شركات النفط بأن تزيد إنتاجكم على حساب إنتاج البلاد العربية (العراق، الكويت، السعودية)، وأصبح إنتاجكم الآن يقرب من ٣ ملايين برميل في اليوم الواحد، وهذا كما قلت حق معقول ولا اعتراض لنا عليه. ولكننا نريد أن يدفع لنا ثمن تنازلنا عن احتياطي نفطي ضخم اضطرتنا الظروف ودبلوماسية الأساطيل لأن نقدمه لكم ضماناً لصداقتكم وتعاونكم. والأمة العربية الإسلامية وهي تصارع عدواً شرساً لاأخلاقياً يسانده الاستعمار القديم والحديث بكل جشعه وشراهته تأمل من أصدقائها وجيرانها أن يقفوا معها في محنتها. وإننا لن ننسى في المستقبل من وقفوا بجانبنا ومن وقفوا ضدنا.

إن إمداداتكم بالنفط لإسرائيل هي التي تساعدها في تخريب مدننا وقتل أطفالنا ونسائنا وتساعد عدونا على التمادي في غيه. ونحن نأمل أن يكون موقف شاه إيران من أمتنا أفضل من موقف ديغول فرنسا الذي أمر بإيقاف جميع إمدادات الأسلحة الفرنسية لإسرائيل. إن إسرائيل تكرر سنوياً ٥,٧ مليون طن، وتستهلك ٣,٦ مليون

طن من المواد النفطية، ولديها خط أنابيب يمتد من ميناء ايلات على خليج العقبة إلى ميناء حيفا على البحر الأبيض المتوسط، وهي لا تستطيع الحصول على النفط بأسعار اقتصادية إلا من موارد إيران. ومهما قلتم عن أنكم لا تتدخلون فيما يحدث للنفط بعد مغادرته للمياه الإيرانية، فإن هذا القول ليس مقبولاً لدينا لسبب بسيط هو أنكم دولة مستقلة ذات سيادة تستطيع أن تمنع وصول صادراتها إلى أية دولة لا ترغبون التعامل معها، وقد فعلتم ذلك بالنسبة لروديسيا. ويمكن للدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط أن تعوضكم عن الكميات المصدرة لإسرائيل على النحو التالي:

١ ـ أن تطلب من الشركات العاملة في بلادها أن تنقص من الإنتاج كمية تعادل الكمية التي تصدرها إلى إسرائيل على أن يزيد الإنتاج الإيراني بنفس النسبة.

٢ ـ أن تشتري البلاد العربية هذا النفط من إيران بنفس الأسعار التي تشتريه إيران من الشركات على اعتبار أن البلاد العربية ليست من الأسواق المهمة للشركات النفطية العالمية العاملة في إيران. وأن تقوم البلاد العربية بتصريفه محلياً وتصديره على شكل منتجات بالاتفاق مع إيران.

قبل أن أختم هذا الكلام لا بد لي أن أسجل كلمة شكر وامتنان للتصريح الذي ألقاه جلالة الشاه في نيودلهي، والذي قال فيه إن الحكومة الإيرانية لن تصر على أخذ البحرين بالقوة وأنها لا تمانع في أن يؤخذ رأي أهل البحرين في تقرير مصيرهم، وهذه ظاهرة مشجعة في الموقف الإيراني، ويمكننا أن نعتبرها بادرة تحسين في العلاقات وثمرة لما قدمته المملكة العربية السعودية من تضحيات.

الامبراطورية البريطانية والعرب واليهود(*)

منذ القرن التاسع عشر والأمة العربية في صراع مع الامبراطورية البريطانية. فقد غزت هذه الأخيرة مصر في عام ١٨٨٣ والعراق في عام ١٩١٤ واحتلت عدن في عام ١٨٣٩، وفرضت حمايتها على جنوب الجزيرة العربية ومسقط وعمان والسواحل المتصالحة على الخليج العربي، وبسطت حمايتها ونفوذها على مشيخات الكويت والبحرين وقطر. وبالرغم من أنّ كل شيء قد تغير في عالمنا، فقد ظلت بريطانيا تمارس نشاطها الهدام على أرضنا بدون رقيب أو حسيب. وقد بذل المصريون العرب جهوداً كبيرة ودماء غزيرة حتى استطاعوا التخلص من نير الاستعمار البريطاني. واستقلت العراق ولكن نفوذ بريطانيا ظل قوياً وسيطرتها على اقتصاده تكاد تكون تامة ممثلة في شركة نفط العراق الانكليزية الجنسية والتي تملك الحكومة البريطانية ورعاياها أكبر نسبة في أسهم هذه الشركة. ولم تكتف انكلترا بالحنث بالعهود التي قطعتها للعرب قبيل وأثناء الحرب العالمية الأولى الداعية إلى أن تساعد انكلترا العرب لتكوين دولة عربية مستقلة موحدة بعد انتصار الحلفاء على الألمان والأتراك، ولكنها في نفس الوقت أصدرت وعد بلفور في عام ١٩١٧ والذي وعدت به اليهود بمساعدتهم على إنشاء وطن قومي لهم في فلسطين العربية. وبريطانيا هي التي رعت هذا الوعد وساعدت الصهيونيين على تحقيقه بالخديعة تارة وبقوة السلاح تارة أخرى. ولا زالت انكلترا تعتبر بعد الولايات المتحدة الأمريكية الحامي والمعين لدولة إسرائيل على اغتصاب الأرض العربية وتشريد أهلها وتحقيق حلم غلاة الصهاينة بتكوين إسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات.

لقد التقت مصالح اليهود ومصالح الاستعمار لنهب الأرض العربية وتكوين

(*) نشر في: **مجلة البترول والغاز العربي**، السنة ٤، العدد ٧ (نيسان/ ابريل ١٩٦٩)، ص ٦ ـ ٨ و٥٣.

دولة لاشرعية يحقق بها اليهود حلمهم بالعودة إلى حيث بدأ دينهم، ويحقق بها المستعمرون سيطرتهم على المنطقة وفصلها إلى مشرق ومغرب ومنع قيام الوحدة العربية، ثم السيطرة على موارد المنطقة بعد تشتيت شمل أهلها وتفريق كلمتهم.

لقد نجح اليهود والمستعمرون في ذلك كل النجاح، فقد تحقق جزء كبير من إسرائيل الكبرى وشتتت كلمة العرب وطردوا من ديارهم. ولا زال الحلف غير المقدس مستمراً في تنفيذ مخططه بتحطيم الروح المعنوية للعرب ونهب ثرواتهم. والشيء الغريب الذي لا يستطيع أن يفهمه الإنسان هو لماذا تغامر بريطانيا بمصالحها الكثيرة في الوطن العربي وتصر بعناد على الاستمرار في تنفيذ مخططاتها في تقوية إسرائيل وإضعاف شعوب الأمة العربية.

إن حقد الاستعمار والصهيونية على الأمة العربية أعمق مما قد يرى من ظواهر الأمور. وهم لا زالوا يتصرفون وكأنهم يريدون محو عار هزيمة الصليبيين في بلادنا. هذه دوافعهم النفسية، أما دوافعهم المادية فهي الثروات الطبيعية لأمة العرب، فلو قامت دولة عربية متحدة من المحيط إلى الخليج لما استطاع أعداء الأمة العربية من انكليز وأمريكان ويهود أن يحققوا ما حققوه من نهب للثروات وطرد للناس من ديارهم. وقيام دولة عربية كبيرة سينهي على الفور هذا الاعتداء والتسلط ويجعل المشترين للنفط العربي في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وبقية المناطق التي تسير في فلك الاستعمار الغربي يدفعون أسعاراً عادلة له ولن يظل النفط العربي سلاحاً اقتصادياً يشهره الاستعمار في وجه مناوئيه والرافضين للسير في ركابه.

من كل ما ذكر يتصور الإنسان أن العرب أفراداً وجماعات بعد أن لاقوا من بريطانيا من حنث بالعهود ومن استغلال للثروات ومن استعمار للأراضي سيبتعدون عن هذه الدولة اللاأخلاقية، ولكن حدث العكس تماماً. فلا زال نفوذ انكلترا وسيطرتها على أشده في منطقة الخليج العربي وبعض الأراضي العربية التي لا زالت انكلترا بطريقة أو بأخرى تسيطر على الأمور فيها.

إن اقتصاد بريطانيا يعتمد اعتماداً كبيراً على الأموال العربية الموظفة في الأسواق المالية البريطانية وفي التجارة العربية وعلى أرباحها من النفط العربي حين تنتجه من الحقول العربية وحين تستورده بأسعار رخيصة جداً إلى بريطانيا. ونحن لا نبالغ إذا قلنا إن علاقة بريطانيا بالعرب هي التي احتفظت لها بمكانها بين الدول الأربع الكبرى. فالشعب البريطاني نتيجة لاستعماله لأراضي الشعوب الأخرى تعود على أن يعمل قليلاً ويكسب كثيراً، وإذا ما ترك لينافس الدول الأخرى بدون الموارد العربية فسيكون شأنه شأن الدول الأخرى المتوسطة في الحجم وفي المكانة الدولية. ولهذا كله فإن بريطانيا تعتقد أن إبقاء الأمة العربية على ما هي عليه من تفرق وضعف هو حياة أو موت بالنسبة لها. وهذا يفسر أيضاً تمسكها بإسرائيل قوية لتمنع القوى العربية من

التجمع ولتقضي على أية حركة عربية قد يكون فيها تهديد لمركزها الممتاز في الوطن العربي، وهذا يفسر أيضاً عداءها الشديد للقومية العربية، واقتراحها قيام الجامعة العربية بشكل يشبع فيه العرب حبهم للتجمع ولكنه يمنع الوحدة. ولما رأت بريطانيا أن حظر فرنسا لتصدير الأسلحة إلى إسرائيل قد يضعف موقف إسرائيل ويقوي العرب، سارعت بالقول بأنها مرتبطة مع إسرائيل باتفاقيات لتسليم بعض الأسلحة، وان هذه الارتباطات قديمة وهي مستعدة دائماً لبيع الأسلحة الضرورية لدول الشرق الأوسط وليس عملها هذا وقفاً على إسرائيل. والحقيقة التي يجب أن يعرفها العرب أجمعون أن انكلترا مرتبطة ارتباطاً يكاد يكون أزلياً مع إسرائيل وهي مستعدة دائماً لمدها بكل وسائل القوة التي تحفظها قوية وتبقي العرب ضعفاء. وانكلترا تعمل في هذا السبيل بالاتفاق التام مع الولايات المتحدة الأمريكية، والأسلحة والأموال تتدفق على إسرائيل سراً وعلانية. وهم يزودون إسرائيل بالأسلحة من مصادر مختلفة وباتفاق مسبق بين انكلترا والولايات المتحدة. وهم يختارون المصدر الذي يمدون إسرائيل عن طريقه بالأسلحة بطريقة تجعل هذه الأخيرة لا تتعرض للأذى، فمثلاً كانوا يمدون إسرائيل بالأسلحة من فرنسا لما كانت فرنسا تحارب العرب في الجزائر، ونحن نذكر صفقة الطائرات الأمريكية التي سلمت لفرنسا في عهد فوستر دلاس وطلب تسليمها لإسرائيل. ولما استقلت الجزائر وتحسنت العلاقات بين العرب والفرنسيين أصبح الإنكليز والأمريكان يمدون إسرائيل بالأسلحة من ألمانيا الغربية لسبب بسيط، وهو أن ألمانيا الغربية ليس لديها امتيازات نفطية في الوطن العربي ومصالحها في المنطقة محدودة. وأخيراً لما وجدت فرنسا أن مصالحها في الوطن العربي أكبر من أن تغامر بها من أجل إسرائيل، وأن ولاء إسرائيل بالدرجة الأولى لانكلترا والولايات المتحدة الأمريكية، أصدرت حظرها الكلي لتصدير الأسلحة لإسرائيل، ثم لما وجدت انكلترا أن عمل فرنسا يضعف إسرائيل، وبالتالي يعرض مصالح الغرب للخطر، لذلك سارعت بشحن الأسلحة لإسرائيل خوفاً من تغير ميزان القوى لصالح العرب. وحتى يدرك القارئ الكريم مدى الأخطار التي تعرض انكلترا مصالحها لها في الوطن العربي بانحيازها علناً لإسرائيل، لا بد من ذكر هذه المصالح وكذلك السيطرة التي تمارسها انكلترا في بعض الأقطار العربية.

فانكلترا تملك عدة امتيازات نفطية في الأرض العربية تدر عليها ربحاً صافياً من عمليات الإنتاج يقدر بـ ٥٩٥ مليون دولار سنوياً. كما أن تجارة انكلترا مع الوطن العربي طبقاً لما نشرته جريدة **الفاينشال تايمز** اللندنية بتاريخ ١٩٦٩/١/١٠ بلغ ٤٣٩ مليون جنيه في عام ١٩٦٨ بزيادة قدرها ٤٠ بالمئة عن عام ١٩٦٧، أي أن تجارتها مع الوطن العربي في عام ١٩٦٧ كانت ٣١٣,٥ مليون جنيه وأصبحت في عام ١٩٦٨ ٤٣٩ مليون جنيه، بينما لم تزد قيمة كل صادراتها إلى المناطق الواقعة شرقي قناة السويس، وهي افريقيا الشرقية وكل بلاد قارتي آسيا واستراليا، عن ١٤٠٠ مليون

جنيه في عام ١٩٦٦. وهذا دليل واضح على وجود جو ملائم للأعمال البريطانية في الأرض العربية، ولكن ليس هذا كل شيء. فانكلترا، بجانب أنها تحظى بمعاملة خاصة في بعض الأقطار العربية، فإنها تفرض على حكام بعض البلاد العربية الأخرى مستشارين اقتصاديين بعضهم انكليز من أصل انغلوسكسوني وبعضهم انكليز سمر من أصل عربي. وهؤلاء مهمتهم أن يتأكدوا بأن البلاد التي يعملون فيها تشتري كل حاجاتها من بضائع وخدمات من المملكة المتحدة. كما أن معظم الأرصدة التي يملكها حكومات وأفراد منطقة الخليج العربي موظفة في انكلترا. وقد قدر أن نصيب الأفراد الكويتيين من هذه الأرصدة لا يقل عن ٢٥٠٠ مليون دولار، نصف هذا المبلغ موظف في مدينة لندن. كما أن الانكليز يستعملون طرقاً ملتوية لإيهام بعض الحكومات العربية بأنها مهددة من بلاد عربية معينة، وعليها أن تهيئ لنفسها وسائل دفاعية حديثة تصنع في انكلترا، وموافقة هذه الحكومات على شراء الأسلحة والمعدات اللازمة لدفاعها عن انكلترا يقوي النفوذ البريطاني، ويزيد من قبضة انكلترا على اقتصاديات تلك البلاد، وفي نفس الوقت يجعل تلك البلاد التي تشتري الأسلحة لا تملك الأموال اللازمة للقيام بالأعمال الضرورية لتحسين أحوال المعيشة لشعبها. وقد وقعت كل من المملكة الليبية والمملكة السعودية فريسة لهذه الخدعة، فوافقت على شراء ما يلزمها من أسلحة وأعتدة بكميات كبيرة من انكلترا بما يعادل حوالى مائتي مليون جنيه لكل منها. ولعل من المناسب أن نذكر هنا أن الصحافة البريطانية ذكرت عند إبرام الصفقة الأولى في السعودية وليبيا أن هذه الصواريخ التي زودت بها ليبيا والسعودية قادرة على إسقاط أية طائرة قد تقوم من الجزائر أو القاهرة قبل أن تصل إلى حدود ليبيا أو السعودية. وهذا نوع من الدس الرخيص الذي يلجأ إليه الاستعمار لخلق جو من عدم الثقة بين الشقيقات العربيات وللحصول على أثمان باهظة جداً لهذه الأسلحة. وهذه الأسلحة الحديثة في ليبيا والسعودية ستكون تحت إشراف خبراء أجانب من البلاد التي باعتها، وسيتأكدون أنها لن تستعمل ضد إسرائيل ولو اضطروا لتخريبها.

أما في منطقة الخليج العربي وفي الإمارات التي لا زالت ترزح تحت أعباء الحماية البريطانية، فإن بريطانيا تحكم حكماً يكاد يكون مباشراً. فهم يطلقون يد الحكام في الأمور الداخلية، ولكن علاقاتهم التجارية والسياسية في العالم الخارجي، فهي بيد المعتمد البريطاني، واتفاقية الحماية تنص أن اتصال الشيخ التجاري بالخارج يتم عن طريق انكلترا وبموافقتها، وهو لا يستطيع إبرام أية اتفاقية تجارية إلا مع الرعايا البريطانيين أو بموافقة مسبقة من حكومة جلالة الملكة. واتفاقيات النفط مع الشركات الأجنبية يشرف على تنفيذها المعتمد البريطاني، فهو وحده المسؤول عن تنفيذها، والشركات النفطية توقع قبل حصولها على امتياز للنفط في هذه المحميات على اعترافها بهذه السلطة، وان مرجعها الأخير فيما يتعلق بتنفيذ نصوص امتيازها هو

المعتمد البريطاني. والمشايخ في معظم هذه الإمارات يعرفون أن معارضتهم للسياسة البريطانية معناها خلعهم وتعيين أحد أفراد عائلاتهم بدلاً منهم، كما حدث للشيخ علي بن ثاني شيخ قطر سابقاً والشيخ صقر القاسمي شيخ الشارقة السابق والشيخ شخبوط بن سلطان شيخ أبو ظبي السابق، لذلك تراهم يتسابقون على إرضاء الحكومة البريطانية، فهم لا يشترون ما تحتاج إليه بلدهم إلا من انكلترا، والمستشار الاقتصادي لكل شيخ لديه عوائد نفط مكلف باقتراح المشاريع الباهظة التكاليف التي قد لا تحتاج إليها الإمارة أو المشيخة، ولكنها إذا ما اشتريت من انكلترا تساعد على تقوية الاقتصاد البريطاني. فعلى سبيل المثال: بناء أكبر محطة في الشرق الأوسط لتوليد الكهرباء من الغاز الطبيعي في مشيخة أبو ظبي التي لا يزيد عدد سكانها من العرب والهنود والإيرانيين وجميع الوافدين عن عشرين ألفاً لم يقصد بها إلا معاونة الاقتصاد البريطاني، وقد كلفت هذه المحطة كما تقول الصحف البريطانية حوالى ٣,٥ مليون جنيه استرليني. كما أن بناء ميناء راشد في مشيخة دبي بحيث يصبح هذا الميناء، كما تقول جريدة **الفايننشال تايمز**، أكبر ميناء في الشرق الأوسط والذي سيكلف بناؤه ٢٤ مليون جنيه استرليني بعد إتمامه في عام ١٩٧٣، لم يقصد به تطوير المنطقة وخلق مجالات للعمل للمواطنين، وليس هناك ضرورة ملحة لبناء ميناء عالمي تحيط به الصحراء الخالية من السكان من جوانبه الثلاثة. ولا يزيد عدد سكان كل منطقة المشايخ المتصالحة على ثلاثماية ألف نسمة، ولكنها رغبة من الشيخ راشد بإرضاء الإنكليز ورغبة من الإنكليز في إيجاد أعمال لمؤسساتهم الهندسية، بقي أن نعرف أن الشيخ راشد لا يستطيع أن يطرح بناء الميناء في مناقصة عالمية لأن اتفاقية الحماية تحتم عليه أن يعهد بالعمل لشركات انكليزية، وقد حاولت شركات من ألمانيا الغربية أن تتنافس على بناء ميناء دولي، وكان المبلغ المقرر لبناء هذا الميناء ٩,٤ مليون جنيه، ثم رؤي أن يكبر الميناء. وقدرت تكاليف التوسعة بـ ١٤,٦ مليون جنيه، وطلب من المقاول الانكليزي القيام بالتوسعة بدون أن يطرح الموضوع في مناقصة. وفي دبي أيضاً يجري الآن تشييد مطار دولي سيكون قادراً بعد انتهاء العمل فيه أن يكون أيضاً أكبر ميناء جوي في الشرق الأوسط، وأنه سيكون قادراً على استقبال أكبر الطائرات النفاثة. والمقاول البريطاني الذي يقوم ببناء الميناء هو نفسه الذي يبني المطار الدولي، والمقاول هو «كوستين سيفيل انجنيرينغ» وهي مؤسسة بريطانية. وسيكلف بناء المطار ٤,١ مليون جنيه استرليني، وهكذا نرى أن كل الأعمال الإنشائية والصناعية التي تتم في محميات الخليج يقوم بها مقاولون بريطانيون. فمثلاً معمل الألمونيوم في البحرين ومعمل السماد الصناعي في قطر لا بد أن ينفذها مقاولون بريطانيون حتى لو وجد مقاول ياباني أو ألماني يقوم بتنفيذها بأقل تكلفة. هذا جزء قليل من أشياء كثيرة يقوم بها الانكليز في بلادنا، وتعنتهم ومعاملتهم السيئة للحكومات العربية لا تقتصر على الحكومات الضعيفة وحدها، فهم يكادون يخنقون القطر العراقي اقتصادياً. فإنتاج

النفط العراقي متخلف إذا قورن بإنتاج البلاد المجاورة، ولحكومة العراق لدى شركة نفط العراق الإنكليزية مبلغ يزيد في مجموعه عن مائة مليون دولار. والشركة تمتنع عن إعطاء حكومة العراق حقوقها إلا إذا رضخت هذه الأخيرة لمطالب مجموعة الشركات التي تستثمر النفط العراقي والخاصة بإبطال مفعول القانون رقم (٨٠) لعام ١٩٦١.

كل ما ذكر حقائق يعرفها معظم المتتبعين للأحداث فوق الأرض العربية، ومع ذلك فانكلترا تزيد في غيها واضطهادها للحكومة العربية، وكأنها متأكدة أن العرب لا يستطيعون أن يتفقوا على عمل يمكنه أن يضر بمصالحها. وقد أوضح ذلك رئيس وزراء إسرائيل ليفي اشكول في رده على أسئلة مجلة **النيوزويك** الأمريكية، حيث قال: إن مصالح الغرب موجودة في الكويت والمملكة العربية السعودية وتركيا وإيران، وليس للاتحاد السوفياتي نفوذ في هذه البلاد، أما سوريا والجمهورية العربية المتحدة فليس فيهما ما يخشى الغرب فقدانه إذا سقطت في دائرة نفوذ الشيوعيين. وان مستقبل النفوذ الغربي ومصالحه مرهون بقوة إسرائيل ونموها، وانها قنطرة للمعسكر الغربي يمكنه أن يمر عليها للوصول إلى آسيا وافريقيا واستراليا. وهكذا يتضح أن الاستعمار الغربي ممثلاً في انكلترا وأمريكا يعتبر أن إسرائيل هي حامية نفوذه ومصالحه في المنطقة، وانه بدل أن يرسل جيوشه ويحتل المنطقة عسكرياً يكتفي بتقوية إسرائيل وإضعاف العرب بكل الوسائل التي تحت إمرته.

كتاب مفتوح إلى شاه إيران(*)

لقد جرت العادة أن لا تخاطب الصحافة الملوك والرؤساء مباشرة، بل توجه كلامها إلى المؤسسات المختصة. ولكن الصحافة الغربية وهي تنقل أنباء الخلاف بين حكومتكم وشركات النفط العالمية العاملة في بلادكم، قد ذكرت أنكم قد اشتركتم في الحوار وتقدمتم بطلبات قيل إنها لا تقبل المعارضة ولا المناقشة، وأنكم طلبتم من الشركات أن تزيد من إنتاج نفط إيران بحيث يصبح دخل بلادكم لا يقل عن ألف مليون دولار للسنة المالية الإيرانية ١٣٤٨ والتي بدأت في شهر آذار الماضي.

ونحن من المعجبين جداً بالخطوات التي أقدمت عليها حكومتكم، ونهنئكم على نجاح خطط التنمية السابقة التي كانت نتيجتها تحسين ملحوظ في مستوى معيشة الشعب الإيراني النبيل الذي نكن له كل حب ونتمنى له كل توفيق. كما أننا نشعر أن السبعة والعشرين مليون إيراني بأشد الحاجة إلى جميع الفوائد التي يمكن تحصيلها من ثرواتهم الطبيعية، وأن طلبكم بأن يزاد الإنتاج من الآبار الإيرانية بحيث تصبح إيران أول بلد منتج للنفط في المنطقة طلب منطقي ولا بدّ من تحقيقه، وها هو قد تحقق منذ العام المنصرم ١٩٦٨ وأصبح إنتاج إيران، ولأول مرة بعد التأميم، يفوق إنتاج كل من المملكة العربية السعودية والكويت.

تعريض بالعرب

إن الداعي لرفع هذا الكتاب إليكم هو ما لاحظناه من أنه في الوقت الذي تحاولون فيه إقناع حكومات الغرب وشركاته بتفضيل زيادة الإنتاج الإيراني على الإنتاج العربي تستخدمون لإقناعهم حججاً كلها تعريض بالبلاد العربية وبحكامها. ونحن، ولو أننا نوافقكم على أن بعض حكام العرب لا يصرفون عوائد النفط بحكمة كما

(*) نشر في: **مجلة البترول والغاز العربي**، السنة ٤، العدد ٩ (حزيران/يونيو ١٩٦٩)، ص ٧ ـ ٩.

تفعلون، لا نرى أن من حقكم وأنتم في مجال الدفاع عن وجهة النظر الإيرانية التعريض بالبلاد العربية. وسنحاول في هذا الكتاب أن نرد على بعض ما قلتموه عند استقبالكم للمستر «J.D.F. Jones» مراسل جريدة **الفاينتشال تايمز** اللندنية في عددها الصادر بتاريخ ٦ أيار ١٩٦٩.

أنتم تقولون إن الحكام العرب الذين تزيد الشركات من إنتاج النفط في بلادهم يتصرفون بهذه الأموال بغير حكمة وينفقونها على أمور لا تعود على البلاد بالخير، بينما كل قرش تجمعه إيران من نفطها يوجه لصالح الشعب الإيراني لتطوير إمكانياته ولرفع مستوى معيشته. والحقيقة أن هذا الكلام ليس كله صحيحاً.

أعمال نافعة

صحيح أن هناك إسرافاً وقلة خبرة في الجانب العربي، ولكن هناك أعمالاً نافعة ومفيدة تصرف لأجلها بعض عوائد النفط في البلاد العربية. فأنتم تعرفون، مثلاً، أن الأمة العربية تتعرض في الوقت الحاضر لغزو أجنبي ممثل بجنود الصهيونية الذين اغتصبوا كل أرض فلسطين العربية وصحراء سيناء وحقول النفط العربية على الشواطئ الشرقية لخليج السويس، ومرتفعات الجولان في سوريا. وهم يعدون العدة لمواصلة زحفهم للاستيلاء على حقول النفط في العراق وحقول النفط العربية على سواحل الخليج. وعوائد النفط هذه التي تقولون إنها لا تصرف بحكمة، تلعب دوراً خطيراً وأساسياً في معركة العرب. فمن عوائد النفط يؤخذ ١٣٥ مليون جنيه استرليني أو ما يعادل ٣٢١ مليون دولار للمساهمة في معركة المصير العربي. ومن هذا المبلغ يدفع ٩٥ مليون جنيه استرليني حالياً للجمهورية العربية المتحدة لتعويضها عن الخسارة الاقتصادية الفادحة التي تكبدتها تلك البلاد بتعطيل العمل بقناة السويس نتيجة للغزو الإسرائيلي. أما الأربعون مليون جنيه الباقية فتعطى لحكومة المملكة الأردنية الهاشمية لتساعدها في معركة الصمود ولشراء الأسلحة. وقد ظهر أثر هذه المساعدات بما نراه من صمود الجيوش العربية أمام الغزو الإسرائيلي على جبهتي الأردن وقناة السويس. كما أن المساعدات التي يقدمها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، للمشاريع الإنمائية في البلاد العربية المختلفة لا يمكن أن يقال عنها بأنها صرفت بدون حكمة.

تخوف في محله

أما قولكم بأنه من الخطر على نظام النقد الدولي أن يسمح للإمارات العربية الصغيرة بأن تحصل على أموال كثيرة نتيجة لإنتاج النفط من حقولها، ثم وضع هذه الأموال بالعملة الاسترلينية والاحتفاظ بها كودائع في المملكة المتحدة وغيرها من البلاد الغربية لأن أي تغيير في سياسات الإمارات قد يجعلها تحول تلك الأموال من

الاسترليني إلى الدولار ومن ثم تطالب أن يدفع لها ثمن الدولارات ذهباً، وستكون النتيجة الحتمية لذلك اضطراب شديد في المركز المالي لأوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، وقولكم ان الطريقة السليمة لخدمة المصالح الغربية هي زيادة الإنتاج من الآبار الإيرانية التي هي أكثر البلاد في المنطقة، كما تقولون، استقراراً وهي التي ستدافع عن الأمن وتحافظ على الاستقرار هناك، فالحقيقة أن تخوفكم في محله.

سيعي العرب الحقيقة

فلن يمر وقت طويل حتى تعي البلاد العربية التي تضع أرصدة كبيرة في المؤسسات الغربية أن عملها هذا ليس في مصلحتها وأنه لا بد لها أن تحتفظ بأموالها على شكل ذهب تخزنه في بلادها أو توظفه في مشاريع إنتاجية في البلاد العربية المختلفة، كما أن نصيحتكم بأن يركز النشاط على إيران لأنها أكثر البلاد استقراراً وأقربها إلى الغرب، فيه تفاؤل كبير لا نوافق جلالتكم عليه. فالتغيير الممكن حدوثه على سياسات الإمارات العربية وارد، كما أن حدوث تغيير جذري في سياسات إيران نفسها وارد أيضاً، فما الذي يمنع قيام شعب إيران بتغيير حكومته وقيام حكومة وطنية كحكومة الدكتور محمد مصدق تتخلص من الشركات النفطية الاحتكارية وتنفذ سياسات وطنية بحتة؟ وقد ترى هذه الحكومة أن من مصلحتها الوطنية إعادة تأميم النفط الإيراني وقيام الشركة الوطنية الإيرانية بجميع النشاطات النفطية من البئر إلى السيارة، وجلالتكم ونحن نعلم بأن الإيرانيين قادرون على ذلك من الناحية الفنية والتجارية. ولهذا فليس هناك ضمان للشركات الاحتكارية النفطية ومن ورائها حكومات البلاد المستهلكة في أوروبا وأمريكا لأن هذه الشركات سواء أكانت تعمل في إيران أم في البلاد العربية، تعمل تحت ظل شروط مجحفة أملاها الاستعمار والتخلف على حكومات المنطقة، وأن كل وطني مخلص، سواء أكان في إيران أم في البلاد العربية، يحاول منذ سنوات عديدة التخلص من سيطرة الشركات الاحتكارية لأنها قد أصبحت عبئاً اقتصادياً على البلاد المنتجة وليس لوجودها ضرورة، حيث يمكن للشركات النفطية الوطنية إخراج النفط وتحميله في الناقلات من موانئ البلاد العربية وإيران. وحيث أصبح من المستحيل على شركات النفط العالمية مقاطعة هذا النفط لعدم وجود مصادر أخرى تحل محله في حالة اقتطاعه من الأسواق.

على حساب العرب

لقد أعلنت الشركات موافقتها على طلبكم بتقديم ألف مليون دولار للحكومة الإيرانية كعوائد عن عام ١٣٤٨هـ (الإيراني) (من آذار ١٩٦٩ حتى شباط ١٩٧٠)، وسيكون بعض هذا المبلغ حصيلة زيادة في الإنتاج والبعض الآخر دفعات نقدية تخصم من عوائد إنتاج المستقبل من الحقول الإيرانية. وقد بدأت الشركات منذ أسابيع تهيئ

الرأي العام العربي والحكومات العربية المعنية لهذه النتيجة الحتمية التي تريدها الشركات وتريدها حكومات البلاد المستهلكة في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية.
وكان كل متتبع للأحداث يشعر بهذه التمثيلية الهزلية التي تلعب في مطلع كل عام والتي خلاصتها أن تقوم حكومتكم بتقديم طلبات جديدة لشركات النفط تحثها فيها على أن تزيد إنتاج النفط في بلادكم بدون اعتبار لقانون العرض والطلب بل على حساب الآخرين. ثم تثور شركات النفط وتقول إن طلب إيران هذا غير معقول وتذهب لحكومات البلاد العربية المنتجة والمصدرة للنفط لتقول لها إن الإيرانيين يطلبون كذا، وهذا طلب غير معقول وإننا سنقاومهم ولا يمكن أن نضحي بمصالحكم من أجلهم فاطمئنوا.

خداع الناس

ثم يأتي دوركم فتعقدون مؤتمراً صحفياً عالمياً تهدد فيه الشركات ويطلب منها الاستجابة لمطالب حكومتكم العادلة وإلا فالويل والثبور لها. ثم يقول وزراء جلالتكم للصحافة الغربية ان صاحب الجلالة قد طلب كذا وكذا، وان طلب الشاه أمر، ولا يمكن للحكومة الإيرانية أن تتراجع عن طلباتها بعد أن أيدها الشاهنشاه، وأن على الشركات إما أن تلبي الطلب أو تترك إيران، لأن النفط نفط إيراني وأنتم دولة مستقلة. ثم تجري مشاورات ومفاوضات تنشر أنباؤها في الصفحات الأولى من الجرائد الأجنبية في لندن ونيويورك لإيهام الناس بأن هناك أزمة خطيرة. والحقيقة أن زيادة الإنتاج كانت مقررة منذ العام الماضي وكل هذه التمثيليات للضحك على العرب وجعلهم يتقبلون النقص في الزيادة في إنتاجهم بدون أن يلحقوا ضرراً بمصالح الشركات. وبعد ذلك يتم اللقاء بين ممثلي حكومتكم والشركات وتعلن الشركات صاغرة قبولها طلب جلالتكم وشكرها لتفضلكم بأمرها بذلك.

مسرحية لا تنطلي على أحد

هذه المسرحية التي تتكرر كل عام لا يمكن أن ينطلي أمرها على عاقل. إنها مؤامرة تحاك ضد المصالح العربية وهي محاولة تهدف إلى التقليل من قدرة البلاد على الصمود في مواجهة أعدائها. وحكومتكم عارفة أو غير عارفة، تساعد أعداء الأمة العربية على الإضرار بها. وهذا يدفعنا إلى أن نقترح عليكم ما يحقق لبلادكم ما تريدونه لها بدون الإضرار بالبلاد العربية.

ارفعوا ضريبة الدخل

أولاً: إن إصراركم على زيادة الإنتاج بدلاً من رفع الضريبة على الشركات أمر غير مفهوم، لأن الزيادة في الإنتاج معناها زيادة العرض على الطلب في الأسواق..

فأنتم مثلاً تطلبون زيادة في إنتاجكم قدرها ١٦ بالمئة بينما زيادة استهلاك العالم سنوياً هي ٧,٥ بالمئة، فإذا زاد العرض على الطلب انخفضت الأسعار وتكون النتيجة الحتمية أن تصدر البلاد المنتجة كميات من النفط بدون مقابل، بينما لو رفعت الضريبة ١٠ بالمئة مثلاً لكان مجموع الزيادة العادية في الإنتاج والضريبة الجديدة يكفي لسد حاجات إيران للخطة الخمسية ولزاد من دخل البلاد العربية ١٠ بالمئة، وكان من الممكن أن يعرض اقتراح من حكومتكم على منظمة الدول المنتجة والمصدرة للنفط (أوبك) ويصدر به قرار من المنظمة وتلزم الشركات بتنفيذه. فما دمتم دولة مستقلة، حرة تفعل في بلادها ما تشاء، فلماذا لا ترفعون ضريبة الدخل؟ وهذا لن يشكل عبئاً على الشركات التي لا تصرف في المنطقة على إنتاج البرميل الواحد أكثر من عشرة سنتات، ولا تدفع لحكومات البلاد المنتجة ثمناً للنفط المنتج أكثر من ٩٠ سنتاً. ولهذا فإنها تأخذ البرميل الواحد بدولار وتبيعه في المتوسط بدولارين تقريباً، ثم تجمع وحدها كل أرباح عمليات النقل والتكرير والتسويق. والأرباح من عمليات إنتاج النفط في الخليج، في الوقت الحاضر، تزيد عن ٣٠٠ بالمئة من الأموال الموظفة في هذه العمليات، وهكذا نرى أن اللجوء إلى فرض ضرائب جديدة لزيادة دخل شعب إيران والبلاد العربية من ثرواته النفطية هي أسهل الطرق وأقربها إلى المنطق. فلماذا لم تلجأوا إليها؟

ادعاءات عجيبة

ثانياً: إنكم تتكلمون وكأن منظمة الدول المنتجة المصدرة للنفط (أوبك) التي تسبب وجودها في توفير مئات الملايين من الدولارات للبلاد المنتجة والمصدرة للنفط، لا وجود لها. كما أنكم توجهون كلامكم للشركات ولحكومات البلاد المستهلكة في أمور تخص البلاد المنتجة والمصدرة للنفط، ولو أنكم اتصلتم بالبلاد العربية إما عن طريق «الأوبك» أو مباشرة، لكان بالإمكان تحقيق كثير من مطالبكم. وصدقني أن العرب سيرون عدالة قضيتكم أكثر وضوحاً من رؤية الشركات لها. ولا شك أن مانعكم من الاتصال هو الظروف السياسية والأحداث المؤلمة التي تتم في منطقة الخليج. فلا زال ادعاء حكومتكم بملكية جزيرة البحرين وتصريحات بعض أعضاء المجلس الإيراني عن حماية أبناء الجنس الآري في البلاد العربية، وبناء أسطول بحري كبير وطيران ضارب مزود بأحدث الأسلحة الفتاكة، يخيف العرب المسالمين ويقلل من ثقتهم بنواياكم.

نقض الاتفاق

ثالثاً: إن نقض اتفاقية شط العرب التي عقدت في عام ١٩٣٧ والتي حددت بموجبها حقوق البلدين، العراقي والإيراني، عمل غير ودي، ليس بالنسبة لإخوتكم

في العراق فحسب، وإنما بالنسبة لجميع العرب والمسلمين. فمن غير المعقول ولا المقبول أن تقدم دولة إسلامية تربطها بالعرب روابط وثيقة على ما أقدمت عليه، في هذا الوقت بالذات حيث تحاول الأمة العربية صد عدوان استعماري آثم. وكان من الممكن، ومهما كان شعور حكومتكم نحو الاتفاقية، الانتظار حتى تنفرج الأزمة، ولكنتم وجدتم في اخوانكم العرب من هم على استعداد لإرضائكم وتغيير كل الشروط التي اعتبرتموها مجحفة. إن لجوءكم لدبلوماسية الأساطيل والطائرات النفاثة في أخذ ما تريدون من أرض العرب، كما فعلتم مؤخراً في تحديد المياه المغمورة مع المملكة العربية السعودية وفي شط العرب، عمل لا يقبل من دولة إسلامية تجاه دولة إسلامية أخرى، وكان من الممكن المجادلة بالتي هي أحسن وتوسيط طرف ثالث للإصلاح بين الأخوين.

علاقة وثيقة بإسرائيل

رابعاً: لقد ذكرتم لمراسل جريدة **الفايننشال تايمز** اللندنية عن علاقتكم الوثيقة بإسرائيل، وأنتم تعرفون من هي إسرائيل وماذا تفعل بإخوانكم المسلمين، وتعلمون كيف أنها تدنس المسجد الأقصى وتطأ أقدام جنودها المساجد والمآذن. ومع ذلك تصرون على توثيق علاقاتكم بها وتمدونها بالنفط الخام الذي يلعب دوراً أساسياً في تحريك قوتها المدمرة الموجهة نحو إخوانكم المسلمين. وبعد كل هذا تتصورون أنه بالإمكان خلق علاقة وثيقة وحسن جوار مع العرب.

يا صاحب الجلالة:

إن العرب في الوقت الحاضر أمة مهزومة، وهي تسجل أصدقاءها وأعداءها، ولكن أمتنا ذات حيوية لا مثيل لها وستقوم من تحت الركام وستحطم أعداءها وتطهر ديارها وتحافظ على ثرواتها النفطية وأراضيها وأنهارها، ولن تسمح بأن تفقد بوصة واحدة من أراضيها أو درهماً واحداً من ثرواتها. وإنه لمن الخير لإيران وللعرب أن تغيروا من سياساتكم وأن تعملوا كما جاء في الحديث الشريف: «انصر أخاك ظالماً كان أو مظلوماً»، ومعنى ذلك أن تقفوا معنا في وقت الشدة وأن تساعدونا بما تستطيعون، بالنصيحة وبالمادة، وهذه روح الإسلام، يا صاحب الجلالة.

النواحي الايجابية والسلبية
في عملية نسف خط أنابيب التابلاين(*)

كاتب هذه السطور من المؤمنين دون تحفظ بأن الفدائيين الفلسطينيين هم الذين رفعوا الروح المعنوية للأمة العربية التي أصيبت بضربة قاصمة بعد هزيمة حزيران ١٩٦٧، وأنهم طلائع هذه الأمة في زحفها لتحرير فلسطين.

وأعتقد أن ما أقوله هنا يعبر عن تفكير كثيرين من العرب الذين يتابعون بكل اعتزاز كفاح أبطال العودة، وهم يتحدون قوى الصهيونية الغاشمة ويقدمون أرواحهم بسخاء منقطع النظير يثبت للعالم بأن الإنسان العربي مقاتل شجاع قوي الشكيمة جدير بالحياة.

وفي يقيني أن الحركات الفدائية ليست إلا تعبيراً عن ثورة الأمة العربية على واقعها وغضبها الشديد من تقصير ولاة الأمور في إعدادها للمعركة بطريقة تتناسب وقوة عدوها. وهي كذلك تعبير جماهيري عن الطريقة التي يجب أن تحرر بها فلسطين وجميع الأقطار المغلوبة على أمرها. وفي ضوء هذا كله ينبغي أن تكون الحركات المذكورة ديمقراطية تسود الشورى العلاقات بين الأفراد والمجموعات فيها.

معركة حياة أو موت

إن معركتنا مع الصهيونية والاستعمار الغربي معركة حياة أو موت نقف نحن فيها وقد سيطر علينا الشيء الكثير من التمزق والتفكك، ويقف في الجانب الآخر منها عدونا الذي علمته سنوات التشرد كيف يعالج الأمور مستعيناً بالولايات المتحدة الأمريكية زعيمة الاستعمار الجديد، وببريطانيا التي تشعر بأن لا أمل لها بضمان

(*) نشر في: **مجلة البترول والغاز العربي**، السنة ٤، العدد ١٠ (تموز/يوليو ١٩٦٩)، ص ٥ ـ ٨.

الازدهار الاقتصادي في جزيرتها إلا إذا بقي العرب متخلفين مجزَّئين ضعفاء ليسهل عليها استغلال ثرواتهم النفطية الهائلة.

نهر من النفط

ولننتقل الآن إلى الحديث عن خط الأنابيب عبر البلاد العربية «التابلاين» الذي قامت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بنسف جزء منه في مرتفعات الجولان السورية المحتلة خلال الشهر الماضي.

هذا الخط هو عبارة عن نهر من النفط مجراه أنابيب من الصلب ينبع من آبار الزيت السعودية ويتجه نحو الشمال الغربي من منابع منخفضة إلى مصب مرتفع، بعكس ما تفعله الأنهار الطبيعية. وقد استخدم في بناء مجرى «النهر» المذكور ٢٦٥ ألف طن من الفولاذ، وبلغت تكاليف إنشائه ١٥٨ مليون دولار.

ويبلغ طول الخط المذكور من منابعه في السعودية حتى مصبه في جنوب لبنان ١٠٦٨ ميلاً، منها ٨٥٣ في السعودية، و١١٠ أميال في الأردن، و٧٩ ميلاً في سوريا، و٢٦ ميلاً في لبنان. وهو ينقل يومياً ٦٤,٤٥٨ طناً، أو نحو ٤٨٤,٧٦٧ برميلاً. وتبلغ طاقته السنوية على النقل ٢٣ مليوناً ونصف مليون طن.

وعلى جانبي هذ النهر العجيب تعيش ألوف العائلات العربية التي يعمل أربابها في محطات الضخ الواقعة في السعودية، والأردن، وسوريا ولبنان. وينقل الخط المذكور ١٨,٧ بالمئة من مجموع الصادرات النفطية في السعودية التي وصلت في عام ١٩٦٨ إلى ٩٤٧ مليون برميل.

وفضلاً عن هذا فإن خط «التابلاين» عمر الجزء الشمالي من المملكة وخلق مجالات عمل لألوف العمال بشكل مباشر أو غير مباشر.

فقد بنيت طريق موازية له جعلت انتقال الأفراد والسلع بين لبنان، وسوريا، والأردن، والسعودية، والكويت وبقية إمارات الخليج ممكناً وميسوراً. كما أن بناءه أوجد دخلاً ثابتاً للسعودية، والأردن، وسوريا، ولبنان.

رفع أسعار النفط

وإلى كل هذه الأمور يضاف عامل هام آخر هو أن نقل النفط السعودي بواسطة هذا الخط أدى إلى رفع أسعاره، بحيث إن عائدات السعودية عن كل برميل يشحن بواسطة خط التابلاين تزيد بنسبة ١٦ سنتاً عن سعر كل برميل يشحن بالناقلات من ميناء رأس تنورة السعودي.

وتملك «التابلاين» نفس الشركات المالكة «لأرامكو»، التي تنتج وتصدر معظم

صادرات السعودية من النفط، وهي شركة «إسو»، وتملك ٣٠ بالمئة، وشركة «تكساكو» ولها ٣٠ بالمئة أيضاً، وشركة «ستاندارد أوف كاليفورنيا» ولها ٣٠ بالمئة، وشركة «موبيل أويل» ولها ١٠ بالمئة.

ولا شك في أن تدفق النفط في هذا الخط، خاصة بعد تعطل قناة السويس عن العمل واضطرار ناقلات النفط للمرور حول القارة الافريقية في طريقها إلى أوروبا الغربية، ومنطقة البحر الأبيض المتوسط، والمناطق الشمالية الشرقية من الولايات المتحدة وكندا، وفر على الشركات التي تملكه مئات الملايين من الدولارات على شكل أجور نقل.

ومن الواضح أن توقف العمل في الخط المذكور سيرغم الشركات المذكورة على الاستعانة بالناقلات لشحن النفط من السعودية. ولما كان ليس بوسع الناقلات أن تشحن كميات كافية في فترة قصيرة، فإن إنتاج السعودية سينخفض حتماً، خاصة، وأن الشركات المذكورة ستخسر المبالغ التي كانت توفرها عن طريق النقل بواسطة الخط بدلاً من النقل بالشاحنات. ولن يؤدي هذا إلى تخفيضها للإنتاج السعودي فحسب، بل كذلك التركيز على الإنتاج الليبي وزيادة الإنتاج في نيجيريا وأمريكا اللاتينية لتعويض خسارتها.

الخسائر من توقف الخط

وتصدّر السعودية عن طريق «التابلاين» ٤٨٤,٧٦٧ برميلاً يومياً، ويبلغ دخلها من كل برميل ١٠٧ سنتات. وإذا توقف العمل نهائياً في الخط ولم تتمكن الشركات من ايجاد ناقلات لنقله من رأس تنورة، فستبلغ خسارتها السنوية ١٨٩,٤ مليون دولار. أما إذا أمكن إيجاد ناقلات تشحن كل ما ينقله الخط يومياً وقدره ٤٨٤ ألف برميل في اليوم، فإن خسارة السعودية ستبلغ ٢٨,٣ مليون دولار في السنة.

ولكن ايجاد ناقلات لنقل ٢٣,٥ مليون طن في السنة يحتاج إلى عدد كبير من الناقلات لا يمكن توفيرها في الوقت الحاضر، وستكون النتيجة الحتمية هي أن يقل إنتاج السعودية عما كان عليه في عام ١٩٦٨. وهكذا نرى أن السعودية ستكون الخاسر الأول نتيجة لعملية نسف الأنابيب.

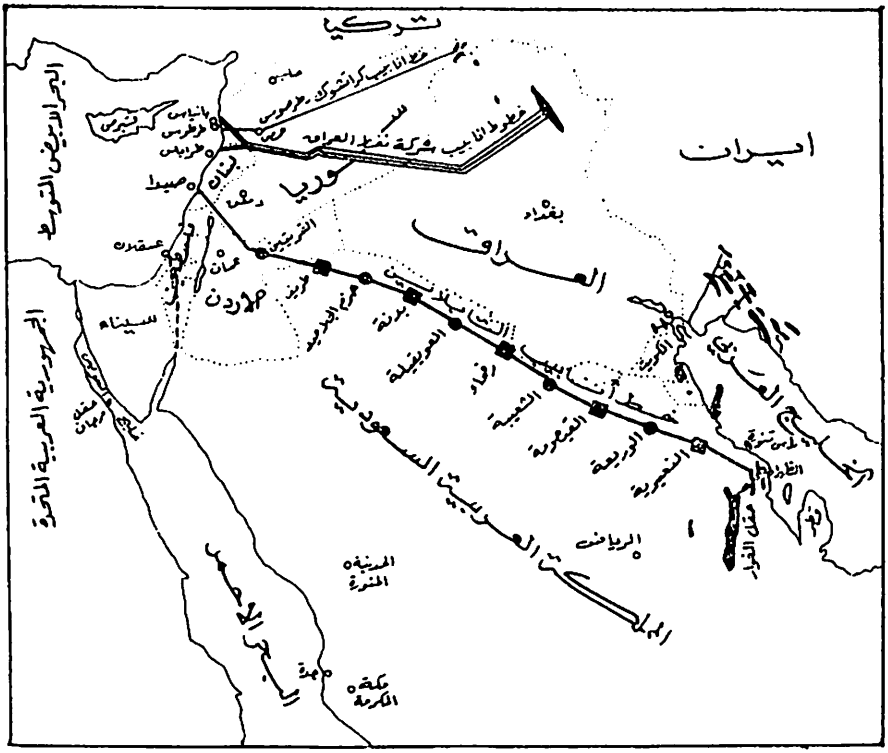
أما البلاد العربية الأخرى وهي الأردن، وسوريا، ولبنان، فإن دخلها من رسوم مرور الخط هو ٤ ملايين دولار للأردن، و٣,٥ مليون دولار لسوريا، و٥ ملايين دولار للبنان، بالإضافة إلى أن معملي التكرير في الزرقاء في الأردن وفي الزهراني بجنوب لبنان سيتأثران من إيقاف الضخ في الخط، وسيكون من الصعب على معمل التكرير الأردني إيجاد مصدر آخر للنفط. كما أن معمل التكرير في الزهراني سيضطر إلى استيراد النفط، إما من طرابلس أو من ليبيا أو الجزائر، وفي جميع الحالات

سيشكل ذلك إرهاقاً للاقتصاد اللبناني.

تصريح (الجبهة) عن العملية

لقد أعلنت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مسؤوليتها عن نسف الخط المذكور وإيقاف العمل فيه. وقال ناطق باسم الجبهة في عمان، إن رجالها أقدموا على هذا العمل لأن الخط ملك لشركة أمريكية، ولأن الحكومة الأمريكية لا تزال تساعد الصهيونية وتعزز مركزها على الصعيدين الاقتصادي والعسكري. ولما كان الأمريكيون أعداء للعرب ومساندين لإسرائيل فلا بد من تدمير مصالحهم في المنطقة.

وأضاف الناطق يقول إن هناك أسباباً أخرى حملت الجبهة على نسف الخط، ومنها أن ذلك يسبب مضايقات وخسائر مادية لإسرائيل لأن النفط المتسرب من الأنابيب يلوث مياهها، كما اعترفت هي نفسها، مما أدى إلى إصابتها بخسارة تبلغ ثلاثة ملايين دولار. وفضلاً عن ذلك فإن الناطق أعرب عن اعتقاده بأن نسف الخط سيرغم الولايات المتحدة على الضغط على إسرائيل لكي تنسحب من الضفة الشرقية لقناة السويس، مما يؤدي إلى إعادة فتح القناة للملاحة ومساعدة المتحدة اقتصادياً.



وقد قرأت أيضاً الحديث الذي أدلى به زعيم الجبهة الشعبية الدكتور جورج حبش إلى مجلة **تايم** الأمريكية.

مناقشة حديث الدكتور حبش

وليعذرني الدكتور حبش إذا قلت له إنني رغم إعجابي الشديد بحماسته واندفاعه، فإنني لا أعتقد أن تحرير فلسطين يمكن أن يتم بجهود الجبهة وحدها.

ويقيناً أن الدكتور حبش يدرك قوة إسرائيل والقوة التي تدعمها وتساندها، كما أنه لا يجهل أن هذه القوى اللاأخلاقية قررت، كما سبق لها أن أعلنت أكثر من مرة، إعادة العرب إلى الصحاري التي أتوا منها. ويلاحظ أنه منذ أن بدأت الصهيونية تزحف على أرضنا وتسعى إلى تطويقها، كانت ولا تزال تعمل على تنفيذ مخططها الرهيب بطريقة علمية دقيقة مرحلية ومدروسة.

ذلك كله يحتم علينا الابتعاد عن الارتجال والعمل بدلاً من ذلك على تنسيق أعمالنا بحيث تصبح القوى الفدائية رأس الحربة الموجهة إلى صدر العدو والشعلة التي لا تنطفئ حتى يأتي اليوم الذي نطهر فيه أرضنا، وهو يوم آت مهما طال الزمن.

ولكن الصراحة والمصلحة العامة تقضيان القول ان الارتجال والعمل غير المدروس والخطوات التي تكون نتائجها إلحاق أفدح الأضرار بالجهاد العربي دون أن تسبب سوى خسارة طفيفة لا تكاد تذكر للعدو، لا يمكن أن تساعدنا على تحقيق أهدافنا، ولن تجعل العالم، الصديق منه والعدو، ينظر إلى الثورة الفلسطينية ومن ورائها البلاد العربية نظرة جدية.

ضرورة التنسيق

والواقع أن مجرد تفرد «الجبهة» بهذا العمل دون موافقة مسبقة من بقية المنظمات الفدائية يوضح بجلاء فقدان التنسيق، وهذا يبعدنا كثيراً عن الهدف.

ولقد كنت ولا أزال من المؤمنين بأن قيام شكل من أشكال الوحدة بين البلاد العربية المحيطة بإسرائيل هو واحد من أهم السبل، إن لم يكن السبيل الوحيد، لانتصارنا على إسرائيل ومن ورائها الاستعمار الغربي. ومع ذلك فما زلنا عاجزين لا عن تحقيق هذه الوحدة فحسب، بل كذلك حتى عن تحقيق وحدة بين المقاتلين من أبناء فلسطين.

إن الفدائيين مدعوون إلى الانصهار في تنظيم فدائي واحد على غرار جبهة التحرير الجزائرية وجبهة تحرير فيتنام لكي يزداد دعم العالم لثورتهم ومساندته لنضالهم المشروع.

مقارنة بيننا وبين العدو

هذا أولاً. أما النقطة الثانية التي لا بد من لفت نظر الجبهة لها، فهي أن الحكومة والشعب في السعودية يدفعان ما لا يقل عن ٦٠ مليون جنيه استرليني سنوياً لدعم المجهود الحربي في الجمهورية العربية المتحدة والأردن وتعزيز العمل الفدائي. وهذا في رأيي عمل تقدمي جداً من الواجب المحافظة عليه وتشجيعه.

أما إلحاق الضرر باقتصاديات بلد عربي أو سلسلة من هذه البلدان، لمجرد أن ذلك يلحق ضرراً بأعدائنا أيضاً، فإن ذلك عمل غير موفق ويدل على الارتجال.

ولو قارنا بين ما نفعل نحن وبين ما يفعله عدونا لتبين لنا على الفور أننا فيما نرتجل، لا يقدم عدونا على خطوة إلا بعد دراسة مفصلة واختيار موقع قدميه.

لقد استولى هذا العدو على حقول النفط المصرية في سيناء، الأمر الذي يحمل الجمهورية العربية المتحدة خسارة يومية مقدارها ٧٠ ألف دولار، ودمر منشئات التكرير في السويس وعطل العمل في مصانع كلفت ملايين من الدولارات.

وفي اعتقادي أنه كان بإمكان العدو أيضاً أن يدمر حقل مرجان البترولي البحري في خليج السويس، وبذلك يحرم المتحدة من أهم مصادرها النفطية، ومع ذلك لم يفعل لسبب بسيط هو أن الحقل المذكور الذي يكاد إنتاجه يقترب من ٢٠٠ ألف برميل يومياً، مملوك مناصفة بين المتحدة وشركة «بان أمريكان» الأمريكية.

ومن الواضح أن إسرائيل فضلت عدم المساس بهذا الحقل على تعريض أرواح ومصالح رعايا الدولة التي ترعاها وتعطف عليها للخطر، هذا على الرغم من علمها بأن نسف هذا الحقل يشكل ضربة مؤلمة جداً لاقتصاديات المتحدة.

كما أن إسرائيل لم تتعرض لخط «التابلاين» مع أن ٣٠ كيلومتراً من هذا الخط تمر في مرتفعات الجولان السورية التي احتلتها بعد حرب حزيران، وذلك رغبة منها في عدم إغضاب أمريكا والتأكيد لها بشكل عملي ما سبق للناطقين الصهيونيين أن أعلنوه أكثر من مرة، وهو أن المصالح الأمريكية في أمان طالما أنها في أراض تسيطر عليها إسرائيل.

ولا أعتقد أن إسرائيل تصورت أن العرب سيقدمون على الإضرار بأنفسهم وينسفون الخط على هذا الشكل ويجدعون أنوفهم بأيديهم.

المكان الذي يوجع إسرائيل

نحن نعتبر أن ما قامت به «الجبهة» كان عملاً حماسياً لا مبرر له لعبت فيه العواطف الدور الأكبر. أما إذا كان الدكتور جورج حبش وإخوانه يريدون إلحاق

ضرر كبير بإسرائيل والأمريكيين فعلاً، فإني أدلهم على مكان يستطيعون أن يضربوا فيه فيوجعوا فعلاً.. يوجعون الاستعمار والصهيونيين، وليس إخوانهم العرب.

هذا المكان هو خط الأنابيب الذي تقوم إسرائيل ببنائه حالياً بين ميناء ايلات على خليج العقبة في البحر الأحمر، وبين ميناء عسقلان الذي يسميه الإسرائيليون «اشدود» في فلسطين المحتلة على البحر الأبيض المتوسط.

هذا الخط الذي تملكه إسرائيل وشركات أمريكية سينقل لدى إنجازه في أواخر العام الحالي ٦٠ مليون طن من النفط سنوياً. وإذا عرفنا أن استهلاك إسرائيل لا يزيد على ما يتراوح بين ثلاثة ملايين ونصف مليون طن وبين أربعة ملايين، سهل علينا أن ندرك أن بقية النفط، أي أكثر من ٥٦ مليون طن سيصدر إلى أوروبا.

ويبلغ طول هذا الخط أكثر من ٢٠٠ كيلومتر وقطره ٤٢ بوصة، وتكاليف بنائه ١١٣ مليون دولار. وهو يشكل لدى إنجازه تهديداً خطيراً لقناة السويس فضلاً عن تهديده لمصادر النفط العربي، لأنه سينقل النفط الإيراني إلى أوروبا.

وليس من المستبعد أن تكون إيران التي لا تزال تزود إسرائيل بالبترول وترفض الامتناع عن ذلك، ضالعة في مخططات بناء الخط المذكور بغية ضرب قناة السويس وتقليل الاعتماد عليها، بل ربما تكون شريكة في تمويله أيضاً.

هذا الخط هو الذي يجب أن يكون هدفاً لضرب الفدائيين لأن تعطيله يلحق ضربة اقتصادية قاصمة بالعدو. أما خط «التابلاين» فيجب أن يعرف أنه خط عربي سبق للشركات الأمريكية أن استردت قيمة ما دفعته في سبيل بنائه، عن طريق الأرباح الناتجة عن عمليات الضخ فيه، وذلك خلال فترة لا تزيد على خمس سنوات من بدء العمل فيه في عام ١٩٥٠.

وفضلاً عن هذا، فإن المادة الثانية من كتاب وزير مالية السعودية إلى وليام لنهان المؤرخ في ١١ تموز ١٩٤٧ والملحق باتفاقية التابلاين، قد حدد استرجاع رأس المال في مدة لا تزيد على ١٥ عاماً انتهت في عام ١٩٦٥.

وهكذا يتضح أن خط «التابلاين» خط عربي تملكه الأمة العربية، وهو مرفق حيوي لاقتصادياتها يجب صيانته والمحافظة عليه.

ماذا يريد العرب من ثورة ليبيا؟
وماذا تريد ثورة ليبيا من العرب؟(*)

مقدمة

١ ـ كمية النفط المخزونة في جوف الأرض الليبية والتي يمكن إخراجها بالطرق المعروفة لصناعة النفط حالياً تعادل ٣٠ بليوناً (٣٠ ألف مليون برميل).

٢ ـ كان متوسط الإنتاج اليومي في الحقول الليبية عام ١٩٦٨ (٢٥٣٥) ألف برميل.

٣ ـ عدد الآبار المنتجة في ليبيا في عام ١٩٦٨ (٧٩٠ بئراً).

٤ ـ متوسط إنتاج البئر الواحدة في ليبيا في عام ١٩٦٨ (٣٢٠٨ براميل في اليوم الواحد).

٥ ـ كان مجموع ما أنتجته الحقول الليبية في عام ١٩٦٨ (١٢١,٨٥٨,٩٥٠ طناً) على اعتبار أن الطن يعادل ٧,٥٩٣ برميلاً.

٦ ـ كان متوسط دخل ليبيا من البرميل الواحد في عام ١٩٦٨ (١٠٠,٧ سنت للبرميل الواحد).

٧ ـ كان دخل ليبيا في السنوات الخمس الماضية ٢٦٢٧ مليون دولار. وكان في عام ١٩٦٤: ١٩٧ مليون دولار، وفي عام ١٩٦٥: ٣٧١ مليون دولار، وفي عام ١٩٦٦: ٤٧٦ مليون دولار، وفي عام ١٩٦٧: ٦٣١ مليون دولار، وفي عام ١٩٦٨: ٩٥٢ مليون دولار.

(*) نشر في: **نفط العرب**، السنة ٥، العدد ١ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٦٩)، ص ٦ ـ ١٠.

٨ ـ كان متوسط الزيادة السنوية في إنتاج ليبيا في السنوات الخمس الماضية ٤١ بالمئة، بينما كانت هذه الزيادة السنوية في إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية ٤ بالمئة، الاتحاد السوفياتي ٨½ بالمئة، المملكة العربية السعودية ١١½ بالمئة، إيران ١٤ بالمئة، الكويت ٤½ بالمئة، فنزويلا ٢ بالمئة.

إنها حيوية الأمة العربية ومقاومتها لعوامل الإفناء هي التي دفعت شعب مصر في عام ١٩٥٢ ليفجر ثورتها ويخرجها من ظلام الهزيمة والذلة والمسكنة والخجل من الواقع بعد هزيمة العرب الكبرى في عام ١٩٤٨. وكانت ثورة شعبية عارمة اكتسحت أمامها تجار الأسلحة الفاسدة وعملاء أمريكا وانكلترا والحركة الصهيونية العالمية.

لقد أعطت أمتنا ثورة ٢٣ يوليو من عام ١٩٥٢ أكثر مما طلبت من حب ورعاية وتأييد. وكان العرب بعد ضياع فلسطين وهزيمة سبع دول عربية من قبل مجموعة صغيرة من مشردي الآفاق والحاقدين على الإنسانية، ينتظرون الفرج وصلاح دين جديد. وقد لبى الله دعاء الصالحين منهم وخرج من مصر الخالدة، كما هي عادة التاريخ، نفر صالح قال لأمته ارفعوا رؤوسكم فلسنا أمة يمكن القضاء عليها بسهولة. وهكذا عشنا أياماً سعيدة مع ثورة ٢٣ يوليو حتى تألب عليها الاستعمار الجديد والصهيونية وحدثت نكبة يوم ٥ يونيو من عام ١٩٦٧.

واليوم تقوم ثورة الأول من سبتمبر من عام ١٩٦٩ في ليبيا العربية التي ظن الاستعمار والسائرون في ركابه أنهم قادرون على عزل الشعب الليبي عن أمته العربية عن طريق إغراقه بوسائل الترف والانغماس بالملذات وتعويده وهو الشعب الأصيل في عروبته والعريق في إسلامه على أن يصبح شعباً مادياً مترفاً لا يصلح إلا ليكون ألعوبة بيد الطامعين في ثرواته الطبيعية والمستغلين لثقته. نعم لقد أرادوا أن يجعلوا من شعب عمر المختار ورفاقه الشهداء وسيلة للضغط على الشعوب العربية المتحررة. فنفط ليبيا يجب أن يحل محل نفط العراق والجزائر. وليبيا يجب أن تكون قطعة محايدة على الأرض العربية لا تشارك هذه الأمة تطلعاتها وأمانيها.

لقد كنا منذ هزيمتنا في ٥ يونيو من عام ١٩٦٧ في حيرة من أمرنا. فبالرغم من قيام الفدائيين العرب الأبطال بهز ثقة إسرائيل بنفسها، وظهور ملامح تدل على أن الجيوش العربية الباسلة قد بدأت تسترد ثقتها بقدرتها على القتال، والثأر لهزيمتها، إلا أننا كنا ننتظر شيئاً أكثر من ذلك: تحرير الطاقات العربية المكبلة بأغلال الاستعمار الاقتصادي، وسيطرة طبقات رقيقة من أبناء بعض الشعوب العربية على شعوبها. فأتت ثورة السودان وجددت ولا شك روح النضال في الثورات العربية الأخرى وأدخلت دماً جديداً يضاف إلى مجموعة المتحررين من أبناء الأمة العربية. وكانت استعادة السودان من براثن الرجعية والنفوذ الأجنبي مكسباً ضخماً لنا. ثم ترفق القدر بنا مرة أخرى وألهم هذه النخبة الشجاعة من شباب ليبيا أن يزيحوا عن شعبها وعن صدر

أمتهم العربية ذلك الحكم الذي اتخذ من المستعمرين والمستغلين والفاسدين أولياء له من دون المخلصين من أبناء ليبيا وأبناء الأمة العربية.

والآن، ماذا نريد من ثوار ليبيا، وماذا يريد ثوار ليبيا منا؟

لقد كان وجود النفط معروفاً في ليبيا قبل عام ١٩٥٥ وهو العام الذي بدأت فيه الشركات الأجنبية أعمال البحث والتنقيب. وكان الهدف من الإسراع في إقبال شركات النفط العالمية في الحصول على امتيازات نفطية هو إيجاد موارد ثابتة للحكومة الليبية تغنيها عن الاعتماد على معاونات من الدول العربية المجاورة ومن ثم منع تيار القومية العربية وما يسمى بالأفكار الناصرية من الانتشار بين أفراد الشعب الليبي. ولما تم اكتشاف النفط بكميات اقتصادية ووجد أنه من النوع الممتاز الذي تقل فيه المواد الكبريتية وتكثر فيه المواد الخفيفة التي يكثر الإقبال على استعمالاتها كبنزين للسيارات وللطائرات وكمادة أولية للصناعات البتروكيميائية، صممت الشركات الاحتكارية والحكومات التي تنتمي إليها هذه الشركات على الإسراع في تطوير تلك الرواسب النفطية المكتشفة لأسباب اقتصادية وسياسية. فأما الاقتصادية فتعود إلى جودة النفط وخلوه من الكبريت الذي يلوث جو المدن ويساعد على تآكل الآلات التي يستعمل وقوداً لها. كما أن قربه من أوروبا الغربية وهي أكبر سوق مستوردة للنفط في العالم يجعل تكلفة نقله قليلة إذا قورنت بتكلفة النقل من المصادر الأخرى. أما الأسباب السياسية التي دفعت المستعمرين للإسراع في تطوير النفط الليبي فهي إيقاف تيار القومية العربية، كما قلت، من الاندفاع نحو الشمال الافريقي والخوف من تأثير ثورة الجزائر على تلك الشعوب لأن الزيادة في دخل ليبيا من النفط ستخلق نوعاً من الازدهار المؤقت وستكون الزيادة في الإنتاج الليبي على حساب الزيادة في إنتاج النفط الجزائري المماثل في النوعية للنفط الليبي. وهذه الزيادة في الإنتاج الليبي على حساب الجزائر ستشكل عامل ضغط على الثورة الجزائرية وتمنعها من تطوير صناعة النفط بطريقة تتناسب مع الإمكانيات الكبيرة في الأرض الجزائرية لاكتشاف رواسب جديدة من النفط، وبالتالي زيادة الإنتاج وتقوية الاقتصاد.

وقد نجح المستعمرون في ذلك إلى درجة كبيرة. فقد تكونت في ليبيا طبقة مترفة فاسدة ساعدت المستعمرين في محاولاتهم لعزل الشعب الليبي عن المجموعة العربية وإبقاء القواعد العسكرية الانكليزية والأمريكية فوق الأراضي الليبية لحماية النظام من غضب الشعب العربي الليبي وهي في نفس الوقت تخدم غرضاً آخر، وهو تهديد الشعوب العربية المتحررة وإضعاف قدرتها على نشر مبادئ القومية العربية وتحرير الأرض العربية في فلسطين من الغزو الصهيوني.

وعندما هزم العرب في ٥ يونيو عام ١٩٦٧ وطالبت بعض الحكومات العربية مقاطعة أو تأميم ممتلكات البلاد التي ساهمت في المجهود الحربي الإسرائيلي إما عن

طريق العون المادي أو تقديم الأسلحة والخبرة العسكرية كما فعلت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وألمانيا الغربية، كانت الشركات الاحتكارية النفطية العاملة في البلاد العربية المنتجة والمصدرة للنفط متأكدة أنه لن يحدث شيء مثل هذا في ليبيا، وأن العلاقات الوثيقة بين الحكم الليبي السابق والمستعمرين الغربيين ستمنع أية حكومة ليبية من الإقدام على أي عمل من شأنه الإضرار بالمصالح الغربية، كما أنهم كانوا متأكدين من أن الترتيبات المعمول بها في ليبيا لن تمكنها من أن تقدم للمجهود العربي أية معونات، مادية كانت أو اقتصادية، تتناسب والطاقات الحقيقية للشعب الليبي. وكانوا يرددون في صحفهم القول بأن تيار القومية العربية قد انحسر وأن الأنظمة العربية المتحررة على وشك الانهيار، وأن ليبيا الغنية بموارد النفط حري بها النظر إلى مصلحتها الخاصة والبعد عن الركب العربي المتحرر، ولا بأس من أن تساهم ليبيا في إمداد الجمهورية العربية المتحدة والأردن بمساعدات مالية إرضاءً للوطنيين الليبيين ومنعهم من طلب الاشتراك في معركة المصير العربي ووضع جميع إمكانيات ليبيا تحت تصرف الدول العربية المقاتلة. كما أن هذه المساعدات للدول العربية ستخفف من ضغطها على الحكومة الليبية لإزالة القواعد الأجنبية من أرض ليبيا.

لقد اتبعت الشركات الاحتكارية والحكومات الغربية أساليب غريبة لعزل ليبيا عزلاً تاماً عن القومية العربية من الشرق وثورة الجزائر من الغرب. وهذه الأساليب هي:

١ ـ إغداق الأموال على حكومة ليبيا نتيجة للإنتاج السريع من الحقول وإلهاء الحكومة في طرق صرف هذه الأموال، وهي ليست مستعدة لصرفها بطرق سليمة وحكيمة.

٢ ـ خلق طبقة مترفة فاسدة من أبناء الشعب الليبي بفتح المجال أمامها لتغتني بطرق ملتوية وسريعة وذلك بإشراكهم في مشاريع وأعمال لا يبذلون فيها مجهودات ولا يوظفون فيها أموالاً تتناسب وما يجمعونه من أرباح على حساب الشعب.

٣ ـ تشجيع الحكومة الليبية عن طريق المستشارين الأجانب ورجال الشركات النفطية وسفراء الدول الغربية في الإقدام على مشاريع كبيرة باهظة التكاليف بدون دراسة علمية صحيحة لاقتصاديات هذه المشاريع وقدرة ليبيا على تنفيذها. وكانت النتيجة السريعة لهذه السياسة الضارة أن أصبحت حكومة ليبيا التي أخذت تنفق أكثر مما يدخل عليها تحت رحمة شركات النفط، وفقدت قدرتها التفاوضية على تحسين شروط الامتيازات المجحفة والمحافظة على الثروات النفطية من أن تنتج بطرق غير علمية.

٤ ـ ورغبة من النظام السابق في إرضاء حكومات الدول الاستعمارية، وافقت

حكومة ليبيا السابقة على عقد صفقات لشراء الأسلحة من انكلترا بأسعار عالية. وكانت أنواع الأسلحة التي تم الاتفاق على شرائها من النوع المعقد الذي قد لا يكون الجيش الليبي بحاجة إليه. وقد كانوا يتبجحون بقولهم ان هذه الأسلحة قادرة على إسقاط الطائرات المصرية والجزائرية قبل وصولها إلى حدود ليبيا الشرقية والغربية.

إن الشعب الليبي الذي لا يزيد عدده عن مليون و٨٠٠ ألف نسمة (١,٨٠٠,٠٠٠) بحسب ما نشر من إحصائيات، لا يستطيع أن يقيم اقتصاداً سليماً بمعزل عن البلاد العربية خصوصاً تلك المجاورة لليبيا، إلا إذا كان الغرض من خلق اقتصاد ليبي مستقل هو تحويل ليبيا إلى مجرد مخزن للنفط الخام الرخيص وسوق كبيرة للخدمات والأسلحة الباهظة الثمن.

وقد اتبعت الشركات النفطية أسلوباً ضاراً في إنتاج الحقول الليبية وذلك بزيادة الإنتاج زيادة كبيرة بغض النظر عما إذا كانت هذه الزيادة تضر بالضغط داخل المكامن. وهذه الزيادة في الإنتاج الليبي لم يقصد بها طبعاً رفاهية الشعب بقدر ما كانت تهدف إلى تعويض أوروبا عن نفط الخليج العربي بعد قفل قناة السويس واسترداد رؤوس الأموال الموظفة في صناعة النفط بسرعة عن طريق الأرباح. وكانت هذه الشركات تعلن أسعاراً مخفضة للنفط الليبي وتشتري لنفسها حوالى ٩٠ بالمئة من النفط المصدر. وقد ساعدت هذه السياسة، أي زيادة الإنتاج الليبي وتخفيض أسعاره، على الإضرار بصناعة النفط الجزائرية وتقليل الإقبال على شراء النفط الجزائري المماثل في طبيعته الكيميائية للنفط الليبي. وقد نجح المستعمرون كثيراً في هذا المجال. فبينما وصل مستوى الإنتاج الليبي في الستة أشهر الأولى من هذا العام إلى ٣,٠٠٦,٠٠٠ برميل في اليوم الواحد لم يزد إنتاج الجزائر اليومي عن ٩٠٠,٠٠٠ برميل.

إن المطلوب من الثورة الليبية أن تولي هذه الموضوع جل عنايتها. فحقول ليبيا صغيرة نسبياً إذا قورنت بحقول الشرق الأوسط، وقدرتها على الإنتاج محدودة ولا بد من العناية الفائقة بالطريقة التي تنتج بها آبار ليبيا للاحتفاظ بضغط مكامن النفط بمستوى معين إذا أريد إنتاج أكبر كمية من النفط الموجود في هذه المكامن. والشركات لا هم لها إلا الكسب السريع على أساس القول «ان دولاراً بيدك اليوم خير من عشرة دولارات بعد عشر سنوات». وهي لا تضمن أن تبقى لتنتج النفط حتى نهاية مدة الامتياز.

كما أن حكومة الثورة مطلوب منها مراجعة الوسائل التي تم بها صرف أموال الشعب الليبي في الماضي. وهي مدعوة لزرع عوائد النفط في أرض ليبيا والأرض العربية الأخرى وذلك بالمساهمة في ملكية جميع المشاريع النفطية في البلاد وتحويل الساحل الليبي على البحر الأبيض المتوسط إلى مركز صناعي عالمي للأسمدة الصناعية ومعامل تكرير النفط، وكذلك الصناعات البتروكيميائية والصناعات الأخرى التي

تعتمد على الكهرباء الرخيصة التي يمكن توليدها من الغاز الطبيعي.

إن أمام ليبيا عدة تجارب عربية: تجربة الجمهورية العربية المتحدة التي استطاعت ثورتها أن تخلق للإنسان العربي في مصر حياة جديدة فتحت فيها آفاق العمل الشريف لملايين من أبناء تلك البلاد بالرغم من أن عدد السكان يزيد بمعدل مليون إنسان كل عام. وقد نجحت هذه الثورة في تنمية الإمكانيات الاقتصادية في مصر وبناء الصناعات الخفيفة والثقيلة التي سدت فراغاً كبيراً في سوق الاستيراد، وأصبحت الجمهورية العربية المتحدة قريبة من مرحلة التكامل الاقتصادي والتصدير إلى الأسواق العالمية. إن الوفرة البشرية في الجمهورية العربية المتحدة والخبرة الفنية هناك على المستوى الصناعي والزراعي موضوعة بدون شك تحت إمرة الثورة الليبية، وهي كفيلة بأن تسد كل نقص في الطاقة البشرية والخبرة الفنية.

إن الأمم الحديثة التكوين ذات الموارد والثروات الطبيعية الكبيرة لا تستطيع تطوير ثرواتها بدون الاستعانة بهجرة الفنيين والخبراء من البلاد المجاورة، خصوصاً تلك التي تربطها بشعب ليبيا روابط الدم والقومية والدين. وهذا ما حدث في أمريكا الشمالية والجنوبية حيث سمح في كندا والولايات المتحدة الأمريكية لمواطني دول أوروبا الغربية وفرنسا بالهجرة بأعداد كبيرة إلى هناك. أما أمريكا اللاتينية فقد هاجرت إليها أعداد كبيرة من الشعوب التي تتكلم الاسبانية والبرتغالية.

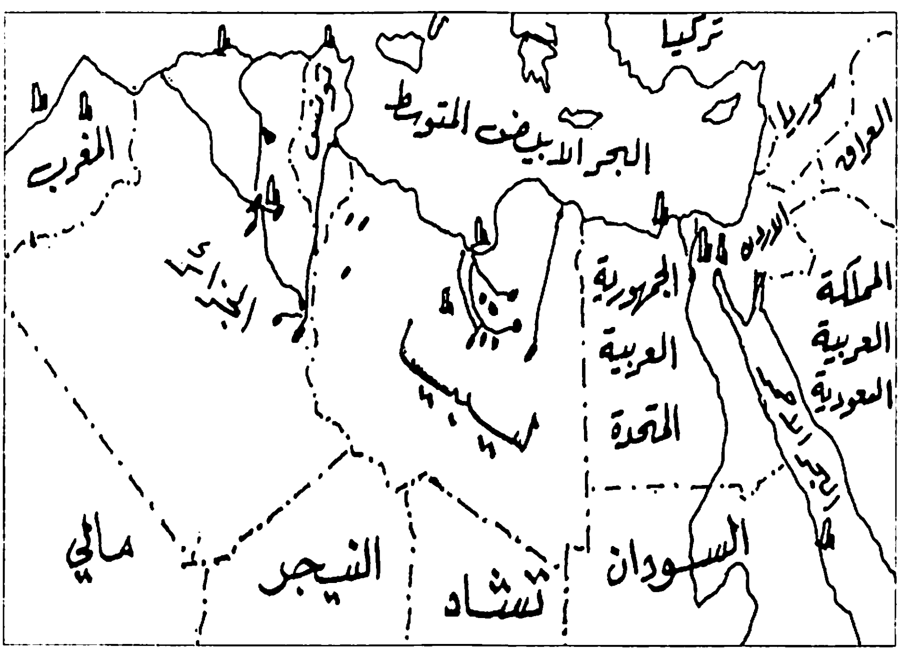
والتجربة **الثانية** التي يمكن لليبيا أن تستفيد منها هي تجربة الجزائر في المغرب العربي. فقد استطاع الجزائريون بزمن قصير أن يخططوا للتوسع في المجالات الزراعية، وأن يضعوا أسس الصناعات الثقيلة، وهم مصممون على خلق اقتصاد متكامل في بلادهم ومرتبط بقدر ما تسمح به ظروفهم باقتصاديات الوطن العربي. وأني لأرى أن هناك متسعاً للتعاون الليبي والجزائري فتستطيع الجزائر مثلاً أن تساعد ليبيا في تطوير الثروات النفطية والصناعات البتروكيميائية وأن تقيم معها المشاريع المشتركة لإنتاج وتكرير وتصدير النفط من مناطق الحدود المشتركة.

والتجربة **الثالثة** التي يمكن لليبيا أن تأخذ منها الدروس هي تجربة حزب البعث في سوريا والعراق. فبالرغم من كل ما حدث يمكن لثوار ليبيا أن يستخلصوا لأنفسهم دروساً من تجارب حزب البعث. فالمشاريع العمرانية التي يتم تنفيذها الآن في سوريا حرية بأن تعطي للثوار الليبيين أفكاراً جديدة.

يجب أن تأخذ ثورة ليبيا بعين الاعتبار أنها قد ولدت في ظروف صعبة بالنسبة للأمة العربية، وأنها مولود غير مرغوب فيه من وجهة نظر الطبقة الليبية المنتفعة والاستعمار الغربي ممثلاً بالاحتكارات النفطية، وأن تحالفاً غير مقدس سيقوم بين هاتين المجموعتين لخنق الوليد في مهده. فالاستعمار الذي ولا شك قد أذهلته المفاجأة والذي أسرع بالاعتراف بالأمر الواقع لن يضيع فرصة تتاح له لاحتواء الثورة ومحاولة

توجيهها لصالحه، وذلك بالدس بينها وبين حكومات البلاد العربية المتحررة، وسيرددون نفس النغمات التي رددوها في العراق وسوريا واليمن والبلاد العربية الأخرى التي حدثت فيها ثورات مماثلة. وسيسمع منهم ثوار ليبيا بأن البلاد العربية المتحررة كالجمهورية العربية المتحدة والجزائر ستحاول استخدام ثورتهم للاستيلاء على مواردهم الطبيعية واستغلالهم لفائدة شعوبهم دون الشعب الليبي، وسيحاولون ترديد النغمات القطرية البغيضة بأن «ليبيا لليبيين».

إن أعداء الثورة الليبية من العتاة الأذكياء الشرسين ولن يسلموا بالأمر الواقع. وما اعترافهم السريع إلا بغرض إفساد الثورة من الداخل وإعادتها إلى جوف الاستعمار الاقتصادي ولن يتورعوا عن الإقدام على جميع الوسائل لاستعادة ليبيا لمنطقة نفوذهم. وليبيا اليوم بالنسبة لأوروبا الغربية وأمريكا أهم مما كانت إيران بالنسبة للاستعمار الغربي في عام ١٩٥١ عندما أمم الدكتور محمد مصدق النفط الإيراني، وكانت إيران في ذلك الوقت تنتج حوالى ٧٠٠ ألف برميل في اليوم الواحد بينما ليبيا تنتج اليوم ٣,٠٠٦,٠٠٠ برميل. ونفط ليبيا أفضل بكثير من النفط الإيراني من حيث التركيب والموقع الجغرافي خصوصاً وقناة السويس مغلقة. وقد ألهى المستعمرون مصدق بالوعود والمفاوضات حتى نضجت مخططاتهم واستطاعت المخابرات المركزية الأمريكية (C.I.A.) أن تصرف ثمانية ملايين دولار في أسبوع واحد كرشوة للطبقات الفقيرة في الشوارع الإيرانية ولقادة الجيش الإيراني، ثم أطيح بالحكم الوطني وأعيد الشاه إلى



عرش إيران العتيد وهو الآن بسياساته المماثلة للاحتكارات الأجنبية والحكومات الاستعمارية يشكل خنجراً ساماً في جنب الأمة العربية.

إن ملخص ما يريده العرب من ثوار ليبيا هو أن ينجحوا في ثورتهم وأن يحافظوا على صفوفهم وأن لا يتركوا ثكناتهم إلى دواوين الحكومة، فيحدث فراغ في صفوف الجيش يتسرب إليه من هم أقل كفاءة وربما أقل إيماناً بالوحدة والحرية والاشتراكية. إن أمتنا بحاجة إليكم وأنتم بملابس الميدان. فمعركتنا مع الصهيونية والاستعمار الاقتصادي طويلة وشاقة ومريرة وأنتم في ثكناتكم أقدر على توجيه الأمور في ليبيا لصالح ليبيا والعرب، منكم في دوائر الحكومة حيث يمكن للفنيين والمثقفين من إخوانكم المؤمنين برسالتكم إنجاز وتحقيق أهدافكم.

ويريد منكم أبناء الأمة العربية أن لا ترتكبوا نفس الأخطاء التي ارتكبها إخوان لكم من قبل وذلك بنسيان الشعب الذي ثرتم من أجله ومنعه من المساهمة الفعالة في تقرير مصيره.

كما يريد منكم أبناء الأمة العربية أن تعلموا بأن تحقيق أهدافكم بالوحدة والحرية والاشتراكية أمامه صعوبات كبيرة وأن أعداءكم على جانب كبير من الحكمة والدهاء وأنهم سيبذلون كل طاقاتهم لترويضكم أو القضاء عليكم، وهم موجودون في عقر داركم ومسيطرون على مقدراتكم الاقتصادية ولهم حلفاء من أبناء الشعب الليبي وهم تلك الطبقة التي كانت تشارك الأجانب نهب ثروات الشعب الليبي بدون رحمة ولا حياء. ولن تتمكنوا من التغلب على ما سيضعونه أمامكم من عقبات إلا بالمحافظة على وحدتكم واستقطاب كل، لا بعض، طبقات الشعب الليبي وتجنيدها في المحافظة على ما ستحققه ثورتكم من مكاسب.

كما أن أبناء الأمة العربية يريدون منكم التقليل من رفع الشعارات والتصريحات الكثيرة المثيرة، ويكفيها منكم إيمانكم بالوحدة العربية وشعوركم بضرورة التغيير لصالح الإنسان العربي في جميع أوطانه. واستعينوا على تحقيق أهدافكم بالعمل المثمر المستمر الصامت.

هذا في نظري ما يريده العرب من ثوار ليبيا. أما ما يريده ثوار ليبيا من العرب وما يجب أن يحصلوا عليه فهو وضع جميع القوى المادية والذهنية تحت تصرفهم لحماية ثورتهم من كل اعتداء خارجي بطريق مباشر أو غير مباشر. ويريد ثوار ليبيا من إخوانهم العرب أن يستخدموا وسائل النشر والدعاية في بلادهم لشرح أهداف ثورتهم بدون إثارة بل بطريقة علمية سليمة. كما يريد ثوار ليبيا من إخوانهم العرب أن لا يبالغوا في أهمية الإطاحة بالحكم الملكي في ليبيا. فالإطاحة بحكم اطمئن على أنه قد روض الشعب الليبي بحسب هواه واتخذ أعداء الأمة العربية والإسلام أولياء له من دون المخلصين من أبناء ليبيا وأبناء الأمة العربية وأحاط نفسه بحاشية انغمست في

وسائل الترف وتعودت على عوائد وتقاليد أبعدتها عن الشعور مع الشعب الليبي في كل ما يعانيه من استغلال وهدر لكرامته ومقدراته، ليس بالأمر العسير لأن هذا النوع من الحكم كالثمرة الفاسدة على الشجرة أقل نسمة تلقي بها إلى الأرض.

ولكن المعجزة الحقيقية هي أن تنجح الثورة في إعطاء الشعب الليبي حياة أفضل والمحافظة على نفسها من دسائس المستعمرين وإعطاء الثورة العربية من المحيط إلى الخليج دماً جديداً لم يتعقد ولم تخوفه ضغوط الاستعمار وتهديداته.

نعم إن ثوار ليبيا لم يحققوا المعجزة بعد، ولكنهم نفر يؤمن بالله والأمة العربية كأمة واحدة يتمتع الجميع داخل حدودها بقدر من الحياة الكريمة يتناسب مع ما وهبه الله لهذه الأمة من خيرات. وهذا كله حري بتحقيق الوحدة والحرية والاشتراكية.

خطاب مفتوح إلى مؤتمر الملوك والرؤساء العرب(*)

أرجو أن يسمح لمواطن عادي أن يخاطب الرؤساء والملوك العرب مباشرة. فالظروف التي تمر بها أمتنا تحتم إسقاط جميع الفوارق وقيام كل فرد صغر أو كبر بتقديم جميع طاقاته للمساهمة في المعركة. إنها معركة حياة أو موت بالنسبة للأمة العربية. فقد كسب أعداء هذه الأمة جميع معاركهم معها. ونحن منذ عشرين عاماً أو أكثر نتراجع بعد كل هزيمة حتى أصبحنا على أبواب الصحراء ونوشك أن نفقد جميع مقومات الحياة فينا من ثروات طبيعية ومقومات خلقية أورثتها فينا الهزائم المتتالية والشعور بالذل والمهانة نتيجة لاغتصاب أراضينا وإذلال إنساننا وعدم قدرتنا على وضع جميع إمكانياتنا ومواجهة عدونا يداً واحدة.

طابور إثارة الخلافات

إن قوة عدونا الممثل بالصهيونية والاستعمار الغربي تكمن في نجاحهم في تفريق صفوفنا ويقينهم بأن الخلافات بين قادتنا ورؤسائنا أعمق وأكبر من أن يتغلب عليها. ولهذا فهم يعتبرون أن أقوى وأهم طوابيرهم في التغلب على قوى أمتنا هو «طابور الخلافات» بين قادتنا. والإنسان العربي العادي لا يرى أسباباً لهذه الخلافات ولا يفقه لماذا تستمر بالرغم من المخاطر والتجارب الأليمة التي مرت وتمر بها أمتنا. كما أن الإنسان العربي العادي لا يفهم لماذا تصر دول المواجهة على عقد مؤتمر قمة طالما أن هذه الخلافات قائمة ومستمرة، وطالما أن بعض دول غير المواجهة، وهي الدول

(*) نشر في: **نفط العرب**، السنة ٥، العدد ٤ (كانون الثاني/يناير ١٩٧٠)، ص ٦ ـ ٩. وتم نشر ملخص لهذا الخطاب المفتوح في جريدة: **الأنوار**، ١٧/١٢/١٩٦٩.

ملاحظة: اشتمل هذا المقال في الأصل على عدد من الجداول التي تم حذفها لورودها في المقال التالي: «دعوا النفط المؤمم يتدفق».

المصدرة للنفط، التي تزيد دخولها من النفط عن حاجاتها في وطنها، مستمرة في المساهمة بسخاء في المجهود الحربي لدول المواجهة. ولا شك أن إصرار دول المواجهة على عقد الاجتماع له أغراض أخرى غير جمع المال، خصوصاً بعد أن صرح بعض الرسميين في دول النفط بأنهم لا يستطيعون زيادة ما يدفعونه حالياً. ولا شك أن حكومات دول المواجهة لديها خطط مدروسة ستضعها أمام المؤتمرين.

لكي نعزز المجهود الحربي

إن الغرض من هذا الكتاب هو المساهمة في تقديم بعض الاقتراحات المتعلقة بإحدى النواحي الهامة للمجهود الحربي، وهو المال اللازم لضمان استمرار المقاومة العربية والتحضير للمعركة الفاصلة والاقتراح يضمن زيادة مساهمة الدول المصدرة للنفط في المجهود الحربي العربي بدون أن تزيد من الأعباء المالية التي تقدمها في الوقت الحاضر.

كان دخل البلاد العربية المنتجة والمصدرة للنفط في عام ١٩٦٨ مقسماً على نحو ما هو مبين في الجدول التالي.

دخل البلاد العربية من النفط في عام ١٩٦٨ (بملايين الدولارات)

دول شمال افريقيا	الدخل
ليبيا	٩٥٢
الجزائر	٢٠٠
المجموع	١١٥٢
دول الخليج العربي	
العراق	٤٧٦
الكويت	٧٧٣
السعودية	٩٥٥
قطر	
البحرين	٣٥٤
أبو ظبي	
عمان	
المجموع	٢٥٥٨

ونحن نعرف أن كلاً من الكويت والمملكة العربية السعودية تقدم سنوياً ١٥٤ و١٤٠ مليون دولار على التوالي للمجهود الحربي، غير ما تقدمه من معاونات للفدائيين وللهيئات الفلسطينية المختلفة. وتقدم ليبيا ٨٤ مليون دولار يقسم بين الجمهورية

العربية المتحدة والأردن بواقع ٧٠ و١٤ مليون دولار. وبطبيعة الحال نحن لا نطلب من هذه الحكومات أن تأخذ من ميزانيات التنمية أو من الاحتياطي أكثر مما تقدمه الآن للمجهود الحربي. ولكننا نقترح هنا شيئاً آخر يؤمن زيادة مساهمة صناعة النفط العربية بالمجهود الحربي بدون أن يضير هذه الصناعة أو يشكل عقبات أمام وصول النفط العربي إلى أسواقه. ولا يزال هناك مجال واسع لتحسين شروط الامتيازات لصالح حكومات الدول المنتجة، وبالتالي لصالح المجهود الحربي العام. وإليكم الاقتراح.

أسعار النفط العربي انخفضت

كل متتبع لصناعة النفط في العالم يعلم أن أسعار النفط العربي تقل كثيراً عن أسعار النفط المماثل له في التركيب الكيميائي الواصل إلى الأسواق من المصادر العالمية الأخرى، وأن الأسعار المعلنة للنفط العربي لا تتناسب مع الفوائد التي يجنيها المستهلك من شرائه لهذا النفط، وأن أسعار النفط العربي في عام ١٩٦٩ تقل عن أسعار هذا النفط في عام ١٩٥٩ مع أن متوسط الزيادة في أسعار البضائع المصنعة التي تستوردها الدول العربية من البلاد التي تشتري النفط العربي تزيد بمعدل لا يقل عن ٦ بالمئة سنوياً. كما أن الشركات النفطية والحكومات التي تسيطر عليها أو تملكها قد اتفقت على ما يظهر على أن تكون أسعار النفط العربي والإيراني والفنزويلي محددة بطريقة تستطيع فيها هذه الشركات وهذه الحكومات السيطرة على اقتصاديات البلاد المنتجة والمصدرة للنفط. كما أن هذه الأسعار محددة بطريقة تجعل التطور الاقتصادي للبلاد المصدرة ينمو نمواً مضطرباً، ومن ثم يعجز عن مواجهة الزيادة في حاجيات البلاد لتنمو نمواً اقتصادياً طبيعياً قادراً على تطوير إمكانيات البلاد الأخرى والتغلب على الصعوبات الناشئة عن الزيادة في عدد السكان.

إجراءات استثنائية للمحافظة على السلامة الوطنية

إن من حسن الطالع أن يوجد ضمن نصوص الامتيازات النفطية نص يسمح لحكومات البلاد المنتجة والمصدرة للنفط أن تتخذ في الحالات الاستثنائية الإجراءات الكفيلة بالحفاظ على السلامة الوطنية. وليس هناك في نظرنا ظرف يمكن أن يكون ملحاً أكثر من الظرف الذي تمر به الأمة العربية حالياً. ونحن نقترح أن تقوم حكومات البلاد المنتجة والمصدرة للنفط بوضع ضريبة تصدير لا تزيد في مجموعها عن عشرة سنتات (١٠ سنتات) عن كل برميل يصدر من بلادها، وهذا معناه رفع الأسعار بالنسبة للشركات المنتجة للنفط التي تأخذ حوالى ٩٠ بالمئة (تسعين في المائة) مما تنتجه لحسابها الخاص، وهذا المبلغ يعادل حوالى ٥ بالمئة من الأسعار الحالية، وسنتمكن بهذه الطريقة من جمع مبلغ سنوي لا يقل عن ٤٦١ مليون دولار تستخدم على النحو التالي:

الجبهة الشرقية: نحن نعرف أن الجمهورية العربية المتحدة التي تحمل العبء الأكبر من القتال قد توصلت حتى الآن إلى مستوى رفيع من الإعداد والتدريب لجيشها الذي سنسميه لهذا الغرض الجيش العربي الأول. ونحن نعرف أيضاً أن الجبهة الشرقية لا زال قيامها شبه متعذر، ومهما حسنت النيات فلا زالت هناك عقبات ضخمة في سبيل قيام هذه الجبهة بشكل يجعلها أداة فعالة في تخفيف الضغط على الجيش الأول وضرب العدو في المواقع الموجعة والمؤثرة.

إن الإنسان العربي، أي المواطن العادي، سواء كان في الرباط أو في مسقط يطلب من المجتمعين في مؤتمر الملوك والرؤساء القادم أن ينسوا جميع خلافاتهم وأن يحققوا له هذا المطلب وهو قيام الجبهة الثانية أو الجيش الثاني، على أن تشترك فيه جميع البلاد العربية بجيوشها وبطيرانها وبأموالها، وبكل ما تستطيع أن تقدمه، وسيتكون هذا الجيش العربي من جيوش سوريا والعراق والأردن وجيش التحرير الفلسطيني وفرق من جيش وطيران الجزائر والسودان وليبيا والسعودية والكويت. على أن تكون لهذا الجيش قيادة واحدة مرتبطة بالقيادة العليا للجيوش العربية التي تشرف على الجيش العربي الأول والجيش العربي الثاني.

إن مثل هذا التلاحم هو تجسيد حقيقي لوحدة الأمة العربية، وشعورها بوحدة المصير والتاريخ، وسيكون مثل هذا الجيش بما يتوفر لديه من موارد مالية قادراً ولا شك على الإسراع في تحقيق يوم النصر ومحو العار. وسنحاول أن نثبت في الأسطر التالية أن ما نطالب بأخذه من المستهلكين للنفط العربي هو طلب عادل وأقل بكثير مما يمكن جمعه من شركات النفط لو اتحدت كلمة العرب وأمكن تأميم مرحلة الإنتاج في صناعة النفط العربية حيث يمكن حينئذٍ جمع ما لا يقل عن ٣٠٤٢ مليون دولار سنوياً بالإضافة إلى الدخل الحالي، وذلك بتأميم أسهم الشركات الأمريكية التي تبلغ ما يعادل ٥٤ بالمئة من مجموع أسهم الامتيازات فوق الأرض العربية وأسهم الشركات الانكليزية التي تبلغ ٢٨ بالمئة من مجموع هذه الأسهم.

دور أصحاب الملايين اليهود

والشيء الذي يجب أن نذكره دائماً هو أن هناك اجتماعات تتم في إسرائيل يحضرها ما لا يقل عن ٥٠٠ رجل من أصحاب الملايين اليهود ليضعوا الخطط التوسعية لإسرائيل ويتعهدوا بإمدادها بالعون المادي والأدبي الذي يمكنها من تنفيذ خطط التوسع والاحتفاظ بما سطت عليه من أرض العرب. ومن المؤلم حقاً أن بعض هؤلاء اليهود أناس يجمعون جزءاً كبيراً من ثرواتهم من النفط العربي مثل عائلة روتشيلد التي تملك جزءاً كبيراً من أسهم بعض الشركات الأوروبية التي تعمل في معظم البلاد العربية وتجمع منها أموالاً طائلة. ويجب التحقيق فيما تملكه هذه العائلة

من أسهم في الشركات التي تعمل فوق الأرض العربية. وهذه العائلة هي نفسها التي ساهمت في شراء وعد بلفور من الحكومة الانكليزية ولا زالت ترعى بأموالها ونفوذها الدولة المغتصبة لأراضي العرب في فلسطين. وحتى نفهم بأننا لا نظلم أحداً بفرض ضريبة تصدير على النفط العربي نذكر ما يأتي:

نصيب الحكومة المنتجة لا يزيد عن ٧,٩ بالمئة من القيمة التي يدفعها المستهلك النهائي للنفط.

لقد كان سعر النفط العربي السعودي عام ١٩٥٧ للبرميل الواحد ٢٠٨ سنتات وأصبح اليوم في عام ١٩٦٩ ١٨٠ سنتاً. وقد قامت منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) مؤخراً بنشر تلخيص دراسة اقتصاديات النفط المصدر من بلاد الدول الأعضاء في المنظمة ومعظمها من الدول العربية مبينة تكلفته على الشركة المنتجة وتكلفة نقله وتكريره وتخزينه وتسويقه ومجموع الضرائب التي تجمعها حكومات الدول المستوردة لهذا النفط في البلاد المستهلكة.

ومن أرقام أوبك نرى أن نصيب الحكومة المنتجة لا يزيد عن ٧,٩ بالمئة من القيمة التي يدفعها المستهلك النهائي للنفط، وأن متوسط الضرائب التي تجمعها حكومات البلاد المستهلكة تبلغ ٥,١ دولار أو ما يعادل ٤٧,٥ بالمئة عن البرميل الواحد. والذي يجب أن نلاحظه هنا أن البلاد المستهلكة تصر على وضع ضرائب كبيرة على المنتجات النفطية التي تكرر خارج بلادها، ولكنها تسمح بدخول النفط الخام بدون ضرائب لأنها بهذه الوسيلة تأخذه رخيصاً وتخلق مجالات للعمل في بلادها وتصدر المنتجات الفائضة. وكل ذلك على حساب البلاد المنتجة. ولو أننا رفعنا الأسعار بما يعادل ١٠ سنتات للبرميل الواحد، فإننا نكون قد رفعنا السعر بالنسبة للمستهلك النهائي بنسبة ٠,٩ بالمئة أو خفضنا من مجموع الضرائب التي تأخذها حكومات البلاد المستهلكة ١,٩ بالمئة. كما يجب أن لا ننسى ما ذكرناه أعلاه من أننا ندفع سنوياً زيادة فيما نستورده من تلك البلاد بما متوسطه ٦ بالمئة سنوياً أو ما يعادل مبلغ ١٨١,٧ مليون دولار على اعتبار أن قيمة ما استوردته البلاد العربية من كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية واليابان كان في عام١٩٦٧ ٣٠٢٩,١ مليون دولار.

ضريبة عادلة

إننا بطلبنا فرض ضريبة تصدير تعادل عشرة سنتات لكل برميل لا نطلب إلا طلباً معقولاً ومتزناً. ويجب أن نتذكر الضرائب التي تفرضها الحكومات المحاربة على مواطنيها وعلى بضائعها المصدرة. ونحن قد فرضنا الضرائب على المواطنين في البلاد المنتجة والمصدرة للنفط بما تقدمه حالياً من معاونات، أما هذه الضريبة الجديدة فهي

ضريبة على الشركات الأجنبية التي تفوز حتى الآن بنصيب الأسد من ثرواتنا والتي استطاعت بما جمعته من أرباح من أراضينا أن تكبر وأن تتوسع. وهذه الضريبة لن تزيد من أسعار النفط العربي في الأسواق وسيظل النفط العربي واصلاً إلى أسواقه أقل بحوالى ثلاثين سنتاً للبرميل الواحد عن مثيله من النفط الفنزويلي أو النايجيري. كما أن هناك استحالة مادية في أن يحل أي نفط آخر محل النفط العربي لأسباب اقتصادية ولأسباب تتعلق بالجودة ولأسباب تتعلق بالكميات المتوفرة لأن العرب تصدر إلى أسواق العالم المستورد للنفط ما يعادل ٥١,٢ بالمئة من مجموع ما تستورده هذه الأسواق.

أرباح شركات النفط في الوطن العربي

يتضح بجلاء من النسبة المئوية للأرباح التي تجمع من الأموال الموظفة في الوطن العربي والأموال الموظفة في بعض البلاد الأخرى، ان أرباح شركات النفط، على الأموال الموظفة في صناعة النفط، في الوطن العربي تبلغ ½ ٦٤ بالمئة، بينما هي لا تزيد عن ١٥,٢ بالمئة في أمريكا اللاتينية، ولسنا بأقل حاجة من أمريكا اللاتينية للأموال اللازمة للتنمية. وإذا كانت النسبة المئوية للأرباح على الأموال الموظفة لا تزيد عن ١٢ بالمئة و٧ بالمئة و١٤ بالمئة لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية واليابان على التوالي، فإننا بسماحنا للرأس المال الأجنبي أن يكسب ٢٥ بالمئة، نكون أكثر من عادلين ونتيح الفرصة أمام هذا الرأسمال الأجنبي لكي يتوسع. أما السماح لرؤوس الأموال الأجنبية بأن تزيد النسبة المئوية لأرباحها عن ٢٥ بالمئة بعد دفع جميع الضرائب والمصاريف فإنه تفريط كبير بالثروات الوطنية.

النتيجة

نحن لا نتوقع من مؤتمر الملوك والرؤساء أن يبت في هذا الاقتراح بالسرعة التي نتمنى، ولكننا نرجو من المؤتمر أن يعطي لنفسه الفرصة لدراسة هذا الاقتراح والتأكد من أنه اقتراح عملي ومعقول، وهو أقل ما يطلب من صناعة النفط العربية أن تساهم فيه. وإذا ما شكل المؤتمر لجنة فنية لدراسة مثل هذه الاقتراحات فنحن متأكدون أن هذه اللجنة ستوافق على رأينا.

دعوا النفط المؤمم يتدفق(*)

هناك مثل أمريكي يقول: «لا يمكنك أن تأكل الكعكة وتحتفظ بها في نفس الوقت». وهذا المثل ينطبق على السياسات التي تمارسها الحكومة الأمريكية حيال الوطن العربي. فهي تريد تحطيم القوى التقدمية في الوطن العربي عن طريق بناء قاعدة عسكرية مدمرة لهم على أرض فلسطين، وفي نفس الوقت تريد السيطرة على موارد النفط العربي والأسواق العربية. وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية، وهنا يجب أن نميز بين حكومة أمريكا وشعب أمريكا، لا تمثل بالضرورة إرادة الشعب الأمريكي لأن شعب أمريكا ينتخب حكومته عن طريق انتخاب رئيسه ومجلسي برلمانه، ثم يذهب ليمارس نشاطه الحياتي بعيداً عن السياسة. وقد استغل الساسة الأمريكان والصهيونية انشغال الرأي العام الأمريكي في مشاكله اليومية وأخذوا يتصرفون بما توحي به مصالحهم الخاصة. والسياسي الأمريكي يعتقد أن كل ما هو في مصلحته هو في مصلحة أمريكا. واليهودي الأمريكي الذي تعتمد عليه الصهيونية في الحصول على المساعدة والعون من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية والشعب الأمريكي، يعتقد اعتقاداً عميقاً أن قيام دولة إسرائيل في فلسطين هو في مصلحة اليهود في كل مكان، كما هو في مصلحته الخاصة، وليست هناك مصلحة أخرى يهمه الدفاع عنها. وهذا الكلام لا يعني أنه لا يوجد بعض اليهود الذين لا يرون وجود علاقة بين إنشاء دولة صهيونية في أي مكان في العالم واليهود المنتشرين في البلاد المختلفة، وهذه الفئة القليلة جداً تعتبر أن الدين اليهودي دين كالأديان السماوية الأخرى ولا يوافقون على تفسيره بأنه في نفس الوقت قومية وعنصر. ولسوء حظ الأمة العربية التقت مصالح

(*) نشر في: **نفط العرب**، السنة ٥، العدد ٦ (آذار/مارس ١٩٧٠). وهو في الأصل ورقة قدمت إلى: مؤتمر النفط العربي الذي عُقد في الكويت من ١٦ ـ ٢٣ آذار/مارس ١٩٧٠.

ملاحظة: اشتمل هذا المقال في الأصل على جدول «تكاليف إنتاج البترول الخام»، إلا أنه حذف لوروده في مقال سابق هو «هل يمكن تأميم البترول العربي؟(١)».

اليهود، سواء كانوا من الصهيونيين الذين يبحثون لأنفسهم ولبقية شعبهم «المختار»، كما يدعون، عن مكان ينطلقون منه إلى أقصى مدى يمكنهم الوصول إليه، أو كانوا من اليهود الرأسماليين الذين تعودوا السير في ركاب الاستعمار لتحقيق أهدافهم في جمع المال ونهب ثروات الشعوب المتخلفة. التقت هذه القوى الشريرة مع الاستعمار البريطاني فوق أرضنا وهي تحاول جاهدة تشريد الإنسان العربي ونهب ثرواته الطبيعية. فخلال القرن التاسع عشر والقرن العشرين وهؤلاء المستعمرون والطامعون في ثروات أرضنا والموقع الجغرافي الاستراتيجي لبلادنا يسلطون علينا كل ما لديهم من قوى للحفاظ على الإنسان العربي متخلفاً والبلاد العربية مفرقة ممزقة ليتسنى لهم من خلال ذلك السيطرة على الأرض والثروات والأجواء. وبعد الحرب العالمية الأولى حلت الولايات المتحدة الأمريكية فوق أرضنا، وقد دفع الحلفاء المستعمرون ثمن مساعدتها لهم أثناء الحرب امتيازات نفطية في الأرض العربية. وبعد الحرب العالمية الثانية تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية بقوتها العلمية والاقتصادية من أن تكون لها السيطرة الأولى على الثروات النفطية والأسواق العربية. والنفط العربي ضرورة قصوى بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية لا لتستورده إلى بلادها حيث لا تأخذ منه أكثر من ٣ بالمئة (ثلاثة في المائة) من مجموع حاجياتها من المنتجات النفطية ولكن لتتاجر به في جميع أنحاء العالم وتشهره كسلاح استراتيجي للضغط الاقتصادي على الدول الصغيرة والكبيرة. وأمريكا تملك ٥٩,٩ بالمئة من امتيازات النفط في الوطن العربي مقسمة على النحو التالي:

٣٨,٦ بالمئة في منطقة الخليج العربي (وتمثل هذه النسبة ٥٥,٩ بالمئة من إنتاج منطقة الخليج العربي).

و٢١,٣ بالمئة في شمال افريقيا (وتمثل هذه النسبة ٦٨,٩ بالمئة من إنتاج شمال افريقيا) كما مبين من الجدول رقم (١).

وهي تملك وتؤجر لآجال طويلة، أغلبية وسائل النقل بالناقلات وبالأنابيب التي تنقل النفط العربي إلى أسواقه، وتملك ٣٩,٣ بالمئة من مجموع طاقة معامل العالم التكريرية. والشركات العالمية الكبرى المعروفة بالكارتيل هي:

١ ـ شركة ستاندارد أويل أوف نيوجرسي الأمريكية.

٢ ـ شركة ستاندارد أوف كاليفورنيا الأمريكية.

٣ ـ شركة جالف أويل كوربوريشن الأمريكية.

٤ ـ شركة تكساكو الأمريكية.

٥ ـ شركة موبيل الأمريكية.

٦ ـ مجموعة رويال داتش شل ويملكها الهولنديون والانكليز بنسبة ٦٠ ـ ٤٠ في المئة على التوالي.

٧ ـ شركة البترول البريطانية، وتملك الحكومة الانكليزية ٤٨ بالمئة من أسهمها ولها حق الفيتو في مجلس إدارتها حتى ولو هبطت أسهم الحكومة إلى حوالى ٢٥ بالمئة فقط.

الجدول رقم (١)
نصيب الشركات الأجنبية من إنتاج النفط
في البلاد العربية المنتجة والمصدرة للنفط
(الإنتاج براميل يومياً)

البلد	الإنتاج (برميل يومياً)	مصالح أمريكية	مصالح بريطانية	مصالح فرنسية	مصالح هولندية	مصالح يابانية	مصالح أخرى
العراق	١,٥٢٩,٠٠٠	٣٦٣,١٣٧	٥٠٨,٣٩٢	٣٦٣,١٣٧	٢١٧,٨٨٢		٧٦,٤٥٠
الكويت	٢,٥١٨,٠٠٠	١,٢٥٩,٠٠٠	١,٢٥٩,٠٠٠				
السعودية	٢,٩١٤,٦٠٠	٢,٩١٤,٦٠٠					
قطر	٣٥٥,٢٠٠	٨٤,٣٦٠	١١٨,١٠٤	٨٤,٣٦٠	٥٠,٦١٦		١٧,٧٦٠
أبو ظبي (بحر)	٢٥٢,١٩٥		١٦٨,١٣٠	٨٤,٠٦٥			
أبو ظبي (بر)	٣٦٥,٦٠٠	٨٦,٨٣٠	١٢١,٥٦٢	٨٦,٨٣٠	٥٢,٠٩٨		١٨,٢٨٠
البحرين	٧٦,٠٠٠	٧٦,٠٠٠					
المنطقة المحايدة (بحر)	٣٢٦,٢٠٠					٣٢٦,٢٠٠	
المنطقة المحايدة (بر)	١٢٦,١٠٠	١٢٦,١٠٠					
مسقط وعمان	٣١٧,٦٠٠		١٠٧,٩٨٤	٣١,٧٦٠	١٦١,٩٧٦		١٥,٨٨٠
مجموع إنتاج منطقة الخليج	٨,٧٨٠,٤٩٥	٤,٩١٠,٠٢٧	٢,٢٨٣,١٧٢	٦٥٠,١٥٢	٤٨٢,٥٧٢	٣٢٦,٢٠٠	١٢٨,٣٧٠
ليبيا	٢,٩٩٨,٨١٨	٢,٧١٢,٠٧٥	١٥٤,٩٦٤				١٣١,٧٧٩
الجزائر	(*)٩٣٦,٩٠٠			٦٥٥,٨٠٠			(*)٢٨١,١٠٠
مجموع إنتاج منطقة شمال افريقيا	٣,٩٣٥,٧١٨	٢,٧١٢,٠٧٥	١٥٤,٩٦٤	٦٥٥,٨٠٠			٤١٢,٨٧٩
المجموع	١٢,٧١٦,٢١٣	٧,٦٢٢,١٠٢	٢,٤٣٨,١٣٦	١,٣٠٥,٩٥٢	٤٨٢,٥٧٢	٣٢٦,٢٠٠	٥٤١,٢٤٩
النسبة المئوية للمجموع		٥٩,٩	١٩,٢	١٠,٣	٣,٨	٢,٦	٤,٢
النسبة المئوية من إنتاج الخليج		٥٥,٩	٢٦,٠	٧,٤	٥,٥	٣,٧	١,٥
النسبة المئوية من إنتاج شمال افريقيا		٦٨,٩	٣,٩	١٦,٧	-	-	١٠,٥

(*) تقوم بإنتاج نفط الجزائر شركات من عدة جنسيات أهمها الشركات الفرنسية التي تقوم باستخراج أكثر من سبعين في المئة (٧٠ بالمئة) من هذا الإنتاج، أما الثلاثون في المئة (٣٠ بالمئة) الباقية فهي موزعة بين الشركة الوطنية سوناطراك والشركات الأمريكية والانكليزية والهولندية.

والجدول رقم (٢) يظهر الإنتاج اليومي لكل من هذه الشركات في العالم وفي الوطن العربي، وطاقة التكرير التي تملكها في العالم وفي البلاد العربية.

الجدول رقم (٢)
مجموع كميات النفط الخام التي تنتجها وتكررها
الشركات العالمية الكبرى في العالم وفي الوطن العربي

البلد	الإنتاج (براميل يومياً)							
	ستاندارد أويل أوف نيوجرسي	ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا	غلف	تكساكو	موبيل	بريتش بتروليوم	رويال داتش شل	الشركة الفرنسية للبترول
العراق	١٨١,٥٦٨				١٨١,٥٦٨	٥٠٨,٣٩٢	٢١٧,٨٨٢	٣٦٣,١٣٦
الكويت			١,٢٥٩,٠٠٠			١,٢٥٩,٠٠٠		
السعودية	٨٧٤,٣٨٠	٨٧٤,٣٨٠	٨٧٤,٣٨٠	٢٩١,٤٦٠				
قطر	٤٢,١٨٠				٤٢,١٨٠	١١٨,١٠٤	٥٠,٦١٦	٨٤,٣٦٠
أبو ظبي	٤٣,٤١٥				٤٣,٤١٥	١٢١,٥٦٢	٥٢,٠٩٨	٨٦,٨٣٠
مجموع منطقة الخليج	١,١٤١,٥٤٣	٨٧٤,٣٨٠	١,٢٥٩,٠٠٠	٨٧٤,٣٨٠	٥٥٨,٦٢٣	٢,٠٠٧,٠٥٨	٣٢٠,٥٩٦	٥٣٤,٣٢٦
ليبيا	٧٤٥,٩٨٦				١١٩,٨٨٤			
مجموع الوطن العربي	١,٨٨٧,٥٢٩	٨٧٤,٣٨٠	١,٢٥٩,٠٠٠	٨٧٤,٣٨٠	٦٧٨,٥٠٧	٢,٠٠٧,٠٥٨	٣٢٠,٥٩٦	٥٣٤,٣٢٦
الإنتاج في العالم	٤,١٨٨,٠٠٠	١,٩٧٢,٠٠٠	٢,٥٤٥,٠٠٠	٢,٥٧١,٠٠٠	١,٣٩٥,٠٠٠	٢,٦٥٥,٠٠٠	٢,٤٢٣,٠٠٠	
النسبة المئوية للوطن العربي إلى العالم	٤٥,٠٦	٤٤,٣٣	٤٩,٤٦	٣٤,٠	٤٨,٦٣	٧٥,٥٩	١٣,٢٣	
	طاقة التكرير (براميل يومياً)							
العراق	١,٠٥٧				١,٠٥٧	٢,٩٥٩	١,٢٦٨	٢,١١٤
الكويت			١٢٥,٠٠٠			١٢٥,٠٠٠		
السعودية	٧٩,٥٠٠	٧٩,٥٠٠		٧٩,٥٠٠	٢٦,٥٠٠			
مجموع منطقة الخليج	٨٠,٥٥٧	٧٩,٥٠٠	١٢٥,٠٠٠	٧٩,٥٠٠	٢٧,٥٥٧	١٢٧,٩٥٩	١,٢٦٨	٢,١١٤
ليبيا	٩,٥٠٠							
مجموع الوطن العربي	٩٠,٠٥٧	٧٩,٥٠٠	١٢٥,٠٠٠	٧٩,٥٠٠	٢٧,٥٥٧	١٢٧,٩٥٩	١,٢٦٨	٢,١١٤
التكرير في العالم	٤,٦٢١,٠٠٠	١,٤٥٦,٠٠٠	١,٣٩٤,٠٠٠	٢,٣٧٧,٠٠٠	١,٨٢٨,٠٠٠	١,٧٩١,٠٠٠	٣,٥٤٣,٠٠٠	

وتأتي بعد هؤلاء شركة البترول الفرنسية، وهي تعتبر أحياناً من نفس المجموعة. وتملك الحكومة الفرنسية ٣٤ بالمئة من أسهمها وتسيطر على ٤٠ بالمئة من أصوات الجمعية العمومية.

إن هذه المجموعة التي تسيطر على أكثر من ٥٠ بالمئة من إنتاج العالم وطاقة تكريره وتسويقه ونقله، أغلبيتها من الشركات الأمريكية، ومعظمها لها احتياطي في

الوطن العربي أكثر مما لها في أي مكان آخر. وقد جمعت معظم ثروتها من أرباح النفط العربي. ولو فقدت هذه الشركات مصادر النفط العربي لما ظلت لمدة كبيرة تعتبر شركات عالمية كبرى. فهي قد بنت معظم وسائل نقلها ووسائل تكريرها ووسائل تسويقها من أرباح النفط العربي حيث ان تكلفة إنتاج البرميل الواحد من النفط العربي حتى عام ١٩٥٠ لم تكن لتكلفها أكثر من ٢١ سنتاً تدفعها للحكومة المحلية بالإضافة إلى ١٤ سنتاً وهي تكلفة إخراج البرميل من الأرض، بينما كانت الأسعار التي يباع فيها تتراوح بين ١,٧٥ دولار إلى ٢,٢٥ دولار للبرميل الواحد.

لقد جمعت شركات النفط في الوطن العربي آلاف الملايين من الدولارات أرباحاً صافية وظفتها في بناء الناقلات وبناء معامل التكرير ووسائل التسويق في أنحاء العالم المختلفة، خصوصاً في أوروبا الغربية واليابان.

وبعد عام ١٩٥٠ حيث بدأ العمل بمبدأ مناصفة الأرباح بين حكومات البلاد المنتجة للنفط والشركات النفطية العاملة في بلادها أصبح البرميل من النفط العربي يكلف الشركات في المتوسط دولاراً واحداً. وبعد أن تنقله الشركة وتكرره وتسوقه لا تقل أرباحها منه عن دولار واحد في العملية بينما لا يقلّ مجموع الضرائب المباشرة وغير المباشرة التي تجنيها حكومات البلاد المستهلكة على المنتجات المستخرجة من البرميل الواحد عن خمسة دولارات. ولهذا فإن برميل النفط العربي لا يعطي أرباحاً للشركات فقط ولكنه يلعب دوراً مهماً في اقتصاديات البلاد التي تستورده. وهو ضرورة قصوى لتسيير الصناعات في أوروبا الغربية واليابان. كما أنه مصدر الطاقة المحركة للأساطيل والقواعد الأمريكية في أوروبا والشرق الأقصى. ولو فقدت هذه الشركات مواردها من النفط العربي فإنها ستضطر لشرائه بأسعاره المعلنة من مصادره العربية وغير العربية ولكن بسعر يزيد دولاراً عما تأخذه به الآن.

قطع إمدادات النفط وتخريب المنشآت النفطية

إن كاتب هذه السطور لا يؤمن بقطع إمدادات النفط عن أي بلد ما عدا البلاد التي نكون في حالة حرب معها. ويجب أن يكون شعارنا «دعوا النفط المؤمم يتدفق»، ويجب أن تستقبل الموانئ العربية كل ناقلة ترغب أن تمتلئ من نفطنا وهي مستعدة أن تدفع الثمن العادل. وكاتب هذه السطور يعتبر أن وجود الشركات الأجنبية لاستغلال الثروات النفطية في معظم أجزاء الوطن العربي في الوقت الحالي يشكل عبئاً اقتصادياً على الأمة العربية، وليست هناك ضرورة لبقاء هذه الشركات. فنحن نملك من النفط الثابت وجوده في الأرض العربية ما يعادل ٣٢٦ بليون برميل، وهذه الكمية تمثل ٦٢ بالمئة من مجموع احتياطي العالم الذي يبلغ ٥٢٣,٨ بليون برميل طبقاً لآخر إحصاء (٣١/١٢/١٩٦٩). وهذه الثروة الطبيعية العظمى موجودة في الدرجة الأولى في

منطقة الخليج العربي وشمال العراق وخليج السويس والصحراء الغربية في الجمهورية العربية المتحدة والصحراء الليبية وصحراء الجزائر (راجع الجدول رقم (٣)). وهذا التوزيع الجغرافي لثروتنا النفطية يسهل ايصال النفط إلى أسواقه في القارات المختلفة.

الجدول رقم (٣)

الاحتياطي النفطي الثابت وجوده ومجموع الإنتاج اليومي ومعدل إنتاج البئر الواحدة في الوطن العربي وفي أهم المناطق الأخرى المنتجة للنفط في العالم لعام ١٩٦٩

البلد	الاحتياطي الثابت وجوده		الإنتاج اليومي من النفط الخام (بآلاف البراميل)	معدل إنتاج البئر الواحدة من النفط الخام (براميل يومياً)
	نفط خام (بآلاف البراميل)	غاز طبيعي (ببلايين الأقدام المكعبة)		
البلدان العربية في منطقة الخليج				
المملكة العربية السعودية	١٤٠,٠٠٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	٢,٩١٤,٦	٦,٩٧٣
الكويت	٦٨,٠٠٠,٠٠٠	٣٩,٠٠٠	٢,٥١٨,٠	٣,٤١٦
العراق	٢٧,٥٠٠,٠٠٠	١٩,٠٠٠	١,٥٢٩,٠	١٣,٥٣٠
أبو ظبي	١٦,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠	٦٠٠,٩	٦,٦٧٧
البحرين	٣٤٣,٠٠٠	١,٠٠٠	٧٦,٠	٣٦٩
مسقط وعمان	٥,٠٠٠,٠٠٠	١,٥٠٠	٣١٧,٦	٦,٣٥٢
المنطقة المحايدة	١٣,٠٠٠,٠٠٠	٣,٥٠٠	٤٥٤,٨	١,٠٠٦
قطر	٥,٥٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠	٣٥٥,٢	٥,٢٢٣
سوريا	١,٥٠٠,٠٠٠	٥٠٠	٦١,٣	٩٥٨
مجموع البلدان العربية في منطقة الخليج	٢٧٦,٨٤٣,٠٠٠	١٣٤,٥٠٠	٨,٨٢٧,٤	
البلدان العربية في شمال افريقيا				
الجزائر	٨,٠٠٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠	٩٣٦,٦	١,٢٤٠
ج.ع.م.	٥,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠	٢٣٦,٤	١,٠٩٤
ليبيا	٣٥,٠٠٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	٣,٠٦٦,٧	٣,٥٢٩
المغرب	٧,٥٠٠	١٨	١,٤	٣٥
تونس	٥٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠	٧٩,٦	١,٧٣٠
مجموع البلدان العربية في شمال افريقيا	٤٨,٥٠٧,٥٠٠	١٨٦,٠١٨	٤,٣٢٠,٧	
مجموع العالم العربي	٣٢٥,٣٥٠,٥٠٠	٣٢٠,٥١٨	١٣,١٤٨,١	
أهم المناطق الأخرى المنتجة للنفط في العالم				
الولايات المتحدة الأمريكية	٣٨,٧٠٠,٠٠٠	٢٨٣,٠٠٠	٩,١٧٧,٦	١٢
كندا	٨,٧٨٢,٠٠٠	٥٠,٦٥٠	١,٢٠٠,٠	٥٢
فنزويلا	١٤,٧٥٠,٠٠٠	٢٥,٠٠٠	٣,٥٨٠,٠	٣٦١
الاتحاد السوفياتي	٦٠,٠٠٠,٠٠٠	٣٥٠,٠٠٠	٧,١١٨,٦	١٢٧
نيجيريا	٥,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠	٥٣٧,٣	٣,٢١٧
اندونيسيا	٩,٠٠٠,٠٠٠	٢,٣٠٠	٧٢٤,٦	٣٥٤
إيران	٥٥,٠٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	٣,٣١٤,٤	١٤,١٦٤

والنفط من الحقول العربية يمكنه أن يتدفق، إذا ما حافظنا على إنتاجه بطريقة علمية، إلى مائة سنة منذ الآن. والسبب الذي يجعلنا نقرر أن صناعة النفط العربية لم تعد بحاجة إلى الشركات الأجنبية هو أن مجموع الآبار المنتجة للنفط في الوطن العربي يعادل ٤٠٦٠ بئراً تنتج يومياً ١٣,١ مليون برميل طبقاً لأرقام عام ١٩٦٩، أي أن متوسط إنتاج البئر الواحدة هو ٣٢٢٦ برميلاً (ثلاثة آلاف ومائتين وستة وعشرين برميلاً) في الأربع والعشرين ساعة، بينما يبلغ متوسط إنتاج البئر الواحدة في أكبر دولة منتجة للنفط في العالم وهي الولايات المتحدة الأمريكية اثني عشر برميلاً في اليوم. ويوجد في ولاية بنسلفانيا وهي إحدى الولايات الأمريكية المنتجة للنفط خمسة وثلاثين ألف بئر (٣٥,٠٠٠ بئر) لا تنتج الواحدة منها أكثر من برميل واحد في اليوم.

هل يمكن مقاطعة النفط العربي في حالة تأميم صناعته؟

إذا تصورنا أن البلاد العربية قررت مقاطعة أمريكا رداً على التحدي الأمريكي الشرس وانحيازها التام لإسرائيل وقررت تأميم جميع ممتلكات أمريكا وإيقاف التعامل الاقتصادي معها، فما الذي سيحدث؟ هل سيقاطع حلفاء أمريكا النفط العربي ويذهبون إلى مصادر أخرى؟ هل ستقاطع أمريكا شراء النفط العربي بعد تأميمه؟ هل ستقاطع اليابان النفط العربي؟ على هذه الأسئلة سنجيب وسيتضح للقارئ الكريم أن قوتنا التفاوضية ممتازة جداً وأنه بإمكاننا أن نؤمم أسهم الشركات الأمريكية العاملة في صناعة النفط دون أن يتغير أي شيء أو يجرؤ أي سياسي سواء كان في أمريكا أو في أوروبا أو في اليابان على مجرد اقتراح مقاطعة النفط العربي. لماذا؟ لأنه لا يوجد نفط آخر يمكنه أن يحل محل النفط العربي في الأسواق العالمية. فاستهلاك العالم بما فيه الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الأخرى يقدر بحوالى ٤١,٥ مليون برميل يومياً طبقاً لإحصائيات عام ١٩٦٩، تنتج منها أمريكا وكندا وبقية نصف الكرة الغربي ١٥,٤ مليون برميل يومياً، وينتج منها الاتحاد السوفياتي وبقية الدول الشرقية ٧,١ مليون برميل يومياً، وتنتج إيران ٣,٣ مليون برميل يومياً،وينتج الوطن العربي منها ١٣,١ مليون برميل: ٨,٨ مليون برميل يومياً من منطقة الخليج العربي و٤,٣ مليون برميل يومياً من شمال افريقيا العربية (الجمهورية العربية المتحدة، ليبيا، الجزائر). وهناك مصادر أخرى كاندونيسيا ونيجيريا ليست بذات أهمية في الوقت الحاضر، إذ لا يوجد حالياً لدى هذه البلاد احتياطي نفطي كبير يجعلها قادرة على منافسة النفط العربي في أسواقه الطبيعية، ولكنها قد تكون قادرة في المستقبل على زيادة إمداداتها إلى الأسواق العالمية، ولكن بتكلفة أعلى بكثير من تكلفة إنتاج النفط العربي. كما أن الاكتشافات الجديدة للنفط الخام في ألاسكا والغاز الطبيعي في بحر الشمال لن تكون قادرة، كما تدل النتائج التي عرفت حتى الآن، على أن تصبح منافسة للمصادر العربية، وقد يستطيع النفط من ألاسكا زيادة إمدادات الساحل الغربي للولايات

المتحدة. كما أن غاز بحر الشمال يستهلك كل ما ينتج منه في الجزر البريطانية. وكان بالإمكان أن يصل الغاز العربي من الجزائر وليبيا في المستقبل إلى الجزر البريطانية بتكلفة أقل من تكلفة إنتاج غاز بحر الشمال نظراً لارتفاع تكلفة الإنتاج وصعوبة المحافظة على منشآت الإنتاج والتجميع لرداءة الجو في بحر الشمال. والجدول رقم (٤) يبين أهم البلاد المستوردة للنفط العربي والكميات التي تستوردها من هذا النفط.

الجدول رقم (٤)

الدول المستوردة للنفط العربي عام ١٩٦٨

الدولة	(برميل في اليوم)		المجموع من الوطن العربي
	من شمال افريقيا	من الخليج العربي	
النمسا	-	٢,٧٦٧	٢,٧٦٧
بلجيكا	١٠٨,١١٢	٢١٦,٤٠٥	٣٢٤,٥١٧
الدانمرك	٢٩,٤٩٧	٨١,٦٦٦	١١١,١٦٣
فرنسا	٧٠٦,١٢٤	٧٠٨,٢٩٣	١,٤١٤,٤١٧
ألمانيا الغربية	٨٧٢,٣٦٩	٥٢٠,٢٨١	١,٣٩٢,٦٥٠
اليونان	٤,٢٣٦	٧٠,٤٨١	٧٤,٧١٧
ايرلندا	٥,٠٦٠	٣٣,٢١٢	٣٨,٢٧٢
ايطاليا	٤٩١,٦٦٦	١,٠٢٧,١٨٨	١,٥١٨,٨٥٤
هولندا	١٦٠,٦٤٢	٤٣٨,١٧٢	٥٩٨,٨١٤
النرويج	٢٣,٩٣٩	٤٤,٠٢٤	٦٧,٩٦٣
البرتغال	-	٣٦,٥٨٦	٣٦,٥٨٦
اسبانيا	١٤٠,٢٤٠	٣٠٥,٥٨٢	٤٤٥,٨٢٢
السويد	٢,٤٠٩	٩٤,٨٣٩	٩٧,٢٤٨
سويسرا	٦١,٨٤٧	١٨,٢١٢	٨٠,٠٥٩
تركيا	١٠,٧٤٢	٥٧,٧٧١	٦٨,٥١٣
المملكة المتحدة	٤٤٨,٢٣٢	٧٥٠,٥٤٢	١,١٩٨,٧٧٤
الولايات المتحدة الأمريكية	١٥٥,٠٠٠	٢١٢,٣٧٠	٣٦٧,٣٧٠
اليابان	٥,٠٠٠	١,٧٣٩,٦٩٩	١,٧٤٤,٦٩٩
كندا	-	٦٨,٤٩٤	٦٨,٤٩٤
دول أخرى	١٥٠,٠٠٠	١,٨٨٤,٦٧٧	٢,٠٣٤,٦٧٧
المجموع	٣,٣٧٥,١١٥	٨,٣١١,٢٦١	١١,٦٨٦,٣٧٦

وهكذا نرى أنه ليس من السهل، بل يكاد يكون من المستحيلات أن تقاطع أوروبا أو اليابان النفط العربي لأن ذلك سيرغمهما ولا شك على دفع ثمن باهظ لتغيير

المصادر العربية بمصادر أخرى، علماً بأن المصادر الأخرى لن تكون قادرة على الاستمرار في مدها بالنفط اللازم لها لآجال طويلة. كما أن مقاطعة النفط العربي معناه اضطرار كثير من الصناعات لأن تستعمل الفحم بدلاً من المواد النفطية أو إيقاف كثير من الصناعات في بعض البلاد الأخرى التي قد لا يكون فيها مصادر أخرى محلية للطاقة أو لا تكون قادرة على دفع ثمن النفط الأمريكي أو الكندي أو الفنزويلي. فلو أخذنا السوق الأوروبية المشتركة ومعها بقية بلاد أوروبا، فإننا نرى بأنها تستورد من النفط العربي حوالى ٨,١ مليون برميل يومياً، أي ما يعادل ٧٣ بالمئة من مجموع ما تستورده (١١,١ مليون برميل يومياً). ويبلغ ما تجمعه من ضرائب مباشرة وغير مباشرة عن البرميل الواحد المستورد الذي يصل إلى بلادها ٥,١٠ دولار للبرميل، كما يظهر من دراسة منظمة الأوبك عن قيمة برميل النفط المنتج في البلاد الأعضاء في المنظمة في أوروبا بعد تكريره وبيعه للمستهلكين.

ويجب أن يلاحظ هنا أن تكلفة الإنتاج هنا تمثل متوسط تكلفة الإنتاج في جميع البلاد الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط، وتقل تكلفة الإنتاج في معظم البلاد العربية عن هذا الرقم. وإذا ما فكرت هذه البلاد في أن تستورد النفط من بلاد أخرى فلن تجد في أي حال من الأحوال الكميات الكافية لسد حاجاتها، لماذا؟ للأسباب التالية:

١ - الولايات المتحدة الأمريكية التي يمكن لأوروبا أن تلجأ إليها تنتج ٩,٢ مليون برميل يومياً وتستورد ٢,٦ مليون برميل يومياً، ويمكنها أن تزيد من إنتاج آبارها في الحالات الضرورية القصوى لكي تنتج زيادة عن متوسط إنتاجها بما يعادل مليوني برميل في اليوم الواحد.

٢ - وفنزويلا التي كانت تعتبر حتى شهور قليلة أول دولة مصدرة للنفط في العالم تنتج ٣,٥٨٠ ألف برميل في اليوم الواحد وتستهلك ٢٢٧ ألف برميل يومياً، والباقي يصدر على شكل منتجات ونفط خام يذهب معظمه إلى الولايات المتحدة الأمريكية وما يعادل ١٥ بالمئة من مجموع صادراتها يذهب إلى أوروبا الغربية، وهذا يعادل ٥ بالمئة من مجموع واردات تلك البلاد. ويمكنها أيضاً أن تزيد إنتاجها بحوالى نصف مليون برميل أخرى.

٣ - نيجيريا التي دمرتها الحروب الأهلية والتي تنتج في الوقت الحاضر ما يعادل ٦٠٠ ألف برميل قد تكون قادرة على إنتاج ما يعادل مليون برميل يومياً في آخر هذا العام.

٤ - الاتحاد السوفياتي الذي يمد أوروبا الشرقية حالياً بمعظم ما تحتاجه من نفط خام ومنتجات نفطية لا تزيد في مجموعها عن مليون برميل في اليوم الواحد قد أعلن

لحلفائه في أوروبا الشرقية أن عليها أن تبحث عن مصادر أخرى للنفط لأنه لن يكون قادراً في المستقبل على مدها بكل ما تحتاج إليه من مواد نفطية. وسيكون هو أيضاً مضطراً في المستقبل غير البعيد إلى أن يستورد النفط لمناطقه الجنوبية لأن آبار تلك المناطق قد بدأت تجف وهي مصدر مهم للطاقة لصناعات كبيرة في الاتحاد السوفياتي. وأرخص طريقة لاستمرار العمل في تلك المناطق هو استيراد نفط قليل التكاليف كالنفط العربي والإيراني. وقد باشروا فعلاً بالعمل على استيراد الغاز الطبيعي الإيراني حيث سينقلونه بالأنابيب من جنوب إيران إلى المناطق الروسية الواقعة على بحر قزوين.

إن أوروبا الغربية واليابان اللتين تستهلكان يومياً ١٤,١ مليون برميل من المواد النفطية ارتبطت اقتصادياتهما بحقول النفط العربي، وهما لن تستطيعا في المستقبل المنظور أن تجدا بديلاً عن النفط العربي ولن تكونا في مركز يسمح لهما بالخيار من المصادر ويهمهما بالدرجة الأولى استمرار تدفق النفط من آباره إلى أسواقه بغض النظر عمن يملكه. كما أن التأميم لن يزيد التكلفة على المستهلك النهائي لأن حصة الشركات من إنتاج النفط لا تمثل إلا ٦,٣ في المئة مما يدفعه ثمناً للمنتجات النفطية، ويمكن لحكومات البلاد المستهلكة أن تخصمها من مجموع الضرائب التي تضعها على المنتجات النفطية والتي تبلغ ٤٧,٥ في المئة من مجموع قيمة المنتجات التي يدفعها المستهلك النهائي. وتبلغ قيمة المنتجات النفطية التي تستخرج من البرميل الواحد الواصل إلى أسواق الاستهلاك ١٠,٧٣٩ دولار، كما هو مبين في الجدول رقم (٥).

الجدول رقم (٥)

التكلفة التي يدفعها المستهلك النهائي للبرميل المستورد من أوبك

	القيمة (بالدولار)	النسبة المئوية للمجموع
تكلفة الإنتاج	٠,٢٨٥	٢,٧
تكلفة التكرير	٠,٣٥٠	٣,٣
أجور النقل بالناقلات	٠,٦٨٠	٦,٣
مصاريف التخزين والتوزيع مع أرباح الموزعين	٢,٧٩٠	٢٦,٠
أرباح شركات النفط	٠,٦٨١	٦,٣
الضرائب التي تجمعها حكومات البلاد المستهلكة	٥,١٠٠	٤٧,٥
دخل البلاد المنتجة	٠,٨٥٣	٧,٩
	١٠,٧٣٩	١٠٠

المصدر: نشرة **أوبك** (أيلول/ سبتمبر - تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٦٩).

إن تأميم نصيب الشركات الأمريكية في صناعة النفط العربية هو العمل القانوني السليم الذي يمكن للوطن العربي أن يلجأ إليه. أما قطع الإمدادات النفطية أو تخريب المنشآت النفطية في البلاد العربية فهذا عمل محفوف بالمخاطر وسلاح ذو حدين. وأحسن ما يمكن أن نستشهد به في هذا المجال قول المستر أنتوني إيدن في عام ١٩٥٦ للمستر خروتشوف والمستر بولغانين عندما كانا يزوران المملكة المتحدة حيث قال لهما ما معناه: «ليكن معلوماً للجميع أننا لا نستطيع أن نتحمل قطع إمدادات النفط من الشرق الأوسط وأننا مستعدون للذهاب إلى الحرب لمنع الإقدام على مثل هذا العمل».

«When we discussed the Middle East in London, I told the Russians that the uninterrupted supply of oil was literally vital to our economy. They showed an understanding of our interest and appeared to be willing to meet it. I said I thought I must be absolutely blunt about the oil, because we would fight for it. Mr. Khrushchev replied that I would hardly find sympathy with the Soviet Government if I said I was prepared to start a war. They, for their part, would only resort to war if an attack were made on them or on the Warsaw Pact countries».

وكذلك قول المستر ولسون رئيس وزراء الحكومة البريطانية الحالي عندما طلب منه أن تقوم حكومته بالمساعدة على قطع إمدادات النفط عن جمهورية جنوب افريقيا بسبب سياستها العنصرية قال: «إنه لا يستطيع فعل ذلك لأن قطع الإمدادات النفطية عن بلد معناه خنق ذلك البلد، ولا بد أن هناك أساليب أخرى يمكن استخدامها للضغط غير قطع إمدادات النفط». ونحن العرب محتاجون لكل قرش يمكننا أن نجمعه من بيع النفط العربي. فالولايات المتحدة الأمريكية، طبقاً لتقارير وزارة الداخلية الأمريكية، تجمع أرباحاً صافية من النفط العربي (بعد دفع تكاليف الإنتاج والضرائب للحكومات المنتجة) قدرت في عام ١٩٦٦ بألف ومائة مليون دولار (١,١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار سنوياً)، وهذه تمثل ربحاً على الرأسمال الموظف يقدر بـ ٦٤,٥ بالمئة. كما أن الولايات المتحدة الأمريكية تجمع أرباحاً صافية من التجارة مع البلاد العربية ومن الخدمات التي تقدمها شركات الخدمات الأمريكية قدرت بحوالى ٦٠٠ مليون دولار لعام ١٩٦٦. ولعل من المناسب أن نذكر هنا أن نسبة الأرباح على الأموال الموظفة في صناعة النفط في الخليج العربي هي ٦٤,٥ بالمئة بينما لم تزد هذه النسبة على ٥,٣ بالمئة في أوروبا الغربية وعلى ١٣,٨ بالمئة في اليابان. كما أن اللجنة الوزارية التي شكلها الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون لدراسة نظام استيراد النفط الخام والمنتجات النفطية إلى الولايات المتحدة الأمريكية قررت في معرض تقديرها لقيمة النفط المنتج من حقول ولاية ألاسكا الجديدة أن نسبة ١٥ بالمئة أرباحاً على الأموال الموظفة هي نسبة مجزية تتناسب مع ما يتعرض له المال من مخاطر. ويقدر مجموع الاستثمارات الأمريكية في الشرق الأوسط بمقدار بليوني (٢ بليون) دولار معظمها في صناعة النفط العربية.

إن تأميم مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في الوطن العربي ليس فقط عملاً

قانونياً سليماً، بل إنه العمل الذكي الوحيد الذي يمكننا الإقدام عليه في الوقت الحاضر لأنه سيضع بين أيدينا زيادة على دخلنا الحالي من النفط تقدر بحوالى ١١٠٠ مليون دولار في العام قابلة للزيادة بنسبة ٧ بالمئة سنوياً على الأقل، وهذا المبلغ يمكن أن يوضع معظمه تحت إمرة القيادة الموحدة للجيوش العربية والباقي يستخدم في تطوير المشاريع العربية المشتركة. وهذه المبالغ الضخمة تذهب الآن إلى المساهمين الأمريكان وبعضهم من اليهود الذين يتبرعون بجزء كبير من أرباح أسهمهم لإسرائيل، لأنهم إن لم يفعلوا ذلك دفعوها ضرائب لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية التي تسمح قوانينها بإعفاء ما يدفع لإسرائيل من الضرائب. وهم يفضلون بطبيعة الحال دفعها لإسرائيل. وهكذا يعيدون إلينا الأموال التي جمعت من بلادنا على شكل طائرات فانتوم وقنابل مدمرة تفتك بالشعب العربي كما فعلت في معمل الصناعات المعدنية في أبي زعبل قرب مدينة القاهرة.

إن تأميم الممتلكات الأمريكية هو الرد العملي والقانوني والرجولي الذي يمكن أن يقدم عليه العرب، وسيكون هذا العمل قادراً على أن يهز الرأي العام الأمريكي الذي ترك الحبل على الغارب لساسة لم يبرهن معظمهم على صدق حس وإخلاص لقضايا بلادهم وقضايا الآخرين، وجل همهم البقاء على مسرح السياسة لأطول مدة ممكنة ولو كان ذلك على حساب تشريد شعب بأكمله وتحويل أكثر من مليونين من البشر إلى لاجئين. إن حرمان أمريكا من السيطرة على موارد النفط العربية وطردها من منطقتنا سيقلم أظافرها في أوروبا والشرق الأقصى على الأقل. ولنسمع ما يقوله المستر جون ريكا (John Ricca) مدير مكتب الزيت والغاز التابع للحكومة الأمريكية أمام مجلس البترول الوطني للولايات المتحدة الأمريكية عن أهمية النفط العربي بالنسبة للعالم الغربي (نصف الكرة الغربي وأوربا واليابان والدول السائرة في فلكهم):

«يبلغ ما يصدر يومياً من النفط الخام من الموانئ العربية على البحر الأبيض المتوسط والخليج العربي ما يعادل ١٣ مليون برميل، يصدر منها ستة ملايين برميل من الموانئ العربية على البحر الأبيض المتوسط (١,٥ مليون برميل من موانئ سوريا ولبنان و٤,٥ مليون برميل من موانئ ليبيا والجزائر وتونس)».

وقال المستر ريكا إن نقل هذه الستة ملايين برميل يومياً، من موانئ البحر الأبيض المتوسط العربية إلى أسواقها، يحتاج إلى طاقة نقل تعادل ٧٠٠ ناقلة من الناقلات المعروفة بـ T2 (حمولة الناقلة من نوع T2 تعادل ١٦,٥٠٠ طن).

ولو أغلقت هذه الموانئ على البحر الأبيض المتوسط وفرضنا استمرار تدفق النفط من موانئ الخليج إلى أسواقه في أوروبا، مروراً بطريق رأس الرجاء الصالح، فإن الستة ملايين برميل هذه التي تنقل الآن بما يعادل ٧٠٠ ناقلة من نوع T2 تحتاج إلى طاقة نقل تبلغ ٤٠٠٠ ناقلة من نوع T2 أي أكثر من ست مرات من طاقة النقل التي

يمكن استخدامها من البحر الأبيض المتوسط إلى تلك الأسواق، كما أنه ليس من المنتظر، في حالة انقطاع النفط من موانئ البحر الأبيض المتوسط، أن يزيد التصدير من موانئ الخليج بأكثر من ٣ ملايين برميل في اليوم، وهذا يتطلب زيادة في طاقة النقل قدرها ٢١٠٠ ناقلة من نوع T2. كما أنه بالإمكان زيادة الإنتاج من مصادر النفط في نصف الكرة الغربي بما يعادل ١,٥ مليون برميل في اليوم الواحد، وهذه تتطلب طاقة نقل تعادل ٥٠٠ ناقلة من نوع T2.

وإذا فرضنا تحقيق هذه الافتراضات، فإنه سيظل لدينا نقص قدره ١,٥ مليون برميل يومياً مع أننا قد احتجنا إلى زيادة في طاقة النقل قدرها ٢٦٠٠ ناقلة من نوع T2، ولن نستطيع أن نعوض الستة ملايين برميل يومياً، التي تؤخذ الآن من الموانئ العربية على البحر الأبيض المتوسط. وهكذا فإن توقف تدفق النفط من البحر الأبيض المتوسط سيخلق مشكلة خطيرة في إمدادات النفط ومشكلة عويصة لعمليات النقل.

أما إذا توقف التصدير من جميع الموانئ العربية فإن إمدادات الغرب واليابان وبقية الدول غير الشيوعية ستنقص بما يعادل ١٣ مليون برميل في اليوم الواحد أو ما يعادل ٦٠ بالمئة من إمدادات اليابان و٧٥ بالمئة من إمدادات بلاد أوروبا الغربية.

ولو أن البلاد العربية لا تمد الولايات المتحدة الأمريكية بأكثر من ٣ بالمئة من حاجة تلك البلاد إلى المواد النفطية، إلا أن هذه الكمية تمثل ٢٠ بالمئة من طاقة معامل التكرير الموجودة على السواحل الشرقية للولايات المتحدة الأمريكية. كما أن توقف تدفق النفط العربي في الموانئ العربية على الخليج العربي سيوقف إمدادات نفطية تبلغ ٢٠٠ ألف برميل في اليوم الواحد للقوات المحاربة الأمريكية في الشرق الأقصى، ولو أنه بالإمكان إمداد هذه القوة من منطقة البحر الكاريبي، إلا أننا قد نحتاج إلى ضعف عدد الناقلات التي تستخدم الآن لنقل المنتجات النفطية من الموانئ العربية إلى تلك القوة الأمريكية المحاربة في الشرق الأقصى.

إن السياسات التي تتبعها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية حيال حكومات وشعوب البلاد العربية لا يمكن وصفها إلا بأنها حالة من عدم المبالاة والاستخفاف بقدرة حكوماتنا وشعوبنا على أخذ القفاز الذي يلقى على وجوهنا. وأحسن مثل على استخفاف أمريكا بنا أن الرئيس السابق لندون جونسون اختار أن يعلن بيع طائرات الفانتوم لإسرائيل عندما كان أحد حكام العرب يقوم بزيارة رسمية للولايات المتحدة الأمريكية، كما أن عمدة مدينة نيويورك السيد ليندسي أمر بإلغاء حفلة استقبال كانت معدة لحاكم عربي آخر عندما احتج يهود مدينة نيويورك على التصريحات التي ألقاها هذا الحاكم عن فلسطين وحق العرب فيها. كما أن حاكم ولاية نيويورك المستر نلسون روكفلر الذي أنشأ والده شركة ستاندارد أويل أوف نيوجرسي وتملك عائلته أسهماً كبيرة فيها امتنع هو ورئيس بلدية مدينة نيويورك عن استقبال المسيو بومبيدو رئيس

جمهورية فرنسا بسبب موقف فرنسا المعتدل من البلاد العربية. كل هذا يفسر لنا التناقض في تصرفات المستر نيكسون حيال قضية فلسطين والنزاع العربي الصهيوني. فهو يدعي أن الولايات المتحدة الأمريكية تتبع سياسة محايدة بين العرب واليهود ولكن أفعاله تدينه بالانحياز لإسرائيل، وهذا أمر طبيعي ولا غرابة فيه، لأن المستر نيكسون الذي ظل سنوات عديدة يجري وراء أحلام الوصول إلى البيت الأبيض يريد أن يتأكد بأن تستمر ولايته الأولى التي تنتهي في أواخر عام ١٩٧٢. وقد اعتاد كل رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية الذين تم انتخابهم بالطريقة التي تم بها انتخاب المستر نيكسون، أي بأصوات لا تزيد كثيراً عن أصوات منافسه، على أن يقضوا الأربع سنوات الأولى من ولايتهم في الاستعداد للنجاح لإعادة انتخابهم. وهم عادة لا يقدمون على السياسات الجريئة التي قد تنفر الناخبين منهم، بل جل جهدهم الاحتفاظ بثقة الذين أتوا بهم إلى الحكم وضمان انحياز الأقليات التي لم تعطهم أصواتها، وهذا ما يفعله المستر نيكسون الآن. فمن المعروف أن معظم يهود أمريكا منعوا عنه أصواتهم في انتخابات عام ١٩٦٨ وهو يريد أن يكونوا في صفه في عام ١٩٧٢. وهو مستعد في سبيل إرضاء يهود أمريكا أن يضحي بالعرب ومصالحهم، وكذلك المصالح الأمريكية في المنطقة إذا كان ذلك يضمن له العودة إلى البيت الأبيض بعد عام ١٩٧٢.

وليس نيكسون فريداً في اتباع هذا الأسلوب بين رؤساء الجمهورية الأمريكية الذين لا يستطيعون أن يفرضوا أنفسهم على الناخبين بقوة شخصياتهم ومواهبهم، ومعظم الرؤساء، أمثال المستر هاري ترومان والمستر ليندون جونسون والمستر نيكسون، يصلون إلى البيت الأبيض نتيجة لخطأ تاريخي كما حدث عندما حل المستر هاري ترومان محل المستر روزفلت الذي مات قبل انتهاء ولايته، والمستر جونسون محل المستر جون كيندي الذي قتل قبل انتهاء ولايته، ولو لم يقتل صبي عربي المستر روبرت كيندي لربما كان التاريخ تغير ولما وصل المستر نيكسون إلى البيت الأبيض. وكان من الواضح قبل أن يقتل روبرت كيندي أنه سينال ترشيح الحزب الديمقراطي وثقة الناخبين الأمريكان. ونحن العرب، كما يظهر، قد سلط علينا الضعفاء من الرؤساء الأمريكان الذين أوصلتهم الأقدار بطريقة ملتوية إلى مراكز السلطة.

إن الحكومة الأمريكية والشعب الأمريكي أناس عمليون تقنعهم الأفعال أكثر مما تؤثر فيهم الأقوال. وسيستمر الأمريكان في إمداد إسرائيل بالأسلحة الفتاكة بالسر والعلانية، وهذا ما فعلوه ظلماً وعدواناً على أرضنا في عام ١٩٤٨. وكثيرون منهم يرون أن من واجبنا أن ندافع عن أنفسنا بالرد العملي الفعال الوحيد وهو تأميم المصالح الأمريكية فوق الأرض العربية ومقاطعة أمريكا اقتصادياً. ولعل أحسن ما نستشهد به هنا هو كتاب المواطنة الأمريكية جوزفين بريستون اروين، الذي نورد فيما يلي النص الانكليزي وترجمته العربية كما نشر في جريدة **المحرر** اللبنانية، وترى السيدة اروين معنا أن أحسن رد على سياسات أمريكا الحالية هو تأميم مصالحها في المنطقة:

«Every American who knows the truth about the Middle East is in sympathy with the Arab World. Few of us, however, know the truth about your area of the world because of Zionist control of the American press. Also because organized control Zionism in the United States is a threat of such magnitude to political life that almost no politician dares to defend the Arab States.

It seems to me that only confiscation of American Capital interests in the aggrieved nations can bring Washington to a realization of the injustice and stupidity of our foreign policy in your world.

Very sincerely,»

«إن كل أمريكي يعرف الحقيقة عن الشرق الأوسط يتعاطف مع العالم العربي، ومع هذا فإن قلائل منا، هم الذين يعرفون حقيقة ما يجري في منطقتكم بسبب السيطرة الصهيونية على الصحافة الأمريكية وأيضاً بسبب أن الصهيونية المنظمة في الولايات المتحدة تمثل تهديداً هائلاً للحياة السياسية إلى درجة أنه لا يكاد يوجد سياسي أمريكي واحد يجرؤ على الدفاع عن الدول العربية.

ويبدو لي أن مصادرة المصالح الأمريكية الرئيسية في البلاد العربية هي وحدها التي يمكن أن تجعل واشنطن تدرك مدى الظلم ومدى غباء سياستنا الخارجية تجاه عالمكم العربي».

هل نستطيع إدارة الصناعة بعد تأميمها؟

إن ما تتخوف منه الحكومات العربية هو أنها لو أممت لن تستطيع أن تدير بنفسها صناعة النفط المؤممة. والحقيقة غير ذلك تماماً في معظم البلاد العربية، فالصناعة قد بلغت أوجها من حيث كمية النفط المخزون في الأرض الذي يمكنه أن يستمر في التدفق بالمعدل الحالي مئة عام أخرى، وهذا يعني أننا لا نحتاج إلى إجراء عمليات البحث والتنقيب عن رواسب النفط. وهذه المرحلة من صناعة النفط هي أصعب المراحل وأكثرها مخاطرة وتكلفة. كما أن أكثر من ٩٠ بالمئة من آبار الحقول النفطية العربية يتدفق النفط منها بدافع ذاتي. كما أن التسهيلات الموجودة في الحقول العربية تكفي لكي يتدفق النفط إلى الناقلات لسنوات طويلة بدون الحاجة لتوظيف أموال جديدة وهذا يظهر بوضوح من أرقام الأموال التي وظفتها الشركات في السنوات الأخيرة حيث لم يزد ما وظف من أموال في صناعة النفط في منطقة الشرق الأوسط في عام ١٩٦٦ عن ٢٠٦ ملايين دولار، بينما بلغت أرباح الشركات الأمريكية فقط ١١٠٠ مليون دولار. والحقيقة التي نجهلها نحن، معظم العرب، أن العمل في حقول النفط العربية والإيرانية لا يقوم بالجزء المهم منه الأمريكان والانكليز والهولنديون وحدهم، بل معظمه تقوم به الطبيعة. فالضغط الباطني في الحقول يدفع النفط الخام والغاز الطبيعي إلى سطح الأرض وإلى فاصلات الغاز وإلى خزانات التخزين وبعد ذلك إلى الناقلات، أي بأقل مجهود ممكن من قبل الإنسان. وكل ما نراه من مدن أمريكية وانكليزية تقام على الصحارى العربية ما هي إلا جزء من خطة الإيهام بأن الصناعة معقدة، ولا بد من تهجير هؤلاء الناس وبناء تسهيلات باهظة الثمن لهم

ولعائلاتهم، وكان بالإمكان الاستغناء عن معظمهم لأن النفط يصدر خاماً وليس هناك صناعة نفطية بالمعنى الصحيح، وكل ما هنالك عملية استخراج للنفط الخام وتكرير جزء بسيط منه بعمليات تكرير بسيطة لإعداد كميات من الوقود اللازم للناقلات التي تؤجرها الشركات المنتجة أو الشركات المالكة لها، وهذا الوقود يباع بأسعار زهيدة لعدم فرض ضرائب تصدير عليه.

أما عمليات نقل النفط إلى أسواقه، فيكفي أن نعلم أن هناك ١٢٣,٥٥٥ مليون طن من النفط و٣,١٣٦ من الناقلات (الجدول رقم (٦)) لا بد لها أن تجد أعمالاً. وقد وظفت بها أموال كبيرة، ولو توقفت عن العمل لسببت خسارة كبرى لأصحابها وللدول التي تحمل أعلامها، وهي تنقل كل النفط العربي إلى أسواقه، وهذا يشكل ٥٤,٣ بالمئة من مجموع ما تنقله، ولهذا فلا تستطيع أن تقاطع النفط العربي.

الجدول رقم (٦)

الناقلات حمولة ١٠,٠٠٠ طن فأكثر

في منتصف عام ١٩٦٩

البلد	عدد الناقلات	الحمولة (بالطن)	النسبة المئوية
ليبيريا	٦٥٨	٢٩,٧٠٠,٠٥٨	٢٤,٠٤
المملكة المتحدة	٤٠٤	١٦,٥٥٣,٧٢٩	١٣,٤٠
النرويج	٣٢٧	١٥,٦٤٤,٤٥٠	١٢,٦٦
اليابان	١٥٧	١٢,١٠٩,١٦٩	٩,٨٠
الولايات المتحدة الأمريكية	٣٥١	٨,٧١١,٥٤٥	٧,٠٥
بناما	١٣٩	٥,٠٦٩,٥٥٨	٤,١٠
فرنسا	٩٥	٤,٦٧٦,٩٨٤	٣,٧٩
اليونان	١٤٨	٣,٨٩١,٥٣٤	٣,١٥
الاتحاد السوفياتي	١٦٤	٣,٨٦٥,٣٢٤	٣,١٣
ايطاليا	١١٠	٣,٧٦٠,٦٧٦	٣,٠٥
هولندا	٨٥	٣,١١٧,٩١٤	٢,٥٢
السويد	٤٨	٢,٤١٤,٤٦٣	١,٩٥
المانيا	٤٤	٢,٣٣٤,٩٤٤	١,٨٩
الدانمارك	٤١	٢,١٥٩,٦٥٣	١,٧٥
اسبانيا	٤٦	١,٦٩٠,٥٨٣	١,٣٧
بلدان أخرى	٣١٩	٧,٨٤٥,٨٠١	٦,٣٥
المجموع	٣,١٣٦	١٢٣,٥٥٥,٩١٥	١٠٠

إننا نطالب في هذه المرحلة بتأميم المصالح الأمريكية فقط. وبإمكاننا أن نثق أن الآخرين سيظلون يعملون جنباً إلى جنب معنا لأن مصلحتهم تقضي بالتعاون معنا للحصول على النفط الخام بأسعار معتدلة ولأنهم لن يجدوا مصدراً آخر يكفي كل حاجاتهم من هذه المادة الثمينة. أما من الناحية الفنية فلن تواجهنا صعوبات كبيرة لقلة الآبار ولعدم وجود عمليات معقدة في بلادنا وسنستطيع مع الأيام إعداد كل الفنيين اللازمين لصناعتنا ولتطوير هذه الصناعة بحيث تشمل جميع المراحل وتوفر أعمالاً لجميع الأيدي العاملة العربية لا في بلاد حقول النفط بل في جميع البلاد العربية.

إن الامتيازات النفطية فوق الأرض العربية هي عملية استعمار اقتصادي بحت، فالشركات تأتي من بلاد تستورد النفط، وهذه الشركات مطلقة اليد في تسعير النفط وهي تشتري أكثر من ٩٠ بالمئة من النفط المنتج لتكرره في معامل تكريرها الخاصة. ولهذا فإن بيع النفط بأسعار مخفضة هو في مصلحة هذه الشركات الخاصة والقومية. والنفط العربي يباع البرميل الواحد منه بطريقة تقل دولاراً واحداً عما يجب أن يكون عليه، وتكلفة إخراج النفط العربي في متوسطها أقل من تكلفة إخراج النفط في المصادر المختلفة الأخرى كأمريكا وكندا والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وفنزويلا. كما أن الأموال الموظفة في صناعة النفط العربية تعطي ربحاً أكثر من الأموال الموظفة في المناطق الأخرى.

ويبين لنا أيضاً تقرير وزارة الداخلية الأمريكية الذي اقتبسنا منه أرقام الأموال الموظفة قلة الأموال التي وظفتها الشركات في السنوات الأخيرة في بلادنا. فهي مثلاً لم توظف في صناعة النفط في الشرق الأوسط في عام ١٩٦٦ إلا مبلغاً متواضعاً يعادل مائتين وستة ملايين دولار (٢٠٦ مليون دولار)، بينما بلغت أرباحها من عمليات الإنتاج فقط ألف ومائة مليون دولار، ووظفت في عمليات التكرير والتسويق في أوروبا في نفس العام ٧٧٨ مليون دولار، علماً بأن الأرباح على تلك الأموال لم تزد عن ٦ بالمئة.

لقد جمعت الشركات النفطية من بلادنا أموالاً طائلة عوضت عنها كل ما وظفته وغامرت في سبيله وحصلت على أرباح لا مثيل لها في العالم، وقد آن الأوان، وهذه قد تكون فرصتنا الأخيرة أن نستعيد منها ثروات النفط العربية ونستخدمها لتطوير إمكانيات الأرض العربية كلها. والتأميم هو حق شرعي لنا كدول مستقلة ويكفي أن نذكر أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لم تعترض على تأميم حكومات بيرو وبوليفيا والمكسيك لصناعة النفط في تلك البلاد. كل ما طالبت به حكومة أمريكا هو أن تعوض تلك الحكومات الشركات الأمريكية عن أموالها الموظفة. ونحن بدون شك على استعداد لتعويض الشركات الأمريكية ويمكننا أن نفعل ذلك بأقل من ثلاث سنوات.

الأسعار التي يجب أن يباع بها النفط الليبي والجزائري(*)

تجري في الوقت الحاضر مفاوضات بين كل من حكومة الجزائر والشركات الفرنسية وحكومة ليبيا والشركات العاملة في بلادها. والغرض من هذه المفاوضات هو رغبة كل من الحكومتين في رفع أسعار النفط الخام الذي يصدر من بلادها بحيث يتناسب السعر الجديد مع الفوائد التي يجنيها المستوردون لهذا النفط في البلاد الأوروبية والأمريكية.

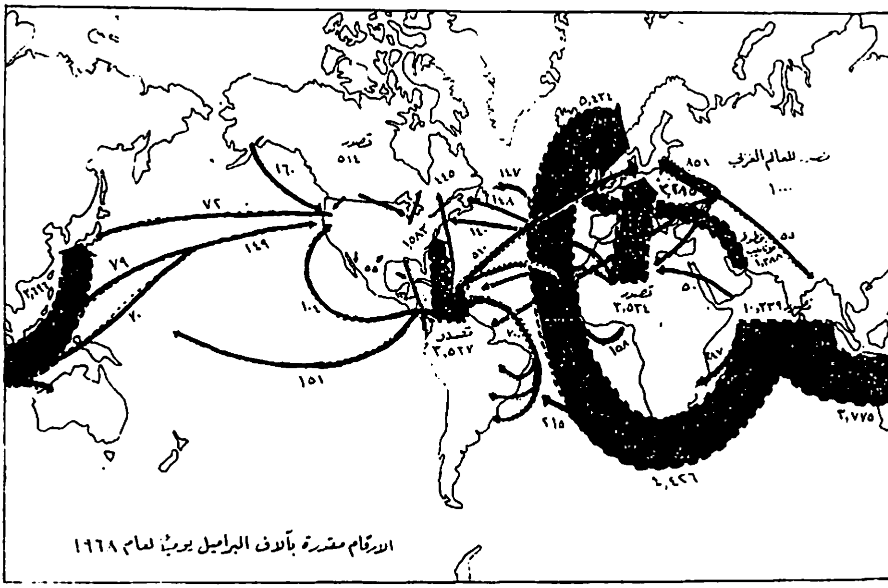
وقبل أن ندخل في تفاصيل تاريخ مشكلة الأسعار التي تباع بها المواد الخام وأهمها النفط، من البلاد المتطورة إلى البلاد المتصنعة الكبرى، حيث دأبت الدول الصناعية منذ أن تخلت عن استعمارها المباشر لبلاد المعسكر الثالث على استخدام الضغط على الحكومات الحديثة الاستقلال لكي تحتفظ بالأسعار التي كانت تأخذ بها المواد الخام عندما كانت لها السلطة المباشرة في البلاد المستعمرة، لا بد لنا من مقدمة تاريخية عن تطور القاعدة التي بنيت عليها أسعار النفط الخام الذي يعتبر أهم المواد التي يتاجر بها دولياً (انظر الخارطة).

نبذة تاريخية

يمكننا أن نعتبر أن صناعة النفط والبتروكيميائيات صناعة أمريكية بالدرجة الأولى. فقد نمت هذه الصناعة واتسعت في الولايات المتحدة الأمريكية ولا زالت هذه البلاد أكبر دول العالم إنتاجاً واستهلاكاً للمواد النفطية. فهي تنتج ما يعادل ٩,٥٠٩,٠٠٠ برميل يومياً، وتستهلك ١٣,٥٥٠,٠٠٠ برميل يومياً، وتستورد الفرق بين استهلاكها وإنتاجها من أمريكا الجنوبية وكندا وبعض البلاد الافريقية والآسيوية.

(*) نشر في: نفط العرب، السنة ٥، العدد ٨ (أيار/مايو ١٩٧٠)، ص ٤ ـ ١٠.

حركة انتقال النفط من حقوله إلى أماكن استهلاكه خارج الكتلة الإشتراكية لعام ١٩٦٨



وتنتمي إلى الولايات المتحدة الأمريكية خمس من أكبر الشركات النفطية العالمية وهي: ستاندارد أويل أوف نيوجرسي (اسو)، غولف، موبيل، ستاندارد أوف كاليفورنيا وتكساكو. وهذه الشركات تشكل مع الشركات الأوروبية (شل، النفط البريطانية وشركة النفط الفرنسية) الكارتيل العالمي للنفط. وبين الحربين العالميتين، خرجت الشركات الأمريكية من محيط نصف الكرة الغربي إلى نصفها الشرقي وبدأت تمارس نشاطاً نفطياً في أوروبا وآسيا والشرق الأوسط. وقد تمكنت الشركات الأمريكية من التغلب على نفوذ الشركات الأوروبية (شل والشركة البريطانية للبترول وشركة النفط الفرنسية) وأصبحت تسيطر على أغلبية أسهم الشركات المنتجة للنفط في نصفي الكرة الأرضية، الشرقي والغربي. ولأن أمريكا أكبر المنتجين والمستهلكين للنفط في العالم، اتخذت الأسعار التي يباع بها النفط في موانئ أمريكا على خليج المكسيك مقياساً لأسعار النفط في جميع أنحاء العالم. فإذا ما بيع نفط على البحر الأسود مثلاً كان سعره في موانئ البحر الأسود هو نفس سعر النفط الأمريكي على موانئ خليج المكسيك. ولو صدر هذا النفط المنتج في روسيا إلى ميناء روماني على نفس سواحل البحر الأسود لاعتبرت قيمة هذا النفط هي سعر خليج المكسيك زائداً أجور النقل من خليج المكسيك إلى الميناء الروماني الذي وصل إليه النفط الروسي. وهذه القاعدة كانت تطبق في جميع أنحاء العالم، أي أن النفط الإيراني يصل إلى الهند بقيمة النفط الأمريكي زائداً أجرة نقله من أمريكا إلى الهند مع أنه أتى من إيران.

الغرض من هذا الكلام هو إعطاء القارئ فكرة عن أن الحق والمنطق لا يكفيان

لإقناع شركات النفط الاحتكارية برد الحقوق المسلوبة والامتناع عن نهب ثروات الشعوب الفقيرة ومعاملتها معاملة عادلة، وأنها لا تخضع إلا لسيطرة القانون بأيد قوية مخلصة.

اعتراض بريطانيا

وقد استمرت قاعدة التسعير هذه حتى عام ١٩٤٣ حين اعترضت الحكومة البريطانية، التي كانت تملك أغلبية أسهم الشركة البريطانية والتي كانت محتكرة إنتاج وتصدير النفط الإيراني وتساهم في ملكية أسهم شركة نفط العراق والشركة الكويتية للنفط، على احتساب أجور نقل وهمية لأنها وجدت أن ذلك قد يثير مشاكل دولية بعد أن بدأ العالم يستهلك المواد النفطية بكميات كبيرة. ونتيجة لهذا الاعتراض أصبحت أسعار النفط في العالم كله هي الأسعار الأمريكية على خليج المكسيك مضافاً إليها أجور النقل من المكان التي تصدر منه إلى ميناء الاستيراد.

ظهور نفط الخليج العربي

وبعد الحرب العالمية الثانية بدأ نفط منطقة الخليج العربي يتدفق على أوروبا بالأنابيب وبالناقلات. وكانت الأسعار التي يباع بها هذا النفط هي أسعار النفط الأمريكي المعلنة في خليج المكسيك، مضافاً إليها أجور النقل من موانئ الخليج العربي إلى موانئ الاستيراد. وعندما دعت الحاجة إلى إعادة بناء الصناعات في أوروبا الغربية، نتيجة للتدمير الذي حدث لها أثناء الحرب العالمية الثانية، أقامت الحكومة الأمريكية مؤسسة أطلقت عليها اسم «هيئة مشروع مارشال» لتعمير أوروبا الغربية وتقديم المساعدات الفنية والمالية لحكومات تلك البلاد. واقتضى الأمر أن تقوم هذه الهيئة بشراء النفط الخام من الخليج العربي ونقله إلى أوروبا لتقديمه كجزء من المساعدات للبلاد المتضررة. وكانت قيمة نفط الخليج العربي في أوروبا تحسب على أساس قيمة النفط الآتي إلى أوروبا من منطقة خليج المكسيك مطروحاً منها أجور النقل من الخليج العربي إلى موانئ أوروبا. وللحفاظ على مصادر النفط في أمريكا اللاتينية (فنزويلا، كولومبيا، ترينيداد) وإعطائها الفرصة لكي تستمر في التصدير إلى الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا اتفق على أن الأسعار المعلنة لنفط الخليج العربي (النفط العربي والإيراني) هي أسعار النفط الفنزويلي، بعد أن حل هذا الأخير محل نفط الولايات المتحدة الأمريكية في أسواقه التقليدية، لأن الولايات المتحدة أصبحت بعد الحرب العالمية الثانية مستوردة للمواد النفطية بعد أن كانت مصدرة لها. وهذا راجع لزيادة استهلاك المواد النفطية في الولايات المتحدة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. وطبقاً لقانون النفط الفنزويلي، فإن الأسعار التي يباع بها هذا النفط هي نفس الأسعار التي يباع بها النفط الأمريكي في موانئ خليج المكسيك، ناقصاً ضريبة استيراد إلى

الولايات المتحدة الأمريكية قدرها حوالى ١٠ سنتات عن كل برميل. وبأخذ أسعار النفط الفنزويلي قياساً أصبحت الأسعار التي تعلن للنفط العربي والإيراني في الخليج العربي هي الأسعار المعلنة للنفط الفنزويلي في موانئ فنزويلا أو جزر الهند الغربية مضافاً إليها أجرة نقله إلى إحدى الموانئ الأوروبية كلندن أو روتردام، ومن ثم طرح أجور النقل وتعرفة المرور بقناة السويس من هذه القيمة لينتج المبلغ الذي يجب أن يعلن كسعر للنفط العربي والإيراني في الخليج العربي.

إن قاعدة التسعير هذه قاعدة سليمة ويجب أن يستمر العمل بها طالما ظلت فنزويلا دولة منتجة ومصدرة للنفط بكميات كبيرة. وكانت الشركات تعمل بهذه القاعدة عندما لم تكن تدفع ضريبة دخل للحكومات المنتجة والمصدرة للنفط في الخليج العربي، أي قبل عام ١٩٥٠. وكان هناك خلاف بين الشركات الأمريكية النفطية وهيئة مشروع مارشال حول أسعار النفط في الخليج العربي. وكانت هذه الهيئة قبل عام ١٩٥٠ تطالب بتخفيض أسعار نفط الخليج العربي على أساس أن الشركات تحقق أرباحاً طائلة، لأن تكلفة الإنتاج في منطقة الخليج العربي زهيدة، ولم تكن تدفع ضرائب لحكومات البلاد المنتجة، ولكن الشركات كانت تعارض التخفيض لأن كل الأرباح تذهب لجيوبها.

بعد تطبيق اتفاقيات المناصفة

ولما بدئ بتطبيق اتفاقيات مناصفة الأرباح في عام ١٩٥٠ وجدت الشركات أن من مصلحتها تخفيض الأسعار لأنها ـ أي هذه الشركات ـ أصبحت هي المشترية للنفط بعد أن أتمت بناء معامل تكريرها في أوروبا وبقية أنحاء العالم. فهي تأخذ معظم إنتاجها وإنتاج بعض الشركات المستقلة الصغيرة، لأن طاقتها على التكرير والتسويق أصبحت أكبر مما تنتج الآبار التي تسيطر عليها. ولا زال عدد من هذه الشركات لم يتخط بعد مرحلة الاكتفاء الذاتي (الإنتاج يعادل التكرير) كشركة «ستاندارد أويل أوف نيوجرسي» وهي أكبر شركات العالم إنتاجاً وتكريراً وتسويقاً، و«موبيل أويل كومبني» وشركة «شل». ويظهر في الجدول مقدار ما تنتجه كل من الشركات العالمية الكبرى ومقدار ما تكرر وتسوق. وسنجد أن مجموع إنتاجها إلى تكريرها وتسويقها قد بلغ بمجموعه مرتبة الاكتفاء وزاد بنسبة ضئيلة مقدارها ١,٠٧٤ ألف برميل يومياً في عام ١٩٦٨. ولكن مشاريع التوسعة في طاقة معامل التكرير في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان التي يجري العمل بها حالياً، ستلتهم هذه الزيادة قريباً وستعود هذه الشركات إلى الحالة التي يكون فيها تكريرها وتسويقها أكثر من إنتاجها، لأن هذه الشركات تفضل توظيف أموال أكثر في عمليات النقل والتكرير والتسويق، لأن هذه المراحل الأخيرة من مراحل صناعة النفط يتم معظمها في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية أو اليابان. أما مرحلة الإنتاج التي تتم في البلاد التي

تملك حقل النفط، فإن الشركات لم تعد بحاجة إلى توظيف أموال كثيرة هناك لأن الاحتياطي النفطي كبير ويمكنها الاعتماد على هذا الاحتياطي لسنوات طويلة دون حاجة لصرف أموال جديدة في عمليات البحث والتنقيب والتطوير.

طاقة الإنتاج والتكرير والتسويق في عام ١٩٦٨ للشركات النفطية العالمية (الكارتيل) وبعض الشركات المتوسطة الحجم (بآلاف البراميل يومياً)

اسم الشركة	الإنتاج	طاقة معامل التكرير التي تملكها
ستاندارد أويل أوف نيوجرسي	٤١٨٨	٤٦٢١
تكساكو	٢٥٧١	٢٣٧٧
غلف أويل	٢٥٤٥	١٣٩٤
ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا	١٩٧٢	١٤٥٦
موبيل	١٣٩٥	١٨٢٨
بريتش بتروليوم	٢٦٥٥	١٧٩١
مجموعة شل	٢٤٢٣	٣٥٤٣
شركة البترول الفرنسية	١٠١٢	٦٧٧
مجموع الشركات الكبرى	١٨٧٦١	١٧٦٨٧
ايني	١٢٢	٤٧٤
بتروفينا	٤١	٣٧٣
كونتيننتال	٤٥٥	٣١٩
فيلبيس	٣٨٦	٥٨٩
المجموع	١٠٠٤	١٧٥٥
المجموع العام	١٩٧٦٥	١٩٤٤٢

المصدر: *Energy Memo* (First National City Bank) (January 1970).

نفط شمال افريقيا وغربها (الجزائر - ليبيا - نيجيريا)

النفط الجزائري

تم اكتشاف النفط لأول مرة بكميات اقتصادية في الجزائر في عام ١٩٥٦ وبدأ التصدير في عام ١٩٥٩. وكانت معظم الشركات المنتجة والمصدرة للنفط هي شركات فرنسية تشاركها أحياناً شركات أوروبية وأمريكية كشركة «شل» و«النفط البريطانية»

و«فيليبس» و«سنكلير». وقد صيغ القانون الصحراوي المنظم لعمليات البحث والاستغلال في الجزائر بحيث يتناسب ومصالح الشركات الفرنسية. وقد ربطت الشركات الفرنسية الأسعار التي تبيع بها النفط الذي تصدره بالأسعار العالمية. وكانت الأسعار المعلنة حينذاك ٢٦٥ سنتاً للبرميل من النفط الجزائري المصدر من ميناء بجاية على البحر الأبيض المتوسط. ولكن بعد استقلال الجزائر رغبت الحكومة الفرنسية في خلق نوع جديد من التعاون في تطوير الثروات الطبيعية الجزائرية، فتولت بنفسها التفاوض مع الحكومة الجزائرية الجديدة، وقامت بين الطرفين علاقات تختلف عن علاقات صاحب امتياز وصاحب أرض.

وقد طورت الامتيازات النفطية، بموجب هذه الاتفاقية، وتحولت إلى ما سمي بـ «التعاون بين البلدين» ورضيت حكومة فرنسا أن تقدم لحكومة الجزائر مبلغ ٤٠٠ مليون دولار على شكل مساعدات وتسهيلات مالية لتتمكن حكومة الجزائر من تطوير الإمكانيات الجزائرية الأخرى غير صناعة النفط، كما اتفق على أن تشترك الشركة الوطنية الجزائرية للنفط مع الشركات الفرنسية في عمليات البحث والتنقيب عن النفط، وأن تقوم الشركة الوطنية الجزائرية بنفسها، ومستقلة عن الشركات الفرنسية، بعمليات البحث والتنقيب على أن تقدم الشركات الفرنسية الأموال اللازمة لهذه العمليات للشركة الجزائرية وأن تستردها بعد اكتشاف النفط.

مقابل كل هذا رضيت حكومة الجزائر أن يباع النفط الجزائري بأسعار تقل عن الأسعار المعلنة له في موانئها على البحر الأبيض المتوسط، على أساس أن ما تقدمه حكومة فرنسا من معاونات ومساعدات اقتصادية وفنية يبرر مثل هذا التخفيض. ولكن الخمس سنوات التي مرت منذ عقد الاتفاق الجزائري الفرنسي في عام ١٩٦٥ أقنعت الجانب الجزائري أنه ولو كان يوجد هناك في فرنسا رجال ذوو نيات حسنة كالجنرال شارل ديغول وبعض معاونيه إلا أن من بيدهم تطبيق ميثاق التعاون الفرنسي - الجزائري لم يكونوا عند حسن ظن زملائهم الجزائريين، ولم تكن حصيلة تطبيق الاتفاق كما كان يؤمله الجزائريون. ولهذا فإننا نرى الجزائريين الآن يشددون في طلب رفع أسعار النفط الجزائري على اعتبار أن موافقتهم على التخفيض لم تحقق للجزائر الفوائد المرجوة، ولا بد من ربط أسعار النفط الجزائري بالأسعار العالمية، على أن يؤخذ بعين الاعتبار الفوائد التي يحصل عليها المستهلكون باستعمالهم للنفط الجزائري، حيث إن هذا النفط قريب جداً من أكبر سوق مستهلك ومستورد للنفط في العالم، وهو سوق غرب أوروبا الذي يستورد يومياً ١١ مليون برميل، ٨٠ بالمئة منها من الأرض العربية.

هذا عن النفط الجزائري، والآن لنتحدث عن النفط الليبي.

النفط الليبي

في عام ١٩٥٥ بدأت شركات النفط البحث والتنقيب عن رواسب النفط في ليبيا. وقد تم اكتشافه في عام ١٩٥٨ وبدأ التصدير في عام ١٩٦١. وكانت كل الظروف ملائمة للبحث والتنقيب عن رواسب النفط في ليبيا، فزيادة الاستهلاك في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، واكتشاف النفط في الجزائر الذي برهن على أنه من أجود أنواع النفط، وكذلك وجود حكومة في ليبيا تميل إلى التعاون مع الدول الكبرى، ولعدم وجود موارد أخرى في ليبيا اللهم إلا القليل من النشاط الزراعي. وحتى تضمن حكومة ليبيا في ذلك الوقت إقدام الشركات على أخذ امتيازات للنفط في بلادها طلبت من الشركات أن تقترح قانوناً للنفط. وقد وضع ذلك القانون على نمط القوانين الأمريكية. وكانت المادة الرابعة عشرة من مواده تعفي الشركات من ٢٥ بالمئة من أرباحها من الضرائب، أي أن الشركات لم تكن تدفع ضريبة إلا على ٧٥ بالمئة من صافي دخلها. وقد حذفت هذه المادة في عام ١٩٦١ عندما أدخل أول تعديل على قانون النفط الليبي.

وقد أغرى تساهل الحكومة الليبية الشركات، فتسابقت للحصول على رخص للتنقيب والاستثمار، حتى بلغ مجموع الشركات العاملة في ليبيا الآن ٣٠ شركة. وقد تم العثور على النفط بسهولة وبمواقع قريبة في معظم الحالات من سواحل البحر الأبيض المتوسط. وبلغت الكميات التي اكتشفت من النفط ٣٥ بليون برميل في آخر عام ١٩٦٩. وبلغ المتوسط اليومي لإنتاج حقول ليبيا في نفس العام ٣,٠٦٦,٧٠٠ برميل في اليوم الواحد. وقد تسبب تساهل حكومة ما قبل الثورة مع الشركات في الطريقة التي تحتسب بها الأسعار في الضغط على أسعار النفط الجزائري. وكانت بعض الشركات المنتجة والمصدرة للنفط تبيع النفط بأسعار لا تزيد عن ١٦٥ سنتاً للبرميل الواحد، بينما كان السعر المعلن للنفط الجزائري في عهد الفرنسيين هو ٢٦٥ سنتاً للبرميل. وقد نجحت حكومة ما قبل الثورة نتيجة للضغوط الشعبية في إقناع الشركات أن لا تبيع إلا بالأسعار المعلنة وذلك في عام ١٩٦٧. وقد تم ذلك بالتفاهم مع منظمة الدول المنتجة والمصدرة للنفط (أوبك) التي أصدرت قراراً تؤيد فيه الموقف الليبي وتطالب برفع أسعار النفط الليبي إلى مستوى الأسعار العالمية.

ما هي حقاً الأسعار التي يجب أن يباع بها النفط الليبي والجزائري؟

قبل الإجابة عن هذا السؤال ينبغي علينا أن نعرف ما يلي:

أولاً: إن التركيب الكيميائي للنفط الليبي والنفط الجزائري متشابه. فكلاهما لا يحتوي على المواد الكبريتية، وإن احتوى عليها فبكميات قليلة جداً لا تؤثر كثيراً على خواصه.

ثانياً: ان النفط الليبي والنفط الجزائري قريبان جداً من أماكن استهلاكهما، أي أوروبا الغربية وحوض البحر الأبيض المتوسط.

ثالثاً: توجد في العالم الآن مشكلة تهم جميع الشعوب المتمدنة، وهذه المشكلة هي تلوث الجو والأنهار والبحار بفضلات المواد النفطية المستخرجة من النفط الخام الذي يحتوي على المواد الكبريتية. ومعظم رواسب النفط في العالم تحتوي على مواد كبريتية. فاحتياطي العالم من النفط الخام هو ٥٢٣ بليون برميل، منها ٤٣٨ بليون برميل تحوي مواد كبريتية و٨٥ بليون برميل فقط لا تحوي مواد كبريتية إلا بنسبة قليلة جداً، كنفط ليبيا، والجزائر، واندونيسيا.

وقد بدأت حكومات كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وبقية بلاد أوروبا الغربية في إصدار الأنظمة والقوانين التي تقضي بإقلال نسبة الكبريت في المواد النفطية إلى أبعد حد ممكن، رغبة منها في تطهير سمائها وأنهارها وبحارها من فضلات الكبريت التي تؤثر على حياة الإنسان في المدن، وحياة النبات والحيوان في الأنهار والبحار. وهذا يعني أنه في المستقبل لا بد لمنتجي النفط ومستهلكيه أن يحلوا مشكلة الكبريت حلاً نهائياً لأن الزيادة العالمية في استهلاك المواد النفطية سيحدث عنها زيادة في تلويث أجواء المدن والأنهار والبحار.

ثلاثة حلول

والحلول التي قدمت حتى الآن للتغلب على هذه المشكلة هي:

١ ـ استخدام النفط الخالي من الكبريت، كالنفط الليبي والجزائري والنيجيري والاندونيسي. ولكن الكميات الموجودة من هذا النفط في العالم لا تزيد على ١٦ بالمئة من احتياطي العالم من النفط. ولهذا فإن استخدام هذا النفط وحده مستحيل، خصوصاً وأن معظم معامل التكرير في العالم قد بنيت لتستخدم أنواع النفط الخام المحتوي على المواد الكبريتية بكميات متفاوتة.

٢ ـ أن يخلط النفط الحاوي للكبريت بالنفط الخام الخالي منه بنسب مئوية، كأن يكون خليطاً مكوناً من ٦٠ بالمئة من نفط الكويت والذي يحتوي على ٢,٦ بالمئة من الكبريت و٤٠ بالمئة من نفط ليبيا الخالي من الكبريت، للحصول على خليط من النفط الخام تقل فيه نسبة الكبريت إلى درجة يمكن للجهات المختصة الموافقة عليها.

٣ ـ أن يستخلص الكبريت من النفط الخام الذي يحتوي على الكبريت، بحيث تقل النسبة المئوية للكبريت فلا تزيد عن واحد في المائة (١ بالمئة) في مادة الوقود الثقيل. ولكن عملية استخلاص الكبريت من البرميل الواحد من النفط الخام وإنقاصه إلى واحد في المائة أو أقل عملية باهظة التكاليف. وقد تصل تكلفة هذه العملية إلى

حوالى دولار واحد عن كل برميل خام في فنزويلا، وحوالى ستين سنتاً في الشرق الأوسط.

الموقف التفاوضي للنفط الليبي والجزائري

لأن المكرر الأوروبي لا بد له أن يتحمل تكاليف استخلاص الكبريت من النفط الذي يستورده من غير ليبيا والجزائر، ولأن ليبيا والجزائر على عتبة أكبر أسواق العالم استيراداً للنفط، وهي أوروبا الغربية، ولأن المكرر الأوروبي لا بد له أن يدفع حوالى ستين سنتاً (٦٠ سنتاً) تكلفة نقل كل برميل يأتي به من منطقة الخليج العربي إلى موانئ أوروبا الغربية زيادة عما يدفعه لنقل برميل النفط الليبي والجزائري إلى أوروبا الغربية، الذي لا يزيد في المتوسط عن خمسة وعشرين سنتاً (٢٥ سنتاً)؛ لهذه الأسباب مجتمعة لا بد للنفط الجزائري والليبي أن يحظيا بمعاملة خاصة من قبل المكررين الأوروبيين. فهناك توفير قدره ستون سنتاً في أجور نقل البرميل الواحد، وحوالى ستين سنتاً في عملية استخلاص الكبريت، أي أن هناك ما يساوي (٦٠ سنتاً + ٦٠ سنتاً) ١٢٠ سنتاً يوفرها المستورد الأوروبي في استعماله النفط الجزائري والليبي. فهل يعتبر طلبنا بأن تضاف هذه المبالغ إلى الأسعار المعلنة للنفط الليبي والجزائري غير منصف؟ وإذا ما أضيفت هذه المبالغ إلى الأسعار فلن تأخذها حكومتا البلدين كلها، بل ان نصيب هاتين الحكومتين لن يزيد عن خمسين في المائة من هذا التوفير في أجور الشحن والتكرير والباقي يذهب أرباحاً للشركات التي تدفع حالياً للبرميل من النفط الليبي واصلاً الموانئ الأوروبية ما يعادل ١٥ سنتاً تكلفة الإنتاج زائداً ١٠٦ سنتات نصيب الحكومة الليبية عن كل برميل وزائداً ٢٥ سنتاً تكلفة النقل إلى أوروبا، أي أن قيمة النفط الليبي واصلاً الموانئ الأوروبية لا يزيد عن ١٤٦ سنتاً عن كل برميل، علماً بأن مجموع الضرائب التي تجمعها حكومات البلاد الأوروبية التي تستورد النفط العربي لا تقل في متوسطها عن خمسة دولارات على المواد النفطية المستخلصة من البرميل الواحد.

الأسعار العادلة

إن الأسعار العادلة التي يجب أن تعلن للنفط العربي والتي يجب أن تعلنها الحكومات لا الشركات، هي الأسعار التي تعتمد على قيمة النفط المماثل في الأسواق التي يصدر إليها النفط العربي بكميات كبيرة كغرب أوروبا واليابان. أما الأسعار الحالية فقد أعلنت اعتباطاً. والذي أعلن الأسعار الحالية هو الشركات الأم لا الشركات المنتجة للنفط. وهذه الشركات الأم هي نفسها التي تشتري النفط لمعامل تكريرها.

وليست هناك ضمانة للبلاد المنتجة للمواد الخام إلا بمقارنة أسعارها بأسعار البلاد الأخرى التي لديها ضمانات كافية. فالنفط الفنزويلي مثلاً مرتبطة أسعاره بأسعار النفط الأمريكي، وهو يصدر إلى نفس الأسواق التي يصدر إليها النفط العربي. وفنزويلا من أكبر الدول المصدرة للنفط في العالم، وهي عضو في منظمة الدول المنتجة والمصدرة للنفط (أوبك)، وهي دولة متطورة كبقية أعضاء المنظمة، تصدر النفط والحديد بكميات كبيرة. وقد استطاعت حماية أسعار نفطها عن طريق ربط أسعاره بأسعار الولايات المتحدة الأمريكية. وكانت الشركات الأمريكية والأوروبية تأخذ أسعار فنزويلا كمقياس للأسعار التي تبيع بها النفط في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. ولم تقطع هذه الشركات صلة أسعار النفط العربي بأسعار نفط فنزويلا، إلا بعد أن بدىء بتطبيق اتفاقية مناصفة الأرباح وأصبحت حكومات البلاد المنتجة تأخذ نصف أرباح الشركات عن عملياتها في مرحلة الإنتاج.

ولكن ترك تسعير صادراتنا بيد شركات أجنبية تتعارض مصالحها الخاصة والقومية مع مصالحنا سيكون له أسوأ الآثار على اقتصادياتنا ومصالحنا القومية في المدى الطويل والقصير. وقد رأينا مما ذكر أعلاه أن الشركات لا تقف عند حد إذا ترك لها الحبل على الغارب وأعطيت الفرصة للتلاعب بالأسعار. فهي التي كانت تبيع النفط الليبي بـ ١٦٥ سنتاً للبرميل الواحد، بينما قيمته الحقيقية تصل إلى ٣ دولارات. وهي التي كانت تبيع النفط السعودي لنفسها بـ ١٤٢ سنتاً للبرميل، بينما كان سعره المعلن ١٧٥ سنتاً، وكان السعر الأخير هو الذي كانت تحاسب به هيئة مشروع مارشال، وهي التي كانت تحمّل شعباً فقيراً كالشعب الهندي مصاريف وهمية في النقل.

ولهذا فإني أعتقد أن السعر الذي يجب أن يباع به النفط الليبي والجزائري هو السعر الفنزويلي المماثل للنفط الجزائري والليبي في الكثافة والتركيب الكيميائي مضافاً إليه أجور نقل النفط الفنزويلي إلى موانىء أوروبا مطروحاً من المجموع أجور النقل من موانىء ليبيا والجزائر إلى أوروبا الغربية، وهذا سيجعل أسعار النفط الليبي والجزائري ترتفع إلى حوالى أكثر من ٣ دولارات للبرميل الواحد. وإذا عرفنا أن هذا هو السعر العادل لنفطنا أمكننا ونحن نفاوض من أن يكون لدينا الميدان الواسع للوصول إلى سعر يتناسب ومصالحنا الوطنية. ويمكننا حينئذٍ أن نقدم للدول التي تقدم لنا الخدمات الفنية والاقتصادية أسعاراً تغريها في الاستمرار في التعاون معنا.

مشكلة عالمية

إن أسعار المواد الخام المصدرة من البلاد المتطورة إلى البلاد المتصنعة ليست مشكلة ليبية أو جزائرية ولكنها مشكلة عالمية وكل الدول المتطورة تشكو من ظلم

الدول الصناعية الكبرى. ولعل أفضل ما يستشهد به هنا هو قول أحد رؤساء جمهورية كولومبيا في أمريكا اللاتينية وهو يشكو من انخفاض أسعار المواد الخام التي تصدر من بلاده: «نحن لسنا أمة غير متطورة فقط، بل نحن أمة غير منصفة».

ولكي نوضح الظلم الواقع على البلاد المصدرة للنفط الخام وغيره من المواد، يمكننا أن نراجع ما تنشره أبحاث الأمم المتحدة، حيث أثبتت دراساتها على أن متوسط الزيادة في قيمة المستوردات من البلاد المتصنعة إلى البلاد المتطورة تزيد قيمتها بواقع ٦ بالمئة سنوياً، أي أن قيمة واردات ليبيا التي كانت في عام ١٩٦٩ (٥٣٥ مليون دولار)، لا بد لها أن تصبح في عام ١٩٧٠ (٥٦٧ مليون دولار). ونفس القول ينطبق على الجزائر التي كانت قيمة وارداتها في عام ١٩٦٩ (٨٨٣ مليون دولار) لا بد أن تصبح في عام ١٩٧٠ (٩٣٥ مليون دولار)، أي أن البلاد التي تصدر المواد الخام وتستورد مواد مصنعة تدفع زيادة سنوية في قيمة وارداتها قدرها ٦ بالمئة بينما لا تأخذ أية زيادة في قيمة المواد الخام التي تصدرها. وإذا ما استمر هذا الاتجاه فسيزيد الفقير فقراً والغني غنىً وتتسع الهوة بين بلاد المعسكر الثالث وبلاد المعسكر الغربي الذي يصر على أن يحتفظ بمستواه المعيشي على حساب الشعوب الفقيرة المتخلفة الذي تسبب الغرب في تخلفها وفقرها باستعماره لأراضيها، ومن ثم سيطرته على اقتصادياتها.

مثل أخير

وإذا كان ما قدمناه من أمثلة لا يكفي لرؤية الظلم الواقع على الشعوب العربية من جراء ترك تسعير النفط بيد الشركات، فإنني أقدم هذا المثل الأخير:

تجري في الوقت الحاضر مناقشات في الكونغرس الأمريكي لتقرير سياسة الولايات المتحدة الأمريكية حيال استيراد النفط الخام ومنتجاته من الخارج. وأمريكا كما نعلم تستورد ما يعادل ٢,٦ مليون برميل يومياً. والمناقشة تجري هناك بين فريقين: فريق يطالب بترك النظام المعمول به حالياً والقاضي بتحديد كميات النفط المستورد من كل بلد، والفريق الثاني يريد أن تفرض ضريبة استيراد تختلف من بلد إلى آخر، بحيث تقل على النفط الوارد من البلاد التي ترى أمريكا أن من مصلحتها استيراد النفط منها بكميات كبيرة ككندا والمكسيك وفنزويلا. وقد اقترح أن تكون الضريبة في هذه الحالة بين ٢٠ ـ ٣٠ سنتاً عن كل برميل. أما النفط الذي يرد إلى أمريكا من شمال افريقيا والخليج العربي، فقد اقترح أن تفرض عليه ضريبة استيراد تتراوح بين دولار ودولار ونصف عن كل برميل. والفرق بين الضريبة المقترحة على النفط العربي والإيراني، وتلك المقترحة على النفط الوارد من البلاد الواقعة في نصف الكرة الغربي (كندا، المكسيك، فنزويلا، كولومبيا، ترينيداد... الخ)، إذا أخذنا بعين الاعتبار فروق النقل، هو المبالغ التي يعتبر الخبراء في أمريكا أنها انخفاض غير طبيعي في أسعار نفط

نصف الكرة الشرقي، أو بمعنى آخر ان هذه المبالغ هي التي تأخذها الشركات الآن لنفسها بإعلان أسعار منخفضة للنفط العربي والإيراني وشراء النفط ونقله لمعامل تكريرها في أوروبا الغربية واليابان وبقية أنحاء العالم غير الشيوعي.

النتيجة

إن أمام حكومتي الجزائر وليبيا لكي تضمنا حصولهما على نصيب عادل من قيمة صادراتهما النفطية طريقين لا ثالث لهما:

الطريق الأول هو أن تشكل لجنة مشتركة من ليبيا والجزائر وتقوم بدراسة مشكلة الأسعار دراسة علمية صحيحة، ومن ثم تعلنان أسعاراً لنفطهما كما فعلت حكومة الجزائر عندما وضعت يدها على الشركات الأمريكية بعد الاعتداء الصهيوني على العرب في عام ١٩٦٧.

الطريق الثاني هو أن تدعى منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) للاجتماع، ويعرض البلدان على مؤتمر المنظمة الذي يجمع وزراء النفط موقفهما ويطلب من كل بلد تحديد موقفه من قضية الأسعار.

وأخيراً يجب أن يفهم الإخوان في ليبيا أن رفض الشركات لطلب الحكومة الليبية رفع الأسعار لكي تصبح معتمدة على الأسعار العالمية ليس نهائياً، فهي تفعل ذلك عندما يقدم إليها أي طلب حكومي، ثم تجري سلسلة من الاتصالات مع الشركات الأخرى العاملة في جميع البلاد المنتجة والمصدرة للنفط، وكذلك مع حكومات البلاد المستوردةِ للنفط. وينتج عن هذه الاتصالات الموافقة على بعض الطلبات التي يتم تنفيذها على مراحل، كما فعلت عندما رفضت مطالب الحكومة السعودية في عام ١٩٥٥ لرفع أسعار النفط السعودي المصدر من صيدا في لبنان، ثم عادت وقبلت نفس المطالب في عام ١٩٦٣ ودفعت للحكومة السعودية ما كانت تطالب به منذ عام ١٩٥٥.

ما يجب عمله الآن هو أن تعلن الحكومتان، الجزائرية والليبية، الأسعار التي تعتبران أنها عادلة للنفط الليبي والجزائري، وأن تطلبا من الشركات أن تقدم حساباتها لأغراض ضريبة الدخل على هذا الأساس. والشيء الذي يجب أن لا يفارق أذهان المسؤولين في البلدين أن النفط الليبي والجزائري مهم جداً بالنسبة لاقتصاديات أوروبا الغربية خصوصاً وأن قناة السويس مغلقة، وأن هذا الوقت بالذات هو أنسب الأوقات لعمل تغييرات جذرية في العلاقات بين الشركات الأجنبية وحكومات البلاد المنتجة والمصدرة للنفط وأن مطالبة الحكومتين برفع الأسعار لتصبح بمستوى الأسعار العالمية مطلب عادل لا يمكن لأية حكومة وطنية إلا أن تتقدم به. ولا شك أن مساندة الدول المصدرة للنفط لهذه المطالب سيساعد على سرعة تحقيقها.

سوريا وشركة التابلاين(*)

قال الله تعالى: **﴿يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا﴾**[1] صدق الله العظيم.

يحلو للكثيرين ممن لا يعرفون الحقائق أن يكيلوا التهم جزافاً ويصدقوا كل ما يسمعونه من إشاعات تهدف إلى تفريق الصف العربي ومنع قيام الجبهة الشرقية وتهيئة الظروف الملائمة لكي تعلن أمريكا موافقتها على صفقة طائرات الفانتوم والسكاي هوك لإسرائيل.

فبعد توجيه الرئيس جمال عبد الناصر نداءه المشهور إلى الرئيس ريتشارد نيكسون رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في خطابه في أول مايو الماضي والذي طلب فيه أن تمتنع أمريكا عن مساندة إسرائيل والوقوف في صفها ضد العرب، وإلا فإن المصالح الأمريكية والعلاقات العربية الأمريكية ستكون في خطر شديد، ومن يومها نشط عملاء المخابرات الأمريكية والغربية على السواء وبدأوا يعدون العدة لكي لا يستطيع العرب تنفيذ ما جاء في تحذير الرئيس عبد الناصر، فاختاروا دولة عربية من أقصى اليمين وهي المملكة العربية السعودية حيث توجد أكبر المصالح الأمريكية وأضخمها في العالم، ودولة عربية من أقصى اليسار وهي سوريا لكي يبدأوا خلافاً عربياً حاداً. وفي نظري أن الاستعمار لعب دوراً خطيراً في تصعيد الخلاف بين هذين البلدين الشقيقين. فانكسار خط التابلاين وتوقف تدفق النفط فيه لا يمكن أن يكون سبباً في خلق قطيعة بين سوريا والسعودية. وكان من الممكن لو أن الاستعمار لم يكن يهيئ لهذه القطيعة واستحكام الخلاف بين الشقيقتين، أن توافق شركة التابلاين على إعطاء

(*) نشر في: **نفط العرب**، السنة ٥، العدد ١٠ (تموز/يوليو ١٩٧٠)، ص ٧ ـ ١١ و٣٩.

(١) **القرآن الكريم**، «سورة الحجرات،» الآية ٦.

الشعب السوري نصيبه العادل من الأرباح التي تحققها التابلاين من نقل النفط عبر سوريا. ولكن الاستعمار الذي يعيش بين ظهرانينا والذي يلعب من وراء الستار أراد تمزيق وحدة الصف العربي وتهيئة الظروف لكي تعطي أمريكا الأسلحة الفتاكة لإسرائيل بدون أن يكون العرب قادرين على الإضرار بمصالحها. وما كل الخلافات بين البلاد العربية المتجاورة التي بدأت تظهر على مسرح الأحداث في الوقت الحاضر إلا حلقة من حلقات هذا النشاط المحموم الذي يقوم به الاستعمار والصهيونية. ولكي لا تختلط علينا الأمور لا بد من الرجوع إلى الماضي القريب لنرى كيف فرضت شروط مرور خطوط الأنابيب على سوريا العربية التي هي أول ضحايا الدسائس الاستعمارية وأكثر البلاد العربية بعد الجمهورية العربية المتحدة تعرضاً للضغط السياسي والاقتصادي من قبل المستعمرين الغربيين، لسبب بسيط هو أن سوريا ومصر تشكلان عقبتين كبيرتين في سبيل الاستعمار لتحقيق أغراضه في السيطرة السياسية والاقتصادية والعسكرية على الوطن العربي. ويهدف هذا المقال إلى توضيح الخلافات بين سوريا وشركة التابلاين ووضع الأمور في نصابها. وبعد أن نعرف الحقائق سنرى أن استمرار الخلاف بين سوريا والسعودية لا يخدم إلا أغراض الاستعمار وتحقيق أهدافه ويمنع الصف العربي من أن يكون جبهة ضاغطة تمنع أمريكا من أن تقف في الصف الإسرائيلي بدون أن تعرض مصالحها في الوطن العربي للخطر.

استخدم المستعمرون الاحتكاريون أرض سوريا لتقريب المسافات وإيصال النفط إلى الأسواق الأوروبية والأمريكية بأقل تكلفة دون أن يستفيد الشعب السوري الذي كانت أرضه السبب في زيادة أرباح الشركات المنتجة والناقلة. فلم يكن ممكناً أبداً تطوير حقول شمال العراق بالسرعة التي تمت فيها لو لم تمر خطوط أنابيب شركة نفط العراق عبر سوريا إلى البحر الأبيض المتوسط. ولم تكن سوريا عندما بنيت هذه الأنابيب، تملك القوة التفاوضية التي تمكنها من الحصول على نصيب عادل من الأرباح التي جمعتها شركات النفط نتيجة لتقصير مسافة نقل النفط إلى أسواقه. فلو لم يمد الخط عبر سوريا لكان من الضروري بناء خط أنابيب من شمال العراق إلى الخليج العربي، ومن هناك ينقل النفط بالناقلات حول الجزيرة العربية والبحر الأحمر وقناة السويس إلى أوروبا وأمريكا.

لقد دفعت شركة نفط العراق ثمن السماح لها بتمرير نفطها عبر سوريا إلى الحكومة الفرنسية التي كانت تحكم سوريا في عام ١٩٣١. وكان هذا الثمن على شكل إعطاء شركة النفط الفرنسية (توتال) التي تملك الحكومة الفرنسية ٣٤ بالمئة من اسهمها ٢٣ ¾ بالمئة من أسهم شركة نفط العراق. وكان من الممكن أن تعطى هذه الأسهم للشعب السوري مالك الأرض وصاحب الحق الشرعي في الاستفادة من موقعها الجغرافي. ولما تخلصت سوريا من الاستعمار والنفوذ الأجنبي استطاعت في عام

١٩٦٦ تصحيح الأوضاع وفرضت إرادة الشعب العربي السوري على شركة نفط العراق وأصبحت سوريا الآن تأخذ ٧ شلنات وعشر بنسات عن كل طن من النفط العراقي يمر ويصدر من سوريا. وكان حكام سوريا من الفرنسيين قد وافقوا على أن تعطى سوريا ٥٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني سنوياً فقط مقابل حراسة الخط. ويقدر دخل سوريا حالياً من مرور النفط العراقي عبر أراضيها بـ ١٩ مليون جنيه سنوياً.

أما شركة خطوط الأنابيب عبر البلاد العربية (التابلاين) التي تثار الضجة الحالية من أجل تصليح خطها الذي انكسر في الرابع من شهر مايو الماضي وتوقف تبعاً لذلك تدفق النفط من حقول المملكة العربية السعودية في منطقة الخليج العربي إلى ميناء الزهراني في جنوب لبنان، فإن قصة بنائه عبر سوريا قد تمت أيضاً بطريقة تعسفية وظالمة وأرغم الشعب العربي السوري على قبول الأمر الواقع بشأنه.

ففي عام ١٩٤٤ وبينما القتال على أشده في أوروبا واليابان، استطاع المستر هارولد ل. ايكس (Harold L. Ickes) وزير الداخلية الأمريكية في حكومة الرئيس روزفلت إقناع هيئة الأركان الأمريكية والحكومة الأمريكية بأن تقوم الحكومة الأمريكية ولحسابها الخاص ببناء خط لنقل النفط العربي من الخليج العربي إلى البحر الأبيض المتوسط على اعتبار أن هذا الخط سيوفر في عدد الناقلات اللازمة لنقل النفط من الخليج العربي إلى أوروبا. وقد قرر الخبراء العسكريون يومئذٍ أن حماية خطوط الأنابيب ومنع إتلافها من قبل العدو أسهل من حماية الناقلات في أعالي البحار. ودخلت الحكومة الأمريكية مع شركة أرامكو في مفاوضات طويلة غير موفقة كانت الشركات المالكة لأرامكو تفضل بناء الخط على أن تكون هي المالكة لا الحكومة الأمريكية. وفي نفس الوقت كانت تطمع في مساعدة الحكومة الأمريكية بتقديم المساعدات المالية والتسهيلات اللازمة لتصدير المواد اللازمة للخط من الولايات المتحدة. ولما انتهت الحرب في أوروبا عام ١٩٤٥ لم تعد الحكومة الأمريكية متحمسة لاستملاك الخط وتركت بناءه للشركات التجارية التي بدأت مفاوضات طويلة انتهت بالاتفاق على أن تبيع أرامكو جزءاً من أسهمها إلى شركات أمريكية أخرى وأصبحت أسهم أرامكو موزعة على النحو التالي: ستاندارد أويل أوف نيوجرسي ٣٠ بالمئة، ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا ٣٠ بالمئة، تكساكو ٣٠ بالمئة، وموبيل أويل ١٠ بالمئة، وقد مكن توزيع أسهم أرامكو على أربع شركات أمريكية كبيرة من إيجاد المال اللازم لبناء الخط وساعدت الحكومة الأمريكية أرامكو في الحصول على المواد اللازمة له من الولايات المتحدة الأمريكية. واتفقت الشركات المالكة لأرامكو على تكوين شركة جديدة تكون مهمتها النقل فقط سميت شركة خطوط الأنابيب عبر البلاد العربية (التابلاين) تملك بنفس النسبة التي تملك بها أرامكو من قبل الأربع شركات التي تملك أرامكو. وعهد إلى الشركة الجديدة ببناء الخط وإجراء الاتصالات اللازمة مع الحكومات المعنية التي سيمر الخط في أراضيها. ولم تجد الشركة الجديدة صعوبة في إقناع السعودية بالسماح

بناء الخط لأن ذلك سيزيد من إنتاج السعودية. ووافقت الأردن على مرور الخط في أراضيها. أما سوريا فقد كان الشعب فيها أكثر وعياً سياسياً وأقل حاجة لرسوم المرور. لهذا وجدت الشركات صعوبة في إقناع حكومة الرئيس شكري القوتلي رئيس الجمهورية السورية بالشروط التي وافقت عليها الأردن. وقد وسطت الشركات جلالة الملك عبد العزيز آل سعود لدى صديقه الرئيس شكري القوتلي. ولكن كل هذه المحاولات لم تقنع المسؤولين في سوريا على الموافقة على مرور الخط في أراضيها. ولما يئست التابلاين من إقناع السوريين بعد أن وافقت السعودية والأردن ولبنان لجأت الشركة كالعادة إلى حكومتها، وهذه الأخيرة استخدمت الطرق المعتادة في قهر إرادة الشعوب وهي الطريقة التي تستخدمها عادة في أمريكا اللاتينية. وبدأت المخابرات الأمريكية نشاطاً محموماً في سوريا انتهى بإقناع الزعيم حسني الزعيم بالقيام بانقلاب عسكري أطاح بحكومة شكري القوتلي وتسلم الجيش مقاليد الأمور في البلاد. وتمكن في ظرف أسبوعين من توليه الحكم من إبرام الاتفاقية مع التابلاين والسماح بمرور الخط عبر سوريا. وفرضت على سوريا شروط لا تتناسب والفوائد التي تجمعها الشركات المالكة للخط نتيجة لتقصير المسافات. وقد حاولت الحكومات السورية المختلفة تحسين الشروط ولكنها كانت تقابل بالصد والعجرفة من قبل مالكي خطوط الأنابيب من الشركات الأمريكية. وكانت الشركات تعتقد أنه من الصعب على سوريا منع تدفق النفط في الخط لأن ذلك سيؤثر على مصالح دول عربية أخرى. وصبرت سوريا مرغمة مجاملة لشقيقاتها. فلما انفجر الخط مؤخراً طلبت الحكومة السورية من وكيل الشركة في دمشق استطلاع رأي مركزها الرئيسي في بيروت فيما إذا كانت الإدارة مستعدة للدخول في مفاوضات لتحسين الشروط. ولكنها وجدت نفس الرد: أن يصلح الخط أولاً وبعد ذلك يمكن الدخول في المفاوضات. والموقف المتعنت من قبل شركة التابلاين مرده هو الاعتقاد السائد بأن سوريا ستضطر كالعادة مجاملة لشقيقاتها إلى التساهل معها على أساس أن بعض الفوائد التي تجمع من النفط السعودي تساهم في المجهود الحربي للأردن وللجمهورية العربية المتحدة والفدائيين الفلسطينيين.

قبل أن أكتب هذا المقال تحدثت إلى مسؤول سوري بشأن الخط وكيف تنظر الحكومة السورية إلى الموضوع فقال: نحن لا يمكن أن نسمح لأنفسنا أن نضر بمصالح أي بلد عربي. وخلافنا هو مع التابلاين. ويجب أن تعاوننا البلاد العربية الشقيقة لكي نحصل على نصيبنا العادل من أرباح هذه الشركة التي تستخدم أرضنا والتي فرضت شروط اتفاقيتها على شعبنا. إن الشعب العربي في سوريا يتحمل نصيباً كبيراً من أعباء المعركة مع إسرائيل والاستعمار. فميزانيتنا العادية تبلغ ثمانمائة مليون ليرة سورية، نصرف منها على المجهود الحربي حوالى ٦٠٠ مليون ليرة سورية والباقي وقدره ٢٠٠ مائتي مليون ليرة نصرفه على إدارة دفة الأمور في البلاد. ونحن نتوقع من الشقيقات العربيات تقدير هذا الظرف وتفهم موقفنا. ونحن لا نظلم التابلاين بل

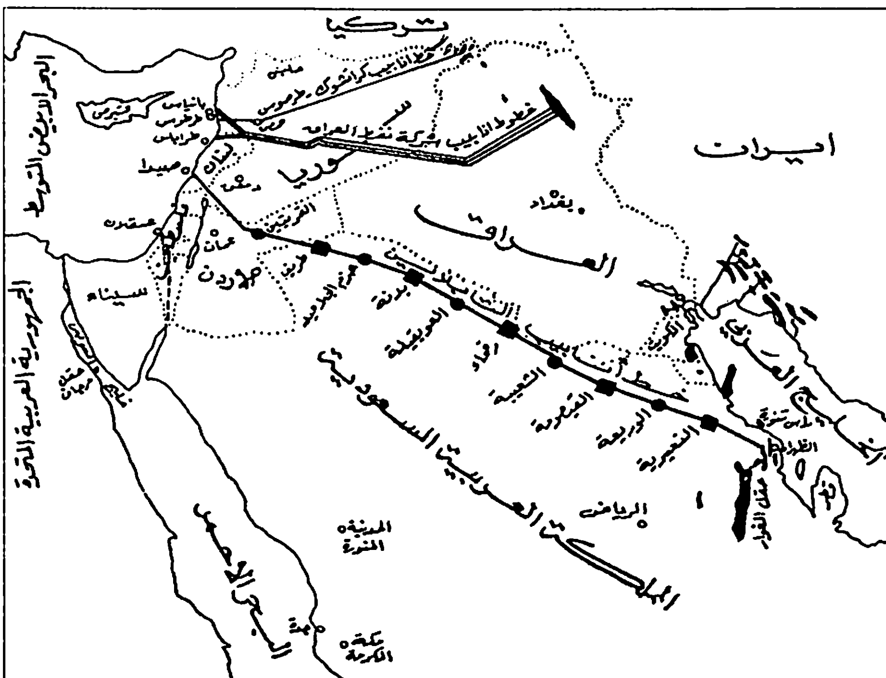
التابلاين هي التي تظلمنا، ونحن قد استطعنا أن نحسن الشروط مع شركة نفط العراق بحيث أصبح ما نأخذه عن الطن الواحد المار بسوريا والمصدر من موانيها من النفط العراقي هو ١٠٩,٧٠ سنت، فهل يعتبر أمراً غريباً طلبنا من التابلاين تحسين الشروط وهي لا تدفع لسوريا عن النفط المار في أراضيها إلى لبنان أكثر من ١٠,٥٢ سنت عن الطن الواحد، وبينما تأخذ سوريا من شركة نفط العراق حوالى تسعة عشر (١٩) مليون جنيه استرليني (٤٥,٦ مليون دولار) سنوياً نجد أن متوسط دخلها السنوي من التابلاين هو ٢,٦ مليون دولار.

هذه وجهة نظر سوريا كما فهمتها. والآن لنبدأ بالتحدث عن التابلاين وأثره على اقتصاديات البلاد العربية الأخرى.

أولاً: المملكة العربية السعودية

تصدر المملكة العربية السعودية عن طريق «التابلاين» ما يعادل نصف مليون برميل يومياً من صادراتها النفطية أو بالتقريب سدس (١/٦) مجموع صادراتها. ويبلغ دخلها عن البرميل الواحد المصدر عن طريق التابلاين ١٠١,٧ سنت بينما متوسط ما تأخذ عن كل برميل يصدر عن طريق ميناء رأس تنورة على الخليج العربي هو ٨٥ سنتاً. ويبلغ مجموع ما ستخسره المملكة العربية السعودية لو توقف العمل في التابلاين ولم تتمكن الشركات العاملة في السعودية من إيجاد الناقلات اللازمة لنقل هذا النفط من رأس تنورة ٥٠٨ آلاف دولار يومياً. وتقدر طاقة النقل اللازمة للحلول محل التابلاين بحوالى ثلاثين ناقلة في الشهر، حمولة كل واحدة منها حوالى نصف مليون برميل، أي لا بد من إيجاد طاقة نقل قدرها ٢٥ مليون طن في العام الواحد لنقل هذه الكمية إلى الأسواق العالمية، إذا توقف الخط نهائياً. كما أنه بمجرد توقف العمل بخطوط شركة التابلاين سترتفع أجور النقل بالناقلات وقد ارتفعت فعلاً. وارتفاع أجور النقل بالناقلات سيشكل عامل ضغط على الأسعار المعلنة في الخليج العربي وقد تنخفض هذه الأسعار. والنتيجة الحتمية لتوقف العمل في الخط هي انخفاض مستوى الإنتاج في المملكة العربية السعودية، وهذا بدوره سيقلل من قدرتها على تنفيذ مشاريعها العمرانية والاستمرار في المساهمة بالمجهود الحربي لدول المواجهة العربية التي تدفع لها المملكة العربية السعودية حالياً خمسين مليون جنيه استرليني أو مائة وأربعين مليون دولار على اعتبار قيمة الاسترليني قبل التخفيض. وسيكون النقص في دخل المملكة من توقف العمل بخطوط شركة التابلاين مئتين وأحد عشر مليون دولار في العام. وأحب أن ألفت النظر فيما يتعلق بالمملكة العربية السعودية هو أن توقف العمل بالخط سيؤثر على حياة آلاف العائلات التي تعيش في مدن صغيرة على جانب الخط (انظر الخريطة). كما أن النقل بالترانزيت من البلاد العربية الشمالية إلى السعودية والكويت وبقية إمارات الخليج سيصاب بنكسة لأن الخدمات التي تؤمنها وسائل النقل

في الصحراء حالياً وكذلك صيانة الطريق المحاذي لخط التابلاين ستتوقف. وتحصل المملكة العربية السعودية بالإضافة إلى دخلها من النفط المنتج والضرائب على رسوم مرور من الخط قدرها ٩,٧ سنت عن كل برميل يمر في أراضيها. أما ما قيل عن عزم المملكة على إلغاء العمل في الخط، فإن ذلك في نظري عمل غير صائب. وقد أحسن وزير النفط السعودي عندما نفى ما نشر في الصحف بأن حكومته قررت إلغاء العمل بالخط لأن الاتفاقيات الحالية لا تسمح للمملكة بإلغاء العمل بالخط من جانب واحد. واتفاقية التابلاين يعمل بها حتى نهاية عقد أرامكو في عام ٢٠٠٨ ولا تستطيع المملكة إلغاء الاتفاقية إلا إذا أممت الخط وعوضت الشركات المالكة له، والظرف الحالي غير ملائم لتأميمه. أما الشركات المالكة للخط، فإنها لن تفكر بإيقاف العمل به لأنها قد استردت كل ما وظفته من أموال في بنائه ويعتبر تشغيله عملية مربحة جداً، حتى لو تكرر توقفه بطريقة أو بأخرى.



ثانياً: المملكة الأردنية الهاشمية

إن الفوائد التي تحصل عليها المملكة الأردنية الهاشمية من مرور الخط عبر أراضيها متعددة وأهمها مبلغ سنوي قدره ٣,٦ مليون دولار كرسوم مرور، وكذلك إمداد معمل التكرير الوحيد في المملكة والذي تبلغ طاقته السنوية ٢,٧ مليون برميل

من النفط الخام. وتوقف العمل بخط التابلاين يسبب ولا شك عبئاً اقتصادياً كبيراً على البلاد لأنه لن يكون من السهل إيصال النفط الخام المناسب إلى المعمل إلا بتكاليف باهظة قد لا تكون المملكة الأردنية بقادرة على تحملها في ظروف الحرب التي تعيشها.

ثالثاً: الجمهورية العربية السورية

تحصل الجمهورية العربية السورية على ١,٤٢٣ سنت للبرميل الواحد كرسوم مرور. وليس لمرور الخط في أراضيها أثر اقتصادي يذكر حيث إنه يمر في أراض قليلة السكان وبعضها يحتله العدو حالياً. وتوقف العمل بالخط لن يكون له أثر يذكر على اقتصاديات سوريا.

رابعاً: الجمهورية اللبنانية

تحصل الجمهورية اللبنانية على ٨٣٢ ألف دولار في العام مقابل مرور الخط في أراضيها. كما تحصل على ٣,٦٥ مليون دولار كرسوم شحن وتصدير. وعند نهاية الخط يقوم ميناء تصدير النفط في الزهراني وكذلك معمل تكرير شركة مدريكو الذي تبلغ طاقته السنوية ٦,٤ مليون برميل. وتوقف العمل في الخط سيؤثر ولا شك على الحياة في جنوب لبنان وسيخلق مشكلة اقتصادية ستزيد من المتاعب التي تواجه الشعب اللبناني.

مما سبق يظهر بجلاء أن الشعب العربي في سوريا قد أرغم على قبول شروط شركة نفط العراق والتابلاين لبناء خطوطهما في الأراضي السورية. وقد استطاعت حكومة سوريا تصحيح الوضع بالنسبة لشركة نفط العراق، وهي تحاول جاهدة تعديل الشروط مع شركة التابلاين. ولكنها لا تجد تجاوباً من قبل هذه الأخيرة. كما يظهر أيضاً وبجلاء أهمية استمرار تدفق النفط السعودي بالأنابيب إلى البحر الأبيض المتوسط. فتوقفه سيضر باقتصاديات المملكة العربية السعودية والأردن وسوريا ولبنان. وفي الظروف التي تمر بها أمتنا يقتضينا الواجب القومي أن نتلافى أي عامل من عوامل تفريق الصف والإضرار بمصالحنا.. ولا بد من منع خلافاتنا في الرأي من أن تؤثر على مجهودنا الحربي. وحتى تحل مشكلة مرور النفط بالأنابيب عبر سوريا لا بد لجميع الجهات التي يهمها هذا الموضوع أن تساهم في تقريب وجهات النظر السعودية السورية وأن يحاول الجميع تقدير وتفهم الموقف السوري... فسوريا تضع ما يعادل (٣/٤) ميزانيتها في سبيل المجهود الحربي والربع الباقي فقط لجميع مشاريعها وتسيير الأمور في بلادها. ولا بد من التعاون لمساعدة سوريا على تحمل الأعباء الاقتصادية التي فرضتها عليها ظروف الحرب.. فيمكن مثلاً الضغط على التابلاين لكي تعطي سوريا مثل ما تعطيها شركة نفط العراق عن الطن الواحد المار في أراضيها. كما يمكن أن تقوم كل من ليبيا والمملكة العربية السعودية والكويت بزيادة مساهمتها في

تمويل دول المواجهة وتذهب هذه الزيادة لسوريا. وتستطيع حكومة الثورة في ليبيا أن تلعب دوراً مهماً في هذا المجال. كما يمكن أن تستخدم البلاد العربية مجتمعة نفوذها في الطلب من إمارات الخليج العربي بأن تساهم بجزء كبير من دخلها في المجهود الحربي العربي وتعطى هذه الزيادة لسوريا. فهذه الإمارات المنتجة والمصدرة للنفط قادرة ولا شك على أن تلعب دوراً أهم بكثير مما تفعل الآن في تمويل المجهود الحربي العربي. فالمنتجة للنفط منها لديها فائض من الدخل يزيد كثيراً عما تتطلبه حاجياتها لخلق حياة ذات مستوى معيشي مقبول في بلادها. فقطر مثلاً التي لا يزيد عدد سكانها عن ٧١,٠٠٠ نسمة بلغ دخلها من النفط في عام ١٩٦٨ (١٢٨) مليون دولار، أي بواقع ١٨٠٢ دولار للفرد الواحد. أما أبو ظبي فقد بلغ دخلها في عام ١٩٦٨ (١٩٢) مليون دولار، بينما لا يزيد عدد السكان فيها عن ٥٠,٠٠٠ نسمة، أي بواقع ٣٨٤٠ دولاراً للفرد الواحد، بينما بلغ متوسط دخل الفرد في الولايات المتحدة في عام ١٩٦٦ ٣٢٥٠ دولاراً، وفي السويد ٢٢٧٠ دولاراً. إن هذه البلاد ومعها دبي توجه اقتصادياتها في الوقت الحاضر لصالح الخزينة البريطانية.

فالمستشارون البريطانيون هناك لا يتركون فرصة تمر بدون تشجيع الحكام لوضع أموالهم في بنوك بريطانيا وشراء البضائع والخدمات من المملكة المتحدة. وتدل الإحصائيات عن الطريقة التي تصرف فيها الأموال هناك أن هذه الإمارات ذات الدخل الزائد عن حاجتها تعيش وكأن الأمة العربية لا تعيش أحلك أيامها ولا تمر بفترة من أحرج الفترات التي مرت فيها في كل تاريخها الطويل. وقد آن لهذا العبث في منطقة الخليج أن ينتهي.

وأخيراً لا بد من إيجاد طريقة لإقناع هذه الإمارات بالاكتفاء بدخلها الحالي من النفط ووضع جميع الزيادات في الدخل في السنوات القادمة تحت تصرف قيادة الجبهة الشرقية والحكومة السورية. ولن يقل ما يمكن لإمارات الخليج وهي قطر وأبو ظبي ودبي ومشيخة مسقط وعمان أن تقدمه عن ثلاثين مليون دولار أو اثني عشر ونصف (١٢,٥) مليون جنيه سنوياً على اعتبار أن الزيادة في الإنتاج في السنوات القادمة لن تقل عن ٨ بالمئة سنوياً.

وفي النهاية لا بد لكل المخلصين من أبناء الأمة العربية سواء أكانوا من الرسميين أم من المواطنين العاديين أن يعملوا على إصلاح ذات البين بين سوريا والمملكة العربية السعودية وإفساد المخططات الاستعمارية لإضعاف المجهود الحربي العربي، فالوقت لا يسمح لمثل هذه الخلافات أن تقوم، ولن تكون نتيجة هذه الخلافات إلا تقوية أعداء الأمة العربية من إسرائيليين وأمريكيين، وستلعننا الأجيال القادمة إذا نحن تهاونا في حسم خلافاتنا التي أضعفت في الماضي ولا زالت تضعف مجهوداتنا المشتركة حتى أصبحت بلادنا مباحة لأعدائنا يحتلون أرضها وينهبون ثرواتها.

ماذا بعد عبد الناصر؟(*)

لعله من تحصيل الحاصل أن نقول ان أمتنا قد فقدت زعيماً وقائداً ومعلماً قد لا تجود الأيام بمثله. وقد استعملت جميع كلمات لغة الضاد للتعبير عن فداحة الخسارة التي منيت بها أُمتنا. ولكن الحكمة في ظهور عبد الناصر واختفائه فجأة يجب ألا تغيب عن أذهان المفكرين والذين نذروا حياتهم لتفسير الأحداث لأمتهم ولشعوبهم. ومن اليوم الأول لبزوغ نجم عبد الناصر إلى يوم أفوله وهو يلعب دوراً مهماً وحيوياً في حياة كل إنسان عربي وكل إنسان من البلاد التي تتطلع لحياة أفضل. كما أن وجود عبد الناصر قد أقلق مضاجع المستعمرين والناهبين لثروات الشعوب، الفقيرة المتطورة. ومن السهل أن نستمر في تعداد مناقب زعيمنا العظيم الذي نفاخر شعوب العالم برجولته ووطنيته وشجاعته، ولكن ما نريد أن نسجله هنا هو: ماذا بعد عبد الناصر؟ وماذا يجب علينا كأفراد وكجماعات أن نعمل لتستمر رسالة عبد الناصر بيننا لتحقيق حياة أفضل لجميع الشعوب العربية وليسترد إنساننا العربي عزته وكرامته ويمنع وإلى الأبد سيطرة الناهبين والمغتصبين.

لقد ظهر عبد الناصر زعيماً وقائداً للجمهورية المصرية، وكان من الواضح أن زعامته ستتخطى حدود جمهورية مصر إلى رحاب الأمة العربية كلها. فقد وجد الناس في الوطن العربي أن أفكاره لا تخاطب المصريين وحدهم، بل إنها موجهة مباشرة إلى الإنسان العربي في كل مكان. وهكذا وبسرعة مدهشة أصبح عبد الناصر زعيم العرب أجمعين وظهر بكل جلاء أن المجموعات العربية في كل مكان كانت وكأنها تنتظر هذا الحدث العظيم. فصار اسمه على كل لسان وأصبح رمزاً لكل أماني العرب، وهو حدث خطير بالنسبة للغرب المستعمر.

(*) نشر في: **نفط العرب**، السنة ٦، العدد ١ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٠)، ص ٧ ـ ٩ و٥٢.

عندما ظهر نجم عبد الناصر حاول الاستعمار في أول الأمر استيعاب ثورته وتوجيهها الوجهة الملائمة للمصالح الاستعمارية ولكن ذلك كان مستحيلاً. فهي ثورة عربية أصيلة تهدف إلى تخليص مصر من السيطرة الأجنبية والفساد الداخلي، وهي تهدف إلى توحيد الأمة العربية وتخليص ثرواتها الطبيعية من الاستغلال الأجنبي وإعطاء ما لقيصر لقيصر وما لله لله. ولكن ذلك لم يكن ليرضي الاستعمار الذي يجد أن مصالحه في أمان طالما ظل الوطن العربي مجزأ والثروات والأسواق العربية تحت تصرفه وفي متناول يديه. وهكذا بدأت حرب ضروس لا هوادة فيها بين عبد الناصر الثائر العربي والاستعمار الغربي المستغل لثروات الشعوب، استمرت ثمانية عشر عاماً سقط بعدها بطلنا شهيداً في ميدان المعركة.

إن تقييم الفترة التي عاشها عبد الناصر من عمره ومن عمر الأمة العربية ليس سهلاً. ولكي نقيم ما حدث ونبرز نقاط الضعف والقوة في هذه الفترة من التاريخ العربي لتكون دليلاً نهتدي به في طريقنا لتحقيق الأهداف التي أراد عبد الناصر تحقيقها لا بد من نظرة سريعة على ما وفق عبد الناصر في تحقيقه وما حالت الأحداث ودسائس الاستعمار دون حدوثه. فعبد الناصر قد غير طبيعة الإنسان العربي في مصر وحرره من عبودية استغلال الإنسان لأخيه الإنسان وأعاد إليه ثقته بنفسه، فملكه الأرض ورفع من مستوى معيشته. وعبد الناصر هو الذي جعل العالم ينظر إلى الإنسان العربي باعتبار واحترام. وأصبح العربي إنساناً محترماً إذا كان من بلاد عبد الناصر. وعبد الناصر هو وحده الذي هز وجدان الإنسان العربي وأشعره بأنه أخ لكل إنسان عربي من المحيط إلى الخليج، وأصبحت الشعوب العربية منذ يوم بزوغ نجمه كالبنيان يشد بعضه بعضاً. فعبد الناصر هو الذي جعلنا نشعر بأن ثورة التحرير في الجزائر هي ثورة كل إنسان عربي، وهو الذي ساهم في إرغام الاستعمار على أن يضع متاعه على كتفه ويرحل من معظم البلاد العربية التي كان يسيطر على مقاليد الأمور فيها.

لو اقتصرت أفعال عبد الناصر على ما ذكرنا لكان هذا كافياً لكي يضعه في مصاف القادة العظام في أي زمان ومكان. ولكن قيادة عبد الناصر لم تكتف بالتوعية فقط، بل إنه سار في جميع المجالات التي تهم العرب في جميع أوطانهم. فقد استطاع بشجاعته وبعد نظره أن يحطم احتكار بيع السلاح للبلاد العربية من البلاد الغربية، وتقنين الكميات التي يمكن شراؤها. وهذا هو الذي مكن إسرائيل من أن تكون أقوى البلاد في المنطقة وجعلها قادرة على اقتطاع جزء كبير من فلسطين. وكان العرب قبل عبد الناصر ينظرون إلى الشيوعية والاشتراكية وكأنها «حمى الكوليرا». فأثبت عبد الناصر أن هذا الاعتقاد لعبة استعمارية وقحة وأن الشيوعية والاشتراكية أنظمة اقتصادية يمكن الاقتباس منها ما يناسب اقتصاديات العرب وأديانهم، وأن الشيوعيين والاشتراكيين ما هم إلا بشر مثلنا وهم يتطلعون مثلنا إلى حياة أفضل يسود السلام

فيها جميع الشعوب ويرفع فيها المستوى المعيشي للإنسان عن طريق التعايش والتعاون بين البشر. وهكذا كسر عبد الناصر طوق الخوف من الشيوعية وحصل على السلاح للدفاع عن بلاده وبلاد العرب وكسر طوق الاستغلال لثروات الشعوب، فأمم قناة السويس وأعادها إلى الشعب العربي المصري، ثم أمم المصالح الأجنبية واستخدمها قاعدة واسعة للاقتصاد في الجمهورية العربية المتحدة انطلقت منها شرارة العمل والبناء حتى وصلت الصناعة في الجمهورية العربية المتحدة إلى ما هي عليه الآن. ولم يكتف عبد الناصر بكل هذا، بل استطاع إقناع الاتحاد السوفياتي الذي وجد فيه عبد الناصر والعرب نعم الصديق الصدوق الوفي أن يساعده مادياً وفنياً في بناء السد العالي، تلك المنارة الاقتصادية التي تعد من أكبر المنجزات الإنسانية في جميع العصور والذي ستكون نتيجة بنائه تغييراً أساسياً في حياة الإنسان في وادي النيل الخالد.

هذا ما فعله عبد الناصر وحده أو ما اقترن باسمه. ولكن عبد الناصر في محاولاته العمل خارج حدود جمهورية مصر لم يجد الأمور تسير بنفس السهولة والتوفيق. فكان الاستعمار الغربي له بالمرصاد، فأفشل كل جهوده لاستمرار الوحدة بين إقليمي الجمهورية العربية المتحدة ـ مصر وسوريا ـ ونجح الاستعمار في تعكير صفو العلاقات بينه وبين عدد كبير من قادة العرب. فقد بشر الاستعمار وأعوانه من الطبقات العربية المستغلة كالحكام الصغار ووكلاء الاحتكارات والصناعات الأجنبية بأن عبد الناصر لا يطمع في وحدة العرب ولكنه على العكس يحاول بناء امبراطورية مصرية على حساب العرب أجمعين من المحيط إلى الخليج. وبالرغم من أن هذه الدعاية لم تؤثر إلا في أروقة القصور وأوساط العملاء، إلا أن ما لدى هذه المجموعات من إمكانيات ذهنية ومادية وما يعوز الغالبية العظمى في الوطن العربي من إدراك ووعي سياسي، ساعدا على نجاح هذه السياسات الخبيثة في أن تقف سداً منيعاً بين عبد الناصر وتحقيق الوحدة العربية. وسيروي المؤرخون تفاصيل المؤامرات التي حيكت ضد عبد الناصر وليس مجالها هنا.

نعم لم ينجح عبد الناصر في تحقيق الوحدة السياسية الفعلية للأقطار العربية، ولكن ما فاجأ العالم هو نجاحه المنقطع النظير في تعميق فكرة الوحدة بين الطبقات العربية في كل مكان. فهذه الملايين التي جابت شوارع المدن العربية يوم وفاته ويوم إنزاله في مثواه الأخير، ماذا كانت تريد أن تقول؟ لقد كانت تعبر باللغة التي تفهمها وكأنها تريد أن تقول إن هذا زعيمي وهذا رمز عربي. وإني لأشعر بالفزع والخوف من المستقبل، وليس أفصح من تعبير الجماهير التي شيعت عبد الناصر عن إيمانها بالأمة الواحدة والمصير الواحد.

لقد سقط عبد الناصر في وسط المعركة وقد تجنينا كثيراً عليه شعوباً وحكومات. كنا منه كما كان بنو إسرائيل من موسى حيث قالوا له: **﴿فاذهب أنت**

وربك فقاتلا إنّا هاهنا قاعدون﴾[1]، نعم كان عبد الناصر يعمل، وكان معظمنا يتفرج، وفي معظم الأحيان ينتقد. وبعد هزيمة حزيران من عام ١٩٦٧ كان من الواضح أن عبد الناصر يتحمل ويُطلب منه أن يتحمل أكثر مما يستطيع البشر، فكان عليه أن يعيد بناء الجيش في الجمهورية العربية المتحدة إلى أقوى مما كان عليه قبل الهزيمة، وكان عليه أن يوحد المجهودات العربية ويبني الجبهة الشرقية، وكان عليه فوق كل هذا أن يحفظ الاقتصاد في الجمهورية العربية المتحدة في نمو مستمر ليرتفع مستوى الدخل القومي ويشعر الفلاح والعامل أن ما حصل عليه من مكاسب لن يتأثر بالهزيمة الحربية.

لقد كان الاستعمار يراقب نشاط عبد الناصر ويحاول في أوقات محنته التأثير على سياساته أو القضاء النهائي عليه. فاستمر تدفق الأسلحة على المنتصر الإسرائيلي ليحتفظ بانتصاره. ونشط الاستعمار في تفريق الصف العربي وخلق جو من عدم الثقة بين الإخوة ففشلت مؤتمرات القمة. وبدأ عبد الناصر يشعر بالوحدة وبأن القادة في معظم البلاد العربية لا يشاركونه اهتمامه بمصيرهم ومصير الأمة العربية.

إن كاتب هذه السطور يشعر بأن السياسات الأخيرة لعبد الناصر كانت نتيجة لضغوط أجنبية استعمارية لا حد لها، وكنتيجة أيضاً لخيبة أمله في اخوة السلاح والمصير من بعض قادة البلاد العربية. ورجل كعبد الناصر استطاع الاستمرار في إدارة دفة الحكم بعد هزيمة حزيران، كان بإمكانه الاستمرار لو نجحت محاولاته في تكوين الجبهة الشرقية على النحو الذي يمكنه من ضرب إسرائيل حيث يوجع الضرب، ووجد تفهماً وإدراكاً عميقين من بعض إخوانه في مصر وخارجها للظروف التي يعيش في ظلها، ولكان من الممكن لذلك القلب الكبير أن يستمر في النبضان، ولكن أنّى لعبد الناصر أن يفعل وهو يرى الدماء تسيل كالأنهار في الأردن حيث يقتل العربي أخاه العربي بضراوة لم يظهرها في القتال مع الإسرائيليين في حزيران عام ١٩٦٧.

نعم يا إخوة العروبة في كل مكان، لقد ساهمنا بتقاعسنا وتفرق كلمتنا أن نسرع في نهاية الرجل الكبير الذي كان يحاول إنقاذ ما يمكن إنقاذه بعد أن التقى معظمنا بالمساهمة بالتصريحات الحماسية الجوفاء. والحياة فوق أرض العرب ستستمر، وهي باستمرارها يمكن أن تأخذ الشكل الذي كانت عليه قبل ظهور عبد الناصر. ويمكن لها أن تستمر كما هي عليه الآن. فما هو يا ترى الطريق الذي نسلكه لنثبت للعالم أن الأرض التي نبت فيها عبد الناصر تنبت رجالاً يمكنهم الاستمرار في النهج الذي تمناه عبد الناصر؟

---

(١) القرآن الكريم، «سورة المائدة،» الآية ٢٤.

إن مستقبل أمتنا يتوقف على أمرين: **أولهما** سير العمل في ج.ع.م. والسياسات التي سيسلكها رجال عهد ما بعد عبد الناصر. **وثانيهما** السياسات التي تتبعها حكومات البلاد العربية التقدمية والبلاد العربية الأخرى التي آمنت وتؤمن بأن التعاون العربي ضرورة قومية لتقوية الموقف العربي عسكرياً واقتصادياً حيال إسرائيل والاستعمار والاحتكارات الأجنبية.

إن مجرى الأحداث في ج.ع.م. بعد عبد الناصر هو أخطر هذين الأمرين. فقد بدأت فعلاً نشاطات محمومة في مصر تهدف إلى عزلها عن العالم العربي وحصر نشاط مصر داخل حدودها وأن تهتم الحكومة هناك بمشاكل القطر المصري وحده وترك ما يجري في الأقطار العربية الأخرى للاستعمار الغربي. وسيحاول هذا الاستعمار أن يغري حكام الجمهورية العربية المتحدة الجدد بالموافقة على العزلة والتخلي عن صفة العروبة والعودة إلى الفرعونية والمستقبل المجهول. وسيحاولون أيضاً إقناع حكام مصر بالتخلي عن صداقة الاتحاد السوفياتي العظيم وصداقة الشعوب الاشتراكية التي أثبتت مع الاتحاد السوفياتي أنها الصديق الصدوق أثناء محنتها. ولو قدر للاستعمار الغربي أن ينجح في محاولاته هذه فإنهم سيمدون مصر، مقابل تخليها عن واجباتها القومية، ببعض الأغذية الزائدة عن حاجاتهم وسيتبرعون بإرسال الخبراء ليطلبوا من مصر التخلي عن كثير من مشاريعها الصناعية، وسيجدون عيوباً كثيرة في كل ما يعد ناجحاً في مصر. وكل هدفهم أن تعود الجمهورية العربية المتحدة دولة زراعية فقيرة لا يكاد حصاد أرضها يفي ببعض حاجيات السكان. وعندما تصل مصر إلى المكان الذي أرادوها أن تصل إليه سيتخلون عنها، وستترك فريسة للذين رفعوا شعار إسرائيل الكبرى «من النيل إلى الفرات». والذي نرجو أن نلفت نظر قادة بلاد ج.ع.م. إليه هو أن من الصعب في فترة قصيرة أن تعوض مصر والأمة العربية عن زعامة قائدها الحكيم، وأن الفراغ الذي تركه لا بد لمجموعة كبيرة من الرجال أن تملأه. ولا بد من طريقة جديدة في التفكير. فعهد عبد الناصر قد انتهى بما فيه من قوة وضعف، ولا بد للعهد الجديد أن يأتي بأفكار جديدة تحفظ الأسس التي قامت عليها رسالة عبد الناصر وقد تختلف معها في التفاصيل. ونحن نتمنى أن تقوم قيادة جماعية وأن يعلم خلفاء عبد الناصر أن إخلاصهم له ولمصر وللأمة العربية يقتضي وحدة الصف والتضحية بالشخصيات والنظر نظرة جديدة إلى العلاقات مع الوطن العربي، وأن تعتبر الأمة العربية بحق أمة واحدة، وأن يعطى القادة الجدد في ج.ع.م. أنفسهم وقتاً أكثر لتفهم مشاكل الوطن العربي ومحاولة المساعدة في حلها، وأن يبذلوا مجهوداً لنشر الوعي القومي بين طبقات الشعب في ج.ع.م.، كما فعلوا بين طبقات شعوب الوطن العربي.

أما الإخوة القادة في ج.ع.م. فنحن نقول لهم من هنا: ان وحدة الأمة العربية ضرورة حتمية ومعيشية، ومهما كانت الصعاب التي تواجه هذا الجيل

لتحقيقها، فإن الإنسان العربي لن يحقق في يوم من الأيام حياة العزة والكرامة وتحرير كل فلسطين، بدونها. وانكم تضيعون وقتكم ووقت أمتكم إذا لم تتوصلوا إلى صيغة وحدة عربية يحتفظ فيها كل من السوداني والجزائري والكويتي بنمط المعيشة التي يعيشها في بلده. والوحدة التي نعنيها هي وحدة الرغيف ووحدة السلاح ووحدة السياسة الخارجية، وحدة كوحدة ألمانيا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية والهند ويوغوسلافيا وغيرها. إن هذا النوع من الوحدة ضرورة قصوى للعرب، ومن غير المعقول ولا المقبول أن لا تقوم مثل هذه الوحدة لأنها السبيل الوحيد لتطوير إمكانيات العرب والدفاع عن مقدساتهم. فنحن بمجموعنا دول متخلفة لا زالت في طور التطوير، محاطون بدول صناعية متقدمة سبقتنا بنهضتها بمئات السنين. وإذا لم نضع سمننا على عجينتنا فسنظل وإلى الأبد قطعاناً من المستهلكين.

إن ثواراً كهواري بومدين في الجزائر ومعمر القذافي في ليبيا وجعفر النميري في السودان وقادة حزب البعث في سوريا والعراق وكذلك الرجال الشرفاء في كل البلاد العربية مدعوون إلى تذليل كل الصعاب التي وضعت وتوضع أمام وحدة هذه الأمة. وتحقيق مثل هذا العمل العظيم هو خير ما نعبر به عن عظم تقديرنا لمجهودات الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، رحمه الله وأسكنه فسيح جناته.

تأميم صناعة النفط وقيام السوق العربية المشتركة ضرورة قومية(*)

مقدمة

إذا قدر لحالة التجزئة والتفرقة والتباعد بين الأقطار العربية أن تستمر، فلن يستطيع الإنسان العربي بالرغم مما أعطاه الله من ثروات طبيعية أن يحقق تقدماً في مستوى معيشته. فالتفرقة والتجزئة وتباعد الأقطار العربية عن بعضها سيحقق ولا شك استمرار الأقطار العربية كمصدر للمواد الخام لأوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وسوق مستهلكة لصناعات هذ الدول، وسيظل الإنسان العربي يعيش على هامش الحياة كياناً مستهلكاً بدون أن تتاح له الفرصة عن طريق تطوير إمكانيات بلاده الطبيعية بأن يكون إنساناً منتجاً يتناسب مستوى معيشته مع غنى بلاده، كما أن الأقطار العربية ستظل دائماً وأبداً مرتبطة اقتصادياً وسياسياً بالدول الكبرى التي تتاجر معها، كما أن معظم الأقطار العربية ستستمر تساهم في رفع مستوى المعيشة في الدول الصناعية بدون أن تكون قادرة على أن تعمل حكوماتها شيئاً يذكر لرفع مستوى المعيشة للإنسان في بلادها. فحكوماتنا تضع معظم احتياطيها النقدي في البلاد الصناعية، وهي تسمح بتقييد سلطتها في فرض الضرائب على صادراتها، بحيث ساهمت هذه الطريقة برفع مستوى المعيشة للإنسان الأوروبي والياباني على حساب الإنسان العربي. فبرميل النفط العربي لا يعطي في المتوسط من عوائد وضرائب لحكومات البلاد العربية المصدرة للنفط أكثر من ٨٥ سنتاً بينما هو بعد نقله

(*) نشر في: نفط العرب، السنة ٦، العدد ٢ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٠). وهو في الأصل ورقة قدّمت إلى: مؤتمر الاقتصاديين العرب الذي انعقد في مدينة الجزائر في ٢١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٠.

وتكريره تسمح الأسعار التي بيع بها من منبعه بفرض ضرائب على منتجاته تزيد عن ٥ دولارات[١].

وفي الأسطر التالية سنحاول إعطاء صورة عن وضع صناعة النفط في الوطن العربي وضرورة قيام سوق عربية مشتركة ومشاريع صناعية وتجارية كبرى تقوم في البلاد العربية المختلفة ويشترك فيها العرب حكومات ومؤسسات تجارية على أن تضمن لمنتجاتها الأسواق العربية المختلفة.

صناعة النفط العربية

ستظل المواد النفطية مع الإنسان حتى ينفد آخر برميل في الكرة الأرضية، وستكون المواد النفطية مرتبطة بالإنسان العربي لأن أرضه تحوي على أكثر من ثلثي الاحتياطي النفطي الموجود تحت سطح الكرة الأرضية، والذي يمكن إخراجه بالطرق العادية المعروفة لعالم صناعة النفط حالياً. فأهم مركز لتصدير النفط الخام ومنتجاته في العالم هو الخليج العربي. فعلى ساحليه الشرقي والغربي وتحت مياهه يوجد أكبر مخزن للنفط في العالم. كما أن الخليج العربي يصدر إلى أسواق العالم المختلفة ما يعادل ١٢,٥ مليون برميل في اليوم الواحد أو ٦٢٦ مليون طن في العام (على اعتبار أن الطن يعادل ٧,٣٣ برميل في المتوسط). وهذا الرقم يمثل ٢٧,٥٦ بالمئة من استهلاك العالم اليومي الذي يبلغ ٤٥,٣ مليون برميل. أما إذا استثنينا الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، وهما أكبر بلدين منتجين ومستهلكين للنفط في العالم، فإن البلاد العربية من الخليج العربي ومن الشمال الافريقي العربي تصدر إلى البلاد المستهلكة ما يعادل ٥٦ بالمئة من استهلاكها يومياً.

إننا مهما قلنا عن أهمية رواسب النفط في الأرض العربية بالنسبة للإنسان العربي وللإنسانية كلها فلن نعتبر أنفسنا مبالغين. فالنفط الآن هو أهم مادة تتاجر بها الإنسانية وأهم مصدر للطاقة الحرارية والكيميائية. ولو قدر للإنسانية أن تفقد مادة النفط فجأة فإن كثيراً وكثيراً جداً من النشاطات التي يمارسها الإنسان حالياً ستتوقف، بل ان الحياة في بعض البلاد ستكون مهددة بالكساد. فالنفط هو محرك الطائرات الضخمة الجبارة، والنفط هو مصدر الأسمدة الكيميائية التي توفر الغذاء للإنسان، والنفط هو مصدر أساسي للأدوية التي يتعاطاها الإنسان للحفاظ على صحته. وقد يصبح النفط مصدراً أساسياً لتغذية الإنسان والحيوان، حيث تم التوصل إلى استخلاص غذاء البروتينات من المواد النفطية، وما يهدد الحضارة الإنسانية والصناعات الكبرى في العالم هو النقص الواضح في زيادة المخزون من هذه المادة الثمينة. فكل المحاولات التي

---

(١) تقرير منظمة أوبك بتاريخ أيلول/ سبتمبر ـ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٦٩.

بذلت وبلايين الدولارات التي أُنفقت في السنوات الأخيرة في جميع أنحاء العالم لزيادة المخزون من رواسب النفط الخام والغاز الطبيعي لم تؤد ما كان يرجى منها ولا زال النقص في الزيادة السنوية في احتياطي العالم من المواد الهيدروكربونية مستمراً. فلا بحر الشمال، بالرغم مما كتب عن النشاط الذي حدث فيه، قد حقق ما كانت الشركات والحكومات التي من ورائها تطمع في تحقيقه، ولا منحدرات ألاسكا، الولاية الأمريكية الواقعة على حدود المنطقة المتجمدة الشمالية وما تم فيها حتى الآن من بذل وافر في الأموال والمجهودات، قد أثمر عن وجود كميات يمكن الاطمئنان على أنها ستسد الفراغات التي تحدثها المقادير الكبيرة التي تسحب يومياً من مكامن النفط في نصف الكرة الغربي وفي نصفها الشرقي. فالحضارة الإنسانية مهددة فعلاً بنقص كبير في المواد النفطية، وليس هناك ضمانات حتى ولو تضاعف ما يبذل من مجهودات وأموال في البحث والتنقيب في جميع أنحاء العالم في ظروف متفاوتة يصعب على الإنسان العيش في كنفها كعمليات الحفر والإنتاج في بحر الشمال وعمليات البحث والتنقيب في المنحدر الشمالي لألاسكا. وقد بلغ ما استهلكه العالم من مواد نفطية في عام ١٩٦٩ (٢٠٨٥) مليون طن، وسيكون بحسب معظم التقديرات (٥ بلايين طن في عام ١٩٩٠)، بينما الاحتياطي المعروف وجوده حالياً في العالم هو ٧٣,٢ بليون طن. ويقول المستر ج. د. مودي نائب رئيس شركة موبيل: إنه لكي يستمر الإنسان في استخدام النفط، لا بد أن يكتشف قبل عام ١٩٩٠ من ٢٥٠ ـ ٤٥٠ بليون برميل، أي من ٣٠ ـ ٦٠ بليون طن في العالم غير الشيوعي. وهكذا نرى أنه إذا لم تحدث معجزة وتكتشف آفاق جديدة للبحث والتنقيب عن النفط، إما في أعماق المحيطات أو في بعض المناطق التي لا تعتبر حالياً مناطق ذات احتمال نفطي، فإن الآبار ستجف حتماً لأن النفط ليس كالزراعة أو ليس كالمحصولات الزراعية يحصد ويزرع مرة أخرى، أو كبعض المعادن التي يمكن صهرها واستخدامها ومن ثم صهرها مرة أخرى واستخدامها في شيء آخر. ان النفط مادة هالكة بمعنى أنه لا يمكن استخدامها إلا مرة واحدة. فبرميل النفط يتكون في فترة تزيد على عشرات الملايين من السنين ولكن عمره قصير. فبعد أن يخرج من بطن أمه ويحرق تكون هذه نهايته ولا يمكن استعماله بعدها.

إن الأرقام التي ذكرناها تمثل كميات الاحتياطي من النفط السائل التي يمكن إخراجها بالطرق العادية، ولا يدخل غالباً في تقدير الحاسبين كميات الغاز التي قد تكون ذائبة في النفط الخام والتي تنفصل عنه بعد وصوله إلى السطح. وكانت كميات الغاز في الماضي لا تعتبر من المكاسب لأن استعمالات الغاز كانت في ذلك الوقت محدودة، أما الآن فقد طرأت تطورات خطيرة على استخدامات الغاز وأصبح الإقبال عليه شديداً وزادت النسبة المئوية التي يساهم بها الغاز في مجموع الطاقة في البلاد الصناعية كالولايات المتحدة وكندا وأوروبا الغربية واليابان. كما أن تخوف العالم

الصناعي من تلوث الهواء نتيجة لاحتراق المواد النفطية السائلة التي يدخل في تركيبها الكبريت قد حول المستهلكين إلى الغاز الطبيعي الذي أغلب ما يكون خالياً من المواد الكبريتية أو يمكن تطهيره منها بسهولة، وأصبح الغاز في الولايات المتحدة الأمريكية يمثل ٣١,٦ بالمئة من مجموع الطاقة، والنسبة تزيد سنوياً في الولايات المتحدة بشكل شعر به الناس بنقص في إمدادات الغاز، والقول هذا ينطبق أيضاً على أوروبا حيث بدأ استثمار الغاز المكتشف في بحر الشمال والغاز المكتشف في هولندا، واضطرت أوروبا الغربية وألمانيا وإيطاليا إلى عقد صفقات لاستيراد الغاز الروسي من سيبيريا شعوراً منهم بأن استخدامات الغاز أضمن من استخدامات زيوت الوقود وأرخص ثمناً منها.

إن هذا الاتجاه لاستخدام الغازات الطبيعية قد عزز مركز البلاد العربية. فمجموع احتياطينا من الغاز الطبيعي كما هو موضح في الجدول رقم (١) هو ٣٢٠٥١٨ بليون قدم مكعب سيزيد من احتياطي المواد النفطية في الوطن العربي وسيساعد بلداً كالجزائر التي يبلغ احتياطيها ١٥٠,٠٠٠ بليون قدم مكعب من الغاز أن تستمر ولمدة طويلة في تصدير المواد النفطية. ومما يبشر بالخير هو تطوير وسائل نقل الغاز بحيث يسال غاز الميثان الذي يكون معظم حجم الغاز الطبيعي تحت ضغط وتبريد شديدين حتى ينقص حجمه لما يعادل ٦٠٠ بالمئة، وبعد تحويل الغاز الطبيعي إلى سائل في درجة حرارة تعادل - ١٦١م° ويخزن في صهاريج خاصة تضمن له الحفاظ على هذه الدرجة المنخفضة من الحرارة، يمكن حينئذٍ نقله من مكان لآخر كأي سائل آخر. والجدول رقم (٢) يمثل المشاريع القائمة والتي هي في طور البناء والمشاريع المزمع قيامها لبناء الناقلات الخاصة التي ستنقل الغاز المسال من بلد لآخر. وهكذا نرى أن الغاز الطبيعي الذي كان إلى سنوات قليلة يعتبره المنتجون للنفط من العوائق ويعتبر العثور عليه بدل النفط الخام السائل من سوء الطالع، أصبح الآن ثروة لا تقل، بل ربما تزيد عن أهمية اكتشاف النفط، لأن قلق العالم من تلوث الهواء نتيجة استخدامات أنواع النفط الخام السائل الملوث بمادة الكبريت فتح الأبواب واسعة أمام استخدامات الغاز الطبيعي الذي هو عادة يخلو من المواد الكبريتية أو يمكن استخلاصها منه بسهولة. وسنشاهد قريباً ارتفاعاً في أسعاره مما يجعلنا ننصح البلدان العربية بعدم إبرام عقود بيع لسنوات طويلة، بل يكتفى بأن تكون مدة العقد كافية لاسترداد رأس المال وإعطاء نسبة مئوية معقولة على الأموال الموظفة في مثل هذه المشاريع.

الجدول رقم (١)

الاحتياطي الثابت وجوده من النفط والغاز الطبيعي والإنتاج اليومي وطاقة التكرير في أهم بلاد العالم المنتجة والمصدرة للنفط

البلد	الاحتياطي الثابت وجوده من النفط والغاز الطبيعي				الإنتاج اليومي وطاقة التكرير			
	النفط الخام (ملايين البراميل)	النسبة المئوية للاحتياطي العالمي	غاز طبيعي (بلايين الأقدام المكعبة)	كمية النفط المعادلة للغاز (مليون برميل)	الإنتاج اليومي (آلاف البراميل) ديسمبر ١٩٦٩	نسبته المئوية للإنتاج اليومي العالمي	طاقة التكرير اليومية (آلاف البراميل)	نسبتها المئوية لطاقة التكرير العالمية
المملكة العربية السعودية	١٤٠,٠٠٠	٢٦,٧٢	٥٠,٠٠٠	٩,٢٧٦	٢,٩١٤,٦	٧,٠٦	٣١٥,٠	٠,٦١
الكويت	٦٨,٠٠٠	١٢,٩٨	٣٩,٠٠٠	٧,٢٣٥	٢,٥١٨,٠	٦,١٠	٤٨٩,٠	٠,٩٤
العراق	٢٧,٥٠٠	٥,٢٥	١٩,٠٠٠	٣,٥٢٥	١,٥٢٩,٠	٣,٧٠	٨٢,٩	٠,١٦
أبو ظبي	١٦,٠٠٠	٣,١٥	١٠,٠٠٠	١,٨٥٥	٦٠٠,٩	١,٤٥	-	-
البحرين	٣٤٣	٠,٠٧	١,٠٠٠	١٨٥	٧٦,٠	٠,١٨	٢٠٥,٠	٠,٤٠
مسقط وعمان	٥,٠٠٠	٠,٩٥	١,٥٠٠	٢٧٨	٣١٧,٦	٠,٧٧	-	-
المنطقة المحايدة	١٣,٠٠٠	٢,٤٨	٣,٥٠٠	٦٤٩	٤٥٤,٨	١,١٠	٨٠,٠	٠,١٦
قطر	٥,٥٠٠	١,١٠	١٠,٠٠٠	١,٨٥٥	٣٥٥,٢	٠,٨٦	٠,٦	-
سوريا	١,٥٠٠	٠,٢٨	٥٠٠	٩٢	٦١,٣	٠,١٥	٥٤,٠	٠,١٠
الجزائر	٨,٠٠٠	١,٥	١٥٠,٠٠٠	٢٧,٨٢٩	٩٣٦,٦	٢,٢٧	٤٦,٥	٠,١٠
الجمهورية العربية المتحدة	٥,٠٠٠	٠,٩٥	٥,٠٠٠	٩٢٧	٢٣٦,٤	٠,٥٧	١٩٣,٠	٠,٣٧
ليبيا	٣٥,٠٠٠	٦,٦٨	٣٠,٠٠٠	٥,٥٦٥	٣,٠٦٦,٧	٧,٤٣	٩,٥	٠,٠٢
المغرب	٧,٥	-	١٨	٣	١,٤	-	٣٥,٠	٠,٠٧

يتبع

تابع

تونس	٥٠٠	٠,١	١,٠٠٠	١٨٥	٧٩,٦	٠,١٩	٢٢,٥	٠,٠٤
مجموع البلاد العربية	٣٢٥,٣٥٠	٦٢,٢١	٣٢٠,٥١٨	٥٩,٢٨٠	١٣,١٤٨,١	٣١,٨٣	١,٥٣٣,٠	٢,٩٧
الولايات المتحدة الأمريكية	٣٨,٧٠٠	٧,٣٥	٢٨٣,٠٠٠	٥٢,٥٠٤	٩,١٧٧,٦	٢٢,٢٤	١٣,٥٨٧,٠	٢٦,٣٨
كندا	٨,٧٨٢	١,٦٤	٥٠,٦٥٠	٩,٣٩٧	١,٢٠٠,٠	٢,٩٠	١,٤٠٢,٤	٢,٧٢
فنزويلا	١٤,٧٥٠	٢,٨	٢٥,٠٠٠	٤,٦٣٨	٣,٥٨٠,٠	٨,٦٧	١,٣٢٤,٣	٢,٥٧
الاتحاد السوفياتي والكتلة الاشتراكية	٦٠,٠٠٠	١١,٤٥	٣٥٠,٠٠٠	٦٤,٩٣٥	٧,١١٨,٦	١٧,٢٥	٦,٣٧٥,٠	١٢,٣٨
نيجيريا	٥,٠٠٠	٠,٩	٥,٠٠٠	٩٢٧	٥٣٧,٣	١,٣٠	٤٠,٠	٠,٠٨
اندونيسيا	٩,٠٠٠	١,٧٣	٢,٣٠٠	٤٢٦	٧٢٤,٦	١,٧٥	٢٦٨,٢	٠,٥٢
إيران	٥٥,٠٠٠	١٠,٥	١٠٠,٠٠٠	١٨,٥٥٢	٣,٣١٤,٤	٨,٠٣	٧٠٢,٣	١,٣٦
بلاد أخرى	٧,٢٠٧	١,٤	٣٦١,٠٥٠	٦٦,٩٨٥	٢,٤٦٥,٥	٥,٩٧	٢٦,٢٦٩,٢	٥١,٠١
المجموع الكلي	٥٢٣,٧٨٠	٩٩,٩٨	١,٤٩٧,٥١٨	٢٧٧,٨٣٢	٤١,٢٦٦,١	٩٩,٩٤	٥١,٥٠١,٤	٩٩,٩٩

المصادر: *International Petroleum Encyclopedia* (1970), and *Oil and Gas Journal* (29 December 1969).

الجدول رقم (٢)

البلاد المصدرة والمستوردة للغاز الطبيعي المسال

وطاقة الناقلات المستخدمة في نقله

البلاد المصدرة	(تاريخ بداية استخدام الناقلة)	البلاد المستوردة	حمولة الناقلة (متر مكعب)	عدد الناقلات	الغاطس (قدم)	سرعة الناقلة (عقدة)
الناقلات العاملة:						
الجزائر	(١٩٦٤)	بريطانيا	٢٧,٤٠٠	٢	٢٦	١٧,٣
الجزائر	(١٩٦٥)	فرنسا	٢٥,٥٠٠	١	٢٤,٧	١٧,٥
ألاسكا	(١٩٦٩/ ١٩٧٠)	اليابان	٧١,٥٠٠	٢	٣٢,٨	١٧,٠
ليبيا	(١٩٦٩/ ١٩٧٠)	ايطاليا	٤٠,٠٠٠	٣	٢٨,٥	١٨,٠
ليبيا	(١٩٦٨)	اسبانيا	٤٠,٠٠٠	١	٢٧,٦	١٨,٠
الناقلات قيد البناء:						
الجزائر	(١٩٧١)	الولايات المتحدة الأمريكية	٥٠,٠٠٠	١	٢٧,٥	١٧,٠
الجزائر	(١٩٧٢)	فرنسا	٣٩,٠٠٠	٢	٢٩,٩	١٧,٦
بروني	(١٩٧٢ ـ ١٩٧٥)	اليابان	٧٥,٠٠٠	٦	-	-
الجزائر	(١٩٧٤ ـ ١٩٧٥)	الولايات المتحدة	١٢٠,٠٠٠	٢	٣٣,٩	١٧,٧
ملاك مستقلون	(١٩٧٢ ـ ١٩٧٥)		٨٧,٦٠٠	٣	-	-

إن احتياطي الغاز الطبيعي في الوطن العربي يبلغ ٣٢٠٥١٨ بليون قدم مكعب، وهذا يعادل ٦٠ بليون برميل من النفط السائل (بواقع أن كل برميل نفط يعادل ٥٣٩٠ قدماً مكعباً من الغاز). وهذا يجعل البلدان العربية التي لديها كميات من الغاز الطبيعي ويقل احتياطيها من النفط السائل لا تشعر بالقلق على مستقبلها، فقد أصبح احتياطي الغاز مهماً كاحتياطي النفط تماماً.

ما سبق هو الذي يدفعنا إلى التشديد وتكرار القول بأن النفط مع الإنسان العربي لمدة قصيرة ويجب عليه ألا يفارقه إلا بثمن مناسب وعادل وأن يستخدم هذه القيمة في تطوير إمكانياته الأخرى كالزراعة والصناعة حتى لا يكون عاجزاً، بعد نضوب النفط من منابعه في أراضيه، عن أن يستمر في حياة رغدة مقبولة. ولو قدر لهذا الوضع الشاذ في الوطن العربي من التفرقة وعدم جمع الإمكانيات وتطويرها بحيث يتكامل الاقتصاد العربي أن يستمر، فإن الحالة ستصبح بعد نفاد الموارد النفطية على ما هي عليه الآن، حيث لا يصل إلى الإنسان العربي من ثرواته الطبيعية إلا النزر اليسير نتيجة لاستغلال النفط بواسطة شركات أجنبية ولعدم قيام مؤسسات عربية مشتركة تطور بواسطتها الإمكانيات العربية الأخرى. وسينطبق على الإنسان العربي إذا ما ظلت الحالة

على ما هي عليه الآن القول المأثور:

«إنه كالمنبت لا أرضاً قطع ولا ظهراً أبقى».

اقتصاديات النفط العربي

الجدول رقم (١) يمثل توزيع الاحتياطي النفطي في بلاد العالم المختلفة المنتجة والمصدرة والمستهلكة للنفط بكميات كبيرة، وفيه يظهر لنا احتياطي كل بلد ونسبته لاحتياطي العالم، وإنتاج كل بلد ونسبته لإنتاج العالم وطاقة التكرير في كل بلد ونسبتها إلى طاقة التكرير في العالم. والنفط في الوطن العربي سواء كان في الخليج العربي أو في شمال افريقيا يتميز بموقع جغرافي يحسد عليه. فمن الخليج يمكن إمداد قارة آسيا وأستراليا وافريقيا وأوروبا وأمريكا الجنوبية وكذلك أمريكا الشمالية، ومن شمال افريقيا العربية يمكن إمداد أوروبا الشرقية والغربية وشرق الولايات المتحدة الأمريكية وشرقي كندا بالمواد النفطية اللازمة لها بتكاليف معتدلة.

ومن أهم صفات رواسب النفط العربي هو سهولة العثور عليه وقلة تكلفة تطويره ووفرة إنتاج آباره. فالجدول رقم (٣) يمثل تكلفة العثور على رواسب النفط في العالم وتكلفة إعداد الحقول المكتشفة للإنتاج كحفر الآبار ومد الأنابيب وبناء الخزانات. كما أن إنتاج البئر العربي هو أضخم إنتاج لأي بئر آخر في أي مكان، ولا يعادله في هذا المضمار إلا إنتاج الآبار الإيرانية. وبينما تزيد تكلفة العثور على النفط وإعداد الآبار للإنتاج في الولايات المتحدة الأمريكية عن دولار ونصف لكل برميل نجد أن متوسط تكلفة العثور على النفط في الوطن العربي تبلغ ٠,٠١ دولار، وبينما لا يزيد إنتاج البئر الواحدة في الولايات المتحدة الأمريكية عن ١٢ برميلاً في اليوم الواحد، فإن متوسط إنتاج البئر العربي يبلغ ٣١٨٨ برميلاً يومياً، كما يظهر من الجدول رقم (٤). ومع كل هذه الامتيازات للنفط العربي وكون اقتصادياته مناسبة جداً للاستثمار إلا أن سيطرة الشركات الأجنبية على عمليات إنتاجه وتصديره والتحكم بأسعاره حرم البلاد العربية المنتجة له من فوائد كثيرة وأعطى الشركات المستغلة للنفط وحكومات البلاد التي أتت منها هذه الشركات فرصة التحكم في اقتصاديات البلاد المنتجة لهذا النفط. فعن طريق الأسعار وكميات النفط المنتجة يمكن الضغط على اقتصاديات البلاد والتحكم في ميزانياتها ومخططات التنمية فيها. ونحن نشاهد حالياً أن الإنتاج يزداد والأموال تتدفق حيث تكون حكومة البلاد المنتجة والمصدرة للنفط على علاقات سياسية واقتصادية وطيدة مع حكومات البلاد التي تنتسب إليها الشركات، وكذلك البلاد التي تستورد منها حكومات البلاد المنتجة ما تحتاج إليه من مواد استهلاكية. والجدول رقم (٥) يبين دخل البلاد العربية من النفط من سنة ١٩٥٩ إلى سنة ١٩٦٩ كما نشرته مجلة **بتروليوم برس سرفيس** بتاريخ سبتمبر ١٩٧٠. ان مجموع الدخل العربي من النفط بلغ في عام ١٩٦٩ (٤١٢١) مليون دولار، وبلغ مجموع

الدخل من عام ١٩٥٩ إلى عام ١٩٦٩ (٢٣٩٦٠) مليون دولار. وبنظرة بسيطة إلى ما حدث في البلاد العربية من تطوير للإمكانيات وقيام صناعات جديدة وخلق سبل للعمل للمواطنين العرب في بلادهم يظهر بجلاء أن جزءاً كبيراً من هذه المبالغ قد صرف على استيراد مواد استهلاكية تحولت عن طريقها هذه الثروة الضخمة إلى لا شيء. فلا مظاهر الحضارة ولا مستوى معيشة الإنسان العربي تتناسب مع ما تكلفه معيشته في هذه الفترة من الزمن. وما تبقى من هذه الأموال فمعظمه قد أودع في المصارف الأجنبية تستفيد منه الشعوب الأخرى أكثر مما تستفيد منه البلاد العربية. وهذا يؤيد ما قلناه قبل هذا بأننا قد حولنا إلى كيانات مستهلكة غير منتجة تعتمد على مصدر واحد يسيطر عليه وبالتأكيد كيانات أجنبية ليست صديقة للعرب ولا تهتم بمستقبلهم. والإنسان العربي المثقف مسؤول أمام الله وأمام الأجيال القادمة وأمام نفسه بأن يبذل كل طاقاته في تصحيح هذا الواقع المؤلم والمساهمة في خلق جو تسوده المعرفة والعلم والدراسات العميقة لتجميع الإمكانيات العربية وتحويلها كلها لصالح الإنسان العربي في جميع أوطانه. ولكي نوضح ما عنيناه ننتقل إلى الجدول رقم (٦) الذي يبين مقدار ميزانية كل بلد عربي أمكن الحصول عليها والدخل القومي لكل بلد ودخل الفرد الواحد ومقدار مشتروات كل بلد وقيمة صادراته واحتياطي العملات الصعبة والذهب لكل بلد. ان الحالة الراهنة المؤلمة التي بينا جزءاً منها، لا يمكن تغييرها إلا بالإقدام على أعمال حازمة وتغيير الوضع تغييراً جذرياً، فصناعة النفط العربي بالشروط التي تستثمر بها هي استغلال واضح واستعمار اقتصادي لا شك فيه ورثناه عن سنوات التخلف والسيطرة الأجنبية. فالحكومات العربية في ظل شروط الامتيازات الحالية مقيدة الأيدي لا تستطيع فرض ضرائب جديدة لمواجهة الزيادة في أعباء الحياة وخلق مشاريع جديدة. وكل البلاد العربية هي بلاد فقيرة في دور التطوير ودخلها الحالي من النفط مع الزيادات السنوية التي تطرأ عليه مهما كبر لا يقدر وحده تحسين ظروف المعيشة ورفعها. فأي زيادة بسيطة في الدخل القومي تأكل معظمها الزيادة الحتمية في عدد السكان. وإذا لم نستطع تغيير هذا الواقع فلن نستطيع تحقيق أي شيء. ولهذا فإننا نطالب بتأميم صناعة النفط في الوطن العربي كله ولو كان ذلك بالتدريج، وخلق سوق عربية مشتركة تقوم بجانبها وفيها صناعات عربية ثقيلة يضمن لها الاستمرار والازدهار بحمايتها في الأسواق العربية حتى تقف على قدميها. وهذا القول ليس مبعثه عاطفة وتمنيات، ولكنه حقيقة حياتية. إذا لم يقدم على هذا العمل العرب فإنهم يضيعون وقتهم عبثاً. فالعمل على مستوى القطر لا يحقق الاشتراكية ولا يقيم الصناعة الثقيلة، ولكن العمل على مستوى مئة مليون عربي قادر ولا شك على أن يمكننا من تطوير إمكانياتنا الطبيعية كالزراعة والصناعة، ويهيئ لنا السبل لتكوين دولة عربية عظمى يعيش الإنسان داخل حدودها بمستوى معيشي لا يقل بحال من الأحوال عن مستوى الإنسان الأوروبي.

الجدول رقم (٣)

التكاليف المقدرة للعثور على النفط وتطويره

	الزيادة في احتياطي النفط (بملايين البراميل)	النفط المنتج (بملايين البراميل)	المجموع الكلي للنفط الموجود (بملايين البراميل)	مصاريف الإنتاج		المعدل الموزون خلال خمس سنوات (دولار/برميل)
				بلايين الدولارات	دولار/برميل	
الولايات المتحدة الأمريكية						
١٩٦٨	-٩٦٤	٤,٧٩٦	٣,٨٣٢	٥,٦٤٠	١,٤٧	١,٠٤
١٩٦٧	٤٨٨	٤,٦٠١	٥,٠٨٩	٤,٦٤٠	٠,٩٠	٠,٩٦
١٩٦٦	٥٤٨	٤,٤٣٣	٤,٩٨١	٤,٤٢٠	٠,٨٩	١,٠٢
١٩٦٥	٩٠٠	٤,٠٥٥	٤,٩٥٥	٤,٣٧٠	٠,٨٨	١,٠٣
١٩٦٤	٣٤٨	٣,٩٤٧	٤,٢٩٥	٤,٦١٠	١,٠٧	١,٠٦
١٩٦٣	١٣٦	٣,٨٣٦	٣,٩٧٢	٤,٢٥٠	١,٠٧	١,٠٠
١٩٦٢	١٩٣	٣,٧٠٢	٣,٨٩٥	٤,٥٧٥	١,١٧	٠,٩٨
١٩٦١	٥٧٥	٣,٦٤٢	٤,٢١٧	٤,١٢٥	٠,٩٨	١,٠٣
١٩٦٠	٧٦٦	٣,٥٥٤	٤,٣٢٠	٤,٣٦٠	١,٠١	١,٠٤
كندا						
١٩٦٨	٥٦٩	٥٠٢	١,٠٧١	٧٥٠	٠,٧٠	٠,٥٤
١٩٦٧	٦٠٨	٤٦١	١,٠٦٩	٧٦٠	٠,٧١	٠,٥١
١٩٦٦	١,٤٩٥	٤٢٣	١,٩١٨	٧٥٠	٠,٣٩	٠,٤٧
١٩٦٥	٦٩٥	٤٠١	١,٠٩٦	٦٧٥	٠,٦٢	٠,٤٥
١٩٦٤	١,٦٥٨	٣٦٧	٢,٠٢٥	٥٢٥	٠,٢٦	٠,٤٥
١٩٦٣	٥٢٩	٣٣٤	٨٦٣	٥٠٥	٠,٥٩	٠,٥٩
١٩٦٢	٥٢٢	٣١٧	٨٣٩	٤١٠	٠,٤٩	٠,٥٩
١٩٦١	٦٧٥	٢٧٤	٩٤٩	٤٨٥	٠,٥١	٠,٦٩
١٩٦٠	٤٢٠	٢٢٧	٦٤٧	٤٨٠	٠,٧٤	٠,٧٣
فنزويلا						
١٩٦٨	-١,٥٠٠	١,٣١٩	-	٢٠٠	-	٠,١٧
١٩٦٧	-٤٠٠	١,٢٣٩	٨٩٣	١٤٠	٠,١٦	٠,١٣
١٩٦٦	١٥٠	١,٢٣١	١,٣٨١	١٣٠	٠,٠٩	٠,١٥
١٩٦٥	٢٥٠	١,٢٦٨	١,٥١٨	١٨٥	٠,١٢	٠,١٩
١٩٦٤	-	١,٢٤٢	١,٢٤٢	١٦٥	٠,١٣	٠,٢١
١٩٦٣	-	١,١٨٦	١,١٨٦	١٨٠	٠,١٥	٠,٢٠
١٩٦٢	-٥٥٠	١,١٦٨	٦١٨	١٧٥	٠,٢٨	٠,٢٥
١٩٦١	-٩٥٠	١,٠٦٦	١١٦	١٨٥	٠,٦٠	٠,٢٥
١٩٦٠	٥٠٠	١,٠٤٢	١,٥٤٢	٢٥٥	٠,١٧	٠,٢٥
مناطق أخرى في نصف الكرة الغربي						
١٩٦٨	٥٧٦	٥١٦	١,٠٩٢	٤٧٥	٠,٤٣	٠,٣٣
١٩٦٧	٢٠٦	٤٨٩	٦٩٦	٣٢٠	٠,٤٦	٠,٣٩

يتبع

تابع

١٩٦٦	١,٧٨٠	٤٤٠	٢,٢٢٠	٣١٠	٠,١٤	٠,٣٠
١٩٦٥	٣٩٥	٤١٤	٨٠٩	٣١٥	٠,٣٩	٠,٣٩
١٩٦٤	١,٢٢٠	٤٠٤	١,٦٢٤	٣٣٠	٠,٢٠	٠,٤١
١٩٦٣	١,٠٨٠	٣٩٧	١,٤٧٧	٤٠٥	٠,٢٧	٠,٤٦
١٩٦٢	٦٠٠	٣٨٣	٩٨٣	٥٠٠	٠,٥١	٠,٥٤
١٩٦١	٩٠	٣٦٠	٤٥٠	٥٤٥	١,٢١	٠,٥٠
١٩٦٠	٨٧٢	٣٢٤	١,١٩٦	٥٦٠	٠,٤٧	٠,٣٨
غرب أوروبا						
١٩٦٨	٢٧٠	١٤١	٤١١	٤٠٠	٠,٩٧	٠,٤٤
١٩٦٧	٩٢	١٤٣	٢٣٥	٣٢٥	١,٣٨	٠,٤٠
١٩٦٦	١٦٠ ـ	١٤٤	-	٢٥٠	-	٠,٢٦
١٩٦٥	١,٠٤٩	١٤٦	١,١٩٥	٣٢٥	٠,٢٧	٠,٢٦
١٩٦٤	١,١١٠	١٤٣	١,٢٥٣	١٩٥	٠,١٦	٠,٢٧
١٩٦٣	٦٣٥	١٣٠	٧٦٥	١٤٥	٠,١٩	٠,٤٤
١٩٦٢	٥٥	١٢٢	١٧٧	١٢٥	٠,٧١	٠,٧٦
١٩٦١	١٤	١١٥	١٢٩	١٢٥	٠,٩٧	٠,٩٦
١٩٦٠	٢٢٦	١٠٦	٣٣٢	١٢٠	٠,٣٦	٠,٩٩
افريقيا						
١٩٦٨	٢,٢٨٣	١,٤٣٦	٣,٧٤٥	٦٥٠	٠,١٧	٠,٠٩
١٩٦٧	٩,٩٢٩	١,١٣٨	١١,٠٦٧	٤٥٥	٠,٠٤	٠,٠٧
١٩٦٦	٩,٣٠٧	١,٠٣٠	١٠,٣٣٧	٤٣٠	٠,٠٤	٠,٠٧
١٩٦٥	٣,٦٥٣	٨١٢	٤,٤٦٥	٤٤٠	٠,١٠	٠,١٣
١٩٦٤	٣,٠٢٠	٦٢٤	٣,٦٤٤	٤٤٠	٠,١٢	٠,١٦
١٩٦٣	٤,٠٣١	٤٣٤	٤,٤٦٥	٣٩٠	٠,٠٩	٠,١٧
١٩٦٢	٢,٦٣٦	٢٩٣	٢,٩٢٩	٤٦٠	٠,١٦	٠,١٨
١٩٦١	١,٦١٠	١٧٨	١,٧٨٨	٥٢٥	٠,٢٩	٠,٢٠
١٩٦٠	٨٤٣	١٠٥	٩٣٩	٥٠٥	٠,٥٤	٠,٢٠
الشرق الأوسط						
١٩٦٨	٢١,٥٥١	٤,١٣٦	٢٥,٦٨٧	٣٥٠	٠,٠١	٠,٠٣
١٩٦٧	١٣,٥٩٤	٣,٦٦٧	١٧,٢٦١	٣٤٠	٠,٠٢	٠,٠٣
١٩٦٦	٢٠,٢٥٥	٣,٤٠٨	٢٣,٦٦٣	٣٠٥	٠,٠١	٠,٠٣
١٩٦٥	٣,١٨٠	٣,٠٥٤	٦,٢٣٤	٤٤٠	٠,٠٧	٠,٠٣
١٩٦٤	٤,٨١٢	٢,٧٨٦	٧,٥٩٨	٢٠٥	٠,٠٣	٠,٠٣
١٩٦٣	١٣,٣٩٣	٢,٤٨٦	١٥,٨٧٩	١٨٠	٠,٠١	٠,٠٣
١٩٦٢	٥,٧٧١	٢,٢٥٨	٨,٠٢٩	٣٠٠	٠,٠٤	٠,٠٥
١٩٦١	٥,٠٤٤	٢,٠٥٦	٧,١٠٠	٣٠٥	٠,٠٤	٠,٠٣
١٩٦٠	١,٧٢٤	١,٩٢٨	٣,٦٥٢	٢٩٠	٠,٠٨	٠,٠٢
الشرق الأقصى						
١٩٦٨	١,٩٠٤	٣٣٨	٢,٢٤٢	٣٢٥	٠,١٥	٠,٣٣
١٩٦٧	٨	٢٨٧	٢٩٥	٢١٠	٠,٧١	٠,٤٤
١٩٦٦	٧٩٩	٢٥٦	١,٠٥٥	١٥٥	٠,١٥	٠,٣٣

يتبع

تابع

١٩٦٥	٦٠٥-	٢٤٦	٣٥٩-	٢١٥	-	٠,٦٨
١٩٦٤	٨-	٢٢٩	٢٢١	٢٢٥	١,٠٢	٠,٢٩
١٩٦٣	٢٩٠	٢٢٢	٥١٢	١٦٥	٠,٣٢	٠,٢٠
١٩٦٢	٤٦٤	٢١٩	٦٨١	١٢٠	٠,١٨	٠,١٥
١٩٦١	٣٨-	٢٠٢	١٦٤	١٠٥	٠,٦٤	٠,١١
١٩٦٠	٧٣١	٢٠٢	٩٣٣	١٢٥	٠,١٣	٠,٠٧

المصدر: *Petroleum Outlook* (June 1970).

الجدول رقم (٤)
معدل الإنتاج اليومي من البئر الواحدة في البلاد العربية وفي أهم المناطق الأخرى المنتجة للنفط في العالم

	عدد الآبار المنتجة	معدل الإنتاج اليومي لعام ١٩٦٩ (براميل)	معدل إنتاج البئر الواحدة (براميل)
أبو ظبي	٩٠	٦٠٠,٩٠٠	٦,٦٧٧
البحرين	٢٠٦	٧٦,٠٠٠	٣٦٩
العراق	١١٣	١,٥٢٩,٠٠٠	١٣,٣٥٠
الكويت	٧٣٧	٢,٥١٨,٠٠٠	٣,٤١٦
مسقط وعمان	٥٠	٣١٧,٦٠٠	٦,٣٥٢
المنطقة المحايدة (السعودية/ الكويت)	٤٥٢	٤٥٤,٨٠٠	١,٠٠٦
قطر	٦٨	٣٥٥,٢٠٠	٥,٢٢٣
المملكة العربية السعودية	٤١٨	٢,٩١٤,٦٠٠	٦,٩٧٣
دبي	٦	٦,٦٠٠	١,١٠٠
سوريا	٦٤	٦١,٣٠٠	٩٥٨
الجمهورية العربية المتحدة	٢١٦	٢٣٦,٤٠٠	١,٠٩٤
الجمهورية العربية الليبية	٨٦٩	٣,٠٦٦,٧٠٠	٣,٥٢٩
الجزائر	٧٥٥	٩٣٦,٦٠٠	١,٢٤٠
تونس	٤٦	٧٩,٦٠٠	١,٧٣٠
المغرب	٤٠	١,٤٠٠	٣٥
معدل إنتاج البئر في الوطن العربي	٤,١٢٤	١٣,١٤٨,١٠٠	٣,١٨٨
الولايات المتحدة الأمريكية	٧٥٦,٠٠٠	٩,١٧٧,٦٠٠	١٢
كندا	٢٢,٩٠٠	١,٢٠٠,٠٠٠	٥٢
فنزويلا	٩,٩٠٩	٣,٥٨٠,٠٠٠	٣٦١
الاتحاد السوفياتي(*)	٤٨,٢٠٠	٦,١٥١,٢٠٠	١٢٧
نيجيريا	١٦٧	٥٣٧,٣٠٠	٣,٢١٧
إيران	٢٣٤	٣,٣١٤,٤٠٠	١٤,١٦٤
اندونيسيا	٢,٠٤٩	٧٢٤,٦٠٠	٣٥٤

(*) الإنتاج وعدد الآبار من أرقام عام ١٩٦٨.

الجدول رقم (٥)

دخل البلاد العربية من النفط في الفترة منذ عام ١٩٥٩ إلى عام ١٩٦٩

(بملايين الدولارات)

السنة	الكويت	السعودية	العراق	إمارات الخليج(*)	ليبيا	الجزائر	المجموع الكلي
١٩٥٩	٤٠٥	٣١٥	٢٤٣	٦٩	-		١٠٣٢
١٩٦٠	٤٦٥	٣٥٥	٢٦٦	٧٠	-		١١٥٦
١٩٦١	٤٦٤	٤٠٠	٢٦٦	٧٠	٣		١٢٠٣
١٩٦٢	٥٢٦	٤٥١	٢٦٧	٧٥	٣٩		١٣٥٨
١٩٦٣	٥٥٧	٥٠٢	٣٢٥	٨٣	١٠٩		١٥٧٦
١٩٦٤	٦٥٥	٥٦١	٣٥٣	٩٦	١٩٧		١٨٦٢
١٩٦٥	٦٧١	٦٥٥	٣٧٥	١١٩	٣٧١		٢١٩١
١٩٦٦	٧٠٧	٧٧٧	٣٩٤	٢١٠	٤٧٦	١٦٢	٢٧٢٦
١٩٦٧	٧١٨	٨٥٢	٣٦١	٢٢٧	٦٣١	١٨٦	٢٩٧٥
١٩٦٨	٧٦٦	٩٦٦	٤٧٦	٣٥٤	٩٥٢	٢٤٦	٣٧٦٠
١٩٦٩	٨١٢	١,٠٠٨	٤٨٣	٤٣١	١١٣٢	٢٥٥	٤١٢١
المجموع							٢٣٩٦٠

(*) أبو ظبي، البحرين، قطر، وعمان من عام ١٩٦٨.

الجدول رقم (٦)

الوضع المالي للبلاد العربية المختلفة

البلد	الميزانية العامة ١٩٧٠/١٩٧١ (مليون دولار)	الدخل القومي ١٩٦٦ (مليون دولار)	دخل الفرد ١٩٦٦ (دولار)	احتياطي العملات الصعبة في نهاية ابريل عام ١٩٧٠ (مليون دولار)	قيمة الصادرات ١٩٦٩ (مليون دولار)	قيمة الواردات ١٩٦٩ (مليون دولار)
العراق	٢,١٠٩,٣	-	٢٧٠	٤١٠,٦	١,١٥٥,٠[٢]	٤٣٤,٩
ليبيا	٥١١,٨	١,٠٧٣,٣	٦٤٠	٩٠٢,٢	٢,١٦٣,٧	٦٧٥,٦
الكويت	٨٩٤,٣	١,٦٧٤,٣	٣,٤١٠	١٨٩,٥	١,٤٥٠,٠	٥٧٤,٥
سوريا	٧٢٧,٧	٩٧٢,٠	١٨٠	-	٢٠٦,٨	٤٠٩,٠
الجمهورية العربية المتحدة	٦,٠٠٣,٠	-	١٦٠	١٨٤,٠	٧٤٥,٥	٥٧٦,٣
السعودية	١,٤١٧,٧	١,٦٤٨,٨	٢٤٠	٦٧٤,٠	٢,٠٥١,٠	٩٥٩,٠
الجزائر	٩٠٧,٥	٢,٦٧٢,٣	٢٢٠	٤٠٥,٠[١]	٨٦٦,٤	٦٩٩,٦
المغرب	٨٠٨,٣	٢,٣٣٣,٣	١٧٠	١٢٨,٠	٤٩٨,٠	٥٦٤,٤
السودان	٤٠٥,٠	١,٣٩٤,٠	١٠٠	٦٨,٦	٢٤٩,٠	٢٦٣,٨
تونس	٢٨٢,٦	٨٩٢,٠	٢٠٠	٤١,٧	٤٤,٧	٧٠,٠
الأردن	٢٤٧,٥	٤٥٣,٠	٢٢٠	٢٥٦,٠	٤١,٣	١٨٩,٥
المجموع				٣٢٥٩,٦	٩٤٧١,٤	٥٤١٦,٦

(١) نهاية آب/أغسطس عام ١٩٦٨.

(٢) حسبت صادرات النفط عام ١٩٦٩ بالسعر المعلن.

إن كل احتمالات النجاح متوفرة. فالجدول رقم (٦) يبين الاحتياطي النقدي لبعض البلاد العربية المودع معظمه في البنوك الأجنبية في أوروبا وأمريكا واليابان. كما أن تأميم صناعة النفط العربي سيضيف إلى دخلنا الحالي ما يعادل مثل هذا المبلغ أو أكثر. وإذا استخدمنا معظم هذه الأموال التي أتت نتيجة للتأميم، أي حوالى ٢٧٠٠ مليون دولار، وأضفنا إليها الاحتياطي النقدي الحالي للبلاد العربية البالغ وقدره (٣٢٦٠) مليون دولار، كما في الجدول، فسيكون تحت تصرفنا ٦٠٠٠ مليون دولار على الأقل، ويمكن أن تزاد سنوياً بنسبة يتفق عليها. وهذه المبالغ الكبيرة قادرة ولا شك على أن تقيم جميع المشاريع التي يمكن إقامتها على مستوى الأمة العربية من محيطها إلى خليجها. ولنوضح هذه النقطة أكثر، يمكننا أن نذكر على سبيل المثال أن الأراضي الصالحة للزراعة في بعض الأقطار العربية كالعراق والسودان وليبيا والجزائر والمتحدة هي ٣٦٤,٠٠٠ ميل مربع ولا تزرع كلها حالياً، وهي مبينة في الجدول رقم (٧)، كما أن الثروة الحيوانية في السودان سينتظر تطويرها لصالح السودان والوطن العربي قيام السوق العربية المشتركة وصندوق التنمية العربي الذي تحدثنا عن كيفية الحصول على الأموال اللازمة له. كما أنه بالإمكان أن نذكر أيضاً بعض المشاريع التي يمكن أن تقام وتملكها البلاد العربية كلها وهي:

أولاً: قيام أسطول للنقل البحري ينقل البضائع بين البلاد العربية وبعضها وبينها وبين بلاد العالم المختلفة.

ثانياً: قيام أسطول لناقلات النفط الكبيرة والمتوسطة الحجم لنقل النفط العربي من الموانئ العربية إلى بلاد العالم المختلفة حيث يمكن حينئذٍ منع الشركات الأجنبية من تحويل جزء كبير من الأرباح إلى خارج البلاد العربية.

ثالثاً: قيام صناعات بتروكيميائية مشتركة بين البلاد العربية المتجاورة على أن تنسق هذه نشاطها مع البلاد العربية الأخرى كبلاد الخليج وبلاد شمال افريقيا بحيث تكون المنتجات البتروكيميائية والأسمدة الصناعية تتناسب كمياتها مع الطلب على الأسواق. وسيمنع التنسيق ولا شك، تنافس البلاد العربية الشقيقة على الأسواق، وبالتالي التقليل من أرباحها أو ربما سبب هذا التنافس خسارة وكساداً لصناعة هذه البلاد.

رابعاً: قيام صناعة للصلب في الوطن العربي بحيث تسد حاجيات البلاد العربية المختلفة وتؤمن كل ما يلزم لصناعة النفط من أنابيب صغيرة وكبيرة وأنابيب تبطين لآبار النفط وأنابيب إنتاج، وكذلك الصفائح اللازمة لخزانات النفط في الحقول وفي موانئ التصدير. ويمكن التوسع في صناعة الصلب الحالية الموجودة في الجزائر والجمهورية العربية المتحدة بحيث تكون قادرة على مواجهة جميع الطلبات اللازمة للوطن العربي سواء كان ذلك للاستعمال العادي أو استعمالات صناعة النفط.

خامساً: من الواضح أن التركيب الكيماوي لأنواع النفط الخام العربي في الخليج وفي شمال افريقيا لا تناسب منفردة متطلبات المنتجات في أهم أسواقها وهي أوروبا الغربية، وأن المستهلكين للنفط العربي يأخذون النفط العربي من شمال افريقيا ومن منطقة الخليج وشمال العراق وسوريا ويخلطونه بنسب مئوية معينة ليكونوا خليطاً إذا ما كرر أعطى منتجات نفطية تناسب ما تستهلكه تلك البلاد التي تستورد هذين النوعين من النفط. وقد قامت محطات خلط في هولندا وفي جنوب فرنسا، يرسل النفط المخلوط فيها بالأنابيب أو الأنهار إلى معامل التكرير المختلفة. وقد وجد المستهلكون أن هذه الطريقة أقل تكلفة. فمن الممكن للبلاد العربية المنتجة والمصدرة للنفط والتي لها موانئ لتصدير نفطها واقعة على البحر الأبيض المتوسط كسوريا والعراق والمملكة العربية السعودية وليبيا والجزائر والجمهورية العربية المتحدة أن تكون فيما بينها شركة تسويق تكون مهمتها تجميع النفط الخام من هذه البلاد في محطة شاطئ البحر الأبيض المتوسط ومن ثم خلط الأنواع المختلفة وتصديرها إلى الأسواق المختلفة. وسيكون في ذلك تشجيع للطلب على جميع أنواع النفط وزيادة في الدخل للبلاد العربية ذات العلاقة.

سادساً: أن تقوم الدول العربية ومنظمة الدول المصدرة للنفط بالتفاوض مع السوق الأوروبية المشتركة واليابان لتخفيض الضرائب على المنتجات النفطية في بلادها أو قبول مبدأ زيادة أسعار النفط بالنسبة المئوية التي تزيد في أسعار صادراتها من المنتجات الصناعية.

الجدول رقم (٧)

مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في بعض البلاد العربية (بالأميال المربعة)

البلد	أراضٍ صالحة للزراعة	أراضٍ تزرع حالياً	أراضٍ تستغل كمراع
ج.ع.م.	٣٥,٢٧٥	١١,٧٥٨	-
الجزائر	١٠٣,٧٠٧	٤٢,٠٤٢	٢٤٠,٩٤٨
ليبيا	٧,٥٠٠	٣٧٥	٤,٣٧٥
السودان	٣٢٤,٣٧٨	١٦٢,١٨٧	١٢٩,٧٥٠
العراق	١٤٦,٣٩٠	٣٦,٤٢٦	١١,٧١٠
المجموع	٦١٦,٧٥٠	٢٥٢,٧٨٨	٣٨٦,٧٨٣

إن كل ما ذكر أعلاه سهل تحقيقه بالنسبة للمثقف العربي. فنحن أمة ما عرفت بالتخلف العقلي، والمهندس العربي إذا ما أُتيحت له الفرصة يمكنه أن يؤدي ما يؤديه أي مهندس آخر من أي عنصر بشري، وتاريخنا يدل بكل وضوح على ذلك. فنحن أصحاب حضارة وأصحاب رسالة وساهمنا في تطوير الحضارة الإنسانية، وإن كانت هناك عقد تخلف وشعور بالنقص فهي ليست في عقل الإنسان العربي الحديث ولكنها

توجد فقط في ذهنية بعض الحكومات العربية التي قد تولدت عندها وبدوافع تسبب بها الاستعمار الذي يقول مفكروه دائماً وأبداً: لكي تضمنوا استغلال الموارد العربية امنعوا الإنسان العربي من الالتقاء وامنعوا وحدة البلاد العربية بكل ما تستطيعون من قوة. والخلافات الشديدة التي نراها بين بعض الحكومات العربية في الوقت الحاضر لا يجد المفكر والمثقف سبباً علمياً يبررها. فبالرغم مما نعانيه من انكسار في الحروب ومن انخفاض في مستوى المعيشة يحتمان نسيان جميع الخلافات، نجد أننا نعيش في ظلام ونتخبط ونتعثر في طريقنا نحو تحرير أرضنا وإنساننا من ذل الغزو الأجنبي والاستعمار الاقتصادي نتيجة عدم وضوح الرؤية وقيام التكامل الاقتصادي والسياسي بين الشعوب العربية. والاقتصاديون العرب مسؤولون، في نظري، عن بث التوعية بين الشعوب العربية وإزالة سوء التفاهم الناتج عن الاعتقاد بأن الأنظمة الاقتصادية المختلفة تمنع التعاون العربي على المستوى الاقتصادي.

النتيجة

إن عصر النفط الذي تعيشه أمتنا يجب ألا يمر بدون أن يترك أثراً واضحاً على سير الحياة فوق الأرض العربية من الخليج إلى المحيط. وكما قلنا ان النفط ضيف مؤقت وسينتهي مخزوننا من هذه المادة على اعتبار أن رواسب النفط لا تعوض وأن برميل النفط لا يستخدم إلا مرة واحدة. وكل الدلائل تشير على أنه لا بد لنا أن نزرع النفط[٢] فوق أرضنا لينبت الازدهار والحضارة والتقدم للإنسان العربي.

إن العالم المتحضر في سباق للحصول على مصادر للطاقة. وقد أخذ المخططون في البلاد الصناعية الكبرى يبدون قلقاً شديداً على مستقبل إمداداتهم، فلا الطاقة الذرية تستطيع أن تحل محل النفط نظراً لما يصاحب استخدامها من خطر على حياة الإنسان ولارتفاع تكاليفها، ولا رواسب الفحم قادرة على أن تنافس المواد النفطية وهي، أي رواسب الفحم، تسلم الآن بسهولة للمواد النفطية مجالات استعمالاتها. والاتجاه السريع لاستخدام المواد النفطية عالمياً الذي يتزايد بمعدل ٧,٨ بالمئة سنوياً والذي ظهر أثره على مستوى الإنتاج العالمي والإنتاج في البلاد العربية المختلفة كما هو واضح في الرسوم البيانية رقم (١)، (٢)، (٣)، و(٤)؛ كل هذا يجب أن يقنعنا بأن مركزنا التفاوضي الحالي قوي جداً وأن الاتفاقيات القائمة على استغلال النفط فوق الأرض العربية والتي قد اعتمدت في شروطها على مبدأ العلاقات بين القوي القادر المدرك والضعيف العاجز المتخلف يجب أن تستبدل بعلاقات أخرى أكثر عدالة وأكثر تحقيقاً للمصالح الوطنية للدول المنتجة والمصدرة للنفط.

---

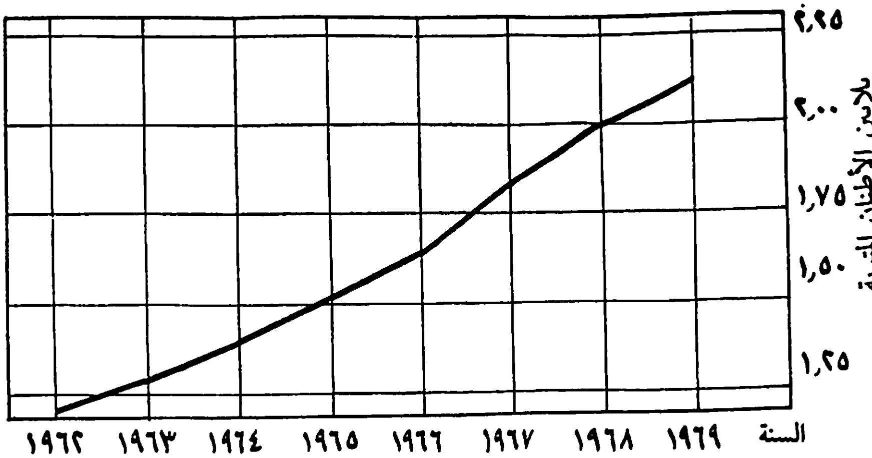
(٢) اصطلاح فنزويلي يعني استثمار عوائد النفط في تطوير الزراعة والإمكانيات الأخرى.

إن دعوتنا لتأميم عمليات الإنتاج فوق الأرض العربية يجب أن تكون شعار كل عربي وكل مواطن من بلد في مرحلة التطوير على أساس أن هناك استحالة مادية طالما استمرت هذه الحال لرفع مستوى المعيشة للإنسان العربي وتطوير إمكانيات الأرض العربية من محيطها إلى خليجها. ولهذا فلا بد من مضاعفة الدخل من النفط عن طريق التأميم. والتأميم عملية مشروعة وضرورة قومية قصوى. فدخلنا الحالي من النفط الذي يبلغ في مجموعه ٤١٢١ مليون دولار سنوياً لا يعطى للفرد العربي في جميع أوطانه أكثر من ٤١ دولاراً في السنة، وهذا بعيد كل البعد عن أن يساعد في رفع مستوى المعيشة بين الطبقات العربية الفقيرة. نقول هذا الكلام ونحن نعرف أن إمكانياتنا من الثروات الطبيعية كبيرة ولكن تطوير هذه الإمكانيات لن يتم إلا عن طريق الأموال التي يمكن الحصول عليها من النفط.

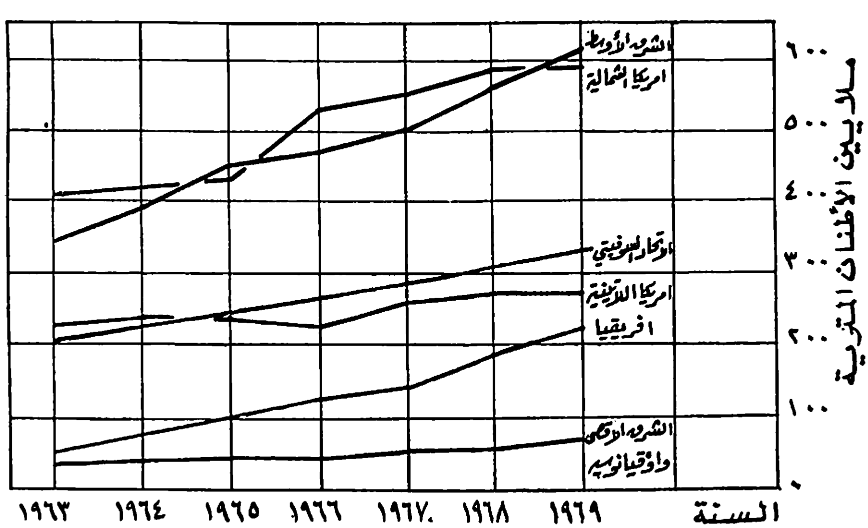
إذا لم يكن في الإمكان أن نؤمم صناعة النفط في بلادنا دفعة واحدة فعلى الدول العربية التقدمية المنتجة والمصدرة للنفط أن تجعل ذلك هدفاً أساسياً ورئيسياً في سياساتها وأن تصل إلى ذلك الهدف بأسرع وقت ممكن وذلك بعد إتمام إعداد الشعب للقيام بهذه المهمة. ويمكننا أن نتمثل وبإعجاب بما تحقق من إنجازات في هذا المجال في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والجمهورية العربية السورية، وما يتحقق حالياً في الجمهورية العربية الليبية.

إن قوتنا التفاوضية في الخمس أو العشر سنوات القادمة هي أقوى ما يمكن أن تكون عليه، وعلينا في هذه الفترة أن نتخذ القرارات اللازمة لتحرير صناعة النفط فوق أرضنا من سيطرة الطامعين والمستغلين. وإن في تأميم صناعة النفط وشعور الجماهير العربية في البلاد المنتجة والمصدرة للنفط أنها تستفيد من ثرواتها الطبيعية الفائدة العادلة، ضمانات أكيدة لتدفق النفط بأسعار معتدلة إلى المستهلكين في جميع أنحاء الكرة الأرضية.

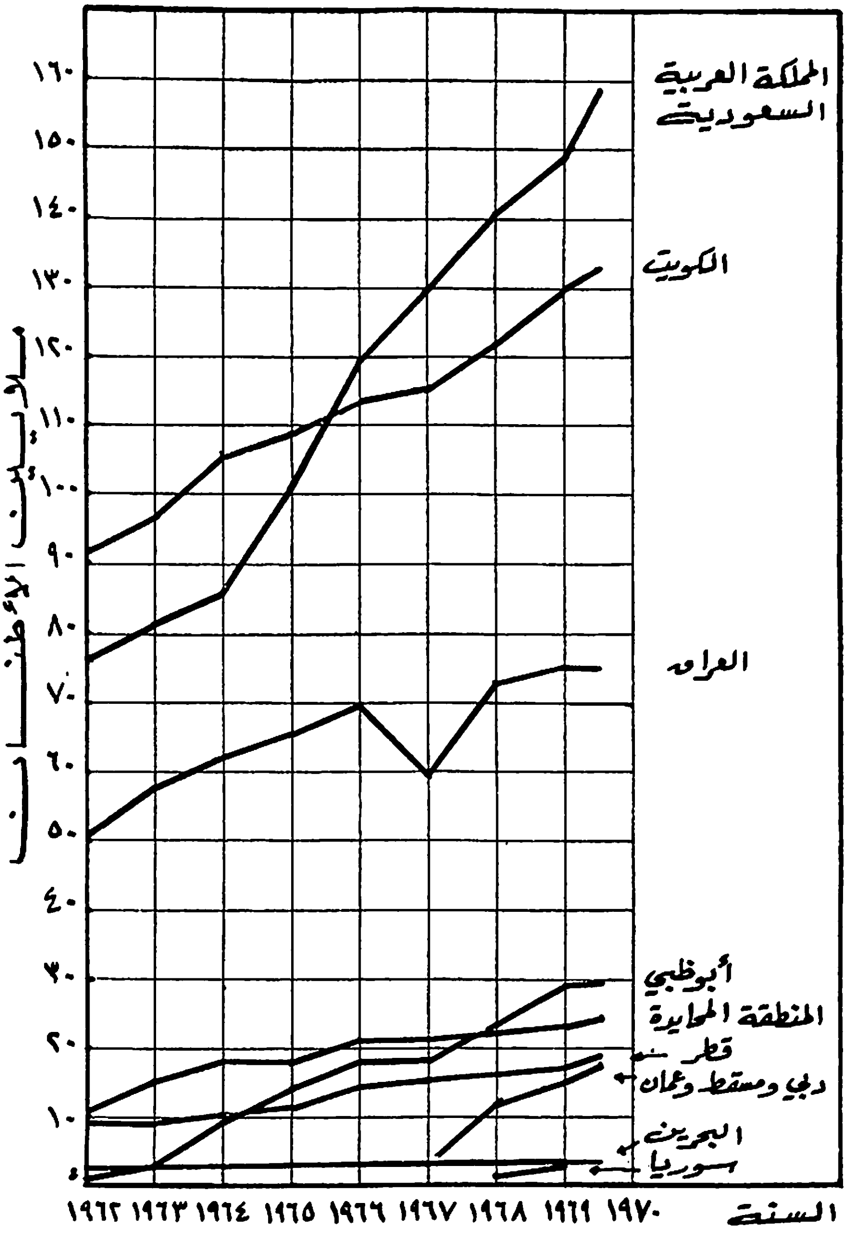
الرسم البياني رقم (١)
الارتفاع في إنتاج النفط في العالم في الفترة من عام ١٩٦٢ إلى عام ١٩٦٩



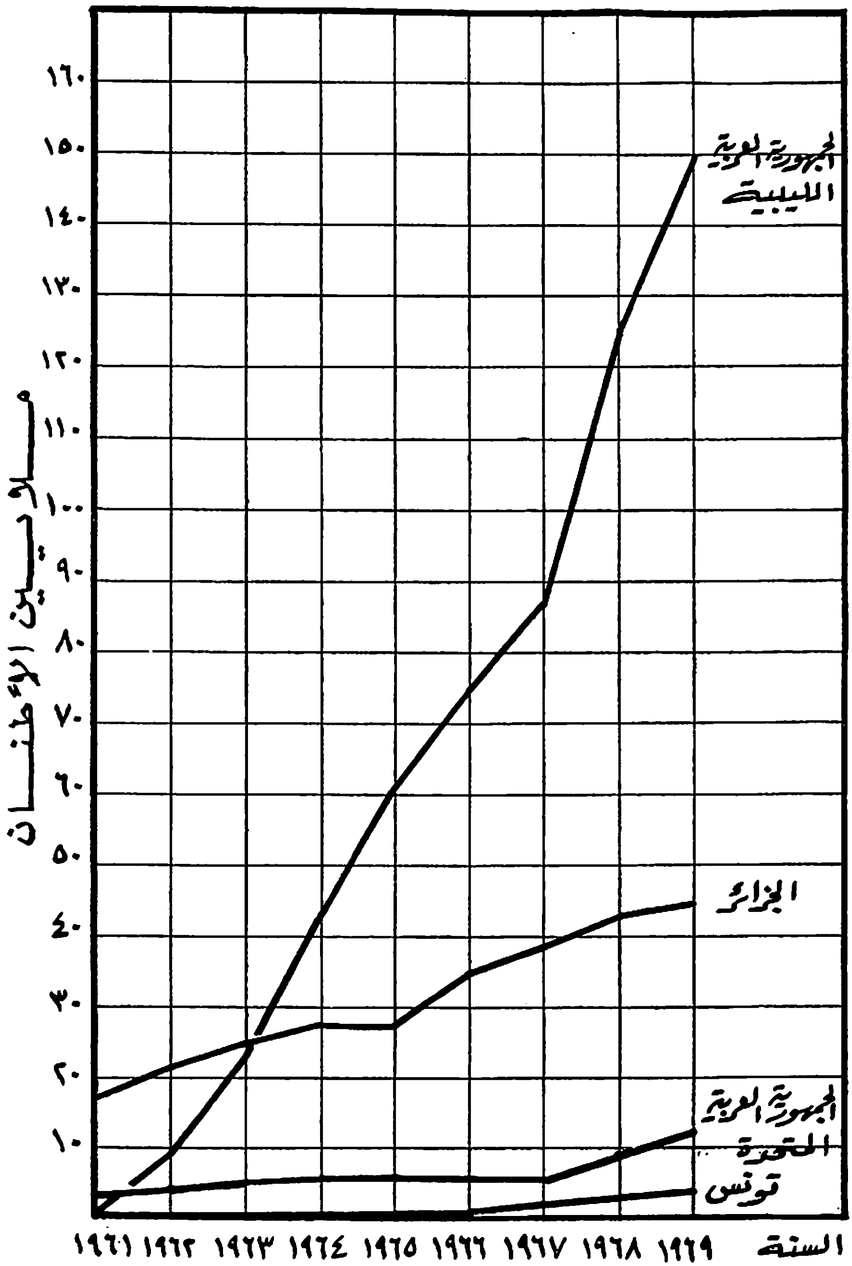
الرسم البياني رقم (٢)
الارتفاع المطرد في كميات الإنتاج السنوي للنفط الخام في أهم المناطق المنتجة لهذه المادة في العالم في الفترة بين عامي ١٩٦٣ و١٩٦٩



الرسم البياني رقم (٣)
الإنتاج السنوي للدول العربية في منطقة
الخليج العربي في الفترة من عام ١٩٦٢ إلى منتصف عام ١٩٧٠



الرسم البياني رقم (٤)
الإنتاج السنوي لكل من الجمهورية العربية الليبية والجزائر والجمهورية العربية المتحدة وتونس في الفترة من عام ١٩٦١ إلى عام ١٩٦٩



معركة الألف مليون دولار بين الدول المنتجة للنفط والشركات الاحتكارية(*)

أعلنت منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك» المكونة من فنزويلا، والجزائر، وليبيا، والعراق، والكويت، والسعودية، وقطر، وأبو ظبي، وإيران، واندونيسيا، بعد انتهاء مؤتمرها الثاني والعشرين الذي عقد في طهران في الخامس من شباط الحالي، أنها قد أعطت شركات النفط العالمية البالغ عددها ٢٢ شركة، مهلة تنتهي في الخامس عشر من شباط لتقبل المطالب التي تقدمت بها المنظمة للشركات نيابة عن الدول المنتجة في منطقة الخليج العربي وهي: إيران، والعراق، والكويت، والسعودية، وقطر، وأبو ظبي، وإلا فإن هذه الحكومات ستقدم على إصدار تشريع بهذه المطالب من جانب واحد. وفي حال رفض أية شركة الانصياع لهذا الالتزام، فإن جميع البلدان الأعضاء في المنظمة ستقاطعها وتمنعها من مزاولة إنتاج النفط وتصديره.

ويلاحظ هنا أن العقوبة موجهة إلى الشركات وليس إلى المستهلكين، إذ يمكن لهؤلاء شراء النفط مباشرة من حكومات البلدان المنتجة. وهذه النقطة مهمة، إذ ليس القصد عقاب المستهلكين.

وقد أكدت كل البلدان الأعضاء التزامها بهذا القرار ما عدا اندونيسيا التي قال مندوبها ان الوضع في بلاده في الوقت الحاضر يختلف عنه في البلدان الأخرى.. فصناعة النفط هناك مؤممة، والشركات تدفع ضريبة قدرها ستون في المئة، وللحكومة الحق برفض أية أسعار تعلنها الشركات للنفط الاندونيسي ولا تعتبرها الحكومة مجزية.

والآن ما هي مطالب المنظمة؟ وهل هي في صيغتها الأخيرة عادلة ومنصفة

(*) نشر في: **نفط العرب**، السنة ٦، العدد ٦ (آذار/مارس ١٩٧١)، ص ٨ ـ ١٣. نقلاً عن: **الأنوار**، ١٤/٢/١٩٧١.

لشعوب منطقة الخليج العربي؟ وهل يمكن لهذه الأسعار الجديدة لو قبلتها الشركات بدون إدخال تعديلات كبيرة عليها، أن تحل المشاكل الدائمة بين الشركات الأجنبية المنتجة للنفط والممثلة للدول الصناعية الكبرى التي تستورد هذا النفط؟ وماذا عن المنتجين العرب الذين يصدرون نفطهم من موانئ البحر الأبيض المتوسط، وهم السعودية، العراق، ليبيا، والجزائر؟ وهل حل مشكلة الأسعار في منطقة الخليج، يحلّ بطريقة مباشرة مشاكل الأسعار في منطقة البحر الأبيض المتوسط؟ وهل أن قرار مؤتمر طهران الخاص بمساندة دول الخليج لدول شمال افريقيا الذي يشترط أن تقبل دول شمال أفريقيا قرارات مؤتمر طهران مع إدخال تعديلات خاصة في الموقع الجغرافي، يساعد أم يعيق دول الشمال الافريقي (ليبيا والجزائر)؟

وأخيراً ما هو الحل المنطقي لمشكلة الأسعار الذي يمكن أن يوجد جواً من الاستقرار في العلاقات بين الدول المنتجة والمصدرة للنفط، والدول المستوردة والمستهلكة له، وأهم هذه الأخيرة أوروبا الغربية واليابان والولايات المتحدة الأمريكية؟

محاولة للإجابة عن التساؤلات

وسنحاول الإجابة عن هذه التساؤلات لعلنا نعطي فهماً حقيقياً لمسألة النفط التي هي في الواقع مع مشكلة الأرض المغتصبة فلسطين، أهم المشاكل التي تواجه الإنسان العربي الحديث في جميع أوطانه، وإذا ما حصل العرب على عوائد عادلة لنفطهم، استطاعوا بشكل فعال تقوية جهودهم لحل مشكلة فلسطين. وإذا ما سيطر العرب على مصير نفطهم، ملكوا سلاحاً يرهب أعداءهم وينفع إلى حد بعيد أصدقاءهم الذين وقفوا معهم أيام محنتهم.

مطالب منظمة «الأوبك» من الشركات العالمية

تتلخص المطالب التي تقدم بها أعضاء منظمة «الأوبك» في منطقة الخليج العربي، في رفع الأسعار المعلنة، وزيادة ضريبة الدخل بحيث يزيد متوسط دخل كل حكومة عن البرميل الواحد المصدر من بلادها بما يعادل ستة وثلاثين سنتاً.

وقد وافقت الشركات فعلاً على أن ترفع الضريبة على أرباحها الصافية من ٥٠ بالمئة إلى ٥٥ بالمئة، ولم يبق إلا أن توافق على رفع الأسعار المعلنة بنسبة تجعل دخل كل حكومة عن كل برميل يصدر من بلادها يرتفع إلى ما يعادل ١٢٥ سنتاً.

وقدرت الشركات أن طلبات الحكومات هذه سترفع عائدات نفط منطقة الخليج إلى حوالى بليون دولار أو ألف مليون دولار في العام.

أما عرض الشركات، فيمكن تلخيصه بأن تزاد الأسعار المعلنة ٢٠ سنتاً عن كل

برميل يذهب منها فقط حوالى ١٢ سنتاً للحكومات، والباقي تأخذه الشركات بالإضافة إلى زيادة الضريبة خمسة في المئة عن كل برميل، على أن يستمر العمل في الاتفاقية لمدة خمس سنوات بدون تغيير، اللهم إلا ما يتعلق بقيمة العملة.

وقدرت الشركات أن هذا العرض سيزيد دخل الحكومات في منطقة الخليج العربي، بحوالى ٦٠٠ مليون دولار سنوياً ترتفع إلى حوالى ١٥٠٠ مليون دولار في عام ١٩٧٥. وقد رفضت حكومات منطقة الخليج هذا العرض، غير أن الطرفين اتفقا من حيث المبدأ على أن تزاد الأسعار التي يتفق عليها زيادة سنوية بنسبة مئوية يتم الاتفاق عليها أيضاً، وهذه الزيادة تمثل تعويضاً عن الانخفاض في القيمة الشرائية للعملات التي تدفع ثمناً للنفط. ولم يتم الاتفاق بعد على هذه النسبة. والحكومات تصر على أن تكون هذه النسبة حوالى ثلاثة في المئة سنوياً.

هذا ملخص لطلبات حكومات منطقة الخليج وعرض الشركات. وقد قطعت الشركات المفاوضات محتجة بأن طلبات الحكومات عالية جداً، وأنه لا بد لها من الحصول على ضمانات بأن توافق كل من حكومات ليبيا والجزائر والعراق والسعودية التي تصدر كل أو بعض نفطها من موانئ البحر الأبيض المتوسط بالتقيد بما يتفق عليه في طهران، مع إدخال بعض التغييرات الخاصة في الموقع الجغرافي لمنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط. وقد أعلنت الحكومات بعد رفض الشركات لمطالبها بأنها ستضطر للتشريع إذا لم تعلن الشركات قبولها للمطالب التي تقدمت بها في ظرف عشرة أيام.

إن مطالب حكومات منطقة الخليج العربي يمكن اعتبارها متواضعة جداً إذا ما قورنت بما يجب أن تحصل عليه، ومع ذلك فإن موقف التردد من قبل أعضاء المنظمة، شجع الشركات على الرفض وقطع المفاوضات على أساس أن طلبات الحكومات عالية، وأنها، أي هذه الحكومات، لا تضمن قبول الجزائر وليبيا لهذه المطالب إذا ما قبلتها الشركات.

أخطاء ارتكبتها منظمة «الأوبك»

ولقد ارتكبت المنظمة عدة أخطاء جسيمة في مؤتمرها الثاني والعشرين الذي انعقد في طهران، وسيكون لهذه الأخطاء أثر كبير على العلاقات بين المنتجين في المناطق المختلفة.

وأول هذه الأخطاء أن المنظمة قد أصدرت قراراً يحدد الطريقة التي تؤيد بها المنتجين في شمال افريقيا أي ليبيا والجزائر. فالقرار يقول إنهم سيقفون مؤيدين لكل ما تتخذه حكومتا ليبيا والجزائر لتطبيق قرار المنظمة (١٢٠) في مؤتمرها الحادي والعشرين في كاراكاس (فنزويلا)، شريطة أن تكون طلبات ليبيا والجزائر تتمشى وما

تحصل عليه دول الخليج، مع إضافات تتعلق بالكثافة والموقع الجغرافي.

والقرار رقم (١٢٠) لم يقل إن أسعار ليبيا والجزائر يجب أن ترتبط بأسعار الخليج، بل نص على أن تكون الأسعار معادلة أو مرتبطة بأعلى الأسعار في البلاد الأعضاء. فلماذا إذن لا تكون أسعار فنزويلا وهي عضو كبير في المنظمة، هي الأسعار التي تقارن بها الأسعار من حوض البحر الأبيض المتوسط. والفقرة التي نشير إليها في القرار (١٢٠) هي كما يلي:

٢ ـ إزالة التفاوت الحالي في أسعار النفط المعلنة أو الأسعار الاسترشادية في الدول الأعضاء، على أساس أعلى سعر معلن مطبق في الدول الأعضاء مع مراعاة الاختلافات في الكثافة والموقع الجغرافي، وأي تصعيد مناسب في الأسعار للسنوات القادمة.

فلماذا يحاول المنتجون في منطقة الخليج العربي تحديد الزيادة التي يطالب بها المنتجون في الشمال الافريقي، بربطها بالزيادة التي قد يحصلون عليها من الشركات؟ وهذا مخالف نصاً وروحاً للفقرة الثانية من القرار (١٢٠).

أما الخطأ الثاني الذي ارتكبته المنظمة، فهو رفض التفاوض على أساس دولي، وجعل جميع أعضائها يتقيدون بالقرار الذي يتفق عليه إذا ما كان قائماً على أساس قاعدة دولية. فأسعار النفط الفنزويلي مرتبطة بأسعار النفط الأمريكي. وربط أسعار شمال افريقيا والبحر الأبيض المتوسط والخليج العربي بقيمة النفط الفنزويلي في غرب أوروبا، سيعطي للمنتجين في شمال افريقيا وفي حوض البحر الأبيض المتوسط ومنطقة الخليج العربي، أسعاراً عادلة ومجزية، وهذه قاعدة اقتصادية علمية صحيحة.

وكان طلب الشركات التفاوض مع المنظمة اعترافاً منها لأول مرة بهذه المنظمة كمؤسسة دولية، وهذا أيضاً ما كانت المنظمة تسعى جهدها للحصول عليه. فقيام المنظمة نفسها كان تعبيراً عن رغبة من قبل منشئيها بجعل أسعار النفط الخام ومنتجاته، تعلن على مستوى دولي، ترتفع بازدياد الطلب عليها، وتتأثر بالأسعار العامة للتجارة الدولية. فكيف نسمح لأنفسنا أن نرفض ما كنا نطالب به طوال السنين الماضية وفي عدد كبير من مؤتمرات الأمم المتحدة؟

الشركات تجر المتفاوضين لمسالك شائكة

ولكن الحقيقة المؤلمة أن الشركات استطاعت أن تجر المفاوضين إلى مسالك شائكة، وجعلتهم يقبلون بشروط أقل مما يستحقون. والشركات بإصرارها على أن يقبل منتجو ومصدرو النفط في حوض البحر الأبيض المتوسط، الشروط التي يقبلها منتجو الخليج، هي التي جعلت مؤتمر المنظمة يصدر قراره المؤسف الذي حاول فيه

ربط الشمال الافريقي بأسعار الخليج، وبالتالي جعل هذه الأسعار منخفضة وغير عادلة، مما خلق هوة كبيرة بين ما يريده العرب في شمال افريقيا والمنتجون في منطقة الخليج العربي.

وقد نجحت الشركات في هذا إلى أبعد الحدود، وشجعها نجاحها هذا في أن تقطع المفاوضات، وأن تطلب من الحكومات الغربية زيادة ضغطها على حكومات البلاد المنتجة، وهذا يفسر لنا محاولة تسليط الأضواء على شاه إيران ورجال حكومته، وجعلهم يقودون المفاوضات لأن الشركات والحكومات الغربية تعلم جيداً المدى الذي يمكن لشاه إيران ولحكومته أن يصلوا إليه في طلباتهم.

وعلينا أن نعلم أن شاه إيران كان قد قبل في تشرين الثاني الماضي عرضاً متواضعاً جداً من الشركات يتلخص برفع ضريبة الدخل الإيرانية على الشركات خمسة في المئة، وزيادة أسعار النفط الثقيل تسعة سنتات.

فالشركات بعدما اضطرت إلى التسليم بطلبات الحكومة الليبية في أيلول الماضي، التي بموجبها رفعت الأسعار الليبية ثلاثين سنتاً عما كانت عليه عن كل برميل، وارتفعت ضريبة الدخل على الشركات في ليبيا بمعدل يتراوح بين ٤ و٨ في المئة تعويضاً للغبن الذي كانت تتعرض له مصالح الشعب الليبي على يد الشركات الأجنبية: بعد أن اضطرت الشركات إلى أن تخضع للطلبات العادلة التي تقدمت بها الحكومة الليبية، أعلنت ارتفاعاً في الأسعار في منطقة البحر الأبيض المتوسط قدره ٢٠ سنتاً للنفط السعودي المصدر من صيدا، و٢٠ سنتاً للنفط العراقي المصدر من بانياس وطرابلس.

وهكذا نرى أن الحكومة الإيرانية ليست أحسن من يقود المفاوضات، لأن لها ارتباطات سياسية واقتصادية وعسكرية مع المعسكر الغربي الذي تنتمي إليه الشركات، ولأنها قد رضيت بمطالب أقل بكثير مما يطالب به المنتجون في منطقة الخليج، وما يجب أن يحصلوا عليه. كما أن حكومة شاه إيران لم تعط حجمها الحقيقي في تمثيل المنطقة. فالذي يجب أن نعرفه، هو أن إيران لا تملك أكثر من ١٦ بالمئة من احتياطي النفط في منطقة الخليج، مع أنها تنتج ٢٧ بالمئة من مجموع الإنتاج. أما الباقي من الاحتياطي والإنتاج، فإنه ملك للعرب.

إن قرارات مؤتمر طهران لم تكن ضعيفة وغامضة ولا تعتمد على أسس علمية فقط، بل إنها أضرت بمصلحة الشعوب العربية في شمال افريقيا، وشجعت الشركات على أن تستمر في المماطلة في الاستجابة للمطالب المتواضعة من قبل حكومات البلاد المنتجة في الخليج العربي. وما عودتها إلى مائدة المفاوضات ومحاولة الحكومة الانكليزية والحكومة الأمريكية التدخل لمنع التشريع، الا دليل على الخطأ الذي ارتكب في مؤتمر طهران.

الذين يريدون مثلاً آخر عن الأضرار التي حدثت، لا بد أن يعلموا أن نجاح الشركات في الحصول على قرار يقيد طلبات المنتجين في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، هو الذي شجع الحكومة الفرنسية على أن تطلب إيقاف التفاوض مع الحكومة الجزائرية لتعديل اتفاقيات عام ١٩٦٥. وكلنا نعرف أنها تريد تأجيل المفاوضات حتى يتقرر سعر النفط في منطقة الخليج الذي من المفروض فيه أن يحدد المدى الذي ستذهب إليه حكومتا الجزائر وليبيا في رفع أسعار نفطهما. وستطالب الحكومة الفرنسية ولا شك أن توافق الجزائر على أسعار الخليج مضافاً إليها تعديلات تتعلق بالكثافة والنوعية والموقع الجغرافي.

إن أخطاء مؤتمر المنظمة الذي انعقد في طهران مرجعها، ولا شك، إلى السرعة في عقد مثل هذه المؤتمرات، والذهاب إليها بدون دراسات أو خطة مرسومة بالإضافة إلى غموض القرار (١٢٠) الذي اتخذ في كاراكاس.

إنني كإنسان عربي أشعر بالألم من أن كثيراً من الذين يتعرضون للمسائل العامة غير متفهمين تماماً للوضع، وأشعر أنه كان من الأفضل لو أن وقت المفاوضات كان أطول من الوقت الذي حدد له، والمنظمة بمستوى علمي أرفع مما برهنت عنه. فمن الغريب مثلاً أن سكرتير عام منظمة «الأوبك» لم يظهر له أثر في سير المفاوضات، ولم تلعب المنظمة دوراً حيوياً في توجيه هذه المفاوضات. وكان المفاوضون، كما شاهدت بنفسي في طهران، ليست لديهم خطة واضحة ولا هدف مرسوم. والشركات ولا شك تعرف مدى ما يعرفون، وهي بطبيعتها تحاول ألا تفرط بسنت واحد بدون أن تكون مضطرة لذلك.

النتيجة

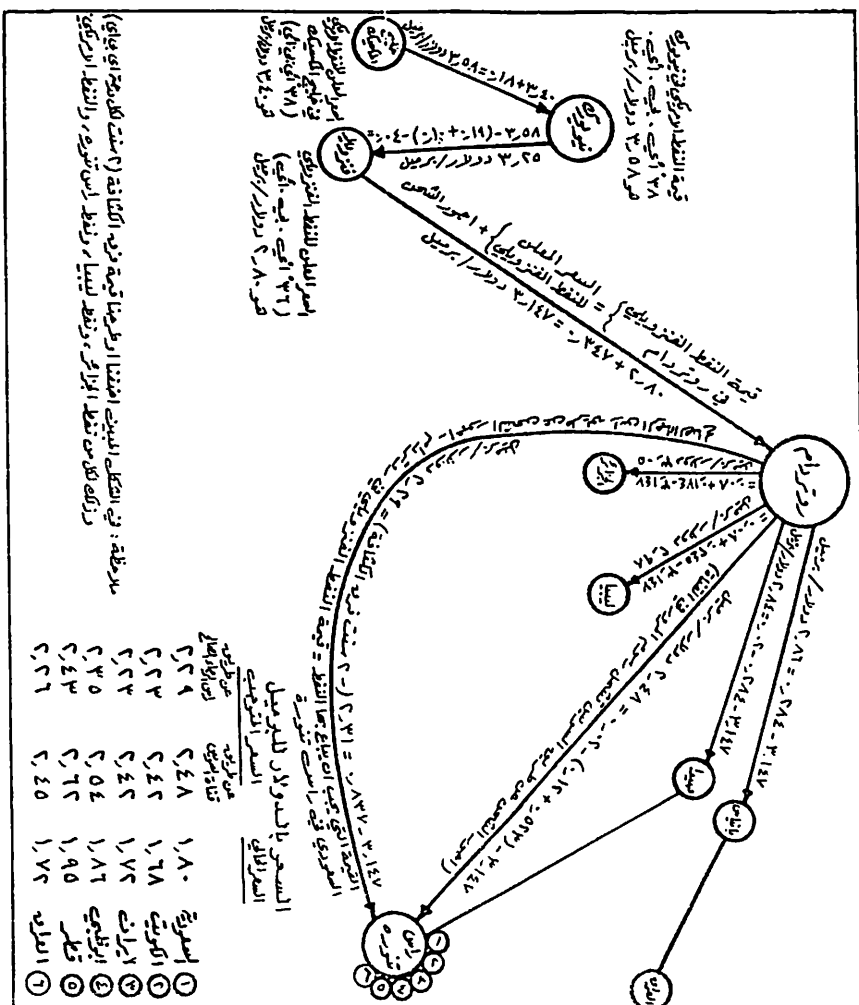
حتى لو استطاع المنتجون في منطقة الخليج العربي أن يشرعوا أو أن يقتنعوا بوجهة نظر الشركات ويؤجلوا التشريع ويخرجوا باتفاقية متواضعة تزيد من أسعارهم المعلنة ومن ضريبة الدخل التي يفرضونها على الشركات، فإن هذا الحل لن يكون عادلاً للمنتجين في شمال افريقيا لأنه سيكون أقل من الطلبات التي تقدمت بها هذه الدول فعلاً للشركات.

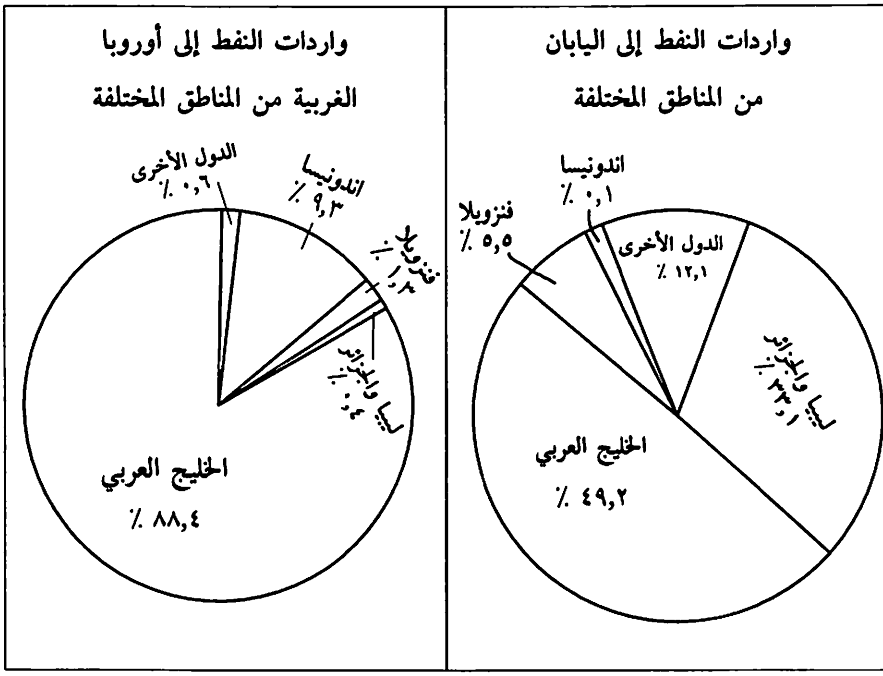
توقع الخلافات مع فرنسا

ومعنى هذا أن خلافات شديدة ستستمر بين ليبيا والجزائر من جهة، وبين الفرنسيين والشركات النفطية الأخرى من جهة أخرى، ولن نصل إلى حل عادل يضمن رضى المنتجين عن عوائدهم واطمئنان المستهلكين من وصول النفط إلى مصانعهم ومعامل تكريرهم. وأريد أن أكرر هنا أنه لا بد من الوصول إلى معادلة

علمية عالمية، تعلن بموجبها أسعار النفط في كل مكان وذلك بأخذ قيمة النفط الفنزويلي في أوروبا الغربية، وهي كما نعلم وكما يظهر من الرسومات المرفقة، أكبر أسواق العالم المستوردة للنفط.

وبطرح أجور النقل من أي ميناء مصدر للنفط من هذه القيمة، يمكن التوصل إلى مقدار الأسعار التي يجب أن تعلن لجميع أنواع النفط في العالم. وهذا مطابق لروح القرار (١٢٠) الذي اتخذ في كاراكاس. فالذين يريدون تصدير نفطهم إلى أوروبا الغربية، ما عليهم إلا أن يطرحوا من هذه القيمة أجور النقل من بلادهم إلى أوروبا الغربية، والباقي هو السعر الذي يجب أن يعلن للنفط في موانئهم.





وهذه طريقة بسيطة وسليمة من الناحية الاقتصادية وغير معقدة، ويمكن للمنتجين في قطر وأبو ظبي ودبي وعمان أن يطمئنوا إليها. وباستخدام هذه الطريقة، ستقفل جميع الأبواب وإلى الأبد أمام الشركات الاحتكارية في المغالطة بالأسعار.

وفيما يتعلق بالأسعار التي تعلن لأنواع النفط الخام المختلفة، يجب أن تتخذ طريقة التقييم لأنواع النفط التي تتبعها صناعة التكرير في الولايات المتحدة الأمريكية كمقياس، على اعتبار أن صناعة التكرير هناك تقوم في سوق حرة تنافسية، وليس هناك تلاعب في الأسعار ولا مغالطات في الحساب.

اختصار فترة استقرار الأسعار

وكذلك أن تختصر المدة التي طلبتها الشركات كفترة استقرار للأسعار لتصبح ثلاث سنوات بدلاً من خمس، لأن الثلاث سنوات في اعتقادي كافية لخلق جو من الاستقرار في الأسعار إذا ما أمكن خلق جو من الثقة المتبادلة بين الدول المنتجة والشركات التي تعمل في بلادها. أما إذا انعدم هذا الجو، فلا الثلاث ولا الخمس سنوات قادرة على خلق جو الاستقرار المنشود.

كما أن هناك عاملاً آخر لاختيار الثلاث سنوات بدلاً من الخمس التي طلبتها الشركات، وهو أن الحكومة الفنزويلية التي قررت رفع ضريبتها على الأرباح الصافية لشركات النفط من ٥٢ إلى ٦٠ بالمئة وأعطت لنفسها الحق في تعيين الأسعار التي يباع

بها نفطها، قررت أن تكون المدة التي تستمر فيها الأسعار بدون تغيير ثلاث سنوات ابتداءً من شهر آذار القادم.

ولهذا فإن اختيار الثلاث سنوات واتخاذ نفط فنزويلا كقاعدة للأسعار، سيخلق حالة استقرار نفسية بين المنتجين في منطقة الخليج العربي وشمال افريقيا. ولا شك عندي أن منتجي شمال افريقيا وفنزويلا وكذلك منتجي الخليج، سيجدون أنفسهم قانعين بما يحصلون عليه ثمناً لنفطهم.

وإذا كانت طريقة أخذ نفط فنزويلا قاعدة لأسعار الخليج سترفع الأسعار بشكلٍ قد تعتبره الشركات مرهقاً لها، فيمكن أن تقسط هذه الزيادة على ثلاث سنوات بدلاً من رفعها مرة واحدة.

وأخيراً كنت أتمنى أن تكون المنظمة قد توصلت إلى قاعدة اقتصادية سليمة لتحديد الأسعار في جميع البلاد الأعضاء وأن لا أضطر إلى كتابة هذا الكلام. ولكن بعد أن استطاعت الشركات أن تتغلب بمخططاتها على محاولات المنظمة، لا بد من أن يساهم كل عربي بوضع أفكاره تحت تصرف «الأوبك» التي لا بد لها من الصمود أمام ألاعيب الشركات، ولا زال هناك متسع من الوقت لإعادة النظر في قراراتها السابقة.

هكذا نحقق قومية المعركة(*)

لا يعرف التاريخ الحديث أمة تعرضت لمثل ما تعرضت له الأمة العربية من ضغوط هائلة لإرغامها على التنازل عن حقوقها وإتاحة الفرصة أمام غزاة أجانب لاحتلال أرضها واغتصاب جزء عزيز من وطنها. وهذا الضغط يمارس علينا بحجة الحفاظ على السلام العالمي والحيلولة دون وقوع اصطدام نووي بين الدولتين العملاقتين في العالم، وإحداهما صديقة لنا، بينما نصبت الأخرى نفسها عدوة لنا وخصماً.

وبكلام آخر مطلوب منا أن نضحي بحياة أكثر من مليوني إنسان عربي وبكرامة الأمة العربية كلها لكي لا تقوم حرب عالمية نووية، قد تؤدي إلى فناء البشرية.

مجرد محاولات تهويل

وفي رأينا أن هذا كله غير صحيح، ولا يقصد منه سوى التخويف والتهويل. فها هي حرب الهند الصينية مستعرة منذ أكثر من ٢٠ سنة، وتستخدم فيها كل أنواع الأسلحة الفتاكة التي أنتجتها المصانع السوفياتية والأمريكية، وعلى الرغم من ذلك لم تؤد إلى تفجير نيران حرب عالمية ولم تعرض البشرية للإبادة والفناء.

وقياساً على هذا، فإن الحرب من أجل تحرير فلسطين والحفاظ على الخليج العربي وكل الأرض العربية، إنما هي حرب إذا خضناها، فإنما فرض علينا ذلك فرضاً، ومن الخير ألا نحجم عن ذلك أو نتردد، وأن نضع كل إمكانياتنا لتحقيق النصر فيها.

وليس ثمة من يجهل أن القطرية والإقليمية والتجزئة أوهنت الأمة العربية وضعضعت قواها، وأن هذه الأمة لو نجحت في حشد إمكانياتها ورص صفوفها

(*) نشر في: نفط العرب، السنة ٦، العدد ٧ (نيسان/ابريل ١٩٧١)، ص ٩ ـ ١٣.

وتوحيد قواها، لأمكنها أن تذود عن حياضها وتهزم أعداءها وتعيد بناء الحضارة العربية على امتداد أرضها. وكل ما حولها يساعد على ذلك. فأرضها منبسطة ومتصلة من الخليج إلى المحيط، وهي تسيطر على بحار وأنهار وثروات طبيعية عظيمة. وعلى الرغم من ذلك فإنها في وضعها الحالي أمة فقيرة مستضعفة، تمكنت مجموعة صغيرة من المشردين الصهيونيين، تؤازرها وتساندها القوى الإمبريالية الطامعة في أرضنا وثرواتنا، أن تتغلب عليها.

ومن المؤكد أن شيئاً من هذا ما كان ليحدث لو أننا تلمسنا الطريق إلى الوحدة العربية ووضعنا كل إمكانياتنا وجميع طاقاتنا للدفاع عن فلسطين والأراضي المجاورة لها واجتثاث السرطان الصهيوني من جذوره.

درس من التاريخ العربي

ولو عدنا إلى التاريخ العربي نستقرئه، لتبين لنا على الفور أن هذه الأمة استطاعت دائماً الصمود في وجه أعدائها ودحر الغزاة، ولست أرى لماذا لا يعيد التاريخ نفسه.

على العكس، إن كل المعطيات والدلائل تؤكد أنه لا بد أن يعيد التاريخ نفسه، وأنه لا يزال أمامنا متسع من الوقت لإعداد أنفسنا لما هيأتنا له القدرة الإلهية، ولا زال قول القائد والمعلم الخالد الرئيس جمال عبد الناصر بأن «ما أخذ بالقوة لا يسترد بغيرها»، صحيحاً مئة بالمئة.

إن الكثير مما يقال ويردد الآن إنما يستهدف حمل الأمة العربية على الاستسلام، وأنا أرفض التصديق بأن هذه هي رغبة الأمة. على العكس، إن الأمة تريد مواصلة الكفاح مهما كان الثمن. وهذا ما يدفعني إلى توجيه هذا الكتاب المفتوح إلى الاخوة القادة والحكام في ليبيا والخليج العربي داعياً إياهم إلى إدخال عنصر جديد في المعركة، وأعني به ثروات بلادهم النفطية.

سلاح جديد في المعركة

إن كل الجهود التي بذلتها دول المواجهة حتى الآن لم تكن كافية لترجيح الموازين لمصلحة الأمة العربية على خصومها، وبغية تحقيق هذا الرجحان، فلا بد من إدخال سلاح جديد وفعال فيها يشعر العدو بوطأته ويحس الخصم بأهميته.

ولو أن أحداً قال قبل عشر سنوات ان العدو الإسرائيلي سيستولي على قطاع غزة وشرم الشيخ وكل سيناء وجميع حقول النفط فيها، وكل الضفة الغربية ومرتفعات الجولان وجبل الشيخ، لقيل عنه انه مجنون أو في أحسن الحالات متشائم أكثر مما

ينبغي. ولكن ذلك حدث بسهولة تشبه المعجزات أو الأساطير.

ولذلك فإن أحداً لن يستغرب إذا رأى جيوش إسرائيل في كركوك والكويت والمدينة المنورة بعد عشر سنوات أو ربما أقل من ذلك، إذا بقينا على حالتنا الحاضرة، إذ ما الذي سيمنعها من ذلك؟ والله يقول في كتابه العزيز **﴿إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم﴾**[1].

والحقيقة التي لا تخفى على أحد أننا لم نغير ما بأنفسنا منذ أن بدأت هزائمنا في عام ١٩٤٨، بل إن الخلافات والشحناء فيما بيننا تجاوزت كل حد وتعمقت فكرة القطرية وتمكن أنصارها من إيقاف الحديث عن الوحدة والاتحاد وأصبحنا طوائف وقبائل تلعن كل منها أختها وتكيل لها التهم بسبب أو دون سبب.

هل أصبنا بشلل في التفكير؟

وخيل إلي أحياناً أن المحن التي حلت بنا والنوازل التي نزلت بنا، قد شلت تفكيرنا وأصبح الأجانب هم الذين يفكرون بالنيابة عنا ولحسابنا. نقرأ ما يكتبون ونصغي لما يقولون وننفذ ما يريدون، وكأننا آلات صماء لا تفكر لنفسها ولا تتحرك من دوافع ذاتها. فحتى متى يستمر هذا الانحدار؟ ألم يئن الأوان لكي نقف ونفكر لأنفسنا ونقاتل من أجل بلادنا ومصيرنا؟

إننا أكثر من ١٠٠ مليون شخص، وبإمكاننا أن نجند جيشاً لا يقل تعداده عن ثلاثة ملايين، ولدينا ثروات ضخمة وأموال تزيد على ما يملكه عدونا. ومهما حاولنا أن نبرر موقفنا وتقاعسنا بقولنا اننا نحارب ضد أمريكا بالإضافة إلى إسرائيل، فإن ذلك لا يشكل عذراً لنا ولا يعفينا من التزاماتنا.

إننا يجب أن ندرك أن القتال قد كتب علينا. ذلك هو قدرنا وهو خير لنا وأحسن. أما تسليمنا أمورنا إلى الأمم المتحدة التي خذلتنا في عام ١٩٤٨ فأمر لا حكمة فيه ولا صواب. كما أن التباكي على أبواب هذه المنظمة الفاشلة لا يليق بأمة تملك ما نملك من إمكانيات هائلة وطاقات عظيمة وموارد جبارة.

المهم أن نحزم أمرنا ونعقد العزم على القتال الجدي ونضع في المعركة كل إمكانياتنا، وألا نكون في عجلة من أمرنا فنصمد ونصبر، لأن العاقبة للصابرين.

السبب الرئيسي للهزائم

من المعروف أن السبب الرئيسي لهزائمنا كان الخلافات الشديدة في وجهات

---

(١) **القرآن الكريم،** «سورة الرعد،» الآية ١١.

النظر بين قادة الحكومات العربية التقدمية. وكانت هذه الخلافات بالإضافة إلى عدم الثقة المتبادل بين حكومات البلدان العربية سبب معظم مآسينا وسبب امتناع البعض من وضع كل إمكانياته في المعركة. ولكن رغبتنا الآن في الخروج من هذا الموقف المشين كافية ولا شك لجمع الشمل، خصوصاً بين من لم يكونوا طرفاً رئيسياً في الخلافات.

وإني واثق من أن قادة الثورة الليبية الذين رفعوا شعار قومية المعركة، قادرون على أن يلعبوا دوراً رئيسياً في حشد الإمكانيات العربية. كما أن أبناء شبه جزيرة العرب، لا يقلون حماسة ورغبة في تحرير فلسطين.

إن الخبراء العسكريين يقولون إنه لكي ينتصر العرب على إسرائيل ويحرروا كل أرض فلسطين، فإن من العناصر الأساسية التي لا بد أن تتوفر لهم إنشاء جبهة شرقية ذات قيادة موحدة. وقيام هذه الجبهة يحتاج إلى طاقة بشرية وأخرى مادية. ولكن إذا كانت الطاقة البشرية متوفرة، فإن المال والسلاح ليسا متوفرين بشكل كاف لحرب قد تكون طويلة وقاسية جداً.

وفي رأيي أن عدم توفر الأموال الكافية لشراء السلاح وإعداد الجيوش الحديثة، كان من الأسباب الرئيسية في عدم قيام جبهة شرقية فعالة في الماضي، ولا يزال.

من الواضح إذن أننا بحاجة إلى إمكانات مالية هائلة تضمن لجيوش الجبهة الشرقية، لدى قيام هذه الجبهة، تزويدها المتواصل بأحدث الأسلحة والمعدات والإدامة. فأين هي الأموال وكيف يمكن الحصول عليها؟

المطلوب دور أهم كثيراً

لقد قلنا ونكرر القول إن شعبنا في الخليج وفي شبه جزيرة العرب قادر على أن يلعب دوراً أهم مما قام به حتى الآن. كما أن الثورة الليبية مدعوة تاريخياً إلى لعب دور أكبر كثيراً مما فعلته حتى اليوم.

إن الإمبريالية الأمريكية والبريطانية تحاول جاهدة إخراج الجمهورية العربية المتحدة، التي تحملت ولا تزال تتحمل أكبر أعباء معركة الأمة العربية، من ساحة النضال. وإذا هما نجحتا في ذلك، لا سمح الله، فسيكون لهذا أسوأ الأثر على كيان الأمة العربية ومستقبلها ومصيرها ووجودها.

ونحن على شبه اليقين أن الوحدويين الحقيقيين، مثل الاخوة في ليبيا، لن يسمحوا بذلك وهم القادرون على منعه. إن عليهم أن يتقدموا الصفوف لتحقيق قيام الجبهة الشرقية وإعداد جيش عربي قادر على استرداد فلسطين وحماية الخليج العربي من أطماع المستعمرين الغربيين وأصدقائهم من الإيرانيين والإسرائيليين.

فإيران تهدد باحتلال الجزر العربية، وهي بعد انسحاب بريطانيا من الخليج ستصبح أقوى دولة هناك.

كما أن العدو الإسرائيلي الذي عودنا على القفز من مواقعه إلى مواقع جديدة فوق أرضنا كل عشر سنوات، ستكون قفزته المقبلة فوق كركوك ومنطقة الخليج.

إننا لا نلقي الكلام جزافاً، فقد قيل شيء كهذا قبل عشر سنوات ولم يصدقه العرب، وكانت النتيجة أنهم فقدوا أجزاء غالية من ديارهم وشرد مئات الألوف من مواطنيهم.

زيادة كبيرة في عائدات النفط

إن الزيادة المنتظرة في دخل ليبيا وأقطار منطقة الخليج العربي، عدا العراق، من النفط ستصبح في نهاية العام الحالي حوالى ١٥٠٠ مليون دولار. وستستمر هذه الزيادة في التصاعد بمعدل قدره ٩ بالمئة على الأقل سنوياً.

وكلنا يعرف أن ليبيا التي يبلغ دخلها من النفط حالياً ١٢٤٥ مليون دولار دون الزيادة الجديدة، لا يزيد عدد سكانها على مليون وثمانمائة ألف نسمة. ومن المنتظر أن تبلغ الزيادة الجديدة في دخلها لعام ١٩٧١ حوالى ٥٠٠ مليون دولار.

أما دول الخليج فإن مجموع عدد سكانها لا يزيد على أربعة ملايين ومئة ألف نسمة. وقد بلغ دخلها من النفط في عام ١٩٧٠ حوالى ٢٤٧٦ مليون دولار. وإذا أضيفت إلى هذا المبلغ الزيادات السنوية في الدخل الناتجة عن الزيادة في التصدير، فإنه كاف لاستمرار النهضة العمرانية والحضارية الحالية.

صندوق لـ «الجبهة الشرقية»

وهكذا يتضح أن الأموال التي ستنتج عن الزيادة في الأسعار وتحسين شروط الامتيازات وفقاً لاتفاقية طهران، ليس ثمة حاجة ماسة لها في دول الخليج، والسعودية، ولكن الأمة العربية ومستقبل أجيالها والحفاظ على أراضيها ومقدساتها وخليجها، بأشد الحاجة إلى هذه الأموال التي يمكن أن تودع في صندوق يسمى «صندوق الجبهة الشرقية»، تشرف عليه لجنة مكونة من مواطنين ليبيين ومن الخليج والسعودية، يعاونهم خبراء موثوقون. ويكون لهذه اللجنة وحدها حق إنفاق الأموال، وما لا يصرف يظل باسم البلاد التي قدمته.

إننا جميعاً نعرف أن حلفاً غير مقدس يتم إعداده الآن بين الصهيونية والإمبريالية الغربية من جهة، وبين إيران من جهة أخرى، لتسليم الخليج إلى حكام طهران، كما سبق للامبريالية والصهيونية أن تواطأتا على تسليم فلسطين لإسرائيل.

ولنذكر دائماً أن ميزانية إسرائيل العسكرية التي تبلغ حوالى ألف مليون دولار يأتي معظمها من خارج إسرائيل. كما أن الخمسمائة مليون دولار التي قدمتها أمريكا لإسرائيل أخيراً، بالإضافة إلى تزويدها بطائرات «الفانتوم»، وكذلك الألف مليون دولار التي دفعها يهود العالم إلى إسرائيل، خلال الفترة الواقعة بين حرب حزيران في عام ١٩٦٧ حتى نهاية عام ١٩٧٠، كل ذلك دليل واضح على أن إسرائيل لا تنفق من غذاء وكساء شعبها على الحرب.

فلماذا يتوقع العرب أن تتحمل سوريا والعراق وبقية من تتكون منهم الجبهة الشرقية، جميع أعباء صد الغزو الصهيوني وحدهم دون سواهم، مع أنهم لا يدافعون عن أنفسهم فقط، بل عن أقطار الأمة العربية كلها، وليس بينها من لا تهدده الصهيونية؟

بليون ونصف بليون دولار

وإذا تم وضع ما يعادل بليوناً ونصف بليون دولار في صندوق الجبهة الشرقية، فإن ذلك سيكون أكثر من ميزانية إسرائيل الحربية. وإذا وجد في المستقبل أن بعض الأقطار المسهمة في تغذية الصندوق بحاجة إلى بعض الأموال الإضافية، فإن بالإمكان رجوعها إلى صناعة النفط لزيادة مواردها، وذلك عن طريق تأميم أو شراء ٥١ بالمئة من أسهم شركات النفط الأجنبية العاملة في أراضيها.

وإن احتياطي دول الخليج البالغ حوالى ٦٨٠ مليون دولار واحتياطي ليبيا البالغ بليوناً ونصف بليون دولار، يكفيان لضمان شراء هذه الأسهم، وبالتالي خلق مورد جديد للبلاد لن تقل عائداته عن ١٧٢٥ مليون دولار.

وإن شراء أغلبية أسهم الشركات العاملة في بلادنا عمل مشروع ولنا كل الحق في الإقدام عليه، بل إن إحجامنا عن ذلك عندما تقضي به المصلحة الوطنية يعتبر تقصيراً من قبل حكوماتنا في أداء واجباتها القومية.

ولكي ندلل على الغبن الذي يصيب بلادنا من جراء توظيف أموالنا في الخارج بدلاً من توظيفها في صناعة النفط، نقول إن إيداعنا هذه الأموال في البنوك الأجنبية لا يعطينا من الفوائد أكثر من ٦ بالمئة سنوياً. أما توظيفها في صناعة النفط العربية، فإنه يعود علينا بربح يصل إلى أكثر من ٦٠٠ في المئة.

الزيادة المتوقعة في دخل حكومات الخليج العربي وليبيا من رفع السعر المعلن للنفط في الخليج
وللسعر المتوقع أن يعلن للنفط الليبي، والزيادة المنتظرة في دخل هذه البلاد
من إلغاء جميع الخصميات وكذلك الزيادة المرتقبة للأسعار في صيف عام ١٩٧١

البلد	(١) الإنتاج المتوقع عام ١٩٧١ (آلاف البراميل)	(٢) السعر المعلن القديم (سنت دولار)	(٣) السعر المعلن الجديد (سنت دولار)	(٤) الزيادة في السعر المعلن (سنت)	(٥) الزيادة في دخل الحكومة نتيجة العوامل التالية: ١ زيادة الأسعار (سنت)	٢ رفع الضريبة (سنت)	٣ الزيادة في دخل الريع (سنت)	٤ إلغاء خصميات تفيق الريع (سنت)	٥ إلغاء خصميات التسويق والكثافة (سنت)	(٦) مجموع الزيادة في دخل الحكومة عن كل برميل (سنت)	(٧) مجموع الزيادة في دخل الحكومة (مليون دولار)
أ ـ المملكة العربية السعودية											
من ١٥ فبراير ـ ٣١ مايو ١٩٧١	٣٧٣,٩٥٥	٦٩ ١	٩,٥ ٢	٤٠,٥	٢٢,٢٧	٧,١٠	٢,٢٨	١,٨٦	٠,٩٨	٣٤,٥	١٢٩
من ١ يونيو ـ ٣١ ديسمبر ١٩٧١	٧٥٦,٧٥٩	٦٩ ١	١٩,٧ ٢	٥٠,٧	٢٧,٨٨	٧,١٠	٢,٨٥	١,٨٦	٠,٩٨	٤٠,٧	٣٠٨
مجموع الزيادة في الدخل											٤٣٧
ب ـ الكويت											
من ١٥ فبراير ـ ٣١ مايو ١٩٧١	٣٤١,٢٥٣	٥٩ ١	٨,٥ ٢	٤٩,٥	٢٧,٢٢	٦,٦٨	٢,٧٩	١,٦٧	٠,٨٦	٣٩,٢	١٣٤
من ١ يونيو ـ ٣١ ديسمبر ١٩٧١	٦٨٢,٥٠٦	٥٩ ١	١٨,٧ ٢	٥٩,٧	٣٢,٨٣	٦,٦٨	٣,٣٦	١,٦٧	٠,٨٦	٤٥,٤	٣١٠
مجموع الزيادة في الدخل											٤٤٤
جـ ـ العراق											
من ١٥ فبراير ـ ٣١ مايو ١٩٧١	٦٠,١٥٠	٧٢ ١	١٥,٥ ٢	٤٣,٥	٢٣,٩٣	٧,٢٢	٢,٤٥	١,٨٩	١,٢٧	٣٦,٨	٢٢
من ١ يونيو ـ ٣١ ديسمبر ١٩٧١	١٢٠,٩٠٠	٧٢ ١	٢٥,١ ٢	٥٣,٩	٢٩,٦٤	٧,٢٢	٣,٠٣	١,٨٩	١,٢٧	٤٣,١	٥٢
مجموع الزيادة في الدخل											٧٤
د ـ إيران											
من ١٥ فبراير ـ ٣١ مايو ١٩٧١	٤٣٦,٧٩٣	٧٣ ١	١٥ ٢	٤٢	٢٣,١	٧,٢٦	٢,٣٦	١,٩٠	١,١٣	٣٥,٨	١٥٦
من ١ يونيو ـ ٣١ ديسمبر ١٩٧١	٨٧٣,٥٨٦	٧٣ ١	٢٥,٤ ٢	٥٢,٤	٢٨,٨٢	٧,٢٦	٢,٩٥	١,٩٠	١,١٣	٤٢,١	٣٦٨
مجموع الزيادة في الدخل											٥٢٤

يتبع

تابع

هـ ـ أبو ظبي										
من ١٥ فبراير ـ ٣١ مايو ١٩٧١	٧١,٤٠٧	٨٨ ١	٢٣,٥ ٢	٣٥,٥	١٩,٥٣	٧,٩٠	١,٩٧	٢,٠٧	١,٨٤	٣٣,٣	٢٤
من ١ يونيو ـ ٣١ ديسمبر ١٩٧١	١٤٢,٨١٣	٨٨ ١	٣٤,١ ٢	٤٦,١	٢٥,٣٥	٧,٩٠	٢,٥٩	٢,٠٧	١,٨٤	٣٩,٨	٥٧
مجموع الزيادة في الدخل											٨١
و ـ قطر											
من ١٥ فبراير ـ ٣١ مايو ١٩٧١	٤٢,٩٣١	٩٥ ١	٣٠ ٢	٣٥	١٩,٢٥	٨,١٩	١,٩٧	٢,١٤	٢,١٠	٣٣,٧	١٤
من ١ يونيو ـ ٣١ ديسمبر ١٩٧١	٨٥,٨٦٣	٩٥ ١	٤٠,٨ ٢	٤٥,٨	٢٥,١٩	٨,١٩	٢,٥٨	٢,١٤	٢,١٠	٤٠,٢	٣٥
مجموع الزيادة في الدخل											٤٩
مجموع الزيادة في منطقة الخليج العربي											١٦٠٩
ز ـ ليبيا											
من ١ كانون ٢ ـ ٣١ كانون ١ ١٩٧١	١,٣٥٩,٠٧٧	٥٥ ٢	١٥ ٢	٦٠	٣٣	ـ	٣,٣٨	٢,٨١	٢,١٣	٤١,٤٢	٥٦٢
المجموع العام											٢١٧١

حقيقة الخلاف الفرنسي الجزائري والعلاقات الجزائرية ـ الأمريكية(*)

الغرض من هذا المقال هو إعطاء القارئ العربي الكريم صورة واضحة عن الخلاف الجزائري الفرنسي، وعن العلاقة الجزائرية الأمريكية لأنه قد رسخ في أذهان بعض الاخوة أن للخلاف الجزائري الفرنسي طابعاً سياسياً، والحقيقة أن هذا الخلاف خلاف اقتصادي بين أصدقاء لا يستغني أحدهم عن الآخر على الأقل في الوقت الحاضر. كما أن المفاوضات الجزائرية الأمريكية لتصدير الغاز الطبيعي من الجزائر ليس لها أي طابع سياسي من قبل الجزائر على الأقل ولكنه محاولة من قبل الأخيرة لتقوية موقفها التفاوضي حيال فرنسا. وهاكم الحقائق كما أعرفها.

اتفاقية ايفيان

لقد اكتشف الجزائريون منذ اليوم الأول لتطبيق اتفاقية ايفيان في عام ١٩٦٢ أن أيديهم مقيدة من الناحية الاقتصادية، وأنه لا بد من إدخال تغييرات أساسية لتحرير الاقتصاد الجزائري من السيطرة الفرنسية، وكان من الطبيعي أن يتوقع الزعماء الجزائريون أن تحرير الجزائر تحريراً تاماً من السيطرة الفرنسية لا بد أن يمر بمراحل، فبدأوا منذ اليوم الأول في محاولة لإقناع الفرنسيين للتنازل عن بعض الامتيازات التي حصلوا عليها نتيجة اتفاقية إيفيان، كمشاركتهم في السيطرة على الثروات النفطية والمعدنية في صحراء الجزائر، ومحاولة تغيير القانون الصحراوي البترولي الذي وضعه الفرنسيون ليكون أكثر ملاءمة لمصلحة الجزائر المستقلة. وبعد مفاوضات شاقة ومملة توصل الطرفان إلى اتفاقية التعاون الفرنسية الجزائرية في عام ١٩٦٥، وفي هذه

(*) نشر في: **نفط العرب**، السنة ٦، العدد ٨ (أيار/مايو ١٩٧١)، ص ٧ ـ ١٢.

الاتفاقية تم الاتفاق على أن تقدم فرنسا للجزائر مقابل حصول الأولى على النفط الجزائري بأسعار مخفضة ـ فقد كان السعر الرسمي المعلن للنفط الجزائري يعادل ٢٦٥ سنتاً بينما كان يباع للشركات الفرنسية بـ ٢٠٤ سنتات للبرميل الواحد ـ تسهيلات مالية بفوائد قليلة وبعض المنح المالية لتساعد الجزائر على تطوير إمكانياتها الزراعية والصناعية الأخرى، وكان من المفروض أن يجتمع الطرفان في عام ١٩٦٩، أي بعد أربع سنوات من اتفاقية التعاون لتعديل هذه الاتفاقية بحيث تصبح أكثر ملاءمة لمصلحة الطرفين. وقد وجد الجزائريون في هذه الفترة أن الفرنسيين لم يفوا بكل تعهداتهم، وأن اتفاقية التعاون في مجال النفط والتي كان من المفروض أن تقوم بموجبها فرنسا بإمداد الجزائر بكل الأموال اللازمة للبحث والتنقيب، وكذلك تقوم الشركات الفرنسية ببذل كل جهودها لاكتشاف رواسب نفطية جديدة، لم تنفذ بحذافيرها، وتحملت الجزائر في هذه الفترة العبء الأكبر من عملية البحث والتنقيب عن النفط حتى وصل ما صرفته الشركة الوطنية الجزائرية للنفط في نفس الفترة ما يعادل ٦٠ بالمئة مما صرف على البحث والتنقيب.

لقد حاول الجزائريون إقناع الفرنسيين بتغيير موقفهم، ولكن الشركات الفرنسية ورجال الأعمال الفرنسيين لم ينظروا بعين العطف إلى طلبات الجزائر، وبالتالي فقد اضطرت الحكومة الجزائرية إلى اتخاذ خطوات من جانب واحد، إذ رفعت الأسعار التي يأخذ بها الفرنسيون النفط الجزائري الخام من ٢٠٤ سنتات إلى ٢٨٥ سنتاً، لكن الفرنسيين وافقوا على رفع الأسعار من ٢٠٤ سنتاً إلى ٢٥٥ سنتاً فقط.

كان الجزائريون يشعرون دائماً بأن أسعار نفطهم إذا ما أخذ بعين الاعتبار خلوه من الكبريت وقربه من مراكز الاستهلاك في أوروبا وارتفاع نسبة المواد الخفيفة فيه، لا بد أن يباع بأسعار تزيد عن ٣,٥ دولار، وأن إصرار الفرنسيين على السعر المتدني يخلق أزمات بين الطرفين لا تحقق مصلحة أي منهما، وعند قيام المفاوضات بين شركات النفط والحكومات المنتجة في الخليج في نوفمبر الماضي في طهران، بدأ الفرنسيون محاولاتهم لتفادي البحث في مواضيع النفط حتى تظهر نتيجة مؤتمر طهران، وقد خشي الجزائريون أن تكون فرنسا تحاول بذلك التأثير على موقفهم عن طريق مواقف الآخرين، فوجدوا أنه لا بد لهم من السيطرة على صناعة النفط في الجزائر وتوجيهها والتحكم في أسعار النفط والحصول على الأموال الكافية للإنفاق على عمليات البحث والتنقيب. ومما يذكر أن الاحتياطي النفطي في الجزائر قليل إذا قورن باحتياطي النفط في ليبيا، والسبب في ذلك هو المبالغ الكبيرة التي صرفتها شركات النفط في ليبيا في سبيل اكتشاف رواسب نفطية جديدة، بينما اكتفت الشركات الفرنسية في الجزائر في السنوات الأخيرة بالقيام بأبحاث قليلة وركزت على إخراج النفط فقط. فصدر في ٢٤ شباط ١٩٧١ تشريع جزائري بتأميم ٥١ بالمئة من أسهم الشركات الفرنسية النفطية ووعدت الحكومة بتعويض هذه الشركات ما يعادل ١٠٠ مليون دولار عن قيمة

الـ ٥١ بالمئة من أسهمها، ولم يعجب هذا التصرف بطبيعة الحال لا الحكومة الفرنسية ولا الشركات وقالوا بأنه بالرغم من عدم اعتراضهم على مبدأ التأميم على أساس أنه عمل من أعمال السيادة، إلا أن تقدير الحكومة الجزائرية لقيمة الممتلكات لا يتناسب والواقع وقدروا لممتلكاتهم قيمة قدرها ٧٥٠ مليون دولار.

وهذا الموضوع بالذات ليس في الحقيقة أمراً كبير الأهمية لأنه في الإمكان تعيين فريق محايد ثالث لتقدير هذه الممتلكات، ولن يكون هذا هو أساس الخلاف، خصوصاً أن الجزائر كانت قد أممت شركات أمريكية هي فيليبس وسنكلير وبعض الشركات الصغيرة الأخرى، وقد قامت بتعويض هذه الشركات عن ممتلكاتها واعترفت الشركات الأمريكية بأن التعويض كان مجزياً وعادلاً. والذين يريدون أن يعرفوا شعور الجزائر حيال فرنسا لا بد لهم أن يتصوروا أنفسهم في مركز حكام الجزائر، فها هو شعب قد خرج من نير الاستعمار الفرنسي وقدم مليون شهيد للحصول على هذا الاستقلال، ولكنه وجد نفسه بعد أن رفع أعلام الاستقلال، لا زال مستعمرة اقتصادية لفرنسا. فقد كانت واردات الجزائر من فرنسا في عام ١٩٦٥ حوالى ٥٧٣ مليون دولار، وهذا المبلغ يعادل ٧٦,٩ بالمئة من مجموع واردات الجزائر، ولكن هذه النسبة أخذت تتضاءل بعد النجاح الذي حققته الجزائر في تنويع الأسواق التي تستورد منها، فقلت نسبة الواردات من فرنسا عام ١٩٦٦ إلى ٧١,٢ بالمئة، ثم إلى ٥٩,٥ بالمئة عام ١٩٦٧ وإلى ٥٧,٠ بالمئة عام ١٩٦٨، ووصلت هذه النسبة إلى ٤٣,٥ بالمئة عام ١٩٦٩، وكما نرى فإن نسبة واردات الجزائر من فرنسا ما زالت مرتفعة. والذي قد لا يعرفه الكثيرون أن استقلال الجزائر السياسي لم يظهر فجأة شخصية الجزائر، وظل اسم الجزائر مقروناً بفرنسا وظلت فرنسا النافذة التي تطل منها الجزائر على العالم، فكل اتصالاتها السلكية واللاسلكية والبريدية تمر عبر فرنسا، ولا زالت الثقافة واللغة الفرنسية هما المسيطرتين على العقول في الجزائر بالرغم من المحاولات الشجاعة التي يقوم بها أنصار تعريب الجزائر. هذا الشعور بالتبعية ظل يلاحق زعماء الجزائر ويؤثر على تصرفاتهم، ويجعلهم يحاولون جعل استقلالهم حقيقة واقعة بعيداً عن تبعية فرنسا. ولا يرغب الجزائريون في الحقيقة في قطع علاقاتهم الثقافية والحضارية والاقتصادية والسياسية بفرنسا، ولكن الذي يصرون عليه هو أن تكون الجزائر جزائرية قلباً وقالباً، وكلما أرادوا توضيح هذا الأمر اتهموا بالتنصل من فرنسا ومحاربة فرنسا لصالح الآخرين.

والجداول التالية تبين العلاقات الاقتصادية الفرنسية الجزائرية وعلاقة فرنسا الاقتصادية بالبلاد العربية المختلفة ومقارنة هذه العلاقة بالعلاقات الاقتصادية بين الدول العربية والدول العظمى. ومن هذه الجداول يتضح أن فرنسا تحتل المركز الأول كعميل تجاري لكل من الجزائر والوطن العربي، والميزان التجاري في صالح فرنسا دائماً، إذ ان صادراتها إلى البلاد العربية تزيد عن وارداتها من هذه البلاد، إذا استثنينا تجارة النفط، والسبب في هذا الاستثناء أن قيمة النفط المصدر لا تذهب كلها للبلاد العربية،

وأن جزءاً كبيراً منها لا يقل عن الثلثين يذهب للبلاد الأجنبية على شكل أرباح ومصاريف وتكاليف تحصل عليها الشركات التي تنتسب لهذه البلاد.

الجدول رقم (١)

واردات الجزائر من فرنسا (بملايين الدولارات الأمريكية)

	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩
المواد الغذائية	٦٧,٥٠	٤٩,٢١	٥٢,٠٢	٣٦,٢٠
الزيوت النباتية	٨,٢٧	٧,٢٨	٥,٤١	٤,٠٥
الزيوت المعدنية	٦,٧٥	٩,٨٠	٩,٥١	١٠,٩٨
الكيمياويات	٥٥,٤٧	٥٣,٩٥	٦٣,٧٢	٧٢,٢١
المصنوعات المطاطية	٧,٩٩	٨,٦٦	١١,٨٨	١٢,١٣
المصنوعات الجلدية	٦,٠٤	٥,٩٦	٢,٠٦	٠,٨٥
المصنوعات الورقية	١٢,١٧	١١,٧٨	٨,٠٢	٢,٦٧
الأقمشة والمنسوجات	٣٦,١٥	٣٣,١٢	٤٠,٣٢	٤٤,٤٦
مصنوعات الحديد والصلب	٣٢,٥٣	٣٧,٤٠	٤٧,٦٨	٤٦,٣٢
المصنوعات المعدنية	٧,٦٥	٧,٧٤	١١,٢٣	١٠,٦٩
الماكينات غير الكهربية	٤٣,٤٩	٤٩,٥٩	٨٤,٦١	٨٠,٥٣
الأدوات الكهربية	٢٠,٦٩	١٨,٦٠	٢٨,٣٨	٣٤,١٣
الملابس	٣٣,٩٧	٢٣,٠٥	٧,٩٨	٣,٦٤
وسائل النقل والمركبات	٣٨,٢١	٣٨,٢٣	٥٢,١٨	٦٨,٣٦
بضائع أخرى	٦٠,٤٦	٥١,٤٠	٤٤,٩٤	٥٠,٠٠
المجموع	٤٣٧,٣٤	٤٠٥,٧٧	٤٦٩,٩٤	٤٧٧,٢٢

الجدول رقم (٢)

صادرات الجزائر إلى فرنسا (بملايين الدولارات الأمريكية)

	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩
المواد الغذائية	٥٢,٩٨	٤٩,٧٥	٣٦,٥٨	٣٨,٥٢
المشروبات	١٣٣,٨٩	٥٥,٤٧	٥٣,٢٧	٨٩,٣٢
الزيوت المعدنية	٣٤٦,٩٤	٤٠٧,٤٤	٤٤٤,٨٥	٤٧١,٠٩
جلود الحيوانات	٧,٠٠	٦,٠٨	٤,٣٢	٣,٤٢
بضائع أخرى	١٧,٠٠	١٣,٨٢		١٢,٩٨
المجموع الكلي	٥٥٧,٨١	٥٣٢,٥٦	٥٣٩,٠٢	٦١٥,٣٣
مجموع البضائع المصدرة بدون النفط	٢١٠,٨٧	١٢٥,١٢	٩٤,١٧	١٤٤,٢٤

الجدول رقم (٣)

النسبة المئوية لصادرات وواردات الجزائر

إلى ومن فرنسا

السنة	النسبة المئوية للصادرات الجزائرية إلى فرنسا	النسبة المئوية للواردات الجزائرية من فرنسا
١٩٦٥	٧٤,٣	٧٦,٩
١٩٦٦	٦٦,٩	٧١,٢
١٩٦٧	٦٠,٠	٥٩,٥
١٩٦٨	٥٣,٦	٥٧,٠
١٩٦٩	٤٤,٠	٤٣,٥

أمريكا والجزائر

لم يكن هناك نشاط أمريكي مهم للشركات النفطية في الجزائر، والسبب في ذلك هو أن الحكم الفرنسي كان يفضل أن تقوم الشركات الفرنسية باستثمار النفط الجزائري، وكان يسمح في بعض الأحيان بدخول بعض الشركات الأجنبية كالانكليزية والهولندية والأمريكية كمسوقين للمنتجات النفطية في الجزائر أو كشركاء صغار للشركات الفرنسية التي تبحث عن النفط في الصحراء الجزائرية، وكان معظم الإنتاج تسيطر عليه الشركات الفرنسية فيذهب ثلثا إنتاج النفط الجزائري إلى فرنسا، أي ما يعادل ٢٥ بالمئة من مجموع استيراد فرنسا من المواد النفطية. وبعد حرب عام ١٩٦٧ وما تخلله من مواقف أمريكية ضد الأماني العربية، وانحياز الولايات المتحدة السافر لإسرائيل، فقد قطعت حكومة الجزائر علاقاتها بأمريكا ووضعت الشركات الأمريكية في الجزائر تحت الحراسة وحجزت على جميع أموالها وممتلكاتها، ثم قامت بتأميم بعضها في السنوات الماضية إلا تلك التي خضعت لجميع الأنظمة والقوانين التي فرضتها حكومة الجزائر. وفي السنوات الأخيرة جرت اتصالات بين الشركات الأمريكية المهتمة بإنتاج الغاز الطبيعي وتسويقه في الولايات المتحدة الأمريكية وعلى رأسها شركة الباسو التي لها نشاط نفطي صغير في الجزائر، وحكومة الجزائر لشراء الغاز الطبيعي من شركة النفط الوطنية الجزائرية والقيام بتسييله ونقله بناقلات خاصة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ولإتمام تنفيذ هذا المشروع كان لا بد من تخطي العقبات، أولها إقناع البنك الدولي وعدد كبير من المؤسسات المالية الأمريكية بإعطاء قروض تعادل ١٠٠٠ مليون دولار (ألف مليون) لإعداد وسائل إنتاج وتسييل ونقل الغاز المسال إلى موانئ الولايات المتحدة الأمريكية بمعدل ١٠٠٠ مليون قدم مكعب في اليوم الواحد، وكذلك إقناع المؤسسات الأمريكية الحكومية بالسماح باستيراد هذه الكميات الكبيرة من الغاز الطبيعي من الجزائر، ولم تعط هذه المؤسسات الحكومية رأيها

النهائي في هذا الموضوع بعد.

وإن مثل هذا المشروع ضروري جداً لكي تتحرر الجزائر من سيطرة الاقتصاد الفرنسي، فالجزائريون يريدون أن لا يضعوا بيضهم في سلة واحدة، ويريدون تنويع الأسواق التي يبيعون فيها الغاز الطبيعي لأن الجزائر من أكبر الدول التي لديها رواسب غاز طبيعي، فاحتياطيها منه يبلغ ١٤١ ألف بليون قدم مكعب، ولا تزيد عنها إلا الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي حيث يبلغ احتياطي كل من هذه البلاد ٢٨٣ ألف بليون قدم مكعب و٤٢٦ ألف بليون قدم مكعب على التوالي. وتطمع الجزائر في تأمين هذا السوق ليكون لديها مورد كبير تستطيع به تقوية قوتها التفاوضية حيال فرنسا وأوروبا الغربية، خصوصاً وقد بدأ الاتحاد السوفياتي يعد العدة لإرسال كميات كبيرة من الغاز الطبيعي إلى أوروبا الغربية (ألمانيا الغربية وإيطاليا). وبدأ الغاز الطبيعي المكتشف في هولندا وبحر الشمال يغرق أسواق انكلترا والقارة الأوروبية. وعمل الجزائر هذا عمل طبيعي بالنسبة لدولة تريد أن تعدد أسواقها لأسباب اقتصادية. وهذا بالضبط ما تفعله الشركات الاحتكارية النفطية في محاولتها لتنويع مصادر النفط في المناطق المختلفة من العالم حتى لا تكون تحت رحمة حكومة أو حكومات في منطقة واحدة. كانت هذه دوافع الجزائر للبحث عن سوق لغازها الطبيعي في الولايات المتحدة الأمريكية. أما دوافع الولايات المتحدة الأمريكية للحصول على الغاز الجزائري بالأسعار التنافسية التي تعرضها الجزائر الآن، فهي أن أمريكا مهددة بأزمة طاقة كبيرة ونحن نعلم أن الولايات المتحدة تستهلك من الطاقة ما يعادل ٣٢ بالمئة من الاستهلاك العالمي، أي ما يعادل ٣٢ مليون برميل من النفط الخام يومياً (وتشمل هذه الطاقة الفحم والغاز الطبيعي والنفط والقوى المائية والطاقة النووية). ويرجع الإقبال الشديد على استخدام الغاز في الولايات المتحدة والعالم إلى انتباه الحكومات في البلاد الصناعية للأضرار التي تنشأ عن استخدام المواد النفطية المستخلصة من النفط الخام الذي يحتوي على الكبريت، بينما يخلو منه الغاز الطبيعي. كما أن سهولة استعمال الغاز الطبيعي في المساكن والمصانع جعل ربات البيوت وأصحاب المصانع يفضلونه على الفحم أو زيت الوقود الثقيل. ونتيجة للإقبال الشديد على الغاز الطبيعي بدأت حقول أمريكا الغازية في النضوب، وأخذت تقل كميات الغاز التي تخرج مع النفط الخام السائل، كل هذه العوامل دفعت أمريكا إلى البحث عن مصدر جديد للغاز الطبيعي، خصوصاً وقد اتضح لها أن الغاز المنتج من ألاسكا وكندا قليل الكمية باهظ التكاليف . ولا شك أن الولايات المتحدة تحاول أن تكسب ثقة الجزائر وتحاول إعادة العلاقات السياسية معها، وبالتالي التأثير على مواقفها السياسية، وكلا الطرفين يحاول استغلال الآخر حتى يحسن موقفه حيال طرف ثالث، وهذا شيء طبيعي، والجزائر التي تريد أن تخرج إلى العالم وتتخلص من سيطرة فرنسا الاقتصادية لا بد لها أن تجد سوقاً كبيراً تبيع فيه غازها، وليس هناك أنسب من سوق

الولايات المتحدة الأمريكية التي هي أكبر سوق مستهلك للطاقة في العالم وأكبر مستورد للطاقة في العالم أيضاً. وهذا الموقف الجزائري ينفي ما قد علق في الأذهان من أن الجزائر تحاول التقرب من الولايات المتحدة الأمريكية على حساب فرنسا، فهي لا زالت ترغب وكل تصرفاتها تدل على ذلك في إبقاء العلاقات الطيبة مع فرنسا على أن لا يكون ذلك سبباً في إيقاف التطور الطبيعي للاقتصاد الجزائري وتوجيهه لمصلحة شعبها.

فرنسا والوطن العربي

إن كاتب هذه السطور قد أوضح في عدة مقالات نشرت، أنه لا بد من توثيق العلاقات العربية الفرنسية ومكافأة فرنسا على الموقف النبيل الذي اتخذه المرحوم الجنرال ديغول عندما وصم إسرائيل بالدولة المعتدية ومنع تصدير الطائرات الفرنسية إليها. وقد كان العرب عند حسن الظن بهم، فشكروا لفرنسا وللجنرال ديغول موقفه النزيه وأقبلوا على التعامل مع فرنسا، فارتفعت قيمة الواردات إلى البلاد العربية من فرنسا. وقد كانت في عام ١٩٦٧ حوالى ٨٨٨ مليون دولار، وارتفعت إلى ١١٥٥ مليون دولار في عام ١٩٦٩ وما زالت في نمو مستمر. ويجب أن تستمر علاقاتنا الطيبة مع فرنسا كدولة صديقة، ولكن أريد أن أكرر أنه لا يجب أن نأخذ الخلاف الجزائري النفطي على أنه موقف سياسي يتعلق بالعلاقات بين البلاد العربية وفرنسا، والبلاد العربية والولايات المتحدة الأمريكية. فالخلاف الجزائري الفرنسي يجب أن يحل على أساس أنه خلاف بين أصدقاء، أما إذا لم يتم ذلك بسهولة فيجب أن ينظر العرب إلى مصالحهم القومية، فنحن كقوة اقتصادية نستطيع أن نفيد فرنسا وأن نضرها، ونحن مع الجزائر ظالمة أو مظلومة، فإذا كانت ظالمة أمكن إعادتها إلى الصواب، ونحن أشقاءها، أقدر من غيرنا على إقناعها، ولكن الجزائر كما ذكرنا أعلاه تحاول فقط الوصول إلى استقلالها الاقتصادي، كما أن الشركات النفطية الفرنسية لا تمثل كل رأي الحكومة الفرنسية والشعب الفرنسي، فشركة البترول الفرنسية التي تدعو لمقاطعة النفط الجزائري هي عضو أساسي في مجموعة الكارتيل العالمية، وهي تملك جزءاً كبيراً مما يخص فرنسا من المنشآت النفطية، وهي بطبيعة الحال متأثرة بآراء شركائها من الشركات العالمية النفطية في المناطق المختلفة من العالم، وخاصة في الوطن العربي وإيران. وهي تملك ٢٣¼ بالمئة من أسهم شركة نفط العراق و٦ بالمئة من نفط إيران و٢٣¾ بالمئة من نفط قطر البري و٢٣¾ بالمئة من نفط أبو ظبي البري و⅓ ٣٣ بالمئة من نفط أبو ظبي البحري و٥٠ بالمئة من نفط دبي البحري و١٠ بالمئة من نفط مسقط وعمان. وهكذا نجد أن شركة البترول الفرنسية متشابكة المصالح مع الشركات الاحتكارية وتسير في ركابها، وهذه شركات تضررت كثيراً من اتفاقية طهران في ١٤ شباط عام ١٩٧١ ومن اتفاقية طرابلس في ٢ نيسان ١٩٧١.

خوف الشركات من مبدأ التأميم

لا شك أن شركات النفط تخشى كثيراً مبدأ التأميم بعد أن أصبحت مرحلة إنتاج النفط الخام وتصديره مرحلة سهلة، وقد عبر عن ذلك جلالة شاه إيران عندما ذكر أنه إذا كانت مهمة الشركات الأجنبية هي إخراج النفط الخام من آبارنا وشحنه في الناقلات فهذه عملية سهلة وميسورة ويمكننا القيام بها بأنفسنا. فمثل هذا الكلام إذا صدر عن منتجي النفط فهو يخيف الشركات التي منها شركة البترول الفرنسية، ولذلك فهناك محاولات الآن لإيقاف هذا الاتجاه الذي تقوده الجزائر للسيطرة على موارد النفط الوطنية، والشركات الاحتكارية ممثلة بشركة النفط الفرنسية تحاول بتعقيد الأزمة الفرنسية الجزائرية وإطلاق الإشاعات والأباطيل الإيهام بأن هناك معنى سياسياً للتعامل الجزائري الأمريكي والتجارة بالغاز الطبيعي، كل ذلك لجعل الجزائر تدفع ثمناً غالياً للخطوات التحررية التي تقود إليها البلاد العربية والبلاد المنتجة والمصدرة للنفط.

إن الضغط الذي يوجه الآن إلى الجزائر يقصد به في الحقيقة ليبيا وبقية البلاد العربية، فالشركات الأجنبية النفطية والحكومات التي من ورائها لا تستطيع الاعتراض على مبدأ التأميم، على أساس أنه عمل مشروع ومن حق كل حكومة مستقلة الإقدام عليه إذا كانت قادرة على التعويض للشركات. ولكن محاولة الشركات الفرنسية تضخيم قيمة ممتلكاتها وخلق جو من سوء التفاهم ـ مع أنه بالإمكان حل الخلاف عن طريق طرف محايد ـ يقصد بها تعقيد الأزمة، وبالتالي خلق جو من الخلاف بين البلاد العربية وفرنسا. ويجب أن نعرف أن سياسة فرنسا موجهة أولاً وأخيراً لمصلحة فرنسا، ولم ولن تقدم فرنسا على أي عمل لا يكون في مصلحتها بالدرجة الأولى، وحتى الآن لم تقدم فرنسا على أية خطوة عملية لمصلحة الأمة العربية، وكلنا نذكر كيف سمح أسطول فرنسا وطيرانها بعد تنحي ديغول عن الحكم للإسرائيليين بأن يسرقوا قوارب الطوربيد من ميناء شيربورغ الفرنسي وتسييرها أمام أنظار العالم إلى إسرائيل لتستخدم ضد العرب، وبالرغم من قدرة الحكومة الفرنسية على إيقاف هذا العمل فإنها لم تحرك ساكناً. كما يجب أن نعلم أن المؤسسات الصهيونية في فرنسا قد تسللت مؤخراً إلى صناعة النفط الفرنسية، وقد يفسر هذا التعصب اللامعقول الذي تبديه حكومة فرنسا المتأثرة بآراء رجال النفط فيها. فقد تكونت مؤخراً شركة مشتركة بين الشركة الحكومية الفرنسية إيراب والمؤسسة اليهودية الصهيونية العالمية روتشيلد التي يقود أفرادها حركة جمع الأموال في فرنسا والعالم لصالح إسرائيل، وقد سميت الشركة الجديدة بشركة «سوفراجيب» ومهمتها البحث والتنقيب عن النفط في جميع أنحاء العالم. كل هذه الأمور تجعلنا نشعر بالخطر مما يجري في فرنسا في علاقاتها مع الأمة العربية، ويجب أن لا نكتفي بمعاملتنا مع الآخرين بمجرد الكلام المعسول، فأعداؤنا يساعدون إسرائيل عملياً ونحن قد تقدمنا في اتجاه فرنسا عدة خطوات مقابل كلمات رقيقة من الجنرال ديغول ووجهنا تجارتنا الخارجية في اتجاه فرنسا.

سياستنا النفطية القومية

لقد أحرزنا نتيجة لتوحيد سياساتنا النفطية مكاسب ما كنا لنحصل عليها منفردين، فالصمود والتعاون العراقي السعودي الليبي الجزائري هو الذي أنتج اتفاقية طرابلس ويجب أن تظل كلمتنا واحدة حيال الشركات الأجنبية سواء كانت أمريكية أو انكليزية أو فرنسية. فموقف الشركة الفرنسية التي أعلنت مقاطعتها لنفط الجزائر متذرعة بارتفاع أسعاره مع أن الأسعار مبنية على أساس الأسعار التي تم التوصل إليها في اتفاقية طرابلس مع مجموعة الشركات التي هي عضو فيها، وتقول الشركات نفسها بأن الأسعار الجزائرية أسعار معقولة على أساس أن النفط الجزائري أفضل من النفط الليبي وأقرب منه إلى أسواق أوروبا؛ هذا الموقف يؤكد لنا بأن هناك محاولة من قبل الكارتيل العالمي والاستعمار الجديد لإيقاف اتجاه تيار تحرير صناعة النفط العربي من السيطرة الأجنبية متمثلة بالامتيازات النفطية التي هي ولا شك مظهر من مظاهر التخلف لا ترضى به حكومات تقدمية. وقد دخلت الثورة الجزائرية هذه المعركة وهي مصممة على السير إلى نهاية الشوط، ومحاولتهم الضغط على الجزائر هي محاولة لإرهاب الثورة الليبية وبقية الدول العربية وتخويفها من الإقدام على تأميم غالبية أسهم الشركات النفطية العاملة في بلادها، خصوصاً وأن بلداً كليبيا تملك من الاحتياطي النقدي ما يسهل عليها تعويض الشركات النفطية عن غالبية أسهمها إذا ما أرادت الإقدام على هذه الخطوة. والشركات الاحتكارية والحكومات الاستعمارية التي تقف وراءها لا تستطيع الاعتراض على مبدأ التأميم، ولكنها تحاول عن طريق المبالغة في تقدير قيمة ممتلكاتها، كما فعلت الشركات الفرنسية، تثبيط همم مؤيدي التأميم. ولكي نبطل مفعول هذه المؤامرة على السياسة التحررية النفطية العربية لا بد لحكومات البلاد العربية المنتجة والمصدرة للنفط، كليبيا والعراق والسعودية والكويت وقطر وأبو ظبي، أن تفهم الحكومة الفرنسية أن محاولة الضغط على الجزائر ومقاطعة نفطها لن تحقق لفرنسا إلا الإضرار بمصالحها في الوطن العربي، وقد تضطر حكومات هذه البلاد العربية إلى مقاطعة فرنسا ومنع شحنات النفط العربي إليها.

وأخيراً إننا نريد صداقة فرنسا ونود أن تستمر علاقاتنا الطيبة معها، ولكن يجب أن لا يكون ذلك على حساب الشعب وثورة الجزائر العربية.

هل ينتصر العرب في معركة المصير بعد انتصارهم في معركة النفط؟(*)

ثورة الفاتح من أيلول عام ١٩٦٩ في ليبيا، كانت إحدى نقاط التحول في تاريخ الأمة العربية. فهذه الثورة مكنت نخبة مخلصة من شباب ليبيا، من قلب الأوضاع في بلادهم رأساً على عقب، وتحويل ذلك القطر العربي من مستعمرة اقتصادية للدول الأوروبية والأمريكية، إلى دولة عربية تقدمية متحررة. وقد نذرت هذه الدولة المتحررة نفسها لجعل ثروات ليبيا الطبيعية مصدر خير وبركة وقوة للشعب العربي في ليبيا ولجميع شعوب الأمة العربية، والسعي لتحقيق الوحدة العربية.

والحق أن هذه الثورة كانت بصيص أمل في أفق عربي حافل بالظلام بعد سلسلة الهزائم والنكبات التي تعاقبت على الأمة العربية منذ هزيمتها في فلسطين حتى هزيمة حرب حزيران ١٩٦٧.

قيادة معركة النفط

ولقد استطاع شباب هذه الثورة أن يقودوا الأمة العربية في معركة النفط التي خاضتها ضد الشركات الاحتكارية البترولية الكبرى، وتمكنوا نتيجة لذلك من تحقيق انتصار كبير على الاحتكارات، واسترداد جزء كبير من الحقوق المسلوبة للأمة.

وسنحاول في السطور التالية تقييم هذا الانتصار الذي حققته الأمة العربية على الاستعمار الجديد، واقتراح أفضل الطرق لاستخدام أرباح النفط الإضافية، بشكل يخدم الإنسان العربي ويمكنه من إعادة فلسطين إلى أهلها وتجنيب نفسه وكل قطر عربي ما أصاب فلسطين من احتلال ونكبات، وبناء المستقبل الزاهر للوطن العربي كله من المحيط إلى الخليج.

(*) نشر في: **نفط العرب**، السنة ٦، العدد ٩ (حزيران/يونيو ١٩٧١)، ص ٨ ـ ١١.

في صيف عام ١٩٧٠ قالت الحكومة الليبية لممثلي شركات النفط العاملة في أراضيها، ومعظمها مملوك للأمريكيين: عليكم أن تنصفوا الشعب الليبي وتدفعوا له ثمناً عادلاً لنفطه، وإلا وجدنا أنفسنا مضطرين إلى اتخاذ كل الوسائل الموضوعة تحت إمرتنا لإقناعكم بوجهة نظرنا.

ورغم مماطلة شركات النفط وتسويفها فإنها ما لبثت أن أدركت أنها تواجه ثواراً لا أشخاصاً مستضعفين، فما لبثت أن عرضت رفع السعر المعلن للنفط الليبي بمقدار ٣٠ سنتاً، أي من ٢٢٣ سنتاً كثمن للبرميل الواحد، إلى ٢٥٣ سنتاً. كما وافقت على زيادة أخرى مقدارها نحو سنتين في سعر البرميل كل عام. وقبلت برفع ضريبة الدخل من ٥٠ بالمئة من صافي أرباحها السنوية إلى نسبة تتراوح بين ٥٣ و٥٨ بالمئة.

أسباب موافقة الشركات

وقد عرضت الشركات كل ذلك مضطرة لعدة أسباب منها ما يلي:

- استمرار إقفال قناة السويس في وجه الملاحة، مما أدى إلى ارتفاع كبير في أجور نقل النفط إلى أوروبا من أقطار الخليج العربي وإيران.

- لجوء الحكومة الليبية إلى سياسة تحديد الإنتاج من كل حقل لمنع الشركات من زيادة إنتاجها بطريقة تضر بالمكامن النفطية وتقلل من الضغط الجوفي في الحقول، لكي يصبح بالإمكان المحافظة على الثروة الطبيعية واستمرار تدفق النفط لأطول مدة ممكنة.

- أدى تخفيض إنتاج النفط الليبي إلى بروز مشاكل عديدة للشركات الأجنبية، لأنها كانت قد ارتبطت بعقود بيع لإمداد بعض الشركات الأخرى بالنفط الخام اللازم لمعامل تكريرها في أوروبا وأمريكا.

- إن النفط الليبي كالنفط الجزائري خال من المواد الكبريتية، ونتيجة لذلك زاد الإقبال عليهما. وهما يستخدمان لعمل خليط من النفط الخام مكون من النفط الليبي أو الجزائري، مضافاً إليه النفط المستورد من الخليج أو شمال العراق الذي تكثر فيه المواد الكبريتية.

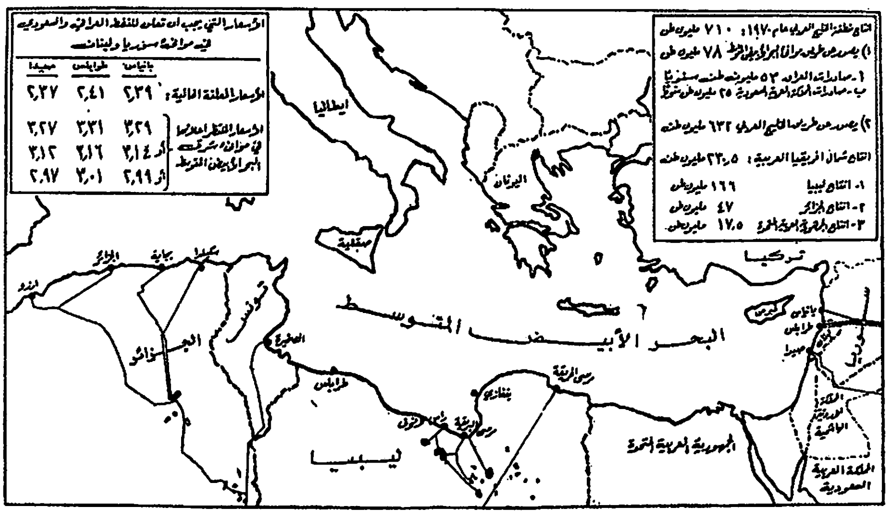
وعملية الخلط هذه توفر على أوروبا مئات الملايين من الدولارات، من تكاليف عمليات التكرير، خصوصاً بعد أن بدأت الشعوب في أوروبا الغربية وأمريكا تطالب حكوماتها بإصرار، بأن تصون الأجواء من التلوث بالغازات الناجمة عن استعمال مشتقات النفط المشتمل على نسبة كبيرة من الكبريت.

ومن المؤكد أن هذه العوامل كلها تفاعلت وتجمعت وتبلورت لإرغام الشركات على الإسراع في التجاوب مع مطالب حكومة الثورة الليبية.

ولكن الشركات خشيت أن تؤثر استجابتها لمطالب ليبيا على مواقف الحكومات المنتجة للنفط في منطقة الخليج، ويدفعها ذلك إلى المطالبة بعوائد مماثلة لما حصلت عليه ليبيا. وهكذا أخذت زمام المبادرة وذهبت إلى إيران حيث عرضت على حكومتها أن تزيد أسعار النفط الخام الثقيل في منطقة الخليج ٩ سنتات، وتوافق على رفع ضريبة الدخل من ٥٠ بالمئة إلى ٥٥ بالمئة.

وكان السبب الذي حمل الشركات على الذهاب إلى إيران، هو أن هذه البلاد هي أكبر الدول المنتجة للنفط في الخليج، إذ يبلغ إنتاجها ٤,٣٧٣,٠٠٠ برميل يومياً، أو ما يعادل ٢٩,٣ بالمئة من مجموع إنتاج الخليج كله البالغ ١٤,٩١٨ مليون برميل يومياً.

وقد حدث ما توقعته الشركات فعلاً، ووافقت بقية الدول المنتجة على ما قبلته إيران في شهر تشرين الثاني.



القرار رقم ١٢٠

ولكن مؤتمر منظمة «أوبك» الذي عقد في شهر كانون الأول الماضي في كاراكاس عاصمة فنزويلا، اتخذ قراره الشهير «رقم ١٢٠»، الذي قضى بأن تطالب الحكومات الأعضاء شركات النفط العاملة في بلادها برفع الأسعار المعلنة لنفطها، إلى أعلى سعر يباع به النفط في الدول الأعضاء، وأن لا تقل ضريبة الدخل التي تخضع لها الشركات عن ٥٥ بالمئة.

ويقال إن الجزائريين والفنزويليين كانوا وراء إصدار هذا القرار، إذ إنهم كانوا يعدون العدة في بلدانهم لاتخاذ مواقف حاسمة ضد الشركات.

وبالفعل أصدرت فنزويلا قانوناً رفعت بموجبه ضريبة الدخل التي تخضع لها شركات النفط من ٥٢ بالمئة إلى ٦٠ بالمئة، ومنحت الحكومة الفنزويلية بموجب هذا القانون السلطة لتحديد الأسعار التي يباع بها النفط الفنزويلي دون موافقة الشركات.

والواقع أنه كان للقرار ١٢٠ تأثير فعال على سياسات الحكومات المنتجة للنفط في الخليج العربي. فقد دخلت في مفاوضات مع الشركات أجبرتها بموجبها على رفع الأسعار المعلنة لنفط الخليج بنحو ٤٠ سنتاً للبرميل الواحد، وأن لا تقل الضريبة التي تخضع لها هذه الشركات عن ٥٥ بالمئة من صافي أرباحها.

ونتيجة لذلك حققت الأقطار المنتجة والمصدرة للنفط في الخليج أرباحاً إضافية يبلغ مجموعها ١٦٠٩ ملايين دولار في عام ١٩٧١، منها ٥٢٤ مليون دولار لإيران، والباقي وقدره ١٠٨٥ مليوناً للبلاد العربية، وهي العراق، والسعودية، والكويت، وقطر، وأبو ظبي.

المفاوضات بين الجزائر وفرنسا

وخلال المفاوضات التي كانت جارية في طهران بين أقطار الخليج وممثلي الشركات، رأى الرسميون الفرنسيون أنه من المناسب انتظار نتيجة هذه المفاوضات، وطلبوا بالتالي تأجيل المفاوضات بينهم وبين الجزائر لتعديل اتفاقية عام ١٩٦٥. ولكن الجزائر لاحظت أن الجانب الفرنسي يريد كسب الوقت والمماطلة ليس إلا، فما كان منها إلا أن اتخذت قرارها الحاسم بتأميم ٥١ بالمئة من أسهم الشركات الفرنسية العاملة في الجزائر، وكذلك تأميم جميع نشاطات الغاز الطبيعي وخطوط الأنابيب الناقلة للنفط والغاز من الصحراء الجزائرية إلى موانئ البحر الأبيض المتوسط في الجزائر وتونس.

ولقد كان لهذا الموقف الحازم تأثير فعال في تقوية القوة التفاوضية للحكومة الليبية، لأن الشركات اعتبرت خطوة الجزائر هذه بمثابة إنذار لها بالموافقة على المطالب العادلة للحكومة الليبية، وإلا فلا مفر من التأميم.

الاستجابة لمطالب ليبيا

وهكذا استطاعت الحكومتان العربيتان بالتعاون مع حكومتي السعودية والعراق، تكوين جبهة قوية أرغمت الشركات على الاستجابة لمطالب ليبيا، وذلك برفع أسعار نفطها من ٢٥٥ سنتاً للبرميل إلى ٣٤٥ سنتاً، على أن يزداد هذا السعر سنوياً بما يعادل ٢,٥ بالمئة من السعر المعلن، فضلاً عن ٧ سنتات أخرى لكل برميل.

وقد حسبت الزيادة على سعر النفط الليبي البالغة ٩٠ سنتاً في البرميل، على الأساس التالي: ٦٥ سنتاً في السعر المعلن، و٢٥ سنتاً زيادة أخرى تمثل التوفير في

أجور النقل طالما استمرت قناة السويس مغلقة.

وهكذا يتضح أن الثورة الليبية نجحت، بفضل تصميم قادتها على عدم التساهل مع الشركات، في إحراز نصر عظيم لليبيا والعرب. وساهم في تحقيق هذا النصر التعاون الوثيق الذي قام بين ليبيا والجزائر من جهة، وبين هاتين الحكومتين وحكومتي العراق والسعودية من جهة أخرى. ومن المؤكد أنه إذا استمر هذا التعاون، فإن الشركات لن تستطيع في أي وقت من الأوقات إلا أن ترضخ لكل المطالب العادلة التي تتقدم بها هذه الحكومات.

التأثير على الاقتصاد العربي

والآن ما هو تأثير اتفاقيتي طهران وطرابلس على الاقتصاد العربي؟ وكيف يمكننا أن نأخذ درساً من هذه المجابهة مع الاستعمار الاقتصادي لنستفيد منها في مجابهتنا مع الاستعمار الصهيوني والامبريالي؟

لقد انتصرت ليبيا في هذه المعركة نتيجة للموقف الوطني الصلب الذي وقفته حكومتها ورفضها الخضوع للضغوط والتهديدات وتشكيلها جبهة متحدة مع دول عربية نفطية أخرى.

وزادت ليبيا دخلها من أرباح النفط بنحو ٦٣٠ مليون دولار، وبذلك ارتفع مجموع دخلها من النفط إلى حوالى ٢٠٠٠ مليون دولار.

وفضلاً عن ذلك، فإن هذه الاتفاقية قوت المركز التفاوضي للجانب الجزائري حيال فرنسا، وسيرى الفرنسيون الآن أنفسهم مضطرين للاستجابة إلى طلب الحكومة الجزائرية ودفع ما لا يقل عن ثلاثة دولارات ونصف دولار لكل برميل نفط جزائري، مع العلم أن اتفاقية عام ١٩٦٥ بين الجزائر وفرنسا تعطي فرنسا الحق بشراء النفط الجزائري بسعر ٢٠٥ سنتات للبرميل فقط.

وستؤدي هذه الاتفاقية كذلك إلى زيادة أسعار النفط العراقي المصدر عن طريق ميناءي بانياس السوري وطرابلس بلبنان، والنفط السعودي المصدر من جنوب لبنان.

أسعار النفط السعودي والعراقي

والآن ما هي الأسعار التي يجب أن يباع بها النفطان السعودي والعراقي المصدران عن طريق موانئ سوريا ولبنان؟

وإذا أخذنا منطق الشركات نفسها والطريقة التي كانت هذه الشركات تطبقها في تقدير قيمة أنواع النفط العربي المصدر من موانئ البحر الأبيض المتوسط (الجزائر، ليبيا، العراق، السعودية)، فلا بد أن ترتفع أسعار النفط العراقي في ميناءي طرابلس

وبانياس بما يعادل ٩٠ سنتاً للبرميل كما حدث للنفط الليبي، لأن الشركات في العشر سنوات الماضية كانت تعتبر النفط الليبي ذا كثافة «٣٩ درجة أي. بي. أي.» والخالي من الكبريت، معادلاً من حيث الثمن لثمن النفط العراقي المصدر من ميناء بانياس، والذي تبلغ كثافته «٣٦ درجة أي. بي. أي.» ويحتوي على ١,٩٣ بالمئة بالوزن من الكبريت.

كانت الشركات تسعر هذين النفطين بنفس السعر، أي ٢٢١ سنتاً للبرميل للنفط العراقي، و٢٢١ سنتاً للبرميل للنفط الليبي. ولم تكن تأخذ بعين الاعتبار الموقع الجغرافي ولا الكثافة ولا نوعية النفط، ولهذا فيحق لنا أن نطالب برفع سعر النفط العراقي بمقدار ٩٠ سنتاً للبرميل. كما يمكن رفع سعر النفط السعودي المصدر من الزهراني بنفس النسبة، أخذاً بعين الاعتبار فرق الكثافة بين النفطين العراقي والسعودي البالغ درجتين «أي. بي. أي.». وهذا الفرق يساوي ٣ سنتات طبقاً لاتفاقية طهران الجديدة.

أما إذا أخذنا منطق الشركات الأخير والذي اتبعته مع النفط السعودي المصدر من الزهراني والنفط العراقي المصدر من طرابلس وبانياس، بحيث أعطت زيادة قدرها ٢٠ سنتاً عن كل برميل لكل من النفطين السعودي والعراقي، فإن هذين النفطين يستحقان زيادة قدرها ثلثا الـ ٩٠ سنتاً أو ما يعادل ٦٠ سنتاً. وإذا أصرت الشركات على أن تأخذ بعين الاعتبار نسبة الكبريت الموجود في النفط الخام، وكذلك فروق أجور النقل، فيستحق النفطان السعودي والعراقي زيادة قدرها ٧٥ سنتاً.

كيف نستفيد من الأرباح؟

وإنني أكرر ما سبق أن قلته أكثر من مرة، بأن أفضل وسيلة للإفادة من الأرباح الإضافية التي حصلت عليها الأقطار العربية من نفطها، هي إيداعها في صندوق خاص يقوم بتمويل جيش التحرير العربي الذي ستناط به أعظم مهمة وأشرف واجب، أي ضرب الغزو الصهيوني الإمبريالي للأراضي العربية وتحطيم مخالبه وتقليم أظافره، بل وتصفيته تصفية كلية كاملة إذا كنا راغبين في البقاء والعيش كراماً في أراضينا وبلادنا.

وأنا أقول وأشدد على القول، ان المداخيل الحالية من النفط التي تتناولها الأقطار العربية تكفي وتزيد لتمكينها من القيام بأعباء التنمية والإدارات الحكومية.

أما المبالغ الإضافية التي ستتوفر للأقطار العربية نتيجة لاتفاقيتي طهران وطرابلس، والبالغة ٢٢٤٤ مليون دولار، فإنها يجب أن تخصص كلها من أجل رد العدوان الإسرائيلي ـ الإمبريالي وضرب أكبر غزوة استعمارية تعرضت لها الأمة العربية في التاريخ.

إن الأموال التي سنجمعها نتيجة زيادة الدخل التي حققتها أمتنا في معركتنا مع الشركات الاحتكارية، تستطيع إقامة الجبهة الشرقية وإمدادها بالأموال اللازمة لإقامة جيش قوي يحمي الأرض العربية ويعيد الصواب للإسرائيليين. كما أن هذه الأموال يمكن أن تساهم في إنقاذ جنوب السودان من طمع الطامعين، وذلك بخلق المشاريع اللازمة لتطوير ثرواته الطبيعية. وهي قادرة كذلك على تعمير العراق، وخلق عدد من الصناعات الثقيلة على سواحل البحر الأبيض المتوسط في كل من الجمهورية العربية المتحدة والجزائر.

ويؤسفني أن أقول إن ما يذكره المستعمرون عن وجود فراغ في الوطن العربي هو صحيح. وسيظل هذا الفراغ قائماً طالما ظلت الروح القطرية هي السائدة وطالما لم نحقق وحدة أمتنا.

نعم، لقد نجحنا في استرداد حقوقنا من الاستعمار الاقتصادي عندما حققنا نوعاً من الوحدة في الرأي بين البلاد العربية المنتجة والمصدرة للنفط، وهي السعودية والعراق وليبيا والجزائر. وبإمكاننا أن نربح معركتنا مع الاستعمار الصهيوني والامبريالي إذا حققنا وحدة أمتنا، فهل نحن فاعلون؟؟

جزيرة العرب.. أرض كرّمتها السماء ودنسها المستعمرون والعملاء(*)

مع أن جزيرة العرب أرض كرمتها السماء ونزلت بها رسالة السماء وولد ودفن فيها سيد الرسل وآخر الأنبياء، مع ذلك فجزيرة العرب على مر العصور بلاد متخلفة، نقل العرب حضارتهم وقصورهم إلى دمشق وبغداد والأندلس وتركوا جزيرة العرب لمن عجز عن اللحاق بركب الحضارة. ولولا أنها تضم بيت الله الحرام وقبر الرسول الكريم وتأوي إليها ملايين الأفئدة من الطائفين والركع السجود لنسيها العالم ولأسقطت من قائمة البلاد المهمة على خريطة العالم. ولكن إرادة الله قد كرمت هذه الأرض من قبل ومن بعد، فتحققت بها نبوة الرسول العربي الكريم أنه ستتفجر فيها أنهار من الذهب والفضة قبل أن يأذن الله لهذا الكون بالمغيب وتعود المخلوقات مرة أخرى إلى خالقها.

إن جزيرة العرب التي تفجرت فيها أنهار ضخمة من الذهب الأسود وأصبحت وحدها تحوي ثلثي ما يوجد في الكرة الأرضية من رواسب نفطية وأصبحت الحياة في كل من أوروبا الغربية واليابان تعتمد اعتماداً كبيراً على الطاقة المستوردة من جزيرة العرب وما حولها من بلاد، لا زالت لا تستطيع أن تشبع إنسانها ولا تطعمه ولا تكسوه والغالبية العظمى من أبنائها جياع عطاشى. الغالبية العظمى من أبنائها مرضى ومتخلفون صحياً وذهنياً.

في معظم أجزاء هذه الجزيرة نسبة الوفيات من الأطفال تزيد على ثلاثين في المئة. وفي معظم بلاد جزيرة العرب أكثر من تسعين في المئة لا يقرأون ولا يكتبون. لماذا كل هذا التخلف لبلد أكرمتها السماء وأعطيت كل ما تريد من رسالة روحية ومن

(*) نشر في: نفط العرب، السنة ٦، العدد ١١ (آب/أغسطس ١٩٧١)، ص ٨ ـ ٩.

ثروة مادية؟ السبب بسيط: الاستعمار الأجنبي سياسياً واقتصادياً والعملاء من أبناء جزيرة العرب الذين لا يقلون سوءاً عن الاستعمار الذي يعصر إنسان الجزيرة حتى تخرج منه الحياة ولكن بعد أن يضع على يديه مخملاً حريراً، بينما الحاكم من أبناء جزيرة العرب يقطع رقاب إخوانه بسيف أكله الصدأ.

إن معالم الحضارة في جزيرة العرب لا تظهر والحق يقال إلا في أماكن قليلة جداً كمدينة الكويت حيث يعامل الإنسان كما يعامل في البلاد المتمدينة، أما الإنسان في الرياض وصنعاء وعدن ومسقط فهو لأسباب مختلفة لا يجد ما يكفيه من الضروريات من مأكل ومشرب وملبس وتعليم وعناية صحية. وأهم مظاهر الحضارة في معظم هذه البلاد هي قصور الحكام والطرق المؤدية إلى قصورهم وسياراتهم الفارهة. أما ما عدا ذلك فمعظم الناس يعيشون حياة أرقى قليلاً من حياة الإنسان في العصر الحجري.

إن احتياطي النفط في جزيرة العرب يعادل ٣٣,٣ بليون طن، بينما احتياطي العالم ٨١,٥ بليون طن، واحتياطي النفط في الدول الصناعية الكبرى كالاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية يعادل ١٠,٢ بليون طن و٥,٨ بليون طن على التوالي، وهو أقل من مجموع احتياطي النفط ببلد واحد كالمملكة العربية السعودية ١٨,٤ بليون طن.

وقد بلغ دخل جزيرة العرب من النفط في عام ١٩٧٠ حوالى ٢٥٠٠ مليون دولار ويبلغ عدد سكانها ١١,٢٢ مليون نسمة، فيكون نصيب الواحد من أبناء جزيرة العرب من هذه الثروة الضخمة ٢٢٢ دولاراً في العام لو وزعت توزيعاً عادلاً. ويمكن لهذا المبلغ أن يتضاعف لو قامت دولة واحدة في جزيرة العرب وأممت مرحلة الإنتاج من صناعة النفط.

إن جزيرة العرب التي أعطت الأمة العربية اسمها قادرة، لو توحدت أجزاؤها المبعثرة، أن تكون دولة تقود العرب، كل العرب، إلى حياة أفضل. فجزيرة العرب التي وحدت العرب في الماضي حول راية الإسلام هي قادرة الآن أن تقود العرب مالياً واقتصادياً، وتطور اقتصاديات البلاد العربية الأخرى، وتمكن الإنسان في تلك البلاد لكي يعيش عيشة أفضل من عيشة الكفاف التي يحياها لعدم قدرته على تطوير إمكانيات بلاده الطبيعية لعدم وجود المال والمعرفة. والمال موجود في جزيرة العرب والمعرفة يمكن شراؤها من الأصدقاء.

كل ما ذكر يمكن تحقيقه لو اتحدت جزيرة العرب في دولة واحدة ورجع العرب إلى الأسس التي قامت عليها رسالتهم. ولكن جزيرة العرب قد استولى على مقادير الأمور فيها الاستعمار الغربي سياسياً واقتصادياً وأخذ يعين الحكام ويستغل الثروات ويمنع أي تطور أو تقدم. وكلنا نشاهد اليوم ماذا حدث ويحدث في مسقط وعمان

حيث يلعب الاستعمار الانكليزي بالحكام ويحرض الولد على والده ليستخدمهم في تحقيق أغراضه، وما يحدث في منطقة الخليج العربي من تنافس وتناحر بين حكام صغار أتى بهم الاستعمار وهو يعلم أنه قادر على توحيدهم لو أراد ولكنه لا يريد. إن قيام اتحاد صغير في هذا الجزء من جزيرة العرب هو حدث يشبه بمفعوله من يحاول علاج السرطان بالاسبرين. كان من المفروض أن يتم اتحاد بين تسع عائلات وحدث اتحاد بين سبع فقط. أما عائلة قطر وعائلة البحرين فكل منها يريد أن يكون شيئاً قائماً بذاته، عضواً في الجامعة العربية وعضواً في الأمم المتحدة. لماذا؟ السبب بسيط: تنافس عائلي قديم وكل منهم يريد أن يكون أميراً وكل منهم يريد أن يكون حاكماً، ولو كان ذلك تحت إمرة الإنكليز أو إمرة شاه إيران. إن الواجب على البلاد العربية ألا يعترفوا لهؤلاء الشاذين بكيان خاص ولا يسمحوا لهم بدخول الجامعة العربية ولا الأمم المتحدة.

وكان من الواجب أن تنضم كل هذه الجزيئات ومنها مسقط وعمان في كيان واحد ولكن العملاء (العميل هنا هو كل إنسان ذي مصلحة خاصة يحافظ عليها على حساب أمته ولمصلحة المستعمر الدخيل سواء كان هذا الإنسان شيخاً أو تاجراً) يضحون بمصالح أمتهم في سبيل مصالحهم الشخصية والعائلية.

ليس من مصلحة أبناء جزيرة العرب والعرب أجمعين وجود هذه الكيانات المتعددة فيها كدولة الكويت والمملكة العربية السعودية وإمارات الخليج واليمن الجنوبية واليمن الشمالية لأن اليمن الشمالية واليمن الجنوبية ليست لديهما موارد تكفي لرفع مستوى المعيشة وتوفير حياة كريمة للناس هناك، لأن ثروة النفط مركزة في منطقة الخليج، وهي تشكل أكثر من تسعين في المئة من واردات جزيرة العرب. والوطنية تقتضي أن تتحد هذه الكيانات في كيان واحد يمكنه أن يعطي إنسان الجزيرة العربية حياة أفضل ويلعب دوراً مهماً وأساسياً في توحيد أمة العرب من المحيط إلى الخليج كما فعل في السابق.

وقبل أن تتحقق كل هذه الأمور وتتغير نظرة إنسان الجزيرة حيال الأشقاء المحيطين به، فسيظل إنسان الجزيرة ذليلاً يتكالب عليه الطامعون في ثرواته من حكام عرب ومن أباطرة ومن مستعمرين **﴿إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم﴾**[1]، صدق الله العظيم.

---

(١) القرآن الكريم، «سورة الرعد،» الآية ١١.

الوحدويون وحدهم قادرون على تحقيق أماني أمتهم في الوحدة والحرية والاشتراكية(*)

كل عربي شعر بالفرحة والاغتباط لإعلان توقيع دستور دولة الاتحاد المزمع قيامها لتضم مصر وسوريا وليبيا، وإن شاء الله السودان أيضاً في دولة واحدة. وهذه الدولة ستكون في نظر الجميع الأمل المرتقب لتحرير الأرض العربية ولتوحيد الأمة العربية كلها في كيان واحد. وهذه الأماني ليست أحلاماً، وهذا ما يجعل عدم تحقيقها مصدر ألم وعذاب لكل الوحدويين العرب. فالوحدة مطلب كل عربي، والشعوب العربية تريد الوحدة، والفرد العربي لا يستطيع تفسير عدم قيام الوحدة العربية وهو يرى الجميع يتغنون بها، والزعماء باستمرار يعدون شعوبهم بتحقيقها. إن فوائد الوحدة وضرورتها معروفة لنا جميعاً ولكن ما نريد تسجيله هنا هو بعض النصائح لإخواننا قادة الاتحاد الثلاثي، السادات والأسد والقذافي:

لقد حققتم بما فعلتموه حتى الآن عملاً من أعظم الأعمال التي تمت فوق أرضنا التي أصبحت، لسوء حظنا في السنوات الأخيرة أرض «السراب». فقد اعتاد الإنسان العربي أن يرى القمر، وقد أنزله زعماؤه إلى الأرض ليكون تحت تصرفه، وإذا ما حاول لمسه وجده سراباً. وأشبع من الوعود إلى درجة أنه كفر بالوعود وبكثرة الكلام وأصبح يتمنى سماع دوي المدافع والطائرات النفاثة ولو أورثه ضجيجها الصمم.

إن الأمة العربية يا سادة مريضة، مريضة بمرض خيبة الأمل، مريضة بمرض الهزيمة، ومريضة بمرض عدم الثقة بالنفس. إن أمتنا كوريث سفيه يبعثر إمكانياته وثرواته يمنة ويسرة دون أن يفيد من هذه الثروة بما يحميه من عاديات الدهر أو

(*) نشر في: **نفط العرب**، السنة ٦، العدد ١٢ (أيلول/ سبتمبر ١٩٧١)، ص ٦ ـ ٧.

يضمن مستقبلاً حسناً له ولأولاده.

يريد المخلصون والمفكرون من أبناء هذه الأمة منكم أيها القادة المخلصون أن تكونوا أنتم أنفسكم المثل الأعلى للأفراد في التصرف الحكيم والشجاعة الأدبية والتواضع ومحاولة الاتصال بالناس ومعرفة ما يريدون. لقد تعود الزعماء فوق أرضنا أن يشعروا بأنهم اكتسبوا من وظيفتهم صفات لم تكن لهم قبل الوصول إلى مراكزهم. فهم الحكماء وهم العلماء وهم من يجب أن يقود البلد. ويريدون أن يكونوا حكاماً مدى الحياة ويضيعون وقتاً طويلاً ويكبدون البلاد تكاليف باهظة لإقناع الناس بأنهم شيء لا يعوض يجب الحفاظ عليه.

ذلك ما كان عليه بعض من حكموا ويحكمون أرض العرب في الوقت الحاضر. يترفع الحاكم منهم على شعبه وعلى من رفعوه بأيديهم إلى القمة. ومعظم هؤلاء يعيشون في نزاع مستمر مع رفقائهم ينتهون بعده في المنفى أو في السجن أو في عالم النسيان. إنكم أيها الإخوة وكأن العناية الإلهية قد أتت بكم في الوقت المناسب وألهمتكم أن الوحدة هي طريق الخلاص لهذه الأمة المظلومة، فعليكم أن تبرهنوا على أنكم عند حسن ظن أمتكم.

لا بد لكم من الإيمان بالديمقراطية وحكم الشورى لأنهما الضمانة الأكيدة والوحيدة لضمان أنظمتكم، وبالتالي ضمان إعطاء الاتحاد فرصة ليعيش. يجب عليكم محاربة الفساد بجميع أشكاله والضرب بدون رحمة على أيدي من يبثون الفساد بالإدارة ومحاكمة كل من يغتني بطريق غامضة، كما يجب الحفاظ على مواد الدستور بكل دقة بحيث يشعر المواطن بأنه في بلده ولا يخشى إلا الله، وأن القانون يحميه من كل اعتداء، وأن الدستور يكفل له حرية الإيمان والمعتقد والرأي والقول. يجب إبعاد المنافقين والدجالين والسفهاء عن الصحافة وجعلها حرة تخدم الوطن والأمة، كما يجب تعويد المفكرين والكتاب على أن يشعروا وهم يكتبون بأن لا رقيب عليهم إلا وطنيتهم وضمائرهم. ويجب عليكم احترام العلماء من رجال الدين والعلماء في جميع مجالات الحياة الأخرى وتشجيعهم لنفع بلادهم بعلمهم. فقد هاجر إلى البلاد الأجنبية كثيرون ممن كان يمكن الانتفاع بهم في بلادنا، وهم في الحقيقة ثروة من أعظم ثرواتنا الطبيعية. إن الأمة العربية تنتظر منكم أيها السادة أن تعيدوا الثقة إلى إنسانها وأن تطوروا إمكاناتها العظيمة وأن ترفعوا مستوى معيشة الإنسان في كل بلادها. إن الأمة العربية تأمل أن يكون الاتحاد نواة الدولة العربية الواحدة ولكن ذلك لن يتحقق إلا إذا نجحتم أنتم في إعطاء حياة أفضل للإنسان في بلادكم.

إن الإنسان العربي يريد منكم أن تفسروا له معنى شعاراتكم: الوحدة، الحرية والاشتراكية بطريقة مبسطة. فهو يريد الوحدة ويقدس الحرية، وهو اشتراكي بطبعه تملي ذلك عليه معتقداته السماوية، ولكنه عاش حتى الآن في ظل التجزئة وفي ظل

شيء آخر غير الحرية، ورأى إزالة طبقة مستغلة وإحلال طبقة مستغلة أخرى محلها، وهذا الشيء يمكن تسميته بأي شيء إلا الاشتراكية.

يريد المواطن العربي أن يشعر بأنه جزء لا يتجزأ من كيان بلاده وأنه يتحمل المسؤولية في الحفاظ عليها، لأن الإنسان الذي لا يشعر بأن له صوتاً في بلده ينقلب إلى إنسان سلبي قادر على الهدم والتخريب ويصبح آلة في يد أعداء أمته. إنه يريد اشتراكية علمية عملية تعيش بذورها في أرضنا ولا يتعارض تطبيقها مع تعاليم ديننا وتقاليد شعوبنا.

وأخيراً تريد أمتنا أيها السادة إعادة أخلاق العرب إلى الإنسان العربي. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بتحلي القادة بهذه الأخلاق. فارتفعوا عن الصغائر وتصرفوا كرجال التاريخ، ولا تظنوا في أي وقت من الأوقات بأنكم خير من أي إنسان. إن أمتنا في محنتها تريد رجالاً لهم أخلاق عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز وصمود وإصرار أبي بكر الصديق الذي قال: «والله لو منعوني عقال بعير لقاتلتهم عليه». إن أمتنا تريد قادة عسكريين شجعان كخالد بن الوليد وطارق بن زياد فابحثوا عنهم وضعوهم في الصفوف الأولى.

إن الأمة العربية ومعها جميع أصدقائها كالاتحاد السوفياتي والصين الشعبية تقف بجانبكم، ويقف في الجانب الآخر الامبرياليون والمستعمرون والصهاينة وأعوانهم فوق الأرض العربية، فاحتفظوا بأصدقائكم واحذروا أعداءكم. والله يوفقكم.

ضمّوا اليمن الشعبية إلى اتحاد الجمهوريات العربية(*)

إذا كان الغنى الفاحش في الخليج قد خلق دويلات كقطر والبحرين ما كانت لتوجد أو ليسمع عنها العالم لولا وجود أكوام الدولارات والجنيهات الاسترلينية وبراميل النفط، فإن الفقر المدقع في بعض أجزاء جزيرة العرب يحول دون تحقيق حياة أفضل للإنسان العربي هناك. نقول هذا كله لنذكر أن التناقضات أصبحت صفة من صفات شبه جزيرتنا العربية، وأصبحنا نوصف دولياً بالغباوة والأنانية والجبن، وأننا نترك كل شيء للزمن يتصرف به كما يشاء. فإسرائيل تقوى وتمتد وتستولي كل عشر سنوات على أراض عربية جديدة ومن ضمن مخططاتها الاستيلاء على كل أجزاء جزيرة العرب على اعتبار أن الأمة العربية أمة تحتضر واليهود هم الوارثون الشرعيون لها. وها نحن نراها قد بدأت تثبت أقدامها على السواحل الافريقية للبحر الأحمر، وها هي تتخذ من الامبراطور هيلاسلاسي حليفاً ضد العرب. فالغالبية المسلمة من المواطنين الأحباش تعامل معاملة المواطنين من الدرجة الثانية، وإريتريا البطلة تضم عنوة إلى الحبشة بالرغم من قرارات الأمم المتحدة التي ضمنت لإريتريا حق تقرير المصير. إن التحالف الإمبريالي الصهيوني في البحر الأحمر يهدد البلاد العربية الواقعة على سواحل البحر الأحمر، كما هدد واستعمر بعض أراضي البلاد العربية الواقعة على البحر الأبيض المتوسط. فماذا نحن منتظرون؟

إن اليمن الشعبية هي الدولة الوحيدة من دول جزيرة العرب التي ليست لديها إمكانيات كافية لتحسن أحوال المعيشة لمواطنيها، ومع ذلك فهي لم تيأس وهي الآن تحاول مخلصة لتحقيق هذا الهدف ـ وليذهب المشككون في هذا الكلام إلى هناك ليروا بأعينهم ـ فهي تحاول أن يصبح الإنسان هناك مواطناً فاعلاً ومنتجاً لا أحد الرعايا فقط، ولم يشفع كل ذلك بحكومة اليمن الشعبية أمام الاخوة الأغنياء من أبناء جزيرة

(*) نشر في: نفط العرب، السنة ٧، العدد ١ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧١)، ص ٨ ـ ٩.

العرب. . فلا زالت الأبواب أمام حكومة هذه البلاد إن لم نقل مغلقة فهي مورروبة، وكل المساعدات التي تحصل عليها من البلاد العربية لا تسمن ولا تغني من جوع، بينما أشقاؤهم في منطقة الخليج لا يعرفون ما يفعلون بأموالهم بعد أن يصرفوا معظمها على الكماليات وعلى مصاريف الأمراء، وجزء كبير منها يذهب إلى نوادي القمار والملاهي في أجزاء كثيرة من العالم. إن حكومة اليمن الشعبية تتهم بأنها حكومة يسارية، ولو فهموا ما معنى الدولة اليسارية لرحبوا بها ولضموها إلى صدورهم ولأعطوها حقها في ثروات الخليج العربي. فاليمن جزء لا يتجزأ من جزيرة العرب وأهل جزيرة العرب كلهم، لا بعضهم، يملكون كل ثروات النفط في جزيرتهم. إن يسار أهل اليمن الجنوبية هو محاولة للتخلص من الاستغلال والاستعمار والسيطرة الأجنبية والجهل والفقر والمرض، وهم مخلصون في ذلك، فحاولوا يا إخوتنا العرب فهمهم قبل فوات الأوان. إن جمهورية اليمن الشعبية مهددة بالغزو الصهيوني الامبريالي، وهم يتهمونها بأنها تعطف على الفدائيين الفلسطينيين وأنها تتعامل مع الصين الشعبية. وكل الدلائل تشير إلى أن اليمن الشعبية مهددة بالزوال أو باحتلال أراضيها.

إننا بمناسبة زيارة الأخ معمر القذافي رئيس مجلس الثورة في الجمهورية العربية الليبية لليمن الشمالية نوجه إلى الأخ معمر الثائر العربي الشاب ما يأتي:

نرجوك أيها الثائر الشاب أن تزور اليمن الشعبية، فحكوماتها والشباب الذين يسيطرون على مقاليد الأمور فيها يتحدثون لغتك الثورية أكثر من اليمن الشمالية وستجد فيها يساريين مسلمين، وأنت تعرف أن محمداً ﷺ أول يساري عربي طالما عرفنا اليسارية بأنها العدالة الاجتماعية واحترام ذات الإنسان. إن محمداً كما تعلمون نادى بأكثر من المبادئ التي نادى بها ماركس ولينين وماوتسي تونغ، وإن أقرب الناس إلى المسلمين الحقيقيين هم اليساريون الحقيقيون. وإذا كان بعض المتاجرين بالدين يظهرون الدين الإسلامي أمام أعين العالم بأنه دين تخلف وظلم وتقشف، يملك الحاكم في دوله كل شيء ولا يملك الناس أي شيء، فهؤلاء الحكام منحرفون وغير مسلمين.

إن اليمن الشعبية محتاجة إلى تعاونكم وتفهمكم لموقفها وهي لا تريد إلا تعاون العربي مع أخيه العربي كالعرب الثوار في ليبيا البطلة. اذهب يا معمر إلى عدن هذا الميناء العربي العظيم الذي هو حصن عسكري واقتصادي بالنسبة للأمة العربية. واعلم أن موارد اليمن الشعبية لا تساعدها في الحفاظ على هذا الحصن العربي للعرب. ونحن نقترح عليك أن تحاول جمع اليمنين الشمالية والجنوبية في دولة واحدة وأن تدخل هذه الدولة اتحاد الجمهوريات العربية. فكلتا اليمنين فقيرة بالموارد الطبيعية وتحتاج إلى الحصول على حقها من الثروات العربية سواء أكانت في جزيرة العرب أم في ليبيا العربية.

إنك تنجح فقط إذا تعهدت بدراسة الإمكانيات الاقتصادية في البلدين وتعهدت بتقديم كل المساعدات اللازمة لتنفيذ المشاريع المجدية لحياة الإنسان العربي هناك. إن لديك فرصة عظيمة لتوحيد أجزاء كثيرة من البلاد العربية إذا تحدثت إلى أهلها بلغة يفهمونها جيداً، وهذه اللغة هي لغة الأرقام وتوفير الرغيف والدواء والمدرسة والمستشفى وكل ذلك أنت، كما نعرف، قادر عليه.

ولا ينطبق عليك قول الشاعر العربي:

لا خيل عندك تهديها ولا مال   فليسعد النطق إن لم تسعد الحال

وأخيراً لا بد من إدخال اليمن الشعبية إلى اتحاد الجمهوريات العربية ووضع قوات عربية ضاربة في ميناء عدن وسواحل الجزيرة العربية الواقعة على البحر العربي ومداخل البحر الأحمر. ونرجو أن تكون مناسبة زيارة الأخ معمر القذافي مقدمة لانضمام جمهوريات جديدة إلى اتحاد الجمهوريات العربية.

وعاشت أمتنا.

تعاون لا استغلال(*)

إن عنوان محاضرتي هذه يجب أن يؤخذ على أنه محاولة للفت نظر المسؤولين في البلاد المستهلكة للمواد النفطية [وضمان] استمرار تدفق النفط بدون انقطاع وبأسعار عادلة.

حتى السنوات الأخيرة كانت العلاقة بين بلد نام يصدر النفط الخام أو المواد الخام الأخرى بجميع أنواعها إلى بلاد صناعية كبرى هي علاقة استعمار اقتصادي أو ما يسمى بالاستعمار الجديد. وقد دأبت الشركات الاحتكارية من البلاد الصناعية الكبرى على الاحتفاظ بامتيازاتها لاستغلال الثروات الطبيعية في البلاد النامية بشروط مجحفة. وكانت الشركات الأجنبية في البلاد النامية إما مملوكة لحكومة الدولة التي تنتمي إليها أو أن حكومة تلك البلاد تستخدم نفوذها السياسي إذا ما كانت البلاد النامية مستعمرة أو محمية لها وتفرض الشروط التي تعمل بموجبها تلك الشركات.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية لم تتغير روح هذه السياسة رغم أن الشروط المالية قد تحسنت لصالح البلاد النامية أو البلاد التي تنتمي إليها الشركات صاحبة الامتيازات، لأن جزءاً كبيراً من دخل البلاد المتطورة من ثرواتها الطبيعية يجد طريقه بسهولة إلى أسواق البلاد التي تأتي منها الشركات لشراء الخبرة الفنية والخدمات المختلفة والمواد الاستهلاكية وما تبقى يوضع في مصارف تلك البلاد.

إن تاريخ الشركات الأجنبية في البلاد النامية معروف للجميع. فامتيازات النفط في منطقة الخليج العربي مثلاً قامت على نفس الشروط ونفس الروح التي سادت في

(*) نشر في: **نفط العرب**، السنة ٧، العدد ٢ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧١)، ص ٦ ـ ١١. وهو في الأصل محاضرة أُلقيت في: ندوة «قانون النفط وسيادة الدول المنتجة» التي نظمتها رابطة الحقوقيين الديمقراطيين العالميين في الجزائر في ١٩ ـ ٢١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧١.

إيران، قبل الحرب العالمية الأولى وكانت الحكومة البريطانية تتدخل بطرق ملتوية لدى شاه إيران لإبعاد الشركات غير البريطانية وطرد الساسة الإيرانيين من سدة الحكم إذا كانوا لا يميلون للتساهل مع الرعايا البريطانيين الطامعين في الحصول على امتيازات لاستغلال الثروات الطبيعية الإيرانية بشروط مجحفة. وكان ممثلو الحكومة البريطانية يدفعون الأموال للشاه ورجاله لتسهيل مهمة الرعايا البريطانيين وتفضيلهم على رعايا الدول الأخرى[1]. أما امتيازات النفط على الجانب العربي من الخليج فقد تم الحصول عليها باستخدام النفوذ البريطاني حيث تنص اتفاقيات الحماية التي عقدتها بريطانيا العظمى مع الإمارات الصغيرة هناك على أنه لا يجوز للحاكم المحلي إبرام أية اتفاقية مع أية شركة غير بريطانية بدون موافقة المعتمد البريطاني في منطقة الخليج العربي.

وكان البريطانيون يملون شروط امتيازات النفط ويملكون شركة نفط خاصة بهم تملك حكومتهم غالبية أسهمها ولها حق الفيتو في مجلس إدارتها. وقد شقت هذه الشركة بسيف الحماية البريطانية طريقها إلى كل البلاد المحمية واستعانت بالشركات الأجنبية الأخرى كالشركات الأمريكية والفرنسية والهولندية لتساعدها فنياً ومالياً مقابل السماح لها بدخول المحميات البريطانية. ولم يكن نصيب الحاكم المحلي من استثمار النفط في المناطق المحمية حتى عام ١٩٥٠ يزيد عن عشرة سنتات للبرميل الواحد بينما تأخذ الشركات الأجنبية كل المتبقي لنفسها من ثمن البرميل الذي كان يصل في بعض الأحيان إلى دولارين للبرميل الواحد، ولم تكن تكلفة إخراج البرميل الواحد تزيد عن عشرة سنتات بالعملة الأمريكية.

وكانت الحكومة البريطانية تفرض على كل شركة تحصل على امتياز في المحميات أن تبرم مع وزارة الخارجية البريطانية في لندن اتفاقية سرية تنص على أن المرجع الأول والأخير الذي يجب أن تتعاون معه الشركات في تنفيذ شروط امتيازاتها هو المعتمد البريطاني في الخليج العربي وليس حاكم البلد التي يخرج منها النفط.

أما الامتيازات النفطية في العراق فقد منحت بنفس الروح التي كانت سائدة في إيران والخليج العربي حيث تقاسم الحلفاء المنتصرون في الحرب العالمية الأولى امتيازات النفط في العراق. وكانت الحكومة البريطانية، التي كانت منتدبة على العراق من قبل عصبة الأمم، صاحبة الكلمة الأولى ولم تكن الحكومة العراقية العاملة في ظل الانتداب الأجنبي قادرة سياسياً واقتصادياً وذهنياً على إثبات وجودها. وهكذا فرضت على العراق شروطاً مجحفة لاستغلال ثرواته من قبل شركات احتكارية تمثل كل الحلفاء

---

(١) وبعد الحرب العالمية الأولى دفع اللورد كيرزون نائب الملك في الهند مرتباً شهرياً قدره خمسة عشر ألف تومان لإبعاد وزيره «علاء سلطنة الدولة» لمعارضته للنشاط البريطاني في جنوب إيران. وكل ذلك للحفاظ على الامتيازات النفطية التي حصلت عليها الشركة الإنجليزية الإيرانية في عام ١٩٠٢ (دارسي).

المتصرين الأوروبيين والأمريكيين. وقد دخل الأمريكان سباق امتيازات النفط في الشرق الأوسط لأول مرة عن طريق ما سمي حينذاك بسياسة «الباب المفتوح».

لقد تطورت شروط الامتيازات منذ عام ١٩٥٠ وحصلت البلاد النامية على فوائد مادية لا بأس بها كما يظهر من الجدول رقم (١) الذي يبين دخل الحكومات المنتجة للنفط عن كل برميل في السنوات العشر الماضية ولكن الزيادة في دخل البلاد صاحبة النفط لم تعط حكوماتها أكثر من كونها شريكاً صامتاً لا علاقة له بأعمال صناعة النفط ولا التجارة بالمواد النفطية، وظلت ولا تزال معظم حكومات تلك البلاد تسلم مقاليد التجارة الخارجية بالنفط لأيدي شركات أجنبية تستخدمها لأغراض سياسية، فالنفط العربي والإيراني والفنزويلي والجزائري والليبي كان حتى السنوات الأخيرة لا يصل إلى أيدي منافسي أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية.

الجدول رقم (١)
عائدات النفط
(سنت عن كل برميل)

العام	الكويت	السعودية	إيران	العراق	أبو ظبي	قطر	آخرون	مجموع الشرق الأوسط	ليبيا	مجموع ليبيا والشرق الأوسط	فنزويلا	نيجيريا
١٩٦١	٧٤,٤	٧٥,٥	٧٥,٨	٧٦,٥	-	٨٣,٠	٧٩,٣	٧٥,٦	٦٢,٧	٧٥,٦	٩٣,٠	-
١٩٦٢	٧٤,٨	٧٦,٥	٧٤,٥	٧٦,٧	٥٠,٩	٨٢,٣	٧٩,٣	٧٥,٧	٦٤,٧	٧٥,٤	٩٧,٢	-
١٩٦٣	٧٤,٣	٧٨,٧	٧٩,٧	٨٠,٧	٣٦,٤	٨٤,٢	٧٩,٣	٧٧,٧	٦٥,١	٧٦,٩	٩٨,٦	-
١٩٦٤	٧٦,٩	٨٢,٠	٨٠,٩	٨٠,١	١٨,٢	٨٤,٤	٧٩,٩	٧٨,٣	٦٢,٩	٧٦,٧	٩٥,٤	-
١٩٦٥	٧٨,٩	٨٧,٢	٨١,١	٨١,٧	٣٢,٥	٨٢,٢	٨٠,٨	٧٩,٥	٨٣,٨	٨٠,٠	٩٥,٦	-
١٩٦٦	٧٨,٤	٨٣,٤	٨١,٤	٨١,٣	٧٥,٣	٨٧,٣	٨٤,٥	٨١,١	٨٧,٠	٨١,٩	٩٥,٨	-
١٩٦٧	٧٩,٣	٨٤,٨	٨٢,٥	٨٥,٢	٧٦,٣	٨٧,٢	٥٢,٣	٨٢,٢	١٠١,٦	٨٥,١	١٠٢,٢	-
١٩٦٨	٨٠,٥	٨٧,٨	٨٣,٧	٩٠,٧	٨٤,٥	٨٨,١	٧٢,٤	٨٥,٠	١٠٠,٧	٨٧,٩	١٠١,٤	-
١٩٦٩	٨٠,٨	٨٧,١	٨١,٠	٩١,٤	٨٧,٣	٩١,٩	٧٧,٩	٨٤,٣	١٠٠,٠	٨٧,٦	١٠٣,٥	-
١٩٧٠	٨٢,٩	٨٨,٣	٨٠,٨	٩٤,٢	٩٠,٩	٩١,٥	٨٣,٥	٨٥,٨	١٠٩,٠	٩٠,٣	١٠٩,٢	١٠٧,٠

المصدر: *Petroleum Press Service* (September 1971), p. 327.

وكان ولا يزال النفط يباع للبلاد المختلفة بأسعار مختلفة: فالنفط العراقي مثلاً يباع للبلدان العربية بسعر أعلى من السعر الذي يباع به هذا النفط لليونان أو إيطاليا، كما أن النفط الكويتي يباع على شكل نفط خام أو منتجات نفطية لليمن الشعبية بسعر أعلى من السعر الذي يباع به هذا النفط لليابان والهند.

تطوير البلاد ذات الثروات الطبيعية

من حق كل مجموعة بشرية يوجد في أراضيها ثروات طبيعية سواء أكانت معدنية أم زراعية أن تطور هذه الثروات لرفع مستوى المعيشة للإنسان في بلادها وأن تساهم بقدر ما تستطيع بمساعدة جيرانها ثم إخوانها في الإنسانية. ولكن الواقع يختلف كثيراً عما يريده الخيرون فلا زالت السيطرة الاقتصادية للبلاد المتقدمة على البلاد النامية باقية.

ولا زالت التجارة بين البلاد النامية والبلاد الصناعية الكبرى هي أن تستورد البلاد المطورة من البلاد النامية المواد الخام بأسعار زهيدة وتصدير البضائع المصنعة بأسعار عالية، والقاعدة السائدة هي أن تظل أسعار المواد الخام المصدرة من البلاد النامية ثابتة لعدة سنوات بينما ترتفع أسعار المواد المصنعة في البلاد المطورة بما متوسطه ستة في المئة سنوياً (٦ بالمئة). وقد عبر عن هذه الحالة بحق أحد رؤساء جمهوريات أمريكا اللاتينية بقوله: «إننا لسنا دولاً غير مطورة بقدر ما نحن دول مغبونة بالأسعار التي تحصل عليها ثمناً لصادراتها».

هذه هي حقيقة العلاقة بين الدول النامية والدول المطورة. فبينما يرتفع مستوى المعيشة في الدول المطورة سنوياً بزيادة الدخل القومي نجد أن التطور في الدول النامية يسير ببطء ومستوى المعيشة لا يرتفع إلى المستوى الذي يجب أن يصل إليه بطريقة تتناسب مع الثروات الطبيعية لبعض البلاد النامية وذلك لسبب بسيط وهو سيطرة الشركات الاحتكارية على اقتصاديات تلك البلاد وتوجيهها الوجهة التي تحقق أكبر المنافع الاقتصادية والسياسية للبلاد التي تنتمي إليها هذه الشركات الاحتكارية. ففي مجال صناعة النفط مثلاً رأيناهم يقللون الإنتاج من العراق التي يبلغ عدد سكانها ٨ ملايين نسمة ويكثرونه من السعودية التي لا يزيد عدد سكانها عن ٣,٥٠ مليون نسمة، علماً بأن الاحتياطي النفطي في كلا البلدين كبير وتكلفة الإنتاج في كليهما منخفضة والعراق كالسعودية له منفذان لتصدير نفطه أحدهما على البحر الأبيض المتوسط والآخر على الخليج العربي. وفي العشر السنوات الماضية زاد إنتاج العراق بمعدل ٥ في المئة وزاد إنتاج السعودية بمعدل ١١ بالمئة، علماً بأن الإنتاج اليومي للسعودية الآن هو ٤,٦٣٦,٠٠٠ برميل والإنتاج اليومي للعراق ١,٧٤٨,٢٠٠ برميل فقط. وهذا القول كان ينطبق أيضاً على ليبيا والجزائر اللتين يتشابه التركيب الكيميائي للنفط في كل منهما وكلتاهما قريبة من أوروبا الغربية التي هي أكبر سوق مستهلك للنفط في العالم، ومع ذلك فإن إنتاج الجزائر اليومي هو ١,٠١٥,٠٠٠ برميل وعدد سكانها ١٢ مليون نسمة وإنتاج ليبيا ٢,٩٦٣,٦٠٠ برميل يومياً وعدد سكانها ١,٥٠ مليون نسمة، وكان متوسط الزيادة السنوية في الإنتاج للجزائر ١٨,٨ بالمئة في السنة ولليبيا ٢٢ بالمئة في السنة.

إن حرص الشركات الأجنبية المالكة لامتيازات البحث والتنقيب وإنتاج النفط وتصديره في البلاد النامية مثل منطقة الخليج العربي ومنطقة شمال افريقيا الغربية (ليبيا والجزائر وجمهورية مصر العربية) ومنطقة البحر الكاريبي (فنزويلا وترينيداد وكولومبيا) واندونيسيا على إخراج النفط الخام من الآبار وتصديره خاماً قد حرم البلاد صاحبة الحق الأول في الاستفادة من تصنيعه من خلق مجالات للعمل لمواطنيها كما حرمها من دخل أعلى كان سيأتي من بيع المنتجات النفطية. لهذا السبب رأينا بلاداً أخرى لا تملك امتيازات نفطية كبيرة وليس لها مصادر نفط كبيرة في بلادها، كإيطاليا، تقيم صناعة كبيرة للتكرير تعادل طاقتها كل طاقة بلاد منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك)، وتصدر كميات كبيرة من المنتجات النفطية. فإيطاليا طاقتها على التكرير ١٦٨ مليون طن في العام واستهلاكها ٨٥ مليون طن في العام تصدر سنوياً ما يعادل ٨٣ مليون طن بينما مجموع الطاقة التكريرية لكل دول منظمة (الأوبك) ١٦٨,٦ مليون طن في العام. أما الأرباح التي تجنيها الشركات النفطية باستثمار أموالها في البلاد النامية فيمكن معرفتها بالرجوع إلى الجدول رقم (٢) الذي جمعنا فيه النسب المئوية للأرباح الصافية (الأرباح بعد خصم جميع المصاريف والضرائب) على صافي الأصول الثابتة للأموال الموظفة في البلاد النامية. ويظهر في الجدول رقم (٢) بوضوح أن الأرباح قد تصل في بعض الأحوال إلى حوالى سبعين في المئة (٧٠ بالمئة) من مجموع صافي القيمة الدفترية للأموال الموظفة. وهذه النسبة العالية من الأرباح أمكن تحقيقها لأن شروط الامتيازات في معظم البلاد النامية مجحفة. فهذه الشروط تمنع حكومات البلاد المالكة للثروات الطبيعية من فرض أية ضريبة دخل على هذه الشركات بدون أن توافق هذه الشركات مقدماً على هذه الضريبة، كما أن الأرباح التي يحققها أصحاب الأسهم في هذه الشركات معفاة من الضرائب في البلاد التي تعمل فيها هذه الشركات.

كما ذكرنا أعلاه لقد كتب الاستعمار السياسي والاقتصادي بسيفه شروط الامتيازات النفطية، والنتيجة هي الصورة القبيحة التي تظهر بها العلاقات بين المنتجين للنفط والمواد الخام الأخرى والدول الصناعية الكبرى. فالأولون يزدادون فقراً برغم غناهم الطبيعي والآخرون يزدادون غنى لإصرارهم على إبقاء الهوة السحيقة في مستوى المعيشة بين الدول النامية والدول الصناعية الكبرى. والجدول رقم (٣) يبين الطاقة التكريرية لأهم مراكز الاستهلاك في العالم والطاقة التكريرية لدول منطقة الخليج العربي وشمال افريقيا وفنزويلا وغيرها التي تصدر إلى العالم يومياً ما يعادل تسعين في المئة (٩٠ بالمئة) من النفط الخام الذي يدخل الأسواق العالمية يومياً. ولم تزد نسبة طاقة التكرير في منطقة الخليج العربي الذي يصدر يومياً ١٣,٨ مليون برميل عن ٣,٢ في المئة من طاقة التكرير في العالم.

الجدول رقم (٢)

قيمة الاستثمارات الأمريكية وأرباحها في صناعة النفط في مناطق العالم المختلفة

(بملايين الدولارات)

المنطقة	١٩٦٤			١٩٦٥			١٩٦٦			١٩٦٧			١٩٦٨		
	صافي قيمة الاستثمارات	الأرباح الصافية	النسبة المئوية للأرباح	صافي قيمة الاستثمارات	الأرباح الصافية	النسبة المئوية للأرباح	صافي قيمة الاستثمارات	الأرباح الصافية	النسبة المئوية للأرباح	صافي قيمة الاستثمارات	الأرباح الصافية	النسبة المئوية للأرباح	صافي قيمة الاستثمارات	الأرباح الصافية	النسبة المئوية للأرباح
أوروبا الغربية	٣,٨٦	٨	٠,٣	٣٤٢٧	ـ ٤٢	ـ ١,٢	٣٩٨١	ـ ٧٩	ـ ٢,٠	٤٤٢٣	ـ ٩٩	ـ ٢,٢	٤٦٤٠	ـ ١٣٤	ـ ٣,٠
كندا	٣٢٢٨	١٧٠	٥,٣	٣٣٥٦	١٨٣	٥,٤	٣٦٠٨	١٩٦	٥,٤	٣٨١٩	٢٠٧	٥,٤	٤٠٨٨	٢٤٣	٥,٩
فنزويلا	٢١٦٢	٤٦٠	٢١,٣	٢٠٢٤	٤٠٥	٢٠,٠	١٨٦٢	٣٨٤	٢٠,٦	١٧٩٣	٣٠٨	٢١,٢	١٧٨٠	٣٨٧	٢١,٧
ليبيا	٣٨٢	٢٥٦	٦٧	٤٢٠	٢٣٥	٥٦	٣٨٤	٢٧٠	٧٠,٣	٤٤٦	٢٩٢	٦٥,٥	٦٧٢	٥٠٦	٧٥,٣
الشرق الأقصى	٧٧٥	٤٥	٥,٨	٩٠٤	٧٦	٨,٤	٩١٣	٦٨	٧,٤	٩٩٢	١١٥	١١,٦	١١٤٦	١٠٤	٩,٠
الشرق الأوسط	١٢٣٨	٨٦٧	٧٠	١٤٣٦	٨١٦	٥٦,٨	١٥٥٧	٨٦٣	٥٥,٥	١٦٠٨	٩٨٣	٦١,١	١٦٥٤	١٠٧٩	٦٥,٢
الولايات المتحدة	٣٦٧٦٠	٤٢٢٨	١١,٥	٣٨٧٦١	٤٦٣٠	١١,٩	٤١٠٤٤	٥١٦١	١٢,٦	٤٤٤٧٨	٥٦٧٩	١٢,٨	٤٦٥٩٢	٦٠٨٨	١٣,١

المصادر: تقارير وزارة التجارة الأمريكية عن وضع التوظيفات المالية العالمية للولايات المتحدة الأمريكية عن الفترة من عام ١٩٦٤ ـ ١٩٦٨.

الجدول رقم (٣)

طاقة التكرير في المناطق المختلفة عام ١٩٧٠

	طاقة التكرير (بآلاف البراميل يومياً)	النسبة المئوية من المجموع
أوروبا الغربية	١٥,١٧٧	٢٨,٨
الولايات المتحدة	١٣,٢٩٣	٢٥,٢
كندا	١,٤٥٠	٢,٧
اليابان	٣,٤٣٧	٦,٥
فنزويلا	١,٥٢٦	٢,٩
الاتحاد السوفياتي والكتلة الاشتراكية	٦,٩٥٢	١٣,٢
الخليج العربي	١,٦٨٨	٣,٢
شمال افريقيا	٢٣٣	٠,٤
مجموع العالم	٥٢,٧٠٩	

المصـــــــادر: *Oil and Gas Journal* (28 December 1970), p. 89, and *International Petroleum: Encyclopædia* (1970), p. 192.

الشركات الاحتكارية تجمع أرباحاً باهظة بنفقات زهيدة

صناعة النفط في منطقة الخليج العربي وصلت إلى ما سمي بمرحلة النضوج، أي المستوى الذي تكون الشركات المنتجة قد حفرت معظم الآبار اللازمة لمستوى الإنتاج الذي يمكن الوصول إليه وأقامت أيضاً معظم المنشآت الضرورية في الحقول وموانئ التصدير لتخزين النفط الخام وإعداده للتصدير. والشركات الأجنبية في منطقة الخليج العربي وفي شمال افريقيا العربية وفنزويلا تعيش الآن هذه المرحلة وتجمع أرباحاً بدون نفقات تتناسب وضخامة هذه الأرباح كما أنها لا توظف أموالاً جديدة إلا بقدر ضئيل جداً كما يظهر في الجدول رقم (٤). وكل التقديرات التي ذكرناها حتى الآن عن أرباح الشركات، كانت مبنية على أساس القيمة الدفترية لأموال هذه الشركات ولكن معظم أو كل الأموال التي وظفت في صناعة النفط في المناطق الرئيسية المنتجة والمصدرة للنفط قد استردت منذ زمن بعيد عن طريق الأرباح السنوية. ويمكننا أن نذكر هنا مثلاً عن تقديرنا للأرباح الحقيقية للشركات. نأخذ شركة أرامكو التي تعمل في المملكة العربية السعودية كمثال:

١ ـ إن السعر المعلن للنفط العربي الخفيف الكثافة ٣٤° هو ٢٢٨,٥ سنت للبرميل الواحد وتكلفة إنتاج البرميل الواحد تبلغ ١٠ سنتات، وهذا الرقم يشمل تكاليف إخراج النفط من الآبار وتكاليف المنشآت وتكاليف استعادة ثمن المنشآت وتكاليف الإدارة في السعودية وفي خارجها.

٢ ـ وإذا اعتبرنا أن الرأس المال الموظف في السعودية عن كل برميل نفط تم اكتشافه حتى الآن هو متوسط تكاليف العثور على برميل النفط وحفر الآبار وبناء الخزانات وفاصلات الغاز اللازمة لإخراجه وتخزينه وتصديره هو ٦ سنتات لكل برميل وأن:

٣ ـ الريع وقدره ١٢½ في المئة من السعر المعلن يبلغ ٢٨,٦ سنت عن كل برميل.

٤ ـ ضريبة الدخل وقدرها ٥٥ بالمئة من صافي ربح الشركة بعد خصم (١+ ٣) تبلغ ١٠٤,٤ سنت عن البرميل.

٥ ـ صافي ربح الشركة ٨٥ سنتاً عن كل برميل. نجد أن نسبة الربح إلى الرأس المال الموظف تعادل ١٤١٦ في المئة.

الجدول رقم (٤)

التوظيفات المالية لصناعة النفط العالمية

(بملايين الدولارات)

	١٩٧٠	١٩٦٩	١٩٦٨
الولايات المتحدة	٦٥٩٣	٦٧٢٨	٦٨٥٨
كندا	٧٢٣	٦٨٨	٦٨٩
فنزويلا	٢٥٩	٣١٧	٢١٦
بلدان أخرى	٤٧٥	٤٣٦	٣٢٦
نصف الكرة الغربي	٨٠٥٠	٨١٦٩	٨٠٨٩
أوروبا الغربية	٢٠٩١	١٦٦٣	١٦٦٣
افريقيا	٤٤٠	٤٧٦	٤٨٢
الشرق الأوسط	١٤٠	١٥٥	١٦٤
الشرق الأقصى	٦٧٢	٦٢٣	٥٢٠
نصف الكرة الشرقي	٣٣٤٣	٢٩١٧	٢٨٢٩
مجموع العالم	١١٣٩٣	١١٠٨٦	١٠٩١٨

المصدر: *Oil and Gas Journal* (6 September 1971), p. 72.

الإنسانية مهددة بنقص خطير في مصادر الطاقات المختلفة

إن كل المجهودات التي بذلت في السنوات الأخيرة لتوفير الطاقة من مصادرها المختلفة كانت نتائجها مخيبة للآمال.

فما اكتشف من رواسب نفط خام وغاز طبيعي في بحر الشمال وفي اندونيسيا وأوستراليا والمنحدر الشمالي في ألاسكا لا يمكن اعتباره أمراً مطمئناً لمستقبل الصناعة في العالم. والإقبال على استهلاك المواد النفطية في العالم أصبح يزيد بمعدل ٨,٥ في المئة سنوياً وكان في الستينيات لا يزيد إلا بمعدل ٧,٥ بالمئة سنوياً.

والجدول رقم (٥) يبين احتياطي وإنتاج واستهلاك النفط في المناطق المختلفة في العالم.

الجدول رقم (٥)

احتياطي وإنتاج واستهلاك النفط في المناطق المختلفة من العالم

	١٩٥١				١٩٦٠				١٩٧٠			
	الاحتياطي (بليون برميل)	النسبة المئوية من مجموع الاحتياطي	الإنتاج (بآلاف البراميل يومياً)	الاستهلاك (بآلاف البراميل يومياً)	الاحتياطي (بليون برميل)	النسبة المئوية من مجموع الاحتياطي	الإنتاج (بآلاف البراميل يومياً)	الاستهلاك (بآلاف البراميل يومياً)	الاحتياطي (بليون برميل)	النسبة المئوية من مجموع الاحتياطي	الإنتاج (بآلاف البراميل) يومياً)	الاستهلاك (بآلاف البراميل يومياً)
نصف الكرة الغربي	٣٨,٢	٣٦,٩	٨,٠٢٠	٨,٢٨٠	٥١,٣	١٦,٨	١٠,٢١٠	١٢,١٧٠	٨٣,٣	١٣,٤	١٨,١١٥	١٨,٦٣٠
الكتلة الاشتراكية	٧,٩	٧,٦	٣٦٥	١,٠١٠	٣٣,٥	١١,٠	٣,٣٨٠	٢,٨٩٠	١٠٠	١٦,١	٧,٨٣٥	٦,٩٨٠
الشرق الأوسط	٥١,٣	٤٩,٦	١,٩١٠	٢٠٨	١٨٣,١	٦٠,١	٥,٢٦٠	٥٥٦	٣٤٣,٩	٥٥,٤	١٣,٠٥٥	١,٠٠٦
الشرق الأقصى	١,٩	١,٨	٢٦٠	٢٤٨	١٠,٩	٣,٦	٥١٠	٩٢٥	١٤,٤	٢,٣	١,٠١٥	٥,٧٨٠
افريقيا	٠,٢	٠,٢	٥٠	١١٨	٧,٥	٢,٥	٢٨٥	٢٤٩	٧٤,٧	١٢,١	٦,٢٢٠	٨٧٠
أوروبا الغربية	٠,٤	٠,٣	٩٠	١,٤٨٠	١,٨	٠,٦	٣٠٠	٤,٠٩٠	٤,٤	٠,٧	٤٥٠	١٢,٧١٠
مجموع العالم	١٠٣,٥	-	١٢,٢٩٠	١١,٧٧٠	٣٠٤,٥	-	٢١,٩٨٠	٢١,٦١٠	٦٢٠,٧	-	٤٧,٨٧٥	٤٦,٥٦٠

المصادر: التقارير الإحصائية لشركة البترول البريطانية، و American Petroleum Institute, *Petroleum Facts and Figures* (New York: The Institute, 1961).

ويقدر الخبراء أن يستهلك العالم في السبعينات ٢٢٢ ألف مليون برميل وهذا يعادل ما استهلكه العالم في فترة المائة وعشر سنوات الماضية، أي منذ حفر أول بئر للنفط في عام ١٨٥٩ وبداية استخدام المواد النفطية كمصدر أساسي للطاقات حتى نهاية عام ١٩٦٩. ولكي يستمر العالم يستخدم المواد النفطية بالنسب التي يستعملها الآن مع الزيادات السنوية لا بد من اكتشاف كميات جديدة في العشرين سنة القادمة تعادل حوالى ٧٠٠ ألف مليون برميل. وهذا يكاد يكون مستحيلاً، فمعظم بقاع الأرض قد جرت بها أبحاث جيولوجية وحفر ولم يبق إلا قاع المحيطات والبحار، والبحث هنا قد يمكن القيام به من الناحية العلمية ولكن تكاليفه باهظة قد لا تبرر الإقدام عليه. كما أن الأبحاث الخاصة باستخلاص النفط من «أحجار السجيل» والرمال القطرانية لم تسفر بعد عن الوصول إلى طريقة أرخص من الطريقة الحالية التي تكلف على الأقل أربعة دولارات لبرميل واحد من النفط الخام بينما تكلفة إنتاج البرميل الواحد من النفط الخام في منطقة الخليج العربي لا تزيد عن عشرة سنتات وفي الكويت والعراق لا يمكن أن تزيد هذه التكلفة عن خمسة سنتات.

والجدول رقم (٦) يبين تقديراً للاستهلاك الحالي للمواد النفطية والطلبات المقدرة على المواد النفطية في عام ٢٠٠٠ ميلادية، ومن هذه الأرقام يظهر بجلاء سبب القلق الذي يساور رجال الصناعة. ويكاد يكون من المستحيل تلبية طلبات المستقبل بالاحتياطي الحالي أو ما ينتظر أن يكتشف بالطرق المعروفة للإنسان حالياً. ولا بد للعالم من أن يبدأ بدراسة السبل لتقنين إنتاج النفط، ومنع الإسراف فيه ومنع استعماله إلا في المجالات التي يكون استخدامه فيها أكثر نفعاً للإنسانية جمعاء.

الجدول رقم (٦)

الطلب على النفط في العالم غير الاشتراكي

(بملايين البراميل يومياً)

العام	الولايات المتحدة الأمريكية	العالم غير الاشتراكي
١٩٧٠	١٥	٤٠
١٩٨٠	٢٤	٨٠
١٩٩٠	٣٢	١٢٠
٢٠٠٠	٤٠	١٦٠

المصدر: *Oil and Gas Journal* (2 August 1971), p. 33.

وقد قال أحد العلماء ان الأجيال القادمة ستقول عن جيلنا الحالي بأنه غير متحضر لأنه لم يحافظ على المواد النفطية واستخدامها كمصدر للطاقة الحرارية بدلاً من الحفاظ عليها كمصدر للمواد الكيميائية.

وبالنسبة إلى مصادر الطاقات الأخرى كالفحم والطاقة الذرية فسيظل الفحم مع الإنسان حتى تنتهي كل رواسبه وسيكون مصدراً للطاقة الحرارية ومصدراً للغاز الطبيعي وربما أيضاً مصدراً للمواد النفطية إذا سمحت اقتصاديات عمليات تحويل الفحم إلى نفط الخام.

أما الطاقة الذرية فقد كانت نتائج الأبحاث فيها حتى الآن مخيبة للآمال لأن تكلفة توليد الكهرباء من مولد ذري مرتفعة ولأن المواد المشعة المستخدمة لتوليد الطاقة الذرية نادرة.

مما تقدم يظهر بوضوح مدى استغلال الدول المطورة الصناعية الكبرى للدول النامية، فهي تحاول الحفاظ على مستوى معيشتها الحالي الذي لا يمكنه أن يستمر إلا بإبقاء الحالة الراهنة التي نتيجتها كما نعلم كلنا بقاء الدول النامية، مهما قامت بها محاولات لرفع مستوى المعيشة لشعوبها، عاجزة عن تحقيق هدفها تحت الظروف القاسية التي تعيشها. وإني لأرجو أن يسمح لي بتقديم الاقتراحات التالية:

أولاً: قاعدة ثابتة للنسبة المئوية للأرباح على الأموال الموظفة

إن شعوب العالم إخوة في الإنسانية، ومن مصلحتهم كأفراد ومجموعات أن يتعاونوا فيما بينهم. وتاريخ الإنسان فوق الأرض يدل دلالة واضحة على أن حياته في كل بقاع الأرض تأثرت وتتأثر بالنشاط الذي يقوم به إخوانه في البقاع المختلفة من العالم. ونحن من جهتنا كشعوب عربية، وكشعوب تنتمي للمعسكر الثالث، نتمنى أن ينتهي استغلال الإنسان القوي لأخيه الإنسان الضعيف أو الإنسان الأقل تطوراً وتحضراً. لهذا كله فلا بد من إقرار قاعدة ثابتة لتتعاون بموجبها الشعوب المطورة مع الشعوب النامية أو التي هي في مرحلة التطور. فإذا ما أقدم الأفراد والشركات من بلاد بلغت مستوى عالياً من التقنية والغنى المادي على تطوير الثروات الطبيعية لبلد نام لا بد أن تحدد الشروط التي تعمل بها الشركات أو الأفراد، ولا بد من تحديد نسبة الأرباح التي يمكن للرأسمال الأجنبي أن يجمعها من بلد فقير لا زال في دور النمو. ونحن نقترح أن تكون نسبة الأرباح على مرحلتين: المرحلة الأولى، وهي مرحلة البحث والتنقيب عن رواسب النفط والمعادن، ويحق لصاحب رأس المال الذي يعرض رأس ماله للضياع التام في هذه المرحلة أن يستعيد الأموال التي أنفقت في هذه المرحلة مع نسبة من الأرباح الصافية لا تقل عن عشرين في المائة. أما بقية المراحل، وهي مرحلة تطوير الثروات الطبيعية المكتشفة، وذلك ببناء المؤسسات اللازمة لذلك وما يلي هذه المرحلة من مراحل الإنتاج، فتسمح بخصم جميع المصاريف، ويعطى صاحب الأموال الموظفة ربحاً على رأسماله الموظف في مرحلة التطوير لا يقل عن عشرة في المائة من مجموع الأموال التي وظفها في هذه العمليات.

ثانياً: لا تنتقل ملكية المواد الطبيعية المكتشفة في بلد ما إلى أية جهة أجنبية سواء

أكانت هذه الجهة أفراداً أم حكومات إلا بعد أن يدفع مقابلها ثمناً لها يعتبر من قبل الحكومة الوطنية ثمناً عادلاً ومجزياً. وتعتبر جميع الشركات الأجنبية في البلاد النامية كمقاول يعمل لحساب الحكومة التي يكون عمله داخل حدودها ولا يحق له أن يملك أي جزء من المنشآت التي يقيمها لتطوير الثروات الطبيعية، بل تسجل كل هذه الممتلكات باسم حكومة البلاد. ويسترد المقاول ثمنها إما نقداً وعلى دفعات أو على شكل مواد خام من الذي يوكل إليه القيام بتطويرها.

ثالثاً: تبدأ دول المعسكر الثالث ذات الثروات الطبيعية وكل الدول النامية في دراسة تحديد موقفها من الدول الغنية المتصنعة على أسس تحقق مصلحة الطرفين وتنمي القوة التفاوضية للدول النامية، وذلك بإنشاء مؤسسات مالية خاصة بها مثل مصارف للإنماء في الدول المتطورة تضع فيه الدول الغنية من بلاد المعسكر الثالث بعض أموالها التي تضعها الآن في البنوك الأجنبية وكذلك تطلب من الدول الصناعية الصديقة المساهمة بأموالها وخبرتها التقنية في مساعدة الدول النامية.

رابعاً: إنشاء مسلسل من الأسواق المشتركة في المناطق المختلفة من العالم مثل إنشاء سوق مشتركة للدول العربية وبقية دول المنطقة وسوق مشتركة لافريقيا، وسوق آخر للدول النامية في آسيا، على أن تتعاون هذه الأسواق مع بعضها لشراء المنتجات المصنعة والمنتجات نصف المصنعة وكذلك المواد الخام بأسعار مجزية.

وأخيراً لا بد للدول النامية من التعاون مع بعضها ولا بد لها من السيطرة على ثرواتها الطبيعية وتوجيه تجارتها الخارجية في المواد بما يحقق أحسن الفوائد لشعوبها. وبدون هذا المجهود المشترك فإن الهوة السحيقة التي تفصل الآن الدول الصناعية الكبرى عن الدول النامية ستزداد عمقاً واتساعاً، وستكون في هذا العالم مجموعتان مجموعة غنية وقوية ومجموعة فقيرة وضعيفة. وستظل دول المعسكر الثالث مستعمرات اقتصادية لدول المجموعة الأولى. وهذا سيؤدي في الغالب إلى صراعات وحروب يكون ضحيتها الإنسان المسالم في كل مكان.

الخليج العربي. . فلسطين أخرى في طريقها إلى الضياع(*)

قال الشاعر الفلسطيني المرحوم عبد الرحيم محمود الذي استشهد في معركة الشجرة بعد الاحتلال الصهيوني لفلسطين في معرض ترحيبه بالمرحوم الملك سعود بن عبد العزيز، الذي كان يزور القدس عندما كان ولياً للعهد في عام ١٩٣٥:

المسجد الأقصى أجئت تزوره؟
أم جئت من قبل الضياع تودّعه؟

كان الشاعر الملهم يرى الصهيونية تبتلع وطنه قطعة قطعة وشبراً شبراً. وارتفع صوته محذراً قومه من المصير المحتوم إن لم يستفيقوا من سباتهم. ولعلهم نظروا إليه كما ينظر إلينا الآن من نحذرهم من ضياع الخليج العربي: ابتسامة صفراء بلهاء وصوت أجش يقول: «أنتم متشائمون أكثر من اللازم، العالم ليس فوضى، هناك مواثيق دولية وأمم متحدة». لقد كانت هناك عصبة الأمم ومواثيق واتفاقيات دولية ومع ذلك ضاعت فلسطين وضاعت معها القدس. وحقوق الشعوب وأراضيها لا تصان إلا إذا كان وراءها من يدافع عنها ويصون حرمتها ومستعد للموت في سبيلها.

إن الثروات النفطية الموجودة في الخليج العربي قادرة في المئة سنة القادمة على أن تعطي العرب سلاحاً اقتصادياً فعالاً لتطوير إمكاناتهم الطبيعية في كل أنحاء الوطن العربي من المحيط إلى الخليج. فالخليج العربي الفارسي يحوي من رواسب النفط، التي يمكن استخراجها بالطرق العادية طبقاً للأرقام المنشورة (٢٦٨,٥٤٥) مليون برميل أو (٣٥,٨٠٦ ملايين طن) يطرح منها ما يخص إيران وهو (٥٤,٠٠٠) مليون برميل (٧,٢٠٠ مليون طن) والباقي يملكه العرب ولهم الحق في أن يتصرفوا به كيفما

(*) نشر في: نفط العرب، السنة ٧، العدد ٣ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١)، ص ٣ - ٦، بمناسبة احتلال إيران للجزر العربية طمب الكبرى وطمب الصغرى وأبو موسى.

شاؤوا، يخرجونه في عام أو في مئة عام. إن النفط عملة صعبة لا يمكن أن تبور فالطلب عليه يتزايد سنة عن سنة بما يعادل حوالى ثمانية في المئة (٨ بالمئة) وأسعاره ثابتة، ويمكن أن تتحسن. وقد أصبح النفط أهم مصدر للطاقة في جميع أنحاء العالم. وهو مصدر مهم للمواد الأولية اللازمة للصناعات الكيميائية والصناعات الكيميائية النفطية. وقد بلغ ما أنتجته البلاد العربية الواقعة على سواحل الخليج العربي في عام ١٩٦٨ (٤١٨,٧) مليون طن وبلغ مجموع دخل تلك البلاد من نفطها (٢٢٧٠) مليون دولار. ويمكننا أن نتنبأ بسهولة أن هذا الدخل سيزيد سنوياً بنسبة لا تقل عن زيادة الاستهلاك العالم للنفط، بل سيزيد عليها إذا راقبنا تصرف الشركات الأجنبية وحساباتها. كما يمكننا أن نضاعف دخلنا من النفط إذا باشرنا باستثماره بأنفسنا، كما يمكننا أن نقيم صناعات ثقيلة في بلادنا إذا أقدمنا على إقامة صناعات للأسمدة الصناعية والصناعات الأخرى التي تعتمد على الغازات كمصدر للطاقة الكهربائية وللكربون كصناعة الحديد وصناعة الألومنيوم. ويمكننا أن ننطلق من هذه الصناعات إلى صناعات أخرى تعتمد على مواد الحديد والألومنيوم كصناعة بناء السفن التجارية والأنابيب وناقلات النفط وأنابيبه.

إن العرب يستطيعون أن يحولوا منطقة الخليج إلى منطقة صناعية كبرى تشبه مناطق السار في أوروبا الغربية ومنطقة البحيرات في الولايات المتحدة الأمريكية. وإن مركز الخليج العربي ـ الفارسي الجغرافي يساعد على ذلك كثيراً. ومع أن كل الدلائل تشير إلى أن الخليج يمكنه أن يبعث مجد أمة العرب إلا أن مشاكله كثيرة والطامعين فيه كثيرون. كل يريد الاستئثار بكنوزه وكلهم يمارس ضغطاً على الإنسان العربي هناك ليحتفظ به متخلفاً جاهلاً فقيراً.

إن الاستعمار الغربي ممثلاً بانكلترا والولايات المتحدة الأمريكية بعد أن وجدتا أنه ليس من الممكن ولا اللائق إبقاء قواتهما العسكرية هناك قررتا سحب هذه القوات مع الاحتفاظ بكل امتيازاتهما والفوائد التي تجنيانها من وجودهما في الخليج. وهم وإن اختلفت آراؤهم في هذا المجال يريدون تهيئة إيران لتخلفهم كقوة ضاربة تحافظ على الاستقرار وتهيئ كل السبل لاستمرار العمل بشروط اتفاقيات النفط الحالية المجحفة، والثمن الذي يدفعونه لإيران هو زيادة الإنتاج وطيرانها وبحريتها. وقد قرر الحزب الحاكم في انكلترا وهو حزب العمال في يناير من عام ١٩٦٨ أن تنسحب الجيوش البريطانية من منطقة الخليج في أواخر عام ١٩٧١. إلا أن حزب المعارضة وهو حزب المحافظين لا يرى مثل هذا الرأي، فقرر إن هو نجح في الانتخابات القادمة، أن يعيد النظر في قرار حزب العمال لأنه يؤمن بضرورة الوجود العسكري البريطاني. ويقول المستر ادوارد هيث رئيس حزب المحافظين الذي زار منطقة الخليج مؤخراً إن وجودنا هناك ضرورة قصوى لحماية أصدقاء بريطانيا في منطقة الخليج وكذلك مصالح الغرب ممثلة بالامتيازات النفطية. وهكذا نرى أن حزب المحافظين ولو أنه لا يمانع بتقوية

إيران إلا أنه يريد استغلال خوف جيرانها العرب من ازدياد قوتها ليتخذ من ذلك ذريعة للبقاء فيضمن بطريقة مؤكدة استمرار السيطرة على الموارد النفطية. ولو أن أحداً سأل المستر هيث عن مصدر الخطر الذي يهدد أصدقاءه لتلعثم. فتارة يقول المستعمرون إنهم يخشون تأثير العرب الآخرين على عرب الخليج، وتارة يقولون بأن الاتحاد السوفياتي الشيوعي الكافر يطمع في نفط الخليج ومياهه الدافئة. والحقيقة أن المستعمرين القدامى والجدد يريدون أن يحموا مصالحهم من وعي شعوب المنطقة نفسها. فالمستر هيث وجماعته يريدون البقاء هناك ليتأكدوا أن الرعايا البريطانيين يقومون بالأعمال وأنهم وحدهم يقومون بكل الخدمات اللازمة لعرب الخليج وأن تكون معظم واردات المنطقة من المملكة المتحدة وأن الفائض من عوائد النفط يوضع في المصارف البريطانية. إنهم يريدون خلق ما قد يسميه البعض بالاستعمار المقنع. وهم أيضاً يريدون الإبقاء على المنطقة متخلفة تحكم بحكومات ضعيفة، يعتمد بقاؤها على الاستعمار البريطاني، وبالتالي فإن مثل هذه الحكومات سترضى بشروط الامتيازات الحالية ولا تطالب بتغييرها لصالح الشعوب العربية هناك. والمستر هيث وجماعته يتخذون من جهل حكومات المنطقة حليفاً لهم، فكلما زاد جهل أهل المنطقة وعزلت بقدر الإمكان عن العالم المتطور، سهل التعامل معها واستغلالها لصالح الشعب البريطاني. والإنكليز، خصوصاً المحافظين، يشجعون الحكم العشائري والحكم الفردي والحكم العائلي. وهؤلاء أصدقاء بريطانيا في المنطقة تستخدمهم لقضاء حاجاتها ومن ثم تلقي بهم إلى مصيرهم المحتوم كما فعلت مع الشيخ خزعل وحاكم جزيرة زنجبار. فهؤلاء الأصدقاء يصدقون وعود بريطانيا ويسيئون معاملة شعوبهم. وإذا ما وجدت بريطانيا أن مصالحها تحمى بطريقة أفضل، إذا ما اختفى هؤلاء عن مسرح الأحداث، تخلت عنهم وتركتهم تحت رحمة شعوبهم التي تكون قد حقدت عليهم نتيجة لأحكامهم الجائرة.

إن تاريخ الاستعمار يشهد على أن الاستعمار لا يلتزم بوعد ولا يتقيد بمعاهدة إذا ما تعارضت نصوصها مع مصالحه. فليتذكر مشايخ العرب في الخليج الذين اتخذوا من الاستعمار ولياً لهم ما فعل هذا الاستعمار بالشيخ خزعل شيخ المحمرة الذي عقد معهم اتفاقيات حماية ودفاع في عام ١٩٠٩ وجددها في عام ١٩١٤. وكان الاستعمار الإنكليزي يستخدم الشيخ خزعل لحماية خطوط أنابيب النفط وحقوله وموانيه في عربستان، فلما تحسنت علاقات شركة النفط البريطانية الإيرانية بحكومة طهران تناست انكلترا اتفاقياتها مع الشيخ خزعل شيخ المحمرة واستولى الإيرانيون على المحمرة وكل عربستان ولم تفعل انجلترا شيئاً.

إن هناك ثلاثة مصادر تهدد المصالح العربية في الخليج. وهذه المصادر هي:

أولاً: القوى الاستعمارية التقليدية ممثلة في انكلترا والولايات المتحدة الأمريكية. وهذه موجودة وجوداً فعلياً هناك. فلها قواعد عسكرية تعتمد على

اتفاقيات الحماية التي تربط بريطانيا بإمارات الخليج، كما أن لها امتيازات نفطية غير متكافئة كالموجودة في المملكة العربية السعودية والكويت وإمارات الخليج الأخرى. أما المصدر الثاني الذي يهدد مصالح العرب في الخليج فهو إيران. فهذه الدولة المفروض بأنها دولة شقيقة تربطها بالعرب روابط الدين والثقافة والتاريخ المشترك رضيت أن تسير في ركاب الاستعمار بموافقتها على أن تكون الممول الأول لعدو العرب والإسلام، إسرائيل، بالمواد النفطية التي تستخدمها هذه الأخيرة في تخريب مدن العرب والأماكن المقدسة في بلادهم من جوامع وكنائس. والإيرانيون شديدو الحساسية وطموحهم في حب السيطرة وأخذ ما بيد الآخرين لا حد له. فعن طريق ادعاءاتهم التي لا تعتمد على سند تاريخي استولوا على منطقة عربستان ويريدون بسط سيطرتهم على جزيرتي البحرين وأبو موسى العربيتين. كما أنهم لا يتورعون من استخدام جميع الوسائل لتوسيع رقعة المياه المغمورة في الخليج العربي الفارسي التي يدعون حقهم فيها كما فعلوا مع السعودية. فعندما فشلوا في إقناع السعودية بوجهة نظرهم أرسلوا أسطولهم إلى موقع كانت شركة أرامكو تحفر فيه لحساب المملكة العربية السعودية وأرغموا الشركة على جر حفارتها إلى داخل المياه السعودية واعتبروا مكان الحفارة واقعاً في المياه التابعة لهم. وهكذا استطاعت إيران باستخدام أساليب القوة والعنف واللجوء إلى دبلوماسية الأساطيل المسلحة الحصول لنفسها على ما لا يقل عن خمسة آلاف مليون برميل من النفط العربي.

محاولة السيطرة على شط العرب

بعد أن ابتلعت إيران عربستان تراها الآن تحاول السيطرة على شط العرب. لقد ألغت إيران اتفاقية عام ١٩٣٧ من جانب واحد وهي الاتفاقية التي تنظم العلاقات بينها وبين العراق. وأخذت تستعمل شط العرب من وإلى موانيها الداخلية والخليج العربي الفارسي. وقد لجأت إلى سياسة التخويف باستخدامها للطائرات الحربية والزوارق المسلحة وتلغيم مياه شط العرب. وإيران تعد نفسها منذ الآن لكي تصبح أقوى وأكبر دولة في الخليج والمسؤولة عن أمنه واستقراره والمحافظة على المصالح الغربية فيه، ولو كان ذلك على حساب العرب. وهي تفعل ذلك بطريقة علمية ومدروسة، فأسطولها مزود بأحدث ما وصلت إليه الأساطيل الحربية من أسلحة فعالة وطيرانها مزود بطائرات الفانتوم الأمريكية ذات الشهرة العالمية بقوة نيرانها وسرعتها. كما أن الوسائل الصحيحة والعلمية التي لجأت إليها حكومة إيران لرفع مستوى المعيشة في بلادها بوضعها خططاً للتنمية تنفذ بسنوات محددة ستساعدها ولا شك على بلوغ أهدافها بالسرعة المطلوبة لتحقيق رفاهية الشعب الإيراني وبسط سلطانها على المناطق المجاورة. وهي قادرة ولا شك على ذلك نظراً لضعف العرب وتفككهم. ففي الوقت الذي نرى فيه إيران تنمي قوتها الاقتصادية والحربية نرى العرب من الجهة المقابلة، في

معظم الحالات، يصرفون أموالهم على الكماليات والقصور أو يضعونها في مصارف الاستعماريين تنمي اقتصاديات أعدائهم. إن إيران تطالب الحكومات الغربية منذ الآن بدفع ثمن حماية مصالحهم في الخليج العربي ـ الفارسي. فهي تقول لحكومة انكلترا وحكومة أمريكا: اضغطوا على الشركات التابعة لبلادكم لتزيد من إنتاجها من النفط الإيراني لأن عدد سكان إيران أكبر من عدد سكان السواحل العربية المطلة على الخليج بعشرات الأضعاف ولأن إيران تستخدم عوائد النفط لتحسين سبل المعيشة في بلادها وخلق حياة أفضل للإنسان في بلادها. وهي تطالب أمريكا بأن يكون لها نسبة مئوية ثابتة من مجموع كميات النفط الذي تستورده تلك البلاد من منطقة الخليج وشمال افريقيا.

إن الذي يجب أن نلاحظه أن إيران لم تلجأ إلى أسلوب القوة مع العرب إلا بعد أن ضعفوا وزادت انقساماتهم عمقاً وفشلوا في توحيد أنفسهم وهزموا أمام إسرائيل. فلم تكن إيران في الماضي لتجرؤ على التصدي للعراق واستعراض عضلاتها على حدودها إلا بعد أن أنهكت الانقسامات الشعب العربي في العراق وأصبح يحارب على عدة جبهات، كما أنها لم تحاول قبل اليوم رفض إبرام الاتفاقيات الدولية واللجوء إلى الأسطول الإيراني لإقناع العرب السعوديين بوجهة نظرها والاستيلاء على النفط العربي إلا بعد هزيمة ٥ حزيران من عام ١٩٦٧. وها هي الآن تريد أن تمد سيطرتها على شط العرب بعد أن وجدت العرب ضعفاء ومشغولين عن مساندة العراق بحربهم مع اليهود في فلسطين.

أما المصدر الثالث الذي يهدد مصالح العرب في الخليج فهو الدولة الصهيونية في فلسطين، فهذه الدولة التي قامت على أرض عربية قد وطدت العزم على تكوين دولة يهودية من النيل إلى الفرات. وقد ثبت لها بما لا يقبل الشك أن الخليج ونفطه مصدر قوة للعرب وأن الاستيلاء على منابعه سيقلل من مقاومتهم لمطامعها ويضعف كياناتهم الاقتصادية. وقد استولى الصهيونيون فعلاً على منابع نفط عربية في سيناء وهم يستخرجون من حقول سيناء حوالى سبعين ألف برميل في اليوم أو ما يعادل ثلاثة ونصف مليون طن في العام يقدر قيمتها في الأسواق بما يعادل ثلاثة وثلاثين مليون دولار.

علاقة إيران بإسرائيل

إن علاقة إسرائيل بإيران وطيدة جداً وهما تتبادلان المنافع، وتستورد إسرائيل النفط الإيراني بكميات كبيرة. وكانت الحكومة الأمريكية قد طلبت من الشركات الأمريكية العاملة في إيران أن تتنازل عن ٥ بالمئة من كميات النفط التي تنتجها هناك لتأخذه شركات أمريكية صغيرة يمكن لبعضها أن يصدر جزءاً منه إلى إسرائيل، وقد وافقت حكومة إيران على هذا الإجراء. وتسمى مجموعة هذه الشركات الأمريكية

الصغيرة بمجموعة «ايريكون اجنسي». وهكذا تمكنت الدولة المغتصبة أن تحصل على النفط من دولة مسلمة لتقتل به مسلمي ونصارى العرب في فلسطين وسوريا والأردن والجمهورية العربية المتحدة. والنفط الإيراني ينقل من إيران إلى إسرائيل بالناقلات إلى ميناء «ايلات» على خليج العقبة ومنها بالأنابيب إلى ميناء حيفا حيث يكرر بمعمل التكرير فيها. وتقدر الكميات التي تأخذها إسرائيل من إيران بحوالى ٥ ملايين طن في العام.

إن الاستعمار، الذي عمل على تقارب إيران وإسرائيل وربط مصالحهما الاقتصادية ببعضها قادر، لا شك، على استخدام كل من إيران وإسرائيل للضغط على العرب ونهب ثرواتهم. ولا يستغرب المؤرخ البريطاني الشهير «ارنولد توينبي» أن يقوم تحالف إيراني - إسرائيلي ضد العرب. وكان هذا التحالف قد بدأ فعلاً، فلكل من هذين البلدين مصلحة في إضعاف العرب وتفريق كلمتهم. وإذا لم تتم وحدة العرب قريباً فسيلقي الإيرانيون والإسرائيليون بالعرب في الصحراء ليموتوا عطشاً وجوعاً.

النتيجة

الذين يعتبروني متشائماً أكثر من اللازم لا بد لهم أن يذكروا قول شاعر فلسطين، فما نراه مبالغة في التشاؤم الآن قد يكون هو الواقع في المستقبل. وإنه لمن حسن الفطن، بعد التجارب المريرة التي مرت بها أمتنا، أن نتكلم بصراحة وأن نحاول إنارة الطريق لقادتنا لعل الله يهديهم سواء السبيل. لقد أصبحت الأمة العربية الرجل المريض في الشرق الأوسط، وتكالبت عليها الضباع من كل اتجاه. من كان يظن أن أمة العرب ذات التاريخ العربي الإسلامي المجيد تصبح لقمة سائغة لمجموعة ممن كتبت عليهم الذلة والمسكنة وباؤوا بغضب من الله ورسوله؟ من كان يظن أن أمة مجيدة وشجاعة كأمة العرب يستخف بها أعداؤها وجيرانها وتصبح ميداناً فسيحاً لكل غاصب وكل معتد كالإيرانيين والإسرائيليين.

إن خليج العرب عرضة للضياع لأن عدد سكانه العرب قليلون ومعظمهم لا زال يعيش في كل أنظمته بشبه أنظمة العصور الوسطى. وهجرة العرب إلى الخليج ممنوعة بينما المجال واسع للإيرانيين ليتسللوا إلى أرض العرب. وكل المحاولات التي يقوم بها بعض المخلصين من أبناء الخليج وغيرهم من أبناء الأمة العربية لتجميع إمارات الخليج في دولة واحدة غير كافية لحماية الخليج من الاستعمار الغربي والتسلط الإيراني والغزو الإسرائيلي، بل لا بد من قيام دولة اتحادية عربية كبيرة في الشمال مكونة من العراق وسوريا والجمهورية العربية المتحدة وكل الدول العربية الأخرى التي تريد الانضمام إليها، ودولة عربية أخرى في الجنوب تضم كل أجزاء الجزيرة العربية، وتقوم بين الدولتين روابط وثيقة تقرب بينها وتسير بها نحو الوحدة الكاملة. وتشترك هاتان الدولتان في تكوين أسطول عربي موحد يستطيع حماية السواحل والأنهار العربية.

لقاء «المجاهد» الجزائرية مع خبير البترول العربي الشيخ عبد الله الطريقي(*)

التطورات الهائلة في نطاق العلاقات القائمة بين الدول المنتجة للبترول والشركات البترولية الأجنبية جعلتنا في حاجة إلى الاطلاع على مختلف الآراء الخاصة بهذه المشكلة. وتكون الحاجة ملحة أكثر عندما تكون الآراء صادرة من خبير مختص بشؤون البترول ومحتك بها احتكاكاً دائماً وله تأثير على الأوساط البترولية المختلفة.

فالأستاذ عبد الله الطريقي شخص بارز في هذا الميدان. وآراؤه مسموعة في كل البلاد العربية. كما أنها معتبرة أيما اعتبار من طرف مختلف الأشخاص ذوي الاهتمام بمشاكل البترول.

وقد كانت فرصة كبيرة لمجلة المجاهد أن اغتنمت وجود السيد عبد الله الطريقي بالجزائر لإجراء حديث هام معه حول عدة قضايا بترولية هامة. ولا يسعنا في هذا المقام إلا أن نجزل شكره عن استعداده الكامل لتقبل أي سؤال يطرح عليه ولو كان هذا السؤال محرجاً في بعض الأحيان، فإجاباته واضحة كما يمكن للقارئ أن يلاحظ ذلك:

س: هناك تطور كبير في ميدان البترول خاص بطبيعة العلاقات بين الدول المنتجة للبترول والشركات البترولية الأجنبية. فما هي العوامل التي أدت إلى ذلك؟

ج: الواقع أن هناك عوامل كثيرة تسببت في تغيير الجو السائد بين الدول المنتجة للبترول من جهة والشركات البترولية الأجنبية من جهة أخرى. ويمكن أن نلخص

(*) نشر في: نفط العرب، السنة ٧، العدد ٥ (شباط/فبراير ١٩٧٢)، ص أ ـ د و٤١ ـ ٤٢. وهو لقاء مع عبد الله الطريقي، أجراه معه حسن بهلول ونشر في مجلة: المجاهد (الجزائر) (٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧١).

أهم هذه العوامل في هذه النقط:

١ ـ ازدياد الطلب على النفط في البلاد الصناعية الكبرى وفشل جميع المحاولات المبذولة من طرف الشركات البترولية العالمية لاكتشاف رواسب أخرى في أماكن أخرى غير الأماكن القديمة، وهي محاولات تمثلت بصفة خاصة في منطقة بحر الشمال وفي منطقة المنحدر الشمالي لولاية الاسكا. لقد فشلت جميع هذه المحاولات، في حين أن احتياطي النفط ازداد في المناطق القديمة كالخليج العربي، والشمال الافريقي، وغرب افريقيا والبحر الكاريبي، واندونيسيا، والمناطق المحيطة بها في الشرق الأقصى. وقد شعرت الدول الغربية الكبرى ومجموعة الحلف الأطلسي وكل السائرين في فلك المعسكر الغربي أن زيادة الاعتماد على مصادر النفط في منطقة الخليج العربي والمناطق الأخرى التي ذكرناها، وفشلهم في إيجاد مصادر أخرى تستخدم للضغط على حكومات البلاد المنتجة للنفط، وجعلها تسير في خط السياسات التي تفرضها عليها هذه الشركات والحكومات في أوروبا وأمريكا، جعلهم يشددون الضغط، ويحاولون إيجاد وسائل تضمن لهم في الحقيقة استمرار السيطرة على الموارد الطبيعية لهذه البلاد، مع بعض التحسينات في الشروط. وهذا ما يفسّر نجاح منظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» في رفع أسعار النفط بما يعادل ٣٥ سنتاً للبرميل الواحد أو ما يعادل ٣٥ × ٧ = ٢٤٥ سنتاً لكل طن، في الاتفاق الذي تم التوصل إليه في فبراير الماضي بطهران. ولكن هذا الاتفاق ينص أيضاً على أن تستمر فعاليته (مدة صلاحيته) خمس سنوات، بدون أية مطالبة جديدة في تحسين الشروط من قبل الحكومات المنتجة، وهذا سيعطي للشركات فرصة العمل على إعداد ترتيبات جديدة تقوي موقفها التفاوضي حيال الدول المنتجة. وسيكون ذلك لا محالة عن طريق زيادة الإنتاج في المناطق المنتجة حالياً وزيادة طاقات التخزين في البلاد المستهلكة، مع مواصلة الجهود الكبيرة لاكتشاف موارد جديدة في المناطق المختلفة من العالم.

٢ ـ ظهور دول عربية متحررة كالجزائر وليبيا. فهاتان الدولتان لهما نظرة مختلفة كل الاختلاف عن النظرة السائدة أو واقع الحال في العلاقات التقليدية بين حكومات البلاد المنتجة والشركات الغربية. فحكومتا الجزائر وليبيا تعتبران أن الاستقلال التام لا يمكن الوصول إليه إلا بالسيطرة التامة على الموارد الطبيعية. فمن لا استقلال اقتصادياً له لا سياسة خارجية مستقلة له. وتعتبر هذه الأفكار الصحيحة في نظر الشركات والدول الامبريالية والاستعمار الجديد خطراً على سياستها الرامية لامتصاص ثروات شعوب المعسكر الثالث بطريقة آلية رتيبة. ولهذا فإننا نجد مطالبة الجزائر بتأميم أسهم الشركات العاملة في ترابها ونجاح هذه البلاد في الوصول إلى هدفها وقيام حكومة ليبيا بمطالبة الشركات بمثل ما توصلت إليه الجزائر يشكل خطراً كبيراً على مخططات الشركات البترولية الأجنبية. فلو فرضنا أن ليبيا نجحت، وهذا أمر طبيعي ومحتمل، فسيكون موقف رجال حكومات البلاد المنتجة في إيران وبقية دول الخليج العربي موقفاً

حرجاً. وستسألهم شعوبهم كيف يمكن الاكتفاء بأقل مما توصل إليه الآخرون!! وهذا الموقف الخطير بالنسبة لسياسات الامبريالية هو الذي يفسر لنا النشاطات المختلفة التي تقوم بها شركات النفط والضغوط التي توجهها ضد البلاد المتحررة. وسنشهد حتى نهاية العام المقبل (١٩٧٢) تطورات خطيرة في تلك العلاقات. فإما أن تصمد منظمة «أوبك» أمام الضغوط الشديدة أو أن تحصل اختلافات في الآراء بين أعضائها، وتنقسم على نفسها، ثم تشهد تراجعاً في السياسات التحررية والمفيدة للشعوب التي حصلت حتى الآن على نتائج قيمة، والتي تأثرت بوجود مثل هذه الأفكار التحررية. فقد كان من نتائج تبني هذه الأفكار الثورية من طرف منظمة «أوبك» أن خرجت من مؤتمر طهران، في مستهل العام الجاري، بموقف المنتصر والمتغلب على منطق الشركات، وتم لها بذلك تحقيق مكاسب كبيرة لشعوب أعضائها...

٣ ـ احتياطي النفط في العالم لم يعد كما كان عليه، أي أن نسبة الاستهلاك العالمي للنفط إلى نسبة المخزون الثابت وجوده من هذا النفط في الحقول المختلفة من العالم، هذه النسبة أصبحت ضئيلة وهي تخيف الدول الصناعية الكبرى وتهددها بكساد في النشاط الانتاجي وندرة في مواد الطاقة. ويقدر الخبراء بأن العالم في السبعينات سيستهلك من النفط أكثر مما استهلكه في الفترة التي بدأت منذ اكتشاف النفط في ١٨٥٩ إلى ١٩٦٩: أي أن العالم سيستهلك في ١٠ سنوات كميات من النفط أكثر من الكميات التي استهلكها خلال قرن وعشر سنوات. ويقدر الخبراء من جهة أخرى أن هناك استحالة مادية لاكتشاف كميات من النفط تعادل ٧٠٠ بليون برميل. وإنه إذا لم تكتشف هذه الكميات، وظل العالم يستهلك من النفط بنفس المعدل الحالي فستجف الآبار قبل ١٩٩٠، ولن تكون هناك كميات كافية لتكملة النشاطات التي تستعمل النفط وموارده. إن هذا الكساد سيتحقق إذا لم تكتشف حقول جديدة للنفط أو إذا لم تكتشف طاقة جديدة معوضة. إن هذه الاعتبارات هي التي تفسر النشاط المحموم للدول الكبرى للاحتفاظ بما تحت سطح الأرض لنفسها وفي متناول يديها. وبما أن عهد الاحتلال العسكري والسيطرة المباشرة قد انتهى فإننا نراهم ـ أي: مسؤولو هذه الدول الكبرى ـ يخلقون مراكز قوة موالية لهم ومعتمدة في مصادر قوتها عليهم. فهذه إيران تقوى وتبنى من الخارج كدولة كبرى في المنطقة لكي تسيطر على الخليج العربي. وهذه إسرائيل تقوى وتساعد على حوض البحر الأبيض المتوسط لتخدم مصالح الاستعمار الجديد بدون التعرض لمجابهة خطيرة بين الدول الكبرى.

س: ما هو تقييمكم لمفاوضات طهران في بداية العام الجاري، ومفاوضات طرابلس بعد حوالى شهر ونصف من ذلك؟

ج: الشيء الذي ليس واضحاً في أذهان قراء العرب هو العلاقة بين المفاوضات التي جرت في طرابلس في صيف عام ١٩٧٠ ومؤتمر الـ «أوبك» الذي تم عقده في

ديسمبر من نفس العام، ثم سلسلة المفاوضات التي تمت بين الشركات البترولية ومنظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» في فبراير الماضي في طهران. والواقع أن أحداث هذه المفاوضات مرتبطة ببعضها البعض قليلاً. فبعد نجاح حكومة الثورة في ليبيا في إقناع الشركات برفع أسعار نفط ليبيا بما يعادل ٣٠ سنتاً عن كل برميل، خشيت الشركات البترولية أن يؤثر ذلك على موقف حكومات الخليج العربي، فعرضت من تلقاء نفسها أن ترفع أسعار نفط الخليج الثقيل بما يعادل ٥ سنتات عن كل برميل وقبلت معظم حكومات الخليج هذا العرض. وذهب جميع أعضاء منظمة «أوبك» العشرة وهم فنزويلا والجزائر وليبيا والعراق والكويت والسعودية وإيران واندونيسيا وقطر وأبو ظبي إلى كراكاس في مؤتمر كان مقرراً عقده في العاصمة الفنزولية. وكانت الشركات تؤمل أن يرضى الجميع بالحل المقدم لدول الخليج العربي. ولكن المؤتمرين في كراكاس أصروا على أن تكون الزيادات لا تقل بحال من الأحوال عما توصل إليه المفاوضون الليبيون في طرابلس: أي ٣٠ سنتاً عن كل برميل على الأقل. وعاد الجميع إلى بلادهم بقرار مشهور ينص على أن ترفع الأسعار حتى تعادل الزيادة التي حدثت في أي من البلاد المنتجة والمصدرة للنفط الأعضاء في المنظمة. وأعلنت الحكومة الليبية في نفس المؤتمر أنها تعتبر زيادة ٣٠ سنتاً مجرد تعويض عن نقص في الأسعار في فترة ما قبل الثورة، وأن هذه الحكومة جادة في مطالبة زيادات جديدة في الأسعار. وفعلاً أبرقت بالطلب إلى الشركات البترولية العاملة بترابها للدخول في مفاوضات زيادة الأسعار مرة أخرى وبدأ التعاون بين ليبيا والجزائر استفاد فيه كل طرف. وزادت الجزائر أسعارها وأعلنت عن أسعار تتناسب مع الأسعار في المنطقة. وذهبت الجزائر وليبيا إلى طهران. وكان مجرد وجودهما في المؤتمر، كدولتين ثوريتين صادقتي العزم في تغيير أسعار البترول، ذا تأثير نفسي على الدول المنتجة في الخليج العربي، مما قوى الموقف التفاوضي لمنظمة «أوبك» وسبب ذلك خضوع الشركات لمطالب الحكومات في المنطقة، فارتفعت الزيادة في الأسعار من ٥ سنتات إلى ٣٥ سنتاً لكل بلد عن البرميل الواحد. وهذا دليل على تأثير ما حدث في طرابلس على مؤتمري كراكاس وطهران.

س: ما هي في نظركم النتائج الإيجابية أو النتائج السلبية التي أسفرت عنها اجتماعات الـ «أوبك» في لبنان ثم في فيينا، والدول العربية المنتجة للبترول في الكويت؟

ج: الشيء الذي يجب أن ندخله في الحسبان هو أن الشركات البترولية قد اعتبرت نفسها قد تنازلت للحكومات الحاكمة في البلاد المصدرة للبترول أكثر مما يجب عليها أن تفعل في مؤتمر طهران، وأنها ستتخذ في المستقبل مواقف أكثر صلابة، لأنه في نظرها أن نجاح الدول المنتجة للبترول في طهران في الحصول على أسعار عالية سيشجع هذه الحكومات في مطالبات جديدة. وقد عزمت هذه الشركات أن يكون

موقفها عندئذٍ هو الرفض لمطالب جديدة عادلة أو غير عادلة، أي أن هذه الشركات ستتخذ موقفاً لا تتزحزح عنه إلا مرغمة. والمؤتمران اللذان عقدا بعد طهران في بيروت وفيينا كان يخيم عليهما ظل مؤتمر طهران. فبعض الأعضاء أتوا إلى المؤتمر بعد جس نبض الشركات. وقد تكون بعض هذه الحكومات قد توصلت إلى النسبة التي ستحصل عليها هذه الحكومات في الملكية. وبما أن الجزائر قد أممت نسبة ٥١ بالمئة من أصول الشركات، فإن مواقف هذه الحكومات الأعضاء في الـ «أوبك» قد تحرج، فمعظمها مستعد للإبقاء على الوضع القديم والبعض الآخر أو عدد منهم يجد نفسه غير مستعد للدخول للاستيلاء على ٥١ بالمئة حتى ولو دفع تعويضاً عادلاً ومنصفاً، ولكن الجميع يعتقدون في إمكان الحصول على ٢٠ أو ٢٥ بالمئة من أسهم الشركات إذا ما دخل في مفاوضات صعبة، وقد تكون طويلة. . ومن المؤكد أن الشركات البترولية ستحاول تأجيل هذه الخطوة وإلهاء الحكومات بمواضيع جانبية أخرى كتقدير قيمة الدولار والخسائر التي ستتكبدها هذه الحكومات إذا ما استمر الدولار في الانخفاض. فهذا يتعلق بمنظمة الـ «أوبك» في مؤتمر بيروت ومؤتمريها المقبلين في فيينا وأبو ظبي.

أما المؤتمر العربي فقد ظهر انقسامه. فإني لا أنتظر أن ينتج عن هذه المنظمة أية فائدة تذكر للدول الأعضاء، لأن بعض الدول الأعضاء كالمملكة العربية السعودية أدخلت عنصراً سياسياً في الموضوع يتمثل في رفض دخول العراق لكي تصبح عضواً في المنظمة. وهذا الموقف جعل الجزائر وليبيا أمام أمر صعب. فهما تصران بحق على وجوب دخول العراق. والذي يخشى منه هو أن هذا الموقف من العربية السعودية قد يضطر الدولتين إلى الخروج من المنظمة. وهنا يتحقق ما قد تكون بعض السياسات الامبريالية ترمي إليه وهو عزل منطقة الخليج العربي عن بقية الدول العربية، وإيجاد كيان خاص لمنظمة الخليج. والشواهد تدل على وجود هذا التفكير. ولعل أبسط الأمثلة على ذلك هو إصرار الغرب وصحفه في تسمية منطقة الخليج ودوله بمنظمة تصدير البترول في الخليج الفارسي. والقارئ يلاحظ ذلك حتى في صحفه التي لا تفتأ تطلق على مؤتمر طهران عبارة مؤتمر دول الخليج الفارسي. ومعنى ذلك هو تقسيم المجهود العربي وانتزاع منطقة الخليج من نشاطاتها العربية في الجامعة العربية وفي ميدان البترول. وربما يكون هذا النشاط مقدمة لتقسيم الأوبك. وإن سياسة التقسيم الإمبريالية هذه تخفي وراءها استراتيجية خطيرة هي الضغط على كل منطقة على حدة، وبالتالي إضعاف القوى التفاوضية لكل منطقة، ويجب التنبه بحكمة لهذه المناورات. وعلى الجزائر وليبيا مسؤولية تاريخية في هذا المجال هو أن تصرا على موقفهما وتحبطا هذه المناورات. . .

س: بعد زيارة الملك فيصل السعودي للولايات المتحدة الأمريكية تقرر زيادة الإنتاج من النفط أضعاف ما هو عليه. فهل هذه السياسة موفقة؟

ج: أعلنت شركة النفط العربية الأمريكية «أرامكو» أنها ستضاعف الإنتاج في المملكة العربية السعودية عدة مرات. وأنها قد رصدت أموالاً ضخمة لحفر آبار جديدة وبناء أنابيب جديدة وتوسيع التخزين ووسائل التصدير. وهذه الظاهرة ظاهرة خطيرة ولا شك. فالسعودية مهما كان احتياطيها من النفط كبيراً فليست على استعداد لاستقبال آلاف الملايين من الدولارات نتيجة هذه العملية وهذا بسبب الحالة الذهنية والنفسية والمستوى الثقافي لشعبها. ومعنى هذا أننا في المملكة السعودية سنجد معروضات بضائعية في الأسواق ليست البلد في حاجة إليها ولا لبيعها. وسيكون العرض كبيراً عن الطلب وتنخفض الأسعار. وهذا سيكون في فائدة المستهلكين على حساب المنتجين، وسوف يسبب خسائر. . .

ويلاحظ من جهة أخرى أن هذه العملية ستؤدي إلى معالجة مشكلة الندرة والشح في الإمدادات البترولية السابق ذكرها فيما يتعلق بالدول الصناعية الرأسمالية، بطريقة زيادة الإنتاج في الحقول القديمة: أي سوف تقوم الشركات البترولية بمضاعفة الإنتاج وتخزينه في حقول قديمة بأمريكا وأوروبا، وعلى الأخص في أمريكا ليكون ذخيرة للولايات المتحدة الأمريكية، ومن نتائج ذلك أن هذا الوضع سيقوي مستقبلاً المركز التفاوضي للشركات البترولية على حساب الدول المنتجة.

والعامل الثالث في الموضوع أن زيادة الإنتاج وزيادة دخل السعودية سيزيد من عوائدها التي ستكون فائضة عن حاجتها وقدرتها على الصرف والتصرف بحكمة. وسيكون سلاحاً في يد السياسة السعودية للتفاهم مع العرب لبسط سياسة الغرب على الوطن العربي عن طريق المساعدات والإمدادات المالية المقدمة للبلاد العربية، وخاصة تلك التي تسمي نفسها الثورية، خاصة وهي في أشد الحاجة إلى الأموال من الخارج لصرفها على أوجه معينة. وهذه الأموال لن تكون في حقيقة الأمر للمصلحة العربية لأن استمرارها متوقف على رضى الدول الغربية وشركاتها، ولدينا عن ذلك سابقة خطيرة في هذا المضمار. ففي الخمسينات عندما كان المرحوم الملك السابق سعود يستخدم مثل هذه الأموال لمساعدة الثوار في الجمهورية العربية المتحدة، الرافضين لحلف بغداد، والمقاومين للسياسات الاستعمارية في سوريا، طلبت حكومات أوروبا الغربية من الحكومة الأمريكية الضغط على «أرامكو» لإنقاص الإنتاج في السعودية وتقليل موارد السعودية النقدية، بحيث يجعلها هذا العمل غير قادرة على مواصلة مساعدتها للدول المتحررة في الوطن العربي. ولهذا فإن هذه الأموال التي ستأتي من الأمريكان ستستمر فقط ما دامت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية راضية عن سياسة السعودية والطريقة التي تصرف بها هذه الأموال والأوجه التي تنفق عليها.

س: ما هو رأيكم في التأميم الكلي والتأميم الجزئي لأصول الشركات الأجنبية؟ وإلى أي حد (معدل) ترون التأميم الجزئي مفيداً للدول المنتجة للبترول؟

ج: لا شك أن التأميم الكلي هو أفضل الوسائل. ولكن عدم التمكن من الإقدام على هذه الخطوة لأسباب مختلفة يجب ألا يجعل هذه الدول لا تقدم على الخطوات التي تستطيع القيام بها. وإذا شعرت الجزائر أنها تستطيع تأميم ٥١ بالمئة فقط من أسهم الشركات الأجنبية وأن المصلحة الوطنية تقتضي التعاون معها فلا بأس من ذلك، على أن يكون التأميم الجزئي مرحلة تتبعها مراحل أخرى أكثر فائدة للبلد...

س: تعرضت الجزائر بعد قرارات التأميم في ٢٤ فبراير ١٩٧١، لحملات حصار اقتصادي من طرف الشركات الفرنسية، فإلى أي مدى كانت تستطيع أن تنجح هذه الشركات في حملات المقاطعة تلك ضد الجزائر، على فرض بقاء المشكل قائماً على حاله الأول؟

ج: إن السياسات الوطنية الجارية للتعرض إلى المصالح التقليدية الامبريالية في بلاد كانت تعتبر سلفاً مزرعة للدولة الأم وجزءاً منها، كما كان الوضع بالنسبة للجزائر، يقتضي من الذين يقومون بهذا العمل أن يتوقعوا مقاومة عنيفة شرسة لا أخلاقية. وهذه هي طبيعة الأشياء. فلو أنه كانت في الجزائر حكومة أقل إيماناً من حكومتها الثورية وأقل ذكاءً واستعداداً لاستطاعت الشركات الفرنسية أن تنجح في كل محاولاتها للضغط الاقتصادي على الجزائر وتأليب الدول الأخرى لينهار الاقتصاد الجزائري، وبذلك تتراجع الحكومة عن سياستها الثورية العادلة ولكنه، ولحسن الحظ، كان الموقف الجزائري، بالرغم من الظواهر التي تدل على أنه يمكن أن يخضع للضغوط قد تمكن عن جدارة من الصمود بفضل قدرة الشعب الجزائري على التضحية وتحمل الصعاب وبفضل جهود الحكومة لإيجاد مخرج من تلك الضغوط. ولنتذكر دائماً وأبداً أننا قد قدمنا في الجزائر أكثر من مليون ونصف شهيد لتحقيق الاستقلال السياسي، وأن تحقيق الاستقلال الاقتصادي معركة لا تقل عنفاً عن المعركة السياسية. وأن الذين يريدون أن يوصلوا مستوى المعيشة في الجزائر إلى مستوى المعيشة في فرنسا، وهذا أمر طبيعي، لا يمكن أن يتسنى ذلك لهم إلا بتطوير الإمكانيات المادية والبشرية الوطنية. وهذا لا يمكن أن يكون إلا بتحرير الاقتصاد الوطني من كل نفوذ أجنبي وإلا إذا أصبح ذلك الاقتصاد يدار من الجزائريين أنفسهم ولمصالحهم. والطريق طويل وشاق. ولكن بالصمود نتمكن من الوصول إلى نهاية المشاق.

الطريقي يدعو الحكومات العربية لتأميم النفط فوراً(*)

الخليج أو فلسطين الجديدة

س: غالباً ما تثار الشكوك حول أهمية البترول العربي الاقتصادية بالنسبة لعمل وسير الصناعات في البلدان الرأسمالية. ولكن كلما وقعت أزمة حادة بين بلد عربي وشركة بترولية، يلمح المعلقون إلى هذه الأهمية. هلا حدثتنا باختصار عن هذا الموضوع؟

ج: لنبدأ، كما يقال، من البداية. فلإعطائك فكرة دقيقة عن أهمية منطقتنا وثرواتها الخيالية بالنسبة للبلدان الامبريالية، أريد أن أذكر بعض تصريحات شخصيات سياسية بريطانية رفيعة. في أعقاب «الحرب الكبرى»، صرح وزير الخارجية البريطاني اللورد كارادون: «لقد حققنا النصر ونحن نسبح فوق بحر من البترول».

في ذلك الوقت، كانت بريطانيا قد حصلت على أكثرية أسهم الشركة الأنكلو - إيرانية، وكان الأسطول البريطاني قد استطاع خلال الحرب التزود بمحروقات بخسة الأثمان.

كان ذلك عمل ونستون تشرشل، وزير المالية في وزارة المحافظين آنذاك. وقد تعهدت بريطانيا بدفع عشرين ألف تومان (العملة الإيرانية) شهرياً لشاه تلك الحقبة. وكان الوزراء الإيرانيون يحصلون بدورهم على حصتهم من الغنيمة.

بامتلاكهم أكثرية أسهم الشركة التي تأسست حديثاً، لم يضمن البريطانيون لأنفسهم مصادر للطاقة مجانية تقريباً وحسب، وإنما فازوا في الوقت نفسه بمصدر

(*) نشر في: **نفط العرب**، السنة ٧، العدد ٧ (نيسان/ابريل ١٩٧٢)، ص ١٢ - ١٦. وهو في الأصل مقابلة مع الشيخ عبد الله الطريقي، نشرتها مجلة: افريكاسيا التي تصدر في باريس.

للعملات الصعبة لا غنى لهم عنه من أجل التوازن المالي والنقدي للمملكة المتحدة.

وفي أثناء زيارة نيكيتا خروتشوف إلى لندن، في عام ١٩٥٦، برفقة الماريشال بولغانين، أعلن أنتوني إيدن، وكان آنذاك رئيساً للوزراء، أمام ضيوفه السوفيات: «لتعلموا جيداً أننا مستعدون حتى لشن حرب فيما إذا حاولت قوة كبرى وقف تدفق بترول الخليج نحو أوروبا الغربية. فما من حاجز يمنعنا من ضمان تموينا بالبترول».

س: هل توجد علاقة ما بين التصريحات التي ذكرتها والأحداث الراهنة؟

ج: بالتأكيد. لنأخذ مثلاً الاحتلال الإيراني لثلاث جزر عربية في الخليج. فلقد خلق البريطانيون فلسطين جديدة، وبؤرة للاضطرابات الدائمة، وذلك ـ كما كان الحال دائماً ـ بغية ضمان سيل البترول العربي نحو القارة الأوروبية.

و«الوطن القومي اليهودي» الذي خلقه وعد بلفور في فلسطين عام ١٩١٧، كان هدفه أيضاً الدفاع عن قناة السويس التي كانت تعتبر آنذاك شرياناً حيوياً للإشراف الاستراتيجي على طريق الهند.

وقد أصبح الخليج العربي، منذ بناء ناقلات النفط العملاقة، أكثر أهمية من قناة السويس. وبعد أن حاربوا العرب بواسطة الإسرائيليين، يتهيأ الامبرياليون البريطانيون لفرض الحرب علينا بواسطة الإيرانيين. فهل من قبيل المصادفات أن يكون هنالك تواطؤ بين الشاه ودولة إسرائيل؟

إن قضية الخليج لا تزال في بدايتها. فادعاءات إيران تشمل مجموع الخليج، تماماً كما تشمل ادعاءات الصهيونية مجموع فلسطين. وطهران لا تخفي ذلك. وعلى كل، يستمر الإيرانيون بتسمية هذا الجزء من العالم العربي بـ «الخليج الفارسي»، تماماً كما تدعي الصهيونية أن فلسطين هي «أرض إسرائيل».

والحوار نفسه يتكرر: فالإيرانيون يتفاهمون مع البريطانيين لاحتلال ثلاث جزر ووضع العرب أمام الأمر الواقع.

والأسلوب نفسه يتكرر: فلتشديد الطابع «الفارسي» المزعوم للخليج، تشجع سلطات طهران هجرة المواطنين الإيرانيين وتجنيسهم. وفي بعض الإمارات، كدبي مثلاً، أصبحت أغلبية السكان في الوقت الراهن إيرانية. والذين هم من أصل إيراني يسيطرون على التجارة، والسياحة، والمصارف... الخ. وغداً، لن يتردد الشاه في احتلال مناطق أخرى في الخليج، من أجل «حماية» مواطنيه مثلاً.

س: ولماذا هذا الاهتمام الشديد بهذا الجزء الصغير من الأراضي العربية؟

ج: لأسباب واضحة وبسيطة. ففاعلية الاستراتيجية والتطور الاقتصادي لأوروبا

الغربية والولايات المتحدة، بالمعدلات الحالية، لا يمكن تصورهما أبداً بدون السيطرة على البترول العربي.

تستورد أوروبا الغربية من العالم العربي أكثر من ٦٠ بالمئة من حاجاتها للطاقة. واستهلاك اليابان للطاقة مرهون بالبترول العربي بنسبة ٩٠ بالمئة. والثروات الباطنية في الشرق الأوسط تغذي بالمحروقات والعملات الصعبة جميع حروب العدوان الامبريالي الذي تشنه الولايات المتحدة في الشرق الأقصى.

وفيما لو كانت الولايات المتحدة قد حرمت من بترول رأس تنورة، في السعودية، ومن مصافي البحرين وعبادان (إذا كانت عبادان تخص إيران من الناحية القانونية، فإنها تقع في منطقة عربستان حيث ٩٠ بالمئة من سكانها هم من العرب)، فإنها، أي الولايات المتحدة، ما كانت لتستطيع إلا بمشقة شن حربها في شبه جزيرة الهند الصينية.

وعلى افتراض أنه توجد في كاليفورنيا، وهي الولاية الأمريكية الأقرب إلى آسيا، كميات كافية من البترول (وذلك ليس هو الحال في الواقع)، لارتفعت أكلاف الحرب مئتي مليون دولار سنوياً، وذلك بسبب المسافة الكبيرة التي تفصل بين نصف الكرة الغربي والشرق الأقصى.

س: وبرأيك، ألا تهدد هذه السياسة بالخطر ميزان القوى في الشرق الأوسط؟

ج: تستمر القومية العربية والوحدة العربية في كونهما العدوتين الرئيسيتين للامبريالية الغربية.

وأُلح على هذه الكلمة التي يريد البعض شطبها نهائياً من اللغة السياسية. فالامبرياليون الجدد يعتبرون أن أفضل ورقة تسمح لهم باستمرار نهب الخيرات العربية هي الإبقاء على التجزئة، وإثارة الشقاق في قلب العالم العربي.

إن أمة عربية موحدة لن تقبل مطلقاً بنهب ثروتها. والإمارات الصغيرة، وعلى رأسها حكام يتمتعون بملء السلطة، هم ملوك صغار ضعفاء، لن تكون لها الشجاعة والإرادة ولا القدرة على اتباع سياسة معادية للامبريالية.

فمثل هذه الكيانات، من حيث إنها لا ترتكز على أية قاعدة شعبية، هي بطبيعتها وبنيتها عاجزة عن الوقوف بوجه الامبريالية. وأمراء الذهب الأسود الذين صنعتهم لندن لا يمكنهم إلا أن يعتمدوا على البريطانيين من أجل بقائهم في السلطة. مقابل هذه الحماية، توفر شروط أفضل لاستثمار البترول مما يمكن الشركات من الحصول على الحد الأقصى من الأرباح. وانطلاقاً من ذلك تتوطد دعائم استغلال مزدوج: من ناحية، يتم الحصول على البترول بأسعار بخسة، ومن جهة ثانية، تستعاد

العائدات مواربة بواسطة مبيعات منتجات حضارة الاستهلاك التي تغرق حالياً أسواق الإمارات. وبما أن التدخل الإيراني مثلاً لا يمكنه إلا أن يشجع السباق نحو التسلح وتشديد تبعية دول المنطقة تجاه القوى الأجنبية، فإن تجار المدافع سيجدون هناك أرضاً خصبة.

ومنذ الآن رهنت إيران ٥٠ بالمئة من دخلها من البترول في السنوات الخمس القادمة وذلك لشراء معدات الحرب.

وستفعل السعودية نفس الشيء، وسيكون اتحاد الإمارات مرتبطاً بلندن أكثر فأكثر للحفاظ على «استقلاله».

وباختصار، فلقد تجمعت عناصر نزاع مماثل لذلك النزاع القائم بين الهند والباكستان.

س: أتكون تلك هي فيتنمة الشرق الأوسط الشهيرة، التي جرى الحديث عنها كثيراً في المدة الأخيرة؟

ج: لقد حضرت حديثاً، في بوسطن، المؤتمر السنوي للجامعيين العرب العاملين في الولايات المتحدة. وخلال مناقشاتي مع أساتذة عرب أو أمريكيين، بدا فعلاً أن نظرية السياسة الأمريكية الجديدة التي وضعها البروفسور هنري كيسينغر، مستشار الرئيس نيكسون، تكمن في أنه ينبغي للولايات المتحدة أن تمتنع عن إقامة علاقات مباشرة ومتطورة مع البلدان الصغيرة، وذلك بغية قطع الطريق على محاولات أخصامها من القوى الكبرى لجذب هذه الدول إلى فلكها، وهي محاولات قد تؤدي، في منطقة بمثل أهمية الشرق الأوسط، إلى صدام نووي يفلت من سيطرة المتنازعين.

فبدلاً من استراتيجية التحالفات القديمة والبالية (على نمط أحلاف بغداد ومعاهدة جنوب شرق آسيا..) التي تثير عداء الجماهير الآسيوية للأمريكيين، يسير الاتجاه حالياً نحو سياسة «أحجار الشطرنج» التي يدعوها البعض فيتنمة. وموقف الولايات المتحدة من النزاع الهندي الباكستاني هو أول ترجمة بارزة لهذا التحول.

وبالنسبة للشرق الأوسط، فإن إيران مدعوة للعب دور تعد اليابان نفسها للقيام به في الشرق الأقصى. ومصر، التي هي الدولة العربية الوحيدة القادرة على مواجهة إيران، تجد نفسها مشلولة في صراعها مع إسرائيل. ووفقاً لهذا التحليل، فإن السعودية هي بمثابة تايلاند، واليمن الجنوبية الشعبية بمثابة فيتنام الشمالية.

س: وهذا ما قد يعني أن النزاع ليس نزاعاً عربياً ـ إيرانياً وحسب.

ج: في هذه القضية، تشكل إيران، مثل إسرائيل، رأس حربة الامبريالية الغربية. فالسعي نحو استمرار الهيمنة الامبريالية على المناطق البترولية العربية يتم عبر

إيران. انها الدركي المحلي، والحليف الأمين للولايات المتحدة وبريطانيا.

لقد قرر البريطانيون الانسحاب مادياً حتى لا يتسبب وجودهم في انفجار قومي يؤدي في النهاية إلى تحرر مماثل لتحرر اليمن الجنوبية الشعبية. غير أنهم حرصوا، كما هي عادتهم، على وضع الألغام قبل انسحابهم. وبتحالفها مع إيران ضد العرب، تبقى بريطانيا أمينة لسياستها القديمة: فرق تسد.

وإننا نرى اليوم في الهند والباكستان نتيجة هذه السياسة الماكيافيلية.

والاحتلال الإيراني لا يمكنه إلا أن يشجع ميلاداً جديداً للشعور القومي العربي ضد الإيرانيين. وإنه لمن مصلحة الامبريالية أن تثير الحقد والتفرقة بين الشعوب وستجد الجماهير العربية والإيرانية نفسها معبأة الواحدة منها في مواجهة الأخرى، مما يسمح للامبرياليين ولحلفائهم المحليين بكسب اللعبة عن طريق تعزيز مواقفهم وتخليد الاستغلال والتخلف في المنطقة.

وإيران ـ وجارها المباشر هو الاتحاد السوفياتي ـ هي، من حيث فلسفة حكامها، الحليف الطبيعي للغرب، إنها صمام أمان بأرقى مظاهره.

ومن المؤكد أن للشاه مطامع امبريالية واضحة في مجموع الخليج. فهو مصمم على ملء «الفراغ» المزعوم الذي أوجده انسحاب البريطانيين.

وهكذا تتصرف إيران كقوة امبريالية، فرجال بحريتها يجرون لاحتلال أراض عربية، والناطقون باسمها يعلنون عزمها على حماية الخليج، والشيوخ الذين نصبتهم لندن يهرعون لإقامة علاقات حسن جوار معها بغية تلطيف طموحاتها.

بعد أربع وعشرين ساعة من إعلان «استقلال» مسقط ـ عمان، والبحرين، وقطر، أرسلت طهران ثلاثة سفراء فوق العادة، وأعلنت عن «قرارها» بمساعدة الدول الجديدة.

إسرائيل جديدة

س: حول الاحتلال الإيراني لثلاث جزر عربية، تحدثت عن فلسطين جديدة. هل يمكنك أن توضح لنا بشكل أوسع أفكارك حول هذه النقطة؟

ج: كمثل إقامة عدد من «الكيبوتز» في فلسطين في بداية هذا القرن، فإن الغزو الإيراني ما هو إلا بداية. فالنزعة التوسعية نحو الخليج هي نظرية، هذا إذا لم تكن النظرية الرسمية لسياسة طهران. فقريباً نسمع كلاماً عن الصحراء التي أخصبت والمدن التي بنيت وسط الصحارى الشاسعة. وقد تم الآن ترحيل سكان الجزر العربية الثلاث نحو الإمارات المجاورة. وبما أن كل شيء يعزز الاعتقاد بأن أبو موسى والطنب

الكبرى والطنب الصغرى، الموجودة وسط المحيط تحتوي على كميات هائلة من البترول على شكل مخزون تحت الماء، فما من شيء يمنع إيران من زيادة مسافة مياهها الاقليمية من ثلاثة إلى ستة وحتى إلى اثني عشر ميلاً باتجاه الشاطئ الغربي للخليج. ومثل هذا النزاع ـ الذي لا يمكن استبعاده بأي حال ـ سينقل الصراع إلى قلب الحقول البترولية العربية، وهي التي تخص إمارات الجنوب، أي قطر، وأبو ظبي، ودبي.

فضلاً عن ذلك، تتمتع إيران بوسائل تنفيذ مثل هذه السياسة.

فلما كانت مدعومة من الأمريكيين الذين يبيعونها «الفانتوم» والبريطانيين الذين يقدمون إليها الدبابات والمدرعات، فإن إيران تسوغ لنفسها التوسع الإقليمي.

وهنالك حكمة قديمة تقول: «وحده العاجز لا يمكنه أن يصبح مستبداً». ويبدو أن ذلك هو ما يفكر به الشاه.

وقبل انسحابهم، يريد البريطانيون تتويج الشاه امبراطوراً على الخليج. ماتت الامبراطورية، فليعش الامبراطور! وكما قلبت لندن البخيل شخبوط لأنه كان يكدس العائدات ويرفض إنفاقها، واستبدلته بأخيه زايد آل نهيان، وهو أسلس قياداً، فسيكون الشاه قادراً على تنصيب أمراء محايدين، إذا لم يكونوا خلفاء.

نعم، إن إيران الامبراطورية مصممة على الاستيلاء على الخليج، والبقاء فيه.

والتاريخ لن يغفر للأمراء عجزهم، وتواطؤهم، كما لم يغفر للمسؤولين العرب في فترة ما بين الحربين تكوين الكيان الصهيوني في فلسطين.

أهمية الخليج

س: بمعزل عن هذا الجانب السياسي البحت، ما هي أهمية بترول الخليج والعالم العربي بالنسبة للنظام الرأسمالي؟

ج: إن العالم مهدد بفقر في الطاقة. فالاستهلاك اليومي بلغ ٤٨ مليون برميل، أي ٢٤٠٠ مليون طن سنوياً. وإذا استمر الاستهلاك الحالي على معدله، بزيادة ٨ بالمئة سنوياً، وبدون اكتشاف آبار جديدة، فإن الكميات الموجودة حالياً ستنضب حوالى عام ١٩٨٥.

وهذا التقريب هو بالطبع نظري، لأنه يمكننا اعتبار أن ما يسمى باحتياط النفط العالمي لا يشكل سوى ٣٠ بالمئة من الكميات الموجودة فعلاً. وكل تطور في وسائل الاستخراج سيزيد بالطبع كميات النفط الخام المستخرجة من باطن الأرض. ولكن إذا لم يحصل نجاح في تطوير وسائل الإنتاج، واكتشاف موارد جديدة، فإن العالم سيعرف أزمة بترولية خطيرة قبل نهاية هذا القرن.

وحول هذه النقطة، أجمع علماء الجيولوجيا، والخبراء والاختصاصيون، وحتى يستمر الاستهلاك والإنتاج بالمعدلات الحالية، ينبغي اكتشاف ما يعادل ٧٠٠,٠٠٠ مليون برميل قبل العام ٢٠٠٠. وذلك يتطلب نفقات تبلغ ٧٠٠,٠٠٠ مليون دولار. وإنه لشبه مستحيل أن يتوافر مثل هذا المبلغ لهذا المشروع دون زعزعة بين النظام، واكتشاف مثل هذه الكمية من البترول في ربع القرن القادم بعيد الاحتمال.

وقد كان الفشل نصيب أغلب المحاولات التي قامت بها الشركات الكبرى لاكتشاف مخزونات جديدة.

وكميات البترول والغاز التي اكتشفت في بحر الشمال لا يمكنها حتى أن تلبي زيادة الاستهلاك السنوي في أوروبا والجزر البريطانية. والمخزونات التي اكتشفت في المنحدر الشمالي لألاسكا لا تلبي هي أيضاً زيادة الاستهلاك في الولايات المتحدة الأمريكية الغربية.

على الصعيد الاقتصادي البحت، لا بد لي أن أشير إلى أن كلفة البرميل المستخرج من بحر الشمال أو من ألاسكا تبلغ دولاراً وعشرة سنتات، بينما لا يتجاوز معدلها الوسط عشرة أو خمسة عشر سنتاً في المغرب أو في الخليج العربي. وقد يكون العالم مستعداً لدفع أربعة دولارات ثمناً لكل برميل. ولكن وجود البترول ليس مضموناً سوى في المناطق البترولية المعروفة حتى الآن والتي أجريت فيها عمليات تنقيب: الخليج، الجزيرة العربية، المغرب، بحر قزوين، خليج المكسيك، البحر الكاريبي، ألاسكا، سيبيريا، وبعض الجمهوريات السوفياتية الشمالية.

وجميع الدلائل تحمل على الاعتقاد أن هذه المناطق باستثناء الخليج العربي، قد بدأت تفقد أهميتها. وهذا ما يفسر «انكفاء» الشركات نحو هذه المنطقة. والولايات المتحدة، وهي أكبر منتج ومستهلك للبترول (يبلغ استهلاكها اليومي أربعة عشر ونصف مليون برميل، أي سبعمئة ألف طن سنوياً)، تستورد ثلاثة ملايين ونصف مليون برميل من المناطق التي بدأ احتياطها ينضب. ولا يمكن لغير العالم العربي أن يوفر لها مثل هذه الكمية. فالبحر الكاريبي، واندونيسيا، ونيجيريا، وباقي افريقيا، تحتوي على كميات أقل من أن تكفي الحاجات المتزايدة للنظام الرأسمالي.

والخليج العربي وحده، يحتوي على ثلثي الاحتياط العالمي (٧٩ بالمئة على الشاطئ العربي، و٢١ بالمئة في المنطقة الإيرانية).

أوروبا الغربية مرهونة ببترول الخليج بنسبة ٦٠ بالمئة، واليابان بنسبة ٩٠ بالمئة. وهذه الأرقام تكفي وحدها لتفسير أهمية الخليج بالنسبة للنظام الرأسمالي و«التفهم» الذي أظهرته القوى الامبريالية تجاه الاحتلال الإيراني.

التأميم هو الحل الوحيد

س: لقد تابعت مفاوضات طهران وطرابلس. هل بإمكانك أن تحدثنا عن الآفاق التي بدت في هذه المفاوضات؟

ج: سأورد قبل كل شيء بعض الأرقام التي تظهر مدى النهب الذي تمارسه الشركات المستغلة.

منذ البداية وحتى عام ١٩٦٨، بلغ مجموع دخل الصناعة البترولية في الشرق الأوسط ٣٢,١ مليار دولار، منها ١٦,٣ مليار دولار عادت إلى الشركات كأرباح صافية. أما حكومات البلدان المنتجة فلم تحصل إلا على ٩,٩ مليار دولار. وبذلك يتبين أن كلفة الإنتاج قد بلغت ٥,٩ مليار دولار فقط.

يكلف برميل البترول الخام ١٥ سنتاً لاستخراجه و٨٥ سنتاً للبلد المنتج، ويباع بأحد عشر دولاراً، منها خمسة دولارات تذهب مباشرة إلى خزينة البلد المستهلك. والزيادة التي استطاعت الدول المنتجة انتزاعها، بعد مؤتمر كاراكاس ومفاوضات طهران وطرابلس الشاقة، لم تزد على ٢٠ سنتاً. وقد فرضته منظمة «أوبك» وخاصة بفضل تكتل دول مثل الجزائر وليبيا.

ولكن هذه الزيادة لا تغير شيئاً في واقع استغلال البلدان الرأسمالية للعالم الثالث. فهي ليست مرضية بتاتاً. ووجود هذه الشركات بحد ذاته ينبغي أن يتوقف، فهذه الشركات هي من آثار زمن الاستعمار. وما من حكومة صاحبة سيادة، وما من حكومة مخلصة يمكنها أن تسمح باستمرار نهب الشركات الأجنبية لمواردها الطبيعية.

ولهذه الأسباب ندعو الحكومات العربية لتأميم الصناعة البترولية فوراً.

وهذا حل عادل ومحتم. إنه الخطوة الأولى نحو تعبئة حقيقية لجميع الموارد بهدف الانتصار على التخلف. وأعظم مساعدة يمكن تقديمها للعالم الثالث هي، أولاً وقبل كل شيء، وقف نهبه. وذلك شرط ضروري لإقامة تعاون دولي حقيقي.

س: هل البلدان العربية قادرة على الوقوف جبهة واحدة ضد الشركات الغربية؟

ج: نعم. ولكن صراع القوة الحقيقي ليس في الواقع إلا في بدايته. وأكاد أقول إنه في الأفق. وربما كانت تلك هي المشكلة الجوهرية في السنوات العشر القادمة.

بين المراحل الأربع للصناعة البترولية ـ وهي: ١ ـ التنقيب والحفر، والإنتاج. ٢ ـ النقل من مكان الإنتاج إلى مكان الاستهلاك. ٣ ـ التكرير والتحويل. ٤ ـ التخزين والعرض في السوق التجاري ـ فقط المرحلة الأولى تتم في البلدان المنتجة. وهي العملية الأكثر تعرضاً للمجازفة والأكثر كلفة. ولكنها تنتهي بعد الاكتشافات مباشرة. وعملية الإنتاج، أي الشق الثاني من المرحلة الأولى، هي عمل

روتيني يمكن تأمينه بواسطة عدد قليل من الفنيين والعمال المتخصصين. وجميع الكتابات الموحى بها من الشركات الاحتكارية حول موضوع عجز البلدان العربية المزعوم عن تحمل مسؤوليات الصناعة البترولية ليست سوى ترويج خرافي فظ، واحتيال، وعمل نفسي لا يخدع أحداً باستثناء أولئك الذين يريدون فعلاً أن تنطلي عليهم الخديعة.

وان تجربة بلد مثل المكسيك تثبت نضج العالم الثالث. فلقد أمم البترول فيها عام ١٩٣٧، وتسلمه العمال المكسيكيون، وما زالت الصناعة البترولية مستمرة في تطورها.

ومحاولة الدكتور مصدق في إيران عام ١٩٥١، لم تفشل لأسباب تتعلق بالإنتاج، وإنما كانت ضحية مؤامرة حقيقية. فقد تحالفت الشركات الغربية لمنع تصريف البترول المؤمم.

أما اليوم فالوضع مختلف. ففي عام ١٩٥١، كانت إيران تنتج ستمئة ألف برميل يومياً، استطاع الاستعمار استبدالها من العراق والكويت.

وفي عام ١٩٧١، يقرب الاستهلاك اليومي في العالم من خمسين مليون برميل، وهنالك أزمة تموين. واللغة التي يستعملها المعلقون الغربيون لها دلالتها. فهي لغة لا تتحدث إلا عن «الاحتياط» و«المخزون» في البلدان المستهلكة، أي عن استخدامهما كوسيلة ابتزاز ضد ضغوطات ومطالب البلدان المنتجة. ان البترول سلعة لا تفنى.

هنالك أسطول للنقل تبلغ حمولته ٧٧٥ مليون طن. ومالكو هذا الأسطول لا يطلبون أقل من نقل البترول من مكان لآخر عبر الكرة الأرضية. ذلك أن مستقبل صناعة استراتيجية حديثة العهد ولكنها اكتسبت أهمية كبرى، في أوروبا واليابان، مطروح على بساط البحث. فعلى النقيض مما تروج له بعض أجهزة الصحافة، فإن وجود ناقلات عملاقة لا يساعد الشركات البترولية، حتى في إطار النظام الرأسمالي الذي تبقى المنافسة المحمومة أحد قوانينه الجوهرية، لأن أسطول الناقلات العملاقة هو ملك لاحتكارات أخرى، عكس ما كان عليه الحال في عام ١٩٥١ حيث كانت وسائل النقل العاملة في المنطقة ملكاً للشركات الأنكلو ـ سكسونية التي تخص التروستات البترولية أو المرتبطة بها.

النفط سلاح في المعركة(*)

من المفروض أننا نعيش جو معركة البترول ونراقب من مكاننا تطورات صناعة النفط العالمية. ونحن نرى من مكاننا أن كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية واليابان وبقية أنحاء العالم قلقة جداً على مستقبل الإمدادات النفطية، فالولايات المتحدة الأمريكية أصبحت في عداد الدول المستوردة للنفط، وأصبحت في نفس الوقت أكبر دولة مستوردة للنفط في العالم، إذ أوشك مجموع ما تستورده من النفط الخام ومنتجاته يزيد على أربعة ملايين برميل يومياً. وأصبح الإنتاج من آبارها يقل سنة عن سنة، ويقدر خبراؤها أنها ستكون بحاجة لأن تستورد ما لا يقل عن ثمانية ملايين برميل يومياً في أوائل الثمانينيات. ويقدر هؤلاء أيضاً أنه في نهاية الثمانينيات ستكون الولايات المتحدة الأمريكية مضطرة لأن تدفع ما لا يقل عن ٣٥ ألف مليون دولار كقيمة للنفط المستورد إن وجد هذا النفط وأمكن لها الوصول إليه وإيصاله إلى بلادها. وكذلك فإن أوروبا الغربية التي تستورد أكثر من ٨٠ بالمئة من مجموع الطاقة النفطية من الخليج قلقة جداً على مستقبل إمدادات هذه الطاقة، فكل الأموال التي أغرقت في بحر الشمال لا تؤدي إلى نتيجة تناسب ضخامتها. وقد دلت الأبحاث على أن اكتشاف النفط في المنحدر الشمالي لولاية ألاسكا الأمريكية لم يحل أزمة الإمدادات النفطية لا في الولايات المتحدة الأمريكية ولا في أوروبا الغربية وكندا، واليابان التي تعتمد على الطاقة البترولية في أكثر من ٩٠ بالمئة من مجموع استهلاكها من الطاقة والتي يعتمد ازدهار صناعاتها على إمدادات النفط، لا شك أنها تنظر بحذر إلى ما يمكن أن يحصل للنفط، فقد أصبحت الصورة لديها واضحة، فالنفط متركز في منطقة الخليج العربي وشمال الاتحاد السوفياتي، وأسعاره أصبحت تتزايد سنة بعد سنة، واستهلاك العالم منه يتزايد كل سنة. وهذا يجعل الحصول عليه صعب المنال، وهم يحاولون سواء كانوا في

(*) نشر في: **نفط العرب**، السنة ٧، العدد ١٢ (أيلول/سبتمبر ١٩٧٢)، ص ٧ ـ ٨.

أمريكا أو في أوروبا الغربية أو في اليابان رسم خطط يضعونها موضع التنفيذ المباشر لكي يضمنوا عن طريقها استمرار الوضع على ما هو عليه والتأكد من أنهم سيحصلون على النفط بأسعاره التي يحصلون عليها حالياً أو بزيادة طفيفة. وهم لا يريدون أن يدفعوا ثمناً عادلاً يتناسب وما يجنونه عن طريق استخدامهم لهذا النفط. وحكومات الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية واليابان تحاول عن طريق التحالفات العسكرية والاقتصادية المختلفة أن تكيف الأحداث في مناطق النفط منذ الآن وتوجهها الوجهة التي تتناسب ومصالحها، وهي تقيم التحالفات العلنية والسرية لخلق حكومات أعوام الثمانينيات ولا تتورع عن الإقدام على انقلابات عسكرية أو خلق تغييرات سياسية بطرق ملتوية كاغتيال بعض الحكام بحيث يسير كل شيء وفقاً لمصالحها ولضمان سيطرتها على مصادر الطاقة في الوطن العربي المتخلف المتفرق الممزق الشمل.

إننا نتحدث عن سلاح النفط ونحن لا نعرف شيئاً عن سلاح النفط، إننا نريد استخدام هذا السلاح للضغط على أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية لكي يكفوا عن مساعدة إسرائيل حتى تنسحب من أراضينا. ونحن لا نعرف كيف نمسك بسلاح النفط، وهو سلاح ذو حدين، إذا لم نقبض عليه قبضة الفارس الشجاع فإنه سيدمي أيدينا ولن يضر عدونا. إن إخواننا الذين يريدون أن نضغط على الولايات المتحدة التي ستكون في حاجة ماسة لنفطنا في الأعوام القليلة القادمة عليهم أن يعملوا وعليهم أن يتذكروا دروس عام ١٩٦٧، عليهم أن يتذكروا أولاً أن النفط ملك للإنسان العربي لا للحكومة ولا للفرد، وهو أيضاً تحت تصرف هذا الإنسان ويمكنه استخدامه في أي وقت يجد فيه الجد، وقد ضرب العقيد معمر القذافي وإخوته قادة الثورة الليبية ومعهم الشعب الليبي الثائر المثل في استخدام النفط كسلاح سياسي، وضرب الشعب في المملكة العربية السعودية، المثل الذي لا نتحدث عنه كثيراً عندما أصر على أن يقطع إمدادات النفط في حزيران من عام ١٩٦٧، وكان الشعب هناك مستعداً لتقديم كل التضحيات في سبيل الأمة العربية. وان وقفة هذا الشعب الصامد في تلك الأيام ساعدت كثيراً في إنجاح مؤتمر الخرطوم وتقديم مساعدات إلى دول المواجهة، ولم يكن ذلك في الحقيقة مساعدة لدول المواجهة بقدر ما كان إرضاءً لشعور الشعب في جزيرة العرب والتأكيد له بأن سلاح النفط قد استعمل. ولو أعاد التاريخ نفسه وأريد من هذا الشعب وغيره من الشعوب العربية أن يستخدم النفط كسلاح في المعركة فلن يتردد. ولكن الشعوب العربية يا سادة لا تشعر أنها في معركة ولا تسمع دوي المدافع ولا أزيز الطائرات، ويوم تشعر بأنها في معركة، فإنها ستقوم بواجبها وأكثر.

وكل ما أريده في هذه العجالة أن أقول للزعماء الثوار فوق أرض العرب أن لا يركنوا إلى أعدائهم وأعداء الله، وأن يعيدوا دراسة التاريخ القريب وأن يعلموا أن عدو الأمة العربية والإسلام هو حكومة الولايات المتحدة الأمريكية التي منذ بدء

اتصالنا بها وهي تكذب إن وعدت، وتتعمد الإساءة إلى حكوماتنا وشعوبنا. ويجب ألا نثق بها أبداً، فمصلحتها متعارضة مع مصالحنا، وهي تريد السيطرة على نفطنا لكونه أهم مادة استراتيجية في أوقات السلم والحرب. وهي لا تستطيع لأسباب داخلية وخاصة التنكر لإسرائيل، وبهذا لن تستطيع اكتساب ثقة العرب. وهذا جعلها تقرر إذلال العرب في ديارهم والاستيلاء على ثرواتهم النفطية بالتحالف مع الاستعمار البريطاني وإيران والصهيونية والعملاء من الحكام العرب. ونحن العرب لن نغير سياسة أمريكا إلا إذا هجّرنا إلى الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من عشرة ملايين من الناس وانتظرنا أن يصبحوا من ذوي النفوذ والغنى والسيطرة على وسائل الإعلام والتكتل والتصويت كمجموعات لصالح هذا أو ذاك. وإلى أن يتم ذلك كله فلن تتغير سياسة أمريكا، فإذا قال لكم أحد انه سوف يغير من السياسة بعد أن ينتخب، وإن كان نيكسون قد قال هذا، فاعلموا أن نيكسون بعد أن ينتخب مرة ثانية لن يكون عنده طموح شخصي آخر، وسيقضي بقية أيامه في البيت الأبيض متمتعاً بمظاهر الرئاسة ومحاولاً أن يكتب مذكرات ليجمع منها أموالاً طائلة عند الخروج من الحكم، ليقضي أيام التقاعد محاطاً بمظاهر الترف.

إن تغيير السياسة الأمريكية تجاه الأمة العربية يمكن أن يحدث فقط نتيجة لمجهوداتنا فوق أرضنا سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، وذلك عن طريق قطع العلاقات مع أمريكا وتأميم جميع المنشآت الأمريكية في الأرض العربية ومقاطعة أمريكا اقتصادياً. فهل نحن فاعلون؟!

تأميم صناعة النفط العربية
خطوة ضرورية لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي ولخلق جوّ من الثقة والصداقة المتبادلة بين منتجي النفط ومستهلكيه(١)[*]

سأحاول في الأسطر التالية أن أبرهن على أن تأميم صناعة النفط في مرحلة الإنتاج على الأقل، تحقق رفاهية أصحابه ورفاهية مستهلكيه في البلاد المختلفة من العالم.

وأود قبل الدخول في تفاصيل الموضوع أن أقول: إننا نحن المنتجين للنفط لا نحسد المستهلكين له على الفوائد العظيمة التي يحققونها من استيراده واستخدامه في مرافق الحياة المختلفة في بلادهم ـ سواء أكان ذلك لتحقيق الرفاهية والحياة السهلة أم لضمان استمرار تدفق الطاقة الرخيصة التي يوفرها نفطنا لصناعاتهم المختلفة التي تعتمد عليها الحياة إلى درجة كبيرة في بلادهم ـ بالإضافة إلى الفوائد المادية التي تجنيها حكوماتهم نتيجة لارتفاع قيمة النفط بعد تكريره وتسويقه في الداخل وفي الخارج. فعلى سبيل المثال: نجد أنه في الوقت الذي تحصل فيه البلاد المنتجة والمصدرة للنفط على ما يعادل دولاراً وربع (١,٢٥ دولار) عن كل برميل يخرج ويصدر من أرضها ومن موانيها، نجد أن متوسط ما تحصل عليه حكومات البلاد المستهلكة ـ عن نفس البرميل من ضرائب وعوائد ورسوم ـ يبلغ خمسة دولارات (٥ دولارات). وبالإضافة

(*) نشر في: **نفط العرب**، السنة ٨، العدد ٣ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢)، ص ١٥ ـ ٢٢. وهو محاضرة من جزأين ألقاها الشيخ عبد الله الطريقي في حلقة دراسية حول صناعة النفط أقامتها كلية الاقتصاد والتجارة في الجامعة الليبية في بنغازي في ٢٥ ـ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٢. والجزء الثاني منشور في: **نفط العرب**، السنة ٨، العدد ٤ (كانون الثاني/يناير ١٩٧٣)، ص ٤١ ـ ٤٥ و٥٢.

إلى كل هذا فالنفط سلعة استهلاكية، أي أن النفط لا يستعمل إلا مرة واحدة، فهو ليس كالزراعة ـ حيث تزرع الأرض وتحرث في دورات متتالية ـ ولا كالمواد الأخرى كالحديد مثلاً الذي يمكن تصنيعه واستخدامه في الصناعات والمصنوعات المختلفة ثم إعادة صهره واستخدامه مرة أخرى. وهذا معناه أن النفط الموجود حالياً في باطن أرضنا إذا ما أخرج منها كان مولده هو يوم موته بالنسبة لنا. ولا يمكن الاستفادة منه ولا تعويضه. وهذا يجب أن يدفعنا للإصرار من أجل الحصول على تعويض مجز وأن نتصرف بالتعويض بطريقة تنمي اقتصادياتنا وتضمن ازدهار هذه الاقتصاديات بعد زوال عصر النفط.

الوضع الحالي لصناعة النفط العربية

إن الوضع الحالي لصناعة النفط في الوطن العربي لا يجعل الإنسان العربي الغيور على مصالح شعبه وأمته يشعر بالاعتزاز. فإذا استثنينا حكومة الجمهورية العربية السورية ـ التي كانت أول حكومة تخلصت نهائياً من الامتيازات الأجنبية بتأميم جميع الحقول المكتشفة في بلادها وبناء خطوط الأنابيب ومعامل التكرير الوطنية ثم تأميم خطوط أنابيب شركة نفط العراق ـ وكذا حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية والشعبية التي استطاعت تحرير صناعة النفط في بلادها، حيث أصبح الشعب الجزائري صاحب الكلمة الأولى في عمليات البحث والتنقيب والحفر والإنتاج والتكرير والتصدير، كما أنها في مقدمة دول العالم في عمليات تسييل الغاز الطبيعي وتصديره، ثم الجمهورية العربية الليبية التي استطاعت أن تحصل على أسعار عادلة للنفط في بلادها، بل في البلدان العربية الأخرى التي حذت حذوها، وأخيراً حكومة الثورة في العراق التي أقدمت على تأميم شركة نفط العراق البريطانية وتحملت وما زالت تعاني الكثير من أثر الضغوط الأجنبية؛ نعم إذا استثنينا هؤلاء فإن صناعة النفط العربية واقعة تحت سيطرة شركات أجنبية تنتمي إلى شعوب أجنبية لا يمكن لأي منصف أن يعتبر هذه الشعوب ـ أو على الأقل حكوماتها ـ صديقة للعرب أو هي تقف على الحياد في النزاع العربي الإسرائيلي، بل إن شعور الإنسان العربي المثقف هو أن هذه الشعوب ـ أو على الأقل حكوماتها المختلفة ـ تتبع واتبعت في الماضي سياسات تعمدت فيها الإضرار بالمصالح العربية وألحقت بهذه المصالح خسائر بالغة، إما عن طريق ابتزاز الثروات العربية النفطية أو عن طريق الاستعمار المباشر وغير المباشر للأرض العربية.

لقد تعمدت أوروبا وأمريكا خلق إسرائيل في قلب العالم العربي لتمزيقه وفصل الجزء الافريقي منه عن الجزء الآسيوي، ثم تمزيق كل جزء إلى دويلات صغيرة تسهل السيطرة عليها سياسياً واقتصادياً وعسكرياً.

العلاقة بين الامتيازات النفطية والاستعمار

كل ما سبق يربط في ذهن الإنسان العربي علاقة وثيقة بين الامتيازات النفطية والسيطرة والاستعمار الأجنبي. فكل شروط الامتيازات ـ مهما تحسنت ـ لن تستطيع أن تمحو من ذاكرة هذا الإنسان أن الامتيازات النفطية ما هي إلا أغلال حكم الاستعمار والسيطرة الغربية ربطها حول عنقه، ولن يشعر هذا الإنسان بإنسانيته كاملة وبأنه حر طليق سيد لمصيره ـ يتصرف في وطنه بما تمليه عليه مصالح شعبه وأمته ـ إلا بتحطيمه هذه القيود والتحرر إلى الأبد من السيطرة والنفوذ الأجنبي.

إن الفنيين العرب إذا ما عادوا من جامعات أوروبا وأمريكا ـ يحملون نفس الكفاءات العلمية التي يحملها زملاؤهم الأجانب ـ فإنهم يشعرون في بلادهم وفي أوساط الشركات النفطية الأجنبية بأنه لا يحق لهم ما يحق للأجنبي في بلادهم مهما علت درجاتهم العلمية. وتتحايل الشركات النفطية بشتى الطرق لإبعادهم عن ممارسة اختصاصاتهم وممارسة التمييز العنصري بحقهم وجعلهم يشعرون في بلادهم بأنهم أقل كفاءة وأقل أهلية للثقة من زملائهم الأجانب، مما سبب لكثير من هؤلاء الفنيين خيبة أمل ودفع الكثير منهم إلى ترك العمل في مجال تخصصهم والعمل في مكاتب الحكومة، حيث يقومون بأعمال لا علاقة لها بما خصصوا أنفسهم له. وقد يضطر البعض منهم إلى الهجرة إلى الخارج وهذا يحدث كثيراً.

هذه هي الحالة النفسية التي يعانيها الإنسان العربي المثقف، سواء أكان من البلاد المنتجة للنفط أم البلاد العربية الأخرى، التي يذهب بعض أبنائها إلى الجامعات لدراسة صناعة النفط، ثم يجدون بعد تخرجهم أن أبواب العمل في صناعة النفط العربية محرمة عليهم وأنها مفتوحة إلى أقصى مدى للأجانب. وقد ظهر رفض الإنسان العربي المثقف لهذا الوضع اللاإنساني، الذي فرضته الشركات الأجنبية عليه، من خلال تأييده المطلق لتشريعات التأميم في كل من الجزائر وليبيا والعراق.

وقد لا يعرف الأجانب أننا نحن العرب ـ أصحاب النفط الذي تنتجه الشركات الأجنبية ـ كنا لا نعرف ـ وما زال الكثير منا لا يعرف ـ أين يذهب نفطنا بعد خروجه من أرضنا، ومن هي الشعوب التي من المفروض أن نتعامل معها عن طريق النفط الذي يساهم في صنع الرقي والتقدم الصناعي في بلادها. فحكومات البلاد التي تنتمي إليها الشركات تتولى نيابة عن بعض حكوماتنا ـ التي لا تهتم كثيراً بهذا الموضوع ـ سياسة توجيه تجارتنا الخارجية. كما تقوم شركات النفط وبعض الحكومات الأجنبية بشراء نفطنا وبيعه أو تصنيعه وبيع منتجاته، ثم تدفع لبعض حكوماتنا ثمنه بأي عملة تبيع بها دون أن يكون لنا حق التحكم في نوع العملة التي يجب أن نحصل عليها ثمناً لنفطنا.

وبما أن النفط يعتبر مادة استراتيجية فقد يمنع وصوله حتى عن أصدقاء العرب، بل لقد كان محرماً ـ إلى وقت قريب ـ على العربي نفسه أن يبيع نفطه لأخيه العربي، فلا بد أن يتم ذلك عن طريق المنتج الأجنبي الذي قد لا يجد من مصلحته أو من مصلحة البلد الذي ينتمي إليه تحقيق الصفقة، فيمتنع عن تنفيذ طلب الحكومة المالكة الشرعية للنفط. وكان النفط العربي ـ وربما لا يزال ـ يمنع وصوله إلى بلد صديق للعرب كالصين الشعبية مثلاً.

وهناك مسألة أخرى سآتي على ذكرها بالتفصيل في الصفحات القادمة، ألا وهي مكاسب الشركات الأجنبية التي تعود عليها من إنتاج وتصدير النفط من الأرض العربية في الشمال الافريقي وفي منطقة الخليج العربي. فالأرباح الصافية والتي تحصل عليها الشركات حالياً ـ على اعتبار أن الإنتاج اليومي من النفط العربي هو ستة عشر مليوناً من البراميل تقريباً (الجدول رقم (١)) ـ تبلغ خمسة وثلاثين سنتاً (٣٥ سنتاً) عن كل برميل، أي بليوناً وتسعمائة وستة عشر مليوناً ومائتين وخمسين ألف دولار في العام (١,٩١٦,٢٥٠,٠٠٠ دولار).

هذا المبلغ الضخم الذي يخرج من البلاد العربية لا مبرر له ولا توجد ضرورة لدفعه للشركات على أساس أن العرب كما نرى يستطيعون أن يقوموا بالمهمة الحالية للشركات، ومن ثم فلا حاجة لوجود هذه الشركات التي أصبحت عبئاً اقتصادياً على بلاد فقيرة لا زالت في مرحلة التطور، وهي في أشد الحاجة لكل قرش يمكن أن تضع يدها عليه لتطوير إمكانياتها الأخرى وخلق مجالات العمل الشريف لجميع أبناء الأمة العربية في جميع أوطانهم. فعلى سبيل المثال: لو أمكن توظيف هذه الأموال التي تأخذها الشركات حالياً في قطاع الزراعة في كل من العراق وسوريا والسودان وليبيا والجزائر وتونس والمغرب ـ وكل هذه البلاد تستورد جزءاً كبيراً من المواد الغذائية بالرغم من طاقاتها الزراعية الكبيرة ـ ولو أمكن تطوير كل هذه الإمكانيات العربية لضمنت الأمة العربية اكتفاء ذاتياً في صناعة الأغذية ولاستطاعت أن تقدم لجيرانها وأخواتها في الإنسانية ـ الذين هم أقل حظاً منها ـ الغذاء والأسمدة الصناعية لمساعدتهم على مواجهة النقص في المواد الغذائية التي يتنبأ العلماء أن الإنسانية ستواجهها في نهاية هذا القرن، حيث سيتضاعف عدد سكان الأرض من ثلاثة بلايين نسمة تقريباً إلى حوالى سبعة بلايين. هذا ويتضح من الجدول رقم (٢)، مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في بعض البلاد العربية.

الجدول رقم (١)
إنتاج النفط في الوطن العربي عام ١٩٧١ (بآلاف البراميل يومياً
وملايين الأطنان سنوياً)

البلدان	الإنتاج اليومي لعام ١٩٧١ (بآلاف البراميل)	الإنتاج السنوي لعام ١٩٧١ (بملايين الأطنان)	الإنتاج اليومي للنصف الأول من عام ١٩٧٢ (بآلاف البراميل)
المغرب	٠,٧	—	١
الجزائر	٧٧٠	٣٥,٩	١٠٦٤
تونس	٧٦,٧	٤,٣	٨٢
ليبيا	٢٧٦٠	١٣٢,٩	٢٢٦١
مصر	٢٩٤,٦	١٥,٥	٢٢٣
سوريا	١١٨	٥,٩٩	١١٨
العراق	١٧٠٠	٨٣,٤	١٣٨٢
السعودية	٤٥٠٠	٢٢٣,٤	٥٦٣٩
دبي	١٢٤,٦	٦,١	١٣٢
عمان	٢٨٥	١٤,٤	٢٨١
قطر	٤٣٠	٢٠,٥	٤٤١
الكويت	٢٩٢٥	١٤٧,١	٣١٦٨
البحرين	٧٥,١	٣,٦	٧٢
أبو ظبي	٩٣٥	٤٤,٩	٩٨١
المنطقة المحايدة	٥٤٥	٢٨,٣	(*)
مجموع الوطن العربي	١٥٥٤٩,٧	٧٧٦,٢	١٥٨٤٥
مجموع العالم	٥٠٣٧٠	٢٤٧٨,٤	٤٩٣٠٦
نسبة إنتاج الوطن العربي إلى إنتاج العالم (بالمئة)	٣١	٣١	٣٢,٨

(*) إنتاج المنطقة المحايدة داخل ضمن إنتاج السعودية والكويت وذلك في النصف الأول من عام ١٩٧٢.

المصـــادر: *International Petroleum Encyclopædia* (1972), p. 237; *PB Statistical Review of the World Oil Industry* (1971), pp. 18-19, and *Oil and Gas Journal* (September 1972), p. 160.

الجدول رقم (٢)
مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في بعض البلاد العربية (بالأميال المربعة)

البلد	أراضٍ صالحة للزراعة	أراضٍ تزرع حالياً	أراضٍ تستغل كمراع
ج.م.ع	٣٥,٢٧٥	١١,٧٥٨	—
الجزائر	١٠٣,٧٠٧	٤٢,٠٤٢	٢٤٠,٩٤٨
ليبيا	٧,٥٠٠	٣٧٥	٤,٣٧٥
السودان	٣٢٤,٣٧٨	١٦٢,١٨٧	١٢٩,٧٥٠
العراق	١٤٦,٣٩٠	٣٦,٤٢٦	١١,٧١٠
المجموع	٦١٦,٧٥٠	٢٥٢,٧٨٨	٣٨٦,٧٨٣

هذه بعض المبررات التي نسوقها لتأميم صناعة النفط العربية وتحرير إنساننا وثرواتنا من السيطرة والاستغلال.

إن شرعية التأميم لا تحتاج إلى إثبات هنا. فقد أيدت الأمم المتحدة خطوات التأميم المختلفة وأصبح التأميم حقاً شرعياً من حقوق الشعوب المستقلة. ويجب أن ننظر، نحن العرب، إلى وجود الشركات الأجنبية، خصوصاً تلك التي تأتي من بلاد أجنبية أثبتت عداءها الشديد لأمتنا ولقوميتنا ـ كانكلترا وأمريكا ـ على أنه خطر يهدد مستقبل أمتنا. كما يجب أن يكون موقفنا من حاملي أسهم امتيازات النفط في بلادنا هو: هل وجود هذه الشركات ضرورة لاستغلال ثرواتنا الوطنية؟ وهل ما تكلفه هذه الشركات لاقتصادنا القومي يتناسب مع ما تؤديه من أعمال لإخراج نفطنا وإيصاله خاماً إلى أسواقه المختلفة؟

إن الحقيقة الواضحة والتي لا تحتاج إلى جدال، هي أن هذه الشركات قد انتهى دورها ويمكن الاستغناء عنها بسهولة. فالاحتياطي من النفط في بلادنا كبير. فهو يعادل ثلثي احتياطي النفط في العالم تقريباً (الجدول رقم (٣)). وعمليات النفط في بلادنا عمليات بسيطة وهي عمليات إنتاج للنفط الخام وشحنه بالناقلات. وهذه أعمال بسيطة يمكن أن يقوم بها مهندسونا. كما أن كل المنشآت اللازمة للتصدير أيضاً موجودة وتعمل بدقة وانتظام وكل ما تحتاج إليه عمليات الإنتاج والشحن سهل وميسور. والشركات بنقلها عمليات صناعة النفط المعقدة ـ والتي تحتاج إلى توظيف أموال كثيرة ـ إلى بلادها قد سهلت علينا عملية التخلص منها.

الجدول رقم (٣)
احتياطي الوطن العربي من النفط والغاز
ومقارنته باحتياطي العالم لعام ١٩٧١

البلدان	النفط (بملايين البراميل)	الغاز (ببلايين الأمتار المكعبة)
المغرب	١	١
الجزائر	١٢٢٥٠	٣٠١٤
تونس	٦٠٠	٤٢
ليبيا	٢٥٠٠٠	٨٣٥
مصر	٤٠٠٠	٢١٢
سوريا	٧٣٠٠	٢٠
العراق	٣٥٩٩٠	٦٢٣
السعودية	١٤٥٣٠٠	١٤٧٢
دبي	١٥٥٤	٢٨
عمان	٥٢٠٠	٥٧
قطر	٦٠٠٠	٢٢٦
الكويت	٦٦٠٢٣	٩٩١
البحرين	٦٣١	١٤٢
أبو ظبي	١٨٩٤٨	٢٨٣
المنطقة المحايدة	٢٤٣٥٠	٢٢٦
مجموع احتياطي الوطن العربي	٣٥٣١٤٧	٨١٧٢
احتياطي العالم	٦٤١٨٠٠	١٦٠٣٤

- النسبة المئوية لاحتياطي الوطن العربي من النفط: ٥٥,٠٢ بالمئة من احتياطي العالم.
- النسبة المئوية لاحتياطي الوطن العربي من الغاز: ٥٠,٩٧ بالمئة من احتياطي العالم.

المصـــــادر: *International Petroleum Encyclopædia*, p. 237, and *PB Statistical Review of the World Oil Industry* (1971), p. 4.

وضع صناعة النفط في البلاد العربية المختلفة

إن صناعة النفط في البلاد العربية هي في الحقيقة صناعة إنتاج نفط خام وشحنه بالناقلات إلى أسواقه المختلفة في أوروبا الغربية التي تأخذ من بلادنا في الخليج العربي وشمال أفريقيا أكثر من ثمانين في المئة من حاجياتها، ثم اليابان التي تأخذ من بلادنا ومن إيران في منطقة الخليج ما يعادل تسعين في المئة من حاجياتها من المواد النفطية، ثم الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت ـ وما زالت ـ لا تأخذ من منطقتنا أكثر من ثلاثة في المئة (٣ بالمئة) من مجموع استهلاكها من المواد النفطية، ولكن مصادرها النفطية بدأت في النضوب. ومن المنتظر أن تزيد وارداتها من المصادر الخارجية ـ التي

تبلغ حالياً أربعة ملايين ونصف من البراميل في اليوم الواحد، أو مائتين وخمسة وعشرين مليوناً من الأطنان في العام (٢٢٥٠٠٠٠٠٠ طن) معظمها يأتي من نصف الكرة الغربي - إلى اثني عشر مليوناً من البراميل يومياً (أي ستمائة مليون طن في العام)، وذلك في سنة ١٩٨٠، ثم تزيد إلى سبعة عشر مليوناً من البراميل يومياً في عام ١٩٨٥. هذا وستضطر أمريكا إلى أن تأخذ ما لا يقل عن سبعة وثلاثين في المئة (٣٧ بالمئة) من وارداتها من الحقول العربية ابتداءً من عام ١٩٨٠.

إن العمليات النفطية التي تجري في بلادنا هي عمليات بسيطة بدائية تتلخص في حفر آبار جديدة قليلة في مناطق ثابت وجود النفط فيها. وهي بالتالي عمليات روتينية ومعظم النفط يتدفق من الآبار إلى السطح بدافع ذاتي، أي بدون تركيب مضخات ترفع النفط من قاع البئر إلى السطح. وعدد الآبار في حقولنا قليل جداً، فمثلاً في المملكة العربية السعودية - التي يبلغ إنتاجها حالياً حوالى ستة ملايين برميل في اليوم الواحد - نجد أن إنتاجها يستخرج من ٤٢٤ بئراً، أي أن متوسط الإنتاج للبئر الواحدة يعادل ١٠٦١٣ برميلاً في اليوم الواحد، بينما لا يزيد متوسط إنتاج البئر الواحدة في الولايات المتحدة الأمريكية عن اثني عشر برميلاً في اليوم الواحد (الجدول رقم (٤)). وبما أن غالبية نفطنا يصدر خاماً، فإن العملية التي تجري في بلادنا هي في الحقيقة فتح الصمامات في الآبار وجعل النفط يتدفق من الآبار إلى فاصلات الغاز عن النفط السائل، ثم تمرير النفط الذي يندفع بالأنابيب بضغطه الذاتي إلى خزانات التجميع تمهيداً لضخه من هذه الخزانات إلى خزانات الناقلات.

الجدول رقم (٤)
الإنتاج اليومي للبئر الواحدة في بعض المناطق المنتجة للنفط في العالم

البلد	متوسط إنتاج البئر الواحدة في اليوم الواحد (برميل)
المملكة العربية السعودية	١٠٦١٣(*)
الولايات المتحدة الأمريكية	١١,٥
الاتحاد السوفياتي	٨٧,٥
فنزويلا	٣١٢
اندونيسيا	٦٨

(*) حسب إنتاج البئر الواحدة في المملكة العربية السعودية على أساس قسمة الإنتاج اليومي على عدد الآبار المنتجة في عام ١٩٧١.

وهكذا يتضح أن العمليات الحالية هي عمليات سهلة روتينية لا تحتاج إلى وجود شركات أجنبية تبني مدناً مكيفة بالهواء وتأتي بأناس يكلفوننا مبالغ باهظة بدون حاجة قصوى إليهم. وكل شخص قد نحتاج إليه يمكننا أن نستأجر خدماته مباشرة بإبرام

عقد مباشر معه وجعله يعمل لحسابنا ويدرب أبناءنا.

أما الأموال اللازمة للبحث والتنقيب فهي متوفرة لدينا ويمكننا استخدام كثير من المكاتب الهندسية للقيام ببعض الأعمال التي قد نحتاج إليها في مرحلة بناء كياناتنا الوطنية الفتية. وهذا ما تقوم به حالياً حكومة الجزائر، فهي تأتي بالمستشارين الأجانب والمكاتب الهندسية المتخصصة كلما وجدت ذلك ضرورياً. وقد مكنها ذلك من السير قدماً في تحرير صناعة النفط الجزائرية من الأجانب، وأصبحت هذه الصناعة تدار من قبل الحكومة الجزائرية، اللهم إلا جزء قليل من هذه الصناعة التي لا تزال بيد الفرنسيين، وهذا الجزء يعادل حوالى اثني عشر في المئة من مجموع النشاط النفطي في الجزائر.

إن الذي يجب أن نعرفه ونتأكد منه هو أننا لا نحتاج في الوقت الحاضر إلى إجراء عمليات مستعجلة للبحث والتنقيب عن النفط لأن احتياطنا النفطي بالنسبة لإنتاجنا يتم بنسبة ملائمة جداً، فاحتياطنا من النفط الخام الثابت وجوده والذي يمكن استخراجه بالطرق العادية الحالية يبلغ ٣٥٣,١٤٧ مليوناً من البراميل، بينما بلغ متوسط إنتاجنا للستة أشهر الأولى من عام ١٩٧٢ ١٥٨٤٥ مليون برميل في اليوم. وهذا معناه أن يستمر النفط يتدفق من حقولنا لمدة لن تقل عن حوالى ستين عاماً.

ومن المتوقع أن أي إضافات جديدة على احتياطينا النفطي ستكون في مواقع قريبة من الحقول الحالية، مما يجعل نفقات الاكتشافات أقل من النفقات المعتادة. هذا ويمكن الاطلاع على الجدولين رقمي (٥) و(٦) لمعرفة تكلفة العثور على النفط والأموال الموظفة في صناعة النفط في بعض البلاد العربية. أما الجدول رقم (٤) فهو يبين متوسط إنتاج الآبار في المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي وفنزويلا واندونيسيا. وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية مهد صناعة النفط، فشعبها ينتج أكبر كمية من النفط في العالم، حيث ينتج ما يعادل تسعة ملايين ونصف من البراميل يومياً ويستهلك منه كميات تعادل خمسة عشر مليوناً من البراميل في اليوم الواحد. ثم إنها تعتبر أكبر بلد مستورد للنفط في العالم، فهي تستورد يومياً ما يعادل أربعة ملايين ونصف برميل. أما احتياطي الوطن العربي من النفط الخام فهو مدرج في الجدول رقم (٣) وفيه نرى أن الأرض تحتوي على نسبة تزيد عن خمسة وخمسين في المئة (٥٥,٠٢ بالمئة) من النفط الموجود في الكرة الأرضية والذي يمكن إنتاجه بالطرق العادية.

ولكي ندرك أهمية صناعة النفط العربية بالنسبة لصناعة النفط العالمية وللمستهلكين، لا بد لنا أن نعرف أن الحقول العربية (منطقة الخليج العربي وشمال افريقيا) أنتجت في عام ١٩٧١ حوالى ١٥ مليوناً ونصف مليون برميل في اليوم، وهذا يعادل حوالى ستين في المئة (٦٠ بالمئة) من كميات النفط الخام والمنتجات التي يتم تداولها في الأسواق العالمية يومياً والتي يبلغ مجموعها سبعة وعشرين مليون برميل

في اليوم. أما في عام ١٩٨٠، فإن كميات النفط ـ التي ستكون متداولة في الأسواق العالمية ـ سوف تبلغ حوالى سبعين مليون برميل في اليوم الواحد، وستكون نسبة ما سينتج منها من الحقول العربية خمسين مليون برميل، أو ما يعادل سبعين في المئة (٧٠ بالمئة) من هذه الكميات.

الجدول رقم (٥)
تكلفة العثور على برميل واحد من النفط
وحفر الآبار وبناء الوسائل اللازمة لإنتاجه وتخزينه (بالدولار)

البلدان	متوسط التكلفة للسنوات ١٩٦٠ ـ ١٩٧٠
الولايات المتحدة الأمريكية	١,٠٩٧
كندا	٠,٧٤٠
فنزويلا	٠,٣٩
أوروبا الغربية	٠,٦١٢
بحر الشمال (لعام ١٩٧٢)	٠,٥٠ ـ ٠,٦٠
افريقيا	٠,١٧٦
الشرق الأوسط	٠,٠٣٨
الشرق الأقصى	٠,٤٩١

المصادر: *Petroleum Outlook:* (February 1972), pp. 7-8, and (April 1972), p. 14.

وهذه الأرقام تدل دلالة واضحة على أهمية النفط العربي وعدم إمكانية مقاطعته من قبل المستهلكين الذين عليهم أن يتوقفوا عن استخدام المواد النفطية كمصدر للطاقة ومصدر للمواد الكيميائية قبل أن يفكروا في مقاطعة النفط العربي لعدم وجود مصادر أخرى في العالم يمكنها أن تحل محل النفط العربي في أسواقه. وهذا يسهل بطبيعة الحال عملية التأميم ويجعل المستهلكين يقدمون برضاهم على التعاون معنا لإخراج النفط وإيصاله إلى الأسواق.

والسبب الذي جعل صناعة النفط فوق الأرض العربية مبسطة وغير معقدة هو أن صناعة النفط فوق أرضنا تقتصر على مرحلة واحدة من مراحل صناعة النفط ألا وهي مرحلة الإنتاج. وصناعة النفط ـ كما نعرف ـ مكونة من أربع مراحل هي: مرحلة البحث والتنقيب والحفر والإنتاج، ومرحلة النقل بالناقلات وخطوط الأنابيب إلى موانئ التصدير وموانئ الاستيراد، ثم مرحلة التكرير، وهي مرحلة تحويل النفط الخام إلى مواده المختلفة كبنزين السيارات والطائرات العادية والنفاثة والديزل «والغاز أويل» وزيت الوقود والشموع والاسفلت، ثم المرحلة الرابعة وهي مرحلة تسويق هذا النفط في الأسواق التي يكرر فيها أو في الأسواق الخارجية.

الجدول رقم (٦)
الأموال الموظفة في صناعة النفط في بعض البلاد العربية حتى نهاية عام ١٩٧٠ (بملايين الدولارات)

البلدان	الأموال الموظفة
أبو ظبي	١٦٠
العراق	١٠٤
الكويت	٢٠٤
قطر	٥٦
السعودية	٥٦٣
ليبيا	١٠٠٩

الملاحظات:

١) إجمالي الأموال الأمريكية الموظفة في صناعة النفط في منطقة الشرق الأوسط عدا إيران (يتضمن البحرين والعراق وفلسطين المحتلة والأردن والكويت ولبنان وقطر والمملكة العربية السعودية واليمن الجنوبية وسوريا واتحاد الإمارات العربية وعمان واليمن الشمالية)، وذلك في عام ١٩٧٠: ١٣٢٤,٨٨ مليون دولار، وإجمالي الأموال الأمريكية الموظفة في صناعة النفط في ليبيا: ١٠٠٩ ملايين دولار.

٢) فيما يتعلق بليبيا يمثل المبلغ تقديراً للأموال الموظفة في جميع مجالات التوظيف في ليبيا ومن ضمنها النفط، ومن الواضح أنه لا يوجد في ليبيا أموال بكمية كبيرة موظفة في غير مجالات صناعة النفط، ولذلك اعتبرنا المبلغ يمثل الأموال الموظفة في صناعة النفط.

المصادر: نفط العرب (تموز/يوليو ١٩٧٢)، نقلاً عن: *Financial Times*, 8/6/1972, and *Survey of Current Business* (October 1971). ورد ذلك في مقال لـ: ديفيد بيلي وجوليوس فريدلين تحت عنوان «الاستثمارات الأميركية في الخارج لعام ١٩٧٠».

والنفط المنتج من بلادنا لا تزيد نسبة ما يكرر منه عندنا عن ثلاثة ونصف في المائة (٣,٥ بالمئة) تقريباً من جملة تكرير الطاقة في العالم (الجدول رقم (٧)). فطاقة التكرير في الوطن العربي كله تبلغ ١٠٥,٤ مليون طن في العام، بينما نجد أن الطاقة التكريرية للعالم تبلغ ٢٦٦٦,٦ مليون طن في العام. والسبب الذي جعل الشركات تهمل توظيف أموالها في المراحل الأخرى غير الإنتاج في بلادنا هي أسباب سياسية بحتة. فهذه الشركات كلفت بعد الحرب العالمية الثانية من قبل الحكومات التي تنتمي إليها أن تساعد في تطوير الصناعة في كل من أوروبا الغربية واليابان ـ وهي البلاد المستوردة حالياً للنفط العربي بكميات كبيرة ـ وقد انصاعت هذه الشركات لطلب حكوماتها على أساس أن ذلك يخدم أغراضها أيضاً، فبناء معامل التكرير في أماكن الاستهلاك يجعلها في مركز تفاوضي قوي حيال الحكومات المنتجة في نصف الكرة الشرقي، حيث تستطيع أن تأتي بما تحتاجه من النفط الخام، أي من المصدرين بأسعار تحددها هي لا البائعون. وقد تمكنت هذه الشركات من أن تخلق جواً من التنافس بين المنتجين لمصلحتها حيث إن ذلك التنافس أدى إلى خفض أسعار النفط الخام، وقد كان

ذلك في الخمسينيات. ولكن الحال قد تغير في الستينيات بعد قيام منظمة الأوبك في عام ١٩٦٠ التي أصرت على تثبيت الأسعار وإعادتها إلى ما كانت عليه قبل عملية التخفيض.

الجدول رقم (٧)
طاقة تكرير النفط في الوطن العربي
ومقارنته بطاقة التكرير في العالم لسنة ١٩٧١

الأقطار العربية والعالم	ملايين الأطنان سنوياً	آلاف البراميل يومياً
المغرب	١,٩	٣٧
الجزائر	٢,٤	٤٨
تونس	١,٣	٢٥
ليبيا	٠,٣	١٠
مصر	١٠,٥	٢١٠
السودان	١	٢١
لبنان	٢,٨	٥٥
سوريا	٢,٧	٥٤
العراق	٥,١	١٠٢
الأردن	٠,٦	١١
السعودية	٢٥,٤	٥٠٧
اليمن الديمقراطية	٨,٩	١٧٨
الكويت	٣٢,٢	٦٤٤
قطر	—	١
البحرين	١٠,٣	٢٠٥
المجموع العربي	١٠٥,٤	٢١٠٨
المجموع العالمي بما في ذلك الوطن العربي	٢٧٧٢	٥٥٦٠٠
النسبة المئوية	٣,٨	٣,٨

المصادر: *International Petroleum Encyclopædia*, and *Twentieth Century Petroleum Statistics* (1972), p. 90.

أما في السبعينيات، فالحالة تختلف كثيراً عما كانت عليه. فالقوة التفاوضية للدول المنتجة والمصدرة للنفط قد زادت زيادة كبيرة وأصبح السوق سوق البائع للنفط بعد أن كان في الخمسينيات والستينيات سوق المشتري. لقد ارتفعت الأسعار ـ نتيجة لاتفاقية طهران التي عقدت بين الشركات العاملة في البلاد الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) وحكومات تلك البلاد في شهر فبراير من عام ١٩٧١ ـ بما يعادل أربعين في المئة (٤٠ بالمئة) من قيمتها. وزاد دخل الحكومات نتيجة لذلك زيادة

كبيرة، فارتفع دخل الحكومة السعودية مثلاً عن البرميل المصدر من بلادها في عام ١٩٧١ إلى ١٢٦,٦ سنت، أي بزيادة قدرها ٣٨,٣ سنت عن البرميل الواحد. كما زاد دخل حكومات البلاد المنتجة والمصدرة للنفط في الوطن العربي لعام ١٩٧١ عما كان عليه في عام ١٩٧٠ بمبلغ وقدره ٢٥٦٣ مليون دولار.

هذه الزيادة في الدخل الحكومي يجب أن لا تؤخذ دليلاً على تحسن كبير في وضع الامتيازات، فسيطرة الشركات الأجنبية على مصادر النفط العربي ما زالت باقية، والتمزق الذي تعانيه الأمة العربية جعل معظم موارد النفط تصرف على خدمات ترفيهية أكثر منها إنتاجية، أو تجد طريقها بسهولة إلى المصارف الأجنبية التي لا يوجد بها ضمانات كافية، فهي معرضة للخسارة عن طريق انخفاض قيمة العملات التي تودع بها هذه العوائد كما حدث للاسترليني والدولار مؤخراً. وقد أدت مرحلة التمزق في الأمة العربية ووجود دويلات صغيرة في منطقة الخليج العربي ـ ليس بها مجالات لتوظيف عوائد النفط ـ إلى تحقيق مخطط المستعمرين الجدد في استرداد الأموال التي يدفعونها ثمناً للنفط.

تأميم صناعة النفط العربية
خطوة ضرورية لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي ولخلق جوّ من الثقة والصداقة المتبادلة بين منتجي النفط ومستهلكيه(٢)[*]

تأميم النفط وفوائده

إن تأميم صناعة النفط سيفتح ـ ولا شك ـ مجالاً واسعاً لحكومات البلاد العربية المنتجة والمصدرة للنفط لكي توظف أموالها في صناعة النفط في بلادها لتحقيق أرباح مضاعفة عن الأرباح التي تحققها عند توظيف رؤوس أموالها في الخارج. فالأموال التي توظف في الخارج لا يمكن أن تحقق ربحاً صافياً أكثر من اثني عشر في المائة، بينما يحقق توظيف الأموال في مرحلة الإنتاج في منطقة الخليج العربي أرباحاً تزيد عن ألف في المائة، كما يظهر في المثلين الموضحين في الجدولين رقمي (٨) و(٩) المرفقين.

إنه من الواضح أن الوضع المؤسف الحالي لصناعة النفط العربية يحتاج إلى تغيير جذري يتولى فيه أصحاب النفط شؤون صناعتهم محافظة على مصلحة هذا الجيل والأجيال العربية القادمة ومصلحة الإنسانية جمعاء. فنحن نرحب ونسر عندما نرى أن أرضنا قد أصبحت مصدر رخاء وسعادة لكل البشر. ولكن الشركات الأجنبية ومن ورائها المستعمرون القدامى والجدد، لا يمكن ائتمانهم على ثرواتنا القومية. فالشركات لا يهمها إلا الربح وإرضاء حملة أسهمها. والحكومات في البلاد الصناعية الكبرى لا

(*) نشر في: **نفط العرب**، السنة ٨، العدد ٤ (كانون الثاني/ يناير ١٩٧٣)، ص ٤١ ـ ٤٥ و٥٢. وهذا هو الجزء الثاني من محاضرة الشيخ عبد الله الطريقي التي ألقاها في حلقة دراسية حول صناعة النفط أقامتها كلية الاقتصاد والتجارة في الجامعة الليبية في بنغازي في ٢٥ ـ ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٢.

يهمها إلا تدفق النفط الرخيص بكميات تسد كل احتياجاتها. أما مصالحنا القومية ومستقبل الأجيال العربية القادمة، فمتروك في أيدي بعض الحكومات العربية التي تجهل تماماً دقائق صناعة النفط أو لا يهمها ما يحدث للأمة العربية، وجل تفكيرها منصب على الحفاظ على وضعها الخاص وإرضاء الأجنبي المستغل لثرواتنا القومية مهما كلف ذلك من ثمن. وإذا لم تتنبه الشعوب العربية إلى الدسائس التي تحاك ضدها، فإنها ستجد نفسها وفي المستقبل القريب جداً قد باعت نفطها وحريتها لدول الاستعمار الجديد.

الجدول رقم (٨)
تقديرات الإنتاج والأرباح والمدفوعات للحكومات المنتجة للنفط من سبع شركات نفط عالمية: نصف الكرة الشرقي ١٩٦١ ـ ١٩٧١

السنة	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١
إجمالي الإنتاج (بملايين البراميل)	٢٠٧٧	٢٣١٠	٢٥٤٠	٢٨٨٢	٣٢٣٥	٣٦٢٧	٣٩١٩	٤٣٨٦	٥٠١٦	٥٧١١	٦٥٧٩
الربح الصافي على رأس المال للشركات الكبرى (بملايين الدولارات)	١١٢٨	١٢٢٧	١٤٢٩	١٢٤٥	١٣٥٣	١٤٩١	١٤٤٦	١٧٤٨	١٧٨٥	١٨٨٢	٢٢٠٦
الأصول الصافية أو الأموال الموظفة في أول يناير (بملايين الدولارات)	٨٥٣٨	٩٣٥٣	١٠١١٥	١١٢٣٢	١٢٠٢٧	١٢٩٢٩	١٣٥٤٢	١٤٩٥٩	١٦٠٧١	١٦٨١٩	١٧٨٩٩
النسبة المئوية للأرباح على الأموال الموظفة	١٣,٢	١٣,١	١٤,١	١١,١	١١,٢	١١,٥	١٠,٧	١١,٧	١١,١	١١,٢	١٢,٣
الربح الصافي عن البرميل الواحد (بالسنتات)	٥٤,٣	٥٣,١	٥٦,٣	٤٣,٢	٤١,٨	٤١,١	٣٦,٩	٣٩,٩	٣٥,٦	٣٣,٠	٣٣,٥
إجمالي مدفوعات الشركات إلى الحكومات (بملايين الدولارات)	١٤٥٤	١٦٣٧	١٩٠٨	٢١٦٧	٢٤٧١	٢٧٩٨	٣١٣١	٣٦٥٦	٤٢٠٩	٤٩٣٨	٨٢٩٦
المدفوعات على البرميل الواحد (بالسنتات)	٧٠,٠	٧٠,٩	٧٥,١	٧٥,٢	٧٦,٤	٧٧,١	٧٩,٩	٨٣,٤	٨٣,٩	٨٦,٥	١٢٦,١

المصدر: *Energy Memo* (October 1972).

الجدول رقم (٩)

النسبة المئوية للأرباح الصافية للأموال الموظفة في الخليج العربي

١ ـ السعر المتحقق لبيع البرميل الواحد في منطقة الخليج العربي (رأس تنورة)	١,٩٠ دولار
٢ ـ تكلفة اكتشاف وتطوير برميل واحد من النفط (الأموال الموظفة عن البرميل الواحد)	٠,٠٣ دولار[١]
٣ ـ تكلفة استخراج وإنتاج برميل واحد من النفط بالإضافة إلى الضرائب الحكومية والريع	١,٥٧٨ دولار[٢]
٤ ـ صافي الربح عن البرميل الواحد	٠,٣٢٢ دولار[٣]
٥ ـ النسبة المئوية للربح على الأموال الموظفة	٠,٣٢٢×١٠٠ / ٠,٠٣ = ١٠٧٣ بالمئة تقريباً

(١) *Petroleum Outlook* (February 1972), pp. 7- 8.

(٢) السعر المعلن: ٢,٤٧٩ دولار. *Platt's Oilgram News Service* (15 September 1972).

الريع: ٢٤٧,٩×١٢,٥ / ١٠٠ = ٣١ سنتاً

تكلفة الإنتاج للبرميل الواحد: ١٠ سنتات

الربح قبل حذف الضريبة: ٢٤٧,٩ - (٣١ + ١٠) = ٢٠٦,٩ سنت

ضريبة الدخل: ٢٠٦,٩ × ٥٥ / ١٠٠ = ١١٣,٨ سنت

إذن تكلفة استخراج إنتاج برميل واحد من النفط بالإضافة إلى الضرائب الحكومية والريع: ٠,٠٣+ ٠,٤١+ ١,١٣٨ = ١,٥٧٨ دولار.

(٣) إذا كان السعر المتحقق لبيع برميل من النفط الواحد: ١٩٠ سنتاً، إذن الربح الصافي للشركة عن البرميل الواحد (أو الربح بعد دفع الضرائب): ١٩٠ ـ ١٥٧,٨ = ٣٢,٢ سنت.

اتفاقية المشاركة: هل يمكن أن تكون بديلاً عن التأميم؟

إن دول الاستعمار الجديد ـ ممثلة بشركات النفط العالمية ـ هي التي أقنعت بعض الحكومات العربية كالحكومة السعودية بالمناداة بما يسمى باتفاقية المشاركة في رأس مال الشركات الأجنبية. ومع أن هذه المشاركة قائمة حالياً بين السعودية نفسها والشركات اليابانية العاملة في بلادها، فإننا نجدها شريكاً صامتاً لم يظهر أية بادرة جدية تدل على رغبة في الدخول في مجال صناعة النفط.

لذا فإن فكرة المشاركة بشكلها الموضوع في مشروع الاتفاقية ـ التي توصل إليها

وزير النفط السعودي مع مجموعة الشركات الأجنبية العاملة في منطقة الخليج العربي ـ هي في الواقع نوع جديد من الامتيازات الأجنبية أكثر إحكاماً من الامتيازات القديمة، فقد وضعت بذكاء يلبي في الظاهر مطلب المشاركة ولكنه يسلب لبها. أما الأهداف الحقيقية التي توخاها أولئك الذين فكروا في المشاركة ونفذوها في الاتفاقية اليابانية السعودية، فهي أنهم أرادوا أن تدخل الحكومات مشاركة مع الشركات الأجنبية في رأسمالها على أن تتحول الشركات الأجنبية إلى شركات وطنية مركزها الرئيسي في الوطن العربي الذي ينتج النفط منه وتسيطر على سياساتها حكومة البلد المنتج للنفط، بحيث يصبح نشاط هذه الشركة في خدمة الاقتصاد الوطني.

أما المشاركة المقترحة، فهي تتلخص في أن تبيع الشركات الأجنبية خمسة وعشرين في المئة (٢٥ بالمئة) من أسهمها إلى حكومات البلاد التي تعمل فيها على أن يدفع ـ ثمناً لهذه الأسهم ـ مبلغ يزيد أربع مرات عن قيمة رأسمال هذه الشركات، أي القيمة الدفترية للأموال الموظفة في تلك البلاد.

كما أن الشركات الأجنبية تصر على أن تشتري من هذه الحكومات ـ ولفترة لا تقل عن ثلاث سنوات ـ نسبة مئوية كبيرة من نصيبها من النفط الخام المنتج بأسعار مخفضة مكافأة لها على موافقتها على بيع ربع أسهمها للحكومات التي لها الحق بدون منازع بتملك كل الأسهم عن طريق التأميم الذي سنصبح بعد الإقدام عليه مسؤولين عن إنتاج نفطنا وتكريره وتسويقه. وهذا سيغير الحياة فوق أرضنا وسيفتح مجالات واسعة للعمل الشريف لعدد كبير جداً من الفنيين والعمال من أبناء البلاد العربية كلها.

وهكذا يظهر لنا أن مشروع اتفاقية المشاركة الذي توصل إليه معالي وزير النفط السعودي لا يحقق الأماني القومية، بل ان إبرام الاتفاقية يشكل نكسة خطيرة للأماني القومية لمنتجي النفط الذين يطمحون في الوصول إلى السيطرة التامة على مواردهم الطبيعية وتجارتهم الخارجية. إن استعمال النفط ـ الذي هو ولا شك أهم السلع التي تتبادلها الشعوب والذي ستزيد أهميته بازدياد الاستهلاك العالمي للمواد النفطية وقلة الزيادة في الاحتياطي المكتشف من المواد الهايدروكاربونية ـ في تحسين حاضر البلاد السياسي والاقتصادي لا يتم عن طريق هذه الاتفاقية بل بالتأميم وحده ـ ولو بشكل جزئي ـ يتم تطوير حاضر البلاد ويؤمن مستقبلها.

عوائد النفط في الوطن العربي وكيف يمكن الاستفادة منها لتطوير الإمكانيات الاقتصادية في كل أنحاء الوطن العربي

بنظرة بسيطة إلى الجدول رقم (١٠) المرفق، نجد أن دخل الوطن العربي في عام ١٩٧١ كان سبعة آلاف وثلاثمائة وخمسة ملايين دولار (٧٣٠٥)، ومن المنتظر أن

يصبح في عام ١٩٧٥ ١٢,٠٠٠ مليون دولار، ويصل في عام ١٩٨٠ إلى ٢٨٣٠٠ مليون دولار.

الجدول رقم (١٠)

الدخل المقدر للبلاد العربية المنتجة والمصدرة للنفط
في أعوام ١٩٧١، ١٩٧٥، ١٩٨٠
(بملايين الدولارات)

المنطقة	١٩٧١	١٩٧٥	١٩٨٠
البلاد العربية الواقعة على الخليج العربي	٥٢١٨	٨٥٠٠	٢٢٠٠٠
البلاد العربية الواقعة في شمال افريقيا	٢٠٨٦	٣٤٠٠	٦٣٠٠
مجموع دخل البلاد العربية	٧٣٠٥	١١٩٠٠	٢٨٣٠٠

المصدر: *Petroleum Press Service* (September 1972).

وإذا أخذنا في الاعتبار ما قاله معالي الشيخ أحمد زكي يماني في محاضرته ـ التي ألقاها في واشنطن مؤخراً ـ حيث قال إن السعودية تريد أن يصل إنتاجها في عام ١٩٨٠ إلى ما يعادل عشرين مليوناً من البراميل في اليوم الواحد (٢٠ مليون برميل/ ي)، أو ما يعادل ألف مليون طن في العام، وهذا الرقم هو أكثر من مجموع الإنتاج الحالي في كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية؛ ان من الصعب تصديق أن يفكر إنسان عاقل بمثل هذا الكلام لسبب بسيط هو أن السعودية ليست بحاجة ملحة إلى عوائد هذا الإنتاج الضخم لأن عدد سكانها لا يزيد عن أربعة ملايين نسمة، ولأن البلاد السعودية هي بلاد صحراوية لم يثبت أن بها ثروات معدنية كبيرة غير النفط يمكن أن يساعد على إقامة صناعات ثقيلة. أما ثرواتها الزراعية والحيوانية فهي ضئيلة ولا يمكن التوسع فيها لقلة الأمطار وضعف إمكانية اكتشاف مياه جوفية قادرة على مد الزراعة بما تحتاج إليه في مناطق صحراوية يبلغ نسبة تبخر المياه فيها في بعض المناطق ما يعادل ٣٠ بالمئة. كما أن حكومة السعودية لم تظهر أي حماس لاستخدام هذه الأموال ـ التي ستبلغ حوالى خمسة عشر ألف مليون دولار في العام ـ في تطوير الثروات الزراعية والحيوانية الهائلة في السودان والعراق وغيرهما من الأقطار العربية.

أما قول السيد اليماني بأن السعودية مستعدة لمد الولايات المتحدة الأمريكية بكل ما تحتاج إليه من مواد نفطية، وأنها مستعدة لتوظيف قيمة هذا النفط في الصناعات الأمريكية، فهذه أكبر مكافأة يمكن تقديمها إلى من أساؤوا إلى أمتنا وامتهنوا كرامتها بتقديم كل المساعدات للغزاة الصهاينة الذين استباحوا مدننا وديارنا وأساؤوا إساءة

بالغة إلى شعبنا في فلسطين. ولا يليق بعربي مخلص مجرد التفكير بموضوع خطير كهذا. أما أن يعلنه على الملأ، فهنا تكمن المأساة، فتوظيف الأموال العربية في الصناعة الأمريكية لا يحقق إلا مصلحة أمريكا، وهي بالتأكيد تسيء إلى كل الشعوب العربية بما فيها شعب المملكة العربية السعودية. ولو وظفت أموال شعب المملكة العربية السعودية في صناعة النفط في المملكة نفسها لدرت ربحاً لن يقل عن ألف في المئة (١٠٠٠ بالمئة) في العام الواحد. كما أن وجود أموال عربية موظفة في الصناعة الأمريكية لا يعني أننا سنسيطر على السياسة الأمريكية كما يحاول بعض البسطاء في المملكة العتيدة ترديده، لأن الشركات التي ستوظف أموالنا بها هي شركات أمريكية توجه سياستها الحكومة الأمريكية لمصلحة الشعب الأمريكي ولن يكون لنا تأثير سياسي عليها، كما أننا لن نتمكن من شراء نسبة مئوية من الأسهم تجعلنا نسيطر على سياساتها الاقتصادية.

ولهذا، وإذا كان هناك في السعودية من يعتقد بأن توظيف أموال السعودية في الصناعة الأمريكية هو مكسب سياسي واقتصادي، فعلى هؤلاء الاخوة أن يزيلوا عن أذهانهم هذه الأفكار الساذجة. فاليهود مسيطرون في أمريكا على بعض الأوساط لأنهم أمريكيون لهم حق التصويت ولأنهم لا ينسون ـ وهم أمريكيون ـ أنهم يهود أولاً، بل يتصرفون وكأنهم حزب سياسي مستقل عن جميع الأحزاب. فأموال السعودية وجميع أموال النفط يجب أن توظف في تطوير الزراعة والثروة الحيوانية في الوطن العربي كالعراق وسوريا ومصر وليبيا وتونس والجزائر والمغرب. فهناك ملايين من الأفدنة الصالحة للزراعة وملايين من الحيوانات التي يؤكل لحمها تنتظر من عنده المال والعلم لتطويرها. والجدول رقم (٢) الوارد في الجزء الأول من هذا البحث يوضح مساحة الأراضي الزراعية في بعض البلدان العربية.

إنه يجب استخدام دخل الوطن العربي من النفط لصالح الأمة العربية وجيرانها وأصدقائها. أما تحقيق الأماني الاستعمارية في استرداد الأموال التي يدفعونها ثمناً للنفط لتوظيفها في بلادهم وجعل البلاد العربية المالكة لهذه الأموال تحت رحمة حكومات تلك البلاد وربطها الاقتصاد العربي بالاقتصاد الامبريالي إلى الأبد، فهو عمل لا يقدم عليه عاقل، وفيه إساءة كبرى للشعوب العربية التي تملك النفط والأمة العربية بأكملها. ولو تحققت رغبة السيد اليماني ـ لا سمح الله ـ بوضع أموال الشعب العربي في السعودية في خدمة الاقتصاد الأمريكي والعربي، فإن السعودية ستتحول إلى بورتوريكو[١] أخرى.

(١) بورتوريكو هي جزيرة في البحر الكاريبي تعد من ممتلكات الولايات المتحدة الأمريكية واقتصادها مرتبط باقتصادها، ولكن بورتوريكو من الناحية السياسية ليست جزءاً من الولايات المتحدة الأمريكية.

وأخيراً فإن المملكة العربية السعودية ومعها جميع البلاد العربية التي يزيد دخلها من النفط حالياً وفي المستقبل عن حاجة شعوبها يمكنها أن توظف أموالها في صناعة النفط في بلادها عن طريق تأميم أسهم الشركات الأجنبية. وليس المطلوب هنا أن نطرد الأجانب ونحل محلهم دفعة واحدة، بل المقصود التدرج في الوصول إلى التأميم في البلاد التي ليست لديها إمكانيات فنية. ولكن لا بد من وضع خطة لتملك جميع أسهم الشركات في أقصر مدة ممكنة. أما الباقي من الأموال فيمكن وضعها في صندوق عربي يقوم بإعداد الدراسات اللازمة لإقامة مشاريع عربية مشتركة، وأهم هذه المشاريع - في نظري - تطوير الزراعة والثروة الحيوانية، ثم الصناعات الثقيلة وأولاها الصناعات التي تعتمد على المواد المستخرجة من النفط كالسماد الصناعي والبروتينات من المواد النفطية والغاز الطبيعي. كما أرى ضرورة الدخول في مجال النقل البحري، وخاصة نقل النفط من موانئنا إلى مختلف أنحاء العالم. ويتضح من الجدول رقم (١١) التالي أنه ليس هناك دولة عربية أو شركة عربية تملك أسطولاً لنقل النفط ينافس الدول والشركات العالمية في هذا المجال سوى دولة الكويت التي تملك أسطولاً ضئيلاً تبلغ حمولته الكلية ٧٩٦,٠٠٠ طن، وتمثل هذه الحمولة نسبة ٠,٥ بالمئة من مجموع طاقة أسطول النقل العالمي.

الجدول رقم (١١)
طاقة أسطول ناقلات النفط في العالم ذات حمولة ألفي طن فأكثر (٢٠٠٠)(*)

جنسية التسجيل	شركات النفط	خاص	حكومي	آخرون	مجموع ١٩٧١ (بملايين الأطنان)	مجموع ١٩٧٠	مقدار التغيير في ١٩٧١ عنه في عام ١٩٧٠	نسبة التغيير في ١٩٧١ (بالمئة)
ليبيريا	٨,٢	٣٤,٧	-	٠,٢	٤٣,١	٣٧,٨	+ ٥,٣	٢٥
النرويج	٠,٢	١٨,٩	-	-	١٩,١	١٧,٢	+ ١,٩	١١
المملكة المتحدة	١٧,٦	٧,٣	٠,٢	٠,١	٢٥,٢	٢١,٩	+ ٣,٣	١٤
اليابان	٣,١	١٥,٧	-	-	١٨,٨	١٥,٦	+ ٣,٢	١١
الولايات المتحدة	٤	٤	١,٧	-	٩,٧	٩,٥	+ ٠,٢	٥
بناما	٣,٣	٢,٤	-	-	٥,٧	٥,٦	+ ٠,١	٣
فرنسا	٤,٧	٢,٨	٠,١	-	٧,٦	٥,٨	+ ١,٨	٤
اليونان	-	٨,٥	-	-	٨,٥	٧,٨	+ ٠,٧	٥
باقي غرب أوروبا	١٠,٥	١٣,٢	٠,١	-	٢٣,٨	٢١,٤	+ ٢,٤	١٤
باقي نصف الكرة الغربي والصين	٢,٧	٠,٣	٠,٣	-	٣,٣	٣,٤	- ٠,١	٢
الاتحاد السوفياتي وشرق أوروبا	-	-	٦,٢	-	٦,٢	٦,١	+ ٠,١	٤

يتبع

تابع

باقي نصف الكرة الشرقي	١	٣,٢	٠,١	-	٤,٣	٣,٦	+ ٠,٧	٢
المجموع	٥٥,٣	١١١	٨,٧	٠,٣	١٧٥,٣	١٥٥,٧	+ ١٩,٦	١٠٠

(*) لا يدخل ضمن هذا الجدول الناقلات ذات الأغراض المزدوجة التي يبلغ مجموع حمولتها وحدها (٢٠,٣ مليون طن).

المصادر: *Petroleum Press Service* (April 1972), and *PB Statistical Review of the World Oil Industry* (1971), p. 14.

خاتمة

وهكذا فإن رفع الغبن الذي تشعر به الشعوب المنتجة والمصدرة للنفط نتيجة لشروط الامتيازات النفطية المجحفة التي فرضها الاستعمار والسيطرة الأجنبية على حكومات هذه الشعوب سيخلق ـ ولا شك ـ جواً من الصداقة والثقة المتبادلة بين المنتجين والمستهلكين للمواد النفطية، وهذا لن يتحقق إلا بتأميم المصالح الأجنبية، ولو بشكل مرحلي.

وتأميم مرحلة الإنتاج في صناعة النفط العربية سيزيد من دخل هذه البلاد، وبالتالي سيساعد على زيادة التبادل التجاري بين البلاد المنتجة والبلاد المستهلكة لأن زيادة دخول المنتجين سيزيد من قوتهم الشرائية. وهذا سيعود بالنفع على المستهلكين الذين يعتمد اقتصادهم إلى درجة كبيرة على مقدار ما يصدرونه من المواد المصنعة إلى الخارج، ثم إن التأميم سيخلق جواً من الاستقرار والراحة النفسية، وهذا سيزيل ـ ولا شك ـ خوف المستهلكين من تكرار التهديد بقطع إمدادات النفط.

وأخيراً فإن إعادة الحق إلى نصابه والتخلص الأبدي من ذل الامتيازات النفطية الأجنبية سيكون من شأنه زيادة الثقة وتبادل المنفعة بين منتجي النفط ومستهلكيه. وسيشعر المنتجون بأنهم يتعاملون على قدم المساواة مع عملائهم من مستهلكي النفط، وستذهب ـ وإلى الأبد ـ حالة التوتر والشعور بالغبن وبأن الشركات تنهب ثروات البلدان المنتجة لحسابها ولحساب حكوماتها التي تنتمي إليها. أما بالنسبة للمستهلكين فإنهم سيكونون على اتصال مباشر بالمنتجين وبدون واسطة الشركات، ويمكنهم الاطمئنان إلى أن حاجاتهم من المواد النفطية ستصل منتظمة، ولن تنقطع هذه الإمدادات لأسباب سياسية أو اقتصادية، وسيكون تحديد الأسعار التي يباع بها النفط نتيجة لحسابات قائمة على أسس اقتصادية تناسب الفوائد التي يجنيها المستهلك من المواد النفطية بالمقارنة بما يمكن الحصول عليه من استخدام المصادر الأخرى للطاقة.

أمموا مصالح أمريكا وقاطعوها اقتصادياً فهي عدوة العرب والإنسانية(*)

الإنسان العربي لا يجد جواباً مقنعاً لسؤال ملّح وهو: لماذا تعادينا أمريكا؟! ولماذا تساعد اليهود بأموالها وأسلحتها ليحتلوا أرضنا ويخربوا ديارنا مع أن لها مصالح كبيرة ومهمة في الوطن العربي الذي يملك ثلثي احتياطي النفط الخام في العالم والذي هو ضرورة قصوى في الوقت الحاضر للحياة في الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، وكذلك لنشاطها الحربي والسلمي في الخارج؟! كما أن الإنسان العربي لا يجد جواباً عن تساؤله: لماذا يرفض رؤساء الجمهورية الأمريكية نصيحة الخبراء والمستشارين العسكريين، الذين نصحوا في الماضي ولا زالوا يكررون النصح، بأنه من الضروري على الولايات المتحدة الأمريكية أن تتخذ من مشاكل الشرق الأوسط موقفاً إن لم يكن متحيزاً للعرب فعلى الأقل محايداً بين العرب والإسرائيليين؟!

إن الإنسان العربي لا يتصور أن ينتخب الشعب الأمريكي العظيم رؤساء له لا يكونون على نفس المستوى من العظمة. ولكن الحقيقة هي أن الشعب الأمريكي ككل الشعوب العظيمة تجد نفسها أحياناً مسيرة لا مخيرة عندما يتعلق الأمر بسياستها الخارجية، وذلك بسبب ضغط الأقليات الكبيرة والنشيطة عليها، كالأقلية اليهودية في الولايات المتحدة الأمريكية التي تركز نشاطها على المرشحين ذوي الشخصيات الضعيفة فتمنحهم أصواتها البالغة ستة ملايين صوت لتوصلهم إلى سدة الحكم ومركز القوة. وهكذا ينجح كل مرشح ينال ثقة هذه الأقلية النشطة. ومن ثم يقوم اليهود بعد أن تكون الانتخابات الرئاسية قد انتهت بفوز مرشحهم بتقديم طلباتهم التي تتلخص باعتبار أمن إسرائيل امتداداً لأمن الولايات المتحدة نفسها واعتبار اقتصاد إسرائيل جزءاً

(*) نشر في: نفط العرب، السنة ٨، العدد ٤ (كانون الثاني/يناير ١٩٧٣)، ص ١٠ ـ ١٤.

من الاقتصاد الأمريكي وتقديم المساعدات السياسية والعسكرية بلا حدود لإسرائيل. لهذه الأسباب مجتمعة وجدنا الرؤساء الأمريكان ـ مهما أحيطوا بمظاهر العظمة والقوة ومهما تمتعوا بسلطات لا يحظى بمثلها أي رئيس أو ملك في العالم ـ لا يزيدون في عهد حكمهم الأول عن كونهم «باشكاتباً» للدولة الإسرائيلية لأن الرئيس في عهد حكمه الأول هناك: وهو أربع سنوات، يحاول دائماً أن يعمل على تجديد حكمه لمدة أربع سنوات أخرى. وهذا لن يتأتى بسهولة إلا إذا ضمن الأصوات اليهودية.

إذن، نحن العرب مهما حاولنا التقرب من الرئيس الأمريكي أو الشعب الأمريكي، فإننا لن نستطيع أن نكسب صداقة الرئيس، وذلك لسبب بسيط وهو أننا لا نملك ستة ملايين صوتٍ تمكننا من أن نضعه في البيت الأبيض أو نبعده عنه. ولهذا فلا بد لنا من أن نغير أسلوبنا في التعامل مع أمريكا فنلجأ للوسائل التي يفهمها شعب عملي كالشعب الأمريكي، وذلك بضرب مصالح أمريكا في بلادنا وإنهاء وجودها بيننا. فتاريخنا الطويل معها أظهر بجلاء أن علاقتها معنا تخدم المصالح الإسرائيلية في المدى القريب والبعيد. فالمعلومات التي تحصل عليها إسرائيل من البيت الأبيض الأمريكي عن الجيوش العربية والاقتصاد العربي، بالإضافة إلى المساعدات العسكرية والاقتصادية تسهل عليها ضرب بلادنا في المكان والزمان اللذين تختارهما. فهذه القوة الغاشمة تنجز من الأعمال الشريرة أكثر مما يمكن أن يحدث من دولة بمثل حجمها وطاقاتها.

إن ضرب المصالح الأمريكية بتأميم ممتلكات الشركات الأمريكية العاملة في صناعة النفط ومقاطعة البضائع الواردة إلينا وشركات الخدمات الأمريكية العاملة في أراضينا ستوفر على بلادنا مبلغاً من المال لا يقل عن ألفي مليون من الدولارات (بليونان) في العام الواحد، وهو يذهب حالياً لتقوية ميزان المدفوعات الأمريكي الذي يشكو في السنوات الأخيرة من عجز كبير.

وسأحاول في الأسطر التالية تبيان تفاصيل العلاقات الاقتصادية الأمريكية في صناعة النفط العربي وأموالها الموظفة في أرضنا والأرباح التي تجنيها سنوياً من هذه الأموال، ثم التحدث عن علاقة بعض الدول العربية بالحكومة الأمريكية وكيف أن هذه الدول تضر بنفسها على المدى القصير والطويل، وتُضر في الوقت نفسه ـ وهذا هو المهم ـ بمصالح الأمة العربية التي وجدت نفسها، بدون أي ذنب جنته، أمام عدو أمريكي شرس تقبل عليه فيدبر عنها، تعطيه صداقتها وحبها فيظهر لها عداوته وحقده عليها.

إن الشركات الأجنبية المنتمية إلى الولايات المتحدة الأمريكية تملك أكثر من أربعة وخمسين في المائة (٥٤ بالمئة) من امتيازات النفط في منطقة الخليج العربي، وهي تسيطر على ما يعادل ٣٥٠,٤٢٤ مليون طن في العام من النفط الخام في هذه المنطقة. كما

تملك ٨٩,٨٩ في المائة من امتيازات النفط في الجمهورية العربية الليبية وتسيطر على ما يعادل ١٢٣,١ مليون طن (عام ١٩٧١) من إنتاج هذا البلد العربي الثائر. كما أنها تملك ما يعادل ٠,٤ بالمئة من إنتاج النفط في الجزائر ولو أن هذه النسبة ضئيلة وهي في طريقها إلى الزوال. والجدول رقم (١) يبين تفاصيل الامتيازات الأمريكية في الوطن العربي.

الجدول رقم (١)

نصيب الشركات الأمريكية في امتيازات إنتاج النفط الخام في الوطن العربي

البلد	متوسط الإنتاج اليومي(*) لعام ١٩٧٢	نصيب الشركات الأمريكية من الإنتاج (١٠٠٠ب/ي)	صافي أرباح الشركات الأمريكية(**) (بملايين الدولارات)
أبو ظبي	١٠٢٣	١٥٦,٧٥	٢٠,٠٢٥
البحرين	٧٢	٧٢	٩,١٩٨
دبي	١٣٠	١٧,٨٢	٢,٢٧٧
الكويت	٣٢٥٦	١٥٥٤,٤٥	١٩٨,٥٨
العراق	١٣٩٦	١٤٦,٨٢	١٨,٧٥٦
قطر	٤٦٠	٥٥,٦٧٩	٧,١١٣
السعودية	٥٧٩٨	٤٥٧٦	٥٨٤,٥٨٤
الجزائر	١٠٦٢	٤,٢٣	٠,٥٤
مصر	٢٢٠	١١٠	١٤,٠٥٣
ليبيا	٢٨٣٩	٢٤٦٤	٣١٤,٥٣
المجموع	١٦٢٥٦	٩١٥٧,٧٤٩	١١٦٩,٦٤٧

(*) هذه الحسابات وضعت على أساس متوسط إنتاج التسعة شهور الأوائل لعام ١٩٧٢ فيما عدا ليبيا التي حسب إنتاجها على أساس التسعة شهور الأوائل لعام ١٩٧١.

(**) تقديرات الأرباح السنوية وضعت على أساس أن متوسط صافي الربح عن البرميل الواحد: ٣٥ سنتاً.

ملاحظات حول الجدول

(١) توجد في أبو ظبي عدة شركات عاملة وهي شركة أبو ظبي بتروليوم كومباني، وأبو ظبي مرين إيريا، وأبو ظبي أويل كومباني، وميديل إيست أويل كومباني، وبان أوشين أويل، وتملك شركات ستاندارد أويل - نيوجرسي - موبيل الأمريكية ٢٣,٧٥ بالمئة من شركة أبو ظبي بتروليوم كومباني التي كان معدل إنتاجها اليومي خلال ١٩٧١/١٩٧٢ : ٦٦٠ ألف برميل.

(٢) توجد في البحرين شركة واحدة هي بحرين بتروليوم كومباني وهي شركة أمريكية تملك ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا ١٠٠ بالمئة من أسهمها. وهي تنتج ٧٢ ألف ب/ي.

(٣) توجد في دبي عدة شركات هي شركات دبي بتروليوم، وشركة دبي مارين إيريا، ودويتش تكساكو، وسون أويل. تملك الشركات الأمريكية ٤٥ بالمئة من شركة دبي بتروليوم موزعة بين كونتيننتال =

أما الأموال الأمريكية الموظفة في صناعة النفط العربي فهي ضئيلة بالنسبة للأرباح الصافية التي تحققها هذه الأموال. فمجموع هذه الأموال الموظفة لا يزيد عن ١٧٨١ مليون دولار في كل أنحاء الوطن العربي وهي موزعة على النحو التالي:

في منطقة الخليج العربي

شركة ستاندارد نيوجرسي (اسو)	٢٠٢ مليون دولار
شركة تكساكو	١٦٢ مليون دولار
ستانكال	١٣٣ مليون دولار
غلف	١٣١ مليون دولار
موبيل أويل	٩٤ مليون دولار
آخرون	٥٠ مليون دولار
مجموع الأموال الموظفة	٧٧٢ مليون دولار

= أويل ولها ٣٠ بالمئة، وشركة سون أويل ولها ٥ بالمئة، وشركة تكساكو ١٠ بالمئة، وتنتج شركة دبي بتروليوم ٣٩,٦ ألف برميل/يومياً.

(٤) يوجد في الكويت شركة كويت أويل كومباني، وشركة أمين أويل، وشركة أرابيان أويل كومباني. وتملك الشركات الأمريكية ٥٠ بالمئة من شركة كويت أويل كومباني التي إنتاجها ٢٩٢٥ ألف ب/ي، كما تملك ١٩٠ بالمئة من شركة أمين أويل التي إنتاجها ٩٢ ألف ب/ي.

(٥) أما العراق فيوجد فيها مجموعة شركات نفط العراق وقد تم تأميمها، وشركة نفط البصرة وشركة نفط الموصل. والمعروف أن إنتاج النفط في حقل عين زالة الذي تقوم به شركة نفط الموصل متوقف الآن. وتملك الشركات الأمريكية ٢٣,٧٥ بالمئة من شركة نفط البصرة التي يبلغ إنتاجها ٦١٨ ألف ب/ي.

(٦) أما قطر فيوجد فيها شركة قطر بتروليوم كومباني، وشركة شل قطر وشركة قطر الوطنية للنفط. تملك الشركات الأمريكية ٢٣,٧٥ بالمئة من شركة قطر بتروليوم كومباني موزعة بين شركة ستاندارد أويل وشركة موبيل، ويصل إنتاج شركة قطر بتروليوم كومباني إلى ٢٣٤,٤٤ ب/ي.

(٧) المملكة العربية السعودية ـ يوجد بها عدة شركات هي أرامكو، وجتي أويل، وأرابيان أويل، تملك الشركات الأمريكية ١٠٠ بالمئة من أرامكو التي يبلغ إنتاجها ٤٤٩٨ ألف ب/ي و١٠٠ بالمئة من جتي التي يبلغ إنتاجها ٧٧,٥٣ ألف ب/ي في عام ١٩٧٠.

(٨) وفي الجزائر توجد شركة سوناطراك والشركة الفرنسية للنفط وإيراب وجيتي ويبلغ نصيب الشركات الأمريكية ٤٩ بالمئة من شركة جيتي التي يبلغ إنتاجها ٤,٢٣ ألف ب/ي.

(٩) في حين أنه توجد في مصر شركتان هما شركة نفط خليج السويس والشركة الغربية للنفط، وتملك الشركات الأمريكية ٥٠ بالمئة منهما لكل من شركتي فيليبس وستاندارد أويل، ويبلغ إنتاج شركة نفط خليج السويس حوالى ١٦٥ ألف ب/ي، وتنتج الشركة الغربية للنفط حوالى ٥٥ ألف ب/ي.

(١٠) أما في ليبيا فتوجد عدة شركات هي إسو، وأواسيس أويل كومباني، وموبيل، وأوكسيدنتال، وأرابيان غولف بتروليوم، وناشيونال أويل كوربوريشن، ونلسون بنكرهانت. تمتلك الشركات الأمريكية ١٠٠ بالمئة من شركة إسو التي يبلغ إنتاجها ٧٨٠ ألف ب/ي و١٠٠ بالمئة من شركة أوكسيدنتال التي تنتج ٥٨٦,٤ ألف ب/ي و١٠٠ بالمئة من أواسيس التي تنتج ٢٦١,٢ ألف ب/ي، و٧٥ بالمئة من شركة موبيل التي تنتج ١٨٦,٤ ألف ب/ي و٨٤ بالمئة من شركة أواسيس التي تنتج ٨٢٧ ألف برميل/يومياً. والجدير بالذكر أن هذا الإنتاج هو لعام ١٩٧١ ـ والمعروف أن ليبيا قد خفضت إنتاجها في عام ١٩٧٢، وبالتالي انخفض مجموع نصيب الشركات الأمريكية من الإنتاج الموضح في الجدول.

أما في **منطقة الشمال الافريقي العربي**، فمعظم هذه الأموال موجودة في ليبيا، وقد بلغ مجموعها عام ١٩٧٠ ألف وتسعة (١٠٠٩) ملايين دولار.

أما أرباح هذه الأموال فقد بلغت في منطقة الخليج العربي ٨٤٠,٥٣٣ مليون دولار على أساس أن صافي أرباحها عن البرميل المصدر ٣٥ سنتاً، ومجموع الإنتاج اليومي للشركات الأمريكية في منطقة الخليج العربي ٦,٥٨٠ مليون برميل في اليوم، أي أن الأموال الأمريكية في الخليج العربي تحقق نسبة مئوية من الربح على رأس المال الموظف تعادل ١١٦ بالمئة.

والشركات الأمريكية ليس لها أية ضرورة لإنتاج النفط العربي وتصديره، كما أنه لم يعد من الضروري وجود شركات أخرى أجنبية لإنتاج النفط وتصديره. فالعرب قادرون على القيام بهذه النشاطات المبسطة خاصة وأنهم يملكون ثلثي احتياطي العالم من النفط الخام الثابت وجوده الذي يمكن إخراجه بالطرق العادية، وأنهم ليسوا بحاجة ملحة لتوظيف رؤوس أموال جديدة لأعمال البحث والتنقيب عن مصادر جديدة للنفط. إن صناعة النفط في الوطن العربي تركتها الشركات مبسطة جداً، فهي لا تعدو أن تكون مرحلة واحدة من أربع مراحل تتكون منها صناعة النفط. والمرحلة الموجودة في بلادنا هي مرحلة الإنتاج وهي من أبسط المراحل وأقلها تكلفة وأكثرها ربحاً. والدليل على ذلك ما تجنيه هذه الشركات من أرباح سنوية كبيرة لا تتناسب وما وظفته من رؤوس أموال. فلقد توقفت الشركات منذ أوائل الستينيات، عن توظيف أموال جديدة في صناعة النفط في بلادنا وأصبح نشاطها مقتصراً على إنتاج النفط المكتشف في الخمسينيات كما اقتصرت مصاريفها على تكلفة إخراج النفط وشحنه. وقد قال شاه إيران في هذا الصدد «إذا كان نشاط الشركات في بلادنا مقتصراً على إخراج النفط من الآبار ووضعه في الناقلات في موانينا، فهذه عملية بسيطة يمكننا أن نقوم بها بأنفسنا». وشاه إيران صادق في هذا الكلام ولكن شاه إيران لا يستطيع التعرض لشركات النفط ولا للحكومات الغربية التي تقف من ورائها. فلا شركات النفط عادت شاه إيران ولا حكوماتها تحيزت ضده لمصلحة إسرائيل، بل العكس هو الصحيح. فنظامه يعتبر كالنظام الإسرائيلي الموجود في فلسطين المحتلة: صديق موال للغرب. وهو مدين بقوة مركزه في إيران للشركات النفطية التي تتحيز له ضد البلاد العربية وللحكومات الغربية التي تعطيه الأسلحة الأمريكية والانكليزية بسهولة لا يستطيع العرب الحصول عليها بمثلها. فالعرب لا يستطيعون شراء طائرات الفانتوم الأمريكية الموجودة في إيران وإسرائيل ولا الدبابات البريطانية «تشيفتن» الموجودة في إيران.

إن إيهام بعض الحكومات العربية بأنها لا تستطيع تصريف نفطها لو أنها أممته هو عمل ساذج ويمكن تبديده بمعرفة الحقائق التالية:

الدول العربية تنتج حالياً ١٥,٦٤٧ مليون برميل في اليوم، وهذا الرقم يشكل في الوقت الحاضر أكثر من خمسين في المائة (٥٠ بالمئة) من مجموع كميات النفط التي تدخل الأسواق العالمية يومياً وقدرها حوالى ٢٧ مليون برميل. أما في عام ١٩٨٠، فإن العالم سيستهلك حوالى ٨٥,٧١ مليون برميل يومياً، وستشكل تجارة العالم النفطية ما يعادل سبعين مليون برميل يومياً، سيكون نصيب الوطن العربي منها حوالى سبعين في المائة. فإذا فرضنا بأننا جلسنا بجوار آبارنا ولم نعمل أي نشاط خارج ديارنا، فإن ناقلات العالم التي بلغت طاقة حمولتها ١٧٠,٣ مليون طن في عام ١٩٧١ والتي تزداد باستمرار والتي سيشكل النفط العربي في عام ١٩٨٠ ما لا يقل عن سبعين في المائة من نشاطها، فإن هذه الناقلات ستضطر إلى القدوم إلى موانئنا لشراء النفط الخام من بلادنا، لماذا؟ والجواب بسيط وهو لعدم وجود مصادر أخرى للنفط يمكن بها الاستغناء عن نفطنا.

إن صناعة النفط في بلادنا هي صناعة إخراج النفط من الآبار، وقد تعمدت الشركات ذلك. فنقلت صناعة التكرير والنقل إلى دول أخرى لتتركنا متخلفين نصرف جميع عوائد النفط على شعوب بدائية لا تحسن عمل أي شيء إنتاجي، فتصبح بالتالي هي وحكوماتها بأشد الحاجة إلى عوائد النفط لتنفقها الأخيرة على تشغيل الشعب بأعمال مكتبية، وشراء ما يلزم لهذا الشعب غير المنتج من طعام وكساء. وهكذا تحرم هذه البلاد المنتجة والمصدرة للنفط من حقها الطبيعي في التصنيع وتظل شعوبها في دور البداوة مهما كثرت وسائل حياة الترف ومظاهر الحضارة الغربية لديها: من بيوت حديثة مجهزة بجميع أنواع الوسائل الحياتية المترفة. وهذه المجموعات البشرية التي لم تحتك بالصناعة احتكاكاً عملياً احتفظت ببداوتها وأصبحت عالة على الدولة التي تقوم بالإنفاق العام وتعفي هذه الشعوب من أية التزامات مالية، فهي لا تدفع الضرائب ولا تقوم بأي عمل مجد يمكن أن يكون طريقاً ولو ضيقاً إلى حياة منتجة في المستقبل. وحياة المستقبل لا تعتمد على موارد النفط الذي لن يستمر طويلاً.

إن التخلص من الشركات الأجنبية العاملة في ديارنا بعد أن أصبحت الظروف مؤاتية للأمة العربية أمر ضروري لأنه سيخلق حياة جديدة لشعوب مناطق النفط: سيرغمها على أن تعتمد على نفسها وأن تبدأ بتعويد نفسها على أن تكون شعوباً منتجة لا شعوباً مستهلكة لصناعات الآخرين. وهي في وضعها الحاضر لا تشكل أكثر من قطعان من المستهلكين لصناعة اليابان وأوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية. فمزاولتها لصناعة النفط إذن ستغير من تفكيرها وستخلق جيلاً جديداً يقود الأمة العربية إلى حياة تتطور فيها الإمكانيات الزراعية والحيوانية المنتشرة في جميع أنحاء الوطن العربي. كما أنها ستتعرف بسهولة على الصناعات التي يمكن أن تنجح في الوطن العربي وستحقق حتماً السوق العربية المشتركة التي بدونها لا يضمن نجاح الصناعات والزراعات حتى ولو قامت.

إن مساوئ وجود رأسمال أجنبي شحيح هدفه الأول والأخير المكسب في بلاد غير كاملة التطور لا تعد ولا تحصى، خصوصاً إذا كان هذا الرأسمال يأتي من دول غير صديقة للأمة العربية وتاريخها الطويل يدل بوضوح على أنها استغلت علاقاتها بالأمة العربية لمصالحها الخاصة وتعمدت الإضرار بها. فانكلترا هي التي سلمت فلسطين لليهود وهي التي سلمت الجزر العربية في منطقة الخليج لإيران. كما أن أمريكا هي التي، كما نعرف، تعهدت بحماية إسرائيل وجندت الأسطول السادس الأمريكي ليظل في البحر الأبيض المتوسط لحماية هذه الدولة التي تعيش على أرض غير أرضها وتشرد شعباً نبيلاً كشعب فلسطين دون ذنب جناه اللهم إلا رغبة الغرب في التخلص من لاجئي اليهود والمشردين في أوروبا، وفي الوقت نفسه إيجاد قاعدة عسكرية تعمل على إضعاف الجهد العربي، وتمنع بالتالي وحدة الأمة العربية ونمو اقتصادياتها.

وأمريكا التي تعهدت بحماية إسرائيل والإبقاء عليها مهما ارتكبت من ظلم وعدوان تجاه الآخرين تحصل على المساعدات الأمريكية المالية والعسكرية بدون حساب. والجدول رقم (٢) يوضح بجلاء مقدار ما قدمته الحكومة والشعب الأمريكي للحكم الصهيوني الغاصب في فلسطين ليظل محتلاً للأراضي العربية ومشرداً لشعب فلسطين. وهذه المبالغ الضخمة هي حصيلة المساعدات المختلفة التي قدمت لإسرائيل في الفترة من عام ١٩٤٨ إلى عام ١٩٧٢.

الجدول رقم (٢)

المساعدات التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل

المساعدات الاقتصادية من الحكومة الأمريكية	١,٨ بليون دولار
المساهمات الفردية (بعد حذف الضرائب)[١]	٢,٥ بليون دولار
بيع السندات الإسرائيلية	٦,٠ بلايين دولار
المجموع	١٠,٣ بليون دولار أو ما يعادل ٣٥٠٠ دولار لكل مواطن إسرائيلي

(١) المساهمات الفردية إلى إسرائيل لا تفرض عليها الضرائب التي تفرض على المساهمات المتجهة إلى غيرها من البلاد.

المصدر: «Israel: Our Next Vietnam,» *Middle East Perspective* (February 1972).

وهذا لا يتضمن ما تحصل عليه إسرائيل من المساعدات العسكرية التي تتراوح ما بين ٣٠٠ و٥٠٠ مليون دولار سنوياً، وكذلك مبلغ ٥٠١ مليون دولار أعطيت لوكالة غوث اللاجئين بهدف الحفاظ على الحد الأدنى للمستوى المعيشي للاجئين

العرب، ومبلغ ٩٠٦ ملايين دولار دفعتها ألمانيا لإسرائيل تعويضاً لها عن أضرار الحرب العالمية الثانية بعد أن تنازلت أمريكا عن ديون الحرب التي لها عند الألمان.

هذا ما تتحمله أمريكا في دعمها وحمايتها لإسرائيل، وزيادة على ذلك فهي تتكلف والعالم الرأسمالي ٣,٤ مليون دولار سنوياً نتيجة عدوان إسرائيل عام ١٩٦٧ وإغلاق قناة السويس.

وأخيراً، إن علاقتنا الاقتصادية والسياسية مع أمريكا ليست ضرورية لبلادنا ووجود شركاتها النفطية في أراضينا يشكل عبئاً اقتصادياً لا بد من التخلص منه. وعمليات إنتاج النفط الخام ووضعه في الناقلات عمليات بدائية لا تحتاج إلى وجود شركات أجنبية للقيام بها. فيمكن بسهولة أن نقوم بها بأنفسنا دون تردد ولا خوف من مقاطعة نفطنا من قبل الشركات الأجنبية. ولكن انتظارنا عشر سنوات أو خمس عشرة سنة بدون القيام بعمل حاسم حيال الشركات الأمريكية قد يمكن هذه الشركات من تطوير مصادر الطاقة الأخرى على حساب نفطنا، مما سيقلل من اعتمادها عليه ويجعلها في مركز تفاوضي أقوى بحيث تستطيع تقليل الإنتاج وتخفيض الأسعار والاستغناء عن بعض مصادر النفط الباهظة التكاليف.

إن أمريكا ستضطر في عام ١٩٨٠ إلى استيراد ما يعادل اثني عشر (١٢ مليون برميل) في اليوم الواحد من النفط الخام أو ما يعادل ستمائة (٦٠٠) مليون طن في العام، أربعة أخماس هذه الكمية، أو ما يعادل ثمانين في المائة (٨٠ بالمئة)، لا بد وأن تأتي من مصادر في الوطن العربي. وهذا يجعل أمريكا محتاجة للأمة العربية أكثر من احتياج الأمة العربية لها. إذن وقوف أحد رجالات العرب في عاصمة أمريكا معلناً استعداد بلاده لإمداد أمريكا بما تحتاج إليه من مواد نفطية ثم توظيف قيمة هذه المواد النفطية في الصناعة الأمريكية عمل غير طبيعي وغير معقول. فالشعب في المملكة العربية السعودية شعب أصيل، بل هو منبع أصالة كل الشعوب العربية ولا يمكن له وهو الذي عرض نفسه للعقاب في شهر يونيو من عام ١٩٦٧ عندما خرجت جموعه تطالب حكومته بقطع إمدادات النفط عن أمريكا وأوروبا أن يرضى بمثل هذا العمل لأن هذا العمل يتنافى جملة وتفصيلاً مع سياسة المملكة العربية السعودية التي تعتبر نفسها جزءاً من الأمة العربية ومن الأمة الإسلامية. ونرجو أن يسمح لنا بأن نسأل بعض المسؤولين في حكومة السعودية الذين يتحدون الشعور العربي العام بقولهم بأنهم مستعدون للخروج على الإجماع العربي ووضع معظم نفطهم تحت إمرة أمريكا عدوة الله والعرب. ونحن نخاطبهم هنا بلغة الدين الحنيف لأنهم يحكمون البلاد السعودية طبقاً لتعاليم القرآن والسنة، هل يسمح الدين بالمساعدة والتعامل مع أعداء العرب والإسلام؟ هل يسمح الدين بمد يد العون لأعداء العرب والإسلام؟ وهل يسمح الدين بأن يعلن رجل مسؤول والمعركة على أشدها بأن السعودية ستخرج على الإجماع

العربي وتتعامل مع أمريكا؟ هل يسمح الدين أن توضع أموال بيت المسلمين على بعد عشرة آلاف ميل من أرض المسلمين لتعمل على تعمير بيوت تعادي العرب والمسلمين وتجعل المسلمين تحت رحمة أعدائهم بوضع مقاليد أمورهم واقتصادياتهم بيد أمريكا التي أعلنت مراراً وتكراراً أنها وضعت الأسطول السادس الأمريكي في البحر الأبيض المتوسط لحماية إسرائيل المعتدية على أرض العرب، والمحتلة لإحدى القبلتين الإسلاميتين؟ هل يسمح الإسلام يا سادة أن يقال نحن لا نخلط التجارة والسياسة؟ والنفط كله سياسة والذين يحركون الأمور في أمريكا هم الساسة لا أصحاب محطات البنزين.

إن النفط سلاح رهيب بيد العرب يمكنهم به تحسين أحوالهم المعيشية وتحقيق وحدتهم الاقتصادية والسياسية والعسكرية وخلق حياة أفضل فوق الأرض العربية لهذا الإنسان العربي المسكين الذي عانى الكثير من المستعمرين، وها هو يعاني من عجز حكامه الذين هم من لحمه ودمه ومع ذلك فليسوا عليه أرحم من أعدائه. ولن يتمكن العرب من تحقيق هذه الأهداف إلا بتأميم شركات النفط الأجنبية. إن مقاطعة أمريكا وتأميم كل مصالحها في وطننا العربي وفي مقدمتها شركات النفط هي الطريق العملي والخطوة الآتية الواجبة التنفيذ حالاً لتحقيق أهدافنا القومية.

وداعاً يا خليجنا الضائع(*)

إن المتتبع للأحداث في الوطن العربي لا يجد في تتابعها أي منطق ولا أي انسجام. إنها تحدث وكأن أيدي خفية تحركها. فمثلاً كان من المفروض بعد أن فقدنا فلسطين أن نقبض بالنواجذ على الخليج العربي، ولكننا ولسوء الحظ، وكأن أيدينا مغلولة إلى أعناقنا، نترك الخليج يتسرب كالماء من بين أيدينا ولا نفكر في إيجاد طريقة للحفاظ عليه. وسأحاول في الأسطر التالية أن أثبت أننا فقدنا فلسطين لأن قادتنا في ذلك الحين أضاعوها بأنانيتهم وجهلهم وجبنهم وسوء تقديرهم.

إن رسالتي في هذه المقالة ليست نقداً ولا شماتة بأحد، لأن ما حدث في الماضي هو تاريخ محسوب على كل إنسان عربي يعتز بعروبته ويتقبل الطيب والرديء من صفاتها. إذن فهدفي من هذه المقالة أن أنبه القادة والشباب إلى أن هنالك خطأ فظيعاً في طريقة تفكيرنا ونظرتنا إلى الأمور ولا بد من التغيير لأن الله سبحانه وتعالى يقول: **﴿لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم﴾**(1).

سمعت أحد الساسة العرب ممن عاشوا فترة طويلة يمارسون السياسة من عهد الأتراك حتى عهد الوحدة المصرية ـ السورية واتحادها مع اليمن وهو السيد إحسان الجابري المقيم حالياً في القاهرة يقول: «كنت أعيش وصديق لي هو المرحوم شكيب أرسلان في مدينة جنيف بسويسرا حيث اتصل بنا هنالك ديفيد بن غوريون رئيس وزراء إسرائيل السابق، وكان ذلك في الثلاثينيات، وطلب التحدث معنا فاجتمعنا به وقال لنا: «أنتم أيها العرب يجب أن تنبهوا إخوانكم العرب في كل مكان أننا سنقيم دولة إسرائيل الكبرى ولسنا مقتنعين بما جاء في تصريح بلفور الذي يقرر قيام وطن

(*) نشر في: **نفط العرب**، السنة ٨، العدد ٧ (نيسان/ابريل ١٩٧٣)، ص ٣ ـ ١٢.

(١) **القرآن الكريم**، «سورة الرعد،» الآية ١١.

قومي لليهود. إن تعبير وطن قومي هو اصطلاح استعمل لتخفيف معنى قيام دولة إسرائيل على أسماعكم، وليقلل من مقاومتكم للفكرة وليحفظ لبريطانيا ماء وجهها بعد أن وعدت بتحرير الأراضي العربية بعد الحرب العالمية الأولى. إن الهدف من اجتماعي معكم هو أن تخبروا إخوانكم أن إسرائيل قائمة لا محالة في ذلك، وعليكم معشر العرب التفاهم معنا على قيامها بدون حرب، وإلا فإننا سنحققها بالقوة وستتغلب على كل عقبة توضع أمامنا وأنتم الخاسرون، وقد أعذر من أنذر فلا تلومن بعد ذلك إلا أنفسكم».

وقد أرانا خارطة تبين إسرائيل الكبرى ويدخل ضمنها الدلتا حتى الاسكندرية وكل لبنان وسوريا والعراق حتى الكويت والجزء الشمالي من جزيرة العرب حتى المدينة المنورة.

لقد فزعت وصديقي مما سمعنا. وكنا نعلم أن القادة في فلسطين مختلفين على السياسات التي يجب أن يتبعوها حيال الاستعمار البريطاني والصهيونية، ولكن خلافاتهم الشخصية على الزعامة والقيادة أشد من خلافاتهم على السياسات العامة. وقد اتفقت وصديقي على أن أذهب بنفسي إلى فلسطين وأجتمع بالقادة هناك وأنبههم إلى ما سمعناه وأخبرهم بأهداف الصهيونية، وبالفعل ذهبت إلى فلسطين واجتمعت بهم جميعاً فوجدت أن الخلافات الشخصية والعائلية فيما بينهم على أشدها وكلما اقترحت مشروعاً للعمل يختلف الجميع عليه. ونبهتهم إلى الأخطار التي تحيط بهم وبفلسطين وأنهم إذا استمروا في خلافاتهم هذه فسيأتي اليوم الذي يصحون فيه ولا شيء أمامهم يختلفون عليه بما في ذلك فلسطين نفسها. وقد رد عليّ أحد زعمائهم بقوله: «حينئذٍ عليّ وعلى أعدائي يا رب». إنني ما زلت أسمع هذا الرد المشؤوم يرن في أذني وكأنه كلمة القدر. وذهب الرجل وذهبت معه فلسطين ولا زال الفلسطينيون مختلفين ونادراً ما يتفقون على كلمة سواء بينهم».

ومع أننا نحن العرب نتنبأ بالأحداث، فإننا نقف أمامها كالمخدرين الذين لا يستطيعون حراكاً. ففلسطين كان العرب يعرفون أنها حتماً ستضيع، وقد عبر عن ذلك شاعر فلسطين الشهيد المرحوم عبد الرحيم محمود الذي أنشد في حفل أُقيم في القدس تكريماً لأحد الأمراء العرب في أول الثلاثينيات:

المسجد الأقصى أجئت تزوره   أم جئت من قبل الضياع تودعه؟

كانت نبوءة الشاعر الذي دفع حياته دفاعاً عن فلسطين في معركة الشجرة واضحة وصريحة، ولكنها لم تحرك مشاعر أمير العربان. وضاعت القدس واكتفى العرب بالصلاة لاسترجاعها. ومتى كانت الصلاة وحدها وسيلة كافية لاسترجاع المقدسات؟

بهذه المقدمة أردت إعداد القارئ الكريم لما أريد أن أقوله له وهو أن الخليج

العربي سيلقى نفس المصير الذي لقيته فلسطين، وستقوم على أنقاض الضياع جبهة تحرير خليجية تحاول استعادة الخليج الضائع ولكن مقوماتها ستكون أضعف بكثير مما لدى جبهة تحرير فلسطين. فلن توجد حينئذٍ إمارات عربية غنية مستعدة للمعاونة المادية لأن الأمة العربية بعد فقد الخليج ونفطه ستصبح أمة فقيرة جداً بحيث لا تستطيع أن تمد ثوار الخليج بأي شيء، بل ربما حاول بعض العرب محاربة ثوار الخليج تقرباً من الامبراطورية الفارسية والامبراطورية الصهيونية اللتين ستقومان على أنقاض الدويلات العربية في الخليج العربي وسوريا وفلسطين وبقية الأراضي المحتلة.

يقول الإيرانيون إن الخليج هو خليج فارسي ويتحدثون عنه وكأنهم يملكونه بكل ثرواته وسكانه، كما يرددون في كل مناسبة بأن الخليج خليجهم وأنهم مسؤولون عن الأمن والاستقرار فيه. لذا فهم يبنون القوى العسكرية، الجوية والبرية، وكذلك الأساطيل البحرية لتكون رادعة في الوقت المناسب لكل من يحاول الاعتراض على وجهة نظرهم، ولكن لنسأل أنفسنا لماذا الفرس يريدون الاستيلاء على الخليج، ولماذا لا يكتفون بنصيبهم من ثرواته؟ ومن هم شركاء حكومة شاه إيران الذين يساعدونه على التوسع؟

لكي نفهم كل هذه الطلاسم علينا أن ندرس الواقع على الطبيعة:

أزمة الطاقة

الطاقة هي القوة التي تنير المدن وتحرك المصانع وتحول الحديد والمعادن الأخرى إلى سوائل التي يمكن بالتالي تحويلها إلى سيارات ودبابات ومدمرات. والطاقة هي التي تدفع بالطائرات إلى السماء لتنقل البضائع والبشر من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب. والطاقة هي التي تسير البواخر الجبارة فوق سطح المحيطات لتجعلها في حركة دائمة تنقل الإنسان وحاجاته وبضائعه من مكان إلى آخر.

إن مصادر الطاقة هذه بأنواعها المختلفة: كالفحم والمواد الهيدروكاربونية، أي النفط الخام السائل والغاز الطبيعي، وكذلك الطاقة الذرية (التي لم ينجح الإنسان تماماً في السيطرة عليها بعد)، وشدة الإقبال على استخدام الطاقة في جميع أنحاء العالم، وقلة الاكتشافات التي تحل محل الطاقة المستهلكة، هذه الأمور، أخذت تثير اهتمام العلماء وتسبب قلقاً شديداً لهم. فالإنسان يستهلك من جميع أنواع الطاقة أكثر من خمسة آلاف طن في العام مقسماً على ما هو مبين في الجدول رقم (١).

الجدول رقم (١)

استهلاك العالم من جميع أنواع الطاقة في عام ١٩٧١
(بآلاف الملايين (بلايين) من الأطنان المترية)

الفحم	١٥٥٠ مليون طن
المواد النفطية	٢٥٠٠ مليون طن
الغاز الطبيعي	٨٠٠ مليون طن
الطاقة الذرية والطاقة الكهرومائية	٢٠٠ مليون طن

إن الزيادة السنوية في الاستهلاك العالمي من الطاقة لا تقل بأي حال من الأحوال عن ٤,٥ بالمئة في العام الواحد.

الولايات المتحدة الأمريكية والطاقة

الولايات المتحدة هي أكبر الدول الصناعية في العالم وأكثر دول العالم الصناعية تقدماً، والفرد فيها يستخدم من جميع أنواع الطاقة أكثر من أي فرد من أي شعب آخر. وهي تنتج من المواد النفطية أكثر من أي بلد آخر ولكنها في نفس الوقت تستهلك من المواد النفطية أكثر من أي شعب آخر. فإنتاجها من المواد النفطية يبلغ حوالى أحد عشر مليون برميل في اليوم الواحد، وهي تستهلك يومياً ما يعادل سبعة عشر مليون برميل تستورد منها من مصادر خارجية ما يعادل ستة ملايين برميل في اليوم. ويقدر أن يبلغ استيرادها اليومي من المواد النفطية في عام ١٩٨٠ حوالى اثني عشر مليون برميل في اليوم الواحد سيأتي معظمها أو حوالى ثمانية ملايين برميل منها من الوطن العربي. أما تكلفة استيراد المواد النفطية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فتقدر في عام ١٩٨٠ بحوالى عشرين بليون دولار يدخل ضمنها تكاليف الناقلات ومعامل التكرير. ويفضل المستهلكون للطاقة المواد النفطية ومشتقاتها على سائر أنواع الطاقة كما يظهر من الجدول رقم (١) الذي يبين استهلاك العالم لجميع أنواع الطاقة في عام ١٩٧١.

أما استهلاك العالم من المواد النفطية في العالم غير الشيوعي (لا يشمل الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية والصين)، فقد قدر كما في الجدول رقم (٢).

إن الخليج العربي يحوي من المواد النفطية ما يعادل ثلثي المواد النفطية الموجودة في العالم كله ويملك العرب أكثر من ٧٥ بالمئة من هذه الكميات والباقي تملكه إيران. والخليج العربي في الوقت الحاضر يمثل أثمن بقعة على سطح الأرض، فالنفط الذي يحتويه تقدر قيمته المادية بما يعادل ٩١٧ ألف بليون دولار على أساس أن متوسط قيمة البرميل الآن وفي المستقبل ٢,٥ دولار.

الجدول رقم (٢)

استهلاك العالم غير الشيوعي من المواد النفطية

البلد	١٩٦٠	١٩٧٢	١٩٨٢	الزيادة السنوية
الولايات المتحدة الامريكية	٣,٥	٥,٩	٩,٢	٤,٥
العالم غير الشيوعي ما عدا الولايات المتحدة	٣,٢	١٠,٦	٢٨,٦	١٠,٥
المجموع	٦,٧	١٦,٥	٣٧,٨	١٥,٠

أما قيمته الاستراتيجية والعسكرية، فإنها لا تقدر بثمن. فعلى نفطه يتوقف إلى درجة كبيرة استمرار الازدهار الصناعي والحضاري في أوروبا الغربية واليابان والولايات المتحدة الأمريكية وأجزاء كثيرة أخرى في العالم، بالإضافة إلى تطوير إمكانيات منطقة الشرق الأوسط وبعض البلاد الافريقية والآسيوية. ومن هنا تأتي أهمية خليجنا العربي الذي تتصارع القوى الدولية للسيطرة على نفطه وتحاول تعيين شاه إيران وجيشه وصياً عليه وعلى أهله. والذي يسيطر على نفط الخليج يكسب الحرب التي يدخلها ويكسب الرخاء والمناعة في أوقات السلم. فهل نحن العرب مقدرون لكل هذا؟ إنني أشك في ذلك.

الصراع الدولي على الخليج العربي والنفط العربي

في الماضي كان التنافس بين الدول الكبرى، روسيا وألمانيا وبريطانيا، فيما يتعلق بالخليج منحصراً بالوصول إلى مياهه الدافئة ومنها للوصول إلى المحيط الهندي والهند، وكان لكل دولة من هذه الدول الكبرى أهدافها الخاصة في الوصول إلى الخليج. وفي نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بدأت دوافع التنافس الدولي على الخليج العربي تظهر واضحة للعيان. فألمانيا تريد قطع طريق الهند على بريطانيا، وروسيا تريد الوصول إلى المحيط الهندي وآسيا، وبريطانيا تريد الحفاظ على طريق الهند وحماية مصالحها النفطية في إيران. وبعد انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الأولى حلت الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا محل ألمانيا في المنطقة بدخولها شريكة في النشاط النفطي في العراق وإيران. ودام الصراع بين القوى المختلفة في منطقة الخليج العربي ومنطقة الشرق الأوسط في الفترة ما بين الحربين العالميتين حيث زاد النفوذ الأمريكي في المنطقة، وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تملك معظم امتيازات النفط فيها بعد تأميم النفط الإيراني في عام ١٩٥١ وتقلص حصة شركة

البترول البريطانية من مائة في المائة (١٠٠ بالمئة) في إيران إلى أربعين في المائة (٤٠ بالمئة) فقط.

بعد الحرب العالمية الثانية أصبح الوجود الأمريكي في الشرق الأوسط وفي منطقة الخليج ظاهراً للعيان. فالولايات المتحدة الأمريكية تملك أكثر من خمسين في المئة من امتيازات إنتاج النفط وتصديره في المنطقة. وتبعاً لذلك زاد نفوذها السياسي وأصبحت البلاد التي كانت تعتبر من البلاد الموالية للانكليز ذات صلة وثيقة جداً بالأمريكان. وبدأ الأمريكان يتصرفون في المنطقة بصفتهم أصحاب أكبر المصالح والمسؤولين عن استقرار الأمور فيها. وأخذوا يوجهون الأحداث في عهد الرئيس آيزنهار ووزير خارجيته المستر جون فوستر دالس، فمرة فكروا في حلف إسلامي ومرة فكروا في حلف بغداد ومرة فكروا في مشروع آيزنهاور لملء الفراغ الذي نتج كما يقولون عن تقلص الاستعمار الغربي في المنطقة وخوفهم من أن يحل محله النفوذ السوفياتي. ولكن كل مشاريعهم فشلت لجهلهم بالأوضاع المحلية ولأنهم يدرسون الأمور على الطبيعة دراسة سطحية يبنون على نتائجها سياسات ما تلبث أن تثبت عدم صلاحيتها، وهذا دأبهم في كل مكان سواء في شرق آسيا أو في غربها أو حتى في افريقيا وأمريكا اللاتينية.

القومية العربية والوحدة العربية

كان من الممكن أن يستمر الصراع الدولي في الوطن العربي للاستيلاء على ثرواتنا الطبيعية ولاستخدام بلادنا كمناطق استراتيجية تبنى فيها القواعد الجوية والبحرية بمعزل عن أهل البلاد الشرعيين، لو لم تقم أصوات عربية تنادي بالوحدة العربية وترفع شعارات «الوحدة والحرية والاشتراكية»، ممثلة في حزب البعث العربي الاشتراكي وحركة الرئيس جمال عبد الناصر رحمه الله. فثورة ٢٣ يوليو من عام ١٩٥٢ في مصر قد أرست ولأول مرة قواعد حركة جادة تطالب بخروج الأجانب من جميع أراضي الوطن العربي من المحيط إلى الخليج وبتحرير الثروات العربية من السيطرة الأجنبية ورفض جميع الأحلاف الأجنبية ثم إعلان الحياد الإيجابي. لقد وجدت هذه الدعوة استجابة من جميع العرب في كل أوطانهم وبدأت تتساقط رؤوس المعارضين للفكرة والمتمسكين بالتبعية للسيطرة الغربية.

حدث هذا في الوقت الذي كان فيه الأمريكان وحلفاؤهم من الأوروبيين الغربيين يخططون لتغييرات شكلية في أنواع الحكم في المنطقة العربية بحيث تظل تابعة للغرب بأراضيها الاستراتيجية وقناة السويس وثروات النفط والفوسفات. وكانت ثورة ٢٣ يوليو مفاجأة مؤلمة لمخططات الغرب، فبدأوا أولاً بمحاولة احتواء هذه الثورة وتوجيهها الوجهة التي تتناسب ومصالحهم. فلما فشلوا في ذلك قرروا القضاء عليها

وإعادة النفوذ الغربي إلى المنطقة بأشكال جديدة تتناسب ووجود منافس خطير لهم هو الاتحاد السوفياتي الذي هو أقرب إلى منطقة الشرق الأوسط من أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية من الناحية الجغرافية والاجتماعية. ففي الاتحاد السوفياتي يعيش أكثر من ثلاثين مليون مسلم تشابه عاداتهم وتقاليدهم عادات العرب والمسلمين. كما أن نمط المعيشة في الاتحاد السوفياتي ببساطتها أقرب إلى نمط المعيشة في الأرض العربية من نمط المعيشة الأوروبية والأمريكية. إن خوف الغرب من التقارب العربي السوفياتي هو الذي زاد من حقدهم على الثورة العربية فقرروا القضاء عليها، ووجدوا في إسرائيل أداة فعالة. لذلك حولوها إلى قاعدة عسكرية غربية وأوجدوا لحمايتها الأسطول السادس الأمريكي، كما صرح بذلك القادة الأمريكان. ووجود إسرائيل بالنسبة للامبرياليين هدفه الأول منع الوحدة العربية، وذلك بمنع قيام دولة عربية قوية قد يلتف العرب حولها، فتشكل تهديداً خطيراً للنشاط الاستعماري في المنطقة.

دولة إسرائيل امتداد للقوة الأمريكية فيما وراء البحار

قد تكون فكرة قيام إسرائيل في البداية مبعثها شعور عاطفي إنساني بالنسبة لرجال الصهيونية الأول.. وإنساني أيضاً بالنسبة لبعض الساسة الغربيين الذين أيدوا قيام إسرائيل لعلها تجمع شتات اليهود المشردين المنبوذين في جميع أنحاء العالم، خصوصاً في أوروبا الغربية والشرقية. ولكن فكرة قيام إسرائيل وتمكينها من الحياة المنيعة فوق الأرض العربية وتحقيق كل أحلام الصهاينة في السيطرة على الأراضي العربية لم تكن بعد الحرب العالمية الثانية فكرة عاطفية أبداً، بل هي فكرة استراتيجية تهدف بالدرجة الأولى إلى تحقيق السيطرة الغربية على مشاريع النفط العربي ـ الإيراني والحفاظ على قناة السويس كممر مائي يخدم بالدرجة الأولى دول حلف الأطلسي. وهكذا رأينا الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر إسرائيل امتداداً لها أو ولايتها الواحدة والخمسين قد تبنت وجهة نظر إسرائيل في المحافل الدولية بدون قيد ولا شرط، وتعهدت بإمداد جيشها بكل الوسائل التي تجعله قوة رادعة في المنطقة تستطيع بطيرانها المتفوق تدريباً وأسلحة، القضاء على كل الجيوش العربية. نعم لقد استطاع جيش إسرائيل الذي هو بحق جزء من الجيش الأمريكي من حيث الأسلحة والتدريب والمدربين أن يسحق الجيوش العربية وأن يستولي بسهولة على كل الأراضي التي أراد الاستيلاء عليها في عام ١٩٦٧. وبهذا العمل استطاع أيضاً أن يحطم القوة المعنوية العربية وأن يدخل الخوف والفزع إلى قلوب أولئك القادة العرب الذين أضاعوا وقتاً كبيراً في الكلام دون العمل. وبهزيمة العرب تراجعت فكرة القومية العربية والوحدة العربية وسادت الأوساط العربية روح من الانهزامية، ولكي تخفي جبنها وتخاذلها أخذت تنادي بالواقعية والعقلانية. والأمريكان وحلفاؤهم الغربيون مصممون على أن يظل النفط العربي تحت سيطرتهم وسيظلون يسيّرون الأحداث ويحاربون الوحدة العربية

وقيام قوى عربية قادرة على التغلب على إسرائيل حتى تنضب آبار النفط العربية أو تكتشف مصادر أخرى للطاقة تحل محل النفط.

الحقد الأمريكي على العرب

هل يتصور الإنسان أن يقيم رئيس الولايات المتحدة احتفالاً بمناسبة هزيمة العرب في عام ١٩٦٧، أو أن يعلن رئيس آخر في عام ١٩٧١ بأن أهم منجزاته في عام ١٩٧٠ كانت تمكين الملك حسين من القضاء على فصائل الفدائيين الفلسطينيين في الأردن في سبتمبر من عام ١٩٧١. فقد نشر الكاتب الأمريكي سي. ل. سالزبرجر في جريدة **نيويورك تايمز** الأمريكية، ونقلت ذلك عنها جريدة **الهيرالد تريبيون** في ٢٤/١/١٩٧٣، انه دعي من قبل المستر ليندون جونسون الرئيس السابق للولايات المتحدة الأمريكية بعد هزيمة العرب في يونيو من عام ١٩٦٧ للاحتفال بهذه المناسبة التي يعتبرها الرئيس من أعماله الخارجية الناجحة ويفخر بأنه مكن إسرائيل بمدها بالمعدات الحربية المتطورة، وكذلك بخديعة العرب، بالقضاء على الجيوش العربية وعزيمة قائدهم ورمز وحدتهم الرئيس الراحل جمال عبد الناصر الذي يقال بأن جونسون قد أقسم على أن يضع أنفه في الرغام.

أما الرئيس الأمريكي الآخر الذي يفتخر بأنه اشترك في القضاء على قوة عربية ومساعدة إسرائيل والحفاظ عليها قوية فهو الرئيس الحالي ريتشارد نيكسون. فالمستر نيكسون عندما زاد الهجوم على سياسته المختلفة في عام ١٩٧١ من قبل الرأي العام والصحافة الأمريكية طلب من مجلة **نيوزويك** الأمريكية أن تفسح مجالاً فيها لكي يرد البيت الأبيض على الانتقادات الموجهة لسياساته. وقام وزير الصحة أو أحد معاونيه في حكومته بالكتابة في المجلة المذكورة ففند الانتقادات، وكان ضمن ما استشهد به كأحد أهم الأعمال المفيدة التي قام بها الرئيس نيكسون في عام ١٩٧٠ هو الضغط على الروس لإقناع السوريين بعدم التدخل بين الفدائيين والملك حسين وترك الملك حسين يرتكب مذبحة أيلول الأسود، حيث صفيت قواعد الفدائيين في الأردن وقتل المئات من النساء والأطفال الأبرياء. وأحدث مثل على حقد الأمريكان على العرب واستهتارهم بحياة الإنسان العربي هو الصمت المطبق الذي ساد الأوساط الأمريكية عندما هاجم الإسرائيليون بطائراتهم الأمريكية الصنع طائرة مدنية عربية فوق سيناء وقتلوا أكثر من مائة وثمانية أشخاص من ركابها. إن مصير هؤلاء البشر لم يثر اشمئزاز الرئيس نيكسون، بل بالعكس استقبل بعد ذلك بقليل رئيسة وزراء إسرائيل ووعدها بإعطائها ما طلبت من أموال وأسلحة وطائرات مقاتلة نفاثة.

إن هذا الحقد الأسود على العرب غير مفهوم لنا ونحن لم نسيء إلى أمريكا، بل أمريكا هي التي أساءت إلينا، ولكن الأمريكان الذين نزلوا في القارة الأمريكية منذ

بضع مئات من السنين واستخدموا جميع الوسائل للقضاء على إنسان القارة الأصلي (الهنود الحمر) كنشر الأمراض بين أولئك البدائيين من البشر وقتلهم بكل الوسائل كما تقتل الحشرات الضارة، ولا زالوا يفعلون ذلك في بلاد كالبرازيل، لا يستغرب منهم هذا الحقد على الإنسان العربي الذي يعتبرونه إنساناً متخلفاً يقف بينهم وبين السيطرة التامة على موارد المنطقة.

ولكي تضمن أمريكا نجاح مخططاتها في الاستيلاء على موارد النفط لم تكتف باستخدام إسرائيل للقضاء على القوى العربية التقدمية لمنعها من الدفاع عن مصادر النفط، بل جندت أيضاً حكومة إيران لتكون أداة لها في تطويع العرب ومنع وحدتهم في الخليج العربي، وبالتالي استمرار سيطرة الغرب على النفط.

دور إيران

إيران دولة من دول المنطقة المهمة بالنسبة للاستراتيجية الغربية، فهي متاخمة للاتحاد السوفياتي، وفيها نزل الحلفاء في الحرب العالمية الثانية لكي يساندوا الروس ضد الألمان، وكانت عضواً في حلف بغداد وما زالت عضواً في حلف السانتو، وفيها رواسب نفطية ضخمة وكثير من المعادن التي قد يحتاجها الغرب، ولهذا فإن إيران قد وقع الاختيار عليها لكي تلعب دوراً رئيسياً في إذلال العرب والحفاظ على تمزيق شملهم ومساعدة الغرب في نهب ثرواتهم. وهكذا قدر لإيران المسلمة أن تلعب نفس الدور الذي عهد به إلى دولة الغزاة الصهاينة الذين استوطنوا فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى بالقوة. وقد مكن الغرب حكومة شاه إيران حتى الآن من الحصول على المعونات الفنية والمالية والعسكرية من دول حلف الأطلسي بحيث أصبح جيشها أقوى من جميع الجيوش العربية في منطقة الخليج ولربما في الوطن العربي كله. وفي إيران حالياً نهضة حضارية تهدف إلى تحسين وتقوية مركز الشاه. فتبعاً لما نشرت الصحافة الغربية، فإن خطط التنمية في إيران تسير بنجاح منقطع النظير. ففي العشر سنوات الماضية ارتفع دخل الفرد في إيران من ٨٥ ديناراً انكليزياً إلى ٢٢٠ ديناراً انكليزياً في العام الواحد. وينتظر بعد انتهاء الخطة الخمسية الحالية التي بدأت هذا العام أن يرتفع دخل الفرد الإيراني إلى ما يعادل ٣٨٠ ديناراً انكليزياً في العام الواحد، ومن المنتظر أن يزيد الدخل السنوي للفرد بما يعادل ١١ بالمئة في الخطة الخمسية الحالية التي تنتهي في عام ١٩٧٦.

إن هناك نهضة جادة لتحسين أحوال المعيشة للشعب الإيراني. والخطة الخمسية الحالية تتطلب أن ينفق في فترة خمس سنوات ما يعادل ١٤ ألف مليون دينار استرليني سيأتي معظمها، أي ثمانية آلاف مليون جنيه استرليني، من صناعة النفط، والباقي من قروض داخلية وخارجية. وإذا ما قدر للخطة الخمسية أن تنجح فإن إيران ستخرج

بعدها دولة صناعية يضاف اسمها إلى قائمة الدول المتقدمة في العالم.

إن نجاح السياسات الاقتصادية في إيران لا شك عامل يرحب به الغرب لتقوية مركز شاه إيران في بلاده وجعله القائد الأمثل لضمان استمرار بقاء المنطقة تحت النفوذ الغربي. فشاه إيران لا يمكن أن يصبح اشتراكياً وشيوعياً وسيظل مصيره مرتبطاً بمصير الغرب في المنطقة، فهو إذن حليف طبيعي للغرب وهو في نظر الأمريكان قوة كبرى يمكن الاستفادة منها إلى أبعد الحدود.

كان الأمريكان ولا شك يفضلون قيام اتحاد عربي في منطقة الخليج تقوده المملكة العربية السعودية، ولكن استعداد المملكة العربية السعودية لقيادة الدول العربية في الخليج أمر مشكوك فيه. فدول الخليج تعتبرها دولة متخلفة في نهضتها بالنسبة لهم، وهم يريدون ممارسة الحياة في بلادهم متمتعين بنوع من الحرية كحرية الصحافة وحرية الكلام، ثم تطبيق نوع من حكم الشعب الذي لا يمكن على ما يظهر أن يوافق عليه الحكام السعوديون الحاليون؛ وهكذا رجحت كفة شاه إيران وتقرر نقل قيادة المنطقة إلى طهران وتسليط الأضواء على الشاه محمد رضا بهلوي.

إن السياسة الأمريكية التي ينادي بها السيد هنري كيسنجر مستشار الرئيس الأمريكي للأمن القومي والذي استطاع حتى الآن أن ينجح في كل المهمات التي أوكلت إليه كتحسين علاقة أمريكا بكل من الصين والاتحاد السوفياتي، ثم بعد ذلك عقد الهدنة في فيتنام، هي الابتعاد عن الارتباط المباشر مع دول المعسكر الثالث لأن هذا النوع من الارتباط قد يخلق نوعاً من التنافس مع المعسكر الشيوعي على مراكز النفوذ في هذه الدول، وهو يفضل أن يكون هناك نوع من الارتباط والتفاهم مع حكومة البلاد التي تريد أمريكا التعامل معها بحيث تعطي تلك الحكومة ما تريده من معونات ومساعدات من أمريكا على أن تكون مستعدة للتعاون مع أمريكا على تنفيذ سياسات تعتقد أمريكا بأنها محققة لمصالحها القومية ولمصالح حليفاتها.

وهذا النوع من العلاقات هو الذي يمارس بين أمريكا وإيران. فأمريكا أقنعت انكلترا بالانسحاب من الخليج العربي ومكنت إيران من احتلال ثلاث جزر عربية غنية بموارد النفط عند مدخل الخليج. وقد ثبت فعلاً وجود النفط في جزيرة أبو موسى بعد أن تم استيلاء إيران عليها بالغزو المسلح وبإذن من القوى الاستعمارية الغربية، وهذا لا شك جزء من الخطة.

الجيش الإيراني والخليج العربي

في الشهر الماضي أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية أنه تم الاتفاق بينها وبين حكومة إيران على أن تشتري هذه الأخيرة أسلحة أمريكية تشمل الطائرات المقاتلة النفاثة القاذفة «الفانتوم» وطائرات الهليوكوبتر وزوارق الطوربيد والقاذفات الحديثة التي

استعملت في الحرب الفيتنامية لضرب هانوي. وقد قدرت قيمة الصفقة بما يعادل ثلاثة آلاف مليون دولار. وقيل في بيان الإعلان عن الصفقة إنها ضرورية لتقوية الجيش الإيراني وجعله قادراً على الدفاع عن المنطقة كلها، وكذلك التصدي للأطماع السوفياتية.

إن هذا الكلام غير معقول. فمن هو الذي يريد أن يعتدي على المنطقة. فالنفط مثلاً لا قيمة له إذا لم يصل إلى الأسواق وتدفع قيمته. ومن يمنع وصول النفط إلى أسواقه عليه أن يستعد لحرب عالمية كما قال المستر أنتوني إيدن للمستر خروشوف. والقوة التي تستطيع أن تستولي على النفط، وهي القوة السوفياتية أو القوة الصينية ليس لها مصلحة في منع النفط من الوصول إلى الأسواق في أوقات السلم، وكل الدلائل تدل على أنها لا تريد الحرب في الوقت الحاضر. وإذا ما أرادات القوة الروسية والصينية غزو الخليج العربي والاستيلاء على موارد النفط، فلن تستطيع أية قوة توضع في إيران سواء أكانت إيرانية أو أمريكية أن تمنع ذلك، بل ستكون النتيجة تدمير كل المنشآت النفطية وحرمان الجميع منها. يبقى سؤال حائر: لماذا تريد إيران أسلحة تبلغ قيمتها آلاف الملايين من الدولارات، وهي لا تجد الأموال الكافية لتنفيذ خطتها الخماسية؟ فهي طبقاً للخطة تريد الحصول على ١٤ ألف مليون جنيه استرليني وتطلب من الدول الأخرى تقديم القروض لها، ومن شركات النفط مضاعفة إنتاجها. وقد تكون الإجابة على هذا السؤال هي بكل بساطة أن كل هذا الكلام عن تسليح إيران غير صحيح أو مبالغ فيه كثيراً وانهم يريدون تخويف العرب في العراق والخليج العربي بقوة إيرانية مبالغ فيها جداً، أو أن تكون أمريكا راغبة في بناء قاعدة أمريكية ضخمة في إيران وهي ترسل الأسلحة والذخيرة باسم الجيش الإيراني وهي المالك الحقيقي لها. وكل ذلك معقول ومنطقي فوجود قاعدة أمريكية ضخمة تشرف على حماية الجهل والتخلف في الخليج ومنع الوحدة العربية والتجمع العربي متناسق مع النشاط الإسرائيلي على سواحل البحر الأبيض المتوسط والهضبة السورية وسيناء وخليج العقبة. وهكذا تكون أمريكا موجودة في إسرائيل وموجودة في إيران. الوجود في إسرائيل يشغل الدول العربية المتقدمة ويمنعها من التفرغ لتحسين أحوال المعيشة وتطوير الإمكانيات العربية المتوفرة لديها. ووجود أمريكا في إيران معناه بسط نفوذ شاه إيران على السواحل العربية والثروات النفطية العربية، ومنع أي تقارب عربي مجد بين دول هذه البلاد الغنية بمواردها النفطية والدول العربية الشمالية. وهكذا نرى أن أمريكا تبني لنفسها قاعدتين: الأولى في إيران والثانية في فلسطين.

صداقة شاه إيران للأمريكان قد تكون بداية النهاية بالنسبة له

هل يذكر القارئ الكريم الزعيم «ديم» زعيم فيتنام الجنوبية. لقد عرض عليه الأمريكان أن يحضروا إلى فيتنام الجنوبية لتدريب جيشه وإعداده لمحاربة الشيوعيين في

فيتنام الشمالية، وكان ذلك بعد انهزام الفرنسيين في الهند الصينية وخروجهم النهائي من المنطقة. وقد أرادت أمريكا كما قال الجنرال آيزنهاور الرئيس السابق الأمريكي الاحتفاظ بالهند الصينية، التي تمزقت إلى دويلات صغيرة بعد إخلاء الفرنسيين لها، تابعة لمناطق النفوذ الغربية لسببين ذكرهما الرئيس الأمريكي عندما سئل: لماذا ذهبتم إلى الهند الصينية بعد خروج الفرنسيين؟ والسبب **الأول** كان كما يقول آيزنهاور منع منطقة كانت تحت النفوذ الغربي من أن تسقط بأيدي الشيوعيين. أما السبب **الثاني** فهو أن الهند الصينية تحوي على بعض المعادن الضرورية للصناعات الأوروبية والأمريكية ويجب الاحتفاظ بها بعيدة عن أيدي الشيوعيين. وهكذا نرى أن الأمريكان ذهبوا إلى فيتنام لمنع الشيوعيين من استثمار معادن الهند الصينية اللازمة للصناعة الغربية. وهم الآن باتفاقهم مع شاه إيران يرغبون بالذهاب إلى إيران للاحتفاظ بالنفط الذي أصبح ضرورة قصوى بالنسبة لهم ولحضارتهم، بل وللحضارة الغربية كلها. وسيرسلون كما فعلوا في فيتنام حوالى ثلاثمائة مدرب أمريكي لتدريب الإيرانيين كما يقولون على الأسلحة الأمريكية المتطورة. وكما حدث في فيتنام بدأ النفوذ الأمريكي المباشر في إيران ببضع مئات من المدربين وقد يتبعهم بعد ذلك مئات الألوف من الرجال المقاتلين. لماذا؟ لأنه من المحتمل جداً أن تخلق أمريكا فيتنام أخرى في منطقة الشرق الأوسط. وقد تقوم في إيران حرب أهلية أو تحاول إيران بإيعاز من أمريكا مهاجمة العراق واحتلال الساحل العربي والاستيلاء على موارد النفط كما فعلوا عندما احتلوا الجزر العربية.

بقيت نقطة مهمة في علاقة شاه إيراه بالأمريكان، فتاريخهم يدل على أنهم يفضلون التعامل مع ضباط الجيش الذين يسيطرون على أسلحته وذخيرته على التعامل مع الملوك والرؤساء المدنيين. لذلك نراهم استنبطوا طريقة الاستيلاء على الحكم بواسطة الجيش في أمريكا اللاتينية على أساس أن هذه الطريقة أسرع وأضمن طريقة لتغيير الحكم لصالحهم. وقد يضطرون إلى معاملة شاه إيران معاملتهم لصديقهم السابق «ديم» زعيم فيتنام الجنوبية الذي دعاهم إلى فيتنام، وبعد ذلك قتله الضباط الفيتناميون بمدافعهم الرشاشة الأمريكية، ثم أصبح الحكم هناك سلسلة من الانقلابات العسكرية كلها تحرص على إرضاء الأمريكان وعدم إغضابهم وتنفيذ ما يطلبون منهم. واستمرت هذه الحال مدة كانت كافية لتخريب فيتنام الشمالية والجنوبية معاً وانسحاب الأمريكان بدون أن يحققوا أي هدف من أهدافهم.

ماذا يجب على العرب أن يفعلوه لكي يحتفظوا بالخليج عربياً؟

من أصعب الأمور تقديم حلّ شاف لكل مشاكلنا. فنظرة على الخارطة العربية نجد أن كل المجموعات العربية أو ما نسميه بالحكومات العربية الأعضاء في الجامعة العربية مليئة بالمشاكل. فالمغرب الأقصى يريد ملكه أن يحكمه حكماً مطلقاً ويعطل فيه

جميع الكفاءات والعقول، ولهذا فهو يواجه ثورات على جميع المستويات، الجيش يريد قتله والطلبة يريدون إبداله. وحكام الجزائر مشغولون بتسديد ما عليهم من ديون للإنسان الجزائري الذي قدم أكثر من مليون شهيد لتحرير أرضه من الاستعمار الفرنسي الذي ترك البلاد متخلفة وأهلها أميين. وتونس الفقيرة مشغولة حكومتها بتملق الحكومات الغربية لكي تستمر المعونات الاقتصادية لتتمكن من دفع مرتبات موظفيها الذين يعيشون بمستوى أعلى من مستوى الدخل القومي. وليبيا الثائرة لا زالت في دور الثورة وهي تحاول جاهدة ترتيب الأمور في بلادها ومساعدة الآخرين بقدر الاستطاعة. ومصر جسم وقلب وعقل الأمة العربية ولكنها بعد هزيمة عام ١٩٦٧ محتاجة لأن يقدم لها كل عربي ما يستطيعه. أما السودان فيتنازعه عاملان: عامل انتسابه لافريقيا وعامل انتسابه للعرب، وهذان العاملان يجب ألا يتعارضا مطلقاً، فهو سفير العرب لدى افريقيا وسفير افريقيا لدى العرب. ويمكننا أن نؤكد للشعب السوداني النبيل أن مستقبل السودان ومستقبل الإنسان السوداني يقع في مجال انتمائه العربي، والسبب في ذلك أن مستقبل السودان الاقتصادي يستطيع العرب وحدهم توجيهه، فلديهم الأموال اللازمة لتطوير إمكانياته الزراعية والحيوانية، ولديهم الأسواق اللازمة لهذه المنتجات. فليستعمل حكام السودان عقولهم لمصلحة السودان، إن لم يكن لمصلحة الأمة العربية والسودان. وليس لدى العرب حساسيات ضد سكان السودان الجنوبي، ولهذا فسيجد السوداني الجنوبي من حسن المعاملة من العرب أكثر مما يجده من القوى الاستعمارية. ولبنان هو لبنان لم يقرر بعد إذا كان عربياً أو تشكيلة من الشعوب والتقاليد والأديان، ولم يقرر بعد إلى أية مجموعة إنسانية ينتمي. وسوريا الحبيبة لا زالت تنزف دماً بعد هزيمة ١٩٦٧، وفلسطين والأردن ما زالتا تحت الأقدام الصهيونية والاستعمارية وهما بحاجة إلى مساعدتنا جميعاً. والعراق هو القوة العربية التي حاول الاستعمار منذ أمد بعيد ألا تكون أبداً أداة فعالة في يد الأمة العربية، فطوراً هو مشغول بحكم نوري السعيد والاستعمار «وماكو أوامر» وتارة تشعل فيه الحروب الداخلية ويسلط عليه شاه إيران وقواه الغاشمة.

أما بقية أقطار جزيرة العرب وهي المملكة العربية السعودية وسلطنة مسقط والشقيقتان اليمن الجنوبية واليمن الشمالية، فالوضع الطبيعي أن تقوم هناك دولة عربية واحدة هي دولة الجزيرة العربية تعيش على موارد نفط جزيرة العرب وتطور ما يمكن تطويره من ثروات أخرى كالثروات الزراعية والمعدنية والسياحية ممثلة بالحج. فخير لنا أن نقيم دولة جزيرة العرب ونتناسى خلافاتنا الصغيرة من أن نصبح ونجد أنفسنا كما كنا قبل الإسلام تابعين لأباطرة الفرس.

أما إمارات الخليج وهي الكويت والبحرين وقطر واتحاد الإمارات العربية وعلى رأسها أبو ظبي، فإن وجودها بالشكل الذي أوجدت فيه يدل دلالة قاطعة على أننا نحن العرب لا زلنا في معظم أوطاننا نعيش بعقلية قرون غير القرن العشرين، لأن

إقامة هيئات سياسية لا يزيد عدد سكان أكبرها عن بضع مئات من الأشخاص ثم تدخل هذه (الميني دولة) الأمم المتحدة والجامعة العربية، ليس عملاً من أعمال القرن العشرين وما هو إلا تمزيق للجهود العربية وبعثرة لثرواتها وليس هناك أكثر تعبيراً عن سوء فهمنا للمعيشة في القرن العشرين من أن نرى إسرائيل تحاول جمع شتات اليهود من جنسيات مختلفة من جميع أنحاء العالم لكي تقوي على حد تعبير الرسميين في إسرائيل جيش الدفاع الإسرائيلي الذي مهمته الأولى استرجاع، كما يدعون، أرض الآباء والأجداد التي تقع بين النيل والفرات شرقاً وغرباً وحدود تركيا وقبر الرسول محمد عليه الصلاة والسلام شمالاً وجنوباً، في الوقت الذي تعلن فيه الحرب على هجرة الإنسان العربي إلى هذه المنطقة التي هي بأشد الحاجة إليه، بينما يتسلل إلى هذه الأرض العربية الإيرانيون وأشخاص من جنسيات أخرى غير عربية بسهولة بالغة. وقلة سكان منطقة الخليج، الذين لا يزيدون بما فيهم سكان مسقط وعمان عن مليون شخص، خلقت فراغاً في عدد السكان يحاول الإيرانيون ملأه. ويوم يحدث هذا سيصبح العرب أقلية في بلادهم، ويومها عليهم أن يخلوا الديار للأغلبية التي لا تريدهم وتتعالى عليهم.

ضعف المركز العربي في الخليج

لكي أبرهن على أن مركز العرب يزيد ضعفاً في الخليج أورد القصة التالية: في أواخر عام ١٩٦٠ كنت في بغداد وكان هناك خلاف بين الزعيم العراقي عبد الكريم قاسم وحكومة شاه إيران حول دخول السفن الأجنبية لشط العرب حاملة العلم الإيراني بدلاً من العلم العراقي التي تحتم الاتفاقيات الدولية رفعه وحده. وكانت حكومة طهران تحاول اكتساب حقوق في الخليج لا تعطيها إياها اتفاقية شط العرب الدولية التي تحتم أن يكون دخول السفن لشط العرب بإذن من حكومة العراق وبمعرفتها. ولما اشتدت الأزمة هدد الزعيم عبد الكريم قاسم بنسف أية سفينة تتجرأ على المرور بدون إذن مسبق من العراق. وفي حفلة استقبال أقيمت في بغداد قابلت السفير الإيراني ورجاني التحدث مع الحكومة العراقية لكي لا تصعد الأزمة على أساس أن كلاً من العراق وإيران عضو في منظمة الأوبك ودولة إسلامية. وقد أصر العراق على موقفه وتراجعت إيران. والآن لنسأل أنفسنا: هل تغيرت الحال عما كانت عليه ولصالح من؟ نعم لقد رجحت كفة إيران بمساعدة القوى الامبريالية واستطاعت أن تحتل أراضي عربية ولا تزال تهاجم الحدود العراقية كلما سنحت لها الفرصة. أما نحن العرب كدول منفردة وكمجموعات فقد ازددنا ضعفاً، ولا يمكن لنا أن نحقق بوضعنا الحالي سواء في منطقة الخليج أو في البلاد العربية الأخرى أي نصر سواء على المستوى الاقتصادي أو السياسي أو العسكري لأن أسلوبنا في الحياة يخالف أسلوب العصر الذي نعيش فيه، ولأن الله قد خلقنا أمة واحدة وأبينا إلا أن نكون دويلات هزيلة لا

تستطيع الدفاع عن نفسها ولا إسعاد الإنسان فيها.

كيف يمكننا الاحتفاظ بالخليج ومن ثم تحرير فلسطين وبقية الأراضي العربية؟

لا تصدق كل من يقول لك بأننا يمكن أن نحقق أي نصر لإنساننا العربي قبل أن نحقق وحدته الاقتصادية والسياسية والعسكرية ونزيل من نفوس حكامنا خلافاتهم الشخصية والنعرات الاقليمية والخوف المطلق من إسرائيل. ونحن في جميع أوطاننا للأسف حريصون على الحفاظ على هذا التمزق الذي كان ولا يزال السبب الرئيسي في عجزنا عن رد كل الأخطار التي تعرضت لها أمتنا والخسائر الفادحة التي منينا بها في المال والرجال والسلاح والكرامة.

ولكي نعيد الأمور إلى نصابها يجب أن نبدأ من جديد وأن نقدم على تنفيذ الخطوات التالية:

أولاً: تكوين اتحاد في الخليج العربي يشمل العراق والكويت وبقية إمارات الخليج العربي ومسقط وعمان يكون له جيش قوي وأسطول بحري وقوة طيران رادعة.

ثانياً: فتح الهجرة العربية على مصراعيها من الأوطان العربية إلى الخليج العربي.

ثالثاً: جر مياه شط العرب بكميات مناسبة إلى كل إمارات الخليج العربي.

رابعاً: انضمام هذا الاتحاد إلى اتحاد الجمهوريات العربية في اتحاد كونفدرالي يتحول بالتدريج إلى اتحاد فدرالي ثم وحدة اندماجية.

خامساً: تأميم موارد النفط في المنطقة وإقامة صناعات تقوم على المواد النفطية والصناعات الثقيلة التي يمكن أن تقوم على أساس استخدام المواد النفطية لاستخلاص المواد المعدنية كاستخلاص مادة الحديد من أكسيده بواسطة الغازات الطبيعية واستخلاص مادة الألومنيوم بواسطة الكهرباء التي يمكن توليدها بتكلفة قليلة من الغازات الطبيعية والمواد النفطية.

سادساً: تجفيف مناطق المستنقعات في جنوب العراق واسترداد أرض زراعية كبيرة تخلق مع الصناعات مجالات واسعة للأيدي العاملة لأن الإنسان الذي لا يستطيع أن يعمل في هذا العصر لا يستطيع أن يقاتل.

النتيجة

من الطبيعي جداً أن يكون كل ما قلته آمالاً وأحلاماً إذا لم يوجد النفر الصالح

من أبناء هذه الأمة الذين يرتفعون بوطنيتهم وأخلاقهم ورجولتهم إلى المستوى الذي يستطيعون منه تحقيق وحدتهم ورفع مستوى المعيشة لإنسانهم. وهؤلاء القادة يجب أن يشعروا ويؤمنوا بما قلت من أننا سنفقد الخليج كما فقدنا فلسطين إذا لم نبدأ فوراً بعمل عربي إيجابي وإجماعي. فكفانا ما فقدناه حتى الآن من أراض ومن كرامة. فالاسكندرون ضاعت وتبعتها فلسطين والجولان وسيناء وجزر الخليج وجزر البحر الأحمر، وسنفقد الخليج والنفط. فالعالم لا يهتم بمصير الضعيف، والعصر الذي نعيشه هو عصر الأقوياء والبقاء في هذا العالم هو للأصلح، وسنظل مستضعفين في الأرض طالما ظل الشقاق والتفرقة هو القانون السائد فوق الأرض العربية.

كيف يمكننا تحقيق التعاون العربي اقتصادياً بادئين بصناعات تعتمد على المواد النفطية وصناعات تلزم لها؟ . .(*)

يجب أن لا تمر سنة ١٩٧٣ بدون أن يضع المسؤولون عن صناعة النفط في الوطن العربي الأساس المتين لبناء صناعة عربية متكاملة، فقد توفرت الأسس اللازمة لمثل هذا العمل القومي العظيم. فالجزائر قد استولت بالتأميم وبالشراء على أكثر من ٨٠ بالمئة من صناعة النفط فيها، وليبيا أممت شركة النفط البريطانية وأصبحت شريكة مع بعض الشركات الأجنبية في الإنتاج، كما استطاعت إقناع شركة النفط الإيطالية (ايني) بأن تتنازل لها عن ٥٠ بالمئة من منشآت الإنتاج التي تملكها تلك الشركة في ليبيا. وانتزع العراق حقوله الشمالية وجميع منشآت الإنتاج والتصدير من قبضة الكارتل العالمي للنفط، وأممت سوريا خطوط الأنابيب ومرافق التخزين والتصدير في ميناء بانياس على البحر الأبيض المتوسط. كما فاوضت كل من المملكة العربية السعودية والكويت وقطر وأبو ظبي الشركات لشراء ٢٥ بالمئة من أسهم شركات النفط العاملة في الإنتاج والتصدير في بلادها. وقد بدأ العمل فعلاً في بعض البلاد بهذه الاتفاقية منذ أوائل عام ١٩٧٣. والجدول رقم (١) يمثل تقديراً أولياً لكميات النفط الخام التي ستكون تحت إمرة الحكومات العربية في عام ١٩٧٣ وستزداد هذه الكميات بما يعادل عشرة في المائة على الأقل سنوياً.

(*) نشر في: **نفط العرب**، السنة ٨، العدد ١١ (آب/أغسطس ١٩٧٣)، ص ٢١ ـ ٣٠.

الجدول رقم (١)

كميات النفط الخام التي تصرفت بها الحكومات العربية المنتجة والمصدرة للنفط خلال عام ١٩٧٢

الدولة	مصادر النفط الحكومي	كمية النفط الخام التي تستطيع الحكومات العربية التصرف بها (مليون ب/ي)
المملكة العربية السعودية	٢٥ بالمئة من مجموع الإنتاج	١,٣١٤
العراق	١٠٠ بالمئة من نفط الشمال	١,١
الكويت	٢٥ بالمئة من مجموع الإنتاج + ١٠ بالمئة من إنتاج المنطقة المحايدة	٠,٧٤١٥
قطر	٢٥ بالمئة من مجموع الإنتاج	٠,١١٢٥
أبو ظبي	٢٥ بالمئة من مجموع الإنتاج	٠,٢٥
مصر	٥٠ بالمئة من مجموع الإنتاج	٠,١١٣٥
ليبيا	٥٠ بالمئة من حقل سرير ٥٠ بالمئة من انتاج ايني	٠,٢٤٨٥
الجزائر	٨٠ من الإنتاج الكلي	٨٤٨
المجموع		٤,٧٢٨

وهكذا يتوفر لصناعة النفط العربية مجال واسع لكي تبدأ بداية جديدة في هذا العام. لقد قمنا بدراسة أولية لوضع صناعة النفط العربية في الفترة من عام ١٩٧٣ إلى عام ١٩٨٠ شملت احتياجات الأسواق العالمية للمواد النفطية خلال هذه الفترة وطاقات البلاد المختلفة في تكرير النفط وما ينتظر أن يكون عليه وضع استهلاك النفط في أهم الأسواق العالمية في عام ١٩٨٠ والسنوات التي تليه (الجدول رقم (٢)).

الجدول رقم (٢)

استهلاك المواد النفطية في العالم غير الشيوعي (ببلايين البراميل سنوياً)

الدولة	١٩٦٠	١٩٧٢	١٩٨٢	متوسط الزيادة السنوية (بالمئة)
الولايات المتحدة الأمريكية	٣,٥	٥,٩	٩,٢	٤,٥
العالم غير الشيوعي	٣,٢	١٠,٦	٢٨,٦	١٠,٥
المجموع	٦,٧	١٦,٥	٣٧,٨	٧,٧

دخل البلاد العربية من عوائد النفط

خرجنا من هذه الدراسة باقتناع بأن الدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط لا بد لها وعلى الفور أن تبدأ بوضع مخططات للاستفادة من الظروف المؤاتية التي تمر بها صناعة النفط في الوطن العربي وفي الخارج. لقد قدرنا دخل البلاد العربية من موارد النفط في الفترة ما بين ١٩٧٣ إلى ١٩٨٠، والتقدير مبني على زيادة معقولة في الأسعار وزيادة في الطلب على المواد النفطية آخذين بعين الاعتبار احتياجات كل بلد وقدرته على الإنتاج، والجدول رقم (٣) يبين دخل البلاد العربية المنتجة والمصدرة للنفط بكميات كبيرة من صادراتها النفطية في الفترة من عام ١٩٧٣ إلى ١٩٨٠.

إن معظم دخل البلاد العربية يزيد كثيراً عن احتياجاتها، وهي بأشد الحاجة لإيجاد سبيل مضمون لتوظيف هذه الأموال في بلادها وفي البلاد العربية الأخرى، ومهمة كل حريص على التعاون العربي تحقيق أكبر قدر من الاطمئنان لهذه الأموال لكي تعمل وتكسب وتدر عائداً مقبولاً لأصحابها، وهذا هو الذي يدفعنا إلى اقتراح بناء صناعة نفط عربية متكاملة على مستوى الأمة العربية. فالعالم يزيد طلبه على المنتجات النفطية كما يظهر في الجدولين رقمي (٢) و(٤)، وأسعار هذه المنتجات في ارتفاع مستمر. وقيام هذه الصناعة سيخلق جواً من الاستقرار والرفاهية لعدد كبير من العمال والفنيين العرب من أبناء الوطن العربي. كما أن الطاقة الحالية للتكرير في الوطن العربي صغيرة بحيث لا تتناسب مع طاقتنا على الإنتاج، ويمكننا أن نبدأ بتكرير النفط الذي ملكناه، إما عن طريق التأميم، وإما عن طريق المشاركة بمعامل تكرير نملكها، فنصدر جزءاً كبيراً من صادراتنا النفطية على شكل منتجات صناعية بدلاً من تصديرها في صورة نفط خام، وستتفرع من صناعة التكرير صناعات أخرى كصناعة البتروكيماويات وصناعة الأسمدة الصناعية وغيرها. وقد لا يكون من السهل على بلد واحدة تنفيذ مخططات معقدة كهذه، ولكن قيام شركات متعددة تملكها البلاد العربية المنتجة والمصدرة للنفط بتنسيق أنشطتها سيجعل هذه المهمة سهلة التحقيق.

الجدول رقم (٣)

إنتاج ودخل البلاد العربية المنتجة والمصدرة للنفط من عام ١٩٧٣ إلى عام ١٩٨٠

البلد	١٩٧٣				١٩٧٤			١٩٧٥		
	الاحتياطي (ألف مليون)	الإنتاج (مليون ب/ي)	السعر المعلن (دولار)	الدخل (مليون دولار)	الإنتاج (مليون ب/ي)	السعر المعلن (دولار)	الدخل (مليون دولار)	الإنتاج (مليون ب/ي)	السعر المعلن (دولار)	الدخل (مليون دولار)
الكويت	٦٤,٩	٢	٢,٤٨٢	١٧١٣	٣	١,٥٩٤	١٧٩٠	٣	٢,٧١	١٨٦٨
السعودية	١٣٨	٦,٣٠٦	٢,٥١	٣٦١٠	٧,٥٦	٢,٧٢	٤٥٩٧	٩,٠٨١	٢,٦٥٣	٥٤٥٥
قطر	٧	٠,٤٥	٢,٧٧٩	٢٧٦,٢	٠,٤٧٢	٢,٨٩٨	٣٠٥	٠,٤٩٦	٣,٠٢	٣١٨,٦
أبو ظبي	٣٠,٧٧	١,٢٢٨	٢,٦٥	٧٢٣	١,٦٢	٢,٢٧٧	١٠٠٠	١,٩٠٨	٢,٨٨٩	١٢١٩
العراق			٣,٦١٢			٣,٧٥٢			٣,٨٩٦	
	٣٩	١,٨٣٥	٢,٦٧٦	١,٣٧٠	١,٩٠٨	٢,٧٩٣	١٤٦٠	١,٩٩	٢,٩١٢	١٥٥٥
ليبيا	٣٠,٤	٢,٥	٣,٩١٤	٢١٠٠	٢,٥	٤,٠٦٢	٢١٥٠	٢,٥	٤,٢١٤	٢٢٣٠
الجزائر	٤٧	١,٠١٥	٣,٩١٤	١٠٩٠	١,٠١٥	٤,٠٦٢	١١٤٧	٠,٨١٢	٤,٢١٤	١١٨٢
المجموع				١٠٨٨٢,٥	المجموع		١٢٤٥٩	المجموع		١٣٨٢٧,٦

يتبع

تابع

البلد	١٩٧٦				١٩٧٧			١٩٧٨		
	الاحتياطي (ألف مليون)	الإنتاج (مليون ب/ي)	السعر المعلن (دولار)	الدخل (مليون دولار)	الإنتاج (مليون ب/ي)	السعر المعلن (دولار)	الدخل (مليون دولار)	الإنتاج (مليون ب/ي)	السعر المعلن (دولار)	الدخل (مليون دولار)
الكويت		٣	٢,٨٥٥	١٩٢٠	٣	٢,٩١٥	١٩٨٠	٣	٣,٠٦٧	٢١١٠
السعودية		١٠,٨٩٧	٢,٨٨٧	٦٩٢٠	١٣,٠٧٦	٣,٠٣١	٩٠٠٠	١٥,٦٩١	٣,١٧٦	١٠٧٦٠
قطر		٠,٥١١	٣,١٧٦	٣٤٢	٠,٥٣٦	٣,٣٣٧	٤١٠	٠,٥٦٣	٣,٥٠٤	٤٣٣
أبو ظبي		٢,١٢٨	٣,٠٣٤	١٤١٧	٢,٢٦٨	٣,١٨٣	١٥٨٥	٢,٥٤٨	٣,٣٤٨	١٨٩٧
العراق		٤,٠٨٢			٤,٢٧٤			٤,٤٧٤		
		٢,٠٧	٣,٠٦٥	١٦٩٠	٢,١٧	٣,١٧٢	١٨٤٠	٢,٢٨	٣,٣٣	١٩٨٨
ليبيا		٢,٥	٤,٤١٢	٢٣٤٠	٢,٥	٤,٦١٧	٢٤٨٠	٢,٥	٤,٨٢٨	٢٦٠٠
الجزائر		٠,٨١٢	٤,٤١٢	١٢٣٣	٠,٨١٢	٤,٦١٧	١٣٧٢	٠,٨١٢	٤,٨٢٨	١٣٢٠
المجموع				١٥٨٦٢	المجموع		١٨٥٦٧	المجموع		٢١١٠٨

يتبع

تابع

البلد	١٩٧٩				١٩٨٠		
	الاحتياطي (ألف مليون)	الإنتاج (مليون ب/ي)	السعر المعلن (دولار)	الدخل (مليون دولار)	الإنتاج (مليون ب/ي)	السعر المعلن (دولار)	الدخل (مليون دولار)
الكويت		٣	٣,٢٢	٢٢٢٠	٣	٣,٣٨٨	٢٣٥٠
السعودية		١٨,٨٢٩	٣,٣٣٦	١٣٨٨٠	٢٢,٥٩٦	٣,٥	١٨٦١٠
قطر		٠,٥٩١	٣,٧١٣	٤٧٩	٠,٦٢١	٣,٨٩٤	٥٢٩
أبو ظبي		٢,٨٥٣	٣,٥١٦	٢١١٩	٣,١٩٦	٣,٦٨٦	٢٦٥٩
العراق		٢,٤	٤,٦٨			٤,٨٩	
			٣,٤٩	٢٢٠٠	٢,٥٣	٣,٦٦	٢٤٠٠
ليبيا		٢,٥	٥,٠٤	٢٦٩٠	٢,٥	٥,٢٧٤	٢٨٨٠
الجزائر		٠,٨١٢	٥,٢٧٤	١٤٤٢	٠,٨١٢	٥,٠٤	١٣٨٥
المجموع				٢٥٠٣٠	المجموع		٣٠٨١٣

السعر المعلن: طبقاً لاتفاقية طهران فإن السعر المعلن يزداد بمقدار ٢,٥ بالمئة + ٥ سنتات سنوياً خلال الثلاث سنوات الأولى، من عام ١٩٧٣ حتى عام ١٩٧٥، وقد قدرنا أن تكون الزيادة ابتداء من عام ١٩٧٦ بمقدار ٣,٥ بالمئة + ٥ سنتات سنوياً.

الجدول رقم (٤)

استهلاك العالم من النفط والغاز الطبيعي وطاقة التكرير

(بملايين الأطنان سنوياً)

المنطقة	١٩٧١		١٩٧٥		١٩٨٠		التغير في طاقة التكرير المقدرة عام ١٩٨٠ بالنسبة لعام ١٩٧٥
	الاستهلاك	طاقة التكرير	الاستهلاك	طاقة التكرير	الاستهلاك	طاقة التكرير	
افريقيا والشرق الأوسط	٩٩	١٦٢	١٥١	٢٤٦,١	٢٢٧	٣٧٢	١٢٥,٩
أمريكا الشمالية	٧٩٢,٤	٧٢٤,٨	١٦٣٤	٨٨١,٧	١٨٢٢	٩٨٦	ـ ١٠٤,٣
آسيا والمحيط الهادي واليابان	٣٤١	٣٠٧	٥٩٢	٤٨١,٩	٨٩٤	٧٩٢	ـ ٣١٠,١
أمريكا اللاتينية	١٤٨	٢٧٧	٢٢١	٢٨٣,٩	٣٠٢	٣٨٦	١٠٢,١
أوروبا الغربية	٦٥٢	٧٩٠	٩٣٦	١١٩٨,٤٥	١١٦٩	١٤٨٢	٢٨٣,٥٥
العالم الشيوعي	٣٦٩,٣	٣٦٩,٣	٨٤٢	٦١٥,٨	١١١٩	٨١٢	١٩٦,٢

إن الوقت قد حان ليقوم تعاون عربي صادق مخلص في مجال صناعة النفط، وفي مجال استثمار عوائد النفط في صناعات محلية مشتركة في الوطن العربي، وأضمن طريقة لبدء هذا التعاون هي كما ذكرنا في مجال صناعة النفط مستخدمين النفط المؤمم ونفط المشاركة، فتقوم شركات للتكرير وشركات للنقل بالناقلات وبخطوط الأنابيب. ويمكن تلخيص المخطط الذي يدور في أذهاننا على النحو التالي:

أولاً: الاحتياطي النفطي

تدل التقارير التي نشرتها شركات النفط العالمية على أن الأرض العربية تحتوي على أكثر من ٥٠ بالمئة من احتياطي النفط في العالم الذي يمكن إنتاجه بالطرق المعروفة لدى صناعة النفط حالياً. ويقدر خبراء النفط في العالم أن يزيد احتياطي البلاد العربية من النفط في السنوات القادمة إذا ما نشطت عمليات البحث والتنقيب في تلك البلاد، علماً بأن احتياطي النفط في الولايات المتحدة الأمريكية وبقية بلاد نصف الكرة الغربي يتناقص عاماً بعد عام. كما أنه ليس بالإمكان الاعتماد على الاكتشافات النفطية في الاتحاد السوفياتي والصين لأن معدل استهلاكهما من النفط يتزايد نظراً لتطورهما السريع وزيادة السكان فيهما. كما أن الاكتشافات التي تمت في ألاسكا وفي بحر الشمال لا يمكن أن تكون كافية لسد الطلب المتزايد على النفط في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية لعوامل كثيرة أهمها العوامل الطبيعية التي جعلت تكلفة إخراج هذا النوع من النفط وإيصاله إلى الأسواق باهظة التكاليف وبعضها يكاد يكون إخراجه وإيصاله إلى الأسواق مستحيلاً من الناحية المادية والفنية كنفط ألاسكا. والجدول رقم (٥) يعطينا فكرة عن احتياطي وإنتاج الوطن العربي من النفط الخام والغاز الطبيعي مقارناً مع احتياطي وإنتاج العالم من النفط الخام والغاز الطبيعي.

ثانياً: الإنتاج

قدر إنتاج العالم من النفط الخام في مطلع عام ١٩٧٣ بحوالى ٤٩,٦٩٨ مليون برميل يومياً أنتج منها من البلاد العربية ما مقداره ١٥,٨٥٦ مليون برميل يومياً كما يظهر في الجدول رقم (٥) المرفق.

الجدول رقم (٥)

إنتاج واحتياطي الوطن العربي من النفط الخام والغاز الطبيعي مقارناً بإنتاج واحتياطي النفط الخام والغاز الطبيعي في العالم في مطلع عام ١٩٧٣

الدولة أو المنطقة	الإنتاج		الاحتياطي	
	من النفط الخام (ألف ب/ي)	من الغاز الطبيعي (مليون قدم³ يومياً)	من النفط الخام (مليون ب/ي)	من الغاز الطبيعي (بليون قدم مكعب)
أبو ظبي	١٠٠٠	...	٢٠٧٦٨	١٢٠٠
البحرين	٧٢	٠,٣	٦٣١	٥٠٠٠
دبي	١٣٠	...	٢٠٠٠	١٠٠٠
عمان	٢٧٦	...	٥٠٠٠	١٧٥٠
قطر	٤١٠	٠,٢	٧٠٠٠	٨٠٠٠
الكويت(*)	٣٠٢٢,٥	١٤,١	٧٢٩٠٠	٣٦٧٥٠
السعودية(*)	٥٥٢٧,٥	...	١٤٦٠٠٠	٥٣٧٥٠
العراق	١٧٠٠	٠,٠	٢٩٠٠٠	٢٥٠٠٠
سوريا	١٢٠	...	٧٢٥٠	٧٠٠
مصر	٢٢٧	٥,٢	٥٢٠٠	٧٥٠٠
ليبيا	٢٢٣٠	٠,٥	٣٠٤٠٠	٢٧٥٠٠
تونس	٨٠	٠,٥	١٠٠٠	١٠٠٠
الجزائر	١٠٦١	٩,٣	٤٧٠٠٠	١٠٥٠٠٠
المغرب	٠,٣	٦	١	١٥
المجموع	١٥٨٥٦,٣	٣٦,١	٣٧٤١٥٠	٢٧٤١٦٥
العالم	٤٩٦٩٨,٦	٤٠٣٣,٧	٦٦٦٨٨٣	١٨٨٢٨٧٤
نسبة البلاد العربية إلى العالم (بالمئة)	٣١,٩٠	٠,٨٩	٥٦,١٠	١٤,٥٦

(*) بما في ذلك حصتها من المنطقة المحايدة الكويتية ـ السعودية.

من هذا الجدول نرى كيف أن الأمة العربية في شمال افريقيا وفي الخليج العربي أنتجت ما مقداره ٣١,٩٠ بالمئة من مجموع إنتاج العالم، علماً بأنه يمكن زيادة معدل

الإنتاج من حقولنا النفطية العربية زيادة كبيرة بسبب ضخامة حجم الاحتياطي فيها.

ثالثاً: التكرير

إذا قلنا إن الشركات الأجنبية قد قصرت بواجباتها حيال البلاد العربية، فإننا لا نكون متجنين على هذه الشركات. فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية وهي تطبق مبدأ تنوع مصادر الإنتاج النفطي، وهذا معناه أنها كانت تبني معامل التكرير في أماكن متوسطة بين مصادر الإنتاج ومصادر الاستهلاك، أو تبنيها في أماكن الاستهلاك نفسها. وهذا هو الغالب. وقد حرمت بعملها هذا البلاد المنتجة والمصدرة للنفط من حقها الطبيعي في إقامة الصناعات النفطية في بلادها من مصادرها الطبيعية، فأقامت صناعة تكرير كبرى في المراكز الصناعية التي تستهلك المواد النفطية في أوروبا الغربية مستخدمة النفط العربي والفنزويلي وكأن موارد النفط تستخرج محلياً.

وهذا هو الذي جعلنا نرى بلداً كهولندا يستورد ويكرر من المواد النفطية أربعة أضعاف الكميات التي يستهلكها محلياً، ووجدنا أن إيطاليا قد كررت في عام ١٩٧١ ما يعادل ١٦٧,٩ مليون طن مع أنها لا تستهلك أكثر من ٩٢,٣ مليون طن سنوياً والباقي صدرته إلى الخارج.

وفي إيطاليا يعلقون أهمية كبرى على صناعة التكرير باعتبارها صناعة محلية توفر الكثير من العملات الصعبة ومن فرص التوظيف للمواطنين الايطاليين. ومعظم النفط الذي يتم تكريره في إيطاليا يأتي من البلاد العربية في شمال افريقيا أو في منطقة الخليج العربي.

والجدول رقم (٦) يوضح ما تستورده بعض بلاد أوروبا الغربية من المواد النفطية وطاقة تكرير تلك البلاد والفائض عن استهلاكها المحلي الذي يصدر إلى الخارج.

إن صناعة التكرير مهمة جداً في هذه المرحلة من مراحل التعاون العربي، فإذا نظرنا إلى طاقة التكرير في البلاد الاستهلاكية الكبيرة ومقدار حاجة هذه البلاد إلى المواد النفطية في السنوات القادمة، لوجدنا أن أمامنا مجالاً واسعاً لإقامة صناعة تكرير مشتركة في الوطن العربي تساهم بها الحكومات العربية المختلفة التي لديها النفط الخام ورؤوس الأموال اللازمة لإقامة هذه المعامل في أماكن معينة من البلاد العربية. فمثلاً تقوم صناعة مشتركة للتكرير في منطقة الخليج العربي تملكها وتديرها البلاد العربية هناك، ويكون مكانها مناسباً ومتوسطاً بحيث يسهل نقل النفط الخام إلى تلك الأماكن، كما يجب أن تكون أماكن هذه المعامل قرب موانئ تستطيع الناقلات الكبيرة الرسو فيها، ومن هذه الصناعة تتفرع الصناعات الأخرى كصناعة الأسمدة وصناعة

الكيماويات النفطية وصناعة تحضير المواد البروتينية من الغاز الطبيعي أو من المنتجات النفطية التي تحتوي على مادة البارافين وصناعة تحضير البروتينات من المواد النفطية التي ينتظر لها مستقبلاً واسعاً نظراً لزيادة السكان في العالم التي ستؤدي إلى زيادة الطلب على المواد الغذائية البروتينية. هذه الزيادة ستؤدي إلى توسيع المصانع وزيادة طاقاتها الإنتاجية، وبالتالي تنخفض تكاليف الإنتاج مع زيادة الكميات المنتجة. أما في الشمال العربي الافريقي فيمكننا إقامة معامل تكرير من النوع الذي تسميه صناعة النفط بمعامل التكرير التي تقع بين أماكن الإنتاج وأماكن الاستهلاك ولو أن بعضها يقع في أماكن منتجة ومصدرة للنفط كليبيا والجزائر أو في أماكن مستهلكة للنفط كجمهورية مصر العربية. وهناك أهمية كبرى لقيام صناعة تكرير للمواد النفطية في حوض البحر الأبيض المتوسط لوجود عدد كبير من البلاد المستهلكة للمواد النفطية فيه، وكذلك لوجود خطوط أنابيب تنقل النفط إلى سواحله من صحارى البلاد العربية في الخليج وفي الشمال الافريقي، وفي الوقت نفسه توجد خطوط أنابيب على جانبه الشمالي تنقل النفط الخام والمنتجات إلى أقطار أوروبا. ان برميل النفط الذي تنتجه الشركات من أراضينا يكلف هذه الشركات دولارين إلى ثلاثة دولارات، ولكن قيمته ترتفع بعد تكريره إلى أكثر من عشرة دولارات في الأسواق المستهلكة، وقد آن الأوان لكي يستفيد الاقتصاد العربي من هذا الوضع.

إن لدينا الآن من النفط الخام ما يبرر قيام صناعة تكرير عربية تستخدم الأنواع المختلفة من النفط العربي فإذا أقمنا معامل تكرير على سواحل البحر الأبيض المتوسط تستخدم خليطاً من نفط الخليج ونفط الشمال الافريقي، فسينتج عن هذا الخليط سلسلة من المنتجات النفطية تناسب نمط الطلب الأوروبي والأمريكي، وستتيح إمكانية تصدير المنتجات إلى أوروبا وأمريكا. وفي الوقت الحاضر يصل النفط العراقي والسعودي إلى موانئ شرق البحر الأبيض المتوسط، ويزيد مقدار كميات النفط العراقية والسعودية التي تصل بالأنابيب يومياً إلى شواطئ هذا البحر عن مليون ونصف مليون برميل في اليوم الواحد. وعلى سبيل المثال يمكننا أن نبدأ على النحو التالي:

تقوم كل من السعودية والكويت والعراق وليبيا والجزائر ببناء معامل تكرير مشتركة في موانئ البحر الأبيض المتوسط المناسبة. فيمكن مثلاً إقامة معمل تكرير في بانياس في سوريا أو في صيدا في لبنان أو في الاسكندرية [في مصر] أو في طبرق في ليبيا أو في أرزو في الجزائر. ويمكن أن تتحول معامل التكرير هذه إلى مراكز صناعية كبرى تخدم الوطن العربي كله وتصدر المنتجات النفطية والبتروكيماوية إلى أوروبا الغربية وأمريكا وبأسعار معتدلة.

الجدول رقم (٦)

طاقة تكرير واستهلاك النفط في بعض دول غرب أوروبا عام ١٩٧١

(بملايين الأطنان سنوياً)

الدول	طاقة التكرير	الاستهلاك المحلي	الفائض أو النقص في طاقة التكرير بالنسبة إلى الاستهلاك المحلي
اليونان	٥,١	٧,٣	- ٢,٢
ايطاليا	١٦٧,٩	٩٢,٣	٧٥,٦
هولندا	٨٠,٢	٣٥,٨	٤٤,٤
اسبانيا	٣٨,٢	٢٦,٩	١١,٣
المملكة المتحدة	١٢٢,٨	١٠٢,٨	٢٠
ألمانيا الغربية	١٢٤,٧	١٣٢,٨	- ٨,١
فرنسا	١٢٦,٤	١٠٣	٢٣,٤
بلجيكا	٣٣,٧	٢٨,٦	٥,١
السويد	١١,٧	٢٨,٤	- ١٦,٧
سويسرا	٨,٦	١٣,٢	- ٤,٦
النرويج	٦,١	٧,٩	- ١,٨
الدانمارك	٩,٨	١٨,٣	- ٨,٥
المجموع	٧٣٥,٢	٥٩٧,٣	١٣٧,٩

المصادر: *International Petroleum Encyclopædia* (1972), pp. 50, 290 and 296; *PB Statistical Review of the World Oil Industry* (1971), p. 80, and *Petroleum Press Service* (October 1972).

إن الذي يدفعنا إلى تقديم مثل هذا الاقتراح هو الاقتناع بأن الظروف المؤاتية والعوامل المختلفة الكثيرة تجعل مثل هذا العمل مفيداً وناجحاً، فنحن نرغب في سد الفراغ القائم بين الإنتاج والاستهلاك في الأسواق الكبرى كأمريكا التي ستكون محتاجة إلى نحو ثمانية ملايين برميل (على الأقل) من النفط العربي يومياً عام ١٩٨٥، كما أن أوروبا الغربية تأخذ منا ما يعادل ١٠ ملايين برميل في اليوم الواحد حالياً. ونحن نتطلع إلى أن نصدر لها بعد عام ١٩٧٥ ما لا يقل عن مليوني برميل يومياً من المنتجات النفطية وثلاثة ملايين برميل يومياً إلى شرق الولايات المتحدة الأمريكية. ويمكن لمعامل التكرير المقترحة في الخليج العربي أن تصدر بعد عام ١٩٧٥ ما لا يقل عن مليوني برميل في اليوم الواحد من المنتجات النفطية إلى اليابان. إننا نستطيع بسهولة أن نتحكم بكميات النفط التي نصدرها خاماً وبالكميات التي نكررها ونصدرها على شكل منتجات.

والأرقام التي ذكرتها متواضعة جداً، وكل الدلائل تشير إلى أننا نستطيع أن

نوسع طاقة التكرير في بلادنا ونقيم صناعات مشتركة للأسمدة الكيماوية النتروجينية والفوسفاتية بجوار مصانع التكرير. ولا شك أن تجاربنا المريرة مع المصارف الأجنبية واقتناء العملات الأجنبية قد أقنعتنا أن أضمن سبيل لحفظ أموالنا يكون إما بترك النفط في الأرض أو استخراجه واستخدام عوائده في صناعات فوق الأرض العربية.

إن سبب اختيارنا لصناعة التكرير في مركزين في الوطن العربي أحدهما في الخليج العربي والثاني على البحر المتوسط هو أنه إذا أتينا بالنفط السعودي وبالنفط الليبي أو الجزائري وخلطناهما بنسب مئوية معينة وأدخلنا الخليط إلى معمل تكرير موحد، فسيكون بإمكاننا أن نتحكم في نوع وكميات المنتجات التي نريد إنتاجها من هذا المعمل. فيمكن مثلاً إضافة نفط عراقي أو سعودي بنسبة ٦٠ بالمئة إلى نفط ليبي أو جزائري بنسبة ٤٠ بالمئة لتكوين نسب معينة من المنتجات تناسب الطلب الإيطالي أو الفرنسي. وعملية الخلط هذه عملية اقتصادية تخفض نفقات التكرير، لأن النسبة المئوية لمادة الكبريت في نفط الخليج تقل نتيجة لعملية الخلط وبالتالي تقل تكلفة التكرير وترتفع قيمة المواد المكررة.

أما عملية نقل النفط العربي الخام بالناقلات أو بالأنابيب إلى أوروبا وأمريكا، فإن أسطول الناقلات الذي ستنشئه منظمة الدول العربية المصدرة للنفط يمكن أن يضم ناقلات كبيرة لنقل النفط الخام وناقلات متوسطة وصغيرة الحجم لنقل المنتجات النفطية والمواد البتروكيماوية. ويمكن لهذه الناقلات أن تخدم معامل التكرير في المناطق العربية المختلفة وأن تسهل عملية تصريف النفط الخام ومنتجاته. ونحن بأشد الحاجة لبناء أسطول ناقلات كبير يتناسب وحجم صادراتنا من النفط الخام والمنتجات النفطية، والجدول رقم (٧) يظهر بوضوح أننا لم ندخل هذا المجال بعد، وأسطول الناقلات الوحيد الذي أمكن ذكره في سجل الأسطول العالمي للناقلات هو الذي تملكه شركة الناقلات الكويتية كما يظهر من الجدول المذكور.

ومع أن نقل المنتجات النفطية بالناقلات يكلف أكثر من نقل النفط الخام، إلا أن الفوائد من عمليات النقل ـ حيث نملك الناقلات ونديرها بأنفسنا ـ تجعل العائد العام أكبر. كما أنه بالإمكان استخدام خطوط الأنابيب الحالية لنقل النفط الحكومي كخطوط التابلاين إلى جانب إقامة خطوط جديدة لنقل النفط الكويتي ونفط إمارات الخليج إلى حوض البحر الأبيض المتوسط.

ويمكننا من جهة أخرى أن نتطلع إلى استخدام منتجات مصانع الحديد في بعض البلاد العربية كالجزائر وجمهورية مصر العربية لمد صناعة النفط العربية بما تحتاجه من مواد لبناء خطوط الأنابيب والمواسير اللازمة للحفر والتبطين والإنتاج ولبناء خطوط أنابيب جديدة لنقل نفط الخليج إلى البحر الأبيض المتوسط، ويمكن لمصانع الحديد في بلادنا أن تساهم في صناعة بناء ناقلات وبواخر تجارية تمد الأسطول العربي للناقلات والبواخر التجارية بما تحتاجه في المستقبل.

الجدول رقم (٧)

أسطول الناقلات في العالم

البلد	نهاية يونيو ١٩٧٢ (ألف طن ساكن)	النسبة المئوية	نهاية ديسمبر ١٩٧٢ (ألف طن ساكن)	النسبة المئوية	ناقلات في طور الإنشاء (ألف طن ساكن)	المجموع (بالمئة)
ليبريا	٤٣١٠٥	٢٥	٤٥٩٣٢	٢٦	...	...
المملكة المتحدة	٢٥٠٥٥	١٥	٢٤٩٢٦	١٤	٨٥٨١	٣٤
اليابان	١٨٨٣١	١١	١٩٨٩٥	١١	١٣٠٣٠	٦٥
النرويج	١٨٨٣١	١١	١٩٠٦٣	١١	١٠٧٩٣	٥٧
اليونان	٨٤٩١	٥	٩٣٨٥	٥	...	...
الولايات المتحدة	٩٤٢١	٦	٩٣٦٦	٥	٤٧٢٧	٢٩
فرنسا	٧٤٣٧	٤	٧٩٢٦	٤	٣٨٨٣	٤٩
بناما	٥٦٣٧	٣	٦٤٦١	٤	...	...
ايطاليا	٤٨٧٤	٣	٤٧٢٦	٣	٢٧١٠	٥٧
الاتحاد السوفياتي	٤٣٤٤	٣	٤٣٧٨	٢	...	...
السويد	٢٩٨٠	٢	٣٧٢٨	٢	٢٨٣٢	٧٦
المانيا	٣٤٢٩	٢	٣٣٤٥	٢	...	...
هولندا	٣٣٥٦	٢	٣٣١٨	٢	...	...
الدانمارك	٢٨٦٣	٢	٣١٤٧	٢	٣٠٤٧	٩٧
اسبانيا	٢٤٩٤	١	٢٦٠٠	١	٢٤٥٦	٩٤
فنلندا	١١٨٣	١	١١٨٣	١	...	...
البرازيل	٨٢٧	٠,٥	٨٢٩	٠,٥	...	...
الكويت	٧٩٦	٠,٥	٧٩٦	٠,٤	...	...
دول أخرى	٨٠٢١	٥	٨١٧٦	٤	...	...
المجموع	١٧١٣٦٦	١٠٠	١٧٩١٨٠	١٠٠		

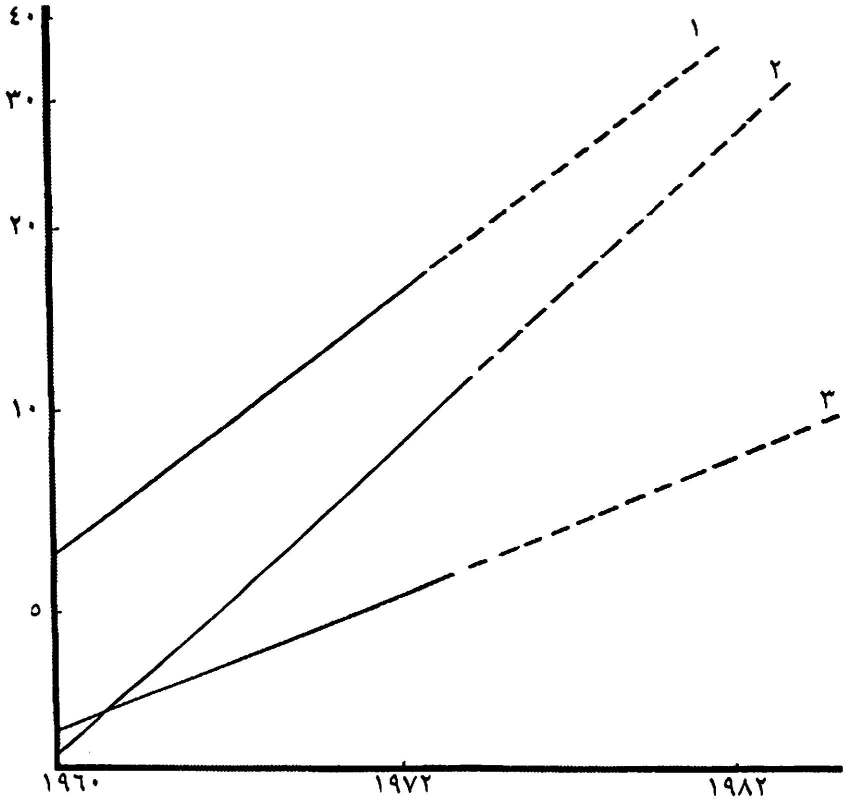
المصدر: *Petroleum Press Service* (October 1972).

إن الذين عاصرونا منذ عشرين عاماً وعرفوا وضع صناعة النفط العربية حينذاك ووضعها الحالي يجدون مبررات لتفاؤلنا. فهذا الجيل مدعو للمحافظة على الثروات العربية القومية وتسخيرها لمصلحة الإنسان العربي في هذا الجيل والأجيال القادمة. ولكي نحقق أحلامنا لا بد لنا من استخدام العلم والفرص المتاحة لنا، ونحن إلى الآن لم نستخدم الفرص التي أتاحتها لنا صناعة النفط لرفع مستوى معيشة الإنسان العربي في موطن النفط وضمان استمرار الرخاء المؤقت الذي أتاحته له فرص وجود النفط

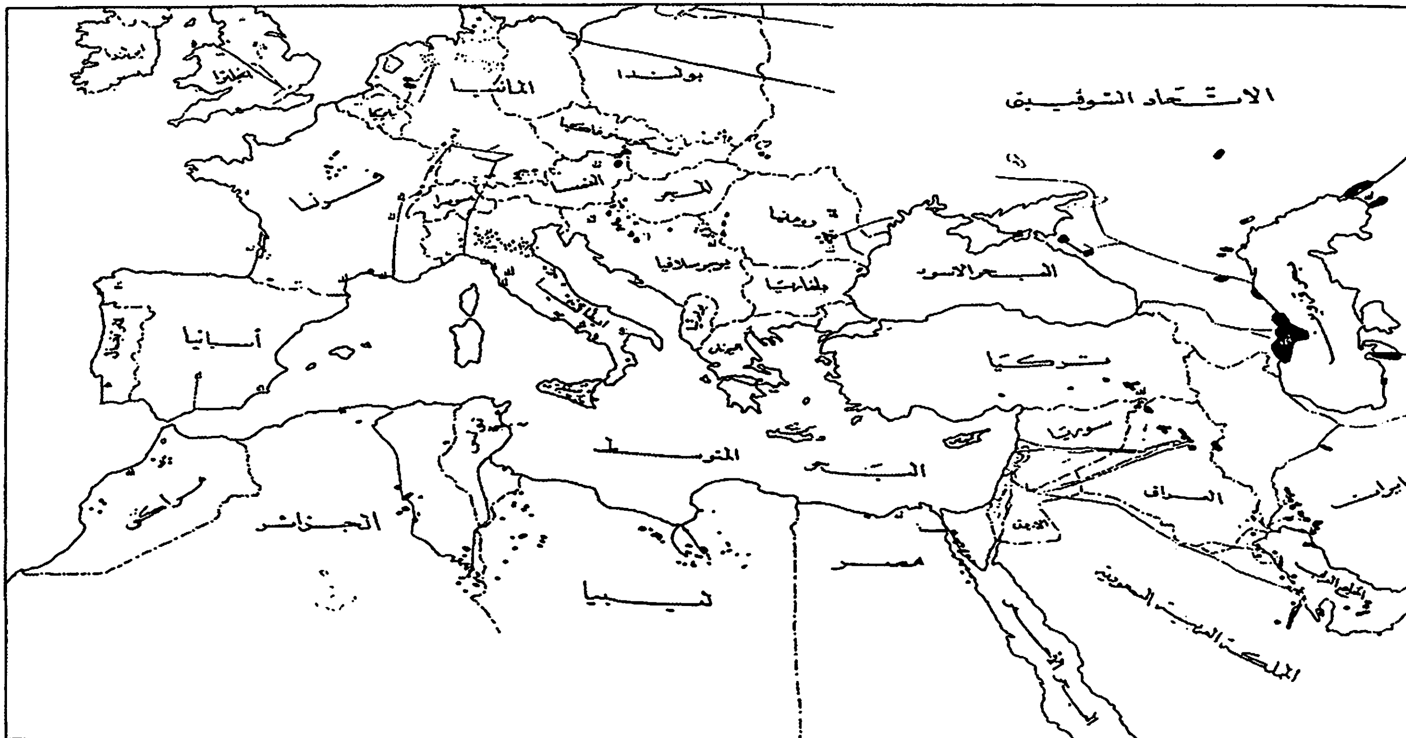
تحت أرضه. ومن الممكن بالتخطيط على مستوى كل المنتجين والمصدرين للنفط أن نزيد من الفوائد المتحققة لأصحاب النفط وللعرب الآخرين وكفانا ما عانيناه حتى الآن من تعنت الشركات الأجنبية وتوجيهها لصناعة النفط العربية الوجهة التي تحقق مصالح الدول التي تنتمي إليها هذه الشركات.

إن عام ١٩٧٣ يجب أن يكون نقطة انعطاف في تاريخ أمتنا، ويجب علينا تحقيق وحدتنا بادئين بربط مصالحنا الاقتصادية ببعضها البعض ليكون في الإمكان تذليل كل الصعوبات التي تعترض قيام وحدة سياسية وعسكرية عربية.

استهلاك المواد النفطية في العالم غير الشيوعي والولايات المتحدة الأمريكية
(ببلايين البراميل سنوياً)



١ ـ مجموع استهلاك العالم غير الشيوعي من المواد النفطية.
٢ ـ استهلاك العالم غير الشيوعي ما عدا الولايات المتحدة الأمريكية من المواد النفطية.
٣ ـ استهلاك الولايات المتحدة الأمريكية من المواد النفطية.



النشاط النفطي في الوطن العربي وحوض البحر المتوسط

ليبيا دائماً في المقدمة(*)

في صيف عام ١٩٧٠ تمكنت الثورة الليبية من انتزاع حقوق لها لدى شركات النفط لم يسبق لأية دولة عربية أو غير عربية أن حصلت عليها لفائدة شعبها. فعلى الرغم من كل ما قامت به منظمة (الأوبك) من تحسين لشروط الامتيازات ومنع انخفاض الأسعار، فقد كانت هذه المنظمة العظيمة بحاجة إلى وجود ثوار كثوار ليبيا ينتزعون بالتشريع ومن جانب واحد حقوق بلادهم من شركات احتكارية فرضت سيطرتها على الثروات النفطية الليبية وسخرتها لمصلحتها وضد مصالح الشعب العربي في ليبيا. وكانت حكومات ما قبل الثورة عاجزة ضعيفة أمام سيطرة الشركات الأجنبية. كما كانت الصفقات تعقد بين رجال القصر ورؤساء الشركات وكلها مجحفة بشكل مخجل. أما وزراء النفط الذين كان بعضهم ضالعاً في التفريط بحقوق الشعب مع رجال القصر فقد كانوا يبصمون على ما يتفق عليه ممثلو الشركات ورجال القصر. ولما قامت ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة تغير الوضع فجأة وأصبح السيد هو الذي كان مسوداً وأصبح الفرد الليبي يشعر فعلاً بأنه صاحب الأرض وصاحب الثورة والثروة.

لقد كانت ليبيا الثورة واعية ومتفهمة للوضع النفطي في بلدها وارتباطه بوضع صناعة النفط في العالم وكانت قوة الثوار التفاوضية على أشدها. فالبلاد تملك احتياطياً نفطياً كبيراً، وهي لا تحتاج إلى نشاط واسع من قبل شركات النفط، وكان بالإمكان أن يؤجل البحث عن رواسب نفطية جديدة، كما كان مستوى الإنتاج النفطي من آبار ليبيا أعلى بكثير من احتياجات الوطن الليبي. كما أن هذا المستوى من الإنتاج لم يكن ـ في كل الحالات ـ تتبع فيه الأصول العلمية في إنتاج النفط، مما سبب ضرراً كبيراً للحقول التي كانت تنتج بطاقة تزيد على قدرتها. كما أن الأسعار التي كانت الشركات

(*) نشر في: **نفط العرب**، السنة ٨، العدد ١٢ (أيلول/ سبتمبر ١٩٧٣)، ص ١١ ـ ١٣.

تحاسب على أساسها بلغت في بعض الحالات دولاراً ونصف للبرميل فقط، مما ألحق أضراراً باهظة بالدخل النفطي الليبي.

كانت الشركات الاحتكارية تخفض ثمن البرميل المدفوع لليبيا وكانت تغطي هذا الانخفاض عن طريق زيادة الإنتاج مما يؤدي إلى زيادة الإيرادات من النفط، وهذا ولا شك كما ذكرنا قد سبب أضراراً كبيرة كما حدث لحقل انتصار (ادريس سابقاً) الذي كانت تستغله شركة أوكسيدنتال قبل أن تؤمم الحكومة الليبية (٥١ بالمئة من أسهمها).

لقد استطاعت ثورة الفاتح من سبتمبر أن تزيل الغبن اللاحق بالشعب الليبي سياسياً واقتصادياً وكانت السياسات التي اتبعتها في هذا المجال نموذجاً يحتذى للآخرين. فقد أدخلت حكومة الثورة عناصر جديدة في العلاقات بين حكومات البلاد المنتجة والمصدرة للنفط وبين الشركات الأجنبية العاملة في بلادها. وأهم ما أدخلته ليبيا هو أنها ولأول مرة في الوطن العربي والشرق الأوسط طبقت فكرة فنزويلا التي كانت تطالب بتقنين الإنتاج ورفع الأسعار. وقد اتبعت حكومة الثورة الليبية هذا الأسلوب وبدأت تخفض الإنتاج من كل بئر ومن كل حقل، فانخفض الإنتاج الليبي العام من النفط الخام إلى ٢,٥ مليون برميل يومياً بعد أن كان قد ارتفع قبل الثورة إلى ٣,٦ مليون برميل يومياً.

هذا الأسلوب الرادع لقن الشركات درساً لن تنساه، فقد كانت في الماضي تزين لحكومات البلاد المنتجة والمصدرة للنفط زيادة الإنتاج على حساب الأسعار، وكانت تقول: اخرجوا النفط من الأرض لأن الطاقة الذرية ستحل محل النفط قريباً وستقل أهمية النفط ومنتجاته، وبالتالي يقل دخلكم من النفط لأن أسعاره ستنخفض. فهيا دعونا نخلصكم من نفطكم ونضع لكم ذهباً في البنوك الأجنبية!! وكانت هذه الحكومات لسوء الحظ تثق بما تقوله الشركات والمستشارون الأجانب، فأخذت تتسابق في إخراج النفط وبيعه بأرخص الأسعار وترتب على ذلك أن أنتجت الحقول أكثر من طاقتها وأن الأموال التي كدست في البنوك الأجنبية أخذت تنخفض قيمتها، فخسر العرب ما لا يقل عن ٢٥٠ مليون جنيه بسبب تخفيض قيمة الجنيه الاسترليني وما لا يقل عن ٦٠٠ مليون دولار مع انخفاض قيمة الدولار الأمريكي في أول هذا العام.

إن ليبيا الثورة قلبت هذا الوضع رأساً على عقب، أي عكس ما كانت تدعو إليه الشركات. فأصرت على رفع قيمة النفط وتخفيض الإنتاج، مما أدى إلى زيادة دخل ليبيا من البرميل الواحد بمقدار يتراوح بين ٢٥ و٣٠ سنتاً عن كل برميل يصدر من ليبيا. كما أنها أصرت على أن ترفع ضريبة الدخل على الشركات من ٥٠ بالمئة إلى ٥٥ بالمئة من صافي الأرباح.

وأخيراً فإنها أصرت على أن لا يكون السعر المعلن ثابتاً كما حدث في الستينيات حيث بقي السعر بدون تغيير لمدة تقارب العشر سنوات، كما طلبت أن تتغير الأسعار

المعلنة بنسبة مئوية من أجل تعويض حكومات البلاد المصدرة للنفط عن انخفاض قيمة العملات الأجنبية نتيجة التضخم المالي، وبالتالي زيادة قيمة المشتروات من البلاد المستهلكة للنفط.

هذه العناصر الجديدة التي أدخلتها ليبيا في العلاقات بين الشركات والبلاد المنتجة للنفط هي القاعدة التي قامت عليها اتفاقية طهران التي أبرمت في شهر فبراير ١٩٧١ بين الشركات الأجنبية المنتجة للنفط في منطقة الخليج العربي وحكومات تلك البلاد. هذه الاتفاقية قد رفعت ـ كما حدث في ليبيا ـ الضريبة على الشركات بنسبة ٥ بالمئة، فأصبحت ٥٥ بالمئة وزادات الأسعار المعلنة للنفط هناك بما يعادل ٤٠ ـ ٥٠ بالمئة أو ٤٠ سنتاً لكل برميل. كما اتبعت طريقة ليبيا في رفع الأسعار المعلنة سنوياً، فأصبحت تزيد بما يعادل ٢,٥ بالمئة من السعر المعلن+ ٥ سنتات وكل ذلك تعويضاً عن التضخم المالي. وقد اكتشفت بعد عقد الاتفاقية بين الشركات الأجنبية ودول الخليج العربي أن مبلغ ٢,٥ بالمئة + ٥ سنتات لا يعادل إلا جزءاً بسيطاً مما يحدث فعلاً من انخفاض في العملات التي تدفع ثمناً للنفط. فعقدت اتفاقية جديدة (هي اتفاقية جنيف) بين المنتجين في منطقة الخليج العربي والشركات الأجنبية، وهذه الاتفاقية متممة لاتفاقية طهران كان الهدف منها إنصاف الدول المصدرة للنفط، ولكن هذه الاتفاقية أيضاً برهنت على أنها قاصرة عن حماية حقوق المنتجين بعد انخفاض الدولار في فبراير من هذا العام، فعقدت اتفاقية أخرى معدلة لاتفاقية جنيف، وهي أقرب إلى الإنصاف ولكنها ما زالت موضع نقاش في الأوساط النفطية في البلاد المصدرة للنفط. وهذه الاتفاقية تحتم على الشركات أن تعدل الأسعار كلما تغيرت قيمة الدولار بالنسبة لمتوسط قيمة عملات تسع دول في أوروبا واليابان، فأي تغيير بنسبة قيمة الدولار إلى قيمة هذه العملات يظهر أثره على هذه الأسعار المعلنة.

ليبيا الطموحة لم تكن راضية عن اتفاقية طهران ولا عن طريقة تسعير النفط التي اتخذت في اتفاقية جنيف ولا عن الاتفاقية الأخيرة للتسعير التي عقدت في أول يونيو من هذا العام، بل واظبت على أن تشق الطريق لها وللآخرين، فأعلنت أنها تريد السيطرة على صناعة النفط في بلادها وأنها ستتبع الوسائل التي من حقها كدولة مستقلة اتباعها للحفاظ على ثروتها القومية. كما رفضت الاتفاقية المسماة باتفاقية المشاركة التي أبرمت في منطقة الخليج العربي والتي بدأ تنفيذها اعتباراً من أول يناير ١٩٧٣. وهذه التسمية يمكن اعتبارها ثوباً فضفاضاً وفق ما حدث فعلاً. فلم تقم هناك مشاركة بل عقد لشراء ٢٥ بالمئة من النفط المنتج يستمر طيلة فترة الامتياز. فالحكومات التي عقدت ما سمي باتفاقية المشاركة لا تملك أي نصيب في منشآت التكرير ووسائل النقل. ومع ذلك فإن التعويض بني على أساس طريقة ملتوية ملخصها:

إن الشركات [كانت] ترفع قيمة ما صرفته من أول يوم بدأ نشاطها في البلاد المعنية إلى قيمته الحالية بالدولار. وينتج عن ذلك أن التعويض [يحسب] على أساس القيمة الدفترية (أي قيمة المنشآت المسجلة في دفاتر الشركات) في ٣١ ديسمبر من عام ١٩٧٢. هذه القيمة بالطريقة التي اتبعتها الشركات في الحساب قد رفعت قيمة التعويض أكثر من أربع مرات عن القيمة التي كان يجب أن تدفع لحق شراء ٢٥ بالمئة من مجموع النفط المنتج. لقد رفضت ليبيا هذه الشروط المجحفة وصممت على وضع الأمور في نصابها وتصحيح كل الأخطاء التي أرغم الأشقاء في منطقة الخليج العربي على قبولها، فطالبت حكومة ثورة الفاتح من سبتمبر بـ ٥١ بالمئة من قيمة الامتيازات النفطية في ليبيا، وبدأت بمفاوضة الشركات، ولكن هذه الشركات كانت تماطل وتحاول التمويه، فعقدت ليبيا اتفاقية مع شركة ايني الايطالية حيث امتلكت الحكومة الليبية ٥٠ بالمئة من ممتلكات وأنشطة شركة ايني التي تملكها الحكومة الايطالية. ويمكن أن نعتبر أن ليبيا جاملت شركة ايني لأن الأخيرة قد اتبعت أسلوب المشاركة مع دول عربية وغير عربية. وهذه المشاركة تقضي بمناصفة كل المنشآت ومناصفة التكاليف، وبالتالي مناصفة الأرباح. وقد أظهرت ايني رغبة صادقة في التعاون مع الحكومة الليبية، بينما استخفت الشركات الانكليزية والأمريكية بمطالب الحكومة الليبية.

تأميم شركة النفط البريطانية

لشركة النفط البريطانية نشاط واسع في جميع أنحاء العالم، والحكومة البريطانية نفسها تملك ٤٨ بالمئة من مجموع أسهم هذه الشركة. كما أن قانون تأسيس الشركة يعطي للحكومة البريطانية حق الفيتو على قراراتها حتى ولو لم تملك الحكومة البريطانية أكثر من ٢٥ بالمئة من مجموع الأسهم. وبمعنى آخر فإن قرارات مجلس إدارة شركة النفط البريطانية لا بد لها قبل أن تنفذ من موافقة حكومة المملكة المتحدة. وهذا معناه بلغة عربية بسيطة أن الحكومة البريطانية تسيطر سياسياً واقتصادياً على هذه الشركة. وهذا كله قد دفع حكومة ليبيا الثورة إلى تأميم امتياز شركة النفط البريطانية في ليبيا بعد أن تواطأت الحكومة البريطانية مع الإيرانيين لاحتلال جزر الخليج العربي الثلاث حيث مكنتها من اغتصاب المكتشفات النفطية في جزيرة أبو موسى. وهكذا لم تكتف حكومة ليبيا الثورة بأن تكون مثلاً للحكومات العربية، بل برهنت على أنها قادرة في الوقت المناسب أن تشعر العالم بأن أية أرض عربية في أي مكان تعتبر تماماً كأرض ليبية. وكان هذا الرد قد هز ضمير العالم وأشعر بوضوح أن ليبيا الثورة جادة في طلب الوحدة وخلق كيان الأمة العربية الواحدة من المحيط إلى الخليج.

لقد فاوضت الحكومة الليبية شركة هانت الأمريكية التي يملكها هانت (من مدينة دالاس في ولاية تكساس) وذلك للحصول على ٥١ بالمئة من ممتلكات هذه

الشركة في حقل سرير وفي خط الأنابيب الممتد لمسافة تزيد عن ٥ آلاف كم، بالإضافة إلى ميناء التصدير في طبرق. وكانت شركة النفط البريطانية تشاركها بها قبل تأميمها. وعرضت الحكومة الليبية أن تعوضها على أساس قرار «الأوبك» القاضي بالتعويض عن القيمة الدفترية للمنشآت. ولكن شركات النفط الكبرى - شقيقات شركة النفط البريطانية - غررت بالمستر هانت وجعلته يرفض الطلبات العادلة للحكومة الليبية. فكانت النتيجة أن فقد كل شيء وأعيدت ملكية النفط إلى الشعب الليبي وأممت ممتلكات «بانكر هانت» وطلب إليه أن يقبل التعويض على أساس القيمة الدفترية للمنشآت.

لما رأت الشركات صدق حكومة الثورة الليبية في السيطرة على ثرواتها النفطية، ووجدت أنها لا تستطيع الاستغناء عن الاحتياطي الضخم من النفط الخام الذي تملكه في ليبيا، لذلك سلمت أمرها لحكومة الثورة الليبية وقبلت بشروطها وهي:

١ - أن يملك الشعب الليبي ٥١ بالمئة من الأسهم.

٢ - تعويض الشركات عن قيمة الـ ٥١ بالمئة من الأسهم على أساس القيمة الدفترية لهذه المنشآت.

٣ - تدفع قيمة التعويض على شكل خصم من الضريبة المتوجبة على الشركات للخزينة الليبية، وكذلك تدفع على شكل شراء النفط الخام المؤمم بسعر لم يصل إليه النفط أبداً في منطقة البحر المتوسط أو الخليج أو حتى في الولايات المتحدة الأمريكية. هذا السعر هو حوالى ٤,٩ دولار لبرميل النفط الليبي الذي تبلغ كثافته ٤٠° (طبقاً لمواصفات معهد البترول الأمريكي)، أي أن السعر الجديد ارتفع فجأة بما يعادل ٣٠ سنتاً عن السعر المعلن حالياً في حوض البحر المتوسط للنفط المماثل للنفط الليبي في الكثافة والتركيب الكيميائي.

وهكذا عاد الفارس الليبي ليحطم بسيف الثورة كل الأغلال التي فرضتها الشركات الاحتكارية على الحكومات العربية، وفتح أمام حكومات الخليج العربي باباً تعبر منه مطالبة في هذا العام بمثل ما طالبت به في عام ١٩٧٠ - ١٩٧١.

وهكذا انهارت اتفاقية المشاركة وأصبح واجباً على كل الحكومات الوطنية بألا ترضى بأقل مما حصلت عليه ليبيا من الشركات المستقلة الكبرى في ليبيا. هذه الشركات غير الشركات الاحتكارية الكبرى. فالشركات الأخيرة (أو الشقيقات السبع) قد رفضت حتى الآن طلب ليبيا بإعطائها ٥١ بالمئة من الأسهم على أساس القيمة الدفترية الصافية. والشركات الاحتكارية الكبرى هي: شركة أكسون الأمريكية، ستاندارد أويل أوف نيوجرسي، وهايفن إسو، وشركة شل البريطانية التي كانت ضمن شركة أوازيس الليبية، ولكنها رفضت الخضوع لقرار الحكومة الليبية فأوقف نشاطها

في ليبيا، ثم شركة ستاندرد أوف كاليفورنيا، وشركة «تكساكو»، وشركة «موبيل أويل»، والشركات الثلاث الأخيرة تكون مجموعة شركة أوموزيس التي تعمل في ليبيا. أما شركة «أكسون» فتمتلك حقل زلطن الليبي وميناء مرسى البريقة ومنشآت تسييل الغاز الطبيعي في مرسى البريقة الذي يصدر إلى إيطاليا وإسبانيا. وهذه الشركة الكبرى معرضة للتأميم الفوري في ليبيا، وهي توازن بين مصالحها في منطقة الشرق الأوسط على أساس أن خضوعها لليبيا سيرغمها على إعادة النظر في اتفاقية المشاركة في منطقة الخليج. ولكنها تنسى أو تتجاهل أن حكومات منطقة الخليج العربي ستطالب بما حصلت عليه حكومة ليبيا من الشركات المستقلة. ومن هذه الشركات المستقلة وهي الشركات التي خضعت لطلبات الحكومة الليبية: ماراثون بتروليوم ليبيا، كونتيننتال بتروليوم كومباني أوف ليبيا، وأميرادا - هيس بتروليوم كوربوريشن أوف ليبيا، وبالإضافة إلى شركة شل التي رفضت الخضوع لمطالب الحكومة الليبية كما فعلت الشركات الأخرى التي تملك معها امتياز شركة أوازيس.

إن الشركات المستقلة التي وافقت على شروط حكومة ليبيا قادرة ولا شك على أن تحل محل الشركات الكبرى في منطقة الخليج. وهي بالتعاون مع حكومات تلك البلاد قادرة على أن توصل النفط إلى أسواقه. وسترى الشركات الاحتكارية الكبرى أنها ستضطر إلى الانسحاب من ميدان البحث والتنقيب والإنتاج، وستصبح تحت رحمة الشركات المستقلة والشركات الحكومية للحصول على إمداداتها من النفط الخام.

حول تصريحات الرئيس نيكسون بشأن مقاطعة النفط العربي(*)

من المشهور عن السيد ريتشارد نيكسون رئيس الولايات المتحدة الحالي بأنه شخص عصبي ويفقد السيطرة على أعصابه بسهولة. فعندما خسر انتخابات كاليفورنيا وفشل في الحصول على أغلبية ليصبح حاكماً لولاية كاليفورنيا الأمريكية بعد خسارته في انتخابات الرئاسة أمام منافسه جون كيندي قيل يومها إن الرجل قد فقد السيطرة على أعصابه. ولما قابله رجال الصحافة الأمريكية والعالمية قال لهم ليتني لم أعرفكم ولم أركم وابتداءً من اليوم لن تجدوا شخصاً اسمه ريتشارد نيكسون تسخرون منه!! وتركهم غاضباً لأنه اعتبر أن الصحافة كانت متحيزة ضده وأن تحيزها ساعد على إسقاطه في الانتخابات للحصول على مركز حاكم ولاية أمريكية واحدة بعد أن فشل في الحصول على مركز حاكم للولايات الخمسين الأمريكية.

وفي الوقت الحاضر يمر الرئيس الأمريكي نيكسون بنفس الظروف السيئة التي كان يمر بها في أوائل الستينات. فمجلس الشيوخ يحقق في تصرفاته في فضيحة التجسس على الحزب الديمقراطي وهي القضية المعروفة بفضيحة «ووترغيت» والنيابة تحقق في تصرفات نائبه المستر اجينيو في قضية ابتزاز واستغلال النفوذ وهو في حالة لا يتمناها صديق لصديق ولا حتى مجرد إنسان لأخيه الإنسان. ولهذا فإن أي تصريحات للمستر نيكسون في هذه الأيام يجب أن ينظر إليها على أنها صادرة من إنسان أنهكته الظروف السيئة المحيطة به من كل حدب وصوب.

ولنثبت هذه الحقائق دعونا نحلل ما قاله المستر نيكسون في مؤتمره الأخير الذي هدد به العرب بمقاطعة نفطهم على أساس أنه وحلفاءه قادرون على هذه المقاطعة وتأديب العرب كما أدبوا مصدق الإيراني في أوائل الخمسينيات:

(*) نشر في: **نفط العرب**، السنة ٩، العدد ١ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣)، ص ١٨ ـ ٢٠.

أولاً: قال المستر نيكسون إن الولايات المتحدة ستبني الخط الذي سينقل النفط من المنحدر الشمالي (المتجمد) في شمال ولاية ألاسكا، الأمريكية إلى جنوب ألاسكا ومن هناك ينقل النفط بالناقلات إلى موانئ غرب الولايات المتحدة الأمريكية (ولايتي واشنطن وكاليفورنيا) وهذا سيساعد على توفير كميات كبيرة من النفط للولايات المتحدة الأمريكية.

هذا الكلام من قبل المستر نيكسون تنقصه العلمية والحساب الدقيق، فالمعروف أن كميات النفط المكتشفة في المنحدر الشمالي في ولاية ألاسكا كميات صغيرة لا تناسب حجمها والأموال التي صرفت على اكتشافها وأن تكاليف بناء الخط أكثر من ألف مليون دولار. وهناك عقبات في بناء الخط يقيمها أهالي ألاسكا الذين يريدون المحافظة على الطبيعة في بلادهم كما هي الآن بدون تعريض الحياة للتلوث الناجم عن إنتاج النفط. وعقبة أخرى هي أنه لو بدىء هذا العام ببناء الخط فإنه لن يتم قبل خمس سنوات، وأن الكميات التي يمكن الحصول عليها من ألاسكا لن تستطيع مواجهة الزيادة السنوية في الاستهلاك الأمريكي.

ثانياً: يقول المستر نيكسون إنه سيرفع جميع القيود الموجودة حالياً والتي تحول دون إنتاج الغاز الطبيعي بكميات كبيرة كما أن حكومته ستجمد القيود التي تحول دون رفع أسعار هذا الغاز الطبيعي. هذا الكلام جميل ولكن كميات الغاز الطبيعي الموجودة في الولايات المتحدة محدودة وزيادة إنتاجها تتوقف على زيادة إنتاج النفط الخام الذي يرافقه الغاز الطبيعي. والنفط الخام تقل كميات الإنتاج منه سنوياً نظراً لقلة الاكتشافات النفطية الجديدة. فهذا حل مؤقت ولا يستطيع أن يغني أمريكا عن الاستيراد.

ثالثاً: يقول المستر نيكسون بأنه سيشجع التوسع في إنتاج الكهرباء من الطاقة الذرية كما يشجع إنتاج النفط الخام من حجر السجيل والغاز الطبيعي من الفحم. وهذه أيضاً عمليات مشكوك فيها ولا يمكن تحقيقها على المدى القصير، وقد تكون هذه الأشياء قابلة للتحقيق في المستقبل البعيد، أي بعد نهاية هذا القرن لأن مستقبل الطاقة الذرية كما يقول العلماء الأمريكيون والانكليز والأوروبيون يحتاج إلى مدة طويلة للتغلب على العقبات التي تعترض توليد الطاقة من الذرة، وأهمها الوصول إلى أفضل الطرق لاستخدام الطاقة الذرية في توليد الطاقة وهذا هدف الباحثين. أما فيما يتعلق باستخلاص النفط من حجر السجيل الموجود بكميات كبيرة في أمريكا فتكلفته باهظة. كما أن الطرق المستخدمة في الإنتاج ما زالت تحتاج إلى كثير من التهذيب والتحسين. ومن المتوقع أن تستمر التجارب عدة سنوات دون الوصول إلى استنباط كميات كبيرة من النفط الخام الصناعي تغني أمريكا وحلفاءها عن استيراد النفط من الدول العربية وغير العربية.

رابعاً: إقناع الجهات المختصة في الولايات المتحدة المختلفة بأن تتساهل في استعمال زيوت الوقود التي تزيد نسبة الكبريت فيها عن ١ بالمئة من حيث الوزن، لأن هذا الإجراء سيمكن الولايات المتحدة من استيراد كميات كبيرة من زيوت الوقود تساعد على منع أزمة حادة في إمدادات الوقود لمواجهة حدوث شتاء قارص. ويقدر النقص في إمدادات الوقود في الشتاء القادم بما يعادل ٥٠٠ ألف برميل يومياً.
كل مقترحات المستر نيكسون يمكن تحقيقها في المدى الطويل ولكنها لا تستطيع في الحقيقة جعل الولايات المتحدة تستغني عن استيراد المواد النفطية من الخارج خصوصاً من الوطن العربي. والجدول التالي يبين إمدادات النفط في الولايات المتحدة الأمريكية من مصادرها المختلفة المحلية والخارجية واستهلاكها من جميع أنواع المواد النفطية. كما يبين الجدول الزيادة السنوية في كميات المواد النفطية المستوردة من ١٦ بالمئة من الاستهلاك المحلي في عام ١٩٧٠ إلى حوالى ٢٣,٥ بالمئة في الأشهر المنصرمة من عام ١٩٧٣.

لقد أراد المستر نيكسون بتصريحاته التي أطلقها أثناء انعقاد مؤتمر دول عدم الانحياز في الجزائر بتاريخ ١٩٧٣/٩/٥ تخويف العرب والدول الأخرى المصدرة للنفط المشتركة في المؤتمر ولكن التوفيق حالفه كثيراً كالعادة وزاد تمسك العرب بسياساتهم ومعهم أصدقاؤهم من دول المعسكر الثالث.

فإذا أراد المستر نيكسون أن يصل النفط العربي إلى الولايات المتحدة الأمريكية بكميات وافرة وبأسعار معقولة فعليه أن يغير من سياساته المتحيزة إلى جانب إسرائيل ضد العرب لأن لكل شيء ثمناً. وها نحن نحذر المستر نيكسون من سياساته التي تضر بالمصالح الأمريكية وتسيء للعلاقات العربية الأمريكية. فالولايات المتحدة الأمريكية بحاجة إلى ما يعادل ثمانية ملايين برميل من النفط يومياً من الحقول العربية. ومن الواضح جداً أنه لا يوجد مكان في العالم في الوقت الحاضر يمكنه توفير هذه الكميات غير البلاد العربية.

أما إذا كان المستر نيكسون يعتقد بأنه يمكنه التأثير على سياسات بعض الحكام ومنعهم من اتخاذ قرارات حاسمة ضد الولايات المتحدة الأمريكية فليعلم أن تأثير شعوب هؤلاء الحكام كبير ويملكون من وسائل الإقناع أكثر مما يملك هو وما حدث في الفاتح من سبتمبر من عام ١٩٦٩ في ليبيا لأنصع دليل على ما نقول.

استهلاك الولايات المتحدة من النفط ومصادره
(بآلاف البراميل يومياً)

	الطلب			التغيير لسنة واحدة		نسبة التغيير (بالمئة)
	يوليو ١٩٧٢	يوليو ١٩٧٣	نسبة التغيير (بالمئة)	١٩٧٢	١٩٧٣	
البنزين	٦٧٢٣	٧١٠٠	+ ٥,٦	٦٣٢٢	٧٦٠٠	+ ٦,٠
الكيروسين	٨	٩٧٢	+ ١٢,٨	١٠٢١	١٠٧٦	+ ٥,٤
الديزل	١٧٧١	٢١٥٩	+ ٢١,٩	٢٩٠٤	٣٠٤٨	+ ٥,٠
الفضلات أو زيت الوقود	٢١١٣	٢٤٧١	+ ١٥,٣	٢٥٣١	٢٨١٣	+ ١١,١
مواد أخرى	٣٥٣٤	٣٨٠٠	+ ٧,٥	٣٤٥٣	٣٧٠٧	+ ٧,٤
المجموع	١٥٠٣٣	١٦٥٠٢	+ ٩,٨	١٦٢٣١	١٧٣٤٤	+ ٦,٩
	مصادر النفط المستهلك الإمدادات			التغيير لسنة واحدة		نسبة التغيير (بالمئة)
	يوليو	يوليو	نسبة التغيير	١٩٧٢	١٩٧٣	
إنتاج النفط الخام	٩٤٨٦	٩٢٦٠	- ٢,٤	٩٤٤٨	٩٢٥٣	- ٢,١
إنتاج الغاز الطبيعي السائل	١٧٤٥	١٧٨٠	+ ٢,٠	١٧٥١	١٧٦٥	+ ٠,٨
صافي الزيادة نتيجة معاملات التكرير	٤٢٧	٤٥٠	+ ٥,٤	٣٧٣	٤٨١	+ ٢٩,٠
النفط الخام المستورد	٢١٨٢	٣٥٤٥	+ ٦٢,٥	٢٠٩٠	٣١٣٣	+ ٥٠,٠
زيت الوقود المستورد	١٥٩٤	١٦٨١	+ ٥,٥	١٧٤٧	١٨٤٩	+ ٥,٨
منتجات أخرى مستوردة	٦٢٤	٧٩٤	+ ٢٧,٢	٧٢٥	١٠١٤	+ ٤٠,٠
المجموع	١٦٠٥٨	١٧٥١٠	+ ٩,٠	١٦١٣٤	١٧٤٩٥	+ ٨,٤

المصادر: معهد البترول الأمريكي، شيز مانهاتن بنك، مكتب المناجم الأمريكي، و *Financial Times*, 14/9/1973.

لكي يكون سلاح النفط ماضياً . . (*)

لقد أثبتت الحرب الرابعة بيننا وبين إسرائيل ـ التي تساندها وتوجهها الولايات المتحدة الأمريكية ـ أن العرب أمة واحدة، وأننا في أوقات المحن ننسى كل خلافاتنا ونواجه الأخطار متحدين. وهذه نعمة كبيرة تبشر بالخير وبالمستقبل الأفضل. كما أثبت الإنسان العربي بأنه إذا تم إعداده للقتال نفسياً وعسكرياً فهو مقاتل لا يقل شجاعة وإيماناً عن شهداء معارك بدر واليرموك.

إن ما أريد إيضاحه في هذه المقالة هو أن سلاح النفط العربي أمضى من كل أسلحتهم وأننا إذا اتقنا استخدامه، فإننا سنحقق سلاماً مشرفاً لنا وللأجيال القادمة من بعدنا، كما أنه قادر بسهولة بالغة أن يحول تخلفنا في المجالات المختلفة إلى تقدم يجعل كل إمكانيات الأرض العربية في خدمة إنسانها في الحاضر والمستقبل. إننا كأقطار منفصلة محكوم علينا بالضعف والتخلف، ولكننا كأمة تتعاون أقطارها لتطوير جميع إمكانياتها والمحافظة على أرضها وثرواتها نكون نواة أمة عظمى من حيث القدرات الاقتصادية والسياسية والعسكرية. وفي الفترة القصيرة التي دامت فيها الحرب الرابعة ظهرت قوتنا كأمة عظيمة واضحة للعيان. والمطلوب منا جميعاً أفراداً وجماعات وحكومات أن نحافظ على هذا الوضع من التعاون والتلاحم العربي. وسنجد أن كل ما توهمناه من وجود خلافات وتعارض مصالح بيننا لا أساس له، وأن مصالحنا مترابطة وتعتمد اعتماداً كلياً على بعضها. والنفط الذي هو أمضى أسلحتنا يمكن إعطاء صورة مبسطة عنه على النحو التالي:

تحوي الأرض العربية ٣٣٩ بليون برميل من النفط المعروف والثابت وجوده في الكرة الأرضية وهذا الرقم يمثل حوالى ٦٠ بالمئة من احتياطي العالم من النفط، وينتج

(*) نشر في: نفط العرب، السنة ٩، العدد ٢ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٣)، ص ٨ ـ ١٤.

حالياً من الحقول العربية في منطقة الخليج العربي وشمال افريقيا ما يعادل ١٨ مليون برميل في اليوم أو ٩٠٠ مليون طن في العام. وهذه الكمية موزعة على البلاد العربية المختلفة على النحو التالي:

١ ـ الخليج العربي:

السعودية وتنتج يومياً ٧,٢ مليون برميل أو ٣٦٠ مليون طن في العام.

الكويت وتنتج يومياً ٢,٧٥ مليون برميل أو ١٣٧,٥ مليون طن في العام.

العراق وينتج يومياً ١,٨ مليون برميل أو ٩٠ مليون طن في العام.

أبو ظبي وتنتج يومياً ١,٣ مليون برميل أو ٦٥ مليون طن في العام.

قطر وتنتج يومياً ٠,٦ مليون برميل أو ٣٠ مليون طن في العام.

دبي وعمان والبحرين تنتج يومياً ٠,٥٥ مليون برميل أو ٢٧,٥ مليون طن في العام.

٢ ـ منطقة الشمال الافريقي:

ليبيا وتنتج يومياً ٢,٣ مليون برميل أو ١١٥ مليون طن في العام.

الجزائر تنتج يومياً ١,١ مليون برميل أو ٥٥ مليون طن في العام.

تونس وتنتج يومياً ٠,٠٨٥ مليون برميل أو ٤,٢٥ مليون طن في العام.

مصر وتنتج يومياً ٠,٢ مليون برميل أو ١٠ ملايين طن في العام.

ومع أن الأمة العربية تنتج حالياً ما يعادل ١٨ مليون برميل في اليوم من إنتاج العالم البالغ ٥٢ مليون برميل في اليوم الواحد إلا أنها لا تكرر أكثر من ٣,٥ بالمئة من طاقة العالم على التكرير. والنفط العربي يصدر إلى المناطق التالية:

١ ـ أوروبا الغربية وتأخذ يومياً ٩,٩٥١,٠٠٠ برميل في اليوم أو ٤٩٧,٥ مليون طن في العام.

٢ ـ اليابان وتأخذ يومياً ٣,١٠٠,٠٠٠ برميل في اليوم أو ١٥٥ مليون طن في العام.

٣ ـ الولايات المتحدة وتأخذ يومياً ٨٠٠ ألف برميل في اليوم أو ٤٠ مليون طن في العام.

٤ ـ بقية دول العالم وتأخذ يومياً حوالى ٣,٢ مليون برميل في اليوم أو ١٦٠ مليون طن في العام.

يتضح مما سبق أن المستهلكين لنفطنا بالدرجة الأولى هم الأوروبيون الغربيون واليابانيون. أما الولايات المتحدة الأمريكية فهي في الوقت الحاضر لا تأخذ مباشرة من النفط العربي إلا كمية ضئيلة لا تزيد عن ٤,٧ بالمئة من مجموع استهلاكها اليومي البالغ أكثر من ١٧ مليون برميل في اليوم. ولكن الكمية التي تستوردها أمريكا ليست كل الكميات التي تأخذها من نفطنا بل ان الكميات الحقيقية تزيد كثيراً عن هذه الكميات الضئيلة كما سأبين أدناه.

الولايات المتحدة الأمريكية والنفط العربي

كانت الشركات الأمريكية إلى أسابيع قليلة مضت تسيطر على أكثر من ٩٠ بالمئة من احتياطي النفط العربي في شمال افريقيا وما يعادل ٤٤ بالمئة من احتياطي النفط العربي في منطقة الخليج العربي. ولم تكن الشركات الأمريكية تصدر إلا جزءاً قليلاً من إنتاجها من الأرض العربية إلى الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، بل كانت تقيم صناعات نفطية متكاملة في أوروبا الغربية واليابان وبقية أجزاء العالم معتمدة على النفط العربي الخام. ولكن هذه الحالة قد تغيرت كثيراً في السنتين الماضيتين. فقد بدأت آبار النفط في الولايات المتحدة الأمريكية تجف وأصبح الإنتاج السنوي من هذه الآبار أقل مما يكتشف سنوياً. وبدأت الولايات المتحدة الأمريكية تزيد من وارداتها من الخارج حتى بلغ مجموع هذه الواردات في اليوم الواحد كما يلي:

أولاً: استهلاك الولايات المتحدة الأمريكية من المواد النفطية ومصادر هذه الإمدادات:

الاستهلاك	عام ١٩٧٣
١ ـ بنزين	٦٧٠٠٠٠٠ برميل في اليوم
٢ ـ كيروسين	١٠٧٦٠٠٠ برميل في اليوم
٣ ـ المقطرات المتوسطة	٣٠٤٨٠٠٠ برميل في اليوم
٤ ـ زيوت الوقود	٢٨١٣٠٠٠ برميل في اليوم
٥ ـ منتجات نفطية أخرى	٣٧٠٧٠٠٠ برميل في اليوم
مجموع استهلاك أمريكا	١٧٣٤٤٠٠٠ برميل في اليوم

ثانياً: مصادر المواد النفطية في أمريكا

١ ـ نفط خام منتج محلياً	٩٢٥٣٠٠٠ برميل في اليوم
٢ ـ غاز طبيعي مسال منتج محلياً	٢٢٤٦٠٠٠ برميل في اليوم
٣ ـ نفط خام مستورد	٣١٣٣٠٠٠ برميل في اليوم
٤ ـ منتجات نفطية أخرى مستوردة	١٠١٤٠٠٠ برميل في اليوم
٥ ـ زيت وقود مستورد	١٨٤٩٠٠٠ برميل في اليوم
المجموع	١٧٤٩٥٠٠٠ برميل في اليوم

إن مجموع ما تستورده الولايات المتحدة من جميع أنحاء العالم إلى مجموع استهلاكها يعادل ٣٤,٣ بالمئة وهذه نسبة مئوية عالية وغير مطمئنة لهم، خصوصاً وأن هذه الزيادة قد تضاعفت في عام ١٩٧٢. فاستيراد النفط الخام زادت نسبته بمعدل ٥٠ بالمئة والمنتجات النفطية زادت بنسبة ٤٥,٨ بالمئة.

مصدر القلق الأمريكي على إمدادات النفط

إن مصدر القلق الأمريكي على إمدادات النفط يرجع إلى أن المناطق التقليدية التي كانت تمد الولايات المتحدة الأمريكية بما قد تحتاج إليه من هذه المواد وهي فنزويلا ومنطقة البحر الكاريبي وكندا أصبحت غير قادرة على مواجهة الزيادة في الطلب الأمريكي وسد النقص في الإنتاج المحلي. فالحقول الأمريكية ينخفض معدل إنتاجها من النفط بمعدل ٢,١ بالمئة سنوياً. وفنزويلا وكندا ليس لديهما الاحتياطي الكافي لمواجهة متطلبات زيادة الاستهلاك في أمريكا التي بلغت في عام ١٩٧٢ أكثر من ٥ بالمئة. وحكام أمريكا أصبحوا يشعرون أن المنطقة الوحيدة في العالم القادرة على إمدادهم بما يحتاجون إليه من المواد النفطية هي منطقة الوطن العربي. فخبراء أمريكا يقدرون أن تضطر أمريكا إلى استيراد ما يعادل ١٢ مليون برميل في اليوم في عام ١٩٨٠، وثمانية ملايين برميل على الأقل من هذه الكمية لا بد وأن تأتي من الأرض العربية. وكانوا حتى الحرب الأخيرة مطمئنين على أنهم يستطيعون الحصول على كل ما يحتاجون إليه من المملكة العربية السعودية وإيران. وقد عبر عن ذلك المستر هنري كيسنجر وزير الخارجية الجديد في رده على سؤال وجه إليه من السناتور كليفورد ب. هانزن عضو مجلس الشيوخ الأمريكي قائلاً:

«إن علاقاتنا مع أهم مصادر مستورداتنا من نفط الشرق الأوسط وهي السعودية وإيران حسنة جداً، ونستبعد حدوث تطورات في المستقبل تجعلهما تقطعان إمداداتنا النفطية». قال المستر كيسنجر هذا الكلام في منتصف شهر سبتمبر وقطعت السعودية إمدادات النفط عن الولايات المتحدة الأمريكية في الأسبوع الثالث من شهر اكتوبر وتبعتها معظم الدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط. وهذا يعني حرمان أمريكا من النفط الذي يذهب مباشرة إلى الموانئ الأمريكية والمواد النفطية التي ترسل لقواتها وأساطيلها فيما وراء البحار (الشرق الأقصى وأوروبا الغربية والبحر الأبيض المتوسط) من مصادر عربية وأهم هذه المصادر هي المملكة العربية السعودية حيث تصدر جزءاً كبيراً من منتجات معملي رأس تنورة في السعودية ومعمل التكرير في البحرين إلى القوات الأمريكية في الشرق والغرب.

ماذا يعني قطع النفط العربي عن أمريكا وهولندا وتخفيض كميات الإنتاج بنسبة عشرة في المائة تزيد كل شهر بنسبة خمسة في المائة؟

في السبعة الأشهر الأخيرة من عام ١٩٧٣ صدرت البلاد العربية إلى الولايات المتحدة الأمريكية الكميات التالية من النفط:

١ ـ سوريا	٦٠٧٢٢٦	برميلاً في سبعة أشهر
٢ ـ العراق	١٠٣٠٨٤٣	برميلاً في سبعة أشهر
٣ ـ الكويت	٨٧٠١٧٩٧	برميلاً في سبعة أشهر
٤ ـ المملكة العربية السعودية	٦٩٢٧٣٠٧٦	برميلاً في سبعة أشهر
٥ ـ قطر	٥٦٦٧٩٥	برميلاً في سبعة أشهر
٦ ـ الإمارات العربية	١٧٢٢٨٥٣٢	برميلاً في سبعة أشهر
٧ ـ عمان	٣٨٣٤٤٠٦	برميلاً في سبعة أشهر
٨ ـ الجزائر	٢٨٠٨٨٩٨٤	برميلاً في سبعة أشهر
٩ ـ تونس	٤٨٥٠٦٧٦	برميلاً في سبعة أشهر
١٠ ـ ليبيا	٣٠٥٥٧١٠٨	براميل في سبعة أشهر
١١ ـ مصر	٢٩٥٤٢١٢	برميلاً في سبعة أشهر
المجموع	١٦٧٦٩٣٦٥٧	برميلاً في سبعة أشهر

ومعنى هذا أن البلاد العربية ترسل مباشرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية كميات من النفط الخام يبلغ متوسطها اليومي حوالى ٨٠٠ ألف برميل أو ٤٠ مليون طن في العام. ولكن هذه ليست كالكميات التي ترسل إلى الولايات المتحدة الأمريكية من مصادر عربية، فهناك كميات كبيرة من المنتجات النفطية استخلصت من نفط خام عربي في أماكن مختلفة من العالم تصدر إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وقد زادت الكميات المصدرة من البلاد العربية إلى أمريكا هذا العام عن العام الماضي بنسبة تعادل ٦٣ بالمئة وزادات كميات المنتجات النفطية المستوردة للولايات المتحدة الأمريكية من مصادر مختلفة بنسبة تزيد عن ٤٨ بالمئة. والزيادة في النفط الخام جاءت بطبيعة الحال من المصادر الجديدة كالبلاد العربية وغرب افريقيا والشرق الأقصى. أما الزيادة في المنتجات فقد أتى معظمها من أوروبا الغربية حيث تتوفر طاقة تكريرية ضخمة.

كيف يمكننا منع النفط العربي ومنتجاته من الوصول إلى الولايات المتحدة الأمريكية؟

إن أعظم مراكز استيراد النفط العربي هي أوروبا الغربية واليابان. وأوروبا الغربية بطبيعة الحال جزء لا يتجزأ من المعسكر الغربي وحلف الأطلسي ومجموعة التعاون والتنمية الدولية. وبهذه الصفة فإن أوروبا الغربية ستهرع إلى مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية في حالات الطوارئ. وبما أن أوروبا الغربية لديها طاقة تكريرية كبيرة تزيد عن الكميات التي تستهلكها فمن المنتظر أن تستخدم هذه الطاقة التكريرية لتعويض أمريكا عما فقدته نتيجة للمقاطعة العربية.

ولكي نثبت للعالم كله أننا جادون في منع وصول النفط العربي إلى الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا فلا بد لنا من إحكام تخفيض الإنتاج بحيث لا تتوفر كميات فائضة لدى من سمح بوصول نفطنا إليهم لكي لا يصدر إلى من تقرر منع النفط عنهم. وأقترح أن نتبع الخطوات التالية:

١ ـ تحديد الإنتاج بطريقة متفق عليها بين البلاد العربية التي ستخفض إنتاجها بطريقة توزع بها الكميات التي يقرر إنتاجها كل شهر على البلاد العربية المختلفة كل حسب حاجته إلى عوائد النفط ومقدار ما لديه من احتياطي نفطي.

٢ ـ لا بد أن تكون الصادرات العربية من النفط الخام إلى كل بلد تتناسب مع متوسط الاستهلاك الفعلي للمنتجات النفطية لذلك البلد في السنتين الماضيتين، بحيث لا يستطيع ذلك البلد تصدير الفائض لديه إلى الولايات المتحدة الأمريكية أو إلى هولندا. وهذه نقطة مهمة جداً فأوروبا الغربية مثلاً كمجموعة اقتصادية لديها زيادة في الطاقة التكريرية عن مجموع استهلاكها قدرها ٢,٩ مليون برميل في اليوم. فإذا استوردت أوروبا الغربية من النفط العربي كميات تعادل طاقتها التكريرية أمكنها تصدير هذا الفائض وقدره ٢,٩ مليون برميل في اليوم إلى الولايات المتحدة الأمريكية بسهولة. وطاقة أوروبا الغربية على التكرير قدرها ١٧٢٠٥٠٠٠ برميل في اليوم بينما استهلاكها اليومي من المنتجات النفطية في عام ١٩٧٢ لم يزد عن ١٤٢٠٥٠٠٠ برميل، أي أن هناك فائضاً قدره ٢,٩ مليون برميل في اليوم الواحد. وأكبر الدول الأوروبية التي لديها صناعة تكرير تزيد كثيراً عن الكميات التي تستهلك محلياً هي:

أولاً: هولندا: وطاقة التكرير فيها ١٦٤٣٨٠٠ برميل في اليوم بينما لا يزيد استهلاكها اليومي للمنتجات النفطية عن ٧١٦٠٠٠ برميل. وهذا معناه أن هناك كميات كبيرة من المنتجات النفطية تبلغ ما يعادل ٩٢٧٨٠٠ برميل يومياً يمكن تصديرها إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

ثانياً: إيطاليا: لدى إيطاليا طاقة تكرير تبلغ ١٨٠ مليون طن في العام أو ٣٦٣٠٠٠٠ برميل في اليوم الواحد ومقدار ما تستهلكه إيطاليا من المواد النفطية في اليوم الواحد تبلغ ٢٠٠٥٠٠٠ برميل أو ١٠٨ ملايين طن في العام. وإذا استخدمت ايطاليا كل طاقتها التكريرية يكون لديها فائض من المواد النفطية يبلغ قدره ١٦٢٥٠٠٠ برميل في اليوم الواحد.

ثالثاً: فرنسا: وطاقتها التكريرية في العام ١٣٨ مليون طن واستهلاكها السنوي من المنتجات النفطية ١١٤,٢ مليون طن في العام، أي أن لديها فائضاً قدره ٤٧٦٠٠٠ برميل في اليوم. وتأتي بعد ذلك **المملكة المتحدة** فطاقتها التكريرية تعادل ١٢٤ مليون طن في العام واستهلاكها السنوي من المواد النفطية ١٠٩,٣ مليون طن، وبهذا يكون لديها فائض من المواد النفطية يعادل ٢٩٤٠٠٠ برميل في اليوم قابلة للتصدير إلى

الخارج. وهكذا فإن أعضاء جماعة التعاون الاقتصادي والتنمية في أوروبا الغربية يمكنهم مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية وجعل المقاطعة العربية لأمريكا وهولندا غير ذات موضوع إن لم يحدد الإنتاج بطريقة حاسمة وواعية. أما **ألمانيا الغربية** فإن طاقتها التكريرية تبلغ ١٣٣ مليون طن في العام واستهلاكها السنوي يبلغ ١٤٠,٥ مليون طن، أي أنها مستوردة للمواد النفطية.

واليابان طاقتها التكريرية ٤٤٠٠٠٠٠ برميل في اليوم واستهلاكها اليومي ٤٨٠٠٠٠٠ برميل في اليوم وهي تكمل النقص في طاقتها التكريرية باستيراد مواد مكررة من الخارج.

مما سبق نرى أنه لا بد لنا إذا ما أردنا إحكام المقاطعة من منع وصول النفط العربي إلى الولايات المتحدة والدول الأخرى المساندة لإسرائيل كهولندا وكندا التي ترسل إلى الولايات المتحدة الأمريكية ما يعادل مليون ومائة ألف برميل من النفط الخام (١١٠٠٠٠٠ برميل) وتستورد يومياً ما يعادل ٨٨٠ ألف برميل من مصادر البحر الكاريبي والخليج العربي والشمال والغرب الافريقي.

أثر الإجراءات العربية على الاقتصاد الأوروبي والأمريكي

يجب ألا نتوقع أثراً سريعاً جداً لإجراءاتنا، فالمخزون في أوروبا الغربية من المواد النفطية يكفي لتسعين يوماً على الأقل وسيحاولون سد النقص الحاصل من تخفيض صادراتنا بالمخزون وبتحديد استخدام المواد النفطية وكذلك العودة إلى الفحم لتوليد الكهرباء. أما إذا أتى إلى أوروبا شتاء قارس غير عادي فالكل سيشعر بقساوة الطبيعة وسيتذكرون الأسباب التي من أجلها منع النفط عنهم. هذا في أوروبا الغربية، أما في الولايات المتحدة الأمريكية فإن أثر قطع الإمدادات النفطية عنها سيترك أثراً سيئاً على الحياة وعلى الصناعة حيث إن أزمة الطاقة قد بدأت فعلاً في عام ١٩٧٢. والإجراءات العربية ستزيد من حدة هذه الأزمة في المدى القصير والطويل.

العرب والولايات المتحدة الأمريكية

نحن العرب قد فشلنا في تفهم وجهة النظر الأمريكية فيما يتعلق بإسرائيل. فمن الواضح أن الأمريكان يعتبرون إسرائيل ولايتهم الواحدة والخمسين، ويعاملونها على هذا الأساس، وهناك أكثر من سبعين شيخاً من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي يؤيدون أي إجراء يساعد على تقوية إسرائيل اقتصادياً وعسكرياً ويتحمسون للمصالح الإسرائيلية ربما أكثر من تحمسهم لمصالح ولايات أخرى في الاتحاد الأمريكي، وهذا له سببان: الأول اعتبار كيان إسرائيل جزءاً من مخططات السياسة الخارجية الأمريكية التي تعتبر إسرائيل قاعدة مهمة لحلف الأطلسي في هذا الجزء من العالم. كما أنها أداة

فعالة للحفاظ على الشرق العربي وإضعاف الدول العربية التقدمية وجعلها دائماً في حالة ضعف وفوضى لكي يمكن الحفاظ على المصالح الأمريكية النفطية والتجارية. أما السبب الثاني الذي يجعل أمريكا توجه كل عنايتها لإسرائيل فهو قوة النفوذ السياسي للمؤسسات اليهودية في جميع الأوساط في الولايات المتحدة الأمريكية، فهم مسيطرون إلى درجة كبيرة على وسائل الإعلام ولهم نفوذ قوي في الأوساط المالية كما أنهم مسيطرون تماماً على مجموعة الناخبين اليهود الذين يحتاج إلى أصواتهم كل رئيس أمريكي لكي ينجح في الانتخابات في الفترة الأولى، ثم لكي ينجح في إعادة انتخاب نفسه في الفترة الثانية. لهذا رأينا الرؤساء الأمريكان منذ عهد الرئيس ترومان حتى عهد الرئيس ريتشارد نيكسون ـ باستثناء الرئيس آيزنهاور ـ يمالئون إسرائيل ويبذلون جهد طاقتهم لإرضائها وإرضاء الناخبين الأمريكان المؤيدين لها المنتشرين في جميع الأوساط الأمريكية، فهم في الجامعات وفي الدوائر الاقتصادية وفي أوساط اتحادات العمال. ولا يمكن للعرب أن يوضحوا وجهة نظرهم للأمريكان عن طريق الإعلام العادي لأن هؤلاء الأمريكان يعتقدون اعتقاداً راسخاً بأن اليهود يجب أن يعودوا إلى إسرائيل، أما ما يحدث للعرب فهو مسألة متروكة للعرب أنفسهم. ولهذا فإن الطريقة الوحيدة في نظري التي ستوقظ الضمير الأمريكي هي الطريقة الوحيدة التي يفهمها شعب كالشعب الأمريكي امتاز بأسلوبه العملي، وهذه الطريقة هي قطع الإمدادات النفطية العربية عن أمريكا وتأميم المصالح الأمريكية في الوطن العربي ومقاطعة أمريكا سياسياً واقتصادياً وجعل الفرد الأمريكي يتساءل لماذا يعاديه العرب؟ ويوم يفهم الأسباب سيضطر حتماً لتفهم وجهة النظر العربية وسيخفف من عدائه لهم.

المخططات الأمريكية حيال دول النفط العربية

بعد أن تسلم الدكتور هنري كيسنجر وزارة الخارجية الأمريكية بدأت الدوائر الاقتصادية في هذه الوزارة ـ بالتعاون مع وزارة الخزانة والتجارة في تلك البلاد ـ وضع مخططات لضمان تدفق النفط العربي إلى الولايات المتحدة الأمريكية لكي تسد كل النقص الناتج عن تناقص الإنتاج المحلي وزيادة الاستهلاك، وكذلك تناقص الوارد من المصدرين التقليديين للولايات المتحدة الأمريكية وهما دول البحر الكاريبي وكندا. والأمريكان يعرفون أنه لا يوجد احتياطي نفطي لسد الحاجة الأمريكية إلا ذلك الموجود في منطقة الخليج العربي خصوصاً في المملكة العربية السعودية، حيث قدر الاحتياطي الثابت هناك بحوالى ١٥٠ بليون برميل، وهذه الكمية أكبر من احتياطي المعسكر الشيوعي (الاتحاد السوفياتي والصين وأوروبا الشرقية) مضافاً إليه احتياطي الولايات المتحدة الأمريكية، الذي قدر مجموعه بـ ١٤١ بليون برميل. إن المخططات الأمريكية تهدف إلى السيطرة على الاحتياطي النفطي، وكذلك على عوائده. فالاحتياطي النفطي يضمن مواجهة الزيادة في الطلب الأمريكي على المواد النفطية،

وتوظيف الأموال العربية في الولايات المتحدة سيساعد الاقتصاد الأمريكي وسيقلل من الخسارة الناتجة من تحول ميزان المدفوعات لصالح الدول العربية نتيجة للثمن الباهظ الذي ستدفعه أمريكا ثمناً للنفط المستورد والذي يقدر له أن يبلغ ستاً وعشرين ألف مليون دولار في عام ١٩٨٠ (٢٦ بليون دولار). كما أن وجود أموال عربية بكميات كبيرة موظفة في الصناعة الأمريكية قد يجعل بعض العرب يغضون النظر عن تصرفات حكومات الولايات المتحدة المعادية لأمتهم. وخبراء وزارة المال والتجارة الأمريكية يتوقعون أن يكون الوضع المالي بين البلاد العربية المنتجة والمصدرة للنفط وبين الولايات المتحدة الأمريكية على النحو التالي:

١ ـ سيبلغ صافي أرباح الشركات الأمريكية من صناعة النفط العربية ثلاثة بلايين من الدولارات في عام ١٩٧٥ ترتفع إلى ٤,٣ بليون دولار في عام ١٩٨٠.

٢ ـ يقدرون دخلهم من خدمات النقل مع الوطن العربي بـ ١,٤ بليون دولار في عام ١٩٧٥ وترتفع إلى بليوني دولار في عام ١٩٨٠.

٣ ـ يقدرون أن يصدروا بضائع وخدمات إلى الوطن العربي بقيمة ٥ بلايين من الدولارات في عام ١٩٧٥ ترتفع إلى ١٠ بلايين من الدولارات في عام ١٩٨٠.

٤ ـ انهم يقدرون أن يزداد حجم صادراتهم مع البلاد الأخرى التي تحصل على عوائد نفطية (بلاد المرور) من ثمانية ملايين من الدولارات في عام ١٩٧٣ إلى ١,٧ بليون دولار في عام ١٩٨٠.

٥ ـ يتوقعون في وزارتي المالية والتجارة في أمريكا أن تبدأ الدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط وخصوصاً المملكة العربية السعودية توظيف أموالها الفائضة عن حاجتها في الصناعة في بلادهم، فتبدأ هذه الأموال العربية تتدفق ابتداءً من عام ١٩٧٥ بمعدل سنوي قدره ٢,٧ بليون دولار يرتفع إلى ٥,٤ بليون دولار في عام ١٩٨٠.

هذه هي مخططاتهم، فما هي مخططاتنا؟

الشيء الذي يجب ألا يغرب عن بالنا أبداً هو أن أمريكا كانت متأكدة بأنها مهما فعلت فإننا سنظل نرسل النفط والنقود إليها. ولم يكن كل من (المستر) نيكسون ووزير خارجيته قادراً على فهم عمق الشعور القومي العربي، وكان أبعد شيء إلى تصورهم أن يلجأ جلالة الملك فيصل ملك المملكة العربية السعودية إلى قطع إمدادات النفط عن أمريكا وعن جميع المساندين للصهيونية، وأن يصر ويصر معه المنتجون الآخرون على أن يظل قطع النفط وانخفاض الإنتاج سارياً بزيادة مطردة حتى يتم جلاء الصهيونيين عن كل الأرض العربية وتعاد إلى شعب فلسطين حقوقه المشروعة. كما يجب أن نتأكد أن مجموع التخفيض الناتج في إنتاجنا من النفط يقدر أن يبلغ ٥ ملايين برميل في

اليوم نتيجة لتخفيضه بمقدار ١٠ بالمئة في معظم البلاد المنتجة الكبرى كالكويت والسعودية وقطر وأبو ظبي وكذلك منع النفط العربي من الوصول إلى الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا التي ستصاب فعلاً بأضرار جسيمة لأن الحياة في تلك البلاد الصغيرة تعتمد اعتماداً كبيراً على صناعة النفط، فشركتها «رويال دوتش شل» تعتبر أكبر شركة مسوقة في العالم للنفط، وميناؤها روتردام يعتبر أكبر ميناء لاستيراد وتصدير النفط الخام والمواد النفطية في أوروبا. وهكذا وبتخفيض إنتاجنا من حوالى ١٨ مليون برميل في اليوم إلى ما يعادل ١٣ مليون برميل فقط سيتضرر أناس كثيرون في هولندا وأوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية. ولكن هذا التخفيض يجب ألا يقلقنا على مواردنا من النفط المصدر فقد رفعت الأسعار بما يعادل ٧٠ بالمئة لمواجهة الانخفاض في القوة الشرائية للعملات التي تدفع ثمناً للنفط نتيجة للتضخم المالي في الدول الصناعية الكبرى. وعليه فإن دخلنا سيزيد بالرغم من انخفاض إنتاجنا.

مخططاتنا للمستقبل

لقد أوضحت الأحداث الأخيرة من هم أصدقاؤنا ومن هم أعداؤنا، فمما لا شك فيه أن الاتحاد السوفياتي صديق صدوق للأمة العربية وكذلك الصين ودول المعسكر الثالث والقارة الافريقية. كما أظهرت الأحداث الأخيرة أيضاً أن عدوتنا اللدودة هي الولايات المتحدة الأمريكية. كما ظهر بجلاء شديد أن صديقنا الأعظم كان وحدة صفنا، فقد ظهرنا أمام العالم بمظهر رائع من التضامن والتعاون وظهرت وحدتنا العربية التي لا حياة كريمة لنا بدونها حقيقة رائعة. والمطلوب منا الحفاظ على هذا الوضع وأن يستمر التعاون والتساند والتشاور وأن ننبذ القطيعة مهما اختلفت وجهات النظر وأن نعمل بقوله ﷺ: «انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً». إن حياة الإنسان العربي واسترداده لكرامته المهدورة متوقفة إلى درجة كبيرة على خلق جو من التعاون الاقتصادي والسياسي والعسكري. ولقد أظهرت وقفتنا الأخيرة أننا أمة يحسب حسابها إذا تحركت ككتلة اقتصادية وعسكرية واحدة. وقد أعطت الأحداث الأخيرة كلاً منا حجمه الطبيعي، فبرزت مصر الخالدة كياناً عربياً ضخماً، وظهرت سوريا البطلة عملاقاً شجاعاً رفع الرؤوس المنحنية وأعاد إلى العربي ثقته بنفسه وبجيوشه، كما برزت الجزائر نجماً ساطعاً في سماء الأمة العربية. وظهرت الكويت الصغيرة أكبر من حجمها بكثير، وأثبت كل فرد فيها من أميرها إلى أصغر إنسان فيها على أنهم جميعاً فخر للعرب والعروبة. كما أثبت الجيش العراقي الباسل ضرورة وجوده في كل حرب عربية ضد إسرائيل. ولا شك أن مواقف جلالة الملك فيصل ملك المملكة العربية السعودية ومعه أمراء النفط مواقف مشرفة لكل عربي، كما يجب أن نسجل بفخار وجود الجيش المغربي على جبهتي القتال وكذلك مواقف التضحية والنجدة التي أظهرتها حكومة الثورة الليبية.

تخفيض الإنتاج العربي وأثره في الحقول العربية

يجب أن نشكر ربنا على أن الأحداث قد جعلتنا نخفض إنتاجنا بنسبة لا تقل عن ٢٧ بالمئة من مجموع الإنتاج العام. فهذا التخفيض أعاد الإنتاج إلى الحجم الطبيعي والعلمي لإنتاج هذه الحقول كما أن ارتفاع الأسعار بحوالى ٧٠ بالمئة عما كانت عليه سيعوض النقص في الدخل ويزيده.

لقد كانت مخططات الدول المستهلكة للنفط العربي (أوروبا الغربية واليابان والولايات المتحدة الأمريكية) هي أن تستخدم النفط العربي لسد الفراغ الذي نتج عن انخفاض الإنتاج الأمريكي وزيادة الطلب في تلك البلاد على المواد الهايدروكاربونية. وهم يعتقدون بأن أبحاثهم العلمية لإيجاد بديل للمواد الهايدروكاربونية (النفطية) التي يأخذونها من بلادنا ستستمر من عشرة إلى عشرين عاماً قبل أن يتمكنوا من إيجاد بديل للنفط مثل تحويل الفحم إلى بنزين ونفط خام بطريقة رخيصة وبتحويل حجر السجيل إلى نفط خام صناعي، ثم تطويع الطاقة الذرية بحيث يمكن إنتاجها بتكلفة أقل وبدرجة أعلى من الوقاية من أخطار إشعاعاتها. ولو أننا أعطيناهم الفرصة لتنفيذ مخططاتهم وسمحنا لهم بزيادة الإنتاج من حقولنا لمواجهة الطلب المتزايد على المواد النفطية في بلادهم، فسيصل مجموع الإنتاج من حقولنا في عام ١٩٨٠ إلى حوالى ٦٠ مليون برميل في اليوم منها عشرون مليوناً من حقول المملكة العربية السعودية وحدها. وهذا معناه أن النفط في السعودية سوف ينفد في مدى عشرين عاماً وتجف الحقول العربية كلها في فترة لن تزيد عن ١٨ عاماً. فهل نحن العرب مستعدون لذلك؟ وهل لدينا المخططات الاقتصادية على مستوى الأمة العربية التي تمكننا من صرف الأموال التي سنأخذها ثمناً للنفط، أم أننا سنتبع خططهم وتوظيف أموالنا في بلادهم وبذلك ندور في فلكهم الاقتصادي إلى الأبد؟

الأموال العربية وكيف يمكن الاستفادة منها؟

يقدر دخل أكبر الدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط والتي يزيد دخلها من النفط عن حاجتها وفي نفس الوقت لديها احتياطي نقدي بكميات وافرة على النحو التالي:

	الدخل (بلايين الدولارات)	
	١٩٧٣	١٩٨٠
١ ـ المملكة العربية السعودية	٤,٧	٢٥,٦
٢ ـ الكويت	١,٩	٦,٤
٣ ـ أبو ظبي	٠,٨٥	٦,٤
٤ ـ قطر	٠,٣٥	٢,٩
٥ ـ ليبيا	٢,١	٣,٥

أما احتياطي هذه الدول من النقد الأجنبي فيمكن تقديره تقديراً أولياً، إلا أن الأرقام التي نشرتها الأوساط المالية ومنها تقرير لمجلة **الايكونوميست** اللندنية يقل عما كان متوقعاً أن يكون عليه وضع الاحتياطي النقدي في هذه البلاد. والأرقام التي تنشر عن الاحتياطي النقدي هي كالتالي:

	الاحتياطي النقدي (بلايين الدولارات)	
	١٩٧٣	١٩٨٠
١ ـ المملكة العربية السعودية	٥	٧٥
٢ ـ الكويت	٣,٥	١٠
٣ ـ أبو ظبي	٠,٢٧	٨
٤ ـ قطر	٠,٤٦	٢,٥

مما سبق يتضح لنا أننا في الفترة ما بين عامي ١٩٧٣ و١٩٨٠ سنملك قدرات مالية يمكنها أن تلعب دوراً هاماً في توثيق الروابط العربية وقيام مشاريع عربية مشتركة. والمسائل الملحة والتي يمكن استخدام عوائد النفط فيها مباشرة هي:

١ ـ إعادة بناء الاقتصاد السوري وتعويض سوريا عما تعرضت له من أضرار نتيجة للحرب الأخيرة.

٢ ـ الاتفاق على تدبير الأموال اللازمة لإعادة تسليح الجيوش العربية وجعلها مستعدة للقتال في أي وقت يطلب منها ذلك لتحرير الأرض العربية واستعادة حقوق شعب فلسطين.

٣ ـ البدء بتنفيذ المشاريع الكبرى على المستوى القومي كمشاريع الصناعات الثقيلة ومشاريع الري والمشاريع الزراعية.

مرة أخرى لا بد من التأكيد بأن الشعور بالمصير الواحد والقدر الواحد الذي ظهر أثناء فترة القتال ولا زال بين الشعوب العربية من المحيط إلى الخليج يجب استثماره إلى أقصى الحدود الممكنة وذلك بوضع قواعد ثابتة للحياة فوق الأرض العربية، فقد تحققت معجزة الوحدة العربية في كل مكان ووقفوا وقفة الرجل الواحد، ومهمة كل فرد منا مهما كان مكانه أن يحافظ على وحدة الشعور هذه، وهذا لا يتم في نظري إلا بخلق كيان جديد كتنشيط مؤتمرات القمة أو تطوير الجامعة العربية. وتكون مهمة هذا الكيان قيادة الشعوب العربية في محنتها لكي تحقق أمتنا انتصارها على أعدائها والطامعين في ثرواتها، وفي نفس الوقت بناء الاقتصاد العربي لكي يصل الإنسان العربي في جميع أوطانه إلى مستوى معيشي يتناسب وغنى الأرض العربية.

أزمة الطاقة وأثرها على العالم(*)

الذي يشغل بال العالم الآن ويثير خوفه هو مسألة توفير مصادر الطاقة للصناعات ولتدفئة المساكن وتبريدها وتوفير بنزين السيارات ووقود الطيارات في البلاد المتقدمة، وللمصانع والزراعة والسيارات والقطارات في البلاد المتطورة. وأهم مصادر الطاقة هي النفط ومركباته والغاز الطبيعي ثم الفحم والطاقة الذرية ثم الطاقة الكهرمائية. والجدول رقم (١) يمثل ما يستهلكه العالم يومياً وما ينتظر أن يستهلكه حتى عام ٢٠٠٠ من جميع مصادر الطاقة معدلة إلى ما يماثلها من براميل النفط الخام.

الجدول رقم (١)

احتياجات العالم من الطاقة

مقدرة بما يعادلها من ملايين البراميل من النفط الخام في اليوم الواحد

نوع الطاقة	١٩٧٠		١٩٧٥		١٩٨٥		٢٠٠٠	
	الكمية	النسبة(*)	الكمية	النسبة	الكمية	النسبة	الكمية	النسبة
النفط الخام والغاز الطبيعي	٦٥,٤٦	٦٤,٢٠	٨٨,٥٨	٦٨,٤٠	١٣٧,٠٠	٦٨,٥	٢٨٥,٠٠	٦٩,٠٠
الطاقة النووية	ـ,٥٨	٠,٥٧	٣,٩٠	٣,٠٠	١٥,٠٠	٧,٥	٦٢,٠٠	١٥,٠٠
الفحم	٣٠,٣٥	٢٩,٧٧	٣٠,٣٢	٢٣,٤٠	٣٨,٠٠	١٩,٠٠	٥٦,٠٠	١٣,٠٠
الطاقة الكهرمائية	٥,٥٦	٥,٤٦	٦,٧٢	٥,٢٠	١٠,٠٠	٥,٠٠	١٢,٠٠	٣,٠٠
المجموع	١٠١,٩٥	١٠٠,٠٠	١٢٩,٥٢	١٠٠,٠٠	٢٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	٤١٥,٠٠	١٠٠,٠٠

(*) النسبة = نسبتها إلى مجموع أنواع الطاقة.

المصدر: خطاب للسكرتير العام للأوبك عبد الرحمن حسين بعنوان: «أوبك وإمدادات العالم من النفط،» ملحق للنشرة الأسبوعية، السنة ٤، العدد ٤٦ (١٦ تشرين الثاني/نوفمبر [١٩؟])٠

(*) نشر في: **نفط العرب**، السنة ٩، العدد ٥ (شباط/فبراير ١٩٧٤)، ص ٥ ـ ٩.

ويلاحظ في الجدول المذكور أن مادة الهيدروكاربونات، أي النفط الخام والغاز الطبيعي تمثل أعلى نسبة مئوية من استعمالات الطاقة ويليها الفحم. أما الطاقة الكهرمائية فنسبتها لا تزيد عن ٥,٤٦ بالمئة وليس من المنتظر أن تزيد هذه النسبة المئوية كثيراً نظراً لأن معظم مساقط المياه قد استخدمت لتوليد الكهرباء. أما الطاقة الذرية ولو أن نسبتها ما زالت صغيرة إلا أنها من المنتظر أن تزيد خصوصاً إذا تمكن الإنسان من السيطرة على الإشعاع الناتج عن استعمال الطاقة الذرية والذي يهدد حياة الإنسان والحيوان والنبات.

وهذه المخاوف قد تسببت في عدم انتشار استعمال الطاقة الذرية كما كان متوقعاً. ولهذا فإن العالم سيعتمد اعتماداً كبيراً على مصادر الطاقة النفطية أو الطاقة الهيدروكاربونية حتى نهاية هذا القرن على الأقل. والجداول المرفقة مع هذا الكلام تمثل مصادر احتياطي المواد الهيدروكاربونية (النفط الخام والغاز الطبيعي) في العالم ومصادر الإنتاج ثم الاستهلاك وطاقة التكرير في أهم البلاد المنتجة والمستهلكة للنفط. والتوزيع يشمل أيضاً احتياطي نصف الكرة الشرقي وإنتاجه وطاقة تكريره والكمية المستهلكة فيه، وكذلك نصف الكرة الغربي. وسنلاحظ أن أهم مصادر النفط الخام هو منطقة الخليج العربي، فهي تنتج بمجموعها، بما في ذلك السعودية وإيران أكثر من ٢١ مليون برميل في اليوم تصدر منها ما يربو على ٢٠ مليون برميل في اليوم على شكل نفط خام ومنتجات. وفي هذه المنطقة نلاحظ أن الطاقة الإنتاجية ضخمة وتمثل ٣٨ بالمئة من إنتاج العالم بينما طاقتها التكريرية لا تزيد على ٣,٢ بالمئة من الطاقة العالمية للتكرير.

إن أهم المناطق المستهلكة للنفط في العالم هي أوروبا الغربية التي تعد أكبر سوق مستورد للنفط الخام في العالم، كما أنها بمجموعها أكبر منطقة مستهلكة للنفط بعد الولايات المتحدة الأمريكية، إذ تستهلك أوروبا الغربية من النفط الخام معدل ١٥,٤٨٣,٥٠٠ برميل في اليوم من مجموع معدل استهلاك النصف الشرقي من الكرة الأرضية منه البالغ ٣٤,٧٢٥,٣١٠ براميل في اليوم أو ١,٧٣٦,٢٦٥,٥٠٠ طن في العام. ويستهلك نصف الكرة الغربي ما يعادل ٢٢,١٥٩,٨٠٠ برميل نفط خام في اليوم الواحد أو ١,١٠٧,٩٩٠,٠٠٠ طن في العام . وكما نرى في الجداول نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية الواقعة في النصف الغربي من الكرة الأرضية تستهلك حوالى ١٧ مليون برميل من النفط الخام في اليوم الواحد، وتنتج حالياً ما يعادل ١٢ مليون برميل فقط. أما الباقي فإنه يأتيها من الخارج. وارتفاع الاستهلاك المتوقع في الولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن يترتب عليه زيادة في استيرادها من النفط الخام ليصل مجموعه بين ٨ إلى ١٠ ملايين برميل في اليوم قبل نهاية هذا العام، إذا هي تمكنت من إقناع الدول العربية بزيادة الطلب هناك.

أزمة الطاقة وكيف حدثت

يُعذر الذين يقولون لماذا ظهرت أزمة الطاقة فجأة وبدون ظهور علامات واضحة على أنها ستكون بهذه الشدة وهذا العنف، ويتساءلون لماذا لم تنبه الحكومات الشعوب المستهلكة والمستوردة للنفط مثل شعوب أوروبا الغربية واليابان والولايات المتحدة الأمريكية ثم يقولون ويقررون أن هذه الأزمة، أي قلة المواد البترولية وارتفاع أثمانها، هي عمل مفتعل من قبل الشركات النفطية العالمية ومنظمة الدول المنتجة والمصدرة للنفط ـ أوبك (OPEC)؟ وأن هناك مؤامرة على الشعوب المستهلكة للنفط من قبل الشركات العالمية وكارتيل المنتجين كما باتوا يسمون الأوبك (OPEC)؟ فما هي الحقيقة؟

الحقيقة أن كل الجهات قد أهملت، إلى درجة ما، القيام بواجباتها. فالشركات المنتجة والمصدرة للنفط الدولية بدأت تفقد سلطاتها المطلقة على صناعة النفط في البلاد المنتجة، كما أن ضرائب الحكومات في البلاد المستهلكة أفقدتها الكثير من قدرتها المالية على التوسع والبحث والتنقيب في الجهات النائية من العالم حيث يصعب التغلب على عوامل الطبيعة القاسية. فأبحاث الشركات الأخيرة كانت في مناطق يصعب على الإنسان العيش فيها كمناطق المنحدر الشمالي في ولاية ألاسكا حيث المياه متجمدة كما يصعب البحث هناك عن الخامات والمادة التي تصنع منها الماكينات والأنابيب وآلات الحفر بسبب شدة البرودة التي تبلغ عشرات من الدرجات تحت الصفر. وقد بدأت الشركات أيضاً البحث عن رواسب للنفط في المياه العميقة. كل هذا ضاعف من التكاليف عشرات المرات وقلل كثيراً من موارد وأرباح هذه الشركات في السنين الماضية، وقلل بالتالي من زيادة قدرتها على البحث والتنقيب على رواسب للنفط جديدة، مما قلل من احتياطيها النفطي الذي يمكنه إمداد جميع أسواقها. كما أن زيادة استخدام المواد النفطية في جميع أنحاء العالم خصوصاً في الدول الصناعية الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية والاتحاد السوفياتي واليابان كان سبباً في تقليل الاحتياط النفطي. ومن العدل إن نقول ان الشركات العالمية منذ أمد طويل كانت تنبه إلى أن عدم السماح لها بزيادة الأسعار سيضعف من مقدرتها على البحث والتنقيب، وبالتالي سيقلل من كميات النفط المكتشف سنوياً، مما سيهدد العالم بنقص في إمداداته من النفط. وهذا ما حدث بالفعل. فمنذ سنتين اثنتين وكميات النفط المكتشفة في العالم تقل كثيراً عن المعدل السنوي للزيادات المضافة إلى الاحتياط. فزاد التركيز تبعاً لذلك على مناطق الشرق الأوسط والخليج العربي والشمال الافريقي العربي ثم منطقة الغرب الافريقي.

كما أن الاتحاد السوفياتي ومعه الكتلة الشيوعية شعرا بضرورة تقليل صادراتهما من المواد النفطية ليحافظا على اكتفائهما الذاتي منها لأطول مدة ممكنة. فلم يعد الاتحاد السوفياتي يتحمس لتصدير النفط إلا للضرورات القصوى أو لأسباب سياسية، فهو

يصدر النفط إلى أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان من أجل شراء مواد استراتيجية منها، ويصدره أيضاً لأسباب سياسية محضة لكوبا وبعض الدول الاشتراكية الصديقة التي لا تستطيع الحصول على النفط لظروف خاصة بها. وهكذا بدأت الأزمة تظهر على السطح وشعرت بها الولايات المتحدة الأمريكية التي بدأ إنتاجها السنوي يقل بدلاً من أن يزيد، وكذلك كان حال احتياطيها. فبدأت هذه الدولة الصناعية الكبيرة ترسم الخطط التي تضمن بها استمرار حصولها على النفط من منطقة الخليج العربي وإيران على أساس كون هذه الدول صديقة لها وهي بحاجة إلى حمايتها ورعايتها وسلامة حدودها من الاعتداءات الخارجية. فأمريكا تخيف إيران بالاتحاد السوفياتي وتبث الخوف في الدول العربية الصغيرة بواسطة إيران. فهي تبيع الأسلحة المتطورة لإيران بكميات كبيرة تسترد بقيمتها ما دفعته ثمناً للنفط من جهة، ومن جهة أخرى تدفع الدول العربية المجاورة للتوجس على مصيرها من إيران، فتدفعها بذلك دفعاً إلى شراء الأسلحة هي الأخرى لتدافع عن نفسها. وأمريكا في كل هذا، ومن أرباح الشركات الأمريكية العاملة في تلك البلاد، تطمع في الحصول على النفط بكميات كبيرة وبأسعار مناسبة.

ولكن حرب اكتوبر وشعور العرب المنتجين للنفط بأن الولايات المتحدة الأمريكية قد انحازت إلى إسرائيل انحيازاً لا مبرر له ولا يمكن السكوت عليه قد جعلهم يقررون منع وصول نفطهم إلى الولايات المتحدة الأمريكية مما زاد الطين بلة في هذا البلد الكبير.

فبدلاً من أن تحقق الولايات المتحدة الأمريكية مخططها بزيادة إنتاج المملكة العربية السعودية ليصل إلى عشرين مليون برميل في اليوم، إذا بالمملكة العربية السعودية تحدد إنتاجها وتقلصه ليصبح إنتاجها أقل مما كان عليه في شهر سبتمبر لعام ٧٣ بنسبة ١٥ بالمئة، أي أن إنتاج السعودية سيظل بمعدل ٧٠٤٦٥٠٠ برميل نفط خام في اليوم.. وهذا يقل كثيراً عما خططت له أمريكا، إذ كانت تحلم أن تحصل على ما يعادل عشرة ملايين برميل في اليوم الواحد بحلول عام ١٩٨٠. هذا وقد أحدث منع العرب وصول نفطهم بطريق مباشر أو غير مباشر للولايات المتحدة الأمريكية فزعاً كبيراً فيها. فالنقص كما يقدره رجال الصناعة هناك يعادل حالياً ٥,٦ بالمئة من مجموع استهلاكها من مصادر الطاقة، كما أن النقص في إمداداتها من النفط بلغ كمية تتراوح بين ٢,٥ إلى ٣,٥ مليون برميل في اليوم. وقد تسبب النقص في إمدادات النفط ومصادر الطاقة الأخرى كالغاز الطبيعي في خلق بطالة في الولايات المتحدة الأمريكية تقدر حتى الآن بمئات الآلاف من العمال والموظفين. فالطيران قد تأثر لقلة الطاقة، والفنادق تأثرت أيضاً لقلة حركة الناس وتنقلهم، وصالات عرض الأفلام والمسارح والمدارس قل نشاطها لعدم توفر تدفئة مناسبة لها. ويقدر أن يصل عدد العاطلين في

الولايات المتحدة الأمريكية بسبب أزمة الطاقة إلى أكثر من خمسة ملايين عامل. وقد نتج عن هذا النقص في الطاقة نقص في الدخل القومي قدرته الهيئة القومية للنفط في الولايات المتحدة بـ ٤٨,٤٢ ألف مليون دولار.

ويبدو من الغريب أن لا يقتصر الكساد الاقتصادي والبطالة على الولايات المتحدة الأمريكية وحدها. فأوروبا الغربية مهددة هي الأخرى بنقص في إمدادات الطاقة بالرغم من المعاملة الخاصة التي تخصها بها البلاد العربية إذا استثنينا هولندا. أما اليابان وهي أكبر دولة استفادت من الطاقة العربية الرخيصة فإنها لم تكن لتصل إلى ما وصلت إليه لو لم يكن هناك مصدر رخيص للطاقة كالبلاد العربية التي تستورد اليابان منها ومن إيران ٨٠ بالمئة من حاجياتها من النفط. ويقول اليابانيون ان صناعاتهم واقتصادياتهم مهددة بالدمار بسبب ارتفاع أسعار الطاقة وقلة الوارد منها من البلاد العربية. وتنسى اليابان وتنسى الولايات المتحدة الأمريكية وينسى المستهلكون الآخرون للنفط أن أسعار النفط قد ظلت عشر سنوات متتالية ثابتة، بينما كانت أسعار المواد الأخرى تتزايد وتتصاعد كل عام، وخصوصاً أسعار المواد الزراعية والغذائية التي يمكن الاستعاضة عما يستهلك منها بما يزرع، بينما إذا أخرج النفط من الأرض فقد إلى الأبد. فهو مادة مستهلكة ناضبة ولا يمكن استعمالها مرتين، والدول التي تملكه دول متطورة فقيرة، فلو استمرت الأسعار على ضعفها وتدنيها لمر عصر النفط على الدول المتطورة المالكة للنفط بدون أن تستطيع أن تطور إمكانياتها الأخرى. فدخل النفط قبل أن تحرره منظمة الأوبك (OPEC) كان لا يكاد يسد حاجة البلاد التي تنتجه وتصدره في تسيير شؤون الدولة، كما أن معظم هذه البلاد ليس لها مصادر طبيعية أخرى إلى جانب النفط. وكان من الممكن أن تجف آبار النفط وتبقى الدول المالكة له فقيرة كما كانت منذ سنوات قليلة لو لم تعمد منظمة الأوبك (OPEC) إلى تحرير النفط من السيطرة الأجنبية.

لقد استطاع النفط العربي أن يبني اقتصاديات اليابان وأوروبا الغربية وقد آن الأوان لهذه البلاد أن تساعد مالكي النفط على تطوير بلادهم وخلق مجالات أخرى توظف فيها عوائد النفط، حتى إذا ما انتهى النفط سارت الحياة في رخاء وازدهار بفضل ما وظف من عوائده في تطوير إمكانيات البلاد في الزراعة والصناعة.

الجدول رقم (٢)
تقديرات إنتاج النفط في العالم

البلد	الاحتياطي الممكن إنتاجه بالطرق العادية المعروفة كما هو مقدر حتى ١/١/١٩٧٤		تقديرات إنتاج النفط الخام عام ١٩٧٢ (آلاف البراميل في اليوم)	تقديرات استهلاك النفط الخام عام ١٩٧٣ (آلاف البراميل في اليوم)	طاقات التكرير حتى ١/١/١٩٧٤ (آلاف البراميل في اليوم)
	نفط (آلاف البراميل في اليوم)	غاز (بلايين الأقدام المكعبة)			
الشرق الأوسط					
أبو ظبي	٢١٥٠٠٠٠٠	١٢٥٠٠	١٢٨٥,٥		-
العراق	٣١٥٠٠٠٠٠	٢٢٠٠٠	١٨٨٨,٢		٩٨,٥
الكويت	٦٤٠٠٠٠٠٠	٣٢٥٠٠	٢٨٩٠,٢		٦٤٦,٠
المنطقة المحايدة	١٧٥٠٠٠٠٠	٨٠٠٠	٥٠٧,٥		-
عمان	٥٢٥٠٠٠٠	٢٠٠٠	٢٧١,٩		-
قطر	٦٥٠٠٠٠٠	٨٠٠٠	٥٥٥,٥		١,٠
السعودية	١٣٢٠٠٠٠٠٠	٥٠٩٠٠	٧٤١٧,٩		٤٢٨,٣
سوريا	٧١٠٠٠٠٠	٧٠٠	١٠٥,٧		٥١,٣
إيران	٦٠٠٠٠٠٠٠	٢٧٠٠٠٠	٦٠٠٠,٠		٦٦٠,٠
بلاد أخرى	٤٨١٢٥٠٠	٦٧٢٥	٤٥١,٧		٩٩٧,١
مجموع الشرق الأوسط	٣٥٠١٦٢٥٠٠	٤١٣٣٢٥	٢١٣٧٤,١	١٢٤٢,٣	٢٨٨٢,٢
افريقيا					
الجزائر	٧٦٤٠٠٠٠	١٠٥٩٤٥	١٠٣٥,٤		١١٥,٣
جهورية مصر العربية	٥١٢٥٠٠٠	٤٢٠٠	١٨٠,٠		١٨٠,٠
ليبيا	٢٥٥٠٠٠٠٠	٢٧٠٠٠	٢١١٦,٦		١٦,٤
نيجيريا	٢٠٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	٢٠٠٠,٠		٦٠,٠
بلاد أخرى	٩٠٣٨٧٥٠	١٠٥٧٥	٤٣١,٩		٧٢٠,٥
مجموع افريقيا	٦٧٣٠٣٧٥٠	١٨٧٧٢٠	٥٧٦٣,٩	١٠٠٧,٩٥	١٠٩٢,٢
آسيا					
استراليا	٢٣٠٠٠٠٠	٣٧٧٠٠	٤٢٠,٠	-	٦٨٠,٩
اندونيسيا	١٠٥٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠	١٣٠٠,٠	-	٤٢٧,٧
اليابان	١٩٠٠٠	٧٠٠	١٥,٠	٥٤٧٦,٨	٤٩٣٩,٨
بلدان أخرى	٢٨١٦٠٤٠	٦٠٨٠٠	٥١٠,٢	٢٩٠٦,١	٢٨٨٤,٣
مجموع آسيا/والباسيفيكي	١٥٦٣٥٠٤٠	١١٤٢٠٠	٢٢٤٥,٢	٨٣٨٢,٩	٨٩٣٢,٧

يتبع

تابع

أوروبا					
بلجيكا ولوكسمبورغ	-	-	-	٦٧٤,٠	٨١٦,٨
بلجيكا فقط					
الدانمارك	٢٤٨٥٠٠	١٨٠٠	٣,١	-	٢٢٦,٥٠
فرنسا	٨٠٠٠٠	٦٥٠٠	٢٦,٣	٢٥٨١,٢	٣١٤٠,٠
ألمانيا الغربية	٥٤٤٠٠٠	١٢٣٠٨	١٣٣,٠	٣١٣٨,٩	٢٨٢٥,٨
إيطاليا ـ صقلية	٢١٢٠٠٠	٥٣٠٠	٢٢,٣	٢١٩٧,٥	٣٨٨٢,٠
هولندا	٢٥١٠٠٠	٩٢٠٠٠	٢٨,٦	٨٦٤,٦	١٨٢٥,٥
النرويج	٤٠٠٠٠٠٠	٢٣٠٠٠	٣٧,٥	-	١٦٨,٠
اسبانيا	٦٠٠٠٠	٥٠٠	٢٢,٢	٧٤٤,٩	١١٦٣,٠
السويد	-	-	-	١٢٠٩,٤	٢٤٨,٠
المملكة المتحدة	١٠٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	١,٥	٢٣١٧,٩	٢٧٦٢,١
بلدان أخرى	٥٩٥٠٠٠	٢٣٨٩	١٢١,٠	١٧٥٥,١	١٠٥٢,٤
مجموع أوروبا	١٥٩٩٠٥٠٠	١٩٣٧٩٧	٣٩٥,٥	١٥٤٨٣,٥	١٨١١٠,١
نصف الكرة الغربي					
الأرجنتين	٢٥٠٠٠٠٠	٨٠٠٠	٤٤٢	-	٦٢٣,٦
البرازيل	٧٩٩٠٠٠	٩٢١	١٧٠	-	٧٩١,٨
الأكوادور	٥٦٧٥٠٠٠	٥٠٠٠	١٩٧	-	٣٥,٢
المكسيك	٣٦٠٠٠٠٠	١١٠٠٠	٤٧٨	٦٦٥,٥	٦٢٥,٠
فنزويلا	١٤٠٠٠٠٠٠	٤٢٠٠٠	٣٣٧٠	-	١٥٣١,٦
الولايات المتحدة الأمريكية	٣٤٧٠٠٢٤٩	٢٤٧٣١٠	٩٢٢٥	١٦٨٤٢,٩	١٣٣٨٣,٠
كندا	٩٤٢٤١٧٠	٥٠٢٩٩	١٧٥٠	١٧٥٣,٢	١٧٨٨,١
بلدان أخرى	٥٠٦٦٢٥٠	٢٤٤٠٠	٤٩٠	٢٨٩٨,٢	٣٦٥٨,٥
مجموع النصف الغربي للكرة الأرضية	٧٥٧٦٤٦٦٩	٣٨٨٩٣٠	١٦١٢٢	٢٢١٥٩,٨	٢٢٤٣٦,٨
العالم غير الشيوعي	٥٢٤٨٥٦٤٥٩	١٢٩٧٩٧٢	٤٥٩٠٠,٧	٤٨١٩١,٩٩	٥٣٤٥٤,٠
العالم الشيوعي (*)	١٠٣٠٠٠٠٠٠	٧٣٥٤٠٠	٩٣١٢,٠	٨٦٩٣,١٢	٩٥٥٠
مجموع العالم	٦٢٧٨٥٦٤٥٩	٢٠٣٣٣٧٢	٥٥٢١٢,٧	٥٦٩١٠,٦	٥٩٤٢٥

(*) العالم الشيوعي يتضمن الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية والصين الشيوعية.

المصدر: *Oil and Gas Journal* (January 1974).

الجدول رقم (٣)

واردات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام

(بآلاف البراميل في اليوم)

البلد	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣
أمريكا الجنوبية										
بوليفيا	...	...	٣,٤	١٩,٢	١٨,٨	١٥,٣	٢	٢	...	١
شيلي	...	...	...	...	...	٤,٧	...	١	...	...
كولومبيا	٢٦,٢	٤١,٧	٣٩,٥	٣٢,٥	٣٢,٧	٤٢,٦	٢٠	٩	٥	٢
اكوادور	...	...	...	...	...	...	...	...	...	٤٣
المكسيك	٩,٨	٦,٩	...	...	...	١,٠	...	...	...	١
ترينيداد	...	...	...	٣,٥	٥,٤	...	...	...	٢٤	٦٣
فنزويلا	٤٧٦,٠	٤٣٢,٥	٤٠٣,٩	٣٥٩,١	٣٤٣,٥	٣٠٦,١	٢٦٨	٣٠٣	٢٥٦	٣١٨
مجموع أمريكا الجنوبية	٥١٢,٠	٤٨١,١	٤٤٦,٨	٤١٤,٣	٤٠٠,٤	٣٦٩,٧	٢٩٠	٣١٥	٢٨٥	٤٢٨
افريقيا:										
الجزائر	٦,١	٨,٩	٣,٨	٤,٠	٥,٣	١,٠	٦	١٣	٨٧	١٤٠
أنجولا	...	...	...	...	...	...	...	٤	١٦	٤٠
مصر	٣,٠	٢,٤	٢,٣	٣,٦	٢٩,٥	٤٠,٥	٢١	١٩	٨	١٣
ليبيا	٣٩,٤	٤١,٦	٦٩,٠	٤١,٩	١١٣,٦	١٣٣,٩	٤٧	٥٣	١١٠	١٤٨
نيجيريا	...	١٤,٥	١١,٣	٣,٩	٨,٦	٤٩,٢	٤٨	٩٥	٢٤٤	٤٦١
تونس	...	...	...	...	...	...	...	...	٧	١٤
مجموع افريقيا	٤٨,٥	٦٧,٤	٨٦,٤	٥٣,٤	١٥٧,٠	٢٢٤,٦	١٢٢	١٨٤	٤٧٢	٨١٦
الشرق الأوسط										
الكويت	٦٣,٦	٥٥,٤	٢٦,١	١٨,٨	٤٣,٣	٣٤,٤	٣٣	٢٩	٣٦	٤٤
العربية السعودية	٩٦,٩	١٣٢,٢	١٢٥,٤	٨١,٣	٥١,٨	٣٤,٧	١٧	١١٥	١٧٤	٤٤٥
المنطقة المحايدة	٤٨,٠	٢٦,٧	١٩,٣	١١,٠	٢٩,٤	٤٣,٥	٢٣	...	...	...
إيران	٦٥,٩	٧٨,٥	٨٤,٥	٦٥,٢	٥٧,٨	٤١,٩	٣٣	١٠٦	١٣٦	١٩١
العراق	...	١٥,٦	٢٥,٩	٤٧	...	...	...	١١	٤	٥
قطر	١٩,٩	١١,٩	٠٠,٥	...	...	٠,٥	...	...	٣	٨
أبو ظبي	٣,٠	١٣,٨	١٣,١	٥,٣	١٥,٣	١٣,٨	٦٣	٨٠	...	...
اتحاد الإمارات العربية	...	...	...	...	...	...	...	...	٧٤	٧٦
مجموع الشرق الأوسط	٢٩٧,٣	٣٣٤,١	٢٩٤,٨	١٨٦,٣	١٩٧,٦	١٦٨,٨	١٦٩	٣٤١	٤٢٧	٧٦٩
كندا	٢٧٧,٦	٢٩٥,٢	٣٤٧,١	٤١٢,١	٤٦٢,٩	٥٥٧,٠	٦٧٢	٧٢١	٨٥٦	٩٩٨
الشرق الأقصى	٦٣,٠	٦٠,٧	٤٩,٩	٦١,٧	٧٢,٦	٨٨,٤	٧٠	١١٧	١٦٧	٢٠١
مجموع الواردات	١١٩٨,٤	١٢٣٨,٥	١٢٢٥,٠	١١٢٧,٨	١٢٩٠,٥	١٤٠٨,٥	١٣٢٣	١٦٧٨	٢٢٠٧	٣٢١٢

المصدر: المصدر نفسه.

الجدول رقم (٤)

واردات الولايات المتحدة الأمريكية من منتجات النفط المكررة

(بآلاف البراميل في اليوم)

١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣
١٠٦٠,٣	١٢٢٩,٣	١٣٤٨,١	١٤٠٨,٦	١٥٤٩,٢	١٧٥٧,٤	٢٠٩٥	٢٢٤٥	٢٥٣٢	٢٩٢٣

يلاحظ أن ٢٨ بالمئة من واردات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام خلال سنة ١٩٧٣ حصلت عليها من البلاد العربية وتقدر هذه الكميات بمعدل ٨٩٣,٠٠٠ برميل في اليوم الواحد كما يلاحظ تزايد واردات الولايات المتحدة منذ سنة ١٩٦٤ حتى سنة ١٩٧٣.

أثر الحظر العربي للنفط على حكومة الولايات المتحدة الأمريكية(*)

إنني واحد من الملايين العرب الذين يراقبون الأحداث بأعصاب مشدودة، ومع أن ما ينشر من قبل الحكومات العربية المختلفة عن هذه الأحداث يتعارض في معظم الحالات عما تنشره المصادر الأجنبية، إلا أن المثابر على تتبع الأخبار والتحليلات يمكنه الوصول إلى استنتاجات خاصة به. وما استنتجته استميح القارئ الكريم بأن أقدمه له آملاً أن أساعده في إيضاح الصورة التي تسبب قلقاً عظيماً لي وللكثيرين.

دأبت الدعاية الأمريكية على اتباع أسلوب الحرب النفسية في محاولاتها لفك الارتباط الوثيق الذي أحدثته حرب أكتوبر في صفوف البلدان العربية حكومات وشعوباً. فهذه الحرب قد أقامت وحدة عربية متينة استطاع العرب بها اقتحام حصون الأعداء حول قناة السويس وفي هضبة الجولان وأرغم أعداء الأمة العربية على احترام القدرة القتالية للجندي العربي، وكذلك الحنكة السياسية للقادة العرب وقدرتهم على التحرك المرن. وكنا في الأسبوع الأول من بدء حرب أكتوبر نسير طبقاً لخطى رسمناها لأنفسنا ولكن، وبعد تحقق ما اعتبر من الأعمال الحربية العظيمة، بدأت الصورة تتغير وانتقلنا من الهجوم إلى الدفاع ثم اضطررنا لوقف القتال. وتدخلت الأمم المتحدة والقوتان الكبيرتان الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. وبدون تقليل من شأن البطولات التي أظهرها الذين حطموا أسطورة خط «بارليف» واقتحموا حصون إسرائيل القوية على هضبة الجولان، فإننا لم نكسب من هذه الحرب إلا الثقة بالنفس والاعتزاز بقدرتنا القتالية ووحدة صفوفنا، أما الأرض فظلت تحت أقدام إسرائيل. ومنذ اللحظة التي انتقلنا فيها إلى مواقف الهجوم، ونحن نعيش في دوامة عنيفة، فنحن لم نستطع فرض إرادتنا على أرضنا وعدنا كما كنا ننظر إلى القوى العظمى والأمم المتحدة للقيام

(*) نشر في: **نفط العرب**، السنة ٩، العدد ٥ (شباط/فبراير ١٩٧٤)، ص ١٢ ـ ١٣ و٣٦.

بهذه المهمة نيابة عنا، وكان هذا هو نفس الأسلوب الذي ألحق بنا الهزيمة في عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧. إن الإنسان العربي مل هذا الأسلوب ويريد تغييراً كاملاً له، هذا التغيير هو الطريقة المضمونة لضمان النصر، واسترجاع الأرض كما حدث في الأسبوع الأول من بداية حرب اكتوبر. وفيما يلي سأحاول تبيان نقط الضعف والقوة في موقفنا الحالي والبرهنة على أن سلاح النفط الذي استعملناه لأول مرة وبنجاح كان أمضى أسلحتنا، ولا زال سلاحنا الفعال، ويجب أن لا نفكر في التخلي عن استعماله حتى يتم جلاء جميع القوى الغازية عن كل شبر من أرضنا. أما تطوير الحظر فيجب أن يتم فقط عندما يوضع برنامج زمني للانسحاب تضمنه أمريكا والاتحاد السوفياتي. وكان وزراء النفط العرب قد قرروا قبل البدء بالسماح بتصدير النفط إلى أمريكا وضع برنامج للانسحاب تضمنه أمريكا، ولا داعي لتغيير هذا القرار لأن الاتفاق على فصل القوات المتداخلة حول قناة السويس لا يعني أبداً الانسحاب. وأي تخفيف للحظر ربما أدى إلى تخفيف ضغط حكومة الولايات المتحدة على إسرائيل وجعلها تتباطأ بالانسحاب.

إن القوى الأجنبية المعادية لأمانينا ووحدتنا وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية تحاول إيهامنا بفساد مخططاتنا الرامية لتحرير الأرض. فمرة يقولون لنا إنكم لا تستطيعون تحرير الأرض العربية بالقتال وتارة يقولون لنا بأن سلاح النفط سلاح غير فعال، وان النفط يصل إلى هولندا وأمريكا بالرغم من محاولاتنا منع وصوله إلى هناك. والرد على هذه الادعاءات بسيط: فأما عن إجلاء عدونا بالقوة فقد برهنت حرب أكتوبر على قدرة الإنسان العربي على الصمود والقتال بشكل لا يستطيع عدونا مجاراته في المدى الطويل. وأما عدم فعالية سلاح النفط فإني سأبين بالأرقام أن منع وصول النفط إلى الولايات المتحدة وهولندا قد أصاب قلب الهدف: فهولندا التي كانت تستورد قبل الحظر لأغراض التكرير والتصدير ما يعادل مليون برميل في اليوم الواحد من النفط الخام معظمه من البلاد العربية، قد أصيبت بنكسة اقتصادية عظيمة، وستتفاقم في هولندا مشكلة البطالة وسيتأثر بالتأكيد ميزان المدفوعات فيها. وقد لا يظهر أثر الحظر سريعاً ولكن فعل قطع النفط سيحدث أثره على السياسات الهولندية في القريب العاجل.

أما أثر الحظر على الولايات المتحدة الأمريكية وبالرغم من المغالطات المتكررة لتقليل أهمية ذلك بنشر معلومات خاطئة عن وصول إمدادات من النفط من البلاد العربية بقصد التأثير على الرأي العام العربي والأمريكي وإفهام الحكومات العربية المنتجة للنفط بأنها تحاول القيام بعمل غير مجد، فالحقيقة أن الحظر قد أضر ضرراً كبيراً بالاقتصاد الأمريكي وخلق مشكلة بطالة خطيرة، كما أنه أدى إلى خفض الدخل القومي كما يظهر مما يلي:

تستهلك الولايات المتحدة الأمريكية يومياً من النفط ما يعادل ثمانية عشر مليون برميل في اليوم الواحد تنتج محلياً منها ما يعادل ١٢ مليون برميل والباقي يأتي من الخارج، والإنتاج المحلي في نقص مستمر بالرغم من المحاولات اليائسة من قبل الحكومات المحلية

والشركات لزيادة الإنتاج المحلي. والولايات المتحدة محتاجة إلى أن تستورد حوالى سبعة أو ثمانية ملايين برميل من النفط الخام من الخارج لكي تستمر معدلات النمو الاقتصادي والازدهار الصناعي بمستواها الحالي. والمقاطعة العربية قد أحدثت نقصاً في الإمدادات النفطية يتراوح بين ٢,٥ و٣,٥ مليون برميل في اليوم الواحد. وهذا العمل إذا استمر سيزيد نسبة تأثيره على الاقتصاد الأمريكي لأن التوسع في الصناعة وفي مجالات التنمية الأخرى سيضطر إلى التوقف عند مستوى منخفض أو يكون بنسبة مئوية ضئيلة، وهذا سيسبب الكثير من المتاعب للشعب الأمريكي فتزيد نسبة البطالة التي قد تصل في الأعوام القادمة إلى خمسة ملايين عامل، كما تنبأ بذلك بعض قادة الصناعة هناك. أما أثر النقص في الطاقة على الدخل القومي فقد أكدته هيئة البترول القومية الأمريكية وقالت ان الولايات المتحدة الأمريكية ستعاني نقصاً في جميع إمدادات الطاقة يبلغ ٥,٦ بالمئة، وان هذا النقص سيتسبب في نقص في الدخل القومي السنوي قدره ٤٨,٤٢٠ بليون دولار (ثمانية وأربعون ألف مليون وأربعمائة وعشرون مليون دولار).

إن هذا النقص كبير في الدخل القومي الأمريكي، وليس هناك مجال للخيار أمام الأمريكان وعليهم توفير إمدادات الطاقة من جميع المصادر التي يمكن منها الحصول على الطاقة، وأهم هذه المصادر وأقلها تكلفة هي حقول النفط العربي حتى لو ارتفع ثمنه. ومنع وصول النفط العربي إلى الولايات المتحدة يهدد نظام الرئيس نيكسون بنكسة خطيرة في شعبيته خصوصاً وأنه، أي الرئيس نيكسون، يعيش حالياً أقسى أيام حكمه حيث يهدده البرلمان الأمريكي بالطرد من سدة الرئاسة، والمحكمة بالتجريم، بسبب فضائح قضية «ووترغيت». وليس من مصلحة الرئيس نيكسون أن يقاسي الشعب الأمريكي نقصاً في الطاقة بسبب سياساته في الشرق الأوسط، وهذا هو السبب الذي يفسر النشاط المحموم الذي يقوم به وزير خارجيته المستر هنري كيسنجر للحصول على مشروع اتفاق لحل مشكلة الشرق الأوسط، لأن ذلك في نظر كل من نيكسون وكيسنجر سيعطي للرئيس نصراً سياسياً قد يساعده على التغلب على ما يعانيه من متاعب، والوقت ليس في صالح نيكسون.

إن أي تغيير في السياسات العربية النفطية الخاصة بحظر تصدير النفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية يفيد بالدرجة الأولى الرئيس نيكسون الذي لم يقدم حتى الآن أية خدمة ذات أهمية قيمة للأمة العربية تزيل بعض آثار إساءاته المتكررة إليها، وتدخل وزير خارجية أمريكا لفك التشابك بين الجيوش العربية والجيش الإسرائيلي لا ينظر إليه كل العرب على أنه خدمة للأمة العربية، بل ربما كان العكس هو الصحيح. فقد كان قادتنا العسكريون يكررون بأن القوى الإسرائيلية التي عبرت قناة السويس إلى الغرب قد أصبحت تحت رحمة الجيوش العربية. ولهذا فإن فك التشابك قد يكون لمصلحة إسرائيل بالدرجة الأولى، وعلى الأمريكان كما طلب وزراء النفط العرب أن يضمنوا جدولاً زمنياً للانسحاب تطبيقاً لقرار الامم المتحدة رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧.

وقبل أن يحدث ذلك يجب أن يظل الحظر لكي يتأكد العالم بأننا نحترم قراراتنا ولا نغيرها إلا إذا حدث تغيير حقيقي في موقف الجانب الإسرائيلي والأمريكي.

ولو فرضنا جدلاً حسن نية نيكسون وكيسنجر، فلا يمكن الثقة بالوعود التي يعطيها نظام جديد لا يعترف بهذه الوعود السرية والعلنية. ولا زلنا نذكر كتاب الرئيس فرانكلين روزفلت للمرحوم الملك عبد العزيز آل سعود بتاريخ ٥ ابريل عام ١٩٤٥ والذي أكد فيه بأن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لن توافق على إحداث تغييرات أساسية في الوضع في فلسطين إلا بعد مشاورات مع كل من الشعب العربي، والشعب اليهودي، كما أكد أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ستتجنب الإساءة للعرب. وبالرغم من هذا الكتاب كانت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس هاري ترومان أول من اعترف بالدولة اليهودية المقامة بالقوة على أرض عرب فلسطين، وأول من قال بأن سياساته تعتمد على عدد أصوات الناخبين العرب واليهود في الولايات المتحدة الأمريكية.

إن اتفاقية فك تشابك الجيوش العربية والإسرائيلية وانسحاب الجيش الإسرائيلي إلى مواقع تبعد عن قناة السويس في اتجاه الشرق بحوالى اثني عشر ميلاً لا تطمئن الشعوب العربية بل إنها عمقت الخلافات بين حكومات تلك الشعوب وباعدتها عن بعضها البعض. وهذا قد أضعف الموقف العربي حيال الأعداء وأظهر الأمة العربية أمام العالم بمظهر الأمة التي يصعب دوام الاتفاق بين قادتها. وكل ما نرجوه من قادتنا الملوك والرؤساء أن يتريثوا في اتخاذ القرارات التي تمس كل العرب والتشاور في كل الأمور المصيرية قبل اتخاذ قرارات فيها، لأن أمتنا تعيش ظروفاً استثنائية وقد أساءت إلينا قراراتنا الفردية، فإيقاف القتال في زمنين مختلفين على الجبهة المصرية والسورية لم يظهر بأننا حقاً لنا قيادة واحدة وقائد واحد. كما أن إعلان فك الاشتباك على الجبهة المصرية قبل الجبهة السورية قد أضعف الروح المعنوية لدى الجيوش العربية على الجبهتين، مع أنه كان في الإمكان في نظرنا تلافي هذا الموقف.

وأخيراً كلمة أخيرة لجميع القادة العرب. إن مكاسبنا القومية نتيجة لحرب أكتوبر لا يمكن أن تستفيد منها الأمة العربية التي لها الآن من الإمكانيات والقدرات أكثر مما كان لها قبل حرب أكتوبر، إلا بالتشاور والتعاون وتنفيذ قرارات مؤتمر القمة العربي السرية والعلنية، والمحافظة على وحدة الصف، فالأعداء سواء كانوا أمريكيين أو صهيونيين يكسبون بتفتيت وحدتنا أكثر مما يكسبون في ميدان القتال، وهم يتبعون كل السبل لتحقيق أغراضهم. وأخشى ما أخشاه أن اتفاقية فك التشابك هي مقدمة لسلسلة من المفاوضات قد تستمر سنوات عديدة، وإذا اعتبرنا أن هذه الاتفاقية نموذج لما سيحصل في المستقبل فإن الإسرائيليين والأمريكيين سيحاولون تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ في فترة من الزمن لن تقل عن مائة عام. فهل يا ترى أن أمتنا مستعدة للانتظار؟

ما هي الأسعار العادلة للنفط العربي؟(*)

في هذا المقال سأحاول التنبيه إلى أن هناك محاولات مكثفة تقوم بها الآن الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول المستهلكة للنفط في أوروبا الغربية واليابان بهدف تخفيض أسعار النفط العربي لتزيد قليلاً عما كانت عليه في شهر سبتمبر الماضي حيث كان البرميل الواحد من النفط السعودي الخفيف يباع بـ ٣,٠١١ دولار.

والمراقب المتتبع لمجريات الأمور في أسواق الدول المستهلكة للنفط وتقلبات العرض والطلب لا بد وأن يشعر بأن العرب معرضون لأزمات مالية خطيرة. فمعظم العرب بدأوا يخططون برامج التنمية على أساس ما ستكون عليه دخولهم من النفط في السنوات القليلة القادمة. فعلى سبيل المثال اخترنا سبع دول نفطية عربية قدر البنك الدولي دخلها من النفط عام ١٩٧٤ وعام ١٩٧٥ بما مقداره ٥١١٦٠ مليون دولار و٦١٦٠٠ مليون دولار على التوالي، ثم يتصاعد هذا الدخل ليصل في عام ١٩٨٠ إلى مبلغ لن يقل عن ١٠٨٧٠٠ مليون دولار.

هذه الدول هي المملكة العربية السعودية، الكويت، أبو ظبي، قطر، العراق، الجزائر، وليبيا. هذا كله جميل وربما تكون التقديرات سليمة لو استمر الحال على ما هو عليه، وإذا كانت المتغيرات ثابتة. ولكن الأوضاع الراهنة أخذت في الآونة الأخيرة تتغير وبسرعة لصالح المستهلكين وليس لصالح العرب. وإذا لم نتنبه لما يجري من حولنا، فإن قوتنا التفاوضية الكبيرة التي حققناها نتيجة لوقفتنا الموحدة في حرب اكتوبر سنخسرها بالتدريج وستتحول القوة من أيدي البائعين إلى أيدي الشارين. وبالتالي فإن الأرقام الضخمة التي أتينا على ذكرها ستتبخر وتتحول إلى أضغاث أحلام، وفي هذا الحال قد لا تصل دخول العرب في عام ١٩٨٠ إلى نصف ما قدروه.

(*) نشر في: **نفط العرب**، السنة ٩، العدد ٦ (آذار/مارس ١٩٧٤)، ص ١٣ ـ ١٥.

هذا كلام خطير ولا ينبغي أن يؤخذ على عواهنه، بل لا بد أن يوليه المسؤولون اهتمامهم البالغ ولا بد لهم من أن يعوه ويدركوه ولا بد لهم أن يحاولوا درء الأضرار التي يكيدها ويدبرها للعرب أعداء لهم من الدول المستهلكة وعلى رأسها الولايات المتحدة. ولعل هذا الكلام غامض لكني في الأسطر التالية سأحاول أن أوضح ما أقول ليتابع القارئ ما أريد إيصاله إليه.

مزاد الكويت النفطي يدق ناقوس الخطر

ولعل ناقوس الخطر قد دق فعلاً في الكويت. فحكومة الكويت طلبت من أربعين شركة من شركات التكرير العالمية التقدم للمزايدة على شراء ٤٦٢٠٠٠ برميل من النفط الخام يومياً، وهذه الكمية تمثل نصيب الحكومة في الإنتاج اليومي بما يعرف قصة صاحب الأرض أو الريع الذي يبلغ ثُمن ($\frac{1}{8}$) الكميات المنتجة في اليوم الواحد.

وطبقاً للاتفاقيات المعمول بها حالياً بين الكويت والشركات العاملة فيها فإن حصة الريع هذه تتسلمها الحكومة إما عيناً وإما نقداً. فإذا اختارت الحكومة أن تأخذ الريع عيناً، أي كنفط خام، اعتبرت وكأنها قد اشترته بالسعر المعلن للنفط الكويتي وهذا يعادل ١١,٥٤٥ دولاراً للبرميل الواحد. هذا ويحسم الريع مع تكلفة استخراج النفط من الدخل العام المحسوب على أساس السعر المعلن ثم تستوفي الحكومة ضريبة مقدارها ٥٥ بالمئة من صافي الربح الناتج. وإذا أضفنا ما أخذته الحكومة من قيمة الريع إلى جانب ضريبة الدخل المستوفاة على الربح الصافي نجد أن دخل الحكومة الكويتية لسنة ١٩٧٤ سيبلغ ٧٩٤٥ مليون دولار.

نعود الآن إلى المزاد العلني الكويتي، فقد استجابت ٣٢ شركة وعرضت لشراء نفط الريع الذي أشرنا إليه عروضاً مماثلة للعرض الذي تقدمت به شركتا البترول البريطانية - بي. بي وغولف الأمريكية لشراء حصة الحكومة الكويتية من نفط المشاركة البالغة ٦٠ بالمئة من مجموع الإنتاج بموجب الاتفاقية الجديدة بسعر قدره ٨,٥ دولار للبرميل الواحد.

وتجدر الإشارة إلى أن بعض البلدان الاشتراكية عرضت أسعاراً أعلى من السعر المعلن ولكن بجزء ضئيل جداً من الكمية المعروضة في المزاد. لذلك اضطرت الحكومة لبيع الكميات القليلة هذه لتلك البلدان الاشتراكية والباقي أعادته للشركتين المنتجتين بي. بي. وغولف لتحاسبهما عليه بالسعر المعلن.

فلماذا لم تحصل الكويت على أسعار لنفطها المعروض في المزاد أعلى من الأسعار المعلنة كما كان متوقعاً؟ لماذا حصل هذا التغير في وقت قصير؟ ونحن نعرف أن نفط المزاد الإيراني والقطري والنيجيري بلغ ما لا يقل عن ١٧,٦٠ و٢٢ دولاراً للبرميل في شهري ديسمبر ويناير.

ماذا حدث؟

يمكننا أن نقول إن المؤامرات التي كانت تحاك ضد أسعار النفط العربي قد بدأت في الظهور وها هي تصعد إلى السطح. هل كانت الأسعار التي بلغت ١٧,٠ دولاراً لبرميل نفط المزاد في المنطقة و٢٢,٠ دولاراً لبرميل نفط المزاد النيجيري، هل كانت نتيجة عمليات مفتعلة ومدبرة يقصد بها فقط لفت أنظار المستهلكين إلى ما يدبره لهم المنتجون؟ هل قصد بالأسعار العالية جداً لنفط المزاد تهيئة الرأي العام في الدول المستهلكة وتعبئته لتقبل ما يوحى إليه باستمرار بأن الدول المنتجة وهي دول فقيرة نامية تستغل ظروف الدول المستهلكة المتقدمة؟ هل قصد به تعبئة الرأي العام بالنقمة والاعتقاد بأن الدول المنتجة تحاول ابتزاز ثروات الدول المستهلكة وتخريب اقتصادياتها والقضاء على صناعاتها وأنماط معيشتها؟ ومن المهم أن نعرف الآن أن الذين دفعوا ثمناً عالياً لهذه الصفقات قد طلبوا إبطالها وتراجعوا عن أخذ النفط.

إن كل الادعاءات التي تتهم الدول المنتجة والمصدرة للنفط غير صحيحة ومضللة ما في ذلك ريب. أما ما يمكن القبول به عن ارتفاع أسعار النفط فهو أن هذه الأسعار ارتفعت لتصل إلى مستوى عادل يتناسب مع قيمة الفوائد الجمة التي يجنيها المستهلكون لمنتجاتهم. ولكن السرعة التي تحققت فيها الزيادة في وقت قصير قد أطارت صواب المستهلكين بعد أن تعودوا الحصول على النفط العربي والإيراني بأبخس الأثمان منذ الخمسينيات حتى أكتوبر لعام ١٩٧٣ فإذا بهم يضطرون لدفع سعر للنفط المستورد يعادل ٤٠٠ بالمئة عما اعتادوا أن يدفعوه. ولا شك أن وطأة هذه الأسعار شعرت بها الدول الغنية والفقيرة على السواء.

فما هي الأسعار العادلة للنفط العربي؟

في اعتقادي أن الأسعار العادلة للنفط العربي يمكن تصنيفها إلى نوعين، نوع يباع به للدول الصناعية الغنية والنوع الثاني يباع به للدول المتطورة الفقيرة. فلنأخذ أسعار نفط الكويت: فالسعر المعلن لهذا النفط ـ برقان ـ هو ١١,٥٤٥ دولار للبرميل الواحد. وليس معنى هذا أن الحكومة تقبض كل هذا المبلغ بعد أن تنفق ما يعادل ٦ سنتات فقط عن كل برميل يخرج من الأرض. بل ان مجموع ما تأخذه الكويت من هذه المبلغ هو ٦,٩٦ دولار للبرميل، وهذا يمثل ١٢ ونصفاً بالمائة من السعر المعلن ـ الريع ـ و٥٥ بالمئة ضريبة على صافي الربح بعد حسم تكلفة الإنتاج والريع. فالريع مقداره ١,٤٤ دولار وضريبة صافي الربح مقدارها ٥,٥٢ سنت، أي أن حكومة الكويت تحصل على ٦,٩٦ دولار عن كل برميل يصدر من بلادها. أما الفرق بين السعر المعلن ودخل الحكومة عن البرميل ويبلغ ٤,٥٨٥ دولار فهو تحت إمرة الشركات. فهي إما أن تبيع النفط بالسعر المعلن أو أن تبيعه بأقل من السعر

المعلن وذلك حسب قانون العرض والطلب. وهي تبيعه الآن في بعض الحالات بأسعار تزيد عن السعر المعلن، لأن السعر المتحقق في الأسواق في الوقت الحاضر لنفط الخليج العربي يتراوح بين ٩ ـ ١٢ دولاراً للبرميل، أي أن الشركات تحقق ربحاً لا يقل عن ٥,٠٤ دولار للبرميل إذا كانت الظروف مؤاتية. وقد برهنت الأرقام التي نشرت في الولايات المتحدة الأمريكية على أن أرباح الشركات العاملة في منطقتنا في عملياتها خارج الولايات المتحدة الأمريكية زادت زيادة كبيرة، فمثلاً زادت أرباح شركة أكسون الأمريكية بنسبة ٨٣ بالمئة وأرباح شركة تكساكو بنسبة ٨٦ بالمئة في حين حققت شركة غلف ربحاً من جراء عملياتها خارج الولايات المتحدة الأمريكية في سنة ١٩٧٣ يقدر بأربعة أضعاف ما حققته في عام ١٩٧٢، فبلغ ربحها هذا ٥٦٠ مليون دولار، بينما زاد ربحها من جراء عملياتها داخل الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ١٤ بالمئة فقط، وشركة غلف هي التي كانت تملك ٥٠ بالمئة من شركة نفط الكويت.

لغة الأرقام لغة واضحة. لكن العالم يوجه اللوم إلى العرب ويعتبر أن كل السعر المعلن، وهو بالنسبة إلى الكويت كمثال ١١,٥٤٥ دولار، يعتبر أن كله يذهب إلى جيب العرب.

إن شركات النفط الأجنبية تجني أرباحاً كبيرة جداً بالنسبة إلى كمية أموالها الموظفة، في حين يواجه العرب وحدهم لوم العالم لارتفاع الأسعار وللنقص في إمدادات الطاقة.

لكي نظهر للعالم بأننا لا نقصد إيذاء أحد وإنما نحاول الحصول على أسعار عادلة لصادراتنا لكي نطور إمكانياتنا الطبيعية من ثروات وإنسان ونساعد إخوتنا الأقل حظاً والمسلمين الفقراء والإخوة الأصدقاء الآخرين في الدول النامية، لا بد لنا من أن نحدث تغييراً جذرياً في طريقة التسعير لنفطنا.

كيف ينبغي أن نسعر نفطنا؟

والطريقة التي أقترحها هي كما يلي:

يجب أن نعرّف العالم أننا منذ عام ١٩٤٥ والسنوات التي تلتها كانت الشركات هي التي تحدد دخلنا من النفط. وكان دخلنا من النفط لا يتعدى عشرة سنتات أو عشرين سنتاً على الأكثر عن كل برميل، في حين يذهب الباقي وقدره أكثر من دولار ونصف ربحاً صافياً للشركات الأجنبية العاملة في بلادنا. وكان دخلنا من النفط لا يكاد يكفي تكاليف إدارة دفة الأمور في البلاد، فكيف به يلبي احتياجات خطط التنمية؟ دخلنا في الخمسينات والستينات ما كان ليلبي تكاليف جهاز الحكومة ووسائل الدفاع البسيطة، فكيف به يلبي طموح التنمية وتطوير الإنسان؟ وقد عملت الشركات على تجميد الأسعار بصفة انفرادية منذ سنة ١٩٦٠ حتى سنة ١٩٧٠ دون أن يتمكن

المنتجون من تغيير الوضع، واضطروا للتسليم بما فرضته الشركات، علماً بأن أسعار السلع التي كان يستوردها العرب وغيرهم من الدول المستهلكة كانت تزيد بأكثر من ٦ بالمئة سنوياً، مما زاد في مشكلات العرب وتخلفهم إلى جانب تزايد السكان. . . فمتطلبات المعيشة تزيد بينما استمر دخلنا في الانخفاض بسبب التضخم المالي في الدول الصناعية المتقدمة. أما في السبعينيات فقد ظهرت بوادر تشير إلى تغير في مجال العرض والطلب. وأصبح السوق بالتدريج سوق البائع بعد أن كان في الخمسينيات والستينيات سوق الشاري، وبدأنا فعلاً نضع مخططات للتنمية. وإني لأرى أن تصنف الأسعار إلى نوعين:

١ ـ سعر خاص بالدول الصناعية الغنية كاليابان وأوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية وكندا يحسب على النحو التالي:

تثبيت دخل البرميل الحالي الذي تحصل عليه الدولة المنتجة، ويضاف إليه تكلفة إخراج النفط ثم إضافة مبلغ مقطوع يقدر على أساس الربح الصافي لأموال الشركات الموظفة في صناعة النفط بحيث لا تزيد نسبة هذه الأرباح عن ١٥ بالمئة وأن لا تزيد عن ٥٠ سنتاً للبرميل الواحد بأي حال من الأحوال.

وقياساً على ذلك فإن سعر النفط الكويتي المعلن سيصبح كالآتي:

٦,٩٦ دولار + ٦ سنتات + ٥٠ سنتاً = ٧,٥٢ دولار.

وواضح أن الشركات ستحصل على ما لا يزيد عن ٥٠ سنتاً من هذا السعر الجديد. وهذا ربح عادل لا يمكنها الحصول عليه لو وظفت أموالها في مكان آخر. بالإضافة إلى أن تسعير صادرات كل بلد هو من صميم أعمال ذلك البلد.

٢ ـ سعر معتدل خاص بالدول الفقيرة من المعسكر الثالث.

وأودّ أن أشير إلى دراسة للبنك الدولي قدرت أن الدول النامية تستورد حوالى ١٥ بالمئة من مجمل صادرات دول الأوبك المنتجة للنفط، وأن زيادة أسعار النفط ترتب عليها زيادة في المبالغ التي ستنفقها الدول النامية في شراء النفط في عام ١٩٧٤ بما مقداره ٧٦٠٠ مليون دولار. ونحن مع وعينا التام بالأهمية القصوى للطاقة بالنسبة لهذه الدول النامية التي تعتبر أساساً لتقدمها الاقتصادي في الصناعة والزراعة وفي كل مجال، نلاحظ أن الدول الصناعية الكبرى تستغل وتتباكى على الدول النامية. فهم يستخدمون حالة الدول النامية مثلما فعل المنافقون بقميص عثمان، ويناشدون الدول المنتجة أن يخفضوا الأسعار رحمة بالدول النامية لأنها لا تستطيع العيش في ظل الأسعار المرتفعة للنفط، علماً بأن نسبة واردات الدول النامية من النفط لا تتعدى ١٥ بالمئة من مجموع صادرات دول الأوبك، كما نوهنا أعلاه. لكننا مع ذلك يمكننا أن نقطع على هؤلا المتباكين خط الرجعة ونخفض الأسعار بالنسبة للدول النامية. فلو تقاسمت

الدول المنتجة نسبة التخفيض لكان نصيب كل منها قليلاً نسبياً بحيث لا يؤثر كثيراً على مجموع دخلها من النفط، شريطة أن تظل الأسعار التي يباع بها النفط للدول الصناعية كما اقترحت.

أما السعر الذي نقترحه هنا بالنسبة للدول النامية فهو أن نأخذ أسعار شهر سبتمبر الماضي كأساس ونضيف إليه نسبة مئوية معينة بحيث لا يزيد سعر البرميل المباع لها عن ٤ دولارات، وهذا المبلغ أكثر من المبلغ الذي ذكر بأن إيران قد باعت به النفط للهند مؤخراً وقدره ٣,٥ دولار للبرميل. وتخفيض الأسعار بالنسبة للدول النامية ضرورة إنسانية وسياسية، وهو لا يتعارض مع قيام مؤسسات مالية تنشئها الدول المنتجة والمصدرة للنفط لتقديم قروض للدول النامية لشراء النفط. فليس المهم إنشاء البنوك ولكن الأهم أن نخفض الأسعار للدول الفقيرة بينما نرفع الأسعار بالنسبة للدول الغنية كلما ارتفعت نسبة التضخم في تلك البلاد.

هل وجود سعرين مختلفين للنفط بدعة؟!

أبداً، مطلقاً.

إن وجود سعرين للنفط أو أكثر هو عملية تمارسها الشركات في صناعة النفط منذ قيامها وهي تمارسها في عقر دارنا. فمنذ الخمسينيات والشركات تبيع بأسعار منخفضة نسبياً للأغنياء ومرتفعة جداً للفقراء. وإليكم الأمثلة:

كانت أرامكو تبيع النفط السعودي للشركات المالكة لها بسعر ١,٤٢ دولار للبرميل وتبيعه للآخرين بسعر ١,٧٥ دولار. وما زال مالكو شركة أرامكو يبيعون النفط بأسعار مخفضة للأسطول الأمريكي في أعالي البحار بينما أرامكو والشركات الأجنبية الأخرى تبيع النفط للدول الفقيرة والصغيرة النامية بالأسعار المعلنة وتبيعه بأسعار مخفضة للدول الغنية المتقدمة. ولا زلنا نذكر الأسعار المخفضة التي كانت تبيع بها شركات النفط للولايات المتحدة عند قيام هذه الأخيرة بشراء النفط لأوروبا الغربية طبقاً لمشروع مارشال بعد الحرب العالمية الثانية.

إن نفط الكويت مثلاً تدفع ثمنه الدول الغنية ما يسمى بسعر التكلفة+ الضريبة TAX-PAID COST مضافاً إليه أجرة النقل إلى موانئ الاستيراد، بينما إذا بيع هذا النفط إلى بلاد فقيرة كاليمن الجنوبية أو لبنان أو السودان بيع بالسعر المعلن مضافاً إليه أجرة النقل.

إذن فإن وجود أكثر من سعر واحد للنفط ليس بدعة. ومن المؤلم أن منظمة الأوبك لم تراع هذه الحالة وأعطت للدول الصناعية الكبرى سلاحاً تحاربها به باسم الدول النامية، وذلك لعدم موافقتها على وضع سعرين للنفط الخام، خاصة وأن هذه

الكميات التي تستوردها الدول النامية لا تتعدى ١٥ بالمئة من مجمل صادرات دول الأوبك.

إن دول الأوبك إذا ما وافقت على استحداث سعر مخفض للدول النامية سيعود عليها بفوائد أكثر مما كانت ستجنيه من زيادة الأسعار، خاصة وأن إصرارها على سعر واحد قد يسبب تخفيضاً في الأسعار المعلنة قد يصل إلى ٥٠ بالمئة من الأسعار الحالية. وبهذا الصدد أود أن أشير إلى ما صرح به المستر كامبل أدمسون رئيس اتحاد الصناعة البريطاني في ٢٠ ـ ٢ ـ ٧٤ بأنه خلال زيارة أخيرة له إلى الولايات المتحدة الأمريكية أعلمته الحكومة هناك والمسؤولون في شركات النفط بأن أسعار النفط المعلنة قد تنخفض انخفاضاً كبيراً وتستقر وتثبت على مدى يتراوح بين ٤ إلى ٨ دولارات للبرميل الواحد وأن محاولات مكثفة تبذل لتحقيق ذلك.

حظر النفط عن الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا وأثـره علـى الأسـعـار

من الأشياء التي يجب أن نعرفها ونعترف بها أن تخفيض الإنتاج بمقدار ١٥ بالمئة عما كان عليه في سبتمبر أثيرت حوله ضجة كبيرة لا لأن الإنتاج الحالي لا يكفي لو وزع توزيعاً عادلاً ولكن هذه الضجة مصدرها أيضاً شعور الولايات المتحدة الأمريكية بأنها قد اعتدي على كرامتها وهي الدولة العظمى التي لا يستطيع أحد التعرض لمصالحها، فأخذت تهدد وتتوعد.

ولكن الأمور بعد أشهر قليلة من استمرار تخفيض الإنتاج واستمرار الحظر بدأت تعود إلى طبيعتها. فالناس في اليابان وأوروبا الغربية باتوا يقللون من استعمالات النفط وأصبحوا يتعودون على هذه الحالة ويتكيفون مع الأوضاع. هذا ولن تمر إلا أسابيع قليلة وبعد أن يدفأ الجو وتقل الطلبات على المواد النفطية بنسبة تقرب من ١٥ بالمئة من مجموع الطلبات لن يشعر الناس بأي نقص بإمدادات المواد النفطية في أوروبا الغربية واليابان.

أما في الولايات المتحدة الأمريكية فإن النقص لا يزال موجوداً هناك بالرغم من تصريحات شاه إيران بأن الولايات المتحدة الأمريكية تستورد النفط مثلما كانت تستورده قبل الحظر العربي، وسيتعود الناس هناك أيضاً على قلة الإمدادات، ومع الأيام تعود الحالة طبيعية بالنسبة لمستهلكي البنزين. أما المستهلكون الآخرون في الصناعات المختلفة فسيلجأون إلى الفحم المتوافر بكميات كبيرة في الولايات المتحدة.

إذا صح هذا الكلام فلماذا يربط الرئيس نيكسون مجهودات السلام التي يبذلها وزير خارجيته لفك تشابك الجيوش العربية والإسرائيلية برفع حظر تصدير النفط العربي إلى الولايات المتحدة وهولندا؟

الحقيقة أن تصريحات الرئيس نيكسون غير موفقة، فتارة نراه يتوسل، وتارة نراه يهدد ويتوعد، وهو هنا يقول لنا ارفعوا حظر تصدير النفط أو اترك إسرائيل تفعل في بلادكم كما تشاء. واهتمام المستر نيكسون في رفع الحظر ليس مصدره فقط النقص في إمدادات النفط، بل الأهم من هذا كله هو محاولته تخفيض الأسعار. فمستوى الأسعار يؤثر على الاقتصاد الأمريكي أكثر من تأثير الحظر. فقد يتحايلون للحصول على النفط من مصادر أخرى، ولكنهم يريدون الحصول على النفط العربي بأسعار مخفضة، لأن أمريكا ستضطر بحلول عام ١٩٨٠ إلى استيراد ما لا يقل عن ١٢ مليون برميل من النفط الخام والمنتجات في اليوم الواحد. وهذا سيكلف أمريكا طبقاً للتقديرات الأخيرة مبلغاً لن يقل عن ثلاثين ألف مليون دولار (٢٠ بليون دولار في العام). وهذا سيسبب نقصاً خطيراً في ميزان المدفوعات الأمريكي، والرئيس نيكسون يريد أن لا يحدث هذا، ولا بد من تخفيض الأسعار الحالية عن طريق السيطرة على أسعار الصادرات النفطية من جديد. وليس ثمة من طريقة أفضل لتخفيض الأسعار مثل زيادة العرض في الأسواق.

إن ما تصدره الدول المنتجة للنفط الآن يكاد يفي حاجة الدول المستهلكة، ولكن ماذا ستكون حالة السوق لو نزل فجأة إلى الأسواق أكثر من خمسة ملايين برميل من النفط يومياً فزاد العرض على الطلب؟

إن وضعاً كهذا قد يترتب عليه أحد أمرين:

إما أن تتدنى الأسعار نتيجة زيادة العرض على الطلب، وبذلك تتبخر كافة أحلامنا الذهبية في تطور اقتصادنا وإمكانياتنا الطبيعية في البلاد العربية المختلفة وفي الدول الصديقة من دول المعسكر الثالث.

وإما إن تنشأ ردة فعل قوية لدى الدول المنتجة فتلجأ إلى تخفيض حاد في الإنتاج مما قد يخلق مواجهة حادة وعنيفة بين المنتجين والمستهلكين.

وأخيراً أريد أن أختم مقالي هذا بالقول: إن ما نصدره من مواد نفطية يكفي لسد الحاجيات الضرورية للدول الصناعية وللدول المتطورة، وإن هناك احتياطياً كبيراً من المواد النفطية في البلاد الصناعية، وأية زيادة في الإنتاج سيكون رد فعلها تغيير الوضع في الأسواق وزيادة العرض على الطلب، وبالتالي انهيار الأسعار. وهذا ما يريده نيكسون وكيسنجر ومؤتمر واشنطن. فسواء رفعنا الحظر أم لم نرفعه لا يجب مطلقاً زيادة الإنتاج عن مستواه الحالي.

الكويت والعراق(*)

حبذا لو أننا منذ بدأنا الكلام عن وحدة الأمة العربية وضرورة تحقيقها للحفاظ عليها من الطامعين في ثرواتها ومواقعها الاستراتيجية، اكتفينا بالقليل من الكلام والكثير من العمل وسلكنا الطريق الذي سلكته شعوب أوروبا الغربية بتكوين ما سمي بالسوق الأوروبية المشتركة التي تم بإنشائها إرساء القواعد الصحيحة لاقتصاد موحد تتبعه حتماً وحدة سياسية وعسكرية. وقد نجحت أوروبا الغربية بتوحيد اقتصادياتها ووقفت صفاً واحداً حيال أكبر قوتين على الأرض من الناحية الاقتصادية والعسكرية ألا وهما الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية.

وأصبحت أوروبا الغربية تتعامل مع بقية شعوب العالم ككتلة اقتصادية واحدة، بالرغم من وجود خلافات في وجهات النظر تظهر إلى السطح بين آونة وأخرى، كما حدث مؤخراً في اجتماع الدول المستهلكة للنفط في واشنطن، حيث وقفت فرنسا وحدها وانحازت بقية دول أوروبا الغربية لوجهة النظر الأمريكية. ولكن الوفود الأوروبية ما إن عادت إلى بلادها حتى عادت إلى الصف وتوحدت وجهة النظر الأوروبية حيال مشاكل إمدادات الطاقة.

نحن العرب بأشد الحاجة إلى دراسة الخطوات التي اتبعتها أوروبا لتوحيد اقتصادياتها وتوحيد وسائل دفاعها لأن ذلك سيساعدنا على تحقيق وحدتنا السياسية، ونحول بين المخربين الانفصاليين وتحقيق أغراضهم في الإبقاء على أمتنا مكونة من كيانات اقتصادية وسياسية ضعيفة لا تستطيع كل بمفردها تحقيق توازن اقتصادي، وبالتالي استقرار سياسي يضمن نجاح خطط التنمية ورفع مستوى الحياة للإنسان العربي الغني بثروات بلاده الطبيعية والفقير حضارياً ومعيشياً.

(*) نشر في: **نفط العرب**، السنة ٩، العدد ٨ (أيار/مايو ١٩٧٤)، ص ٥ ـ ٧.

إن كلامنا عن الوحدة والأمة العربية الواحدة أكثر بكثير من الخطوات العملية التي سلكناها حتى الآن على طريق الوحدة الحقيقية للأمة العربية، والتي يجب أن تقوم على أساس أن «أهل مكة أدرى بشعابها» وأن لكل مجموعة من العرب الحق في اتباع نمط المعيشة الملائم لها على أن يضمنا جميعاً اتحاد واحد له سياسة خارجية واحدة واقتصاد عربي واحد وعلم عربي واحد ينضوي تحته كل العرب ليمارسوا حياة الحرية الصحيحة والاحترام المطلق لحقوق الإنسان.

لقد أضعنا حتى الآن فرصاً عظيمة لتحقيق وحدة أمتنا لأننا في نظري اندفعنا عاطفياً نحو تحقيق الوحدة، ولم نتمهل للوصول إلى معادلة علمية لتحقيقها. فوحدة الشعوب لا تتحقق لمجرد رغبة الشعوب في تحقيقها. والوحدات العظمى في المانيا والاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية والصين وإيطاليا والهند ويوغوسلافيا تحققت بالسيف أو بالثورة. فالقادة العظماء كواشنطن وبسمارك وغاريبالدي وحدوا شعوبهم بحد السيف. والاتحاد السوفياتي والصين تحققت الوحدة فيهما بالثورة.

إن أمتنا التي حولها الاستعمار إلى دول صغيرة لا تستطيع كل منها بمفردها تطوير إمكانياتها الطبيعية ولا الدفاع عن حدودها، ولا يمكن توحيدها بالسيف وليس من السهل توحيدها عن طريق الثورة لأن هذه الكيانات السياسية الصغيرة قد أصبح كل منها عضواً في الأمم المتحدة والجامعة العربية، والخلافات السياسية بين بعض البلاد التي قامت بها ثورات أكثر بكثير من الخلافات بين الأنظمة التقليدية. وهذا تسبب في تركيز الانفصال واستمرار التفرقة والعزلة والضعف وفقدان أجزاء كبيرة من الأرض العربية. فنحن لا زلنا نذكر كيف ضاع لواء الاسكندرون السوري، وضاعت فلسطين، وضاعت جزر الخليج العربي ومزقت الاتفاقيات الدولية الخاصة بشط العرب، ولا زالت الحقول النفطية العربية في سيناء يغتصبها الغزاة من بني إسرائيل الذين اتخذوا من جنوب لبنان مكاناً لتدريب طياريهم وجنودهم على تدمير المدن بالصواريخ والمدافع، على اعتبار الإنسان العربي في جنوب لبنان صيداً حلالاً يمكن قتله وسحقه بسلاسل الدبابات. كل هذا يحدث لنا لأننا لا نعرف بعد كيف نحقق وحدتنا ونجمع إمكانياتنا ونخلق حياة أفضل للإنسان العربي ونعزز قدراته على الدفاع عن أرضه ونفسه.

هذه المقدمة الطويلة ضرورة لأنقل للقارئ الفكرة التي رأيت وضعها أمامه. فالموضوع شائك ولكني كعربي مؤمن بضرورة وحدة أمتي إيماني بالله واليوم الآخر.

وموضوع الخلاف بين الكويت والعراق وتخطيط الحدود بينهما يجرح شعور كل عربي وحدوي. فالموضوع المختلف عليه لا يعادل الفوائد العظمى التي يمكن الحصول عليها لو أزيلت هذه العقبة وتعاون الشعبان الشقيقان لخلق حياة أفضل للإنسان في العراق والكويت.

فنحن العرب نحتاج إلى حد أدنى من الثقة المتبادلة نبنيها على أساس الحب المتبادل بين الأشقاء، والتعاون للدفاع عن كياننا الجغرافي والسياسي، وليس وقتاً أنسب للتعاون بين الكويت والعراق كالوقت الحاضر. فالعراق تتحرش به إيران وتعتدي على حدوده وعن طريقها يمر السلاح الأمريكي إلى الانفصاليين في الشمال. والكويت البلد الصغير الحجم والكبير في تطلعاته الوحدوية يعتبر نفسه مسؤولاً عن الحفاظ على عروبة الخليج وحماية الإمارات العربية الصغيرة من الابتلاع، والحفاظ على العراق والكويت وعروبة الخليج بحاجة قصوى للتفرغ للمهام الكبرى. فتخطيط الحدود يجب ألا يعتبر تركيزاً للانفصال، ولكن تحديداً للمسؤولية الإدارية المباشرة، وإذا كنا مضطرين لتحديد الحدود، وهذا بحد ذاته عمل غير وحدوي، فيجب أن يتم من أجل غايات أسمى وأكبر، فالتحام الكويت ومعها إمارات الخليج اقتصادياً ودفاعياً مع العراق يسهل مهمة الدفاع عن عروبة الخليج، وفي نفس الوقت يحفظ الثروات العربية من التبعثر خارج الوطن العربي. فنحن كلنا نعرف أنه لا بد لنا من تطوير الزراعة والصناعة في الوطن العربي، ونعرف أن إنتاج الأغذية في العالم لا يكفي سكانه، وان ثلث سكان العالم لا يحصلون على الغذاء الكافي لحفظ أجسامهم بمنأى عن الأمراض والأوبئة. كما نعرف أن النقص في الغذاء في العالم يشتد سنة عن سنة، وأن اسعار المواد الغذائية قد ارتفعت حتى بلغت في بعض الحالات أكثر من ألف وستمائة في المائة. وليس في الأفق ما يدل على أن الأسعار قد تنخفض، فسكان العالم يزداد عددهم، والأراضي الصالحة للزراعة في الكرة الأرضية مساحتها محدودة، ويوم يشح الغذاء فإن الأمة العربية إذا لم تكن قد طورت كل إمكانياتها الزراعية في كل الأرض العربية ستكون غير قادرة على توفير الغذاء لنفسها بالرغم من الأموال الطائلة التي يتم جمعها من تصدير النفط.

الصلة الخاصة التي تربط الكويت بالعراق

منذ زمن طويل كانت حياة سكان الصحراء العربية وسواحل الخليج العربي مرتبطة بالعراق، وكانت هجرة أبناء صحراء جزيرة العرب للكلأ والماء في العراق هي التي أعطت العراق طابعه العربي، وكانت حياة سكان سواحل الخليج العربي معتمدة على العمل في البحر، فهم يكسبون رزقهم من بيع اللآلئ التي يخرجونها من البحر ويبيعونها لتجار الهند، ومن نقل حبوب وتمور العراق إلى شبه القارة الهندية وشرق أفريقيا. كما أن هناك ارتباطاً سياسياً بين هذه البلاد العربية، فكلها كانت تحت سيطرة العثمانيين، فالكويت وبقية سواحل الخليج كانت تدار من قبل العثمانيين في جنوب العراق. وكانت الرياض وحائل في وسط الجزيرة تُداران من قبل الولاة الأتراك في بغداد. وقد تخلص العرب من نير الحكم العثماني ولكنهم سقطوا تحت نير الحماية والانتداب البريطاني. ولما رحل هؤلاء المستعمرون جميعاً تركوا خلفهم آثار التمزيق

والتفرقة. والآن وقد تغيرت كل المعايير والمفاهيم، وأصبحنا نعيش في زمن الوصول إلى القمر وغزو بقية الكواكب، لا بد وأن تتغير نظرتنا نحن العرب إلى الأشياء من حولنا ولا بد لنا من التخطيط على مستوى الأمة العربية. وفرصة وجود أثمن ثروة في العالم ألا وهي النفط في جوف أرضنا فرصة نادرة لنا لكي نستخدم عوائده في التنمية والزراعة حيث يمكن أن تستفيد منها الأجيال العربية القادمة. وحاجة أبناء الخليج للعراق زادت عما كانت عليه في الماضي وفي العراق مجالات واسعة للتعاون العربي، وربط الخليج بالعراق امتداد لأرض الجزيرة العربية، وسكانه إخوة وأبناء عم اقتصادياً وسياسياً. وهذا يحفظ الخليج عربياً ويرفع مستوى المعيشة لأبنائه. فليس من المعقول أن نبحث عن مجال لتوظيف الأموال العربية وأرض العراق التي هي امتداد لأرض الجزيرة العربية ذات مجالات واسعة لاستيعاب جزء كبير من هذه الأموال.

الأخطار التي تهدد العراق والكويت وبقية بلاد الخليج

هناك يبنى جيش جرار بأعتدة حربية متطورة ضخمة في إيران ولا يقابله في الجانب المقابل من الخليج إلا نفر قليل من حرس السواحل والحدود، لأنه من المستحيل على إمارات الخليج مجتمعة تكوين جيش حديث يستطيع الدفاع عن الأرض والنفط والكرامة. وشاه إيران لا يقابل صحافياً أجنبياً إلا ويشكو من تهديد العراق له وللإمارات العربية الصغيرة. ولا يمكن تفسير ذلك إلا أنه مقدمة للاعتداء على العراق، ثم الاستفراد بالإمارات العربية واحدة تلو الأخرى بحجة أن العراق العربي يهدد إيران والشقيقات العربية في الخليج. والعراق والإمارات العربية لا تضمر شراً لإيران، ولكن الخطوة التالية لتكوين جيش عرمرم هي استخدام هذا الجيش في الدفاع أو الهجوم. ولم يجد شاه إيران فرصة في الهجوم على الأرض العربية إلا واستغلها. فالجزر العربية وعلى رأسها جزيرة أبو موسى ونفطها اغتصبت، وكلما زاد عدد سكان إيران، زادت الحاجة إلى اغتصاب أرض جديدة.

لقد سر الجميع في الكويت وفي الخليج من تصريح نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقية في مؤتمره الصحفي الأخير بأن العراق والكويت ستصلان إلى حل لجميع المشاكل بينهما لكي تقطعا خط الرجعة على الذين يصطادون في الماء العكر.

إن التحاماً اقتصادياً بين العراق ودول الخليج سيخلق جواً من الاستقرار والطمأنينة في النفوس، وستكون الخطوة الثانية خلق صناعات لتكرير النفط الخام وصناعة الأسمدة الصناعية، وكذلك صناعة البتروكيماويات، وسيهيئ ذلك مجالات عمل لسكان المنطقة. كما أن تطوير الزراعة بأموال النفط في جنوب العراق سيخلق مجالات للعمل في جنوب العراق لسكان العراق ولغيرهم من سكان البلاد العربية المجاورة.

إننا في سباق مع الزمن لزرع عوائد النفط في أرضنا بدلاً من ترحيلها إلى الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من البلاد الأجنبية. ولا يمنعنا من تحقيق كل ذلك إلا خلافات صغيرة على أمور صغيرة ورثناها من المستعمرين والغزاة، وقبلهم لم تكن هناك خلافات على الحدود. وكان العرب الأولون يتجولون في طول البلاد وعرضها، وهذا ما جعل العراق والخليج أرضاً عربية، ومهمتنا الحفاظ عليها، ولا يتأتى ذلك إلا بالسير بخطى علمية صحيحة نحو الوحدة العربية. فالعصر لا يتقبل وجود كيانات صغيرة كدول الخليج، وبقاؤها يتوقف بالدرجة الأولى على انتسابها وربط مصيرها إلى أمة يبلغ عددها أكثر من مائة وثلاثين مليون نسمة. أما إذا فشلت في السير على هذا الطريق، فإن الثلاثين مليوناً من الإيرانيين قادرون بسهولة على جعل الخليج العربي خليجاً فارسياً مائة في المائة.

المشاركة هي الطريق الأسلم.. لا التأميم(*)

حظيت اتفاقية المشاركة أو التعاون مع الشركات الأجنبية المالكة لامتياز شركة نفط الكويت (غولف والبترول البريطانية) بموافقة مجلس الأمة. وكللت المجهودات المضنية التي بذلها صديقنا وزير المالية والنفط بالنجاح. وفي الأسطر القليلة التالية أرجو أن أبدي رأيي في هذه الاتفاقية التي لا يمكن اعتبارها اتفاقية مشاركة، بل هي تأميم يحدث على مراحل، حيث أصرت الحكومة على تملك ٦٠ بالمائة من أسهم المشروع بقيمته الدفترية واضطرت الشركات للخضوع للمشيئة الشعبية والحكومية الكويتية. وهناك نوعان من التأميم: الفوري كما حدث عندما أممت حكومة العراق حقول شمال العراق وأممت حكومتا ليبيا والجزائر ممتلكات بعض الشركات الأمريكية. والتأميم على مراحل كما حدث في الكويت. وسمي هذا التأميم تجاوزاً اتفاقية مشاركة والحقيقة أنه تأميم لأغلبية الممتلكات الأجنبية. وفي الأسطر التالية سأحاول أن أقيم بالأرقام التأميم الكامل والتأميم المرحلي، والفرق بين التأميم الإيراني والعراقي الكامل والثاني المرحلي الذي أقدمت عليه حكومة الكويت وحظي بموافقة مجلس الأمة.

التأميم الكامل

لا شك أن الامتيازات الأجنبية في أي بلد مستقل في مرحلة النمو هي ثلم لاستقلال هذا البلد، خصوصاً إذا كانت الشركات الأجنبية التي تملك امتيازات استثمار الثروات الطبيعية تأتي من بلاد صناعية متقدمة تحتاج إلى استيراد هذه الثروات الطبيعية. ولهذا فمن واجب المسؤولين في البلاد المتطورة التي تملك ثروات طبيعية البدء بإعداد الفنيين اللازمين لصناعة النفط بمجرد البدء بالتصدير. وفي الظروف التي تمر بها الكويت ودول الخليج العربي المنتجة والمصدرة للنفط، لا زالت شعوبها غير

(*) نشر في: **نفط العرب**، السنة ٩، العدد ٩ (حزيران/يونيو ١٩٧٤)، ص ٦ ـ ١٠.

قادرة على تملك الزمام فجأة، ولا بد من التأميم على مراحل قصيرة الأمد. وكاتب هذه السطور يفضل بالنسبة لهذه الدول الصغيرة التأميم على مراحل، بينما لا يحتاج إلى ذلك في البلاد الأخرى المتقدمة نسبياً والتي لديها عدد أكبر من السكان. وقد بدأت فعلاً ومنذ أمد طويل في تدريب شبابها وإرسالهم للمعاهد المختلفة كالعراق وفنزويلا، وإيران، أي أنه بالإمكان أن تؤمم العراق كل صناعة النفط، وكذلك تستطيع إيران إدارة صناعة نفطها المؤممة من عهد الدكتور مصدق، بدون أن يحدث أي عطل في سير الأعمال. ومثل هذا القول ينطبق على فنزويلا في أمريكا الجنوبية. أما الدول الصغيرة كدول الخليج العربي والدول التي استقلت حديثاً أو اكتشف النفط فيها متأخراً كالجزائر وليبيا، فإنها قد رأت ـ وهي على حق ـ السيطرة على صناعة النفط عن طريق تأميم أغلبية الأسهم والحفاظ بالخبرة الأجنبية عن طريق إعطاء الشركات الأجنبية الحق بتملك أقلية الأسهم. ولهذا فإن كلاً من الجزائر وليبيا تسيطر على أكثر من سبعين في المائة من مجموع أسهم الشركات هناك. أما الباقي فقد ترك للرأس المال الأجنبي، وذلك حفاظاً على الوجود التكنولوجي للشركات الأجنبية وفتح المجال واسعاً أمام الكوادر الوطنية للتعلم بالاحتكاك والممارسة بوجود الخبرة الأجنبية التي لم تزل تحتكر لسوء الحظ الكثير من أسرار صناعة النفط في معظم أنحاء العالم.

وليس الكلام هنا يعني الخبرة في إنتاج النفط وتصديره خاماً. فهذا سهل وميسور ويمكن القيام به من قبل الشركات الوطنية وبإمكانياتها الحالية دون حاجة للشركات الأجنبية، ولكننا نعني الخبرة اللازمة لتصنيع النفط محلياً، وخلق مجالات العمل الواسعة أمام المواطنين والاخوة العرب الآخرين، ثم قيام صناعات بتروكيميائية تتفرع من صناعة التكرير، وكذلك قيام صناعات للأسمدة الصناعية، وصناعات لتكوين البروتينات اللازمة للإنسان والحيوان من المواد النفطية. إننا لا نستطيع أن نستفيد الفائدة المرجوة من عوائد النفط إذا سمحنا بتصدير مادة النفط خاماً، وكدسنا عوائد النفط في المؤسسات المالية الأجنبية. ونحن لا نستطيع الحصول على الخبرة اللازمة لتصنيع النفط إلا إذا أغرينا الشركات الأجنبية التي تملك الخبرة على مساعدتنا في إقامة الصناعة في بلادنا مقابل إعطائها النفط الخام اللازم لمعامل تكريرها في الخارج.

هذه الحقائق يجب أن يعيها المفكرون في بلادنا، خصوصاً أولئك الذين يعالجون القضايا المصيرية، والنفط سيكون معنا لمدة قصيرة، وستنضب الآبار حتماً، وحتى ذلك الحين لا بد من تطوير الإنسان العربي محلياً، وإعداده لمواجهة عصر ما بعد النفط. فمعمل واحد في بلادنا خير من عشرات المدارس بالنسبة لتطوير إنسان الصحراء وتعويده على الاستقرار والعمل. وهكذا يتضح أن المنتجين للنفط في شرق جزيرة العرب لا يستطيعون تأميم صناعة النفط تأميماً كاملاً، والاستفادة في نفس الوقت من تطوير الإنسان الذي هو أغلى وأهم من الثروات النفطية بدون التعاون مع

الخبرة الأجنبية ـ والاحتفاظ بها حتى نتعلم أسرار الصناعة ـ وقد يتساءل الإنسان هل حقاً هذا شيء ضروري؟ والجواب.. نعم.. وإليكم السبب:

في مرحلة التطور التي تعيشها هذه البلاد الصغيرة، حيث معظم السكان من الأميين وحيث لا ينظر إلى الهجرة العربية بارتياح، لا يمكن أن تقوم صناعة ناجحة. والتأميم الكامل هنا سيكون تأميماً اسمياً بحيث تعلن الحكومة أنها اتفقت مع الشركات على شراء كل أسهم هذه الشركات، أو تأميمها بأسعار يتفق عليها. ثم يتفق أيضاً على أن تقوم الشركات الأجنبية بإدارة المشروع لحساب الحكومة. ثم يتفق على الأسعار التي تشتري بها الشركات الأجنبية النفط الخام. وقد تحاول الحكومة إقامة صناعات تكرير وبتروكيميائيات في البلاد ولكن هذه الصناعات ستظل ناقصة لعدم وجود عدد كاف من المواطنين يمكنهم بالتدريج إدارة مثل هذه المشاريع. وسيظل المالك الحقيقي وهو الحكومة المحلية مالكاً غائباً عن ملكه. وسيظل المشروع يدار بأيد أجنبية لأطول مدة ممكنة. هذا هو واقعنا على الجانب العربي من الخليج. ومهما تحسنا فإننا لن نستطيع إدارة صناعة النفط إلا إذا مارسناها عملياً وتدريجياً، أي عن طريق إدارة المشروع بوجود الخبرة الأجنبية، ووجود الكوادر الوطنية تتعلم منها، ثم خلقنا الوسائل الكافية لتدريب الشباب المحلي والعربي، وحددنا الوقت الذي يجب أن نستولي بعده على المشروع كله بحيث تكون إدارته عربية مائة في المائة، أي أن يدار المشروع في مراحل البحث والتنقيب والحفر والإنتاج والتكرير والتصدير والتسويق والنقل بأيد عربية.

هذه الأهداف تأخرنا كثيراً في إعداد الوسائل لتحقيقها، ولا بد لنا أن نبدأ وحالاً بوضع البرامج اللازمة بحيث لا تبدأ الثمانينات إلا وقد أصبحت صناعة النفط عربية مائة في المائة.

تأميم أغلبية أسهم الامتيازات الأجنبية

لقد ثبت فعلاً في الجزائر أن مساهمة الدولة بأغلبية الأسهم عادت بالخير على البلاد واستطاعت الجزائر السيطرة على السياسات الإنتاجية والاقتصادية في بلادها مع احتفاظها بالخبرة الأجنبية. وهذا ما نريد تحقيقه في منطقة الخليج. وما سمي باتفاقية المشاركة بين شركتي غولف والبترول البريطانية من جهة وحكومة الكويت من جهة أخرى هي مثل لما نتمنى أن يحدث في كل البلاد العربية بما في ذلك السعودية، لأن التأميم الكامل قبل إعداد الكوادر اللازمة من الناحية الفنية والإدارية سيكون ضرباً من خداع النفس. أما عن الفوائد المادية للتأميم والمشاركة فلا شك أن القادرين على التأميم الكامل يفيدون أكثر، ولكن المتخلفين فنياً لسوء الحظ يدفعون ضريبة التخلف. ومع ذلك فإننا، كما سأبين، يمكننا بسهولة السيطرة على دخل الرأس المال الأجنبي

الموظف في صناعة النفط في بلادنا عن طريق فرض الضرائب وتحديد الإنتاج والتحكم بالأسعار بحيث يجب أن لا يزيد دخل الشركات الأجنبية عن ١٥ بالمئة من مجموع أموالها الموظفة أو ما يقترحه شاه إيران، وهو أن لا تزيد أرباح الشركات الأجنبية عن ٥٠ أو ٥٥ سنتاً عن كل برميل تنتجه لحسابها وتصدره للخارج.

التأميم الإيراني الكامل

كان المرحوم محمد مصدق قد أمم صناعة النفط الإيرانية في عام ١٩٥١، ولكنه لم يستطع تصدير الإنتاج بسبب تكاتف وتكالب الشركات الأجنبية الاحتكارية ومعها الحكومات الغربية وعلى رأسها الحكومة البريطانية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية. وبعد سقوط حكم مصدق في إيران وعودة الشاه الحالي إلى الحكم أرغمت الحكومة الإيرانية على قبول اتفاقية تقوم بموجبها مجموعة الشركات الأجنبية الغربية وعلى رأسها شركة البترول البريطانية بإدارة الصناعة في إيران لحساب الشركة الوطنية الإيرانية التي عهد إليها بعد التأميم بتملك الشركة المؤممة وإدارتها. وقد استمرت إدارة الشركات الأجنبية للصناعة النفطية الإيرانية من عام ١٩٥٤ حتى توصل الطرفان في نهاية عام ١٩٧٢ إلى عقد اتفاق جديد بين الشركة الوطنية الإيرانية ومجموعة الشركات الأجنبية الغربية «الكونسورتيوم». وقد نص الاتفاق الجديد أن تسلم الشركات الأجنبية إدارة الصناعة للشركة الوطنية، وأن تتشكل هيئة استشارية من قبل الشركات الأجنبية لمساعدة الشركة الوطنية على أن تنهي أعمال هذه الهيئة الاستشارية في أي وقت تحدده الشركة الوطنية، كما وافقت الشركة الوطنية على أن تبيع كل إنتاجها إلا جزءاً قليلاً منه للشركات الأجنبية لتصدره إلى أسواقها في الخارج على أن يكون سعر البيع هو مجموع المبالغ التالية:

١: + تكلفة إخراج البرميل الواحد من الأرض.

٢: + الريع Royalty أو نصيب صاحب الأرض (١٢,٥ بالمائة من السعر المعلن).

٣: + ضريبة قدرها ٥٥ بالمئة محسوبة على أساس السعر المعلن.

ويمكن توضيح ذلك بالأرقام على النحو التالي: السعر المعلن في إيران يعادل ١١,٨٧٥ دولار لكل برميل.

تكلفة إخراج البرميل من الأرض تعادل ١٢ سنتاً عن كل برميل.

ضريبة الدخل ٥٥ بالمئة من صافي الربح (بعد خصم الريع والتكلفة من السعر المعلن)، وبهذا يكون السعر الذي تشتري به الشركات النفط الإيراني هو:

الريع = ١١,٨٧٥ × ١٢,٥ بالمئة = ١,٤٨ دولار.

الدخل الخاضع للضريبة = ١١,٨٧٥ - (١,٤٨ + ٠,١٢ تكلفة الإنتاج) = ١٠,٢٧٥ دولار.

ضريبة الدخل = ١٠,٢٧٥ × ٥٥ بالمئة = ٥,٦٥١ دولار.

قيمة برميل النفط بالنسبة للشركات: - ٠,١٢ سنت تكلفة إنتاج + ١,٤٨ دولار (ضريبة الريع) + ٥,٦٥١ دولاراً (ضريبة دخل) المجموع = ٧,٢٥١ دولار لكل برميل.

وبما أن تكلفة إنتاج البرميل في إيران تعادل ١٢ سنتاً عن كل برميل، فإن صافي دخل الحكومة الإيرانية عن كل برميل تبيعه لمجموعة الشركات الأجنبية الغربية يعادل ٧,٢٥١ - ٠,١٢ = ٧,١٣١ دولار. وهذا المبلغ الذي تأخذه الحكومة الإيرانية عن كل برميل تبيعه للشركات الأجنبية طبقاً للاتفاقية الأخيرة يقل بما يعادل ثلاثة دولارات عما تأخذه الحكومة السعودية والحكومة الكويتية من نفط المشاركة طبقاً لاتفاقيات المشاركة التي تسمح لهم ببيع هذا النفط لطرف ثالث. بينما تلزم اتفاقية التأميم من الشركات الأجنبية وحكومة إيران بيع غالبية النفط الإيراني للشركات بأسعار محددة. وهكذا تشعر إيران أن اتفاقيتها الأخيرة مع الشركات ولو أنها أعطيت لها حق إدارة المشروع إلا أنها قيدتها بأسعار منخفضة. وهذا ربما يفسر لنا حماس حكومة إيران لرفع الأسعار المعلنة، لأن رفع الأسعار المعلنة للنفط يزيد من حصتها في الريع ومن حصتها في الضريبة. ولا شك أن اتفاقية الكويت مع الشركات ستحدث أثراً على العلاقات بين الشركات الأجنبية وحكومة إيران.

هذا عن التأميم الكامل في إيران. أما عن التأميم الكامل في العراق، فهو يختلف كثيراً، بل إن حكومة العراق تحصل أحياناً من النفط المؤمم (منطقة كركوك) ما لا يقل عن أربعة عشر دولاراً عن كل برميل تنتجه وتصدره لحسابها. وهي تبيع النفط بأسعار السوق لا بأسعار تكلفة الإنتاج مضافاً إليها الضرائب (الريع وضريبة الدخل) كما هي الحال في إيران. وهذا النوع من التأميم الكامل هو الذي نطمع أن تصل إليه الحكومات العربية في الخليج بعد أن تكون قد أعدت نفسها للسيطرة الكاملة على صناعة النفط في بلادها.

اتفاقية المشاركة بين حكومة الكويت وشركة نفط الكويت

حتى يكون لما نقوله دلالة، لا بد لنا من مقارنة العوائد التي تجمعها حكومة الكويت من اتفاقية المشاركة الأخيرة بواقع تملكها ستين في المئة (٦٠ بالمئة) من أسهم امتياز شركة نفط الكويت تاركة أربعين في المئة (٤٠ بالمئة) للشركتين اللتين كانتا تمتلكان الامتياز، بواقع عشرين في المئة (٢٠ بالمئة) لشركة غولف الأمريكية، وعشرين في المئة (٢٠ بالمئة) لشركة البترول البريطانية.

إذا فرضنا أن حكومة الكويت قد سمحت لشركة نفط الكويت بأن تبيع من النفط ما يعادل ثلاثة ملايين برميل في اليوم الواحد، فإن الإنتاج السنوي سيكون: ٣ × ٣٦٥ = ١٠٩٥ مليون برميل في العام.

وإذا فرضنا أن تكلفة إخراج البرميل الواحد من آبار الكويت يكلف ستة سنتات (٦ سنتات) وأن الريع أو Royalty يحسب بواقع ١٢,٥ بالمئة من السعر المعلن. وأن السعر المعلن لنفط الكويت هو ١١,٥٤٥ دولار لكل برميل؛ إذا كان الإنتاج السنوي من امتياز شركة نفط الكويت .K.O.C هو ١٠٩٥ مليون برميل، فستأخذ الحكومة الكويتية منه ٦٠ بالمئة وتأخذ الشركات منه ٤٠ بالمئة. وبهذا يكون نصيب حكومة الكويت من الإنتاج السنوي ٦٥٧ مليون برميل ونصيب الشركات ٤٣٨ مليون برميل. وإذا فرضنا أن الحكومة الكويتية قررت بيع نفطها بما يعادل ٩٣ بالمئة من السعر المعلن لكل برميل، أي ما يعادل ١١,٥٤٥ × ٠,٩٣ = ١٠,٧ دولار لكل برميل، فإن دخل حكومة الكويت من نصيبها من نفط المشاركة البالغ ٦٠ بالمئة من مجموع الإنتاج يعادل ٦٥٧,٠٠٠,٠٠٠ × ١٠,٧ = ٧٠٢٩ مليون دولار. ومن هذا المبلغ يخصم تكلفة الإنتاج التي قدرت بستة سنتات لكل برميل أو ٦٥٧ × ٠,٠٦ = ٣٩,٤ مليون دولار، ويكون صافي دخل الحكومة من نفط المشاركة ٦٩٩٠ مليون دولار. ولكن ليس هذا كل دخل الحكومة من امتياز شركة نفط الكويت، فالشركات الأجنبية تدفع للحكومة ريعاً (أو ضريبة امتياز) قدره ١٢,٥ بالمئة من قيمة كل برميل تنتجه وتصدره، وكذلك تدفع ضريبة دخل قدرها ٥٥ بالمئة من صافي أرباحها. ويمكن حساب ما تأخذه الحكومة من الشركات الأجنبية من نصيبها من الإنتاج وقدره أربعين في المئة (٤٠ بالمئة) من صافي الإنتاج على النحو التالي:

١ ـ نصيب الشركة ٤٣٨ مليون برميل قيمتها محسوبة على أساس السعر المعلن لنفط الكويت وقدره ١١,٥٤٥ دولار.

قيمة النفط تساوي ٠٠٠ ٤٣٨٠٠٠ ٤٣٨ × ١١,٥٤٥ = ٥٠٥٦,٧ مليون دولار.

الريع = ٥٠٥٦,٧ × ٠,١٢٥ = ٦٣٢ مليون دولار.

ضريبة الدخل = قيمة النفط - (مقدار الريع + تكلفة الإنتاج) × ٥٥ بالمئة = ٥٠٥٦,٧ - (٦٣٢ + ٤٣٨ × ٠,٠٦) × ٥٥ بالمئة = ٥٠٥٦,٧ - ٦٥٨,٣ = ٤٣٩٨ مليون دولار = ٤٣٩٨ × ٥٥ بالمئة = ٢٤١٨ مليون دولار.

ويكون مجموع ما تأخذه الحكومة على نصيب الشركة من الإنتاج يعادل الريع + ضريبة الدخل = ٦٣٢ + ٢٤١٨ = ٣٠٥٠ مليون دولار.

صافي دخل الشركات من حصولها على ٤٠ بالمئة من الإنتاج يساوي:

دخل الشركة بعد خصم تكاليف الإنتاج مطروحاً منه قيمة الريع والضريبة.

٥٠٥٦,٧ - ٣٠٥٠ = ٢٠٠٦,٧ مليون دولار. هذا هو دخل الشركتين غولف والبترول البريطانية مقدراً على أساس أنها تبيع نصيبها من النفط وقدره ٤٠ بالمئة من مجموع الإنتاج بالأسعار المعلنة للنفط الكويتي ١١,٥٤٥ دولار للبرميل الواحد. ولكن الشركات تدعي بأنها لا تبيع النفط لطرف آخر بالسعر المعلن، بل بأسعار تقل عن ذلك كثيراً وأن ربحها عن كل برميل تصدره لا يزيد عن نصف دولار. هذا ما تقوله الشركات. ولكن السيد جون سوهيل المسؤول عن أمور الطاقة في الولايات المتحدة يقول بأن السعر السائد في الأسواق هو ٩٣ بالمئة من السعر المعلن وأن الشركات تحقق أرباحاً لا تقل عن ثلاثة دولارات في البرميل الواحد. أما في الكويت، وإذا فرضنا بأن الشركات تبيع النفط لطرف ثالث بالأسعار المعلنة، فإنها تحقق ربما في كل برميل مبلغ ٤,٥ دولار.

إنه بالإمكان تحديد أرباح الشركات برفع الضرائب عليها. وهم في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) يفكرون برفع ضريبة الدخل من ٥٥ بالمئة على صافي الأرباح إلى ٨٧ بالمئة. ولو فعلوا ذلك فإن ربح الشركات في الكويت سينخفض من حوالى ألفي مليون دولار في العام إلى حوالى خمسمائة مليون دولار فقط. وهكذا نرى أنه نستطيع التحكم بأرباح الشركات وتقليل هذه الأرباح وإضافة الزائد إلى دخل الدولة كلما ارتفعت الأسعار وبدأت الشركات تحقق ربحاً أكثر من الربح المعقول كما يحدث الآن. أما دخل حكومة الكويت من المشروع فهو ٦,٩ بليون دولار من نصيبها من الإنتاج وقدره ٦٠ بالمئة، يضاف إلى ذلك من الضرائب والريع على نصيب الشركات من الإنتاج وقدره ٤٠ بالمئة من مجموع الإنتاج ومجموعة الضرائب والريع على الشركات يعادل ٦٣٢ مليون دولار (الريع) + ٢٤١٨ مليون دولار = ٣٠٥٠ مليون دولار. وهكذا يكون مجموع دخل الحكومة من نصيبها من النفط ومن دخلها من نصيب الشركات ٦٩٩٠ + ٣٠٥٠ = ١٠٠٤٠ مليون دولار. أما إذا ارتفعت ضريبة الدخل إلى ٨٧ بالمئة من صافي الأرباح فإن نصيب الحكومة سيصبح ١١,٥ بليون دولار بينما تنخفض حصة الشركة إلى حوالى نصف بليون دولار أو خمسمائة مليون دولار.

النتيجـة

إن اتفاقية المشاركة التي وافق عليها مجلس الأمة مؤخراً هي اتفاقية موفقة وتلائم ظروف دول الخليج العربي. وهي تعطي عائداً عن البرميل الواحد أكثر مما تعطيه اتفاقية التأميم الكامل في إيران. وهي خطوة واسعة نحو السيطرة الكاملة على صناعة النفط حيث تعطي للحكومة وللشعب وقتاً كافياً لإعداد الفنيين اللازمين للاستيلاء

الكامل على المشروع، وبالتالي تحقيق فوائد أكبر للبلاد. وهي تفضل التأميم الكامل بالنسبة لدول الخليج لأن التأميم الكامل في هذه الحالة سيكون ضرورياً، وستضطر الحكومة المؤممة إلى بيع النفط مرة أخرى للشركات التي كانت تملك الامتياز بأسعار لا تحقق للبلاد أكثر مما يحققه التأميم على مراحل، كما حدث في إيران وقد يحدث في السعودية.

وأخيراً إذا كنا جادين فعلاً في تحرير صناعتنا النفطية من السيطرة الأجنبية فيجب علينا جميعاً حكومة وشعباً أن نبدأ فوراً في تكوين الإطارات الفنية اللازمة من الفنيين الكويتيين والعرب والأجانب، وأن نفتح معاهد لتدريب الوطنيين والشباب العرب الآخرين على أسرار النفط والعمل بها. كما يجب أن نبدأ حالاً بوضع مخطط لتكرير نصيبنا من الإنتاج محلياً والتفرع من التكرير إلى الصناعات البتروكيمائية والأسمدة الصناعية والبروتين الصناعي من المواد النفطية. إننا قادرون على تحقيق ذلك بسهولة وكل ما نريده هو الثقة بالله وبأنفسنا وبالفنيين العرب الآخرين.

ولا بد لي من أن أسجل هنا شكر العاملين العرب في صناعة النفط في كل مكان للمجهودات العظيمة التي بذلها مجلس الأمة الكويتي حيث عارض اتفاقية المشاركة بنسبة ٢٥ بالمئة. وكذلك الحكومة الكويتية التي وجدت من مصلحة البلاد التعاون مع مجلس الأمة والتفاوض من جديد مع الشركات حيث تحقق مكسباً كبيراً للدول العربية في الخليج التي ستحصل الآن على ٦٠ بالمئة من أسهم الشركات العاملة في بلادها، وكانت موافقة في السابق على نسبة ٢٥ بالمئة فقط. ولا بد من كلمة شكر وتقدير لوزير المالية والنفط الذي عمل في ظروف قاسية مع الشركات والحكومة ومجلس الأمة، ووفق أخيراً بإقناع الجميع بقبول الاتفاقية بشكلها الذي وافق عليه المجلس. والاتفاقية ليست خالية من النقص: وأهم نقطة ضعف فيها هي نسبة التصويت على القرارات، وكان يجب أن يكون التصويت بنسبة تملك الأسهم. ولكن التنازل من قبل الحكومة كان على ما يظهر ضرورياً لتطمين الشركات على مستقبل سير الأمور في الشركة الجديدة. وما دمنا دولة مستقلة ذات سيادة ونرغب فعلاً في التخلص من الوجود الأجنبي في صناعاتنا الوطنية، فإن الطريق واسع أمامنا لتحقيق ذلك بالعمل والعلم.

ريتشارد م. نيكسون
الرجل الذي فشل في خداع كل الناس كل الوقت(*)

إن أية متابعة قصيرة لحياة الرئيس السابق للولايات المتحدة الأمريكية ريتشارد نيكسون الذي أرغم على مغادرة البيت الأبيض بعد أن قضى جزءاً كبيراً من حياته يسعى بكل الوسائل للوصول إليه، تظهر بجلاء أن طموح الرجل الزائد وحبه الشديد للسلطة قد قضيا عليه. ورئاسة نيكسون للولايات المتحدة الأمريكية ونزوله من أعلى وأقوى سدة للحكم في العالم يجب ألا يمرا دون تحليل. ونحن العرب بأشد الحاجة لوعي درس حياة نيكسون في الحكم، وتصرف الشعب الأمريكي الذي أثبت وبدون شك أن الشعوب القوية العظيمة هي الشعوب التي تتمسك وتحافظ على دستورها وقوانينها على اعتبار أنها وحدها مصدر كل السلطات، والقائد الأعلى لكل الجهات. هذه الروح الشعبية العظيمة التي أرغمت أقوى الحكام وأكثرهم نفوذاً في العالم على الانزلاق من سدة الرئاسة والانزواء بكل تواضع في عالم النسيان، هي التي نريدها لأمتنا. وهي الروح التي كانت سائدة عندما كان المسلمون في أوائل عصر الإسلام يناقشون الخلفاء أحكامهم ويهددونهم بتقويمهم بسيوفهم. وكان الخلفاء كعمر ابن الخطاب رضي الله عنه يحيون هذه الروح ويشجعونها ويعتبرونها مصدر فخر لهم، ودلالة واضحة على عدالتهم وثقة الشعب فيهم.

بدأ ريتشارد نيكسون حياة متواضعة وعمل بعد تخرجه في المحاماة، ودخل معترك السياسة المحلية في ولاية كاليفورنيا. ثم أرسل إلى مجلس الشيوخ الأمريكي ممثلاً للولاية. فلفت النظر إلى نفسه بمعاداته للشيوعية. وكانت التحقيقات التي قام بها في مجلس الشيوخ، ضد النشاط الشيوعي في الولايات المتحدة الأمريكية هي التي

(*) نشر في: **نفط العرب**، السنة ٩، العدد ١٢ (أيلول/ سبتمبر ١٩٧٤)، ص ٧ ـ ١٠.

قضت على مستقبل شخصيات بارزة كالمستر «هس» صاحب القضية المشهورة التي اتهم فيها بأنه، وهو موظف كبير في الخارجية الأمريكية، يتعاون مع الحزب الشيوعي، ويسرب معلومات على جانب كبير من السرية إلى الاتحاد السوفياتي. وحكم على «هس» بالطرد والحبس. وبرز نيكسون المحامي اللامع المدافع عن الحريات والديمقراطية، والعدو الأكبر للشيوعيين المخربين. هذا النجاح لنيكسون في محاربته للشيوعية في أمريكا هو الذي جعل الرئيس الأمريكي دوايت ايزنهاور يرشحه نائباً له في الخمسينيات مرتين. وكان دوره كنائب للرئيس ايزنهاور دوراً عادياً، ولم تتح له أية فرصة للبروز على اعتبار أن دور نائب الرئيس هناك هو في الواقع انتظار لكي يموت الرئيس أو يطرد ليحل محله. ولا يؤدي نائب الرئيس أي عمل ذي أهمية. ولكن الرئيس دوايت ايزنهاور حاول كما تقول الأوساط المحيطة بالبيت الأبيض، الاستغناء عن نيكسون كنائب للرئيس في فترة الرئاسة الثانية عندما خرجت الإشاعات تقول بأن نيكسون قد تلقى أموالاً للصرف على حملته الانتخابية بطرق ملتوية. واضطر نيكسون للظهور على شاشة التلفزيون يعتذر ويبكي ويطلب العفو عنه. وعفا عنه الرجل الكبير القلب ايزنهاور واختاره نائباً له أيضاً في فترة الرئاسة الثانية.

نيكسون وكيندي

في عام ١٩٦١ اختار الحزب الديمقراطي الأمريكي الشاب المليونير الكاثوليكي جون ف. كيندي مرشحاً للحزب لرئاسة الجمهورية. واختار الحزب الجمهوري نائب الرئيس ريتشارد م. نيكسون ليكون الرئيس الجديد. وكانت معركة شديدة ومثيرة: فنيكسون ذو الطموح الزائد والمستعد لعمل كل شيء للوصول إلى السلطة بعد أن تعود على جزء منها لمدة ثماني سنوات في عهد ايزنهاور، يقف بصلابة أمام شاب آخر هو جون ف. كيندي الرجل الوسيم الذي يوحي بالثقة ويرغم المشاهدين والسامعين له على تصديقه في كل ما يقول، غير أنه رجل ذو مذهب كاثوليكي ولم يعتد الأمريكيون من قبل إلا انتخاب رئيس بروتستانتي. وظهر الاثنان على شاشة التلفزيون وأنقذ جون كيندي من التعصب الديني لأن رؤية الرجلين على الشاشة أرغمت جزءاً كبيراً من المتعصبين للمذهب البروتستانتي خصوصاً النساء منهم على التحول لصالح كيندي. وتغلب كيندي على منافسه ريتشارد نيكسون بأغلبية تعتبر أصغر أغلبية وصل بها رئيس أمريكي إلى البيت الأبيض.

اعتبر تغلب كيندي على نيكسون بداية لأفول نجم نيكسون وخروجه من المسرح السياسي. إلا أن طموح الرجل الزائد وحبه للظهور وتمسكه بالسلطة جعله يعود إلى ولايته كاليفورنيا، ويرشح نفسه حاكماً للولاية، غير أن منافسه المستر براون مرشح الحزب الديمقراطي تغلب عليه. ويومها قامت قيامة المستر نيكسون وفقد أعصابه وشتم الصحافيين الذين أرادوا تعليقاً منه على فشله في الوصول إلى مركز حاكم

الولاية بعد فشله في الوصول إلى مركز رئيس الولايات المتحدة الأمريكية. وخرج الصحافيون من عند نيكسون مجمعين على أن الرجل قد انتهى سياسياً، وأن الشتائم التي سمعوها منه يجب أن لا تصدر عن رجل يعد نفسه لمراكز مرموقة كرئيس للولايات المتحدة الأمريكية، وحاكماً لولاية عظيمة كولاية كاليفورنيا، وأن هذا الرجل قد انتهى سياسياً خصوصاً بعد أن صرح للصحافيين أنه لن يكون هناك في المستقبل ريتشارد نيكسون يتسلى الصحافيون بالكتابة عنه.

عودة نيكسون واحتلاله للبيت الأبيض

في الفترة بين عام ١٩٦١ وعام ١٩٦٩ وهي الفترة التي حكم أمريكا فيها الحزب الديمقراطي برئاسة جون ف. كيندي وليندون ب. جونسون لم يستقر المستر نيكسون في مكان ما، فقد انتقل من ولاية كاليفورنيا إلى مدينة نيويورك وفتح لنفسه مكتباً للمحاماة مع وزير العدل في فترة حكمه الأول والمستر جون ميتشيل الذي اتهم وأدين بتهمة التلاعب والتزوير وعرقلة العدالة في قضية ووترغيت وغيرها من التهم المنسوبة إلى رجال البيت الأبيض وعلى رأسهم الرئيس نيكسون نفسه. وأهم هذه القضايا وأخطرها السطو على مقر الحزب الديمقراطي المنافس في مدينة واشنطن للحصول على أسرار الحزب وخططه الانتخابية. وكان كشف النقاب عن محاولة السطو هو الذي أثار فضيحة «ووترغيت». ووترغيت هو اسم المبنى الذي يوجد فيه مكتب الحزب الديمقراطي. وفي النهاية أنهت فضيحة ووترغيت الرئيس نيكسون وأظهرت التسجيلات التليفونية للرئيس، عندما كان يتحدث مع مساعديه، الخلق غير الرفيع لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية. فكانت الألفاظ التي يستعملها في مكالماته لا ترتفع عن مستوى ألفاظ أحط المجتمعات في أمريكا. كما أظهرت هذه التسجيلات أن نيكسون كان من لهفته على تجديد ولايته لفترة أربع سنوات أخرى مستعداً للغش والتزوير والرشوة ومنع العدالة من اتخاذ مجراها. وقد ارتكب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في سبيل الإبقاء على نفسه رئيساً من الجرائم والابتزاز ما يؤهله للبقاء في السجن ثمانين عاماً لو كان رجلاً عادياً، وإذا لم يتدخل الرئيس الجديد بالعفو عنه، إذا ما لاحقته العدالة في الولايات المتحدة الأمريكية، فلربما قضى بقية حياته في السجن.

سياسات الرئيس نيكسون

كل تصرفات الرئيس نيكسون وسياساته دوافعها واحدة.. الإبقاء على ريتشارد نيكسون ودفعه إلى الأمام، فهو يحارب الشيوعية ليعرفه الشعب الأمريكي الذي كان ولا يزال حساساً فيما يتعلق بالشيوعية والدفاع عن النظام الديمقراطي والنظام الرأسمالي الأمريكي. وهو يقف في بيروت أثناء إحدى زياراته لها حاملاً بيده زجاجة

شراب «البيبسي كولا» لكي يحصل على الأموال التي تمكنه من زيارة أكبر عدد من الأماكن في العالم، ليعرف الشعب الأمريكي بأن نيكسون إنسان مطلع ويعرف بلاد العالم. كما أنه يفتعل مناقشة حادة مع رئيس الوزراء في الاتحاد السوفياتي «نيكيتا خروشوف» في معرض للصناعات الأمريكية في موسكو ليظهر أمام الشعب الأمريكي بالمدافع عن الديمقراطية والنظام الأمريكي ضد النظام الشيوعي.

لقد ساعدت مواقف نيكسون هذه على أن يتبناه رجال الصناعة وأن يكون مرشحاً لدوائر «الوول ستريت»، وهو مركز المصارف والدوائر المالية في الولايات المتحدة الأمريكية. وعاد نيكسون من جديد إلى مجال السياسة وبدأ يتحدث عما يجب أن يعمل في أمريكا للحفاظ على النظام الأمريكي الرأسمالي قوياً ضد الشيوعية والأخطار الأخرى. وبدأت الأموال تتدفق والصفقات تعقد مع رجال الشركات الذين يريدون الحفاظ على أسعار منتجاتهم، والذين يريدون أن يروا ساكن البيت الأبيض رجلاً يؤمن كما يؤمنون بالبقاء على النظام الرأسمالي بشكله الحالي. ونجح نيكسون في الرئاسة بعد أن رفض جونسون ترشيح نفسه مرشحاً عن الحزب الديمقراطي وأصبح منافسه نائب جونسون المستر هيوبرت همفري وهو رجل لم يحظ حتى بتأييد الرئيس جونسون نفسه. وهكذا أفسح المجال للمغامر نيكسون في الوصول إلى البيت الأبيض الذي أرغم على تركه يوم الجمعة الماضي بعد أن قضى فيه أكثر من خمس سنوات.

نيكسـون والشيوعيـة

إن محاربة الشيوعية في الظاهر هي التي أوصلت نيكسون إلى رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية. ولأن نيكسون طموح طموحاً مدمراً انهار النظام الذي أقامه، وظهر أنه قائم على الفساد والرشوة وارتكاب كل الجرائم للحفاظ على نيكسون رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية. والغريب أن عدداً من المقربين عند نيكسون ظهر تورطهم في أعمال غير قانونية. فثلاثة من وزرائه أدانتهم المحاكم، وأكبر معاونيه حكم على بعضهم بجرائم مختلفة والباقون ينتظرون محاكمتهم، ونائبه السابق «سبيرو اغنيو» أرغم على الاستقالة لأنه ارتكب جريمة التهرب من دفع الضرائب.

هذا الانهيار في السياسة الداخلية للرئيس نيكسون لا يقابله فشل في السياسة الخارجية. فقد حققت سياساته الخارجية نجاحاً كبيراً ولو في الظاهر. فنيكسون الذي فشل في بلاده أراد تحسين صورته لدى الشعب الأمريكي بتحقيق نجاحات في الخارج. فهو بمساعدة مستشاره ووزير خارجيته الدكتور هنري كيسنجر أنقذ الجيش الأمريكي من ورطته في فيتنام الجنوبية. وانسحب الجيش الأمريكي الذي يعتبر بأنه قد هزم في فيتنام لأنه لم ينقذ فيتنام الجنوبية من الشيوعية، ولم يستطع إيقاف الزحف الفيتنامي الشمالي. وخسر مئات الألوف من الضحايا وعشرات البلايين من الدولارات

في حرب لم يظهر في الأفق نهاية قريبة لها. نعم لقد خرج الجيش الأمريكي من فيتنام قبل القضاء النهائي عليه. ولكن بعد أن دمرت فيتنام الشمالية والجنوبية، واعتبر خروج الجيش الأمريكي من فيتنام بدون هزيمة مكسباً كبيراً لسياسة نيكسون الخارجية.

وقد أراد نيكسون أن يحقق نجاحاً سياسياً خارجياً عن طريق القضاء على الحرب الباردة مع الشيوعيين (الروس والصينيين) فتقرب من الروس. ولكن تقربه لم يؤد إلى نتيجة حاسمة، فأرسل مستشاره كيسنجر برحلة سرية إلى بكين، وتمكن هذا الأخير من إذابة حواجز الجفاء، وهيأ الظروف لزيارة نيكسون لبكين وحدوث تقارب أمريكي صيني طالما رغب الصينيون في الوصول إليه بسعر رخيص كالذي دفعوه لاستقبال نيكسون في بكين. وقد هيأ لهم نيكسون دخول الأمم المتحدة كعضو دائم في مجلس الأمن بدلاً من الصين الوطنية في فرموزا التي ضحت أمريكا بها لإرضاء الزعيم الشيوعي ماوتسي تونغ وطردت الصين الوطنية من الأمم المتحدة. وقد سبب التقارب الصيني الأمريكي رد فعل لدى الكرملين وأصبح من السهل التفاهم معهم على أشياء ليست ذات أهمية كبيرة كتخفيف التسلح ببعض أنواع الأسلحة المتطورة والخطيرة. وقد دفعت أمريكا مقابل التقارب الروسي الأمريكي ثمناً باهظاً حيث رضيت بإمداد الاتحاد السوفياتي بما يحتاج إليه من القمح الأمريكي والخبرة الفنية الأمريكية. وهذا مطمح روسي قديم، وهو الحصول على الخبرة الأمريكية الفنية وسد الفجوة بين القدرة الصناعية الأمريكية والقدرة الصناعية في العالم الشيوعي.

كل هذا قام به نيكسون بقصد تقوية مركزه في الداخل على أساس أن الشعب الأمريكي يكره أن يدخل حرباً جديدة أو يتورط في حرب ذرية، وعلى أمل أن يحمل نجاحه في الخارج الشعب الأمريكي على العفو عن أخطائه القاتلة في الداخل، ولكنه فشل في هذا المجال أيضاً.

سياسات نيكسون العربية

الذي يجب ألا ينساه العرب أبداً هو أن نيكسون أعطى لإسرائيل من المعونات المادية والأسلحة أكثر من مجموع كل المعونات التي أعطيت من أمريكا لإسرائيل خلال فترة حكم كل الرؤساء الذين سبقوه من يوم قيامها، أي من عهد هاري ترومان إلى عهد لندون ب. جونسون. كما يجب ألا ينسى العرب بلايين الدولارات التي أمر نيكسون بدفعها في حرب اكتوبر الماضي لتتمكن إسرائيل من شراء الأسلحة الفتاكة المتطورة والتي مكنت من بناء جسر جوي لها لكي تصل هذه المعدات إلى سيناء والجولان في الوقت المناسب لإنقاذ إسرائيل من الهزيمة ولإرغام العرب على قبول وقف إطلاق النار، وحرمانهم من الانتصار وتحرير أراضيهم. ولم يفعل ذلك نيكسون

بدافع حبه لإسرائيل، ولكن في محاولة لاكتساب الأصوات اليهودية في أمريكا، والتقرب إلى أنصار إسرائيل في الكونغرس الأمريكي، خصوصاً أنصارها في مجلس الشيوخ الذين يتوقف على أصواتهم طرده من البيت الأبيض أو عدمه بعد انفجار فضيحة «ووترغيت». أما ما قيل من أن نيكسون أصبح صديقاً للعرب وأنه حول مائة مليون عربي من أعداء لأمريكا إلى أصدقاء لها فهذا الكلام لا أساس له من الصحة. فمحاولات نيكسون التقرب من العرب مصدرها الأساسي هو رغبته في الحصول على النفط العربي وعلى الأموال العربية. فالنفط العربي ضروري لأمريكا في الداخل وفي الخارج. والأموال العربية ستساعد أمريكا في التغلب على ما تواجهه من صعوبات مالية في ميزان مدفوعاتها، ومركزه الداخلي الضعيف لا يتحمل هزة اقتصادية. أما الغالبية العظمى من العرب فهي لم تكن تثق بنيكسون ولا بوزير خارجيته هنري كيسنجر. وها هي الأيام تثبت إلى درجة كبيرة أن ما تم حتى الآن بين العرب والإسرائيليين هو عملية قصد منها أن يكسب نيكسون حظوة لدى الشعب الأمريكي لإنقاذ نفسه من فضيحة ووترغيت، لأن ما سمي بعملية «فك الارتباط» قد أحدث فكاً للارتباط بين الحكومات العربية وأصبحت الأمة العربية الآن بحالة أسوأ مما كانت عليه قبل حرب اكتوبر. وقد نجح نيكسون وكيسنجر بتشتيت الشمل العربي وعدنا وللأسف إلى سياسة المحاور ومحاولة الوصول إلى لا شيء.

الرئيس الأمريكي الجديد جيرالد فورد

الرئيس الجديد للولايات المتحدة الأمريكية يختلف كل الاختلاف عن الرئيس نيكسون وهو يمثل في نظري الرجل الأمريكي العادي ذا الطموح المحدود والمتمسك بالتقاليد الأمريكية العريقة. فهو رياضي قديم وسيكون بعكس نيكسون يؤمن بالعمل الجماعي وستكون علاقته بمعاونيه ووزرائه ذات صبغة رسمية ونظامية، ولن يكون هناك دبلوماسية سرية وأخرى علنية، كما أن تعاونه مع مجلس النواب والشيوخ الأمريكيين باعتباره قد وصل إلى الرئاسة عن طريق اختيار الكونغرس له كنائب الرئيس أكثر نجاحاً. والرئيس فورد في نظري أقل تعقيداً من نيكسون، ولم يمر بالظروف السياسية التي مر بها نيكسون للوصول إلى البيت الأبيض.. الفترة الباقية من حكم نيكسون سيقضيها جيرالد فورد بممارسة شؤون الحكم بكل ديمقراطية وتعاون على اعتبار أنه لا يستطيع أن يكوّن سياسات خاصة به. وهو محتاج لكيسنجر لكي تستمر السياسات الخارجية الناجحة التي أرساها هذا الأخير مع نيكسون. وسيقضي جزءاً من الوقت في تهيئة نفسه لكي يرشح نفسه رئيساً للولايات المتحدة في عام ١٩٧٦. وهنا مصدر الخطر بالنسبة للعرب. فكل رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية الذين عاصروا فترة النزاع العربي - الإسرائيلي أخذوا جانب إسرائيل وبنوا سياساتهم على أساس الحصول على أصوات اليهود في أمريكا ولم يشذ عن هذه القاعدة إلا

الرئيس الراحل دوايت ايزنهاور الذي تحدى اليهود وفقد أصواتهم ومع ذلك نجح في الوصول إلى البيت الأبيض.

النفط العربي أكثر تأثيراً على الشعب الأمريكي من الأصوات اليهودية في الولايات المتحدة الأمريكية:

إن الرئيس الجديد للولايات المتحدة الأمريكية قد اشتهر بميله لإسرائيل وهو كبقية الرؤساء محتاج إلى مساندة يهود أمريكا. ولكن الظروف السياسية قد تغيرت في أمريكا وفي العالم وظهر عامل جديد في علاقة العرب بالأمريكان ألا وهو النفط العربي الذي لا تستطيع أمريكا في المستقبل القريب الاستغناء عنه وهو بالنسبة لصناعتها وحضارتها أهم بكثير مما يمكن أن تقدمه لها إسرائيل. فإذا وحد العرب صفوفهم وعرفوا كيف يلعبون أوراقهم بحكمة ودراية فإنهم لا شك قادرون على إبطال مفعول الأصوات اليهودية في التأثير على السياسات الخارجية الأمريكية. إن سر سيطرة اليهود على بعض الأوساط السياسية الأمريكية هو تأثيرهم المادي على مجريات الأمور هناك الآن. ولدى العرب الآن ولم يكن لديهم في الماضي المال الذي يمكن به إذا ما استعمل بحكمة كسب الأصدقاء في أوروبا وأمريكا واليابان، وإعادة بعض هذا المال إلى أسواق مستهلكي النفط عدا تجميد النفوذ اليهودي في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، لأن أي رئيس أمريكي في المستقبل لن يستطيع إغضاب العرب وبالتالي الناخبين الأمريكان الذين تكون مصالحهم الخاصة قد ارتبطت إلى درجة كبيرة بمصادر الطاقة النفطية والمالية في الوطن العربي.

وقبل أن أختتم كلمتي هذه أريد أن أقول للاخوة القادة العرب إن الخلافات في وجهات النظر بينكم قد أساءت إساءة كبيرة إلى الموقف العربي، وإن سقوط نيكسون يجب أن يتخذ ذريعة لاجتماع جديد للقمة العربية لاتخاذ موقف جديد حيال التهديدات الإسرائيلية والمساعدات الأمريكية لها. وان موقفنا الحالي حيال أمريكا هو أقوى ما يمكن، لأن حاجتهم إلى نفطنا شديدة وكذلك حاجتهم إلى أموالنا التي لم نخطط بعد لاستعمالها في الوطن.

فوائض عوائد النفط وكيف نتصرف بها بحكمة(*)

مستقبل الأمة العربية، بل مستقبل عدد كبير من الدول النامية، يعتمد على الحكمة التي يمارس بها الرجال المشرفون على إدارة فوائض عائدات النفط في الوطن العربي، لأنها تشكل أخطر الأمور التي تواجهها الأمة العربية في الوقت الحاضر. وبالرغم من هذه الحقيقة فإن الحكومات العربية التي تملك هذه الفوائض لم تصل بعد إلى الاقتناع بأن هذه الفوائض يجب أن تعالج على مستوى الأمة العربية بمجموعها. ولا تزال هذه الحكومة حيرى لا تدري كيف تسوي هذه المشكلة. فبعض الحكومات تتصرف بهذه الفوائض تماماً كما يتصرف الأفراد بأموالهم الخاصة، مثل شراء المباني والأراضي في البلدان الأجنبية، كما يقوم آخرون بإيداع أموالهم في المصارف الأجنبية لآجال قصيرة، أو شراء سندات على الخزينة الأمريكية، ويضع قوم آخرون أموالهم في البنوك البريطانية تحت ضمانات خاصة من الحكومة البريطانية، إضافة إلى الأموال التي تعطى لبعض الحكومات على شكل قروض وهبات. والذي نريد أن نؤكده في هذا المقام، أن فوائض عائدات النفط هذه أصبحت مشكلة خطيرة جداً تهدد كيان الأمة العربية خصوصاً الدول النفطية منها. فلأول مرة في تاريخ العلاقات بين الدول الفقيرة والدول الصناعية الغنية يحدث أن تجد هذه الأخيرة نفسها مضطرة لدفع جزء كبير من دخلها القومي إلى عدد قليل من الدول النامية الفقيرة. وليس هذا فحسب، ولكن هذه الدول الفقيرة قد أصبحت، بين ليلة وضحاها، في مصاف الدول الغنية. ثم إن هذه الدول لا تفكر مطلقاً بتخفيض أسعار صادراتها من النفط، لأنها تراها في نظرها منطقية وعادلة وتتناسب مع الفوائد التي يجنيها المستوردون من صادراتها النفطية.

ونحن إذا أمعنا النظر وجدنا أن الزيادة في فائض عائدات النفط يعود لأمر

(*) نشر في: نفط العرب، السنة ١٠، العدد ١ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٤)، ص ٨ ـ ٩.

بسيط ومؤلم معاً. فالدول العربية صاحبة الفوائض كإمارات الخليج وليبيا والسعودية عدد سكانها قليل ولا تحتاج خطط التنمية فيها إلا لعدد صغير من بلايين الدولارات. ولو أن هذه الكيانات السياسية الصغيرة اعتبرت نفسها جزءاً لا يتجزأ من الاقتصاد العربي العام، واعتبرت أن نشاط هذه الأموال يجب أن يكون محصوراً في البلاد العربية أولاً، وفي البلدان النامية المجاورة للوطن العربي في آسيا وافريقيا ثانياً، لما كانت هنالك حاجة للكلام عن فوائض عائدات النفط، ولاختفت هذه الفوائض في زمن قصير جداً.

ولكن البلدان العربية التي تواجه مشكلة الفوائض دخلت في دوامة من الأفكار والحسابات المغلوطة عن كيفية استثمارها لأموالها. وفي الوقت نفسه أخذت الدول الصناعية توجه لها التهديدات إذا هي لم تخفض أسعار صادراتها النفطية، وإذا لم تسمح لأموالها بالانتقال إلى الدول الصناعية على شكل ودائع وتوظيفات يكون الغرض منها أولاً وأخيراً الحفاظ على معدل النمو الاقتصادي في تلك الدول. وقد كانت أسعار صادرات الدول النامية دائماً سبباً في فقرها وغنى الدول الصناعية، فقد ظل ميزان مدفوعات الدول المصدرة للنفط فيما مضى في عجز مستمر. وقد عبر عن ذلك الوضع السيئ خلال فترة الستينات الرئيس الأمريكي الراحل جون كنيدي حيث قال: إن استمرار الوضع حينذاك يهدد بكارثة إنسانية كبرى، فالفقير يزداد فقراً والغني يزداد غنى. وقد كان هذا الوضع مناخاً جيداً لقيام منظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبك) في أوائل الستينات. فأخذت هذه المنظمة تناضل من أجل رفع أسعار صادراتها النفطية بحيث تتناسب والتكلفة التي يتحملها المستهلك فيما لو حاول استخدام مصادر الطاقة الأخرى كالفحم والكهرباء والطاقة الذرية بدلاً من زيوت الوقود النفطية أو الغاز الطبيعي، أو حاول استخلاص النفط من حجر السجيل أو من الرواسب الرملية النفطية. وقد ظلت أسعار النفط مجمدة منذ عام ١٩٦٠ وحتى عام ١٩٧١ في الوقت الذي كانت فيه أسعار المواد الأخرى وخاصة السلع الصناعية التي تستوردها الدول النامية ترتفع بنسب متفاوتة. ولو أن أسعار النفط كانت تتحدد بقوى العرض والطلب لتحققت الأسعار الحالية منذ زمن بعيد، حيث كان الطلب على النفط يتضاعف كل عشر سنين. ولما زاد الوعي النفطي بين جماهير البلدان المنتجة أخذت تضغط على حكوماتها لتعديل الوضع لصالحها، وهذا ما حدث فعلاً. فقد أخذت الأوبك تحقق انتصارات متتالية في صراعها مع الشركات، كان من أهمها رفع أسعار البترول إلى الأربعة أضعاف وزيادة نسبة المشاركة بعمليات الإنتاج إلى ٦٠ بالمئة بدلاً من ٢٥ بالمئة.

ولما كانت الدول الأعضاء في أوبك جميعها من الدول النامية والقدرات الفنية والإدارية فيها محدودة، وتضاعف دخلها أربع مرات عما كان عليه قبل عام ١٩٧٣ وبشكل مفاجئ، لذا برزت مشكلة الفوائض وكثر الكلام عن أزمة الطاقة في الغرب وضرورة استثمار هذه الفوائض في الدول الصناعية، أي المستهلكة للنفط، حتى

وصلت إلى التهديد والتنديد من قبل بعض المسؤولين هناك.

والآن لنلق نظرة على حجم هذه الفوائض النفطية في البلاد العربية وكيف يمكن التصرف بها بحكمة ودفع الاتهام الموجه إلينا بأننا نكتنز أموالاً لا حاجة لنا إليها:

تقدر الأموال الزائدة عن حاجة الدول العربية المصدرة للنفط في عام ١٩٧٤ كما يلي:

البلد	المبالغ (بيلايين الدولارات)
المملكة العربية السعودية	١٩
ليبيا	٤
أبو ظبي	٣
الكويت	٦
العراق	٣
البلدان العربية الأخرى المصدرة للنفط	٩
المجموع	٤٤

إن الثروة الجديدة للأمة العربية إذا ما استغلت على مستوى الوطن العربي، أمكن بسهولة تحقيق فوائد سياسية واقتصادية وعسكرية. فهذه الأموال لو وضعت تحت إدارة مؤسسة واحدة وسميت مثلاً الصندوق العربي للتنمية العالمية، وأقيم إلى جانب هذه المؤسسة مؤسسة أخرى للأبحاث العلمية والاقتصادية تركز على دراسة الإمكانيات العربية وإمكانيات الدول النامية المجاورة لنا، لأمكننا بدون شك تطوير إمكانات الأمة العربية كلها الزراعية والصناعية، بل ومساعدة كل الشعوب الفقيرة. وربما حل هذا الصندوق محل صندوق النقد الدولي، وإن تحقق هذا فهو مكسب ضخم للأمة العربية.

فلماذا لا تبدأ الأمة العربية بدراسة هذا المشروع، وتحقق ما يمكن تحقيقه منه على مراحل.. نعم لماذا.. لماذا؟

هل ظلمنا العالم برفع أسعار النفط؟(*)

أرجو أن يسمح لي القارئ الكريم أن أتحدث إليه بإطالة. فمشكلة تسعير النفط مشكلة عويصة وتحتاج إلى كثير من التبسيط حتى يتمكن القارئ الكريم من متابعة تطوراتها ويكون في مركز يستطيع منه الدفاع عن وجهة النظر العربية العادلة.

فالتاريخ الحديث في العلاقات الدولية لم ير تهجماً سافراً من رئيس دولة عظمى كالولايات المتحدة الأمريكية على منظمة دولية كمنظمة الدول المنتجة للنفط (أوبك (OPEC)) كما فعل الرئيس جيرالد فورد.

لقد فشلت الولايات المتحدة الأمريكية بشخص وزير ماليتها المستر وليم سايمون في إقناع العرب بتخفيض الأسعار الحالية للنفط وهي ١١,٦٥ دولار لكل برميل بمقدار دولارين. وكانت حجة المستر سايمون أن الأسعار الحالية مرتفعة جداً. وهي تشكل عقبة اقتصادية ضخمة للدول الصناعية وللدول النامية. كما طالب المستر سايمون أثناء زيارته لبعض البلاد العربية بتوظيف الأموال الفائضة عن حاجة الدول المنتجة للنفط في الولايات المتحدة الأمريكية على شكل شراء سندات على الخزينة الأمريكية. ومع أن محاولات المستر سايمون الخاصة بتخفيض الأسعار لم تأت بنتيجة حتى الآن إلا أن محاولته لبيع الأسهم من الخزينة الأمريكية أدت إلى نتائج لا بأس بها، لأنها فتحت المجال أمام الأموال العربية للتدفق على أوروبا وأمريكا بكميات متفاوتة بلغت طبقاً لتقديرات الخزانة الأمريكية حوالى خمسة عشر ألف مليون دولار أو (١٥ بليون دولار). وهذا المبلغ خرج من كل بلاد «الأوبك» وأكثره من البلاد العربية التي هي، إذا استثنينا الجزائر والعراق، لا تستطيع أن تنفق من دخلها من النفط أكثر من ٢٠ بالمئة من مجموع عوائدها النفطية. ويقدر دخل البلاد العربية من النفط لعام ١٩٧٤ بحوالى ٦٥ ألف مليون دولار. وقدرت الأموال الفائضة عن حاجة البلاد

(*) نشر في: نفط العرب، السنة ١٠، العدد ٢ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٤)، ص ٦ ـ ١١.

العربية المنتجة للنفط هذا العام حوالى ٣٥ بليون دولار.

إن التهجم على الدول الأعضاء في منظمة الأوبك في خطاب الرئيس فورد يوم ١٨ سبتمبر الماضي أمام الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة ويوم ٢٣ من الشهر نفسه أمام مؤتمر الطاقة العالمي الذي عقد في مدينة ديترويت الأمريكية، ثم بعد ذلك شهادة المستر وليم سايمون أمام إحدى لجان الكونغرس وقوله بأنهم مصممون على تخفيض الأسعار الحالية، وأخيراً تصريح المستر جون سوهيل المدير المسؤول عن الطاقة في الولايات المتحدة ليس لها مبرر. وكل هذا حصل ضمن خطة أمريكية سخرت فيها الصحافة الأمريكية والمخابرات الأمريكية أملاً في إرغام منظمة الأوبك على التراجع عن سياساتها الخاصة بالأسعار وهي ربط أسعار صادرات النفط بمقدار نسبة التضخم المالي في الدول الصناعية التي تشتري منها دول الأوبك ما تستورده من آلات وما تحتاج إليه من غذاء وكساء. ومن الواضح أن خطتهم هي تحطيم الروح المعنوية لشعوب وحكومات الدول المنتجة والمصدرة للنفط، خصوصاً الشعوب والحكومات العربية.. فصحافتهم تتكهن بإنزال قوات عسكرية جوية لاحتلال منابع النفط وإحداث اضطرابات واغتيالات لحكام دول النفط في منطقة الخليج، وإطلاق الشائعات في فنزويلا عن احتمال إنزال جنود بحر أمريكيين لاحتلال مناطق النفط هناك. إن دبلوماسية الأساطيل والتهديدات باحتلال بلاد مستقلة من المفروض أنها أسلوب قديم ولّى مع الاستعمار، وإحياؤه الآن والتهديد به هي طريقة جديدة أتى بها المستر هنري كيسنجر وزير خارجية أمريكا منذ وصل إلى البيت الأبيض. فهذا الرجل برهن على أنه يؤمن بأسلوب القوة ولوي الذراع، وقد ظهر ذلك واضحاً عندما كان يفاوض الفيتكونغ في باريس، فكلما تعثرت المفاوضات أرسل قاذفات القنابل (ب ـ ٥٢) لتدمير هانوي عاصمة فيتنام الشمالية، وقتل المئات من سكانها الآمنين. إن هذا الأسلوب الكيسنجري هو الذي يحاولون تطبيقه على منظمة الأوبك، وخصوصاً الدول العربية.. لماذا؟ لأنهم وجدوا ثغرة في الصف العربي. فالصف العربي ليس متراصاً وكلمة الدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط مختلفة. فبعضهم ينادي برفع الأسعار، وبعضهم ينادي علناً بتخفيضها. هذه الثغرة في الصف العربي هي التي يحاول المستر كيسنجر وجماعته العبور منها لتخفيض الأسعار. المهم أن يعرف العرب أنهم ليسوا وحدهم في المعركة، وان معهم الدول الأخرى غير العربية وأهمها فنزويلا وإيران. فهذه الدول ترى من مصلحتها الحفاظ على الأسعار بمستواها الحالي، ورفعها بنفس النسبة المئوية للتضخم المالي في الدول الصناعية الكبرى. وهم جميعاً مستعدون للتفاوض مع الدول المستوردة للنفط للوصول إلى معادلة لأسعار النفط تخفض بها الأسعار، بل تربط الأسعار بأسعار الحاجيات المصنعة التي تصدرها الدول المستهلكة للنفط. ولعل الرد الشجاع ردّ به الرئيس كارلوس بيريز رئيس جمهورية فنزويلا على خطاب المستر فورد بالأمم المتحدة والذي اتهمه فيه بالتجني على الدول الأعضاء في

منظمة الأوبك لأصدق دليل على أن العرب ليسوا وحدهم في الميدان بل معهم كل الدول النامية التي تعيش على تصدير مواد خام ومواد نصف مصنعة إلى الدول الصناعية الكبرى، وتستورد حاجياتها المصنعة من تلك الدول. لقد قال الرئيس بيريز ان الزراعة متخلفة عندنا وعند الدول النامية لأن أسعار الآلات اللازمة لهذه الصناعة التي تصدرها الدول الصناعية إلى البلاد النامية مرتفعة ارتفاعاً يجعل من الصعب على الدول النامية دفع قيمتها، وان كل ما نعمله هو محاولة منا للحفاظ على ثرواتنا القومية من جشع الدول الصناعية الكبرى وأنانيتها.

والآن لِنَعد إلى الوراء قليلاً لنعرف تاريخ العلاقات بين الدول النفطية التي تمثل الدول النامية والدول الصناعية الكبرى المستهلكة للنفط والتي كانت ولا زالت تمثل القوى الاستعمارية التي تحاول السيطرة على الشعوب النامية سياسياً واقتصادياً. بدأت امتيازات النفط بشكل عملي في عام ١٩٠٢ عندما حصل وليم دارسي الاسترالي على امتياز من شاه إيران لاستخراج النفط وجميع أنواع المعادن في إيران بشروط زهيدة جداً. واكتشف النفط في عام ١٩٠٧. ثم انتقلت فكرة منح الامتيازات إلى الساحل العربي حيث حصلت الشركات الانكليزية والأمريكية والفرنسية في أواخر العشرينات وأوائل الثلاثينات على امتيازات لإخراج النفط وتصديره، هي نفس شروط اتفاقية دارسي مع إيران. وتتلخص شروط اتفاقية دارسي بأن تأخذ الشركة الأجنبية كل الأراضي المحتمل وجود النفط فيها وتدفع للحاكم إذا ما اكتشف النفط ما يعادل أربعة شلنات عن كل طن تنتجه وتصدره من النفط، وكانت الشركات معفاة من جميع أنواع الضرائب، ويحق لها استخدام جميع المرافق المتيسرة، أو بناء مرافق جديدة لحسابها.

وقد اكتشف النفط في الأراضي العربية في العشرينات في العراق، وأواخر الثلاثينات في منطقة الخليج. ولكن لم يتم إنتاجه وتصديره بكميات كبيرة إلا بعد الحرب العالمية الثانية.

وقد استمرت هذه الحال في العراق والكويت والسعودية وقطر والبحرين إلى أوائل الخمسينات. وكان متوسط دخل الحكومة المحلية في هذه الفترة عن كل برميل تصدره يتراوح بين عشرة وعشرين سنتاً أمريكياً، بينما يصل دخل الشركات الأجنبية المنتجة إلى أكثر من دولار واحد عن كل برميل. انظر الجدول رقم (١).

وفي عام ١٩٥٠ تم الاتفاق بين الحكومة السعودية وشركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) على أن تخضع هذه الشركة لضريبة دخل بشرط ألا يزيد مجموع الضرائب الحكومية على صافي أرباح الشركة. وبهذا سميت هذه الاتفاقية باسم اتفاقية مناصفة الأرباح. وقد تم تطبيق هذه الاتفاقية في جميع البلاد المنتجة في منطقة الخليج والعراق. وقد أصرت الشركات على أن تحدد الكميات المنتجة من النفط وأن تحدد

الأسعار التي يباع بها هذا النفط لها وللآخرين. وكانت الشركات الأم أو الشركات التي تملك الشركات العاملة في البلاد العربية تأخذ جميع الإنتاج لنفسها بأسعار مخفضة تحددها هي. ولم يكن لحكومات البلاد المنتجة أي صوت في تحديد الأسعار أو الإنتاج. وعند فرض ضريبة الدخل تضاعف دخل البلاد المضيفة، فارتفع الدخل من حوالى ١٠ سنتات عن البرميل إلى ما يعادل ٦٠ سنتاً للبرميل الواحد، كما هو مبين في الجدول رقم (١).

الجدول رقم (١)

متوسط دخل الحكومات المنتجة للبترول وصافي دخل الشركات (بالدولار)

السنة	حصة الحكومة المنتجة (دولار)	صافي دخل الشركات (دولار)
١٩١٣ ـ ١٩٤٧	٠,٢١	١,٨٨
١٩٤٨	٠,٣٤	١,٥٢
١٩٤٩	٠,٣١	١,١٤
١٩٥٠	٠,٣٧	١,٢٠
١٩٥١	٠,٤١	١,٢٧
١٩٥٢	٠,٥٣	١,١١
١٩٥٣	٠,٦٦	١,٠٩
١٩٥٤	٠,٧٢	١,٠٨
١٩٥٥	٠,٧٦	٠,٩٧
١٩٥٦	٠,٧٨	٠,٩٧
١٩٥٧	٠,٨٠	٠,٩٨
١٩٥٨	٠,٧٩	١,٠٥
١٩٥٩	٠,٧٩	٠,٨٨
١٩٦٠	٠,٧٤	٠,٨٧
(١٩٤٨ ـ ١٩٦٠) (معدل)	٠,٦٨	١,٠٣

كان دخل الحكومة هذا يمثل نوعين من الضريبة، ضريبة الامتياز أو الريع، وهذه هي حصة صاحب الأرض من المعادن التي قد تكون موجودة في أرضه، والنوع الثاني من الضريبة هو ضريبة الدخل. وكانت الشركات تتلاعب بدخل الحكومة عن طريق تخفيض الأسعار وإعطاء خصميات من هذه الأسعار لمالكيها. كما كانت الشركات الأجنبية تعمل في بعض الأحيان كأداة تخريب في أيدي الحكومات الاستعمارية التي تنتمي إليها. فمثلاً إذا غضبت هذه الحكومات على بلد منتج للنفط طلبوا من الشركة المنتجة للنفط أن تقلل من إنتاجها في ذلك البلد، وبالتالي إنقاص الدخل السنوي من عوائد النفط وخلق مشاكل اقتصادية وسياسية لحكومة ذلك البلد المعني.

فمثلاً في الخمسينات عندما أرادت بريطانيا فرض حلف بغداد على البلاد العربية، اكتشفت الحكومة البريطانية أن المملكة العربية السعودية تساعد الأردن مالياً لكي تقاوم ضغط الحكومة البريطانية عليها لدخول حلف بغداد، فطلبت حكومة المملكة المتحدة من الحكومة الأمريكية الإيعاز لأرامكو وهي الشركة الأمريكية التي تعمل في السعودية على تقليل إنتاجها من النفط في السعودية حتى لا تتمكن السعودية من مساعدة الأردن، أي أن شركات النفط في هذه الفترة كانت تعمل كأداة لتنفيذ السياسات الامبريالية في المنطقة. وكانت أسعار النفط التي تعتمد عليها ضريبة الدخل ترتفع وتنخفض لا طبقاً لقانون العرض والطلب في الأسواق، ولا بناء على أية قاعدة علمية كما هو معروف في التجارة الدولية، ولكن لأسباب سياسية فقط، أو أسباب خاصة بمصلحة الشركات الاحتكارية والبلاد المستهلكة التي تنتمي إليها الشركات المنتجة.

منظمة الأوبك (OPEC)

بعد أن يئست حكومات الدول المصدرة للنفط من إنصاف الشركات لها ورعاية مصالحها قررت أن تهب للدفاع عن مصالحها. وانتهز ممثلو حكومات البلاد المنتجة وجودهم لحضور مؤتمر البترول العربي الأول الذي عقد في القاهرة عام ١٩٥٩. واجتمع ممثلون عن البلاد العربية وفنزويلا وإيران وقرروا التعاون في تبادل المعلومات النفطية ومحاولة تكوين منظمة تحمي مصالحها. وحفظوا الموضوع سراً بينهم حتى أقدمت الشركات على تخفيض الأسعار مرة أخرى في صيف عام ١٩٦٠ فقرروا الاجتماع في بغداد في سبتمبر من عام ١٩٦٠ وكان ذلك التاريخ هو مولد الأوبك التي يقال عنها الآن في الصحف الغربية انها أكبر منظمة احتكارية في تاريخ العالم كله. وقد تكون أنجح منظمة دولية لأنها أدت مهمتها بأمانة وإخلاص، فبعد إنشائها لم تخفض الأسعار، بل ظلت مجمدة من عام ١٩٦٠ ـ ١٩٧٠.

فبينما أخذت أسعار الحاجيات الأخرى التي تستوردها البلاد المصدرة للنفط ترتفع بمعدلات مختلفة، أصبحت عائدات هذه الدول تنخفض تدريجياً طبقاً لارتفاع أسعار المشتروات التي تستوردها. وكانت الشركات تعوض الحكومات عن عدم رفع الأسعار وازدياد أسعار المستوردات بزيادة الإنتاج من حقول النفط. واستمر ثبات أسعار النفط والمنتجات النفطية عشر سنوات كاملة، أي حتى عام ١٩٧٠، حيث وجد المصدرون للنفط أنه لا يمكن أن يستمروا على هذه الحال، ولا بد من عمل شيء ما، وإلا فإن عصر النفط سيمر بدون أن تستفيد البلاد المصدرة الفائدة المرجوة منه. فقرروا في اجتماعات عقدوها في شهر فبراير ومايو من عام ١٩٧١ رفع الأسعار من ١,٨٠ دولار للبرميل إلى ٢,١٨ دولار للبرميل كما هو مبين في الجدول رقم (٢). ثم وجدوا أن هذه الزيادة لا تتناسب مع الزيادة المطردة في أسعار الحاجيات الأخرى،

فقرروا رفع الأسعار مرة أخرى إلى ٥,١٢ دولار للبرميل في ديسمبر ١٩٧٣. ولكن أسعار المستوردات المصنعة من الدول المستهلكة للنفط استمرت بالارتفاع مما اضطر منظمة الأوبك إلى اللجوء لرفع أسعار صادراتها بحيث تتناسب قيمتها في ميناء الاستيراد مع تكلفة استخلاص الطاقة من مصادر أخرى كالفحم والرمل النفطي وحجر السجيل والطاقة الذرية. وهكذا توصلوا إلى السعر المعلن الحالي للنفط وقدره ١١,٦٥ دولار للبرميل الواحد وذلك في شهر ديسمبر من عام ١٩٧٣ لكي يبدأ العمل فيه من أول يناير من عام ١٩٧٤.

الجدول رقم (٢)

تطور الأسعار المعلنة للنفط العربي ودخل الحكومات المنتجة والمصدرة عن كل برميل وتكلفة البرميل في موانئ التصدير خلال الفترة (١٩٦٠ ـ ١٩٧٤)

الفترة الزمنية	السعر المعلن للبرميل (بالدولار)	الوحدة ـ دولار أمريكي	
		متوسط حصة الحكومة العربية (الريع + الضريبة)	تكلفة برميل النفط الخام في موانئ التصدير تكلفة = الإنتاج + الريع + الضريبة
١٩٦٠ ـ ١٩٦٥	١,٨٠	٠,٨٢	٠,٩٢
١٩٦٦ ـ ١٩٦٧	١,٨٠	٠,٨٥	٠,٩٥
١٩٦٨ ـ ١٩٦٩	١,٨٠	٠,٨٨	٠,٩٨
١ يناير ـ ١٤ نوفمبر ١٩٧٠	١,٨٠	٠,٩١	١,٠١
١٥ نوفمبر ١٩٧٠ ـ ١٤ فبراير ١٩٧١	١,٨٠	٠,٩٩	١,١٠
١٥ فبراير ـ ٣١ مايو ١٩٧١	٢,١٨	١,٢٦	١,٣٧
١ يونيو ١٩٧١ ـ ١٩ يناير ١٩٧٢	٢,٢٨	١,٣٢	١,٤٣
٢٠ يناير ١٩٧٢ ـ ١ يناير ١٩٧٣	٢,٤٨	١,٤	١,٥٥
١ يناير ـ ٣١ مارس ١٩٧٣	٢,٥٩	١,٥١	١,٦٢
١ ابريل ـ ٣١ مايو ١٩٧٣	٢,٧٥	١,٦١	١,٧١
يونيو ١٩٧٣	٢,٩٠	١,٧٠	١,٨٠
يوليو ١٩٧٣	٢,٩٥	١,٧٤	١,٨٤
اغسطس ١٩٧٣	٣,٠٧	١,٨٠	١,٩٠
١ ـ ١٥ اكتوبر ١٩٧٣	٣,٠١	١,٧٧	١,٨٧
١٦ اكتوبر ـ ٣١ ديسمبر ١٩٧٣	٥,١٢	٣,٠٥	٣,١٥
١ يناير ١٩٧٤	١١,٥٦	٧,٠٠	٧,١٠
١ يونيو ١٩٧٤	١١,٥٦١	٧,١٣	٧,٢٣
١ اكتوبر ١٩٧٤	١١,٥٦١	٨,٢٥	٨,٣٥

والذي يجب أن نلاحظه هنا أن الأسعار الحالية للنفط التي توصلت إلها المنظمة هي أقل من الأسعار التي كان يجب أن تكون عليه. في هذا الوقت لم تجمد الشركات الأسعار خلال الفترة من ١٩٦٠ ـ ١٩٧٠، أي لو أن أسعار النفط تركت تتحرك طبقاً

لقانون العرض والطلب وتركت ترتفع كأسعار المواد الأخرى من عام ١٩٦٠ ـ ١٩٧٣ لبلغ سعرها في هذا الوقت حوالى ١٢ دولاراً للبرميل الواحد.

وهكذا نرى أن الزيادة التي حصلت في أسعار النفط تتمشى مع زيادة أسعار الحاجيات الأخرى، وكذلك مع قيمة الفوائد التي يجنيها المستهلك للمواد النفطية كمصدر للطاقة أو كمصدر للصناعة البتروكيمياوية، أو الأسمدة الصناعية. ويجب أن يلاحظ أيضاً أنه في الوقت الذي كانت فيه الحكومة المنتجة والمصدرة للنفط لا تحصل على أكثر من ٦٠ سنتاً (ابتداءً من عام ١٩٥٠ ـ ١٩٥١) عن كل برميل تصدره كان متوسط الضرائب التي تفرضها حكومات البلاد المستوردة والمستهلكة للنفط لا تقل عن خمسة دولارات عن كل برميل كما هو مبين في الجدول رقم (٣).

يمكننا إذن أن نعتبر أن عامي ١٩٧٢ و١٩٧٣ هما العامين اللذين تحررت فيهما حكومات البلدان المنتجة والمصدرة من عقد الخوف، وتولت لأول مرة زمام المبادرة وأخذت تباشر إعلان أسعار صادراتها كما تفعل كل حكومة مستقلة، وكانت هذه العملية في الماضي تتولاها الشركات وتتصرف بها طبقاً لأهوائها ولمصالحها الشخصية والقومية. وكل ما عملته منظمة الأوبك عندما رفعت الأسعار إلى مستواها الحالي هو في الواقع محاولة لرفع غبن وقع على شعوبها وتعويض لهذه الشعوب عن الخسارة التي لحقتها خلال الخمسينات والستينات. والجدولان رقما (١) و(٢) يوضحان كيف تطور دخل الحكومات المنتجة نتيجة لما طرأ على الأسعار من ارتفاع.

الجدول رقم (٣)

العناصر التي تكوّن قيمة المنتجات المستخرجة من برميل واحد من النفط الخام في أوروبا الغربية والتغيرات التي طرأت عليها خلال الفترة (١٩٧٢ ـ ١٩٧٤)

الفترة	السعر (بالدولار)	حصة الحكومة المنتجة	حصة الحكومة المستهلكة	تكاليف صناعة النفط	أرباح الشركات
١٩٧٢	١٠,٤٠	١,٧٥	٥,٦٠	٢,٧٠	٠,٣٥
١٩٧٣					
يناير/سبتمبر	١٢,٤٠	٢,١٠	٦,٦٠	٣,١٠	٠,٦٠
اكتوبر/ديسمبر	١٥,٥٠	٤,٣٠	٦,٦٠	٣,٦٥	٠,٩٥
١٩٧٤					
١ يناير	٢١,٤٩	٨,٤٨	٧,٧٠	٤,٤٢	٠,٨٨

من الجدول رقم (٣) نرى أنه في الوقت الذي ارتفعت فيه حصة الحكومة من ١,٧٥ دولار عن كل برميل يصدر إلى ما يعادل ٨,٤٨ دولار ارتفعت فيه حصة حكومة البلاد المستهلكة للنفط (ضرائب) من ٥,٦٠ دولار إلى ٧,٧ دولار وارتفعت فيه أرباح الشركات من ٣٥ سنتاً عن كل برميل إلى ما يعادل ٨٨ سنتاً.

مما سبق يرى القارئ الكريم أن الدول الأعضاء في منظمة (أوبك) وهي الدول المبين أسماؤها في الجدول رقم (٤) كلها من مجموعة الدول النامية، وأن هذه الدول ظلت ما يقارب العشرين عاماً تعاني من تحكم الشركات النفطية، والحكومات التي تنتمي إليها هذه الشركات. وكانت كما رأينا تتدخل في شؤون البلاد الداخلية وتتحكم في الاقتصاد المحلي بتحديد الأسعار، وتحديد كميات الصادرات، حتى تمكنت الأوبك باتفاق كلمة الدول الأعضاء فيها وازدياد الطلب على المواد النفطية وحدوث تغييرات في الأوضاع الدولية من أن تأخذ زمام المبادرة، فتحدد إنتاجها بنفسها. ثم بدأت في إعلان أسعار صادراتها. وهكذا تغيرت الحال وأصبحت الشركات تحت رحمة حكومات البلاد المنتجة والمصدرة للنفط بعد أن كانت الحكومات وتلك الشعوب تتحكم في مصيرها حفنة من الشركات الأجنبية.

الجدول رقم (٤)

الدول الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)

١ ـ الكويت
٢ ـ السعودية
٣ ـ العراق
٤ ـ أبو ظبي
٥ ـ قطر
٦ ـ ليبيا
٧ ـ الجزائر
٨ ـ فنزويلا
٩ ـ إيران
١٠ ـ اندونيسيا
١١ ـ نيجيريا
١٢ ـ اكوادور
١٣ ـ غابون

عوائـد النفـط

في سنة واحدة استطاعت منظمة الأوبك أن ترفع أسعارها بما يعادل أربع مرات ما كانت عليه. وأصبحت الفوائض النقدية عندها تزيد على ستين ألف مليون دولار (٦٠ بليون دولار) (الجدول رقم (٥)).

وقدر دخلها السنوي لعام ١٩٧٤ بتسعين ألف مليون دولار. وكانت في الماضي تعاني من مشكلة الفقر، وأصبحت الآن تعاني من مشكلة الغنى.

الجدول رقم (٥)

فوائض عوائد النفط في البلاد الأعضاء في منظمة الدول
المنتجة والمصدرة للنفط (أوبك) لعام ١٩٧٤ (ببلايين الدولارات)

البلد	فائض عوائد النفط
السعودية	١٩
ليبيا	٤
أبو ظبي	٣
الكويت	٦
العراق	٣
المجموع	٣٥
دول أخرى منتجة للنفط	٩
إيران	١٠
فنزويلا	٦
المجموع	٦٠

كيف نتصرف بفوائض عوائد النفط

لأن فوائض عوائد النفط وجدت في بلاد عدد سكانها قليل جداً، كثر الكلام عن الغنى الفاحش في تلك البلاد، وضرورة خفض الأسعار. ولكن الذين يقولون بهذا الكلام ينسون أن مصير البلاد العربية ذات الفوائض النقدية الكبيرة مرتبط بمصير الملايين العربية الجائعة والفقيرة المنتشرة على الأرض العربية من المحيط إلى الخليج. ولو أن هذه الأموال تقرر توظيفها في كل الوطن العربي لما كان هناك مشكلة فوائض. ولكن عدم وجود مخططات مدروسة لتعمير الوطن العربي وتطوير إمكاناته الطبيعية، جعل فوائض النقد العربية تهاجر إلى الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية واليابان. وقد آن الأوان لأن تقوم الحكومات العربية ذات الفوائض النقدية بالاشتراك مع الحكومات العربية الأخرى بتجميع فوائضها النقدية في مؤسسة واحدة تسمى مثلاً «الصندوق العربي الدولي للإنشاء والتعمير»، بحيث توضع في هذا الصندوق كل الفوائض النقدية من كل المصادر، ويخصص نصف هذه الفوائض لتعمير الوطن العربي وتطوير إمكانياته الطبيعية، وربعها لمساعدة الدول الإسلامية المجاورة للدول العربية في آسيا وافريقيا، ووضع الربع الآخر من هذه الأموال في البنك الدولي لمساعدة الشعوب النامية الفقيرة.

إن الأموال العربية الآن التي توظف في المصارف الأجنبية وفي المشاريع الصناعية وفي شراء الممتلكات والأراضي وقد قدر حجمها بحوالى ١٥ ألف مليون دولار تتعرض في الغرب لأخطار كبيرة، فعدالة الغرب مرنة جداً، وقد يختلقون في المستقبل أعذاراً للاستيلاء على هذه الأموال أو لمنع التصرف بها أو سحبها بحجة

تعويضات عن ما أمم من امتيازات الشركات، أو بسبب رفع الأسعار على أساس أنهم يعتبرون كما يقول المستر فورد، إن هذا العمل نوع من الابتزاز. إنهم يستطيعون أن يجدوا مبررات واهية للاستيلاء على الأموال العربية أو تجميدها، ولا بد من التفكير الجدي في هذا الموضوع وتوظيف أكبر جزء من الفوائض النقدية العربية في المشاريع العربية داخل الوطن العربي. فتطوير الإمكانيات العربية سيزيد الدخل القومي العربي ويساعد على رفع مستوى المعيشة في بلد كالسودان غني بإمكانياته الطبيعية وينقصه المال والعلم لتطوير الزراعة والثروة الحيوانية والمعادن، وكذلك العراق وسوريا والجزائر، ثم جمهورية مصر العربية التي يستطيع العرب أن يقيموا فيها صناعاتهم الثقيلة فهي مهيأة أكثر من غيرها لمثل هذا العمل، لتقدمها النسبي ولتوسط مركزها الجغرافي بين البلاد العربية. كما أن توظيف الأموال العربية في الوطن العربي نفسه معناه أننا نتحكم بإنتاج غذائنا، فأراضي سوريا والعراق والسودان وبعض أراضي الجزائر والمغرب قادرة ولا شك أن تحول أمتنا وأقطارنا من دول مستوردة للغذاء إلى دول مصدرة له. ولن يجد فورد وكيسنجر وبقية جماعتهم مجالاً لتهديدنا بالجوع.

الخاتمة

إن الأيام والشهور التي تعيشها أمتنا في الوقت الحاضر قد لا تعود أبداً، ولن يجود بمثلها الزمن. وكل عاقل في الأمة العربية لا بد وأنه يشعر أن فرص توحيد الصف العربي ووضع الإمكانات العربية في خدمة الإنسان العربي، مؤاتية إلى أبعد الحدود. ففلسطين والقدس لن تتحررا إلا بتوحيد الأمة العربية، بحيث يكون لها اقتصاد واحد وسياسة خارجية واحدة وسياسة دفاعية واحدة. وكل المحاولات التي تبذل حالياً على مستوى ثنائي أو مستوى قطري هي محاولات محدودة الأثر.

إن عصر النفط سنواته محدودة، وإذا قرر لنا أن لا نجعل من عصر النفط عصر تحرير وعصر وحدة وعصر ازدهار لحياة الإنسان العربي الذي عاش مئات أو آلاف السنين يعاني الفقر والتخلف، فسنظل كما نحن الآن تستهزئ بنا الشعوب الغاشمة وتحاول نهب ثرواتنا.

أما الحملات الأمريكية على المستوى الرسمي وعلى مستوى وسائل الإعلام، فالرد الحازم عليها هو الصمود والحفاظ على أسعار النفط على ما هي عليه حتى يتم تخفيض أسعار الصادرات من البلاد الصناعية المستهلكة للنفط بحيث يظل الدولار الذي نستلمه ثمناً لنفطنا محافظاً على قوته الشرائية في الأسواق، لأن أي انخفاض في قيمته الشرائية هو انخفاض لدخلنا القومي. أما اتهامنا بأننا رفعنا أسعار النفط وتسببنا في ازدياد التضخم المالي في العالم، فهذا الكلام مردود على قائليه، لأن ارتفاع الأسعار لم يتسبب في زيادة التضخم بأكثر من ١ ـ ٢ في المئة، ونحن دول نامية نخسر من التضخم مثل غيرنا من الدول التي لا زالت تستورد معظم حاجياتها من الخارج.

لا تخفضوا أسعار النفط قبل الاتفاق بين المنتجين والمستهلكين(*)

الشيء الذي يجب أن يتذكره الأمناء على الحفاظ على الثروات الطبيعية للشعوب المنتجة والمصدرة للنفط الأعضاء في الأوبك، أن تخفيض الأسعار بناءً على ضغوط من الدول المستهلكة للنفط سيكون له أسوأ الأثر على العلاقات بين دول منظمة الأوبك نفسها وبين الدول المستهلكة، وإذا كان حقاً أن أسعار النفط عالية بحيث إنها ترهق المستهلكين، فيجب الذهاب إلى مؤتمر عالمي للطاقة يكون هدفه الوصول إلى معادلة تحفظ للمنتجين والمصدرين للمواد الخام والمواد نصف المصنعة القيمة العادلة لهذه الصادرات، وللمستوردين لهذه المواد من الدول الصناعية سعراً عادلاً لا يكون سبباً في إرهاق الصناعة وتردي إنتاجها.

إن طلب رئيس الجمهورية الفرنسية فاليري جيسكار ديستان عقد مثل هذا المؤتمر طلب معقول ويجب على العرب واخوانهم في الدول الأعضاء في منظمة الأوبك تلبيته وفتح حوار بناء يعطى فيه ما لقيصر لقيصر وما لله لله. أما الخضوع للضغط الأمريكي وتخفيض أسعار النفط، فلو حدث هذا لا سمح الله، فإنه سيلغي كثيراً من الانتصارات التي حققتها الأمة العربية نتيجة لحرب رمضان ولاجتماع قمة الرباط.

ما يجب في نظري عمله هو الإسراع في عقد اجتماع قمة بين رؤساء الدول المستهلكة للنفط والدول المنتجة والمصدرة له على أن يعد لهذا الاجتماع بعقد عدة اجتماعات لمنظمة الأوبك على مستوى الخبراء والفنيين، ثم الوزراء، ومن ثم ينتخب عدد من الرؤساء في الدول المنتجة والمستهلكة للنفط كرئيس جمهورية فنزويلا كارلوس

(*) نشر في: **نفط العرب**، السنة ١٠، العدد ٣ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤)، ص ٧ و٥. كما نشر قبلاً في جريدة: **الوطن**، ٦/ ١١/ ١٩٧٤.

بيريز والرئيس الجزائري هواري بومدين وجلالة شاه إيران وجلالة الملك فيصل، للاجتماع بالرئيس جيرالد فورد، والرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان والمستشار الألماني شميت ورئيس وزراء اليابان المستر تاناكا.

وفي هذا الاجتماع يتفق على الخطوط العريضة لتبادل المنافع بين المنتجين للطاقة والمستهلكين لها. كما يجب أن يتوصل المجتمعون إلى مستوى لأسعار المواد النفطية والمواد المصنعة على أن يعاد النظر في مستوى أسعار المواد الخام والمواد المصنعة كل خمس سنوات. إن مثل هذا المؤتمر ضروري، وحتى لو انخفضت أسعار النفط بعد انعقاده، فإن شعوب البلاد المنتجة والمصدرة للنفط ستتفهم الدوافع التي دعت إلى ذلك. أما تخفيض الأسعار من جانب واحد ونتيجة لضغوط باشرتها بدون هوادة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وعلى رأسها رئيسها الجديد المستر جيرالد فورد وعلى جميع المستويات والأساليب، فهو انتصار لسياسة التهديد ولوي الذراع ودبلوماسية الأساطيل.

إنني أكرر ما ذكرته من قبل أن أسعار المواد النفطية الحالي ليست مرتفعة، وهي تمثل أسعار هذه المواد لو أن شركات النفط العالمية ومن ورائها حكومات البلاد الصناعية الكبرى ما كانت لتتدخل في فترة العشرين السنة الماضية وتمنع أسعار النفط من التأثر بقانون العرض والطلب، وكذلك تخفيضها لمصلحة المستهلكين بحيث كانت عوائد النفط بالنسبة لمستهلكيه تزيد أكثر عشر مرات على ما كان يدفع للحكومات المالكة للنفط الخام. لقد عانت حكوماتنا سياسة إفقار متعمدة لمدة عشرين عاماً. ورفع أسعار النفط بحيث تصل إلى مستوى أسعار النفط المستخلص من الفحم أو من حجر السجيل أو من الطاقة الذرية ما هو إلا عملية دفاع عن النفس، ومحاولة لرفع مستوى المعيشة لشعوب تغني ثرواتها الطبيعية شعوب أمريكا وأوروبا واليابان، بينما ينخفض مستوى معيشتها نتيجة للتضخم المالي في الدول الصناعية.

إن السعر العادل في نظري للنفط العربي في منطقة الخليج العربي، محسوباً على أساس أسعار النفط العربي السعودي الذي كثافته ٣٤ (اي. بي. آي.) ومصدراً من رأس تنورة، هو عشرة دولارات وستة بنسات (١٠,٠٦ دولار) على أن يعطى للشركات المنتجة للنفط عن كل برميل تأخذه من نصيبها من الإنتاج ومقداره ٤ بالمئة من مجموع الإنتاج خصماً قدره أربعون سنتاً عن كل برميل، على أن يكون هذا السعر هو السعر الذي يباع به للجميع، وتمنع الشركات من البيع لطرف ثالث بأعلى من هذا السعر، وتتقيد الحكومات عندما تبيع لطرف ثالث من نصيبها من الإنتاج والبالغ ستين في المئة من الإنتاج (٦٠ بالمئة) بهذا السعر أيضاً. وبإضافة أجور النقل إلى هذا السعر من موانئ التصدير في الخليج العربي إلى موانئ الاستيراد في كل من أوروبا والولايات المتحدة، فإن البرميل الواحد من النفط العربي سيصل إلى أوروبا بقيمة قدرها أحد

عشر دولاراً وستة سنتات (١١,٠٦)، وإلى أمريكا بأحد عشر دولاراً وستة وخمسين سنتاً (١١,٥٦)، وهو يصل حالياً إلى أوروبا بحوالى (١١,٥) دولار وبقيمة قدرها ١٢ دولاراً إلى الولايات المتحدة الأمريكية على أساس أن أجور النقل هي دولار عن كل برميل واحد من الخليج إلى أوروبا الغربية، ودولار ونصف عن كل برميل إلى موانئ الولايات المتحدة الأمريكية (نيويورك). وبالأجور المخفضة للناقلات الحالية فإن الوفر لهذه البلاد سيكون كبيراً جداً.

وأخيراً أرجو أن يسمح لي بأن أخاطب الحكومات العربية مؤكداً أن الضغط الأمريكي على البلاد العربية يهدف إلى تخفيض أسعار الواردات الأمريكية من النفط الذي يبلغ ستة ملايين برميل في اليوم قيمة البرميل الواحد واصلاً أمريكا اثنا عشر دولاراً. وهذا يكلف أمريكا ما يعادل ستة وعشرين بليون دولار في العام. وأمريكا بنيكسون وفورد وكيسنجر تربط أسعار النفط بالحرب العربية الإسرائيلية مستخدمة إسرائيل بقوتها العسكرية التي تنميها أمريكا لتخويف العرب. وهي تمني العرب بسلام دائم في المنطقة وحل مشكلة الشعب والأرض الفلسطينية، بينما هي تعلم جيداً أن الاتفاق العربي ـ الإسرائيلي لا يحقق مصالحها الخاصة وهي إرغام العرب بتخفيض الأسعار بتخويفهم بإسرائيل.

هنري كيسنجر
الرجل الذي فقد صفته كوسيط!![*]

الدكتور هنري كيسنجر هو وزير الخارجية الأمريكية والوسيط بين العرب واليهود وبطل فك الارتباط بين الجيوش العربية والجيوش الإسرائيلية، أو الرجل الذي لعب دوراً هاماً في بناء جسر جوي بين الولايات المتحدة الأمريكية وقواعدها في جزر «اليزور» البرتغالية وبعض القواعد الأمريكية في أوروبا الغربية من جهة وبين فلسطين المحتلة وصحراء سيناء المصرية المحتلة من جهة أخرى، بغرض إنقاذ الجيوش الإسرائيلية المتقهقرة أمام الجيوش العربية على الجبهتين الشرقية والغربية في حرب رمضان من عام ١٩٧٣.

صديقنا العزيز هنري هذا أظهر بما لا يدع مجالاً للشك أنه يحقد على العرب ويحاول قهرهم وتحطيم روحهم المعنوية وسلبهم كل المكاسب التي حصلوا عليها بالدم والعرق والمال. فهل ما زال المستر كيسنجر يصلح وسيطاً بين العرب والغزاة الصهاينة؟

لقد اتجه العرب بكل إخلاص بعد حدوث اختلاف في وجهات النظر بين الرئيس محمد أنور السادات رئيس جمهورية مصر العربية والقادة السوفيات إلى أمريكا، على أمل أن تنظر أمريكا إلى القضية العربية نظرة غير متحيزة وأن تعتبر محاولة العرب الاستعانة بها للوصول إلى حل سلمي لقضية فلسطين محاولة منهم لنفي التهمة التي ألصقت بهم جميعاً بأنهم يسيرون في فلك السياسة السوفياتية، وأنهم قد وضعوا بلادهم في منطقة النفوذ السوفياتي والصيني. والعرب أجمعون ينفون هذه التهمة ويستشهدون بصحة قولهم بأنهم من مؤسسي مجموعة دول عدم الانحياز، وأن صداقتهم للاتحاد السوفياتي قائمة على الاحترام المتبادل وتبادل المصالح، والعمل

(*) نشر في: **نفط العرب**، السنة ١٠، العدد ٤ (كانون الثاني/يناير ١٩٧٥)، ص ٦ ـ ٨.

لمصلحة السلام العالمي والتعاون الدولي. ولكن أمريكا اعتبرت ترحيب مصر بالرئيس نيكسون وثقتها بالوزير كيسنجر وتسهيل مهمته في فك الارتباط بين الجيوش المصرية والسورية والجيوش الإسرائيلية على الجبهتين المصرية والسورية، وهو وضع لمصيرها في يد السياسة الخارجية الأمريكية وفي يد السيد هنري كيسنجر بالذات الذي أصبح بعد استقالة الرئيس نيكسون المخطط الأول للسياسة والتجارة الأمريكية الخارجية على أساس أن الرئيس فورد ما زال جديداً في مجال التعامل الدولي. ومنذ صعد الرئيس فورد سدة الرئاسة الأمريكية والمستر كيسنجر يعامله كما كان يعامل السيد فوستر دالاس وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية في الخمسينات الرئيس ايزنهاور. فالرئيس ايزنهاور أتى من ميادين القتال كبطل قوي أمريكي استغل سمعته الحزب الجمهوري ورشحه للرئاسة، وأصبح رئيساً للجمهورية بدون خبرة عملية في السياسة الخارجية، فعين دالاس الخبير في السياسة الدولية وزيراً للخارجية، وقد استطاع دالاس أن يسيطر على دفة الأمور في أول عهد ايزنهاور ويصبح أهم وزير في الوزارة. وهذا ما يفعله الآن المستر هنري كيسنجر.

اسحبوا الثقة من كيسنجر لأنها خطر على العرب

وما يجب علينا نحن العرب الذين وضعنا ثقتنا في كيسنجر، ولا زال بعضنا بحسن نية يثق في تصرفاته، أن نسحب هذه الثقة وأن نتأكد أن هذا الرجل لا يعمل إلا لمصلحة نفسه وقومه، وأن استمرار ثقة البعض به خطر على كيان الأمة العربية ومستقبلها. فالمستر كيسنجر بتصرفاته وتصريحاته يمنع قيام صداقة وطيدة بين البلاد العربية والشعب الأمريكي. فنحن نرغب رغبة أكيدة أن تصفى الأمور بين جميع البلاد العربية والشعب الأمريكي ونرغب في الحصول على الخبرة الأمريكية المتقدمة في جميع المجالات العلمية والصناعية. ولكن هنري كيسنجر نصب نفسه وسيطاً بين العرب والإسرائيليين بما سمي بفك الارتباط وما هو في الواقع إلا عملية تهدف إلى تمكين إسرائيل من بناء جيوشها بعد الخسائر التي تعرضت لها في حرب رمضان وبناء اقتصادياتها بحيث تتمكن من شن حرب أخرى على العرب بمساعدة أمريكية مالية وعسكرية. ألم يكن كيسنجر طبقاً للوثائق الأمريكية هو الذي لام وزارة الحرب الأمريكية لتأخرها في بناء الجسر الجوي لإنقاذ الجيوش الإسرائيلية المتقهقرة أمام الجيوش العربية..؟

إن فك الارتباط الذي وافقنا عليه قد ربط تنفيذه بشروط لا يمكننا الموافقة عليها تتشدد فيها إسرائيل بمقدار ما تحصل عليه من أسلحة متطورة من أمريكا ضمن كيسنجر لها الحصول عليها. ألم يكن كيسنجر هو الذي حاول الوقيعة بين مصر وسوريا، وقد ذكر ذلك الوفد السوري في مؤتمر قمة الرباط.

وأخيراً إن المستر كيسنجر وزير خارجية أمريكا ما فتئ منذ تولي وزارة الخارجية

الأمريكية يحاول السيطرة على سياسة النفط العربية. فهو يريد من العرب أن لا يرفعوا أسعار نفطهم، ولو كانت هذه الأسعار دون أسعار المواد الخام الأخرى.. وانها ظلت منذ عام ١٩٥٠ تتلاعب بها الشركات الاحتكارية الأمريكية والأوروبية، وانها منذ عام ١٩٦٠ إلى نهاية عام ١٩٧٢ ظلت مجمدة لا ترتفع ولا تنخفض، طبقاً لما يحدث في الأسواق، حيث تتأثر أسعار المواد بالعرض والطلب. وكانت الطلبات على المواد النفطية في هذه الفترة تزيد بمعدل ٧ بالمئة سنوياً. ولكن الزيادة في سعرها ممنوعة لأن الشركات المنتجة والمصدرة للنفط شركات أجنبية بعضها تملكها حكومات أجنبية من البلاد المستهلكة للنفط كشركة البترول البريطانية. وبعد انطلاقة عام ١٩٧٣ وتحرر صناعة النفط في دول منظمة البلاد المنتجة والمصدرة للنفط (أوبك) ارتفعت أسعار المنتجات النفطية لتصبح في المستوى الذي يجب أن تكون فيه لو لم تمنع الأسعار من الانطلاق في فترة الستينيات أسوة بالبضائع في الأسواق العالمية. ولكن هنري كيسنجر الذي يعرف جيداً أن صناعة النفط، خصوصاً في البلاد العربية، كانت سلاحاً اقتصادياً واستراتيجياً هاماً في يد الولايات المتحدة تحارب به الدول المنافسة لها صناعياً وعسكرياً في أوروبا الغربية وآسيا، لم يرق له أن تفقد أمريكا في عهده هذا السلاح العظيم. وبدأت معركته الخاصة مع العرب. وبدأ تهديداته للدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط.

لماذا يختارنا كيسنجر للتهديد ولفرض آرائه السياسية؟

أما لماذا اختار العرب فلعدة أسباب أهمها:

١ ـ إن الدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط كلها وبدون استثناء دول صغيرة كدول الخليج العربي، لا تستطيع أن تكون جيوشاً للدفاع عن أراضيها لقلة سكانها، وهي لقمة سائغة لكل من يحاول الاعتداء عليها. وبهذه الصفة فهي غير مستعدة لمقاومة الغزو الأمريكي الذي يهدد به المستر كيسنجر. ومجرد التهديدات تضعف قوتها المعنوية وتجعلها تسلم بوجهة نظر السياسة الأمريكية.

٢ ـ إن الدول العربية في منطقة الخليج العربي لديها أكبر احتياطي نفطي في العالم ولديها الآن احتياطي نقدي كبير. وسيطرة أمريكا عليها تعطيها قوة تعيد بها سيطرتها على اقتصاديات الدول الصناعية في أوروبا الغربية واليابان وبعض دول آسيا وأمريكا اللاتينية.

٣ ـ إن الدول العربية التي أظهرت وحدة عمل عظيمة في حرب رمضان نجح كيسنجر والصهيونية في فك ارتباطها العربي الحقيقي. وبدا الزعماء العرب **﴿تحسبهم جميعاً وقلوبهم شتى﴾**[1] صدق الله العظيم. ويصعب عليهم في الوقت الحاضر أن

---

(١) القرآن الكريم، «سورة الحشر،» الآية ١٤.

يتفقوا على خطة عمل مثمرة. والخلافات العربية مهما حاول المخلصون إخفاءها إلا أنها قد أضعفت الكيان العربي، وأصبح التخبط في السياسات الاقتصادية والعسكرية هو الأمر السائد في البلاد العربية. وهذه الحالة المحزنة شجعت المستر هنري كيسنجر على أن ينتهز كل مناسبة لتهديد العرب باحتلال بلادهم عسكرياً والاستيلاء على مناطق حقول النفط، لا لأن أسعار المواد النفطية عالية ولا لأن العرب قد يضطرون لمنع وصول النفط العربي إلى الولايات المتحدة الأمريكية التي تستطيع بإنتاجها المحلي وبوسائلها الخاصة الحصول على ما تحتاجه من النفط من غير المصادر العربية، ولكن أمريكا تريد السيطرة على النفط العربي للاحتفاظ بزعامة العالم اقتصادياً وعسكرياً.

وأخيراً ألا يرى الزعماء العرب في منطقة الخليج العربي وهي المناطق النفطية المعرضة للغزو العسكري الأمريكي أن التهديد الأمريكي لا بد وأن يكون حافزاً لهم على نبذ جميع خلافاتهم وأن يدخلوا كلهم من العراق شمالاً إلى مسقط وعدن جنوباً في اتحاد يكون له جيش دفاع مشترك، يكون قادراً على الدفاع عن حقول النفط وعن كرامة الإنسان العربي؟

إن الخلافات العربية خلافات لا ضرورة لها. فالثروة النفطية في هذه المنطقة العربية قادرة على إغناء كل فرد. وليس هناك مجال مجد للتنافس على الثروات الطبيعية. ولكن الخطر على هذه الثروات الطبيعية والذي يأتي من الخارج، يجب أن يلم شملنا لتكوين كيان سياسي قادر على منع الغزو ونهب الثروات، وإنني أرشح العراق والمملكة العربية السعودية لتولي القيادة في هذا الاتجاه. فالعراق مهددة بالغزو من إيران في شمالها، ومعتدى عليها من إيران في شط العرب. والسعودية ترى أن جزيرة العرب وقد نزل فيها الإيرانيون بأسلحتهم الأمريكية، كما أن مدخل الخليج العربي قد استولى عليه الإيرانيون من الجانبين الإيراني والعراقي بالاتفاق مع سلطان مسقط وعمان. وسلطان مسقط وعمان لا يستطيع كما يعرف الجميع أن يكون نداً لإيران يعقد معها الاتفاقات الدولية على قدم المساواة. وهكذا نرى أن هناك كماشة على الخليج من الشمال ومن الجنوب، وتهديد بالغزو من الجو. وهذا سيكون ولا شك بداية للخطة الأمريكية لاحتلال منابع النفط. وعلى العراق أن تبدأ من جديد وبنظرة جديدة إلى الخليج العربي. وعليها أن تعتبر واجباتها في الدفاع عن الأراضي العربية تنتهي في المحيط الهندي. ولكن عليها لكي تحقق هذا أن تكتسب ثقة أشقائها في الجنوب الذين يتمنون من كل قلوبهم صفاء الود مع العراق والعمل معها يداً واحدة للحفاظ على الأرض والكرامة والثروة.

وأخيراً إن المستر هنري كيسنجر وزير خارجية أمريكا قد أفقد نفسه بتهديداته المتكررة بالغزو الأمريكي للأراضي العربية صفة الصديق والوسيط وأصبح عدواً سافراً للأمة العربية. كما أن تهديداته التي لا تجد رداً عملياً عليها أعادت للإنسان العربي

الشعور بالذل والمهانة الذي زال جزء كبير منه نتيجة لحرب رمضان العظيمة.

إن العرب يريدون من دولهم وزعمائهم أن يردوا رداً عملياً على كيسنجر وحكومته. وفي نظري أن الرد العملي الوحيد الذي يرضي الكرامة العربية هو أن يعلن أن المستر هنري كيسنجر هو شخص غير مرغوب فيه في البلاد العربية، وأن تعلن دول المجابهة عدم رغبتها في أن يستمر وسيطاً بينها وبين إسرائيل. وعلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أن تبحث عن وسيط آخر إذا ما أرادت التوسط بين العرب والإسرائيليين، علماً بأن وساطة أمريكا نفسها بمواقفها الحالية حيال الأماني العربية مشكوك في جدواها، بل ضررها أكبر من نفعها.

مصر العرب.. هل نسلمها للشيوعية ؟
أم نتركها تركع لإرادة الإمبريالية والصهيونية..؟(*)

حتى لا يقال إننا نتفلسف ولا توجد لدينا الأوراق التي تؤهلنا لكي نحكم في هذه القضية المصيرية بالنسبة لمستقبل هذا الجيل من أبناء أمتنا العربية، وكذلك مستقبل الأجيال القادمة، أريد أن أؤكد أنني بحثت هذا الموضوع مع مسؤولين في بلاد النفط ومسؤولين سابقين وحاليين في مصر. وقد ظهر لي بكل جلاء أن الجانبين يتكلمان بلغتين مختلفتين. فأهل النفط ينظرون إلى أهل البلاد العربية الأخرى على أنهم أقرباء لهم ويريدون مساعدتهم، ولكنهم لا يقدمون تضحيات كافية تتناسب ومقدار الفرص المتاحة لهم لمساعدة إخوانهم وأنفسهم في هذه الفترة الحرجة من حياة كل إنسان عربي. وأهل النفط مستعدون لأخذ بضع مئات من ملايين الدولارات إلى البلاد العربية كمصر لإقامة بعض المشاريع الإنشائية التي يمكن اعتبارها من المرافق العامة التي لا يمكن أن تدر ربحاً مجزياً على أصحابها، وربما تتعرض للخسارة أو للضياع لأنها تقام في بلد فقير مضطرة حكومته أن تحدد الأسعار والأجور. وهذه المشاريع تشمل بناء المساكن الشعبية والفنادق وبعض المصانع كالاسمنت والزجاج. وإذا عجز المقيمون في تلك المساكن مثلاً عن دفع أجورها فإن الحكومة لا تستطيع لأسباب سياسية إرغامهم على تركها. كما أن أهل النفط يريدون إقامة صناعات بسيطة في بلد متطور فقير ويريدون أن تضمن الحكومة المحلية ربحاً صافياً على رأس مالهم الموظف، لا يقل عما يمكن أن يحققه رأسمالهم لو كان قد وظف في فرنسا أو انكلترا مثلاً، وهذا أيضاً أمر صعب التحقيق في بلد متطور كمصر تحاول حكومته الحفاظ على الأسعار في مستوى منخفض، ورفع مستوى المعيشة بقدر الإمكان. وهكذا يستمر حوار الطرشان بعيداً كل البعد

(*) نشر في: نفط العرب، السنة ١٠، العدد ٥ (شباط/فبراير ١٩٧٥)، ص ٧ ـ ٩.

عن القضية الأصلية لأنه يدور بين الرأسمال الخاص في بلاد النفط والقطاع العام في مصر وسوريا والسودان وغيرها من البلاد العربية. والقضية الأصلية كما يعبّر عنها العرب في مصر والبلاد العربية الأخرى من بلاد المواجهة هي على النحو التالي:

يقول مسؤول كبير في مصر إننا فعلاً نجري حوار الطرشان. وبعض الناس في بلاد النفط يعتبر طلباتنا في مساهمتهم في إعادة بناء اقتصادياتنا التي أصيبت بأضرار كبيرة نتيجة لتوجيهها لخدمة المعركة ـ التي هي ليست معركة مصر أو سوريا فقط، بل هي معركة كل العرب وكل المسلمين ـ تطفلاً منا، وهذا يجرح شعورنا كثيراً، ويجعلنا نتشكك بصواب السياسة التي نتبعها، فليست مصر وسوريا كل العرب، وكل المسلمين. ولماذا يطلب منا وحدنا أن نتحمل العبء، عبء الدم.. وعبء التدمير.. وعبء تخريب الاقتصاد؟ وعندما نأتي لنقدم حساب المعركة يصدون وجوههم، ويسدون آذانهم لكي لا يروا ولا يسمعوا آثار الخراب وأنين المشوهين وصراخ اليتامى والثكالى. ألسنا أمة واحدة لنا رب واحد، ومصير واحد..؟ إننا لا نطلب مساعدات ولا حسنات ولا صدقات. فنحن في مصر وسوريا شعوب غنية بعدد سكانها وبخصوبة أرضها وعطاء إنسانها، نمثل أرقى ما توصل إليه الإنسان العربي والإنسان المسلم من رقي وحضارة. ولكننا وقد آلينا على أنفسنا منذ ربع قرن الدفاع عن أراضي العرب وحرماتهم والتصدي لغزاة فلسطين من الصهيونيين، ناصبتنا أوروبا وأمريكا العداء، وأصبحنا نحارب على جميع الجبهات العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية. وقد تعقدت قضايانا وانهارت اقتصادياتنا وأصبحت حالتنا تسوء سنة عن سنة. ولأننا لا نجد الجو المناسب في الاجتماعات العربية على جميع المستويات لشرح قضايانا المعقدة ظل إخواننا القادرون على المساعدة يظنون بأن مشاكلنا تحل بإعطائنا بضع مئات من ملايين الدولارات، وهي مبالغ يمكنها أن تساعد في شراء السكر والدواء وبعض الأسلحة الصغيرة، وغيرها من الأمور الملحة، ولكنها لا تستطيع بناء اقتصادياتنا المنهارة. فقد أهملنا تطوير المرافق العامة في بلادنا حتى أصبحت جامعاتنا ومستشفياتنا ووسائل مواصلاتنا المختلفة وجميع الخدمات الضرورية التي لا بد من تأمينها ـ لكي تسير الأمور على وجهها الصحيح ـ عاجزة تماماً عن تأمين خمسين في المئة من حاجياتها. لذلك توقف النمو الاقتصادي وانخفض مستوى المعيشة وأصبح الفرد في مصر وسوريا يتساءل لماذا يلقى العبء علي وحدي..؟

وهو يرى ويسمع عن تطور الاقتصاد في بلاد النفط وهجرة الأموال العربية من عوائد النفط إلى أوروبا وأمريكا واليابان، علماً بأن البلاد العربية أحوج إليها لإعادة بناء المرافق العامة في بلاده، وتطوير الإمكانيات العربية في كل أنحاء الوطن العربي.

واستأنف المصري الكبير حديثه.. لقد فكر بعض الاخوة هنا أن يقدموا لمؤتمر القمة العربي الأخير مشروعاً يقترحون فيه إحصاء جميع النفقات التي تكبدتها دول المجابهة مصر وسوريا والأردن منذ عام ١٩٦٧ والتي بلغت ما يعادل ألف مليون جنيه مصري عن كل عام، على أن تقوم البلاد العربية كلها في تحمل أعبائها كل بنسبة دخله القومي. وبهذا يشعر العرب أجمعون أنهم أمة واحدة وأن كل دولة تتحمل نصيبها بقدر طاقتها المادية و﴿**لا يكلف الله نفساً إلا وسعها**﴾[٢] صدق الله العظيم.

إن تنفيذ مثل هذه الفكرة ضرورة قومية لأنه سيزيل من أذهان شعوب دول المجابهة بأنهم قد تركوا ليتحملوا كل العبء وحدهم، كما أن مثل هذه الخطوة ستقربنا كثيراً من هدفنا الأساسي ألا وهو تحقيق الوحدة العربية التي يتوقف على تحقيقها مصير الأمة العربية كلها.

مشروع مارشال العربي

لقد ذكر الرئيس أنور السادات في تصريحه لجريدة **الأنوار** اللبنانية أن العرب بحاجة ملحة لمشروع إنماء وتعمير كمشروع مارشال الذي أقامته الولايات المتحدة الأمريكية لإنقاذ أوروبا من حالة التدمير والخراب مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية. وهذه فكرة عظيمة والعرب بأشد الحاجة إليها، فالظروف السائدة في دول المجابهة تماثل الظروف التي كانت سائدة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية في أوروبا. لقد كانت حالة مدن وصناعة أوروبا الغربية متدهورة وخزائن تلك البلاد خاوية. وكان لا بد من وجود أخ كريم عطوف ليأخذ بيد تلك الشعوب التي ولو أنها خرجت منتصرة، إلا أن التخريب والدمار فيها لا يقل بحال من الأحوال عن حالة الذين خسروا الحرب. وهكذا بدأت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية مشروعاً إنسانياً يعد نقطة تحول في التاريخ الحديث. ففي هذا المشروع أمكن بناء صناعة أوروبا بأسلوب أمريكا وتدفقت الأموال بدون حساب على الخزائن الفارغة وتمكنت الحكومات المحلية من إعادة بناء المدن والمرافق العامة بطريقة جديدة وحديثة ساعدت كثيراً على نمو الاقتصاد ووصوله إلى ما وصل إليه الآن. والله وحده يعلم ما كان سيحل بأوروبا الغربية لو أنها تركت تلحس جراحها وحدها وبدون مساعدة من الولايات المتحدة الأمريكية، كما يجري الآن في بلاد المجابهة العربية. وأرجو ألا يؤخذ هذا الكلام على أنه إنكار للمجهودات القيمة التي يقوم بها بعض القادة العرب كجلالة الملك فيصل وسمو أمير الكويت ورئيس الإمارات العربية المتحدة والرئيس القذافي والرئيس بومدين، ولكن ما نريد أن نؤكده أن المساعدات الفردية مهما كبرت لا تكفي، وهي مثل من يحاول

(٢) القرآن الكريم، «سورة البقرة،» الآية ٢٨٦.

علاج مرض السرطان بالاسبرين. حقيقة أن هذه المساعدات قد تخفف بعض الألم ولكن الموت حتماً حاصل.

إن ما يريده العرب فعلاً هو توظيف آلاف الملايين في بلادهم لا إعطاءهم هبات ومساعدات، لأن الهبات والمساعدات مهما كثرت لا تحل كل مشاكلهم، وإقامة مشروع مارشال عربي ينشأ من أجله صندوق عربي واحد يسمى الصندوق العربي الدولي للإنشاء والتعمير، تجمع فيه جميع الفوائض العربية من دول النفط الصغيرة ذات العوائد الكبيرة، ونعني بها الكويت، والمملكة العربية السعودية وقطر ودولة الإمارات العربية في منطقة الخليج، والجمهورية العربية الليبية في الشمال العربي الإفريقي. ومن هذا الصندوق يجب أن تسدد جمع الديون التي على دول المجابهة كالديون التي للاتحاد السوفياتي على مصر وسوريا. فليس من المعقول أن نقول للروس أنتم مقصرون في إمدادنا بالأسلحة ولهم في ذمة مصر وحدها خمسة آلاف مليون دولار. يجب تحرير مصر من الديون أولاً قبل محاسبة الاتحاد السوفياتي على تقصيره، فهذه الدولة العظيمة وقفت معنا مواقف لا يمكن لعربي حر إلا الاعتراف بها وشكرها عليها. ومن المؤلم أن من بين البلاد التي نهجر إليها أموالنا الولايات المتحدة الأمريكية التي أعطبت أسلحتها المتقدمة أسلحتنا في سيناء والجولان، ومنعت جيوشنا من تحرير أرضنا في حرب رمضان.

إن إقامة صندوق عربي واحد تجمع فيه جميع فوائض عوائد النفط العربي هي حدث كبير في تاريخ أمتنا ويمكن أن يشمل نشاط هذا الصندوق لا المنطقة العربية وحدها، بل كل الدول الإسلامية التي لا شك أن لها حقاً معلوماً في فوائض النفط عندنا. وبعد أن نعمر بلاد الاخوة والأقرباء علينا واجب المسلم على أخيه المسلم. فباكستان ومسلمو الهند وبنغلادش والشعوب الإسلامية الفقيرة في افريقيا وآسيا والشعوب الأخرى من بلاد المعسكر الثالث كلها نستطيع مساعدتها على أساس أننا سنضع في صندوق الإنشاء والتعمير العربي والدولي ما يعادل أربعين ألف مليون دولار كل عام، وهذا هو المبلغ الذي قدرت به فوائض الدول العربية من عوائد النفط في عام ١٩٧٤ أي ما يعادل أربعين بليون دولار.

إن هذه البلايين قد وضعت الآن في مصارف أوروبا وأمريكا واليابان، وهذه العملية ستتكرر كل عام إذا لم نُقِم مشروع مارشال العربي وصندوق الإنشاء والتعمير العربي الدولي. إن الأوروبيين والأمريكيين يجتمعون على أعلى المستويات ليتفقوا على الطريقة التي تصرف بها أموالنا. فلماذا لا نجتمع نحن ونقرر الطريقة التي تصرف بها هذه الأموال لمصلحة العرب والمسلمين والشعوب الأخرى في معسكر عدم الانحياز أو دول المعسكر الثالث الفقيرة. إن الفرص التي تتاح لكل أمة من الأمم فرص نادرة ومحددة، ونحن أمة اختارها الله لتكون خير أمة أخرجت للناس. فقد أرسل الله لنا

محمداً ﷺ وهدى على يديه الملايين من البشر. وها نحن تتاح لنا فرصة أخرى ألا وهي السيطرة على عالم الطاقة والمال، فلماذا لا نجمع هذه القوة العظيمة بدلاً من بعثرتها، فنقيل أمتنا من عثرتها ونساعد إخواننا المسلمين وإخواننا في الإنسانية؟؟ فما دمنا أغنياء فلا بد لنا أن نكون أقوياء. وإنه لجرح لشعور كل عربي وحدوي أن يقال بأن إيران قد أنقذت الاقتصاد المصري بإعطاء مصر أكثر من ستمائة ألف طن من النفط الخام في شهر ديسمبر الماضي. إننا أغنى من إيران وأكثر منها نفطاً، وحقولنا أقرب إلى مصر من حقول إيران.

وإن قادة العرب يدركون المخاطر التي تتعرض لها أمتنا. فالدول الكبرى الصناعية تريد الحصول على النفط وعلى المال ونحن كدول صغيرة لا نستطيع مقاومة هذه الضغوط والتهديدات. ولكننا ككيان عربي متراص نستطيع أن نكوّن لأنفسنا مكاناً تحت الشمس نحفظ به مقدساتنا ونكتسب به احترام وحب الآخرين.

كما أرجو أن يتأكد القارئ الكريم أن هناك ضمانات مؤكدة لاسترجاع أموالنا التي تصرف في البلاد العربية، فهي ستعامل كودائع وستصرف بطريقة علمية صحيحة، كما يحدث في الودائع التي تحفظ في المؤسسات الدولية كبنك الإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي وغيرهما. وهي ديون في ذمة الدول التي تستخدمها تعيدها إلى الصندوق وإلى أهلها بعد أن يعود الاقتصاد في تلك البلاد التي حالته الطبيعية. وأخيراً إذا ما تساهلنا في هذا الموضوع واعتبرنا أن صرخة الرئيس السادات المهذبة في جريدة **الأنوار** ومن قبله مناشدة الرئيس الأسد لمؤتمر القمة في الرباط مساعدة سوريا في إعادة بناء اقتصادياتها التي خربتها الحروب مع إسرائيل، فمعنى ذلك أننا لا نعي خطورة موقفنا كأمة وكأقطار، وستكون النتيجة الحتمية لمثل هذه السياسات ترك مصر تسقط في أحضان المتطرفين من الشيوعيين أو التسليم بشروط أمريكا وإسرائيل. والخيار هنا صعب، فمصر هي الصخرة التي تحطم عليها عنف الغزاة البرابرة التتار وعنجهية الصليبيين. وكانت سوريا دائماً وأبداً اليد اليمنى لمصر في هذه المعارك وقوة مصر وسوريا هي وحدها القادرة على منع الحقول العربية من السقوط في أيدي الإسرائيليين والأمريكان وغيرهم من الطامعين.

في حديث مسهب إلى «القبس»(*)

بدأ الأستاذ الطريقي حديثه لـ **القبس** عن أهداف قيام شركة البترول الوطنية الكويتية، وإمكانية نجاحها كأداة تنفيذية لسياسة الحكومة النفطية، فقال: كان هناك قرار حكومي سابق بإنشاء شركة النفط والغاز والطاقة «كوجاك»، ثم ألغي هذا القرار بعد أن قدم مجلس إدارة هذه الشركة استقالته على أثر امتلاك الحكومة لكامل أسهم الشركة الوطنية. وكانت «كوجاك» حسب المراسيم المقترحة، هي الأداة التنفيذية للسياسة النفطية الرسمية. وبعد إنشاء وزارة مخصصة للنفط، عهد إلى وزيرها تكوين الجهاز الذي يحقق نفس أغراض «كوجاك». والوزارة الآن في دور التنظيم، بعد أن عهدت إلى جهة أجنبية لتنظيم العمل بوزارة النفط، على أساس أن تكون شركة البترول الوطنية التي آلت ملكيتها بالكامل إلى الحكومة هي نقطة الارتكاز أو الأساس لتنفيذ السياسة الجديدة، وهذا الأمر لم يأخذ بعد شكله النهائي في التنظيم الجديد.

الشركات الوطنية

وتحدث الأستاذ الطريقي عن الشركات الوطنية الأخرى التي تتولى تنفيذ سياسات بلادها النفطية، فقال: في الفترة الأخيرة فقط، قررت الحكومات المعنية أن تعمل الشركات الوطنية على هيئة شركات تجارية بحتة، دون أن تخضع للروتين الحكومي، وتكون مفوضة عن طريق مجالس إداراتها باتخاذ القرارات المهمة دون الرجوع في كل حالة إلى الحكومة، على اعتبار أن ميزانية كل شركة من هذه الشركات، ووفق عليها، وأن المشاريع كذلك وافقت الحكومة على مبدأ تنفيذها. وهذه الشركات، مثل «بترومين» السعودية، تعمل في الحقيقة تحت إشراف الحكومة، بمعنى أن رئيس إدارتها هو نفسه وزير البترول والمعادن. فالحكومة على اتصال مستمر بنشاط

(*) نشر في: **نفط العرب**، السنة ١٠، العدد ١١ (آب/أغسطس ١٩٧٥)، ص ٧ ـ ٩. وهو مقابلة أجرتها جريدة **القبس** الكويتية مع الشيخ عبد الله الطريقي ونشرت بتاريخ ٢٤/٧/١٩٧٥.

هذه الشركة، والقول هذا نفسه ينطبق على الشركة الوطنية الجزائرية «سوناطراك» التي لديها سلطات كاملة لتنفيذ مخططاتها وبرامجها، بالاتفاق مع وزير الطاقة والصناعة، وهي كما نعرف، أكبر مؤسسة نفطية في الوطن العربي.

وأضاف الأستاذ الطريقي: شركة «سوناطراك» ككل الشركات الوطنية في البلاد المتطورة، تمر بمراحل مختلفة من التطور والإدارة، وهي ككل الشركات أيضاً، تنقصها الخبرة الكافية في إدارة الأعمال، لقلة عدد المتخصصين، إلا أنها تمتاز عن غيرها بأنها تنفق الكثير لشراء الخبرة الأجنبية وشراء الخبراء الأجانب لتدريب الوطنيين، ولديها معاهد تدريب لإعداد الفنيين المطلوبين لصناعة النفط، من العمال المهرة إلى المهندسين المتخصصين ولا يقل عدد العاملين فيها عن ١١ ألف موظف، وتعمل في جميع أوجه صناعة النفط.. تبحث وتنقب وتحفر وتنتج وتكرر وتنقل النفط في الأنابيب والناقلات وتسوق نفطها، أي انها شركة متكاملة النشاط في جميع مراحل صناعة النفط.

أسس النجاح

وعن الأسس التي يمكن أن تساعد شركة البترول الوطنية على النجاح في مهمتها الجديدة، قال الأستاذ الطريقي:

الكويت بلد نام، قليل السكان، وبالتالي قليل عدد الكفاءات التي يمكن أن تقيم وتحيي صناعة نفطية كويتية متكاملة، أي صناعة الإنتاج والنقل والتكرير والتصدير بالناقلات، والتسويق في الأسواق العالمية. وعليه فإن هذه الشركة يجب أن تتجه - إذا كانت عازمة على أن تدير صناعة متكاملة في البلاد - إلى الاعتماد على تكرير النفط محلياً، لأكبر نسبة ممكنة من الإنتاج يجب ألا تقل عن ٦٠ بالمائة من مجموع النفط المنتج في البلاد. وتكرير النفط على شكل منتجات، معناه أن هذه الشركة ستضطر بالضرورة إلى التوسع في صناعة البتروكيمياويات، لأنها صناعة تتفرع عادة من صناعة التكرير ومن الغاز الطبيعي المصاحب للنفط عند إنتاجه، والذي ينفصل عنه عند وصوله إلى الأرض. وهذه مهمة عسيرة وشاقة، إلا أنها ممكنة إذا تم التخطيط العلمي الصحيح للإدارة، وقامت معاهد لتدريب العاملين في الشركة، وخلقت الحوافز للشباب، ليس للكويتيين فقط، بل لجميع أبناء البلاد العربية الذين لديهم الاستعداد للتخصص في فروع صناعة النفط، أي عليها أن تفتح معاهد علمية تدريبية للعاملين في هذه الشركة في الكويت، يقبل فيها الطلبة من الكويت والدول المجاورة في الخليج، ثم من البلاد العربية الأخرى. وتكون المعاهد كبيرة لدرجة أن يكون باستطاعتها تخريج العامل البسيط، والفني والمهندس على جميع اختصاصاتهم، كل بقدر استطاعته الذهنية، وأن لا يتأخر هذا العمل، ويتم بأسرع وقت ممكن.

وقال: ينبغي أن تظل الوزارة أداة لتنفيذ السياسة الحكومية النفطية، وأن تكون شركة البترول الوطنية الكويتية، التي أصبح يملكها الشعب مئة بالمئة جهازاً مستقلاً

إدارياً وفنياً، وأن يتفرع هذا الجهاز ليشمل بإشرافه جميع الشركات الكويتية الأخرى، كشركة الناقلات وشركة البتروكيمياويات، وشركة الأسمدة وكل نشاط بترولي في البلاد.. بمعنى آخر، أن تنفذ شركة البترول الوطنية، نفس الأغراض التي أريد للشركة التي حلت «كوجاك» القيام بها، على أن يعهد إلى أجهزة متخصصة في الإدارة تنظيم نشاط شركة البترول الوطنية بشكلها الجديد وتنظيم علاقتها مع الشركات الأخرى ومع الوزارة. فإذا لم تنظم هذه الأمور تنظيماً علمياً صحيحاً دون عاطفة ومجاملة، تظل الشكوى قائمة، ويظل عدم التقدم قائماً، لأن سر نجاح أي مؤسسة يكمن في نجاح تنظيمها.

وضرب مثلاً على ذلك، بكتاب لرئيس البنك الدولي روبرت مكنمارا عن أسباب تفوق الصناعة الأمريكية على أوروبا، قال فيه إن السبب ليس مصدره قلة العلم في أوروبا، بل إتقان الإدارة في أمريكا.

وأضاف الأستاذ الطريقي: بهذه الطريقة وحدها يمكن أن يحصل التقدم والتطور وينجز بسرعة.

لا بد من التخطيط والتنسيق

وعن إمكانية التنسيق بين هذه الشركات الوطنية، في ظل منظمة «الأوبك» العالمية ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) قال الأستاذ الطريقي: لقد شعرت الدول النفطية بالحاجة إلى التنسيق منذ مدة، وعلى هذا الأساس قامت «الأوبك» العالمية، والشعوب والحكومات مقتنعة بضرورة التنسيق، ولا يمكن أن تنجح مخططات صناعة متطورة في بلاد صغيرة الا بالتنسيق وحشد الطاقات لقيام صناعة موحدة. في صناعة التكرير مثلاً لغرض التصدير يمكن قيام معامل تكرير كبيرة في جنوب العراق والكويت وأبو ظبي والبحرين ودبي في دولة الإمارات العربية، تشمل جميع النشاطات، إذ كلما كبرت الوحدة الإنتاجية قلت التكلفة، والعكس صحيح حيث يكون الهدر أكبر. وإذا تم تجميع الوحدات الإنتاجية في مكان واحد نحصل على عدة فوائد، منها قلة التكاليف، وإمكانية خلط أنواع متعددة من النفط، بحيث ان الإنتاج المكرر في هذه الحالة سيباع بأسعار أعلى.. فإذا تم خلط نفط أبو ظبي ودبي وقطر، فإن عملية الخلط تساعد على التحكم بنوعية المنتجات، وتتمكن الجهات المنتجة من بيع جميع منتجاتها بأسعار أفضل.

واستطرد الأستاذ الطريقي قائلاً: إن مشاريع البتروكيمياويات لا تنجح إلا إذا عملت بشكل كبير وموسع. وهناك آلاف الملايين من الأقدام المكعبة من الغاز تحرق، مع أنها تعتبر أفضل من النفط لعوامل التدفئة وكمصدر للصناعات البتروكيمياوية. ومع عدم وجود تعاون لاستخدام المواد نجدها تضيع، ولو أنها استغلت بشكل جيد، فإن قيمتها الحرارية والكيميائية تقدر بملايين الدولارات يومياً. ولا بد إذن من

التخطيط، وجعل الشركات الوطنية تتعامل مع بعضها في إنشاء مصانع الأسمدة والبتروكيمياويات والتكرير والنقل والتسويق.

بين الأمس واليوم

وعن الأسباب التي جعلته في الفترة الأخيرة يدلي بتصريحات يعارض فيها تأميم النفط في البلاد العربية، مع أنه كان قبل سنوات، أحد أبرز دعاة التأميم، قال الأستاذ الطريقي عن ذلك:

نحن دول نامية، ولا نستطيع بمعزل عن التكنولوجيا الغربية أن نسير صناعة النفط. نحن استولينا ـ أو أممنا إذا أردت ـ على ٦٠ بالمئة من جملة امتيازات شركات النفط في بلادنا. هذه الكمية لا نستطيع أن نديرها فنياً حتى الآن، ومع ذلك، ومن خلال وجود شركات الامتياز وحصتها البالغة ٤٠ بالمئة، تمكنا من أن نسير هذه الشركات وأن نتحكم بالأسعار وكميات الإنتاج، دون أي خلل في العمليات الفنية. ونحن قبل أن نعد الكوادر القادرة على البحث عن النفط وإخراجه من الأرض وتكريره وتسويقه، تكون عملية التخلص من الشركات الأجنبية ـ من الناحية الفنية ـ عملية انتحارية أو «عباطة». فبعد أن أصبحنا نحدد الأسعار ونفرض الضرائب ونحدد دخل الشركات عن كل برميل تنتجه في بلادنا، لم تعد هناك ضرورة للتخلص من الشركات الأجنبية، لأنها ضرورية من الناحية الفنية، فالمطلوب الآن أن نهضم الـ ٦٠ بالمئة من الناحية الفنية وبعد ذلك نستولي على الجزء الباقي مما تملكه الشركات، علماً أن هذا الجزء، أصبح بسبب ارتفاع ضريبة الدخل وضريبة الريع أو الملكية، لا يحقق للشركات ربحاً على رأس مالها أكثر من ٢١ سنتاً في البرميل الواحد. فضريبة الريع كانت في الماضي ١٢ بالمئة فأصبحت الآن ٢٠ بالمئة، وضريبة الدخل كانت في الماضي ٥٠ بالمئة فأصبحت الآن ٨٥ بالمئة.. ومن هنا أكرر أنه لم تعد هناك ضرورة لإخراج الشركات من الناحية الفنية، إلا إذا كنا غير جادين في هذا الأمر. فالشركات مهما حاربناها، أو مهما أردنا أن نسيطر على صناعة النفط، فنحن لا نستطيع السيطرة الفنية، وقد تكون نتيجة إخراج الشركات بعد ذلك أن نعود لشراء هذه الخبرة منها، ولكن بتكلفة أكبر من الأرباح التي تحققها الشركات الآن. ودليلاً على ذلك، نجد أكثر الدول النفطية وعياً ـ باستثناء الكويت المحدودة الصناعة والمساحة ـ لا تزال تستعين بالخبرات الفنية للشركات.

دبي مثلاً، هل يعقل أن تستطيع السيطرة على الشركات الأجنبية وعمر النفط فيها لا يزيد عن خمس سنوات؟. كل ما حصل أن الشركات الأجنبية خدعت القوم، وأقنعتهم بدفع رأس المال الذي دفعته قبل عشرات السنين ثم عادوا ليستأجروها بتكلفة تزيد عن الأرباح التي كانت تحققها، دون تحمل أية مخاطر.

ليس من العيب ألا نعرف، ولكن العيب ألا نحاول المعرفة ونستمر في

الجهل.. هناك من لا يعرف عن صناعة النفط إلا الدولارات الخضراء في نهاية كل شهر. كل هذا الذي قلته، جعلني أقف أمام التحمس الشديد للتأميم، دون أن نعرف ما هو التأميم. لقد قصدنا السيطرة على السياسات النفطية وإعطاء الحكومة حقها في تحديد الإنتاج والأسعار والسياسات الخارجية.. وكل الذي كان بيد الشركات أنها كان تستخدم النفط كتجارة أمريكية أو إنكليزية أو فرنسية، بدل أن تكون تجارة عربية. وقد استطعنا السيطرة على رأس المال الأجنبي عن طريق تحديد الإنتاج وفرض الضرائب. نحن رأسماليون بالطبيعة، ورأس المال يحارب إذا كان مستغلاً وجشعاً، أما إذا كان وديعاً ومسالماً فينبغي ألا نحاربه أو نحاول السيطرة عليه. والمال علينا أن نوجده كدافع للعلم.

وضرب مثلاً على خطة الشركات الأجنبية في تحقيق أرباح أعلى وهي خارج الامتياز منها وهي شريكة، فقال: الشركات التي تحقق الآن ربحاً لا يزيد عن ٢١ سنتاً في البرميل الذي لا يكلف إنتاجه أكثر من ١٥ سنتاً، عرضت على السعودية ٧٠ سنتاً عن كل برميل مقابل استمرارها في إدارة الشركة.. وفي الكويت مثلاً يكلف إنتاج البرميل ٦ سنتات، ولن تقبل الشركات أقل من ٥٠ سنتاً عن كل برميل مقابل خدماتها الإدارية والفنية.

مشـروع الغـاز

وتحدث الأستاذ الطريقي بعد ذلك عن مشروع الغاز الجاري تنفيذه في الكويت، فقال: هذا المشروع يعتمد على جزء من الغاز وليس كله، وأقصى نسبة يمكن استغلالها هي ١٨ بالمئة من الغاز الذي ينتج ويحرق الآن، وهذه النسبة لا يمكن أن تقوم عليها مصانع كبيرة دون زيادة إنتاج النفط، ومثل هذه الزيادة قد لا تكون في مصلحة البلاد على المدى الطويل. والمشروع خطط له قبل قرار تحديد الإنتاج بحوالى مليوني برميل يومياً.. لكن الأهم من هذا المشروع هو قيام صناعة أسمدة، لأن ذلك سينتج غاز البترول السائل، وأهم من هذا كله غاز «الميثين» الذي يشكل نسبة ٨٠ بالمئة من الغاز المحروق حالياً. وأحسن استخدام لهذا الغاز هو تحويله إلى أسمدة صناعية ومصدر للبتروكيمياويات، لأن قيمة هذه البتروكيمياويات والسماد الصناعي تشكل مصدراً كبيراً للدخل القومي، وهو كذلك عملية إنسانية لأن صناعة الأسمدة الصناعية والتخطيط لها طويلاً، معناها مساعدة الإنسانية على زيادة كميات الأسمدة الكيمياوية الضرورية لزيادة المحاصيل الزراعية. ومعظم الدول النامية لا تستطيع أن تدفع الثمن الباهظ للأسمدة الصناعية. ومنطقة الخليج قادرة على أن تمد العالم بكميات كبيرة من السماد الكيمياوي بأسعار غير مرهقة، وبدل توظيف الأموال في الخارج، يمكن شراء الغاز وإنشاء المصانع الكبيرة، وتحديد أسعار الأسمدة بعد التوسع في إنتاجها، ولن يكون الفارق بين الاستثمارين كبيراً.

دعوة لمؤتمر قمة نفطي لحل معضلة الأوبك(*)

أوقعت منظمة الدول المصدرة للنفط ـ الأوبك ـ نفسها في ورطة كبرى بانقسامها في مؤتمرها الذي عقد في ١٥ ديسمبر الماضي في الدوحة عاصمة قطر إلى مجموعتين، فالغالبية الكبرى من الأعضاء وهم ممثلو العراق وإيران والكويت واندونيسيا، وقطر «الدولة المضيفة»، وليبيا، والجزائر، ونيجيريا، والغابون، واكوادور، وفنزويلا يريدون زيادة أسعار صادراتهم من النفط الخام بنسبة تماثل النسبة المئوية للزيادة في قيمة وارداتهم من البضائع والخدمات من الدول الصناعية المستهلكة للنفط. أما الدولتان الأخريان من دول المنظمة الثلاث عشرة، وهما المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، فتتلخص وجهة نظرهما بأن الاقتصاد العالمي لا يتحمل في الوقت الحاضر إلا زيادة طفيفة في أسعار الطاقة، لأن أية زيادة كبيرة ستشكل عبئاً اقتصادياً على الدول المستهلكة وستكون لذلك آثار سيئة على الاقتصاد العالمي، وعليه فإذا كان لا بد من زيادة فيجب ألا تزيد عن عشرة في المئة أو أقل، ولكن مندوبيَ هاتين الدولتين أعلنا قبيل الاجتماع أن آخر دراسات قاموا بها للاقتصاد العالمي قد جعلتهم يعتقدون بوجوب تجميد الأسعار في المستوى الذي كانت عليه في الأسبوع الأول من ديسمبر ١٩٧٦، لأن الاقتصاد العالمي لا يتحمل أية زيادة في الأسعار ويجب أن تجمد أسعار صادرات النفط في الوقت الحاضر لكي يستمر تحسن الأحوال الاقتصادية في الدول الغربية المستوردة للنفط وهي الولايات المتحدة الأمريكية وبلاد غرب أوروبا واليابان، علماً بأن اللجان الفنية في منظمة الأوبك قد أمضت وقتاً طويلاً في دراسة الأسواق العالمية والزيادة في أسعار صادرات البلاد المستهلكة للنفط من بضائع وخدمات التي ارتفعت بنسب كبيرة نتيجة للتضخم المالي في تلك البلاد. وقد أوصت لجان الأوبك بأن الزيادة في الأسعار السائدة قبل ١٧ ديسمبر

(*) نشر في: نفط العرب، السنة ١٢، العدد ٤ (كانون الثاني/يناير ١٩٧٧)، ص ١٠ ـ ١٤.

الماضي يجب أن تعادل ٢٦,٢ بالمئة من تلك الأسعار، ولو أن معظم أعضاء الأوبك كانوا على استعداد لزيادة قدرها ١٠ بالمئة فقط إذا ما أمكن الإجماع على هذه الزيادة، ولكنهم لم يكونوا مستعدين لقبول اقتراح الأقلية بتجميد الأسعار. ولهذا احتدم الخلاف بين الفريقين وحاولت الأقلية الوصول إلى تفاهم مع الأغلبية باقتراحها أن تكون الزيادة خمسة في المئة فقط ـ ٥ بالمئة ـ ولكن الأكثرية رفضت الاقتراح وانقسمت الأوبك على نفسها وصدرت القرارات ولأول مرة في تاريخ الأوبك غير متجانسة، فالأغلبية قررت زيادة في الأسعار قدرها عشرة في المئة ـ ١٠ بالمئة ـ من أول يناير ١٩٧٧ ثم إضافة خمسة في المئة على السعر الجديد من أول يوليو ١٩٧٧. أما الأقلية فقد أصرت على موقفها الخاص بأن تُزاد الأسعار خمسة في المئة ـ ٥ بالمئة ـ فقط، وعاد الجميع إلى بلادهم وطبقت القرارات ابتداءً من أول هذا الشهر، فماذا حدث؟

انخفاض الإنتاج في البلاد المنتجة والمصدرة للنفط

لأن حكومات الدول الأعضاء في منظمة الأوبك قد أطلقت يد الشركات الأجنبية في كميات الإنتاج من آبارهم بدون تطبيق لقانون العرض والطلب في الأسواق، ولأن الشركات الأجنبية تعلم أن اجتماعاً لوزراء الأوبك سيعقد في ١٥ ـ ١٢ ـ ١٩٧٦ في الدوحة عاصمة دولة قطر لدراسة مستوى الأسعار بعد أن فشلوا في الوصول إلى اتفاق لزيادتها في مؤتمرهم الذي عقد في جزيرة بالي باندونيسيا يومي ٢٧ و٢٨ من شهر مايو ١٩٧٦ واضطروا إلى تجميد الأسعار حينذاك، وعليه استنتجت الشركات أنه لا بد من زيادة الأسعار في مؤتمر الدوحة، كما أن وكالة الطاقة الدولية المكونة من المستهلكين للنفط في أوروبا وأمريكا واليابان قد أوصت الدول الأعضاء بشراء النفط بكميات كبيرة وتخزينه في خزانات في بلادهم حيث يكفي المخزون في كل بلد استهلاكه لمدة ثلاثة أشهر على الأقل. كما أن بعض تلك البلاد والشركات النفطية لجأت إلى ملء ناقلات النفط العاطلة عن العمل واستخدمتها كخزانات عائمة.

وقد لاحظ جميع المهتمين بشؤون الطاقة الإقبال الشديد على شراء النفط في النصف الأخير من عام ١٩٧٦ عن ما كان عليه في عام ١٩٧٥ بما يعادل ٧,٦ بالمئة. وبلغ الإنتاج العالمي في عام ١٩٧٦ طبقاً لآخر التقديرات ٥٧,٢ مليون برميل في اليوم الواحد، وكان في عام ١٩٧٥ يعادل ٥٣,٨ مليون برميل. ومعظم الزيادة في الإنتاج كان سببها رغبة المستهلكين في شراء النفط وتخزينه قبل ارتفاع ثمنه، وهذا ما حدث فعلاً، فالخزانات في البلاد المستهلكة ملآنة تحسباً للمواجهة التي ستحصل في عام ١٩٧٧، ولما بدأت سنة ١٩٧٧ استخدمت الشركات قوتها التفاوضية الجديدة وبدأت المناورات، فقللت الشركات من الكميات التي تشتريها من النفط اعتماداً على المخزون لديها، كما أنها قررت ضرب الدول الأكثر تصلباً في طلب الزيادة في الأسعار فبدأت بإيران، وأشيع بأن ما يعادل ٣٠ بالمئة من كميات النفط الإيراني التي

كان من المفروض أن تصدر من أول يناير الحالي قد بقيت في الأرض، كل ذلك بسبب تحمس إيران لزيادة الأسعار لحاجتها الماسة إلى العوائد، فإيران التي تقوم حكومتها بتنفيذ خطة للتنمية واسعة المدى بجانب تجهيز جيشها بأحدث المعدات الحربية الأمريكية هي بأشد الحاجة لزيادة الأسعار لمواجهة متطلباتها من الأموال، ولكن إيران في الحقيقة ليست بحاجة إلى الأموال بالطريقة التي تظهرها بها الدعاية الغربية، فقد قدرت وزارة الخزانة الأمريكية، دخل إيران من النفط لعام ١٩٧٦ بـ ٢٢,٤٧ ألف مليون دولار أمريكي، وقدرت قيمة وارداتها من البضائع والخدمات بـ ١٧ ألف مليون دولار أمريكي، وبلغت الفوائض من عوائد النفط بـ ٦٢٣٠ ألف مليون دولار. وكل ما يقال عن تخفيض الإنتاج سابق لأوانه وما هو إلا محاولة لتحطيم الروح المعنوية للدول الأعضاء في منظمة الأوبك.

الإنتاج سينخفض في الربع الأول من عام ١٩٧٧ سواء ارتفعت الأسعار أو انخفضت

حتى لو فرضنا ـ لا سمح الله ـ بأن أسعار النفط قد خفضت في أول عام ١٩٧٧، فإن الإنتاج سينخفض لأن المستهلكين للنفط قد ملأوا كل مخازنهم، ولأنهم بطبيعة الحال سيستخدمون ما لديهم من احتياطي نفطي مخزون للضغط على منتجي النفط وإرغامهم على النظر بقرار رفع الأسعار واتباع الأسلوب الذي اقتضته الأقلية لنفسها ـ السعودية ودولة الإمارات ـ وحتى لو انخفض شراء النفط في إيران والعراق والكويت فمن السابق لأوانه تقدير الكميات التي نقص بها هذا الإنتاج بهذه السرعة، والإنتاج في كل بلد يقدر على مدى اثني عشر شهراً، وقد يزيد الإنتاج عن المقدر في شهر وينخفض في شهر آخر والعبرة هي في متوسط الإنتاج على مدى العام. كما أن جميع الدول المنتجة والمصدرة للنفط في الأوبك قد حققت ـ ما عدا الجزائر والإكوادور ـ فوائض من عوائد النفط في عام ١٩٧٦ كما هو واضح في الجدول التالي.

يجب أن تخفض الأوبك إنتاجها في الربع الأول من عام ١٩٧٧ بما يعادل ٥ بالمئة

المسؤولون في دول الأوبك يعلمون جيداً أنه لا بد من تخفيض الإنتاج بما يعادل ٥ بالمئة من الإنتاج في الربع الأول من عام ١٩٧٧ لإبطال ألاعيب الشركات الأجنبية ومناوراتها، كما أنهم أيضاً يعلمون أن الشركات ستحاول جاهدة إفساد العلاقات بين الأعضاء في المنظمة وإيهام كل دولة بأنها ستحصل على تخفيض في الأسعار من الدولة الأخرى، والطريقة العملية هي توطيد النفس على أن الإنتاج سيكون منخفضاً بعض الشيء في الربع الأول وربما الثاني من هذا العام، ويجب أن

لا يزعج هذا الشيء أحداً، فالنفط في الأرض أثمن من الدولار في جيوبنا لأن هذا الأخير يفقد قيمته الشرائية سنوياً بينما يرتفع ثمن برميل النفط كل عام.

البلد	الدخل من النفط لعام ١٩٧٦ (ملايين الدولارات)	الدخل من مصادر أخرى (ملايين الدولارات)	قيمة الواردات على ظهر السفينة في موانئ التصدير (ملايين الدولارات)	تكلفة الخدمات والتحويلات المالية الخاصة (ملايين الدولارات)	الأموال الزائدة عن حاجة البلد والقابلة للاستثمار (ملايين الدولارات)
الجزائر	٤٠٠٠	٣٦٥	٦٢٠٠-	٤٢٠-	٢٢٥٥-[*]
اكوادور	٥٧٠	٥٢٠	١٠٨٠-	١١٠-	١٠٠-[*]
اندونيسيا	٤٧٦٠	٢٢٥٠	٥٣٠٠-	١٥١٥-	١٩٥
إيران	٢٢٤٧٠	١٠٠٠	١٧٠٠٠-	٣٧٤٠-	٢٧٣٠
العراق	٩٨٠٠	٢٣٥	٧٧٧٠-	٥٣٥-	١٦٣٠
الكويت	٧٩٠٠	٧٧٠	٢٦٠٠-	١١٤٠	٧٢١٠
ليبيا	٨١٩٠	١٠٠	٤٦٠٠-	٨٥٠-	٢٧٤٠
نيجيريا	٧٩٠٠	٩٥٠	٥٧٥٠-	١٥٩٠-	١٥١٠
قطر	١٨٠٠	١٠	٧٥٠-	٢٠٠-	٨٦٠
العربية السعودية	٣٠٠٠٠	٤٥	٧٦٠٠-	١٨٧٠	٢٤٣١٥
الإمارات العربية المتحدة	٧٤٢٠	٦٠٠	٣١٠٠-	١٠٠-	٤٨٢٠
فنزويلا	٦٤٦٠	٦٠٠	٥٥٦٠-	٤٠٠-	١١١٠
المجموع	١١١١٨٠	٧٤٤٥	٦٧٣١٠-	٦٤٥٠-	٤٤٨٦٥

(*) يلاحظ أن الجزائر من الوطن العربي واكوادور من أمريكا الجنوبية هما الدولتان الوحيدتان من الدول الأعضاء في منظمة الأوبك اللتان لديهما نقص بالدخل، أي أن دخلهما أقل من مصاريفهما.

المصدر: *International Petroleum Encyclopædia* (1976).

صندوق لدول الأوبك لمساعدتها وقت الحاجة

دول الأوبك كلها دول نامية فقيرة في مجال التكنولوجيا وهي بأشد الحاجة إلى من يرشدها إلى تطوير إمكانياتها الطبيعية لمساعدة إنسانها وبناء حياة أفضل له وذلك بتنمية الثروات الطبيعية غير النفط الموجودة في بلادها، وبعض دول الأوبك، كما هو ظاهر في الجدول، لديها فوائض نقدية تزيد عن حاجاتها. وقد بلغت هذه الفوائض في عام ١٩٧٣ ـ ٤,٩ ألف مليون دولار ـ وبلغت هذه الفوائض عام ١٩٧٤ ـ ٥٩,٤ ألف مليون دولار. وفي عام ١٩٧٥ كانت هذه الفوائض ـ ٤١,٦٤ ألف مليون دولار. أما في عام ١٩٧٦ فقد كانت تلك الفوائض ـ ٤٤,٩ ألف مليون دولار، إن المعركة الاقتصادية بين الدول المستهلكة للنفط ـ وهي دول متصنعة غنية ومتقدمة علمياً ـ وبين دول الأوبك، هي معركة بقاء. ويجب ألا يقتصر عمل منظمة الأوبك على دراسة الأسعار وتحديدها صعوداً وهبوطاً، بل يجب أن يتم بين دول هذه المجموعة

تعاون اقتصادي متين يهيئ لها السبل لمقاومة الضغوط التي تتعرض لها منفردة ومجتمعة من قبل الدول الصناعية الكبرى المستهلكة للنفط، فصندوق الأوبك الذي أنشئ لمساعدة الدول الفقيرة يجب أن يتسع مجال نشاطه ليشمل إقراض دول الأوبك في السنوات التي يقل لديها الإنتاج لأي سبب من الأسباب، وبذلك تستطيع هذه الدول الصمود وإفساد مخططات الشركات الأجنبية والضغوط السياسية والاقتصادية من قبل حكومات البلاد المستهلكة للنفط.

لماذا سعران للنفط؟

من غير الطبيعي أن تباع مادة ما بسعرين مختلفين في منطقة واحدة، ولكن الذي حدث أنه يوجد سعران للنفط الآن: سعر منخفض يمثله سعر النفط العربي الخفيف الذي تبلغ كثافته ٣٤ درجة طبقاً لمواصفات معهد البترول الأمريكي، والمنتج في المملكة العربية السعودية مصدراً من ميناء رأس تنورة، ويبلغ السعر الحالي بعد الزيادة الأخيرة وقدرها ٥ بالمئة ١٢,٠٩ دولار للبرميل الواحد، أما السعر الثاني ويصدر من جزيرة خرج فيبلغ سعره الجديد ١٢,٨١ دولار للبرميل الواحد، ومن الطبيعي أن مشتري النفط لو كان لهم الخيار لتركوا النفط الإيراني واشتروا النفط السعودي، ولكن الحقيقة أن هذا مستحيل، على الأقل في المدى القصير، ويمكننا أن نورد عدة أسباب أهمها:

- إن دول الأوبك الإحدى عشر التي قررت رفع أسعار نفطها عشرة وخمسة عشر في المئة - ١٠ و١٥ بالمئة - أنتجت في عام ١٩٧٦ ما يعادل ١١,٠٩٩,٩٣٠,٠٠٠ برميل، أما إنتاج السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة فإن إنتاجهما في عام ١٩٧٦ كان: ٣,٨٥٨,٨٠٠,٠٠٠ برميل، وهذا يعادل ٣٤,٧ بالمئة من مجموع إنتاج منظمة الأوبك في عام ١٩٧٦.

- كل عضو في الأوبك له ارتباطات وعقود مع الشركات التي كانت تعمل في بلاده، وهذه الشركات لا تستطيع التخلي عن التزاماتها وإلا عرضت نفسها لمخاطر لا تساوي ما قد توفره من شراء النفط ذي الأسعار المخفضة.

- واقع صناعة النفط الحالي هو أن الشركات العالمية الكبرى لا زالت مسيطرة على جميع مراحل صناعة النفط ما عدا مرحلة الإنتاج التي تخلت عنها للحكومات المحلية وقبضت قيمة المنشآت طبقاً لقيمتها الدفترية، كما أنها مقابل مساعدة الحكومات في إدارة الأعمال تحصل على تخفيض من الأسعار قدره ١٥ سنتاً عن كل برميل تشتريه من النفط، وهذه الشركات العالمية تملك وتؤجر أكثر من سبعين في المائة من ناقلات البترول وتملك وتؤجر أكثر من سبعين في المائة من معامل التكرير في العالم خارج الولايات المتحدة الأمريكية.

ـ إن هذه الشركات الكبرى هي التي تشتري وتتصرف بأكثر من ثمانين في المائة من الإنتاج في مناطق منظمة الدول المنتجة والمصدرة للنفط ـ الأوبك ـ فإذا كانت هذه الشركات تشتري غالبية النفط المنتج فهي تتصرف به على النحو التالي:

من المعروف أن هناك نفطاً خفيفاً ونفطاً ثقيلاً. والنفط الخفيف هو النفط العالي الكثافة طبقاً لمواصفات معهد البترول الأمريكي، وهذا النفط موجود بكميات كبيرة في ليبيا والجزائر وفي منطقة الخليج العربي الجنوبية ـ قطر، ودولة الإمارات العربية المتحدة، وفي هذا النوع من النفط الخفيف تقل أو تنعدم مادة الكبريت، وهذا يجعله مرغوباً في الأسواق في البلاد التي يكثر فيها استعمال السيارات، وهو يشترى في البلاد الصناعية الأخرى بكميات قليلة ليخلط بالنفط الثقيل الذي يشترى بكميات كثيرة لقلة ثمنه ولأسباب أخرى. والنفط الثقيل الموجود بكميات كبيرة في السعودية والكويت والعراق وإيران يحوي عادة على مادة الكبريت بكميات كبيرة، وفي معامل التكرير في أوروبا الغربية واليابان وفي بعض الدول النامية يشترى النفط الثقيل لرخص ثمنه، ثم يشترى النفط الخفيف ليخلط به بقصد تقليل كميات الكبريت بالخليط وزيادة كميات المواد الخفيفة كالبنزين ووقود الطائرات. والخليط يتم عادة بنسبة أربعين بالمائة (٤٠ بالمئة) من النفط الخفيف وستين بالمائة (٦٠ بالمئة) من النفط الثقيل، وهذا الخليط يعطي منتجات تناسب أسواق أوروبا الغربية والشرقية واليابان والدول النامية، وتكلفة تكرير الخليط أقل من تكلفة تكرير النفط الثقيل الذي تكثر فيه مادة الكبريت، لهذا كله فإن النفط الثقيل الموجود في معظم دول الأوبك التي قررت زيادة الأسعار بنسبة ١٠ ـ ١٥ في المائة هو النفط الأكثر طلباً واستعمالاً في الأسواق العالمية.

أين تذهب الأرباح الناتجة عن كون النفط السعودي ونفط دولة الإمارات العربية أقل سعراً من النفط المباع من غالبية دول الأوبك؟

يمكننا أن نؤكد أن فروق الأسعار ستذهب كلها للشركات الأجنبية العاملة في دولتي الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، وذلك لسبب بسيط هو أن النفط السعودي والنفط من دولة الإمارات سيخلط بأنواع أخرى من النفط ويحول في معامل تكرير بنيت لهذا الغرض إلى منتجات نفطية ذات صفات معينة تباع كلها بأسعار واحدة، فمثلاً: زيت الديزل المنتج من خليط النفط الثقيل والنفط الخفيف سيباع بنفس السعر سواء أكان مصدره من نفط العراق أم ليبيا أو نفط السعودية (الثقيل) والجزائر معهما، ومهما حاولت حكومتا البلدين الضغط على الشركات لجعل تخفيض الأسعار يستفيد منه المستهلكون للمواد النفطية، فإن الشركات الأجنبية ستعتبر

أن من حقها وحدها الاستفادة من التخفيض، ومن الصعب بيع المنتجات النفطية بسعرين مختلفين، ويمكن تقدير متوسط السعر للنفط الخام الخليط من نفط السعودية والإمارات ونفط الأغلبية على النحو التالي:

أ ـ السعر المعلن الجديد لنفط الإمارات بزيادة في الأسعار قدرها ٥ بالمئة فقط، نفط حقل زاكوم كثافة ٤٠ طبقاً لمواصفات معهد البترول الأمريكي تعادل:

١٢,٤١٦ دولار للبرميل الواحد.

ب ـ السعر المعلن الجديد لنفط إيران ذي كثافة ٣١ طبقاً لمواصفات معهد البترول الأمريكي: ١٢,٥٢ دولار للبرميل الواحد.

١٢,٤١٦ × ٠,٤٠ + ١٢,٥٢٠ × ٠,٦٠ = ٤,٩٦٦ + ٧,٥١٢ =

١٢,٤٧٨ دولار للبرميل الواحد.

أي: الشركات الأجنبية التي تشتري نفط الإمارات العربية والسعودية وتخلطه بالنفط من بلاد أغلبية الأوبك تحقق ربحاً قدره حوالى ٢٣,٧ سنت عن كل برميل، وتقدر الأرباح الصافية للشركات التي تشتري النفط السعودي ونفط الإمارات المخفض بحوالى ألفي مليون دولار في العام الواحد (بليونان من الدولارات).

الإعلام الأجنبي يلعب دوراً ضاراً بالأوبك

إن الإعلام الغربي يلعب دوراً ضاراً بوحدة الأوبك، فهم يرسلون مراسليهم لوزراء النفط في الأوبك بأسئلة مدروسة تهدف إلى إبراز الخلاف في وجهات النظر ومحاولة لبث الخلاف بين الوزراء، فمثلاً التصريحات المنسوبة لمعالي وزير البترول والثروة المعدنية في المملكة العربية السعودية تصاغ بطريقة وكأن الأخ اليماني يهدد زملاءه في المنظمة بأنهم إن لم يخضعوا لوجهة نظره فلهم الويل والثبور، ولا شك أن اليماني والحكومة السعودية لا تضمر للأوبك ودولها إلا التأييد، فحكومة السعودية كانت من أوائل الدول التي أيدت فكرة الأوبك وهي من المؤسسين للمنظمة، كما أنها تعلم أن القوة التفاوضية التي تتمتع بها المملكة العربية السعودية مصدرها القوة التفاوضية الجماعية للأوبك التي أصبحت في متناول أعضاء هذه المنظمة، والمملكة العربية السعودية حكومة وشعباً تذكر تعسف الشركات وحكوماتها حيال حكومات الدول المنتجة والمصدرة للنفط. ولا بد من الامتناع عن إعطاء تصريحات للصحف ووسائل الإعلام الأجنبية والاكتفاء بسكرتير عام المنظمة كمتحدث رسمي للأوبك.

الخاتمة

منظمة «الأوبك» هي أغلى ما يملكه أعضاؤها ـ ورفع الأسعار أو خفضها يمكن أن يصبح عملية روتينية إذا ما تم الاتفاق بين المنتجين والمستهلكين للنفط على أسس

التسعير، ولكن المستهلكين يعتقدون في الوقت الحاضر أنهم يستطيعون الحصول على فوائد أكبر متى نجحوا بالقضاء على الأوبك وأصبحوا يتفاوضون مباشرة مع حكومات البلاد الصغيرة بدون تدخل الأوبك، وبما أن حكومات الدول الصغيرة عرفت جيداً فوائد الأوبك وأنها مدينة بكل ما حصلت عليه من تحسين للشروط للمنظمة، فيجب عليها الحفاظ على وحدة الصف، وعلى المؤمنين بالأوبك أن يبذلوا جهودهم لتقريب وجهات النظر.

إن مشكلة الأوبك خطيرة وعويصة، والذين اختلفوا في مؤتمر الدوحة ليس من السهل عليهم نسيان خلافاتهم، وعليه فإني أقترح أن يتم اجتماع على مستوى القمة بين المنتجين الكبار ـ كشاه إيران والملك خالد وأمير الكويت والرئيس العراقي والرئيس الفنزويلي. إن هؤلاء وحدهم يستطيعون الوصول إلى حل وسط ينقذ الأوبك.

إن ارتفاع أسعار النفط ١٠ بالمئة و١٥ بالمئة لا يعد شيئاً إذا ما قورن بالزيادة الحاصلة والتي حصلت في زيادة قيمة صادرات الدول المستهلكة للدول المصدرة للنفط، والذين يريدون أن يتأكدوا من حجم الزيادة عليهم مقارنة قيمة وارداتهم سنوياً.

إن أي تراجع من قبل المنظمة في مسألة تسعير الصادرات النفطية سيكون بداية النهاية للمنظمة. وعلى الجميع أن يبذلوا طاقة جهدهم لإنجاح مؤتمر أهل الشمال وأهل الجنوب والاتفاق به على معادلة تنصف الجميع وتكون مثلاً للتعامل على المستوى الدولي، والشمال كما عرفنا لا يحترم إلا من يحترم نفسه ومن هو مستعد للسير إلى أبعد مدى للحفاظ على مصالحه الوطنية والقومية.

إذا ذلت مصر . . ذل العرب والمسلمون(*)

وضع الأمة العربية غريب ولا يوجد له مثيل في أي مكان، فهذه الأمة مكونة من ثلاث فئات:

أ ـ مجموعات صغيرة غنية جداً شعوباً وحكومات.

ب ـ مجموعات صغيرة مكونة من حكومات غنية وشعوب فقيرة.

ج ـ مجموعات كبيرة مكونة من حكومات فقيرة وشعوب أفقر.

هذه الصورة التي نظهر بها أمام العالم يجب أن نعمل على تغييرها بعقل وحكمة وتروّ، وهذا لن يحدث إلا إذا تحقق إيماننا بأننا أمة واحدة يجمعنا الدم الواحد والعقيدة الواحدة والمستقبل الواحد، وأنه يجب علينا أن نخلص ونتفانى في سبيل أمتنا أكثر من حبنا وتفانينا في سبيل أقطارنا المختلفة، فالله أرادنا أمة واحدة نعبده ونسبح بحمده. وان عملنا في سبيل الأمة خالد باق وعملنا في سبيل الأقطار فقط عمل أناني لا يرضي الله ولا رسوله: «لا يتركن أحدكم ينام شبعاناً وجاره جائع» (حديث شريف).

مصر هبة النيل

إن مصر هبة النيل حقاً. فهذا النهر العظيم اخترق الصحراء من أواسط افريقيا حتى البحر الأبيض المتوسط، وقضى الملايين من السنين يشق طريقه حاملاً معه الخير والخصب لأراض تصعب الحياة فيما حولها، عندما انبسط طريقه إلى مثلث يعد أخصب ما أوجده الخالق على سطح الأرض. ان عمل النيل معجزة ولكن المعجزة تظل معجزة لفترة محدودة ثم تنتهي، وهذا ما حدث. إن النيل العظيم قد خلق الحياة

(*) نشر في: نفط العرب، السنة ١٢، العدد ٥ (شباط/فبراير ١٩٧٧)، ص ٦ ـ ٩.

على أرض مصر ولكن لأجل معلوم. فالنيل يستطيع أن يوفر الحياة الرغيدة لبضعة ملايين من البشر، ولكنه طبقاً لقوانين الطبيعة لن يستطيع أن يوفر الحياة الرغيدة لأربعين مليوناً منهم، وهذا شيء طبيعي. فالنيل يروي ستة ملايين فدان من الأراضي الخصبة. وكل المحاولات التي بذلت (بما فيها بناء السد العالي العظيم) لزيادة هذه الرقعة فشلت في زيادتها زيادة تتناسب مع زيادة سكان مصر الذين يتكاثرون بنسبة اثنين ونصف في المائة (٢,٥ بالمئة) سنوياً، أي ما يعادل ١٩٥ ألفاً في العام. أما الصناعة فبالرغم من المحاولات المخلصة التي بذلها المصريون وأصدقاؤهم كالاتحاد السوفياتي لمساندة مصر في بناء قاعدة صناعية، فإن الصناعة قد سدت فراغاً كبيراً ووفرت وظائف لأيد عاملة تقدر بالألوف، ولكن المجهود كان دون الحجم المطلوب، والصناعة بحجمها الذي قامت به مرتفعة التكاليف، مما جعل بعضها عبئاً على الاقتصاد المصري.

الجيش المصري هل هو جيش مصر أم جيش الأمة العربية؟

كان جيش مصر أيام الملك فاروق جيشاً للمحافظة على النظام، ولكن جيش مصر الآن هو للحفاظ على الأمة العربية وحماية ثرواتها من الغزو الصهيوني الاستعماري الذي يحاول جاهداً القضاء على فكرة الأمة العربية الواحدة المسلمة الموحدة التي تربطها بمئات الملايين من المسلمين في آسيا وافريقيا رابطة «المسلم للمسلم كالبنيان يشد بعضه بعضاً». والله وحده يعلم أنه لولا وجود الجيش المصري مشتركاً منذ البداية في معركة فلسطين لاستطاعت مساعدات أوروبا الغربية في أواخر الأربعينيات ثم مساعدات أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية تصفية الوجود العربي في فلسطين، ولتحققت مخططات إسرائيل في بناء الدولة الإسرائيلية من النيل إلى الفرات ومن جنوب تركيا إلى المدينة المنورة. ولكن هذا الجيش الذي لا ينضب عدده والذي هو مهيأ تاريخياً لكي يلعب أدواراً حاسمة في تاريخ الأمة العربية والإسلامية، ظل بالرغم من الظروف الصعبة المحيطة به وبالشعب المصري في الميدان يمنع إسرائيل من التقدم إلا في حدود ضيقة.

الدور الذي لعبته مصر في تاريخ العرب والمسلمين

منذ أن حرر العرب والمسلمون مصر من البيزنطيين في عام ٦٤١ ميلادية ومصر تلعب دوراً قيادياً في حياتهم. ففي مصر بني الجامع الأزهر الذي تحول مع الأيام إلى قلعة دينية أدبية لعبت أعظم الأدوار في الحفاظ على اللغة العربية من الاندثار في عهد الحكم التركي، ومنذ أكثر من ألف سنة والجامع الأزهر يمد العالم الإسلامي بعلماء الدين واللغة العربية وهو الذي لعب أهم الأدوار في الحفاظ على التراث العربي الإسلامي أثناء عصور التخلف التي تعاقبت على مصر والعرب.

وكانت مصر ولا زالت ملجأ للأحرار من الدول الإسلامية والدول العربية، ومصر دون بقية البلاد لا يُردّ عن بابها عربي. كما أن شعب مصر حالياً هو المعلم الأول للإنسان العربي؛ فأساتذة مصر يشكلون العمود الفقري للجامعات العربية، ومدرسوها منتشرون في جميع أنحاء الوطن العربي يعلمون الأطفال العرب القراءة والكتابة. كما أن مهندسيها خططوا ويخططون بهمة لا تعرف الكلل لبناء المدن العربية الحديثة التي بدأت ترتفع مع ارتفاع دخل النفط.

الدور الذي لعبته مصر في تاريخ العرب والمسلمين العسكري

هيأ القدر لمصر أن تلعب أدواراً حاسمة في تاريخ العرب والمسلمين: فالجيوش التي أوقفت الزحف الصليبي على الأراضي المقدسة في فلسطين ومصر وسوريا كانت جيوشاً مصرية بقيادة البطل الإسلامي صلاح الدين الأيوبي. كما أن الجيوش المصرية نفسها هي التي شتّتت كل الغزاة المتوحشين من المغول بقيادة حفيد جنكيز خان هولاكو، في معركة عين جالوت في فلسطين في عام ١٢٦٠م. ان هذه المعركة كانت تاريخية حاسمة فقد أنقذت مصر والتراث الإسلامي كله من عبث الغزاة البرابرة، ومن يومها ومصر مصدر الوحي والإلهام للإنسان العربي.

أما في تاريخنا الحديث فيجب أن نذكر دائماً أنه ما من حركة استقلال في البلاد العربية والإسلامية إلا وكان لمصر يد طولى في مساعدتها. وفي مصر قامت الجامعة العربية التي مهما قيل عنها فهي الأداة الوحيدة المستمرة للعلاقات السياسية والثقافية للأمة العربية. كما أننا يجب أن لا ننسى ما قامت به مصر لمساعدة الثورة الجزائرية في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية. كما يجب أن لا ننسى أبداً أن معركة رمضان التي لعب الجيش المصري أهم أدوارها كانت نقطة التحول في تاريخ المنطقة العسكرية، فلم تعد إسرائيل قوة لا تقهر وأصبح لدى العرب الآن الأمل في تحرير فلسطين ولدى الإسرائيليين الخوف من تغلب العرب عليهم إن طال الزمن أو قصر.

مصر العربية والمستعمرون

في أوائل القرن التاسع عشر عندما هاجم الأسطول المصري بقيادة إبراهيم باشا موانئ سوريا الشمالية الخاضعة للحكم التركي تدخل الانجليز ودمروا الأسطول المصري. وكان هجوم الأسطول الانجليزي مفاجأة مزعجة لبعض الساسة الانجليز من أعضاء البرلمان البريطاني في ذلك الوقت، وجرت مناقشة في مجلس العموم البريطاني في ذلك الوقت على النحو التالي:

أحد النواب: لماذا تهاجمون الأسطول المصري بعد أن قهر الأسطول التركي؟ وهذا من الواضح يخدم أغراض بريطانيا التي تحاول القضاء على الرجل المريض (هكذا كانت تلقب الامبراطورية التركية).

الوزير المختص: يا سيدي النائب، إن الرجل المريض سيلقى حتفه لا محالة، ونحن لا نريد القضاء على رجل مريض ليحل محله شاب قوي. فحاكم مصر الحالي يحاول أن يحل محل الأتراك في مصر والبلاد المجاورة. وقيام دولة قوية في مصر تهدد مصالحنا في المنطقة، وطريقنا إلى الهند، وقد تجمع القوى العربية لتكون امبراطورية عربية تحل محل الامبراطورية العثمانية. لهذا كله فنحن نحاول القضاء على الحكم الجديد في مصر.

وهكذا عرف المستعمرون مكانة مصر وأهميتها بالنسبة للأمة العربية والأمة الإسلامية.

كيف نساعد مصر لنساعد أنفسنا؟

هذه هي مصر بالنسبة للعرب والمسلمين جزء لا يتجزأ من تاريخهم وعضو أساسي في كيانهم. فمصر بملايينها الثمانية والثلاثين تشكل أكثر من ثلث تعداد العرب من المحيط إلى الخليج، وفيها الفكر والعلم (التراث) أكثر مما في أي بلد عربي آخر. ولكنها تمر بأزمة اقتصادية حادة أو مرض عضال، فهل يترك العرب عضواً أساسياً في جسمهم يفتك به المرض بدون علاج؟ وهل يترك العرب مصر يأكلها اليأس والفقر والمرض؟ ومصر المريضة مرض لكل الأقطار العربية. فما العمل؟

إن مشكلة مصر ليست مشكلة وقتية بل هي مشكلة تكونت على مرّ السنين وقد بلغت أوجها الآن. وكل الحلول الوقتية لا تستطيع حل مشاكل الملايين المصرية أو توفير حياة تليق بآدميتهم لأن مصر بكل بساطة لا تستطيع إعاشة كل أبنائها ومواردها الطبيعية محدودة، وأهم ما في مصر في المحيط التي تعيش به، أي الوطن العربي، هو الإنسان المصري، فهو أحسن وأقدر الفلاحين العرب، بل هو من أقدر وأفضل فلاحي العالم. والوطن العربي بحاجة لتطوير إمكانياته الزراعية، فإذا وجدت الأرض والماء فثالثها حتماً يجب أن يكون الفلاح المصري. والشمال الافريقي بحاجة إلى الفلاح المصري خصوصاً في ليبيا. كما أن السودان لا يمكن أن تطور إمكانياتها الزراعية العظيمة بدون أموال أهل النفط والفلاح المصري. ونفس القول ينطبق على سوريا والعراق.

العامل المصري

إذا أردنا صناعة عربية على مستوى الوطن العربي فيجب وضعها على سواحل البحر الأبيض المصرية أو سواحل مصر على البحر الأحمر. وموقع مصر الجغرافي يجعل من السهل عليها الاتصال بالمغرب العربي الافريقي وبالمشرق العربي. وقيام صناعة يشترك فيها العرب كصناعة السلاح وصناعة السيارات وغيرها من الصناعات يمكن أن تقوم بسهولة بمصر وبقدرات العامل المصري. وهذا عبر ذاته سيخلق مجالات للعمل

للعمال المصريين ويساعد على حل مشاكلهم المعيشية.

تهجير المصريين إلى الوطن العربي

مصر لا تتسع لكل الملايين المصرية ولكن عدد سكان مدن الخليج العربية يُعدّ بعشرات الآلاف والمئات ولا يمكن أن تحل مشاكل قلة السكان بدون أن تفقد مدن الخليج طابعها العربي بدون تهجير العمال المصريين إلى مدن الخليج. كما أن قيام صناعات تعتمد على النفط لا يمكن أن يتحقق بدون وجود عمال عرب، لأن منطقة الخليج أصبحت جزءاً من الرخاء في محيط من العوز والحاجة، والأقربون أولى بالمعروف. فإما أن نسهل هجرة العرب أو تفقد مدن الخليج طابعها العربي.

السودان والعراق

يجب أن ينظر حكام العرب إلى المستقبل نظرة إمعان وتمحيص، فالتاريخ يراقبهم ومستقبل الأجيال القادمة متوقف على القرارات التي يتخذونها في هذه الأيام. ان الأموال العربية التي زادت من عوائد النفط عن حاجة البلاد المنتجة والمصدرة للنفط من عام ١٩٧٣ حتى نهاية عام ١٩٧٦ بلغت ١١٦٥٦٠ مليون دولار. هذه الأموال معظمها الآن موظف في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، والفوائد التي تجمع من هذه الأموال تضيع نتيجة لانخفاض القوة الشرائية للعملة التي توضع بها، علماً بأن بإمكان هذه المائة وستة عشر ألف مليون دولار أن تطور الزراعة في السودان والعراق وبقية البلاد العربية. والبلاد العربية كلها وبدون استثناء مستوردة للطعام. ولو أننا طورنا الزراعة في السودان والعراق، وأقمنا صناعة لتربية الحيوان في السودان والصومال لأمكننا في سنوات قليلة أن نوفر الطعام لكل العرب ونصدره للدول الصديقة خصوصاً الإسلامية الفقيرة منها.

إن هذه الأموال ضرورة قصوى لمستقبل الأمة العربية ولا بد من تجميع الإمكانيات العربية على صعيد واحد لخلق حياة أفضل للإنسان العربي والإنسان المسلم، لأن هذه الأموال خارج البلاد العربية معرضة لأخطار كبيرة، والزيادة في حجمها يقابلها نقص في قوتها الشرائية، وهي بهذا الوضع لا تخدم إلا البلاد التي تعمل بها. ولو أن هذه الأموال استخدمت على سبيل المثال في تطوير الزراعة في السودان والعراق وسوريا وبقية البلاد العربية لأمكن تهجير عدد كبير من الفلاحين المصريين إلى خارج مصر، وحل أزمة الغذاء في الوطن العربي وجزء كبير من العالم الثالث.

أمراض الاقتصاد المصري

مع أن الاقتصاد المصري لا يمكن حله بتحسين الظروف، وهو محتاج لحلول جذرية كالتي ذكرت، وهي الهجرة للعمل بالسودان وليبيا والعراق وإقامة صناعات

على المستوى العربي يكون مقرها مصر حيث تتوفر الفرص للمصريين للعمل في بلادهم، فإن الإدارة في مصر والأسلوب المصري في العمل محتاجان إلى تجديد، والكل يلاحظ الآن أن الأنظمة المعمول بها في مصر تحتاج إلى أن تطلق فيها أيدي علماء الإدارة وأن يتوقف العمل بأنظمة وقوانين انتهى أمرها، إلا أن المراقبين يصرون على أن المصريين لا يرحبون بالتجديد ولا يسايرون العصر، وكل من حاول التعاون معهم يصرون أن يكون ذلك بشروطهم الخاصة وطبقاً للأنظمة والقوانين المعمول بها، والتي يعتبرها رجال الأعمال في أوروبا وأمريكا، وحتى في العالم العربي، معوقات لا تصلح لتسيير الأمور في هذا الوقت. وكثير من المشاريع لم تتم للخلاف بين المصريين والذين حاولوا مساعدتهم من أبناء العرب ومن الأوروبيين والأمريكان.

الانفتاح والقطط السمان

ليسمح لنا الإخوة في مصر أن نتحدث قليلاً عن الانفتاح، فقد عاش المصريون في الفترة الأخيرة لا يصدقون ما يطلب منهم تصديقه وهو أن واحد+ واحد يساوي ثلاثة. إن المصريين يعرفون أن واحد+ واحد يساوي اثنين ولكن الانفتاح يحتم عليهم أن يصدقوا بأن واحد+ واحد يساوي ثلاثة، وقد انتظروا المعجزة ولم تتحقق. وعيب الذين قاموا بالانفتاح أنهم أصروا أن يكون الانفتاح على الولايات المتحدة الأمريكية وبقية العالم الرأسمالي، علماً بأن مصر تعيش منذ ربع قرن تقريباً منفتحة على الدول الاشتراكية. وكان من الممكن أن يتم نوع من الانفتاح على العالم كله. ولكن الانفتاح على أمريكا كان من جانب واحد، وبما أن هذا الجانب ليس لديه ما يعطيه، فإن انفتاحه على الغرب لم يؤد إلى ما كان يؤمله المصريون. وبما أن هذا الانفتاح قد أورب الباب مع الدول الاشتراكية وأغضبها للطريقة التي حصل بها، شعر المصريون بأن الانفتاح على الغرب أدى إلى زيادة متاعبهم حيث شحت المعاونات الاشتراكية وزادت متاعبهم المعيشية. وكان من المفروض أن يعرف القادة في مصر أن الغرب يأخذ ولا يعطي وأن الرأسماليين رجال أعمال لا مساعدات. وبما أن مصر قد استهلكت مواردها الطبيعية ولم تعد سوقاً شرائياً مغرياً، فإن الرأسمال الغربي ترك الباب مفتوحاً ولم يدخل. إن الرأسمال يريد فرصاً للربح ليست موجودة في مصر، فالانفتاح كان سياسياً ولم يكن له أثر يذكر على الانتصار المصري، اللهم إلا نشاط تلك الفئة المقربة من ذوي النفوذ الذين استطاعوا بعلاقاتهم أن يجمعوا الثروات الطائلة في أقصر وقت ممكن مما جعل الصحافة الأمريكية تطلق على هذه الطبقة ـ القطط السمان ـ وهذه أهم نتيجة لهذا النوع من الانفتاح.

إن الانفتاح الحقيقي هو انفتاح على العرب والأمة العربية، ويجب علينا جميعاً أن نفتح صدورنا لبعضنا وأن نخطط لأمتنا الواحدة. فعصرنا هذا هو عصر الكيانات الكبيرة ولا مجال للكيانات الصغيرة فيه.

مستقبل مصر ومستقبل العرب

إذا أردنا حقاً أن نبني أمتنا العربية فيجب أن نمد يدنا لمصر لا نساعدها مساعدة الأخ الفقير بل مساعدة البطل الجريح. يجب أن نعتبر الإنسان المصري هو نفط مصر وأن النهضة العربية تحتاج إلى عوائد النفط والإمكانيات العربية كما في السودان والعراق والمغرب وسوريا وغيرها.. وعلينا أن نخطط على مستوى الأمة العربية. ومصر قبل أن تكون قادرة على العمل يجب أن يحدث لها ما يأتي:

أولاً: تقوم صناديق النقد العربية بالاتفاق مع الاتحاد السوفياتي لجدولة ديون مصر وتسديدها.

ثانياً: تقوم الدول العربية بتكوين قيادة عسكرية واحدة تكوّن من الجيوش العربية جيشاً واحداً يسمى جيش الدفاع عن الوطن العربي. وتتولى الدول النفطية الإنفاق على هذا الجيش.

ثالثاً: تقوم مشاريع عربية مشتركة زراعية وصناعية في جميع أنحاء الوطن العربي بحيث تتاح الفرصة للمصريين بالتحرك في جميع أنحاء الوطن العربي والعمل في الأمكنة المناسبة.

إن مساعدة مصر هي خلق مجالات العمل الشريف لأبنائها وفتح مجال الهجرة لهم ومساعدتهم على تطوير الإمكانيات الزراعية في السودان والعراق.

وأخيراً: أرجو من أصحاب الأقلام في مصر أن يكفوا عن تهديد العرب بأن تليفوناً واحداً من مصر إلى «تل أبيب» يمكنه أن يحل مشاكل مصر. وهذا كلام لا تفكير فيه، فمشاكل مصر ليست حربها مع إسرائيل، فإسرائيل لها مطامع في مصر، وحدود دولة إسرائيل هي من النيل إلى الفرات، وقد أخذوا سيناء ولم يصلوا بعد إلى الفرات، وتليفون من القاهرة لن يمحو خارطة إسرائيل المرسومة على مدخل البرلمان الإسرائيلي. أما من يقولون بأن مصر يجب أن تنسحب من قضايا العرب وتعلق قضية فلسطين لمدة عشر سنوات، فما الذي سيحدث؟ هل ستتغير إمكانيات مصر الطبيعية؟ وهل سيقل عدد سكان مصر؟ وهل ستتدفق الأموال الأجنبية إلى مصر؟ وبأي شيء يا سادة يمكن لهذه الأموال أن تعمل، وها أنتم قد فتحتم الأبواب على مصراعيها ولم تأت أموال الغرب؟

إنكم جزء لا يتجزأ من الأمة العربية، فآمنوا بهذا واعملوا لتحقيق عزة العرب وعزة المسلمين.

نعم أيها العرب إن هذه الأصوات اليائسة التي تصدر من مصر يجب أن تكون إنذاراً للمخلصين من العرب لكي يعملوا على جمع شمل الأمة العربية وتوحيد صفها، وهذا سيساعد مصر على النهوض، لأن مصر الذليلة تجلب معها ذلاً للعرب وللمسلمين.

الولايات المتحدة الأمريكية والنفط العربي(*)

لم تكن علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بالبلاد العربية قبل الحرب العالمية الأولى ذات أهمية لكلا الطرفين. فالعلاقة كانت محصورة بالمهاجرين العرب إلى الولايات المتحدة بحثاً عن حياة أفضل، وقدوم القساوسة والمبشرين الأمريكان إلى البلاد العربية لنشر التعاليم المسيحية، مستخدمين الأطباء والمدرسين كأداة لتحقيق أغراضهم. وكان هؤلاء من ذوي الخلق والخلق الحسن، أدى معظمهم واجبه بإخلاص. وإن كانت مهمتهم التبشيرية قد فشلت فإن مهمتهم الإنسانية قد نجحت كثيراً، وكلنا يذكر القس السمين الذي كان يمتطي صهوة الجواد العربي في الكويت، كان يعرف الجميع وكان الجميع يعرفونه ويحبونه، كما أن عدداً كبيراً من العرب في الخليج والجزيرة لا زالوا يترحمون على أيام الدكتور «ديم» في البحرين.

كنا نحب الأمريكان لأن قساوستهم كانوا من النوع المتواضع، وكانوا قبل وأثناء وبعد الحرب العالمية الأولى يظهرون للعرب الفقراء والمرضى الصداقة، ويقدمون المعونات الطبية مع الكتب التبشيرية وكانوا مخلصين في رسالتهم.

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى التي اشتركت الولايات المتحدة فيها بجانب الحلفاء الغربيين أصرت كمكافأة لها على اقتسام الغنائم، وطلبت لشركاتها النفطية تطبيق مبدأ «الباب المفتوح»، أي السماح لشركاتها النفطية بالاشتراك في امتيازات البحث والتنقيب وإنتاج النفط في البلاد العربية، التي كانت ضمن هزيمة تركيا وألمانيا في الحرب العالمية الأولى.

انفتح الباب أمام الشركات الأمريكية، ودخلت شريكة في الامتيازات النفطية

(*) نشر في: **نفط العرب**، السنة ١٢، العدد ٨ (أيار/مايو ١٩٧٧)، ص ٦ ـ ١٠. كما نشر أيضاً في جريدة: **الأنباء** (الكويت)، ٧/٥/١٩٧٧.

إلى جانب الشركات الانجليزية والفرنسية في العراق، ثم تلا ذلك أكبر وأعظم امتياز للنفط في المنطقة ألا وهو امتياز التنقيب عن النفط في المملكة العربية السعودية الذي كانت قد رفضته الشركات الانجليزية والفرنسية والأمريكية ممثلة بشركة نفط العراق، كما رفضته الشركات الانجليزية الأخرى عندما عرضه عليها الميجور هولمز المغامر الانجليزي.

توقف النشاط النفطي في المنطقة عند اشتعال الحرب العالمية الثانية بعد اكتشاف النفط في الكويت والسعودية بكميات تجارية كبيرة. وأثناء الحرب العالمية الثانية أظهرت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية اهتماماً شديداً بنفط الشرق الأوسط خصوصاً بعد نجاح هذه الشركات الأمريكية في المملكة العربية السعودية والكويت، وخوفاً على هذه الامتيازات من الضياع وافقت الحكومة الأمريكية على تقديم القروض والمساعدات المالية البسيطة للحكومة السعودية التي كانت تعاني أزمات مالية أثناء الحرب، وكانت هذه تقدم بطريقة غير مباشرة، أي الطلب من الحكومة الانكليزية تقديم المساعدات للحكومة السعودية وخصمها مما يعطى لها من أمريكا على اعتبار أنه لا توجد علاقات سياسية بين السعودية وأمريكا.

بعد الحرب العالمية الثانية عاد الأمريكان بجميع قدراتهم الفنية والمالية إلى المنطقة وطوروا الامتياز السعودي وامتياز شركة نفط الكويت الذي كانوا يملكون خمسين في المائة منه (غولف أويل كوربويشن) وساهموا في تطوير امتياز نفط العراق الذي أصبحوا يملكون ثلاثة وعشرين وثلاثة أرباع في المائة (٢٣ وثلاثة أرباع بالمائة) من امتيازه، ثم انتشروا عن طريق شركة نفط العراق إلى قطر وإمارة أبو ظبي. وبعد عام ١٩٥١ وهو العام الذي أمم فيه الدكتور المرحوم محمد مصدق النفط الإيراني دخلت الشركات الأمريكية مساهمة في الكونسورتيوم الإيراني الذي حل محل شركة البترول الانجليزية الإيرانية المؤممة.

رجال الشركات الأمريكية والشعوب العربية المنتجة والمصدرة للنفط

كان القساوسة والمبشرون الأمريكان كما ذكرنا على جانب عظيم من التواضع، أما رجال الشركات الذين أتى عدد كبير منهم من ميادين القتال إلى حقول النفط فمعظمهم من ذوي الطباع الشرسة والأخلاق الجافة وكانوا يتعالون على الشعوب العربية ويحيطون أنفسهم بسياج من الأسلاك لمنع تسرب العرب والإيرانيين والمواشي إلى بيوتهم المكيفة الهواء وحدائقهم الغناء. وهكذا تغيرت نظرة العربي والإيراني في المنطقة إلى الأمريكان. وبعد حرب العرب والإسرائيليين في فلسطين ووقوف الحكومة الأمريكية بجانب إسرائيل، عرف العرب أن أمريكان النفط يختلفون كل الاختلاف عن أمريكان التبشير، وعرفوا لأول مرة ما سمي بـ «الأمريكي القبيح» الذي يحاول تحقيق

أغراضه غير متورع بحصانة أخلاقية أو دينية، كما كان يفعل الأمريكي الأول الذي عرفه العرب وعرف العرب أيضاً، وأن رجل النفط قد يكون في نفس الوقت رجل المخابرات الأمريكية. وهكذا اختلط عليهم الأمر وفقدوا القدرة على مواجهة عدو لهم ما من مجاملته بدّ.

الولايات المتحدة الأمريكية ووارداتها من النفط العربي

كانت الولايات المتحدة الأمريكية دولة مصدرة للنفط حتى عام ١٩٤٨ وكانت أكبر المنتجين للمواد النفطية وأول المستهلكين، ولكن ازدياد استهلاك الولايات المتحدة الأمريكية للمواد النفطية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية والطريقة التي تستهلك بها جميع أنواع الطاقة، وهي طريقة أمريكية تتصف بالإسراف والبعثرة، هي التي تسببت في تحويل الولايات المتحدة من دولة مصدرة إلى دولة مستوردة للمواد النفطية. وقد جاء ذلك في رسالة الرئيس الأمريكي الحالي جيمي كارتر التي ألقاها أمام الكونغرس الأمريكي في يوم عشرين ابريل الماضي مقدماً مشروعه الخاص بوضع سياسة أمريكية جديدة لاستخدامات الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية.

إن الولايات المتحدة الأمريكية التي استهلكت في عام ١٩٧٦ من جميع أنواع الطاقة ما يعادل ستة وثلاثين مليون برميل في اليوم الواحد وستستهلك طبقاً لآخر الإحصاءات اثنين وخمسين مليون برميل (٥٢ مليون برميل) في اليوم الواحد في عام ١٩٩٠ تعتبر أكبر المستهلكين والمسرفين في استخدامات الطاقة بين جميع شعوب الأرض. وتعادل الكميات من الطاقة التي تستهلكها الولايات المتحدة الأمريكية وزيادة عن حاجاتها الحقيقية ما تستهلكه اليابان من الطاقة المحلية والطاقة المستوردة، أو ما يعادل ستة ملايين برميل من النفط في اليوم الواحد تقريباً.

إن الولايات المتحدة تستهلك الطاقة بإسراف زائد مما تسبب في نقص احتياطيها من جميع مصادر الطاقة، وقد اتجهت بعد عام ١٩٤٨ لاستيراد النفط من الخارج مما يشكّل خطراً على إمدادات الدول الأخرى من جميع مصادر الطاقة.

إنتاج واستيراد واستهلاك الولايات المتحدة الأمريكية من النفط

استهلكت الولايات المتحدة الأمريكية من المواد النفطية في شهر فبراير من هذا العام ما يعادل ١٧٩٠٣ آلاف برميل في اليوم الواحد، بعضها من الإنتاج المحلي والبعض الآخر من الخارج، وقد بلغ الإنتاج المحلي ١٠٠٦٩ ألف برميل في اليوم الواحد، وبلغت الكميات المستوردة من الخارج ٩٦٣٤ ألف برميل في اليوم الواحد، وتكاد الكميات المستوردة تعادل الكميات المنتجة محلياً. وبما أن الإنتاج الأمريكي يقل سنوياً فإن الاستيراد سيكون أكثر من الإنتاج المحلي وسيزيد اعتماد الولايات المتحدة

الأمريكية على وارداتها البالغة قيمتها ٢٧,٤٤٢ بليون دولار، وبلغت قيمة الواردات من النفط في عام ١٩٧٦، ٤٠٠٠ مليون دولار، وهذا يشكل عبئاً اقتصادياً كبيراً على الولايات المتحدة الأمريكية وسبب نقصاً كبيراً في ميزان مدفوعاتها في الربع الأول من عام ١٩٧٧.

الولايات المتحدة الأمريكية وحقول النفط العربي

في عام ١٩٧٦ بلغ متوسط ما تستورده الولايات المتحدة الأمريكية من النفط العربي ٢,٩٢١ مليون برميل في اليوم الواحد، وهذا يشكل ٣٧,٦ بالمئة من مجموع واردات الولايات المتحدة الأمريكية من المواد النفطية، وإذا علمنا أن متوسط قيمة البرميل في موانئ الولايات المتحدة الأمريكية يبلغ متوسطه ١٣,٣٥ دولار للبرميل، فإن أمريكا تشتري يومياً نفطاً عربياً تبلغ قيمته ٢٩٢١ مليون برميل× ١٣,٣٥ = تسعة وثلاثين مليون دولار يومياً.

رسالة الرئيس جيمي كارتر للكونغرس الأمريكي بشأن الطاقة وتقرير وكالة المخابرات الأمريكية وتأثير سياسات أمريكا على مصادر النفط العربي

منذ تسلم الرئيس كارتر مقاليد الأمور في البيت الأبيض وهو يحاول جاهداً تنفيذ برنامجه الإصلاحي، وهو على ما يظهر يعتبر أن وجود سياسة أمريكية واضحة المعالم للطاقة أمر يأتي في المقدمة، وقد استخدم لهذا الغرض الدكتور جيمس شليسنجر وزير الدفاع الأمريكي السابق ليكون أكبر مستشاريه لشؤون الطاقة، كما طلب من الجهات المختصة تزويده بجميع المعلومات المتعلقة بسياسات الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد كوّن الدكتور شليسنجر لجنة خاصة والت اجتماعاتها منذ تسلم الرئيس مقاليد الأمور حتى يوم ٢٠ ابريل الماضي حيث تقدم الرئيس للكونغرس بمشروعه الخاص بنظام استهلاك الطاقة وإنتاجها واستيرادها، ومن الواضح أن الرئيس الأمريكي قد اعتمد اعتماداً كبيراً على تقرير عن الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية أعدته له وكالة المخابرات الأمريكية التي قالت بأنها حصلت على معلوماتها من الشركات النفطية العاملة في أمريكا وفي خارجها. وتتلخص خطة الرئيس كارتر في تنظيم استخدام الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية بما يلي:

١ ـ تخفيض الزيادة السنوية في استهلاك الطاقة من ٤,٦ في المائة إلى اثنين في المائة.

٢ ـ تخفيض استهلاك بنزين السيارات بما يعادل عشرة في المائة، وذلك بتشجيع شركات السيارات ببناء سيارات صغيرة تستخدم البنزين بكفاءة أفضل، وفرض

ضرائب على السيارات الكبيرة التي تستهلك البنزين بكميات كبيرة وبكفاءة أقل.

٣ ـ إنقاص كميات النفط المستورد من ثمانية ملايين برميل في اليوم إلى ستة ملايين من البراميل في اليوم فقط.

٤ ـ تنفيذ مشروع لاستيراد وتخزين ما يعادل ألف مليون برميل من النفط الخام والمنتجات ليكون مخزوناً استراتيجياً يكفي أمريكا لمدة ستة أشهر (وهذا سيقوي القوة التفاوضية الأمريكية ويبطل إلى درجة كبيرة مفعول المقاطعة العربية).

٥ ـ زيادة إنتاج الفحم في الولايات المتحدة الأمريكية بما يعادل ثلثي الكميات المنتجة حالياً لكي يصل الإنتاج إلى ألف مليون طن في العام، ثم تشجيع المؤسسات الصناعية لاستخدام الفحم كوقود بدلاً من زيت الوقود النفطي والغاز الطبيعي.

٦ ـ الطلب إلى كل الذين يقومون بإنشاء مبان جديدة بإعداد هذه المباني بعازلات للحرارة وكذلك الطلب إلى تسعين في المائة (٩٠ بالمئة) من المساكن الجديدة أن تكون مهيأة للحرارة والبرودة.

٧ ـ تركيب معدات للاستفادة من الطاقة الشمسية في مليونين ونصف مسكن (٢,٥ مليون).

ويقول الرئيس كارتر ان تنفيذ هذا المخطط سيصاحبه:

١ ـ نمو في الاقتصاد واحتفاظنا في المستوى الحالي للإنسان الأمريكي.

٢ ـ الحفاظ على البيئة من التلوث.

٣ ـ ارتفاع في أسعار جميع مصادر الطاقة.

٤ ـ ضرائب مرتفعة على السيارات الكبيرة التي تستهلك كميات كبيرة من البنزين.

٥ ـ حماية المستهلك من جشع الشركات النفطية.

تقرير المخابرات الأمريكية عن احتياطي النفط في العالم وازدياد الطلب على المواد النفطية بحيث ستعجز حقول العالم عن مواجهة الطلب في عام ١٩٨٥

إن تقرير المخابرات الأمريكية، التي أثبت القول في مقدمة هذا المقال انهم موجودون في كل مكان، فهم رجال مصارف ورجال سياسة ودبلوماسيون وثوار مزيفون وحكام، هو الذي دفع الرئيس كارتر للتقدم السريع في مشروعه لخلق سياسة أمريكية ثابتة لشؤون الطاقة. ويظهر في هذا التقرير أن أرقام احتياطي النفط في العالم

الذي يمكن إنتاجه بالطرق المعروفة حالياً مبالغ فيه كثيراً، وأن النفط في المناطق غير الشيوعية وفي المناطق الشيوعية لن يكفي الطلبات المتزايدة على المواد النفطية، فإذا ما استمر الوضع الحالي الخاص بازدياد الطلب سنوياً، فإن حقول العالم النفطية في عام ١٩٨٥ ستكون عاجزة عن تلبية جميع الطلبات، وان أسعار المواد النفطية ستتضاعف عما هي عليه الآن.

الحقول العربية خصوصاً السعودية منها تتحمل عبء زيادة الاستهلاك في العالم

يلاحظ أن عبء الزيادة في الإنتاج سيقع بالدرجة الأولى على الحقول العربية خصوصاً حقول المملكة العربية السعودية والتي سيطلب منها رفع طاقتها الإنتاجية من عشرة ملايين برميل في اليوم الواحد في عام ١٩٧٦ إلى ثمانية عشر مليون برميل في اليوم (١٨ مليون برميل) في عام ١٩٨٥. وهذا معناه أن السعودية التي لن تستطيع زيادة إنتاجها في عام ١٩٨٥ بدون الإضرار بضغط المكامن وهدر كميات كبيرة من النفط قد لا يمكن إخراجها من جوف الأرض، أو إخراجها بتكلفة عالية. كما أن زيادة الإنتاج في السعودية إلى ١٨ مليون برميل في اليوم أو ما يعادل ٦,٦ ألف مليون برميل في العام معناه أن الإنتاج في السعودية ينضب بعد ١٦ أو ١٧ عاماً فقط، أي أنه في عام ٢٠٠٢ ميلادية ستصبح السعودية دولة غير مصدرة للنفط ومعها معظم البلاد العربية في منطقة الخليج وشمال افريقيا.

الموقف العربي حيال أمريكا والدول الصناعية المستهلكة للنفط.. وكيف يجب أن يكون

التجارة في المواد النفطية هي عملية سياسية للدول الصناعية وبالنسبة للإنسان في كل مكان، والنفط يأتي من حيث الأهمية بعد الماء والهواء والغذاء، وسيستمر كذلك حتى آخر قطرة منه في جوف الأرض. فالنفط الآن هو أهم مصادر الطاقة الحرارية والطاقة الكيميائية. ولو أن الإنسان كان موفقاً لاستخدامه في الأغراض الكيميائية بدلاً من حرق تسعين في المئة (٩٠ بالمئة) على الأقل كمادة حرارية لظل النفط مئات السنين مصدراً للمواد الكيميائية والمواد الغذائية، ولكن معظم النفط المكتشف قد استهلك والباقي المعروف وجوده لن يزيد بقاؤه مع الإنسان أكثر من عشرين عاماً إذا استمر معدل الاستهلاك على النحو الحالي. وكون النفط مادة استراتيجية فالتجارة بها ذات طابع سياسي، فهي تباع للأصدقاء وللأغراض الإنسانية، وهي تعطي العرب الذين يملكون على الأقل ٦٠ بالمئة من المخزون منها قوة سياسية كبرى. فهل يستعمل العرب هذه القوة؟ طبعاً الجواب لا.

الولايات المتحدة الأمريكية هل هي صديقة للعرب حتى تحظى بالمكانة التي تحظى بها عند العرب الآن؟

يعلم الله أن الولايات المتحدة منذ عرفها العرب أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية لم تظهر أي تجاوب مع الأماني العربية بل العكس هو الصحيح، فالولايات المتحدة الأمريكية هي التي خلقت إسرائيل وزرعتها في قلب العالم العربي وشردت شعب فلسطين ليعيش في الخيام منذ أكثر من ربع قرن. وأمريكا هي التي هزمت الجيوش العربية في حرب ١٩٦٧ بدخولها الحرب مع إسرائيل في عام ١٩٦٧، بتزويد هذه الأخيرة بالسلاح والعتاد والخبرة ووجود مراكبها الحربية التجسسية قرب السواحل العربية، وتعطيل وسائل اتصالاتهم. والولايات المتحدة الأمريكية هي التي دخلت الحرب بجانب إسرائيل في عام ١٩٧٣ كما قال الرئيس السادات لتحرم العرب من الفوز بالحرب وتحرير أراضيهم والانتقام لشرفهم العسكري.

كما أن الولايات المتحدة الأمريكية هي التي نقضت العهد الذي قطعه الرئيس روزفلت للملك عبد العزيز آل سعود بعدم القيام بأي عمل في فلسطين من شأنه الإضرار بالعرب في فلسطين، والولايات المتحدة الأمريكية هي التي تحطم الروح المعنوية للشعوب العربية باتهام القادة العرب بأحط التهم. فلماذا إذن يصر بعض القادة العرب على الخضوع للإرادة الأمريكية وهي التي تعتبر دولة عربية صغيرة مسالمة كليبيا أحد أعداء الولايات المتحدة الأمريكية؟

يجب أن تستغل الدول العربية تجارة النفط كاستغلال الولايات المتحدة الأمريكية لتجارة (اليورانيوم). فهذه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تحاول الضغط على الدول المتعاونة معها في تجارة اليورانيوم لاتّباع السبل التي تسلكها هي في التجارة مع الآخرين، ونحن لا نطلب أن نفعل مثل حكومة الولايات المتحدة مع مشتري النفط، ولكن نطلب فقط أن نستفيد من الصفة الاستراتيجية للنفط لتقوية الموقف السياسي للدول العربية حيال المستهلكين للنفط ودول العالم الأخرى.

ونريد أيضاً أن يتم إنتاج النفط بطرق علمية تتضمن أن يستمر النفط إلى أطول مدى، لأننا الآن نتتج من النفط كميات كبيرة لا يمكن تبريرها إلا بأسباب سياسية.

كما نطلب من الدول العربية التي تفيض وارداتها من صادرات النفط الزائدة عن الحد الذي يحقق مصلحتها أن توظف هذه الأموال في الأراضي العربية ذات الاحتمالات الاقتصادية زراعياً وصناعياً وسياحياً، كالسودان وسوريا والعراق والمغرب وجمهورية مصر العربية والجزائر. إن ميزان المدفوعات في عام ١٩٧٦ أكد وجود وفر لصالح العرب بسبب صادرات النفط بلغ بالنسبة للسعودية في عام ١٩٧٦ ٢٥,١٥٤ ألف مليون دولار (٢٥,١٥٤ بليون دولار). إن عهد النفط قصير الأمد ولن يستمر

طويلاً، وإذا ما استطعنا استغلاله لتجميع الإمكانيات العربية في كل الأراضي العربية فإن الفرصة ستفوت، وسنبقى على الحالة التي نحن عليها الآن، ولكن بدون نفط.

احتياطات النفط الثابتة في مكامن الحقول العربية ـ هل هي دقيقة؟

إن حساب الاحتياطيات النفطية في الأرض العربية وشمال افريقيا ومنطقة الخليج العربي وشمال العراق تم معظمها في الستينيات، وتمت كلها في ذلك الوقت بطرق بدائية ومعظمها تم بطرق يدوية، ومع أن طرق الحسابات قد تطورت في العالم وأصبح بالإمكان إعادة تقدير احتياطيات النفط بالطرق الحديثة باستخدام الحاسب الآلي، إلا أننا نرى أن التقديرات التي تمت في الستينيات لا تزال تستعمل كأساس لتقدير الكميات التي يجب إنتاجها، والواجب يقضي أن يعاد حساب الاحتياطي النفطي بالطرق الحديثة وأن تتم العملية باستخدام الخبراء والفنيين العرب وأن تتولى الحكومات العربية حساب احتياطياتها النفطية بنفسها باستخدام أحدث الوسائل العلمية المتوفرة. كما يجب أن نعلم أنه لم يكن لدى الشركات الأجنبية الدوافع اللازمة للتدقيق في حسابات الاحتياطي النفطي، فالنفط كان متوفراً بكميات كبيرة. وكلما كان الاحتياطي النفطي المنشور بالنسبة لأي شركة كبيراً، ارتفعت أسهمها في الأسواق بغض النظر عن حقيقة هذه الأرقام. أما الآن وقد قالت وكالة المخابرات الأمريكية ان أرقام الاحتياطي النفطي المنشورة مبالغ فيها، فلا بد أن يتغير الموقف وأن نحاول التأكد مما عندنا من مخزون نفطي، وإلا فاجأتنا الحقيقة المؤلمة يوماً ما ووجدنا أن كل مخططاتنا للتنمية غير ممكن تنفيذها لأننا بنينا هذه المخططات على أسس خاطئة.

النتيجة

على العرب أن يعتمدوا على الله وعلى أنفسهم بتطوير إمكانياتهم التجارية والصناعية والزراعية، وعليهم أن يخططوا على مستوى البلاد العربية لأن هذا هو الطريق الوحيد للنجاح. فنحن نعيش في عالم تتجمع فيه الإمكانيات البشرية والطبيعية لتكوين كيان اقتصادي وعسكري كبير، ونظرة إلى ميزان المدفوعات في الدول العربية نجد أنها كلها بدون استثناء مستوردة لمعظم ضروريات الحياة. ولا بد من قيام سوق عربي مشترك يقوم على أساس علمي يضمن له البقاء.

قواتنا العسكرية

العربي الذي يتابع الأحداث ويرى كيف يتسابق العرب في محاولة كسب رضا أمريكا وإسرائيل يخجل من نفسه، فكل ما يحدث الآن هو أننا نحاول أن نثبت لأمريكا وإسرائيل أننا ضعاف ولا نريد بأحد شراً حتى الذين احتلوا أراضينا وشردوا مواطنينا. وسياسة الضعف تزيدهم احتقاراً لنا وتعنتاً في طلباتهم منا، فهم الآن

يقررون مواقع الجيوش العربية في لبنان ويطالبون بتكوين كيانات سياسية تناسب أغراضهم، ونحن نوافق على ذلك.

يا عرب، إن أمريكا وإسرائيل ترفضان شعار «ما أخذ بالقوة لا يمكن استرداده إلا بالقوة» وها هم يبنون المستعمرات في الأراضي العربية بالضفة الغربية وسيناء والجولان ويقولون إنهم هناك ليبنوا، ولم يقدم الإسرائيليون أي تنازل عن مطالبهم الأولى، وقد شجعهم على ذلك تنافسنا لإرضائهم وتنفيذ مطالبهم، لماذا هذا الضعف ونحن أقوياء؟ وخير للعرب ألا يستردوا فلسطين في الوقت الحاضر وأن يتجهوا إلى الإنماء الاقتصادي وبناء الوطن العربي والإنسان العربي، والزمن معنا وستعود فلسطين مهما طال الزمن.

ولا تنسوا تاريخ الصليبيين في فلسطين، والمطلوب منا هو جمع الشمل وتوحيد السلاح. إن إسرائيل بمعاونة أمريكا تريد إضعاف الروح المعنوية للعرب وإرغامهم على الاعتراف باغتصاب الأرض وإعطاء شرعية لتشريد الشعب الفلسطيني، ونحن قادرون على رفض هذا كله، ولدينا الإنسان والمال والسلاح، وكانت حرب رمضان خير دليل على أن الإنسان العربي متى ما أُتيحت له الفرصة والظروف المناسبة يزيد عطاؤه، وقد أعطى الكثير.

إن النفط هو أهم وأخطر أسلحتنا فيجب الحفاظ عليه. وبما أن أمريكا قد وضعت نفسها في الجانب الإسرائيلي فلا بد من استخدام النفط كسلاح في المعركة الاقتصادية والسياسية والعسكرية. ويتم ذلك لا بمجابهة لأمريكا ولا بمعاداة للاتحاد السوفياتي والمعسكر الاشتراكي. يجب أن تكون السنوات القادمة من حياتنا محصورة في بناء الوطن العربي سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، وما لم يمكن لهذا الجيل تحريره من الأرض العربية ستحرره الأجيال القادمة متى أحسنّا إعدادها وطورنا جميع إمكانياتها ولم نلزمها باتفاقات مجحفة بحقها.

إرفع رأسك يا أخي العربي..
فإن كانت أمريكا مع إسرائيل فالله مع العرب(*)

مقدمـة

هذا العنوان سيدي القارئ أوحت به الظروف المحزنة التي تمر بها أمتنا العربية.

كاتب هذه السطور من الجيل الذي بدأ يشعر بما يدور حوله من أوائل الثلاثينيات، حيث كانت أوطاننا العربية كلها تحت سيطرة الاستعمار الغربي، إما على شكل احتلال مباشر أو انتداب أو منطقة نفوذ وحماية، ومع ذلك فكنا نشعر بالفخر والاعتزاز بتاريخ أمتنا وبأمجاد أبطالنا وكنا نتطلع إلى المستقبل بثقة تامة. ألسنا **﴿خير أمة أخرجت للناس﴾**[1] ألسنا أحفاد خالد بن الوليد وطارق بن زياد وصلاح الدين الأيوبي..؟ ألسنا أحفاد الذين اكتسحوا الامبراطوريات الرومانية والفارسية في صدر الإسلام والذين صدوا زحف الصليبيين والتتار ودمروهم وأنقذوا الدين واللغة من جحافل الهمجية وأعداء الإنسانية..؟ ألسنا منتمين إلى البطل عبد الكريم الخطابي الذي دوخ الفرنسيين والاسبان في المغرب العربي، وإلى البطل عمر المختار الذي ضرب أعلى الأمثلة في التضحية والفداء ولقن الطليان دروساً لا يزالون يذكرونها.

ثم أتت علينا الحرب العالمية الثانية فزادتنا إيماناً بأننا سنحرر أوطاننا بعد أن تضعف الحرب القوى الاستعمارية المتصارعة ويشتد نفوذ أمريكا وودرو ويلسون وفرانكلين ديلانو روزفلت وتتحول عصبة الأمم الضعيفة إلى منظمة الأمم المتحدة القوية خصوصاً بعد أن قرأنا ميثاق سان فرانسيسكو.

(*) نشر في: **نفط العرب**، السنة ١٢، العدد ١٢ (أيلول/ سبتمبر ١٩٧٧)، ص ٦ ـ ١١.

(١) **القرآن الكريم**، «سورة آل عمران،» الآية ١١٠.

ومرت الأيام. ولسوء الحظ وجدنا أمريكا ويلسون وأمريكا روزفلت قد تحولت إلى أمريكا هاري ترومان الذي تجاهل الحق العربي في فلسطين وقال قولته المشهورة «اليهود يمثلون ثلاثة ملايين صوت من أصوات الناخبين الأمريكان، والعرب يمثلهم سبعة حكام يحتاجون لنا أكثر من حاجتنا إليهم». وبالرغم من تحذير رجاله المخلصين بأن الوطن العربي يملك ثروات نفطية هائلة ستحتاج إليها أمريكا يوماً ما، كان الرئيس ترومان أول من اعترف بدولة إسرائيل على أرض عربية مغتصبة.

ولم تكن خيبتنا بالأمم المتحدة أقل منها بالرئيس ترومان، فقد وجدنا أن منظمة الأمم المتحدة التي تكونت من الجمعية العامة وتتساوى فيها جميع الشعوب ومهمتها اجتماعية سياسية ولكن بدون قدرة تنفيذية، ثم مجلس الأمن الذي يعطي للدول الكبرى، وهم الأعضاء الدائمون بمجلس الأمن، حق النقض لأي قرار لا يتناسب مع مصالحهم الخاصة، وغالبية الدول الكبرى في مجلس الأمن من الدول الاستعمارية القديمة كأمريكا وانكلترا وفرنسا؛ وكل هؤلاء شاركوا في إنشاء إسرائيل واغتصاب الأرض العربية يضاف إليهم الاتحاد السوفياتي والصين الوطنية، وقد حلت محل الأخيرة الصين الشعبية. والواجب يقضي هنا أن نذكر أن الاتحاد السوفياتي حاول منذ البداية التعاون مع العرب إلا أن حكوماتنا في ذلك الوقت رفضت في بعض الأحيان مجرد تبادل المجاملات مع السوفيات، وهذا على ما يظهر هو الذي دفع حكومة ستالين إلى أن تكون ثاني دولة تعترف بإسرائيل.

وقسمت فلسطين إلى جزء كبير لإسرائيل وجزء صغير للعرب الذين كانوا غير متحدين في مواقفهم ولم يتورع بعضهم من التعاون مع الاستعمار ليأخذ نصيبه من فلسطين الممزقة.

هذه الصدمات المتلاحقة للشعوب العربية بدأت تستنفد تفاؤل جيلنا وبدأنا ننظر بعين الريبة إلى الدول الامبريالية والأمم المتحدة التي سايرت الدول الكبرى وأعطت الجزء الأكبر من فلسطين لإسرائيل على حساب الشعب العربي في تلك البلاد. نعم لقد تحول جيلنا إلى جيل معقد حاقد على الاستعمار وعلى الرؤساء العرب الضعاف، ويائس من أي عمل إيجابي تقوم به منظمة الأمم المتحدة، وبدأنا نبحث عن طريقة لتحرير فلسطين من الغزاة والاستعمار الغربي الذي خرج من بلادنا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ولكنه ظل متمسكاً بها كمنطقة نفوذ سياسي واقتصادي. والدول الامبريالية هي التي زرعت إسرائيل في وسط العالم العربي وأمدتها بكل ما تستطيع من قوة، وقال رؤساء هذه الدول إن إسرائيل وجدت في فلسطين لتبقى سواء رضي العرب بها أو رفضوها. وأصبحت إسرائيل امتداداً للاستعمار الغربي وقاعدة لحلف الأطلسي في الأرض العربية، وهي تعتبر من الناحية العملية الولاية الواحدة والخمسون من ولايات الاتحاد الأمريكي. وإسرائيل كما أثبتت الأحداث لا تستطيع

بأي حال من الأحوال البقاء بدون هاتين الصفتين، فمواردها الطبيعية في فلسطين المحتلة محدودة وعدد سكانها الذين لا يزيدون عن ثلاثة ملايين نسمة إلا قليلاً لا يستطيعون وحدهم قهر الشعوب العربية الذين يزيد عددهم عن مائة وخمسة وأربعين مليون نسمة.

لم يرض العرب بطبيعة الحال بقرارات الأمم المتحدة بشأن تقسيم فلسطين، فبدأوا حرباً بدون إعداد لها، وانقسموا على أنفسهم، ثم هزموا. واستولت إسرائيل على أرض أخرى أكثر مما أعطاها تقسيم الأمم المتحدة وتمت هدنة.

لقد خسرنا الحرب في عام ١٩٤٧ و١٩٤٨ ولكننا لم نخسر أنفسنا ولا أملنا في استرداد الأرض، كل الأرض. وطرد اليهود الغزاة إلى البلاد التي أتوا منها. ولكننا فشلنا حتى الآن في تحقيق هذا الهدف، بل إن شعبنا في فلسطين هو الذي طرد مما بقي له من أرض وألقي به في الصحارى أو مخيمات اللاجئين في البلاد العربية المجاورة، وزاد عدد سكان إسرائيل حتى بلغ أكثر من ثلاثة ملايين نسمة، وزادت قوتها وقامت بها صناعات ثقيلة، واعتبرت في نظر حلف الأطلسي نقطة ارتكاز للحفاظ على المصالح الغربية في الوطن العربي.

بعد ثماني سنوات من هزيمتنا من إسرائيل، أي في عام ١٩٥٦، دخلنا الحرب مع إسرائيل وانكلترا وفرنسا بعد أن حصلنا على السلاح الوفير من الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية لأننا بعد رفض الغرب بيعنا السلاح والمساهمة في بناء السد العالي أممنا قناة السويس لتمويل بناء السد العالي وإيجاد موارد جديدة للشعب المصري: ولم يرض عملنا (أي شراء السلاح من أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي) الغرب، كما أنهم لم يرضوا عن عملنا في اللجوء إلى الاتحاد السوفياتي لمعاونتنا في بناء السد العالي. واتفقت انكلترا وفرنسا وإسرائيل على الهجوم على مصر لإسقاط حكومتها والسيطرة مرة أخرى على قناة السويس.

وقد هزمنا في هذه الحرب ووصل الإسرائيليون إلى الضفة الشرقية للقناة ونزل الإنكليز والفرنسيون في ميناء بور سعيد. ولولا التدخل الروسي ممثلاً بالإنذار الذي قدمه بولجانين وخروشوف بضرب المعتدين بالصواريخ الطويلة المدى، ثم رفض الرئيس الأمريكي النبيل دوايت ايزنهاور مبدأ التدخل الإنكليزي والفرنسي في مصر وإرغام حكام إسرائيل على العودة إلى داخل حدود فلسطين المحتلة حينذاك وإخلاء غزة وسيناء، لكانت الهزيمة ساحقة.

لم ييأس الإسرائيليون وحلفاؤهم من المستعمرين الغربيين من إسقاط الأنظمة الجديدة في الوطن العربي والتي قامت بعد هزيمة عام ١٩٤٨، لأن هذه الأنظمة أصبحت بحكم تركيبها معادية للاستعمار وصديقة لمنافسها الأكبر في هذه المنطقة ألا وهو الاتحاد السوفياتي. كما أن هذه الأنظمة شعرت بتحررها من النفوذ الغربي وبدأت

الاتصال ومعاونة الحركات الوطنية في البلاد العربية المختلفة خصوصاً في الجزائر وبعض الدول الافريقية. وهذا سبب إزعاجاً كبيراً لفرنسا كما أنها قد أصبحت مثلاً يحتذى به بعد أن أسقط الجيش العراقي الحكم الهاشمي في بلاده في عام ١٩٥٨. ونتيجة لكل هذا بدأ الاستعمار وإسرائيل مرة ثانية يخططون جادين لإسقاط هذه الأنظمة الجديدة وإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل الانقلاب المصري في عام ١٩٥٢.

الهزيمـة الكبـرى

وفي فجر اليوم الخامس من شهر يونيو من عام ١٩٦٧ فاجأ الطيران الإسرائيلي الجيش المصري الذي كانت معظم وحداته قد أخذت مكانها على الحدود مع فلسطين المحتلة اثر التهديد الإسرائيلي باحتلال سوريا، وقد تم إخراج قوة الأمم المتحدة التي كانت مرابطة في شرم الشيخ لحماية مدخل خليج العقبة، وكانت خطة الهجوم الإسرائيلي الغادر قد تمت على ما يظهر اثر تخطيط دقيق لها بين إسرائيل والقوى الغربية المتعاونة معها بهدف القضاء على الجيش المصري والتخلص من النظام الثوري في مصر وسوريا. وقبيل الهجوم الإسرائيلي على الطيران المصري كان الرئيس الأمريكي جونسون ينصح الرئيس عبد الناصر بالتريث وإرسال نائبه إلى أمريكا للتحدث إليه، كما أن الروس بحكم معرفتهم لمدى تدريبات الجيش المصري واستعداده لدخول المعركة ينصحون مصر بالتريث وعدم أخذ المبادرة بالهجوم. وهكذا تسببت مجهودات أمريكا والروس على ما يظهر بتهيئة الجو المناسب لإسرائيل للقيام بهجومها المفاجئ على جيش مصر وتحطيم الطيران المصري وتمزيق القوى المصرية المنتشرة في سيناء التي سادتها حالة من الفزع والفوضى لأنها لم تكن مهيأة لخوض معركة كبيرة بالرغم مما لديها من أسلحة كبيرة، وهكذا حدثت الهزيمة الكبرى لأكبر الجيوش العربية وانتهى جيش مصر، الذي هزم التتار والصليبيين، في حرب لم تزد أيامها عن ستة أيام. كما انهزم الجيش الأردني في الضفة الغربية للأردن واحتلت إسرائيل كل فلسطين وكل سيناء وكل هضبة الجولان السورية حيث ظهر أثناء القتال أن الجيش السوري العقائدي لم يكن أحسن حالاً من الجيش المصري.

بعد هذه الهزيمة الكبرى أصبح العرب موضع سخرية دول العالم، فالأعداء يشمتون بنا والأصدقاء يحتقروننا، وكنا نسير مطأطئي الرؤوس نتحاشى النظر في عيون الناس ونتفادى السفر إلى خارج البلاد العربية، وعشنا فترة عصيبة من الزمن لا أعادها الله على أبناء أمتنا. بالرغم من الهزيمة لم نيأس، وبدأ الجيش المصري، الذي أصيب بأكبر فاجعة في تاريخه الطويل، من الصفر لبناء جيش العبور الجديد. ونفس القول ينطبق على جيش صقور بني أمية في سوريا العظيمة. فقد بدأوا هناك أيضاً من الصفر في بناء الجيش الجديد الذي اقتحم في معركة رمضان المجيدة تحصينات العدو في

هضبة الجولان ومرابضه فوق قمم جبل الشيخ. نعم لم يتخل العرب بعد كل هذه الحروب التي هزموا فيها عن العودة للحرب والتحرير، ومعركة رمضان أعادت للعرب الثقة بأنفسهم وبجيوشهم.

رفضت الشعوب العربية هزيمة ٥ يونيو من عام ١٩٦٧ وأصرت على مواصلة النضال ورفضت استقالة الرئيس جمال عبد الناصر وبدأت مرحلة جديدة من نضال الشعوب العربية لتحقيق نفس الأهداف، تحرير فلسطين وإعادة شعبها إليها. وفي هذا الوقت قامت نواة منظمة التحرير الفلسطينية التي بدأت تمارس نشاطها في الداخل ومن البلاد العربية المتاخمة لفلسطين المحتلة، ولكن هذه المنظمة التي قدمت آلاف الضحايا من أبناء فلسطين فقدتهم، لا فوق أرض فلسطين، بل في البلاد العربية المجاورة (الأردن ولبنان).

لماذا؟ لأن العرب لم يقتنعوا بعد تماماً برسالة المنظمة واعتبروها خطراً عليهم، فهي اعتبرت في الأردن بوحي من الاستعمار خطراً على العرش، كما اعتبرت في لبنان خطراً على الاستقلال، ولهذا كله لم تتمكن المنظمة من أن تزيد من قوة العرب العسكرية وأصبحت أداة إعلام أكثر منها أداة قتال.

النصر الذي لم يكن نصراً على الإطلاق

غالبية الشعوب العربية كما هو واضح مستعدة لجميع أنواع التضحية، فهي تعيش في حالة اقتصادية متخلفة إما لقلة مواردها الطبيعية أو لكثرة إنفاقها على الجيوش التي لا تريد أن تنتصر والتي تستهلك أكثر من ستين بالمائة من الميزانية في دول المواجهة كسوريا ومصر. ومن الإنصاف أن نكرر القول إن الحكومات العربية في دول المواجهة بذلت مجهودات كبرى لإعداد جيوشها لحرب رمضان في عام ١٩٧٣.

في هذه الحرب فاجأ العرب العالم وإسرائيل بهجومهم الخاطف على قناة السويس وعلى هضبة الجولان، واسترد العرب في الأيام الثلاثة الأولى أجزاء كبيرة من أراضيهم المحتلة وتدخلت أمريكا بأسلحتها ونصائحها في القتال، وفجأة عرض العرب إيقاف القتال وإنزال قوات روسية وأمريكية في البلاد المتقاتلة، إلا أن الطلب رفض من قبل أمريكا واستبدل بإيقاف القتال بعد أن أصبح الإسرائيليون يحتلون رقعة من الأرض العربية أكبر من الأرض التي كانوا يحتلونها قبل العاشر من رمضان أو السادس من اكتوبر من عام ١٩٧٣ كما وصلت جيوشهم إلى بداية طرق نفوذهم إلى دمشق والقاهرة، كما أن إسرائيل قابلت عبور المصريين إلى الضفة الشرقية من القناة بعبور لها إلى الضفة الغربية منها.

لماذا يهزم العرب من قبل الإسرائيليين؟

الإنسان العربي شجاع، بل يعد من أشجع المقاتلين في العالم، ولهذا فلا بد من تفسير لهذه الهزائم. هل السبب أن العرب متخلفون ذهنياً بحيث لا يستطيعون

استخدام الأسلحة المتطورة التي يستعملها الإسرائيليون أم أن العرب لم يعودوا يحاربون بنفس الروح والحماس التي كان يحارب بها آباؤهم؟ الحقيقة أن العرب شجعان والحقيقة أنهم مثل في الشجاعة، أما عن قدرتهم على استعمال الأسلحة المتطورة فالعرب قد أثبتوا في حرب رمضان أنهم قادرون على استعمال الأسلحة المتطورة متى دربوا عليها. تبقى الحقيقة التي يجب أن تقال بكل صراحة، أن العيب ليس في الجندي العربي ولكنها في القيادة العسكرية العربية التي لم تستطع مضاهاة المهارة الإسرائيلية التي تعلمت الكثير من الغرب خصوصاً الأمريكان، وبعض قادة إسرائيل اشتركوا في الحرب العالمية الثانية وزاروا جبهات القتال في فييتنام، أما قادتنا فلم يهيأ لهم مثل هذه الفرص وبعضهم وصل إلى مراكز القيادة عن طريق الانقلابات العسكرية بدون أن يمروا بتجارب القادة المحاربين.

الوحـدة العربيـة

لقد أثبتنا في حرب رمضان أننا قادرون على الاتحاد والتوحد، قادرون على خوض غمار الحروب المعقدة والقتال كما كان يفعل آباؤنا المغاوير في تاريخهم الطويل، وما سقوط الطائرات الإسرائيلية بالكثرة التي حدثت بها فوق رمال سيناء وهضاب الجولان إلا دليل واضح على أن مهندسينا ومقاتلينا أتقنوا السيطرة على الأسلحة المتطورة. هذه الحرب التي بدأت بانتصار لنا وانتهت بخذلان مبين لنا جديرة بأن تدرس مقدماتها ونتائجها وأخذ عبر منها. لقد كنا متحدين قبل قيامها وكان الصف العربي لأول مرة كالبنيان المرصوص والمقاتلون من الشرق والغرب العربي يقاتلون جنباً إلى جنب، ولكن بمجرد أن اشتعلت الحرب قام خلاف بين ليبيا ومصر. وبمجرد انتهائها قام خلاف بين القاهرة ودمشق.

فالليبيون قالوا إن أهداف الحرب غير واضحة وما عرفوه عن أهدافها لن يقود العرب - في نظرهم - إلى انتصار بل إلى هزيمة. والسوريون قالوا بعد وقف القتال «إن وقف القتال تم بدون علمنا وما كنا لنوافق عليه لأننا كنا نعد هجوماً مضاداً قبل إعلان وقف القتال بيوم واحد أو بعض يوم».

إن بداية القتال خلقت نزاعاً مع ليبيا ونهايته خلقت شقاقاً مع سوريا، ثم تتابعت الأحداث المؤلمة في الوطن العربي فعاد الخلاف على أشده مرة أخرى بين بغداد ودمشق واشتدت المهاترات بين دمشق والقاهرة. وحضر الصديق هنري كيسنجر ونصب الخيمة على طريق القاهرة - السويس وهدد مصر بعدم القيام بهجوم على الجيش الإسرائيلي الذي عبر القناة إلى الضفة الغربية (في منطقة الدفرسوار) وإلا أخذت أمريكا موقفها مع إسرائيل علناً لا سراً كما كان يحدث أثناء الحرب، حيث أقامت أمريكا جسراً جوياً لنقل الذخائر والمعدات إلى سيناء لإنقاذ الجيش الإسرائيلي. كل هذه الخلافات زادت من تفرقة الصف العربي وأصبحت الجماهير العربية في جميع أوطانها

في حيرة لا تعرف من هو على حق ومن هو في ضلال. ثم عاد العرب يكونون المحاور من جديد. فسوريا احتضنت الملك حسين بن طلال والأردن والقاهرة احتضنت النميري والسودان.

وكل من القاهرة ودمشق حافظت على فتور العلاقات مع طرابلس الغرب، ولم يبق من الاتحاد الثلاثي العربي إلا اسمه وبعض الروتينيات التي لا تسمن ولا تغني من جوع. كما اتجهت بغداد للاتفاق مع إيران ولو بثمن باهظ، وانقلب أهل المغرب العربي على بعضهم، وبدأت هذه الخلافات بمحاولة ليبيا للوحدة مع تونس رفضها بعض المتنفذين في الأخيرة، ثم قام شقاق كبير بين البلدين وفجأة تفجر الموقف في المثلث الغربي العربي (المغرب، الجزائر، موريتانيا) نتيجة لانسحاب اسبانيا من الصحراء الغربية، ولا زال الخلاف العربي على أشده حيث تطور الخلاف الليبي المصري إلى معارك حربية اشتركت فيها جميع الأسلحة الليبية والمصرية. وتطور الموقف في المثلث العربي الغربي إلى شقاق بين الدول الشقيقة هناك، المغرب وموريتانيا من جهة، والجزائر وجبهة تحرير الصحراء الغربية من جهة أخرى.

والآن يا أخي العربي، هل هذه الأشياء التي تحدث في الوطن العربي طبيعية..؟ هل من المعقول أن يتنازل حكام حزب البعث العربي الاشتراكي في سوريا والعراق، وكان من المفروض أن يتحدا بعد أن توصلا إلى حكم البلدين؟ هل من المعقول أيضاً أن يتقاتل المصريون والليبيون وهم أعضاء في اتحاد عربي واحد هو الاتحاد الثلاثي بين سوريا ومصر وليبيا...؟!

حقاً إن ما يحدث في وطننا العربي هو من عمل الشيطان، فليس من المعقول أن نتشاحن بعد أن ثبت لنا أن الوحدة العربية في الهدف والعمل هي الضمان الأكيد للحفاظ على كرامة أرض الإنسان العربي، نعم إن هذه الخلافات التي حدثت بعد أن تحققت الوحدة العربية ولو مؤقتاً في حرب اكتوبر ظاهرة يجب ألا تمر بدون الاستفادة من دروسها. كما أن هذه الأعمال غير المعقولة لا بد أن تكون غير عربية، فالعرب لسوء الحظ يصدقون النميمة بسهولة ويصدقون اللامعقول بدون مناقشة خصوصاً إذا كانت تتعلق باخوان لهم في الأقطار العربية الأخرى. وإلا فكيف نفسر ما حدث مؤخراً بين ليبيا ومصر وما يحدث حالياً في لبنان حيث حطمت الصهيونية والامبريالية كيانه الديمقراطي واقتصاده المزدهر، وأصبح لبنان المنبر الحر لكل الأحرار في الوطن العربي ومصدر الأفكار المتحررة والأفكار المضادة للامبريالية والاستعمار، مسرحاً لعمليات القتل والنهب والسطو، وتحطم الاقتصاد اللبناني وخربت فيه البيوت على رؤوس أصحابها. إن الإنسان لا يتصور أن يعود للبنان ازدهاره وأمنه بعد أن سالت الدماء هناك أنهاراً في تل الزعتر وفي الدامور وفي مناطق الحدود مع فلسطين المحتلة وسيفقد لبنان مع الأسف استقراره وربما الجزء الجنوبي من حوض الليطاني.

معذرة سيدي القارئ على هذا السرد المطول ولكنه في نظري ضرورة لكي

أضمن وضعك ذهنياً في الصورة لترى المنطق في الاقتراحات التي سأضعها أمامك.

أمة فاشلة مائة في المائة

حتى الآن نحن أمة فاشلة المائة في المائة. أرضنا لا نستطيع الدفاع عنها. ثرواتنا الطبيعية لا نستطيع صيانتها. جيلنا الفاشل هذا يأكل، بإسرافه وقلة استعداده لتفهم وسائل النجاح في الحياة في القرن العشرين، نصيبه من الثروات الطبيعية العربية ونصيب عدد كبير من الأجيال القادمة. إن حكوماتنا في معظم أوطاننا العربية لم تدرك بعد أن الإنسان في بلادها هو أكبر وأثمن ثرواتها الطبيعية، وهي تهمله إهمالاً جعله إنساناً غير مدرك، إنساناً متخلفاً، إنساناً غير منتج، وأصبحت غالبية الشعوب العربية بل معظمها قطعاناً من المستهلكين.

﴿**إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم**﴾[٢] (صدق الله العظيم) وإذا كنا قد آمنّا الآن بأن استمرار هذا الوضع لن يقودنا إلا إلى الخراب والعودة القهقرى لنكون مرة أخرى مستعمرات اقتصادية أو مناطق نفوذ، ثم بعد ذلك وبعد أن تستهلك جميع ثرواتنا الطبيعية التي تستفيد حالياً منها الشعوب الأخرى أكثر مما نستفيد منها نحن، سندخل مرة أخرى إلى سراديب التاريخ المظلمة.

نعم لا بد من عمل شيء. فما هو هذا الشيء يا ترى؟ أن يقتنع العقلاء والمخلصون من أبناء الشعوب العربية بأن كل محاولاتنا في السابق لتكوين كيان عربي موحد فشلت، وسبب الفشل هو أننا لم نكن مؤمنين بضرورتها، فالوحدة بين مصر وسوريا فشلت لأنها كانت وحدة بين الحكومات وافقت عليها الشعوب ولكنها لم تعط الفرصة للحفاظ عليها، وظلت الأمور تدار طبقاً لرأي الحكام وبدون التعاون مع الشعوب. كما أن مشروع الاتحاد الثلاثي بين مصر وسوريا والعراق لاقى نفس المصير لنفس الأسباب، ثم الوحدة التونسية الليبية والاتحاد الثلاثي السوري المصري الليبي ومحاولة التجمع الليبي المصري السوري السوداني؛ فشل كل هذه المحاولات سببه أنها وحدة حكام فرضت على القوى وتجاهل الذين أقدموا عليها رأي الشعب ومبدأ الشورى، كما أن كل محاولاتنا في الجامعة العربية لتوحيد الصف العربي وخلق كيان عربي سياسي اقتصادي عسكري لم تؤد إلى كل ما كان يرجى منها.

وعليه فلا بد من أن نبدأ من جديد وعلى أسس مختلفة تقتنع بها الشعوب العربية وتدعى هذه الأخيرة للحفاظ عليها. والمعادلة الجديدة التي اقترحها هي كما يلي:

الاتحـاد العربـي

يجب أن يكون العرب لأنفسهم اتحاداً عربياً كالاتحاد الأمريكي والاتحاد السوفياتي

(٢) المصدر نفسه، «سورة الرعد،» الآية ١١.

والاتحاد الكندي والاتحاد الألماني والاتحاد الهندي والاتحاد اليوغوسلافي وغيرها من الاتحادات، على أن يكون لهذا الاتحاد مضمون يبقي على شخصية التجمعات البشرية العربية المختلفة ويحفظ لها ثرواتها الطبيعية ويعطيها الحرية الكاملة في الأمور الداخلية في بلادها، كما هي الحال في الاتحادات، بالطريقة التي تراها مناسبة لمصالحها الوطنية والقومية، كما يجب أن يعهد إلى الاتحاد وحده بالأمور التالية:

أ ـ تكوين جيش الدفاع العربي

يجب أن يتكون هذا الجيش من مجموعة الجيوش العربية الحالية ومن المتطوعين من البلاد العربية المختلفة، وأن تكون له قيادة مستقلة مرجعها هو المجلس الأعلى للاتحاد، وتقوم قيادة جيش الدفاع العربي بإعادة تكوين الجيش وتنظيمه بأحدث الطرق وتزويده بأحدث الأسلحة التي يجب أن توحد مع الوقت وذلك ببناء مصانع للأسلحة تمكن جيش الدفاع العربي من حماية حدود الولايات العربية المتحدة من المحيط إلى الخليج. ومن الواضح جداً أن هناك ضرورة قصوى لوجود هذا الجيش. ففشلنا في فلسطين والتهديد الدائم لأراضينا وثرواتنا الطبيعية في الخليج العربي ولبنان والسودان والبحر الأحمر لأكبر دليل على هذا، فليس هناك دولة واحدة من هذه الدول قادرة وحدها على الدفاع عن حدودها، خصوصاً تلك الدول الصغيرة في منطقة الخليج العربي. والتهديد الإسرائيلي الإمبريالي في البحر الأحمر واضح للعيان، كما أن الاعتماد على المعاهدات الدولية والأمم المتحدة لم يحفظ استقلال عدد من الدول، ويجب علينا أن نتعظ من الماضي.

ب ـ الاقتصاد العربي الموحد

يقول الرئيس محمد أنور السادات، أيده الله، إن التقارير الاقتصادية العلمية تضع الدول العربية في المركز السادس بين دول العالم من حيث الإمكانيات المادية والبشرية، وهذه حقيقة. فلو أتيح للعرب تطوير إمكانياتهم الطبيعية التي تشمل الإنسان والمادة لكان العرب في مركز يحسدون عليه الآن، فهم أغنياء بثرواتهم الطبيعية، بإنسانهم، بتاريخهم، ويملكون أثمن الثروات الطبيعية، فالاحتياطي النفطي العربي هو أكبر احتياطي نفطي في العالم ويعادل حوالى ٦٠ بالمئة من احتياطي العالم. وإنتاجهم الحالي من النفط يجعلهم أكبر المنتجين في العالم، فهم ينتجون حالياً من النفط ما يزيد على ثمانية عشر مليون برميل في اليوم الواحد، بينما أكبر دولة منتجة للنفط وهي الاتحاد السوفياتي لا يزيد إنتاجها عن أحد عشر مليون برميل في اليوم الواحد، كما أن إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية وترتيبها الثالثة في الإنتاج بعد المملكة العربية السعودية ٩,٧ مليون برميل في اليوم (يبلغ إنتاجها اليومي الحالي ثمانية ملايين برميل في اليوم الواحد).

كما أن العرب يملكون أكبر احتياطي للفوسفات في العالم، وهي مادة مهمة

أساسية لإنتاج الأسمدة الكيماوية التي يحتاج إليها العالم الذي تسوده حالياً أزمة غذاء حادة. كما أن العرب يملكون سواحل طويلة جداً تطل على المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط وقناة السويس والبحر الأحمر ومضيق باب المندب والبحر العربي والمحيط الهندي والخليج العربي.

والعرب تمر في أراضيهم الخصبة ثلاثة أنهار من أعظم أنهار العالم، وهي نهر النيل من وسط قارة افريقيا إلى البحر الأبيض المتوسط، ودجلة والفرات يخترقان الأرض العربية من تركيا إلى الخليج العربي. كما أن معظم أراضينا الزراعية لا زالت بكراً، فالسودان يوجد داخل حدوده أراض صالحة للزراعة لا تقل مساحتها عن مائتي مليون فدان، والعراق لا زال في أوائل نهضته الزراعية، وسوريا ومصر والجزائر وتونس والمغرب يمكن زيادة رقعة الأرض الزراعية فيها متى أتيحت لهذه البلاد الإمكانيات لتطويرها. والإمكانيات موجودة لدى الاتحاد العربي المقترح، حيث تقدر الأموال العربية الموظفة في أوروبا وأمريكا بستة وثمانين ألف مليون دولار (٨٦ بليون دولار).

ج ـ السياسة العربية الخارجية

إذا كان هناك من يعتقد بأن أياً من دولنا العشرين الأعضاء في الجامعة العربية قادرة على أن تكون لها سياسة خارجية مستقلة فهو واهم، للأسف. وهذه نقطة أساسية يجب أن نتفهمها جيداً. فمن لا يستطيع أن يكفي نفسه بالغذاء ويطلبه من الآخرين لن يكون له سياسة خارجية مستقلة، لأن الذين يساعدونه يحاولون السيطرة على سياسته الخارجية. ونفس القول ينطبق على الدول التي لا تستطيع لصغرها الدفاع عن نفسها، فالدول التي تهددها بالابتلاع والدول التي تطمع هي أن تساعدها في الحفاظ على استقلالها تطمع في السيطرة على الثروات الطبيعية والسياسية الخارجية لهذا البلد الصغير، والأمثلة واضحة للعيان.

ونحن العرب لن يكون لنا سياسة خارجية، ولن نحافظ على ثرواتنا الطبيعية، إلا إذا تجمعنا في كيان واحد يرغم الطامعين والمعتدين على احترام إرادتنا كأمة مستقلة ذات سيادة.

خاتمة

كما قلت، سيدي القارئ، في بداية هذا البحث كنا بالرغم من ظروفنا القاسية نعيش بالأمل، وكنا جد فخورين بتاريخنا الماضي والحديث، ولكننا مع الزمن وبعد أن تعرضنا لضغوط قاسية من قبل الاستعمار منينا بهزائم عسكرية لم نر لها مبرراً، كهزيمتنا في عام ١٩٤٨ وهزيمتنا في عام ١٩٦٧، ثم اندفاعنا للتخلي عن حليفنا الذي وقف معنا في وقت الشدة ألا وهو الاتحاد السوفياتي، بالرغم من كل عيوبه، واندفاعنا في الانفتاح إلى الغرب خصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت

سياستها هي العامل الحاسم في زرع إسرائيل في قلب الوطن العربي، وإصرارها على الوقوف بجانب إسرائيل بالرغم من أن مصالحها في المنطقة كلها تقع بالدرجة الأولى في الأرض العربية. لقد رفعنا في الماضي شعاراً وهو الحياد الإيجابي، ويجب أن نحافظ على هذا الحياد فنصادق الأصدقاء ونصدق معهم ونعادي الأعداء ونأخذ حذرنا منهم، أي ان مهمتنا بالدرجة الأولى هي تحرير أرضنا وإعادة شعب فلسطين إلى وطنه، ثم تطوير إمكانياتنا الاقتصادية في جميع الأرض العربية، وهي كثيرة. والفائض من مبيعات النفط عن حاجات البلاد المنتجة للنفط قادر على تطوير الزراعة والصناعة في كل البلاد العربية.

إن الإقدام على نقل الأموال العربية التي توجد الآن في البلاد الأجنبية خصوصاً البلاد المعادية للأماني العربية إلى البلاد العربية يحتم وجود اتحاد عربي لأن الأموال العربية التي تذهب من بلد عربي إلى بلد عربي آخر في الوقت الحاضر لا تشعر بالأمان، وأصحاب هذه الأموال يغامرون ببعض أموالهم في البلاد العربية تلبية لعاطفة الاخوة، وما يوظفونه في البلاد العربية لا يسمن ولا يغني من جوع. ولو أننا أوجدنا الضمانات الكافية للرأسمال العربي لكي يعمل في البلاد العربية لعاد هذا المال إلى الوطن العربي، وأصحاب النقد معذورون إذا لم يأتوا بأموالهم إلى الوطن العربي لقلة الاستقرار وخوفهم على أموالهم من التأميم. وعلى سبيل المثال إذا أردنا أن نطور الزراعة والثروة الحيوانية في السودان فلا بد من أن نوظف آلاف الملايين من الدولارات في تطوير المرافق العامة كالطرق وجميع وسائل المواصلات والاتصالات ومعاهد التدريب، ثم التعليم والصحة وغيرها، ثم بعد ذلك بناء المصانع وتطوير الزراعة واختيار الأنواع المناسبة، ثم معالجة الثروة الحيوانية وتطويرها بحيث تكون صالحة كما نريد لها أن تكون. بعد أن نفعل ذلك كله، من يضمن للرأس المال العربي في السودان ألا يؤمم ويضيع كله على أصحابه وتفشل فكرة التعاون العربي إلى الأبد؟ ولكن وجود جيش الاتحاد في الأماكن التي توجد بها أموال عربية كبيرة يعطي هذه الأموال الشرعية ويكون ضماناً أكيداً في الحفاظ عليها من نهب وسلب طالما أنها هناك لخدمة المصلحة العربية العليا.

إننا نعيش في عالم التجمعات الكبيرة والاتحادات السياسية والاقتصادية القوية، وليس في عالمنا هذا مكان لتجمعات بشرية صغيرة. فاللهم ألهمنا الصواب واهد قادتنا إلى العمل بقولك وأنت خير القائلين ﴿**إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون**﴾[٣] صدق الله العظيم.

---

(٣) المصدر نفسه، «سورة الأنبياء،» الآية ٩٢.

أمريكا تستطيع الاستغناء عن العرب اقتصادياً(*)

س: أنت من الرعيل النفطي الأول، ومن أوائل الذين نادوا بتشكيل منظمة الأقطار المصدرة للنفط، للدفاع عن حقوق الدول المنتجة ضد الاحتكارات، بعد هذه السنوات، كيف ترى الأوبك؟

ج: الأوبك كانت فكرة صائبة للدفاع عن حقوق الشعوب المنتجة والمصدرة للنفط، وهي شعوب نامية، تلعب موارد النفط دوراً في مواردها القومية. وقد استطاعت الأوبك بعد سنوات من التعثر في العقبات التي وضعتها الشركات الاحتكارية، ومن ورائها الحكومات الاستعمارية والامبريالية، أن تجابه الشركات، وأن تصر على وجهة نظرها، وأن تحصل على جميع الحقوق التي كانت تلك الشركات مستولية عليها، كتحديد صادراتها من النفط، وتحديد أسعار هذه الصادرات. وكانت هذه الأمور، قبل قيام الأوبك، تحددها الشركات الاحتكارية الأجنبية، ومن ثم كانت هي، بعملها هذا، المحدد للدخل القومي للدول المنتجة والمصدرة للنفط.

وبهذا العمل، كان لا يستفيد من العوائد الاقتصادية إلا الحكومات التي كانت تنتمي إليها تلك الشركات الأجنبية العاملة في قطاع النفط في الأقطار الأعضاء في الأوبك.

وما فعلته الأوبك حتى الآن، يمكن القول بأنها نجحت في أن تضرب مثلاً للدول النامية الأخرى في طريقة الحصول على حقوقها، وقد يكون للنفط ميزة على غيره من المواد الخام التي تصدرها البلاد العربية ذات الظروف المماثلة. إن ما حدث في بلاد الأوبك اعتبر مثالاً تحتذي به بقية الشعوب النامية.

(*) نشر في: **نفط العرب**، السنة ١٥، العدد ٤ (كانون الثاني/يناير ١٩٨٠)، ص ٢١ ـ ٢٣. كما نشر أيضاً في مجلة: **الدستور** (لندن) (٢٦ تشرين الثاني/نوفبر ١٩٧٩).

وما على الأوبك إلا أن تستمر في إنجازاتها التي حققتها، وأن تحاول حل مشاكلها مع المستهلكين على أساس علمي بحت، وأن تتعاون معهم أيضاً في تطوير مصادر الطاقة، لكي تترك المواد النفطية كمصدر للطاقات الكيماوية فقط، لأن حرب المواد النفطية كمصدر للطاقات الحرارية، هو عملية بدائية، تتم على حساب مستقبل الشعوب النامية المنتجة والمصدرة للنفط حالياً. وان برميلاً يباع كمصدر للصناعة الكيماوية يعطي مردوداً ٥٠ مرة مضاعفة عن مردوده إذا بيع كمصدر للطاقة الحرارية. ولو استخدم النفط كمصدر للطاقة الكيماوية، لظل مع منتجه أكثر من ألف سنة، بينما الآن، وهو يحرق، وبالطريقة التي يحرق بها لن يستمر أكثر من ٥٠ عاماً.

س: النفط كان أحد العوامل التي أفرزت كامب ديفيد، وللاتفاقية ونتائجها انعكاسات على سائر الأوضاع النفطية وتطوراتها في المنطقة، كيف ترى هذه العلاقة؟

ج: منذ الحرب العالمية الأولى، وحصول المملكة المتحدة، الامبراطورية البريطانية في ذلك الوقت، على أكثر من ٥٠ بالمئة من أسهم الشركة الفارسية ـ البريطانية، بمبلغ لا يزيد عن مليوني جنيه استرليني، واستخدام النفط الإيراني من قبل الحلفاء، رسخ في أذهان الأوروبيين والأمريكان أن من لديه نفطاً مثل النفط الإيراني يستطيع أن ينتصر في أي حرب، وقد عبر عن ذلك النمر الفرنسي الذي كان يقود فرنسا خلال الحرب المسيو كليمنصو قائلاً «لقد توصلنا إلى شواطئ الحرب سباحة في بركة من النفط».

ومن ذلك الحين وكل دولة استعمارية تحاول أن تكون لها مصادر ثابتة من النفط تستخدمها في السلم وفي الحرب. وقد كانت منطقة الشرق الأوسط، من المناطق التي استولى عليها الحلفاء في الحرب الكونية الأولى، وتقاسموا مناطقها، كجوائز لنجاحهم في القضاء على الامبراطورية التركية وألمانيا.

وبدأت بعد هذه الحرب الاكتشافات النفطية في المنطقة، حتى ثبت أن منطقة الشرق الأوسط، وخاصة جزيرة العرب والخليج العربي ـ الفارسي، هي مناطق غنية جداً بالمواد النفطية وأن مستقبل الحضارة الغربية ليتوقف على استخدام هذه المصادر كوقود للطاقة في ألمانيا الغربية، وبقية البلاد التي تدور في نطاق المعسكر الغربي. ويمكننا أن نقول إن الصناعة الغربية، أي صناعة غرب أوروبا والولايات المتحدة واليابان، قامت بحق على عجلات من الطاقة الرخيصة في الولايات المتحدة، في الماضي ومن مصادر الطاقة في الشرق الأوسط، خصوصاً بعد الحرب الكونية الثانية، حيث تدين لها نهضة أوروبا الغربية الحالية، وكذلك الصناعة اليابانية الممتازة... تدين إلى درجة كبيرة للطاقة التي حصلت عليها من الشرق الأوسط، خصوصاً من منطقة الخليج والشمال الافريقي.

إن الغرب ممثلاً بحلف الأطلسي، ومنظمة التطوير والتعاون الاقتصادي

(OECD) تشعر بأن مستقبلها وحتى اكتشاف مصادر جديدة للطاقة مرتبط ارتباطاً وثيقاً بنفط الخليج العربي الإيراني، وانهم مستعدون للإقدام على أية خطوة تؤدي إلى حرمانهم من هذه المصادر. ولنذكر ما قاله السيد ايدن رئيس وزراء بريطانيا في ١٩٥٦ عندما كان يزوره في لندن السيد بولغانين والسيد خروتشوف سكرتير الحزب الشيوعي في ذلك الوقت، قال لهما إنني أريد منكما أن تعلما أن أيّ من يحاول إيقاف تدفق النفط في منطقة الخليج ـ الإيراني إلى أوروبا الغربية يعرض نفسه لحرب عالمية، لأننا لا نستطيع الاستمرار في نهضتنا الحالية بعد حرماننا من هذا المصدر.

ونحن نعرف الآن أن أمريكا التي تقود المعسكر الغربي، تضع الخطط التي تمكنها من أن تستمر في السيطرة على هذه الموارد وتوجيهها الوجهة التي تناسب مصادرها. ويجب كذلك أن نعلم أن إسرائيل نفسها ما وجدت بالشكل الذي وجدت فيه إلا كقاعدة متقدمة للغرب يمكن استخدامها لمنع أي تعرض لحقول النفط في منطقة الخليج.

كما أن السياسة الأمريكية والغربية تتعامل مع دويلات تلك المنطقة لغرض أساسي واحد هو ضمان استمرار السيطرة على السياسات النفطية وعدم قيام سياسات وطنية تتعارض والمصالح الغربية، ولعل وجود أكثر من أربعة أو خمسة سفراء أمريكان في منطقة لا يزيد عدد سكانها على مليون وبضع مئات من البشر لدليل أن الولايات المتحدة الأمريكية تريد أن تعرف دقائق الأمور في تلك المنطقة عن مستقبل إمداداتها من النفط الذي هو كما قال مستر كونالي المرشح الجمهوري مؤخراً «هذا النفط هو دم الحضارة الغربية لفترة طويلة مقبلة».

وما معاهدة كامب ديفيد والاتفاقية المصرية ـ الإسرائيلية إلا قمة الانتصارات على الأمة العربية التي حققتها الدبلوماسية الغربية، وهي في نطاق الأمة العربية من الوسط، وفصل المشرق العربي عن مغربه، ووجود زعيم عربي مصري يمثل ثلث الأمة العربية يتفاهم مع الغرب، ويتصالح مع «إسرائيل».

ولا أعتقد أن الأمة العربية تعي تماماً معنى انفصال مصر عن الركب العربي لأن ذلك عملية جد خطيرة. و«الجماعة» جادون في بناء القواعد الثابتة التي تخطط بين المصالح المصرية والإسرائيلية حتى يتم عزل المغرب العربي عن مشرقه بينما أعضاء مؤتمر بغداد لم يقدموا على خطوات إيجابية تعوض الأمة العربية عن فقدان مصر.

والخلافات بين سوريا والعراق وعبر تحقيق الوحدة السورية ـ العراقية التي كنا نؤمل أن تعوض فقدان مصر، كقوة مضادة لـ «إسرائيل»، جعل فعالية مقاطعة مصر، والتعويض عن القوى المصرية أمراً مشكوكاً فيه جداً. ومعظم الدول العربية الواقعة شرقي قناة السويس مشغولة في أمور صغيرة. لن تستطيع هذه الدول أن تحقق لنفسها ولأمتها أي عمل إيجابي طالما أنها لم تتحرك لتنفيذ مقررات مؤتمر بغداد ولتحقيق

الوحدة العراقية السورية ولإحياء الجبهة الشرقية، وتكوين جيش عربي قوي يستطيع بالتعاون مع ليبيا والجزائر أن يحقق النصر للعرب، وكل ما يقال غير ذلك هو في نظري نوع من تضييع الوقت.

س: هل تتوقع أن تدخل أمريكا عسكرياً لضمان إمداداتها من نفط الخليج؟

ج: في وضعهم الحالي لا يحتاجون إلى تدخل عسكري أمريكي، فجميعهم مقتنعون بأنهم لا يستطيعون أن يدافعوا عن حدودهم إلا عبر حقول نفطهم. في يوم وليلة هناك إمكانية لأمريكا أن تقوم باحتلال الساحة، وأن تزيح حكاماً وتنصب مكانهم آخرين.

وهذه الدول ليس لها جيوش، ولا قوة عسكرية ولا عدد من السكان المحليين الذين يمكنهم أن يموتوا في سبيل النفط. ولذلك فإن أمريكا تكتفي بالتهديدات، لأنها تشعر أن هذا الوضع التمزقي يجعل الحكام العرب يكتفون بالتهديدات حول إمكانية التدخل العسكري الأمريكي. هذه حالة مؤلمة ليس من شأنها أن يشعر الفرد بها بالفخر والاعتزاز بعروبته، لأن تمزقنا حولنا إلى مجموعة من الأذلاء الذين يمكن بالتهديدات فقط أخذ نفطهم والسيطرة على مقاليد الأمور في بلادهم، ونحن نكتفي بالخطابات الباكية في الأمم المتحدة ونطالب العالم أن ينصف ١٤٠ مليوناً من الـ ٣,٥ مليون إسرائيلي المغتصبين لفلسطين.

س: هل تستطيع أمريكا أن تستغني عن العرب اقتصادياً؟

ج: نوعية الاستغناء طبقاً للظروف، لو فرضنا أن النفط قد انقطع عن أمريكا، ستعاني أمريكا الكثير، ولكنها لن تموت، وسوف تستغني عن هذا النفط في ظرف شهور قليلة، فهي تملك أكبر احتياطي في العالم، لديها ما يكفيها من الفحم ٦٠٠ سنة ويمكن للفحم أن يحول إلى بنزين للسيارات والطائرات.

وقد استطاعت المانيا النازية أن تدمر لندن بطائرات وقودها البنزين المستخرج من الفحم. كما أن جنوب افريقيا العنصرية تستخدم البنزين المستخرج من الفحم حالياً. وعلينا أن نتدبر أمرنا وأن نبني قراراتنا على أمور مدروسة.

فنفطنا مهم بالنسبة للاقتصاد الغربي وقد يدخلون حرباً محدودة للقضاء علينا وعلى معارضتنا، ولكنهم يستطيعون أن يدعوا الحياة تستمر في بلادهم دون نفطنا إذا كانوا مضطرين لذلك.

س: هل لديك أية إضافات أخرى تريد أن تقولها؟

ج: أنا من أفراد هذه الأمة العربية أو من هذا الجيل الذي عانى من التخلف ورأى كيف تمر الفرص الثمينة لمستقبل هذه الأمة، إذا ما قدر لها أن يكون لها

مستقبل لا يتم إلا بتوحيد صفوفها في كيان واحد اقتصادي، سياسي، عسكري على أساس أن يكون أهل مكة أدرى بشعابها، وأن الأمر شورى بين الجميع وأن تكون الأمة العربية مكونة من اتحاد ولايات، لكل ولاية الحق في إدارة شؤونها الداخلية، وتسيير أمورها، ولا يشترط عليها إلا الحفاظ على الكرامة والحقوق الإنسانية. وعلى سبيل المثال هناك الاتحاد السوفياتي والاتحاد الكندي واتحاد إيطاليا: السياسة الخارجية الواحدة، والاقتصاد الواحد، وجيش الدفاع الواحد. أما محاولاتنا في هذا النطاق فلن تؤدي إلى إسعاد الفرد العربي، وسنصبح شراذم، وبعدها نعود القهقرى، ونقسم إلى مناطق نفوذ وأسواق استهلاك ومصادر مواد خام للصناعات في البلاد الأخرى.

حوار مع الشيخ عبد الله الطريقي(*)

الحلقة المفرغة

س: ما الآثار التي تركها تجميد أمريكا للأرصدة الإيرانية في مصارفها؟

ج: تتركز أرصدة دول الأوبك، وأهمها العربية، في لندن (المملكة المتحدة) ونيويورك (الولايات المتحدة). وقد بالغت الصحافة الغربية كثيراً في الحديث عن تأثير هذه الأرصدة في الاقتصاد الغربي. والقصد من هذه المبالغة تبرير الإجراءات التي ستتخذ في الغرب لإعادة الوضع الاقتصادي إلى سابق عهده في عامي ١٩٧٣ - ١٩٧٤.

فالتنبؤات التي قيلت يومذاك، عن التأثير الشديد الذي سيحدثه انتقال الأموال من أوروبا وأمريكا إلى البلاد العربية وبقية بلاد الأوبك، لم تتحقق. وبقيت معظم هذه الأموال في البنوك نفسها، وكانت التهديدات العسكرية للعرب، على أنهم أكبر المنتجين للنفط، بالغزو إذا ما قاموا بنقل هذه الأموال.

ويجب أن نعلم أن مجموع أرصدة الأوبك تشكل نسبة ضئيلة بالنسبة إلى موازنة الولايات المتحدة، ولو أنها نقلت فجأة فقد تخلق أزمة، ولكن الغرب تفادى هذا، واستعاد ما نقل من أموال بطريقة أفضل، ذلك أن انتقال الأموال من مصارف الغرب إلى دول الأوبك، وكلها تقريباً من الدول النامية، ولا تملك خبرة كافية، ومخططاتها في التنمية ضعيفة، جعلها تدفع هذه الأموال إلى الغرب من جديد، لشراء الخبرة والآلة وكل وسائل الترف، فانتعشت الصناعة في الغرب، ونما الاقتصاد فيه، أكثر مما

(*) نشر في: **نفط العرب**، السنة ١٥، العدد ٤ (كانون الثاني/يناير ١٩٨٠)، ص ٦ - ٩. كما نشر أيضاً في مجلة: **المجتمع** (الكويت) (١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠).

كان عليه الحال في السابق، وأموال الأوبك في مصارف الغرب، وكل الأرقام تدل على ذلك. وبما أن هذا يعني أن اقتصادنا جزء من الاقتصاد الغربي فنقل الأرصدة يعد انتقالاً داخلياً في مجموعة الاقتصاد الغربي.

حتى لا تأتينا المجاعة

س: إذا كان إبقاء الأرصدة في مصارف الغرب وأمريكا غير حسن، وإذا كان استثمارها في خطط التنمية والخبرة يقوي اقتصاد الغرب.. فما الحل في رأيكم؟

ج: العرب، لسوء الحظ، لم يضعوا الخطط الصحيحة للاستفادة من عائدات النفط، وذلك بتطوير الزراعة التي هي أهم بكثير من مجالات التوظيف، فالعرب مهددون بالمجاعة مثل بقية الدول النامية التي بدأت تشعر بقلة إمدادات الغذاء، وأصبحت جميعها مستوردة للغذاء، وتحت رحمة الدول المصدرة له. وستتفاقم هذه الأزمة في غير صالح الدول الفقيرة والنامية.

علينا الاهتمام بتطوير الصناعات الزراعية في الدول الأخرى وتوظيف الأموال فيها، فبدون العمل على توفير الغذاء، فإن المجاعة ستنتشر في بلادنا وتهدد الأجيال المقبلة. وتقرير منظمة التغذية الذي يقول ان ٣٠ مليون طفل يموتون في العام بسبب قلة الغذاء، مثل قريب.

الغرب.. أول من يتأثر بالقرار

س: ما هي آثار القرار الأمريكي بتجميد الأرصدة الإيرانية؟ وهل هناك مضاعفات لهذا القرار باتجاه عكسي.. أي ضار بالولايات المتحدة؟

ج: من الواضح أن السرعة التي اتخذ بها القرار الأمريكي بتجميد الأرصدة في أمريكا، وفي فروع مصارفها في الخارج، تدل على أن أمريكا لم تدرس خطوتها هذه دراسة كافية، فقد ظهرت مضاعفات ضارة إثر صدور هذا القرار، ضارة بحلفاء الولايات المتحدة وضارة بها نفسها. فالصناعة الغذائية في الولايات المتحدة تعتمد اعتماداً كبيراً على صادراتها الغذائية إلى إيران التي تستورد من الغرب غذاء يبلغ ثمنه ألفين وخمسمائة مليون دولار. وعليه فإن الفلاح الأمريكي أول من يتأثر بهذا القرار.. ومعه فلاحو الدول الأوروبية الأخرى.

كما أن امتداد القرار إلى فروع البنوك الأمريكية خارج الولايات المتحدة سيكون له أثر سيئ على التجارة الخارجية بالبلدان التي لديها فروع للبنوك الأمريكية. ومن المعروف أن بعض الدول الأوروبية قد انتقدت هذا القرار، وتحدثت عن تأثيره السيئ على تجارتها.

ومن الطبيعي أن التأثير في المدى القريب سيكون على أمريكا وأوروبا أكثر مما هو على إيران التي تعيش في قمة التأثير الثوري. وهي أقدر على امتصاص تأثير هذا القرار من الدول الغربية التي تعتمد بعض فروع الاقتصاد فيها اعتماداً كبيراً على صادراتها إلى إيران.

الدولار فرض نفسه

س: ما مدى صحة العبارة التي تقول إن العالم يعتمد اعتماداً أساسياً على الدولار كوحدة تبادل في التجارة الدولية حيث يستحيل الاستغناء عن الدولار؟

ج: لكي نفهم تأثير الدولار واعتماد الدول الأخرى عليه، كوحدة تبادل، يجب أن نضع في تصورنا أن أكبر دولة منتجة للزراعة في العالم هي أمريكا، وأكبر دولة صناعية، وأكبر دولة مصدرة للأسلحة.. و..، أي أن أمريكا هي أساس اقتصاديات العالم لأنها أكبر مصدرة في العالم في كل شيء، إذا استثنينا النفط، ومع هذا فإن أمريكا قد تكون الثانية أو الثالثة من دول العالم المنتجة للبترول، وهي أيضاً، أكبر دولة مستوردة للبترول في العالم أيضاً.

وقد كان ممكناً في الماضي الاستغناء عن الدولار استغناءً شكلياً، أي أن تعتمد على سلة من العملات المختلفة، يكون الدولار أهمها أيضاً. فتمنع التفاوت السريع في قيمة الدولار، وتوجد التوازن في وحدة هذه السلة.

ولكن الدولار فرض نفسه. وفرضت تجارة أمريكا الخارجية وجودها، كما أن سوق التوظيف وقدرته على استيعاب فوائض النقد لدى دول الأوبك.. نقل معظم هذا الفائض إلى الولايات المتحدة وجعل هذه الدول، بالتالي، تحرص على الاحتفاظ بالدولار قوياً.

حول النفط وإنتاجه

س: يثير بعضهم قضية استقرار الاقتصاد العالمي بحماس، ويرون ضرورة حفظ معدلات الإنتاج، بل وزيادته بما يضمن عدم اهتزاز الاقتصاد العالمي ويصونه، ألا ترى أن ذلك يتم على حساب القيمة المستقبلية للثروة النفطية؟

ج: مما لا شك فيه أن القيمة الاقتصادية للدول العربية، ومعها بقية دول الأوبك، ليس في وجود أرصدة لها في الغرب بل في وجود كميات كبيرة من النفط، ولنسمّها «أرصدة طاقة» لم تستخرج بعد.

وقد أثبتت التجربة الإيرانية حالياً أن هذه الشعوب قد تحرم من أموالها لفترة، مما يؤثر على خطط التنمية لبلادها.

إن الدول الصناعية في حيرة من أمرها لأنها تأخرت كثيراً في اكتشاف مصادر أخرى، أو تطوير ما كان يعد في الماضي مصادر بديلة. فمثلاً تبين أن استخراج النفط من الفحم عملية معقدة، باهظة التكاليف، وتؤدي إلى تلويث للجو، يقتضي التخلص منه تكاليف باهظة، ترفع بدورها قيمة تكاليف استخلاص النفط الخام أو البنزين من الفحم.

قد يفسر هذا تأخر الدول الصناعية ذات الحساسية إزاء تلوث الهواء، في تطوير بدائل الطاقة. وهذا ينطبق أيضاً على استخلاص النفط من رواسب النفط الثقيل جداً (أرينكو في فنزويلا) وأيضاً في كندا، حيث بدأوا في استخلاص النفط من الرمل النفطي هناك، وينطبق كذلك على استخلاص النفط من حجر السجيل حيث توجد أحجار في أنحاء كثيرة من العالم أهمها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي.

وإذا عدنا إلى معدلات الإنتاج النفطي، وأثرها في الاقتصاد العالمي، لوجدنا أن الدول المنتجة والمستهلكة على السواء، بدأت تدرك أن مستقبلها الاقتصادي معتمد اعتماداً كبيراً على تقليل الإنتاج النفطي. ولذا فقد بدأت تشجع، هذه الدول جميعاً، على الاقتصاد في استهلاك الطاقة وتطوير المواد الأخرى التي يمكن إخراج النفط منها. فالنفط موجود ـ مهما كثر ـ بكميات قليلة. ولا زالت الدول المستهلكة تبحث عن طريق يضمن لها الازدهار الاقتصادي بعد انتهاء النفط. وقد تكون الدول المنتجة والمصدرة أول ضحايا هذا الانتقال.

وما إصرار الدول المستهلكة على زيادة الإنتاج إلا محاولة للاحتفاظ بالوضع الحالي كما هو: تحصل على المواد الخام بأثمان رخيصة وتبيعها صادراتها بأثمان عالية.

إن القروض التي تحتاجها الدول النامية لتسيير الأمور فيها تصل إلى أكثر من ٣٥ ألف مليون دولار سنوياً من الغرب، وتسير هذه الدول لاهثة خلف الغرب في محاولة للحصول على مساعدات وقروض لتوفير الغذاء.. والمواد الضرورية الأخرى، والمعرفة، لبلادها.

وإن الحقيقة التي يحاول المستعمرون القدامى والجدد إخفاءها هي الزعم أن معدلات الإنتاج النفطي ليس لها تأثير كبير على الاقتصاد، إنما التأثير يأتي من المواقف الاستغلالية الجشعة للحصول والاحتفاظ بالامتيازات غير العادلة للدول النامية.

بناء الإنسان.. خير استثمار

س: للكويت احتياطي عام، واحتياطي للأجيال القادمة. هل تقترحون استثمارات محددة لهذه الاحتياطيات المالية؟

ج: مع احترامنا الشديد لكل المجهودات التي تبذل لتكوين احتياطي عام

واحتياطي للأجيال القادمة، يستثمران بأحسن الوسائل، فإني أعتقد أن أعظم وسيلة للاستثمار هي تطوير الإنسان نفسه.

ونريد أن نذكر المشككين بهذه الوسيلة أن الإنسان الكويتي، في عهد ما قبل النفط، كان ينفق على نفسه وأسرته مما يجنيه من العمل المضني في البحر، فكان يقضي الصيف والشتاء بحثاً عن اللؤلؤ في أعماق البحار والمحيطات لضمان استمرار إمداد نفسه وأسرته بما يحتاجون إليه.

أقول: استثمروا أموالكم في بناء إنسانكم وتطويره وإعداده، فإن لديه القدرة على المغامرة وتحمل الشدائد، وقد تكون حياة النفط قد أثرت في أخلاقه وجعلت منه إنساناً مستهلكاً فقط.. ولكن الدولة تقدر على أن تجعل منه إنساناً يرى أن المستقبل يعتمد كلياً على ما يبذله من مجهودات في الحاضر.

وليعلم هذا الإنسان أن مجهوده الخاص الحالي لا يسمح له بكسب ما يكفي لصيانة بيته وسيارته.

هل يعي المسلمون؟

س: الدول الإسلامية بتكوينها أقرب إلى تشكيل وحدة اقتصادية لتشابه ظروفها. هل لديكم تصور لعوامل تحقيق مثل هذه الوحدة، ثم ما هي فرص تخطي الواقع السياسي إلى وحدة اقتصادية أو تجانس اقتصادي أسوة بالسوق الأوروبية المشتركة؟

ج: الدول الإسلامية تشكل فعلاً وحدة اقتصادية، ليس لتشابه ظروفها فحسب، وإنما لتخلفها عن ركب الحضارة، سواء أكانت نفطية أم غير منتجة للنفط.

لقد لوثت الحضارة الغربية معتقدات المسلمين، في جميع أوطانهم، وظهر الإسلام، بفعل تعاليم الغرب ودسائسه وكأنه عامل من عوامل التخلف، وبدأ المغرضون ينادون بأن على المسلمين أن يتخلوا عن دينهم ليحظوا بالعيشة الآمنة الرغدة.

ولقد لاحظنا أن الاستعمار الغربي لم يترك أثراً نافعاً في بلاد المسلمين، فقد منع عنهم وسائل النجاح، وحرمهم من التعليم الفني، واختار الأقليات من النصارى وغيرهم، لإعطائهم الأعمال وإظهارهم في مظهر الناجحين في الحياة.

وحيث أتحدث عن وحدة الدول الإسلامية فلا أعني بها ما يعلنه المسؤولون دائماً عن التعاون والتضامن والتفاهم الذي لا نجد له أثراً في واقع الحياة. إنما أعني التعاون الحقيقي. يملكون أرصدة كبيرة في الغرب، تخدم اقتصاده، وتزيد من قوته. فلو أن العرب طوروا الإمكانيات الزراعية والصناعية في الباكستان واندونيسيا وبلاد افريقيا المسلمة لتغير الوضع.

ولعل أعظم مثل على تخلفنا وتخاذلنا ما حصل في أوغندا، فقد حاول عيدي أمين التعاون مع الدول العربية المسلمة التي لم تستجب له. وكان في إمكانها، التنسيق معه وحتى مراجعته في بعض التصرفات الفردية التي أُذيعت عنه، مما أعطى الغرب عذراً في القضاء عليه.

كما أن السودان وهي دولة مسلمة أيضاً يحتاج إلى أرضها الخصبة العرب والمسلمون، فيمكن تطوير الزراعة فيها، باستخدام جزء من أرصدتنا في الخارج بزراعة أراضيها واستثمارها.. والقول ينطبق على دول كثيرة في افريقيا كالصومال وإريتريا، وفي هذا إغناء لهم عن الغرب، وإيجاد أسواق لصناعات الأسمدة في بلادنا.

حيرة أمام الظاهرة

س: لعلها المرة الأولى التي يخرج منها أعضاء دول الأوبك بدون اتفاق من اجتماعهم في كراكاس؟ ما رأيكم؟

ج: في الحقيقة أن نتائج مؤتمر كاراكاس من أغرب المؤتمرات وأكثرها شذوذاً، فظاهر المؤتمر أنه ليس هناك خلاف.. فست دول أو أكثر وافقت على أن تكون أسعار النفط المستخرج من السعودية أساساً لتسعير النفط في الخليج وشمال افريقيا.

وكان كما قيل في الصحافة الغربية، إن السعوديين وحلفاءهم (قطر ـ العراق ـ الكويت ـ الإمارات ـ فنزويلا) مستعدون لرفع السعر القياسي إلى ٢٦ دولاراً للبرميل ويكون السعر الذي أُعلن في شمال أفريقيا (الجزائر) ٢٠ دولاراً ونيجيريا ٣٠ دولاراً. وهو سعر يتناسب بسهولة مع سعر الـ ٢٦ دولاراً، أي أن إمكانيات الوصول إلى سعر موحد يرضى به الجميع متوفرة، فلماذا لم يحاولوا أكثر في إيضاح موقفهم والوصول إلى اتفاق عوامل متوفرة؟ إن المرء ليحار أمام هذه الظاهرة..

هل الغرض اختيار تأثير الأسعار على الرأي العام في الغرب؟

هل هناك تردد في مواجهة الغرب بأسعار أعلى بعد أن رضيت السعودية بأن تصل زيادتها في الأسعار إلى ٢٦ دولاراً في البرميل؟

هل عدم الثقة والعوامل النفسية هي السبب في عدم التوصل إلى نتائج وإعلانها رسمياً؟

ولماذا تأخر المؤتمر في إصدار النتائج والقرارات؟ ولماذا لم تجتمع بعض الدول في الخليج وتتفق على سعر لنفطها قبل انعقاد مؤتمر كاراكاس؟

هذه نقطة تثير الشبهة وربما أنها أثرت في الروح المعنوية عند بقية الأعضاء،

وتسببت في عدم التوصل إلى سعر رسمي يوافق عليه الجميع.

والشيء الذي يجب أن يعرفه وزراء النفط أن التاريخ لن يغفر لهم مطلقاً إذا ما قصروا في التعاون للحفاظ على الأوبك. فهذا العمل الجماعي الدولي هو وحده الذي رفع الأسعار من ٣,٥ دولار في ١٩٧٢ إلى ٢٦ دولاراً في وقتنا الحاضر، علماً بأن التناقص في القيمة الشرائية للنفط يجعل أسعاره (قبل الزيادة الأخيرة) أقل من أسعاره في عام ١٩٧٢.

دور النفط كسلاح سياسي في خدمة مصالح شعبنا العربي(*)

لا زال النفط العربي أمضى أسلحة الأمة العربية وأملها في تحقيق الرخاء لجميع العرب ورفع الذل والمهانة عن جميع الشعوب العربية واسترداد الأراضي المغتصبة، وكل ذلك لا يحدث إلا إذا آمن العرب أولاً بأنهم أمة واحدة تحقيقاً لقوله تعالى: **﴿إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون﴾**[1] صدق الله العظيم. إن كل ما تتعرض له الأمة العربية في مسيرتها نحو الحياة الأفضل والاستمتاع بما حباها الله من خيرات وثروات ومواقع استراتيجية مرده أن هذه الأمة لا تعرف تماماً ما تريد ولم تحدد بعد موقفها من الأحداث العالمية كأمة واحدة، وقد منعها التمزيق الاستعماري السياسي والاقتصادي من الشعور بالأمة الواحدة، وحتى الآن كل المحاولات لتوحيد هذه الأمة كانت إما ساذجة لا تحسب حساب أعداء الوحدة الأقوياء الذين يرخون رؤوسهم عند النداء بالوحدة ويخططون مبكراً لإفشالها، وينجحون دائماً في ذلك، لأنها وحدة قائمة على العاطفة يسهل قهرها والقضاء عليها، أو تكون محاولات الوحدة مضادة لقيام الوحدة وهي ترفع شعارات الوحدة لتروي عطش الجماهير ورغباتها الملحة في تحقيق الوحدة. وهذه المحاولات المضادة للوحدة تجيد التخطيط وتعبث بشعور الجماهير وتخلق العقبات في سبيل تحقيق الوحدة الفعلية، وتظل الجماهير حائرة تفقد تدريجياً الثقة بنفسها وبقياداتها وتتحطم عندها الروح المعنوية، وتكون حينئذٍ سهلة القياد تسير في جميع الاتجاهات إلا التي تقودها إلى النصر والأمة الواحدة ذات الرسالة الخالدة.

إن كل ما يحدث لأمتنا ودويلاتنا من المحيط إلى الخليج من تقهقر وتخلف

(*) نشر في: قضايا عربية، السنة ٧، العدد ٤ (نيسان/ابريل ١٩٨٠)، ص ١٠٠ ـ ١٠٣. وهو في الأصل محاضرة ألقيت في ندوة ناصر الفكرية الثالثة في كانون الثاني/يناير ١٩٨٠.

(١) القرآن الكريم، «سورة الأنبياء،» الآية ٩٢.

وانهزام جيوش وفقدان أرض وعبث بثرواتنا الوطنية واستهتار بمستقبل أجيالنا القادمة، مرجعه انحطاط روحنا المعنوية وفقدان القيادة الحكيمة المخلصة ألا وهي قيادة الشعب لنفسه وتحقيق قوله تعالى: ﴿**أمرهم شورى بينهم**﴾[٢]. أما سياسة تسلط الصغير على الكبير والقليل على الكثير فهي الطريق المضمون لاستمرار واقعنا السيئ وعدم استطاعتنا استعمال إمكانياتنا المتوفرة للخروج من هذا المأزق المؤلم.

إذا كان هناك أمل في إخراج الأمة العربية من ورطتها الحالية، فلن يكون ذلك إلا باستخدام النفط العربي في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية، والنفط العربي في الظروف الحاضرة قادر على القيام بهذه المهمة الصعبة إذا ما أمكن إقناع الشعوب العربية بأن مستقبلها ومستقبل أجيالها القادمة يتوقف بالدرجة الأولى على توحيد صفوفها والوقوف وقفة رجل واحد أمام العالم وأطماعه الجشعة في ثرواتها ومواقعها الاستراتيجية ونفطها الذي هو أثمن مادة في جوف الأرض من الناحية السياسية والاقتصادية والعسكرية. وهذا النفط من الأرض العربية يمثل كما يقول عنه السيد جون كونالي حاكم ولاية تكساس السابق ووزير مالية الرئيس نيكسون، وهو أحد الذين يرشحون أنفسهم للرئاسة الأمريكية نيابة عن الحزب الجمهوري الأمريكي: «إن نفط منطقة الشرق الأوسط يمثل دماء الحياة بالنسبة للمدنية». إن قول هذا المسؤول الأمريكي ذي المقام الرفيع، يجب أن يلفت نظرنا وأن نأخذه مأخذ الجد، فإذا كان نفطنا له هذه الأهمية بالنسبة لهم، فلماذا لا نحصل له على ثمن يعادل أهميته ولو حتى من الناحية المعنوية؟ وأعني بذلك أن يحاولوا المحافظة على مصالحنا بنفس النسبة التي يخدم بها نفطنا مصالحهم، ولكن للأسف هم لا يعملون لدولنا حساباً، وكل ما يريدونه استمرار النفط لمصافيهم ولمدنهم، وهم يحاولون جاهدين لفت نظر أعدائهم أنهم مستعدون لاحتلال ديارنا للحفاظ على النفط اللازم لهم ودخول حرب عالمية ثالثة مع كل من يحاول منع النفط من الوصول إلى موانئهم. وهم يتحدثون عن النفط وكأنه لا يعنينا مطلقاً، وأننا لا نشكل عقبة جادة في سبيل أطماعهم. هذا كله بسبب تمزق شملنا وضعف قوتنا وعدم قدرتنا على الحفاظ على أراضينا في وجه الغزو الصهيوني لأراضينا ومقدساتنا.

ومن المناسب إعطاء فكرة عن النفط العربي ومركزه بالنسبة للنفط العالمي من حيث الإنتاج والاحتياطي والتكرير. إن الإنتاج العربي اليومي من النفط لعام ١٩٧٩ بلغ ٢١٩٥٨٠٠٠ يومياً، والإنتاج العالمي اليومي من النفط لعام ١٩٧٩ بلغ ٦١٧٩٠٠٠٠ برميل يومياً، أي أن العرب ينتجون حالياً ما يعادل ٣٥,٥٣ بالمئة من الإنتاج العالمي. ويبلغ احتياطي النفط الخام الموجود في جوف الأرض العربية والذي

---

(٢) المصدر نفسه، «سورة الشورى،» الآية ٢٨.

يمكن إنتاجه بالطرق المعمول بها حالياً في صناعة النفط ٣٥٦,١٣٠ بليون برميل (٣٥٦,١٣٠ ألف مليون برميل). وهذا يعني أن العرب يملكون ٥٥,٥ في المائة من الاحتياطي النفطي العالمي. وأهم الصادرات العربية النفطية تذهب إلى المناطق التالية: أوروبا الغربية ٧١٧٥٢٠٠ برميل يومياً، أمريكا الشمالية ٣٠١١٢٠٠ برميل يومياً، الولايات المتحدة وكندا ٣١٨٤٩٠٠ برميل يومياً، اليابان ٢٥٣٩٤٠٠ برميل يومياً، أما بقية الصادرات العربية النفطية فإنها تذهب إلى بقية أنحاء العالم.

بلغ الدخل العربي من النفط في عام ١٩٧٨ ٧٨,٥ ألف مليون برميل، وبلغ مجموع دخل منظمة الأوبك من النفط في الفترة من عام ١٩٧٤ إلى عام ١٩٧٨ ١٥٥٠ ألف مليون دولار غالبيتها العظمى دخلت على الدول العربية، وصرف منها في هذه الفترة أربعمائة ألف مليون دولار. قدر الخبراء أن الخبرة والمواد التي اشتريت كان يمكن الحصول عليها بقيمة تتراوح بين مائتين ومائتين وخمسين بليون دولار فقط لو أن الأسعار التي يحسبها بائعو الخبرة والآلة ومستهلكو النفط وهي الدول الصناعية الكبرى في أوروبا الغربية واليابان والولايات المتحدة الأمريكية قدرت التكاليف بنفس النسبة التي تحسبها للزبائن في بلادها.

وقد قدرت الأموال التي وضعها العرب في أوروبا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية حتى عام ١٩٧٧ لأربع دول عربية فقط كما يلي: المملكة العربية السعودية ٧٧ ألف مليون دولار، الكويت ٣٨ ألف مليون دولار، الإمارات العربية المتحدة ٢١ ألف مليون دولار، قطر ٥ آلاف مليون دولار، والمجموع ١٤١ ألف مليون دولار.

إن أربع دول عربية فقط لها توظيفات خارجية بلغت قيمتها ١٤١ بليون دولار. وتقدر فوائض عوائد النفط لعام ١٩٧٩ بـ ٣٥ بليون دولار، وفي عام ١٩٨٠ بحوالى ٤٠ بليون دولار. وتوظيف الأموال العربية في الخارج كان مرده أولاً تهديد الدول المستهلكة للنفط بأن رفع أسعار النفط سينقل أموالاً طائلة من البلاد المستهلكة للنفط إلى البلاد المنتجة، وهذا بدوره سيؤثر على الاقتصاد في الدول الصناعية، وبالتالي على الاقتصاد العالمي. والسبب الثاني لوجود الأموال العربية الفائضة عن حاجة البلاد التي تملكها في البلاد الأوروبية واليابانية هو عدم وجود مخططات مدروسة في البلاد النفطية أو في البلاد العربية الأخرى يمكن توظيف هذه الأموال لتطويرها. وبعد نزوح الأموال العربية إلى الأسواق الغربية واليابانية أظهرت النتائج أن وجود هذه الأموال في تلك الأسواق له مخاطرة كبيرة، فهي تفقد قيمتها الشرائية تدريجياً بسبب التضخم المالي في تلك البلاد، كما أنها معرضة للتجميد في حال وجود خلافات سياسية بين البلاد العربية والبلاد التي توظف فيها تلك الأموال، كما حدث مؤخراً للأموال الإيرانية الموظفة في الولايات المتحدة الأمريكية وفروع مصارفها خارج

الولايات المتحدة الأمريكية.

لأننا مشغولون بالمشاكل السياسية المحيطة بنا دائماً، وجدنا أنفسنا نهمل المسائل الاقتصادية الهامة جداً لحياتنا. وأهم هذه المسائل هي:

الزراعة: الوطن العربي كله وبدون استثناء يستورد الغذاء من الخارج ولو بنسب مختلفة، ولكن البلاد العربية كلها تستورد من الغذاء أكثر مما تصدر، وبعضها يعتمد اعتماداً كلياً على الاستيراد لتوفير الطعام. وتشكل تكاليف استيراد الغذاء من الخارج جزءاً كبيراً من تكاليف المعيشة في البلاد النفطية والبلاد العربية الأخرى، كما أن اعتمادنا على استيراد الطعام من الدول المستهلكة للنفط، وهي الدول الصناعية الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية وكندا واستراليا وبعض الدول الأوروبية، يشجعها على استخدام سلاح الغذاء مقابل سلاح النفط. إن البلاد العربية غنية جداً بأراضيها الزراعية الصالحة للزراعة، كما هي الحال في السودان والعراق وسوريا والجزائر والمغرب ومنطقة أعالي النيل، فلو اجتمعت الجهود العربية المالية والبشرية لأمكن تطوير الزراعة في كل من السودان والعراق على نطاق واسع لتوفير الغذاء للأمة العربية وللدول الصديقة المجاورة لها. ويقول خبراء منظمة التغذية والزراعة إن مشكلة الغذاء ستتعقد في المستقبل لأن الأراضي الصالحة للزراعة في البلاد التي تصدر الغذاء حالياً كلها مستغلة ولا يمكن زيادة رقعة الأرض الزراعية كثيراً. وفي نهاية هذا القرن، أي بعد عشرين سنة فقط لن تكون الدول المصدرة للطعام حالياً قادرة على تصدير الطعام إلى الخارج مهما ارتفع ثمنه لأن كل إنتاجها الزراعي سيستهلك محلياً. والدول العربية، بأراضي السودان والعراق التي يمكنها تطويرها بسهولة لوجود الأموال العربية اللازمة لإقامة المنشآت الضرورية والآلات وتحسين سبل الري واستصلاح الأراضي وتحسين نوعية الثروة الحيوانية ووجود الفلاح أيضاً، ما عليها إلا وضع خطة علمية سليمة لتطوير ملايين الفدادين الصالحة للزراعة في السودان والعراق، وعلينا أن نبدأ من الآن في وضع هذه المخططات. فالمجاعة قد بدأت في العالم، والعالم الثالث يفقد سنوياً ثلاثين مليون طفل بسبب قلة الغذاء في البلاد النامية، وإن لم نطور إمكاناتنا الزراعية فإننا سنموت جوعاً بالرغم من أن جيوبنا مليئة بالدولارات والجنيهات الذهبية.

جيش الدفاع العربي: خسرنا كل أو معظم المعارك التي دخلناها مع إسرائيل، فإسرائيل تستمد سلاحها من أمريكا ومن الغرب وتستمد وسائل التدريب والإعداد والتكلفة اللازمة لهذا الإعداد. وقد أثبت التاريخ في جميع العصور، أن الكلام والإعداد لا يكفيان بدون إرادة القتال. وهذا ظهر بوضوح بهزيمة الجيش الأمريكي في معركة فيتنام، فقد طاردهم فلاحو فيتنام حتى طاروا بملابسهم الداخلية من سطح سفارتهم في سايجون. ويجب أن يتزود العرب بجميع أنواع الأسلحة وأن توفر فيهم

إرادة القتال لكي يستطيعوا الدفاع عن أراضيهم في معاركنا المقبلة مع الاستعمار والطامعين. وهذا كما نرى لا يمكن أن يتم بوضعنا الحالي. فسوريا وحدها لن تحرر فلسطين ولن تحمي موارد النفط، ومصر انهزمت وسلمت، وبقية البلاد العربية إذا لم تغير ما بنفسها فإن مصيرها امتصاص جميع ثرواتها الطبيعية وتركها جسماً لا حياة فيه. والعرب مدعوّن إلى وعي واقعهم ومدعوون للقتال، وهذا هو السبيل الوحيد، لأن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة. وجيش الدفاع العربي ـ المكون من البحرية والطيران وجيوش المشاة ـ سيكون بالإعداد العلمي والثروات العربية قادراً على حماية الأرض والإنسان العربي.

القسم الثالث

كتاب

«البترول العربي: سلاح في المعركة»(*)

(*) عبد الله الطريقي، البترول العربي: سلاح في المعركة، دراسات فلسطينية؛ ٢٠ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٧). وقد ارتأينا نشر هذا الكتاب ضمن الأعمال الكاملة لعبد الله الطريقي نظراً إلى أهميته، وتأثيره في جيل بأكمله.

تمهيد

يسر مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية أن يقدم هذه الدراسة في كيفية استخدام البترول العربي كسلاح بيد العرب للضغط على الدول التي ساعدت العدوان الإسرائيلي الأخير والدول المنحازة إلى جانب إسرائيل أكثر من غيرها. وقد وضعها الخبير البترولي المعروف الشيخ عبد الله الطريقي مؤسس مكتب الاستشارات البترولية في بيروت و**مجلة البترول والغاز العربي**.

منذ سنوات والنفط العربي يلعب دوراً مهماً في حياتنا القومية، وهو دور ازداد في السنوات العشرين الأخيرة، ولا يزال في ازدياد، بنسبة ازدياد إنتاجه وريعه. لكن العناية بهذه الأهمية كانت في الغالب على الصعيد الاقتصادي، بفضل اعتبار مداخيل البترول جزءاً أساسياً ورئيسياً من مداخيل عدد من الكيانات العربية في غرب آسيا وشمال افريقيا. وكان الشيخ عبد الله الطريقي من رواد حركة توجيه الأنظار إلى الأهمية السياسية للبترول العربي. وقد كتب، حتى الآن، عشرات الأبحاث في النواحي التي يمكن للبترول العربي فيها أن يفيدنا في تحقيق أمانينا القومية، بحيث يسهم، أكثر من غيره من مواردنا الطبيعية وإمكاناتنا المادية، في بناء الحياة الحرة السعيدة الكريمة التي نصبو إليها.

وقد خصَّ الشيخ عبد الله مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية بهذه الدراسة، التي تأتي في أعقاب العدوان الإسرائيلي في حزيران (يونيو) ١٩٦٧، لتحليل الدور الخاص الذي يمكن للبترول العربي أن يلعبه في هذه الفترة بالذات: ليس فقط من حيث معاقبة الدول الأجنبية التي ساندت العدوان بشكل مباشر أو غير مباشر، بل أيضاً، وأهم من ذلك، من حيث استثمار البترول العربي إلى الحد الأقصى لبناء القوة

العربية العتيدة القادرة على استخلاص الحقوق العربية واسترجاع فلسطين. فالدراسة، بأبحاثها وجداولها، تبينُ القدرة الجبارة التي تتوافر للبترول العربي والتي يمكن أن تكون نقطة تحول خطيرة في الحياة العربية إذا عرف العرب طريقة استخدام هذا البترول استخداماً صحيحاً لصالح الأهداف القومية.

أنيس صايغ

المدير العام لمركز الأبحاث

أهمية البترول العربي

إن من المتفق عليه أن لكل دولة الحق في أن تستعمل كل ما لديها من وسائل للضغط على أعدائها. والأمة العربية تملك سلاحاً من أمضى الأسلحة التي يمكن استخدامها اقتصادياً ضد أعدائها. ففي الوطن العربي ثلاث مناطق رئيسية تحتوي على رواسب ضخمة من البترول وهي: (١) منطقة الخليج العربي (٢) منطقة خليج السويس والصحراء الغربية في الجمهورية العربية المتحدة (٣) ومنطقة شمال افريقيا العربية (ليبيا والجزائر). وتحوي هذه المناطق الثلاث فيما بينها ما لا يقل عن ٥٨,٥ بالمئة من احتياطي البترول الموجود في العالم والذي من المؤكد إمكانية إخراجه بالطرق العادية المعروفة في صناعة البترول في الوقت الحاضر مع العلم بأن نسبة البترول الذي يمكن استخراجه بالطرق الفنية لا تزيد في المتوسط عن ٣٠ بالمئة من الكميات الموجودة فعلاً في باطن الأرض. وعليه فإن أي تحسن في طرق استخراج البترول سيزيد من كميات البترول التي يمكن للوطن العربي إنتاجها. ويقدّر علماء الجيولوجيا أن المناطق البترولية الحالية في الوطن العربي والمناطق المحيطة بها قد تحتوي على أكثر من ٧٠ بالمئة مما قد يكون موجوداً من الرواسب البترولية في الكرة الأرضية. وهذا مستمد من الزيادة الكبيرة في الاحتياطي التي تحدث في الوطن العربي سنوياً بالنسبة لما يحدث في المناطق الأخرى المنتجة والمصدرة للبترول، كما يتضح ذلك من الجدول رقم (١).

ورواسب البترول العربي على العموم توجد في أراض صحراوية لا تبعد كثيراً عن البحار. وحتى عندما تكون بعض المناطق بعيدة عن البحر (مثل حقول الجزائر وبعض الحقول الليبية) فإن هذه المناطق قريبة من الأسواق، مما يعطي لهذه الرواسب ميزة إيصالها إلى الأسواق بأقل تكلفة. كما أن الحقول العربية تمتاز بسهولة إخراج البترول منها ووجود ضغط طبيعي كبير في جوف الأرض يدفع البترول دفعاً ذاتياً إلى السطح مما يخفض مصاريف الإنتاج ويزيد من أرباح الشركات العاملة في الصناعة. والدراسات العلمية التي نشرت عن تكلفة العثور على البترول وحفر الآبار وإعدادها للإنتاج وكذلك تكلفة الإنتاج نفسه أثبتت أن المنطقة العربية في الخليج العربي هي أقل تكلفة من أي مكان آخر في العالم. والجدول رقم (٢) يمثل تكلفة الإنتاج في بعض البلاد العربية وإيران والولايات المتحدة الأمريكية وكندا ومنطقة البحر الكاريبي (فنزويلا، كولومبيا، ترينيداد) والاتحاد السوفياتي.

الجدول رقم (١)

الاحتياطي والإنتاج في أهم أربع مناطق بترولية في العالم خلال الفترة من سنة ١٩٦٣ لغاية ١٩٦٦ والنسبة المئوية للزيادة في كل منها

المنطقة	١٩٦٣		١٩٦٤				١٩٦٥				١٩٦٦				مجموع الإنتاج خلال الفترة من ١٩٦٤ ـ ١٩٦٦ (بآلاف البراميل)	نسبة الزيادة في الاحتياطي عام ١٩٦٦ عن عام ١٩٦٣ (بلايين البراميل)
	الاحتياطي (بلايين البراميل)	الإنتاج السنوي (بآلاف البراميل)	الاحتياطي (بلايين البراميل)	الزيادة المئوية	الإنتاج السنوي (بآلاف البراميل)	الزيادة المئوية	الاحتياطي (بلايين البراميل)	الزيادة المئوية	الإنتاج السنوي (بآلاف البراميل)	الزيادة المئوية	الاحتياطي (بلايين البراميل)	الزيادة المئوية	الإنتاج السنوي (بآلاف البراميل)	الزيادة المئوية		
روسيا	٢٨,٠٠	١,٦٤٢,٥٠٠	٢٩,٢٥	٤,٤٩	١,٧٠٠,٩٠٠	٤,٣٥	٣٢,٠٠	٩,٠٤	١,٩٢٧,٢٠٠	١٣,٣٠	٣٢,٥٠	١,٥٦	٢,١٥٣,٨٦٥	١١,٧٦	٥,٧٨١,٩٦٥	٤,٥٠
فنزويلا	١٧,٠٠	١,١٨٤,٧٩٠	١٧,٠٠	—	١,٢٣٤,٤٣٠	٤,١٩	١٧,٢٥	١,٤٧	١,٢٦٢,١٧٠	٢,٢٥	١٧,٤٠	٠,٨٧	١,٢٢٢,٠٢٠	٣,١٨-	٣,٧١٨,٦٢٠	٠,٤٠
الولايات المتحدة الأمريكية	٣٤,٣٠	٢,٧٥١,٠٠٥	٣٤,٤٩	٠,٥٥	٢,٧٨٨,٦٠٠	١,٣٧	٣٥,٤٠	٢,٦٤	٢,٨٢٩,٨٤٥	١,٤٨	٣٧,١٦	٤,٩٧	٣,٠٢٩,٧٦٥	٧,٠٧	٨,٦٤٨,٣٠٠	٢,٨٦
البلاد العربية كما مبين أدناه	١٨٣,٤٤	٢,٢٧١,٣٩٥	١٨٨,٩٥	٢,٨٦	٢,٦٥٦,٨٣٥	١٤,٥٠	١٩٠,٥٣	٠,٨٤	٢,٩٦٨,١٨٠	١١,٧٢	٢٢٤,٠٥	١٧,٥٩	٣,٣٨٧,٩٣٠	١٤,١٤	٩,٠١٢,٩٤٥	٤٠,٣٦
أبو ظبي	٧,٥٠	١٧,٨٨٥	٧,٧٠	٠,٠٣	٦٧,٥٢٥	٢٧٧,٥٥	١٠,٠٠	٢٩,٨٧	١٠٣,٦٦٠	٥٣,٥٥	١٢,٥٠	٢٥,٠٠	١٣٠,٣٠٥	٢٥,٧٠	٣٠١,٤٩٠	
البحرين	٠,٢٤	١٦,٤٢٥	٠,٢٥	٠,٠٤	١٧,٨٨٥	٨,٨٨	٠,٢٣	٠,٠٨	٢٠,٤٤٠	١٤,٢٨	٠,٢٠	٠,١٣-	٢٢,٢٦٥	٨,٩٢	٦٠,٥٩٠	
العراق	٢٥,٢٥	٤٠٨,٨٠٠	٢٥,٠٠	٠,١٩-	٤٤٧,٤٩٠	٩,٤٦	٢٥,٠٠	—	٤٦٦,١٠٥	٤,١٦	٢٤,٠٠	٤,٠٠	٥٠٤,٤٣٠	٨,٢٢	١,٤١٨,٠٢٥	
الكويت	٦٣,٥٠	٧٠٤,٤٥٠	٦٣,٠٠	٠,٠٨-	٧٧٣,٨٠٠	٩,٨٤	٦٢,٥٠	٠,٧٩-	٧٩١,٦٨٥	٢,٣١	٦٨,٧٠	٩,٩٢	٨١٣,٢٢٠	٢,٧٢	٢,٣٧٨,٧٠٥	
المنطقة المحايدة	١٠,٠٠	١١١,٦٩٠	١٢,٥٠	٢٥,٠٠	١٣٦,٥١٠	٢٥,٠٠	١٢,٤٠	٠,٠١-	١٢٧,٧٥٠	٦,٤٢-	١٣,٠٠	٤,٨٤	١٥١,٨٤٠	١٨,٨٦	٤١٦,١٠٠	
قطر	٢,٩٥	٧٠,٤٤٥	٣,٥٠	١٨,٠٠	٨٠,٣٠٠	١٣,٩٩	٣,٠٠	١٤,٢٨-	٧٨,٤٧٥	٢,٢٧-	٤,٠٠	٣٣,٣٢	١٠٣,٢٩٥	٣١,٦٣	٢٦٢,٠٧٠	
المملكة العربية السعودية	٦٠,٠٠	٥٨٦,٩٢٠	٦٠,٥٠	٠,٨٣	٦١٨,٦٧٥	٥,٤١	٦٠,٠٠	٠,٨٢-	٧٢٨,٥٤٠	١٧,٧٦	٧٤,٤٠	٢٤,٠٠	٨٦٦,٥١٠	١٨,٩٤	٢,٢١٣,٧٢٥	
الجزائر	٧,٠٠	١٨٣,٢٣٠	٧,٥٠	٧,٠١	٢٠١,٤٨٠	٩,٩٦	٧,٤٠	١,٣٣-	١٩٩,٢٩٠	١٠,٨٦-	٧,٢٥	٢,٠٣-	٢٥٨,٧٨٥	٢٩,٨٥	٦٥٩,٥٥٥	
ليبيا	٧,٠٠	١٧١,٥٥٠	٩,٠٠	٢٨,٠٥	٣١٣,١٧٠	٨٢,٥٥	١٠,٠٠	١١,١١	٤٥٢,٢٣٥	٤٤,٤٠	٢٠,٠٠	١٠٠,٠٠	٥٣٧,٢٨٠	١٨,٨٠	١,٣٠٢,٦٨٥	
المجموع	١٨٣,٤٤	٢,٢٧١,٣٩٥	١٨٨,٩٥		٢,٦٥٦,٨٣٥		١٩٠,٥٣		٢,٩٦٨,١٨٠		٢٢٤,٠٥		٣,٣٨٧,٩٣٠		٩,٠١٢,٩٤٥	

تكلفة الإنتاج للبرميل الواحد في بعض مناطق العالم

البلد	تكلفة إنتاج البرميل الواحد (بالسنت الأمريكي)
الكويت[(١)]	٦
المملكة العربية السعودية[(١)]	٨ ـ ٩
إيران[(١)]	١٤
فنزويلا[(٢)]	٦٢
الولايات المتحدة الأمريكية[(٢)]	١٥١
كندا[(٣)]	١٣٣
الاتحاد السوفياتي	تختلف التكلفة من منطقة لأخرى وأقلها ٣٤ سنتاً للبرميل في بعض المناطق بينما أعلاها ٣٩٤ سنتاً للبرميل في مناطق أخرى

المصادر:

(١) كما جاء في تصريح جون واردر (John Worder)، رئيس مجموعة شركات الكونسورتيوم العاملة في إيران، والمنشور في نشرة: *Platt's Oilgram News Service* (26 May 1967).

(٢) دراسة البروفيسور أدلمان في مجلة: *Petroleum Press Service* (May 1966).

(٣) مجلة: *Oil Week* (20 February 1967).

وقد نتج عن قلة تكلفة الإنتاج ارتفاع في أرباح شركات البترول العاملة في الوطن العربي. وقد قامت إحدى المؤسسات الأمريكية بطلب من منظمة البلدان المصدِّرة للبترول (أوبك) بدراسة لمقارنة أرباح الشركات العاملة في الوطن العربي والبلاد الأعضاء في المنظمة. وقد أظهرت الدراسة حقائق مذهلة عما تجمعه الشركات من أرباح على الأموال التي توظفها في بلادنا. وفيما يلي بعض الأمثلة عن هذه الأرباح في بعض المناطق المختلفة وفي أوروبا الغربية:

النسبة المئوية للربح على رأس المال الموظف في عمليات الإنتاج في بعض بلاد الشرق الأوسط وفنزويلا في الفترة ما بين ١٩٥٦ ـ ١٩٦٠

البلد	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	متوسط الخمس سنوات
إيران	٦٣	٧٨	٧٧	٦٨	٦٩	٧١
العراق	٦٥	٣٦	٦٨	٦٥	٧٥	٦٢
قطر	١٠٣	١٣٠	١٥٠	١١٠	٨٣	١١٤
المملكة العربية السعودية	٥٩	٥٨	٥٧	٦٢	٧١	٦١
فنزويلا	٢٩	٣٢	١٧	١٣	١٢	٢٠

النسبة المئوية للأرباح على الأموال الأمريكية الموظفة
في صناعة البترول في بعض بلدان أوروبا الغربية

البلد الذي وظف فيه المال	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	النسبة المئوية للأرباح على الأموال الموظفة معدل ٣ سنوات
بلجيكا ولوكسمبورغ	٥,٩	٧,٥	١,٩	٥,١
فرنسا	٩,٤	٤,١	١٢,٣	٨,٦
المانيا	- ١,٢	- ٠,٥	٣,١	٠,٥
ايطاليا	- ١,٥	٥,٠	٤,٦	٢,٧
الدانمارك	٤,٣	١٦,٠	٣,١	- ٤,٩
السويد	- ٤,١	- ٢,٠	-٣,٣	- ٣,١
سويسرا	- ١٤,٣	- ١٦,٧	-٣٣,٣	- ٢١,٤
المملكة المتحدة	٢٣,٩	٢٣,٩	٩,٧	١٩,١
إجمالي أوروبا الغربية	٨,٠	٨,٢	٥,٣	٧,٢

المصدر: تقارير لمنظمة الدول المصدرة للبترول.

كما أن قسم الطاقة في بنك تشيز مانهاتن الأمريكي قد قام بدراسة عن الأموال الموظفة في صناعة البترول في العالم أثبت فيها أن مجموع الأموال التي تم توظيفها في صناعة البترول في العالم حتى نهاية عام ١٩٦٥ بلغت (١٤٤,٤) بليون دولار، كان نصيب منطقة الشرق الأوسط (أي البلاد العربية وإيران) منها (٥٣٥٠) مليون دولار. كما أن الأموال التي وظِّفت في صناعة البترول في افريقيا بلغت ٤٥٥٠ مليون دولار. وجاء في التقرير أيضاً أن صافي الأموال الموظفة حتى نهاية عام ١٩٦٥ كانت (٢٧٧٥) مليون دولار في الشرق الأوسط (البلاد العربية وإيران) و٣١٠٠ مليون دولار في المنطقة الافريقية، وهذه تشمل بلاد افريقيا الغربية بجانب البلاد العربية في شمال افريقيا (وهي الجمهورية العربية المتحدة وليبيا والجزائر). ولو أننا أخذنا نسبة صافي أرباح الشركات في البلاد العربية في عام ١٩٦٥ إلى صافي الأموال الموظفة في البلاد العربية وحدها لوجدنا أن صافي الأموال الموظفة في الوطن العربي (منطقة الخليج العربي) كانت ٢١٦٤,٥ مليون دولار بينما كانت أرباح الشركات من البلاد العربية في هذه المنطقة في الفترة المذكورة (١٧٦٣) مليون دولار، أي ان نسبة العائد الصافي على استثمارات هذه الشركات في البلاد العربية الواقعة على الخليج العربي كانت (٨١,٤٥ بالمئة) في عام ١٩٦٥.

أسواق البترول العربي

تصدِّر معظم الكميات المنتجة من البترول العربي إلى بلدان أوروبا الغربية، الولايات المتحدة، وكندا واليابان وبعض بلاد افريقيا وآسيا واستراليا.

غرب أوروبا: بلغ مجموع ما استوردته بلدان غرب أوروبا من المواد البترولية في عام ١٩٦٦ من جميع المناطق المصدرة للبترول ٨,٥٠٠,٠٠٠ برميل[١] في اليوم الواحد، استوردت منها من البلاد العربية ٥,٥٧٠,٠٠٠ برميل في اليوم الواحد، وهذا يعادل ٦٥,٥ بالمئة من مجموع وارداتها من المواد البترولية. أما البلاد الأخرى التي تمدها بالبترول بجانب البلاد العربية فهي: إيران: وقد صدرت لأوروبا الغربية حوالى ٦٧١,٩٢٨ برميل في اليوم أو ما يعادل ٧,٩ بالمئة من واردات هذه المنطقة. ومنطقة البحر الكاريبي (فنزويلا): وكان معدل ما صدرته من البترول الخام إلى أوروبا الغربية عام ١٩٦٦ حوالى ٨٠٠,٠٠٠ برميل في اليوم أو ما يعادل ٩,٤ بالمئة من مجموع وارداته. ثم الاتحاد السوفياتي: ويصدر إلى أوروبا الغربية ٦٩٤,٠٠٠ برميل في اليوم، وهذا يعادل ٨,١ بالمئة من مجموع وارداته. ثم منطقة غرب افريقيا، وبشكل خاص اتحاد نيجيريا: ويصدر إلى أوروبا الغربية ٣٨٣,٣٠٠ برميل في اليوم أو ما يعادل ٤,٥ بالمئة من مجموع الواردات.

وقد ذكرت نشرة **بتروليوم إنتلجنس ويكلي** بعددها الصادر في ١٩/ ١/ ١٩٦٧ أن من بين ١٢ دولة تعتمد اعتماداً كبيراً على البترول كمصدر للطاقة فإن ٩ دول منها تستورد أكثر من ٦٠ بالمئة من احتياجاتها البترولية من البلاد العربية، كما يتضح من الجدول رقم (٢).

إن أوروبا الغربية وهي أهم البلاد التي تستورد البترول العربي قد ربطت اقتصادياتها وصناعتها بالطاقة الرخيصة من البترول التي تحصل عليها من الوطن العربي.

فبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية أخذت هذه البلاد تزيد من اعتمادها على مصادر البترول العربية زيادة كبيرة. فقد كان استهلاك أوروبا الغربية عام ١٩٥١ حوالى ١,٤٨٠,٠٠٠ برميل في اليوم وأصبح في عام ١٩٦٦: ٨,٥٠٠,٠٠٠ برميل معظمها يأتي من البلاد العربية كما بيَّنا.

وكذلك فعلت اليابان. فقد كانت تستهلك في عام ١٩٥١: ٨٠,٠٠٠ برميل في اليوم وأصبحت تستهلك عام ١٩٦٦: ١,٧٠٠,٠٠٠ برميل في اليوم تستورد منها من الوطن العربي وحده ١,٠٤٦,٠٠٠ برميل في اليوم الواحد.

أما كندا فإنها تستورد ٤١٧,٠٠٠ برميل في اليوم منها: ٨٧,٠٠٠ برميل من البلاد العربية.

أما فيما يتعلق بواردات الولايات المتحدة الأمريكية من البترول العربي فإننا سنشير إليها فيما بعد.

---

(١) البرميل يعادل ٤٢ غالون أمريكي والطن يعادل ٧,٤ برميل تقريباً.

الجدول رقم (٢)

تصدير البترول اليومي عام ١٩٦٦ إلى ١٢ دولة من أهم الدول المستوردة للبترول في العالم مع بيان كمية استيراد كل بلد منها مقدرة بآلاف البراميل يومياً ونسبة استيرادها من البترول العربي

البلد المستورد	المملكة العربية السعودية	الكويت	العراق	ليبيا	الجزائر	الجمهورية العربية المتحدة قطر، أبو ظبي	مجموع ما استورد من البلاد العربية	مجموع الكميات المستوردة يومياً	نسبة ما استورد من البلاد العربية إلى مجموع الاستيراد (بالمئة)
إيطاليا	٣٤٠	٥٣٦	١٧٢	١٧٢	٣٢	٥٠	١,٣٠٢	١,٥٨٤	٨٢,٢
المملكة المتحدة	١٣٠	٣١٤	٢٠٨	٢٠٠	٣٢	٨٨	٩٧٢	١,٤٠٨	٦٩,٠
ألمانيا الغربية	١٨٢	٤٠	٨٠	٥٢٦	٩٢	٧٦	٩٩٦	١,٣٥٤	٧٣,٦
فرنسا	٦٢	١٦٨	٢٠٨	١٤٦	٣٧٠	٩٠	١,٠٤٤	١,٢٦٠	٨٢,٩
هولندا	١٤٥	١٣٠	٨٨	١٠٤	٤	٢٥	٤٩٦	٥٩٩	٨٢,٨
اسبانيا	١٣٠	٣٤	٤٢	٥٤	٦	—	٢٦٦	٣٢٦	٨١,٦
بلجيكا	٣٢	٦١	٣٤	٣٣	٥	٦	١٩١	٣٢٧	٥٨,٤
اليابان	٤٣٥	٤٩٢	٩٢	—	—	٢٧	١,٠٤٦	١,٧٠١	٦١,٥
استراليا	٨٠	٦١	٢٢	—	—	٣٥	١٩٨	٣٢٢	٦١,٥
الهند	٥٣	٣٨	—	—	—	—	٩١	١٤٩	٦١,١
البرازيل	٤٤	٢٦	٤١	—	—	—	١١١	٢٢٧	٤٨,٩
الأرجنتين	٢	—	١١	—	٧	—	٢٠	٧١	٢٨,٢

المصدر: *Petroleum Intelligence Weekly* (19 January 1967).

كيف يمكن استخدام البترول كسلاح في معركتنا مع الاستعمار والصهيونية

إن أشد الدول عداوة للأمة العربية هي أكثرها اعتماداً بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على مصادر الثروة البترولية العربية. وسنسجل على الصفحات التالية ما تستهلكه كل دولة من هذه الدول من المواد البترولية ونسبة ما تستورده من البلاد العربية.

١ ـ الولايات المتحدة الأمريكية

إن الولايات المتحدة الأمريكية هي التي أصرت على أن إسرائيل التي ساهمت في خلقها قد وجدت لتبقى وهي التي أمدتها بالعتاد والسلاح والأموال وشجعتها على العدوان وصرحت مراراً وتكراراً أن من ضمن مهام الأسطول السادس في البحر الأبيض المتوسط حماية إسرائيل والتأكد من بقائها. والولايات المتحدة الأمريكية التي تفاخر بعدائها للعرب وللأمة العربية تملك عن طريق شركاتها التي أصرت على إدخالها إلى المنطقة بعد الحرب العالمية الأولى مستخدمة سياسة الباب المفتوح، حوالى ٥٧,٦ بالمئة من مجموع الامتيازات في الوطن العربي، أي أنها تسيطر على ٥٧,٦ بالمئة من مجموع احتياطي وإنتاج البترول العربي في منطقة الخليج العربي الذي بلغ في هذه المنطقة وحدها في الخمسة الأشهر الأولى من هذا العام ٧,٥١٨,٠٠٠ برميل في اليوم. كما أن صافي أرباح هذه الشركات من البلاد العربية في منطقة الخليج العربي وحدها قد بلغت ١٠١٥,٥ مليون دولار في عام ١٩٦٥. وهذا كله من عمليات الإنتاج ولا يدخل ضمنه الأرباح التي تجمع من عمليات النقل والتكرير والتسويق. والولايات المتحدة الأمريكية طبقاً لإحصائيات عام ١٩٦٦ تستهلك ١١,٨٢٢,٠٠٠ برميل في اليوم الواحد تنتج منها محلياً ٩,٦١٠,٠٠٠ برميل في اليوم وتستورد حوالى ٢,٢٠٠,٠٠٠ برميل في اليوم. والولايات المتحدة الأمريكية لا تستورد من البلاد العربية استيراداً مباشراً إلى أراضي الولايات المتحدة نفسها إلا ٣١٢,٠٠٠ برميل في اليوم الواحد. وهذه كميات صغيرة لا يمكن معها اعتبار السوق الأمريكي الواقع في القارة الأمريكية سوقاً ذا أهمية بالنسبة للوطن العربي. والشركات الأمريكية العاملة في الوطن العربي ترسل معظم البترول الذي تنتجه إلى أوروبا الغربية واليابان وبعض بلاد آسيا وافريقيا وكذلك استراليا. ولكن القوى الحربية الأمريكية فيما وراء البحار تعتمد اعتماداً كبيراً على مصادر البترول العربي في منطقة الخليج العربي، حيث تأخذ البترول على شكل مواد خام تكرره خارج المنطقة كما أنها تأخذه على شكل مواد بترولية مكررة. وطبقاً للعقود المبرمة بينها وبين الشركات الأمريكية العاملة في منطقة الخليج العربي فإنها تأخذ كميات بترولية مكررة من معامل الشركات في تلك المنطقة كمعامل التكرير في رأس تنورة في السعودية ومعمل شركة بترول البحرين في جزيرة البحرين. وهي تحصل على هذه المواد البترولية بأسعار مخفضة عن الأسعار المعلنة. وفيما يلي ملخص لما نشرته وزارة الدفاع الأمريكية عن الأثر الذي

ستتركه مقاطعة البلاد العربية للولايات المتحدة الأمريكية وقواتها وقواعدها فيما وراء البحار على المجهود الحربي الأمريكي:

«قدرت وزارة الدفاع الأمريكية النفقات الإضافية التي تعتقد أنها ستتكبدها زيادة على ما تصرفه حالياً لتأمين المنتجات البترولية اللازمة للقوات الأمريكية إذا ما انقطع ما تأخذه من الشرق الأوسط بما مجموعه (٢١) مليون دولار شهرياً.

ويبلغ مجموع كميات البترول التي تحتاجها الولايات المتحدة للأغراض العسكرية حوالى (٤٠٠) مليون برميل في العام تكلف (١,٤) بليون دولار، وتبلغ حاجيات النشاط الحربي الأمريكي في جنوب شرقي آسيا من المواد البترولية بحوالى ١٢٠ مليون برميل في السنة أو ٣٢٨,٧٦٧ برميلاً في اليوم. وتقدر نفقات تأمينها بمبلغ (٢٤٠) مليون دولار سنوياً. ويؤمَّن ٦٥ بالمئة منها من منطقة الخليج العربي.

وتبلغ كميات البترول المخزونة لحساب وزارة الدفاع في منطقة المحيط الهادي أكثر من (١٧) مليون برميل. أما في أوروبا فيبلغ مجموع البترول المخزون لصالح وزارة الدفاع الأمريكية ما يكفي الاحتياجات العسكرية خلال فترة تتراوح بين ٦ إلى ١٠ أشهر.

وقبل أن تبدأ أزمة الشرق الأوسط كان الجيش الأمريكي يحصل على ٦,٥ مليون برميل في الشهر من معامل تكرير الخليج العربي لشحنها إلى جنوب شرق آسيا. وسيصبح من الضروري تأمين الكميات التي توقف الشرق الأوسط عن تصديرها من معامل التكرير الواقعة على خليج المكسيك والشاطئ الغربي للولايات المتحدة وفي منطقة البحر الكاريبي.

ونظراً لأن معامل التكرير هذه تقع على مسافات أبعد عن مراكز العمليات الحربية في فيتنام فإن من الضروري استخدام (٣٥) ناقلة أخرى بالإضافة إلى (٢٥) ناقلة تعمل الآن بين الخليج العربي وجنوب شرق آسيا في نقل المنتجات اللازمة للجيش الأمريكي في فيتنام. وتعتقد مصادر وزارة الدفاع أن من الممكن تأمين هذه الناقلات الإضافية ولكن ذلك يستدعي بالطبع تكاليف إضافية».

وقد أخذنا هذه المعلومات عن نشرة «بلات اويل غرام» بتاريخ ٩ حزيران (يونيو) ١٩٦٧. ومن هذه الحقائق يظهر لنا بوضوح أن أشد أعدائنا ضراوة هم أكثرهم استفادة من مواردنا الطبيعية وهم أكثر من يتضرر إذا ما قاطعناهم مقاطعة اقتصادية محكمة.

ونود أن نبينّ هنا بأن أهمية البترول العربي للولايات المتحدة الأمريكية ليست مستمدة أساساً من الكميات التي تستوردها منه في الوقت الحاضر وإنما لكون هذا المصدر الغزير من البترول الذي تسيطر عليه الشركات الأمريكية يعتبر ضمانة هامة لتأمين متطلبات الولايات المتحدة من البترول في المستقبل، نظراً لأن الولايات المتحدة مهددة في المستقبل بنقص كبير في المواد البترولية. وقد حذر من هذه النتيجة المستر جون هـ. ليشبلو (John H. Lichtblau) مدير قسم الأبحاث بمركز أبحاث صناعة البترول في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك في بحث نشره المركز مؤخراً ونقلت

ملخصه جريدة **الفايننشال تايمز** بعددها الصادر في ٢١ شباط (فبراير) ١٩٦٧. ويقول الباحث ان زيادة الاستهلاك السنوي في الولايات المتحدة الأمريكية للمواد البترولية في الخمس عشرة سنة القادمة ستكون بمعدل ٢,٧ في المائة سنوياً (٦٥ ـ ١٩٨٠). وهذا يقتضي زيادة الإنتاج من الحقول الأمريكية بحيث يصبح معدل الإنتاج اليومي في عام ١٩٨٠ (١٣,٢) مليون برميل. وكان معدل الإنتاج في الولايات المتحدة ٨,٩ مليون برميل في اليوم الواحد في عام ١٩٦٥. وهذا يعني زيادة في معدل الإنتاج اليومي قدرها ٤٨ في المائة. وللوصول إلى هذا المستوى من الإنتاج فإن على الولايات المتحدة الأمريكية أن تنتج في هذه الفترة (٦١) ألف مليون برميل (٦١ بليون برميل). ويقتضي هذا اكتشاف رواسب بترولية في الخمس عشرة سنة القادمة قدرها ٧٩ ألف مليون برميل (٧٩ بليون برميل) للاحتفاظ بمستوى نسبة الإنتاج السنوي إلى الاحتياطي الحالي وهو ١:١٢. وتعادل هذه الكمية الكبيرة من الرواسب البترولية التي يتحتم العثور عليها أكثر من ٥١ في المائة من مجموع الرواسب البترولية التي تم العثور عليها في الخمس عشرة سنة الماضية، وتعادل أيضاً ثلثي (⅔) كل الكميات التي اكتشفت في الولايات المتحدة الأمريكية منذ مائة وست سنوات، أي منذ قيام صناعة البترول في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٨٥٨.

ويعتقد الباحث أيضاً أنه يمكن زيادة الإنتاج من الحقول الأمريكية الحالية التي لا تنتج حالياً أكثر من ٢٥ بالمئة من طاقتها، كما يرى أنه لا بد من الاستمرار بحفر ٤٢ ألف بئر كل عام طيلة الخمس عشرة سنة القادمة وأن تكلفة حفر البئر الواحدة ستبلغ حوالى ٥٨ ألف دولار، وهي تكلف الآن حوالى ٥٠ ألف دولار، كما أن الولايات المتحدة ستضطر لصرف ٢٤٠٠ ألف مليون دولار على أعمال الحفر بدلاً من ١٧٠٠ مليون دولار التي تصرفها سنوياً في الوقت الحاضر.

معنى كل هذا الكلام أن الولايات المتحدة الأمريكية قد لا تستطيع اكتشاف هذه الكميات الكبيرة التي تحتاجها. وكل الدلائل تشير إلى أنه من المشكوك فيه اكتشاف هذه الكميات الكبيرة. فنتائج الحفريات الأخيرة في الولايات المتحدة الأمريكية تظهر بجلاء عدم وجود رواسب بترولية جديدة ذات أهمية. وكل الزيادات البسيطة في الاحتياطي التي تظهر سنوياً هي نتيجة تقدير جديد لاحتياطي الحقول القديمة. وعلى هذا الأساس، وبما أن معظم الاحتياطي البترولي الموجود خارج الولايات المتحدة الأمريكية يضمه الوطن العربي فإن إبقاء هذا البترول تحت إشراف الشركات الأمريكية يكون ضمانة واضحة لتأمين إمدادات أمريكا من البترول في المستقبل.

٢ ـ المملكة المتحدة

إن بريطانيا التي أنشأت دولة إسرائيل وساعدتها على البقاء لكي تكون قاعدة وأداة للإضرار بالأمة العربية هي الدولة الثانية التي تستفيد فائدة كبرى من مواردنا

الطبيعية. فقد حصل المستعمرون الإنكليز، بسيطرتهم على مناطق الخليج في الماضي وبعض أجزائه في الوقت الحاضر، على شروط للامتيازات البترولية كتبوها بأنفسهم حيث كانوا يملون الشروط إملاءً على الحكام. وكانت اتفاقيات الحماية تفرض على هؤلاء المشايخ أن يقبلوا ما ينصح به رجال الحكومة البريطانية. لهذا جاءت جميع الامتيازات البترولية التي عقدت في الماضي والتي لا زالت آثارها باقية في الوقت الحاضر في صالح الاستعمار الإنكليزي. والمملكة المتحدة تملك ٢٨,٩ بالمئة من امتيازات البترول في منطقة الخليج العربي ممثلة فيما تملكه شركة البترول البريطانية التي تملك الحكومة البريطانية نفسها ٤٩,٨ بالمئة من أسهمها وكذلك نصيب الجانب البريطاني البالغ قدره ٤٠ بالمئة من أسهم مجموعة شركات رويال دوتش شل الهولندية الإنكليزية، وتسيطر انكلترا بما تملكه من وسائل الإنتاج في الوطن العربي على ٢٨,٩ بالمئة من مجموع إنتاج البترول العربي في منطقة الخليج البالغ ٧,٥٠٠,٠٠٠ برميل في اليوم. وتستورد الجزر البريطانية نفسها من البترول العربي ٩٧٢,٠٠٠ برميل في اليوم الواحد بينما يبلغ مجموع ما تستورده يومياً ١,٤٠٨,٠٠٠ برميل في اليوم يؤتى به من المصادر المبينة في الجدول رقم (٣)، أي ان ما تأخذه من الوطن العربي يمثل ٦٩ بالمئة من مجموع استيرادها. والجزر البريطانية تستهلك يومياً ١,٦٢٤,٠٠٠ برميل بما في ذلك الغاز الطبيعي، وتكرر ١,٧٣٦,٥٠٠ برميل يومياً. ولذا فإن لديها فائضاً من طاقة التكرير مقداره ٢٢٢,٣٠٠ برميل يومياً أو حوالى (٨١) مليون برميل سنوياً يصدر للخارج على شكل منتجات بترولية مكررة. كما أن أساطيلها في الشرق الأوسط وفي الشرق الأقصى تعتمد اعتماداً كبيراً على منشآت شركة البترول البريطانية التي تأخذ البترول من الوطن العربي وإيران. وتبلغ الأرباح الصافية لشركات البترول البريطانية في الوطن العربي من عملية الإنتاج فقط ٥٠٩,٥ مليون دولار في العام. كما أن كثيراً من البلدان العربية تضع الفائض من دخلها في البنوك والمؤسسات البريطانية. وبالإضافة إلى ذلك فإن البلاد العربية تستورد من بريطانيا والدول الغربية الأخرى بضائع مصنعة بمبالغ كبيرة، كما يتضح من الجدول رقم (٤).

٣ ـ المانيا الغربية

لقد ساعدت المانيا الغربية إسرائيل سراً وعلانية، وحكومتها لا تترك فرصة تمر إلا وتعلن تأييدها لإسرائيل ومساندتها لها. وتعتمد المانيا الغربية اعتماداً كبيراً جداً على موارد البترول العربي، فهي تستورد في اليوم ١,٣٥٤,٠٠٠ برميل تستورد منها من البلاد العربية ٩٩٦,٠٠٠ برميل يومياً والباقي تأتي به من روسيا ونيجيريا وفنزويلا وذلك على النحو المبين في الجدول رقم (٥). ويبلغ استهلاك المانيا الغربية ١,٧١٥,٠٠٠ برميل في اليوم وطاقتها التكريرية ١,٧٩٤,٠٠٠ برميل في اليوم.

الجدول رقم (٣)

استيراد المملكة المتحدة (انكلترا) من البترول الخام من المصادر المختلفة، وإجمالي قيمة هذا البترول واصلاً لندن لسنة ١٩٦٦

البلد المورد	الاستيراد السنوي			التكلفة للطن الواحد واصلاً ألمانيا الغربية (بالدولار)				إجمالي قيمة البترول المستورد (بملايين الدولارات)
	بآلاف البراميل	بآلاف الأطنان	النسبة المئوية للمجموع	السعر المعلن ٦ 1/4 بالمئة	أجور الشحن ATRS-63.29%	رسم قناة السويس	مجموع التكلفة للطن	
الكويت	١١٤,٦١٠	١٥,٣٨٣,٩	٢٢,٣	١١,٠٧٥	٣,٧٤٤	٠,٨٥	١٥,٦٦٩	٢٤١,١
المملكة العربية السعودية	٤٧,٤٥٠	٦,٣٦٩,١	٩,٢	١٢,٥٣٨	٣,٦٧١	٥,٨٥	١٧,٠٥٩	١٠٨,٦
العراق	٧٥,٩٢٠	١٠,١٩٠,٦	١٤,٨	١٢,٩٧٩	٣,٨٣٦	٠,٨٥	فاو: ١٧,٦٦٥	٦٠,٠
				١٤,٤١٨	٢,٢٠٣	—	طرابلس: ١٦,٦٢١	١١٢,٩
أبو ظبي، قطر والبحرين	٣٢,١٢٠	٤,٣١١,٤	٦,٣	١٢,٩٥٦	٣,٧٦٣	٠,٨٥	١٧,٥٦٩	٧٥,٧
ليبيا	٧٣,٠٠٠	٩,٧٩٨,٦	١٤,٢	١٥,٣٩٥	١,٧٦٢	—	١٧,١٥٧	١٦٨,١
الجزائر (بوجي)	١١,٦٨٠	١,٥٦٧,٨	٢,٢	١٦,٣٦٩	١,٤٨٧	—	١٧,٨٥٦	٢٨,٠
مجموع البلاد العربية	٣٥٤,٧٨٠	٤٧,٦٢١,٤	٦٩,٠			—		٧٩٤,٤
فنزويلا (٣١ ـ ٣١,٩)								
من ميناء كوردون	٦١,٦٨٥	٨,٢٧٩,٩	١٢	١٨,٩٩٧	٢,٤٢٣	—	٢١,٤٢٠	١٧٧,٣
نيجيريا	٥٦,٢٧٨	٧,٥٥٤,١	٩,٥				١٧,٠٥٩ (١)	١٢٨,٨
بلدان أخرى	٤١,١٧٧	٥,٥٢٧,١	٩,٥				١٩,٤٩٥ (٢)	١٠٧,٧
إجمالي استيراد المملكة المتحدة	٥١٣,٩٢٠	٦٨,٩٨٢,٥						١,٢٠٨,٢

(١) اعتبرنا قيمة الطن من البترول النيجيري واصلاً لندن معادلاً لقيمة الطن من البترول السعودي واصلاً لندن.

(٢) قدّرنا التكلفة هنا على أساس معدل تكلفة بترول الخليج العربي والبترول الفنزويلي واصلاً لندن.

المصادر: *Petroleum Intelligence Weekly* (19 June 1967), p. 7, and OECD, *Oil Statistics, 1965.*

الجدول رقم (٤)
قيمة صادرات البلدان العربية من البترول إلى مختلف الدول الغربية
وقيمة وارداتها من الدول الغربية المذكورة لعام ١٩٦٦ (بملايين الدولارات)

البلد	الولايات المتحدة الأمريكية		بريطانيا		فرنسا		إيطاليا		المانيا الغربية	
	قيمة البترول المستورد	قيمة صادراتها	قيمة البترول المستورد	قيمة صادراتها	قيمة البترول المستورد	قيمة صادراتها	قيمة البترول المستورد	قيمة صادراتها	قيمة البترول المستورد	قيمة صادراتها
المملكة العربية السعودية	٩٢,٢	١٣٤,٤	١٠٩,١	٥٧,٠	٥٥,٢	٢٢,٥	٢٤١,٢	٢٥,٥	١٤٠,٦	٤٠,٣
الكويت	٢٠,٢	٨٦,١	٢٤٥,٠	٧٢,١	١٤١,٨	—	٣٢١,١	٢١,٦	٢٨,٢	٣٠,٧
العراق	١٧,٦	٤٥,٦	١٧٧,٥	٧٢,٠	١٧٧,٥	—	١٢٣,٧	٢٣,٣	٦٤,٣	٥٧,٠
قطر، البحرين ومشيخات الخليج	٣٠,٤	٣٩,٦	٧٧,٠	٣٠,٦	٣٠,٤	—	١٥,٦	٥,٠	١,٠	٥,٠
ليبيا(١)	٥٨,٠	٥٤,٧	١٦٩,٤	٤٧,٥	١١٩,٤	١٦,٨	١٠٩,٣	٨١,٣	٤٠٠,٧	٣٢,٨
الجزائر(٢)	٣,٦	٨,٤	٧٨,٠	٢١,٦	٥٥٦,٨	٤٣٦,٨	٣٤,٨	٢٠,٤	٩٩,٦	٦٧,٢
المجموع	٢٢٢,٠	٣٦٨,٨	٨٥٦,٠	٣٠٠,٨	١٠٨١,١	٤٧٦,١	٨٤٥,٧	١٧٧,١	٧٣٤,٤	٢٣٣,٠

(١) إن قيمة الصادرات إلى ليبيا مقدّرة على أساس عام ١٩٦٥.
(٢) يدخل ضمن رقم صادرات الجزائر قيمة البترول والبضائع الأخرى.
المصدر: Economist Intelligence Unit.

الجدول رقم (٥)
استيراد المانيا الغربية من البترول الخام من المصادر المختلفة
وإجمالي قيمة هذا البترول واصلاً موانئ المانيا الغربية لسنة ١٩٦٦

البلد المورد	الاستيراد السنوي			التكلفة للطن الواحد واصلاً المانيا الغربية (بالدولار)				إجمالي قيمة البترول المستورد (بملايين الدولارات)
	بآلاف البراميل	بآلاف الأطنان	النسبة المئوية للمجموع	السعر المعلن ٦½ بالمئة	أجور الشحن ATRS-63.29%	رسم قناة السويس	مجموع التكلفة للطن	
الكويت	١٤,٦٠٠	١,٩٥٩,٧	٣,٠	١١,٠٧٥	٣,٨٧٢	٠,٨٥٠	١٥,٧٩٧	٣٠,٩
المملكة العربية السعودية	٦٦,٤٣٠	٨,٩١٦,٨	١٣,٥	١٢,٥٣٧	٣,٧٩٩	٠,٨٥٠	١٧,١٨٦	١٥٣,٣
العراق (طرابلس)	٢٩,٢٠٠	٣,٩١٩,٥	٥,٩	١٤,٤١٨	٢,٣١٣	—	١٦,٧٣١	٦٥,٦
أبو ظبي، قطر والبحرين	٢٧,٧٤٠	٣,٧٢٣,٥	٥,٦	١٢,٩٥٦	٣,٨١٨	٠,٨٥٠	١٦,٧٧٤	٦٢,٥
ليبيا	١٩١,٩٩٠	٢٥,٧٧٠,٥	٣٨,٨	١٥,٣٩٥	١,٩٢٧	—	١٧,٣٢٢	٤٤٦,٤
الجزائر	٣٣,٥٨٠	٤,٥٠٧,٤	٦,٨	١٦,٣٦٩	١,٦٥٢	—	١٨,٠٢١	٨١,٢
مجموع البلاد العربية	٣٦٣,٥٤٠	٤٨,٧٩٧,٤	٧٣,٦					٨٣٩,٩
فنزويلا ٣١ من ميناء كوردون	٢٨,٦٦٤	٣,٨٤٧,٥	٥,٨	١٨,٩٩٧	٢,٤٢٣		٢١,٤٢٠	٨٢,٤
بلدان أخرى	١٠٢,٠٠٦	١٣,٦٩٢,١	٢٠,٦				١٨,٦٠١(*)	٢٥٤,٧
إجمالي استيراد المانيا الغربية	٤٩٤,٢١٠	٦٦,٣٣٧,٠						١,١٧٧,٠

(*) قدّرنا التكلفة على أساس معدل تكلفة بترول الخليج وفنزويلا واصلاً غرب أوروبا.

٤ ـ إيطاليا

تعتمد إيطاليا اعتماداً كبيراً على موارد البترول العربي. وقد أقامت صناعة كبيرة للتكرير فيها تأتي بالبترول اللازم لها من البلاد العربية ومن بعض المصادر الأخرى كالاتحاد السوفياتي ومنطقة البحر الكاريبي. ولكن معظم ما تأخذه يأتي من الوطن العربي كما يتضح من الجدول رقم (٦). وتستورد إيطاليا من البترول الخام ١,٥٨٤,٠٠٠ برميل في اليوم وتستهلك ١,٢٠٠,٠٠٠ برميل في اليوم، وطاقتها التكريرية تبلغ ١,٧٧٠,٠٠٠ برميل في اليوم. والفرق بين الاستهلاك وطاقة التكرير هو منتجات مكررة تصدرها إلى معظم أنحاء العالم كمورد من موارد الدخل. وانقطاع البترول عن إيطاليا يشكل ضربة اقتصادية كبيرة لها حيث إن طاقة التكرير والاستهلاك فيها تتزايد ومواردها المحلية من الغاز الطبيعي أخذت تنفد مما جعلها تحاول الحصول على الغاز الطبيعي من كل مكان. كما أن ثرواتها الفحمية لا يعتد بها.

٥ ـ هولندا

تملك ٦٠ بالمئة من أسهم شركة رويال دوتش شل. وقد ذكر في بعض المنشورات أن عائلة روثشيلد تملك نسبة كبيرة من أسهم هذه الشركة كما جاء في كتاب فريدريك مورتون الخاص بهذه العائلة[٢].

وقد علمنا أن عائلة روثشيلد تبرعت للمجهود الحربي الإسرائيلي مؤخراً ببضعة ملايين من الدولارات. وهولندا تملك ٦٠ بالمئة من شركة شل المنتشرة في البلاد العربية والتي تأخذ جزءاً كبيراً من البترول العربي لأسواقها، كما أنها تستورد ٥٩٩,٠٠٠ برميل في اليوم وتستهلك ٥١٠,٠٠٠ برميل في اليوم وتكرر ٦٦٧,٤٠٠ برميل في اليوم. وتشكل أرباح هذه الشركة جزءاً كبيراً من دخل هولندا.

ويتبين من الجدول رقم (٢) الذي سبقت الإشارة إليه ومن الجداول رقم (٣)، (٥)، (٦)، (٧) مقدار استيراد بلدان أوروبا الغربية من البترول ونسبة ما تستورده كل منها من البترول العربي والفرق بين تكلفة البترول العربي واصلاً أوروبا وكذلك تكلفة البترول واصلاً أوروبا من المصادر الأخرى.

مما تقدم يتبين مدى اعتماد بلدان أوروبا الغربية على البترول العربي وقلة تكلفته بالنسبة للبترول من المصادر الأخرى. فإذا أردنا أن نستخدم البترول للضغط الاقتصادي على أوروبا الغربية لنرغمها على الاعتراف بحقوقنا المشروعة فإننا نقترح عدة خطوات يتوقف تنفيذ كل منها على ما يراه الساسة في البلاد العربية مناسباً للمصلحة العربية.

---

(٢) Frederic Morton, *The Rothschilds, a Family Portrait* (New York: Atheneum, 1962), p. 227.

الجدول رقم (٦)
استيراد ايطاليا من البترول الخام من المصادر المختلفة، وإجمالي قيمة هذا البترول واصلاً موانئ إيطاليا لسنة ١٩٦٦

البلد المورد	الاستيراد السنوي			التكلفة للطن الواحد واصلاً ايطاليا (بالدولار)				إجمالي قيمة البترول المستورد (بملايين الدولارات)
	بآلاف البراميل	بآلاف الأطنان	النسبة المئوية للمجموع	السعر المعلن $\frac{1}{2}$٦ بالمئة	أجور الشحن ATRS-63.29%	رسم قناة السويس	مجموع التكلفة للطن	
الكويت	١٩٥,٦٤٠	٢٦,٢٦٠,٤	٣٣,٨	١١,٠٧٥	٢,٥٧٠	٠,٨٥٠	١٤,٤٩٥	٣٨٠,٦
المملكة العربية السعودية	١٢٤,١٠٠	١٦,٦٥٧,٧	٢١,٥	١٢,٥٣٧	٢,٤٧٨	٠,٨٥٠	١٥,٨٦٥	٢٦٤,٣
العراق (طرابلس)	٦٢,٧٨٠	٨,٤٢٦,٨	١٠,٨	١٤,٤١٨	٠,٩٥٤	—	١٥,٣٧٢	١٢٩,٥
أبو ظبي، قطر والبحرين	١٨,٢٥٠	٢,٤٤٩,٧	٣,٢	١٢,٩٥٦	٢,٤٩٦	٠,٨٥٠	١٦,٣٠٢	٣٩,٩
ليبيا	٦٢,٧٨٠	٨,٤٢٦,٨	١٠,٨	١٥,٣٩٥	٠,٨٠٧	—	١٦,٢٠٢	١٣٦,٥
الجزائر	١١,٦٨٠	١,٥٦٧,٨	٢,١	١٦,٣٦٩	٠,٧١٦	—	١٧,٠٨٥	٢٦,٨
مجموع البلاد العربية	٤٧٥,٢٣٠	٦٣,٧٨٩,٢	٨٢,٢					٩٧٧,٦
فنزويلا ٣١ من ميناء كوردون	٦٨,٢٢٣	٩,١٥٧,٤	١١,٨	١٨,٩٩٧	٢,٧١٦		٢١,٧١٣	١٩٨,٨
بلدان أخرى	٣٤,٧٠٧	٤,٦٥٨,٦	٦,٠				(*)١٩,٠٠٧	٨٨,٥
إجمالي استيراد ايطاليا	٥٧٨,١٦٠	٧٧,٦٠٥,٢						١,٢٦٤,٩

(*) قدّرنا التكلفة على أساس معدل تكلفة بترول الخليج وفنزويلا واصلاً ايطاليا.

المصادر:

Petroleum Intelligence Weekly (19 June 1967), and OECD, Ibid.

الجدول رقم (٧)

استيراد فرنسا من البترول الخام من المصادر المختلفة، وإجمالي قيمة هذا البترول واصلاً موانئ فرنسا لسنة ١٩٦٦

البلد المورد	الاستيراد السنوي: بآلاف البراميل	الاستيراد السنوي: بآلاف الأطنان	الاستيراد السنوي: النسبة المئوية للمجموع	التكلفة للطن الواحد واصلاً فرنسا (بالدولار): السعر المعلن ٦ ½ بالمئة	التكلفة للطن الواحد واصلاً فرنسا (بالدولار): أجور الشحن ATRS-63.29%	التكلفة للطن الواحد واصلاً فرنسا (بالدولار): رسم قناة السويس	التكلفة للطن الواحد واصلاً فرنسا (بالدولار): مجموع التكلفة للطن	إجمالي قيمة البترول المستورد (بملايين الدولارات)
المملكة العربية السعودية	٦٢	٣,٠٥٠,٤	٤,٩	١٢,٥٣٧	٢,٧٧	٠,٨٥٠	١٦,١٥٧	٤٩,٣
الكويت	١٦٨	٨,٢٦٥,٦	١٣,٣	١١,٠٧٥	٢,٨٦	٠,٨٥٠	١٤,٧٨٥	١٢٢,٢
العراق (طرابلس)	٢٠٨	١٠,٢٣٣,٦	١٦,٥	١٤,٤١٨	١,٠٠	—	١٥,٤١٨	١٥٧,٨
ليبيا	١٤٦	٧,١٨٣,٢	١١,٦	١٥,٣٩٥	١,٩٨	—	١٧,٣٧٥	١٢٤,٨
الجزائر (بوجي)	٣٧٠	١٨,٢٠٤,٠	٢٩,٤	١٧,٥٠٧	٠,٧٠	—	١٨,٢٠٧	٣٣١,٥
أبو ظبي، قطر والبحرين	٩٠	٤,٤٢٨,٠	٧,١	١٢,٩٥٦	٢,٧٧	٠,٨٥٠	١٦,٥٧٦	٧٣,٤
مجموع البلاد العربية	١٠٤٤	٥١,٣٦٤,٨	٨٢,٨					٨٥٩,٠
فنزويلا ٣١ من ميناء كوردون	٥٧	٢,٨٠٤,٤	٤,٥	١٨,٩٩٧	٢,٤٢		٢١,٤١٧	٦٠,١
نيجيريا	٢٢	١,٠٨٢,٤	١,٨				(١)١٦,١٥٧	١٧,٥
بلدان أخرى	١٣٧	٦,٧٤٠,٤	١٠,٩				(٢)١٩,٨١٢	١٣٣,٥
إجمالي استيراد فرنسا	١٢٦٠	٦١,٩٩٢,٠						١,٠٧٠,١

إن معدل قيمة الطن من البترول العربي واصلاً فرنسا هو ١٦,٧٢ دولار، أما قيمة الطن من بترول فنزويلا واصلاً فرنسا فهو ٢١,٤١٧، أي بزيادة مقدارها ٤,٦٩٧ دولار في الطن الواحد، ويكون المبلغ الإضافي الذي تتحمله فرنسا لو استوردت من فنزويلا بدلاً من البلاد العربية ٥١,٣٦٤,٨ × ٤,٦٩٧ = ٢٤١,٣ مليون دولار.

(١) قدّرنا التكلفة على أساس تكلفة البترول السعودي واصلاً فرنسا.

(٢) قدرنا التكلفة على أساس معدل تكلفة الخليج العربي وفنزويلا.

المصادر: المصادر نفسها.

الخطـوات المقترحـة

أولاً: المقاطعة الاقتصادية وقطع البترول

وأول هذه الخطوات هي مقاطعة أوروبا الغربية اقتصادياً ومنع إرسال البترول العربي إليها من جميع البلاد العربية. وستكون النتيجة ما يلي:

أوروبا الغربية كما سبق أن ذكرنا تستورد ٨,٥٠٠,٠٠٠ برميل في اليوم منها ٥,٥٧٠,٠٠٠ برميل في اليوم من الوطن العربي، أي ٦٥,٥ بالمئة من مجموع استيرادها. أما الباقي وقدره حوالى ٣,٤٣٠,٠٠٠ برميل في اليوم فهو يأتي من إيران وفنزويلا والاتحاد السوفياتي ونيجيريا وبعض البلاد الأخرى حسب التفصيل الذي سبق أن بيناه، أي ان ما يمكن أن تحصل عليه من غير المصادر العربية هو حوالى ٣,٥ مليون برميل في اليوم الواحد. وهذا لا يشكل إلا ٣٤,٥ بالمئة من مجموع حاجياتها اليومية.

وقد قدمت عدة دراسات مؤخراً عن المدى والحدود التي يمكن ضمنها أن تزيد المصادر الأخرى من إنتاجها لتحل محل البترول العربي. وكانت معظم هذه الدراسات قد توصلت إلى نتيجة مؤداها أن المصادر الأخرى لن تستطيع زيادة إنتاجها إلا ضمن حدود ضيقة كما هو مبين أدناه: فإذا بدأنا بـ **فنزويلا**، وهي أكبر دولة مصدرة للبترول في العالم، فإن هذه البلاد لا تستطيع أن تزيد إنتاجها أكثر من ٣٠٠ ألف برميل في اليوم الواحد زيادة عما ترسله إلى أوروبا في الوقت الحاضر. وهذا تقدير واقعي وحقيقي على أساس أن فنزويلا لم تكن تمنح امتيازات جديدة في العشر السنوات الماضية، كما ان الامتيازات الحالية ستنتهي مدتها بعد ١٧ عاماً، ولهذا فإن الشركات هناك ليست لديها الوسائل الكافية لزيادة إنتاجها فوق النسبة المذكورة لأنها لم توظف أموالاً جديدة في الصناعة هناك لتزيد من طاقة إنتاجها. كما أن الحكومة المحلية في فنزويلا لا ترغب في زيادة مفاجئة في الإنتاج تكون من نتائجها إصابة الحقول بضرر لا يمكن معالجته بعد انتهاء الأزمة. وهكذا نرى أن فنزويلا لا تستطيع أن تقدم إلا جزءاً بسيطاً جداً من حاجة أوروبا للبترول مع العلم بأن فنزويلا هي أكبر دولة مصدرة للبترول في العالم. وقد بلغ معدل إنتاجها عام ١٩٦٦: ٣,٤٠٠,٠٠٠ برميل في اليوم وصادراتها ٣,١٧٠,٠٠٠ برميل في اليوم ومعظم صادراتها تذهب إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

أما المصدر الثاني الذي يمكن أن يصدر البترول لأوروبا الغربية فهو **نيجيريا** في

غرب أفريقيا. وهذه الدولة تنتج يومياً ٣٨٣,٠٠٠ برميل في اليوم، وتصدر معظمه لأوروبا الغربية. ونظراً للاضطرابات السائدة ومحاولة الانفصال التي يقوم بها الإقليم الشرقي من البلاد والذي تقع فيه معظم حقول البترول، فإن من المشكوك فيه أن تقدم نيجيريا أية مساعدة لأوروبا الغربية، بل على العكس فإن بعض المصادر تعتقد بأنه ربما كان للاضطرابات أثر على استمرار تدفق البترول بنسبته الحالية من نيجيريا إلى غرب أوروبا.

أما المصدر الثالث فهو إيران: ولنفرض أن إيران ستنتهز هذه الفرصة وستحاول زيادة إنتاجها إلا أن من المشكوك فيه أن تتمكن مهما حاولت أن تزيد إنتاجها في المدى القصير إلا بمقدار ١٠ بالمئة، حيث إن القاعدة التي تتبعها شركات البترول هي الاحتفاظ بطاقة احتياطية في الإنتاج تبلغ ١٠ بالمئة من الإنتاج اليومي لاستخدامها عند الضرورة. ومعنى هذا أن إيران تستطيع أن تزيد إنتاجها بحوالى ٢٠٠ ألف - ٣٠٠ ألف برميل في اليوم.

والمصدر الرابع الذي يمكن أن تلجأ إليه أوروبا الغربية هو **الاتحاد السوفياتي**: وهو يصدر الآن إلى أوروبا الغربية ٦٩٤,٠٠٠ برميل في اليوم الواحد ويبلغ مجموع صادراته إلى الدول الأخرى ٣١٤,٠٠٠ برميل في اليوم كما يتضح من الجدول رقم (٨). ومن المشكوك فيه في الوقت الحاضر أن يقدم الاتحاد السوفياتي على زيادة صادراته من البترول لأوروبا الغربية، حيث أعلنت الحكومة السوفياتية مؤخراً أكثر من مرة بأنها لن تنتهز هذه الفرصة وتحاول أن تحل محل البترول العربي في أسواقه. وبالرغم من هذه التصريحات التي نؤمن بصدقها إلا أن الاتحاد السوفياتي حتى لو حاول زيادة إنتاجه فلن يكون ذلك باستطاعته لأن كل الدلائل تشير إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج في الاتحاد السوفياتي وعدم وجود فائض في وسائل الإنتاج والتكرير وخطوط الأنابيب لزيادة صادراتها إلى الخارج مع ارتفاع تكلفة الإنتاج. والاتحاد السوفياتي إذا باع لأوروبا الشرقية فإنه يبيع لها بأسعار عالية تعكس ارتفاع تكلفة الإنتاج فيه. فقد بلغ سعر البترول المباع لأوروبا الشرقية في بعض الحالات أكثر من ٣ دولارات للبرميل بينما يضطر الاتحاد السوفياتي إذا باع لخارج المنطقة الشيوعية إلى منافسة الشركات وتخفيض أسعاره لاضطراره للحصول على عملات يمكنه استخدامها في شراء معدات يحتاج إليها. وهكذا فلن يستطيع الاتحاد السوفياتي أيضاً أن يزيد من صادراته كثيراً إلى أوروبا الغربية. وعليه فإن مقاطعة أوروبا الغربية وحجب البترول العربي عنها ستخلق أزمة حادة يجب على جميع السياسيين أن يدرسوها وأن يقرروا ما يرونه بشأنها.

الجدول رقم (٨)

صادرات الاتحاد السوفياتي ١٩٦٦

البلد المصدر إليه	آلاف البراميل سنوياً	آلاف الأطنان سنوياً
ايطاليا	٦٠,٥٩٠	٨,١٣٣
المانيا الغربية	٤٤,٥٣٠	٥,٩٧٧
فنلندا	٣٩,٧٨٥	٥,٣٤٠
فرنسا	٢٨,١٠٥	٣,٧٧٢
السويد	٢٤,٨٢٠	٣,٣٣٢
النمسا	١٢,٧٧٥	١,٧١٥
سويسرا	٩,٤٩٠	١,٢٧٤
بلدان أوروبية أخرى	٣٣,٢١٥	٤,٤٥٨
مجموع أوروبا الغربية	٢٥٣,٣١٠	٣٤,٠٠١
اليابان	٢٩,٢٠٠	٣,٩١٩
البرازيل	١٥,٦٩٥	٢,١٠٧
الهند	٩,٤٩٠	١,٢٧٤
مصر	٧,٦٦٥	١,٠٢٩
غانا	٥,٤٧٥	٧٣٥
سيلان	٤,٧٤٥	٦٣٧
الأرجنتين	٣,٢٨٥	٤٤١
بلدان أخرى	٦,٩٣٥	٩٣١
كوبا	٣٢,١٢٠	٤,٣١١
مجموع التصدير	٣٦٧,٩٢٠	٤٩,٣٨٥

المصدر: *Oil and Gas Journal* (21 November 1966).

ثانياً: تأميم أسهم الشركات التابعة للدول المساندة للعدوان

أما الخطوة الثانية التي يمكن للعرب أن يلجأوا إليها للضغط على الدول المعادية لهم فهي: **تأميم أسهم الشركات البترولية التابعة للدول المعتدية على الأمة العربية**، واستخدام الواردات من هذه الأسهم لإعادة بناء ما خربه المعتدون وشراء جميع الأسلحة اللازمة للجيش العربي الموحد، وكذلك لصندوق الإنماء الذي ذكر بأن هنالك فكرة لإنشائه من أجل توحيد الاقتصاد في الوطن العربي وتطوير إمكانات أمتنا المختلفة. وتبلغ حصة الشركات البريطانية والأمريكية حوالى ٨٦,٥ بالمئة من مجموع الامتيازات البترولية في الخليج العربي. وإذا عرفنا أن صافي أرباح هذه الشركات

الأمريكية والإنكليزية كان في عام ١٩٦٦ : ٢١٣٨ مليون دولار، فإن ما سيعود على الوطن العربي نتيجة تأميم هذه الأسهم هو ٢١٣٨ مليون دولار في العام. والجدول رقم (٩) يبين دخل بعض البلاد العربية من البترول في السنوات ١٩٥٦ ـ ١٩٦٦.

وقد أوردنا كملحق لهذا التقرير دراسة مقتضبة حول مشروعية التأميم وحق الدول ذات السيادة في تأميم الممتلكات الأجنبية الموجودة فوق أراضيها.

أما من **الناحية الفنية** فنرجو أن يتأكد الجميع أن عمليات الإنتاج التي تحدث في كل البلاد العربية وكذلك عمليات التكرير هي عمليات روتينية يمكن للعمال والمهندسين العرب القيام بها بالتعاون مع بعض الفنيين الأجانب الذين يفضلون البقاء أو الذين يمكن استقدامهم. وتتلخص العمليات التي تدور في بلادنا بعمليات إنتاج الآبار التي يرتفع البترول فيها ذاتياً من باطن الأرض إلى السطح ثم عمليات تخزين البترول وضخه إلى الناقلات. وهذه عمليات بسيطة. والتسهيلات الموجودة حالياً تكفي لزيادة الإنتاج زيادة معقولة لعدة سنوات بدون الحاجة إلى توظيف أموال جديدة. وكل ما تقوله الشركات عن الصعوبات فهو شيء غير وارد ونحن متأكدون أن الشركات ستحاول عرض خدماتها على الحكومات بعد التأميم لأنها مضطرة لشراء البترول لعملياتها في البلاد الأخرى وكذلك لتشغيل ناقلاتها ومعامل تكريرها. وهناك استحالة مادية لمقاطعة البترول العربي إذا ما كان التأميم جماعياً أو إذا ما اتفق على طريقة لتحديد الإنتاج بحيث لا تستطيع الشركات محاربة الدول التي تكون قد أممت. ولعل من المناسب أن نذكر هنا أنه في العام ١٩٣٨ قامت حكومة المكسيك بتأميم صناعة البترول في بلادها ولم يكن هناك بين موظفي الشركات أي مهندس أو جيولوجي من الرعايا المكسيكيين، ومع ذلك فقد استطاعت الحكومة بمساعدة اتحاد العمال تسيير صناعة البترول، ولا زالت تسير بخطى واسعة نحو الأمام، وتعتبر من أنجح الصناعات. وموقفنا التفاوضي حيال الشركات أقوى بكثير من موقف المكسيك في عام ١٩٣٨. ولن يستطيع العالم بسهولة أن يتابع نشاطه الصناعي والحضاري بدون كل، ولا معظم، البترول العربي. ولهذا لا خوف من الإقدام على خطوة تأميم أسهم الشركات التابعة للدول المعتدية. ويمكننا كذلك التعاون مع الشركاء الآخرين في الشركات البترولية المراد تأميمها وهم الشركاء التابعون للدول الأخرى غير المعادية مثل فرنسا والذين لهم أسهم في الشركات العاملة في بلادنا. وهناك نقطة أخرى يمكن ذكرها في هذا المجال وهي أننا إذا أممنا فإننا سنعوّض الشركات عن ممتلكاتها بترولاً خاماً. وهذا سيدفعها للتعاون معنا لنتأكد من أنها تأخذ الكميات البترولية اللازمة لها.

الجدول رقم (٩)

دخل الحكومات العربية من صناعة البترول

(بملايين الدولارات)

السنة	الكويت	المملكة العربية السعودية	العراق	قطر والبحرين وأبو ظبي	ليبيا
١٩٥٦	٣١٠	٣٠٠	١٩٣	٤٧	
١٩٥٧	٣٣٨	٣٢٣	١٣٧	٥٧	
١٩٥٨	٤٢٥	٣١٠	٢٢٤	٧٢	
١٩٥٩	٤٠٥	٣١٥	٢٤٣	٦٩	
١٩٦٠	٤٦٥	٣٥٥	٢٦٦	٧٠	
١٩٦١	٤٦٤	٣٩٦	٢٦٦	٧٠	٣
١٩٦٢	٥٢٦	٤٤٦	٢٦٧	٧٥	٣٩
١٩٦٣	٥٥٥	٤٨٩	٣٠٨	٨٣	١٠٩
١٩٦٤	٦٢٤	٥٥٢	٣٥٣	٩٥	١٩٧
١٩٦٥	٦٣٦	٦٣٩	٣٦٨	١٢٠	٤٢٢
١٩٦٦(*)	٦٧٢	٧٥٤	٣٨٨	١٣٨	٥٢٠
المجموع	٥٤٢٠	٤٨٧٩	٣٠١٣	٨٩٦	١٢٩٠

(*) دخل عام ١٩٦٦ تقديري وقد حسب على أساس الزيادة في الإنتاج من عام ١٩٦٥ إلى عام ١٩٦٦.

المصدر: *Petroleum Press Service* (September 1966), p. 326.

ويجب أن لا يغيب عن بالنا أن شركات البترول تستخدم كأداة لخلق الاضطرابات في البلاد وأنها مطية سهلة للمخابرات الأجنبية حيث ترسل هذه الأخيرة رجالها للعمل كموظفين في الشركات. وهنالك دلائل كثيرة، كما يذكر بعض المؤرخين الأجانب[٣]، تدل على أن الشركات البترولية هي التي دبرت انقلاب حسني الزعيم في سوريا لترغم الحكومة على المصادقة على حق مرور خط التابلاين في بلادها. ويجب أن يكون في هذه الحقائق مبرر قوي آخر لقيام الدول العربية بتأميم شركات البترول.

ثالثاً: التأميم الجزئي مع تحديد كميات الإنتاج

أما الخطوة الثالثة التي يمكننا اللجوء إليها فهي أن تقوم بعض البلاد العربية

(٣) انظر: Fernand L'Huillier, *Le Moyen - Orient contemporain, 1945 - 1958* (Paris: Sirey, 1959), pp. 26 - 27.

القادرة فنياً وسياسياً على التأميم كالعراق وسوريا والجزائر والجمهورية العربية المتحدة بتأميم جميع ممتلكات ومنشآت الشركات البترولية التابعة للبلاد المعادية لنا، على أن تضع البلاد المنتجة الأخرى شركات البترول تحت الحراسة وأن تحدد الإنتاج فيها بحيث يكون من المستحيل إقدام الدول المعادية على مقاطعة البلاد التي يتم فيها تأميم أسهم الشركات المعادية للأمة العربية عن طريق تعويض إنتاج الشركات المؤممة من البلدان العربية الأخرى التي لم تباشر التأميم.

رابعاً: تعديل الشروط المجحفة في الاتفاقات

أما **الخطوة الرابعة** وهي أخف وأقل الخطوات تأثيراً ولكنها في نظرنا أقل ما يمكن أن يفعل في هذه الظروف فهي أن تعدل الشروط المجحفة التي تفرضها الشركات على البلاد العربية بحيث تكون مساوية للشروط التي تأخذها الدول الأخرى المنتجة والمصدرة للبترول كفنزويلا وهي أكبر دولة مصدرة للبترول في العالم ومن أهم هذه التعديلات المقترحة:

أن تلغى بتشريع تقوم به الحكومات العربية في وقت واحد عملية إعطاء الخصميات من الأسعار المعلنة وهي الخصميات التي تبلغ ٦,٥ بالمئة من مجموع هذه الأسعار، وكذلك ترفع الأسعار المعلنة حالياً إلى الوضع الذي كانت عليه عام ١٩٦٠ حينما أقدمت الشركات، بدون أي مبرر اقتصادي أو قانوني اللهم إلا مصالحها الخاصة ومصالح البلاد التي تنتمي إليها، بتخفيض تلك الأسعار. وتدل كل الدلائل على أن هذا التخفيض كان ظلماً صارخاً لأن البلاد العربية كانت تدفع مبالغ تتزايد سنوياً كثمن لوارداتها من البلاد المستوردة للبترول بسبب الارتفاع المستمر في أسعار المنتجات المصنعة بينما كانت أسعار البترول والمواد الخام الأخرى في انخفاض مستمر، كما يتضح ذلك من الجدول رقم (١٠) الذي يتضمن دليلاً قياسياً للتغيرات في أسعار تصدير المواد الخام والمواد المصنعة وهو جدول مستمد من دراسات الأمم المتحدة.

وإن من العدالة أن يكون للدول المنتجة للبترول، التي تعتمد على الثروة البترولية كمصدر رئيسي لدخلها وفي بعض الأحيان كمصدر وحيد لهذا الدخل، أن يكون لها حق تحديد السعر العادل لهذه الثروة الرئيسية من ثرواتها الطبيعية. وفيما يتعلق بالخصميات المسموح بها الآن من الأسعار المعلنة فإن الشركات البترولية قد حصلت عليها في مقابل موافقتها على تطبيق قاعدة تنفيق الريع، مع العلم بأن هذه القاعدة معمول بها في كثير من البلدان الأخرى ومنها الولايات المتحدة الأمريكية وفنزويلا منذ مدة طويلة. وكان ينبغي على الشركات البترولية أن تطبقها في بلادنا دون أن تشترط لذلك أية مزايا لصالحها مثل الخصميات التي أصرت على أن يسمح لها بإجرائها من الأسعار المعلنة. وعلى ذلك فإن هذه الخصميات ليس لها أي ارتباط

منطقي بقاعدة تنفيق الريع وليس هنالك أي مبرر للسماح بها. ومن المنطق والعدالة أن تقوم حكومات البلدان العربية المنتجة للبترول بإلغائها بتشريع منفرد من جانبها.

الجدول رقم (١٠)
دليل قياسي للتغيرات في أسعار وتصدير المواد الخام والمواد المصنعة بين عامي ١٩٥٠ ـ ١٩٦١

السنة	المواد الخام		المواد المصنعة	
	نسبة التغير في كمية الصادرات	نسبة التغير في الأسعار	نسبة التغير في كمية الصادرات	نسبة التغير في الأسعار
١٩٥٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٥١	١٠٤	١٢٦	١٢٠	١٤٤
١٩٥٢	١٠٢	١٠٨	١١٩	١٤٤
١٩٥٣	١٠٨	١٠٩	١٢٧	١٤٧
١٩٥٤	١١٢	١١٩	١٣٢	١٤٩
١٩٥٥	١٢١	١٢٢	١٤٦	١٦٨
١٩٥٦	١٣١	١٣٤	١٦١	١٩٣
١٩٥٧	١٣٨	١٤٢	١٧١	٢١٠
١٩٥٨	١٣٥	١٣١	١٦٩	٢٠٦
١٩٥٩	١٤٤	١٣٥	١٨٣	٢٢١
١٩٦٠	١٥٥	١٤٦	٢٠٧	٢٥٥
١٩٦١	١٦٤	١٥١	٢١٣	٢٦٤

المصـــــدر: Proceedings of the U.N. Conference on Trade and Development, Geneva, 23 March-16 June 1964, vol. 5, p. 79.

وإعادة الأسعار إلى ما كانت عليه عام ١٩٦٠ لن يجعل البترول العربي في مركز غير تنافسي مع المصادر الأخرى كما يظهر من المثل التالي:

إذا فرضنا أن سعر البترول المصدر من **المملكة العربية السعودية** قد رفع إلى ما كان عليه في آب (أغسطس) ١٩٦٠ فإنه سيصبح ١٩٠ سنتاً للبرميل الواحد من الخام ذي كثافة ٣٤° اي. بي. آي ويكلف نقله إلى أوروبا الغربية (لندن، على سبيل المثال): ٦٠,٦ سنت للبرميل فتكون تكلفته واصلاً لندن: ٢٥٠,٦ سنت للبرميل. أما البترول المماثل له من فنزويلا فإن سعره المعلن ٢٦٨ سنتاً للبرميل وأجرة شحنه إلى لندن: ٣٢,٥ سنت وتكون قيمته واصلاً موانئ أوروبا الغربية (لندن): ٣٠٠,٥ سنت للبرميل. وهكذا نرى أنه حتى إذا رفعنا الأسعار إلى ما كانت عليه عام ١٩٦٠ فإن بترولنا يبقى منافساً لبترول فنزويلا في غرب أوروبا وأسواقه الأخرى. ولكن الدخل

السنوي الإضافي الذي تحصل عليه البلدان العربية في منطقة الخليج العربي ومعها ليبيا من رفع الأسعار على النحو المذكور ومن إلغاء الحسميات يعادل (٣٥٣,٢) مليون دولار كما يتضح ذلك مما يلي:

إذا أخذنا بترول المملكة العربية السعودية كمثال فإننا نلاحظ بأن الدخل الحالي للحكومة العربية السعودية من شركة أرامكو هو ٩٠,٤٢ سنت للبرميل ذي كثافة ٣٤° اي. بي. آي، وذلك على أساس السعر المعلن الحالي ومقداره (١٨٠) سنتاً للبرميل وخصميات مقدارها ٦,٥ بالمئة من الأسعار المعلنة. فإذا ما رفع سعر البترول السعودي إلى (١٩٠) سنتاً وهو السعر الذي كان سائداً في آب (أغسطس) ١٩٦٠ وألغيت الخصميات، فإن دخل الحكومة العربية السعودية من كل برميل يصبح ١٠٢,٦٢ سنت للبرميل، أي بزيادة (١٢,٢٠) سنت لكل برميل. فإذا ما ضربنا هذا المبلغ بمجموع إنتاج المملكة العربية السعودية لعام ١٩٦٦ ومقداره ٨٦٦,٥١٠,٠٠٠ برميل، فإن مجموع الزيادة السنوية التي تحصل عليها المملكة العربية السعودية من جراء رفع السعر على النحو المبين وإلغاء الخصميات هو ١٠٥,٧ مليون دولار.

وبتطبيق نفس الطريقة نجد أن الكويت تحقق دخلاً إضافياً مقداره (١٠,٣٠) سنت في كل برميل نتيجة رفع أسعارها إلى مستوى أسعار عام ١٩٦٠ وإلغاء الخصميات. وبضرب هذا المبلغ في مجموع إنتاج الكويت لعام ١٩٦٦ نجد أن مجموع الزيادة السنوية التي تحصل عليها الكويت ستكون (٨٣,٧) مليون دولار.

كما أن العراق تحقق دخلاً سنوياً إضافياً مقداره (٦٦) مليون دولار.

وتحقق قطر، باتباع الأسس نفسها، دخلاً سنوياً إضافياً مقداره (١٣,١) مليون دولار.

وفيما يتعلق بليبيا فإن السعر المعلن لبترولها قد حدد عام ١٩٦١ استناداً إلى أسعار الشرق الأوسط بعد تخفيضها عام ١٩٦٠، فإذا ما رفعنا أسعار البلدان المنتجة في الخليج العربي إلى مستوى أسعار عام ١٩٦٠ فإن سعر البترول الليبي يجب أن يرتفع أيضاً بنفس النسبة، وبدلاً من السعر الحالي المعلن في مرسى البريقة ومقداره (٢٢١) سنتاً للبرميل، فإن هذا السعر يجب أن يكون (٢٣١) سنتاً للبرميل، أي بزيادة (١٠) سنتات للبرميل كما هو الحال بالنسبة لمعظم بلدان الخليج العربي (المملكة العربية السعودية، العراق، قطر...). وإذا ما رفع سعر البترول الليبي على النحو المتقدم وألغيت الحسميات فإن ليبيا تحقق دخلاً إضافياً، على أساس إنتاج عام ١٩٦٦، مقداره (٦٨,٤) مليون دولار.

وبتطبيق طريقة مماثلة لما اتبعنا بالنسبة للبترول الليبي على بترول أبو ظبي، فإن هذه المشيخة تحقق دخلاً إضافياً مقدراه (١٦,٣) مليون دولار.

ويكون مجموع المبلغ السنوي الذي يمكن توفيره في هذه البلاد العربية نتيجة لإلغاء الحسميات ورفع الأسعار إلى ما كانت عليه عام ١٩٦٠:

	ملايين الدولارات
المملكة العربية السعودية	١٠٥,٧
الكويت	٨٣,٧
العراق	٦٦,٠
ليبيا	٦٨,٤
قطر	١٣,١
أبو ظبي	١٦,٣
المجموع	٣٥٣,٢

ولا يمكن اعتبار إلغاء الحسميات من الأسعار المعلنة ولا إعادة الأسعار إلى ما كانت عليه قبل عام ١٩٦٠، من الأمور التي ستقلل من أرباح الشركات أو من الفوائد التي تجنيها حكومات البلاد المستهلكة نتيجة لسيطرة الشركات الأجنبية على أسعار البترول العربي وإعلانها أسعاراً بخسة له، مما مكن حكومات البلاد المستهلكة بأن تفرض ضرائب وعوائد على المنتجات البترولية المستخرجة من البترول الخام المستورد. ونورد فيما يلي جدولين: أحدهما يمثل تحليلاً لقيمة المنتجات البترولية بالنسبة للمستهلك النهائي في أوروبا ويتبين منه أن نصيب البلاد المنتجة لا يزيد عن ٦,٧ بالمئة من مجموع ما يدفعه المستهلك، بينما متوسط ما تجمعه حكومات البلاد المستهلكة يصل إلى ٥٢,٣ بالمئة مما يدفعه ذلك المستهلك. أما الجدول الثاني فإنه يمثل متوسط الضرائب والعوائد التي تفرضها حكومات البلاد المستهلكة على المنتجات البترولية المستخرجة من كل برميل تستورده.

تحليل تفصيلي لقيمة المنتجات البترولية المستخرجة من برميل واحد من البترول الخام والتي يدفعها المستهلك النهائي لهذه المواد في أوروبا (بالدولار الأمريكي)

	القيمة	النسبة المئوية
ضرائب غير مباشرة في البلاد المستهلكة	٥,٠٠	٤٥,٥
ضرائب مباشرة وضرائب على رقم الأعمال في البلدان المستهلكة	٠,٧٥	٦,٨
الربح الصافي لشركات البترول	٠,٧٦	٦,٩
نفقات تخزين وتوزيع ربح الموزعين	٢,٤٠	٢١,٨
أجرة النقل البحري	٠,٦٠	٥,٥
نفقات التكرير	٠,٥٠	٤,٥
نصيب البلدان المنتجة	٠,٧٤	٦,٧
كلفة الإنتاج	٠,٢٥	٢,٣
المجموع	١١,٠٠	١٠٠,٠

متوسط مجموع الضرائب والعوائد التي تجمعها حكومات البلاد المستهلكة للبترول على المنتجات المستخرجة من كل برميل تستورده لبلادها

البلد	مجموع الضرائب والعوائد التي تجمعها حكومات بلاد الاستهلاك على المنتجات المستخرجة من البرميل الواحد (بالدولار الأمريكي)	البلد	مجموع الضرائب والعوائد التي تجمعها حكومات بلاد الاستهلاك على المنتجات المستخرجة من البرميل الواحد (بالدولار الأمريكي)
١) النمسا	٤,٨٥	٧) ايطاليا	٣,٥٠
٢) بلجيكا	٣,٢٠	٨) هولندا	١,٥٠
٣) الدانمارك	٢,٠٠	٩) النروج	٢,٥٠
٤) فنلندا	٥,٢٠	١٠) السويد	٢,٥٠
٥) فرنسا	٤,٨٥	١١) سويسرا	٢,٦٥
٦) ألمانيا الغربية	٢,٧٥	١٢) المملكة المتحدة	٣,١٠

استخدام العائدات البترولية لتطوير الإمكانات الاقتصادية العربية

بطبيعة الحال فإن التأميم سيضاعف دخلنا من البترول، وإذا افترضنا زيادة في التصدير للسنوات العشر القادمة تتناسب مع نسبة الزيادة التي حصلت في العشر السنوات الماضية، فإن التأميم سيزيد دخلنا في هذه العشر سنوات بما يعادل (٤٧,٨٢٢) مليون دولار، وهذا المبلغ كاف لتطوير الإمكانات العربية الزراعية والصناعية. وفيما يلي بعض المشاريع التي يمكن إنشاؤها على مستوى الوطن العربي كله باستخدام عوائد البترول.

١ ـ الزراعة

في سوريا والعراق طاقات زراعية كبيرة. هناك نهران عظيمان تتسرب معظم مياههما إلى البحر أو تتبخر في الهواء ولا تستغل استغلالاً علمياً كافياً مع وفرة الأرض الصالحة للزراعة إما لنقص في الأيدي العاملة أو لنقص في الأموال اللازمة والخبرة. والأمة العربية تستورد جزءاً كبيراً من غذائها من الخارج. وفي بحث قدمه الدكتور محمد رياض الغنيمي مستشار الإصلاح الزراعي في منظمة الأغذية والزراعة ونشرته جريدة الجمهورية العراقية في ٢٨ نيسان (ابريل) عام ١٩٦٧ ذكر أن متوسط

دخل الفرد في العراق يبلغ ٢٩٠ دولاراً في العام، وهو لا يزيد كثيراً عن دخل الفرد في البلاد المجاورة التي ليست لها ثروات طبيعية كما في العراق. فدخل الفرد السنوي في إيران وسوريا هو ٢١٠ دولارات. والفرق بين دخل الفرد في العراق وفي هذين البلدين لا يتناسب مع الفرق في الطاقات الطبيعية بين العراق وهذين البلدين. وقد ذكر الدكتور الغنيمي بأنه بالرغم من وجود ١٢٢,٥٠٠ كليومتر مربع (٤٩ مليون دونم) من الأراضي الصالحة للزراعة، فإن الأرض المزروعة فعلاً لا يزيد حجمها عن ٣٠,٠٠٠ كليومتر مربع (١٢ مليون دونم) وهذه لا يزرع إلا نصفها سنوياً. ومما يدل على تخلف الزراعة في العراق أن وزارة الزراعة هناك لم تنشأ إلا في عام ١٩٥٢ وكذلك كلية الزراعة التي أنشئت في العام نفسه.

إن علاج قلة المحصولات الزراعية في بلادنا بالنسبة لعدد السكان يمكن تلافيها لو قامت مشاريع زراعية على مستوى الأمة العربية في سوريا والعراق وبعض البلاد العربية الأخرى التي قد تتوافر لديها الإمكانات الزراعية. فلو أمكن تطوير هذه الثروات ببعض الأموال التي تصرف حالياً على مشاريع زراعية في الصحارى وفي الأراضي التي لا يرجى أن تغل محصولاً ذا فائدة تذكر كما هي الحال في السعودية مثلاً لتمكنا من توفير كل الغذاء اللازم لأمتنا ولجيراننا. وسيساعد قيام صناعة الأسمدة الصناعية على ازدهار هذه الزراعة، وسنوفر أعمالاً لأيد عاملة كثيرة تضيق الأرض بها في بعض بلادنا كما هي الحال في الجمهورية العربية المتحدة حيث تزيد الأيدي العاملة الزراعية عن حاجة الزراعة إليها.

وقد ذكر في أحد تقارير الأمم المتحدة أنه بالإمكان تطوير الزراعة في العراق بحيث تصبح هذه البلاد قادرة على تغذية جميع سكان الشرق الأوسط.

٢ ـ الثروة الحيوانية

لقد ذكرت تقارير الحكومة السودانية أن هناك ثروة حيوانية ضخمة في جنوب السودان لا ينقصها إلا الخبرة في تحسين أنواعها، والأموال اللازمة لتنفيذ المشاريع التي تجعلها في متناول الأسواق العالمية. ولو أمكننا تطوير هذه الثروة لأوجدنا مورداً قومياً مهماً للسودان وللوطن العربي. وقد قدرت الثروة الحيوانية هناك بحوالى ١٣ مليون رأس من الغنم و٩ ملايين رأس من البقر ومليوني رأس من الجمال.

٣ ـ صناعة الصلب

الصناعات الثقيلة هي مظهر الفرق بين الدول المتحضرة والدول المتخلفة. وفي بلادنا توجد رواسب كبيرة للحديد، وأهم هذه الرواسب موجودة في القطر الجزائري. وقد قدرت رواسب الحديد في الجزائر بـ ١١٥٠ مليون طن، وتوجد

صناعة للصلب هناك ولكن بطاقات محدودة. ومن الممكن اتخاذها لقيام صناعة صلب عربية تمد الوطن العربي بجميع ما يحتاجه من الحديد. فكل البلاد العربية تستورد الحديد من الخارج وهي تأتي به من أوروبا وأمريكا واليابان. ولو قامت صناعة للصلب في الجزائر على مستوى الأمة العربية لما وجدت الجزائر صعوبة في تصريف هذه المادة، لأن القادرين في الوقت الحاضر على شراء الحديد الخام هي الدول الصناعية الكبرى وهذه لديها فائض من رواسب الحديد، وكلها تبحث عن أسواق، وإذا ما دخلت مشترية عرضت أبخس الأثمان. ومن صناعة الصلب في بلادنا يمكننا إقامة صناعة للناقلات وللأنابيب اللازمة لخطوط الأنابيب التي نحتاجها لنقل البترول من حقوله إلى موانئ تصديره.

٤ ـ الصناعات البتروكيميائية

يزداد اهتمام العالم بالصناعات البتروكيمائية بشكل ملحوظ، ولكن الصناعات البتروكيميائية لا تستهلك حتى الآن إلا جزءاً بسيطاً من المواد البترولية، وهي تقوم عادة بجوار معامل التكرير. ولكن هذه الصناعة تطورت تطوراً كبيراً في السنوات الأخيرة وأصبحت الزيادة في الإنتاج فيها تزيد في المتوسط عن ١٤ بالمئة سنوياً في الولايات المتحدة الأمريكية وغرب أوروبا واليابان.

وهذه هي أكبر البلدان المستهلكة للمواد البترولية في العالم، ويقدر العلماء أن تستمر الزيادة في الطلب على المواد الكيماوية التي تستخرج بهذه الواسطة. وستحل صناعة البتروكيمائيات محل صناعة البترول في استهلاك المواد البترولية، وهذا سيتضمن استمرار أو ازدهار الصناعة البترولية ويجعل من المضمون تصريف منتجاتها.

كما أن التحسن المستمر على خواص المواد التي يمكن صنعها من المنتجات البترولية يفتح أمامها مجالاً واسعاً لتحل محل المواد الطبيعية وتفوقها. فمادة البلاستيك تحل بالتدريج الآن محل الحديد والخشب وبعض المواد المعدنية، ومادة النايلون تحل محل الصوف لعمل السجاد والستائر والملابس الثقيلة.

والمواد الخاصة بالتنظيف والمواد القاتلة للحشرات يزيد استعمالها وتضع نفسها تحت تصرف الإنسان بتكاليف أقل من المواد التي تصنع من المواد الطبيعية. وقد أصبح بالإمكان في الوقت الحاضر قيام معامل خاصة لصنع المواد البتروكيميائية، أي معامل تكوين متخصصة بأخذ البترول الخام واستخدام جميع المواد البترولية التي يمكن استخلاصها في صنع مواد بتروكيميائية مختلفة.

كما أن بالإمكان زيادة الدخل نتيجة للاستعمالات الجديدة للمواد البترولية كاستخدام الغازات الطبيعية المتوافرة بكثرة في شمال افريقيا العربية وفي منطقة الخليج العربي والتي يبلغ مجموع احتياطيها (٢٥٣,٥٣٠) بليون قدم مكعب في إقامة صناعة

للسماد الصناعي الذي أخذ العالم يزيد استهلاكه منه سنوياً.

ويمكن استخدام الغازات أيضاً وبطريقة جديدة لصنع البروتينات التي تشكل غذاءً أساسياً للإنسان والحيوان. وقد تمكن العلماء في صناعة البترول من استخلاص هذه المواد البروتينية في معامل التجارب وعلى المستوى التجاري بتمرير الغاز في محلول ملحي يحتوي على كميات من الآزوت وبعض الكائنات المجهرية التي تتغذى على المواد الهيدروكربونية من الغاز وتكوّن ما يعرف بالأحماض الأمينية التي هي أساس البروتينات. وفيما يلي بعض المعلومات حول إمكانية استخدام البترول لتحضير البروتينات:

يقدر أن مجموع إنتاج العالم من البترول في الوقت الحاضر يحتوي على كمية لا تقل عن ٤٠ ـ ٥٠ مليون طن من البروتين باستخدامها كغذاء لهذه الكائنات الحية الميكروسكوبية. وهذه الكمية تعادل ضعف النقص الحالي في كمية البروتينات اللازمة لغذاء سكان الأرض كما أنها أكثر من كمية البروتين التي يمكن الحصول عليها من كميات الأسماك التي يستهلكها سكان الأرض سنوياً وقدرها حوالى ٥٠ مليون طن. ويمكن القول إن كل طن من النفط البارافيني يمكن أن يستخلص منه من ١٢ ـ ١٥ كيلوغراماً من البروتين. وكل معمل تكرير طاقته السنوية حوالى مليون طن يمكن أن ينتج من المواد البروتينية من ١٢ ـ ١٥ ألف طن من البروتين في العام، كما ورد في دراسة للمستر الفرد شامبانيا، مدير الأبحاث في فرع شركة البترول البريطانية في فرنسا حول نجاح شركة البترول البريطانية في صنع مادة البروتينات من المواد البترولية.

إن عملية استخلاص البروتين من المواد البترولية تفوق بسرعتها العمليات العادية في إنتاج البروتين عن طريق الزراعة وتربية الماشية. فيمكننا مثلاً أن نحضر طناً واحداً من البروتينات في حوض للتخمير سعته ٣٠٠ متر مكعب في يوم واحد بينما لا يمكن تحضير هذه الكمية من البروتينات بأقل من ثلاثة أشهر بالطرق الزراعية، وذلك بزرع ٤ هكتارات من خضار البازلا، كما أنه لا يمكن الحصول على هذه الكمية من البروتينات إلا من أربعين رأساً من البقر لا تقل أعمارها عن ١٥ ـ ١٨ شهراً.

وأعلنت مجموعة رويال دوتش مؤخراً عن طريقة جديدة لاستخلاص البروتينات من المواد البترولية، وذلك باستخدام الغاز الطبيعي بدلاً من المواد البترولية السائلة. وتتلخص طريقة شل في إمرار غاز الميثين في محلول يحتوي على بعض الكائنات الحية المجهرية (الميكروسكوبية) مضافاً إلى هذا المحلول بعض الأسمدة الآزوتية. وتستطيع هذه الكائنات الحية المجهرية التغذي من مادة غاز الميثين وتكوين أحماض أمينية، وتترسب هذه الأخيرة على شكل مادة بيضاء تظل عائمة في السائل، ويمكن فصلها ميكانيكياً بواسطة الطرد المركزي. وتحتوي هذه المادة البيضاء على نسبة من المواد

البروتينية تقارب نسبة البروتينات في اللحوم الحمراء، أي حوالى ٦٠ بالمئة، ثم تجفف هذه المادة وتطهر من بقايا المواد الطفيلية لتصبح غذاءً صالحاً من الناحية النظرية، على الأقل، للإنسان والحيوان. وكل عيوب هذه المادة أن لا طعم لها ولا رائحة وربما اضطر صانعوها في المستقبل إلى خلطها ببعض المواد الأخرى لإعطائها طعماً ورائحة مقبولة للإنسان.

ولا شك أنها تشكل غذاءً صحياً للإنسان والحيوان. فقد دلت التجارب التي أُجريت لتغذية الحيوان من هذه المواد في الاتحاد السوفياتي وفي المزارع التي أُقيمت في بعض البلاد الافريقية على نجاح هذه التجربة. فقد نمت الحيوانات نمواً طبيعياً ولم يظهر على لحومها ما يدل على أنها تسبب أضراراً في المدى الطويل.

إن نجاح تجارب استخلاص غذاء للإنسان وللحيوان من المواد البترولية يفتح آفاقاً لا حدود لها أمام صناعة البترول العربي. فقد ثبت أن استخلاص البارافينات بواسطة هذه الكائنات الحية المجهرية من المواد البترولية يحسّن من نوع هذه المواد البترولية ويجعلها مرغوبة أكثر في الأسواق، لأن استخلاص مادة البارافين من البترول يسبب انخفاضاً في درجة تجمد هذه المواد البترولية ويساعد على نقلها سائلة في الأجواء الباردة. كما أن إنتاج البروتينات بهذه الطريقة لا يخدم الإنسانية فقط، بل يشكل مورداً جديداً وهاماً للبلاد العربية المنتجة والمصدرة للبترول. ولا بد لنا من أن ننسق جهودنا في هذا المجال وأن نقيم المعاهد الخاصة لعمل التجارب اللازمة لقيام مثل هذه الصناعات.

أما طريقة شل التي تعتمد على تحضير البروتينات من الغاز الطبيعي فإنها تعطينا فرصة ذهبية لاستخدام الغازات الطبيعية التي نملك أكبر مخزون لها في العالم.

وقد ذكر المستر روتشيلد مدير معمل قسم الأبحاث في شركة شل انه ولو أن طريقة شل لا زالت طور البحث إلا أنه يمكننا أن نستنتج منها ما يلي:

إن كل ٢,٠٠٠,٠٠٠ قدم مكعب من الغاز يمكنها أن تعطي حسب طريقة شل ١٠ أطنان من المواد البروتينية. وإذا اعتبرنا أن قيمة ألف (١٠٠٠) قدم مكعب من الغاز هي حوالى ٥ سنتات بالعملة الأمريكية واصلة معامل البتروكيميائيات، إذا ما بنيت هذه المصانع في وسط حقول البترول (سعر الألف قدم مكعب في الولايات المتحدة الأمريكية هو ١٦ سنتاً، ويباع الآن للاستهلاك المحلي في البلاد العربية بحوالى ٣ سنتات) فإنه بالإمكان تحضير طن واحد من المواد البروتينية بحوالى ١٠ دولارات، مع العلم بأن طريقة شركة البترول البريطانية التي ذكرنا أعلاه والتي تعتمد على تحضير البروتين من السوائل البترولية قدرت سعر الطن من البروتينات بحوالى ٤٥,٢ جنيهاً استرلينياً على أساس أن قيمة الطن الواحد من البترول الخام ٩ جنيهات.

وإذا عرفنا أن متوسط ما يلزم الإنسان في العام الواحد من المواد البروتينية هو ٢٥,٥ كيلوغرام وأن البلاد العربية يمكنها أن تنتج سنوياً ٥,٤٧٥,٠٠٠ طناً من البروتينات (من الغاز الذي يحرق الآن، ويقدر بحوالى ٣ ملايين قدم مكعب في اليوم الواحد، ويمكن زيادة الكمية عن طريق زيادة الإنتاج) تبين لنا بأن البلاد العربية يمكنها أن تساهم في توفير الغذاء اللازم إلى ٢١٤,٧ مليون نسمة في العام بأسعار لا يمكن منافستها.

النتيجة

إن الحكومات العربية مدعوة لاتخاذ موقف تاريخي حازم من الدول الاستعمارية المعتدية والتي تستفيد من خيرات الأمة العربية بطريقة لا مثيل لها في أي مكان آخر في العالم. وقد أظهر الرأي العام الأوروبي والأمريكي انحيازه ضد الأماني العربية. والطريقة المثلى في نظرنا للرد هي تأميم المصالح الأجنبية في بلادنا وإدارة المنشآت بأنفسنا مع الاستعانة بأصدقائنا كلما دعت الحاجة إلى ذلك. ولكن أية محاولة لاستخدام البترول العربي في معركة المصير والشرف العربي يجب أن تكون قائمة على أساس إجماع وتفاهم تام بين كل الدول العربية. إن الشعوب العربية تنادي باستخدام سلاح البترول، وعلى الحكومات تلبية رغبة شعوبها. ولكننا ننصح ونرجو أن توضع خطة يتفق عليها الجميع، وأن تنفذ بكل دقة، لأن أي خلل في الخطة معناه أن يفقد البترول مفعوله كسلاح قوي بيد العرب.

ملحق

مشروعية التأميم

حق الدول في تأميم الممتلكات الأجنبية الموجودة في أراضيها هو حق يسلم به القانون الدولي العام ولم يعد يجادل في مشروعيته أي من الفقهاء. ويعبر البروفيسور الأمريكي ألان فورد عن هذا المبدأ في كتابه حول النزاع البترولي الانجلو - إيراني (Alan Ford, *Anglo-Iranian Oil Dispute of 1951-1952, a Study of the Role of Law in the Relations of States* (Berkeley, CA: University of California Press, 1954), p. 191). بالعبارات القاطعة التالية: «إن قواعد القانون الدولي العام التي تعترف بصحة ومشروعية تأميم الممتلكات الأجنبية مع دفع تعويض مناسب وعادل هي قواعد أقرتها بالإجماع كتابات فقهاء القانون الدولي، وقرارات محاكم التحكيم الدولي وتصرفات الدول». ومن كبار فقهاء القانون الدولي الغربيين الذين نصوا في كتاباتهم صراحة على هذا المبدأ نكتفي بأن نشير إلى الأسماء الآتية:

Lord McNair, *The Seizure of Property and Enterprises in Indonesia* (1959); Charles Cheney Hyde, *International Law, Chiefly as Interpreted and Applied by the United States*, 2nd rev. ed. (1945), pp. 710-717; «Confiscatory Expropriations,» *AJIL*, vol. 32 (1938), pp. 759-766; Joseph Kunz, «The Mexican Expropriations,» *New York University Law Quarterly Review*, vol. 17 (1940), pp. 347, 349 and 359; A.P. Fachiri, «Expropriation and International Law,» *British Year Book of International Law* (1925), pp. 151-171; *Jessup. Transnational Law*, (1956); Schwarzenberger, «The Protection of British Property Abroad,» *Current Legal Problems*, vol. 5 (1952); Verdress, «Les Règles internationales concernant le traitement des étrangers,» *Hague Recueil*, vol. 37 (1931); Ben Atkinson Wortley, *Expropriation in Public International Law*, Cambridge Studies in International and Comparative Law; 6 (Cambridge, [UK]: University Press, 1959), and D.P. O'Connell, *International Law*, with a foreword by Lord McNair, 2 vols. (London: Stevens; Dobbs Ferry, NY: Ocean Publications, 1965), vol. 11, p. 851.

وقد أقرت بهذا المبدأ كل من الحكومتين البريطانية والأمريكية في مذكرات رسمية: ففي مذكرة رسمية وجهتها الحكومة البريطانية لحكومة المكسيك في ٨ نيسان/ابريل ١٩٣٨، بخصوص إجراءات التأميم التي اتخذتها المكسيك، ذكرت صراحة «أن حكومة صاحب الجلالة لا تجادل في الحق العام لحكومة معنية في أن تؤمم (ممتلكات أجنبية) لأغراض المصلحة العامة ومع دفع تعويض كاف.

«His Majesty's Government do not question the General right of a government to expropriate in the public interest and on payment of adequate compensation».

وقد عبّرت عن هذا المبدأ بعبارات مماثلة الخطابات الموجهة من المستر كوردل هل، وزير خارجية أمريكا عام ١٩٣٨ إلى السفير المكسيكي بتاريخ ٢١ تموز/يوليو و٢٢ آب/أغسطس ١٩٣٨ وهي الخطابات التي أورد نصها: Green Haywood Hackworth, *Digest of International Law* (Washington, DC: U.S. Govt. Print. Off., 1940-1944), vol. 111, pp. 655-665. وقد أقرت محكمة العدل الدولية الدائمة صراحة في حكمها الصادر عام ١٩٢٦ في قضية سيليزيا العليا (Upper Selesia) بأن «تأميم الممتلكات الأجنبية لأغراض المصلحة العامة هو تصرف مشروع». كما أن محاكم التحكيم الدولية قد أقرت هذا المبدأ صراحة. ونكتفي بأن نذكر بهذا الصدد على سبيل المثال الحكم الذي صدر في قضية دوسابلا (De Sabla Claim) من قبل لجنة التحكيم بين بنما والولايات المتحدة (١٩٣٣) وهو الحكم الذي أورده Hackworth في كتابه المشار إليه أعلاه.

ويمكننا أن نشهد هنا بردود الفعل في قضية تأميم حديثة، هي قيام الكونغو بتأميم شركة التعدين البلجيكية هناك في أوائل هذا العام، لنتبين أن حق الدول في تأميم الممتلكات الأجنبية فوق أراضيها لم يعد موضع تساؤل جدي. فحكومة بلجيكا التي تنتمي إليها الشركة المؤممة لم تقف موقفاً عنيفاً من الإجراء الكونغولي، بل ان موقفها كان يتلخص في أنها تعترف بحق دولة الكونغو في تأميم الشركة البلجيكية ولكنها تطلب من الكونغو دفع تعويض عادل. ومن الأمور ذات الدلالة بهذا الصدد ما ذكرته صحيفتان بريطانيتان جديتان بشأن تأميم الكونغو للشركة البلجيكية وادعاء هذه الشركة بأنها ما تزال المالكة الشرعية لمنتجات المناجم المؤممة؛ فجريدة **الفايننشال تايمز** ذكرت في عددها الصادر في ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٦٧، على لسان معلقها القانوني، بأن ادعاء الشركة البلجيكية المؤممة بأنها ما تزال المالكة الشرعية لمنتجات المناجم المؤممة هو ادعاء لا يتفق مع أحكام القانون الانجليزي، إذ من مقتضى هذه الأحكام أن أية حكومة شرعية تملك السلطة الكاملة في التصرف في الممتلكات الموجودة فوق إقليمها سواء بالشراء أو التأميم أو المصادرة، وان أي إجراء من هذا

القبيل تقدم عليه حكومة أي بلد يعتبر في بريطانيا إجراء صحيحاً وسليماً طالما كان متفقاً مع قوانين البلد التي أصدرته، وعلى ذلك فإن القانون الانجليزي يعتبر من اشترى منتجات لشركة مؤممة يحوز هذه المنتجات بشكل مشروع. وتذكر الجريدة بأن القضاء البريطاني قد استقر على هذه القاعدة منذ فترة طويلة، وتضرب مثلاً على ذلك قرارات المحاكم الانجليزية القاضية برفض ادعاء بعض الشركات الانجليزية، التي أممت حقوقها وممتلكاتها وامتيازاتها في الاتحاد السوفياتي، على المشترين لمنتجات هذه الامتيازات المؤممة.

ومجلة **الايكونومست** اللندنية ذكرت في عددها الصادر بتاريخ ٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٧، صفحة ٥٣، بأن تهديد الشركة البلجيكية المؤممة باتخاذ إجراءات قانونية ضد المشترين لمنتجات مناجمها المؤممة هو عمل مشكوك في صحته وفعاليته، وبأن بعض المحامين المطلعين يشكّون في نجاح الشركة في كسب ادعائها أمام المحاكم «لأن من الأمور المعروفة أنه لا يوجد هنالك أي إجراء قانوني ضد قيام الدولة ذات السيادة بتأميم الممتلكات داخل إقليمها».

ومن المعروف أن الجمعية العامة للأمم المتحدة اتخذت قرارين هامين أكدت فيهما مبدأ السيادة الدائمة للدول على ثرواتها ومواردها الطبيعية (وقد صدر القرار الأول في ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٢ وصدر القرار الثاني في ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٦). وقد أشار البند الأول، فقرة ٤، من قرار الجمعية العامة رقم ١٨٠٣ الصادر في ١٤/ ١٢/ ٦٢ - إلى التأميم إشارة تفيد بأن هذا المبدأ مسلم به دون أي جدال، إذ إن هذه الفقرة تنص على ما يلي: «التأميم، أو المصادرة، أو الوضع تحت الحراسة، يجب أن تكون مبنية على أسس وأسباب تتعلق بالنفع العام، أو لأغراض الأمن القومي والمصلحة الوطنية المعترف بأنها تتخطى المصالح الفردية الخالصة أو المصالح الخاصة سواء أكانت محلية أم أجنبية. وفي مثل هذه الحالات يجب أن يعطى المالك تعويضاً مناسباً بحسب القوانين السارية في الدولة التي اتخذت تلك الإجراءات ممارسة منها بذلك لسيادتها، وبحسب القانون الدولي. . .».

ونصل هنا إلى بيان الشروط التي يفرض القانون الدولي توافرها حتى يكون التأميم مشروعاً. وأول هذه الشروط أن يكون التأميم مقصوداً به تحقيق نفع عام أو مصلحة عامة. وهذا الشرط يركز عليه فقهاء القانون الدولي، وقد أوردته صراحة الفقرة ٤ من البند الأول من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي أشرنا إليه أعلاه. وهذا الشرط متحقق في حالة تأميم البترول العربي لأن هذا التأميم مقصود به أساساً دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الوطن العربي والنهوض بمستوى الشعوب العربية.

أما الشرط الثاني الأساسي لاعتبار التأميم عملاً مشروعاً فهو دفع تعويض مناسب لمالك المشروع المؤمم. وهذا الشرط يتطلبه غالبية فقهاء القانون الدولي ونصت عليه صراحة الفقرة ٤ من البند الأول من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة السالف الذكر. ويذكر البروفسور أوكونل (D. P. O'Connell, *International Law*, vol. 2, p. 858) بأن فقهاء القانون الدولي العام ينقسمون بشأن مسألة التعويض، إلى ثلاث فئات: فالفئة الأولى من الفقهاء ترى بأنه ليس من الضروري دفع تعويض لصاحب الممتلكات الأجنبية المؤممة بشرط أن لا يكون هنالك أي تمييز بهذا الصدد بين الأجنبي ومواطن الدولة التي قامت بالتأميم، أي أن الدولة إذا أممت صناعة معينة داخل إقليمها أو أممت الأراضي الزراعية مثلاً وكان يقوم بهذه الصناعة أو يملك تلك الأراضي أفراد من الأجانب والمواطنين فقررت الدولة عدم دفع تعويض للمواطنين، فإن الأجانب ليس لهم الحق في التعويض. وهذا الرأي يقول به الفقهاء الشيوعيون ويؤيدهم فيه طائفة من الفقهاء الغربيين منهم: العلامة الفرنسي ديجي (Duguit) الفاريز، بيكار وستروب (Strupp)، والفقيهان الانجليزيان: Sir John Fischer Williams, «International Law and the Property of Aliens,» *British Year Book of International Law* (1928), pp. 1 - 30, and J. L. Brierly, *The Law of Nations, an Introduction to the International Law of Peace*, 4th ed. (Oxford: Clarendon Press, 1949), p. 211.

أما الفئة الثانية من الفقهاء فإنها ترى بأن التعويض وإن يكن ضرورياً إلا أنه ليس من المحتم أن يكون تعويضاً كاملاً، بل يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار بهذا الصدد الحالة المالية للدولة التي مارست التأميم (من هذا الرأي الفقيهان الكبيران La Pradelle, Lauterpacht). أما الفئة الثالثة من الفقهاء فإنها ترى بأن من الواجب دفع تعويض كامل وعادل، وهذا الرأي هو الذي لا يزال يعتنقه غالبية الفقهاء الغربيين وهو الذي يعكس ما يجري عليه قضاء المحاكم الدولية، إلا أن الرأي الراجح هنا لم يعد يتطلب الدفع الفوري للتعويض، وإنما يكفي أن تتخذ الإجراءات الفعالة عند صدور قرار التأميم لتأمين دفع التعويض العادل خلال عدد معقول من السنوات. ومن رأينا أن من المستحسن عندما نتخذ قرار التأميم أن نعلن صراحة عن استعدادنا لدفع تعويض عادل لأصحاب الممتلكات الأجنبية وذلك لكي نقطع الطريق على الدول التي تنتمي إليها الشركات المؤممة للادعاء بأن التأميم الذي قمنا به عمل غير مشروع في نظر القانون الدولي لأننا لم نظهر استعدادنا لدفع تعويض عادل كما يتطلبه القانون الدولي.

الجداول أرقام (١١ ـ ٢٠)

رغبة منّا في أن يلم القارئ ببعض التفاصيل المفيدة وبعض المعلومات التكميلية حول المواضيع التي تناولها هذا التقرير فقد أعددنا الجداول أرقام (١١ ـ ٢٠)، وهي تتضمن إحصائيات حول بعض الجوانب الهامة لصناعة البترول في مختلف البلدان الأجنبية سواء من حيث مقدار احتياطيها من البترول أو إنتاجها أو استهلاكها أو طاقتها التكريرية وذلك حتى يستطيع القارئ عن طريق المقارنة أن يتبين مدى أهمية البترول العربي في صناعة البترول العالمية.

الجدول رقم (١١)

بلدان نصف الكرة الغربي (أمريكا الشمالية، أمريكا الوسطى، وأمريكا الجنوبية) عام ١٩٦٦

البلد	الاحتياطي		الإنتاج السنوي			
	بآلاف البراميل	بآلاف الأطنان	بآلاف البراميل	بآلاف الأطنان	عدد الآبار المنتجة	متوسط الإنتاج اليومي للبئر الواحدة (بالبرميل)
الولايات المتحدة	٣٨,١٥٩,٠٠٠	٥,١٢٢,٠١٣	٣,٠٢٩,٨٦٥	٤٠٦,٦٩٣	٦٨٥,٩١٧	١٢,٠
كندا	٨,٢٥٠,٠٠٠	١,١٠٧,٣٨٢	٣٢٦,٣١٠	٤٣,٨٠٠	١٩,٩٠٩	٤٤,٦
منطقة الكاريبي	١٩,٦٠٠,٠٠٠	٢,٦٣٠,٨٧١	١,٣٤٨,٧١٢	١٨١,٠٣٥	١٥,٦٩٤	٢٣٥,٣
١ ـ فنزويلا	١٧,٤٠٠,٠٠٠	٢,٣٣٥,٥٧٠	١,٢٢٢,٠٢٠	١٦٤,٠٣٠	١٠,١٤٨	٣٢٩,٩
٢ ـ كولومبيا	١,٧٠٠,٠٠٠	٢٢٨,١٨٧	٧٢,١٩٧	٩,٦٩١	٢,١٩٧	٨٩,٩
٣ ـ ترينيداد	٥٠٠,٠٠٠	٦٧,١١٤	٥٤,٤٩٥	٧,٣١٤	٣,٣٤٩	٤٤,٤
بلدان أخرى	٧,٥٠٠,٣٠٠	١,٠٠٦,٧٥١	٣٠٤,٣٧٣	٤٠,٨٥٥	١٠,٧٢٣	

المصادر: *World Petroleum* (January 1967), and *Oil and Gas Journal* (26 December 1966).

الجدول رقم (١٢)

بلدان نصف الكرة الغربي (أمريكا الشمالية، أمريكا الوسطى، وأمريكا الجنوبية) عام ١٩٦٦

البلد	الاستهلاك السنوي		طاقة التكرير السنوية		زيادة طاقة التكرير على الاستهلاك		التصدير السنوي	
	بآلاف البراميل	بآلاف الأطنان	بآلاف البراميل	بآلاف الأطنان	بآلاف البراميل	بآلاف الأطنان	بآلاف البراميل	بآلاف الأطنان
الولايات المتحدة	٤,٣١٥,٠٣٠	٥٧٩,١٩٨,٦	٣,٩١٣,٣٨٤	٥٢٥,٢٨٦,٤			١,٣٦٣	١٨٢,٩
كندا	٤٣٠,٧٠٠	٥٧,٨١٢,٠	٤٢٨,٦٢٠	٥٧,٥٣٢,٨				
منطقة الكاريبي	١٢٢,٢٧٥	١٦,٤١٢,٧	٦٢٥,٤٢٨	٨٣,٩٥٠,٠	٥٠٣,١٥٣	٦٧,٥٣٧,٣	١,٢٢٦,٤٣٧	١٦٤,٦٢٢
١ ـ فنزويلا	٦٥,٧٠٠	٨,٨١٨,٧	٤٣٥,٨٨٣	٥٨,٥٠٧,٧	٣٧٠,١٨٣	٤٩,٦٨٩,٠	١,١٥٦,٣٢٠	١٥٥,٢١١
٢ ـ كولومبيا	٣٥,٤٠٥	٤,٧٥٢,٣	٤٧,١٩٥	٦,٣٣٤,٨	١١,٧٩٠	١,٥٨٢,٥	٣٦,٧٩٢	٤,٩٣٨
٣ ـ ترينيداد	٢١,١٧٠	٢,٨٤١,٧	١٤٢,٣٥٠	١٩,١٠٧,٥	١٢١,١٨٠	١٦,٢٦٥,٨	٣٣,٣٢٥	٤,٤٧٣
بلدان أخرى	٧,٥٠٠,٣٠٠	١,٠٠٦,٧٥١	٣٠٤,٣٧٣	٤٠,٨٥٥,٠				

المصادر: المصادر نفسها.

الجدول رقم (١٣)

بلدان أوروبا الغربية عام ١٩٦٦

البلد	الاحتياطي من المواد البترولية		الإنتاج السنوي		معدل إنتاج البئر الواحدة		
	بآلاف البراميل	بآلاف الأطنان	بآلاف البراميل	بآلاف الأطنان	عدد الآبار المنتجة	بآلاف البراميل سنوياً	بآلاف الأطنان سنوياً
المملكة المتحدة	٩,٤٠٠	١,٢٦٢	١,٨	٠,٢	٧٦	٠,٠٢	٠,٠٠٢
فرنسا	٢١٠,٠٠٠	٢٨,١٨٨	٥٩,٠	٧,٩	٣٣٩	٠,١٧	٠,٠٢٢
المانيا الغربية	٥٨٦,٠٠٠	٧٨,٦٥٨	١٥٥,٢	٢٠,٨	٣,٤١٦	٠,٤٥	٠,٠٦٠
ايطاليا	٣٠٦,٠٠٠	٤١,٠٧٤	٣٥,٥	٤,٨	١٣٤	٠,٢٦	٠,٠٣٥
هولندا	٣٣٤,٠٠٠	٤٤,٨٧٢	٤٤,٨	٦,٠	٣٩٨	٠,١١	٠,٠١٥
بلدان أخرى	٤٧٩,١٠٠	٦٤,٣٠٩	٩٩,١	١٣,٣	١,٢٥٦	٠,٠٨	٠,٠١٠
مجموع أوروبا الغربية	١,٩٢٤,٥٠٠	٢٥٨,٣٦٣	٣٩٥,٤	٥٣,٠			

المصادر: *Oil and Gas Journal* (26 December 1966), and OECD, *Oil Statistics, 1965*.

الجدول رقم (١٤)

بلدان أوروبا الغربية عام ١٩٦٦

البلد	الاستهلاك السنوي للمواد البترولية والغاز الطبيعي		طاقة التكرير السنوية		زيادة طاقة التكرير على الاستهلاك		المنتجات البترولية المصدرة سنة ١٩٦٥	
	بآلاف البراميل	بآلاف الأطنان	بآلاف البراميل	بآلاف الأطنان	بآلاف البراميل	بآلاف البراميل	بآلاف البراميل سنوياً	بآلاف الأطنان سنوياً
المملكة المتحدة	٥٩٢,٣٩٥	٧٩,٥١٦,١	٦٣٣,٨٢٢	٨٥,٠٧٦,٧	٤١,٤٢٧	٥,٥٦٠,٦	٨١,١٤٥	١٠,٨٩٢
فرنسا	٤٦٠,٦٣٠	٦١,٨٢٩,٥	٦٢٢,١٤٢	٨٣,٥٠٨,٩	١٦١,٥١٢	٢١,٦٧٩,٤	٧٣,٤٧٩	٩,٨٦٣
ألمانيا الغربية	٦٢٥,٩٧٥	٨٤,٠٢٣,٤	٦٥٤,٨٤٦	٨٧,٨٩٨,٧	٢٨,٨٧١	٣,٨٧٥,٣	٣٩,٠٩٠	٥,٢٤٧
ايطاليا	٤٣٨,٠٠٠	٥٨,٧٩١,٩	٧٤٣,٨٧٠	٩٩,٨٤٨,٣(*)	٣٠٥,٨٧٠	٤١,٠٥٦,٤	١٣١,٢٤٧	١٧,٦١٧
هولندا	١٨٦,١٥٠	٢٤,٩٨٦,٥	٢٤٣,٦٠١	٣٢,٦٩٨,١	٥٧,٤٥١	٧,٧١١,٦	١١٦,٣٨٤	١٥,٦٢٢
بلدان أخرى	٧٦٢,٤٨٥	١٠٢,٣٤٦,٩	٥٧٩,٠٣٧	٧٧,٧٢٣,٠	ـ ١٨٣,٤٤٨	ـ ٢٤,٦٢٣,٩	٧٢,٥٤١	٩,٧٣٧
مجموع أوروبا الغربية	٣,٠٦٥,٦٣٥	٤١١,٤٩٤,٣	٣,٤٧٧,٣١٨	٤٦٦,٧٥٣,٧	٤١١,٦٨٣	٥٥,٢٥٩,٤	٥١٣,٨٨٦	٦٨,٩٧٨

(*) ضمن هذا الرقم ٣٠ بالمئة من طاقة التكرير تعتبر طاقة احتياطية كما جاء في مجلة: *Petroleum Times* (30 September 1966).

المصادر: *Oil and Gas Journal* (26 December 1966), pp. 110-111; OECD, Ibid., p. 109, and *World Oil* (January 1967).

الجدول رقم (١٥)

البلاد العربية في منطقة الخليج العربي وسوريا عام ١٩٦٦

البلد	الاحتياطي		الإنتاج السنوي				التصدير السنوي	
	بآلاف البراميل	بآلاف الأطنان	بآلاف البراميل	بآلاف الأطنان	عدد الآبار المنتجة	متوسط الإنتاج اليومي للبئر الواحدة (بالبرميل)	بآلاف البراميل	بآلاف الأطنان
المملكة السعودية	٧٤,٤٠٠,٠٠٠	٩,٩٨٦,٥٧٧	٨٦٦,٥١٠	١١٦,٣١٠	٣١٧	٧,٤٨٩	٨٦٣,٥١٧	١١٥,٩٠٨
الكويت	٦٨,٧٠٠,٠٠٠	٩,٢٢١,٤٧٧	٨١٣,٢٢٠	١٠٩,١٥٧	٥٠٦	٤,٤٠٣	٧٧٣,٠٧٠	١٠٣,٧٦٨
أبو ظبي	١٢,٥٠٠,٠٠٠	١,٦٧٧,٨٥٢	١٣٠,٣٠٥	١٧,٤٩١	٥٤	٦,٦١١	١٣٠,٣٠٥	١٧,٤٩١
البحرين	٢٠٠,٠٠٠	٢٦,٨٤٦	٢٢,٣٠٢	٢,٩٩٤	١٩٥	٣١٣	٢٢,٣٠٢	٢,٩٩٤
العراق	٢٤,٠٠٠,٠٠٠	٣,٢٢١,٤٧٧	٥٠٤,٤٣٠	٦٧,٧٠٩	٩٨	١٤,١٠٢	٤٨١,٨٠٠	٦٤,٦٧١
المنطقة المحايدة	١٣,٠٠٠,٠٠٠	١,٧٤٤,٩٦٦	١٥٢,٢١٠	٢٠,٤٣١	٤١٣	١,٠٠٩	١٥٢,٢١٠	٢٠,٤٣١
قطر	٤,٠٠٠,٠٠٠	٥٣٦,٩١٣	١٠٣,٢٩٥	١٣,٨٦٥	٦٦	٤,٢٨٨	١٠٢,٧٤٧	١٣,٧٩٢
عمان	٥٠٠,٠٠٠	٦٧,١١٤	-	-	-	-	-	-
سوريا	١,٥٠٠,٠٠٠	٢٠١,٣٤٢	-	-	-	-	-	-
المجموع	١٩٨,٨٠٠,٠٠٠	٢٦,٦٨٤,٥٦٤	٢,٥٩٢,٢٧٢	٣٤٧,٩٥٧	-	-	٢,٥٢٥,٩٥١	٣٣٩,٠٥٥

المصادر: *World Petroleum* (January 1967), and *Oil and Gas Journal* (26 December 1966).

الجدول رقم (١٦)

البلاد العربية في شمال افريقيا عام ١٩٦٦

البلد	الاحتياطي		الإنتاج السنوي				التصدير السنوي	
	بآلاف البراميل	بآلاف الأطنان	بآلاف البراميل	بآلاف الأطنان	عدد الآبار المنتجة	متوسط الإنتاج اليومي للبئر الواحدة (بآلاف البراميل سنوياً)	بآلاف البراميل	بآلاف الأطنان
ليبيا	٢٠,٠٠٠,٠٠٠	٢,٦٨٤,٥٦٤	٥٣٧,٣١٦	٧٢,١٢٣	٨٥٥	١,٧٢٢	٥٣٢,٩٣٦	٧١,٥٣٥
الجزائر	٧,٢٥٠,٠٠٠	٩٧٣,١٥٤	٢٥٩,٠٧٧	٣٤,٧٧٥	٦٣٢	١,١٢٣	٢٤٣,٣٨٢	٣٢,٦٦٩
ج.ع.م.	٩٤٤,٠٠٠	١٢٦,٧١١	٤٣,٦٩١	٥,٨٦٥	٣٥٠	٣٤٢	-	-
تونس	٣٠٠,٠٠٠	٤٠,٢٦٨	٣,٨٣٣	٥١٤	-	-	-	-
المغرب	١٢,٥٠٠	١,٦٧٧	٨٠٣	١٠٨	٥٤	٤١	-	-
المجموع	٢٨,٥٠٦,٥٠٠	٣,٨٢٦,٣٧٤	٨٤٤,٧٢٠	١١٣,٣٨٥	-	-	٧٧٦,٣١٨	١٠٤,٢٠٤
البلاد العربية في منطقتي الخليج العربي وشمال افريقيا عام ١٩٦٦								
منطقة الخليج العربي	١٩٨,٨٠٠,٠٠٠	٢٦,٦٨٤,٥٦٤	٢,٥٩٢,٢٧٢	٣٤٧,٩٥٧	-	-	٢,٥٢٥,٩٥١	٣٣٩,٠٥٥
منطقة شمال افريقيا	٢٨,٥٠٦,٥٠٠	٣,٨٢٦,٣٧٤	٨٤٤,٧٢٠	١١٣,٣٨٥	-	-	٧٧٦,٣١٨	١٠٤,٢٠٤
الإجمالي	٢٢٧,٣٠٦,٥٠٠	٣٠,٥١٠,٩٣٨	٣,٤٣٦,٩٩٢	٤٦١,٣٤٢	-	-	٣,٣٠٢,٢٦٩	٤٤٣,٢٥٩

المصادر: المصادر نفسها.

الجدول رقم (١٧)

افريقيا عام ١٩٦٦

البلد	الاحتياطي		الإنتاج السنوي					التصدير السنوي	
	بآلاف البراميل	بآلاف الأطنان	بآلاف البراميل	بآلاف الأطنان	عدد الآبار المنتجة	متوسط إنتاج البئر الواحدة بآلاف البراميل سنوياً	متوسط إنتاج البئر الواحدة بآلاف الأطنان سنوياً	بآلاف البراميل	بآلاف الأطنان
أنجولا	١٤٠,٠٠٠	١٨,٧٩٢	٤,٦٣٥,٥	٦٢٢	١٢	٣٨٦	٥١,٨	٤,٦٣٥,٥	٦٢٢
الكونغو	٩,٠٠٠	١,٢٠٨	٤٧٤,٥	٦٤	٥	٩٥	١٢,٨	٤٧٤,٥	٦٤
الغابون	٢٠٠,٠٠٠	٢٦,٨٤٦	١٠,٩١٣,٥	١,٤٦٥	٧٩	١٣٨	١٨,٥	١٠,٩١٣,٥	١,٤٦٥
نيجيريا	٣,٥٠٠,٠٠٠	٤٦٩,٧٩٩	١٣٩,٧٩٥,٠	١٨,٧٦٤	١٥٤	٩٠٨	١٢١,٨	١٢٩,٥٧٥,٠	١٧,٣٩٢
المجموع	٣,٨٤٩,٠٠٠	٥١٦,٦٤٥	١٥٥,٨١٨,٥	٢٠,٩١٥				١٤٥,٥٩٨,٥	١٩,٥٤٣

المصادر: المصادر نفسها.

الجدول رقم (١٨)

إيران عام ١٩٦٦

الاحتياطي		الإنتاج السنوي				التصدير السنوي	
بآلاف البراميل	بآلاف الأطنان	بآلاف البراميل	بآلاف الأطنان	عدد الآبار المنتجة	متوسط الإنتاج اليومي للبئر الواحدة (بالبرميل)	بآلاف البراميل	بآلاف الأطنان
٤٤,٢٠٠,٠٠٠	٥,٩٣٢,٨٨٦	٧٦٤,٣١٠	١٠٢,٥٩٢	١٤٥	١٤,٤٤١	٦٨٩,٤٨٥	٩٢,٥٤٨

الاستهلاك السنوي		طاقة التكرير السنوية		زيادة طاقة التكرير على الاستهلاك	
بآلاف البراميل	بآلاف الأطنان	بآلاف البراميل	بآلاف الأطنان	بآلاف البراميل	بآلاف الأطنان
٧٤,٨٢٥	١٠,٠٤٤	١٨٧,٦١٠	٢٥,١٨٣	١١٢,٧٨٥	١٥,١٣٩

المصادر: المصادر نفسها.

الجدول رقم (١٩)

الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية عام ١٩٦٦

البلد	الاحتياطي		الإنتاج السنوي		التصدير السنوي كما مفصل في الجدول التالي	
	بآلاف البراميل	بآلاف الأطنان	بآلاف البراميل	بآلاف الأطنان	بآلاف البراميل	بآلاف الأطنان
روسيا	٣٢,٥٠٠,٠٠٠	٤,٣٦٢,٤١٦				
رومانيا	٨٥٠,٠٠٠	١١٤,٠٩٤				
هنغاريا	٥٠,٠٠٠	٦,٧١١				
البانيا	٢٠,٠٠٠	٢,٦٨٥				
تشيكوسلوفاكيا	١٤,٠٠٠	١,٨٧٩				
بولندا	٢٥,٠٠٠	٣,٣٥٦				
بلغاريا	١٥,٠٠٠	٢,٠١٣				
المانيا الشرقية	١٤,٠٠٠	١,٨٧٩				
الصين	٣٥٠,٠٠٠	٤٦,٩٨٠				
مجموع الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية	٣٣,٨٣٨,٠٠٠	٤,٥٤٢,٠١٣	٢,١٥٣,٨٦٥	٢٨٩,١٠٩	٣٦٧,٩٢٠	٤٩٣,٨٥٢

المصدر: *Oil and Gas Journal* (26 December 1966).

الجدول رقم (٢٠)

منطقة آسيا وأستراليا عام ١٩٦٦

البلد	الاحتياطي		الإنتاج السنوي				
	بآلاف البراميل	بآلاف الأطنان	بآلاف البراميل	بآلاف الأطنان	عدد الآبار المنتجة	متوسط الإنتاج اليومي للبئر الواحدة (بآلاف البراميل)	الإنتاج السنوي للبئر (بآلاف البراميل)
اليابان	٣٥,٦٠٠	٤,٧٧٨	٥,٦٥٧	٧٥٩,٣	١١٣٠	٥,٠	٠,٦
اندونيسيا	٩,١٠٠,٠٠٠	١,٢٢١,٤٧٦	١٧٢,٣٥٣	٢٣,١٣٤,٦	٢١٧٥	٧٩,٢	١٠,٧
الهند	١,٤٠٠,٠٠٠	١٨٧,٩١٩	٣٣,٩٠٨	٤,٥٥١,٤	٤٣٢	٧٨,٤	١٠,٥
أستراليا	٦٠٧,٠٠٠	٨١,٤٧٧	٣,٦٥٠	٤٨٩,٩	٢٤	١٥٢,٠	٢٠,٤
بلدان أخرى	٣٦٥,٨٧٢	٤٩,١١٠	٤٣,٥٤٤	٥,٨٤٤,٨	٦٢١	٧٠,١	٩,٤
مجموع منطقة آسيا وأستراليا	١١,٥٠٨,٤٧٢	١,٥٤٤,٧٦٠	٢٥٩,١١٢	٣٤,٧٨٠,٠			

المصادر: *World Petroleum* (January 1967), and *Oil and Gas Journal* (26 December 1966).

ملحق
جائزة عبد الله الطريقي
النظام الأساسي

لقد مثل عبد الله الطريقي ظاهرة فريدة في زمانه ومكانه. فقد تولى المسؤولية الأولى عن إدارة النفط في المملكة العربية السعودية، منذ عام ١٩٥٤، حين عين مديراً لإدارة «شؤون الزيت والمعادن»، وهو أعلى منصب حكومي في هذا الحقل، حتى أنشئت وزارة مستقلة للبترول والمعادن، فكان أول وزير يتولى مسؤوليتها (١٩٦٠ - ١٩٦٢).

وفي غمار تلك المرحلة التاريخية، التي واكبت إسقاط الحركة الوطنية الإيرانية بقيادة مصدق، أسس عبد الله الطريقي قواعد الفكر الوطني في مجال النفط، باعتباره إمكانية عربية وليس مجرد سلعة تجارية. وقد دفع بتوجهات وطنية عارمة، انطلقت لتصحيح العلاقات غير المتوازنة بين شركات النفط الغربية وبين الحكومات العربية، بما يعيد للوطن كرامته وسيادته على موارده، إعمالاً للشعار التاريخي الذي رفعه: «نفط العرب للعرب» بكل ما ينطوي عليه من دلالات، إذا وضع في سياق زمانه ومكانه.

وعلى الطريق نفسه ساهم في تأسيس «مؤتمر البترول العربي»، كما قام بالدور البارز والأهم في تأسيس منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) عام ١٩٦٠. وهي أول منظمة دولية تنتمي إلى عالم الجنوب تمثل تحدياً جدياً لعالم الشمال، حيث استطاعت أن تفرض إرادتها، في ظروف معينة، على الدول الغربية المسيطرة، وهي ما تزال المنبر الوحيد للتنسيق بين الدول المنتجة للنفط بما يعود عليها بأعلى العوائد الممكنة.

ولذلك فقد نجحت جهوده بتحويل قضايا النفط من أمور تبحث بين شركات النفط والحكومات بعيداً عن الشعوب وحقوقها ومصالحها، إلى قضية شعبية ووطنية من الدرجة الأولى، ثم ما لبثت قوى سياسية أن تبنت شعاراته ومبادئه، وصل بعضها إلى الحكم، وحولها إلى ممارسات وواقع، وضغط البعض الآخر على الحكومات

القائمة، مما دفعها إلى تبني سياسات وقرارات حققت تغييرات أساسية في صناعة النفط بمختلف مراحلها، حتى تمكنت الدول النفطية من استرجاع حقوقها الكاملة في مواردها، وتحقق استقلال النفط العربي.

وإذا كان عبد الله الطريقي قد اضطر إلى ترك منصبه الحكومي، فقد تابع نضاله مستقلاً في أماكن متعددة من الوطن العربي، من أجل المبادئ التي آمن بها، حيث عمل مستشاراً في مجال هندسة واقتصاد النفط لفترة تقارب العشرين عاماً، وفي خلال هذه الفترة أصدر مجلة **النفط والغاز**، التي انصرفت إلى التأكيد على الدور الاستراتيجي للنفط العربي، وارتباطه العضوي بالتنمية المستقلة والوحدة العربية.

كذلك فإن مساهمة عبد الله الطريقي، كمواطن ومسؤول، لها أهميتها البالغة، وذلك للمثل الأعلى الذي جسده؛ حيث أثبت أن للمواطنة الحقة أهلها، وللأمانة والأخلاق العليا رجالها، لا تثنيهم عن مبادئهم قوة قاهر، ولا يصدهم عنها إغراء مقتدر. وأطلق في عالم النفط صوتاً لا يزال صداه يقرع الآذان، ويشحذ الهمم من أجل الوطن والأمة، ويسمو على المطامع والمصالح الذاتية.

إن تقدير هذا الدور الوطني والقومي، وإبقاءه محفزاً ودافعاً، وبخاصة للأجيال الجديدة، هو الذي دفع بعض الذين يشغلهم مستقبل الأمة العربية، ويقدرون قيمة رجالها الكبار ومواقفهم الوطنية المشرفة، إلى إنشاء جائزة تحمل اسم عبد الله الطريقي، بكل ما سطره هذا الرجل من صفحات رائعة في تاريخ وطنه وأمته. ولتحقيق هذه الفكرة تقرر إنشاء وقفية، باسم «وقفية عبد الله الطريقي»، تفي بأغراض هذه الجائزة، وما يتصل بالغاية من إنشائها في أية مجالات أخرى.

ومن أجل التنفيذ العملي لهذه الفكرة، أنيطت بمركز دراسات الوحدة العربية مهمة الإشراف على جمع الوقفية وإدارتها، وعلى منح الجائزة، وفقاً لبنود هذا النظام الأساسي.

مادة (١): إنشاء الجائزة وتسميتها

تنشأ جائزة باسم: «جائزة عبد الله الطريقي».

مادة (٢): التعريف بالجائزة

١ ـ تمنح الجائزة مرة كل عامين، في احتفال عام، يوم ١٩ آذار/مارس، في ذكرى ميلاد عبد الله الطريقي.

٢ ـ تمنح الجائزة لشخصية عربية، طبيعية أو اعتبارية، تتويجاً لعمل محدد، ومواقف معينة، عبر فترة ممتدة من الزمن، في مجال النفط وتحرير الثروات الوطنية ـ بشكل خاص، وفي مجال التنمية العربية المستقلة، والقيم العليا التي تنطوي عليها ـ بشكل عام.

مادة (٣): قيمة الجائزة ومكوناتها

يمنح الفائز بالجائزة ما يأتي:

١ ـ قيمة الجائزة المالية وقدرها خمسة وعشرون ألف دولار أمريكي.

٢ ـ شهادة تقدير.

٣ ـ وشاح وميدالية.

مادة (٤): تمويل الجائزة

يخصص مركز دراسات الوحدة العربية من «وقفية عبد الله الطريقي»، التي يشرف عليها، المبلغ اللازم للجائزة.

مادة (٥): مسؤوليات مركز دراسات الوحدة العربية

يتولى مركز دراسات الوحدة العربية، بالإضافة إلى ما يتضمنه هذا النظام الأساسي في بنود أخرى، الإشراف على إدارة المهام الآتية:

١ ـ الإعلان عن الجائزة بمختلف تفصيلاتها الفكرية والتنظيمية.

٢ ـ التخطيط لاحتفال منح الجائزة، لكفالة أكبر قدر ممكن من الإعلام عن الأهداف المرجوة من وراء إنشائها. ويتم ذلك بالتنسيق مع أجهزة الدولة التي سيقام فيها الاحتفال كقاعدة عامة.

٣ ـ توزيع النظام الأساسي للجائزة وملحقاته، على أوسع نطاق ممكن.

٤ ـ تنظيم التعاون مع أجهزة الإعلام العربية ـ داخل الوطن العربي وخارجه ـ للإعلام عن الجائزة.

٥ ـ إعداد قائمة بالشخصيات، الطبيعية والاعتبارية، التي يمكن الاختيار من بينها لكل مناسبة من المناسبات المرتبطة بالجائزة سواء للحضور أو للمشاركة بالكلمات، أو للترشيح لنيل الجائزة، أو لعضوية لجنة التحكيم.

مادة (٦): تنظيم الجائزة والترشيح لنيلها

١ ـ يتولى مركز دراسات الوحدة العربية الإعلان عن فتح باب الترشيح لنيل الجائزة يوم ١٩ آذار/مارس، من العام الذي يسبق منح الجائزة.

٢ ـ يتم الترشيح لنيل الجائزة عن طريق المؤسسات في الأقطار العربية، مثل: الجامعات، ومراكز الدراسات والجمعيات العلمية، ومنظمات العمل العربي المشترك، والاتحادات والمنظمات المهنية والأهلية، بالإضافة إلى الشخصيات القومية العامة.

٣ ـ يحق لمن حصل على الجائزة من قبل، أن يقدم مرشحين للحصول على الجائزة.

٤ ـ في جميع الحالات، تقدم الترشيحات معللة ومفصلة، ويرفق بها السيرة الذاتية للمرشح.

٥ ـ تقدم طلبات الترشيح إلى مركز دراسات الوحدة العربية. وينتهي أجل قبول الطلبات في ذكرى وفاة «عبد الله الطريقي» يوم ٧ أيلول/سبتمبر، من العام الذي يتم خلاله الإعلان عن الجائزة.

٦ ـ لا تمنح الجائزة لأي شخص أكثر من مرة واحدة.

مادة (٧): تحكيم الجائزة

يشكل مركز دراسات الوحدة العربية، لجنة تحكيم للجائزة، في كل دورة من دوراتها، من (٥) إلى (٧) أعضاء، وتكون اختصاصاتها على النحو التالي:

١ ـ فحص طلبات الترشيح التي يحيلها عليها مدير عام المركز.

٢ ـ إعداد الترشيحات المستوفية للمعايير المحددة.

٣ ـ تسمية الفائز بالجائزة.

مادة (٨): اجتماعات لجنة التحكيم

١ ـ تجتمع لجنة التحكيم بدعوة من مدير عام المركز.

٢ ـ تعتبر اجتماعات اللجنة قانونية بحضور ما لا يقل عن ثلثي أعضائها.

٣ ـ تتخذ اللجنة قراراتها بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين المشتركين في التصويت.

٤ ـ تكون أسماء لجنة التحكيم وكذلك جميع أعمالها سرية، ويجوز إعلان أسماء اللجنة في الاحتفال بمناسبة منح الجائزة.

مادة (٩): إعلان الجائزة وتقديمها

١ ـ يعلن مركز دراسات الوحدة العربية اسم الفائز بالجائزة ـ بعد اتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك ـ في مؤتمر صحفي، في ذكرى اتخاذ القرار العربي باستخدام سلاح النفط في حرب تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣، يوم ١٧ تشرين الأول/اكتوبر، وذلك من العام الذي يتم خلاله الإعلان عن الجائزة.

٢ ـ تمنح الجائزة في احتفال قومي عام يوم ١٩ آذار/مارس في بيروت، أو في

أية مدينة عربية أخرى، ويشترط حضور الفائز شخصياً ـ الشخص الطبيعي، أو من يمثل الشخص الاعتباري ـ لتسلم الجائزة في ذلك الاحتفال، إلا في الحالات التي يقرر فيها مركز دراسات الوحدة العربية خلاف ذلك.

٣ ـ تعتبر بيروت مقراً لإدارة «جائزة عبد الله الطريقي»، ويقدم مركز دراسات الوحدة العربية السكريتاريا اللازمة لإدارة أعمالها.

فهرس

ـ ب ـ

ـ ت ـ

ـ ص ـ

ـ ط ـ

ـ ع ـ

ـ غ ـ

ـ ف ـ

ـ ق ـ

ـ ك ـ

ـ ل ـ

ـ ن ـ

هذا الكتاب

تقديراً لدور عبد الله الطريقي الفريد في تأسيس قواعد الفكر القومي التحرري في قضايا النفط ـ وتحويلها من أمور تبحث بين الشركات والحكومات، إلى قضية شعبية وطنية ـ يأتي هذا الكتاب ليقدم صورة متكاملة لآرائه، وليصور رؤيته إلى التطور الاقتصادي والاستقلال والوحدة.. إذ كان أول من رفع شعار «نفط العرب للعرب».

.. ينقسم هذا الكتاب إلى ثلاثة أقسام رئيسية. القسم **الأول** «شهادات في ذكرى عبد الله الطريقي» تداعى لكتابتها في ذكرى غيابه الأولى عدد من الشخصيات الفكرية والنضالية العربية لتصور إنجازاته كأول وزير للنفط والمعادن في السعودية، وصاحب الدور الأهم في تأسيس «الأوبك» كأول منظمة تنتمي إلى عالم الجنوب لتمثل تحدياً جدياً آنذاك لعالم الشمال، وكداعية لتأميم صناعة النفط وإقامة سوق عربية مشتركة في مواجهة احتكار الشركات الأجنبية، وكمثال للمفكر والخبير الملتزم بمصالح أمته.

القسم **الثاني** سِجِلّ مرتب ترتيباً زمنياً لـ «مقالات ودراسات عبد الله الطريقي» تم جمعها من مصادر عديدة، وبخاصة مجلتاه اللتان قام بتأسيسهما **«نفط العرب»** و**«مجلة البترول والغاز العربي»**، بهدف نشر ثقافة نفطية.

أما القسم **الثالث** فيضم كتابه «البترول العربي: سلاح في المعركة» لكونه من المخطوطات الاقتصادية العربية المهمة الصادرة آنذاك، ففيه مجمل فكر الطريقي العام.

وفي نهاية الكتاب ملحق بالنظام الأساسي لجائزة عبد الله الطريقي، التي ينظمها مركز دراسات الوحدة العربية، وتمنح مرة كل عامين، تقديراً لدوره، وحفزاً للعرب على العمل في مجال تحرير الثروات الوطنية.

الطبعة الثانية

مركز دراسات الوحدة العربية